

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية - تونس

المجلد : XXXII

السلسلة : تاريخ 4

المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصيّ

الجزء الأول



محمّد حسن

جامعة تونس الأولى - 1999

تمهيد

والناس بالناس من حضر وبادية
بعض لبعض وإن لم يشعروا خدم
أبو العلاء المعري

لئن اقتضى الاهتمام بالتاريخ عموما والتاريخ العربي الاسلامي خصوصا
اطلاعا شاسعا على مصادره ومقارباته ، فان اختيار مواضيع البحث احتاج
الى خطة متكاملة تتداخلت فيها الادوار وساهمت فيها الفرد والمؤسسات البحثية
بطرق متفاوتة.

وبديهي القول إن أسلافنا كان لهم فضل السبق في دراسة عديد الجوانب
التاريخية ، وخصوصا المجال السياسي العسكري الذي حظي بعناية كبرى غير
أن تاريخ بلاد المغرب الاقتصادي والاجتماعي ظل حلما راود الكثيرين،
ومشروعا لم ينجز منه الا القليل. ولم تنقص أهميته، رغم تعدد المناهج وتجدد
المقاربات التاريخية .

ولا شك أن المؤرخين العرب عموما والمغاربة خصوصا في حاجة الى رسم
خطة واضحة المعالم، لفرز الهامشي من الاساسي، استشرافا للمستقبل.
وفي هذا الصدد، نعتقد أن الاشكالية التي اخترنا دراستها، وهي جدلية
العلاقة بين المدينة والبادية، تمكنا من إمطة اللثام عن جوانب غامضة من تاريخ
افريقية الاقتصادية والاجتماعي وحضارتها عهد الحفصيين، وتبين لنا
مظاهر الوهن والتطور في الآن نفسه، وصولا الى التطرق الى جذور الركود

والتخلف الذي عرفته البلاد العربية عموما في آخر "العصر الوسيط". تخلو القضية من جدل، وقد حاولنا طيلة البحث التحليل الدقيق والتحري في الاستنتاج تارة وتفنيد بعض المزاعم أو اثبات ما رأيناه صحيحا طورا.

وسعيا الى بلوغ هذا الهدف، فضلنا تشريح المجتمع من الداخل واختراق البنى المكونة له، على الرؤية العامة والتنظيرات. ولم يكن ذلك ممكنا لو اتبعنا المسلك الميسر واقتصرنا على الرجوع الى بعض المصادر دون غيرها، فجاءت مقاربتنا تاريخية وأثرية في الآن نفسه.

وعموما أنستنا لذة البحث تعب السنين الطوال (نحو ثلاثة عشر سنة) التي قضيناها متنقلين بين رفوف المكتبات التونسية والعربية والفرنسية والاسبانية والاطالية. وإلى جانب المصادر والمراجع المعهودة، أفدنا أحيانا من الأعمال التي أنجزت أثناء هذه الفترة، فأحلنا إليها.

وقد ساعدتنا على انجاز هذا العمل أطراف عديدة، نذكر من بينها المؤسسة الجامعية التي احتضنته منذ بدايته الى حد الطباعة والنشر، والاستاذ المشرف الدكتور هشام جعيط الذي تعهد البحث برعايته، فله مني كل الامتنان.

أما الاساتذة والباحثون والاخوة الذين وفروا لي مصنفا أو مقالا، أو قدموا لي خدمة علمية، فهم كثيرون. ويطول ذكر أسمائهم، وإني لأعترف لهم بالجميل.

ولا يفوتني التنويه بأهلي الذين أحاطوني باهتمامهم ووفروا لي الظروف الملائمة للبحث.

المقدمة

احتاج انجاز العملية التاريخية في مرحلتها: التفكير والتألف، الى عناصر ثابتة ملازمة لهذه الصناعة ملازمة الاكسير للكيميائي، وهي الزمان والمكان والمدلول.

والزمان لدى الجميع، وإن اختلفوا في الأولوية، سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وذهني. ومهما كان امتداده، فإن الانتقال من زمان الى آخر يحصل وفق طريقتين مختلفتين: الأولى بكيفية فجئية والثانية تطورية، وحسب المصطلح الخلدوني: **انقلاب الاحوال أو التدرج في المخالفة حتى ينتهي الى المبانية بالجملة.**

وفي كل الاحوال فإن التحقيق لم يقتصر على تمثيل بسيط لخط بياني في اتجاه أو آخر، أو مقابلة بين فترتين، بين التطور والتراجع، أو اختزال التاريخ في ثنائيات مبسطة: ازدهار وتأخر.

والتأمل للحقبة الممتدة بين العهدين الموحيدي والعثماني يلحظ أن الغالب عليها هو حركة المد والجزر، التطور والتراجع، وإن كان المنحى العام للخط البياني اتجه نحو الاسفل، وانتهى الى الهبوط في مستنقع صعب، تمثل في الركود الحضاري والاحتلال الاجنبي (1).

وهكذا عقب الصحوة التي حصلت مع الموحيدين والحفصيين الاوائل ارتداد في فترات عديدة، وخاصة في أواسط القرن الثامن هـ / XIV م. وبعد أن تمكنت البلاد من استرجاع الانفاس داخليا وإعادة بناء الدولة، ابتداء من عصر أبي فارس عبد العزيز في القرن التاسع هـ ومن وضع حد لحركات الانفصال، دخلت من جديد في دوامة من الاضطرابات بسبب تدخل القوى الأجنبية المتزايد في شؤونها وضعف السلطة المخزنية. وانتهى حكم بني حفص بفترة تفكك «إقطاعي» للمجتمع والدولة، وظهور الحركة الشابية والاحتلال الاسباني.

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص 46-47. العروي، مفهوم التاريخ، ج II، F. Braudel, Ecrits sur l'Histoire.

(تحدث برودال عن الزمن القصير والمتوسط والطويل).



وبديهي القول أنه من العسير على الدارس الامام بمختلف مراحل هذه الفترة التي امتدت نحو ثلاثة قرون ونصف، وأن إشكاليات عديدة في تاريخ المغرب ظلت عالقة رغم الجهد الذي بذله بعض الدارسين المستشرقين والعرب في إمطة اللثام عن جوانب عديدة من تاريخ تلك الحقبة .

امتدت هذه الحقبة سياسيا بين هزيمتين في الاندلس: موقعة العقاب سنة 609هـ/1212م، وسقوط غرناطة سنة 897هـ/1492م، وبصفة أدق بين حدثين في افريقية يخصان أسرة أحد مشائخ المصامدة : الاول قدوم أبي محمد عبد الواحد بن أبي حفص عمرالانتي الى افريقية وتولييه أمرها سنة 602 هـ / 1205م، والثاني فرار آخر الحفصيين الى صقلية عند انتصاب الحكم العثماني بالبلاد سنة 1574 م . وعلى صعيد آخر، فإن بدايتها شهدت ظهور مركب الشيطي القادم من «بلاد الروم والفرنجة» الى عرض سواحل افريقية محملا بقماش الملف والكاغذ والتوابل والخشب والحديد وغيرها وأحيانا غازيا القرى والمدن الساحلية، بحثا عن العبيد والذهب أو الصوف والجلود. وعرفت نهايتها دخول السيف والرمح متحف الاسلحة فيما دوى البارود واشتعلت نيران المدافع. وعلى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، استهلكت الفترة بظهور نمط جديد من الاستغلال الزراعي تجسد في نظام الخماسة. وفي المدن، ظهر أعيان من أصول جديدة، من المصامدة والأندلسيين وقواد علوج، أو من المنتمين الى صنائع ومهن ذات فاعلية في الاقتصاد والمجتمع مثل كبار الحرفيين والتجار والوسطاء في التجارة المتوسطة وأرباب الخطط.

وحصيلة القول، عرفت هذه الحقبة صياغة جديدة للمجتمع والعمران والاقتصاد والذهنيات، وشهدت تحولات جذرية في المجالين البدوي والحضري. وهو ما دعانا الى محاولة رصد هذه التطورات على مختلف الاصعدة .

1) طرح الباحثين لجدلوية المدينة والبادية :

ظلت الدراسات الخاصة بالبادية المغربية نادرة ومتفرقة، ومقاربة العلاقة بينها وبين المدينة عامة وذلك بشهادة أحد المختصين في التاريخ الاسلامي الذي أقر أن هذا الموضوع يكاد يكون بورا، لقلة الوثائق، وحتى عند توفرها فإنه لم يتعرض لمقاربة جدية (1). ولا يخفى علينا في هذا المضمار الصبغة المدينية للحضارة العربية الاسلامية. ولئن عاش أغلب السكان من الانتاج الزراعي، فإن

(1) C. Cahen, Communautés rurales, Paris 1982, p. 10-11.

المدينة ظلت المقر الرئيسي للمؤسسات، فضلا عن امتلاك أهلها لجزء هام من الأرض . كما أنها ظلت المنتج الاساسي - وإن كانت ليست الوحيدة - للثقافة الكتابية التي غالبا ما أهملت الحديث عن المزارع أو البدوي ، ولم تذكره الا عرضا وبكيفية منحازة في الغالب عند تناول مسائل تخص المعاش والجباية والريع العقاري.

وقد حظي التاريخ السياسي بالنصيب الأوفر من البحوث ، بينما لا نكاد نعثر على دراسة شاملة حول البادية المغربية ، وعلاقتها بالمدينة . وإذا ما استثنينا بعض المقالات المتعلقة بالموضوع ، فإن الكثير من الدراسات جاءت صورة مطابقة للمصادر وتكريسا للرؤية التراثية للبدو، في استنكار حرابتهم وتخريبهم وسلبيتهم (1).

ولئن ندرت الدراسات ذات الصيغة الشمولية للاقتصاد والمجتمع ببلاد المغرب بصفة عامة ، وعلاقة البادية بالمدينة خصوصا، فإن الجدل الذي انطلق من تاويل التاريخ السياسي لبلاد المغرب، دون رصد دقيق للظواهر الاقتصادية، لم يكن غائبا منذ بداية الفترة الاستعمارية.

فقد بدأ النقاش حول طبيعة العلاقة بين المدينة والبادية منذ أن قدم «قوتيي» أطروحته حول العصور المظلمة بشمال افريقيا، وطبع هذا العمل لأول مرة سنة 1927م، ثم أعيد طبعه سنة 1937م ، تحت عنوان مغاير : «ماضي شمال افريقيا».

وتوصل هذا الجغرافي انطلاقا من تأويله لمقدمة ابن خلدون الى أشبه ما يكون بحتمية تاريخية حول العلاقة التناقضية بين البدو والحضر ، مركزا على دور البدو الزناتيين والهلاليين التخريبي .

وتحدث « روبر برانشفيك » عن فضاغة الغزو الهلالي الذي أدى الى تحطيم التوازن السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمدة طويلة . وعنون هادي إدريس فصلا من أطروحته الكارثة الهلالية . ونحا آخر منحاه ، مبينا أن المستقرين حافظوا على تقاليد الرومنة ، وذلك خلافا للبدو (2) .

(1) راجع مثلا الأطروحات التالية : G. Marçais, Les Arabes en Berbérie du XI^{eme} au XIV^{eme} s., Paris 1913.
R. Brunshvig, La Berbérie Orientale sous les Hafsidés, Paris 1940.
H. R. Idris, La Berbérie Orientale sous les Zirides, Paris 1962.

(2) E. F. Gautier, Le passé de l'Afrique du nord, Payot, Paris, pp. 403-419
R. Brunshvig, op. cit. , p. 2 .
X. De Planhol, Les fondements géographiques de l'histoire de l'Islam, Paris.
Idris, op. cit. , TI, p. 206.

على أن القضية أخذت منحرجا مختلفا بعد استقلال بلدان المغرب ، إذ انبرى عدد هام من الباحثين لاعادة النظر في الكتابات التاريخية السابقة وتخليص الماضي من شوائب الفكر الاستعماري . فتحدثت بونسي عن أسطورة الكارثة الهلالية، فيما حاول آخرون تعديل النظرة الى البدو (1).

وفي بداية العقد الحالي، وقع تنشيط هذا الجدل إذ تعرض باحث بالنقد للتفسير الكوارثي للغزو الهلالي، متخلصا الى تواصل التمدن بافريقية بعد القرن الحادي عشر(2).

ومن جهة ثانية فقد تمحورت دراسة العلاقة بين المدينة والريف حول إشكالية الاقطاع الاسلامي. فكيف طرحت هذه المسألة وما هو مدى ارتباطها بالموضوع؟

منذ سنة 1936 م ، طرح بولياك مسألة الاقطاع في العالم الاسلامي بكيفية عامة، ملاحظا أن خصوصيات ميزته عن الاقطاع الأوروبي ، أهمها :
- استقرار الاقطاعيين المسلمين بالمدن، خلافا للتشتت الاقطاعي في الغرب المسيحي في القصور الريفية .

- وجود نظام الحماية في المجتمعات الاسلامية .
- حرية المزارعين في المجال الاسلامي خلافا لارتباط الاقنان بالارض في الغرب الاوروبي (3).

ثم أعاد كلود كاهان طرح المسألة ، معارضا تطبيق النموذج الاوروبي على المجال الاسلامي . ولاحظ منذ البداية أن القطيعة الاسلامية في خصائصها وجذورها تختلف عن الاقطاع الاوروبي ، إذ أن الدولة تقطعها من أملاكها وتمنحها للمنتفع لاستغلالها ، وليس لامتلاكها أو ممارسة السيادة عليها . وفي دراسة ثانية حول الفيودالية لم يقتصر على نفي استعمال هذا المصطلح في المجال

(1) J. Poncet, Le mythe de la catastrophe Hilalienne, *Annales E.S.C.*, 1968, p. 1105-1105.

C. Cahen, Quelques mots sur la Hilaliens, *J.E.S.H.O.*, vol. XI, mars 1969.

Y. Lacoste, *Ibn Khaldoun, naissance de l'histoire*, Paris 1966.

J. Berque, *L'Intérieur du Maghreb*, Paris 1978 .

راضي دغفوس ، العوامل الاقتصادية لهجرة بني هلال ، مجلة أوراق ، عدد IV ، 1981 .

(2) Y. Thébert, De la cité antique. In *C.T.* , avril 1986 .

(3) A. N. Poliak, La Féodalité Islamique, In *R.E.I.* 1936, N°. 10, pp. 247-265.

الاسلامي ، إنما أبدى احترازا من تطبيقه في الغرب الاوروبي . وتوصل الى ضرورة توفر شروط عديدة للحديث عن الاقطاع ، أهمها :

- هيمنة الضيعات الكبرى : اعتبارا لوجودها في كل أنماط الانتاج ، أقر أن الخط الفاصل بين الفيودالية وغيرها هو إعفاء الاقطاعي من الخضوع للقوانين العامة ، مثل دفع الجباية وتمتعه بسلطة واسعة على المزارعين النازلين بالضيعة ، شملت الادارة والقضاء والجباية والقيادة العسكرية . وقد تمثل أساس الفيودالية في منح الارض مقابل خدمة يؤديها المنتفع الاقطاعي للدولة و أخرى يقدمها القن للاقطاعي .

- علاقة تبعية المزارعين لاطراف أخرى : نظرا الى وجودها في عدة منظومات اقتصادية ، فقد اشترط للحديث عن الفيودالية حيابة المزارعين الأرض .

- التفكك السياسي : لاضفاء صبغة الاقطاع على هذا التفكك ، يجب أن يقع في إطار هيكل سياسي موحد ومعترف به ، وهو المملكة الحاكمة ، وأن تكون سلطة الوالي مستمدة من قوته الشخصية وليس من تعيين الامير له .
- نشأة أرستقراطية عسكرية قوية .

وبالتالي فقد أقر أنه لا يمكن أن يعتبر فيوداليا الا النظام الجامع لهذه الخاصيات الاربعة. أما إذا توفرت بعض الشروط دون الاخرى ، فإنه فضل الحديث عن التآقطع أو التطور نحو الاقطاع . وقد فرق بين الفيودالية الأوروبية والاقطاع الاسلامي ، الذي ارتبط بالاستغلال أو الجباية للمنتفع ، ولم يخص سوى قسط محدود من الارض ، حتى في فترات الذروة لانتشاره (1).

ونحت عديد الدراسات منحى المستشرق الفرنسي . فقد سحب لامبتون هذا النموذج على المجتمع الفارسي ، مشيرا في الآن نفسه الى قدم مؤسسة الاقطاع الراجعة الى العهد الساساني والى الاختلاف بين الاقطاع والفيودالية التي لم توجد بالمجال المدروس . وقسم الاقطاعات الى خمسة أصناف : ما يمنحه السلطان من مقارات الى أفراد أسرته ، الاقطاع الاداري ، الاقطاع العسكري ، اقطاع الموظفين وأخيرا ما يتحصل عليه السلطان نفسه (2).

(1) C. Cahen, L'évolution de l'Iqta' du XIème au XIIIème s. , *Annales E.S.C* 1953 , pp. 25 -52.

Reflexions sur l'usage du mot de féodalité, *JESHO*, 1960, n° 3, pp. 2-20

La communauté rurale dans le monde Musulman médiéval, *Les Communautés Rurales*

(II partie), *Recueils de la société Jean Bodin*, Paris 1982 , pp. 9 -27.

(2) A . S . Lambton, Reflexions on the Iqta', *Arabic and Islamic Studies*.

أما مقارنة الجغرافيين للمسألة ، فقد تبلورت أساسا في أطروحات «بونسي» الذي نفى وجود الفيو دالية بالبلاد التونسية قبل الاحتلال الفرنسي ، وحاول إثبات وجود اقتصاد مندمج بين المدينة والريف ، نافيا العلاقة الاستغلالية بين الطرف الاول والطرف الثاني . ولاحظ أن الخماسة ليسوا أقنانا لعدم ارتباطهم بالارض و أن الملكية الخاصة والملكية الجماعية للأرض هما المعطى الاساسي في العلاقات الاجتماعية ، مقللا من شأن الاحباس والاقطاعات (1).

كما عارض عدد آخر من الباحثين مقولة الاقطاع في العالم الاسلامي عامة ، وبلاد المغرب خاصة . وقد انطلق أحدهم من مسألة تبعية الريف للمدينة ، مبينا أن المدينة ذات النسبة السكانية المحدودة لا تتجاوز سيطرتها الفحص المحيط بها ومستخلصا أن الاقطاع الاوروبي لا يمكن أن نسحبه على الحضارة الاسلامية (2).

وساند الاطروحة النافية لوجود الفيو دالية ببلاد المغرب لاكوست ، معتبرا أن الوحدة الاساسية للمجتمع المغربي هي القبائل ذات الطابع العسكري والصبغة الديموقراطية ، التي كونت نوعا من الجمهوريات المشاعية المستقلة . غير أنه تخلص في آخر المطاف الى القول بأن المجتمع المغربي ليس مجتمعا قبليا صرفا لوجود أرستقراطية تجارية وعسكرية هامة ، ولا مجتمعا رقيقا لعدم مشاركة الرقيق مشاركة فاعلة في الانتاج . وبينت البحوث ، على عكس ذلك ، فاعلية الرقيق في الزراعة بافريقية على العهد الاغربي (3).

ولئن اعتبر ماكسيم رودنسن أن العلاقات الرأسمالية هي السائدة في المجتمع الاسلامي في القرون الاولى ، فإن باحثا آخر ذهب الى أن الماركنتيلية الطفيلية هي الخاصة الاساسية لاقتصاد بلاد المغرب في آخر العصر الوسيط (4). وتوصلت باحثة أخرى الى أن المجتمع المغربي تميز بوجود تقنيات ضعيفة

(1) J. Poncet, Statut foncier et rapports sociaux dans la Tunisie d'avant 1881.

Idem, Remarques sur les rapports entre villes et campagnes dans l'ancien Maghreb In : **Sur le Féodalisme**, Paris 1974 (Editions Sociales), pp. 189-210, 211-220.

(2) A. Prenant, Le rapport ville - campagne dans l'histoire du Maghreb, Ibid, p. 217-172, 218-220.

A. Noushi, Reflexions critique sur le dossier : L'Algérie précoloniale, Idem, pp. 181-188

(3) Y. Lacoste, **Ibn Khaldoun : naissance de l'Histoire, passé du tiers monde**, Paris 1966, p. 37.

M. Talbi, Droit et Economie en Ifriqiya au II : IX s. In **Etudes d'Histoire Ifriqiyenne**, Tunis 1982, p.185.

(4) M. F. Vidiassova, Le Maghreb médiéval : mercantilisme parasitaire ou société productive, In **Anaquel de Estudios Arabes** n°3, 1992.

أقل تطورا مما كانت عليه في العصر القديم ، وبالتالي بركود قوى الانتاج وتوزيع «عادل» لوسائله ، وتحدثت عن نمط انتاج عتيق (1).

وانطلق أحد المستشرقين الاسبان من نفس التعريف الذي أقترحه كاهان للفيودالية ، موضحا ضرورة الامام بقضايا الريف والمدينة والتمدن والتجارة والادارة لمقاربة هذا الموضوع . وأستنتج أن المجتمع الاندلسي زراعي في الاساس ، وأن جل مصادر ثروة الدولة متأتية من الجباية الداخلية والخارجية . فقد كان المزارعون يدفعون جملة من الجبايات نقدا أو عينا للدولة التي أدخرت نحو ثلث المداخيل ، وهو ما اعتبر فائضا قويا مكنها من تنظيم عملية الانتاج ومراقبتها وتوزيعها . وأطلق عليه نمط الانتاج الاتاوي ، مبرزا أن المجتمع الاندلسي تتحكم فيه نواميس القانون والحرية ، ولا وجود لمظاهر القوة من غارة وحرب وبنية عسكرية مميزة للمجتمع الاقطاعي (2).

وقد تبنى هذا الطرح النظري مختصان في تاريخ الاندلس : الاول إسباني ميكال برسلو والثاني فرنسي بيار قيشار الذي اتخذ إطارا مرجعيا في أطروحة حول شرق الاندلس ، معتبرا أن المنطومة الاتاوية تمحورت حول علاقة الدولة المهيكلة بالمجموعات المحلية المالكة لأغلب الاراضي ، والمتجسدة في نظام الجباية ، وأن هذه الصياغة النظرية تمكن من بلورة صورة بلاد الاندلس ألا - إقطاعية ،

(1) L. Valensi, Archaisme de la société Maghrébine, Ibid, pp. 223-233. Galissot, Les rapports ville-campagne, Ibid, pp. 233-243, 257-270.

T. Chentouf, Où en est la discussion sur le Mode de Production de l'Algérie précoloniale, In **Revue Alg. des Sc juridiques, éco. , et politiques**, N° 2, Juin 1973, pp. 465-485.

(2) راجع : سمير أمين : **الطبقة والامة والتاريخ في المرحلة الامبريالية** ، بيروت 1979 .

نفسه ، **التطور اللا متكافئ** ، بيروت 1987 (تعرض بالنقد للنمط الآسيوي الذي حاول تطبيقه أحمد صادق سعد على المجتمع المصري في تأليفه ست دراسات في نمط الانتاج الآسيوي ، بيروت 1979 ، ص 164 ، مقترحا تعديله الى النمط الخراجي الماركنتيلي في مرحلة أولى ، ثم تراجع بدوره عن ذلك وتحدث عن النمط الاقطاعي المنحط).

ويتضح أن الاختلافات بين الدارسين مردها في كثير من الاحيان دغمائية مسقطه أو عدم اتفاق على تحديد المفهوم أو معرفة سطحية للحقائق التاريخية . ذات التعقيدات والابعاد المتعددة . ويمكن أن ننطلق في هذا الصدد من المقومات الاربعة التي حددها كلود كاهان للحديث عن الاقطاع ، وهي : هيمنة الضيعات الكبرى وتبعية إقتصادية وشخصية للمزارعين المقطعين وتفكك سياسي ونشأة أرستقراطية قوية .

P. Chalmetta, Le problème de la féodalité hors de l'Europe chrétienne : Le cas de l'Espagne Musulmane In **Actas del II Coloquio Hispano -Tunicino**, Madrid 1973, pp. 91-115.

Idem, Al-Andalus : Société féodale ? In **Le Cuisinier et le philosophe**, Hommage à Maxime Rodinson, Paris 1982, pp. 179-190.

على خلاف المجتمعات الأوروبية الفيودالية ، مبينا أن العلاقة بين الريف والمدينة تظل الاشكالية الأساسية لبحثه (1).

ومهما كانت نوعية المقاربات المعتمدة ونتائج هذا الجدل ، فإن مسألة البادية والمدينة ظلت محورا له. وقد سبق أن أقر ابن خلدون بأولية البادية في نشأة العمران وبأهمية جدلية البدو والحضر في قيام الدول وتطورها.

وتطرق الباحثون العرب الى هذه المسألة ، إذ نبه باحث قدير الى أهمية هذا الموضوع في التاريخ العربي الاسلامي عامة ، والمشرقي خاصة ، في قوله : لقد عاش العالم الشرقي أكثر من كل فضاء آخر جدلية قوية بين التحضير والترحل.

وتظل تلك الحركة الذهنية-إيابية بين المجالين ، القاسم المشترك لكل الحضارات وكل الازمنة . وقد يحتد هذا الجدل حيناً ، أو يتضاءل أحيانا أخرى ، لكن لا يمكن أن ننكر في كل الاحوال فاعلية طرف من الاطراف . وبالتالي فإن دراسة المدينة والبادية معناه أولاً اعتراف مبدئي بالدور الحضاري لكل مجال ، إذ وفر كل واحد مادة للحضارة ، « فلقد صنعت المدن الظاهرة التاريخية عند العرب مهما كانت هذه المدن منسابة قليلة العدد في خضم عالم البدو . أما الزاد الثقافي ، فمصدره المادة البدوية ، وهو في أن مقبول ومرفوض ، ممجد وممقوت » (2).

وفيما يخص بلاد المغرب ، توصلت الدراسات الى توضيح فاعلية الرقيق في التطور الاقتصادي الحاصل بافريقية في الحقبة الكلاسيكية في تاريخ المغرب ، ومدى دورهم في تغيير المشهد الزراعي في الضياع الشاسعة (3).

كما تعرض مؤرخ آخر في مقالين عن نظام ملكية الارض في الغرب الاسلامي وعن الجدلية بين المدينة والمجتمع الريفي المغربي في العصر الوسيط الى هذه الاشكالية ، مبينا أنه لا وجود لصيغة واحدة للعلاقة بين المدينة والريف ، أو لنمط واحد للانتاج (4).

ولئن عسر حسم مثل هذه القضايا ، واتضح في الغالب عدم نجاعة إخضاع المجتمع المغربي الى قوالب نظرية جاهزة (5)، فإن الباحثين الأوروبيين والعرب في التاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع والاقتصاد أجمعوا على أن جدلية

المدينة والبادية هي المفتاح لمعرفة خصائص المجتمعات الوسيطة ومستواها الحضاري .

(2) المقاربة المنهجية المعتمدة :

ان تسليط الأضواء على البادية بمعناها الواسع المتضمن للمزارعين بالريف والبدو الرحل ، وعلاقتها بالمدينة يبدو أمراً ملحاً ومهمة أكيدة للمؤرخ لرصد علاقات الانتاج وأليات التطور الاجتماعي والثقافي ومراحل ، وصولاً الى تحديد أسباب الركود الحضاري بالبلاد العربية - الاسلامية عامة وبافريقية على وجه الخصوص .

ومما دفعنا الى تناول هذا الموضوع أن مخلفات هذه العلاقة المتشابكة بين الطرفين لم تمنح من الذهنية العربية المعاصرة ، وظلت رواسبها عالقة بالمخيل الجماعي ، تعتمل فيه بايجابياتها وسلبياتها .

ولقد تفتن عبد الرحمان بن خلدون الى خطورة هذه الاشكالية في عصره وبذل جهداً تنظيرياً متميزاً في تحليل مختلف الجوانب ، تحليل العارف بخبايا المجتمع المغربي ، غير المتقوقع في فئته الاجتماعية . وهي نظرة متقدمة في عصر متأخر سادت فيه الشروح والمختصرات الفقهية ورؤية التعصب للعلماء الرافضين للآخر البدوي والريفي والعامي . وقد مثلت أفكار هذا المؤرخ الجانب المضيء من حضارة تلك الحقبة ، فجاءت متطورة في صياغتها وأبعادها ، مقارنة مع ما هو متداول وقتذاك . وكان سباقاً في دراسة هذا الموضوع ، بأعتبره المؤسس لعلم مبتكر وهو علم العمران البشري .

ان تناول هذا الموضوع بالدرس لا يعني الاقتصار على ما كتبه صاحب المقدمة حول العمران البدوي والعمران الحضري ، نظراً الى اختلاف المناهج المعرفية والغائيات ، و الى محدودية المادة التاريخية الوارد ذكرها في المقدمة .

وفي الجملة فإن تناول هذا الاشكال لا يخلو من صعوبات جمة . فمنها ما هو متعلق بغموض الصورة حول البادية ، لقلة الوثائق ومنها ما هو مرتبط بالمنهج المتبع الذي احتاج الى حركة مد وجزر بين المجالين . وهو أمر يعني المرور بمراحل عديدة في العمل : تجميع المادة المتعلقة بالبادية والمدينة ، ثم صياغتها وفق هذه الاشكالية ، دونما اقتضاب مغل أو إطالة مشطه ، لاننا شعرنا أثناء معالجتنا للموضوع أن عدة جوانب تاريخية خاصة بالفترة يمكن إقحامها ، لكن دون فائدة ترجى . ولذا راعينا في اختيارنا للمعلومة وتبويبها طبيعة الموضوع ومدى ارتباطها به .

وبديهي القول ان دراستنا للعلاقة بين الطرفين لا تنطلق من الرؤية المبسطة

(1) P. Guichard, Les Musulmans de Valence et la Reconquête, Damas, 1990, T I, pp. 19-24

(2) هشام جعيط ، الكوفة ، نشأة المدينة العربية الاسلامية ، الكويت 1986 ، ص 244 ، 247

(3) M. Talbi , Droit et Economie en Ifriqiya au II / IX s. In Etudes d'histoire Ifriqiyenne, Tunis 1982 .

(4) الحبيب الجناحي ، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الاسلامي ، بيروت 1986 ، ص 209 .

(5) تعرض ابراهيم القادري بوشيش (اثر الاقطاع في تاريخ الاندلس السياسي ، الرباط 1992 ، ص 37-65) الى الاسباب المفسرة لصعوبة تحديد التشكيلة المغربية .

التي وضعت المدينة مع الريف وجها لوجه ، مختزلة للحقيقة ومحرفة لها ، إنما حاولنا تقديم تفسير أكثر شمولية ، فيه مظاهر تداخل المصالح بين الطرفين ، دونما تغافل عن جوانب الصراع الناجم عن وجود ريف « متخلف » ومدينة « متقدمة » . فالصورة لا يمكن أن تكتمل الا بتصفح للوجه والقفا ، وذلك هو معنى الجدلية بين الطرفين.

ولئن كانت الصعوبات المنهجية عديدة في هذا الصنف من المواضيع ، فإننا اقتحمنا هذه الاشكالية معتمدين على مقاربات تاريخية عديدة ، أهمها المقاربة الأثرية والاجتماعية.

فالتقيب الأثري وقراءة النقائش ودراسة المعالم والخزف أفادتنا في ضبط قائمة دقيقة للقرى والمدن بالبلاد الشرقية من افريقية ، ومكنتنا من تحديد عديد المواقع الأثرية التي ظلت مجهولة و من توضيح الصورة للمفاهيم الأساسية المتعلقة بالبادية والقرية والمدينة . وبالتالي قدمت لنا الجغرافية التاريخية الأجوبة الأولى لطبيعة العلاقة بين المجالات الثلاثة المدروسة ، وكيفية تفاعل هذه المجالات وتداخلها أو تباينها ، والمشهد الريفي الخاص بتلك الحقبة (1) .

ولم نهمل المقاربة الانتروبولوجية المتمثلة في المعاينة المباشرة للظواهر البدوية الأساسية ، واعتماد ثقافة البدو وأمثالهم لتفسير النظرة الى القبيلة أو المدينة . وقد احتجنا أحيانا الى البحث في الروايات الشفوية البدوية عما يشفي الغليل .

وحاولنا إبراز صعوبة تطبيق بعض النظريات المستجدة مثل الانقسامية على بلاد افريقية التي لا تتوفر فيها اختلافات كبيرة ونماذج قبلية كفيلة بأن تطبق فيها هذه النظرية ، أو غيرها من النظريات المبسطة التي لا تنطلق من الواقع التاريخي.

ومكنتنا المناهج المعتمدة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي من القيام بجداول وخطوط بيانية واحصاء بعض الأصناف الاجتماعية ورصد فاعليتها ، وتناول مسألة الانتاج الزراعي والحرفي ، والتعرف على علاقات الانتاج والسمات الغالبة في اقتصاد افريقية .

كما أننا أخذنا التاريخ الذهني بعين الاعتبار ، لدراسة بعض الفئات الاجتماعية مثل العلماء والصحاء والتعرف على خصائص الأسرة والظواهر الاجتماعية الكبرى مثل الجوع والخوف والغربة وغيرها .

(1) فضلنا عدم تناول البلاد الغربية بالدراسة في الجزء الاول الخاص بالجغرافية التاريخية تحاشيا للإطالة .

وفي الجملة حاولنا الخضاع مختلف المناهج لبلورة هذه الاشكالية ، دون تقييد أو محاكاة ، وكان لكل فصل خصوصيته المنهجية .

(3) الوثائق المعتمدة :

كنا أشرنا الى تنوع المصادر المعتمدة وتعددتها . فقد كانت تاريخية بالدرجة الاولى ، فيها المخطوط والمطبوع ، في عدد من المكتبات العربية والاوروبية . وفيها المقاربة الاثرية ، من دراسة للمعالم وقراءة النقائش واعتماد الخزف ، والبعض منها لغوص في فهم كنه تراث شعبنا ومأثوراته وثقافته الشفوية .

وفيما يخص المصنفات التاريخية ، سبقنا الدارسون الى قراءة تحليلية ونقدية دقيقة لهذه المصنفات ومؤلفيها (1) ، ولذا رأينا عدم التفصيل في ذكرها والاقتصار على أهمها . على أننا خصصنا حيزا أكبر للوثائق الجديدة ولكيفية دراستها .

(1) كتب الحوليات والأخبار : مكننتنا هذه الكتب من تتبع الجانب السياسي لهذه العلاقة بين القبائل البدوية والسلطة ، والخصائص الثقافية للعلماء وبدرجة أقل المعطيات الاقتصادية والتمدن . والحقيقة أننا لم نقتصر على مصنفات هذه الحقبة ، وكثيرا ما رجعنا الى المصادر الأغلبية والفاطمية والزيرية لتحديد موقع أو تتبع تطوره . وقد دققنا في المصادر الموحدية لمعرفة جذور العلاقة بين القبائل والسلطة ، واعتمدنا خاصة على المعجب للمراكشي والبيان المغرب لابن عذاري الذي ألف سنة 712هـ / 1312م ، والرسائل الموحدية ، والمن بالامامة لابن صاحب الصلاة وغيرها (2) .

أما العهد الحفصي ، فقد انطلقنا في داسته بالنسبة الى الفترة الاولى من المقدمة وكتاب العبر لابن خلدون (ت 808 هـ / 1406م) ، الذي فصل عديد الاحداث . وكان اعتمادنا عليه أساسيا ، وخاصة في دراسة القبائل ، لما تميز به من موضوعية وفكر عميق وشمولي يتجاوز المجال المحلي . وإذ نأسف لعدم وجود تحقيق علمي للكتاب ، فإننا أحتجنا أحيانا الى الاجتهاد الشخصي لتقويم النص .

على أن التاريخانية المغربية لم تشهد كتابا ثانيا بعد العبر نظر الى التاريخ نظرة مجالية شمولية ، واقتصرت على المصنفات في التاريخ المحلي ، وكان من بين

(1) R. Brunschvig, *La Berbérie Orientale sous les Hafsides*, T I, pp. XXV - XLI.

S. Ghrab, *Ibn Arafat et le Malikisme en Ifriqiya au VIIIe-XIVe s.*, pp. 21-94

(2) حول مصادر الفترة الاولى ، راجع الاعمال التالية :

M. Talbi, *L'Emirat Aghlabide*. F. Dachraoui, *Le Califat Fatimide au Maghreb*.

H. R. Idris, *La Berbérie Orientale sous les Zirides*.

المؤلفين في هذا المضمار معاصر لابن خلدون، وهو ابن قنفذ (ت 810 هـ / 1407 م) صاحب كتاب الفارسية، الذي تضمن معلومات منفردة خاصة بقسنطينة وبيوتاتها.

كما نحت المصادر المرينية والزيانية هذا المنحى، ونذكر منها كتاب الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس لابن أبي زرع (ت 726 هـ / 1325 م) وجني زهرة الآس في بناء مدينة فاس لعلي الجزنائي (ألف كتابه بعد سنة 766 هـ / 1364 م) وبغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد ليحيى بن خلدون (ت 780 هـ / 1387 م) ونظم الدرر والعقيان في شرف بني زيان لمحمد بن عبد الله التنسي (ت 899 هـ / 1494 م) (1).

أما مصنفات القرن التاسع، التي لم تخرج عن دائرة التاريخ المحلي، فقد تمثلت أساسا في كتابين: الأدلة لابي عبد الله محمد بن أحمد الشماع، وهو مؤرخ رسمي، وتاريخ الدولتين لمحمد بن ابراهيم الزركشي، الذي بدا لنا في غاية الأهمية في ضبط أسماء المواقع والاعلام والاحداث، وهو يحتاج بكل تأكيد الى تحقيق علمي (2).

أما المصادر المشرقية، فقد تمثلت أساسا في الكامل في التاريخ لعلي بن عبد الواحد المعروف بابن الاثير (ت 630 هـ / 1232 م) الذي انفرد بذكر وقائع وأحداث خاصة بأفريقية في القرن السادس هـ. كما استفدنا أحيانا من تأليف المقرئزي وابن تغربردي والسيوطي.

وقد أعتمدنا فيما يخص الفترة الاخيرة من العهد الحفصي، وتحديدًا القرن العاشر هـ / XVI م، على المؤنس لابن أبي دينار وعديد الوثائق الاسبانية والاجنبية المنشورة (3).

ب (المصنفات الجغرافية :

حظيت كتب المسالك والرحلة وبقية المصنفات الجغرافية الاخرى بأهمية كبيرة في القسم الاول الخاص بالجغرافية التاريخية، ويطول جرد هذه القائمة، بدءا باليعقوبي ووصولاً الى كتاب افريقيا لمارمول وكتب الرحالة الفرنسيين في الفترة

(1) خصصنا فصلا لترجمة ابن أبي زرع، راجع: موسوعة الحضارة الاسلامية بالاردن، فصلة تجريبية، ص 115-117. وأخر لابن قنفذ، ومؤلقاته: راجع القسم الثالث من العمل.

Maya Shatzmiller, L'historiographie mérinide, Brill 1982.

(2) علمنا أن الكتاب في طريقه الى التحقيق بتونس.

(3) De La Primaudaie, Documents Inédits sur l'Histoire de l'occupation Afrique (1506-1574), In Revue. Africaine (R. A), 1968, 1969, 1975, 1977.

الحديثة. غير أننا خصصنا حيزا مميّزا لمصادر الفترة، لنزهة المشتاق للادريسي في بداية الحقبه ووصف افريقيا للحسن الوزان في آخرها. ومكنتنا المقارنات المختلفة بين كتب الرحلة الاندلسية والمغربية (لابن جبير والعبدري والتجيبى السبتي وابن رشيد وخالد البلوي وابن بطوطة والقصادي) من رسم المسالك الكبرى لبلاد المغرب والمدن، فضلا عن رصد الاوضاع الثقافية والفكرية في عصرهم.

غير أن رحلة التجاني (قام بها سنوات 706-708 هـ / 1306-1308 م) مثلت مصدرا أكثر دقة عن التمدن بأفريقية، وتحديدًا عن القصور والقرى. كما قدم مسالك الابصار للعمري الذي نقله من بعده القلقشندي في صبح الاعشى لوحة هامة عن الحياة العمرانية والاجتماعية في النصف الاول من القرن الثامن هـ.

ومكنتنا بعض المصنفات الاجنبية من اثراء معلوماتنا في الجغرافية التاريخية وتحديد بعض المواقع والاماكن (1).

كما اعتمدنا على خرائط المدن والبلدان (Les estampes) التي رسمها الاسبان والايطاليون وغيرهم في آخر العصر الوسيط للتعرف على المواقع والمعالم داخل المدن الافريقية او اثبات بعض المواقع الاثرية.

ج (كتب الطبقات والتراجم والسير والانساب :

لئن ترجمت هذه الكتب لشريحة اجتماعية ضيقة، تقتصر على العلماء والمشاخ، فانها لا تخلو من مادة ثرية خاصة بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي والذهني لمختلف فئات المجتمع. فقد قدم كتاب سبك المقال لفك العقال لابن الطواح صورة دقيقة عن الحياة الفكرية والاجتماعية بمدينة تونس في مطلع القرن الثامن هـ. ومثل معالم الايمان لابن ناجي وثيقة هامة عن البدو بالقيروان. أما بقية القائمة، فهي طويلة وأهمها: الحلة السيرة وكتاب الصلة لابن الابار (ت 658 هـ / 1260 م)، وعنوان الدراية للغبريني (ت 714 هـ / 1314 م) والاحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب (ت 776 هـ / 1374 م) والذيل والتكملة لمحمد بن محمد المراكشي والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون (ت 799 هـ / 1396 م) ونيل الابتهاج لاحمد بابا التنبكتي (ت 1036 هـ / 1626 م) وشجرة النور الزكية لابن مخلوف (ت 1941 م).

S. Soucek, Tunisia in the Kitab - i - Bahriye

C. Monchicourt, Essais bibliographiques sur les plans de Tripoli, Djerba et Tunis au XVI s., In R. A., 1925, pp. 387-417.

Landfreducci et Bosio, Côte et Discours de Barbarie, In R.A., 1925, pp. 483 -549.

واستعملنا في درجة ثانية كتب البرامج والوفايات لضبط أسماء الاعلام وتواريخهم، وقد أفادتنا أحيانا في التعرف على مجالات أخرى، وخصوصا فهرست الرصاع (ت 896 هـ / 1489 م). ورصدنا المادة الواردة في المصنفات الاباضية، وخاصة كتاب السيرة لابي زكريا وطبقات الدرجيني وسير الشماخي، وقد أفادتنا في التعرف على الواجهة الصحراوية لبلاد المغرب (1).

أما كتب الانساب، فقد احتجنا اليها في تتبع شجرة الانساب الخاصة بالقبائل العربية والبربرية، وأهمها: جمهرة النسب لابن الكلبي (القرن الثاني هـ) وجمهرة أنساب العرب لمحمد بن حزم (ت 456 هـ / 1064 م) ومفاخر البربر (ألف سنة 712 هـ / 1312 م) ونهاية الارب لاحمد القلقشندي (ت 821 هـ / 1418 م).

د) كتب الاحكام والوثائق والنوازل والفتاوى :

لئن قدمت كتب الاصول الفقهية منهجا عاما خاليا من الاشارات التاريخية الا في النادر، فان كتب الفروع المتعلقة بكيفية تطبيق التشريع في مجال المعاملات والقانون الجنائي والادارة والعبادات قد اقترنت بالواقع وعبرت عنه. ولذا كان اعتمادنا عليها أساسيا لتجديد المادة التاريخية. وقد تنوعت أصناف هذه التأليف، ومن أهمها :

- كتب الأحكام: تضمنت ملخصات مجردة للأحكام التي استعملها القضاة في عملهم. وقد اشتهر منها بالاندلس منذ القرن الرابع هـ الاحكام الكبرى لابن سهل ومنتخب الاحكام لابن أبي زمنين (2)، كما عرفت بلاد المغرب هذا الصنف من المؤلفات، ومن بينها أحكام القاضي عياض. وفي فترتنا، يمكن أن نذكر خاصة: معين الحكام على القضايا والاحكام لابي إسحاق ابراهيم بن عبد الرفيق (ت 733 هـ / 1332) وبعض الاسئلة صالحة للقضاة والمفتين لابي عبد الله محمد بن أبي القاسم الغرناطي (القرن التاسع هـ).

ولم تغب عن بالنا المصنفات الاباضية، وقد رجعنا للبعض منها، وخصوصا للدليل والبرهان لابي يعقوب الورجلاني وقواعد الجيطالي وكتاب الوضع للجناوني.

(1) اعتمدنا أساسا على التحقيق الذي قمنا به لكتاب الشماخي في إطار الحصول على شهادة التعمق في البحث سنة 1979 م. وقد مكنتنا ذلك من ضبط الاسماء والاماكن.

(2) أشرفنا على شهادة كفاءة في البحث تتعلق بتحقيق باب البيوع من كتاب المنتخب لابن أبي زمنين، أنجزها الازهري بوعوني سنة 1990. وفي السنة الموالية، أشرف الاستاذ جمعة شيخة على تحقيق جزء آخر من الكتاب، أنجزه محمد موسى بن عمر.

- كتب الوثائق: ارتبط تطور كتابة الوثائق بالتغيرات الحاصلة في التشريع نتيجة اختلاف المذاهب والمعطيات الاجتماعية والسياسية. وقد ازدهرت كتب الوثائق أو علم الشروط بالاندلس، وكان من أشهرها: كتاب الوثائق والسجلات لاحمد بن أحمد الاموي المعروف بابن العطار (ت 399 هـ / 1008 م) والمقصد المممود في تلخيص العقود للجزيري (القرن VI هـ / XII م). وقد لجأنا لهذا الصنف من التأليف عديد المرات أثناء تناولنا للجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة لكتاب الفائق في معرفة الوثائق لابن راشد القفصي ومخطوط آخر حول الوثائق والعقود لابي إسحاق ابراهيم بن محمد الغرناطي.

- المختصرات والشروح: مثلت مصدرا آخر، حاولنا استنطاقها بصعوبة، ونخص بالذكر منها شرح حدود ابن عرفة للرصاع، والمختصر الفقهي لابن عرفة. وقد اتضح لنا أنه كان من المصادر الأساسية للبرزلي والأبي والونشريسي. كما مثل شرح الرسالة لاحمد القلقشاني واكمال الابي مصدرين هامين بالنسبة الى موضوعنا (1).

- النوازل والفتاوى: أشار بعض الدارسين الى أهمية هذه المؤلفات (2). ولا غرو، فقد مثلت هذه المجلدات الفقهية المصدر الاساسي في عملنا هذا، وخاصة في دراسة البابين الاقتصادي والاجتماعي. وقد التجأنا الى اعتماد تقنيات متنوعة للوصول الى تاريخية النازلة، منها ما تعلق بترجمة الاعلام، ومنها ما ارتبط بالتعرف على الظرفية التاريخية. ويظل العيب الاساسي لهذه الكتب غياب التسلسل الزمني واهمال التواريخ حتى أن النازلة الواحدة جمعت أقاويل مفتين ينتمون الى مجالات وأزمنة مختلفة. على أن حرصها على جمع القضايا وتبويبها وفق مرجعية فقهية معهودة، لا يمكن أن يكون مجرد عملية نقل لمن سبقها، دون ارتباط بمجريات الواقع المعيش. وحسبنا هنا أن نذكر نموذجا على ذلك تمثل في طرح قضية هجرة المسلمين كلما جد جديد: فقد طرحت المسألة الاولى على المازري عند هجرة المسلمين من صقلية في اتجاه أفريقية، وفي آخر العصر الوسيط أعيد طرح القضية في ارتباط مع الهجرة الاندلسية.

أما عن بنية النازلة أو الفتوى، فقد انقسمت الى قسمين: سؤال يطرح القضية كما وقعت في زمان ومكان محددين وجواب يقدم حكما شرعيا ويحاول التخلص من الخاص الى العام. وهو ما مثل المنهج المعاكس لتمشي المؤرخ الذي ينطلق من العام للوصول الى حالة واقعية مضبوطة.

(1) قام كمال الهرلي تحت إشرافنا بتخريج المادة التاريخية الموجودة في كتاب الابي، في إطار شرك ب. تونس 1991.

(2) نبهنا الى أهميتها الأستاذ محمد الطالبي منذ عشرين سنة خلت. وقد تعلق موضوع بحثنا لشهادة الكفاءة في البحث وتحقيق نوازل المزارعة من المعيار ودراستها.

وفي الجملة ، كان اعتمادنا على هذا الصنف من الكتب كبيرا ، ونخص بالذكر : جامع مسائل الاحكام لابي القاسم البرزلي (ألفه نحو سنة 810 هـ / 1407 م ، وتوفي سنة 841 هـ / 1437 م) والدرر المكنونة في نوازل مزونة ليحيى المغيلي (ت 883 هـ / 1478 م) والمعيان المغرب لابي العباس أحمد الونشريسي (ت 914 هـ / 1508 م).

وخص البعض منها فتاوى دقيقة مثل أسئلة الاسقيا وأجوبة عبد الكريم المغيلي (ت 909 هـ / 1503 م) وأسئلة المواق وأجوبة الرصاع. وعموما فقد قضينا الوقت الطويل في قراءتها ، واستخراج المادة التاريخية منها ، وتبين لنا ، رغم بعض التكرار للنوازل بين البرزلي والونشريسي ، انها شديدة الارتباط بموضوعنا (1).

واحتجنا أحيانا الى الرجوع الى مسائل محمد بن سحنون (القرن الثالث هـ) والنوادر والزيادات لابن أبي زيد (القرن الرابع هـ) لتتبع المفاهيم المتعلقة بملكية الارض . كما اعتمدنا على المصنفات الاباضية مثل أصول الارضين لابي العباس أحمد بن أبي بكر (القرن الخامس هـ) وكتاب الايضاح لعامر بن علي الشماخي (القرن السابع هـ).

- الكتب الفقهية والدينية الاخرى : مثلت كتب المناظرات والجدل بين الفقهاء حول قضايا تخص العبادات والمعاملات وغيرها مصدرا لبحثنا . ولقد اعتمدنا أساسا على مؤلف للشماع الذي يخص مسألة العقوبة بالمال . أما الردود الدينية على النصرانية فهي عديدة ، وأهمها تحفة الاريب لعبد الله الترجمان (بداية القرن التاسع هـ).

هـ) كتب الحسبة والسكة والأموال :

مثلت جانبا آخر من التاريخ الاقتصادي ، وقد خصت بعض كتب الحسبة التي ألقت في العهدين الموحد والحقصي بدءا بمؤلفات ابن عبدون والسقطي وابن المناصف ووصولا الى كتاب العقباني (تحفة الناظر).

وكانت كتب السكة بدورها هامة في استقصاء التطورات النقدية ، فضلا عن المؤلفات ذات الصبغة التقنية البحتة ، مثل الدوحة المشتبكة لعلي بن يوسف الحكيم والأصناف المنقضة عن أحكام علم صنعة الدينار والفضة للجزنائي ، فاننا قد استفدنا من مخطوط خاص بالفترة الاخيرة عنوانه : تلخيص القول في الاكيال والأوزان والنصب الشرعية.

(1) قام عدد من طلبة الجامعة التونسية بتحقيق أجزاء من كتاب البرزلي تحت إشراف الاستاذ محمد الطالب (روجي موري وفريد بن سليمان) والاستاذ سعد غراب (عبد الرحمن بالحاج علي ومحمد الهادي العامري وعبد الرزاق الحمامي) وإشرافنا (بلقاسم الطبايبي وخالد الجويني).

أما كتب الاموال ، فهي في الغالب ترجع الى الفترة الاسلامية المبكرة ، سواء كانت مشرقية أم مغربية . وقد اعتمدناها في استقصاء أحكام الارض وأنواعها . وعلى صعيد آخر يعتبر كتاب بيقولوتي الايطالي حول التجارة أهم مصنف يخص الفترة الحفصية (1).

و) كتب المناقب والتصوف :

تأخر هذه المؤلفات الصغيرة بالاشارات النابضة عن المجتمع بمختلف فئاته ، من الفئات الشعبية ، وذهنيات العامة ، وعن المشائخ والفقهاء والخطباء والسلاطان وأماهه . فهي صورة لذلك المجتمع بمختلف تناقضاته ومكبوتاته وطموحاته . وهي لوحة عن المدينة ونسيجها المعماري وشوارعها وأزقتها ، والنازحين فيها من البدو ، وعن الجوع والفقر والآفات الاجتماعية . وباختصار فان هذه المؤلفات هامة بالنسبة للمؤرخ المتقطن الذي يستطيع أن يخلص خيوط الواقع من الأسطورة.

و قد استعملنا مناقب الجبنياني (القرن الرابع هـ) للتعرف على عديد القرى والقصور بناحية جبنيانة ، وأفادنا كتاب مناقب الدهماني (ت 621 هـ / 1224 م) للدباغ (2) في معرفة كيفية توبة الاعراب بناحية القيروان ، ومناقب علي النفطي في بداية تعويض المالكية للاباضية بالجريد ، ومناقب طاهر المزوغي في نشأة الزاوية الريفية ، أما بقية الكتب الاخرى فقد تعلق بمناقب عدد كبير من الاولياء بمدينة تونس ، وأهمها مناقب عائشة المنوبية وأبي الحسن الشاذلي وأبي سعيد الباجي وعلي القرطاجي ومحمد الزلاج في القرن السابع هـ ، وأحمد بن عروس في القرن التاسع هـ . وقد جاءت مختلف هذه المصادر صورة ناطقة لحياة فئات العامة وتطلعاتها.

ولا غنى في تناول هذا الموضوع عن الرجوع الى جذور الحركة الصوفية بالمغرب الاقصى ، وتطورها والتعرف على أعلام التشوف لابن الزيات ، وكتاب انس الفقير لابن قنفذ القسنطيني ، وغيرها.

ز) المصنفات الادبية والعلمية :

عرفت هذه الحقبة انتاجا أدبيا غزيرا ، تمثل في ظهور عديد الدواوين الشعرية أبرزها مقصورة حازم القرطاجني التي مثلت صورة ناطقة للإنجازات المعمارية في عهد المستنصر ، وديوان ابن الابار ، الذي عبر عن المأساة الاندلسية ، ورسائل أبي

(1) Pegolotti, La practica della mercatura .

(2) أشرفنا على تحقيق لهذا الكتاب قام به عبد الكريم الشبلي في إطار شهادة الدراسات المعمقة.

الجزء الأول

التشكل الجديد للمجال العمراني: المدينة والقرية والقبيلة

المطرف بن عميرة البليغة، ومراسلات ابن الخطيب وابن خلدون، وشعر الظريف (القرن الثامن هـ) وديوان الخروف (القرن التاسع هـ) وغيره.

وثمة صنف ثان من الكتب تعلق بالطب والاعشاب والطبيخ، وهو قمين بأن يقدم لنا مادة هامة عن الغذاء واللباس، ولعل أهمها مؤلفات الطبيب أحمد الصقلي وتحفة القادم للمغازلي (القرن التاسع هـ). و تطورت هذه المؤلفات في خط مواز للازمة التي اندلعت في أواسط القرن الثامن هـ ، وخاصة منها المتعلقة بالوباء، وقد دققنا الحديث فيها في الفصل الخاص بها.

كما ازدهرت في تلك الفترة التأليف الخاصة بجمالية المرأة، وتتضمن إشارات هامة عن المجتمع، مثل كتب التيفاشي والتجاني والنفزاوي وغيرهم. كما أن المؤلفات المرتبطة بعلم الفلك والرياضيات لا تخلو من فائدة. أما عن المصنفات الخاصة بالفلاحة، فإنها تكاد تكون غائبة، باستثناء رزنامة الشرفي المتأخرة (القرن XVI م). ولذا كان اعتمادنا أكثر على المصنفات الاندلسية.

ك (وثائق الارشيف العربية والاوروبية :

استعملنا بعض الوثائق التي لم يسبقنا اليها الباحثون، و قد قمنا بتحقيقها ودراستها، كما يثبت ذلك الباب الخاص بالزراعة.

أما الوثائق الأجنبية، فقد اطلعنا على البعض منها المكتوب بالعربية في أرشيف الارقون، واكتفينا فيما يخص الوثائق المحررة بالقطلانبة أو الايطالية بالاطلاع على الدراسات الأوروبية.

ل (المصادر الأثرية والشفوية :

مثلت الآثار مصدرا أساسيا في عملنا سواء الخاص بالجغرافية التاريخية أو بالزراعة. وقد قادتنا رحلات عديدة الى ربوع الجنوب والوسط والشمال ، حاولنا من خلالها البحث عن وثائق جديدة أو قراءة نقيشة أو استنطاق معلم أو تتبع مسلك. وتوصلنا في الاخير الى توضيح بعض المعطيات المتعلقة بالقرى والاسر ونظام الملكية وغيرها.

أما في خصوص التراث الشفوي ، فقد مكنتنا بعض اللقاءات من التعرف على بعض روايات السيرة الهلالية والأمثال المرتبطة بموضوعنا.

وفي نهاية المطاف ، حاولنا التجديد في المنهج وفي المادة التاريخية، بعد مضي نحو نصف قرن على دراسة برانشفيك ، و نترك للقارئ تقييم هذا العمل ونقده .

الفصل الاول : المعطيات الاولى :

I. الجذور التاريخية :

(1) إشكالية الهجرة الهلالية وخلفيتها بافريقية :

تحدثت المصادر التاريخية عن الهجرة الهلالية ، فاعتبرتها زحف جراد و كارثة جلت بالبلاد فأنت على الأخضر واليابس ، وخربت العمران في المنازل والامصار ، ولم تترك مجالا دون أن تكتسحه ، فأجلت الناس عن أوطانهم والجات البقية إلى معاقل الجبال أو الحل والترحال ، وأوقعت بلاد المغرب في هوة سحيقة (1) .

ويستقي هذا الموقف جذوره من أدب المعاصرين للحدث من أمثال شعراء القيروان ومؤرخيها وخاصة الحصري وابن رشيق وابن شرف وأبو الصلت فالصورة الشعرية التي فيها تحسر على القيروان و وصف للهول والجلاء اللذين أصابا أهلها قوية. ورغم اقتضاب المعلومات ، فإن رواية كل من ابن شرف وأبي الصلت تعتبران أهم مصدر في تاريخ موقعة حيدران ، وقد اقتصر حديثهما عن الوضع المتردي بمدينة القيروان وناحتيتها (2) .

أما المصادر الأخرى التي تحدثت عن الهجرة و الانتشار الهلالي ، فإنها جاءت في الغالب متأخرة : فالإدريسي الذي كتب في بلاط النورمان بصقلية اهتم بتوزيع هذه القبائل وانتشارها ببلاد المغرب ، وعلاقتها مع الحضرة . وفي فترة مثلت فيها هذه القبائل جدار الصد ضد الغزو النورماني ، لا

(1) انظر مثلا :

G.Marçais, *Les Arabes en Béberie du XIème au XIVème*, Constantine-Paris 1913.

F. Gautier , *Le passé de l'Afrique du Nord* , Paris 1952 .

H. R. Idris , *la Berbérie Orientale sous les Zirides* , Paris 1962 : راجع :

ابن يسام ، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة . محمد الحاجري ، ابن شرف ، بيروت 1983 ، ص 59-49 .
ومما جاء في ديوان ابن رشيق (المكتبة المغربية ، ص 204-203) :

أهدت لها فتنا كليل مظلّم ... وزرادها كالناتع العيدان
بمصائب من فادع وأشاذب ... ممن تجمع من بني دهمان
فتكروا بأمة محمد أتراهم ... آمنوا عقاب الله في رمضان
نقضوا العهد المبرمات وأخفروا ... ثمم الآله ولم يفوا بضممان

وقال الحصري في مرثيته :

أولا رباح رباح لم أكن أمتطي ... ذا الأخضر الطامي وذاك الأحوصا

انظر : محمد المرزوقي والجيلاني بالحاج يحيى ، أبو الحسن الحصري ، مكتبة المنار ، 1963 ، ص 40-39 .

نستغرب مواقف الادريسي المنحازة . وعلى العكس من ذلك ، فإن ابن الأثير الذي طور نظرة تاريخية شاملة للمجال العربي الإسلامي ، مشرقا ومغربا ، تعرض للأعراب عند مشاركتهم في الصراعات ضد النورمان والموحدين ، وقد اتبعه في ذلك من بعد النويري .

كما نوهت المصادر الموحدية - الحفصية بفروسية هذه القبائل وتحدثت عن مدى فاعليتها في حرب الاندلس ، رغم أنها لم تكن مختلفة كثيرا عن سابقتها في النظرة إلى الأعراب المعارضين للدولة : فقد تحامل أنصار الدولة الموحدية مثل ابن عذاري على هذه القبائل . بيد أن التجاني ، الذي عرف بدقة معلوماته ، قدم لنا لوحة أقل تحاملا عن البدو في مطلع القرن الثامن هـ / XIV م (1)

على أن هذه النظرة إلى البدو لم تتضح إلا بعد ثلاثة قرون أو أكثر من تاريخ موقعة حيدران ، وتجسدت في ما كتبه ابن خلدون حولهم ، وهو لا يعبر عن الحقيقة كاملة بقدر ما يترجم عن مواقف متباينة لأهل عصره تجاه الأعراب ، لا تخلو من الإعجاب تارة ، والإدانة أخرى : ففضلا عن كونه أشاد ببأسهم وسجيتهم وعلو أخلاقهم ، فإن ابن خلدون تخطى الحواجز المفروضة على الذهنية الحضريّة لما أولى اهتماما بالسيرة الهلالية والشعر البدوي . غير أن ذلك لم يمنعه من وصفهم بوحشية لا مثيل لها ، إذ قال « سارت قبائل ذياب وعوف وزغب وجميع بطون هلال إلى إفريقية كالجراد المنتشر لا يمرون بشيء إلا أتوا عليه حتى وصلوا إلى إفريقية سنة ثلاث وأربعين » (2) .

و ما يثير التعليق انطلاقا من موقف صاحب المقدمة الذي كتب تحت تأثير الأزمة الخانقة التي كانت تتخبط فيها بلاد المغرب في القرن الثامن هـ / XIV م ، هو قراءة المؤرخين المعاصرين لهذا الفصل ، إذ تحدث البعض عن الكارثة الهلالية التي لم تقتصر فاعليتها على الفترة التي عقيبت هزيمة حيدران ، سنة 443 هـ ، إنما سحبت على كامل الفترة اللاحقة الممتدة حتى الإحتلال العثماني . وأضحى هذا التاريخ شرخا عميقا في التاريخانية المعاصرة ، و حداً فاصلا بين فترتين متباينتين (3) .

وعلى عكس ذلك ذهب مؤرخون آخرون إلى أن نظرية الحدث الحاسم أو

(1) الإدريسي ، نزهة المشتاق . ابن الأثير ، الكامل في التاريخ . النويري ، نهاية الأرب ، ج XXIV ، ص 211 .

(2) ابن عذاري ، البيان المغرب ، الجزء الموحد . التجاني ، رحلة .

(3) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 31 .

V. Aguilar Sebastien , Aportacion de los Arabes nomades a la organizacion militar del ejercito Almohade In Al-Qantara , XIV, 1993, pp. 393-441.

الكارثة غير قادرة على تفسير التحولات الكبرى التي عرفتھا البلاد العربية - الإسلامية عامة والمغربية خاصة والتي ابتدأت في القرن الخامس هـ / XI م ، وتواصلت تفاعلاتها أكثر من قرنين من الزمن .

١) الاطار العام لحركة التبدي : منذ بدايات القرن الخامس الهجري ، بدأت القبائل التركمانية السلجوقية الضاعنة في الترحال في التوغل في المجال الحضري الفارسي ، ونحو سنة 430 هـ / 1040 م ، تمكنت من التغلب على الغزنويين وفتح الباب واسعا لتسربها الى سائر البلاد الايرانية ، بعد أن انتشرت في بلاد ما وراء النهر ، واستطاع طغرل بك انتزاعها من يد البويهيين ، ثم دخول بغداد سنة 1055 م . وهكذا تكونت الدولة السلجوقية في المجال العراقي الفارسي ، انطلاقا من هذه القبائل الضاعنة في الترحال (1) .

وفي نفس تلك الفترة تقريبا ، بدأت القبائل البدوية في الصحراء المصرية والمغربية في تطويق بقية الحواضر العربية والسيطرة عليها . ففي العقد الثالث من القرن الخامس هـ / XI م ، تمكن الأمير أبو عبد الله بن تيفات المعروف بتارشنا (المتوفي سنة 430 هـ) من رئاسة حلف صنهاجة اللثام ، ومن السيطرة على إحدى المحطات التجارية الهامة وهي مدينة أودغست . لكن مملكة غانة سارعت باستعادتها وتواصلت الحرب بينهما وبين صنهاجة سجالا ، بعد أن تولى الإمارة يحيى بن إبراهيم الجدالي .

ومن جهة أخرى كان لهذا الصراع الدائر حول المراكز التجارية الصحراوية انعكاس سلبي على سير المبادلات بين بلاد السودان والمغرب ، وخاصة على الواحات الصحراوية مثل سجلماسة وارجلان والجريد (2) .

أما القبائل الهلالية والسليمية ، فإنها كانت تنتجع بالواحات الغربية ، في خط التماس بين بلاد المغرب ومصر ، منذ أواسط القرن الرابع هـ / العاشر م .

وكان «بالواحات من بني هلال عدة غزيرة وأمة كثيرة، وهي مصيفهم وقت الغلة وميرتهم منها» . ويرجع تاريخ تواجد زغبة بجهة طرابلس الى سنة

(1) كالد كافن ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، ص 240-237 . عبد العزيز الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي ، ص

112-85 . C. Cahen , Quelques mots sur les Hilaliens , In JESHO , vol. XI , mars 1969 , p. 131 .

(2) الرزقي ، المسالك ص 164 . ابن أبي زرع ، روض القرطاس ، ص 121 .

الصحراء ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1988 .

أما مصطلح ، الصحراء من خلال بلاد تكمة ، الرباط 1988 .

الهيئة القروايل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن XIX م ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، بغداد 1984

Ould Cheikh , Elements d'Histoire de la Maurétanie , p. 14-16.

429هـ/1030م. وقد ذكرت وقتذاك عند الحديث عن نزاع بينها وبين أحد رؤساء زناتة (1). ويفهم هذا الأمر إذا نظرنا إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي بمصر وبلاد المغرب وقتذاك: ففي هذه السنة بلغ ارتفاع النيل 20, 15 ذراعا، وهو انحدار كبير لم تصل المياه إلى أقل من مستواه إلى آخر القرن إلا في مناسبتين سنة 472هـ (15, 18) و475هـ 10, 15 (ذراعا). كما انعكس هذا الوضع سلبا على وزن الدينار الذهبي الذي بلغ أذناه سنة 429هـ، للفترة الممتدة بين 429هـ و487هـ، فكان 2, 9 غراما (2).

ومما لا شك فيه أن الجوع دفع بهذه القبائل إلى الهجرة نحو بلاد المغرب قبل سنوات الأربعين من القرن الخامس هـ /XI م. ويبدو أن نسقها كان سريعا وحجمها كبيرا إلى حد أن الجموع الأولى بلغت جهة طرابلس (3).

ومهما كانت أهمية العوامل الاقتصادية، فإن الدولة الفاطمية حاولت الإستفادة سياسيا من هذه الهجرة وتأطيرها. فقد خضع انتشار القبائل إلى خطة مسبقة، منحت بموجبها البلاد إقطاعات للقبائل، وقد قال ابن خلدون في هذا الصدد: «واقتسمت الأعراب بلاد إفريقية سنة 446هـ، وكان لزغبة طرابلس وما يليها، ولمرداس بن رياح باجة وما يليها، ثم اقتسموا البلاد ثانية: فكان لهلال من تونس إلى المغرب وهم رياح وزغبة والمعل والمعل وجشم وقررة والأثبج والخلط وسفيان» (4).

كما كلف الخليفة المستنصر أمين الدولة ومكينها حسن بن علي بالتحول إلى إفريقية سنة 455 هجري للتأليف بين القبائل الراحية والزغبية المتنازعة. وبالتالي فإن تسرب عرب الهلالية إلى بلاد المغرب سبق معركة حيدر (443 هـ/1052 م). وكان مسارا بطيئا شمل البلاد الليبية منذ بدايات القرن الخامس

(1) ابن حوقل، صورة الأرض، ص 145. وفي ص 133 ذكر فيشة بني سليم، قرية قرب طنطا. التجاني، رحلة، ص

M.Brett, Sijil al Mustansir, In Actes du 1er Congrès d'Histoire du Maghreb, Tunis 1975, pp. 101-102.

(2) المقرئ، الخط، ص 109-102. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج V، ص 142-1.

راضي دغفوس، العوامل الاقتصادية لهجرة بني هلال، مجلة أوراق، عدد IV، ص 1981.

H. Lavoix, Catalogue des monnaies Musulmanes, p. 5, 102, 152.

(3) لأن كانت السيرة الهلالية لا تشير إلى تاريخ الهجرة، فإنها تعرضت بوضوح إلى أسبابها الاقتصادية في أكثر من موضع: ففي إحدى روايات أهل مزونة، أشير إلى الضم والجوع (اشدت عليهم الزمة سبعة سنين ما روش المطر). أنظر: سيرة بني هلال، الندوة الأولى، ص 32. وتذكر رواية ثانية "السنين الشحايح" وأنه لما عاد أبو زيد من رحلته التي تطلع فيها للمرعى بإفريقية، قالت له طفلة من حيه: "والله يا جدّي لنا سبع سنين ما لاحش بيننا ولا رشنا نقط السحاب، ذرينا دقيقتنا رأس عيطورنا وسوى مكيله بعدما ذربناه". أنظر: فيقة، من أقاصيص بني هلال، ص 78، 114.

(4) السجلات المستنصرية، تحقيق عبد المنعم ماجد، القاهرة، د.ت.، ص 45-42. ابن خلدون، ن.م.، ج VI، ص 32.

H. R. Idris, Zirides, TI, p. 207, 210, 211.

الهجري / XI م، انطلاقا من الواحات الغربية، وتزامن مع حركتي البدو الواقعتين في أطراف البلاد العربية، السلاجقة مشرقا والمرابطين مغربا.

فلسنة 430 هـ هي بداية لعصر التبدّي في المجال العربي-الإسلامي، وراجع التمدن. فهل كان الأمر مقتربا بتغيرات طبيعية هامة، وبفترة تصحر وجفاف، أم إن تحركات بني هلال، شأنها في ذلك شأن تحركات قبائل المثلثين قد ارتبطت بالرغبة في السيطرة على المسالك الصحراوية الرابطة بين مصر وبلاد السودان الأوسط والغربي، التي كانت تتحكم فيها القبائل الإباضية من زناتة وزناتة وغيرها؟ (1).

وحصيلة القول، إن سنة 430 هـ تعتبر منعرجا هاما في تاريخ الصحراء الكبرى، الممتدة من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي، إذ ألجأت العوامل الطبيعية المتغيرة بدو الصحراء الشرقية والمغربية إلى أطرافها، حيث ضغطوا على مالك بلاد السودان جنوبا، فحاربت صنهاجة اللثام مملكة غانة، وتسربت بعض العشائر العربية من مصر إلى بلاد كانم، كما اتجهت شمالا إلى بلاد زناتة الممتدة من سجماسة ووارجلان إلى جهة طرابلس. ولا يستبعد في هذا الصدد إمكانية التفاعل بين الهلاليين والمثلثين، والتقاء مضارب القبيلتين وسط الصحراء الكبرى. فقد لهذا هذا المجال منطقة دفع للقبائل وهجرة منها إلى مناطق الجذب الواقعة في خطوط العرض الجنوبية والشمالية، وبالأخص بـإفريقية والمغرب الأقصى. مما يجعلنا نتساءل عن الأوضاع بإفريقية وقتذاك.

ب) الأوضاع بإفريقية إبان الهجرة الهلالية:

ثمّة إشارة هامة وردت في النويري، وتتعلق بما آلت إليه البلاد من وهن وتفكك عند وصول الهلالية إليها، إذ قال: «ودخلت العرب، فوجدوا بلادا خالية طيبة كثيرة المرعى، كانت عمارتها زناتة، فأبادهم المعز» (2).

والحقيقة أن عوامل عدة ساهمت في هذا التراجع، نذكر منها:

- النزاعات الداخلية بحواضر إفريقية بين الشيعة والسنة.

- الصراع الصنهاجي مع المحور الأموي-الزناتي.

- خروج المقاطعات الطرفية عن سلطة المركز، مثل جهة طرابلس والحضنة

والجريد.

(1) انظر أحد الدارسين أن هذا التحرك يدخل ضمن الصراع التقليدي الذي نشب بين الشيعة والخوارج حول الطرقات التجارية المطر.

J. Poncet, Le mythe de la catastrophe Hilalienne, In Annales E.S.C. 1968, p. 1101, 1106.

(2) النويري، نهاية الأرب، ج 24، ص 211.

- الضغط الخارجي المسلط على البلاد العربية - الإسلامية وخصوصا سيطرة النورمان على صقلية .

- تراجع قيمة الدينار و الدرهم الزيريين ، إذ أضاع الدينار الجديد نسبة كبيرة من قيمته ، والدرهم : 9/10 ، و ما نجم عنه من ارتفاع الأسعار وازدياد الأزمة الاجتماعية ، خاصة بعد هزيمة حيدران ، لما تمكن الجنود الفارون و رقيق الأرض والبؤساء من الانقضاض على الأثرياء في المدن و الأرياف و القيام بعمليات سلب ونهب وقطع الطرقات ، و هو ما حمل أهالي القيروان على الهجرة (1).

و في الجملة ، فإن أنخرام الوضع بإفريقية قبيل الهجرة الهلالية ساعد الى حد كبير على تدحرج البلاد نحو الهوة .

فضلا عن الصراع الدامي بين أهل المالكية و الشيعة ، فإن ضغط مجموعات البدو و الزناتيين على بلاد المزاق قد أضرب كثيرا بالزراعة و البنية الأساسية من منشآت مائية و غيرها ، و هي عمليات لا تقل ضراوة عن سياسة الأرض المحروقة التي قامت بها الكاهنة الزناتية في هذه الجهة و من بعدها أبو يزيد مخلد بن كيداد اليفرنى الزناتي . وقد ساعد هذا النزيف الذي تعرض له وسط البلاد على انتقال المركز إلى الناحية التالية ، و تحديدا مدينة تونس .

و في المقابل فإن الحملات الصنهاجية على واحات الجنوب لغرض السيطرة على التجارة الصحراوية قد قلت في عضد الزناتيين ، و عادة ما تزامنت مع فترات الأزمة الاقتصادية :

- ففي سنة 395 هـ / 1004 م ، « كانت بإفريقية شدة عظيمة ، انكشف فيها الستور . و هلك فيها الفقير و ذهب مال الغني و غلت الأسعار و عدمت الاقوات و جلى أهل البادية الى أوطانهم ، و خلت أكثر المنازل : فلم يبق لها وارث و مع هذه الشدة و بلاء و طاعون ، هلك فيها أكثر الناس من غني و محتاج ... و جاء خلق من أهل الحاضرة و البادية إلى جزيرة صقلية ... و قيل أن أهل البادية أكلوا بعضهم بعضا » (2) .

و في نفس تلك السنة ، قام حماد بن بلوغين ، عامل المعز بن باديس على أشير ، بحملة واسعة على زناتة مغراوة و بني يفرن ببلاد المزاب (3).

(1) حول اختلاف تحليل الوضع بإفريقية ، انظر :

G.Marçais, les Arabes en Berbérie.

H.R.Idris, De la réalité de la Catastrophe Hilalienne, In Annales E.S.C, 1968, pp.390-396.

J.Berque, Du nouveau sur les Beni Hilal, In Studia Islamica, 1972.

(2) ابن عذاري ، البيان ، ص 254 .

(2) الشماخي ، كتاب السير ، تحقيق محمد حسن (نسخة مرقونة) ، ص 294 .

- و سنة 409 هـ / 1018 م أي بعد ثلاث سنوات من استئصال شأفة الشيعة بالقيروان ، ظهر الغلاء مصحوبا بالحروب الكثيرة ، و أصبح قطاع الطرق ذارعين يمينا و شمالا بواحات الجريد و أريغ . و في نفس تلك الحقبة ، و منذ سنة 408 هـ ، دار الصراع بين زناتة و صنهاجة بناحية طرابلس ، حتى أن عددا هاما من السكان أجلي من واحات الجنوب الشرقي و تحول الى وادي أريغ و وارجلان (1)

- و في سنة 420 هـ ، بلغت زناتة مشارف القيروان ، و أعادت الكرة ثانية بعد خمس سنوات ، و بقيت الحرب سجالا بين الطرفين إلى حد سنة 428 هـ / 1036 م لما تمكن المعز من صد هذا الهجوم ، و التقدم إلى بلاد الزاب .

و إلى جانب المجاعة الشديدة التي شهدتها سنة 425 هـ / 1033 م ، فإن أوجه الصراع الاجتماعي قد تعددت آنذاك : بين الشيعة و السنة ، و زناتة و صنهاجة و الجند و العامة .

و في سنة 430 هـ / 1038 م ، كثرت الخصب بإفريقية ، لكن جهة طرابلس عرفت آنذاك هول الجوع و التشرد ، في الجزر المتوسطية و الواحات ، حتى أن هذه الكارثة التي سميت « بسنة فراورا » ظلت راسخة في المخيال الشعبي ، و أضحت مرجعية تاريخية . و فيها استولى هاجس الخوف لاستيلاء اللصوص على الطرقات و كثرة الغارات ، و خراب العمران ، كما برزت مسحة من التشاؤم لدى علماء العصر الذين أكثروا من ذم « أهل هذا الزمان » (2) .

و يبدو أن بداية الهجرة الهلالية سنة 429 هـ قد زادت في أستفحال المجاعة التي عمت جهة طرابلس و بلاد الواحات ، حتى أن السكان كانوا يتقلبون من مكان إلى آخر بحثا عن مورد للعيش ، في خط أفقي يمتد من جهة طرابلس إلى جهة وارجلان و البعض منهم لاذ بالفرار إلى الجزر المتوسطية .

فهو معنى ذلك أن باب إفريقية الزيرية (المزاق و بلاد التل) ظل مغلقا أمام هذا المد القبلي إلى حد موقعة حيدران ؟

إننا نميل إلى هذا الطرح ، الذي تدعمه شدة تبرم أهل جنوب إفريقية من ذاك الزمن الرديء ، و يدعمه بحثهم في سراب الصحراء عن ملاذ أخير ، كما تشهد بذلك أسطورة جغراف ، التي ظهرت في الأوساط الإباضية وقتذاك ، و مفادها أن

(1) ابن عذاري ، ن.م. ج 1 ، ص 269 أبو زكريا ، كتاب السيرة ، ن.م. ص 254 - 326 .

(2) ابن عذاري ، ن.م. ج 1 ، ص 274 ، 375 ، أبو زكريا ، ن.م. ص 263 ، 324 ، 358 .

جغراف هو ملاذهم الأخير الذي يتحولون إليه اضطرابا « لكثرة الزلازل والنوازل و البلبال و شدة الأمور » فيقيمون بواحة فيها الماء تحت إمرة ملك جغراف، و ذلك قبل نهاية الكون بزمان قصير .

ولئن اعتبر أحد الدارسين أن جذور هذا المعتقد ضاربة في القدم ، فإنه لا يخفى علينا أن أسسه مرتبطة بالواقع المعيش ، وهو لا يعدو أن يكون مجموعة من الرموز لها دلالات واضحة : فهول المجاعة وكثرة النزاعات بين زناتة الاباضية وصنهاجة ، وما نجم عن ذلك من تخريب لقلعة بني درجين سنة 440 هـ / 1048 م ، تبدو عناصر مفسرة لهذا الهروب المتواصل نحو المجهول ، من بني درجين وقنطرار الى وادي سوف وأريغ ، فوارجلان ومنها الى جغراف . فهذه المجموعات الزناتية تبدو محاصرة من كل جهة : الزيريين في الشمال ، والهلاليين في الشرق وصنهاجة للثام في الغرب ، و بين هذا وذاك كان الجوع يهددهم . وبالتالي ، فلم يبق لهم من منفذ سوى الهجرة إلى صقلية أو بلاد الصحراء ، وصولا إلى تادمكت و بلاد السودان .

فصورة جغراف هي تجسيد لهذه الحيرة أمام واقع مضمّن و التخوف من المستقبل، والشوق إلى متنفس، تجسد في واحة واقعة على طريق بلاد السودان ، يتوفر فيها الماء (1).

وشمل هذا الانفصال المجتمعي شتى مظاهر الحياة ، من العلاقات السياسية والمذهبية ، إلى المعاملات الاقتصادية ، فإلى جانب الصراع المذهبي ، بين أهل المالكية و الشيعة ، فإن البلاط الزيري خص بكثرة الدسائس والمؤامرات ، و منها ما ذهب بصاحب الأشغال : ابن أبي الرجال . و لم يكن الصنهاجيون راضين عن اعتماد المعز على جند من العبيد السودان ، الذين لهم مشاركة هامة في موقعة حيدران . أما فيما يخص المعاملات التجارية و المالية بين اباضية زناتة و أهل السنة ، فقد أفتى علماء كل طرف بعدم التعامل مع الجانب الآخر (2) .

(1) أبو زكرياء، ن.م، ص 380، 377، 254.

الشماعى، ن.م، ص 323.

في سنة 431 هـ ، قام المعز بحملة بحرية على جزيرة جربة انطلاقا من مالطة . و أباد فيها الكثير من رجالها و أعلامها، وهو ما يفسر وقوف أهل الجزيرة موقف المتشفي من المعز ، عند قدوم الهلاليين الى البلاد . و سنة 440 هـ ، هاجم جند صنهاجة قلعة بني درجين ببلاد الجريد و قاموا بتخريبها ، و قتل نحو 1500 شخص و انجلى أهلها عنها في اتجاه واحات المزاب، و هي نفس السنة التي أعلن فيها المعز القطيع مع الفاطميين .

انظر: أبو زكرياء، ن.م، ص 305، الشماعى، ن.م، ص 289، 359، 255.

(2) أخذ أبو الخطاب عبد السلام المزاني على نفسه أن لا يتعامل مع صنهاجي في بيع و شراء ، لانه لا يجوز بيع الغصب ، و في المقابل أفتى علماء المالكية اللخمي و القابسي و المازري بعدم التعامل مع الوهبة .

و قد أجهضت محاولات التقارب بين الطرفين ، خاصة ما قام به الشيخ الاباضي أبو باديس اليشكني لما أهدى فرسا أصيلا من بين واحدة كان يملكها ، للمعز بن باديس . لكن الضغائن بين الطرفين أدت الى اتخاذ الأمير قرار التخلص منه ، فأطلق في وجهه أسدا . و قد صورت لنا كتب السير مشهدا رائعا لصراع الفارس مع الوحش .

و معلوم أن هذا الصراع ، لم يكن مجرد نزاع سياسي و عسكري ، انما كان له بعد اقتصادي تمثل في رغبة الزيريين في السيطرة على إيرادات التجارة الصحراوية و مراقبتها فيما حرص الزناتيون على الحفاظ على امتيازاتهم القديمة في هذه التجارة التي كان لهم فيها باع كبير منذ القرن الثاني هـ / VIII م .

و هو جوهر النزاع بين زناتة و الفاطميين من قبل .

و في ظل هذا التفكك المجتمعي و احتدام الأزمة بإفريقية ، عرفت البلاد و هنا عاما و تراجع خطيرا تبلورا سنة 430 هـ ، كما شهدت بذلك إحدى وثائق الجنيزة . (1)

و ابتداء من تلك الحقبة ، ازداد الضغط البدوي على وسط البلاد ، بعد أن أصبحت قبائل بني هلال ضاعنة في بلاد برقة و جهة طرابلس ، حتى كانت واقعة حيدران سنة 443 / 1052 م ، إيذانا بتدفق البدو وسط البلاد و شمالها ، و بانتشار نمط العيش الرحلي (2).

لما هو إذن انعكاس هذه الأوضاع على الشبكة المدنية ببلاد المغرب عامة وإفريقية خاصة ؟

ج (نظرية الحدث الحاسم و حقيقة التحول البطيء للنسيج الحضري :

يتضح مما سبق أن التحول بدأ منذ مطلع القرن الخامس هـ / XI م ، و تواصل إلى حد نهاية القرن السادس هـ / XII م ، و تطلب قرنين من الزمن كي يفرز وضعا همرانيا جديدا و شبكة مدنية مغايرة للأولى . و لم تكن الهجرة الهلالية في ذلك سوى حلقة من الحلقات العديدة التي أسست لهذا التطور السلبي .

و في نفس هذا السياق ، فإن إعادة ترتيب الشبكة المسلكية و الحضرية سبقت الهجرة الهلالية ، و كانت مرتبطة بعوامل مغايرة ، منها التفكك السياسي لبلاد المغرب و ما تبعه من تراجع في المبادلات التجارية .

ففي مرحلة أولى ، أدى تكون المجال الإقتصادي العربي - الإسلامي إلى تشييط العلاقات بين بلاد المغرب من جهة و الشرق و بلاد السودان من جهة ثانية ، و برزت شبكة هامة من المسالك الكبرى الأفقية تربط بين حواضر المشرق : دمشق و بغداد و القسطنطينة و حواضر المغرب : برقة - طرابلس - القيروان - المسيلة - تلمسان - فاس - قرطبة . و إذا ما دققنا النظر في القسم الخاص بإفريقية ، فإننا نجد ينقسم إلى فروع عديدة :

(1) M. Goitein, studies in Islamic History and institutions, Leiden 1968.

(2) M. Brett, Arabs, Berbers and holymen in Southern Ifriqiya, In C.T., 1981, n° 117-

118, p. 533.

- القيروان - الجهينين - سيبية - مجانة - مسكيانة - باغاي - نقاوس - المسيلة

وشمال هذا المسلك بنحو 100 كم ، يقع طريق ثان أقل استعمالا و هو المسمى طريق الجبال ، الذي يمر بالمدن التالية :

- القيروان - جلولا - أجر - طمجنة - أبة - الأربس - تامديت - مرماجنة - تيفاش - أركو - تيجس - المسيلة - قلعة بني حماد (1).

كما تكونت شبكة من المسالك العابرة للصحراء في اتجاه بلاد غانة والتكرور وكانم ، وأخرى أفقية رابطة بين الواحات المغربية التي أضحت تشكل مراكز عبور هامة ، وهي : سجلماسة - وارجلان - الجريد - غدامس - الفزان .

وقد اقترن تنشيط المبادلات التجارية ببلاد المغرب في الفترة الكلاسيكية بازدهار الزراعات الاحادية المعدة للتسويق ، وتطور الحرف وتنوعها حتى فاق عددها الثلاثمائة (2) .

لكن هذه الخارطة الاقتصادية والحضرية شهدت تطورا تدريجيا منذ بداية القرن الخامس هـ / XI م ، نتيجة الانقسامات التي عرفت بلاد العربية عامة ، والمغربية على وجه الخصوص ، حيث تفرعت الامارة الزيرية الى مجالين : القيروان وقلعة بني حماد ، فيما تمكنت حركة صنهاجة اللثام من القضاء على الامارات الزناتية واقتطاع الجزء الغربي من بلاد المغرب ، فضلا عن الاندلس ، مما أدى الى تأسيس محور تجاري يربط بين غانة وقرطبة ، مرورا بأودغست وسجلماسة ومراكش وفاس ، وكان ذلك على حساب المسلك الافقي الرابط بين فاس والقيروان الذي أصابه التجزؤ .

و في خضم هذا التطور ، كان الانتشار البدوي عاملا آخر ساهم في اندثار سرعة الهياكل الحضرية التقليدية و تطورها نحو نمط جديد . فقد انتشرت القبائل البدوية أساسا في المناطق شبه الصحراوية والساسبية ، و مثلت بذلك ضغطا

(1) البكري ، المسالك ، ص 53، 49.

Y. Thébert , De la cité antique ...In C . T . , Avril 1986 , pp. 31-46 .

A. Mahjoubi , De la fin de l'antiquité au Haut moyen âge In Congrès National des Sociétés Savantes, Montpellier 1985.

(2) عبد العزيز الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي .

M. Lombard , L'Islam dans sa première grandeur .

M. Goitein , A Mediterranean Society: The Jewish Communities of the Arab Word. 3 T.

مواصلات على المدن التالية التي اعتمدت في حماية نفسها على مواقعها المتميزة مثل بجاية وقسنطينة و الجبال المحدقة بها . و لم توقف هذه القبائل إلا الجبال الممتدة مثل جبل سحاو (البابور حاليا) و الباب (البيبان) و جرجرة والأوراس . فاقترنت على الاستقرار بالسهول المحيطة بها موثقة الخناق على القبائل الجبلية ، التي استسلمت لها تارة ، وقاومتها طورا آخر . و بالتالي فإن تحول الطريق الأفقي الرابط بين مدن المغرب من الوسط إلى التلؤلؤ الشمالية بعد سيطرة البداوة على السباسب ، يعتبر أهم نتيجة للانتشار الهلالي : فالمسلك الجديد الذي ورد ذكره في كتب الرحلة ابتداء من القرن XIII م أصبح يمر بالمحطات التالية : فاس - تلمسان - بجاية - سطيف - قسنطينة - عنابة - باجة - تونس - سوسة - صفاقس - قابس - طرابلس - برقة - الإسكندرية (1) .

ومما ينهض دليلا على ذلك انكفاء العمران الحضري في السواحل الشمالية والشرقية ، فيما عم النمط الرحلي بقية دواخل البلاد ، وذبلت حركية المدن بها . فقد انشئت شبكة من الرباطات والقصور الساحلية للتصدي للغزو البحري ، وتأمين حركة الملاحة مع شمال المتوسط (2) .

وظل اتجاه التطور الحضري و المسلكي هذا قائما في العهد الموحيدي ، اذ تراجع نسق العلاقات التجارية القوافلية مع المشرق ، فيما استحوذت السفن الاوربية على توزيع بضائع الشرق الاقصى على إثر قيام الحروب الصليبية . ولم يعد للمسلك الرابط بين القيروان وفاس شأن يذكر ، رغم محاولة الدولة السيطرة على كامل المجال المغربي ، حتى أن عديد المدن الواقعة على طول هذا الطريق ، وخاصة ببلاد الزاب والسباسب ، تلاشى ذكرها واندثرت نتيجة إيقاف تسويق البضائع الزراعية المنتجة بهذه الاقاليم الى المشرق ، وهو ما قامت عليه نهضتها في العصور الكلاسيكية .

والحقيقة أن الموحدين عجزوا عن تكوين شبكة طرقات متينة داخل المجال المغربي ، لطرفية قاعدة الحكم ، مراكش ، واستفحال حركات المعارضة على عهدهم ، وخاصة حركة بني غانية التي كرسست القطيعة داخل بلاد المغرب ، عبر خط عمودي يمتد من بجاية الى بلاد الجريد وطرابلس ، راسمة بذلك حدود افريقية الحفصية .

(1) راجع على التوالي : رحلات العبدري و البلوي و ابن بطوطة .

(2) لقد كان لاكتشاف النورمان لسواحل افريقية الممتدة من بونة الى طرابلس أثر سيء على العمران والزراعة . راجع : الأدرسي ، نزهة المشتاق ، ص 166 - 167 .

ولئن لم يصبح هذا الانقسام بين أقطار المغرب واقعا سياسيا الا بعد نحو قرن من الزمن، فإن الخارطة المسلكية قد هيأت لهذا الامر منذ العهد الموحد، حتى أن المسلك الرابط بين بجاية وقسنطينة من ناحية، وسائر البلاد المغربية من ناحية ثانية لا يتضمن أي إشارة لوجود طريق يربطهما بالمغرب الأقصى، بل إنها ارتبطت كلها بمدن واقعة شرقها، مكرسة بذلك الانقسام بين إفريقية وبقية البلاد المغربية (1).

(2) انتشار القبائل العربية وتكون المجال الرعوي:

أدت الهجرة الهلالية إلى إعادة صياغة العناصر البشرية المكونة للمجتمع المغربي عامة، والأفريقي خاصة، على أن هذه العملية التأسيسية الجديدة لم تتم دون بروز تحالفات، ووقوع تأثيرات متداخلة أهمها تعريب القبائل البربرية وبداية استقرار البدو الهلاليين، وهي في الجملة تحولات ليست ناجمة عن طبيعة العلاقة العرقية بقدر ما هي تعبير عن القوى الاجتماعية المتواجدة (2).

(1) المرحلة الأولى: الانتشار التدريجي والتقاطع:

من موقعة حيدران إلى موقعة سببية: 443-547 هـ / 1051-1152 م:

تسربت القبائل العربية من مصر إلى جنوب إفريقية، متبعة مسلكين مختلفين، مثلما أشارت إلى ذلك السيرة الهلالية:

- فالأول صحراوي، يصل من الواحات الغربية إلى الفزان، ومنها إلى غدامس فجنوب إفريقية. وفضلا عن ذكر السيرة لغدامس فإن ابن حوقل تحدث عن هذه القبائل بالواحات الغربية، وأضاف المقرئ أن قبائل بني سليم منتشرة في كامل بلاد إفريقية إلى حد وداي.

- أما الثاني، فهو ساحلي، إذ يتجه من الفزان إلى السرت ومنها إلى طرابلس وإفريقية. ومن المواقع التي مر بها نجع هلال في الرواية الشفوية: تاورغا - مسراطة - ماجر - قصر نباوة من ناحية طرابلس - الأعراض - بئر نقوة - جرجيس - قابس - القيروان - زغوان - فحص مرناق - تونس (1).

وبعد موقعة حيدران تدافعت قبائل رياح والأثيج وعدي وزغبة في اتجاه إفريقية، وكانت الرئاسة فيها للأثيج. ومنذ سنة 446 هـ، اقتسمت البلاد، فكان لزغبة طرابلس وقابس، ولمرداس بن رياح باجة والقيروان، وعقد لحسن بن سرحان الدريدي من كرفة على قسنطينة.

ثم اقتسموا البلاد ثانية، فكان لهلال من تونس إلى الغرب، وهم رياح وزغبة والمعقل وجشم والقرة والأثيج والخط وسفيان، فيما نزلت سليم بجهة الشرق (2).

وابتداء من تلك الحقبة، دخلت هذه القبائل في تحالفات متعددة مع أمراء دولات الطوائف بالمهدية وصفاقس والقلعة، مما أفرز ظهور كتلتين متنافستين:

- الأولى تكونها رياح وزغبة متحالفة مع سلطة الزييين بالمهدية.

- الثانية تضم الأثيج وعدي مع الحماديين.

وقد تعددت المواجهات بين الطرفين بين سنتي 455 هـ و460 هـ، إذ عمدت السلطة الزييرية إلى تأجيج الخلاف بين القبائل (3).

على أن هذه الاختلافات القبلية لم تمنع تآزرهم لصد العدو المشترك وانتصارهم عليه في موقعة سببية سنة 457 هـ التي فتحت الباب واسعا أمام المرحلة الثانية من التغريبة الهلالية.

(1) الإدريسي، المصدر نفسه.

(2) ليس من اليسير تحديد العدد الجملي لهذه القبائل التي أثرت سلبا أو إيجابا في تاريخ بلاد المغرب. فالمصادر تبدو متناقضة في هذا الصدد: ففي ما ذكر ابن شرف ثلاثة آلاف شاركوا في معركة حيدران، فإن الوزان، حدد عدد المقاتلين بخمسين ألفا، وعدد الواقدين الجملي بملئون شخصا، والمبالغة تبدو في كلا العددين.

ومما هو ثابت فإن هذه القبائل ازدادت عددا بحكم التكاثر الديمغرافي والولاء: فبعد نحو قرن من قدومهم، وتحديد سنة 546 هـ، أثناء موقعة سطيف، جمعت قبائل زغبة ورياح والأثيج وقرة ستين ألف مقاتل. وعند موقعة جبل القرن، سنة 556 هـ، كان عدد بنيوهم زهاء ثمانين ألفا، من بينهم نحو عشرة آلاف فارس.

وفي نهاية العصور الوسطى، حدد مارمول عدد المقاتلين العرب بأكثر من مليون، مما حدا بأحد الدارسين القول أن العدد الجملي للعرب ببلاد المغرب فاق حوالي أربعة ملايين ونصف. وهي مبالغة كبيرة. ابن الأثير، الكامل، ج IX، ص 65.

ابن عذاري، البيان، I، ص 290. النويري، نهاية الأرب، ج XIV، ص 306-316. الوزان، ن.م، ج II، ص 38.

G.Marçais, op.cit., TII, p. 112-113

(1) ابن حوقل، صورة الأرض، ص 145. المقرئ، البيان والإعراب.

الطاهر قرقة، من أقاصيص بني هلال، ص 96-98-100-102-110. ندوة حول سيرة بني هلال، ص 72-134.

وكادت أغلب الروايات تجمع على ذكر هذه المواقع، على أنه هناك أخرى أقل ذكرا في السيرة الهلالية.

(2) النويري، نهاية الأرب، ج XXIV، ص 213. ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 41-42، 35، 33.

(3) في سنة 450 هـ، ناصرت الأثيج وعدي بلقين بن محمد الصنهاجي، صاحب القلعة، في حربه ضد زناتة. ثم انضمت إلى صفوف حمو البرغواطي، ضد تميم وأتباعه، من زغبة ورياح، وانتهزت في موقعة سلقطة سنة 455 هـ. وبعد خمس سنوات من هذا التاريخ، كانت موقعة الأربس بين الطرفين. وكان تميم بن المعز قد كتب أبياتا يحرض فيها رياح على الأخذ بالثار من عدي، مطلعها: متى كانت دماؤكم تطل... أما فيكم يثار مستقل.

انظر ابن الأثير، الكامل، ج V، ص 227، 355. النويري، نهاية، ج 24.

G.Marçais, op.cit., pp 134-135, 217-222.

و تمكنت هذه القبائل على إثر هذا التغلب من اكتساح البلاد الغربية ، والانتشار بها ، حتى أن الأمير الحمادي المنصور بن المنتصر صالحهم على أن يجعل لهم نصف غلة البلاد من حبوب و تمور و غير ذلك . وظلوا منتفعين بالاقطاع الى حد قدوم عبد المؤمن الذي «أزال ذلك من أيديهم ، وصيرهم جنداله ، وأقطع رؤسائهم بعض تلك البلاد » (1) .

وأفرز هذا الوضع انفراد رياح بافريقية ، بعد أن تخلص من خطر بني حماد ودحرت الاثبج في اتجاه الغرب ، وأطردت زغبة سنة 466هـ وعدي سنة 491هـ (2) .

و بالتالي فإن الفترة الممتدة بين موقعة حيدران 443هـ و بداية تقدم الموحيدين في اتجاه الشرق 546هـ شهدت درجة متطورة من التآقطع ، والتشتت القبلي والتفكك السياسي والاجتماعي ، انعكس سلبا على العلاقة بين المدينة و ناحيتها .

ب (المرحلة الثانية :إيقاف الموحيدين للمد البدوي و الهجرة القسرية :

تمكن الموحدون من التحكم في عملية الانتشار البدوي ، و تسييرها وفق إرادتهم ، و ضبط تحركات القبائل ، و بالتالي قاموا بدفع جديد للحركة الحضرية بالبلاد ، و وضعوا حدا لاستقلالية البدو الذين ألفوا وضعا سائبا طيلة قرن من الزمن .

لكن ذلك لم يكن بالأمر الهين ، إذ أن القبائل تناسلت اختلافاتها القديمة ، كي تتصدى للمد الموحيدي . و ترأست رياح هذه الحركة . غير أن المصامدة استطاعوا هزم الأعراب ، و ذلك باستعمال خطة تركز على المباغته و التطويق ، و آلة ثقيلة و متطورة نسبيا .

وفي هذا الإطار يمكن أن نفهم معركتي سطيف و القرن :

— معركة سطيف (547 هـ / 1153 م) و سيطرة الموحيدين على التلول :

بعد أن سيطر عبد المؤمن بن علي على بجاية و قلعة بني حماد تقدم نحو الشرق حتى لامس خط الانتشار البدوي . عندها أحست القبائل العربية بخطورة

الوقوف ، و قالت : «إن جاورنا عبد المؤمن ، أجلانا من بلاد المغرب ، و ليس الرأي إلا اللقاء معه و أخذه بالجد ، و إخراجهم من البلاد قبل أن يتمكن » ، و تحالفت على التعاون و التعاضد ، رافضة عرض نورمان صقلية في مؤازرتها ، و تناسلت الطبقات القديمة ، و تجمعت بناحية باجة لتدارس الوضع ، و نزل هناك أكثر من ستين ألف فارس مع عائلاتهم ، من رياح و زغبة و الأثبج و قرة . وكان على رأسهم محرز بن زياد الرياحي ، صاحب المعلقة و جبارة بن كامل و حسن بن أغلب و عيسى بن حسن .

حاول الموحدون في البداية أخذهم باللين ، فخطبوا جميع العرب ببلاد إفريقية و ما يتصل بها إلى جهات الإسكندرية مخاطبة الاستصراخ و الاستنجد لإنقاذ الأندلس ، لكن تردد العرب في الاستجابة لذلك من جهة و نية الموحيدين في الماضي قدما للاستيلاء على إفريقية ، يفسران اندلاع المعركة بين القوتين الأساسيتين في بلاد المغرب .

و استدرج المصامدة البدو إلى ناحية سطيف حيث دارت المعركة طيلة ثلاثة أيام . و قد استعرض العرب فيها ضروبا من الحماسة ، على أنها انتهت بهزيمتهم و فرارهم إلى ناحية تبسة ، تاركين أموالهم و عائلاتهم ، فغنم المصامدة الأموال و نقلوا النساء إلى مراکش ، لمساومة رؤسائهم بهن (1) .

و كان عبد المؤمن راغبا في تطويع هذه القبائل و تهدينها ، لكنه في الآن نفسه هربصا على كسبها إلى صفه ، لاستعمالها في حروب الأندلس : تلك هي الغاية المرذوثة التي تفسر سياسة عبد المؤمن ، و قد تجسدت بوضوح في وصيته لابنائه سنة 554هـ ، التي قال فيها : «و أخل إفريقية من العرب و أجلهم إلى بلاد المغرب و ادخرهم لحرب ابن مردنيش إن احتجت إلى ذلك » (2) .

و استعمل عبد المؤمن سياسة الشدة و اللين مع عرب بني سليم بناحية قابس و حاول استدناءهم إليه و أستنهاض همهم بالقصائد الشعرية التي نظمت لهذا الغرض . كما سعى إلى كسب قبيلة رياح و تشريكها في التصدي للقشتاليين بالأندلس و طلب من أمرائها تعبئة عشرة آلاف ، لتحقيق هدفين في آن واحد : التحضير لحرب الأندلس ، و ترحيلهم من إفريقية . كما تندرج هذه الخطة في سياق بسط الموحيدين نفوذهم على البلاد ، فبعد أن دانت لهم البلاد التلية على إثر معركة

(1) المراكشي ، المعجب ، ص 328 ، ابن خلدون ، تاريخ ، ج IV ، ص 362 .

(2) ابن عذاري ، ن ، م ، ج I ، ص 300301 . النويري ، ن ، م ، ج XXIV ، ص 236 .

و ذكر ابن خلدون (ج VI ، ص 355) أن زغبة و الأثبج أخرجا عدي إلى طرابلس و فسر «جورج مارسى» : (المرجع المذكور ، ص 147-135) هذه النزاعات بين القبائل بنظرية الصف . وهو في الحقيقة لا يعدو أن يكون تفسيراً آليا للصراع الاجتماعي الذي تفسره عوامل اقتصادية واجتماعية عدة . ونشير إلى أن هذا الدارس اقتصر في الغالب على رحلة التجاني وتاريخ ابن خلدون ، ولم يستعمل ابن عذاري (الجزء الموحيدي) وابن أبي ذرع .

(1) رسائل موحدية ، نشر ليفي بروفنسال ، رسالة عدد 9 ، ص 36-26 .

ابن الأثير ، الكامل ، ج IX ، ص 41 . التجاني ، رحلة ، ص 347 ، 344 .

النويري ، نهاية ، ج XXIV ، ص 307-305 .

(2) G. Marçais, op. cit , pp , 149 et 180-181 . ابن خلدون ، ن ، م ، ج VI ، ص 580 .

سطيف، وسواحل إفريقية إلى حد طرابلس، احتفى الأعراب وراء خط بلاد المزاك القديم، الذي بقي ممتنعا. وهكذا يمكن أن نفهم توقيت معركة القرن (سنة 556هـ) ومكانها(1).

— سيطرة الموحدين على وسط إفريقية (556هـ/1161م):

تفطن الأعراب لخطة الموحدين في السيطرة على البلاد، فقابلوها بالرفض، وأنسحبوا إلى جهة القيروان حيث نزل حوالي ثمانين ألف بيت بالقرن. وهي نقطة الارتكاز الثانية للقبائل البدوية بعد ناحية باجة.

وأتبع المصامدة نفس الخطة المعتمدة في موقعة سطيف. وهي المباغطة والمداهمة على حين غرة، وقطع الطريق الصحراوي الذي يستعمله الأعراب عند الانسحاب. وبهذا أصبحت هذه القبائل محاصرة من الجهتين: التلية والصحراوية

وقد أدخل التراجع الفجئي للجيش الموحدى الارتباك في صفوف القبائل، وقسمها: فاختر جبارة بن كامل ومسعود بن زمام ومن معهما الفرار، وثبت محرز بن زياد الرياحي، صاحب المعلقة إلى حد مقتله.

وكانت معركة دامية بالقرن، انتهت بانكسار شوكة القبائل البدوية المحاربة، بعد غنم أموالها وتخمينها، وبداية خضوعها للسلطة الموحدية، ونظمها الجديدة (2).

وتابع عبد المؤمن حملته على قبيلة رياح التي التجأت إلى مدينة قفصة، بعد أن تغلب عليها بالقيروان. ونزل بساحة الواحة منشغلا في ترتيب الجند لمحاصرتها، بعد أن رفض أهل المدينة الإذعان، لقوة تحصيناتها ومناعتها (لعلو السور وإحاطته بستارة وخنق)، فضلا عن أحتمائها بغابة نخيل وبناءات متفرقة، تليها جبال وصحار قاسية، تجد فيها الجيوش الغازية مشقة للحصول على الماء والإمدادات التموينية.

وأستعمل الموحدون في حصارها الأبراج الخشبية والمنجنيق، إلى أن أستسلمت، وخضع أهلها والأعراب المساندون لهم، وأنتهت الحرب

(1) نظم القاضي أبو عمران قصيدة مطلعها: أسليم دعوة ذي إضاء مرشد / هاد إلى الحق المبين المسعد ومذكر ما كان أسلافكم / فضلوا به أفعال كل مسدد بجهاد أعداء الإلاه و نصرهم / لرسول ربهم النبي محمد

ابن عذاري، ن.م، ج. III، ص 62. ابن الأثير، الكامل، ج. IX، ص 316 (وقد أخطأ في تحديد موضع القرن جنوب القيروان، لا شماله). وتذكرنا سياسة عبد المؤمن بما قام به حسان بن النعمان من تشريك البربر في الفتوحات بعد هزيمة الكاهنة.

بإستئصال شافة «القبيل الرياحي المستولي على أقطارها»، وأستياق عدد كبير من السبايا والغنائم من بين صفوفهم.

ووصل أعيان الأثبج وزغبة، وبعض بطون رياح مثل بني محمد، يعلنون الطاعة والاستتابة في شهر ربيع الآخر 556هـ / 1161م، ووافق بنو محمد وحشم على الانتقال إلى المغرب الأقصى (1).

وخلاصة القول، نجح عبد المؤمن في تأمين البلاد وتهدئة القبائل البدوية، كما كان له ما أراد من تشريكها في حرب الأندلس، متوخيا معها سياسة النقل القسري إلى المغرب الأقصى والأندلس. فحمل ألفا من كل بطن، وأسعف البقية بالرجوع إلى مواطنهم بعد أن بلغوا مشارف وهران (2).

وبعد أن كانت الرسائل الموحدية تتعرض للسب والشتم والعدوانية، أطنب الشعراء في مدحهم، والاشادة بفروسياتهم لإثارة حميتهم وإشراكهم في المعركة.

وفعلا، نجح في هذه التعبئة التي أعتمدت الترغيب والترهيب، وأندفع فرسان زغبة ورياح وحشم وغيرهم إلى الأندلس، وكان بعضهم قد حبذ الإقامة بها، حتى أن عدد الفرسان منهم بلغ خمسين ألفا سنة 621هـ (3).

وفي الجملة فقد ركز عبد المؤمن بن علي الدعائم الأولى لسياسته تجاه البدو الهلالية، والتي ظلت فاعلة في عهد خلفائه، وهي سياسة تهديد للقبائل، ونقلهم من مجال إلى آخر. ويبدو أن هذه الخطة لم تقتصر على أعراب بني هلال، إنما شملت سائر القبائل البدوية البربرية، من ذلك ما سلوه إزاء قبيلة فطناسة، التي كانت لها حروث ومزارع، بمعنى أنها شبه مستقرة، فعمد المصامدة إلى ترحيلها قسرا من أرضها (4).

(1) ابن الأثير، ن.م، ج. IX، ص 99-65. النويري، ن.م، ج. XXIV، ص 317-315. ابن عذاري، ن.م، ج. III، ص 68.

وردد في الزركشي (تاريخ، ص 18) ما أنشده قاضي تونس الأبي، لعبد المؤمن بعد انتصاره: والى الشباب أمام الشيب منهزما / فذا يصول وذا يشتد في الهرب.

G.Marçais, op. cit., p. 182 - 183.

وصفت الوثائق الموحدية المتصددين للمصامدة بذعار اللصوص وأباق العبيد وأهل الحراية والشر تارة، رسائل موحية، عدد 20، ص 99-113، رسالة 21، 113-121.

(2) ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص 199. وقال ابن عذاري (البيان المغرب، ج. III، ص 67) في هذا الصدد: « واستاق من العرب ما لا يحصى » ويقف مما أورده ابن عذاري أن العدد الجملي للمحولين قسرا كان هاما.

(3) الأراكشي، المعجب، ص 331-330.

ومما ورد في خصوص مشاركتهم: « ظهر فيها من شجاعة العرب ما لا يوصف حتى كان الفارس من العرب يسير بين الصفيين و يطلب مبارزة الفارس المشهور من الفرنج، فلا يبرز إليه أحد » : النويري، ن.م، ج. XXIV، ص 324.

(4) مناقب الدهماني، ج. I، ص 41، ب (و يذكر أن أحد علماء القيروان أبو يوسف يعقوب الدهماني تدخل لمنع ذلك).

وتابع الخليفة الثاني أبو يعقوب يوسف سياسة أبيه في ترحيل العرب إلى المغرب الأقصى وتشريكهم في حروب الأندلس ، فجمع بإفريقية أشياخ العرب وأعيانهم وحضر لهذا اللقاء ممثلون من مختلف التقسيمات القبلية ، من القبيلة إلى العشيرة ، فالأفخاذ والعماثر ، و كان من بينهم رئيس رياح : أبو سرحان مسعود بن سلطان بن زمام .

وقد ساهمت هذه السياسة في إفراغ البلاد من عدد كبير من بني هلال . لكن من الواضح أن المجتمع الحضري كان على درجة كبيرة من الوهن ، حتى أنه لم يتمكن من إعادة التوازن بدو - حضر بإفريقية ، ولا حتى من غلق باب الهجرة أمام قبائل بني سليم التي كانت إلى حد ذلك التاريخ نازلة «بجهاث طرابلس وما وراءها مشرقا ومصر إلى برقة والاسكندرية» (1) .

وهكذا ، بدأت تظهر على إثر إفراغ إفريقية من قبائل بني رياح بوادر التسرب السليمي إلى إفريقية منذ سنة 576 هـ ، كي تحل محل بني هلال . وتواصلت هذه العملية ببطء إلى حد سنة 630 هـ ، تاريخ القرار الحاسم الذي اتخذهُ أبو زكريا الحفصي في أستجلاب بني سليم ودحر رياح نحو المغرب (2) .

والحقيقة أن بداية تحرك بني دباب يعود إلى تاريخ قدوم الموحيدين إلى إفريقية سنة الأُخماس ، وقد تحول ذلك إلى عصيان لما تم التحالف مع أحد المماليك من جيش صلاح الدين المغامرين ، وهو قراقوش الغزي الأرمني الذي حل بجنوب إفريقية سنة 568 هـ / 1172 م ، مارا ببلاد الفزان حتى وصل جبل نفوسة .

وانضم إليهم مسعود بن زمام شيخ الدواودة من بني رياح ، الذي تمكن من النجاة من الجند الموحيدي ، في معركة القرن ، سنة 556 هـ / 1161 م .

وتمكن هذا الحلف بين رياح و دباب من ناحية ، و قراقوش من ناحية ثانية ، من السيطرة على جهة طرابلس ، و جبل نفوسة ، و تحصلت هذه القبائل البدوية على عطاءاتها من القائد الأرمني قراقوش (3) .

(1) ابن صاحب الصلاة . المن بالإمامة ، ص 419 - 417 - 415 - 411 .

النويري . ن . م . ج XXIV ، ص 326 .

(2) رسائل موحدية ، ص 157 - 146 (رسالة عدد 26) .

(3) عبد الله عنان ، تاريخ دولة الإسلام في الأندلس في عهد المرابطين والموحدين ، ج II ، ص 156 .

المقري ، نفح الطيب ، ج 7 ، ص 205-206 (تحدث عن الاضطرابات الأمنية بصحراء السوس وصعوبة استعمال الطريق الموصل إلى بلاد السودان) .

ابن عذاري ، البيان ، ج III ، ص 154 .

المراكشي ، المعجب ، ص 390 - 391 . التجاني ، رحلة ، ص 111-112 .

و شرعت قبائل بني سليم منذ تلك الحقبة تخطط للتوغل شمالا في بلاد إفريقية ، وتجاوز خط قابس الاستراتيجي . لكن الموحيدين لم يفرطوا في هذا الموقع الجغرافي - السياسي الرابط بين المشرق والمغرب من جهة وبلاد الصحراء وإفريقية من جهة أخرى ، وما يعني ذلك من عائدات تجارية هامة .

ج (حركة بني غانية (580-630 هـ / 1184-1234 م) :

- المرحلة الأولى :

تكون هذا الحلف القبلي ، من عناصر متعددة لا يجمع بينها سوى الرغبة في التخلص من السلطة الموحدية ، فإذا كان المغامرون الأغزاز وصلوا إلى إفريقية ، بغية تكوين ثروة وربما تأمين طريق القوافل الصحراوي الرابط بين مصر و بلاد السودان الغربي مرورا بصحراء المغرب ، فإن بني غانية الميورقيين ، حاولوا إحداث شرخ ، في جسم الدولة الموحدية ، والسيطرة على محور عمودي يمتد من ميورقة - بجاية - قسنطينة - الزاب (بسكرة) - واحات المزاب ، والجريد ، وهو أشبه ما يكون بالمحور ، الذي أسسه المرابطون ، و هو يمتد ، من غانة - أودغست - سبلماسة - مراكش - فاس - قرطبة ، ويربط بين المجال الصحراوي و المجال المتوسطي .

غير أن هذه الحركات لم تكن لها فاعلية تذكر لولا مشاركة القبائل العربية التي مثلت أساس هذه الانتفاضات ، و ذلك بعد أن حاول المصامدة الحد من سلطتها وامتيازاتها الاقتصادية المتمثلة في التمتع بالإقطاعات الشاسعة و خفارة القوافل و الإمتناع عن دفع الجباية .

و بالتالي فقد شكلت عديد المناطق ببلاد إفريقية بؤر توتر : ففي البلاد الغربية ، كانت قبائل الأثيج و من حالفها من جشم يأخذون نصف غلة البلاد في عهد بني حماد إلى أن استولى عبد المؤمن بن علي على الإمارة و أزال ذلك من أيديهم وصيرهم جندا له ، و أقطع رؤساءهم بعض تلك البلاد . ولا يختلف وضع رياح كثيرا عما سبق : فبعد أن كانت لها الرئاسة و النفوذ الاقتصادي بالمعلقة (قرطاجنة) ، تمكن الموحدون من دحرها تدريجيا من البلاد التلية والسباسب في موقعتين دامتيتين بسطيف و القرن ، و أصبحت من القبائل المشردة التي تكن عداوة شديدة للمصامدة .

أما بنو سليم ، فقد ظلت قبيلة طرفية بجنوب إفريقية ، و مكنت مساهمتها في هذه الحركة من اكتساح خط قابس .

و بذلك لم يبق من القبائل العربية خارج هذا الحلف سوى قبيلة زغبة التي أصبحت في خدمة الموحدين ، بعد أن دحرتها رياح وأخرجتها من مجال الأوراس والحضنة في اتجاه الغرب حيث زناتة (1) .

و بعد أن فقد علي بن غانية السيطرة على بجاية و قسنطينة تحول إلى بلاد الجريد التي اتخذها نقطة ارتكاز لمهاجمة البلاد التلية ، فحاصر جزيرة شريك و خرب مركزها منزل باشو ، و وصل إلى مشارف مدينة تونس سنة 582 هـ / 1186 م .

و حيال هذا الوضع عجل الخليفة المنصور بالتحول إلى إفريقية ، و لما حل بمدينة تونس ، كلف أحد أحفاد عبد المؤمن بن علي و هو أبو يوسف يعقوب بن أبي حفص ، بشن حملة ضد البدو و بني غانية ، و دارت المعركة بين الطرفين بوطا عمرة ، شمال شرقي قفصة في شهر ربيع الأول عام هـ 583 / ماي 1187 م . وكانت هزيمة للجيش الموحي لما أبداه المصامدة من تخاذل و استياء إزاء العلوج النصاري (2) .

عندئذ نهض الخليفة المنصور بنفسه للتصدي لهذا الحلف البدوي ، و عندما توقف بمدينة القيروان التي ظل الخراب مهيمنا عليها ، شرع في ملاحقة هذه القبائل من وادرن إلى نواحي قفصة ، فحامة مطماطة حيث كانت الموقعة بين الطرفين في 10 من شعبان سنة 583 هـ / 1187 م . و انتهت المعركة بانهزام بني غانية و بني سليم و الأغزاز و استيلاء المنصور على قصبه قابس التي أودع بها قراقوش أمواله (3) .

ثم تحول من قابس إلى البلاد الجريدية متبعا طريقا صحراويا لا عهد للعساكر به ، ففر بنو غانية أمامه تاركين أموالهم بمدينة توزر ، و جاءته الوفود معلنة خضوعها من نفزاوة و الجريد ثم قفصة (4) .

(1) المراكشي ، المعجب ، ص 329 - 328 الإدريسي ، نزهة المشتاق . رسائل موحديّة ، ص 156 (سكنت قبائل بني سليم

بجهاط طرابلس و ما ورائها مشرقا و مصحرا إلى برقة و الإسكندرية) .

(2) المراكشي ، المعجب ، ص 395 - 392 . رسائل موحديّة ، عدد 29 .

ابن خلدون ، ن . م ، ج VI ، ص 397 - 395 .

النويري ، نهاية الأرب ، ج XXIV ، ص 331 - 330 .

G. Marçais , op . cit , p . 190 .

(3) في المراكشي ، المعجب ، ص 393 : حمة دحوس .

ابن عذاري ، ن . م ، ج IV ، ص 190 .

و ورد حول مدينة قابس في الرسائل الموحدية (رسالة عدد 30 ، ص 191 - 180) : « و هذه المدينة العتيقة روح هذه الجهات الإفريقية و معناها ، و قفصها الذي يحمي حوزتها و يكف عداها . يتفجر خلالها الماء العذب و يلتقي بها الركاب و الركب و تحرق بأرجائها الجنات الألفاف و الحقائق الغلب ، و تجتمع فيها أصناف الثمر المتخير و الحب » .

(4) رسائل موحديّة ، رسالة عدد 31 ، ص 197 - 191 .

و هكذا تمكن من تمهيد جنوب إفريقية بعد موت علي بن غانية متأثرا بجراحه ثم تابع تنظيم علاقته مع الأعراب في جهة المهدية (1) .

و انتهت هذه المرحلة من الصراع الدائر بين البدو ، من أعراب و صنهاجيين ، و الموحدين بحركة هجرة قسرية ، للقبائل العربية في اتجاه المغرب الأقصى . و لئن تمكنت قبائل بني سليم من الفرار إلى الصحراء ، فإن قبائل رياح و قره و الأتيج و جشم تعرضت لعملية النقل إلى بلاد الهبط و سائر البلاد المغربية (2) .

المرحلة الثانية لحركة بني غانية

(584 هـ / 1188 - 630 / 3212 م) :

منذ الحقبة الثانية لحركة بني غانية التي تولى فيها يحيى بن غانية القيادة ، بدأ فك الارتباط بين عناصر الحلف غير المتجانس ، ففي سنة 586 هـ قتل قراقوش الغزي شيوخ بني سليم السبعين بقصر العروسين (3) .

و من جهة أخرى ، اصطدم قراقوش ، بعد سيطرته على قابس و طرابلس بين سنتي 586 هـ - 591 هـ ببني غانية الذين أوقفوا توسعه في اتجاه بلاد الجريد ، و تمكنوا من انتزاع مدينة طرابلس من بين يديه ، و ذلك بمؤازرة قبيلة دباب السليمية . و لما انهزم ، احتفى بجمال طرابلس (جبال نفوسة) فيما دخل ابن غانية المدينة ، ثم سيطر على قابس ، في شهر ربيع الثاني سنة 591 هـ / مارس 1991 م ، و تابع توسعه في اتجاه المهدية (4) .

(1) كان المنصور يقطع أثناء الحصار ألف نخلة كل يوم ، حتى أهلك أكثر نخيل قفصة .

أنظر : التجاني ، رحلة ، ص 138 . رسائل موحديّة ، رسالة عدد 32 ، ص 210 - 199 .

ابن عذاري ، ن . م ، ج III ، ص 190 - 197 .

ابن خلدون ، ن . م ، ج VI ، ص 397 .

(2) ابن أبي زرع ، روض القرطاس ، ص 218 (و مما ورد فيه أنه جاء على لسان المنصور قبيل موته أنه ندم على ثلاث : « أولها

إسفال العرب من إفريقية إلى المغرب لاني أعلم أنهم أصل فساد ») .

ابن أبي زرع ، الذخيرة السنية ، ص 46 . ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 58 ، 397 .

(3) استدعى قراقوش شيوخ بني سليم من دباب و الكعوب إلى قصر العروسين ، و قام بقتلهم جميعا ، و دفنوا به ، إلى أن

نقلت رفاتهم بعد نحو قرن من الزمن ، سنة 682 هـ . بأمر من الدعي ابن أبي عمارة . أنظر : التجاني ، رحلة ، ص 104 . و كذا

في ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 398 .

و يفيد جورج مارسى (ن . م ، ص 202 - 204) هذا العمل بكونه إنتقاما من بني سليم الذين لم يأزروه عند الحرب ، فيما أعانه

فيسعود الباط الرياحي ، الذي فر من المغرب الأقصى ، من السيطرة على طرابلس .

(4) التجاني ، ن . م ، ص 105 - 110 ، 243 - 245 . ابن خلدون ، ن . م ، ج VI ، ص 399 - 400 .

G. Marçais , op . cit . , p . 205 .

تمكن يحيى بن غانية من إزاحة آخر عائق للتقدم في اتجاه بلاد المزاك والتل ، بعد أن سقطت المهديّة في يديه . وعلى إثر معركة قصور لالة بقفصة ضد محمد بن عبد الكريم الرجراجي ، الذي تدعمت حركته بانضمام بني رياح إليه إلى جانب بني سليم ، وأصل عملياته العسكرية انطلاقاً من المهديّة في اتجاه باجة وبسكرة وتبسة والقيروان وعنابة بين سنتي 597هـ - 599هـ / 1200م - 1203م .

ولما عزل مدينة تونس عن ناحيتها ، أوثق الحصار حولها سنة 599هـ برّاً وبحراً ، فنزل أولاً شمالاً بالجبل الأحمر ثم أحاط بسورها من ناحية باب سويقة وقرطاجنة ، فيما عمل أخوه على غلق المنفذ البحري للمدينة ، وهو حلق الوادي ونصب المجانيق والآلة قرب باب الجزيرة .

واستمر حصار المدينة أربعة أشهر ، إلى أن استسلم الوالي الموحد أبو زيد بن أبي حفص عمر فدخل الميورقي المدينة سنة 600هـ ، بعد أن أمن أهلها على أنفسهم وأملاكهم وأغرمهم مائة ألف دينار كضريبة نزول لاقوا الأمرين في استخلاصها (1) .

وبالتالي تمكن بنو غانية من السيطرة على كامل بلاد إفريقية الممتدة من بونة إلى بسكرة ، ومن تونس إلى طرابلس ، واتخذوا قسبة تونس ، مقراً للحكم ، لكن هذا الحلف البدوي بين المثلثين بني هلال وبني سليم لم يعمر طويلاً .

* فشل الحركة البدوية بجنوب إفريقية : موقعة تاجرا :

تفاقم خطر هذه القبائل البدوية ، فحاصرت المدن وسيطرت على المجال الزراعي ، وكانت سريعة الحركة ، تنتقل من بلاد إلى أخرى ، حتى أنها غشيت مدينة تلمسان ، «كالجراد المنتشر» . فارتاع أهل المدينة ، وغلقوا أبواب الأسوار .

وإزاء هذا الوضع ، جهز الخليفة محمد الناصر حملة عسكرية انطلاقاً من مدينة فاس سنة 602هـ / 1205م . ولم يكن لابن غانية الوقت الكافي لتدعيم نفوذه بمدينة تونس ، ففضل الانسحاب منها مبكراً ، والتخندق بنقطة الارتكاز الأصلية لهذه الحركة بجنوب إفريقية ، واختار لذلك حصناً طبيعياً ، ونقطة تمفصل أساسية بين واحات قابس والجريد وجهة طرابلس : وهو جبل دمر الذي كانت تسكنه مجموعات إباضية غير مساندة له . كما بدأت تبرز في جنده علامات الانشقاق ، لما لم يكتف ابن غانية بأخذ المواثيق على الأعراب للخدمة معه ، إنما أخذ رهائن منهم .

(1) التجاني ، رحلة ، ص 354 ، 356 . (تمثلت ضريبة النزول سنة 600هـ في إستخلاص الربيع العقاري من إملاك سكان مدينة تونس ، وكان من بينهما أملاك بني التجاني ، التي رفع النزول عنها بموجب ظهور كتبه الميورقي) .

على أن القائد الموحد أبو محمد عبد الواحد بن أبي حفص عمر الأنّتي تمكن من اقتلاع يحيى الميورقي من مكنه ، ودارت المعركة بين الطرفين بتاجرا في ربيع الأول سنة 602هـ / أكتوبر 1205م . وعقل المرابطون الإبل وجعلوها كالحصون يقاتلون دونها ، وجعلوا الراية العباسية السوداء شعاراً لهم ، لكن الغلبة كانت للموحدين الذين غنموا « الأموال الفاخرة والأحوال الضخمة الواسعة » . وأفلت ابن غانية بصعوبة وفر في اتجاه الصحراء .

ولئن لم يتجاوز الجيش الموحد أربعة آلاف ، فإن معركة تاجرا فاقت أهميتها سائر المعارك ، إذ مثلت بداية النهاية لحركة البدو (1) .

أما الخليفة محمد الناصر ، فإنه انصرف إلى محاصرة المهديّة التي كان يحكمها أحد المثلثين محمد بن الغازي ، وكان في مناصرته إخلاط من سليم والمرتدين من رياح . واضطر الوالي المرابطي للإستسلام والإضغان في 27 جمادي الأول ، سنة 602هـ / جانفي 1206م (2) .

وبالتالي فإن هاتين الموقعتين مهدتا لتهدئة الأوضاع ببلاد إفريقية بعد فك الارتباط بين المثلثين والأعراب ، وبينهم وبين بعض أهل الحواضر الذين فضلوا الانضمام إلى صفوفهم للدفاع عن المذهب المالكي .

ومثلت هذه الحقبة منعرجاً هاماً في علاقة الدولة بالقبائل ، فقد حاول الموحدون التخلص من قبائل رياح التي كانت تناصبها العداء منذ موقعة القرن ، وإزاحتها عن طريق فتح الباب واسعاً أمام بني سليم للتقدم من جنوب البلاد إلى وسطها وشمالها .

وتزامنت هذه التحولات السياسية - الإجتماعية الهامة مع بداية انتصاب حكم بني حفص بالبلاد ، بعد أن عين الخليفة الموحد أبو محمد عبد الواحد بن أبي حفص عمر الإنّتي والياً عليها سنة 603هـ .

(1) التجاني ، رحلة ، ص 358 - 356 . ابن خلدون ، ن ، م ، ج VI ، ص 403 .

ابن عذاري ، ن ، م ، ج III ، ص 290 - 252 - 245 .

(2) المراكشي ، المعجب ، ص 452 - 451 .

التجاني ، رحلة ، ص 360 - 358 . ابن أبي زرع ، روض القرطاس ، ص 233 - 232 .

الذخيرة السنّية ، ص 40 (ورد ابن غازي : تحت اسم الحاج كافي) .

ابن خلدون ، ن ، م ، ج VI ، ص 403 . النويري ، نهاية الأرب ، ج XXIV ، ص 242 - 341 .

G . Marçais , op . cit , p 214 - 215 . R . Brunschvig , Hafsides , T I , p 11

(وقد ذكر برانشويك مشاركة مسعود البلط في موقعة تاجرا ، اعتماداً على ابن خلدون (ج VI ، ص 145) وهو أمر مستبعد .

بعد نصف قرن من مشاركته في معركة القرن ، والأرجح أن يكون ابنه) .

انظر ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 403 . الزركشي ، تاريخ ، ص 15 - 18 (ذكر مشاركة محمد بن مسعود البلط في

معركة شبرو سنة 604هـ) .

مثلت معركة تاجرا (602 هـ) منعرجا هاما في العلاقة بين البدو والحضر، وذلك بالانتقال من «الحقبة الرياحية - الصنهاجية» ، التي سيطر فيها الضاعون في الترحال، الى أخرى تميزت بالإستقرار النسبي، و بداية تعايش البدو من بني سليم والحضر، و انتعاش العملية الإستصلاحية للأراضي الزراعية (1).

و تعد العقود الثلاثة الأولى من القرن السابع هـ / XIII م فترة انتقالية في تاريخ البلاد تميزت بإعادة النظر في الهيكلة البشرية و تسهيل الإنتشار السليمي للتخلص من بني هلال ودحرم نحو الغرب مثلما اندحرت من قبلهم زناتة.

وثمة عوامل عدة مهدت لهذا التحول الهام في الجغرافيا القبلية للبلاد : فقبيلة الأثبج بدأت التغريبة منذ زمن مبكر، فاستوطنت بالمغرب الأوسط في رحلة أولى قبل أن ينقل الموحدون مجموعات منها إلى المغرب الأقصى. وطيلة هذه الحقبة الممتدة بين معركتي القرن (هـ 556) و تاجرا (هـ 602)، استأثرت رياح وخاصة الدواودة بوسط إفريقية و جنوبها، متحالفة في ذلك مع صنهاجة اللثام. و انطلاقا من نقطة ارتكاز هامة و هي البلاد التلية و خاصة مدينة تونس، تمكن الموحدون من بسط نفوذهم على سائر البلاد، مستعينين في ذلك بقبائل بني سليم الطرفية.

و بدأ التقارب يبرز بينهما عند خضوع بني عوف من بني سليم لوالي تونس، في نهاية القرن السادس هـ، لما لاذوا به عند غنم المنتزعي محمد بن عبد الكريم الرجرجي لأموالهم. و منذ سنة 586 هـ، تخلوا عن حليفهم السابق قراقوش بعد أن استأصل شأفة سبعين من شيوخهم، كما تخلوا في موقعة تاجرا عن بني غانية الذين حاولوا ارغامهم على التحالف معهم و فرضوا عليهم رهائن (2).

و بالتالي فقد ساند بنو عوف من مرداس و علاق أبا محمد بن أبي حفص في المعركة الواقعة بشبرو قرب تبسة سنة 604 هـ، و التي انتهت بهزيمة بني غانية وأنصارهم من «ذؤبان العرب من الدواودة وغيرهم»، الذين فروا إلى الصحراء تاركين وراءهم أموالهم و ماشيتهم (3).

(1) ورد في ابن عذاري (البيان، ج III، ص 248) أن الخليفة الناصر، بعد قضائه على حركة بني غانية، «أمر بإشاعة الإستقرار بتونس، والنظر في إتخاذ المحارث، و الإتساع في المزارع، و أشغل باله في النظر فيمن يولي إفريقية، (2) التجاني، رحلة، ص 358 - 356 - 104. ابن خلدون، ن.م، ص 403 - 145 - 144.

ابن عذاري، ن.م، ص 290 - 252 - 245.

(3) ابن خلدون، ن.م، ج VI، ص 403. الزركشي، ن.م، ص 19 - 18.

اتبع بنو غانية في انسحابهم مسلكا أفقيا في اتجاه سجلماسة، وهو طريق القوافل الصحراوية بينها وبين الجريد، فهل هي محاولة أخرى فاشلة للسيطرة على هذا المحور التجاري بعد أن انسحب من المحور الشمالي.

اتبع بنو غانية في انسحابهم مسلكا أفقيا في اتجاه سجلماسة، و هو طريق القوافل الصحراوية بينها واصل أبو محمد عبد الواحد ملاحقة بني رياح و بني غانية، بجبل نفوسة، حيث تجمع حلف مكون من بني غانية، والدواودة، و بني دباب و قرة و زغب، و شريد، و نفات و زناتة، و بعض بني عوف. لكن أبا محمد عبد الواحد تمكن من التغلب عليه سنة 606 هـ / 1209 م، و من غنم مبلغ كبير من ثروة البدو، بلغت نحو 1800 من الدواب وحدها حسب ابن النخيل.

و كانت الخسائر البشرية كبيرة، حتى أنه هلك في هذه الموقعة و جوه رياح و رؤساؤها و أجوادها، و فيها أنشد الشاعر مهنا الخليفة الناصر قصيدة جاء فيها، ملحا لقبيلة رياح:

عظمت رياح جنودكم برياحه .. فهنت جوانحها و خف مطارها (1).

و بعد أن تمكن أبو محمد عبد الواحد من تهدين البلاد، و إعادة توحيدها، انطلاقا من مدينة تونس، اتبع سياسة تحالف مع قبائل بني عوف السليميين للتصدي للقبائل المعارضة للمخزن الموحي مثل الدواودة و قرة. و كانت قبائل بني سليم النازلة بجهة طرابلس تتأهب للوصول إلى التلول الإفريقية، بعد أن ضعفت شوكة بني رياح و أحلافهم الميورقيين.

و انفجر هذا النزاع بين القبيلتين: رياح و بني عوف منذ ولاية أبي محمد عبد الواحد، وقد أورد ابن خلدون رواية في هذا الصدد مفادها أن أبة كانت إقطاعا لشيخ الدواودة محمد بن مسعود بن سلطان البلط، و أقبلت مرداس في بعض السنين لتكتال الحبوب، فرأت نعمة الدواودة بالتلول، و شرهت، و عملت على افتكاكها منهم، و كانت الحرب بينهم، و تمت الغلبة فيها لبني عوف (2).

تلك هي ضربة البداية للانتشار السلمي، الذي حظي بموافقة السلطة المركزية، غير أن هذا المسار توقف لحين، بعد أن نشطت حركة بني غانية، على إثر موت أبي محمد عبد الواحد سنة 618 هـ، و بداية تفكك الدولة الموحدية بالمغرب الأقصى.

وفي تلك المدة، نشطت تحركات بني غانية من جديد، انطلاقا من الواحات الصحراوية: درج و غدامس و السودان، التي لاحق فيها بنو غانية قراقوش و قتلوه.

واتخذ الموحدون مدينة قابس نقطة إرتكاز للتصدي لهذه الحركة، و تتبع

(1) ابن عذاري، ن.م، ج III، ص 255.

ابن خلدون، ن.م، ج VI، ص 405 - 404.

G Marçais, op. cit., p. 217 - 218.

(2) ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 71، 146.

الوالي الموحيدي أبو العلاء وابنه أبو زيد أثر بني غانية في الصحراء ، لكنهم تحولوا الى ناحية بسكرة ، ومنها وصلوا إلى مشارف مدينة تونس ، حيث هزموا سنة 621 هـ (1).

وبالتالي فقد أضحي الأمر هينا عند تولي أبي زكرياء الحكم ، إذ ظل ابن غانية وأحلافه من الدواودة مشردين في القفار ، الى حد مهلكه نحو سنة 630 هـ . وبموته وضع حد لهذه الحركة البدوية التي اكتسحت كامل بلاد المغرب من سجماسة الى الفزان الى تونس ، وألحقت ضررا كبيرا بالعمران والزراعة .

ومثلت نهاية هذه الحركة اضعاغا لبني رياح ، وبداية بروز دور بني سليم في تاريخ إفريقية . ويأتي القرار السياسي لأبي زكرياء الحفصي تأكيدا لهذا المسار ، إذ حول هذا النزاع بين القبيلتين لصالحه ، كي يتخلص من قبيلة معارضة ويعوضها بأخرى مخزنية .

على أن هذه العملية لم تتم الا بعد أن قطع دابر بني غانية نهائيا . وأضعفت قبيلة رياح ، عندها عمل أبو زكرياء على دحرهم نحو الغرب ، بالاعتماد على قبيلة بني عوف ، إذ لم تعد الظرفية مناسبة لاتباع سياسة الخلفاء الموحيدين ، ومن قبلهم الفاطميين ، والعباسيين في النقل القسري للقبائل .

فقام أبو زكرياء باصطناع بني سليم لمشايعة الدولة «وإستظهر بهم السلطان على شأنه ، وأنزلهم بساح القيروان ، وأجزل لهم الصلات والعوائد ، وزاحموا الدواودة من رياح بمنكب ، بعد أن كانت لهم استطالة على جميع بلاد إفريقية .»

وهكذا انتشر بنو رياح في البلاد الغربية ، فملكوا ضواحي قسنطينة وبجاية ومجالات الزاب وأريغ ووارجلان وما وراءها من القفار من بلاد القبلة ، فيما نزل الكعوب ومرداس من بني سليم بضواحي البلاد الشرقية ، الممتدة من قابس ونقطة الى تونس وبونة (2).

وفي الأخير ، شهدت هذه الحقبة إعادة ترتيب للبنية البشرية بإفريقية ، وتعويض قبائل معارضة بأخرى مخزنية ، وبسط بني حفص نفوذهم على كامل البلاد ، بعد القضاء على حركات البدو التي نشطت في الفترة الموحدية .

فإلى أي حد تمكن الحفصيون من التحكم في هذه القبائل التي عملوا على إستجلابها (بنو سليم) أو طردها إلى البلاد الغربية (بنو رياح) ؟

استطاع الحفصيون في مرحلة أولى التحكم في تحركات القبائل العربية ، اعتمادا على الجيش الموحيدي الذي ظل قائما بمدينة تونس ، ولم تتمكن هذه القبائل من خرق هذا الحاجز طيلة الحقبة الأولى من عمر الدولة الحفصية الممتدة الى حد سنة 677 هـ . وباءت تحركات بني رياح بالفشل أثناء هذه الفترة .

غير أن الجيش الموحيدي لم يتجدد بطريقة متواصلة ، واحتاج الحفصيون شأنهم في ذلك شأن الزيانيين والمرينيين الى خدمة الأعراب نظرا الى أن هذه الجيوش كانت تعتمد أساسا على الفرسان ولا تولي للمشاة أهمية كبرى .

وبالتالي أصبح للأعراب منذ قيام حركة ابن أبي عمارة فاعلية الى جانب العنصر الأندلسي وشيوخ الموحيدين الذين احتكروا الوظائف المخزنية المختلفة وظلوا مجموعتين متنافستين في المخزن الحفصي ، وإذا كانت الجالية الأندلسية المهاجرة من وطنها الأصلي قد ساعدت على قيام دولة مخزنية قوية ، فإن الأعراب قد عملوا على المحافظة على الإقطاعات التي حصلوا عليها منذ حلولهم بالبلاد (1).

(1) بدأ التراجع للدولة الموحدية بعد موقعة العقاب سنة 609 هـ ، وفي سنة 610 هـ ، برزت القبائل المريينية في المغرب الأقصى وشرعت في حركتها .

انظر : ابن أبي زرع ، الذخيرة السننية ، ص 25 .

ابن خلدون ، ن.م ، ج VI ، ص 405-406 .

(2) ابن خلدون ، ن.م ، ج ، ص 146,71 . فضلا عن أطروحة "مارسي" ، أنجزت بعض البحوث حول هذا الموضوع ، نذكر منها : مصطفى أبو ضيف أحمد ، أثر القبائل العربية في الحياة المغربية ، الدار البيضاء ، 1982 . محمد سعيد ، القبائل الهلالية والسليمية وعلاقتها بالدولة الحفصية (ش.ك.ب) ، تونس 1987 .

II. تحديد المفاهيم : المدينة والبادية :

1) المدينة

لأن عرفت أغلب الحضارات الظاهرة المدنية ، ولم تستثن منها الحضارة العربية قبل الإسلام ، فان المدينة أصبحت مقوما أساسيا من مقومات الحضارة العربية الإسلامية ، وقد ترسخت دعائمها مع تمصير المدن الاولى : الكوفة والبصرة ببلاد الرافدين ، والفسطاط بمصر والقيروان بافريقية (1) .

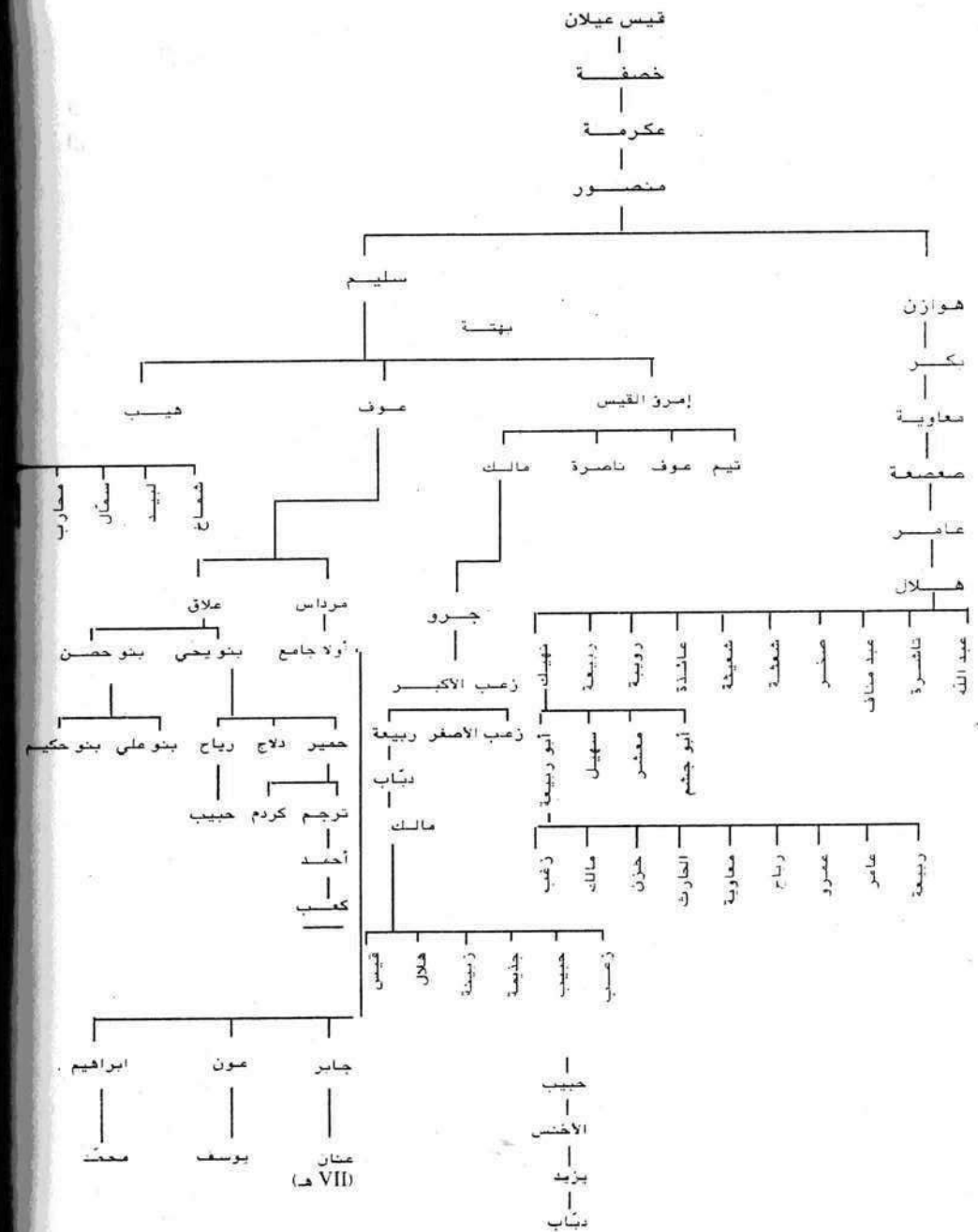
ويأتي النص القرآني دليلاً على أهمية المدينة في حياة الأمة الجديدة، إذ ورد في صيغ مختلفة (المفرد والمثنى والجمع) ومعانٍ متعددة، إحدى وثلاثين مرة، لهما ذكرت القرية تسعين مرة (2).

وقد كَوَّنت المدينة مجالا لتبادل السلع ، منذ أن عرفت مكة رحلتي الشتاء والصيف، اللتين كانت تستقبل فيهما القوافل الوافدة عليها من اليمن والشام ، وترسخ هذا الدور على إثر تكون المجال الاقتصادي العربي الاسلامي الممتد من المحيط الهندي الى المحيط الاطلنطي، ومن أسيا الوسطى الى افريقيا الغربية .

كما كانت الأمصار الأولى معسكرا لإقامة المقاتلة وانطلاق الحملات منها ،
ومجالا اجتماعيا وعقائديا ، إذ يمكن الحمام من التطهر والمسجد - الجامع من أداء
صلاة الجماعة ، واقتصاديا ، وفي هذا الصدد تحدث الماوردي عن أمصار المزارع
والسواد وأمصار الفرضة والتجارة .

ومثلت المدينة موضوعا شاسعا في التراث الثقافي العربي ، باعتبارها الوحدة الاجتماعية والسياسية المفضلة في كتابات الفارابي الذي فرق بين المدينة الفاضلة والمدينة الجاهلية ومدينة الكرامة ومدينة التغلب، معتبرا أن الجماعة المدنية هي جزء من الامة (3).

وانطلاقاً من وظائفها الأساسية التي برزت في الامصار الاولى ومن الارث
الديني للحضارات القديمة، حددها الجغرافيون العرب بكونها تجمع للحضر
محاط برستاق، يجلب بجلالته وقائم على وجود مؤسسات ، أهمها السوق والسور



(1) حول الإمبراطور الأول، انظر: **Hichem Djait, Al Koufa, naissance d'une cité islamique** : بلد يسلم عليه أهله مثل المدينة والطائف، وأرض يختلطها المسلمون وينزلونها مثل الكوفة والبصرة، وكل قرية فتحت عنوة، ولم ير الإمام ردها إلى أصحابها: كذا في النوشريسي، المعيار، ج II، ص 239.

(2) محمد فواد عبد الباقي، المعجم المهرس للألفاظ القرآن الكريم، بيروت، د.ت.، ص 543-544-663-662.

(3) راجع: طريف الخالدي، دراسات في تاريخ الفكر العربي الاسلامي، دار الطليعة، 1979.

ريدي في جبهة ابن ريدان مدينة هي فعل ممات من قولهم مدن بالمكان إذا أقام به.

والمنبر والحمام .وهي بذلك تتميز عن القرية التي لا تتوفر فيها كل هذه العناصر مكتملة، غير أنه ليس من اليسير التفرقة بين المدن الكبيرة والصغيرة في كتب المسالك والرحلة. (1)

أما الدراسات الحديثة للمدينة، فقد تميزت في مرحلة أولى بالمنهج الوصفي التحليلي للهياكل المادية للمدينة العربية، انطلاقاً من مرجعية، ضمنية تارة وواضحة أخرى، وهي المدينة الرومانية. وقد فرق هؤلاء الدارسون بين عدد من المقاييس المقترنة بنشأة المدينة، وأهمها :

- المقياس الانشائي : صنفوا المدن الى نوعين :

المدن التلقائية : التي تساعد المعطيات الجغرافية الملائمة مثل الثروة الفلاحية والموقع على بروزها وتطورها، لكنها تظل عرضة للتطور العشوائي.

المدن المستحدثة : يتولى انشاءها أمير أو سلطان بطريقة إرادية، فيختار موقعها ويشرف على تخطيطها، غير أن تطورها شابه المدن التلقائية لغياب الجهاز البلدي، وتنتهي هذه الاطروحات الخاطئة الى عدم إتساق النسيج المعماري للمدينة العربية الاسلامية (2).

-المقياس الزمني : فرقت كتب المسالك بين صنفين من المدن : القديمة أو الازلية أو مدينة للاول التي شهدت مراحل تجديد وتعمير في العصر الوسيط، وانتقلت أحيانا من مجرد قرية الى حاضرة كبرى، مثل مدينة تونس. أما المدن المستحدثة، فهي الامصار التي أنشأها العرب، لأول مرة، مثل مدينة القيروان. غير أن هذه التفرقة ليست دائما واضحة، لأن كثيرا من المدن المصصرة بنيت على أطلال سابقتها (3).

(1) انظر مثلا : المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الاقاليم، طبعة ليدن - وقد حدد بعض الدارسين المغاربة المدينة انطلاقاً من عدة معايير منها : اتساع السور وأهمية عدد السكان وتعدد الوظائف، من إقتصادية وثقافية وعسكرية وسياسية، وقد أطلقت تسمية المدن الكبيرة على المستقرات التي فاق عدد سكانها عشرة آلاف. وقد ساعد عدد العلماء المنتسبين الى المدينة على معرفة مدى أهميتها. وحدد طراس بلباس مساحة المجال الحضري انطلاقاً من عدد السكان في الهكتار الواحد وفي المنزل، وهي على التوالي (4 - 348).

(2) انظر : G.Marçais, La conception des villes dans l'islam In Revue d'Alger, 154-55
Marçais, L'urbanisme musulman In Mélanges d'Histoire et d'Archéologie de l'Occident Musulman.

E.Pauty, Villes spontanées et villes créées en islam, In A.I.E.O., IX 52-75.

(2) وثمة مقاييس أخرى يمكن ذكرها : - المقياس الوظيفي : اختلفت أهمية المؤسسات الاقتصادية والعسكرية والمدنية والثقافية - الدينية من حاضرة الى أخرى، بارتباط بوظائفها، ويمكن التفرقة بين الاصناف التالية : المراكز الادارية أو الثقافية، فقد تكون مقراً للسلطان، أي مدناً أميرية، مثل رقادة والمهدية، أو مقراً للعامل الذي يتولى جباية الوطن وتجنيب العسكر، وعادة ما تكثر بها القصور والحمامات، فيما تكثر المساجد والمدارس والزوايا بالمدن ذات الصبغة الدينية. القلاع والثغور العسكرية: تتموضع في مكان استراتيجي، حول قلعة أو قصبة أو سور أمامي وخندق وأبراج وقصبات. أما البلاد الثغرية، فهي تنفرد بعمارة القصور والاربطة والقلاع.

وعموماً فإن الدراسات في مرحلة ثانية بينت عدم جدوى هذه الثنائيات المبسطة، المرتبطة بالتلقائي والمستحدث، وبالنظام البلدي وغيابه، ووهمية الفكرة القائلة بعدم اتساق التخطيط في المدينة العربية. وقد تمكنت دراسة هشام جعيط للكوفة من الخروج بالمسألة من التعميمات الى النموذج الدقيق والمثال الواضح الذي يحض حجة عدد من المستشرقين في دعاويهم حول المدينة العربية (1).

واهتمت الدراسات المدنية في مرحلة أخرى بعلاقة المدينة بمجالها الريفي نظراً الى العلاقة الجدلية القائمة بين الطرفين . ولئن اعتبرت الناحية احدى المحددات الاساسية للمدينة، فإن اتساع امتدادها ومثانة علاقتها مع المركز يختلفان من واحدة الى أخرى . ويبرز التنغم بين الطرفين جليا في عديد الحالات، نذكر من ذلك ما قيل في شأن مراكش وناحيتها : « نفيس جناحتها ، وبلاد دكالة فدانها وزمام جبل درن بيد أميرها » (2).

وتشكل المدينة وناحيتها وحدة ادارية وجبائية واقتصادية كان يطلق عليها في العهد الحفصي العمالة (يغلب عليها الجانب الاداري) أو البلد (الجانب الترابي) أو الوطن الذي اقترنت تسميته تارة بالمدينة المركز في الجهات التي عرفت تحضرا، مثل أوطان تونس والقيروان وسوسة والمهدية وصفاقس وقابس والجريد وطرابلس وقسنطينة وبجاية، وأخرى بالقبيلة المهيمنة في المناطق البدوية، مثل وطن هواره ووشتاتة في شمال بلاد إفريقية. وإذا كانت حدود

مدن ذات وظائف متعددة : وهي من خاصيات المدن الكبرى التي عادة ما تكون محاطة بسور، ومزودة بأسواق ودارسكة ومركز إداري، ومؤسسات تعليمية متعددة. وعادة ما تلعب دار السكة دورا هاما في تحديد المدينة ونشاطها الاقتصادي ومجالها التجاري، وفي العهد الحفصي، كانت هذه الدور متواجدة في المراكز الاقتصادية الحساسة، وخاصة بمدينة تونس ومدن الواحات، مثل قفصة والجريد وبسكرة وحامة قابس.

المقياس الديموغرافي : استعمل الدارسون مناهج تقديرية عدة لتحديد عدد السكان الحضر، معتمدين في ذلك على مساحة المجالين المينيين : العام داخل السور والخاص (المنزل)، أو على عدد المعالم الاساسية وأهميتها، مثل الحمامات والمساجد الجامعة والسبل والمدارس وغيرها. وبناء على هذه المعطيات وعلى سائر المصادر التاريخية، وخاصة كتب الرحلة، يمكن أن نلحظ الملامح العامة لمدن إفريقية، المتميزة باتساع الهرم المدني في القاعدة حيث تكثر المدن الصغرى، وأنحساره في الاعلى حيث تقتصر المدن الكبرى على الحواضر، فيما يكون وسط الهرم مجوفا لندرة المدن المتوسطة بهذا المجال طيلة العهد الحفصي انظر :

Torres Balbas, Extension y demografia Cuidades, TI, pp. 93-104

A. Lezine, Deux villes d'Ifrqiya, Tunis - Paris, 1971.

مسألة المدينة والمدينة العربية، مجلة الفكر العربي، أكتوبر - نوفمبر 1982، ص 250-265 الزمان، وصف إفريقية، ج II، الرباط 1982.

(1) راجع : هشام جعيط، الكوفة، الكويت 1986، ص 197-208.

(2) انظر : ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، بيروت 1983، ج IV، ص 19.

مؤلف مجهول، الحلل الموشية، الدار البيضاء، 1979، ص 16-15.

A. H. Hourani and S. M. Stern, The Islamic city, Oxford 1970.

البعض منها لم تشهد تغيرا كبيرا منذ الحقبة الاسلامية الاولى ، فان كثيرا منها قد عرف صياغة جديدة في العهد الحفصي ، وحسبنا أن نذكر مثالا على ذلك تفكك وحدة المزايق الاغلبية التي كانت تربط مدينة القيروان بناحيتهما المتمثلة في بلاد الساحل ، وبروز أوطان بكل من القيروان وسوسة والمهدية وصفاقس . ومهما كان الاختلاف بينها ، فان هذه الاوطان تشكل في الاساس وحدة إدارية ، لا يمكن أن تتطابق كليا مع حدود الناحية الاقتصادية (1).

وتكون بعض المفاهيم القاعدة الأساسية لدراسة ناحية المدينة ، وأهمها: القرية والمنزل والقصر والبلد .

(2) ناحية المدينة : القصور والقرى :

تعتبر القرية النواة السكنية في المجال الريفي ، وهي متميزة بأهميتها الديموغرافية ووظائفها الاجتماعية والاقتصادية وتشكلها المورفولوجي ومعالمها وبالعلاقتها المزدوجة مع المركز الحضري والمحيط البدوي .

غير أن تعدد مفاهيم الحقل الدلالي عبر الزمان والمكان يقتضي تحليلا أفقيا وعموديا ، قصد تحديد تصنيف لا يزال ضبابيا ، وذلك من خلال إبراز الفوارق بين المفاهيم : قرية / منزل / بلد / قصر / قلعة / برج / زاوية ، ومدى تطورها وحقيقة الانزياح المفاهيمي الحاصل وقتذاك .

(أ) ما هو مدلول القرية بافريقية ؟

- تحديد المفهوم :

* ارتبط تحديدها أولا بطبيعة شبكة التوطن وهيكلته ، إذ كثيرا ما ذكرت القرى في علاقة مع مركز حضري ، قادر على بسط نفوذه على إقليم كامل ، وهكذا ذكر اليعقوبي قرى الكور بكل من قمودة والساحل وباجة وزغوان وغيرها . وبالتالي ، تحدد القرية بالمعنى المقابل للمدينة ، على أنها مركز توطنين ريفي يفتقر الى مؤسسات إدارية والى سلطة سياسية هامة . وقد تواجدت في السهول والجبال على حد سواء .

* وهي كذلك وحدة إستغلال زراعي ، قائمة على الزراعات السنوية والغراسات ، وفي هذا الصدد ، وصف اليعقوبي التعمير بجبل نفوسة بالعبارات التالية : «ومنازلهم في جبال طرابلس في ضياع وقرى ومزارع وعمارات كثيرة» . أما بلاد الساحل ، فانه قال عنها : « بلد يقال له الساحل ليس بساحل بحر كثير السواد من

الزيتون والشجر والكروم ، وهي قرى متصلة بعضها في بعض ، كثيرة» (1).

وثمة صنفان من القرى : الاولى أراضيها تحت سلطة السكان الذين كانوا يديرون شؤونهم بواسطة مجلس القرية المكون من المشائخ ، غير خاضعين لسلطة كبار المالكين العقاريين ، من ذلك قرى جبال نفوسة ودمر ووسلات والاوراس .

أما الثانية ، فهي مقر لعدد كبير من العمال الزراعيين الذين كانوا يفلحون الارض لفائدة كبار الملاكين التغيبيين ، من ذلك ما روته المصادر من امتلاك أحد أعيان القيروان في القرن الثالث هـ / التاسع م ، وهو محمد بن مسروق ، لعدد من القرى بناحية القيروان . وقد كان أهلها يفدون اليه مقدمين له الولاء باعتبارهم عبيدا له . على أنه ابتداء من القرن الخامس هـ ، تحرر أهل هذه القرى ، بتلاشي نظام الرق ، وتعويضه بعلاقات إنتاج قائمة على أساس الخماسة .

وفي الجملة ، فان شبكة القرى بافريقية ، الموجودة في السهول والجبال ، والتي كانت موطننا للمزارعين ، هي أبعد من أن تكون متجانسة ديموغرافيا أو مورفولوجيا .

- التباين في بنية القرى الافريقية :

* الاختلاف السكاني : من المعلوم أنه ليس هناك نوع واحد من القرى ، وأن الاختلاف كبير بين النواتات الصغيرة التي تحتوي على بضع عشرات من المنازل والبلد الكبير الذي يتجاوز عدد سكانه أحيانا سكان المدن . وقد وضّح ابن حوقل ذلك في اعتباره أن بعض المدن لا ترتقي الى حجم قرى في إقليم آخر .

وتبعاً لذلك ، حرص الجغرافيون على استعمال مصطلحات مميزة لتحديد الاهمية الديموغرافية والمورفولوجية لقرية ما . ذكر التجاني مصطلح قرية صغيرة أو حقيرة أو قرية بلا معنى (2) .

على أنه ليس بمقدورنا رصد الديموغرافية القروية ، في مستوى المعطيات المرقمة ما لم نلتجئ الى الحفرية الأثرية ، ذلك أنه ، مهما بذلنا الجهد لتجميع النصوص واستنطاقها ، فانها تظل قاصرة عن توضيح هذه الصورة . وفي هذه المرحلة من البحث ، نكتفي ببعض الاشارات المتفرقة الخاصة بالقرى الصغيرة والكبيرة .

ففي القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، تعدد ذكر القرى المكونة من بعض العشرات من المساكن ، من ذلك أن منزل قديد بالساحل لم يكن يجمع أكثر من

(1) اليعقوبي ، البلدان ، ص 346 ، 350 .

(2) ابن حوقل ، صورة الارض ، ص 237 ، البكري ، مسالك ، ص 21 ، التجاني ، رحلة .

(1) استعملت مرادفات أخرى للوطن ، مثل : من نظر كذا ، عامل على مدينة كذا ، البرزلي ، نفسه ، ج 1 ، ص 1264 .

ستين رجلا، وقل مثل ذلك فيما يتعلق بالقرى المجاورة لمدينة تونس، التي كانت تضم ما بين أربعين وستين أسرة (1).

وبالتالي، فإن سكان هذا الصنف من القرى المتوسطة لم يكن يتجاوز خمسمائة نفرا، وهو نفس الرقم الذي قدمته الوثائق الوسيطية المتأخرة بالنسبة إلى قرى طبلبة والساحلين وهرقلة (2).

ويمثل هذا الرقم بالقياس مع شرق الأندلس نصف عدد سكان القرى المتوسطة التي تحتوي على ألف ساكن، وضعف عدد سكان القرى الصغيرة التي تحوي ما بين عشرة وخمسة عشر منزلا. وهو اختلاف يفسره عدم تماثل المعطيات المناخية والطبيعية والظروف التاريخية.

وثمة صنف ثان من القرى، كبيرة الحجم، وقد أفادت أحيانا من الظرفية العامة في العهد الحفصي، فاستقبلت الفارين من حراية البدو وعدوانية القراصنة. فقرية جمال، على سبيل المثال، تجاوز عدد منازلها الخمسمائة في القرن السادس عشر م، وهو ما يفوق أحيانا عدد الكوانين ببعض مدن إفريقية في الفترات الحالكة (3).

وحصيلة القول، فإن عدد المساكن في القرية الحفصية يتراوح بين هذين الرقمين: خمسين وخمسمائة، والبون شاسع بين القرية الصغيرة والقرية الكبيرة.

وعلى سبيل المقارنة نذكر القرية الأندلسية في القرن السادس الهجري، التي كانت تشكل وحدة سكنية ووحدة إستغلال زراعي، يتراوح عدد سكانها نحو الألف، وتدير شؤونها بنفسها، عن طريق أهل الجماعة، ويؤكد أحد الدارسين أنها نادرا ما كانت عرضة لاستغلال الفئات المالكة الحضرية، وأن أغلب الأراضي كانت «بيد الرعية»، حسب عبارة ابن الخطيب، وهو ما تثبته السجلات المسيحية لتقسيم الأرض (Repartimiento)، التي تتحدث عن ملكية صغيرة ومتوسطة للأرض بيد أهل القرى، وتأتي كيفية توزيع النظام الجبائي دليلا آخر على أن المزارعين كانوا في حوار مباشر مع الدولة، عن طريق أوليغارشية ريفية مصغرة، لها من التجانس والانصهار ما يمكنها من التصدي للضغط الأرستقراطي الحضري أو المخزني المحتمل، دونما وجود نظام إقطاعي، أو سيطرة لكبار الملاكين على الضياع.

(1) البرزلي، نوازل، ج II، ص 258.

(2) De la Primaudaire, Documents Inédits..., In R.A.; 1875, n19.

(3) نفس الحالة. الوزان، وصف إفريقية، ج II، ص 83، 87.

فالقرية الأندلسية حينئذ تختلف في جوهرها عن المنية المخصصة لأملاك السلطان، وعن الضيعة التي تعتبر شكلا من أشكال الملكية العقارية داخل قرية ما (1). على أن هذا النموذج الأندلسي للقرية لا يتفق تماما مع الحالة بإفريقية، وخصوصا في العهد الحفصي. فلئن كانت القرية الإفريقية أساسا مزدحعا، ووحدة إنتاجية، مثل القرية الأندلسية، فالظاهر أن المزارعين كانوا تحت طائلة الهيمنة الرقمية في العهد الأغلب، والاقطاعية في العهد الحفصي، إذ مثل الرقيق والخماسة على التوالي العنصر الأساسي للإنتاج، ولم تكن الملكية الصغيرة ذات أهمية، إذا اعتمدنا على أقوال المشرعين في هذا الخصوص، وحسبنا هنا ذكر ما قاله البرزلي من أن «الغالب على قرى إفريقية عدم التملك» (2).

وتميزت القرية الإفريقية في العهد الحفصي بأهمية حركيتها، إذ غيرت كثيرة منها مواضعها، مفضلة الأماكن المنيع عن السهول، واحتتمت أخرى بالأسوار والجدران، وإن كانت أقل صلابة من أسوار المدن، خوفا من هجومات النصارى وحراية البدو، كالأسوار التي أحيطت بها طبلبة ومنزل أبي النصر، فهي أسوار من تراب.

وليس نادرا أن يلجأ أهل القرى إلى مغادرة ديارهم وترك أملاكهم، وينزحوا إلى أماكن أخرى، في مأمن من البطش والتعدي، أو من شبح الجوع والوباء وشتى الكوارث البشرية والطبيعية، حتى أن القرية لا تعمّر طويلا، وتتحول إلى خراب، أو أن يعمد جماعات أخرى إلى أخذ مكانهم وحوز الملكية (3).

ونعتقد في هذا الصدد أن العمل الأثري قادر على حل ألغاز شتى، وتوضيح الصورة الحقيقية لحياة هذه القرى واندثارها، وكيفية نهايتها المأساوية، سواء كان ذلك نتيجة العنف البشري الذي يترك بصماته، مثل الحرب والحرق والتدمير، أو الآفات الطبيعية مثل الجفاف والزلازل (4).

(1) حول القرية الأندلسية، انظر

P. Guichard, Les musulmans de Valence et la Reconquête, Damas 1990, pp. 237.

ابن الخطيب، اللعة البدرية، ص 15. وحول اختلاف القرية عن الضيعة، انظر: المراكشي، الذيل والتكملة، بيروت 1977، ج IV، ص 70-71 حيث ذكر أن ابن برطلة كان متعيشا من فائدة ضيعة له، يتصرف في بعلها وسقيها، وتوفي بقرية بني إشكورت. انظر أيضا: ابن الأبار، الحلة السرياء، ج II، ص 197.

(2) البرزلي، جامع مسائل الأحكام، ج I، ص 20. (3) Talbi, Droit et Economie en Ifriqiya au III / IX s In Etudes d'Histoire Ifriqiyenne, pp. 185-231.

(4) البرزلي، ن II، ص 258 ب.م. مخ 4851، ج الونشريسي، المعيار، ج I، ص 221-222-227-228. وقد ذكر مثلا عن كيفية بناء قرية ممتدة على طول نحو ميل، وكانت تتوفر فيها المنشآت الأساسية من قرن ومنازل منحوتة في الجبل وأسوار خوفا من غارات البدو المحدثين بها، ولهذا السبب فضل بعض سكان هذه القرية الجبلية الناشئة اللجوء إلى بلد آخر إلى حين الانتهاء من أشغال البناء (ص 166).

(4) راجع الدراسات الأثرية المتعلقة بالمواقع المندثرة، وبالأخص:

A. Bazzana, Habitat Médiéval et structures du Peuplement dans l'Espagne Orientale, Madrid 1992.

P. Courbin, Méthodologie des fouilles des villages disparus en France, In AESC, 1965, pp. 219-256.

والقرية بإفريقية مختلفة عن المدينة في طبيعة عمرانها وبنيتها ووظائفها، وقد ظل المسجد الجامع، أحد عناصر التماثل بين الاثنين .

على أن هذا العنصر وحده لا يمكن أن يكون كافيا للفرقة بين المدينة والقرية ، ذلك أن كثيرا من القرى كانت مزودة بمسجد جامع ، سواء أن اشتركت القرى القريبة من بعضها في بناءه، أو تأسس داخل القرية الواحدة عدد من الجوامع ، نتيجة النمو السكاني أو لاختلافات عشائرية (1) .

وتأتي الأهمية السكانية عاملا آخر في التفرقة بين الاثنين، وإذا كانت القرية الاندلسية قد قوم سكانها في حدود الألف ، فإن نظيرتها الإفريقية في أواخر العصر الوسيط لا يتجاوز عدد قاطنيها الثلاث، أو على أقصى تقدير النصف .

وفي الجملة، فإن امتداد النسيج الحضري وتواصله ، وإحاطته بسور، وتوفير المنشآت الأساسية من مسجد جامع وسوق قارة و مدرسة (إذ ارتبط مفهوم القرية بالجهل)، وعدد السكان وكثافتهم ، كل ذلك يعتبر محور التماثل بين المدينة والقرية ، وهو ما تنبّه اليه الونشريسي منذ أواخر العصر الوسيط (2)

– المعالم والعمارة في القرية الإفريقية : أهمها المسجد الجامع والحمام والفندق ومركز التعليم (كتاب أو زاوية) وبعض المتاجر والسور والمنشآت المائية. وهي بهذا تتقل النموذج الحضري ، لكن بطريقة جزئية لصعوبة توفرها بالكامل في قرية واحدة .

* العمارة الدينية والثقافية : حدد الفقهاء شروطا لقيام المسجد الجامع ، أهمها: توفر عدد معين من المنازل والأسر ، عشرين حسب البعض ، وخمسين حسب آخرين ، وإقامة المساكن في مجال محدود، ووجود بعض المعالم الأساسية مثل السوق والسور (3) .

ولئن كانت بعض القرى الصغيرة المتجاورة تتقاسم نفس المسجد الجامع ،

(1) البرزلي، ن.م.، ج 1، 1264، الونشريسي، ن.م.، ج 1، ص 275، 274، 222، 149، 142.

(2) الونشريسي، ن.م.، ج 1، ص 275-274 .

وحول نظرة أهل مدينة تونس إلى بقية المدن الإفريقية التي كانت تحسب في عداد القرى (مثل سوسة) ، انظر: الزركشي ، تاريخ ، ص 102 . كما ورد خبر في مناقب بن عروس (ص 275) خبر يفيد ارتباط القرية بالجهل ، وبالاعتقادات الأسطورية .

(3) ذكر الونشريسي القرى البعيدة عن المدن التي يصل عدد سكانها ثلاثين أسرة . وأورد ذكر قرية بقفصة لا يتجاوز عدد سكانها مائة أسرة . راجع: المعيار ، ج X ، ص 148 ، 145 ، انظر أيضا : R . A . ، n 19 ، Documents Inédits ، 1875

فالعالم أن لكل قرية مسجدها الخاص ، باعتباره مركز الجماعة المحلية ، ومعيارا للتمييز بين سكان القرية والملكية الزراعية ، من ضياع وهناشير وغيرها (1) .

وهكذا فإن أغلب قرى بلاد الساحل وجد بها جامع ، أطلق عليه جامع البلد أو جامع القصر . وهو مكون في الأصل من بلاطين أو ثلاث ، وأسكوبين أو ثلاثة . ولما قرائن عديدة تجعلنا ننسب إلى العصر الوسيط ، وخاصة الفترة الأخيرة منه ، من بينها مستوى التبليط، والتصميم وتقنيات البناء والمواد المستعملة من سوارى وتيجان، فضلا عن النقائش الكتابية والوثائق النصية .

وابتداء من القرن الثالث عشر، برزت الزاوية في بوادي إفريقية وقرأها ومدنها، على حد سواء، بسبب وظائفها المتعددة : إيواء الغرباء والبؤساء وإطعامهم، وتأمين الحواضر والارياف، ومراقبة السواحل والتعليم والتعبّد .

ولم تكن بعض القرى التي حملت إسم ولي سوى زوايا ريفية في الأصل. وقد شهد بعضها الآخر نموا سكونيا تحت تأثير هذا العامل فيما بعث، أحيانا أخرى، بعض القرى المندثرة ، حاملة إسمًا وطابعًا جديدين، فملول المندثرة في القرن الرابع عشر عوضتها قبة أبي النور ، وأبة التي غاب ذكرها في آخر العصر الوسيط أصبحت تسمى الدهماني وجبل المنار صار ينسب إلى أبي سعيد الباجي الخ (2) .

* المعالم الأخرى : منذ الحقبة الكلاسيكية ، كانت بهذه القرى حماماتها وأسواقها، بل وفنادقها، والأمثلة على ذلك كثيرة ، نذكر من بينها رقة (أم الاصابع) ومنستير عثمان ومرماجة ومسكيانة . إلا أن التوجه نحو تحصين القرى لم يتجل بوضوح إلا في آخر العصر الوسيط، على إثر الشعور بانعدام الأمن .

مما أجبر بعض القرى على تغيير موضعها ، والاستقرار على مرتفعات منيعة ، مثل القصور والقلاع بالجنوب الشرقي لإفريقية ، فيما اختفت قرى أخرى وهجرها أهلها ، بعد أن عجزت عن مقاومة مخلفات الحروب والمجاعات والوبئة . وفضلت أخرى وخاصة منها الواقعة في السهول والسواحل ، والمعرضة أكثر للتعدي ، بناء أسوار وجدران من الطابية ، أو الاحتماء

(1) P. Guichard , Les Musulmans de Valence , T I , p. 235-241 A.Bazzana , La maison .. , p 322.

(2) الوزان ، وصف إفريقيا ، ج II ، ص 83، 87.

بتحصينات قديمة أو مستحدثة مثل الرباطات والقصور والابراج وحتى المساجد الجامعة والزوايا (1).

وقد انعسكت هذه التحصينات المختلفة على الطوبونوميا القروية، التي اختلفت باختلاف العمارة العسكرية، من قصر وقلعة وبرج وحصن وزاوية. وهو ما يفسر ضرورة معالجة التصنيف النوعي للقرى انطلاقاً من مقياس الاجهزة الدفاعية.

وفي النهاية، فإن القرية تكرر جزئياً وبصفة مصغرة النموذج الحضري، وحتى التحصينات، فانها لا تخلو منها. إلا أن تواجد المعالم الادارية والسياسية بالاولى، وانعدامها في الثانية هو الإستثناء الأساسي الذي يفرق بين الإثنين.

ب) نحو ترتيب نوعي للقرى : التحول من المنزل الى القصر :

المنزل :

يرادف في الاصل المسكن والدار، وقد استعمله الجغرافيون في صيغة الجمع، للدلالة على السكن الريفي، وخصوصاً القرى. فقد جاء في الاستبصار مرادفاً لمعنى قرية : « حول قفصة يوجد 18 منزلاً وقرية » (2).

وعندما ارتبط ذكره باسم المكان، لا يعدو أن يكون قرية صغيرة أو مجشراً فقد ذكر التجاني منزل بشري، وهو كذلك بلدة، ومنزل المجزم واحة مكونة من مساكن أكثر أهمية مما يوجد بالبادية، ومنزل تلببو التي أحيطت مساكنه القليلة بغابة (3).

ونجد نفس المعنى في كتاب الاستبصار، عند حديثه عن ناحية قفصة، إذ ورد ما يلي : « ولمدينة قفصة غابة كبيرة قد أحاطت بها من كل ناحية مثل الاكليل، في تفسير دائرتها نحو عشرة أميال، فيها من المنازل التي تعرف بالقرى 18 منزلاً. وعلى الغابة والمنازل والكل حائط يسمونه سور الغاب » (4).

كما عني هذا اللفظ المرحلة في المسلك أو الطريق، قال البكري في حديثه عن مجقة، التي تبدو الشكل المعرب لمُزَق القديمة : « وفي الطريق بينها وبين القيروان منزل يقال له مجقة ».

وفي حالات أخرى، اقترن مدلول المنزل بأسماء الأشخاص أو القبائل، وهي صيغة انتشر استعمالها بأفريقية في العهد الاغربي، وقد رتبط وجودها بأسماء كبار الملاكين العقاريين، مما يفسر أن استعماله كان شائعاً بالبلاد الساحلية

(1) ابن حوقل، نفسه، ص 84. البكري، نفسه، ص 21، 55.

(2) يعقوبي، نفسه، ص 346. الادريسي، نفسه، ص 74. الاستبصار، ص 153.

(3) التجاني، رحلة، ص 142-143، 173، 179.

(4) الاستبصار، ص 153.

القريبة من القيروان، وأن انقرض الضيعات الكبرى في العهد الحفصي أدى الى تراجع هذه التسمية، وانحسارها (1).

وهذه قائمة المنازل الوارد ذكرها في العهد الحفصي :

- منزل سحنون : نسبة الى الفقيه سحنون بن سعيد، لكن الاسم أندثر، وأصبح يسمى بني خلاف.

- منزل كامل : ورد ذكره في البكري، لكننا لا نملك عنه معلومات في العهد الحفصي. وهو الآن أهل بالسكان، ويبدو أن موقعه القديم يناسب المكان المسمى طرش. وتدل عدة مؤشرات طوبونومية على ملكية العرب بالناحية المحيطة به، مثل ابن الجارود ودار غالب وقرى بني ربيعة وبني كلثوم.

- منزل قديد : نشأت به زاوية في القرن السابع هـ / الثالث عشر، بناحية الكنائس. كانت به نحو ستين أسرة. لكنه زال بعد ذلك، في تاريخ غير محدد.

- منزل قاسم : موقعه قرب قديد، عرف نفس المصير.

- منزل أبي النصر : كان عامراً في مطلع القرن الثامن هـ / الرابع عشر م، ومحاط بسور. واندثر بعد هذا التاريخ، نتيجة أزمة أواسط القرن الثامن على ما يبدو.

- منزل بني خيرة : من عمل المهدي، ولعله يوافق عقلة بني خيرة الحالية. ذكر في القرن السابع هـ، ثم عرف نفس المصير.

- منزل بني معروف : من نفس الوطن، وعرف المصير نفسه بعد أن كان عامراً في القرن السابع هـ.

وفي النهاية، فإن بعض هذه المنازل قد ذكرت في فترات الاستقرار، منذ العهد الاغربي والزييري، وصولاً الى بداية الحقبة الحفصية. وعرفت أحياناً مصيراً سيئاً، في حقتين أساسيتين : الاولى في خضم الصراعات المميزة للقرنين الخامس والسادس هـ، وما نجم عنها من التخلي عن البنى الزراعية التقليدية، وأندثار الملكية الزراعية الكبرى التي كانت سبباً في نشأة هذه المنازل الخاصة بالعبيد الاقنان المستغلين للأرض. أما الثانية، فهي تفسر بالازمة الكبرى للقرن الثامن هـ.

- السكن المحصن : القصر / الحصن / الطرش / البرج :

لقد كان مصطلح القصر مستعملاً بدوره منذ العهد الاغربي، للدلالة على الحصون والاربطة التي كانت قائمة على طول الشريط الساحلي، أو على النواتات السكنية المحصنة التي تتسع لبضع عشرات من الاسر،

(1) حول المنزل، راجع: المالكي، رياض النفوس، ج I، ص 359.

حسن حسني عبد الوهاب، وراقات، ج I، ص 327، 353.

وقد ذكر في العهد الحفصي بعض المنازل مثل منزل زيد ومنزل أبي النصر ومنزل كامل.

يبدو أن اسم بني خلاف مرتبط بأحد الزهاد: أبي الحسن علي بن عبد الله القطان المعروف ابن خلاف: المالكي، رياض، ج II.

ص 432، 433، ج III، ص 37.

مثل قصور الجريد (أو قسطيلية) (1).

* القصر في السهل ، قرية محصنة : لا تعدو أن تكون تحصينات هذا الصنف من القصور جدارا خارجيا يحيط بمنازل متراسة قائمة حول باحة متوسطة ، لها مدخل وحيد . وهو أمر نفترضه من خلال ما نعرفه عن القصور الجبلية ، وعن العدد الكبير لقصور قفصة في القرن السادس هـ / الثاني عشر م : مائتين حسب الاستبصار ، من أشهرها قصرا شقراطس ولالة . وفي بلاد المزاب ، ورد ذكر قصور ذات نخل تسمى وارجلان ، توات وتمنطيت وقصور تيكورارين التي يبلغ عددها ثلاثمائة في واد واحد (2).

وقد تواجدت هذه القرى المحصنة المسماة قصورا في عدة جهات من إفريقية : فقد ذكر حصن بني بهلول بحامة الجريد . وتحدث الإدريسي عن « قرى كثيرة منازل وقصور يسكنها قوم بواد » على مقربة من المهديّة (3).

وتكونت كل من الزارات وجرجيس ، بناحية قابس ، من ثلاثة قصور . وفي نفس هذا السياق ، تحدث التجاني عن قصور السّاحل قائلا : « واكتنفنا في أثناء هذه الرحلة من اليمين والشمال قصور متفرقة وقرى كثيرة قد أخلتها العرب وأجلت ناسها » . أما برشانة ، فإنها كانت « قرية صغيرة ذات قصور متفرقة » (4).

ويتضح من خلال هذه النماذج أن القصر هو مجال للسكن محصن ، ظهر منذ بداية العصر الوسيط ، لكنه عرف انتشارا واسعا ابتداء من القرن السادس هـ / الثاني عشر م ، نتيجة انخراط الامن بالبادية الإفريقية . وأصبح الشكل الاساسي للاسكان في السهول والجبال ، على حد سواء .

وقد اخترنا المقصور ببلاد الساحل نموذجا لهذا الصنف ، اذ ذكر بها عدد كبير من القصور : قصر الكنائس وقصر الوردانين وقصر جمال وقصر اللجم وغيرها . وفي الجملة ، لئن وجدت بعض هذه القصور منذ بداية العصر الوسيط ، فإن فاعلية هذه التحصينات لم تتبلور الا في أواخره ، على إثر ازدياد الاضطرابات

(1) انظر مثلا : التجاني ، الرحلة ، فهرس البلدان . وجاء في الزبيدي (تاج العروس ، ج 3 ، ص 494) أن القصر هو المنزل أو كل بيت من حجر ، وورد في القرآن هذا اللفظ (الآية) : ويجعل لك قصورا .

وثمة مصطلحان آخران قديمان استعملتا في العهد الحفصي ، وهما : البرج (باللاتينية بورجس) وطرش (من أصل إغريقي : تورييس) ، وهي منازل ريفية محصنة . انظر :

M.Talbi, Article Kastiliya In *Encyclopédie de l'Islam*. Troussel, Les bornes du bled suivi In *Antiquités Africaines*, N° 12, 1978, p. 16.

(2) Ernout et Meillet, *Dictionnaire Étymologique de la langue latine*, Paris 1959.

مؤلف مجهول ، الاستبصار ، ص 154 . ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 203، 133، 123.

(3) الإدريسي ، نزعة المشتاق ، ص 109 .

(4) الإدريسي ، نفسه ، ص 128 . التجاني ، رحلة ، ص 141، 67، 56 .

الاجتماعية والتعدي . وهو ما يفسر استمراريتها ، وتواصلها ، خلافا لكثير من المنازل والاسواق التي اندثرت .

* القصر في الجبل ، مأوى للسكان ومخزن للحبوب : تموضعت أغلب هذه القصور على مرتفعات الجبال جنوب شرقي إفريقية (جبل دمر وجبل نفوسة) . وشكلت الغرفة الوحيدة الاساسية في القصور المعدة لخزن الحبوب ، وقد أخذت في الغالب شكلا مستطيلا ، ذات عمق يصل من أربعة الى خمسة أمتار ، وارتفاع يبلغ مترين . أما المنازل المعدة للسكن ، فإنها جاءت على تصميم مغاير ، فكانت في الغالب منقورة داخل الصخر ، في شكل غيران . ويحتوي المنزل الواحد على غرفة أولى يبلغ عمقها ثمانية أمتار ، وهي معدة للسكن ، تليها ثانية يبلغ عمقها حوالي نصف الاولى ، وهي مخصصة لوضع المؤونة . على أنه لا يوجد نموذج واحد لتصميم المنازل الكاهفية .

ولئن تبقى عدد كبير من هذه القصور ، فإن البعض منها فقط ثبت انتمائها الى العصر الوسيط ، مثل قصور تمولست وزناتة وقطوفة . أما البقية فإنها تحتاج الى بحث أثري مدقق . وفي الجملة ، فإن هذه القصور الجبلية كانت موطنا للبطون والعشائر شبه الرحل ، التي تحتمي بها عند الحاجة ، وتودع فيها مؤونتها ، جاعلة منها في كل الاحوال نقطة التقاء لافراد القبيلة . ولذا لا غرابة أن تقترن تسميتها بعشائر بربرية ، مثل بني خزر وبني قطوفت وبني دباب وزناتة وأولاد سلطان وأولاد شهيدة ، أو بأعلام بربرية مثل تمولست وماطوس .

* نشأة قرى حول قصر الرباط : شهدت هذه الحقبة الأخيرة من العصر الوسيط بروز نواتات سكنية حول الحصون والرباطات الساحلية ، وتطور التمدين بهذه الحصون ، لتوفر المعطيات الاقتصادية والامن بها . ومن الامثلة على ذلك نذكر : قصور اللوزة وزباد ونقطة والمحرس وقصر كتانة الذي قال عنه التجاني : « قرية صغيرة ملتفة الشجر حسنة المنظر كأنها بستان واحد خضرة ونضرة ، وعامة شجرها الزيتون ، وكان غرسه بها أيام ولاية الامير أبي زكريا على قابس سنة أربع وعشرين ، ولاهله قصر كبير يأوون اليه » (1).

وبالتالي ، لئن عرفت إفريقية مؤسسة القصر منذ بداية العصر الوسيط ، فإن القرية - القصر لم تتبلور ملامحها الا في أواخره ، لما استفحلت الاضطرابات الاجتماعية ، وازدادت عدوانية القراصنة الاوروبيين بحرا .

(1) التجاني ، رحلة ، ص 119 .

* تشابه معنى الحصن في الحقبة الاولى مع القصر ، إذ أستعمل للاحتماء في فترات القلاقل (1) . كما ذكر في العهد الحفصي ، للدلالة على توطين ذي صبغة عسكرية ، من ذلك حصن زمردين وحصن اللجم . وقد لا يقتصر دوره على حماية القرية الموجودة داخله ، إنما يقوم بدور الحامي لمنطقة كاملة ، على غرار نظام الحصون بالاندلس . وقد ذكر لنا التجاني مثالا ، نورده كاملا لأهميته . قال في هذا الصدد : « وانتقلنا من البئر المذكورة يوم السبت الى الحصن المعروف بحصن سلمة ، وهو من أرض مسلاتة . فرأيت ملجأ ، يذكر سلمى وأجا ، وهو على أعلى جبل ، وقد دارت به دور كثيرة ، وتحف بهذا الجبل مغارس زيتون وكرم ومزارع ، وهي كلها في ثنايا وأودية بين جبال وعرة ، وتحت هذه القرية في قاعة مستوية قرية صغيرة تعرف بتاغمرت ، وبها مباني ضخمة بالنسبة الى تلك القرى » (2) .

وكثيرا ما أصبحت الحصون نقاط أرتكاز لبناء المنازل وإعادة التعمير ، بعد فترات حرجة ، وبعد أن تحول الحصن الى مخزن للمؤونة . وهذا مثال على ذلك : «وسئل (البرجيني) عن حصن نقطة من عمل صفاقس في المائة الرابعة لسكنى الصالحين فيما يذكر ، ثم لم يبق منهم اليوم أحد ، حتى أن الحصن على حاله قد وجد ليس فيه الا واحد على ما ذكر ، فبنى حوله دور ، فصار هو حصن لهم يمنعون فيه ما يخاف عليه من خزين ونحوه ويلجئون اليه عند الخوف من الاعراب وعدو الدين ، ولولا هو ما عمروا ذلك الموضع من الخوف المذكور ، فهل يجوز لهم ذلك حتى يوجد من يعمره على الوجه الذي حبس له ؟ أو يبقى خاليا ، مع أنه إذا خلا يخشى عليه الانهراس والسقوط ، وإن منعناهم منه أدى ذلك الى أنتهاب الاعراب لهم ، وخارجه أرض محبسة .. » (3) .

وإضافة الى فاعلية الحصون في حماية المسالك البرية ، فانها قد لعبت دور مراقبة السواحل وحماية تجار البحر ، من ذلك ما ورد ذكره في إحدى النوازل من أن بعض المرابطين بالحصن المعروف بالركام أخبروا سفينة إفريقية قادمة من صقلية بأن مراكب النصارى قريبة من الموقع ، فالتجأ التاجر الذي كان بها الى الحصن حيث أودع بضاعته وسلمها لقائد الحصن (4) .

على أن هذه الحصون والأربطة شهدت اهمالا كبيرا في القرنين الخامس والسادس هـ ، كما بين ذلك البرجيني الذي أجاب عن النازلة السابقة بقوله : « ما ذكرتم هو شأن المحارس اليوم ، فاننا لله وإننا اليه راجعون » . وأصبحت في بعض الحالات لا تقوم بدور الحماية ، بقدر ما تشكل خطرا أمنيا على الجهة ، حتى أن

(1) ابن الصغير ، تاريخ ، ص 107 .

(2) التجاني ، رحلة ، ص 318 .

(3) البرزلي ، نفسه ، ج II ، ص 129 ب . الونشريسي ، المعيار ، ج VII ، ص 232-233 .

(4) البرزلي ، جامع مسائل الاحكام ، ج II ، ص 120 ب . الونشريسي ، المعيار ، ج V ، ص 105 .

المشروع بإفريقية الحفصية أحل إزالتها ، أسوة بما قام به صلاح الدين من هدم سور عسقلان وبيت المقدس ، حتى لا تكون منعة للعدو . فقد أفتى البرزلي أن تجريد العدو من التحصينات والأسوار يسهل اخراجه ، قائلا بالخصوص : « إن كل حصن يلي بلاد العدو ويخاف عليه منهم ، فانه يهدم » .

وفعلا ، حاول البعض العمل بهذا الامر بالنسبة إلى أسوار المهدية ، لما تكررت الهجمات البحرية عليها في العهدين الزييري والحفصي ، لانه يعسر استرجاعها إذا تمكن العدو من دخولها والتحصن بها . ومعلوم أنه وقع تطبيق ذلك من قبل في خرائب قرطاجنة التي تحصن بها الصليبيون ، ونزلوا بها .

وقد أراد البرزلي سحب هذه النظرية « الانهزامية » على حصون قوصرة ، وتهديمها بعد اخراج ما تبقى بها من المسلمين ، لانها تحولت الى قاعدة « لاهل الحرب » من القراصنة الذين يغيرون على إفريقية وبلاد المغرب . وهكذا أضحى الشعور بالتفوق الاوروبي في البحر واضحا لدى أهل العصر ، حتى باتت هذه الجزر ميؤوسا منها ، « لا يرجى مصيرها للمسلمين غالبا لاستيلاء النصارى على سائر جزائر البحر وقوتهم » ، حسب عبارة قاضي إفريقية (1) .

* أما الطرش ، فان معلوماتنا حوله في العصر الوسيط لا تكاد تتجاوز مرحلة الفرضية . ذلك أن هذا السكن القديم تواصل ذكره في وثائق العصرين ، الوسيط والحديث . والظاهر أنها كانت عبارة عن تحصينات ريفية ، تشرف على المسالك الهامة . والى أن تتضح هذه الصورة ، فاننا نقتصر على ذكر بعض الامثلة المتبقية آثارها الى حد الآن :

- طرة : توجد على تخوم الليماس الروماني وهي منذ القديم ، واحة من واحات بلاد نفزاوة (2) .

- شرس : قصر ذكره الوزان بين تونس وباجة ، على وادي مجردة . وكان يشرف على أراض خصبة ، وحوله غابة كبيرة من الزيتون ، خربه البدو (3) .

(1) البرزلي ، نفسه ، ج II ، ص 1163 .

(2) راجع الفصل الخاص بنفزاوة .

(3) الوزان ، وصف إفريقية ، ج II ، ص 68-67 .

- طرش : توجد قرب منزل كامل بالساحل ، ولعلها الموقع الاصلي لهذا المنزل (1) .
- طرس : موقع ساحلي ، بين المهدي وقصور الساف ، ورد ذكره في وثيقة حبس ترجع الى القرن الثامن عشر م (أرض ترس ، الى جانب أرض رجيش وهنشير الرمانية) (2) .

* البرج ، نوع آخر من السكن المحصن : فضلا عن الابراج التي تدعم الحصن أو السور ، يوجد صنف آخر من الابراج المقترنة بالسكن الضحوي المحصن . فلقد ذكرت المصادر الابراج التي يقطنها المزارعون ، حسبما ورد ذلك في إحدى فتاوى البرزلي (3) .

فالبرج في هذه الحالة يبدو وحدة للاستغلال الزراعي وللإسكان ، وهو شبيه في ذلك بالطرش أو حتى القصر . ولعل المالكي ذهب الى نفس هذا المعنى عندما تحدث عن « قرية البرج التي تعرف بقصر زياد » (4) .

وأخذ معنى آخر في العهد الحفصي ، مقترنا بالسكن المحصن الضحوي القريب من المدن ، وهو ما يذكرنا بنظام الفيلا الرومانية . فقد انتشرت الابراج بناحية مدينة تونس ، على امتداد مسافة تتراوح من ستة الى عشرة كلم . وقد وجد أهمها برأس الطابية وباردو ورياض السناجرة ومنوبة وأريانة والمنشية وغيرها (5) .

فقد كان الرحالة أدورن شاهدا على تفشي ظاهرة الأبراج بناحية مدينة تونس ، إذ ذكر أنه يوجد حولها نحو أربعين ألف بستان ملك لاهل المدينة ، وتحتوي كل واحدة منها على بناية جميلة ومرتفعة ، تأخذ شكل برج مربع (6) .

ووصف لنا الرحالة المصري المعاصر للسابق ، ابن عبد الباسط أحد هذه الابراج المخصصة لكبير التجار الاندلسيين ، برأس الطابية بمدينة تونس ، وهو عبارة عن قصر فخم تحليه تقطيعات الجص ولوحات الزليج البديعة ، ونافورات الرخام التي يخرج من فوهتها الماء . وهو بهذا بعيد كل البعد عن أبراج الفئات

(1) راجع الخريطة الطبوغرافية لجمال .

(2) ورد الاسم في وثيقة حبس خاصة بقصور الساف .

(3) البرزلي ، جامع مسائل الاحكام ، ج II ، ص 1265 : « ستل (اللخي) عن برج فيه بساتين وزرع ، وهو محصن في بعض الجهات ، ومسرح من أخرى ، حتى أنه يصيب أهل المرج الغارة ، فالزمهم الوالي بضرب طابية من الناحية المختصة ... فطلب أهل الاطراف أهل الوسط بنصيبهم من ذلك ، كما فعل بالطابية الاولى ، فامتنعوا وقالوا الضرر إنما ينال الذين يلونها » .

(4) المالكي ، رياض النفوس ، ج I ، ص 423 .

(5) راجع الفصل الخاص بمدينة تونس .

(6) Brunschvig , Deux Récits de voyage ... , p. 197 .

الحضرية الوسطى ، ذات الزخرفة البسيطة ، وعادة ما تتخللها كوة ، حسبما ذكر ذلك ابن الرامي (1) .

وفي كل الاحوال ، فإن لهذا النمط من السكن الحضر-ريفي وظيفة عسكرية واضحة ، وهي الاحتماء من غارات البدو ، كما أوضحت ذلك إحدى الوثائق الاسبانية المؤرخة سنة 1535م ، إذ أشارت بوضوح الى أن الجدران المرتفعة والابراج الصلبة شيدت للتصدي لغارات البدو (2) .

- البلد ، صنف جديد من الاسكان الريفي المحصن : لئن قسمت إفريقية الحفصية إداريا الى عمالات ، على رأس كل واحدة عامل ، فإنها ترابيا تفرعت الى عدة بلدان (جمع بلد) : فتونس وأحوازها بلد ، وكذلك الشأن بالنسبة إلى باجة وناحيتها ، والقيروان ، والجريد ، وطرابلس ، والساحل ، وبلد العناب وقراها ، وقسنطينة ، وبجاية الخ (3) .

على أن مصطلح البلد ارتبط أساسا بمعنى السكن الريفي خلال هذه الحقبة ، وهو ما يميز المزارعين المستقرين مقارنة مع البدو الرحل وسكان المدن ، وبهذا كان البلد عنصر ربط بين البدو والحضر ، ومحرارا لطبيعة هذه العلاقة ، فقد أحيطت بجدار من طابية لصد هجومات البدو أثناء فترات التوتر ، وزودت بمسجد جامع وسوق ريفية تؤمها القبائل البدوية ، التي غالبا ما تمكنت من بسط نفوذها عليها ، وابعادها عن دائرة تأثير المدينة ، حتى أن بعض هذه البلدان كانت شبه مستقلة ، وحسب عبارة الفقهاء ، « لا تنالها الاحكام الشرعية » (4) .

فالبلد مصطلح استعمل بوسط إفريقية خاصة ، للدلالة على هذه المستقرات البدوية المحيطة بالمدينة ، وهي في ذلك لا تختلف كثيرا عن مصطلح آخر كان مستعملا بالمغرب الاقصى في تلك الحقبة ، وهو المجشر ، الذي كان يطلق في الاصل على منازل البدو ، ثم شمل معناه التجمعات السكنية الصغرى أو الكبرى ، التي تشاد فيها منازل قروية ، من طين وجص ، بعيدة عن تنميق الحواضر وزخرفتها (5) .

ويتضح لنا من خلال هذا العرض الاصطلاحي مدى بساطة النظرة المسطحة التي تتحدث فقط عن التناقض بين العوالم الثلاثة : المدينة والقرية والقبيلة ، وأن الترابط وثيق بينها الى درجة أنه لا يمكن فصل الواحدة عن الاخرى ، وهو ما يحدد كيفية تناولنا لهذا الموضوع .

(1) Idem , p. 20 .

(2) Montavez , Dos Descripciones , op.cit., p.217-218 .

(3) البرزلي ، جامع مسائل الاحكام ، ج I ، ص 1264 .

(4) انظر مفهوم البلد بوطن القيروان والساحل في : البرزلي ، ن.م. ، ج I ، ص 1277 .

(5) الونشريسي ، ن.م. ، ج I ، ص 228-139 . وورد في الزبيدي (تاج العروس ، ج 3 ، ص 101) أن المجشر هو المكان الذي يرعى فيه قرب الماء ، ويقال قوم جشّر أي عزاب في إبلهم .

1) الحزام الريفي الأول : - السواني والبساتين المحيطة بالمستقرات الحضرية :

يعتبر اتساع المجال المخصص للسواني مؤشرا لأهمية الناحية المحيطة بالمدينة ولدى حيوية سكان الحضر ، وقدرتهم على حماية المجال الزراعي من ظاهرة التبدد .

ولئن كان من الصعب قياس مدى اتساع هذا المجال ، فإننا نعتقد أن قائمة الأصناف والمشاتل ازدادت تنوعا وثراء ، بتأثير تقنيات زراعية وافدة على البلاد من شمال المتوسط ، وبخاصة من الأندلس . مما أدى إلى تطور نظام البستنة بإفريقية ، بطريقة عملية أكثر منها نظرية ، إذ لم تنتج هذه الفترة تأليف في الفلاحة ذات شأن(1) .

وتتموضع هذه السواني والبساتين حول المدن ، وقريبا من أسوارها في الأراضي الخصبة . فقد كانت البساتين تحف بصفتي الوادي ببجاية ، على طول مسافة 12 ميلا ، بدون إنقطاع . أما وادي قسنطينة ، فقد أعجب الوزان بالبساتين الموجودة على ضفتيه ، رغم قلة خبرة اليد العاملة بها ، وقال عنه ابن عبد الباسط : **« واد عظيم كثير الخصب والأجنة والبساتين »** (2) . وإلى حد القرن الثاني عشر الميلادي ، خصّص أهل تونس مجالا للسواني والبساتين قرب الأسوار وحتى داخلها ، حيث ذكرت سواني المرج بباب قرطاجنة . لكن يبدو أن التطور العمراني للمدينة قد أخرجها في فترة لاحقة إلى الناحية القريبة ، إذ أصبحت منتشرة بالضاحية الغربية ، من باب أبي سعدون إلى رأس الطابية ، وباردو ومنوبة وقريانة ، وبقرطاجنة وأريانة ، حيث الحدائق المليئة ذات الثمار والفواكه والخضر ، التي كانت وفرت الإنتاج لسكان المدينة . وكانت هذه الملكيات الصغيرة للحضر مزودة ببئر وناعورة يحركها حيوان لسقي المزروعات ، وبأبراج للسكن (3) .

ولم تقتصر السواني على المدن الكبرى ، إنما ظهرت حيثما توفر الماء ومهارة

المزارع المستقر والأمن الاجتماعي ، حتى إنها ذكرت في مناطق نائية بجنوب شرق إفريقية مثل حصن تليل حيث السواني والمزارع السقوية ، وسواني خلف الله وسواني المرابطين بوادي زركين وزروعهم حول وادي مجسر .

وكانت حاضرة بطريقة مستمرة في واحات إفريقية ، ببلاد الزاب ووارجلان والجريد ونفزاوة وقابس وغدامس وبلاد الغزان ، حيث استعملت الفلاحة المتدرجة ، في مستويات : النخيل فالبساتين فالبقول والزراعات الصناعية (1) .

- الرياض الأميرية المحيطة بمدينة تونس :

ظهرت منذ مطلع القرن السابع هـ / XII م ، بساتين نموذجية للأمراء الموحدين والحفصيين حول مدينة تونس ، فقد شرع الأمير الموحي أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الواحد بن أبي حفص (618-623 هـ / 1221 م - 1226 م) في إنشاء بستان نقل إليه أنواع الغروس من كل مكان ، غير أنه رحل قبل أن ينتهي من هذا العمل (2) .

ولم يشهد هذا المسار دفعا جديدا إلا بعد استتباب الأمن ، وتولى أبي زكرياء الحكم ، سنة 627 هـ / 1229 م . وابتداء من تلك الحقبة ، كثرت الغراسات ، بفعل الهجرة الأندلسية ، وازدياد عدد **« الصناع وأصحاب المعارف وأرباب البصر »** (3) .

وتعتبر فترة المستنصر أهم حقبة لتطور الرياض والبساتين الأميرية ، وفضلا عن رياض أبي فهر ورأس الطابية ، اختط السلطان رياضاً بناحية بنزرت سنة 650 هـ / 1252 م ، **« فأدار سياجا على بسيط من الأرض قد خرج نطاقه عن التحديد ، بحيث لا يراعى فيه سرب الوحش ، فإذا ركب للصيد تخطى ذلك السياج إلى قوره ، في لمة من مواليه المتخصصين ، وأصحاب بيزرته ، بما معهم من الجوارح بزاة وصقورا وكلابا سلوكية وفهودا ، فيرسلونها على الوحش في تلك القوراء ، وقد وثقوا باعتراض البناء لها من أمام ، فيقضي وطرا من ذلك القنيص سائر يومه ، فكان ذلك من أفخم ما عمل في مثلها »** (4) .

وفي عهد الواثق (676 هـ - 678 هـ / 1277-1297 م) ، أزيلت بعض الرسوم

(1) راجع الفصل الخاص ببلاد الجريد . التجاني ، رحلة ، ص 132 ، 133-34 ، 320.211 ، ابن حوقل ، صورة الأرض ،

ص 67 ، الإدريسي ، نزهة المشتاق ، ص 104 ، ابن سعيد ، جغرافية ، ص 127 .

(2) ابن قنفذ ، الفارسية ، ص 106 .

(3) المصدر نفسه ، ص 112 .

(4) كذا في ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 628-629 راجع كذلك : الغرناطي ، شرح المقصورة ص 105 .

(1) استعمل ابن رشد السانية بمعنى البئر (البرزلي ، جامع ، ج I ، ص 22 ب) .

(2) العمري ، مسالك ، ص 86 . الوزان ، وصف إفريقيا ، ج II ، ص 58 ، ابن عبد الباسط ، رحلة ، ص 40 .

(3) أدورن ، رحلة ، ص 197-198 . الوزان ، ن . م . ، ج II ، ص 67 ، 75 . مارمول ، إفريقيا ، ج III ، ص 21 ، الأبي ،

الاكمال ، ج VII ، ص 42 (كان للزبيدي سانية بقريانة خارج تونس) . الأبي ، الاكمال ، ج VII ، ص 42 (ذكرت سانية الشيخ

أبي علي حسن الزبيدي بقريانة خارج تونس) .

والوظائف على الزراعة ، وردت أجنة الحومة المعروفة باليهودية إلى أهلها ، بعد أن تعرضت كرومها إلى القطع في عهد المستنصر . غير أن العهد لم يكن عهد بناء وتشيد ، إنما كان فاتحة لحقبة طويلة من الإضطرابات الإجتماعية والسياسية ، لم تهدأ مؤقتا إلا في عهد محمد أبي عصيدة (694-709هـ) ، إذ غرست عصر ذاك الغراسات ، وبنيت فيها الأبراج ، ولعل روض السناجرة الواقع غرب مدينة تونس ، والمذكور لأول مرة سنة 718هـ / 1318م يرجع إلى تلك الحقبة (1) .

وزيادة على جنة أبي فهر ورأس الطابية ، كانت لأبي يحيى أبي بكر (718-748هـ) رياض بظاهر قسنطينة يطلق عليها الدكان ، كما كان لأعيان الدولة بساتين حول مدينة تونس وخاصة شيوخ الموحدين مثل ابن اللحياني وابن تافراجين (2) .

وقد امتدت حركة البستنة إلى بقية مدن إفريقية ، فقد شيد بنو جامع بقابس قصر العروسين ، ورياضا غناء ، ظلت اثارها قائمة في مطلع القرن الثامن هـ / XIV م . وكانت لرئيس البلد بتوزر ، أبي العباس بن يملول ، روضة بديعة وقد تحول إليها السلطان الحفصي أثناء وقوع وباء بتونس (3) .

أما شيخ بني مزني ، يعقوب بن علي ، فقد اختط بدوره ضيعة بناحية بسكرة . وفي بجاية ، ذكر بستانان خاصان بالسلطان ، وسط ناحية حضر-ريفية شاسعة ، وقد تحدث عن ذلك العمري قائلا : « ولها نهر جار على نحو ميلين منها ، تحتف به البساتين والمناظر على ضفتيه ، طولي الوادي يمتد على نحو اثني عشر ميلا ، متصلة بعضها ببعض ، لا انفصال بينها إلا ما يسلك عليه البساتين ، ليس إلا إلى أن يصب في البحر الشامي ، وبضفته بستانان للسلطان متقابلان شرقا وغربا : الشرقي يسمى الرفيع ، ويسمى الغربي البديع ، هما مكان فرجته ومحل نزهته » (4) .

وفي الجملة فإن حركة البستنة حول المدن الكبرى شهدت فتورا خلال القرن

الثامن هـ / XIV م ، ولم تعرف تنشيطا جديدا إلا عهد السلطان أبي فارس عبد العزيز والسلطان أبي عمرو عثمان ، ففي تلك الحقبة ظهرت بساتين باردو الأميرية ، التي وصفها الوزان بقوله : « وهناك عدد لا يحصى من البساتين المغروسة بالبرتقال والليمون والورد وغيره من الأزهار الجميلة ، خصوصا في مكان يدعى البارود ، حيث بساتين الملك وقصوره الفخمة البهية بمختلف النحوت والرسوم الجميلة » (1) .

كما غرس أبو عمرو عثمان حول زاوية سيجوم جنات كثيرة ، عمرت عمارة قوية وفي عهده ، وتحديد سنة 875 هـ / 1470م ، كملت السانية المسماة بالمنصورة قرب برج الصخرة ، جوفي جبل الفتح . ويبدو أن الضياع الملكية بضاحية المرسى ، التي يقضي فيها السلطان فصل الصيف ترجع إلى تلك الحقبة (2) .

- رياض أبي فهر :

في سنة 648 هـ / 1250م ، شرع المستنصر في البناء برياض أبي فهر ، وتواصلت الأشغال إلى حد سنة 665 هـ / 1266م ، تاريخ الانتهاء من بناء الحنايا ، وصرف الماء إلى جنة أبي فهر . ولئن تعرضت مصادر تلك الفترة إلى ذكر هذه الاجنة ، فإنها لم تفدنا كثيرا في تحديد الموقع ، وبعد أن اعتقد البعض أنها توجد قرب النقرة ، استقر الرأي على وجودها جنوب أريانة ، خاصة على إثر الحفريات الأخيرة التي أجريت في هذا الموقع (3) .

ومهما يكن من أمر ، فإن هذه الرياض كانت بمثابة المخبر لشتى المزروعات والمغروسات ، والمنشآت المائية المتطورة ، وقد لفتت هذه الإنجازات الزراعية والهندسية انتباه المعاصرين والمتأخرين ، وجاءت مقصورة حازم القرطاجني التي

(1) الوزان ، وصف افريقيا ، ج II ، ص 77 .

(2) ابن الشماخ ، الأدلة ، ص 128 . ابن أبي دينار ، المؤنس ، ص 158 . الوزان ، ن . م . ج II ، ص 82 .

(3) ورد الرأي الأول لدى حسن حسني عبد الوهاب ، تحقيق مقتطف من مسالك الإصدار للعمري ، بالكراسات التونسية ، سنة 1973 ، ص 234 . أما الرأي الثاني ، فقد اعتمد على أدلة عديدة ، منها :

- وجود جوابي وأجزاء من الحنايا بناحية برج البكوش (بأريانة) .

- شهادة ابن أبي دينار في القرن XVII م الذي قال في هذا الشأن : « وجلب (المستنصر) الماء عليها (الحنايا) إلى بساتينه بأبي فهر ، ويعبر عنه اليوم بالبطوم ، عجز عن بنائها بالحجر ، وجعل أقواسها طابية ، وهي أقواس يسيرة ، وجلب الماء إلى البركة التي هناك ، وهي باقية إلى الآن ، وبقية الحنايا وآثارها باقية إلى يومنا » (المؤنس ، ص 24-25) . واستنتج من ذلك « سولينياك » أن بئر البطوم الحالي يوافق الموقع الذي ذكره ابن أبي دينار .

- ذكر المسافة بين أبي فهر وتونس : ثلاثة أميال .

وقد جاءت الحفريات الواقعة حاليا لتؤكد صحة الموقع . غير أنه مما يبعث على الإحتراز هو أن هذه الرياض تبدو امتدادا لراس الطابية ، حسبما ورد في نص الزركشي (تاريخ ، ص 35) . إذ قال : « بنى المشي من القصبة إلى رأس الطابية وأوصله إلى

(1) ابن قنفذ ، الفارسية ، ص 136 ، 83 . ابن أبي دينار ، المؤنس ، ص 141 . ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 751 . البرزلي ، جامع ، ج II ، ص 73 ب .

(2) ابن قنفذ ، الفارسية ، ص 163 . مناقب الشاذلي ، ص 11 . ابن الشماخ ، الأدلة ، ص 102 .

وكان يعقوب بن علي ، من بني مزني ، قد اختط بدوره ضيعة بناحية بسكرة : ابن خلدون ، ن . م . ج VII ، ص 1041 .

(3) التجاني ، رحلة ، ص 95 ، 163 .

(4) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VII ، ص 1041 . العمري ، المسالك ، ص 86 .

ألفها بالمناسبة أحسن تعبير عن ذلك (1).

وتذكر المصادر أن جزءاً ضئيلاً من ماء الحنايا كان ينساب إلى سقاية بجامع الزيتونة ، فيما يصرف الباقي إلى جنة أبي فهر (2).

وما يهمننا أكثر في هذا الصدد هو مدى تطور البستنة في هذه الرياض ، وقد جاء وصف ابن خلدون لها أدق وصفاً وأبعده ، إذ قال : « وأتخذ أيضاً بخارج حضرته البستان الطائر الذكر المعروف بأبي فهر ، يشمل على جنات معروشات وغير معروشات ، اغترس فيها من شجرة كل فاكهة من أصناف التين والزيتون والرمان والنخيل والأعنان ، وسائر الفواكه وأصناف الشجر . ونضد كل صنف منها في دوحة حتى لقد اغترس من السدر والطلح والشجر البري ، وسمى دوح هذه بالشعراء ، وأتخذ وسطها البساتين والرياض بالمصانع والحواجز وشجر النور والنزه من الليم والنارنج والسرو والريحان ، وشجر الياسمين والخيري والنيلوفر وأمثاله . وجعل وسط هذه الرياض روضاً فسيح الساحة ، وصنع فيه للماء حائزاً من عداد البحور ، جلب إليه الماء في القناة القديمة » (3).

— الأجنّة والأبراج :

يرجع مصطلح البرج إلى الحقة القديمة ، وكان يعني القصور أو القرى الثغرية المحصنة . غير أنه منذ بداية العهد الإسلامي ، قلّ ذكر هذا المصطلح في المصادر العربية ، وذلك لتغير نمط العيش ، واستقرار الأوضاع الأمنية ، وما نجم عنهما من انتشار المنازل والقرى غير المحصنة داخل بلاد إفريقية طيلة الفترة الأغلبية والفاطمية — الزيرية (4).

رياض أبي فهر .

(1) ابن قنفذ ، الفارسية ، ص 117 ، 127-128 . ابن الشعاع ، الأدلة ، ص 64 ، 68 . حازم القرطاجني ، قصائد ومقطعات ، تونس 1972 . الغرناطي ، رقع الحجب المستورة ، ص 77 ، 147 .

ومما ورد فيها :
وانساب في قصر أبي فهر الذي ... لكل قصور في الجمال قد زرى
قصر ترائم بين بحر سلسل ... وسجسج من الظلال قد ضفأ
بحيرة على الآله قدورها ... قد عذب الماء بها وقدورها ...
حاذى بنا قبيبة بن طاهر ... يقري أديم الماء قري من حذا
وانصاع عن دار الأسود مثل ما ... ينصاع سرب الوحش من أسد الشرا
وصف قبلي المصلى لم يقف ... فيه ولا صلبى به ولا تلا

(2) الزركشي ، تاريخ ، ص 38 ، ابن قنفذ ، الفارسية ، ص 127-128 . ابن أبي دينار ، المؤنس ، ص 135 . ويشير كل من الزركشي (تاريخ ، ص 33) والرصاص (الفهرست ، ص 125) إلى أن المستنصر كان يجلس على القبة التي على الجاية الكبيرة . (3) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 630 . انظر أيضاً : العمري ، مسالك الأبيصار ، ص 85-86 .

(4) استعمل المصطلح في النص القرآني (البروج) بمعناه العسكري . وكان يطلق في العهد الأغلبية على الحصون والأربطة إذ ورد ذكر شرافات برج يقع على البحر ، وقرية البرج التي بقصر زياد . انظر المالكي ، رياض النفوس ، ج I ، ص 328 ، 390 .

Art. Burdj In E.I.

Diehl, l'Afrique Byzantine.

وكان استعماله طيلة هذه الحقبة مقترنا بالعمارة العسكرية ، مثل برج أبي سليمان بقرطاجنة ، الذي كان عبارة عن رباط في القرن الخامس هـ / XI م ، وأبراج الأسوار بكل من مدينة المهدية ، وقفصة والقيروان (البرج الكبير قرب باب تونس المحدث) (1) . ولئن غلب استعمال مفهوم الرباط والحصن والقصر في اللغة ، فإننا نعتز أحياناً على استعمال برج بمعنى قصر .

غير أنه على إثر تدهور الأوضاع الأمنية بالبلاد ، وتفشي نمط العيش الرحلي بعد أواسط القرن الخامس هـ / XI م ، فاجأتنا المصادر بانتشار نمط جديد من السكن بأرياف إفريقية ، وهو القرى المحصنة أو القصور التي عوضت تدريجياً المنازل ، والأبراج المنعزلة في الحزام الحضر - ريفي المحيط بالمدن الكبرى .

وترجع أقدم إشارة إلى الأبراج السكنية إلى سنة 651 هـ / 1253 م لما بنى المستنصر الممشى الذي يربط بين القصبة ومنته رأس الطابية ، الذي كان يتوسطه برج أميري لسكنى السلطان ، وقد ظل منزلاً لسلطين بني حفص ، حتى سنة 735 هـ / 1334 م ، تاريخ بناء أبي يحيى أبي بكر للبرج الجديد برأس الطابية الذي أنفق فيه خمسين ألف ديناراً من بيت المال (2) .

ولا يفوتنا هنا أن نذكر بالأهمية العسكرية للموقع الذي تربّع في مرتفع مشرف على مدينة تونس ، حتى أن المستنصر أقام قرب البستان ملحياً ، وأحاطه بطابية ، لتدريب أبنائه على ركوب الخيل والفروسية ، وذلك إلى جانب الملعب الكبير الواقع خارج باب أبي سعدون ، قرب روض السناجرة (3) .

(1) البكري ، المسالك ، ص 44 .

H.R. Idris, Les Zirides, T I, p.259,397, T II p.425,436,451,453.

ولا ندري هل أن برج عريف بالمهدية ترجع تسميته إلى العهد الفاطمي أم لا ، وإن كنا نرجح الإحتمال الأول ، لأن المعلم فاطمي ، وهو عبارة عن حصن مرتفع مقام وسط سهل خصب ، غرب المدينة ، انظر :

G.Marçais, Architecture Musulmane d'Occident, pp.87-89.

(2) ورد ذكر مصطلح الطابية عديد المرات في المصادر الجغرافية والتاريخية : فقد كانت أسوار كل من مجانة وآبة وطبنة وحمص والفلوس والسّرت من الطابية (ابن حوقل ، ن.م. ، ص 84 ، 85 ، 86) . وفي سنة 294 هـ ، بنى زيادة الله أسوار رقادة بالطوب والطواهي (ابن عتاري ، ن.م. ، ص 143) . وكان جامع بطليوس مبنياً باللبن والطابية (الحميري : ن.م. ، ص 93) كما كان سورها من طوب وطابية ، أما سور بلنسية بالحجر والطواهي (الحميري ، ص 97) . أما بناء منازل مراکش ، فهي " بالطين والطوب والطواهي المقامة من التراب (الإدريسي ، ن.م. ، ص 84) . الزركشي ، تاريخ ، ص 35 ، 71 .

(3) البرزلي ، جامع ، ج II ، ص 73 ب . الزركشي ، ن.م. ، ص 65 .

وفي سنة 711هـ/ 1311م ، لما وصل ابن اللحياني إلى مشارف مدينة تونس ، حلّ برأس الطابية ، حيث استعرض جيوشه . ويبدو أنه للغرض نفسه إختار أبو الحسن المريني الإستقرار بهذه الرياض سنة 748هـ/ 1347م ، وكان يجلس ببرج يشرف على موضع القتال ، حسب رواية ابن بطوطة (1) .

وحسبنا أن نذكر في هذا الصدد المعارك التي دارت بها سنة 771هـ/ 1369م ، وقد كانت وقتذاك محاطة بأسوار ، فضلا عن الممشى الرّابط مع القصبة ، ولعلّ هذه الأسوار البسيطة التي تسلّمها العسكر بسهولة ، لا تعدو أن تكون جدارا محيطا بالرياض السلطانية ، بعد أن كانت في مرحلة أولى محاطة بطابية من التراب (2) .

وفي الجملة فإنّ البرج الأميري برأس الطابية كان محاطا بالرياض وبساتين غنّاء للأسرة الحاكمة وكبار الأعيان ، من الأندلسيين وغيرهم ، حتى أنّ أرضا أطلق عليها أصحابها تسمية مألقة ، عربون وفاء وحنين لمسقط رأسهم بدون شك . وكانت وظيفة هذا البرج مزدوجة : الإقامة والنزهة من جهة ، ومراقبة تحركات العساكر من جهة ثانية (3) .

وفي هذا الصدد ، يبدو أنّ الأبراج والرياض الأميرية كانت بمثابة النواتات التي استقطبت نشأة أبراج صغيرة ، منتظمة حولها للفئات العليا والوسطى من أهل الحضر ، وكانت شكلا من أشكال التعمير للناحية الحضر-ريفية أثناء فترات السلم والأمن ، لكنّها ظلت عمارة لا تخلو من الطابع الدفاعي ، تحسّبا لغارات البدو التي طالت هذه الناحية المتاخمة للمدينة .

وفي هذا السياق ، شهدت هذه الحركة التعميرية للأرض والعمرانية المتمثلة في تشييد الأبراج دفعا قويا في فترة حكم السلطان أبي عصيدة (694هـ/ 1395م - 709هـ/ 1309م) ، المتميزة بهدوء نسبي ، « فغرست فيها الغراسات وبنيت فيها الأبراج » ، على حد قول ابن قنفذ (4) .

غير أنّ ما وصلنا من أمثلة عن هذه الظاهرة الحضر-ريفية التي تطوّرت طيلة العهد الحفصي ظلّ محدودا ، ومن ذلك ما ورد ذكره في المصادر النوازلية أنّ أحد الأندلسيين

(1) ابن قنفذ ، الفارسية ، ص 159-160 . ابن الشماخ ، الأدلة ، ص 85 ، 87 . الزركشي ، تاريخ ، ص 83 . ابن بطوطة ، رحلة ، ص 430 .

(2) الزركشي ، ن.م. ، ص 105 .

(3) البرزلي ، ن.م. ، ج II ، ص 73 . لعلّ أرض مألقة كانت ملكا للحاجب ابن المالقي (الذي ذكر سنة 771 هـ) انظر : الزركشي ، ن.م. ، 104 .

(4) ابن قنفذ ، الفارسية ، ص 83 .

وهو المسمّى بابن البسطي ، كان يمتلك جنانا بأحواز مدينة تونس ، ويبدو أنّ ذلك كان في عهد السلطان أبي عصيدة ، غير أنّه بوصول ابن اللحياني إلى الحكم ، انتقلت ملكية الجنان للقائد ابن يعقوب الذي أضاف بناء برج رفيع ، وعند رحيله آلت ملكيته إلى الفقيه ابن الحباب ، أثناء فترة انتقال الحكم من ابن اللحياني ، إلى أبي يحيى أبي بكر ، ولم ينعم طويلا بهذا الجنان ، إذ ما إن وصل أبو يحيى إلى الحكم حتى قرب إليه أفراد الجالية الأندلسية ، وأضحت أسرة ابن البسطي « في عنفوان تمكّنها من دولة السلطان أبي يحيى أبي بكر » ، وبهذا انتزع الجنان من الفقيه المنكوب ، واسترجعه ابن البسطي سنة 726 هـ/ 1325م لكن الفقيه لم ييأس ، وظل مطالبا بحقه طيلة عشر سنوات كاملة ، على أمل أن ينصفه مجلس الفقهاء الذي عقد بأمر من السلطان لهذا الغرض ، غير أنّ هؤلاء كانوا أكثر واقعية إذ فضلوا إرضاء السلطان ، والانضواء إلى أهل المكنة والجاه ، الذين ينتمي إليهم ابن البسطي (1) .

ما نستنتجه من هذا المثال هو مدى هشاشة الملكية الحضر-ريفية ، أو بالأحرى الإقطاع لهذه الأجنة ، الذي يخضع لتطور الفئة المتمكنة من السلطة ، وانتقال الحكم من سلطان إلى آخر . وهو ما يفسر تداول الفقيه والقائد وصاحب الجاه الأندلسي عليها .

وثمة طريقة أخرى لتملك هذه الأبراج تتمثّل في عملية تحبيسها على المشائخ ، مثلما فعل السلطان أبو عمرو عثمان ، الذي حبس « جنة عظيمة معتبرة فيها برج عظيم وبنية معتبرة على زاوية أحمد بن عروس » (2) .

وفي الجملة فإنّ هذه الأجنة والأبراج تمثل الحزام الأوّل المحيط بمدينة تونس ، وبخاصة في ضاحيتها الشمالية ، بدءا من خارج باب أبي سعدون ، وخاصة من رأس الطابية ، إلى حدّ الجبل الأحمر الذي اعتبر في طرف أجنة تونس ، أي على شعاع لا يتجاوز ثلاثة أميال ، على أن حدود هذا المجال الغربية اختلفت من واحد إلى آخر : ففيما يذهب ابن عرفة عند حديثه عن المسافة اللازمة لتقصير الصلاة ، إلى أن رأس الطابية وما قاربها هي في حكم المصر ، بمعنى أنّها بساتين يرتفق ساكنها بمرافق المصر من أخذ نار وطبخ خبز وشراء ما يحتاج إليه ، فإنّ بعض طلبته يذهبون إلى أنّ الحزام الأوّل المحيط بالمدينة يتجاوز هذه المسافة ، كي يصل

(1) ورد هذا النزاع بأكثر جزئيات في : ابن عرفة ، المختصر ، ج IV ، ص 125 ب ، البرزلي ، جامع ، ج II ص 186 ب ، القلشاني ، شرح الرسالة ، ج II ، ص 164 ب (ذكر ابن البسطي) . الزركشي ، تاريخ ، ص 65 . يبدو أنّ القائد ابن يعقوب هو أبو زكريا بن يعقوب نفسه ، حاجب السلطان ابن اللحياني وقائد جيشه ، أثناء رحيله إلى طرابلس .

(2) مناقب ابن عروس ، ص 389 .

إلى منزل قسّة ، شمال غربي منوبة بنحو كيلومتر ، وأنشأت به قنوات باطنية لجلب الماء منذ العهد الحفصي . فهل معنى ذلك أن ظاهرتي العمارة والبستنة لم تعودا مقتصرتين على رأس الطابية وناحيتها الشمالية ، بل اتسعتا في عهد السلطان أبي فارس عبد العزيز حتى بلغتا ضاحية منوبة التي تبعد عن مدينة تونس نحو ستة كلم (1) ؟.

أما من الجهة الغربية - الجنوبية ، فإنّ هذا الحزام الحضر - ريفي يمتد ليشمل أساسا أجنة باردو ، ورياض السناجرة القريبة منها ، خارج باب أبي سعدون ، على طول الطريق المتجهة إلى بجاية ، ويوجد بقربها ملعب كبير بكدية أبي علي ، مما يجعلنا نحدها في المجال الممتد بين السيجومي وباردو ، ويبدو أن وجودها يرجع إلى مطلع القرن الثامن هـ ، أو ربما قبله (2) .

وتأخذ هذه الأبراج شكل مكعب عريض ومرتفع ، يتوسطه صحن ، وتتخلل جدرانها كوات تستعمل مناظر للخارج ، للفرجة والترويح عن النفس . وهي تختلف متانة واتساعا حسب الانتماء الاجتماعي لصاحبها ، وإذا كانت ثمة أبراج ضخمة مزودة ببرك ونافورة ، ومغطاة بالرخام والزليج والجص المخرم والخشب المذهب ، من نوع منزل كبير التجار الأندلسيين برأس الطابية ، أبي القاسم البنيولي ، فإنّ الغالب على هذه الأبراج البساطة في المظهر ، والمحدودية في الإتساع ، حتى أنّها لا تعدو أن تكون منزلا عاديا في الحزام الحضري ، يستعمل للترفيه ، وخاصة لاستغلال الأجنة والبساتين ومراقبتها من شتى التعدادات ، ومما له دلالة في هذا الصدد أنّ المصطلح جنان أصبح مقترنا في نص ابن الرامي بوجود بناء فيه ، وذلك خلافا للكروم التي تطلق على المغروسات غير المزودة بأبراج ، بمعنى غير المحمية والتعرضة أكثر من غيرها لتعديات البدو .

وبالتالي فإنّ الأجنة المزودة بأبراج تمثل الحزام الحضري - ريفي الأول ، المتميز باستغلال هام للأرض ، وبغراسة الأشجار المثمرة المتنوعة من برتقال وتفاخ وخوخ وتوت وتين الخ .. وإذا ما أخذنا برأي الرحالة أدورن ، فإنّ هذه الأجنة والأبراج بلغ عددها أربعة آلاف ، وهي في كل الأحوال لا تتجاوز مسافة خمسة أميال في بعدها عن وسط المدينة .

(1) الابي ، الاكمال ، ج II ، ص 349 ، ج VI ، ص 165 . ويرى أبو مهدي الغبريني أنّ هذه الناحية تصل الى روض السناجرة على ثلاثة أميال من تونس : ابن ناجي ، شرح ، ج I ، ص 117 ب . حول قسه الحالية ، انظر :

J.M. Solignac, Travaux Hydrauliques Hafsidés de Tunis, In *Revue Africaine*, 30-40 Trimestre, 1936, pp.517-580.

(2) حول روض السناجرة ، انظر : ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 751 . البرزلي ، ن . م . ج II ، ص 73 ب . ابن ناجي ، شرح ، ج II ، ص 117 ب . الرصاع ، فهرست ، ص 45 .

وبديهي القول أنّ هذا الاستغلال الزراعي ارتبط في حالات عديدة بالاستهلاك الأسري حسبما ذكر ذلك الوزان (1) .

ويبدو لنا أنّ هذه الأجنة المتلاصقة صغيرة المساحة ، في حدود الهكتار الواحد في المتوسط أو ربما أقل ، حتى أنّ المسألة الأساسية التي طرحت في شأنها هي النظر من كوى الأبراج والتكشاف على مواضع الغير من الكروم والجنات ، واختلفت الحلول المقترحة في هذا الشأن .

فالرأي الأوّل ، هو رأي محمد بن الغماز وقاضي الجماعة ابن عبد الرفيق ، ميز بين عدم التكشاف على الأجنة التي بها بناء مسور ، وإمكانية النظر إلى الكروم التي لا بناء فيها . أما الرأي الثاني ، وهو رأي قاضي الأنكحة ، أبي علي بن عبد السيد ، فإنه لم يفرق بين الاثنين ، داعيا إلى سد كل كوة أحدثت على كرم أو جنان ، وعلى ذلك بأنّ الكرم الذي ليس فيه بناء يحتاج صاحبه إلى النزهة فيه مع عياله ، والراحة ، ولا يصح الإطلاع عليه .

وفي آخر العصر الوسيط ، أصبحت لهذه الأبراج وظيفة عسكرية واضحة ، تمثلت في الاحتماء من الغارات المحلية ، كما أوضحت ذلك إحدى الوثائق الاسبانية المؤرخة سنة 1535 هـ (2) .

-الغابة-

أطلق هذا المصطلح على المجال الزراعي القريب من المدن ، والمكوّن من الغراسات البعلية والسقوية ، سواء كانت تلك الغراسات من صنف النخيل أو الزيتون والكروم وغيرها . والأمثلة على ذلك عديدة : فقد تطلق على أجنة الزيتون وغيرها من الأشجار المثمرة مثل غابة تونس ، التي كانت تتخللها الأبراج في الحزام القريب من المدينة ، كما ذكرت غابة الزيتون بالساحل وبصفاقس ، وهذا التجاني يصف إحدى هذه الغابات بناحية طرابلس ، فيقول : « فحللنا زنزور ، فرايت غابة متسعة الاقطار ، ملتفة الأشجار ، وبها مياه عذبة ، وأكثر شجرها الزيتون ، وأكثره من الغرس القديم على نحو زيتون الساحل ، وليس يعظم شجره

(1) الوزان ، وصف ، ج II ، ص 75 .

(2) انظر : ابن الرامي ، الإعلان في احكام البنيان ، مجلة الفقه المالكي ، السنة الثانية ، شتبر 1982 ، الدار البيضاء 1982 ، ص 317-318 .

R.Brunschvig, Deux Récits de voyage inédits ...Paris 1936, pp. 20-21, 197-200.

J. Revault, Espace Comparé des habitations du Caire et de Tunis, p.308

Montavez, Dos Descripciones de la Ciudad...op.cit.

في موضع من المواضع ما يعظم في هذه القرية ، وبها مع ذلك نخل كثير ورطبه متناهي الطيب ، وبها أيضا من شجر التفاح والرمان والعنب والتين كثير ، وهي كثيرة القصور ، وقد استولى الرمل على أكثرها ، وهم الآن يتوقعون استيلاءه على باقيها ، ويقال أن طولها الآن نحو من خمسة أميال وعرضها نصف ذلك « تلك هي مساحة الغابة - المزدرع المحيطة بمدينة طرابلس شرقا (1) .

ويطلق المصطلح نفسه على غابات النخيل السقوية ، مثل غابة قابس وتوزر وغيرهما من بلاد النخيل ، ولعل من أدق ما ذكر في هذا الشأن ، وصف صاحب الاستبصار لغابة قفصة ، إذ قال : « ولدينة قفصة غابة كبيرة قد أحاطت بها من كل ناحية مثل الإكليل ، في تكسير دائرة نحو عشرة أميال ، فيها من المنازل التي تعرف بالقرى 18 منزلا ، وعلى الغابة والمنازل والكل حائط يسمونه سور الغابة ، وفي ذلك السور أبواب عظام عليها أبراج مسكونة ، يسمونها تلك الأبواب : الدروب ، وغابة قفصة كثيرة النخل والزيتون وجميع الفواكه التي ليس في بلد مثلها » (2) .

ويبدو أن مصطلحا آخر ظل يطلق على الغابة المحيطة بالمدينة ، وهو مصطلح المنشية ، وقد كانت تتسمى به غابة طرابلس في العهد الحفصي ، كما ذكرت الوثائق الأجنبية المنشية في الضاحية الشمالية من مدينة تونس ، وما زال المصطلح منتشرا حاليا في أكثر من موضع : ببلاد الساحل (قرب حمام سوسة) ، وعلى طول وادي مجردة ، توجد دار المنشية شمال غرب سيدي ثابت ، كما تسمت إحدى الواحات بنفزاوة بهذا الاسم (3) .

ب- الحزام الريفي الثاني: الأحمية والفحوص والضياح والغدادين والهناشير:
مثل هذا الحزام حلقة الربط بين المجال الزراعي والمجال البدوي ، ويتجسد على

مستوى الإسكان في التدرج من المنازل والقصور إلى مداشر أهل الريف ، المبنية بالخص والطوب . وهو مجال متحرك ، يتسع كلما تراجع المجال الرعوي ، وازدادت أهمية المستقرات البدوية ، وحركة استصلاح الأرض . وهي عملية بطيئة في العهد الحفصي ، إذ أنه من النادر أن يقترن مزدرعان ببعضهما ، دون أن يوجد بينهما فاصل من الشُعراء والأراضي المهمل والغابات . فكيف تمثل المشهد الريفي بالبلاد في هذه الحقبة التاريخية ؟

- الحمى : لغة هي موضع فيه كلاً ، يُحمى من الناس أن يرعى ، واصلاحاً هي مجال مخصص للزراعة ، بشتى أنواعها ، المغروسات والمزروعات . وقد ظهرت أهمية الحصون والأربطة منذ الفترة الأغلبية ، وألفت في ذلك كتب لم تصلنا مثل : « كتاب أهمية الحصون » ليحيى بن عمر (المتوفى سنة 289 هـ / 901 م) ، « وكتاب الأحمية وما يجب على أهل الحصون أن يعملوا به » لمحمد بن عمر (المتوفى سنة 310 هـ / 922 م) (1) .

وبالتالي فإن الأحمية تبدو أراضي غير واضحة الملكية ، تولى استغلالها المرابطون وسكان المدن ، فمدينة المهدية مثلاً كانت محاطة من جهة الغرب بحمي شاسعة ، لكنّها تقلصت كثيراً ، بعد الإنتشار الهلالي ، حتى أن السكان أصبحوا لا يستطيعون حرث أراضيهم (2) .

ومما يلاحظ أن الأحمية الساحلية أل أمرها إلى الإنقراض والتلاشي بعد القرن الخامس هـ / XI م ، وتحول بعضها إلى أحباس وإقطاعات سلطانية ، وذلك بعد أن فرطت الأربطة والحصون فيها ، لصالح البداوة ، ولم يقدر على التصدي لظاهرة التبدّي إلا البعض منها ، مثل قصر المنستير .

- الضياح : عرفت تطورا ، ثم تراجعاً موازيا لما حصل بالحمى . وهي الأراضي الزراعية الشاسعة ، المخصصة لزراعة الحبوب في الغالب ، وكان الرقيق يعملون بها في العصر الأغلبي ، وكانت توفر إنتاجاً هاماً يقع تسويقه ، وتعتمد على منشآت مائية متطورة .

(1) انظر : التجاني ، رحلة ، ص 66-67 ، 214.68 ، البكري ، مسالك ، ص 20 (وصفاقس في وسط الغابة زيتون) . وقد تحدث ابن عذاري عن غابة صفاقس في أحداث سنة 454 هـ .

(2) التجاني ، المصدر نفسه ، ص 107 ، كتاب الاستبصار ، ص 153 ، 155 . وجاء في التجاني (ص 247) : « يذكر في التاريخ أن غابة طرابلس كانت متصلة إلى الجبل بأنواع الفواكه على ختلافها ، وتعد أصنافها ، فأفسدها العرب ، وأجلت أهلها عنها » .

ذكر التجاني عديد القصور والمساجد بغابة طرابلس . وأما " بلاد الغابة " بتونس ، فقد كانت تتخللها مساجد خاصة بأهلها ، يبنى في طرف الجنان ويفتح لبعض الناس دون الآخر : ابن ناجي ، شرح ، ج 1 ، ص 117 ب .

(3) انظر : برانشويك ، إفريقية في العهد الحفصي ، ج II ص 395 . اعتبر برانشويك خطأ أن أصل الكلمة من الإيطالية manscia . على أن الاشتقاق يبدو عربياً من نشأ واسم المكان منه : منشأ أو منشئ - ومؤنثه : منشئة ، مع التخفيف تحول إلى منشية .

انظر أيضا :

Atlas Archéologique de Tunisie, feuille 13 (Ariana). Carte de la ville de Tunis (en 1535).

غير أن تدهور البنية الأساسية للزراعة نجم عنه تلاشي الضياع المحيطة بمدينة القيروان ، وتراجع المجال الزراعي حولها ، ولم تعرف الفترة الحفصية ظاهرة الضياع الشاسعة ، المخصص إنتاجها للتسويق إلا نادرا ، من ذلك الضياع التي اقتناها محمد الرميحي الأندلسي ، عند استقراره بمدينة تونس (1) .

الفحوص والمروج : الفحص هو ما استوى من الأرض ، وهو مصطلح استعمله العرب منذ الفترة الإسلامية الأولى للدلالة على الناحية الزراعية للمدينة ، وشبيه بهذا ما كان يطلق عليه : البرتيكا (pertica) ، والظاهر أن مفهوم الفحص مقترن بزراعة الحبوب أساسا ، ومنذ العهد الأغليبي ، ذكرت النصوص عدة فحوص : فحص سوفجين قرب طرابلس ، وقد اشتهر بإنتاجه الوافر للحبوب ، وفحص أبي صالح الواقع بناحية المدينة القديمة ، طبرية الكبرى (Thuborbo Majus) ، وفحص بل الذي لا يعدو أن يكون تعريفا لبؤلا ريجيا أو بلا الملكية (Bulla Regia) ، وفحص القيروان وفحص تونس وفحص مرناق الذي كان به 360 قرية في القرن الأول هـ ، وقد ظلت هذه التسمية قائمة في العهد الحفصي (2) .

-وتواصل استعمال هذا المصطلح ، للدلالة على الأراضي الزراعية القريبة من المدن ، والمتموضعة في السهول والبساتين الخصبة ، بما فيها أراضي الدولة ، وفي هذا الصدد ذكرت المصادر فحص تونس وفحص مرناق ، الذي اشتهر بجودة الزيتون ، وكانت توجد به عدة قرى منها ابيانة وقرجانة وشاذلة وأوزنة ، وفحص طبرية حيث قرية المهرين ، وفحص أبي فهر وأريانة ، الخ .. وقد تحولت هذه الفحوص في فترات التوتر بين البدو والحضر إلى مناطق نزوح في اتجاه مدينة تونس (3) .

-**أما الفدان**، فهو يطلق في الأصل على البقر التي يحرق عليها ، ثم أصبح يعني المزرعة ، وهو وحدة قياسية لمساحتها ، كانت مستعملة في عدة بلدان إسلامية (4) .

وخلافا لذلك ، فإنّ الهنشير لا يمثل وحدة معينة ، إنما هو أراض شاسعة يتولّى السلطان إقطاعها ، وتخصص لزراعة الحبوب ، وعادة ما تتموضع قرب المدن

(1) المالكي ، رياض النفوس ، ص 100 . ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 616 .

(2) البكري ، مسالك ، ص 259 القاضي النعمان ، افتتاح الدعوة ، ص 168 ، 167 ، المالكي ، رياض النفوس ، ص 37 ، ابن ناجي ، معالم ، ج I ص 68 ، ج II ص 29 ، ج III ، ص 71 .

وفي الأندلس ، ظلت مواقع عديدة تحمل اسم الفحص ، مثل فحص المدينة وفحص مجريط ، راجع حول هذا الأمر : Mikel de Eplaza, la dualidad Campello-Fahs en El Espacio Agrícola de Al Andulus In Sharq Al Andalus, 1987,n°4, pp. 159-173.

(3) الديباج ، مناقب الدهماني ، ج I ص 124 ، 36 . مناقب التباسي ، ص 111 . التجاني ، رحلة ، ص 5 ، 10 ، الزركشي ، تاريخ ، ص 46 .

(4) لسان العرب ، ج II ، ص 1063 . جاء على لسان أشياخ المصامدة عند تحديدهم لموقع مراكش : « نفيس جنانها ، وبلاد دكالة فدانها وزمام جبل درن بيد أميرها » (الحلل المشوية ، ص 16) .

الكبرى ، والمندثرة . وقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة في القرن السابع هـ / XIII م ، بناحية القيروان ، وكان يطلق على الأراضي الخصبة الواقعة مكان أطلال مدن ، دون أن تكون بالضرورة مدنا قديمة ، كما تدل عليها طوبونوميا الهناشير الوارد ذكرها آنذاك (مثل هنشير الخزازية) (1) .

- **المرج بين الاستغلال الزراعي والإستعمال الرعوي :**

يعتبر المرج في الأصل الأراضي الزراعية شبه المشاعية المحيطة بالمستقرات السكنية ، كما أورد ذلك أبو يوسف ، إذ قال : « أن أهل قرية لهم مروج يرعون فيها ويحتطبون منها قد عرف أنها لهم . فهي لهم على حالها يتبايعونها ويتوارثونها ويحدثون فيها ما يحدث الرجل في ملكه ، وليس لهم أن يمنعوا الكلأ ولا الماء ، ولأصحاب المواشي أن يرعوا في تلك المروج ويستقوا من تلك المياه » (2) .

ويضيف قائلا إن لكل قرية من قرى السهل والجبل موضع ممرح ومرعى ومحتطب في أيديهم ، وينسب إليهم وترعى فيه مواشيهم ودوابهم يحتطبون منه وهي المروج ، وقد ياذنون للناس في رعي تلك المروج والاحتطاب منها ، ما لم يضرروا بهم وبمواشيهم .

وقد حدد النبي حرم المدينة بإثني عشر ميلا ، وحرم الصيد بأربعة أميال حولها (3) .

لكن من الواضح أن المجال الرعوي المحيط بالمدينة كان عرضة للإتساع والتقلص ، في اتجاه معاكس لحركة التعمير : فكلما امتدت الأراضي الزراعية ، كانت على حساب المروج . ولعل هذا ما يفسر تسميات من صنف سواني المرج حول مدينة تونس (4) .

ويبرز هذا الاستغلال المزدوج للمرج : استغلال زراعي ورعوي ، وما يعني ذلك من اختلاف في التعامل مع المجال : حمايته بطابية أو تركه مسرحا ، ورد في هذا الشأن ، « وسئل (اللخمي) عن مرج فيه بساتين وزرع وهو محظر من بعض الجهات ومسرح من آخر ، حتى أنه تصيب أهل المرج الغارة ، فالزمهم الوالي بضرب طابية من الناحية المختصة ، ثم بعد ذلك أرادوا تزريب هذه الجهة ، فطلب

(1) من العلوم أن مدنا مغربية عديدة تركت مكانها لأسماء هناشير ، مثل منستير عثمان ومنزل الفلاحين ومنزل صلتان : التجاني ، رحلة ، ص 22 ، 23 .

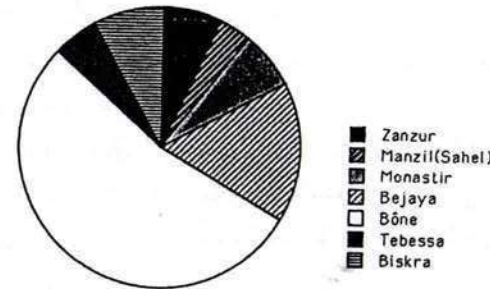
(2) أبو يوسف ، كتاب الخراج ، ص 225-226 . وقد ورد لفظ المرج في القرآن : سورة الرحمان ، الآية 19 . سورة الفرقان ، الآية 53 .

(3) ن . م . ، ص 227 .

(4) البكري ، مسالك ، ص 40 .

إنتاج ناحية القرع والمجن

التاريخ	الغابة - نوعيتها وامتدادها	المصدر
بداية القرن VIII هـ / XIV م	غابة زيتون تمتد 5 أميال طولاً و 2.5 عرضاً	التجاش، رحلة، ص 120
النصف الثاني من XII/VI م	بلغت دائرة غابة قلعة 10 أميال	الاستصار، ص 152
القرن IX هـ / XV م	ضبعة زيتون كانت لمسحون بمنزل بني خلاف، وقع أمبارها - طولها 3 أميال	ابن ناجي، شرح، II، 91، ب
القرن VII هـ / XIII م	حصى قصر الرباط (الزيتون) تمتد نحو 5 كم غرب المدينة	البرزلي، جامع، ج 1، ص 58
القرن VII هـ / XIV م	شعب البساتين بالوادي على طول 12 ميلاً	العمرى، مسالك، ص 86
القرن X هـ / XVI م	تزرع أرخصها على مجال يمتد 40 ميل طولاً و 25 عرضاً	ابن الوزان، وصف، 61، أ
القرن X هـ / XIV م	يحيط بها على شعاع 4 أميال غابة من الجوز تمتد واحتها على طول 6 أميال (تخيل)	نفسه، II، 63، 65 نفسه، II، 134



أهل الأطراف أهل الوسط بنصيبهم من ذلك كما فعل بالطابية الأولى ، فامتنعوا ، وقالوا : الضرر إنما ينال الذين يلونها » (1) .

فالمرج هنا شبيه بمصطلح المزدرع (terroir) الذي يحتوي على الأراضي الزراعية والرعية. غير أن المصطلح اقتصر في أواخر العصور الوسطى على الدلالة على الأراضي الرعية الموجودة في أطراف الغابة كما يبدو ذلك مما ذكرته المصادر من كون عرب حكيم كانوا ينزلون مرج الزواغين حوالي مدينة تونس في النصف الأول من القرن التاسع هـ / XV م (2) .

وفي الجملة ، فإن تطور الخريطة العقارية للمدينة وناحيتها قد اقترن بتطور المصطلحات والمفاهيم الدالة عليها : فلئن شهد استعمال بعض المفاهيم تراجعاً ، مثل الضياع (الملكيات الشاسعة) والحمى (الملكية شبه المشاعية حول الرباطات) ، فإن أخرى بدأت في الانتشار ، مثل الهنشير . ولم يكن كل ذلك في منأى عن نظام ملكية الأرض وطرق استغلالها (3) .

(4) البادية :

البادية لغة هي اسم للأرض التي لا حضر فيها ، وإذا خرج الناس من الحضر إلى المراعي في الصحاري ، قيل : قد بدوا ، والاسم : البدو ، ومنها اشتقاق عدة : تبدى الرجل أي أقام بالبادية ، وتبادي تشبه بأهل البادية ، وقوم بد وبداء أي بادون (4) . وتعرض النص القرآني إلى البدو والبادي ، فضلاً عما خص به الأعراب من آيات ، وعددها عشر . كما وردت عبارة أهل البادية أو البادية عديد المرات في الأحاديث النبوية ، منها : « عليه مسحة أهل البادية » و« من سكن البادية جفا » ، إشارة إلى طبيعة البادية القاسية وتأثيرها في سلوك النفس البشرية ، و« لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية » ، لجهله بأحكام الشرع ، و« لا بيع حاضر لباد » لجهل البدوي بحالة الأسواق . وتشير أحاديث أخرى إلى وجود علاقة طيبة بين الحضر والبدو ، فكان الرسول يخرج إلى البادية التي يحبها ، وذكر أن « رجلاً من أهل البادية كان يهدي للنبي الهدية » إلخ (5) .

وفي الحقبة الإسلامية الأولى ، استمرت هذه النظرة الخاصة إلى البادية ، حتى أن المهاجرين الأوائل كانوا يستعيذون من التعرّب ، بمعنى سكنى البادية .

(1) الونشريسي ، المعيار ، VIII ، ص 425 . ورد في البرزلي (ن.م. ج II ، ص 1265) لفظ البرج عوضاً عن المرج ، وإن ثبتت هذه الرواية ، فإن ذلك يعني مدى قدم الأبراج السكنية بافريقية .

(2) مناقب ابن عروس ، ص 210 .

(3) حول مفهوم الهنشير ، راجع الفصل الخاص بتحسيس هنشير بن منصور بالمهدية على رباط المستير .

(4) ابن منظور ، لسان العرب ، ج I ، ص 178 .

(5) محمد فؤاد عبد الباقي ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، بيروت ، د.ت. ، ص 456 ، 116 ، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، استنبول - تونس 1987 ، ج I ، ص 156 .

وقال الحجاج بن يوسف لسلمة بن الاكوع لما سكن البادية : ارتددت على عقبيك ،
تعربت ! مستنكرا بذلك ترك سكناه بالمدينة ، لوجود حديث مأثور في هذا المعنى .
وبالتالي فان المصطلح قد ارتبط في بداية الاسلام بمجال القبائل البدو (1).

غير أن مفهوم أهل البادية أخذ مكانة أخرى في كتابات المؤرخين ومصنفات
الفقهاء منذ العهد الاغربي ، فكان يطلق في كتب الطبقات على المزارعين في الريف
أساسا ، إذ جاء في المالكي حديثا عن بادية سوسة ، بمعنى ناحيتها ، كما أورد
رواية هامة في شأنها ، وهي التالية : « أتى رجل يقال له حسان بن شاكر الفقيه
سحنون ، فسأله : أين غبت يا حسان ؟ فقال : في البادية ، أصلحك الله ، فقال له :
إن لله تعالى نبيا في البادية . ثم قال : ما حال مسجدم ؟ فقال له : كما تعرف
البادية . فقال له سحنون : ولاني لظنه تقتل فيه الحبال . فقال له : نعم ، فما أصنع
بهم ؟ (2).

ولئن كان مفهوم أهل البادية يشمل في العموم المستوطنين بالريف ، أي
المشتغلين بالزراعة في القرى والمجاشر ، والضاعنين والمنتجعين ، فانه يبدو
مقتربا في بعض التعريفات بالصنف الثاني أكثر من غيره ، ومن ذلك ما كتبه محمد
بن سحنون في النصف الاول من القرن الثالث هـ / التاسع م :

« كل من على ظهر يرتحل وينتجع ، فهو بدوي ، وكل قاطن مقيم مستقر فهو
حضري ، سواء كان في قرية أو مدينة أو مجسر » (3).

وأصبح هذا المصطلح أكثر اقتربا بالترحال في العصر الوسيط الثاني ، بعد
سيطرة الاعراب ، فتعددت مرادفاته مثل أهل الوبر بالمقابلة لسكان المدر ، وأهل
العمود نسبة الى الخيام التي تعمد ، أي تنصب ، وأهل الابل والشاوية ، القائمين
على الشاء والبقر ، وأهل الغارة ، باعتبار أن طبيعة عيشهم تقتضي منهم
الاستناد الى الرماح ، والضواغن الرحالة ، الذين يحطون بالحلة ، أو النزلة ،
فينصبون أوتاد الخيام ، ويوقدون النار في الاثافي ، ويتنقلون من نزلة
الصيف الى نزلة الشتاء (4).

واعتبارا لتطور العلاقة بين أهل البادية وأهل الحاضرة ، أو البدو والحضر في

(1) ابن خلدون ، المقدمة ، ص 217-216 (كان المهاجرون يستعيذون من سكنى البادية حيث لا تجب الهجرة ، بناء على
حديث نبوي : « اللهم أمض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم » .

(2) المالكي ، رياض النفوس ، ج I ، ص 368 . 369 . ج II ، ص 224 . يحيى بن عمر ، أحكام السوق .

(3) محمد بن سحنون ، الاجوبة ، الفصل الاول (الشهادة) .

(4) حول هذه المصطلحات ، انظر : ابن خلدون ، المقدمة ، فهرس لغة ابن خلدون . ابن ناجي ، معالم الايمان ، ج IV ، ص 177
(الشاوية) . البرزالي ، جامع مسائل الاحكام ، ج I ، ص 206 (أهل العمود) . القلشاني ، شرح الرسالة ، ج II ، ص 125 ب
(أهل الابل) . الوثريسي ، المعيار ، ج VII ، ص 332 (أهل الغارة) .

تلك الحقبة ، برزت هذه الثنائية في مصنفات المؤلفين ، وكانت أحد محاور الفكر
الخلدوني التي أثارت تحاليل متباينة ، وظلت حدود مفهوم البادية غير دقيقة ، حتى
أنها كانت تطلق في بعض الاحيان على كل المجال الموجود خارج الحواضر ، وفي
العموم شملت مجالين أساسيين :

- الريف ، وهو مرتبط بالزراعة والخصب في المعاش ، حسب التحديد
الخلدوني . وقد عدّ أهله في بعض الاحيان من بين أهل الحضر .

- الفيافي والصحاري ، التي تشكل المجال الحيوي للقبائل البادية والضاعنة
في حلقها وترحالها (1).

واقترن هذا المفهوم عصرذاك بآخر ، يعني في جذوره انتماء اثنيا ، وفي معناه
الواسع نمط عيش مرادف للبداءة ، وهو مفهوم الاعراب الذي ورد ذكره منذ العهد
الاسلامي الاول ، دون أن يحظى بأهمية كبرى وقتذاك لسيطرة العمران الحضري
في بلاد المغرب ، لكنه طفح على السطح من جديد ابتداء من القرن الخامس هـ /
XI م ، بعد أن عمّ التبدي .

والاعراب في جوهره مصطلح قديم ، أطلق على البدو من العرب ، وخصه القرآن
بعدة آيات تبين طبيعة العلاقة القائمة بين الاعراب وبين مدينة يثرب عصرذاك ،
وتشير الى مدى تعنت القبائل الطرفية ، ومخالفتها وضعف إيمانها (2) .

وعرف الاعرابي في لسان العرب بكونه بدويا صاحب نجعة وانتواء وارتداد
للكلأ وتتبع لمساقط الغيث ، وهو الذي يحضر الماء شهور القيظ لحاجة النعم الى
الورد ، وأن كثرت الامطار والتف العشب ، استغني عن المورد ، وقد يكون من
العرب أو من مواليهم (3) .

أما الاشتقاقات الاخرى للمصطلح ، فهي بدورها متعددة ، ومن بينها :

العربان ، الذي ورد ذكره في موطأ مالك بن أنس منذ القرن الثاني هـ ، غير أنه
ظهر في صورة جديدة في العهد الحفصي ، لا تخلو من مسحة تحقيرية .

كما كان مصطلحا العرب والعربي مقتصرين في كثير من الاحيان على الاعراب
البدو ، ليس في تاريخ ابن خلدون فحسب كما ذهب الى ذلك بعض الدارسين ، انما
منذ القديم ، إذ ذكر الاخباريون في حديثهم عن عمر بن الخطاب العرب ، بمعنى

(1) حول مفهوم الريف ، انظر : ابن خلدون ، المقدمة ، ص 153 ، 120 . خليل مردم بك ، كتاب الاعرابيات ، ص 4 .

(2) وردت آيات عدة في هذا المعنى ، أهمها : أن الاعراب أشد كفرا ونفاقا (سورة التوبة ، الآية 97) .

قالت الاعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا (سورة الحجرات ، الآية 14) . راجع أيضا : سورة التوبة ، الآية 101 .

110 . وسورة الفتح ، الآية 11 .

(3) ابن منظور ، لسان العرب ، مادتي إعرابي وعرب .

الأعراب . وكما وقع إحياء مصطلح البدو مع بني هلال ، فإن مصطلح العرب برز من جديد في سائر المصنفات التاريخية والفقهية للعهديين الموحيدي والحفصي ، مما ينهض حجة على أن المقصود بالعرب في كل هذه المصنفات هم الأعراب لا غير (1).

ومما له مغزاه أن مصطلح الأعراب لم يعد مقتصرًا على البدو من العرب ، إنما اتسع معناه ، وأصبح يطلق على المجموعات البدوية المنتمة إلى أصول مختلفة ، من بربر وعجم ، وحسب التعبير الخلدوني « العرب ومن في معناهم » ، وذلك نتيجة تعربها لغة وسلوكا وحضارة ، وانصهارها في المجموعات الهلالية والسليمية المتغلبة ، حتى أضحت القبائل البربرية الكبرى مثل زناتة وهوارة تنتسب إلى أصول عربية قديمة ، من قحطانية ومضرية ، فتحسب في عداد الأعراب لضعفهم وترحالهم .

كما نسب كثير من المداشر والقرى القديمة إلى أصول هلالية وسلمية ، فسوق بدرنة الذي ورد ذكره في مناقب أبي إسحاق الجبنياني على سبيل المثال من بين القرى القريبة من جبنيانة ، أمحت رسومه في العهد الحفصي ، وأصبحت المجموعة المنتسبة إليه ، وهي البدارنة ، تنتجع فيما قرب من الرحلة ، شأنها في ذلك شأن سائر البطون السليمية ، من بني علي ، النازلة في جوارها ، وهو ما يفسر انتساب البدارنة خطأ إلى بني علي حسبما ورد ذلك في تاريخ ابن خلدون (2) .

وبالتالي لا يذهب بنا الظن إلى اقتصار مفهوم الأعراب على المجموعات الهلالية النازلة ببلاد المغرب ، إنما اتسع معناه وشمل عدة قبائل ومجموعات بربرية معربة وبذلك عرف مفهومه انزياحا من المستوى العرقي إلى آخر مرتبط بنمط العيش . مما يفسر مدى أهمية هذا المصطلح في هذه الحقبة .

— جدلية البدو والحضر عند ابن خلدون أو نشأة المدينة من الريف :

فرّق عبد الرحمان بن خلدون بين نوعين من العمران : العمران البدوي « في الضواحي وفي الجبال وفي الحلال المنتجة في القفار وأطراف الرمال » ، والعمران الحضري « بالامصار والقرى والمدن والمدن للاعتصام بها والتحصن بجدرانها » . ويبدو كلاهما مقترنا بمجال محدد وطرق للعيش مختلفة عن الآخر : فالقائمون على الفلح وعلى الحيوان تدعوهم الضرورة إلى البداوة ، لتوفر الاطار المناسب للقيام بهذه الأنشطة (3) .

وعلاوة على كون البداوة نمط عيش في الاساس ، فإنها تستند كذلك إلى البنية القبلية ، القائمة بدورها على العصبية وعلى شرف النسب ، وتعد هذه الأخيرة مرجعية أدبية لم يستغن عنها أهل المدن أنفسهم ، حتى أن « كثيرا من أهل الامصار الناشئين في بيوت الأعراب أو العجم موسوسون بذلك » . فقد تطور علم النسب بالبادية المغربية في خط مواز للتطور السياسي والاجتماعي : فقبيلة زناتة ادعت الانتماء إلى أصول عربية ، وقالت قبيلة بني توجين ، وهي بطن منها ، إنها من زغبة ، فيما انتسب الدواودة شيوخ رياح إلى البرامكة ، وبنو سعد شيوخ بني يزيد من زغبة إلى ولد أبي بكر الصديق (1) .

ولكن مهما اختلفت الانتماءات البشرية والاجناس ، فالذي يشتغل في الفلاحة أو ينتحل القيام على الحيوان بأنواعه ، « تدعوه الضرورة ولا بد إلى البدو » . ومن الواضح في هذا الصدد أن مفهوم البدو يشمل في الآن نفسه البدو الرحل والمزارعين المستقرين (2) .

ويتم الانتقال إلى مرحلة العمران الحضري إذا توفّر فائض في الانتاج الزراعي بالبادية ، قادر على توفير المعاش للمشتغلين في الصناعة والتجارة والسياسة . فالمجتمع الحضري يلد من رحم البادية ، وهي نظرية أثبتتها الدراسات التاريخية والأثرية المعاصرة ، غير أن ابن خلدون توصل إليها من قبل بطريقة حدسية ، إذ قال : « ثم اذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه ، دعاهم ذلك إلى السكن والدعة وتعاونوا في الزائد على الضرورة ، واستكثروا من الاقوات والملابس والتائق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والامصار للحضر » (3) .

وهكذا فإنه يتم الانتقال من العمران البدوي إلى الحضري بتدرج ، دونما وقوع نزاع ، ومن هذا المنطلق تتضح لنا النظرة الخاطئة لبعض الباحثين الذين ركزوا في دراستهم للنظرية الخلدونية على التناقض بين البدو والحضر ، والحقيقة أنها لا تدعو أن تكون ظاهرة محدودة زمانا ومكانا ، مقترنة بالازمات وفترات التوتر (4) .

(1) المصدر نفسه ، ص 236 ، 222-223 .

(2) المصدر نفسه ، ص 211 .

(3) نفس المصدر والصحيفة ، راجع أيضا : هشام جعيط ، نظرة ابن خلدون للمدينة ومشكلة التمددين ، الحياة الثقافية ، 1980 ، ص 234-239 .

(4) ركز بعض الدارسين المستشرقين والعرب على التناقض بين البدو والحضر ، أو بين العمران البدوي والعمران الحضري .

انظر مثلا : R. Brunschvig, Hafsides, Tl, p.165 .

E.F. Gautier, Le passé de l'Afrique du Nord, Paris 1952 .

(1) مالك بن أنس ، الموطن ، بيروت 1983 ، ص 510 . حول مصطلحات : أعراب ، عرب ، عربي ، عربان ، أنظر مثلا ابن عذاري ،

البيان ، ج III ، البرزالي ، جامع مسائل الاحكام ، ج III ، ص 139 ، 58 ، 167 .

(2) مناقب أبي إسحاق الجبنياني ، نشر الهادي إدريس ، ص 36 . ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 165 .

(3) ابن خلدون ، المقدمة ، دار الكتاب اللبناني ، ص 67 ، 210 .

ومما يأتي شاهدا على هذا التباين التدريجي بين العمران البدوي والعمران الحضري وعدم صحة مقولة التناقض بين الطرفين ، استحالة اختزال البداوة في صنف واحد ، وتفرعها الى أنماط متباينة : سكان القرى والجبال ، والبدو الشاوية والجمالة الضاعنين في الترحال :

«فمن كان معاشه منهم في الزراعة والقيام بالفلاح ، كان المقام به أولى من الضعن ، وهؤلاء سكان المدر والقرى والجبل ، وهم عامة البربر والأعاجم ، ومن كان معاشه في السائمة مثل الغنم والبقر ، فهم ضعن في الأغلب لارتياح المسارح والمياه لحيواناتهم ، فالتقلب في الأرض أصلح بهم ، ويسمّون شاوية ومعناه القائمون على الشاء والبقر ، ولا يبعدون في القفر لفقدان المسارح الطيبة ، وهؤلاء مثل البربر والترك وإخوانهم من التركمان والصقالبة.

وأما من كان معاشهم في الأبل ، فهم أكثر ضعنا وأبعد في القفر مجالا ، لأن مسارح التلول ونباتها وشجرها لا يستغني بها الأبل في قوام حياتها عن مراعي الشجر بالقفر وورود مياهه الملحة والتقلب فصل الشتاء في نواحيه فرارا من أذى البرد الى دفء هوائه وطلباً لما خض النتاج في رماله ، إذ الأبل أصعب الحيوان فصلا ومخاضا ، وأحوجها في ذلك الى الدفء . فاضطروا الى إبعاد النجعة ، وربما زادتهم الحامية عن التلول أيضا ، فأوغلوا في القفار نفرة عن الضعة منهم ، فكانوا لذلك أشد الناس توحشا» (1).

وبالتالي ، فإنه ثمة تدرج من مجال الجبال والقرى ، وهو عنصر الربط بين البدو والحضر ، الى مجال الشاوية في المناطق السباسبية وشبه الصحراوية ، الى الصحراء حيث الضاعنون في الرحلة . وتفسر هذه التراتبية انتقال العلاقة بين البدو والحضر من ثنائية الى علاقة متعددة الأوجه والأطراف ، لا مكان فيها للاختزالات البسيطة.

وتنعكس هذه الرتبوية على المستوى الجغرافي-سياسي في تنوع العلاقة بين السلطة والقبائل : فإذا كانت القبائل المخزنية تتولى أمر الجباية وعسكرة الاجناد ، وتعبئة الجيوش المحاربة في صفوف الدولة ، فإن القبائل الغارمة كانت خاضعة للنظام الضرائبي الذي تشريعه الدولة ، وتسهر على تطبيقه قبائل المخزن ومحلة السلطان ، وهذه القبائل في الغالب من أهل البادية المستقرين والمشتغلين بالفلاح ، الذين نعتهم ابن خلدون بالمستضعفين ، باعتبار أن المغرم موجب للمذل (2)

(1) ابن خلدون ، المصدر نفسه ، ص 213-212 . أنظر أيضا : ناصيف نصار ، الفكر الواقعي عند ابن خلدون ، بيروت ، دار الطليعة ، ص 238-240 .
(2) ابن خلدون ، ج I ، ص 249 ، ج VI ، ص 176 .

ومما جاء في المقدمة حول هذا الموضوع : «إن القبيل الغارمين ما أعطوا اليد من ذلك حتى رضوا بالمذلة فيه ، لأن في المغارم والضرائب ضيما ومذلة لا تحتملها النفوس الأبية الا اذا استهونتته عن القتل والتلف ، وإن عصبيتها حينئذ ضعيفة عن المدافعة والحماية» (1).

وصفوة القول ، يعتبر استخلاص الضرائب المؤشر الأساسي لامتداد نفوذ الدولة الى بعض البوادي والأرياف ، فيما تظل مجالات أخرى خارجة عن نطاقها . إنها القبائل الموجودة في النطاق ، على حد تعبير صاحب المقدمة ، والقبائل النافرة كما سماها ابن الخطيب ، وهي في مفاهيمنا المعاصرة القبائل النابذة التي ليست بالضرورة قبائل طرفية . وهي في الغالب لا تدفع الجباية ولا تخضع للسلطة المخزنية لقوة شوكتها ولحمة عصبيتها ، التي تبرز وتتقوى عندما تكون القبيلة مستقلة عن المركز ، ولا تدفع المغارم ، من ذلك قبيلة زناتة التي بلغت عصبيتها الى درجة الملك ، وصنهاجة اللثام والأكراد والتركمان . فكلما كانت القبيلة وحشية ، قويت عصبيتها ، واتسع مجالها ، ويفسر ذلك بكون «هؤلاء المتوحشين ليس لهم وطن يرتافون منه ، ولا بلد يجنحون اليه ، فنسبة المواطن والاقطار اليهم على السواء . فلهذا لا يقتصرون على ملكة قطرهم وما جاورهم من البلدان ، ولا يقفون عند حدود أفقهم ، بل يظفرون الى الاقاليم البعيدة ويتغلبون على الامم النائية» (2).

وهكذا تقضي عصبية القبائل الضاعنة في الترحال الى الملك ، وينتهي بهم الامر الى الاستقرار بالمدينة التي قامت بدور مركز انتقال الى السلطة . والعصبية هي اللحمة المتكونة بين القبائل المتجاورة ، «للحماية والمدافعة والمطالبة» . وعلى حد قول ابن خلدون ، «القبيل الواحد اذا كانت فيه بيوتات متفرقة وعصبية متعددة ، فلا بد من عصبية تكون أقوى من جميعها ، وتتبعها وتلتحم جميع العصابات فيها ، وتصير كأنها عصبية واحدة كبرى ، والا وقع الافتراق المفضى الى الاختلاف والتنازع» . فالقبيلة الأقوى تكون القطب الجاذب لبقية القبائل والعشائر ، التي تنضم اليها في مرحلة أولى ، قبل أن تنطلق لغزو بقية العصبية المجاورة ، ثم الاستظهار على الدولة والتغلب عليها ، اذا ما بلغت مرحلة الهرم (3).

(1) ابن خلدون ، المقدمة ، ص 249 . التاريخ ، ج VI ، ص 176 .
(2) المصدر نفسه ، ص 251 - 255 . تحدث ابن الخطيب (الاحاطة ، ج I ، ص 317) عند ذكره لمبايعة الدعي ابن أبي عمارة عن العرب النافرة .
(3) المصدر نفسه ، ص 245 - 246 . أنظر أيضا : محمد عابد الجابري ، العصبية والدولة ، الرباط ، 1982 .

ولئن انقرضت الدولة العصبوية ، أو العضوية على حد تعبير أحد الدارسين ، من بلاد المغرب بعد القرن السابع هـ/ الثالث عشر الميلادي ، فإن ألياتها بقيت أنموذجا مفسرا لجدلية البدو والحضر في الفترة الأخيرة من العصر الوسيط .

فالعلاقة بين هذين الطرفين كانت تتطور في خط مواز لتطور العصبية القبلية ، منتقلة من مرحلة خضوع الأول للثاني في حالة وجود سلطة قوية ، الى العكس . فعند وصول العصبية الى الملك ، تتمكن القبيلة من بسط نفوذها على السلطة ، وبالتالي على المدينة ، وينزع رجالها الى ترك البادية والاستقرار بالمدينة والتحضر ، ويمحى تدريجيا ما بقي عالقا بهم من الحنين الى البادية وسلوكياتها وطرق عيشها ، حتى يفقدون انغماسهم في ترف الحياة بداوتهم وشجاعتهم .

وكيفما كان الأمر فإن التواصل هو السمة الأساسية في العلاقة الحضرية- البدوية ، اذ يستحيل على أي طرف كان الانطواء على نفسه ، والاكتفاء بانتاجه ، بمن فيهم الضاعنين في الرحلة ، البعيدين عن الأمصار . لكن هذه العلاقة لا تخلو من غالب ومغلوب ، فالبوادي من القبائل والعصائب مغلوبون لأهل الأمصار ، لأن حاجتهم الى الأمصار في الضروري من الصنائع والنقود ، فيما تقتصر حاجة الأمصار اليهم في الحاجي والكمالي ، حسبما أقر ذلك صاحب المقدمة . كما تفسر هذه الهيمنة بكون الحواضر مقرا للسلطة والنفوذ . فكلما كانت الدولة قوية ، أحكمت سيطرتها على البوادي والأرياف (1).

و يخضع التحضر والتمدن بدوره الى هذه الرؤية التطورية شأنه في ذلك شأن البداوة . فالمدينة تنتقل من مرحلة النشأة الى التطور ثم الاندثار ، وفي المرحلة الأولى ، تلد من رحم البادية ، عند تحقيق فائض في الانتاج الزراعي : «ثم اذا اتسعت أحوال المنتحلين للمعاش حصل لهم ما فوق الحاجة ، من الغنى والرفه ، دعاهم ذلك الى السكون والدعة ، وتعاونوا في الزائد على الضرورة ، واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنيق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للتحضر» (2)

ويقع تعمير المدينة بواسطة حركة بشرية ذات اتجاه واحد ، من البادية الى الحاضرة ، لأن «التمدن غاية البدوي يجري اليها» ، بينما لا يتشوف الحضري «لأحوال البادية الا لضرورة تدعوه اليها أو تقصير عن أحوال أهل مدينته» (3) .

ويشمل النزوح البدوي الذي يغذي الديمغرافية الحضرية عبر موجات متتالية كلا من الناحية القريبة من المدينة و البادية البعيدة عنها ، بنسق متفاوت ، حسب الظرفية التاريخية . ولعل من أهم خصائص هذا النزوح في الفترة المدروسة أنه كان قسريا في بعض الحالات ، ناجما عن الضغط البدوي .

وسواء وقعت الهجرة نتيجة ازدهار اقتصادي أو خوفا من سكن القرى والمدامر ، فإن المدينة تبدو قطبا جاذبا للبدو المجاورين لناحيتها ، لا النازلين في نطاقها . وهكذا يقع تجديد متواصل للتركيبة البشرية بالحواضر ، عن طريق هذا المعين الذي لا ينضب و الوافد عليها من البادية ، وهو ما نلاحظه بوضوح في مدينة تونس على عهد بني حفص .

وحصيلة القول ، فإن القانون الذي يقود المنحى الاتجاهي لحركة الهجرة ، هو أولوية خشونة البادية على رقة الحضارة ، «فالبدو أصل للمدن والحضر وسابق عليهما... و مما يشهد لنا أن البدو أصل للحضر ومتقدم عليه أنا اذا فتشنا أهل مصر من الأمصار وجدنا أولوية أكثرهم من أهل البدو الذين بناحية ذلك المصر وفي قراه» (1)

أما مرحلة التطور الحضري ، فانها تتجلى في ما تبغاه الحياة اليومية من رقي ، في الملبس والسكن والغذاء ، وفي تقدم تقسيم العمل ، فلا يقتصر الانتاج على القطاع الزراعي ، انما يتخصص عدد من أهل الحضر في الحرف والصنائع والتجارة . وبهذا تحقق المدينة النقلة من اقتصاد الكفاف الى آخر يعتمد على تبادل السلع والبضائع المصنوعة . قال ابن خلدون في هذا الصدد :

«ثم تزيد أحوال الرفه والدعة ، فتجيء عوائد الترف البالغة مبالغها في التأنيق في علاج القوت واستجادة المطابخ وانتقاء الملابس الفاخرة في أنواعها من الحرير والديباج وغير ذلك ، ومعالة البيوت والصروح واحكام وضعها في تنجيدها والانتهاء في الصنائع في الخروج من القوة الى الفعل الى غاياتها . فيتخذون القصور والمنازل ، ويجرون فيها المياه ويعالون في صرحها ، ويبالغون في تنجيدها ، ويختلفون في استجادة ما يتخذونه من ملبوس أو فراش أو أنية أو ماعون . وهؤلاء هم الحضر ، ومعناه الحاضرون أهل الأمصار والبلدان . ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه الصنائع ، ومنهم من ينتحل التجارة » (2) .

(1) المقدمة ، ص 245 .

(2) المقدمة ، ص 211 . هشام جعيط ، نظرة ابن خلدون ... مجلة الحياة الثقافية (عدد خاص حول المدينة) .

(3) نفس المصدر ، ص 211 .

(1) المقدمة ، ص 214 .

(2) نفس المصدر ، ص 211 .

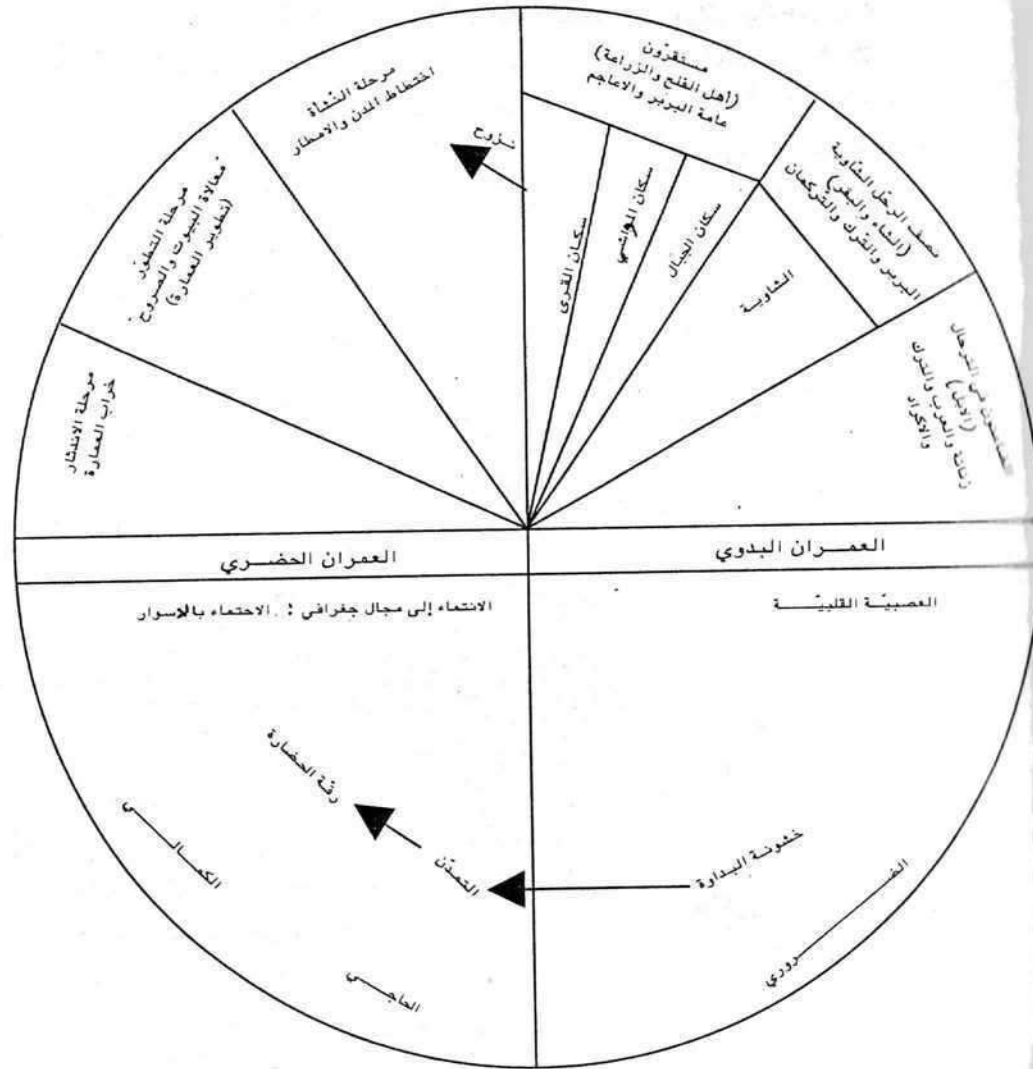
و إذا كان مصير المدينة عند ابن خلدون مأساويا، أسوة بما نال القيروان وبغداد من ضمور، واقتداء بما جاء في المصادر من حديث عن خراب المدن والقرى، فإن صلتها مع البادية تبقى قائمة في هذه المرحلة النهائية من وجودها، ناهيك أن انقراضها يتم عادة على يد البدو المحيطين بها، بعد أن تصبح عاجزة عن الدفاع عن نفسها (1).

وهكذا يتضح أن هذه النظرية الخلدونية ذات الصبغة التطورية تعتبر أن المدينة تنشأ من رحم البادية، وذلك خلافا للرؤية الماركنتيلية التي ربطت المدينة المغربية بالتجارة الخارجية، وخاصة تجارة بلاد السودان، والتي تبناها عدد من الباحثين مثل لومبار.

وبالتالي فإن جدلية البدو والحضر قائمة في أكثر من ميدان، فالبدوي يحتاج إلى البأس «للمدافعة والحماية»، فيما يحتمي الحضري بالأسوار وتوكل مهمة الدفاع للجند، كما كان البدو خزانا للأنساب والأخبار، فيما تختلط الأنساب عند أهل الحواضر، الذين يعتمدون الحيز الجغرافي المرجعية الأساسية في انتسابهم، حتى أن عمر بن الخطاب قال: «تعلموا النسب ولا تكونوا كنبط السواد، إذا سئل أحدهم عن أصله قال من قرية كذا».

وفي الجملة فإن هذه الجدلية اصطبغت بسمة التدرج والتواصل، حتى أن التناقض لا يكون إلا بين الضاعين في الترحال والمنغمسين في ترف التمدن. ولئن كان الحضر قد ساهموا في التطور الحضاري والمعرفي، فإن البدو كانوا خزانا للمثل والقيم الانسانية. فهذان العنصران متلازمان في تاريخ المغرب، ولا يمكن لأي دراسة جدية وموضوعية الاستغناء عن واحد منهما أو غض الطرف عنه.

(1) راجع الآيات القرآنية التي تتحدث عن خراب القرى. وقال المقدسي (أحسن التقاسيم، ص 83)، مستشعرا المصير المأسوي الذي آلت إليه بعض المدن الإسلامية: «أعلم أن بغداد كانت جليلة في القديم، وقد تداعت الآن».



صورة العمران حسب ابن خلدون

تميّزت الخارطة القبلية بالتعقيد وعدم الثبات ، لاقترباتها بالتطورات الجغرافية - طبيعية والسياسية : فقد شرعت كثير من القبائل في المناطق التالية في الاستقرار ، بعد أن توالدت وكثرت بطونها وتفرعت ، وانتقلت الرئاسة فيها من واحدة الى أخرى . لكن كثيرا منها ظل طاعنا في الترحال ، منتقلا من مجال الى آخر . وقد تبع هذا التطور في نمط العيش وعلاقات الانتاج ، تحول في طبيعة العلاقة مع السلطة : فالصنف الاول أصبح من بين القبائل المخزنية ، التي تعتمد عليها الدولة في الجباية والحرب ، فيما تميز الطرف الثاني بالاستقلالية والحراية .

وقد اعتمد المخزن الحفصي على صنفين من القبائل لاختضاعها : الاول القبائل القريبة من المدن الكبرى ، والثاني القبائل الطرفية النائية ، التي استعملت لتطويق المعارضين ولايقاف التوسع الزياتي ، فكانت بمثابة الثغور المتحركة للدولة .

I. في البلاد الغربية (بنو هلال) :

1) القبائل المخزنية في الاطراف : الاثبيج وزغبة :

(أ) الاثبيج : قبيلة غارمة :

تعتبر إحدى القبائل الهلالية الأوفر عددا ، والاكثر بطونا ، النازلة بالمثلث :

قسنطينة - الزاب - الحضنة . وانقسمت الى مجموعات ثلاث كبرى : المشرق ودريد وكرفة . ولئن لم تظهر بوادر الانقسام إبان حلولها بأفريقية ، ودخولها في نزاع مع صنهاجة ، فإن الحرب أضحت سجالات بين دريد من ناحية والحلف المكون من قرة والمشرق (كرفة وعياض) ، في أواسط القرن السادس الهجري / الثاني عشر م . وقد تعرضت آنذاك بعض فروعها من المشرق ، وهي عاصم ومقدم شأنها في ذلك شأن قرة وجشم ، الى النقل القسري عهد الموحيدين .

وبالتالي ، فإن تراجع أهمية هذه القبيلة جعلها تفرط في سهول قسنطينة الخصبة لقبيلة رياح ، وتركز الى الاستقرار بقرى الزاب وجبل أوراس وغيرها . وهو ما يعني انتقالها من طور الى آخر ، من قبيلة محاربة الى قبيلة مخزنية . ويتضح ذلك جليا من خلال معالجة مجهرية لفروع الاثبيج :

* كرفة : لقد اعتمدت السلطة الحفصية على قبيلتين في النطاق : بني سليم شرقا ، وبقايا الاثبيج من كرفة ، غربا ، لدحر القبائل الراحية ، وتطويقها من الجهتين .

وكان الاقطاع السبيل الكفيل للحفاظ على موالاة هذه القبائل ، وكان نصيب كرفة الجانب الشرقي من جبل أوراس وكثيرا من بلاد الزاب الشرقية (1)

لكن فترة ضعف الدولة الحفصية التي بدأت منذ نهاية القرن السابع هـ / الثالث عشر م ، مكنت رياح من التغلب ثانية على كرفة ، وملك المجالات التي كانت تستعمل لضعفهم ، ودحر كرفة الى جبل أوراس ، الذي اتخذته وطنا لها ، حسب التوزيع التالي : فأولاد سرحان (السرحانية) استوطنوا بالقسم الجنوبي الغربي لجبل أوراس ، بناحية تهودا . وكان لأولاد نابت المتمكنين من الرئاسة إقطاعات السلطان شرقي جبل أوراس وبلاد الزاب الشرقية . أما بنو محمد وبنو مروان (المروانة) ، فقد بقوا على ضاعتهم ، يكتلون أقواتهم من أهل الجبل ، ويتولون خفارة القوافل (2) .

وفي الجملة فإن هذه القبيلة التي تطورت نحو الاستقرار ظلت في خدمة الامراء المحليين من بني مزني .

* دريد : كانت أشد القبائل بأسا عند دخول العرب لأفريقية ، يترأسها الحسن بن سرحان بن وبرة . واستطاعت السيطرة على المجال الاكثر خصوبة ، الممتد من عنابة الى جنوب قسنطينة ، ثم حاولت التقدم جنوبا الى أراضي الزاب للانتجاع شتاء ، فصدها عن ذلك التحالف القائم بين كرفة وعياض وقرة .

وكلما عمدت بعض البطون الى الاستقرار ، تحولت الموازنات القبلية ، وانتقلت الرئاسة من فرع الى آخر أكثر بداوة : فاذا كانت الرئاسة لوبرة في القرن الخامس هـ / XI م ، عهد حسن بن سرحان ، فإن أولاد عطية (وخصوصا بني مبارك) قد عوضوها فيما بعد ، ثم تلتها رئاسة عطاف (وخصوصا توبة ، بفرعيها وشاح ومبارك) في القرن الثامن هـ / XIV م .

وفي الجملة فإن قبائل عدة تحولت من الضعن الى الاستقرار ، وما يعني ذلك من دفع الجباية والتجنيد ، والتفريط في الرئاسة . وقبيلة أولاد عطية تأتي مثالا على ذلك : فقد عجزت عن رحلة القفر ، بعد أن انتصبت قبائل كرفة وما والاها حاجزا أمامها في الجنوب ، مما هيأها للتفريط في الرئاسة للفرع المتغلب من دريد : أولاد توبة ، وفقدانها لمجالها الواقع ، قرب قسنطينة ، لصالح نفس القبيل الدريدي : توبة (3) .

ومما يلاحظ أن التوازنات أو الصراعات تتطور داخل القبيلة ، من الأعم الى الأدق : فقد كانت في القرن الخامس هـ بين الاثبيج وبقية القبائل الهلالية ، ثم انتقلت داخل

(1) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 49-48 .

(2) المصدر نفسه ، ص 50 .

(3) المصدر نفسه ، ص 51-52 .

وتطوّر مصير هذا الشتات نحو الانصهار داخل القبائل الكبرى، والاستقرار بالمدن، حتى أنه لم يعد ذكر لبني قرة في القرن الثامن، واقتصرت الامر على بني عبد الله، الذين تفرعوا بدورهم الى أولاد محيي وأولاد زكرير، ويبدو أن اسم شيخهم، يغمور بن موسى بن بوزير بن زكرير، ينم عن الاصول الحقيقية البربرية لهذا القبيل، الذين تعربوا بالمجاورة.

ومهما يكن من أمر، فإن هذا القبيل الفسيفسائي التركيب انتمى الى الاثنج بالولاء، وأصبح في العهد الحفصي خاضعا لسلطة الدواودة، وإمارة بسكرة، فكان يجند في عسكر بني مزني، ويقوم بخفارة القوافل. وإذا كانت الحرب قد قامت بين فرعيها: أولاد شكر وأولاد زكرير، فإن بطنا آخر، أولاد يحيى، فضّل الاستقرار، بعد أن تسرب اليها التصوف عن طريق شيخها (1).

وحصيلة القول، فإن قبيلة الاثنج التي كانت قوية في القرن الخامس هـ / الحادي عشر ميلادي، ضعفت عصبيتها في القرن الموالي بفعل السياسة الموحدية، التي عمدت الى النقل القسري لبعض بطونها، والاعتماد على بقية القبائل المنافسة، مثل رياح، للحد من تنقلاتها بين الصحراء والتلول. وقد انتهى بها المطاف الى النزول بالمثلث: قسنطينة - الزاب - الحضنة، والتحول الى قبيلة غارمة.

ب) زغبة، قبيلة مخزنية في أطراف الدولة الحفصية :

وردت في كتب الانساب تحت اسم: زغبة بن أبي ربيعة بن نهيك بن هلال بن عامر. وتعتبر من بين القبائل الاولى التي حلت بجهة طرابلس، منذ سنة 429 هـ / 1030 م (2).

وقد ظلت منتجعة في المجال الممتد بين طرابلس وقابس، الى حد سنة 580 هـ / 1184 م، بعد أن تغلبت على الزناتيين من مغراوة. وكانت من بين القبائل التي لم تساند حركة بني غانية عند قيامها، مفضلة بذلك الانحياش الى صفوف الموحيدين، الذين رعو لها هذا الأمر، إذ كلفوها بالانتقال الى المجال الممتد بين المسيلة وتلمسان لحمايته من المثلثين، وهناك أقامت عضبية الحلف مع أجوارها الزناتيين في الشمال: بني بادين.

وعندما تملك بنو زيان تلمسان، دخلت زغبة التلول، باعتبارها حليفة لزناتة،

واستولت على عديد المجالات التي وضعت عليها أتاوة، فيما تقدم المعقل المجاورون لها من الغرب، ليأخذوا مكانها. ولكن ما أن تقوى حكم زناتة بتلمسان، حتى دفعت زغبة عن التلول، فعادت منتجعة بالصحراء، ولم تتمكن من التقدم الى التل والتحصل على إقطاعات الا في فترات الضعف (1).

ولئن احتوت زغبة على عدد هام من البطون، منها: يزيد وعامر وحسين ومالك وعروة، فإن القبيلين الأولين فقط يخصان أطراف افريقية.

* بنو يزيد: اعتبارا لاهميتهم وقوتهم، أقطعتهم الدولة الموحدية المناطق التلية الخصبة، من أرض حمزة بناحية بجاية. وفي المقابل، تولت هذه القبيلة المخزنية جمع الضرائب من القبائل البربرية، مثل صنهاجة وزواوة.

على أن انتصاب السلطة الزيانية بتلمسان قد أدى الى اقتطاع هذه المجالات من وطن بجاية وبسط نفوذها عليها، لكن ما أن ضعفت الدولة، حتى تغلب بنو يزيد على هذه الاوطان، وفرغوا لجبايتها الى حد نهاية القرن الثامن هـ / XIV م.

كما تصدت زغبة، بفرعيها المتحالفين: بني يزيد وبني عامر، لتحركات قبيلة رياح التي حاولت بسط يدها على وطن حمزة والدهوس في عهد المستنصر الحفصي، لكن بدون جدوى.

ومن الملاحظ أن أحد بطون بني يزيد، وهو الماربة، كان ينتجع في القرن الثامن هـ / XIV م بضواحي مدينة تونس (2).

* بنو عامر بن زغبة: كانت في البداية في حدود إفريقية، ثم انتقلت جنوب تلمسان. تحالفت مع بني يزيد لمحاربة رياح في عهد المستنصر، على أن يدفعوا لها سنويا وضيعة من الزرع تسمى الغرارة، وتحوي ألف غرارة، وهو ما يأتي دليلا على بداية استقرارها. ثم أقطعها أبو زكريا بن السلطان ابي اسحاق إبراهيم، بعد تغلبه على البلاد الغربية، وطن الكدارة من بلاد حمزة. وعند قدوم أبي الحسن المريني، فرت هذه القبيلة المخزنية الى الصحراء، «قاطعين العرق الرمل الذي هو سياج على مجالات العرب». وخلافا لرياح التي تحالفت مع الزيانيين ضد

(1) ابن خلدون، ن.م، ج VI، ص 86-87.

(2) ابن خلدون، ن.م، ج VI، ص 87-90.

(1) ابن خلدون، المصدر نفسه، ج VI، ص 55-56.

(2) ابن الكلبي، جمهرة، ص 371، ابن حزم، جمهرة. ابن خلدون، ن.م، ج VI، ص 85. التجاني، رحلة 267.

يدم طويلا ، إذ فضل العودة الى إفريقية ، والدخول في تحالف مع بني غانية (1).

- حركة بني غانية : منذ سنة 583-580 هـ / 1187-1184 م ، تكون حلف بين بني غانية وقراقوش و بني رياح ، وهي قوى مختلفة المنازع ، لا يجمع بينها سوى معاداتها للموحدين . وبعد أن تمكن الخليفة المنصور من التغلب على هذا الحلف ، اعترف مسعود بن زمام من جديد بالموحدين ، لكن هذا الشيخ ظل على خلافه ، متقلبا بين قبائل بني سليم وبني غانية الى حد وفاته سنة 590 هـ / 1194 م (2) .

- وخلفه ابنه محمد بن مسعود على رأس رياح ، التي كانت لها مشاركة في حركة يحيى بن غانية ، بموقعتي تاجر و تبسة (604-602 هـ / 1207-1205 م) ، لكن والي الموحيدي أبا محمد عبد الواحد بن أبي حفص تمكن من ضبط إفريقية الى حد وفاته سنة 618 هـ / 1221 م ، وبالتالي لم تستعد رياح نشاطها الا بعد هذا التاريخ ، إذ اجتمع لمحمد بن مسعود حلف من بعض بطون الاثبيج (مثل الضحاك ولطيف) ، مكثه من الاستيلاء على بعض البلاد التلية ، ومن إقطاع بلاد أبة (3).

لكن موت يحيى بن غانية سنة 631 هـ / 1233 م كان بمثابة الاعلان عن نهاية تحركات هذه القبائل البدوية عامة ، وانتشار رياح بالتلول و رئاسة محمد بن مسعود خاصة ، وذلك بعد أن استقدم أبو زكريا الحفصي بني سليم من مواطنهم بطرابلس ، لدحر الرياحيين غرب المربع الممتد بين بونة - تونس وقابس - نفطة (4) .

وبالتالي فقد ظلت قبيلة رياح في طور المعارضة طيلة العهد الموحيدي ، راغبة في النزول بالتلول ثانية وعدم الانقسام والتشتت ، غير أن ذلك الامر لا يحجب عنا الضعف الذي اعترها من جراء سياسة النقل القسري لبعض فروعها ، وخاصة بني محمد ، الذين استقروا بسهل تامسنا وبلاد الاندلس ، وهو ما أقعدها عن التصدي للآلة العسكرية الموحدية المتطورة ، والاستقرار بالسهول الشمالية ، فبدأت في انزياح

بطيء في اتجاه قسنطينة والزاب ، حيث الاثبيج ، حتى كان استقدام بني سليم بمثابة النهاية لدور رياح السياسي بشرق إفريقية (1) .

وبهذا انتقلت حلبة الصراع بإفريقية من شرقها الى غربها ، دون تغيير في أطراف النزاع : فقد ظلت رياح من القبائل النافرة ، على حد تعبير ابن الخطيب ، منتجة في أطراف البلاد الغربية ، ومتسببة في شق الدولة الحفصية في فترات ضعفها الى قسمين : البلاد الغربية و البلاد الشرقية .

والتأمل في البنية الداخلية للقبيلة يلحظ تطور هيكلتها ، وفي خط مواز لها انتقال الرئاسة من فرع الى آخر :

- صنبر بن مرداس : تولت الرئاسة منذ حقبة مؤنس بن يحيى الصنبري الى حد نهاية القرن الخامس هـ / الحادي عشر م ، لكن الظاهر أن الحروب المتواصلة مع الاثبيج وعدي من جهة ، وبني زيري من جهة ثانية قد أوهنتها .

- بنو علي : انتقلت الرئاسة داخلها من دهمان التي حكمت قابس ، الى فادغ التي أنشأت إمارة بالمعلقة ، على رأسها محرز بن زياد . وتواصلت فاعلية بني علي من بداية القرن السادس الى حد معركة القرن سنة 556 هـ / 1161 م .

- بنو داود بن مرداس أو الدواودة : بدأ بروزهم على إثر هذه المعركة ، بعد أن فضلوا الانسحاب حتى لا يتعرضوا للابادة ، واقترن تاريخهم في هذه الحقبة باسم مسعود بن سلطان بن زمام ، الذي ظل رئيسا لهم نحو أربعين سنة (قبل سنة الاخماس الى حد وفاته سنة 590 هـ / 1193 م) ، ثم خلفه ابنه محمد الى حد سنة 631 هـ / 1233 م ، وبعدها تولوها حفيده موسى بن محمد . وظلت فاعلية هذا الفرع من رياح الى حد بروز بطن آخر من رياح في نهاية القرن التاسع هـ / XV م ، وهو بنو سعيد .

* الدواودة وبنو حفص : على إثر تغلب أبي محمد عبد الواحد عليهم سنة 602 هـ / 1205 م ، مكثوا بأطراف إفريقية ، ولم يتقدموا من جديد في اتجاه التلول الا بعد موت هذا والي ، سنة 618 هـ / 1221 م ، عندها تمكن محمد بن مسعود من إقطاع أبة ، وظل منتفعا به الى حد إندلاع النزاع مع بني سليم (بني

(1) رسائل موحدية ، رقم 21 ، ص 119-117 . ابن صاحب الصلاة ، المن ، ص 123 . ابن الاثير ، الكامل ، ج IX ، ص 65 ، 41 . التجاني ، رحلة ، ص 343-341 . ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 332 ، 336 ، 337-44 .

(2) تشير الرسائل الموحدية (ص 259) الى تحوله الى المغرب في عهد أبي يعقوب يوسف ، فيما يرجع ابن خلدون (ج VI ، ص 70) ذلك الى سنة 583 هـ .

(3) ابن خلدون ، ن.م. ، ج VI ، ص 71-70 . قتل عبد الله بن محمد بن مسعود بن زمام في موقعة سنة 618 هـ التي دارت بحمة الجريد بين أبي محمد عبد الواحد بن أبي حفص وبني غانية . وقد تولى الرئاسة بعد أبيه موسى بن محمد بن مسعود البلط .

(4) ابن خلدون ، ن.م. ، ج VI ، ص 72-71 .

(1) رسائل موحدية ، ص 259 . المراكشي ، المعجب ، ص 328 . ابن خلدون ، ن.م. ، ج VI ، ص 117 ، 118 . تشير الرسائل الى تحول مسعود بن زمام الى المغرب في عهد أبي يعقوب يوسف ، فيما يرجع ذلك ابن خلدون الى سنة 583 هـ . وقد ذكر ابن أبي زرع (ن.م. ، ص 286) أن البطون التي نقلت قسرا دخلت في نزاع مع بني مرين سنة 614 هـ .

مرداس (سنة 630 هـ / 1232 م ، والذي انتهى بدحرهم الى البلاد الغربية ، إنطلاقاً من اتجاهات عدة : باجة وأبة ، ووسط إفريقية وجنوبها . وكان ذلك في عهد رئيسهم محمد بن مسعود (1).

ولئن تمكن أبو زكريا الحفصي من ضبط حركتهم ، واعتقال شيخهم بناحية قسنطينة وسجنه بالمهدية سنة 628 هـ / 1230 م ، فإنه لم يستغن عنهم أثناء تجهيز حملته الى تلمسان في شهر محرم 640 هـ / جويلية 1242 م . فقد شارك فيها بنو عساكر من رياح الى جنب بني سليم الذين منحوا رواتب وإقطاعات على المدن (2) .

أضحت رياح في عهد أبي زكريا منتجعة بين الصحراء والزاب شتاء ، وقسنطينة وبجاية صيفا ، وبدأت في الخضوع لسلطة الدولة ، إذ جاء أميرها موسى بن محمد بن مسعود الى أبي زكريا سنة 648 هـ / 1259 م ، معلنا قبوله الأمر الواقع (3) .

على أن هذا الخضوع لم يكن سوى أمر مؤقت ، مرتبط بقوة الدولة ، لان الاسباب المفسرة له ، والمقتربة أساسا بفقدانها السيطرة على الاراضي التلية ، لم تمنح . وبالتالي فقد انفجر النزاع مجددا بينها وبين المستنصر ، في بداية حكمه ، سنة 648 هـ / 1250 م ، لما خرج عليه أخوه أبو إسحاق إبراهيم ، مستعينا في ذلك بالعلاج ظافر . وقد وجد هذا الامير الحفصي النصر لدى الداوادة الذين بايعوه سنة 651 هـ / 1253 م ، بناحية نقاوس . على أن هذا الحلف الهش بين الامير المنتزي والقبيلة لم يعمر طويلا ، إذ فر أبو إسحاق إبراهيم الى الاندلس ، وتحولت بعض القبائل الى تلمسان ، أما بنو عساكر من الداوادة فانهزم جاؤوا المستنصر راضخين (4) .

ولم يمض وقت طويل على هذه الحركة ، حتى شاركت رياح في هبة أخرى للبدو ، متحالفة مع مرداس ودباب ، إنطلاقاً من بلاد الزاب . ولئن كنا نجهل حقيقة

أمر قائد هذه الحركة الذي أطلقت المصادر عليه تسمية تشوبها السخرية ، وهي أبو حمارة ، فإن مصيره كان القتل ، وسجن أعيان بني سليم ، وولاء رياح وخضوع بسكرة (1) .

وعلى إثر إندلاع الازمة النقدية وضرب نقود نحاسية (الحندوس) سنة 660 هـ / 1261 م ، استغل ابن عم السلطان ، أبو القاسم بن أبي زيد ، هذه الظرفية ، كي يحتمي بقبيلة رياح وبرئيسها شبل بن موسى بن محمد بن مسعود الذي ساندته وقام بأمره . لكن الحلف تشتت ، ما أن علموا بحركة السلطان اليهم ، وفر الامير الحفصي الى الاندلس . ولما وصل المستنصر سنة 664 هـ / 1265 م ، تمكن من تمهيد المجال الرياحي ، الممتد من قسنطينة الى المسيلة ، فيما لاذ شيخ الداوادة شبل بن موسى بالصحراء . ولم يكتف المستنصر بتقريب بني توجين اليه وإقطاعهم مقرة حتى يكونوا له عوناً ، بل إنه أمر والي بجاية بإعمال الحيلة للقبض على شيوخ رياح (2) .

أخذ المستنصر طريق الزاب من جديد سنة 666 هـ / 1267 م ، مع أحلافه من الكعوب ودباب وبعض بني هلال ، لمواجهة الداوادة ، الذين انقسموا على أنفسهم : فقيما أصبحت بنو عساكر قبيلة موالية ، بعد أن عقد المستنصر لشيخها المهدي بن عساكر على إمارة قومه ، فضل بنو مسعود التوغل في الصحراء ، انطلاقاً من نقاوس ، تحاشيا لمواجهة الجيش الحفصي . لكن والي بجاية أعمل الحيلة لاستئلاف شيوخ رياح ، حتى قدموا على السلطان ، فخدعهم ، وقتل عددا من رؤسائهم ، من بينهم الامير شبل بن موسى بن محمد بن مسعود وستة آخرون وأحد رؤساء كرفة من الاثنج . وكان لهذا الحدث وقع متباين لدى دائرة السلطان وبلاطه ، وفي خيام البدو ونجوعهم . فقيما تغنى شعراء البلاط بهذا اليوم ، فر الداوادة الى مفاوز الصحراء ، وصولاً الى الحمادة ، والتحقوا ببني زيان ومرين للتحالف معهم (3) .

هذه السياسة المتشددة للمستنصر دفعت بالداوادة إلى التحالف مع زناتة ،

(1) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 72-70 . الزركشي ، تاريخ الدولتين ، ص 25 .

G. Marçais , Les Arabes en Berbérie , p. 411-413 . R. Brunschvig , Les Hafside , T I , p. 29 .

(2) زاد عدد الرماة في الحملة على تلمسان على عشرة آلاف . كذا في ابن عذاري ، البيان ، ج III ، ص 361 .

(3) ذكر ابن سعيد (رحلة ، ص 145 126) ، أن رياح كانت تنتجع بنواحي المسيلة وبين قسنطينة وبجاية . انظر كذلك :

G. Marçais , op.cit. , p. 413-416

(4) الزركشي ، ن.م. ، ص 33 . ابن الشماخ ، الادلة ، ص 64 . ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 631-633 . وقد ذكر

مارسي خطأ أن هذه الاحداث وقعت سنة 660 ، أي بعد سنة من فرار ظافر : Marçais , op.cit. , p 72

(1) ابن خلدون ، ن.م. ، ص 634-633 . ابن قنفذ ، الفارسية ، ص 117 .

(2) ابن خلدون ، ج VI ، ص 661-658 . ابن قنفذ ، ص 127 . الزركشي ، ص 38 . ابن الشماخ ، ص 68 .

(3) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 661-663 . ابن قنفذ ، الفارسية ، ص 129 . حازم القرطاجني ، ديوان

لاسترجاع مجالهم ببلاد الزاب : فنزل بنو يحيى بن دريد (أولاد سباع) على سلطان تلمسان ، وبنو محمد بن مسعود على سلطان فاس ، وكان لهم ما أرادوا من دعم مكنهم من العودة الى موطنهم ، والتغلب على وارجلان وأريغ ، والوصول الى بلاد الزاب ، فجبل أوراس وبلاد الحضنة. وظلوا متغلبين على هذا المجال الى حد أواسط القرن الثامن هـ / XIVم (1).

وبالتالي فقد شهدت سنة 666 هـ / 1267 م حركة انتشار ثانية للقبيل الرياحي، انطلاقا من الاطراف الجنوبية -الغربية لأفريقية ، متغلبين على وارجلان وواد ريغ ، ومنها تراحقوا الى المدينة الثغرية التي عين بها الحفصيون عاملا : مقرة ، فاستولوا عليها ، ثم غلبوا على بلاد الزاب ، فجبل أوراس . ولم يستطع التحالف المكون من أولاد عساكر من الدواودة ، وعياض من الاثيج وسدويكش من صد تقدم سائر الدواودة (برئاسة أولاد مسعود البلط) للسيطرة على التلول الشمالية . ولم يكن في وسع الدولة الحفصية التغلب عليهم ، فتلافتهم بالاصطناع والاستمالة ، مقطعة إياهم الاراضي التي استولوا عليها وخراج المدن التي كانت بحوزتهم مثل مقرة ونقاوس والمسيلة ، لانها تعلم جيدا أن مسالك التجارة الصحراوية النشطة ، والمتصلة بوارجلان -قسنطينة، أصبحت تحت رقابتهم .

ويتضح مما سبق أن قبيلة الدواودة انقسمت منذ بداية العهد الحفصي الى قسمين: فبنو عساكر فضلوا الاستقرار بالتل ، والخضوع للسلطة ، فيما استمر بنو مسعود البلط في انتجاعهم واستقلاليتهم ومحاربتهم للحفصيين، الذين غدوا العداء بين الطرفين ، حتى أل الامر بينهم الى النزاع ، عندما حاول بنو مسعود التوسع في اتجاه التل .وانقسم هذا الفرع الأخير بدوره الى قبيلتين متنافسين ، عند عودته الى بلاد الزاب : أولاد محمد بن مسعود البلط ، وأولاد سباع بن يحيى.وهو ما يفسر إضعافهم ، وانتقال الرئاسة في القرن الثامن الى أولاد دريد ، بفرعها أولاد سباع بن يحيى وأولاد محمد بن مسعود (2).

وقد أفرز هذا التطور المعقد لقبيلة عربية الى تكوينها لامارة طرفية بقاعدة بلاد الزاب : بسكرة ، على رأسها يعقوب بن علي ، من أولاد محمد . وكانوا يتولون

حماية هذا الوطن ، مقابل استخلاص الجباية من المزارعين والتجار .وانقسم الزاب على الدواودة : فنزل أولاد محمد وأولاد سباع الجانب الغربي منه (طولقة) ، كما سيطر أولاد محمد ، ورئيسهم آنذاك يعقوب بن علي ، على الجانب الاوسط (بسكرة) ، فيما ظل أولاد نابت ، رؤساء كرفة ، بالجهة الشرقية (بادس وتنومة) ، خاضعين لجباية عمال الزاب ولقبيلة رياح (1).

ومن الملاحظ أن بني رياح اضطلعوا بمهمة الحماية والصيانة في وطن القيروان خلال القرن الثامن هـ / XIV م ، إذ كانوا ينزلون هناك زمن الربيع لحراسة السواني من تعديات البدو الرعاة ، على أن يأخذوا على كل سانية مبلغا ماليا معلوما (2).

وكان للقبائل العربية ميعاد سنوي بالبلاد الغربية تتقابل فيه بفرجية ، لترتيب البيت البدوي ، وتنظيم علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتعيين الرؤساء والمشائخ ، وقد يؤول الامر الى نزاع بين مختلف العشائر ، مثلما وقع على إثر اجتماع سنة 766 هـ / 1364 م .

على أن نفوذ القبيلة الشاسع انحسر في فترة إعادة بناء الدولة الحفصية ، إذ تعرضت الدواودة في عهد السلطان أبي العباس أحمد (1370-1394) لحملات عسكرية متتالية ، الى حد سنة 792 هـ / 1389 م ، وقد انحاز ابن خلدون الى جانب رياح ، ونزل على يعقوب بن علي ، وفي سنة 780 هـ / 1370 م ، احتفى بالفقر ، وشد الرحلة مع عرب الاخضر من رياح الى الدوسن ، بأطراف الزاب (3).

ومما له مغزاه أن فترة التملل هذه عقبها شبه استقرار للمجال القبلي للدواودة بهذه الناحية الى حد نهاية العصر الوسيط ، كما يبين ذلك التقرير المحرر إبّان انتصاب الاحتلال الاسباني : فقد ذكر من بين قبائل الدواودة النازلين بين قسنطينة وبجاية : أولاد صولة وسباع وعيسى ، وهم قادرون على تعبئة عشرة

(1) ابن خلدون ، ن.م.، ج ، VI ، ص 76-74 .

(2) البرزلي ، جامع مسائل ، مخ. 4581 ، ج II ، ص 145 .

(3) ابن خلدون ، ن.م.، ج VII ، 1026، 897 . ابن قنفذ ، الفارسية ، ص 187 .

وقد أشار خالد البلوي (الرحلة ، ج II ، ص 136) الى بداية ركوب رياح الى الاستقرار ، وفودها على السلطان الحفصي سنة

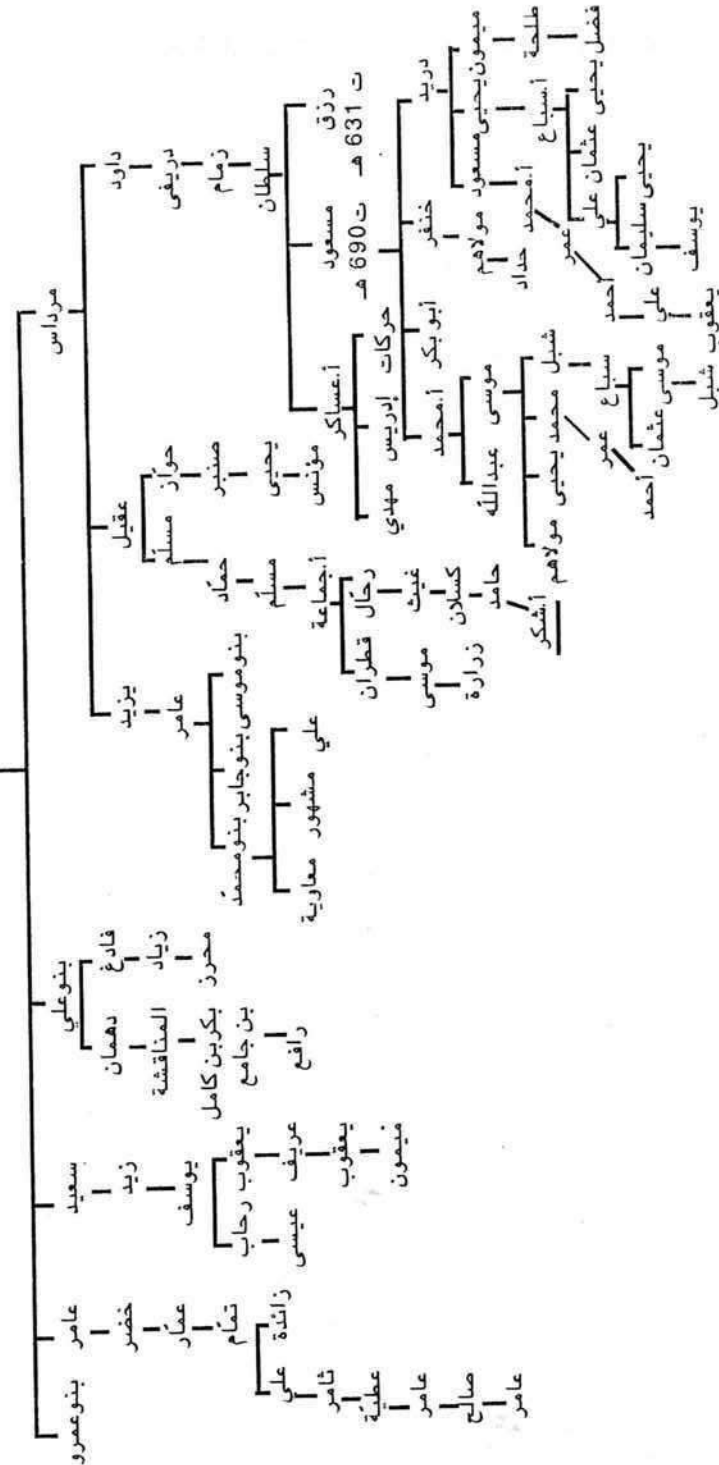
721 هـ ، وقد قال في ذلك الشاعر :

يا قادما واقفي فعم خصبتنا / لا تنكر العرب التي جاءت اليك
لوم تواف رحمة ما ارسلت / فينا رياح نشرت بيــــن يديك

(1) المصدر نفسه ، ج VI ، ص 662-663، 774.

(2) استقرت رئاسة الدواودة في عهد ابن خلدون في أولاد محمد بن مسعود ، وشيخهم آنذاك يعقوب بن علي . غير أننا لا نعرف هل أن أولاد محمد الذين ذكرهم صاحب المقدمة هم أ. محمد بن مسعود بن دريد أم محمد بن مسعود البلط ، راجع ابن خلدون ، ن.م.، ج VI ، ص 76-74 .

تاج



آلاف فارس ، وعدد كبير من المشاة . أما أولاد يعقوب بن علي بن أحمد بن عمر ، من الدواودة ، فانهم انفردوا بقبيل خاص بهم ، مقسم الى ثلاث مشيخات ، نازلة بين بسكرة وتوقرت : عبد الله بن مهدي (ألف فارس) ، أحمد بن علالت (مائتي) وأحمد بن الحاج سالم (خمسمائة) (1) .

ذلك هو مسار إحدى القبائل البدوية الطرفية ، التي انتهى بها الامر ، بعد حقبة من التملل ، الى شبه الاستقرار بناحية قسنطينة والزاب . وفي خط مواز لذلك ، تضاءلت شوكتها العسكرية ، واستقلاليتها عن السلطة المخزنية .

II. في البلاد الشرقية (بنو سليم) : (1) القبائل المخزنية والغارمة :

(1) بنو عوف : هي من قبائل بني سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان ، ومن الملاحظ أن بني سليم ذكروا لأول مرة بافريقية أثناء معركة سببية سنة 457 هـ / 1064 م ، ومنذ سنة الخامس ، تم جلبهم من قابس الى المهدي (2) .

وأصبحت بنو عوف قبيلة مخزنية ضاعنة بشرقي إفريقية ، من قابس والجريد جنوبا ، الى حد بونة شمالا . وانقسمت الى بطنين : مرداس وعلاق ، وتفرع علاق الى بني يحيى (ومنها الكعوب) وبني حصن (ومنها بنو علي وحكيم) (3) .

وقد ظلوا مقيمين بناحية برقة الى حد أواسط القرن السادس هـ / الثاني عشر م . ويبدو أنه ابتداء من دخول الموحدين البلاد ، وخاصة بعد قيام حركة بني غانية سنة 580 هـ / 1184 م ، انتشروا من جديد بجهة طرابلس وقابس ، مستغلين في ذلك الاضطرابات الداخلية . لكن قراقوش حال مؤقتا دون تقدمهم ، مستأصلا شأفة عدد هام من الكعوب (ثمانين حسب الروايات) ، مما جعلهم يكونون راجعين الى برقة ، مستصرخين سائر قبائل يحيى بن علاق . وهكذا انحاز بنو عوف الى جانب أبي محمد عبد الواحد بن أبي حفص ، فيما تحالفت الدواودة مع بني غانية . وخاضت معارك عديدة ضد رياح ، انتهت بالغلبة لها ، وانتزاع إقطاع أبة من رئيسها : محمد بن مسعود الرياحي ، والتقدم من جهة طرابلس

(1) De Mendoza , Documents Inédits sur l'Histoire de l'Occupation Espagnole en Afrique In Revue Africaine 1877, p. 219-220 .

(2) ابن الكلبي ، جمهرة ، ص 395 . ابن حزم ، جمهرة الانساب ، الفهرس . ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 141 . المراكشي ، المعجب ، ص 492 ، 412 .

(3) ابن الكلبي ، جمهرة ، ص 395 . وقد قال عنها أنها بطن كبير من بني سليم ، وأن عوقا أمه هند بنت مازن بن منصور ، وكان كاهنا .

وقابس الى ساحل القيروان وبلاد الجريد ، فيما دحرت رياح الى تلؤل قسنطينة وبجاية وبلاد الزاب .

وبالتالي فقد كان بنو عوف من بين القبائل المخزنية ، التي أثبتتها السلطان الحفصي أبو زكريا في ديوان العطاء ، دون أن يقطع لها القرى والبلدان (1) .

* بنو مرداس : نحو استقرارها بالواحات :

ظلت مرداس منتجة في نواحي طرابلس ، دون أن تتخطى قابس ، بين سنتي 630-580هـ / 1184-1232 م. ولما تمكنت قبائل عوف من طرد رياح من إفريقية ، تقدمت الى ناحية القيروان . غير أن أبا زكريا الحفصي اتبع سياسة التفرقة بينها وبين مرداس ، حتى نفر شيخ مرداس ، عنان بن جابر ، من أولاد جامع ، من سلطة الحفصيين ، مفضلا شد طريق الرحلة ، وصولا الى بلاد أزغار ، حيث نزل رياح هناك من قبلهم . ومنها التحق بالخليفة الموحي السعيد بمراكش ، محرزا إياه على غزو إفريقية ، رافضا دعوة أبي زكريا للعودة الى وطنه .

وبالتالي ، بقيت مرداس طيلة حكم أبي زكريا ، مترددة بين الخضوع للدولة والنفرة منها . ولما تولى المستنصر الحكم ، ازدادت أهمية الكعوب كقبيلة مخزنية ، وقويت مكانة شيخها عبد الله بن شيحة لدى السلطان ، خاصة بعد أن خطط الحفصيون للتخلص من مرداس ، بنفس الكيفية التي اتبعوها مع رياح من قبل ، وهي ضرب قبيلة بأخرى (2) .

وفعلا انتهت الحرب الدائرة رحاها بين القبيلتين باخراج مرداس من إفريقية في اتجاه الصحراء ، وبقوا منتجين جنوب واحات الجريد الى حد نهاية القرن الثامن / الرابع عشر ، حسبما أشار الى ذلك ابن خلدون في قوله : « وهم اليوم من جهة بادية الاعراب أهل الفلاة ينزعون الى الرمل ويمتارون من أطراف التلول تحت أحكام سليم أو رياح ، ويختصون بالتغلب على ضواحي قسنطينة أيام مرابع الكعوب ومصائفهم بالتلول ، فاذا انحدروا الى مشاتيهم بالقفر ، أجفلت أحياء مرداس الى القفر البعيد ، ويخالطونهم على حلف ، ولهم على توزر ونفطة وبلاد قسنطينة آتاوة يؤدونها اليهم بما هي مواطنهم ومجالاتهم وتصرفهم ، ولأنها في الكثير من أعراضهم » (3) .

والحقيقة أن قبيلة بني مرداس بدأت تتسرب الى بلاد الجريد ، وتستقر بأطرافها منذ مطلع القرن الثامن هـ / الرابع عشر م ، حسب شهادة التجاني ، إذ قال : « وأرض توزر في وقتنا هذا من العرب لبني مرداس ، وقد تقدم أن رئاسة بني مرداس في بني جامع منهم » .

والظاهر أن هذا التسرب تواصل في فترات ضعف السلطة المركزية ، حتى أضحت المدينة في مطلع القرن العاشر هـ / السادس عشر م ، مقسمة الى شطرين : الاول لمرداس ، والثاني لفطناسة (1) .

وفي الجملة ، فإن المجال الحيوي لهذه القبيلة ظل الواحات وبلاد الصحراء طيلة العهد الحفصي ، وهو ما يعني في مرحلة أولى المشاركة في تنشيط التبادل بين الواحات المغربية . غير أن دورها لم يقتصر على ذلك ، بل إنها اتخذت من بلاد الجريد قاعدة لها ، مثلما فعل بنو مزني من رياح ببسكرة ، وتمكنت الماء والأرض بالواحة .

* بنو علاق : نحو استقرار قبيلة مخزنية بوسط إفريقية :

- بنو يحيى بن علاق :

- دلاج :

لم تتعرض المصادر الى دلاج الا نادرا ، إذ الظاهر أنها ركنت الى الهدوء والاستقرار بنواحي جزيرة شريك في بداية الحكم الحفصي ، ولم يبرز دورها الا في فترة ضعف الدولة ، إذ تمكنت من التغلب على بعض نواحي الجزيرة القبلية منذ سنة 706 هـ / 1306 م ، وخاصة في فترة حكم أبي يحيى زكريا بن اللحياني (717-711 هـ / 1317-1311 م) ، واقتطعت مجالا يمتد من سوسة الى الوطن القبلي . ومما لا شك فيه أن اتساع المجال القبلي وقع على حساب المجال الزراعي ، ولم تكن السلطة المركزية تنظر الى هذا التوسع في مجال قريب من ناحية تونس بعين الرضى ، كما أشار الى ذلك التجاني : « وجور هذه الطائفة المعروفة بدلاج في فعلها وعيها في البلاد وأهلها أشهر من أن نشير اليه ، أو ندل بعبارة مختصرة عليه » .

(1) التجاني ، رحلة ، ص 163 . الحسن الوزان ، وصف إفريقية ، ج II ، ص 143 . وقد ذكر الوزان (ص 61) قبيلة مرداس مستقرة في ناحية عنابة ، تزرع الارض وتملك عددا كبيرا من الماشية التي تباع منتوجها الى المدن الإيطالية ، بعد أن تجمع بالمدينة . ويبدو لنا أن مرداس هذه لا تنتمي الى بني سليم ، إنما الى بني هلال .

(1) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 144-146 .

(2) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 145-147 .

(3) المصدر نفسه ، ج VI ، ص 148 .

وهو ما يفسر تعيين المخزن لمحمد بن خلدون الاندلسي واليا على الجزيرة ، وأوكلت له خاصة مهمة صد حركات دلاج ، وإعادة التوازن المفقود بين الرعاة والمزارعين . والحقيقة أن هذه الحركات لم تكن سوى الانتفاضة الأخيرة التي مهدت لاستقرار دلاج بهذه الربوع ، حتى أنها تحولت سنة 1535 م الى مجرد مشيخة خاضعة لرئاسة أولاد سعيد من رياح ، على رأسها الشيخ أحمد ، وكانت نازلة بين قليبية وبعض القرى المسماة ابن سعد (ولعله يقصد بها قصر سعد) ، وكانت تجمع 300 مقاتلا (1) .

الكعوب :

بعد أن دحر بنو كعب الرياحيين الى الغرب ، ونزلوا بساحة القيروان والجريد سنة 630 هـ / 1232 م ، تمكنوا في دور ثان من طرد مرداس الى ناحية الصحراء في عهد المستنصر ، والانفراد بالرئاسة على قبائل عوف . وقد كانت آنذاك بيد فرع شيعة ، فيما كان يرادفهم في ذلك أولاد علي ، الذين ارتبط شيخهم كعب المسمى بالحاج بعلاقات صداقة مع شيخ الموحدين ، أبي سعيد العود الرطب ، وولاء للمستنصر الذي أقطع له أربع قرى بناحية صفاقس والجريد وإفريقية (بمعنى البلاد التلية) .

وفي عهد السلطان أبي إسحاق إبراهيم ، استقرت الرئاسة في أبناء كعب ، من أولاد علي ، بعد أن افتكوها من أبناء عموماتهم أولاد شيعة . وكان شيخهم أحمد بن كعب صاهر حكيم و صنهاجة ، وتسرى بأمة ، وأنجب من نسائه الثلاث ثلاثة عشر ولدا حتى أنه أطلق على هذه الاسرة الكبيرة الأعشاش ، الذين ظلوا في خدمة الدولة الحفصية ، حتى في الفترات الحالكة من تاريخها .

الدور البليلي في مساندة المخزن (679-749): إذا كان فرع شيعة قد ساند حركة ابن أبي عمارة ، فإن أبا الليل بن أحمد بن كعب ساعد أحد أبناء السلطان المقتول أبي إسحاق إبراهيم ، وهو أبو حفص عمر ، على الإفلات من قبضة الثائرين ، والالتجاء الى قلعة سنان . ولما تولى أبو حفص الحكم ، رعى له هذا الامر فعينه شيخا على الكعوب ، ولم تفلح محاولات غريمه عبد الرحمان بن شيعة في البحث عن مساندة حاكم بجاية لتولي المشيخة (2) .

على أن هذه العلاقة بين القبائل المخزنية والسلطة لم تكن قارة ، إذ قام

السلطان أبو حفص عمر في مرحلة ثانية بعزل الشيخ أبي الليل ، وذهب السلطان أبو عصيدة الى أكثر من ذلك ، حينما سجن الشيخ أحمد بن أبي الليل حتى موته . ومن الجلي أن المشيخة أضحت مؤسسة مخزنية وقتذاك ، تشرف عليها الدولة ، وهو أمر لم يكن واضحا من قبل ، ولم يكن يتأتى للحفصيين لولا اتباعهم سياسة التفرقة بين القبائل : ففي مرحلة أولى ، عملوا على تأليب سليم على هلال ، ثم انتقل النزاع داخل سليم ، بين عوف و مرداس ، وبعدها داخل عوف ، بين كعب وشيعة ، ومنذ مطلع القرن الثامن هـ / الرابع عشر م ، تحول الى نزاع بين فرعي كعب : أولاد أبي الليل وأولاد مهلهل . فبعد أن استقر أبو الليل بالمشيخة ، أصبحت وراثية في أسرته لمدة أربعة أجيال (من أبنه أحمد ، الى حفيده عمر بن أحمد ، ثم محمد بن عمر) ، وهو ما يناسب الفترة الممتدة بين بداية حكم أبي حفص عمر (683 هـ / 1284 م) ومطلع القرن الثامن هـ / الرابع عشر ميلادي ، لما بدأ أبناء عمهم من أولاد مهلهل ، وعلى رأسهم هداك بن عبيد في منافستهم .

لكن هذه المشيخة لم تعمر طويلا عند أولاد بليل بعد مقتل رئيسهم والتفكك به بمدينة تونس سنة 705 هـ / 1305 م ، وقد عرف أخوه كساب وابن عمه شبل بن منديل نفس المصير . وبالتالي استقرت المشيخة من جديد لدى أبناء عمومهم أولاد بليل (1) .

على أن ذلك لا يعني خضوع هذه القبيلة للسلطة المخزنية ، بل على العكس من ذلك هبت منذ سنة 707 هـ / 1307 م ، بمشاركة قبائل بنى سليم و صنيعتهم عثمان بن أبي دبوس لتطويق مدينة تونس ثارا لمقتل هداك . لكن هذه الحركة انتهت بالقبض على أحمد بن أبي الليل واعتقاله بتونس الى حد هلاكه كما ظل ابن أخيه مولا هم بن عمر مسجوناً منذ سنة 708 هـ ، الى أن تمكن أخوه حمزة بن عمر من تخليص سراحه سنة 710 هـ / 1310 م ، لما قام به من مناصرة أبي البقا خالد ، فيما انحاز أولاد مهلهل وطائفة من الأعشاش الى جانب أبي بكر أبي يحيى الشهيد .

وازداد أمر حمزة بن عمر بن أبي الليل قوة في عهد السلطان ابن اللحياني ، الذي رفعه على سائر البدو ، لانه كان من الاوائل الذين بايعوه عند وفوده من الشرق ، وحثوه على دخول مدينة تونس . وظل مواليا للمخزن الحفصي ، مجندا لنصرته ، حتى أنه طلب كسوة ألف فارس ، عند تولي أبي ضربة الحكم سنة 717 هـ / 1317 م . على أن أولاد أبي الليل عرفوا المحنة مجددا ، لما تولى السلطان أبو يحيى أبو

(1) حول مقتل هداك بن عبيد الكعبي ومدلول هذا الحدث ، راجع الفصل الخاص بحركات العامة . انظر خاصة : ابن خلدون ، ن م ج VI ، ص 150 . الزركشي ، تاريخ ، ص 56 . الابي ، الاكمال ج II ، ص 251 . وفي الجزء الثالث ، ص 28 ، ذكر حادثة متصلة بالاولى تنم على مدى التوتر الاجتماعي ، ومفادها أن رجلا تخطى الناس بالجلوس ، فكادوا الايقاع به .

(1) التجاني ، رحلة ، ص 16 ، 55 . ابن خلدون ، تاريخ ، ج VII ، ص 15 . وقد ظلت بعض بطون دلاج بناحية سليمان بالوطن القبلي . انظر أيضا : R. Brunschvig , op. cit. , TI, p 312 .

(2) Documents Inédits ..op. cit. , Revue Africaine , 1877 , p. 21 .

بكر الحكم ، إنطلاقاً من الثغور الغربية ، ورفض شيخهم حمزة بن عمر التعامل معه ، فكان القبض على ابن أخيه مولاهم وابنه ، وإثنين من قرابته ، وقتلهم سنة 722هـ / 1322م.

والمأمل في الساعين بحمزة بن عمر لدى السلطان الجديد ، يلحظ أنهم كانوا سبعة: واحداً من هواره ، والبقية من أبناء عمه أولاد مهلهل ، وهو أمر يتم على مدى تفكك الروابط القبلية القديمة ، لفائدة هياكل جديدة مقترنة بالمجتمعات الزراعية شبه المستقرة (1) .

أما إذا قرأنا هذا الحدث من زاوية ثانية ، فإن هذه القبائل المخزنية لم تكن مقيدة بقيد يلزمها مناصرة السلطة في كل الأحوال ، بل على العكس من ذلك نراها تتصرف باستقلالية نسبية وفق مصالحها . فقد رد حمزة بن عمر على هذا العنف السلطاني بأن نصب أحد الحفصيين ، وهو محمد بن اللحياني المعروف بابن أبي ضربة ، سلطاناً ، وبحث عن الدعم العسكري في مساندة عساكر السلطان الزياني ابن تاشفين ، لكن هذا التحالف مني بالهزيمة بافريقية ، قبل أن يستولي أبو الحسن المريني على تلمسان سنة 737 هـ / 1336 م ، وعلى ضوء هذه المتغيرات ، عدل حمزة من موقفه ثانية وأصبح حليفاً للسلطان الحفصي حتى مقتله سنة 740 هـ على يد أحد أبناء عمومته (2) .

لكن الرئاسة ظلت منحسرة في هذه الاسرة ، إذ تولاهما من بعده ابنه عمر بن حمزة بن عمر ، بمساعدة أخيه قتيبة . ومرة أخرى ، انقلب شيخ القبيلة المخزنية على الدولة فنازل تونس ، وكانت بينه وبين محلة المخزن مناوشات ، انتهت بالايقاع بهم بجهة القيروان ، حتى أجبروا على الرضوخ واعطاء الرهن . واستغل أولاد مهلهل هذه الظرفية ليوغروا صدر الحفصيين عليهم .

ولم تفقد هذه القبيلة أهميتها العسكرية ، إذ ما أن توفي السلطان أبو يحيى أبو بكر وتولى ابنه أبو حفص عمر الحكم سنة 747 هـ / 1346 م ، حتى تحرك أولاد أبي الليل ثانية لتقديم أخيه أبي العباس أحمد ، والي الجريد ، واختياره سلطاناً ، وزحفوا إلى تونس ، فخرج أبو حفص عمر مع أنصاره من أولاد مهلهل منها ، وتمكن أخوه من سدة الحكم ، بمساندة القبيل البليلي ، وهو ما يفسر استمرار فاعليتهم السياسية والعسكرية إلى حد قدوم أبي الحسن المريني (3) .

(1) حول التنافس بين أولاد مهلهل وأولاد بالليل ، انظر : ابن خلدون ، ن.م. ، ج VI ، ص 91، 95، 96، 103. وفيما يخص تاريخ الكعوب عامة ، انظر : الغبريني ، عنوان الدراية ، ص 60، 63، 65، 91، 96، 103.

ابن الشماخ ، الأدلة ، ص 85. الزركشي ، تاريخ ، ص 59 (أحداث سنة 709). ابن أبي دينار ، المؤنس ، ص 146، 153-142. انظر أيضاً : مقالنا : فروع جديدة من شجرة أنساب الحفصيين ، ص 124-125.

(2) ابن خلدون ، المصدر نفسه ، ج VI ، ص 154-153.

(3) الغبريني ، عنوان الدراية ، ص 82.

فالأوضح إلى حد هذا التاريخ أن أولاد أبي الليل كانوا يترأسون قبائل الكعوب وسائر قبائل بني عوف النازلين بوسط إفريقية ، وكانت من بينهم المشائخ والرؤساء ، الذين يقع في غالب الأحيان تزكيتهم من قبل بني حفص ، مكتفين بذلك ، وفي الحالات النادرة التي حاولت فيها السلطة المخزنية أن تتدخل بقوة ، كان رد الفعل القبلي بنفس الحجم ، بل على العكس من ذلك ، نلاحظ ازدياد مشاركة القبيلة في الحياة السياسية ، وخاصة في اختيار السلطان وفرضه . على أن هذه القبائل لم ترتق إلى مستوى العصبية الموصلة إلى الملك ، وفق الانموذج الخلدوني ، لتواصل النزاعات بين فروعها ، ونفوذ المخزن وغياب المعطيات الموضوعية لتكون العصبية . وزيادة على ذلك ، لم يكن لها برنامج سياسي مغاير ، إذ نراها تعتمد إلى تكرار الايديولوجية المهيمنة في فترات ثورتها ، فتبحث عن أمير حفصي أو دعي لمبايعته .

وكما أن ولاء هذه القبائل للسلطة كان مشروطاً وغير ثابت ، فإن تنافسها مع فرع أولاد مهلهل لم يكن فصلاً متواصلاً بدون انقطاع ، حتى نجعل منه قانوناً ثابتاً كما ينزع إلى ذلك أنصار النظرية الانقسامية ، ذلك أن هذا التنافس كثيراً ما حركته أيدي السلطة المخزنية للاستفادة من الاختلاف بين العشيرتين . ويظل تفسيرنا مبتوراً إذا لم نشر إلى طبيعة اقتصاد هذه القبائل ، القائم على الرعي في مستوى القاعدة وعلى استخلاص ريع الأرض المتأتي من الإقطاعات ، في مستوى الاعيان ، وكلاهما مثل جوهر الصراع داخل القبيلة .

ومما يأتي برهاناً على ذلك سرعة تلاحم هذه العشائر المتنازعة ، إذا داهمها خطر خارجي وهدد إمتيازاتها المتحصلة عليها ، من إقطاعات ومراع . وهو ما تم فعلاً عند حلول أبي الحسن المريني بافريقية .

لما حاول سلطان فاس السيطرة على بلاد إفريقية ، وتدجين قبائلها وانتزاع الإقطاعات من أيديها ، مثلما تم بالنسبة إلى زغبة والمقل بالمغرب الأقصى ، رأبت الصدوع بين أبي الليل ومهلهل ، واتحدوا مع قبيلة حكيم ، خاصة بعد أن بادر المريني بسجن الوفد القادم عليه من أولاد أبي الليل وحكيم . ومرة أخرى وجدت هذه القبائل المتناصرة في أحد أحفاد بني عبد المؤمن ، أحمد بن عثمان بن إدريس ، ظالتهما للقيام في وجه المرينيين . ولما تقدم أبو الحسن إلى سهل القيروان في بداية سنة 749 هـ / 1348 م ، تركوه يدخل المدينة ، ثم انقضوا على جيشه ، فهزموه .

ومهما قيل حول هذا الحدث الخطير ، الذي قوّض أحلام أبي الحسن المريني ، في السيطرة على كامل بلاد المغرب ، وتفسيره باندلاع الطاعون الجارف ، فإن هذا الفشل جاء برهانا على مدى الطبيعة العسكرية لهذه القبائل ، ومدى فاعلية مجالها الاستراتيجي ، رغم مرور أكثر من قرن على استقرارها ببلاد السباسب . وهو تكريس نهائي لسيطرة الاقطاع العسكري ببلاد إفريقية ، إذ تعززت إمتيازات البدو ، على إثر هذا التاريخ المنعرج ، وقد أوضح ابن خلدون ذلك في قوله :

«وانبسطت أيدي العرب على الضاحية ، وأقطعتهم الدولة حتى الامصار وألقاب الجباية ومختص الملك ، وانتفضت الارض من أطرافها ووسطها ، وما زالوا يغالبون الدولة حتى غلبوا على الضاحية ، وقاسموهم في جبايات الامصار بالاقطاع ريفاً وصحراء وتلولا وجريداً» (1) .

الدور المهلهلي في مساندة المخزن (749-786هـ) ، رغم محاولة أبي إسحاق إبراهيم تنشيط سياسة التفرقة بين الفرعين ، والاعتماد أكثر على أولاد مهلهل ، فإنه لم يكن قادرا على الاستغناء عن قوة أولاد أبي الليل ، لما خرج بمحلته من تونس للتصدي لقدم سلطان المغرب أبي عنان ، الذي انحاز له أولاد مهلهل لغزو قسنطينة سنة 765 هـ / 1364 م . واحتاج كذلك خليفته أبو العباس أحمد لدعم أمير البدو منصور بن حمزة البليلي ، للوصول الى الحكم انطلاقا من الثغر الغربي سنة 772 هـ / 1370 م (2) .

على أنه أصبح من ثوابت السياسة الحفصية الاعتماد أكثر على القبيلة المنافسة لأولاد أبي الليل ، لضعافها واقامة توازن لصالح المخزن . وهو ما حاوله مرة أخرى السلطان أبو العباس أحمد ، لما استند على أولاد مهلهل ضد إخوتهم ، فأرجع لهم رئاسة البدو وجعل لهم العطاءات ورفعهم على بقية الاعراب . مما أحدث انشقاقا داخل البليليين : ففيما ساندت أسرة أولاد مولاهم السلطة ، ظل أولاد حمزة بن عمر بن أبي الليل رافضين لهذه السياسة الجديدة ، وحاول رئيسهم رد الفعل ، وتغيير السلطان ، فنصب أميراً حفصياً آخر ، وزحف معه على تونس سنة 773 هـ / 1371 م ، لكن بدون جدوى .

ولما قتله ابن أخيه محمد بن أبي الليل سنة 775 هـ / 1373 م ، تفككت الاسرة البليلية . ولم تفلح سياسة الامير الجديد صولة بن خالد بن حمزة في السعي لخدمة السلطان لرأب الصدع بين الطرفين .

(1) ابن خلدون ، ن.م. ، ج. VI ، ص 156 . M. Kably , op. cit, p 141-144 .

(2) ابن قنفذ ، الفارسية ، ص 174 (مشاركة بني مهلهل مع أبي عنان لغزو قسنطينة) . ابن الشماخ ، الادلة ، ص 103 (إنحياز لبليلى الى محلة السلطان أبي إسحاق إبراهيم للتصدي لابي عنان) .

فكانت محاولة أخرى قام بها القبيل المتخلى عنه ضد السلطة المركزية ، لما ساند أولاد حمزة بن عمر بن أبي الليل وأولاد حكيم الاعيان المحليين بالجريد ، للتصدي لحملة أبي العباس أحمد سنة 780 هـ / 1378 م . لكن فشل هذا الحلف أدى بهم الى التشرد والخروج من أوطانهم في اتجاه الغرب . ويبدو أنه ابتداء من تلك الحقبة ، ركنوا الى الهدوء في عهد أبي فارس عبد العزيز ، وأجبروا على الخضوع للجباية ، فكانوا حسب عبارة ابن خلدون ، « لا يسامون باعطاء الصدقات في هذا العهد الاول » ، واكتفوا بالسيطرة على نواحيهم ، إذ ورد ذكر الشيخ أبي حرب صولة بن حمزة سنة 809 هـ / 1406 م ، عند تدخله لحل نزاع بين زوجين في أحد الجبال القريبة من القيروان (1) .

واستمر الدور العسكري لهذه القبيلة في أحداث سنة 838 هـ / 1434 م ، وما بعدها . فمرة أخرى أثار خروج السلطان المنتصر الحفصي الى قفصة لتهديتها حفيفة قبيلة أولاد أبي الليل ، الموجودين على طول الطريق الرابطة بين تونس والقيروان ، وهو أمر كفيل بتفسير هذه الحركات البدوية المرتبطة بنشاط المحلة والجباية . وكان لا بد لمثل هذه الحركات من صنعة من البيت الحفصي لتعليل قيامهم على المخزن ، وقد وجدوه في شخص الامير أبي يحيى زكريا الذي فر من المحلة ، و التحق بهم . وقد التقى « العرب وسلطانهم » ، على حد عبارة الزركشي بأخي السلطان ووالي قسنطينة أبي عمرو عثمان قرب جبل الريحان شمال القيروان . ولما عجز قائد المحلة عن صدهم ، التجأ الى الاستعانة بأولاد مهلهل ، فيما سارع الثائرون بالزحف على تونس ، ومحاصرتها طويلا ، ولم يستطع تخليصها منهم أبو عمرو عثمان الا بعد معركتين (2) .

وظل هاجس البدو قويا في بداية حكم أبي عمرو عثمان ، الذي أمر بتحويل دار صولة - وهي نسبة فيما يبدو لأمير العرب البليلي - الى زاوية ومدرسة . فقد أثار فرار عم أبي السلطان الامير أبي عبد الله محمد الحسين بن أحمد الى أولاد أبي الليل خوفا شديدا بمدينة تونس ، وأزمة إقتصادية ظرفية تجسدت في غلاء الاسعار . قال الزركشي : « ولحق (أبو عبد الله محمد الحسين) بأولاد أبي الليل ، وكانوا بقرب من الحضرة ، فوقع بسبب ذلك تشويش بالحضرة وأوطانها ، وغلا السعر وتخوف الناس من إجلاب العرب به على الحضرة » . لكن البدو فضلوا هذه المرة تسليم الامير الهارب الى السلطان (3) .

(1) ابن خلدون ، تاريخ ، ج. VI ، ص 158 . الزركشي ، تاريخ ، ص 109-111 . البرزلي ، جامع مسائل الاحكام ، ج. I ، ص 277 (1-ب) .

(2) الزركشي ، نفسه ، ص 132-133 .

(3) المصدر ، نفسه ، ص 136 .

والحقيقة أنهم قاموا بتأجيل هذا الصراع لمدة وجيزة ، إذ اندلعت المعركة بين الطرفين في الشهر الثامن (شعبان) من نفس السنة ، لما تهادوا في الضغط على مدينة تونس ، « وأفسدوا في جميع الاوطان وأخافوا السبل » ، ونزلوا قرب باب خالد في الشهر الموالي ، ولم يفكوا هذا الحصار الا بعد أن علموا أن أولاد مهلهل عزموا على نصرة السلطان . وعلى إثر انهزامهم ، التحقوا بأمير بجاية وحاصروا قسنطينة بدون جدوى ، ثم اتجهوا صوب تونس بمعية الذواودة ، وقرب تيفاش على وادي سراط ، التقى الجيشان : الاول مكون من فرق من بجاية والذواودة وأبي الليل ، والثاني من محلة السلطان عثمان والحنانشة وقرقة وبني مهلهل وحكيم وبني علي ، وانتهت معركة رمضان سنة 840 هـ / 1436 م ، بهزيمة جيش البلاد الغربية ، والقبض على مشائخ أبي الليل الثلاثة : منصور بن خالد بن صولة بن خالد بن حمزة وطلحة بن محمد بن منصور بن حمزة ومنصور بن ذويب بن أحمد بن حمزة (1) .

وهكذا بدأ دور أولاد أبي الليل السياسي في الافول منذ تلك الحقبة ، ثم عرف أولاد مهلهل المصير نفسه بعد نحو ربع قرن . ففي 10 رجب سنة 867 هـ / 1462 م ، انتفضت القبيلة على السلطان ، على إثر أزمة مالية نجم عنها إصلاح نقدي ، أضربها . ولما طالبت السلطان أن يدفع العوائد بالسكة القديمة ، لم يستجب لذلك ، فشنت الغارات ، لكنها عجزت فيما يبدو عن التصدي لعسكر السلطان ، الذي أصبح مجهزا في تلك الفترة بألة عسكرية جديدة ، وهي البندقية ، وفضلت الفرار في اتجاه الصحراء . وتمكن السلطان في فترة لاحقة من القبض على مشائخها بعد نحو ثلاثة أشهر (18 ذي القعدة) .

وأصبح الامير أكثر تدخلا في مستوى تعيين المشائخ وعزلهم ، فيما يخص فروع قبيلة أولاد المهلهل التي تعددت آنذاك : أولاد مسكين ويعقوب والشنانفة وأولاد يحيى وسلطان وعون (2) .

وبهذا تحولت المشيخة الى مؤسسة خاضعة للسلطة المخزنية ، بعد أن كانت تطورت على هامشها ، وهو ما يؤرخ لمنعرج جديد في طبيعة علاقة هذه القبائل بالسلطة المخزنية .

- الطور الثالث : مشائخ أولاد مهلهل وأولاد أبي الليل في مطلع العصر الحديث (إبان الاحتلال الاسباني) : نشأت فروع جديدة من رحم هذه القبائل في

نهاية العصر الوسيط ، وهو أمر ناجم عن انصهار عدة قبائل ، وإعادة صياغة البنية القبلية بوسط إفريقية وتلولها ، كما تبينه لنا القوائم التالية . ومن الواضح أن هذه التركيبة الجديدة ظلت فاعلة طيلة العصر الحديث والمعاصر . لكن دورها العسكري تضاعف ، بعد أن بدأت نار المدفعية تعوض السيف والرمح . ومن حسن حظنا أن التقارير العسكرية الاسبانية سنة 1534 م تركت لنا لوحة دقيقة عن وضع هذه القبائل ، وتقسيماتها ومشائخها وعدد محاربيها ومجالها الذي استقرت به . وهذه أهم فروعها :

* أولاد شيحة بن يعقوب بن كعب : وهم أبناء عم كعب بن علي بن يعقوب بن كعب جد أولاد أبي الليل ومهلهل . تكونت القبيلة من أربعة مشائخ ، قادرة على تعبئة 1500 فارسا

أ- عبد الغفار بن القلبي وأخوه ، من أولاد علي ، نزلوا بشرس أم أحمد ، بين باجة والاريس ، وهو ما يوافق إشارة الوزان الى بني علي بشرس ، وجندوا 500 فارسا .
أ- سلطان ومنصور بن فهد : بناحية عنابة ، وهم حاليا بالسهول الكبرى لوادي مجردة ، يجندون 1000 (1) .

* أولاد أبي الليل : انقسمت القبيلة الى مشائخ ستة ، على رأسهم شيخ عبد الملك ، على أنه من الواضح أن هذا الاخير وعبد العزيز وأولاد منديل هم إخوة لأبي الليل ، حسب ابن خلدون ، ويبدو أنهم انصهروا في مرحلة لاحقة في قبيل واحد . بلغ عدد فرسانهم 1500 . وكانت تنزل كلها في سهل زراعي خصب ، بناحية باجة وماطر .

- عبد الملك : نزلوا الجبال حول باجة ، ولهم 400 فارس .

- عبد العزيز : نفس المجال ، ولهم 200 فارس .

- صولة : ذكر أ- صولة بن خالد بن حمزة منذ القرن الثامن هـ ، نزلوا نفس

المجال ، وكان لهم 200 فارس .

- علي بوشينة : بناحية باجة ، كان لهم 300 فارس .

- أولاد منديل : نزلوا بناحية ماطر ، وكانوا يجندون 150 فارس .

(1) الوزان ، وصف إفريقيا ، ج II ، ص 68 .

Document Inédit sur L'Histoire de L'occupation Espagnole en Afrique (1506-1574) Mémoire sur Les Cheikhs et les Arabes de Tunis (1536), In *Revue Africaine*, 1877, p. 218.
Notes sur Les Tribus de La Régence , In *Revue Tunisienne* , 1902 , p. 4-22.

(1) المصدر ، نفسه ، ص 145-147 .

(2) الزركشي ، تاريخ ، ص 153-154 .

* أولاد يحيى : يبدو أنهم انتسبوا في الأصل الى يحيى بن مهلهل ، الذي ورد ذكره في ابن خلدون ، وذلك خلافا لما ذهبت اليه الوثيقة الاسبانية من كونهم تسماو برباح . انقسموا الى مشيختين على رأسهما علي وسالم وجمعوا 1500 فارس. نازلين بين القيروان وتبرسق (1).

- بنو حصن بن علاق : بنو حكيم :

نزلوا سنة 630 هـ / 1232 م بأطراف بلاد الساحل بين سوسة والجم ، مشكلين بذلك خطا دفاعيا شبيها بالحصون البيزنطية . وكان المنتجعون منهم أحلافا لبني كعب ، يتداولون بين أولاد مهلهل وأبي الليل (2).

ذكر من بين فرقهم في بداية القرن السابع هـ / الثالث عشر م : أولاد جابر ، ويبدو أنهم كانوا من أصحاب الرئاسة ، حتى أن أعرابيا اشتكى ظلمهم لأحد صلحاء البدو بالقيروان ، أبي يوسف الدهماني (3).

وفي نهاية هذا القرن ، كان بنو وائل أحد بطونهم الاخرى النازلة بناحية القيروان ، وقد اشتهر منهم أولاد عبد الرحيم ، وخصوصا ميمون بن كرفاح الوائلي ، الذي أقطعه المستنصر هناشير شاسعة بناحية القيروان ، لمشاركته الفاعلة في حرب الصليبيين . كما اشتهر آنذاك من حكيم بطن آخر ، وهم بنو أحمد النازلون شمال الجريد ، على طريق القيروان (4).

أما في مطلع القرن الثامن هـ / الرابع عشر م ، فقد استقرت رئاستهم في أولاد يعقوب بن عبد السلام بن يعقوب ، الذي وفد على السلطان أبي يحيى أبي بكر بالبلاد الغربية لمساندته في تولي الحكم سنة 718 هـ / 1318 م . فراعى له ذلك ورأسه على قومه . لكن بني كعب تخلصوا منه قتلا لمنافسته لهم .

وتولى الرئاسة بعده ابن عمه ، محمد بن مسكين بن عامر بن يعقوب بن القوس ، الذي ظل على مساندته للحفصيين . وبعد موته ، عوضه ابن أخيه خليفة بن عبد الله بن مسكين ، وهو أحد الاشياخ الذين قبض عليهم أبو الحسن المريني عند وقعة

القيروان سنة 749 هـ / 1348 م ، ثم أطلق سراحه . وقد مكن تغلب الاعراب على المرينيين من سيطرة بني مسكين على مدينة سوسة ، التي تحولت الى إقطاع لهم ، فكان نجعها ينزل حول المدينة خلال النصف الثاني من القرن الثامن (1) .

وشهدت هذه الحقبة انقسام القبيلة الى مشيختين مختلفتين : أولاد يعقوب بن عبد السلام الذين تزعمهم عبد الله بن محمد بن يعقوب ، وانضموا مع أولاد مهلهل الى جانب السلطة ، وأولاد مسكين الذين عينوا أحمد بن محمد بن عبد الله بن مسكين ، الملقب بأبي صعنونة ، واختاروا صف المعارضة مع أولاد أبي الليل . مما سهل على السلطان أبي العباس أحمد مهمة انتزاع سوسة من أيديهم ، وتشريد المعارضين الى الصحراء ، فيما منح أولاد يعقوب الرئاسة التي تولاهها عبد الله بن محمد الراوي .

على أن أولاد مسكين ، شأنهم في ذلك شأن أولاد أبي الليل ، ظلوا قوة لا يستهان بها في القرن الموالي ، وقد ذكروا في إحدى سنين الشدة (837-839 هـ / 1435-1433 م) في ضاحية مدينة تونس بمرج الزواغين ، وكان على رأسهم سعيد بن أحمد بن أبي صعنون الحكيمي ، الذي كانت السلطة راغبة في التخلص منه باعتباره صاحب الكلمة المطاعة في كافة عرب إفريقية (2).

بنو علي :

انتشر هذا القبيل السليمي الذي ناصر السلطة الحفصية بساحل إفريقية منذ سنة 630 هـ / 1232 م . وفي مطلع القرن الثامن هـ / الرابع عشر امتد مجاله من الجم الى قصر مباركة شمال قابس ، وكانت بينه وبين حكيم والطرد والكعوب أحلاف (3).

غير أن هذا القرن شهد انتفاضات متتالية لهذه القبيلة على غرار تحركات الكعوب وذلك لأسباب عديدة ، مرتبطة بالأوضاع الجغرافية والسياسية للبلاد ، وبإقتطاع أجزاء هامة من مجال بني علي في الأطراف الجنوبية ، قرب مدينة صفاقس وانتصاب زوايا ومعمرين غرياء بهذه الأوطان . فكيف تمت هذه العملية؟

على إثر مشاركة هذه القبائل في حركة ابن أبي عمارة سنة 681-679 هـ / 1282-1280 ، وسيطرة الصقليين على جزيرة جربة سنة 684 هـ / 1285 م ، سعى المخزن الى توطين مجموعات أكثر ولاء لمراقبة تحركات البدو في منطقة استراتيجية شمال قابس ظلت ملتقى سنويا ومجمعا لمياعدهم في وادرن ، وربما

(1) ابن ناجي ، ن.م. ، ج VI ، ص 35. ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 165-162 . لا يستبعد أن تكون تسمية مساكن القريبة من سوسة مقترنة بأولاد مسكين الذين سيطروا على هذا المجال .

(2) الزركشي ، تاريخ ، ص 138. مناقب أحمد بن عروس ، ص 210 . ويبدو أن أولاد يعقوب الذين ذكرتهم الوثيقة الاسبانية ضمن قبائل الكعوب أنهم من أصل حكيمي ، وانصهروا نتيجة تحالفهم مع قرع مهلهل .

(3) التجاني ، رحلة ، ص 85-65. ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 165-167 .

(1) Documents Inédits .. op. cit. , p. 218-219

(2) التجاني ، رحلة ، ص 65.55 .

(3) مناقب الدهماني ، ج I ، ص 153 .

(4) ابن ناجي ، معالم ، ج VI ، ص 164.66 . الغبريني ، عنوان الدراية ، ص 100 . حول إقطاع الوائلي ، راجع الباب الخاص بالاقطاع ، في الفصل الثاني .

كذلك لحماية السواحل من الهجمات النصرانية . وهكذا تم اقتطاع جزء من مجال بني علي وتحبيسه على زاوية مهذب في مطلع القرن الثامن هجري / الرابع عشر ميلادي (سنة 717 هـ / 1317 م).

وحسبما ورد في وثيقة ، فان مهذب بن بلقاسم المكنى بأبي علام الشريف هو أحد الوافدين على البلاد من المغرب الأقصى و الذي منح أبو زكرياء بن اللحياني « كل الأراضي والزياتين بمنطقة المثلث بجانب قابس » (1).

و فعلا أشار الزركشي الى أن ابن اللحياني أقام بقابس مدة سنة 717 هـ ، في تلك الفترة الحرجة التي بدأ فيها غزو أبي يحيى أبي بكر للبلاد إنطلاقا من بجاية (2) . ولعله عمد إلى هذا التحبيس كسبا للأنصار ، غير أننا لا نملك ما يثبت ذلك ، ولا نعرف مدى اتساع هذا الحبس . و ما هو ثابت هو أن المجموعات البشرية المذكورة كانت موجودة وقتذاك ، وهي على التوالي :

- المهاذبة : ذكرت هذه القبيلة في النصف الثاني من القرن الثامن جنوب سفاقص .

- بنو علي : هو الاسم القديم للقبيلة النازلة بهذه الجهة ، ولم تظهر تسمية المثلث الا في العصر الحديث .

- نفاث : من بين المجموعات القبلية الضاعنة جنوب إفريقية ، منذ مطلع القرن السابع هـ / الثالث عشر م ، ومن المرجح أن تكون تسميتها مقترنة بالفرقة الاباضية النفاتية ، نسبة الى نفاث بن نصر القنطاري ، من أعلام القرن الثالث هـ بالجريد (3).

وعلى أية حال ، فلئن صح أمر التحبيس وقتذاك ، فان امتداده كان ضئيلا ، وقد تم لصالح المجموعات المستقرة والمنتجة من هراغة (هواره) ، وعلى حساب المجال القبلي لبني علي .

(1) ابن خلدون ، نفسه ، ج VI ، ص 149 (منذ عهد المستنصر ، أقطع بنو حفص شيخ الكعوب أربعة قرى بناحية صفاقص ، بالجريد وبافريقية ، أي البلاد التلية) . الكراي القسنطيني ، الأرياف المحلية والراسمال الاستعماري ، ظهير سفاقص ، تونس 1992 ، ص 154 - 150 .

J. Despois , La Tunisie Orientale , Le Sahel et la Basse Steppe , p, 166, 275 .

H. Gantès , Le Habous de Sidi Meheddeb et ses occupants (ms) , In Archives des Inspections du Contrôle civil 1938 .

(2) الزركشي ، تاريخ ، ص 65 .

(3) ابن خلدون ، نفسه ، ج VI ، ص 586 (ذكر تحالف نفاث مع رياح وبني غانية في موقعة نفوسة ضد الموحدين ، سنة 606 هـ / 1209 م) . ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 164 ، وحول أصول النفاتية ، انظر كتابنا : القبائل والأرياف المغربية ، ص 123 - 129 .

وبدبهي القول إن مؤسسة الزاوية ساهمت آنذاك في استقرار البدو وتوطينهم ، وانتقالهم من الانتجاع والحرابة الى زراعة الارض . وقد عرفت إفريقية هذا المسار في فترة بدأ فيها التفكك القبلي وضعفت العصبية .

ولم تكن زاوية مهذب هي الوحيدة التي تربعت بهذه المنطقة ، إنما نشأت زاوية ثانية غرب مدينة صفاقص ، لابراهيم بن يعقوب الذواذي المسمى بصيد عقارب ، وهي لا تعدو أن تكون نطقا عاميا لكلمة أسد . كانت أسرته من الذواودة المنتجعين بالبلاد الغربية ، حلت بافريقية على إثر مجاعة أصابتهم في النصف الاول من القرن الثامن هـ / الرابع عشر م ، لكن أبويه ماتا مبكرا ، فكفلته أسرة عامر بن جامع ، من أولاد صولة من الكعوب ، وشب على الفروسية حتى كانت له مشاركة تذكر في التصدي لقبائل بدوية منافسة للكعوب بوادران ، الذي كان ميعادا سنويا للقبائل عند نزولها الى مشاتها بالصحراء . ثم أصبح قائدا لمجموعة من الفرسان بها إثنان وستون رجلا ، تتولى الاغارة على القوافل ، وفي إحدى الغزوات التي اعترض فيها قافلة محملة بالجلد والنحاس ، متجهة من القيروان الى المحرس ، التقى بغفير القافلة ، الصالح أبي الحسن العبيدلي . ومثل هذا الحدث ، حسب الرواية المناقبية ، منعظا في سيرة المحاربين ، الذين تخلوا عن السيف ، وفضلوا الاستقرار ، باستثناء إثنين من بني زيد ، من قبائل الهلالية النازلة جنوب غربي القيروان بالسواسي .

نزلت هذه المجموعة البدوية غير بعيد عن صفاقص ، بواد أصبح يطلق عليه واد عقارب ، وهنشير أصبح يكنى بهنشير الستين ، قرب بئر العرائش ، الذي ذكرته السيرة الهلالية ، مثلما ذكرت من قبل وادران . وهذه الاحداثيات وحدها كفيلة بتحديد الخط الفاصل بين المدينة وناحيتها من جهة ، والمجال البدوي من جهة ثانية .

انتقل دور المحاربين الى حماة للمزارعين ، الذين يقدمون لهم مقابل ذلك إتاوة ، تؤخذ تحت إسم زكاة المواشي والحبوب ، مما شجع على امتداد مجال صفاقص الزراعي . وفي المقابل ، نظرت القبائل المنتشرة هناك الى هذه الزاوية المنتصبة وسط أراضيها والمشرقة على الحركة التعميرية نظرة ريبة ، فكانت قبيلة بني عثمان ، من بني علي ، تشن الغارات المتتالية عليها في بداية أمرها ، لكن ذلك لم يحد من تدعيم دورها ، وامتداد الأراضي المستصلحة ، الذين حظيا بموافقة السلطة وأهل الحضر والمزارعين .

وحصيلة القول، إن انتصاب الزوايا وتعمير الاراضي البور وقع على حساب المجال البدوي لبني علي في أواسط القرن الثامن هـ/ الرابع عشر م (1).

وقد نجم عن هذا المسار انخرام توازن القبيلة التقليدي، التي أصبحت مشدودة بين الخضوع للمتطلبات الاقتصادية الجديدة، من استقرار وارتباط أكثر بمتطلبات السوق التجارية المتوسطة، بمعنى توفير الصوف والجلود للتصدير، أو رفض الحل الثاني ومواصلة حركة الانتاج في مجال متقلص ومايعني ذلك من اغارة على المزارعين والحضر. وتزخر كتب التاريخ بمثل هذه الاعمال التي تدل على مدى اهتزاز البنية القبلية، خاصة على إثر أزمة أواسط القرن الثامن الهجري.

وتوضيحا لهذه الصورة، اخترنا بعض النماذج الدالة على طبيعة رد الفعل البدوي: ففي هذه الحقبة، كانت قبيلة الحجري من بني علي متميزة على غيرها بكثرة غاراتها، فقد شنت الغارات في الأطراف في اتجاه ناحية القيروان وقرى الساحل، وخصوصا على قبيلة المهاذبة التي توسعت على حساب مجالها (2).

خصت حرابتهم ماشية أهل القرى ببلاد الساحل وهراغة النازلة بالمهاذبة، وكان يشترط دفع غرامة مالية لارجاعها، وكذلك الانتاج الزراعي بهراغة وسهل القيروان والهوارية بالجزيرة القبلية.

واستهدفت نوعين من الثروة على مقربة من القيروان: أولا الريع العقاري للحبس المحمول من الجريد الى رباط المنستير، والاتاوات التي يمنحها أولاد أبي عيسى من بني وشاح بالجنوب الشرقي الى المناري بالقيروان، و ثانيا أحمال الصوف والجلد والنحاس السالكة طريق القيروان- سوسة أو المحرس قبيل أواسط القرن الثامن هـ (3).

وحصيلة القول، عنت هذه العمليات ثلاث قوى أساسية: المزارعين والمستقرين جنوب بني علي وشمالهم، وخاصة المنتفعين بالاحباس والاقطاعات

(1) مقديش، نزهة الانظار، ج II، ص 316-306 (ابراهيم بن يعقوب الذوايدي - صيد عقارب - ثم عقبه على رأس الزاوية ابنه حامد - ثم نصير بن حامد. وأصبحت تسمية العقاربة تعني قبيلة واقعة غرب سفاقص).

R. Brunschvig, Les Hafsides, T I, p. 311.

(2) ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 212، 213. وقد ذكر بني الحجري تارة من بين قبائل حكيم، وأخرى بني علي. غير أن بقية المصادر، وخاصة ابن ناجي اعتبرها علوية النسبة. ولهذا عددناها من بين هذه القبائل، خلافا لما ذهب اليه برانشويك (ن.م.، ج I، ص 312-313)، من كونها من حكيم. ومن جهة ثانية خلفت لنا المآثورات الشعبية مقولات عديدة مقترنة بحراة هذه القبائل، انظر ايضا: La Primaudaie, Documents Inédits, op. cit., p. 215-218.

(3) ابن ناجي، ج III، ص 209، ج VI، ص 163، 164، 171، 173، 182، 183، 210، 211، 212، 232، 141-106، 123، 140. راجع ايضا فصل الحراة.

السلطانية بهنشير المهاذبة وناحية القيروان والجزيرة القبلية، لما يمثل ذلك من ضغط على امتداد المجال القبلي، والزوايا المستخلصة للريع العقاري والاتاوات والدافعة لحركة الاستقرار، والمنافسة للقبيلة في سلطتها، والتجار الوسطاء الذين كانوا يتولون نقل ثروة الماشية من جلود وصوف، والمواد الأولية مثل النحاس، الى المواني الساحلية (سوسة والمحرس في اتجاه قابس وجربة)، لتصديرها الى المدن التجارية، في إطار علاقات غير متكافئة أدت الى نزيف للثروة المنجمية والحيوانية. وتبدل لنا بهذا حركة منظمة، لكنها محدودة الفاعلية على الامد البعيد، لان هذه الانتفاضة لا تعدو أن تكون الاحتضار الاخير لقبيلة بدأت تتخلى عن انتجاعها ورحلتها، وترغم على الاستقرار.

ولئن مثل بنو حجري النواة النشيطة داخل هذه القبيلة، منتجين في مجال ساحلي ممتد من شمال قابس الى مشارف مدينة تونس، فإن سائر أقسام بني علي بدؤوا يركنون الى شبه الاستقرار بين الجم وصفاقس منذ مطلع القرن الثامن هـ.

وقد رسم لنا ابن خلدون خلال النصف الثاني من القرن الثامن هـ / الرابع عشر لوحة مضطربة عن هذه القبيلة. وكانت رئاستها وقتذاك في أولاد صورة (ولعل الصواب صولة) بن مرعي بن حسن بن عوف، وشيخهم أبي الليل بن أحمد بن سالم بن عقبة بن شبل بن صورة، وكان يرادفها المراعية في الرئاسة. أما بطونها، فقد نسب بعضها، مثل آل حسين والجميعات ومقعد تارة الى حكيم، وأخرى الى بني علي. ولعل مرد هذا الخلط وجودها في المجال الفاصل بين القبيلين. كما كانت الشكوك تحوم حول صحة انتماء الحجري والطرود الى بني سليم (1).

ومن الادلة الاخرى على مدى وهمية النسب القبلي، وكيفية تشكل شجرة الانساب المكونة من تركيبة فسفسائية نحتت عبر العصور، بفعل التطور التاريخي وانتقال المجموعات البشرية من البداوة الى التحضر، أو العكس في فترات التبدي، ما ذهب اليه ابن خلدون عند ذكره للبداوة والحاquem خطأ بنسب بني علي. وهو أمر يستدعي منا تدقيقا، لان سوق بدرنة كان سوقا فاعلا وسط غابة الزيتون بناحية جبنيانة في القرن الرابع هـ / العاشر م، لكن تفكك البنى الزراعية والحضرية التقليدية في القرنين الخامس والسادس، وتلاشي غابة الزيتون والنسيج القروي الناشئ حولها، أديا بأهل بدرنة الى تغيير في نمط حياتهم، بل وفي انتسابهم. فقد أصبحوا منذ أن حل بنو علي بربروعهم سنة 630

(1) التجاني، رحلة، ص 65-85. ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 162-167.

غير أن الوثيقة الاسبانية لم تذكر سوى ألفي فارس من جملة الخمسة آلاف، وثمانية مشائخ من جملة الاثني عشر، لان الثلاثة الباقية خاضعة لسلطة عبد الملك، من أولاد أبي الليل وابن ضياف أحمد بن مرابط من أولاد سعيد، وهذه قائمة المشائخ: - أولاد الحاج (ولعله تحريف للحجري): بين رأس الجبل وبنزرت، عدد فرسانهم: 300.

- أولاد أيدل (ولعل الصواب هذل): مجاورون للبطن السابق، ولهم نفس العدد.

- أولاد بو رخيص: نفس المجال، لهم 150 فارس.

- إسم غير واضح لبطن ينزل شمال جزيرة جربة بعشرين ميلا، وله 300 فارس.

- أولاد نصر: لهم مائة مقاتل ومجالهم ممتد بين المهديّة وصفاقس، وهو المجال الذي خص بني علي منذ مطلع القرن الثامن، وربما منذ سنة 630 هـ، ثم أصبح في آخر العصر الوسيط مقتصرًا على أولاد نصر. وقد استمرت هذه التسمية في الفترة المعاصرة، لكن انحسر مجالها بين الشابة-الجم-قصور الساف.

- أولاد شيمة (ولعل الصواب سليم): لهم 600 فارس.

- المزاية (والصواب المراعية): ويسمى شيخهم الحسين، نازلون بناحية صفاقس التي كانت خاضعة لسلطتهم، لهم 150 فارس.

- البحير (ونفضل قراءة الحجري): نازلون بالمرتفعات بين المهديّة وسوسة (1).

- قبائل رياحية أخرى بإفريقية التونسية: بنو زيد، أولاد سعيد:

بنو زيد: تعدّ من القبائل الهلالية التي ذكرت بأطراف بلاد الساحل منذ العهد الزيري، إذ كانت لها مشاركة إلى جانب قبائل عربية أخرى مثل بني دهمان ورياح في موقعة الديماس، التي وقع فيها التصدي للنورمان سنة 517 هـ / 1123 م.

ومنذ ذلك العهد، لم يتغير مجال هذه القبيلة إلى حد عصرنا الحالي بناحية الجم، رغم عملية الطرد من إفريقية التي خصت الرياحيين سنة 630 هـ / 1232 م. ومن الملاحظ أن هذه المجموعة لم تركز إلى الاستقرار والهدوء في النصف الأول من القرن الثامن، فقد انضم بعض محاربيها إلى إبراهيم بن يعقوب الذواذي ورفضوا «التوبة» لما انصرف هذا الأخير إلى تأسيس زاوية بناحية صفاقس.

(1) نفس الاحالة الأخيرة. وفي وثيقة إيطالية أخرى مؤرخة بسنة 1587 م. (Lanfreducci et Bosio, p 510)

ذكر أن المجال القبلي الممتد بين طرابلس والقيروان كان تحت رئاسة شيخ واحد، وهو الحاج أمين، وكان له فرسان أقوياء يصل عددهم ثلاثين ألفا، وكان عدواً للترك الذين قتلوا أباه. أما المجال الممتد بين برقة وطرابلس، فقد كان تحت إمرة الشيخ عبد الله، وهو بدوره قوي، ومعاد للترك.

أولاد سعيد: نزل بنو سعيد قبل سنة الاحماس بالبلاد التلية، بناحية طبرية، وكان أميرهم آنذاك محمد بن سباع. ومنذ أن سيطر الموحدون على البلاد، دحروا في اتجاه الجنوب، وأصبحوا منتجعين في الصحراء، عاقدة الحلف مع الذواودة، وخصوصا أولاد محمد، فيما تحالف أولاد مسلم والاخضر مع أولاد سباع.

وكانت رئاستهم في القرن الثامن هـ في أولاد يوسف بن زيد، وتحديدًا في فرع أولاد عريف بن يعقوب بن يوسف، الذي كان له اتصال بابن خلدون. أما البطن الثاني في هذه القبيلة، فانه أولاد عيسى بن رحاب بن يوسف، وهم حسب صاحب المقدمة «من رياح بالحلف والموطن». وقد تضخم عددهم نتيجة أنظام لفائف عدة اليهم، من قبائل عربية مثل المخادمة والغيوث، وبربرية مثل الفجور (من لواتة وزناتة ونفاث) (1).

وبالتالي، فإن قبيلة أولاد سعيد، كغيرها من القبائل العربية، تبدو غير متجانسة، متعددة الأصول، من بربر وعرب، وهو ما يأتي دليلاً على أن حركة التعرب لدى هذه القبائل البربرية لم تقتصر على اللسان، إنما شملت كذلك النسب. وقد بقي بنو سعيد ضاعنين في أطراف إفريقية، بالمجال الصحراوي، حتى أواسط القرن الثامن هـ. لكنهم بدؤوا في التحرك في اتجاه التلول، على إثر الازمة الكبرى لهذا القرن، مستغلين في ذلك ضعف دول المغرب، حتى أنهم بلغوا المجال الزراعي لبني زيان، الذين عدوهم من بين القبائل المحاربة، إلى جانب الديلم وسويد وبني عامر، وبعث علماءهم إلى ابن عرفة سنة هـ 796 / م، يستشيرونه في قتالهم (2).

ويبدو أن محاربتهم بالمغرب الأوسط ألجأتهم إلى الانزياح إلى ناحية الشرق، والرجوع ثانية إلى إفريقية. وبالتالي نزلوا من جديد بناحية وادران، في أواسط القرن التاسع (3).

وادران هي إسم بربري، يوجد في أكثر من مكان، ففي جربة ذكر موقع وادران وجبل وادران، وفي جنوب شرقي البلاد التونسية، توجد قبائل واديرن، التي أصبحت تعرف فيما بعد بالودارنة، أما الثالثة فهي تقع بناحية المهادبة، حيث قبيلة نفاث، في الخط الفاصل بين ناحية صفاقس وقابس، بين وسط إفريقية وجنوبها. وقد مثلت طيلة التاريخ الهلالي محطة هامة، لموقعها الاستراتيجي المتميز، حتى أن الروايات المتداولة تذكر أن دخول بني هلال كان انطلاقاً من هذه النقطة.

(1) ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 67-77، 347-348.

(2) الوئشريسسي، المعيار، ج VI، ص 153-157.

(3) ابن أبي دينار، المؤنس، ص 169-170.

و بالتالي ، كانت لوادران أهمية كبرى في تطور المجال القبلي ، طيلة الحقبة الموحدية - الحفصية ، ومما يأتي شاهدا على ذلك أن الأمثلة المتداولة في شأنه (1).

والى جانب زخم التراث الشعبي الذي يزخر بالاشارات الى هذا المكان ، فإن التاريخ الرسمي لم يهمل بدوره هذا المكان ، منذ عهد الخليفة المنصور الموحدي ، الذي نهض سنة 583 هـ / 1187 م ، للتصدي للحلف البدوي المكون من بني رياح وبني غانية ، فلاحق هذه القبائل من وادران الى ناحية قفصة ، فحامة مطماطة (2).

وقد ظل هذا المجال منتجعا للقبائل السلمية ، من الكعوب وبني علي وحكيم وغيرها طيلة العهد الحفصي ، وكان ملتقى سنويا لها ولميعادها ، يقع فيه التشاور حول المسائل السياسية الداخلية (مثل اختيار الشيوخ والرؤساء) و الخارجية (التي تخص علاقة القبائل بالسلطة) (3).

وبرز دور هذا الخط من جديد في أواخر العهد الحفصي ، ففي عهد السلطان أبي عمرو عثمان ، كانت سكنى قبائل بني سعيد بوادران ، في خط لا يتجاوزونه شمالا . ومن الواضح تناسب هذا الخط الفاصل مع الحدود القبلية التي ذكرها التجاني (4).

ومنذ تلك الحقبة ، يبدو أنهم أخذوا ينزعون الى السيطرة على الشمال ، حتى أن المجتمع الحضري بدأ يتحسس هذا الخطر ، وفي هذا السياق أصدر البرزلي فتوى مماثلة لفتوى شيخه ابن عرفة لقتال أولاد سعيد (5).

(1) نسب الى أبي زيد الهلالي قوله : « وخطمت على واد كالمهود ، ودران يردع واد العريش بماء ، من فوق ماء ، وقصبه من لوطه ، واسع الحد ، وين بيدد ماء » . ويذكر أنه وقعت به معركة بين الهلالية وسكان البلاد ، حتى قيل أن قبر خليفة الزناتي يوجد بهذه الناحية . وقد أورد ابن خلدون قصيدة بدوية في هذا الشأن ، تحدد موقع الضريح ، جاء فيها :

« يا سائل عن قبر الزناتي خليفة / خذ النعت ، لا تكون هيبيل

أراه يعالسي وادران وقوفه / من الربط عيساوي بناء طويل

أراه يعيل الغور من شارع النقا / به الواد شرقه واليراع دليل

ومن الأمثلة « واد ران ، رتبة الكيالي » ، بمعنى أنه مطمورة للمكتالين للحبوب « والشاة على وادران ، والناقة على بحيرة القيروان » . ابن خلدون ، المقدمة ، طبعة دار الكتاب اللبناني ، ص 1128.

أخذت الروايات الشفوية عن شيوخ أهل البحيرة العالية ، بجهة المهدية . انظر أيضا :

Anita Baker , Wadran a Key to an enigma , In Arabica , 1983, fasc. 2, T. XXX, p. 190-198 .

(2) راجع الفصل السابق المتعلق بمعارك بني غانية . انظر خاصة : المراكشي ، المعجب ، ص 393 . ابن عذاري ، البيان ، ج III ، ص 190 . رسائل موحدية ، عدد 30 ، ص 180-197 .

(3) راجع الفصل الخاص ببني علي .

(4) التجاني ، رحلة ، ص 85 .

(5) ابن أبي ديثار ، المؤنس ، ص 169-170 .

ولئن استطاع السلطان أبو عمرو عثمان أن يحد من تحركهم ، ويشترط عليهم عدم تجاوز خط وادران ، فإن انحلال الدولة عهد السلطان حسن مكنهم من التقدم شمالا ، والسيطرة على مجالات شاسعة ، وذلك بعد التغلب على أولاد مدافع والشرخ . ولم يجد السلطان بداً من مهادنتهم ، ومنحهم مبلغا ماليا (ستون ألف دينار) (1).

والحقيقة أن هذا الصلح لم يكن الا مناورة من السلطان ، لاتمام الاستعداد المادي والمعنوي لمواجهةهم . وبعد أن تمكن من تجنيد ثلاثة آلاف فارس من الزمازية ، الذين أطلق عليهم سابقا الموحدية ، حاول تعبئة أهل الحضر ضدهم ، فأفتى البرزلي بقتالهم وقتال غيرهم من المحاربين من عرب إفريقية ، وذلك « لنفاقهم » و معارضتهم للمخزن . أما ابن ناجي ، فإنه فضل ضرب حصار اقتصادي على هذه القبيلة ، فأفتى بتحريم مبيعاتهم آلات الحرب ، وحتى الملابس والأحذية مثل الاقمعة والرواحي (2).

لكن هذه التضييقات لم تحد من فاعليتها ، إذ تمكنت من الاتساع انطلاقا من وادران ، على حساب القبائل السلمية التي ركنت الى الاستقرار ، حتى بلغ انتشارها مشارف مدينة تونس . وعند بداية الاحتلال الاسباني ، أصبحت تجمع عدة مجموعات أطلق عليها تسمية مشائخ ، وهي تابعة للمشائخ الآتي ذكرهم :

- ابن ضياف ، من أقوى مشائخهم ، قادر على تعبئة 500 من الفرسان ، ومجاله بين المنستير و جمال .

- أحمد بن مزوار : نازل بالجزيرة القبلية ، ويمكن له تعبئة 300 من المحاربين

- أحمد من بني دلاج : مجاله بين قليبية وقرى بني سعد ، له 300 من الفرسان .

- عبد الله بن أحمد : يوجد بنفس المجال ، وعدد فرسانه 200 .

- أحمد بن مرابط : ينتجع بين نواحي بسكرة شتاء وجبل الرصاص صيفا ، له من الفرسان 400 .

- علي المرابط : أخو السابق ، وكان من المناصرين لخير الدين بربروس ، ينتجع في نفس المجال ، وله نفس عدد المحاربين .

- أحمد بن ابراهيم : ابن عمهما ، ينتجع في نفس المجال ، له مائة من الفرسان ، وكان مناصرا لخير الدين (3).

(1) المصدر نفسه ، ص 163 .

(2) الرضاع ، الفهرست ، ص 153 . البرزلي ، جامع مسائل الحكام ، ج II ، ص 123 .

(3) De La Primaudaie , Documents Inédits , op. cit. , p. 215-216 .

III. المجال القبلي بجنوب شرقي إفريقية :

تعد هذه البلاد البوابة الأساسية لبلاد إفريقية من جهة الشرق منذ العصر القديم. وفي العهد الإسلامي، كانت منطقة عبور للجند أثناء فترة الفتوحات، وبعد نحو ثلاثة قرون من هذا التاريخ، مرت قوافل بني هلال وبني سليم من هذه البلاد، وما زالت السيرة الهلالية تذكر أماكن عديدة منها.

وليس مصادفة أن تقع بها المعركة الحاسمة التي فتحت الباب واسعاً لتقدم الهلاليين إلى سهول الوسط والشمال، فعلى إثر هزيمة حيدران سنة 443 هـ، تدفقت قبائل بني هلال نحو القيروان، وانتشرت بسرعة في كامل بلاد إفريقية.

وبالتالي فإن خارطة الجنوب الشرقي البشرية تميزت بالتنوع حتى إننا نكاد نعثر على أغلب القبائل البربرية من لواتة وزناتة وهوارة ونفوسة ومطماطة ودمر ومزاتة وغيرها، التي انتقلت من مجالها الأصلي بجهتي برقة وطرابلس، منذ العهد البيزنطي وعلى إثر تقدم الإنتشار العربي الإسلامي الأول.

لكن ذلك لم يمنع من حدوث أحلاف قبلية كانت فيها الرئاسة على حد التعبير الخلدوني للقبيل الأكثر قوة والأشد شوكة. فطيلة القرون الخمسة الأولى ظلت زواغة ولواتة ودمر القبائل المهيمنة على سهل جفارة، ثم بدأت سيطرة قبائل بني هلال على هذا المجال بين سنتي 443-630 هـ، قبل أن يقع دحرها نحو الغرب تاركة مكانها لأولاد دباب، وتحديدًا للمحاميد والحمارنة والنوايل وبني يزيد.

غير أنه ابتداء من القرن الثامن هـ / XIV م، بدأت القبائل البربرية المتبقية والمستقرة بجبل دمر وبمطماطة تجمع شتاتها وتدعم وحدتها بعد أن تعربت وكونت تدريجياً حلف ورغمة حتى استطاعت أن تسيطر على الجبل والسهل معاً.

وفي كل الأحوال، فإن التركيبة البشرية فسيفسائية ومتحولة من فترة إلى أخرى، باعتبار أن هذا المجال كان في الآن نفسه قطبا ديمغرافيا جاذبا لعدد من القبائل القادمة من البلاد الطرابلسية، ودافعا لأنها كانت خزاناً بشرياً تمول بانتظام وسط إفريقية وشمالها بالسكان.

ولا تقتصر أهميتها على كونها توجد على طول الطريق الرابط بين المشرق والمغرب، إنما كذلك باعتبارها إحدى نقاط الوصول لطريق بلاد السودان الغربي والأوسط، والقوافل القادمة من الصحراء المحملة بالتبر والرقيق.

وهذا كانت مركز توزيع لهذه التجارة المربحة في إفريقية وبلاد المغرب وكذلك في المدن التجارية الأوروبية، لكن دورها لم يكن يقتصر على العبور، إنما أصبحت من أن تتحول إلى قطب إقتصادي ضربت بها الدنانير الحامية.

كما استمدت أهميتها من البحر، حيث ارتبطت بعلاقات تتناوب فيها التجارة والقرصنة مع المدن التجارية الأوروبية (البندقية و برشلونة أساساً)، وأدخلت ضمن دورة تجارية متوسطية تربط بين مواني المتوسط، وتوسق إنتاجها، وخصوصاً الملح والتبر والجلود والصوف والزيت والتمور والرقيق.

I (القبائل البربرية :

1) زواغة :

كان مجال هذه القبيلة في القرن الخامس هـ / XI م بين طرابلس وصبراتة وحول مدينة قابس. وقد عمرت صبراتة حتى أن اسمها أصبح يطلق عليها، فبعد أن كانت صبرة بلدا معموراً يسكنه زواغة في القرن الخامس هـ، عوضت قرية زواغة خرائب صبراتة القديمة في مطلع القرن الثامن هـ / XIV م. وقد أطلقت عليها الوثائق الأوروبية طرابلس القديمة (1).

وعرف أهل هذه الواحة بحسن تقبل القوافل، لكن وضعيتهم تردت في أواخر القرن السابع هـ، حتى صاروا يمارسون القطع برا وبحرا. واستقرت فروع أخرى منها بجربة والاعراض منذ القرن الخامس هـ / XXI م (2).

على أن شأن هذا القبيل ضعف في القرن الثامن هـ، بعد أن أصبح، على حد التعبير الخلدوني «أوزاعاً في القبائل» (3).

ب) زوارة : كان البكري أول من أشار إلى وجودها حول مدينة قابس إذ قال : «وهو إلى قابس قبائل من البربر من لواتة ولماية ونفوسة ومزاتة وزواغة وزوارة»

(1) راجع الطرائف والصور الأوروبية (Les estampes). وتخصب المصدر المذكور (Lanfreducci et Bosio, op cit, p. 503).

(2) البكري، مسالك، ص 17-18، التجاني، رحلة، ص 211، العبدري، رحلة، ص 76، أبو زكريا، كتاب السيرة، ص 146-148، الشماخي، السير، ص 48، 115، 181، 230، 236، الزواوي، معجم البلدان الليبية، ص 175. ورد ذكر العديد من الأعلام الحاملين لنسبة الزواغي، نذكر من بينهم أبو الخير توزير الزواغي وأبو الخطاب وسيل بن سنتين الزواغي وفهدوس بن عبد الله بن سلامة بن قطفة.

(3) ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 264-308.

(4) ابن خلدون، ن.م، ج VI، ص 262، 308، 309.

كما اعتبرهم ابن خلدون اخوة لزواغة إذ ينتمي كلهم الى بني سمكان. وقد ظل هذا المجال القبلي قائما في أواخر العصر الوسيط وإن كان أهل هذه القبيلة قد فضلوا الإنزياح إلى السواحل، مما يفسر نشأة قريتي: زوارة الصغرى والكبرى(1).

- فأما الأولى وهي زوارة الصغرى أو وطن بلد المرابطين، فإنها تقع شرقي رأس المخبز، حيث الملاحه الشهيرة، وهي قرية ذات نخيل وماء عذب، لكن الخراب استولى عليها في أواخر القرن XIII ومطلع القرن XIV م، وذلك بسبب الهجومات المتتالية للقراصنة الأوروبيين، الذين يأتون للتزود بالملح من رأس المخبز، ولذلك كان أهلها في ضنك من العيش. وكانت عند زيارة التجاني لها على وشك الإندثار، ولم تذكر بعد تلك الفترة.

كما أن رباطها الساحلي: قصر وزدر تحول إلى أثر بعد عين ولم يبق به إلا بعض أناس امتهنوا النخاسة مصدرا للرزق واصطياد الناس في القوافل التجارية والحج لبيعهم للمراكب النصرانية حتى أصبحت القوافل تتحاشى المرور من هناك (2).

- زوارة الكبرى أو كوطين: وهي قرية أضخم من الأولى تبعد عنها نحو عشرين ميلا وغابتها أكبر. ذكر بها الإدريسي منذ القرن السادس هـ / XII م قصر كوطين. والظاهر أنها توافق مدينة زوارة الحالية. كان أهلها في مطلع القرن الثامن هـ / XIV م متحصنين بأسوار رافضين لسلطة الجوّاري، وقد ذكر الوزان ما ألت إليه من تراجع، فأسوارها متداعية وأهلها في خوف من هجوم القراصنة النصارى عليهم. كانوا يعيشون من استخراج مواد البناء (الجير والجبس) وبيعها بمدينة طرابلس، وقد غلب عليهم البؤس. بلغ عددهم في أواخر العصر الوسيط ألفي ساكن (3).

ج) مطماطة: نزلت ناحية قابس وتاهرت وفاس منذ القرن الثاني هـ / الثامن م. وشأنها في ذلك شأن زوارة وزواغة، استقرت بعض بطونها بالحامة التي تسمت بحامة مطماطة، فيما التجأت فروع أخرى إلى الجبل المسمى بجبل مطماطة، بعد أن سيطرت قبائل بني هلال على سهل جفارة. وفي الجملة، أل أمر

(1) البكري، مسالك، ص 17 - 18.

(2) التجاني، رحلة، 207 - 210، البكري، رحلة، ص 76: يبدو أن زواغة الصغرى تقع بين زلطن وبوكماش حاليا.

(3) الإدريسي، نزهة المشتاق، ص 174. التجاني، رحلة، ص 210. الشماخي، سير (الجزء المنشور)، ص 249 (ذكر ولون، وهو على ما يبدو قصر ولول عند الإدريسي والتجاني، وقد آل إلى الخراب في مطلع القرن الثامن هـ نتيجة هجومات القراصنة). Lewicki, Répartition.., p. 327. Lanfreducci et Bosio, op. cit., p. 503.

هذه القبيلة في القرن الثامن هـ / الرابع عشر م إلى التشتت حتى أصبحت «بقاياهم أوزاعا من القبائل»، نتيجة تغلب بني يزيد على السهل (1).

د) لمية: تعتبر بدورها في الترتيب الخلدوني أحد بطون ضريسة، إلى جانب مطماطة ومطغرة ومغيلة. وبعد أن ظل موطنها الأصلي بناحية طرابلس حيث ذكرت إحدى القرى الحاملة لاسمها، تحولت فروع منها إلى سهل جفارة، واستقرت أخرى بجزيرة جربة، حتى أن ابن خلدون اعتبر جربة بطنا من بطون لمية. غير أن المتمعن يلحظ أن تسمية جربة أطلقت منذ العهد الروماني على مدينة، ظلت أطلالها قائمة حتى عصر التجاني. وبالتالي، فقد عرفت تسمية جربة تطورا مماثلا لتطور سوق بدرنة، وشهدت انتقالا من تسمية مدينة إلى قبيلة. وهو ما يأتي شاهدا على مدى انتشار نمط العيش البدوي، ومدى سيطرة قبيلة لمية على الجزيرة (2).

هـ) لواتة: بعد أن كانت تنتجع بجهة برقة طيلة القرن الأول هـ / السابع م، تحولت بطون منها إلى الشرق، فذكرت جنوب قابس منذ القرن الثالث هـ / التاسع م، كما انتسبت إليها في القرن الثامن هـ أسرة بني مكي. ويبدو أن استقرار بعض بطونها بالجبل، مثل قطوف، قد اقترن بالهجرة الهلالية (3).

أما مزاة التي عدت من أهم بطون لواتة، فقد نزلت منذ القرون الأولى بناحية قابس والجريد، والقيروان وجبل وسلات وتيهرت. ويبدو أن هذه القبيلة الضاعنة انصهرت في بوتقة القبائل العربية على إثر الهجرة الهلالية، حتى أنه قل ذكرها في العهد الحفصي، باستثناء إحدى القرى في جزيرة شريك، وهي قرية المراتين (4).

ومنذ القرن الرابع، ظلت لواتة بجبل أوراس من ضمن القبائل المتولية لجباية الاوطان، وقد كانت خيالها تناهز الألف، وذلك إلى جانب هواره وكتامة. لكنها أصبحت تابعة لآلاد محمد من الدواودة، لما تقلص ظل الدولة الحفصية (5).

(1) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 218 (ذكر مدينة مطماطة بناحية تاهرت). الإدريسي، نزهة المشتاق، ص 57، 70، 85.

ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 251. الشماخي، سير، ص 161.

(2) ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 246-250. أبو زكريا، كتاب السيرة، الفهرس. الشماخي، السير، ص 286، 294 (ذكر لمية بجبل دمر). وقد ذكرت قرية لمية بناحية طرابلس، قرب زنور:

Lewicki, Répartition.. In R. O., XXI, 1957 Bosio, op. cit., p. 503 p 326.

(3) اليعقوبي، البلدان، ص 343. ابن حوقل، صورة الأرض، ص 103 (قطوف). أبو زكريا، ن.م.، ص 204. ابن خلدون، ن.م.، ج VI، ص 238 (قطوف). وكذا الشماخي، ن.م.، ص 283 (بنو قطوف).

(4) ن.م.، ج VI، ص 132. Lewicki, A propos d'une liste .., p. 175, 313. Brunschvig, Hafside, ابن حوقل، ن.م.، ص 93-94. البكري، ن.م.، ص 14، 18. مناقب أحمد بن عروس، ص 192. ظلت بعض عشائر مزاة مذكورة حاليا.

مثل فطناسة ودجمة وزمرين وأكودة.

(5) ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 335-336.

(و) **هواره ونفوسة**: انتشرت بطون من هواره ونفوسة جنوب إفريقية ، فاستقرت نفوسة بالجبل المسمى باسمها ، والتجأ أحد بطون هواره زنزفة الى جبل زنزفة جنوب تطاوين ، وذلك على إثر قدوم بني هلال (1).

(ز) **زناتة**: تعتبر من أهم القبائل النازلة جنوب إفريقية ، في السهل والجبل وقد تمكنت في القرن الخامس هـ من التصدي لبني هلال ، قبل أن تندمج تدريجيا في إطار البداوة العربية . وقد ذكرت المصادر عدة بطون زناتية منتجة بهذه البلاد ، أهمها :

- زهانة : ذكرت منذ القرن الثاني هـ بجهة طرابلس ، وفي عهد الادريسي ، عرفت بركوبها الابل السريعة ، وبشئها الغارات الخاطفة على قبائل بني هلال ، واحتمائها بجبل دمر. لكنها لم تلعب دورا يذكر في أواخر العصر الوسيط (2).

- بنو كندل / بنو غيلتن / قلدن : تنتسب الى زناتة حسب ابن حوقل ، وهواره حسب ابن خلدون . وهي من المجموعات النازلة بقصر تطاوين منذ القرن II هـ (3).

- عكار : ذكرت هذه القبيلة في قائمة ابن حوقل جنوب إفريقية . وقد ظلت نازلة بجهة جرجيس في العصر الحديث (4).

- بنو دمر / ورغمة : تعتبر دمر من بين البطون الزناتية الهامة ، التي ذكرها لأول مرة ابن حزم . وقد انتشرت في كامل بلاد المغرب ، وخاصة جنوب شرقي إفريقية ، حيث تسمى الجبل الواقع جنوب قابس باسمها (5).

أما قبيلة ورغمة ، فإن قائمة ابن حوقل أشارت اليها تحت تسمية ورجمة . وفي سنة 430 هـ ، تحولت بعض عشائرها من جهة طرابلس الى الجريد على إثر مجاعة .

نسبها ابن خلدون الى قبيلة دمر ، إذ قال : « ومن بطون إيدمر هؤلاء بنو ورغمة ، وهم لهذا العهد مع قومهم بجبال طرابلس » (1).

وفي مطلع القرن الثامن هـ / الرابع عشر م ، أصبحت إحدى قصور جبل دمر تنتسب اليها ، وهي غمراسن (2).

على أن حلف ورغمة لم يبرز الا في أواخر العصر الوسيط . فمنذ القرن العاشر أصبحت ورغمة تضم ما تبقى من الشتات القبلي (3).

و مما هو ثابت أن العناصر المكونة لحلف ورغمة (بني واردين و بني خزر و بني توزين و عكار) هم من زناتة في الغالب .

غير أن هذه القبائل ظلت طويلا منكفئة في جبل دمر ، لما كانت الرئاسة لقبائل المحاميد ، فأنحسر وجود هذه البطون الزناتية في الجبال ، حيث سكنوا قصورا منيعة (مثال : قصر زناتة : بني سنة 475 هـ) بعد تغلب بني هلال . وظل البدو سواء أكانوا عربا أو بربرا مسيطرين على سكان الجبال . وبما أن أغلب البربر انحازوا إلى الجبال والسواحل ، فإن السيطرة كانت في تلك الفترة للمحاميد .

و يبدو أنه ابتداء من القرن XV - XVI م ، تمكنت ورغمة (وخاصة الودارنة) من التغلب على السهل والنزول من الجبل ، لكن بعد أن فرطت في لسانها الأصلي وتخلت عن مذهبها الإباضي .

(2) تطور الخارطة البشرية على إثر الانتشار الهلالي بجنوب شرقي إفريقية :

بدأت « التغريبة » الهلالية منذ سنة 443 هـ / 1049 م ، وانتشرت هذه القبائل الهلالية في السواحل الجنوبية ، وبدأت مرحلة التلاقح الثقافي والخصوبة التي أفرزها تزاوج ثقافتين مختلفتين : الإرث الثقافي الأصلي وثقافة البدو الرحل . والحقيقة أن هذه العملية ، وإن تمت ببطء ، لم تتمظهر بشكل عدواني ، بين السكان الأصليين و بني سليم ، خلافا لأطروحات المنهج التاريخي التقليدي ، الذي

(1) من القبائل المكونة لورغمة في العصر الحديث نذكر : - الخزور : نسبة إلى بني خزر ، وهم بطن من دمر و يتوزعون في الحوايا وغمراسن و أم التمر . - التوازين : نسبة إلى توزين ، ومن الأعلام الذين أخذوا هذا الاسم : أبو الخير توزين الزواغي (القرن XI م) ومنهم أولاد بوزيد و بدولة و أحمد و مدنين . - الودارنة : نسبة إلى واردين من بني دمر ، ومنهم الزرقان و الكراشوة و الدغاغرة و الجليبات . - عكار : حول جرجيس ، من زناتة . راجع ابن حوقل ، ن.م. ، ص 102 . ابن خلدون ، ن.م. ، ج VII ، ص 108 . الشماخي ، السير ، ص 289 .

(2) التجاني ، رحلة ، ص 187-188 .

(3) خطأ A. Louis عندما اعتبر أن ورغمة ظهرت من القرن العاشر هـ / XVI م ، بارتباط بالصلحاء القادمين من المغرب الأقصى . ذكر الشماخي (الجزء المنشور ، ص 379) قصر بني واردين بناحية ورجلان منذ القرن الرابع هـ / X م .

A. Louis, Le monde Berbère du Sud Tunisien In R.O.M., n° 11, 1972, p. 115 .

(1) راجع مقالنا : قبيلة نفوسة ، مجلة كلية الآداب بالرباط ، 1982 ، ص 149-167 . انظر أيضا :

Art. Hawwara In E. I. Lewicki , Les Ibadites en Tunisie , p. 6-7

Idem , Mélange Berbère Ibadite, In R. E. I. , 1936 , p; 271-272

(2) ابن حوقل ، صورة الأرض ، ص 103 . الادريسي ، ثروة ، ص 122 . الشماخي ، سير ، ص 16 .

Lewicki , Du nouveau sur la liste des tribus berbères d'Ibn Hawqal , p. 134 .

(3) ابن حوقل ، ن.م. ، ص 103 . الدرجيني ، ن.م. ، ج I ، ص 97 (عشيرة من أهل تطاوين وهم رهط بني كندل) . ابن خلدون ، تاريخ ، ج VII ، ص 26 .

(4) . 340 p. Idem , Répartition , p. 190 . Lewicki , Du nouveau ... , ابن حوقل ، نفسه ، ص 106 .

(5) ابن حزم ، جمهرة ، ص 489 . مفاخر البربر ، ص 79 . ابن خلدون ، ن.م. ، ج VII ، ص 108 .

ركز على ثنائيات مبسطة للتاريخ : بربر / عرب ؛ إباضية / سنة ، حضر / بدو ، و ذهب بعيدا في تأويل المعطيات الظرفية التي حولها بعض الدارسين ، من أمثال : A. Louis , Brunschvig , Marçais , Gautier إلى قانون يتحكم في تاريخ بلاد المغرب ، مفاده أن سكنى البربر القصور الجبلية و انتقل قبائل أخرى منهم إلى وسط إفريقية و شمالها تما بفعل الإنتشار الهلالي .

وفي عصرنا الحالي ، أعادت المدرسة الإنقسامية هذا الطرح ، مستغلة في ذلك ما يظهر من نزاع وقتي و ظرفي بين القبائل حول المناطق الرعوية ، بغض الطرف عن كونها زناتية و هلالية ، و قد ذهبت بعيدا في تأويل التوازنات القبلية (مثال : قبيلة دباب التي كانت منقسمة إلى بطنين : الجواربة و المحاميد) و تبعية القبائل البربرية إلى بني سليم (1)

وإذا ما تجاوزنا هاتين النظرتين الأحاديتين في تفسير حركة التاريخ ، فإننا نتبين أن عوامل موضوعية عدة ساهمت في تطور الخارطة البشرية بجنوب شرقي البلاد ، وأن العامل الهلالي لم يكن دائما معطى سلبيا .

تمتد مجالات الزعبيين عامة ، و تحديدا دباب على طول السهل الساحلي الفاصل بين برقة و قابس ، و ينتجعون شتاء إلى بلاد الصحراء ، في اتجاه زويلة و الودان وغيرها . و تنقسم دباب إلى بطون عدة :

أ - أولاد أحمد : تمتد مواطنهم من غربي قابس و طرابلس إلى برقة . و أصبحت بطون منها في عصر التجاني منتجة بين قابس و توزر (2) .
ب - بنو يزيد : نازلون جنوب قابس ، و اعتبارا لنسبهم الغامض ، يبدو أن تسميتهم بيزيد هي دلالة على الحلف الذي تجمعت فيه بطون أربعة :

- الصهب : نسبة إلى صهب بن جابر .
- الحمارنة : نسبة إلى حمران بن جابر .
- الخرجة : بطن من آل سليمان ، أخرجوا من مواطنهم بمسلاته ، و انضافوا لهذا الشتات القبلي .

- الأصابعة : نسبة إلى رجل ذي إصبع زائدة (3) .

(1) انظر : Brett, Arabs, Berbers and Holy men . In C. T , 1981 , pp533-559.

(2) التجاني ، رحلة ، ص 141، 134 .

(3) نفسه ، ص 134 . ابن خلدون ، م. ج VI ، ص 167-174 .

ج - النوايل : أولاد نايل بن عمار و هم موجودون حاليا على طول الحدود التونسية الليبية (1) .

د - أولاد وشاح : أولاد وشاح بن عامر ، و قد كانت لهم الرئاسة على دباب ، و هم فرعان : المحاميد و الجواري ، و قد استقروا في السهول الخصبة لجفارة .

- المحاميد : مواطنهم توجد بين قابس و نفوسة ، و هي كذلك إلى اليوم .
- الجواري : استقروا بجهة طرابلس ، بسهول تاجورا و زنزور و هراغة و غريان .

و ظلت رئاستهم طيلة القرن الثامن هـ في أبناء مرغم بن صابر .
* أما بقية البطون من بني وشاح مثل الجواربة و العمور و بني حريز ، فهي تابعة للبطنين السابقين (2) .

هـ - بطون أخرى من دباب ناجعة في القفر :
- آل سليمان بن هبيب بن رافع بن دباب ، و قد كانت مواطنهم قبلة غريان .

- آل سالم بن هيب : و هم فرق متعددة ، منها الاحامد و العمائم و العلانة و أولاد مرزوق الذين كانت لهم الرئاسة . و كانوا نازلين بين مسراتة و لبدة و مسلاتة .

- الناصرة : هم من العرب الذين لا تعرف أصولهم ، كانوا مجاورين لآل سليمان و سالم من جهة القبلة ، في بلاد ودان و الفزان .

- العزة : و كانوا ينتجعون من برقة شمالا إلى بلاد النخيل وصولا إلى أوجلة و بلاد كانم جنوبا . و قد تحولت بعض بطونهم إلى مستقرين في أواخر القرن الثامن هـ (3) .

وفي الجملة ، فإن جنوب شرقي إفريقية تحولت تحت نفوذ الدبابيين في العهد الحفصي ، و قد كان مقسما بين بطنين متوازنين من قبيلة دباب : المحاميد الممتد تواجدهم من وادي زركين ، جنوب قابس حتى جبل نفوسة ، و الجواري النازلين بين جبل نفوسة و زوارة و صبراتة .

و ارتبطت القبائل البربرية بأحدى هاتين القبيلتين ، توفر لها الحماية مقابل جباية تأخذها منها ، وعلى حد قول التجاني « تجبيها و تحميها » . و من ذلك ما كانت عليه هوارة و خاصة أهل زنزور مع الجواري (4) .

(1) التجاني ، نفسه ، ص 86 ، 118 ، 214 .

(2) التجاني ، نفسه ، ص 212-214 . ابن خلدون ، نفسه ، ج VI ، ص 168 .

(3) ابن سعيد ، جغرافيا ، ص 156 . ابن خلدون ، م. ج VI ، ص 167-174 .

(4) التجاني ، رحلة ، ص 217 .

ولا يمكن أن نفهم بالضرورة أن نزاعاً ما كان قائماً بين الطرفين ، كما ذهب إلى ذلك أحد الدارسين المعاصرين ، متعباً بذلك النظرية التي ركزت على التعارض بين البربر والعرب ، ذلك أن بني دباب تخصصوا في جباية الاوطان لصالح المخزن الحفصي ، مقابل دور الخفارة . ومما يأتي دليلاً على ذلك « المحالفة » القائمة وقتذاك بين المحاميد وورغمة (غمراسن) ، وقد قال التجاني في هذا الصدد :

« والمحالفة بينهم (أي ورغمة) وبين المحاميد ، لأن أبا جبارة كاتب المحاميد ورغمي منهم ، ولا يبالون في الاغارة على الجواري باصطلاح المحاميد معهم .. » (1). وبالتالي ، فقد سيطرت علاقات الحلف بين المحاميد وورغمة فيما كان التنازع قائماً بين القبيلتين العربيتين . فالمسألة ليست إذن مرتبطة بالانتماء البشري (بربر-عرب) بقدر ما تتحكم فيها التوازنات القبلية والنزاعات ذات الاساس الاقتصادي (مثل النزاع حول المجال الرعوي والمجال التجاري) .

وفي هذا الاطار يمكن أن نفهم التوازنات بين المحاميد والجواري المتمثلة في تعادل النمو السكاني والشوكة العسكرية للطرفين . وقد عبر التجاني عن ذلك في قوله : « ورئاسة الوشاحيين الآن محصورة في قبيلتي الجواري والمحاميد ، وما عدا هاتين القبيلتين من بني وشاح ، كالعمور والجوابة يضاف إليهما . وهما قبيلتان متكافئتان في العدد والقوة ، فمهما نقص من أحدهما فارس بموت أو غيره ، نقص من الاخرى نظيره (2). »

على أن هذا التوازن لا يمكن أن يكون أمراً قاراً ، كما يتصور ذلك أتباع المنهج الاجتماعي الانقسامى ، لتطور تحالفات هذه القبائل مع بقية القوى الاجتماعية والسلطة المخزنية ، وأهمية الحركية الاجتماعية والهجرة داخل هذا المجال البدوي . ثم إن دراسة هذه القبائل لا تتسنى دون وضعها في إطار أعم ، وهو إطار بلاد إفريقية والمغرب ، وما يعني ذلك من علاقة مع السلطة السياسية .

فقد كانت هذه القبيلة في خدمة المخزن الحفصي . غير أنها بحكم طرفيتها ، كانت تخرج من حين إلى آخر عن السلطة المركزية . ففي سنة 652 هـ ، تحرك المستنصر في اتجاه الجنوب ، وقبض على رحاب بن محمود الدبابي وأبيه وعلى ثلاثة عشر رجلاً من وجوه مرداس من بني سليم ، و سجنهم بالمهدية (3).

(1) نفسه ، ص 178-188.

M . Brett , Arabs , Berbers and Holy men .. In C. T. , 1981 , op. cit.

(2) التجاني ، رحلة ، ص 118 .

(3) ابن قتادة ، الفارسية ، ص 119 .

ويبدو أن هذا القبيل ظل يتحين الفرصة للقيام على الحفصيين ، منذ ذلك الوقت ، إلى حد سنة 679 هـ ، ذلك أنها كانت العنصر الفاعل في اندلاع حركة ابن أبي عمارة (1).

وقد مكنتها هذه الحركة من التقدم إلى وسط إفريقية وتلولها ، وظلت تهدد هذه المناطق الزراعية ، كلما هبت ريح الازمة على جنوب شرقي البلاد . ففي النصف الاول من القرن الثامن ، أثناء حقبة جوع ، ولعلها في سنة 748 هـ ، وصلت دباب إلى وطن القيروان (وتحديدًا إلى بلاد العلويين) طالبة الامتياز ، ففتح لهم الشيخ أبو يعقوب الزعبي المطامير خوفاً منهم (2).

على أن العلاقة بين القبيلة والسلطة ظلت هادئة في الفترات العادية ، بل إنها كانت ودية كما يشير إلى ذلك التجاني . فقد وفد كل من شيوخ الجواري والمحاميد لتحية ابن اللحياني بغمراسن ، وانتهى الامر إلى التنافس بين رئيسي القبيلتين : يعقوب بن عطية رئيس المحاميد وسالم بن مرغم ، رئيس الجواري ، لاستضافة الامير الحفصي . وقد ورد في هذا الشأن : « فوقع الاختيار بعد ملاحاة كثيرة وتنازع شديد بين يعقوب بن عطية أمير المحاميد وسالم بن مرغم أمير الجواري ، على الإقامة مع يعقوب في منزل غمراسن ، فإن أهله حلفاء له مع ما هنالك من الامن الذي لا تخاف معه إغارة مغير ولا ضياع كبير من الاشياء ولا صغير » (3).

وتفسر الخلفية الاقتصادية قوة العلاقة القائمة بين السلطة و قبيلة المحاميد . فقد مكنتهم قوة شوكتهم من التحصل على إقطاعات بموجب ظهير سلطاني ، مقابل خدمة السلطة والولاء لها (4).

وفي الجملة ، فإن البنية القبلية بجنوب إفريقية ، رغم طرفيتها ، ليست في منأى عن طبيعة السلطة السياسية بمدينة تونس ، وعن الهياكل الاقتصادية في المنطقة ، بما فيها العلاقات في البحر المتوسط (5).

(1) راجع الفصل الخاص بحركة ابن أبي عمارة.

(2) ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 169 .

(3) التجاني ، نفسه ، ص 179 .

(4) التجاني ، نفسه ، ص 215 ، 197 .

(5) أنظر مثلاً العلاقات القائمة بين مرغم بن صابر ، رئيس الجواري ، والقطلايين في أواخر القرن السابع هـ .

I. تونس : مدينة السلطان و سلطان المدينة :

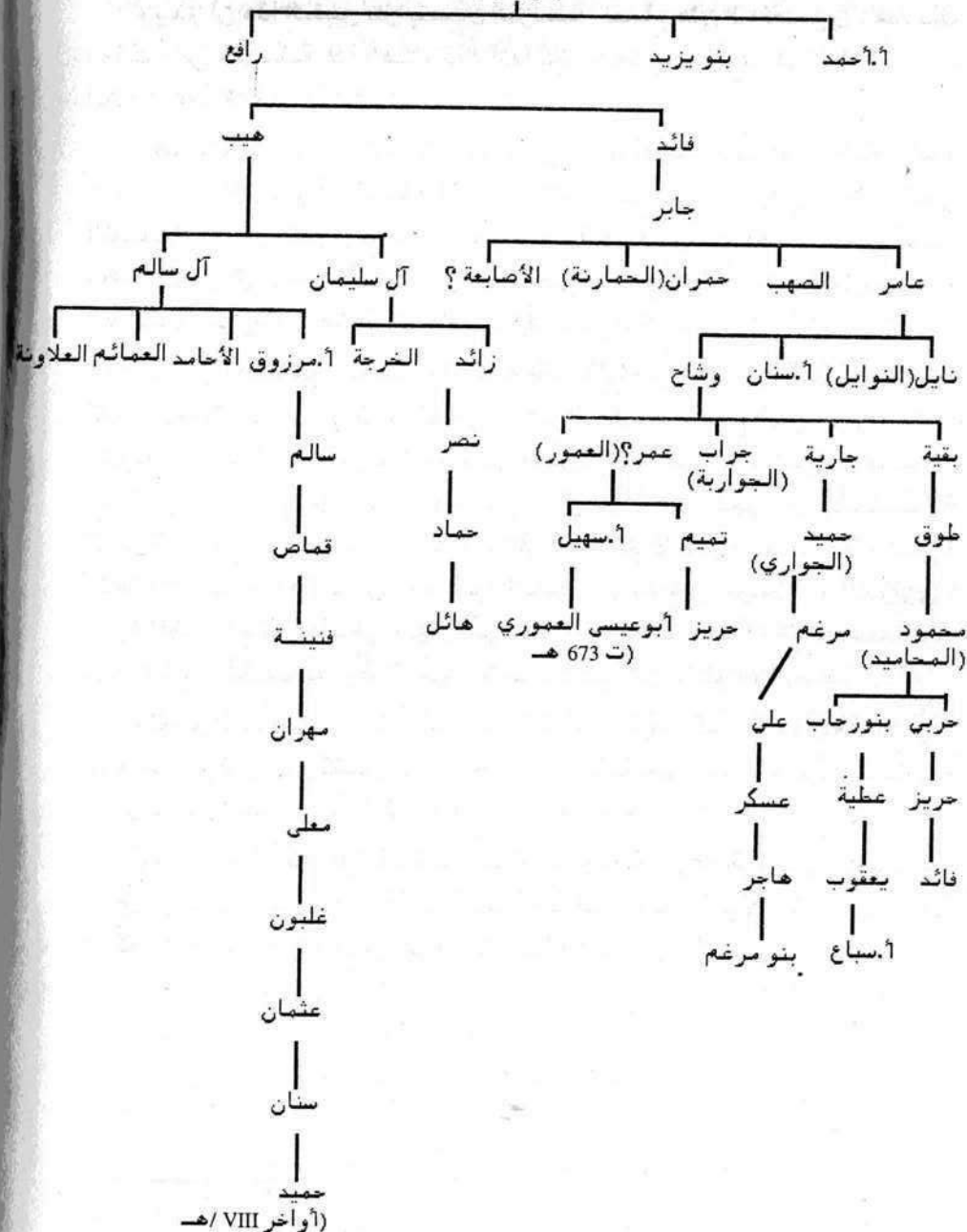
واعتبارا لاهمية المدينة في العهد الاغلبى ، فقد استقرت بها جالية عربية هامة وساهمت في تمصيرها، فشيّد المسجد الجامع (الزيتونة) سنة 1116هـ، وظهرت الحمامات والقصور والرياض خارج باب السقائين، وتعددت الابواب حتى بلغ عددها الخمسة : بابي الجزيرة وأرطة جنوبا وبابي البحر وقرطاجنة شرقا ، والسقائين شمالا(1) .

(1) **العمق البشري :** المجموعات الحضرية والهجرات المتواصلة إليها من البادية: شهدت المدينة إعادة ترتيب لسكانها في الحقبة الموحدية - الحفصية ، بعد أن استقرت بها مجموعات هامة من الجند الموحيدي ، وتحولت الى قطب جاذب للمهاجرين من المغرب الاقصى في مرحلة أولى (555هـ - 627هـ) ، والاندلس ثانية . ولا غرو، فقد تبوأَت كثير من هذه العناصر مراكز السلطة والجاه ، مساهمة بذلك في تغيير مكونات الهرم السكّنى .

وفضلا عن الرقيق السودان ، والعلوج المرتزقة الواقدين من أوروبا ، فإن البادية الافريقية مثلت معينا لا ينضب ، وممولا بصفة متواصلة للمدينة .فما هي خاصيات هذه التركيبة البشرية ، ومدى انعكاسها على العمران والتنظيم المجالي للمدينة وناحتيتها ؟

(1) البكري ، مسالك ، ص 40 .

بنو دباب



١. الارث السكاني بالمدينة : البيوتات القديمة : ليس من اليسير التفرقة بين الاسر العربية المستقرة بالمدينة منذ بداية الاسلام ، ونظيرتها الوافدة من الاندلس على إثر سقوط مدنها ، ولكن في كلتا الحالتين ، يمكن التعرف عليها من خلال النسب العربية إلى قبيلة أو مجموعة . كما أنه من الصعب معرفة مدى صحة هذا النسب أو وهميته (1) . وتميزت هذه البيوتات في العهد الحفصي بامتلاك العلم والثروة ، وراثته ، فضلا عن امتهان بعضها عديد الحرف والصنائع . وقد قمنا في هذا المستوى من البحث بفحص أولي للكتابات الشاهدية ، مكنتنا من مقارنة أدق لاهمية هذه الاسر ، التي انتسبت الى أغلب القبائل العربية ، وخصوصا " تميم وقريش وربيعه والأزد ولخم ، وذلك فضلا عن نسبة الأنصاري (2) .

ب (الوافدون من المغرب الأقصى ، ونشأة فئة أعيان جديدة :

تكونت هذه الجالية المغربية من رصيد أولي من الجند الموحدية الذي بدأ في الاستقرار منذ سنة الاخماس ، وخاصة إبان ولاية أبي محمد عبد الواحد الحفصي (603هـ / 1206م - 618هـ / 1221م) ، وعناصر أخرى وفدت على البلاد بطرق مختلفة ، جماعية أو فردية ، طيلة العهد الحفصي ، وخاصة في القرن السابع هـ . وقد استقرت النواة العسكرية الأولى بالحاميات الأساسية لإفريقية ، وخصوصا بمدينة تونس ، مستحوذة على السلطة والثروة ، ومساهمة في تغيير الهرم السياسي للبلاد ، ونقل مقاليد الحكم من الفئات « البرجوازية » التقليدية إلى شيوخ الموحدين . وهو ما يفسر تشبثها بأنسابها القبلية ، بعد أن أضحت هذه القبائل مرجعية أساسية للشرف والمجد . وبالتالي فإن نسبة التتمالي والكومي والهناتاي والهرغي والمصمودي ظلت منتشرة في الانساب الحفصية طيلة هذه الحقبة ، وكانت مقترنة باللقاب شرفية مثل الشيخ والشيخ الحافظ والشيخ الاجل والمجاهد (3) .

ولئن ذكرت نسبنا المصمودي والهرغي بطريقة عادية ، لا توحى بتميز اجتماعي أو شرف الانتساب ، فإن النسبة إلى أبي حفص عمر الانتي قد حظيت بكل اهتمام ، وبقائمة طويلة من الالقاب الشرفية ، الموروثة في الغالب عن الموحدين ، وأهمها :

(1) يشكك قيشار في مدى صحة انتساب الاعلام الاندلسيين الوارد ذكرهم في المصادر إلى أصول عربية ، رغم حملهم لانساب عربية . انظر :

P. Guichard , Les Musulmans de Valence et la Reconquête , T I p 171-177.

(2) فضلا عن اعتمادنا على نقاش الفرجاني (سليمان زبيس) وعلى قائمة خطية لعدد آخر من النقاش ، حاولنا في كثير من الأحيان ، الرجوع إلى هذه النقاش وقراءتها مباشرة أو عن طريق الصور المأخوذة لها .

(3) انظر : سليمان زبيس ، نقاش الفرجاني ، الفهرس .

الشيخ : هي مرتبة عالية في النظام الموحدية ، يقع اختياره من بين العلماء المصامدة ، كي يتولى [الخطط الادارية والسياسية .

الامير : أصبح هذا اللقب غالبا على لقب الشيخ الذي تسمى به أبو حفص ، بعد أن أعلن أبو زكريا يحيى استقلاليته عن السلطة الموحدية سنة 634 هـ / 1237 م .

أمير المؤمنين : تسمى به المستنصر ، بعد أن أعلن الخلافة ، على أن السلطان أبا إسحاق إبراهيم (678هـ / 1279م - 683هـ / 1284م) اكتفى من جديد بلقب الامير ، لانه استمد شرعية حكمه من أبيه أبي زكريا مباشرة ، ولقب بالامير الاجل المجاهد في سبيل الله .

الامراء الراشدون : أصبحت تطلق على سلالة الاسرة الحفصية ، على غرار تسمية الخلفاء الراشدين بالمشرق .

المولى : أصبح هذا اللقب مرتبطا بالاسرة الحاكمة ، وقد ورد بأشكال مختلفة : المولى وسيدنا والمولى الخليفة ، ومولانا أو مولاي .

الاجل : تسمى بها لأول مرة حاكم بجاية (الامير الاجل) ، وهو أحد أبناء الخليفة عبد المؤمن بن علي ، وظل مقتصر على المراتب العليا في المخزن الحفصي .

المقدس : ورثها الحفصيون عن جدهم أبي حفص عمر ، الذي قاد موقعة سنة 568 هـ ، وسمي سيف الله ، واستحق بذلك صفتي المجاهد والمقدس .

المجاهد في سبيل الله : اقترنت في البداية بالمشاركة في حروب الاندلس بدءا بأبي حفص عمر ، ووصولاً إلى أبي زكريا يحيى وأبي إسحاق إبراهيم ، ثم أصبحت مجرد لقب شرفي .

الفقيه ، العابد ، المعلم ، سيدنا ، الهمام ، الافضل ، الاكرم ، السعيد ، ناصر الدين ، الشهيد الخ : وهي ألقاب وصفات تسمى بها أمراء بني حفص . أما نساء هذه الاسرة ، فقد تسمين بألقاب أخرى مثل : الحرة ، الصالحة ، الطاهرة ، الزكية ، الحاجة ، المقدسة ، المكرمة ، العفيفة (1) .

ولم تقتصر الهجرة إلى إفريقية ، وخصوصا مدينة تونس ، على المصامدة والكوميين ، إنما شملت مجموعات أخرى وفدت بطريقة فردية أو جماعية من قبائل غمارة وأزغار ويزناسن وأزدغة وغيرها .

وقد جاءت لتدعم الاصول المغربية الجديدة للاستقرارية الحاكمة ، رغم أنها اندمجت بسرعة في إطار المعطيات الحضارية لبلاد إفريقية ، وتكيفت معها ، الامر الذي لم يكن كذلك لدى الاندلسيين المهاجرين .

(1) راجع حول هذه الالقاب الشرفية المتعلقة بقبريات الامراء الحفصيين ، مقالنا : فروع جديدة في شجرة انساب الحفصيين من خلال الكتابات الجنائزية ، الكراسيات التونسية ، سنة 1982 ، عدد 121-122 ، ص 134-95 .

ج) الوافدون الاندلسيون على مدينة تونس في العهد الحفصي وترسيخ التمدن:

لئن يسر الامراء الحفصيون الاوائل ، خاصة أبو زكريا وإبنه المستنصر ، إستقرار أهل البيوتات من اللاجئين الاندلسيين بمدينة تونس ، وخصوصا الوافدين من إشبيلية ، لعلاقة أبي زكريا القديمة بأهلها ، فإن الفئات الأخرى لاقت صعوبات كبرى عند الهجرة ، وأثناء الاستقرار ، والتجؤوا الى الزاوية في بداية أمرهم . وقد اتسعت القاعدة الاجتماعية للمهاجرين ، ولم تقتصر على العلماء والمتصوفة وأصحاب الخط السياسية ، وضمت الجنود وعديد الحرفيين ، من قران وسنفاج وزلاج ورصاع وكماذ وغيرهم (1).

وفي القرن التاسع ، وقبيل سقوط غرناطة ، ازداد نسق الهجرة ، فكان اللاجئين يبادرون بالالتجاء الى زاوية أحمد بن عروس عند حلولهم بمدينة تونس ، حيث وجدت ملجأ ماديا وملأذا روحيا لمن كان تحت وطأة الازمة . ثم انتصبت زاوية أبي القاسم الزليجي في طرف الربض الغربي ، قرب باب خالد ، لاستقبال أعداد غفيرة من عامة المهاجرين ، وقد تدعمت وظيفتها في عهد أبي الغيث القشاش ، على إثر قرار الطرد لسنة 1609م (2).

ومما يأتي دليلا على الاهمية العددية للمهاجرين في القرن السابع هـ ، أن رماة الاندلس كونوا فرقة خاصة بهم في جيش الاندلس قوامها 2000 فارس سنة 1270 . كما تواجد العنصر الاندلسي في قيادة الاسطول ودار الصناعة (3).

ومنذ القرن السابع هـ ، ظهرت أحياء خاصة بهم ، داخل أسوار المدينة بزقاق الاندلس ، وفي الارباض بحي الاندلس المجاور للحلفاوين ، حيث حمام الرميحي حاليا . كما توجد إشارات أخرى إلى تواجدهم بشرف المركاض وقرب باب خالد حيث زاوية الجليزي . كما استقر الاثرياء منهم بضواحي مدينة تونس ، مثل رأس الطابية ، وحاولوا أن يعيشوا أجواء الاندلس ، في مستوى العمارة والمأكول وليالي الانس (4).

(1) مناقب ، مخ رقم 18555 ، ص 167 ، 168 ، ب 1170 . كان أحد صلحاء مدينة تونس ، وهو علي السنفاج ، قد استقر خارج الباب الجديد ، بزنقة الغنم ، لاستقبال المهاجرين الاندلسيين في السبعينات من القرن السابع هـ . وقد كان قدومهم بطريقة فردية أو جماعية ، و بلغ عدد المهاجرين في إحدى المرات أربعين عائلة .

(2) مناقب ابن عروس ، ص 506-389 ، 392 . ابن أبي دينار ، المؤنس ، ص 170 . نور الارماش في مناقب القشاش ، مخ 16408 ، ص 5 .

(3) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 668 . العمري ، مسالك الابصار ، ص 94 . ابن قنفذ ، الفارسية ، ص 132 . الزركشي ، تاريخ ، ص 65 . المنوني ، وراقات ، ص 291 .

(4) راجع : مناقب علي السنفاج . ابن عبد الباسط ، رحلة ، ص 22-20 .

ويبدو أن استقرارهم ومهنتهم قد وقعت فيها مراعاة الانتماء الجهوي للمهاجرين ، حتى أن الوافدين من بعض المدن عرفوا بتخصصهم في مجال محدد ، فالشلوبيون على سبيل المثال اشتهروا بكتابة العقود والوثائق بمدينة تونس ، فيما تخصص آخرون في التدريس والعلم ، أو في الصنائع والحرف والزراعة (1).

وتطالعنا الاخبار العديدة حول أفراد الجالية بصعوبة الاندماج ، والنزاعات التي تنفجر من حين الى آخر بين أهل البلاد والاندلسيين ، وقد كانت تتخذ أشكالا عدة ، سياسية واجتماعية وثقافية وغيرها .

وفي الجملة ، فقد ساهم الاندلسيون الوافدون الى إفريقية منذ القرن السابع هـ في الزيادة في التعمير والتمصير بمدينة تونس ، فضلا عن تدعيم جانب المجتمع الحضري .

د) المجموعات الأخرى ذات الاصول الحضرية المستقرة بمدينة تونس في العهد الحفصي: إستقرت بالمدينة عدة أسر وفدت على مدينة تونس في فترات مختلفة ، من مدن إفريقية والمغرب خاصة والعالم الاسلامي والمتوسطي عامة .

— الهجرة من مدن إفريقية : لقد عبرت التركيبة البشرية بمدينة تونس عن المناطق التي عرفت هجرة ونزوحا أكثر من غيرها ، لاسباب بشرية أو بيئية . فالقرى الساحلية المتضررة بفعل الانتشار البدوي والاحتلال النورماني قد اندثر العديد منها ، وتفرق أهلها بالمدن الكبرى مثل تونس وبونة وغيرها . وبالتالي فاننا نعثر من بين الاعلام بتونس ، من ينتسب الى لبيدة وبرشانة ورقة وملول وجمونس الصابون وغيرها . وهي قرى عرفت كلها الاندثار والتلاشي بين القرنين السادس والثامن هـ / الثاني عشر والرابع عشر م .

وفضلا عن الهجرة المرتبطة بالكوارث ، مثل سقوط المدن الاندلسية وسيطرة النورمان على صقلية وقوصرة ، فإن نوعا آخر من الهجرة من المدن الافريقية ارتبط بدور القطب الجاذب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي الذي لعبته مدينة تونس طيلة العهد الحفصي . ولذا فاننا نعثر على عدد من العلماء والصلحاء ، ومن التجار والحرفيين ومتولي الخطط المخزنية من أصول حضرية ، قدموا من بنزرت ونابل وقرنباية ، أو من قفصة ونفطة وقابس وغمراسن ، ومن البلاد الساحلية مثل بجاية وبونة (عنابة) وصفاقس وجربة وطرابلس ومسرارة .

كما كانت باقي المدن المغربية والاسلامية ممثلة في التركيبة الاثنية لمدينة تونس ، حيث نجد الوافدين من المغرب ، من مراکش وفاس والجزائر وطنجة ومليلة أو من المشرق ، من البصرة وغيرها .

(1) ابن عرفة ، المختصر ، ج IV ، ص 1174 . البرزلي ، جامع ، ج II ، باب القضاء .

- **النصارى واليهود** : *النصارى : استقرت مجموعات مسيحية هامة بالمدن الافريقية الساحلية ، وخاصة بتونس وبجاية ، في فنادق خاصة بكل جالية . وقد حرص المخزن على حمايتها ، لما توفره التجارة الخارجية من عائدات متمثلة في أخذ العشر والقبالة على الفنادق المتقبلة ومبالغ على كراء صيد المرجان .

والى جانب التجار ، وجد صنف ثان من النصارى المستقرين بالمدينة ، وهم العلوج ، الذين مثلوا الفرقة العسكرية المرتزقة التابعة للسلطان ، ورجع استعمالهم لأول مرة الى العهد المرابطي ، في عهد علي بن يوسف ، ثم الموحيدي . ولئن ظل البعض على ديانتهم واسمهم القديم ، فإن الكثير منهم اعتنق الاسلام وأخذ أسماء عربية جديدة توحى بالتفاؤل والتبرك . وقد تركت لنا القبريات عددا هاما من الاسماء ، مثل أبي السرور فارح بن عبد الله ، وقد استمر استعمال هذا الاسم من القرن السابع الى حد نهاية الحفصيين : - عبد الواحد ولد القائد أبي السرور فارح بن عبد الله ، توفي سنة 665 هـ / 1267 م .

- أبو السرور فارح بن عبد الله ، توفي بعد سنة 700 هـ / 1300 م .
- أبو العباس أحمد بن أبي السرور فارح بن عبد الله شهر .. ت 831 هـ / 1427 م
- القائد فارح : عاش في القرن التاسع هـ / XV م .
- القائد فارح : في عهد مولاي حسن ، سنة 1535 م . كان معاديا للأسبان ، حتى أن هؤلاء طلبوا من السلطان التخلص منه (1) .

كما اقترنت الاسماء الجديدة للعلوج بالخصال الخاصة بوظيفتهم الاساسية ، وهي العسكرية ، فتسموا بالظافر : فقد ذكرت عتو بنت ظافر بن عبد الله (ت 640 هـ / 1243 م) ، والقائد ظافر في عهد المستنصر سنة 648 هـ / 1250 م ، وظافرا الكبير وعائشة بنت القائد أبي النصر ظافر (ت 839 هـ / 1435 م) الخ (2) .

واقترنت أسماء بصفة الفتح ، إذ ذكر القائد مفتاح بن عبد الله المتوفى سنة 663 هـ / 1265 م ، أو بصفة الشجاعة ، إذ ذكر إسم شجاع بن عبد الله ، المتوفى سنة 660 هـ / 1261 م .

ومن الاسماء الاخرى للعلوج بمدينة تونس : صابر (القائد صابر بن القائد فرج) ونبيل (القائد نبيل) : (3) .

(1) انظر : زبيس ، نفس المرجع ، ص 34 ، 128 .

Brunschvig, Les Hafsides , T I , p . 246 , 273 . Documents . In R . A . , 1877, N123 .

(2) انظر : زبيس ، ن.م ، ص 21. الزركشي ، تاريخ ، ص 61، 83.

(3) انظر : زبيس ، ن.م ، ص 34، 56. الزركشي ، ن.م ، ص 95، 132.

وترجع أقدم إشارة متعلقة بالعلوج في العهد الحفصي الى سنة 1256 م ، إذ ذكر آنذاك قائدهم أبو عبد الله الذي عوضه « دي مونكادا » (De Moncada) . كما أشار ابن خلدون الى وجود الموالي العلوج في عهد أبي زكريا ، الذين تولوا الخطط الهامة . والظاهر أنهم كانوا مختلفين عن العلوج المرتزقة الذين وقع استخدامهم في الحرس والجند ، وكانوا أحرارا .

ولقد اشترط الملك القطلاني تسمية قواد الميليشيا وتغييرهم حسب رغبته وبلغ عددهم سنة 1281 نحو 2000 علج بمدينة تونس ، وكان ابن أبي عمارة قد أوقف من بينهم 180 فارسا . ولئن ظلوا مرتبطين بمملكة الاراقون الى حد سنة 1313 م ، فإنهم بدؤوا في الانصهار تدريجيا في المجتمع الافريقي (1) .

وفضلا عن حراسة السلطان ، فقد كانت لهم مشاركة في الحروب والصراعات الداخلية ، وخاصة أثناء حركة ابن أبي عمارة سنة 679 هـ / 1280 م ، وحصار جربة سنة 706 هـ / 1306 م ، وأثناء النزاع الدائر سنة 748 هـ / 1347 م . وكانوا في عهد السلطان ابن اللحياني يركبون الخيل بالسرج ، خلف الامير ، حتى عاب عليه بعض العلماء ذلك (2) .

وفي سنة 750 هـ / 1351 م ، لما هم بنو مرين بالرحيل ، حاولوا أخذ العلوج وأسرهم ، بدعوى أنه لم يقع تأمينهم . لكن بعض العلماء وقف حيال هذا القرار ، ممتنعين عن تسليمهم باعتبارهم أهل ذمة ضربت عليهم الجزية ببلاد إفريقية (3) .

وظلت هذه المجموعة محافظة على خصوصيتها بمدينة تونس ، على رأسها قائد يطلق عليه مقدم النصارى ، ومنذ سنة 1353 ، أصبح قائدين ، ثم تطور العدد سنة 1391 الى ثلاثة ، على رأس كل مجموعة واحد ، وكان من بينهم أحد الجنوبيين .

وكانوا يقطنون الربض بباب المنارة ، ويمارسون شعائرهم الدينية في كنائس عدة ، على ان بعضهم اختار اعتناق الدين الاسلامي ، والانصهار في المجتمع التونسي ، فلبست النساء زي المسلمات بمدينة تونس (4) .

(1) ورد في برانشويك تاريخ العقد سنة 1256 م ، على ان ماس لاتري ذكر ان عقد بانيسار

(Traité de Panissar) المبرم بين أبي حفص عمر وملك الاراقون تم سنة 1285 م .

R. Brunshvig , Hafsides , T I , p. 440. Mas-Latrie , Traité de paix et de commerce . p . 286-290

(2) الابي . الاكمال ، ج IV ، ص 355 . Adorne , op. cit, p. 190-192

Brunschvig , op. cit , T I , p. 447 . وقد اعتبر برانشويك ان موقف الناس تجاه العلوج نابع من التعصب

الديني . وهو أمر مستبعد ، لان أغلب فئات المجتمع كانت لا تتحمل هذا الجسم الغريب المنفذ للسياسة السلطانية ،

وقد برز ذلك أثناء حركة ابن أبي عمارة ، لما نكل بعدد من العلوج .

(3) البرزلي ، ن.م ، ج I ، ص 164-160 ب ، 170 ب . وقد ذكر أن أول تاريخ وفودهم يرجع الى أبي زكريا وابنه

المستنصر .

(4) انظر : مازمول ، إفريقيا ، ج III ، ص 20 .

R. Brunshvig , Deux voyages d'Ifriqiya , Adorne et Ibn Abdelbasit , p199 . Ibid , Les Hafsides , T I , p. 447 .

وبلغ عددهم سنة 1535 م 2600 ساكن . وفي سنة 1550 م ، ورد ذكر ثلاثمائة من بينهم . ولم يقع إخراجهم من البلاد الا بعد وصول العثمانيين الى الحكم سنة 1574م (1).

ولم يكن التواجد النصراني بمدينة تونس دون تأثير مباشر على المجتمع الحضري بافريقية ، إذ برزت عدة سلوكيات وتقاليـد متأثرة بحياة هذه الجالية من المستعربين ، نذكر من بينها الاحتفال بالاعـياد والمواسـم الدينية ، مثل أعياد ميلاد المسيح والانبـداس ، التي توافق العنصرـة بالاندلس والعطاس بمصر ، وعيد النـيرة الذي ظل السلطان الحفـصي يحتفل به الى حد إزالته في عهد أبي فارس عبد العزيز ، وعيد الربيع في شهر مايه ، وقد تعود الناس بمدينة تونس تهنئة بعضهم بعضا بهذا الاحتفال ، دون معرفة حقيقته ، حتى أن أحد أمناء السوق بتونس قام بتهنئة قاضي الجماعة بهذا العيد ، فكلفه ذلك سخط القاضي عليه وعزله ، لجهله بكونه من أعياد النصارى (2).

والحقيقة أن تشدد الفقهاء ومحاولة الوقوف حيال هذه التأثيرات ، لم تمنع من ترسخ علاقات بين بعض سكان المدينة والمستعربين ، الذين كانوا يقدمون الهدايا اليهم عند الاحتفاء بأعيادهم ، وخصوصا بالعيد المسمى الفطيرة لدى اليهود (3).

* اليهود : فضلا عن اليهود الذين كانوا مستقرين بمدينة تونس من قبل ، فإن هذه الجالية شهدت تطعيما بعناصر أخرى وفدت من بلاد الاندلس ، بعد القرن السابع هـ / الثالث عشر م . وأسـتقرت في حي خاص بها ، داخل الاسوار . وٱلتزمت بلباس ثياب مميزة في عهد أبي يوسف يعقوب ، وظلت كذلك في العهد الحفـصي . ومما يذكر في هذا الصدد أن السلطان الحفـصي ألزم هؤلاء اليهود بلباس زيهـم ، في نهاية القرن الثامن أو بداية التاسع ، على إثر ما أظهره من شرب الخمر في شهر رمضان .

وكانوا يدفعون الجزية بطريقة جماعية منذ العهد الزيـري ، ثم توزع فيما بينهم على حسب عددهم . وتفرض عليهم غرامة مالية تسمى الخسارة ، عند قيامهم بتجاوز التقاليد والتشريع ، وتدفع دراهم في القرن الثامن هـ / الرابع عشر م (4).

وأنصرفوا الى العمل في التجارة المتوسطية مع المدن الايطالية والاسبانية ، وعمليات الفكـاكة والترجمة ، محتكرين مهنة الصباغة وتجارة المواد المقتترنة بها ، مثل

الك والارجوان والشب . كما اشتغلوا في الصياغة بسوق الصاغة بمدينة تونس ، رغم التضييقات التي قام بها العلماء لمنع أهل الذمة من العمل كصيارفة وجزارين ، ورغم ما تعرضوا له أكثر من مرة من اتهام في غش النقود ، وخاصة أثناء أزمة سنة 660 هـ / 1261 م (1).

وفضلا عن اشتغالهم بالطب والتطـيب ، فإن بعضهم امتـهن تجارة الكتب العربية وبيعها الى البلاد الاوروبية ، ومن ذلك ما وقع في القرن الثامن هـ ، لما اشترى يهودي بعض كتب المنطق وأراد السفر بها « لارض الحرب » ، فأفتى ابن عرفة بمنعه من ذلك ، حتى يزال ما بها من التسمية والتصلية (2).

وفي الجملة ، فإن دور هذه الجالية ، وخاصة الأثرياء من أفرادها ، أصبح مقترنا بالتجارة المتوسطية والقرصنة ، وما يعنى ذلك من خدمة لمصالح الرأسمالية التجارية الناشئة بالمدن التجارية .

- الهجرة من البادية : مثلت البادية المحيطة بمدينة تونس بدرجة أولى ، والبعيدة عنها ثانيا ، معينا بشريا لا ينضب ، مؤلها بالسكان كلما أحتاجت الى ذلك ، وخاصة في فترات الصحوـة الاقتصادية والاجتماعية للمدينة وما من سبيل لمعرفة أهمية هذه الهجرة الا بتتبع للانتماء القبلي لكل مجموعة من الكتابات الشاهدية ، فضلا عن الاعتماد على ما ورد في النصوص . ويبدو جليا أن عددا هاما من سكان المدينة وفد عليها من القبائل النازلة بالبلاد الغربية ، حسبما تدل على ذلك النسبة القبلية التي حملتها أسماؤهم .

- الوافدون على تونس من قبائل البلاد الغربية : عثر على سبع قبريات تحمل نسبة الصنهاجي ، وكان من بينهم من تقلد الخط العلـيا ، مثل القائد أبي عبد الله محمد بن الحاج عثمان الصنهاجي المتوفى سنة 739 هـ / 1338 م ، والشيخ الفقيه الامام أبي الغني بن أحمد الصنهاجي المتوفى سنة 720 هـ / 1320 م .

(1) ابن أبي دينار ، المؤنس ، ص 199 . M. Montavez, Dos Descripciones..p.219,225

(2) البرزلي ، نفسه ، مخ 4851 ، ج II ، ص 149 . القلشاني ، ج II ، ص 77 . ذكرت من بين الاعياد الاخرى خلال هذه الفترة النيروز والمهرجان . والانبـداس هو عيد القيامة لدى النصارى..

(3) ابن عرفة ، المختصر ، ج IV ، ص 13 ب .

(4) البرزلي ، ن.م. ، ج I ، ص 1171 - ب . . ابن ناجي ، شرح ، ج II ، ص 1213 .

53 . P . Sebag , Tunis au XVIII s. , p . وقد ذكر أن عدد اليهود في مطلع القرن الثامن عشر بلغ تسعة آلاف .

(1) القباب ، شرح ، ص 46 ب . ابن ناجي ، شرح ، ج II ، ص 1122 . الابي ، الاكمال ، ج II ، ص 132 .

(2) الابي ، الاكمال ، ج V ، ص 217-216 . البرزلي ، نفسه ، ج IV ، ص 397 ب .

وقد انتمى بعضهم الى قبيلة من قبائل الملثمين ، مسوفة ، مثل علي بن بشر المسوفي وزليخ بنت الحسن بن إسحاق بن محمد بن علي المسوفي . كما وفدت أسر أخرى من زواوة وناحية بجاية ، بصفة عامة (1).

وتبدو المجموعة الزناتية هامة بمدينة تونس ، حتى أنها عبأت فرقة عسكرية في نهاية القرن السابع هـ / الثالث عشر م . وقد ذكرت النقائش أربعة أعلام ، نذكر من بينهم قبرية الولي الصالح أبي هلال عياد المارغني المتوفى سنة 883 هـ / 1478 م (2).

أما هجرة الهواريين الى المدينة ، فقد اقترنت بقرب مواطن استقرار هذا القبيل البربري من تونس ، إذ أنها بلغت البلاد التلية والسباسب منذ مطلع القرن الثاني هـ ، إذ ورد ذكر الهواري أثناء حركة الصفرية سنة 122 هـ .

وفي العهد الحفصي ، أضحت سيطرة هواره على التلول الممتدة بين القيروان والاريس وتيفاش واضحة ، حتى كونوا إقليما خاصا بهم ، يطلق عليه وطن هواره . وقد مثل هذا الأخير العمق الاقتصادي والممول البشري لمدينة تونس . وقد توصل بعضهم الى تولي خطط علمية هامة مثل القاضي ابن عبد السلام والأبي . كما ذكرت النقائش عددا هاما من الهواريين بتونس .

أما الوافدون من جنوب إفريقية ، فقد تعددت القبائل المنتمون اليها ، من لواتة ومزاتة ولماية ونفوسة وغريان ونفزة ومسراتة (من هواره) وغيرها . وقد تخصصت بعض المجموعات في احتراف بعض المهن ، فتميز الوافدون من جبل نفوسة بعمل الافران بمدينة تونس ، كما اقترنت نسبة اللواتي بمهنة القلال (صناعة الفخار) ، وأشتغل آخرون بالزراعة ، وكان من بينهم محمد اللواتي ، من أعيان ضاحية منوبة في القرن السابع هـ ، قبل أن يتحول الى سكنى ربض السعود . وكان من بين اللواتين من ذهب إلى التصوف ، وقد كان ابراهيم اللواتي أحد صلحاء تونس في القرن السابع هـ / XIII م (3).

(1) انظر : ب 170 ق 127 (الفقيه أحمد بن منصور الزواوي ، ت 873 هـ) . ق 32 (منوبية بنت سعيد البجاوي . ت 695 هـ) ق 32 (أخوها) . ولا ندري هل أن نسبة البجاوي مرتبطة ببجاية أم بقبيلة بجاية الموجودة الى حد الآن بناحية ماطر .

(2) انظر حول الوحدة العسكرية الزناتية ، حركة ابن ابي عمارة . ق 144 ، ق 78 ، ص 105 ، ص 248 .

(3) ق 150 (محمد بن علي اللواتي القلال : ت سنة 799 هـ) . ب 29 (أم السعد بنت علي اللواتي ، 703 هـ) . ق 46 (أم العزيز بنت سعيد اللواتي ت سنة 782 هـ) . ق 49 (عبد الله بن علي اللماثي عرف بالرماش ، ت سنة 658 هـ) . ص 89 (عثمان بن عبد السلام اللماثي الطرابلسي) . مناقب المنوبية ، ص 3 ب .

وظلت الجبال بالجنوب الشرقي (دمر ونفوسة وغريان) خزاناً بشريا كبيرا لاهمية كثافته السكانية ، وبعده عن انتشار الاوبئة المدمرة . ولذا ، فإنه كلما عصفت ريح الازمة ، انتقلت مجموعات هامة من الجبال الى بلاد التل بحثا عن الرزق كما ذكر الوزان ، وكثيرا ما تحول هذا النزوح الموسمي الى استقرار نهائي بمدينة تونس (1) . وقد تبع هذا الاستقرار انتقال من الاشتغال في المهن اليدوية الى الاعمال الفكرية ، وفضلا عن أسرة ابن عرفة الورغمي ، أصبحت مدينة تونس قبلة لطالبي العلم ، بمن فيهم المنتمنين إلى المذهب الاباضي مثل أبي العباس أحمد الشماخي (2).

* المجموعات الهلالية والسلمية بمدينة تونس : إشارات عديدة تدل على أن أعراب الهلالية لم يكونوا غائبين في التركيبة البشرية لسكان المدينة ، وأن العلاقات بينهم وبين الحضر كانت متينة ومستمرة طيلة العهد الحفصي ، حتى أن بعضهم استقر بالمدينة . فقد بلغ بعض الرياحيين مراتب عليا ، واختار آخرون طريق التوبة ومسلك التصوف مثل أبي زيان الداودي وأبي القاسم الدهماني (3) .

ونذكرت بعض العناصر الزغبية بمدينة تونس ، منها يعقوب الزغبلي ، قاضي الجماعة بتونس ، الذي استقر مدة بتونس ، وافدا اليها من بادية القيروان (4) . كما استقر بمدينة تونس أعلام من مرداس ودريد ودلاج والحجري وغيرهم .

وفي الجملة فإن هجرة الاعراب الى المدينة لم تقتصر على هجرة كبار المشائخ والاشراف ، الذين أعلنوا توبتهم الى المجتمع الحضري ، أو على صنف الفقراء والصلحاء مثل محمد الحبيبي وأبي زيان الداودي ، من أصحاب أبي الحسن الشاذلي . فقد بدأت تبرز خلال هذه الحقبة هجرة الفئات الشعبية المنتمية إلى الاعراب الى مدينة تونس حيث ظل العنصر البدوي هاما في التركيبة البشرية العامة للمدينة ، وخاصة في الارباض التي يقطنها عدد كبير من النازحين من أهل البادية .

(2) المجال الحضري وارتباطه بالبادية :

شهدت مدينة تونس منذ عهد بني خراسان وخاصة في العصر الموحي - الحفصي إعادة بناء ، وامتدادا لحياتها ، مستقطبة النشاطات المختلفة ، باعتبارها مركزا للسلطة و ميناء متوسطيا نشيطا . ونظرا الى موقعها بين السبخة والبحيرة ، كانت مغيرا ضروريا للمسالك الرابطة بين شمال البلاد وجنوبها .

(1) الوزان ، وصف إفريقيا ، ج II ، ص 105 .

(2) الشماخي ، السير (الجزء المنشور) ، ص 7 .

(3) مناقب ، مخطوط رقم 18555 ، ص 111 ، 1175 .

(4) ابن ناجي ، معالم الايمان ، ج IV ، الفهرس .

وقد اقترن هذا التطور بانزياح شبكة المسالك الأساسية من الوسط الى التلّول على إثر فقدان القيروان لفاعليتها وبروز دور مدينة تونس . واستطاعت هذه المدينة أن تهيم على كامل البلاد التلية التي اعتبرت باديتها أو ريفها، حادة في الآن نفسه من تطور التمدين بهذه الجهة ، محولة عدة مدن الى مجرد مراكز تدور في فلكها، مثل الجزيرة القبلية و جهة سطفورة وباجة وفحص بل ووطني هواره ووشاتة .

ولئن لم تبرز مدن جديدة بافريقية في الحقبة الاخيرة من العصر الوسيط ، فان مجموعة من القرى نشأت حول الحواضر الكبرى ، وخصوصا حول مدينة تونس ، ممثلة حزاما فاصلا بين المدينة وباديتها . وكانت الجدلية بين الامتداد العمراني والتعمير الزراعي للمجال القريب من المدينة ، لتوفير الحاجيات الأساسية للاستهلاك . وتجسّد اتساع المجال في تعدد القرى الزراعية حول مدينة تونس ، مثل أريانة ومنوبة وقريانة ومنزل قسة وقرطاجنة وجبل النار وقمرت والمرسى ورياض السناجرة والمحمدية وشاذلة .

وهو ما يفسر بدوره حركة هجرة نشيطة من البادية التي مثلت خزاننا بشريا الى هذه الناحية الحضر- ريفية للمدينة .

وبالتالي ، فانه يتعين على الدارس للظاهرة المدنية بصفة عامة ، ومدينة تونس خصوصا الا يفصلها عن ناحيتها ، نظرا الى الجدلية القائمة بين الطرفين . فما هي إذن خاصيات المجال الحضري ؟

(1) **مكونات المجال الحضري وخصائصه:** لقد جاء على لسان أحد العلماء ، وهو ابو العطار أن أبا زكريا يحيى بن عبد الواحد هو الذي «**حضر مدينة تونس بناء وعلمها وزينها بوفادة أهل الامصار ، فصار مجموع الاقاليم يوجد فيها ، وحسن البلاد كلها مجتمع لها**» (1). وقد بلغ محيط المدينة وأرباضها الثلاثة عدة أميال (24 ميلا حسب ابن سعيد و12 ميلا حسب وثيقة إيطالية في أواخر السادس عشر) ، و تجاوز عدد سكانها الخمسين ألفا ، ولم يبلغ أدناه الا سنة 1535 م ، لما تدرج العدد كي يصل 35 ألف ساكن ، على اثر الاجتياح الاسباني للمدينة (2).

وبرز اختلاف في تقدير العدد الجملي لسكان المدينة وأرباضها : فذكر سنة 772هـ / 1370م أن عدد الدور التي وظفت عليها الجباية بلغ 7000 دار . وبعد نحو قرن ، أورد أدورن أرقاما مضخمة ، إذ بلغ عدد السكان حسب زعمه 800 ألف ساكن ، وكان وباء سنة 1468 قد فتك بنحو 260 ألف من بينهم .

(1) ابن الطواح ، **سبك المقال** ، ص 96 . وورد في فهرست الرصاع (ص 45) أن أباه قال له : يا ولدي تلمسان بالنسبة الى تونس قرية لما رأى من تزيينها واحكام بنائها في مسجد ما .

(2) انظر : ابن سعيد ، **جغرافية** ، ص 143 ، 143-95 . p5 . Lanfreducci et Bosio , op. cit.

وفي نهاية العصر الوسيط ، أورد الوزان أن عدد الكوامين بالارباض بلغ 1600 كانون (300 بباب سويقة ، و300 بباب البحر و1000 بباب منارة) . على أن مارمول ذكر رقما مغائرا : 3300 ، نتيجة تقدير مضخم لسكان ربض باب سويقة ، إذ بلغ عدد الدور بها أزيد من ألفين .

وبرز هذا الاختلاف نفسه في تقدير العدد الجملي لدور المدينة وأرباضها : 10000 كانون حسب الوزان و20000 دار حسب مارمول . ولا يستبعد أن يكون مرد هذا الامر الاختلاف في تقدير عدد السكان بالكانون والدار ، وإن كان يمثل الكانون الذي يخص الاسرة الكبيرة ضعف السكان بالدار (1).

ومما يدعم ما ذهبنا اليه أن كتاب بيري رايس المؤلف سنة 1526 م ، أورد ذكر رقم 50000 منزل في نسخة أولى ، و90000 في نسخة ثانية ، مضيفا أن الارباض الشمالية الآمنة كثيرة السكن ، وأن الضاحية الجنوبية خالية من السكان لتعرضها لغارات البدو (2).

أما الوثيقة الإسبانية المؤرخة سنة 1535 م ، فإنها أفادتنا بمعلومات حول المدينة ، فعدد السكان تراجع بفعل الاحتلال الى حدود الخمسين ألفا ، وكانت بها أرباض ثلاثة ، من بينها ربض ضم 1700 ساكن . ويوجد ربض النصرى داخل باب المنارة ، وقد بلغ عدد الربضيين المسيحيين الذين يشتغلون حرسا للسلطان : 2600 ساكن (وفي الوثيقة الثانية 2000) أو ما يعادل 300 منزل . أما عدد اليهود ، فقد بلغ آنذاك 2500 ، كان من بينهم 600 تاجر (3).

ونتيجة للاضطرابات السياسية التي شهدتها هذه الحقبة (1534 م) ، فان عدد السكان قد انحسر في 25000 ساكن ، وهو عدد متقارب مع ما ذكره ابن أبي دينار ، إذ قال متحدثا عن وقعة سنة 941 هـ / 1534 م : «**أسر الثلث ومات الثلث وهرب الثلث** ، وسمعت من شيوخ البلد من يقول عدد كل ثلث ستون ألفا » . كما أوردت وثائق اسبانية أن عدد السكان بالمدينة سنة 1533 م لا يتجاوز 6000 ، وبالارباض : 14000 . وذكر عدد متقارب في الوثيقة المؤرخة سنة 1587 : 25000 ساكنا (4).

(1) ابن الشماخ ، **الادلة** ، ص 105 . الوزان ، **رحلة** ، ج II ، ص 70 ، 77 . مارمول ، **إفريقيا** ج III ، ص 20 . R. Brunschvig , **Deux récits de voyage** , p. 183 , 185 , 191-192 .

(2) انظر : S. Soucek , **Tunisia in the Kitab- Bahriye** ... , p. 73 .

(3) انظر : M. Montavez , **Dos Descripciones ... In Revista de la Uni.d de Madrid** , (3) انظر : , p. 214-215 , 224 1970 .

(4) ابن أبي دينار ، ص 164 . Documents, In R. A. , 1875 , p. 269 , 346 . Lanfreducci et Bosio , p. 532 .

ب) تطور السور والابواب بالمدينة في علاقة مع الناحية الزراعية:

اقترن تطور الابواب والاسوار بمدى الامتداد العمراني للمدينة والاهمية السكانية لناحيته.

- ففي حقبة أولى ، والى حد أواسط القرن الخامس هـ / XI م ، أحيطت المدينة بسور من لبن وطين ، باستثناء الجهة البحرية التي شيدت بالحجارة . وقد أمر زيادة الله بن الاغلب بهدمه أثناء حركة منصور الطنبذي ، ثم أعيد بناؤه من جديد ، وأحيط بخندق ، وكانت أبوابه الخمسة في ارتباط بالناحية الزراعية . ففي الجهة الشرقية ، كان باب البحر يفتح على الميناء ودار الصناعة التي أمر ببنائها حسان بن النعمان برادس . أما باب قرطاجنة ، فإنه كان متصلا بقرى عامرة تزود المدينة بالمنتجات الزراعية ، فضلا عن إنتاج سواني المرج المروية بماء الآبار ، والموجودة داخل السور ، قرب هذا الباب . وفي الجهة الغربية ، كان باب أرطة يفضي بدوره الى حزام زراعي ضيق ، تحده سبخة السيجومي . أما باب الجزيرة ، فإنه كان في علاقة وثيقة مع جزيرة شريك العبسي ، التي ينتسب اليها وبلاد الساحل . وقد نشأت خارجه قرى زراعية كثيرة تعتنى بإنتاج الحبوب وغراسية الأشجار المثمرة والزيتون ، وسط فحص مرناق ، حتى أن المصادر زعمت أنه يحقوي على 360 قرية . أما الناحية الشمالية المتصلة بباب السقائين ، فإنها تميزت بالبساتين المنتجة لشتى أصناف الثمار والرياحين ، والممتدة حتى جبل خفاجة (الجبل الاحمر) (1).

وفي الجملة ، فإن المدينة أحيطت منذ العهد الاغربي بحزام من السواني ، داخل الاسوار وخارجة ، ومن البساتين المكونة من أشجار مثمرة وزياتين ، ومن مزارع الحبوب الشاسعة . وقد اقترن تطور المدينة بهذا العدد الكبير من القرى الزراعية المحيطة بها .

- على أن هذا التناغم بين المدينة وناحيته شهد انقطاعا وتغيرا طيلة الفترة الممتدة بين أواسط القرن الخامس هـ / XI م وسنة الاخماس / 1160 م : فلئن ظل السور المبني بتراب وثيق (أو طابية) محاطا بخندق من جهة باب الجزيرة الى حد نهاية القرن السادس هـ / XII م ، فإن تتالي الازمات والمجاعات ، وتفشي أخطار الاحتلال النورماني أسباب أدت إلى الاستغناء عن بابين من أبواب المدينة : الباب الذي يفتح على البحر وباب أرطة الذي يخشى أن تتسرب منه القبائل المحاربة .

كما ازدادت أهمية الاجنة وزراعة البقول الموجودة داخل الاسوار ، بعد أن انتصبت القبائل البدوية مكان الحزام الزراعي بجهة قرطاجنة ، واتخذ بنو زياد الرياحيين من المعلقة مقرا لهم ، فأنشؤوا بلدا محاطا بسور من تراب ، تخوفا من الغارات البحرية .

(1) اليعقوبي ، البلدان ، ص 101 . ابن حوقل ، صورة الارض ، ص 75 . البكري ، المسالك ، ص 41-45 .

وبعد أن فرطت هذه القبائل في الترحال ، اعتنت بزراعة الارض ، حتى أضحت المزود الاساسي للمدينة بالمنتجات الزراعية مثل الحبوب والعسل واللحم والسمن . ومما يفسر اختيارها لهذا الموضع الاستراتيجي لمدينة تونس ، هو دور هذه القبائل في مراقبة السواحل ، وصد هجومات النورمان . لكن ذلك لا يعني بأية حال حصول توافق بينها وبين المجتمع الحضري ، لما سببته من انحسار للمجال الزراعي (1).

- الامتداد العمراني في العهد الحفصي وظهور الارياض كحلقة وصل بين المدينة وناحيته : عرفت مدينة تونس في العهد الحفصي حركة تمصير وتمدين ، نتيجة عوامل عدة ، أهمها : - هجرة أهل القرى والمدن المتضررة بفعل الاحتلال النورماني والاضطرابات البدوية ، الناجمة خاصة عن حركة بني غانية ، التي أدت الى إخلاء كثير من القرى والمدن من أهلها ، وهجرتهم الى المدن الكبرى ، حاملين معهم نسب البلدان الوافدين منها ، مثل برشانة ولبيدة وملول وأبة ، لكن كثيرا منهم لم يسعفهم تخطي أبواب السور ، وأغلقت المدينة أبوابها حيالهم ، مثلما وقع لاهل منزل باشو . - الاستقرار السياسي الذي تمتعت به إفريقية في عهد أبي زكريا والمستنصر ، وترسيخ دور مدينة تونس كحاضرة للبلاد .

- تدفق المهاجرين الاندلسيين على مدينة تونس منذ النصف الاول من القرن السابع هـ (2).

والنتيجة لكل ذلك هو ظهور الارياض الجنوبية والشمالية بالمدينة ، حتى أن العبدري وصفها سنة 688 هـ / 1289 م ، بكونها « من المدن العجيبة الغربية ، وهي في غاية الاتساع ونهاية الاتقان » . وقد تعددت الابواب في تناغم مع اتساع الارياض ، حتى قدر ابن سعيد أن المحيط العام للمدينة بلغ 24 ميلا (3).

- الحقبة الاولى للامتداد العمراني للمدينة : منذ القرن السابع هـ / XIII م ، وخاصة في عهد المستنصر ، أوردت المصادر ذكرا لارياض التالية :

- ربض باب البحر : كان مخصصا على ما يبدو للتجار الاجانب .
- ربض السعود قبلة الباب المنصور : كثر فيه ذكر المتصوفة .
- ربض التبانين ، ويسمى كذلك ربض السلطان ، غربي القصبة : ويبدو أنه كان

(1) الادريسي ، نزهة المشتاق ، ص 111 .

التجاني ، رحلة ، ص 355 . ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 401-402 . وقد تحدث ابن عذاري (البيان ، ج I ، ص 314) عن إحدى هبات العامة بمدينة تونس سنة 543 هـ ، على إثر الاجتياح النورماني للبلاد ، متخذين من عبارة « لا طاعة لعربي على غزي » شعارا لهم . . انظر الفصل : حركات العامة بإفريقية في العهد الحفصي .

(2) التجاني ، رحلة ، ص 232 . G . Marçais , Les Arabes en Berbérie ,

(3) العبدري ، رحلة ، ص 41-39 . ابن سعيد ، جغرافية ، ص 143-95 .

مخصصا للتبانين ، قبل أن يتحول موضعهم الى الربض الشمالي ، بعد أن عمره السلطان .

- ربض الاشراف : يقع داخل ربض التبانين ، غربي القصبه .
- الشرف والمركاض .

- ربض نفات : اقترنت تسميته بهجرة قبيلة نفات من جنوب شرقي البلاد الى مدينة تونس . وكان يقع خارج السور ، بين باب التوبة (أو باب عبد الله) وباب الاقواس . وكان يقطنه الاعراب في القرن السابع هـ .
- ربض الاقواس : خارج باب سويقة (1).

ومن الملاحظ أن نشأة هذه الارباض قد اقترنت في الغالب بالهجرة من البادية مثل ربض السعود وربض نفات ، أو بالمهن والحرف المقترنة بها ، مثل المركاض والتبانين . وقد كان عدد الارباض هاما بالجهة الجنوبية ، أكثر منه بالناحية الشمالية للمدينة ، حتى أنه نجم عن الامتداد العمراني بها انتقال بعض الاسواق المقترنة بالبادية مثل التبانين من الغرب الى الشمال ، بعد أن حل محله ربض السلطان . وفي الجملة ، ظهرت ثلاثة أرباض في القرن السابع هـ ، تسمت بأسماء الابواب التي تربط بينها وبين المدينة ، وهي أرباض باب سويقة وباب الجزيرة وباب المنارة . لكن لم تقع احاطتها بسور وخندق الا سنة 716 هـ / 1316 م . وقد احتاجت هذه التحصينات ثانية الى الترميم والصيانة عند قدوم أبي الحسن المريني الى تونس سنة 748 هـ / 1347 م . ثم بعد بضع سنوات من هذا التاريخ شرع السلطان أبو اسحاق في اعادة بناء السور البراني المحيط بجميع أرباض مدينة تونس ، محبسا عليه نصف خراج الارض ونصف كراء المعاصر التي توجد داخله (2).

- الحقبة الثانية من الاتساع العمراني : القرن التاسع هـ : ولئن شهدت هذه الارباض صيانة وتهيئة عمرانية في النصف الاول من القرن الثامن هـ ، وخاصة في عهد القاضي ابن عبدالرفيع والخبير في العمران ابن الرامي ، فانها لم تعرف توسعا ذا شأن طيلة هذا القرن ، وخاصة بعد أزمة سنة 748 هـ . بل على العكس من ذلك ، فقد عم بعضها الخراب ، وتراجع العمران تراجعا كبيرا طيلة هذه الحقبة (3).

ولم تعرف المدينة انتعاشا عمرانيا جديدا الا في القرن التاسع ، خاصة في فترتي حكم أبي فارس عبدالعزيز وأبي عمرو عثمان ، وبعد أن ظهرت موجة ثانية من

(1) مناقب أبي سعيد الباجي ، ص 12 ، مناقب ، مخ 1855 ، ص 12 ، 113 ، 122 ، ب ، مناقب القرطبي ، ص 12 ، 135 . الوزان ، وصف افريقيا ، ج II ، ص 70 (ارجع هذه الارباض الى عهد المستنصر) .

Monchicourt , Plans imprimés .., In R . A . , 1925 , p. 406 .

(2) ابن الشماخ ، الادلة ، ص 102 . العمري ، مسالك ، ص 84-86 . الزركشي ، تاريخ ، ص 85 .

(3) ابن الرامي ، كتاب البنيان ،

المهاجرين الاندلسيين الى مدينة تونس . وقد تعددت في هذه الحقبة الانجازات المعمارية من سبالات ومدارس ومساجد وزوايا وتوسيع للسور الشمالي وغيره . وتضاءلت المجالات غير المبنية في الارباض ، حتى اعتقد أحد الرحالة الاجانب خطأ أن السور كان مربعا ، وقد بلغ محيط سور المدينة حسب هذا المصدر أربعة أميال ، والمحيط الجملي بما فيه الارباض 12 ميلا ، أي ما يربو عن 20 كم .

أما عن كيفية توزيع هذه الارباض ، فهي كالتالي :

- ربض باب سويقة : أصبح يمتد من باب الخضراء وباب أبي سعدون ، محتويا على 300 كانون ، أو ما يزيد عن ألفي دار حسب مارمول .

- ربض باب البحر : ذكر لأول مرة في القرن السابع هـ / XIII م ، وكان يسكنه في القرن التاسع هـ التجار النصارى المستقرون بفنادق ومنازل خاصة بهم ، وكان يضم نحو 300 كانون .

- ربض باب المنارة : امتد الى حد باب خالد غربا ومصلى العيدين جنوبا ، حيث كان يعقد سوق لبيع الملابس القديمة ، ونعتقد أن هذه الحارة كان يقطنها عدد كبير من النازحين من البادية القريبة من مدينة تونس . كما سكن الربض عدد كبير من الحرفيين والصيادين ، في منازل يصل عددها الى حد الاف (1).

- ربض النصارى أو حي النصارى : يوجد داخل ربض باب منارة ، وقد استقرت به الجالية النصرانية . وخلافا لما ذهب اليه أحد المستشرقين ، فإن الرحالة أدورن ليس أول من ذكر هذا الربض ، كما أن ظهوره لا يرجع الى عهد أبي عمرو عثمان .

وحسبنا دليلا ذكر ما ورد في البرزلي والأبي بخصوص هذا الربض منذ مطلع القرن التاسع هـ . وقد أشارا الى النزاع الذي نشب في أواخر القرن الثامن هـ ، لما قام النصارى ببناء منزل علا على بعض أجزاء مدرسة التوفيق ، وأفتى ابن عرفة بعدم هدمه ، لمكانة النصارى لدى السلطان . وأضاف البرزلي أن النصارى زادوا في علو الكنيسة ، وجعلوها بمثابة الحصن الذي يلتجؤون اليه خوفا من ردود فعل العامة . وهذه المعطيات متجمعة تبين لنا وجود هذا الربض منذ القرن الثامن هـ على أقل تقدير (2).

(1) الوزان ، ن.م. ، ج II ، ص 70 . مارمول ، ن.م. ، ج III ، ص 20 .

Brunschvig , Deux Récits de voyage , p. 183 , 191-192 .

(2) أورد البرزلي رواية أخرى تدل على نفوذ هذه الجالية ، ذلك أن التجار النصارى جددوا بناء كنيسة في إحدى فنادقهم ، وبنوا عليها منارة يدعوى أنها تخصص للاضاءة ، ولما طولوا بالاستظهار بكتاب العهد ، اتضح أن هذا البناء غير وارد في العقد . ويمكن ارجاع بناء هذا الربض الى القرن السابع إذا ما اعتبرنا أن مسجد الربض الذي ذكره ابن الطواح هو نفس المسجد الذي حدده الابي قرب ربض النصارى انظر : الابي ، الاكمال ، ج II ، ص 189 ، ج IV ، ص 355 . البرزلي ، جامع ، ج I ، ص 164 ب ج ، ص 164 ب .

ابن الطواح ، سبك المقال ، ص 112 .

Brunschvig , Hafsides , T I , p. 447 . Ibid , Deux voyages .., p. 190-192 , 215 .

وقد حافظ كثير من النصارى على عاداتهم ولباسهم ومعتقدهم ، فيما فضل آخرون اعتناق الدين الاسلامي ولباس زي أهل البلاد ، وقد كانت النساء يتلحفن على غرار النساء التونسيات . وإلى جانب اشتغالهم بحراسة السلطان ، فقد انصرفت مجموعات أخرى من نصارى الربض الى حرف وأعمال اختصوا بها ، مثل الخمارين والبزازين وغيرهم (1).

أما أبواب المدينة المذكورة في الحقبة الاخيرة من العهد الحفصي ، فانها قد بلغت ، حسب وثيقة إسبانية مؤرخة سنة 1535 م ، نحو الاربعين ، البعض منها رئيسي والآخر ثانوي ، وأهمها : باب البحر وباب قرطاجنة وباب سويقة وباب الميورقي وباب القصبه وباب إنتجمي (يفتح على المدينة) وباب الغدر (يفتح على الغابة) وباب الجزيرة وباب المنارة وباب الماء (ولعله يوافق باب الاقواس) وباب الفلاق وباب خالد وباب رحمة (ولعلها التوبة ، أو علاوة) ، وباب درب العسال وباب درب الخضراء .

وتتميز هذه القائمة بذكر بابين لأول مرة ، لم يكونا معروفين من قبل ، وهما : باب الخضراء وباب العسال (2).

وبالتالي فقد ضمت الاسوار منذ القرن التاسع كل هذه الارياض الشمالية والجنوبية . لكن هذه الاسوار كانت غير حصينة ، خاصة من جهتي الغرب والجنوب ، إذ كان إرتفاع الجدران لا يتجاوز ثلاث قامات ، أي ما يناهز 8 , 4 م . مما يدل على أنها كانت تستخدم أساسا للتصدي لهجومات الاعراب (3) .

أما خارج الاسوار ، فقد تعددت الابراج والزوايا التي استخدمت لمراقبة حركة الدخول الى المدينة ، وخاصة في الناحية المطلة على ميناء حلق الوادي وقرطاجنة ، خوفا من القراصنة والمحاربين . وتكون حزام ساحلي من الزوايا والمحارس الممتدة على طول خليج تونس ، بين جبل المنار (سيدي أبي سعيد) وجبل قريص ، حيث نشطت حركة القرصنة . وقد رابط فيها المتطوعون والجنود النظاميون الذين بلغ عددهم في فترات التوتر الأمني عدة آلاف . كما شيدت سلسلة من الابراج تصل ساحل البحر بالمدينة ، لنقل المعلومات الخاصة بالمراسي الى مقر السلطان بالقصبه .

على أن مصادرنا لا تسعفنا بمعلومات دقيقة عن هذه التحصينات ، إذ لم يرد ذكر الا بعض الابراج ، مثل برج رأس الطابية ، شمال المدينة ، وبرج بوعبا شرق المركاض

(1) الوزن ، ن.م. ، ج II ، ص 70 . مارمول ، إفريقيا ، ج III ، ص 20 .

R. Brunschvig , Deux voyages ..p 183 , 191-192 .

(2) ابن ابي دينار ، المؤنس ، ص 164 . مارمول ، ن.م. ، ج III ، ص 23 . ذكر ابن الشباط (صلة الصمت ج IV ، ص 117) سنة 651 هـ ، 10 أبواب بمدينة تونس ، وقال التيفاشي (نزهة الالباب ، ص 111) انها ثمانية

(3) انظر : M.Montavez, Dos descripciones..., p. 214-215, 224. Monchicourt, Plans imprimés, p.405-406

الذين شيئا منذ القرن السابع هـ ، وبرج قمرة (أو برج قرطيل المحار) الذي أمر بينائه أبو العباس أحمد ، وبرج الاونقي الراجع الى عهد أبي عمرو عثمان . أما القلاع ، فقد أنشأت قلعة بحلق الوادي في بداية القرن السادس عشر ، وقد تحولت وقتذاك القصبه التي أنشأت في سنة الخامس الى مخزن للتمويل وللذخيرة والاسلحة (1).

ج- المجال السكني بمدينة تونس : التطور نحو التدريب :

لقد انعكست الاوضاع الأمنية على طبيعة السكن بالمدينة ، إذ لم يقع الاقتصاد على الاحتماء بالاسوار الخارجية ، إنما التجأت بعض الفئات الاجتماعية الى العيش في مجال ضيق خاص بها ، يسمى الدرب وهو الزقاق الذي وقع غلقه بباب جماعي ، وتحول الى مجال خاص . وقد شجع على هذا المسار الاثرياء الذين يمتلكون أكثر من منزل في الزقاق الواحد ويخشون التعدي والسطو عليهم . وبالتالي فقد أضحى الدرب منذ بداية القرن الثامن هـ الوحدة الاساسية للسكن ، ولتقسيم المجال الحضري بمدينة تونس .

جاء في ابن الرامي : « والدرب جرى العرف به عندنا في الشوارع ، وما رأيت أحدا أنكر ذلك ، الا إذا اجتمع أهل الدور الذين يبنون العرض للدرب مع حيطانهم ، فانه إذا أنكر ذلك أهل الحيطان ، فلهم منع من أراد أن يبنى في أفنيتهم لما يلحقهم من ضرر الفتح والغلق» .

ومن الثابت أن التدريب اقترن في هذه الحقبة بالتجاء شرائح عدة من المجتمع الحضري الى حماية أنفسهم وأموالها من التعدي ، ولذا فقد كان ابن الغمان يرى أن صيانة الدروب تلزم هذه الفئات دون غيرها . قال ابن الرامي في هذا الصدد : «سألت عن ذلك الفقيه أبا عبد الله بن الغمان . فقال : الغرم في ذلك على ذوي الدور لان التحصن إنما هو من السرقة ، والفقير لا يخشى من السرقة » (2).

وتسعفنا المصادر بذكر عدد من هذه الدروب بمدينة تونس التي تموضعت داخل المجال الحضري الاول ، وتبين الطوبونوميا اقتران الدروب بأعلام تملكوا هذا المجال ، أو سكنوا به وأشتهروا بأمر ما ، مثل العلم والورع وشتى الخصال الاخرى . وهذه قائمة من الدروب الوارد ذكرها :

- درب أبي زيد : يوجد داخل المجال الحضري القديم .

- درب الشيخ أبي حديد : بناحية نهج الباشا .

(1) الحلل الموشية ، ص 153 . مارمول ، إفريقيا ، ج III ، ص 23 .

Brunschvig , Deux récits de voyage , p. 184 , 185 , 190

Ibid , art. Tunis , In E . I

(2) ابن الرامي ، كتاب البنيان ، ص 336-337 .

- درب النشار : يتموضع بمجال باب سوقية ، وقد اقترن اسمه بحرفة النجارة .
 - درب ابن عبد السلام : شمال جامع الزيتونة ، حيث ميضأة السلطان .
 - درب زقاق الزيتون : شرقي جامع الهواء ، ذكر به باب الدرب . ويبدو من خلال الاسم أن أحد الأزقة تحول في مرحلة ثانية الى درب (1).
 ومما ارتبط بانغلاق الدروب بفعل التبدي الذي شمل المدينة ، أن كثيرا من الأزقة حملت أسماء في علاقة مع الحياة الريفية والزراعية ، مثل :
 - زنقة الغنم : خارج باب الجديد ، وقرب جامع الهواء .
 - زقاق الزيتون : شرقي جامع الهواء ، ذكر في القرن السابع هـ .
 - زقاق الرمانة : ذكر في القرن السابع هـ (2).
 كما أن الرحاب والبطائح غلب عليها أحيانا الطابع البدوي ، ففضلا عن كونها مجالا للقاء البدو والحضر ، حيث تقام أسواق الماشية (رحة الغنم) والحبوب وغيرها من المنتجات الزراعية (رحة القمح) ، فإن البعض الآخر خصص للترويح عن النفس ، فانعقدت فيه حلقات القصاصين والمغنين الشعبيين على النمط البدوي ، ومشاهد الرقص والضرب بالسيف ، وحمل القلال وغيرها ، أو التطيب والشعوذة . ومما له مغزاه أن تأثير ثقافة البادية في المجال الحضري واضحة . وهو ما يفسر أن ابن خلدون نفسه لم يستطع تجاهل السيرة الهلالية وشعر البدو وثقافتهم (3).
 ومعلوم أن بني حفص خصصوا منذ القرن السابع هـ منزلا لاقامة رؤساء البدو الوافدين على المدينة ، أطلق عليه «دار لنزول العربان» ، غير أننا لا نعلم موقعه في النسيج العمراني العام للمدينة (4).

(1) مناقب أبي سعيد الباجي ، ص 328 ، مناقب ، مخ 18555 ، ص 1198 . مناقب القرطبي ، ص 56

أ. البرزلي ، جامع ، ج II ، ص 1213 . الزركشي ، تاريخ ، ص 136 .

(2) ورد ذكر عدد آخر من الأزقة مثل : المر الأعظم حذو جامع الزيتونة ، وزقاق المربض السلطان ، خارج باب المنارة ، وزقاق الاقواس ، وزنقة الساباط بسوق الربع ، وزنقة حمام العبدى قرب باب الفلاق وزنقة سيدي محرز وزقاق الحلفارين وعنق الجمل والقنطرة . انظر : مناقب 18555 ، مخ ، ص 199 ، 1147 ، 1166 ، 1185 ، 190 ب . مناقب المنوبية ، ص 11 ب . ابن الشماخ ، الادلة ، ص 122 . مناقب القرطبي ، ص 151 .

M. Montavez, Dos Descriptions, p.216,225.

(3) توسطت مدينة تونس رحبة كبرى محاطة بالدكاكين ، وصفت بكونها كثيرة الحركة في كل الاوقات . ويبدو أنها تقع شرقي جامع الزيتونة ، بالممر الأعظم ، كما تدل على ذلك الصور الاجنبية لمدينة تونس سنة 1535 م . انظر : ابن خلدون ، المقدمة . مارمول ، إفريقيا ، ج III ، ص 21 مناقب ، مخ 18555 ، ص 177 ب (ذكرت بطحاء الشعرية بتونس) . مناقب بن عروس ، ص 491 .

Lanfreducci et Bosio, op.cit., Revue Africaine, 1925. Montavez, Dos Descripciones...p.216.

(4) مناقب أبي الشاذلي ، ص 165 .

(د) الاسواق : مجال مشترك بين البدو والحضر :

عرفت أسواق مدينة تونس اتساعا هاما منذ عهد أبي زكريا الاول ، الذي شيد عدة قيصريات ، « وكان عنده من الصنائع وأصحاب المعارف وأرباب البصر ما لم يكن عند غيره » .

وفي عهد أبي يحيى أبي بكر ، بلغت المدينة مرحلة هامة من الاتساع ، حتى أن العمري وصفها بكونها جليلة ، و ذكر ابن الشماخ بها أكثر من 700 حانوت للطعارة ، وما يزيد على 120 طاحونة تقوم بطحن 4000 قفيز من القمح كل يوم (1).

قد خصص لكل سوق مجال ، وانتظمت وفق رتبة انطلاقا من المركز في اتجاه الاطراف ، حيث يزداد التعامل بين أهل البادية والحضر وتعدد الحرف المرتبطة بالريف . واحتل في هذا الصدد قطاع النسيج المرتبة الاولى في الحرف والتجارة بأسواق مدينة تونس .

- أسواق النسيج : تميّزت مدينة تونس بصنع أنواع عديدة من الثياب الحريرية والصوفية والقطنية والكتانية .

* سوق الحرير : كانت أقمشة الحرير مختمة وغيرمختمة . وقد ارتدى السلطان الخز ذا اللون المائل الى الخضرة والسواد . أما قماش السفساري المصنوع من الحرير والقطن أو الصوف ، فقد خصص للباس الأمراء (2).

* سوق القطنين : يقع شمال جامع الزيتونة ، ولعله يطابق الموضع الحالي الذي يطلق عليه نهج القطن (3).

* سوق الصوف : ورد ذكره منذ القرن السابع هـ . ويستبعد أن يكون وجد بسوق الجرابة الذي بناه يوسف داي شمال غرب جامع الزيتونة . ولعله انتصب خارج النواة العتيقة ، لعلاقته المتينة بالبادية . ومعلوم أن مكسا يسمى فائد الصوف فرض على البدو الوافدين على المدينة بصوفهم (4).

* سوق الغزل : كان يباع به غزل الصوف الذي أعدته نساء البادية والمدينة ، اللاتي أشتهرن باتقان هذا العمل . ونظرا الى ارتباط هذا السوق بالبادية ، فقد كان

(1) ابن قنفذ ، الفارسية ، ص 112-113 ، الشماع ، الادلة ، ص 91 . ذكر الدولاتي (تونس في العهد الحفصي ، ص 297-298) البعض من هذه الاسواق (27 سوقا).

(2) العمري ، المسالك ، ص 98،85 . الوزان ، وصف افريقيا ، ج II ، ص 75 .

(3) مناقب ، مخ 12544 ، ص 58 ب (مر أبو عبد الله الأرياني راكبا على بغلة أعطاها إياه السيد أبو العلاء من هذا السوق) . ابن الطواح ، سبك المقال ، ص 98 (ذكر حانوت الامين القطن في نهاية القرن السابع هـ ، قرب سوق الكتبيين) .

(4) الوزان ، نفسه . مقديش ، نزهة الانتظار ، ج II ، ص 92 .

الوحيد ، الى جانب الابارين الذي يتعامل فيه بالفضة ، لا بالذهب . والظاهر أنه أنتصب قرب سوق الأبارين وسوق النساء ، قبل أن يتحول في عهد يوسف داي الى ناحية باب بنات . أما مجمع الغزل المسمى مسحبة ، فقد ذكر موضعها بمقرين(1)

الاسواق والحرف المرتبطة بالطعمة والاشربة : اقترن وجود هذه الاسواق بما توفره البادية من حبوب وخضر وغلل ، أو ما يجلب من خارج بلاد إفريقية . وكان في تعدد الاسواق وتنوعها دلالة على مدى ارتباط الحاضرة بباديتها ، ومن أهمها نذكر :

* الطواحين أو الارحية : وجد بمدينة تونس عدد هام من الارحية أو الطواحين ، بلغ في مطلع القرن الثامن هـ نحو 120 ، كانت تقوم بطحن 4000 قفيز من القمح يوميا . وقد تطور حسب أدورن الى المائتين في القرن التاسع ، ثم نزل الى النصف عند الاحتلال الاسباني . وذكر الوزان أن الطاحونة لا تطحن أكثر من حمل من القمح ، لانها كانت تحركها الدواب . وانتصب كثير منها خارج المجال الحضري ، لإضرارها بالبنيان والتلوث والضجيج الذي تحدثه من جراء قلي الحبوب ورحيها . ولكن يتضح من خلال ابن الرامي أن عددا هاما منها استحدث داخل مجال السوق والمجال السكني ، ويبدو أن ذلك كان مقترنا بأزمة القرن الثامن هـ ، وتعدد المجالات الفارغة داخل المدينة (2) .
واتبع المشرع المدني طرقا متطورة تعتمد على قيس الذبذبات لازالة الارحية المضرة بالبنيان (3) .

* الافران : عرفت منذ تلك الفترة باسم الكوشة ، التي تحتوي على «بيت نار واحدة» أو أكثر حسبما ورد في ابن الرامي . ولذا فإن دخانها وتلوثها أثار قلق السكان . وقد ذكر أن عددا هاما منها كان بيد أهل البادية الوافدين من الجبال بجنوب شرقي البلاد (غريان ونفوسة ودمر) ، كما اشتغل في الافران بعض المهاجرين من الاندلس مثل القرموني (1) .

* الخبازون : ذكر بالمدينة سوق الخبازين ، المخصص لتوفير شتى أنواع الخبز . وقد كان الخبز (الكبير والصغير) يستعمل في مقايضة عديد البضائع (2) .

* صانعو الفطائر والسفاجون : وهي مهنة ملوثة ، ولذا كثيرا ما تموضعت قرب الابواب وبعيدا عن المجال الحيوي للمدينة . ورد ذكرها في القرن الثامن هـ في ناحية باب علاوة ، قريبا من مسجد المشرف بباب الفلاق (3) .

* مخزن الطعام أو السباطون : كان مخزنا للحبوب تمتلكه الدولة ، وقد استعمل في فترات الشدة ، لتوفير الغذاء الى الناس ، مثلما وقع سنة 862 هـ / 1457 م ، لما أمر أبو عمرو عثمان بإخراج كل يوم من المخزن ما يصنع منه ألف خبزة .

* رحبة القمح : خصصت لبيع الحبوب الواردة على المدينة من البلاد التلية .

* رحبة مخصصة لبيع طحين الشعير : وهو الذي يصنع منه السويق .

* فندق البقل : يقع خارج باب سويقة ، وقد حوله أبو محمد المرجاني الى جامع للخطبة (4) .

* سوق الفكّة أو الفاكهانيون : يبدو أنها تقع في نفس الموضع الحالي ، شرقي جامع الزيتونة (5) .

* العطارون : تقع علي طول «الممر الكبير» الذي يفضي الى باب البحر ، وكانت تقوم ببيع العطور وبعض العقاقير المستعملة في الطبخ والتداوي ، وقد بلغ عدد الحوانيت المخصصة للعطارة 700 ، في النصف الاول من القرن الثامن هـ / الرابع

(1) جاء في ابن الرامي (ن.م.، ص 302) : «قال المعلم محمد : فاذا قلنا أن الدخان المحدث يمنع ، وأن القديم لا يمنع على ما قدمناه ، فإن أراد صاحب الدخان القديم أن يحدث دخانا أو يضيفه الى الدخان القديم . وهذه نزلت عندنا بتونس كانت لرجل كوشة فيها بيت نار واحد ، فأراد صاحب الكوشة أن يحدث بيت نار آخر في كوشته ..
(2) الوزان ، وصف إفريقيا ، ج II ، ص 75 .

(3) نفس الاحالة . وقد ذكر ابن الرامي (ن.م.، ص 301) ضرر السفاج الناجم عن قلي الزيت . وقد سمي أحد «سلحاء مدينة تونس في القرن السابع هـ السفاج . الرصاع ، فهرست ، ص 122 . وقد أخطأ المحقق لما أراد تقويم السفاجين وتحويلها الى سكاكين .

(4) الزركشي ، ن.م.، ص 150 ، الوزان ، ن.م.، ج II ، ص 75 . مناقب ، مخ 12544 ، ص 113 ، 731 . مناقب الشاذلي ، ص 163 . مناقب ابن عروس ، ص 163 . وقد ذكر عبد الله السنوسي ، (مسامرات الطريف) أنه وقع هدم فندق الغلة القديم الخارج باب البحر سنة 1295 هـ .

(5) الوزان ، نفس الاحالة .

(1) البرزلي ، ن.م. ، ج II ، ص 133 ب . ابن عرفة ، المختصر ، ج IV ، ص 88 ب . الزركشي ، تاريخ ، ص 116-117 .
(2) لم تستعمل الارحية المائنة لتحريكها ، إنما اقتصر على الطاقة الحيوانية ، ولذا قل إنتاجها وكثر عددها . انظر حول عددها : ابن الشماخ ، الادلة ، ص 91 ، الوزان ، ن.م. ، ج II ، ص 76 .
Adorne , op; cit. , pp.185-189 , 206 . Dos Descripciones , op. cit. , p. 216 , 218 , 225 .

وحول التلوث الذي تحدثه ، قال ابن الرامي (كتاب البنيان ، ص 301-302) : «قال المعلم محمد : وكذلك السفاج ضرر ، وكذلك الطواحين التي استتبطت لقلي الشعير في الاسواق والدور ، فانها ضرر . وقد نزلت هذه عندنا بتونس ، فاشتكى بعض الناس الى الفقيه القاضي ابن عبد الرقيق ، فسالنا النظر فيها ، فكتبنا في وثيقة أن دخانها كثير مضر بالجيران ، فأمر بقطعها » .

(3) نورد للقارئ هذه التجربة الهامة التي اعتمدها ابن الرامي (ن.م. ، ص 305) لقيس الضرر المحدث من جراء ضجيج الارحية : «فقال لي (ابن عبد الرقيق لابن الرامي) : تأخذ طبقا من كاغيد وتربط أركانها بأربعة أخطاط في كل ركن خيط ، وتجمع أطراف الأخطاط وتعلقهم من السقف الذي على الحائط الفاصل بين الدار وبين الرحي من جهة الدار ، وتعمل على الكاغيد حبة من كزبر يابسة ، وتقول لصاحب الرحي : هز رحك ، فإن اهتز الكزبر على الكاغيد قيل لصاحب الرحي ، اقلع رحك ، فانها تضر بالجار ، وإن كان لا يهتز الكزبر على الكاغيد ، فليل لصاحب الدار ، أترك صاحب الرحي يخدم لانها لا تضر بك .

عشر م . وكانت من أنشط الاسواق بالمدينة ، لكثرة ما يرد لها من النساء الحضريات ، حتى أنها تظل مفتوحة الى ساعة متأخرة من الليل (1).

* الشراييون : سوق يباع فيها الاشربة والعقاقير المحلاة بالسكر ، ولعلها كانت محاذية للعطارين (2).

* اللبانون : كانوا يفدون على المدينة من ناحيتها القريبة (3).

* فندق الخمر : يقع خارج باب البحر ، وكان يتقبله أحد النصاري . وقد تعرض عديد المرات الى الازالة ، في عهد حركة ابن ابي عمارة وأبي فارس عبد العزيز (4).

* سوق الحواتين : يوجد داخل باب البحر ، وكان به نحو ثلاثمائة حوات ، لكن الدكاكين وقعت عليهم في أواسط القرن السابع هـ ، فماتوا ولم يرد ذكر السوق ثانية في المصادر (5).

- الأسواق الأخرى : حوانيت الشماعين : تقع قرب جامع الزيتونة ، وقد بنيت في هذا المجال المدرسة الشماعية في عهد أبي زكريا الاول .

* حوانيت البلاغيين : ذكرت شمال المصلي . ولا ندري هل وجد سوق ثان مكان سوق البلاغية الحالي .

* سوق الخرازين : تصنع فيه الاحذية . يوجد قرب زاوية بن عروس وربما في موضع سوق الجلد حاليا (6).

* سوق الربع : كان يعتبر من خاصة السلطان . يقع بزقة الساباط ، وحاليا يوجد باب الربع في مستوى سوق القماش . وقد تهدمت منه 27 حانوت في القرن السابع هـ / XIII م (7).

* القيسارية : سوق مغطاة بباب الفلاق ، كان أحد الاندلسيين تاجرا بها (8).

* سوق الصاغة : يوجد قرب جامع الزيتونة شمالا ، وكان به عدد من اليهود .

* سوق الكتب : جنوب جامع الزيتونة . وتباع به الكتب عن طريق الدلالين (9).

(1) نفس الاحالة . ابن رشيد ، رحلة . ص 128 . ابن ابي دينار ، المؤنس ، ص 144 . مناقب القرطاني ، ص 15
M. Montavez, Dos Descripciones, p.225.

(2) ذكر ابن الطواح (سبك المال ، ص 109) مسجد الشرايين بتونس . وفي الوزان (نفس الاحالة) : بائعي الاشربة .
(3) الوزان ، نفس الاحالة .

(4) مناقب مخ 12544 . أنظر باقي الاحالات في الفصل الخاص بالجبالية (قبالة الخمر) .

(5) مناقب ، مخ 18555 ، ص 186 ب . اعتقد الدولاتي (ن.م. ، ص 297) أنه يقع قرب الحفصية .

(6) مناقب ، مخ 12544 ، ص 57 ب . مناقب القرطاني ، ص 16 .

(7) مناقب المنوبية ، ص 11 ب . البرزلي ، ن.م. ، ج II ، ص 1133 ، ج III ، ص 169 .

(8) مناقب المنوبية ، ص 3 ب . العبدري ، رحلة ، ص 265 .

(9) الابي ، الاكمال ، ج II ، ص 198 .

* سوق الصغارين : كان قريبا من سوق الفلقة . ويبدو أنه يوجد في الموقع الحالي لسوق النحاس ، جنوب غربي الزيتونة (1).

* سوق الفلقة : كان مخصصا لبيع العبيد السودان . ويقع داخل النوى الحضرية العتيقة ، وقد أحدث به السلطان أبو عمرو عثمان مدرسة (2).

* سوق البلاط : ورد ذكره في عهد الحفصيين .

* السقالين : تصنع به الاسلحة وتصفل . ويبدو أنه يقع قرب باب المنارة (3).

* السراجين والسكاكين : خاصتان بصناعة السروج . وتقعان داخل باب المنارة (4).

- الأسواق والحرف المرتبطة بالبادية : توجد أسواق أخرى أكثر ارتباطا بالبادية

البادية المحيطة بمدينة تونس ، وقد كان يقوم بها البدو المحيطون بالمدينة . وأهمها :

* سوق الخيل أو المركاض : كان يقع في الربض الغربي للمدينة ، منذ القرن

السابع هـ

* سوق الدواب أو رحبة الغنم : يوجد قرب جامع الهواء ، منذ القرن السابع هـ ،

وكان به عريف (5).

* المسلخ : كانت تذبح الابقار والاعنام وتسلخ به ، ويقع خارج باب الجزيرة ،

قرب مقبرة الجلاز ، وهو لا يبعد كثيرا عن الرحبة (6).

* القصابون : غلب به بيع لحم الخرفان على غيره ، ويفسر ذلك بأهمية الماشية ،

وبالكميات الكبيرة من الصوف والجلد المصدرة الى المدن التجارية .

* الدباغون : يقع في الربض الجنوبي حيث تجمعت أسواق الدواب والمسلخ (7).

* سوق الغبار : تباع به الاسمدة المستعملة في الاجنة والبساتين (8).

* التبانون : تموضع في القرن السابع هـ بالربض الجنوبي ، ثم انتقل بعدها الى

الربض الشمالي .

(1) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 695-696 . ابن قنفذ ، الفارسية ، ص 145 . الزركشي ، تاريخ ، ص 50 ، 117 . ذهب الدولاتي (ن.م. ، ص 298) الى أن الصغارين هم المشتغلون في تفسير الكتب .

(2) الزركشي ، نفسه ، ص 132 ، 136 . الرصاع ، فهرست ، ص 71 .

(3) مناقب بن عروس ، ص 223 ، مناقب الخطاب ، ص 186 .

(4) الزركشي ، نفسه ، ص 147 ، 120 . (سوق السكاكين) . الرصاع ، فهرست ، ص 123 (الشكاز هو صانع الاديم الابيض للسروج) . الوزان ، ن.م. ، ج II ، ص 75-76 .

(5) مناقب ، مخ 18555 ، ص 12 . مناقب القرطاني ، ص 13 ، 154 . مناقب ابن عروس ، ص 491 .

(6) مناقب الشادلي ، ص 170 . مناقب ، مخ 18555 ، ص 148 ب . البرزلي ، ن.م. ، ج I ، ص 151 ب .

P. Sebag, une relation inédite sur le prise de Tunis, In Cahiers de Tunisie, 1969, p.183.

(7) البرزلي ، ن.م. ، ج III ، ص 169 . الوزان ، ن.م. ، ج II ، ص 76,75 .

(8) مناقب المنوبية ، ص 24 ب .

* الحفلاوين : كانت تصنع به من الحلفاء الحصر والحبال والقفاف ، وقد كان موجودا بالربض الشمالي منذ القرن التاسع هـ (1).

* سوق الحطب : كانت مخازن الخشب تقع قرب باب الفلاق ، بالربض الجنوبي وقد كانت هذه البضاعة ثمينة ، ونادرة لاستعمالها في عدة مآرب (2).

وفضلا عن كل هذه الاسواق ، كانت تعقد ثلاث أسواق حضر-ريفية في الاسبوع ، في نحو 18 موقعا يقع عليها التداول . ويفد عليها القاطنون بالضواحي التي تبعد نحو ستة أميال لبيع منتوجاتهم الفلاحية ، واقتناء ما يحتاجون اليه من إنتاج حرفي وغيره (3).

وفي الجملة ، فإن الاسواق الريفية العديدة المحيطة بمدينة تونس توفر لها الانتاج الزراعي والمواد الأولية اللازمة للحرف والصنائع . ويبدو من خلال هذه القائمة التي أكملنا فيها ما سبق من دراسات (4) أن البادية في علاقة جدلية قوية مع المدينة ، وأنه لا سبيل للحديث عن قطيعة ما أو عن علاقة ضعيفة بين البادية والمدينة ، ولو كان ذلك في فترات التوتر والاضطراب . ولم تكن المدينة قادرة على غلق أبوابها في وجه البضائع والمواد الأساسية الوافدة عليها من الناحية .

ومما يأتي دليلا إضافيا على أهمية هذه الحرف الزراعية أن عددها يفوق بكثير سائر الحرف الحضرية الأخرى المذكورة بالمدينة .

هـ) المنشآت المائية : مواقع التقاء الحضر بسكان النواحي :

رافق الامتداد العمراني للمدينة ، ازدياد الحاجة الى المنشآت المائية العامة ، من أبار وسبالات . وكان ترميم الحنايا القديمة أهم حدث عرفته الحقبة الحفصية سنة 666هـ / 1267م . لكن النسبة الوافرة من الماء استأثرت بها القصور السلطانية ، في رأس الطابية وأبي فهر والقصبية ، ولم يصل الا قسط ضئيل من ماء زغوان الى جامع الزيتونة ، عبر أنابيب من الرصاص ، تنتهي بسبيل ومصاصة ، شرق الجامع .

و الجدير بالملاحظة أن هذا السبيل العام ذكر منذ أواسط القرن السادس هـ /

XIIم ، بهذا الموقع ، ولم يكن انشاء حفصيا ، كما يبين ذلك النص التالي : « وفي شرقي الجامع ، الصحن المفروش بالرخام الابيض مرتفع نحو الخمسة عشر ذراعا ،

(1) الزركشي ، تاريخ ، ص 114 .

(2) المصدر نفسه ، ص 132 . الوزان ، ج II ، ص 77 . مارمول ، ن.م. ، ج III ، ص 21 .

Adorne , op; cit , p. 85 , 189 .

(3) M. Montavez, Dos descripciones, p.215.

(4) أكملنا ما ورد في كتاب الدولاتي ، تونس في العصر الحفصي (بالفرنسية) ، ص 297 .

يشرف على شارع البلد وعلى السوق . وتحت هذا الصحن ، سقاية عظيمة البناء ، وهي سبعة أقواس وقوسان فيها أحجار من الرخام محفورة ، وعليها أسود من النحاس ترمي الماء من طلوع الشمس الى غروبها ، يستقي الناس من هذا الماء ، والخمسة أقواس في كل قوس منها خمسة نهود من نحاس ، يأتي الرجل اليها ، فيلقي فمه على النهدي ، فيخرج له ماء عظيم ، فيشرب حتى يروى ، فاذا نزل فمه ، جف الماء ولم تنظر منه شيئا ، وهو كذلك أبدا » (1).

ويبدو أن هذا الصرح الجميل لم يندثر كليا عصرذاك ، إنما احتاج الى صيانة وترميم ، وهو ما قام به كل من المستنصر وأبي عمرو عثمان . وهو لا يعدو أن يكون عملا ترميميا ، خلافا لما ذهب اليه الزركشي ، واتبعه في ذلك بعض الدارسين (2).

ومهما يكن من أمر ، فإن اتساع المدينة احتاج الى مزيد من الانشاء في هذا الصدد ، وطبيعي أن يقتزن التطور العمراني بظهور سبل جديدة في الارباض . ففي عهد أبي يحيى أبي بكر ، قام صاحب الاشغال ابن طاهر بانشاء سبالة خارج باب الاقواس ، في ملتقى الطرق حسب البرزلي . وقد كثر الواردون عليها حتى نهاية القرن ، وربما بعد . ويمكننا هذا المعلم من تتبع التطور العمراني بالربض الشمالي :

* فقد أنشئت السبالة بعد إحاطة الربض الشمالي بسور سنة 717هـ / 1317م ، ببضع سنوات ، إستجابة لحاجة أهل الربض والوافدين عليه من الناحية الزراعية الشمالية والغربية ، التي شهدت اتساعا في القرن السابع هـ .

- واقتزن وجود هذا السبيل بالبئر المسمى ببر الاحواض (أو فسقية الاقواس) الذي استخرج منه الماء بالدلو ، وكانت تعلوه أقواس . وهو ما يفسر التسمية التي اتخذها الباب المنشأ لاحقا : باب الاقواس .

(1) الزهري ، كتاب الجغرافيا ، ص 108 . العبدري ، رحلة ، ص 41-39 . العمري ، مسالك ، ص 86-84 . الرصاع ، الفهرست ، ص 82 (السبالة التي بالجامع).

Brunschvig , Deux récits de voyage .. , op. cit. , p. 185-189

Daoulatti , Tunis sous les Hafsides , p. 157

(2) الزركشي ، تاريخ ، ص 136 .

استعمل الاصطلاح لبناء هذه المنشآت المائية من بئر وفسقية وماجل وجابية ، في العهد الحفصي ، وتتمثل في خلط الشهباء ، أي الرماد والرملة بالجير والتراب . البرزلي ، ن.م. ، ج I ، ص 37 ب ، ج IV ، ص 1415 (اصطاك) . ابن الرامي ، الاعلان في احكام البنين .

* وبالتالي ، فالبئر هو أقدم معلم ، ولا يستبعد أن يناسب البئر الذي ذكره البكري خارج باب السقائين (بئر أبي الغفار) ، وأنشئ الباب (باب الاقواس) سنة 716 هـ ، وبعده بقليل أضيف السبيل في عهد أبي يحيى أبي بكر (1).

* على إثر الطاعون الجارف الذي اجتاح البلاد في أواسط القرن الثامن هـ ، وما نجم عنه من خراب وتراجع سكاني ، احتاج وسط المدينة إلى إعادة تعمير ، فأنشأ شيخ الموحدين ابن تافراجين مدرسة وسبالة داخل النواة العتيقة ، بناحية باب البنات . كما أضاف أبو العباس أحمد سبالة أخرى داخل المدينة ببطحاء ابن مردوم (2).

ولم يقع الاهتمام من جديد بالأرباض إلا في عهد أبي فارس عبد العزيز ، الذي أنشأ عدة سبالات بالناحيتين الجنوبية والغربية للمدينة ، اللتين ظهرت بهما منذ القرن السابع هـ عدة أرباض مثل ربض السلطان وربض الاشراف وربض النصاري ، وعقدت فيهما أسواق ريفية عديدة مثل سوق الخيل ورحبة الغنم ، وربما كذلك رحبة الصوف ورحبة القمح ، مثلما هو الشأن في القرن XVIII م .

وفي الجملة ، فإن الربض الجنوبي اكتسب صبغة شعبية ، لاقتارانه بالبادية ، حتى أن أحد الدارسين للقصور لم يعثر به على منازل حضرية هامة .

وهكذا يمكن أن نفهم إنشاء سقايات عدة بهذا الربض في عهد أبي فارس ، منها :

- سقاية خارج باب الجديد ، يردّها الناس ودوابهم ، لقربها من أسواق الماشية (سوق الغنم وسوق الخيل) ، وقد جعل السلطان أوقافا لصيانتها .

- ماجل بمصلى العيدين : وهو من الابنية الضخمة ، وأخرج منه سبيلان : أحدهما استعمل للشرب ، من جعاب نحاس يجذب منها الماء بالنفس ، والآخر يستخرج منه الماء بقرية أو غيرها (3).

وتواصلت الجدلية بين الامتداد العمراني والسبل ، إذ أن السور الذي أحاط بباب أبي سعدون منذ بداية القرن التاسع هـ ، تبعه بناء سبيل للناس والدواب داخل هذا الباب سنة 838 هـ / 1434 م ، في عهد السلطان المنتصر (1).

وشهدت المنشآت المائية دفعا كبيرا في فترة حكم أبي عمرو عثمان ، إذ قام بصيانة الشبكة القديمة وترميم ما اندثر منها من جهة ، وإنشاء أسبلة جديدة من جهة ثانية .

فأمر ببناء السقاية القريبة من دار محرز بن خلف داخل باب سويقة ، والميضاة ذات الزخرفة البديعة الموجودة بدرب ابن عبد السلام شمال الجامع الزيتونة ، وهي المعروفة بميضاة السلطان . وأمر بتسخين الماء فيها زمن الشتاء كما رمم المصاصة شرق جامع الزيتونة ، التي يرجع ذكرها إلى القرن السادس هـ ، وشيد سبالة شرقي جامع القصبة لشرب الناس والدواب ، وأخرى قرب المارستان الموجود خارج السور من الجهة الشرقية . وجلب الماء عبر قناة باطنية من أم الوطا (بناحية النقرة) إلى باب الجبيلة .

وتعتبر هذه القناة أهم إنجاز بالنسبة إلى الأرباض الشمالية الغربية ، وقد تبعها عمل آخر لا يقل أهمية عنه ، يخص الربض الجنوبي ، وهو جلب الماء عبر ساقية من هنشير حمزة (بناحية بير القصعة) إلى باب علاوة ، حيث أنشئت فسقية للاستعمال سنة 879 هـ / 1474 م (2).

وقد كان إيصال الماء عبر قنوات باطنية وسواق دليلا على تواصل الامتداد العمراني للمدينة في النصف الثاني من القرن التاسع هـ / XV م ، في اتجاه المحور : باب علاوة - باب أبي سعدون ، وما نجم عنه من حاجة ملحة إلى مصادر مائية جديدة (3).

وأضيف إلى هذه المنشآت في القرن الموالي مواجل باردو ورأس الطابية التي أخرج منها الماء بواسطة أربعة جمال ، ويحمل إلى المدينة لتزويدها بالماء الصالح للشرب (4).

وحصيلة القول ، فإن بناء المنشآت المائية من سبالات وفسقيات ومواجل وسواق قد ارتبط بمدى تطور التعمير أو تراجعها بالمدينة وأرباضها . فوافق ظهور الأرباض ،

(1) البكري ، مسالك ، ص 40. الادريسي ، نزهة المشتاق ، ص 289 (قال أن شرب أهلها من بئرين نهاية في سعة القدر وكثرة الماء) . مناقب ، مخ 12544 ، ص 113 ب . 165 . الزركشي ، تاريخ ، ص 6672 ، (قال أن محمد بن طاهر كان حاجيا في عهد أبي يحيى أبي بكر) . أما البرزلي ، فإنه اعتبره صاحب أشغال . راجع : مناقب ، مخ 18555 ، ص 185 . البرزلي ، ن.م. ج I ، ص 40 ب . 134 . الوثنريسي ، المعيار ، ج I ، ص 382 (« كان سيدي أبو الحسن المنتصر يمر على سبالة ابن طاهر ، وكان صاحب أشغال تونس ، فيقول : هذا الرجل وقع على دراهم حلال حتى صرفها هنا ليكثر لصاحبها ثوابها ، لما رأى من كثرة الواردين عليها لكونها جاءت بين الطرق ») . (2) الزركشي ، نفسه ، ص 107 . البرزلي ، نفسه ، ج II ، ص 124 ب . (3) الزركشي ، نفسه ، ص 116 .

P. Sebag , Tunis au XVII s . , Paris 1989 .

Revault , Les habitations Tunisoises .

(1) الزركشي ، نفسه ، ص 132 . (2) الزركشي ، تاريخ ، ص 135-136 . وقد اختصت المواضع المعدة للطهارة بمدينة تونس بالوضوء ، دون الاستقاء ، وذلك على خلاف ما كان معمولا به في القرى ، حيث كانت الميضاة مفتوحة للعموم للطهارة والشرب والاستقاء . انظر البرزلي ، نفسه ، ج I ، ص 40 ب . (3) ذكر العمري ، مسالك ، ص 86-84 أن أغلب المنازل مزودة بصهاريج تتجمع فيها مياه الأمطار لغسل الثياب ، فيما تخصص مياه الآبار للشرب ، وكان من بينها بئر الضبيان .

Solignac , Les Installations Hydrauliques dans la région de Tunis ...op.cit.

(4) Montavez, Dos Descripciones.op.cit,p.218.

إنشاءات جديدة، فيما تناسبت فترة التراجع العمراني مع إهمال لمسألة الماء. ولم يقتصر دورها على تزويد المدينة بالماء الصالح للشرب، إنما كثيراً ما مثلت نقاط التقاء للحضر والبدو النازلين بالناحية المحيطة بالمدينة، أو القادمين للمدينة لقضاء مآربهم.

— قنوات صرف المياه والحمامات: لئن لم تكن مدينة تونس مزودة بقنوات من الماء الصالح للشرب، فإنها قد استعملت شبكة من القنوات لصرف المياه المستعملة، التي تصب في البحيرة، وذلك خلافاً لمدينة القيروان التي حفرت بها المطامير في المنازل. على أن عدم صيانتها المتواصل أدى إلى تعطيل تصريف هذه المياه.

ففي أواخر القرن السابع هـ، خربت بعض السواقي، فتسرب منها الماء، وتراكم في الأخرى التراب حتى سدمت، وارتفع مأوها وأصبح يمر فيها بصعوبة، مثلما وقع ذلك بدرب النشار بباب سويقة، فالتجأ أهل الدرب إلى شراء بقعة من الأرض ليصب فيها الماء، لكن الضرر ازداد استفحالا، فبادر أحد المتطوعين بردم الساقية (1).

أما حمامات المدينة، فقد انتصبت في مواضع أهلة بالسكان، وعند أبواب المدن، حيث يفد عليها أهل الناحية، كما اقترن وجودها بتوفر الماء، وقربها من الجوامع والمدارس. ولئن كان عددها لا يتجاوز 15 في القرن الخامس هـ / XI م، فإنه بلغ المائة في أواخر العهد الحفصي، أي أكثر من ضعف العدد بالقيروان في عهد ازدهارها، حيث ذكر بها ثمانية وأربعون حماماً (2).

وتمكننا هذه الحمامات من تدقيق الصورة حول كيفية اتساع المجال الحضري غير أننا لم نتمكن من التعرف إلا على النزر القليل منها:

- حمام جامع الهواء: اقترن بالمدرسة والجامع، وتموضع بالقرب من باب خالد (3).
- حمام العبدى: يقع بزنقة العبدى عند باب الفلاق (4).
- حمام ابن حكيم: نسبة إلى محمد بن علي اللخمي المعروف بابن حكيم، مؤسس المدرسة الحكيمة، وقد قتله السلطان سنة 744 هـ / 1343 م وأستولى على عقاراته. وقد قام ابن تافراجين بتحبيسه على مدرسته و سبأته (5).
- حمام زرقون: ذكر منذ القرن السابع هـ، ويبدو أنه ينسب إلى علم أندلسي.

— حمام الرميمي: نسبة إلى الوزير الأندلسي المشهور، محمد الرميمي الوافد من المرية في عهد أبي زكريا. وما زال زقاق قرب الحفلاوين يحمل هذا الاسم (1).

— حمام سوق البلاط: ذكر في القرن التاسع هـ، وكان يستعمل الناعورة لاستخراج الماء من البئر (2).

وفي الجملة فإن هذه الحمامات التي اقترنت أسماؤها في الغالب بمؤسسيها تموضعت قرب أبواب المدينة لارتباطها بالحزام القروي المحيط بها، أو داخل المدينة النواة، قرب المساجد الجامعة.

(و) المساجد بمدينة تونس: ذكر أدورن أن عدد المساجد كان متقارباً مع عدد الحمامات والطواحين بالمدينة، وقد بلغ كل صنف منها نحو المائتين.

وإذا كان هذا الرقم مبالغاً فيه، فإن رقم المائة الذي ذكر في أواخر العصر الحفصي يبدو أكثر واقعية (3).

واقترن انشاؤها بتطور التعمير بالمدينة، وامتداد الأرباض، وتعددت بتعدد الأحياء والدروب، وتخصص كل واحد بصنف من المجتمع أحياناً، وأهمها:

— مسجد الصفصافة: زود بمنارة مرتفعة في القرن السابع هـ، وتردد عليه المتصوفة (4).

— مسجد سوق البلاط: استقر قربه عدد من المتصوفة في القرن السابع هـ، مثل أبي الحسن الشاذلي وعلي السفاخ وغيرهما (5).

— مسجد القبة (أو مسيد القبة): يقع قرب زاوية أبي عبد الله المغربي، بنهج تربة الباي. درس فيه الفقيه ابن البراء المهدوي في القرن السابع هـ، ويبدو أن عبدالرحمان بن خلدون تلقى تعليمه فيه. وهو ما زال قائماً الآن (6).

— مسجد الشرايين: يوجد قرب المدرسة التي تحمل نفس هذا الاسم، بالسوق المخصص للأشربة (7).

— مسجد سوق الفلقة: اقترن وجوده بسوق الفلقة المذكور سابقاً (8).

(1) مناقب ابن عروس، ص 223.

(2) مناقب ابن عروس، ص 223. لعل الحمام الموجود بسوق القرائنة كان مستعملاً في العهد الحفصي، إذ أنه شيد سنة 378 هـ / 988 م، كما تبين ذلك النقيشة. راجع: لطفي عبد الجواد، النقائش المعمارية.. (ش.د.م.) ص 195-199.

(3) Brunschvig, Deux récits..., p. 158-189, 206. Dos Descripciones., p. 216, 218, 225.

(4) مناقب المنوبية، ص 10، ب. 24. مخطوط 18555، ص 174 (ب. ذكر أحياناً تحت إسم جامع).

(5) مناقب، مخ 12544، ص 150.

(6) الابي، الاكمال، ج IV، ص 90.

(7) ابن الطوايح، سبك المقال، ص 109.

(8) الرصاع، فهرست، ص 71. ابن مامي، مدارس مدينة تونس.

(1) البرزلي، ن.م.، مخ 4851، ج II، ص 164، 1271، 1293.

(2) البكري، المسالك، ص 26، 40.

Adorne, op. cit., p. 185-189, 206. Montavez, op. cit., p. 216, 218, 225

(3) ابن الشماخ، الأدلة، ص 86. البرزلي، ن.م.، ج II، ص 124.

(4) مناقب القرطبي، ص 135. مناقب مخ 18555، ص 114.

(5) البرزلي، ن.م.، ج II، ص 124. راجع المدرسة الحكيمة.

- مسجد الرأس : خارج باب البحر ، دفن به أبو عبد الله الكومي (1).
- مسجد بربض باب البحر أو مسجد التوتة : ذكر منذ القرن الثامن هـ (2).
- مسجد الدوالي : كان قائما بأزاء باب المنصور في القرن السابع هـ / XIII م (3).
- مسجد دار محرز بن خلف اعتكف به البرزلي في آخر حياته .
- مسجد الشعابين ، والجامع قبالة المدرسة المنتصيرية : ذكرهما الرصاع (4).
- مسجد الربض ، أو مسجد قرب ربض النصاري : يطلق على مسجد آخر قرب باب المنارة ، حيث ربض النصاري الذي ذكر منذ القرن الثامن هـ (5).
- مسجد أبي حديد : يقع شمال مدرسة بير الحجار (بنهج الباشا ، عدد 40) ، على بضعة أمتار منها (6).
- مسجد (أو مسيد) المشرف : ذكر منذ القرن السابع بباب الفلاق ، درس فيه البرزلي سنة 836 هـ / 1432 م ، ونزل به أحد المصامدة ، من علماء المنطق سنة 842 هـ / 1438 م . ولئن كان المسجد المذكور في القرن السابع بباب الفلاق ، فلا يستبعد أن يكون المذكور في القرن التاسع في موقع آخر (باب منارة) (7).
- المسجد الذي بإزاء دار البرزلي : ذكر في بداية القرن التاسع هـ (8).
- مسجد بطاهر : يرجع إلى القرن السابع هـ (9).
- مسجد عبد الله بن عبد الرقيق : يرجع إلى القرن السابع هـ ، وينسب إلى إحدى بيوتات تونس (10).
- مسجد أبي عبد الله محمد الانصاري : ذكر في القرن السابع هـ بربض باب الاقواس ، خارج باب السوق (الذي أصبح يسمى السويقة) (11).

- (1) مناقب ، مخ 12544 ، ص 1112.
- (2) مناقب ، مخ 18555 ، ص 194 ب . مناقب أبي سعيد الباجي ، ص 5.
- (3) مناقب ، مخ 18555 ، ص 191 ب .
- (4) الرصاع ، الفهرست ، ص 170 ، 190 ، 194 .
- (5) ابن الطواح ، ن . م . ، ص 112 (مسجد الربض) . الابي ، الاكمال ، ج ١ ، ص 189 (مسجد قرب ربض النصاري) .
- (6) مناقب القرطاني ، ص 61 . ابن الخوجة ، معالم التوحيد ، ص 240 .
- (7) مناقب ، مخ 18555 ، ص 1144 . الرصاع ، فهرست ، ص 122 ، 126 .
- (8) الرصاع ، نفسه ، ص 119 .
- (9) مناقب ، مخ 18555 ، ص 147 ب .
- (10) مناقب القرطاني ، ص 113 .
- (11) مناقب عبد الوهاب المزوغي ، ص 122 ب . حول أسيرة الانصاري ، راجع : زبيس ، نقائش القرطاني ، ص 145 ، 43 ، 36 ، 25 .

- مسجد ابن حبيش : بربض باب سويقة .
- مسجد اللبيدي ، أورد ذكره العبدري في القرن السابع هـ ، عند حديثه عن أبي الحسن علي بن ابراهيم التجاني (1).
- وفي الجملة فإن المساجد الوارد ذكرها في المصادر قد اقتصر في الغالب على فئة أو صنف إجتماعي أو مجال حضري محدود (حارة أو درب) ، متفاعلة بذلك مع ظاهرة تدريب المدينة وتوزيعها إلى مجالات مختلفة ومتباينة .
- ز (المدارس والزوايا بمدينة تونس : وافق إنشاء المدارس تعمير المدينة وأرباضها نتيجة ازدياد سكانها وهجرة عديد المجموعات إليها . وإذا كانت الزوايا قد تموضعت في الغالب عند أبواب المدينة وخارجها ، لاستقبال الغرباء من أهل البادية الوافدين على المدينة ، فإن المدارس شيدت داخل الاسوار (المدينة العتيقة والارباض) ، وخصصت لفئة ضيقة من الشيوخ والطلبة الوافدين على المدينة من سائر بلاد إفريقية والمغرب . وبالتالي ، فقد تولت المدرسة تأطير الطلبة الوافدين من البادية - رغم قلة عددهم - ثقافيا ، فيما اعتنت الزاوية بالجانب الاجتماعي والتصوفي .
- المدارس الحفصية : يرجع تاريخ عدد كبير من هذه المدارس إلى الفترة الممتدة بين أوائل القرن السابع وأواسط الثامن هـ ، وقد بلغت نسبتها أكثر من نصف العدد الجملي ، وهي على التوالي : المدارس الشماعية (تأسست بين سنتي 647-634 هـ / 1249-1236 م) والتوفيقية (قبل سنة 651 هـ / 1261 م) والعصفورية (بعد وفاة ابن عصفور سنة 669 هـ / 1270 م) والمغربية (بعد وفاة محمد المغربي سنة 689 هـ / 1290 م) والمرجانية (نسبة إلى عبد الله المرجاني المتوفى سنة 699 هـ / 1299 م) والجاسوسية (نسبة إلى عمر الجاسوس المتوفى سنة 638 هـ / 1240 م) ومدرسة ابن برطلة (وهو أندلسي من القرن السابع هـ) ومدرسة قرب مسجد الشرايين والمدرسة المعروفة بالقاضي التوزري (ذكرتا في بداية الثامن) والمدرسة العنقية (أمرت ببنائها أخت السلطان أبي يحيى أبي بكر سنة 742 هـ / 1341 م) والمعرضية

(1) العبدري ، رحلة ، ص 265 .

أو مدرسة الكتبيين (أمر ببنائها الأمير أبو زكريا يحيى بن أبي إسحاق إبراهيم المتوفى سنة 700هـ / 1300م) والحكيمية (نسبة الى محمد اللخمي المعروف بابن حكيم ، الذي توفي سنة 744هـ / 1343م) ومدرسة الرياض أو الحلفاوين (ذكر مكتب الرياض بزقاق الحلفاوين منذ القرن السابع هـ) ومدرسة يحيى السليمانى (نسبة الى المتصوف المتوفى سنة 749هـ / 1348م) . ويأتي هذا العدد الهائل شاهدا على الامتداد العمراني الهام للمدينة في القرن السابع هـ .

على أن النصف الثاني من القرن الثامن لم يعرف الا تأسيس مدرسة أو إثنين ، وهما : مدرسة القنطرة أو ابن تافرجين (المتوفى سنة 766هـ / 1364م) ومدرسة ابن اللوز (ذكرت في القرن الثامن هـ ، ولعل تأسيسها يرجع الى الحقبة السابقة (1) .

أما القرن التاسع ، فقد شهد من جديد تطورا في بناء المدارس ، لكنه لم يرتق الى ما كان عليه في القرن السابع هـ . وقد أضيفت وقتذاك : المدرسة والزواية بباب البحر (في عهد أبي فارس عبد العزيز) ، والمنتصرية (نسبة الى السلطان الذي أمر بتأسيسها سنة 838هـ / 1434م) ، والمدرسة الجديدة بباب سويقة (في عهد أبي عمرو عثمان) ، ومدرسة القائد نبيل (التي أمر ببنائها سنة 850هـ / 1446م) ، وربما المدرسة القطنية (التي ذكرها الرصاع في القرن التاسع هـ) (2) .

وتبعاً لذلك ، فإن العدد الاوفر يرجع الى القرن السابع ، وظل بعضها مستعملا حتى القرن التاسع ، مثل الشماعية والتوفيقية . وقد اقترن تأسيسها في الغالب برجال السلطة والعلم ، من أمراء وسلاطين وأميرات وشيوخ موحدين وقواد وعلماء وصلحاء .

ويتموضع أكثر من نصفها داخل المدينة النواة ، بالامكنة التالية : زقاق الشماعين (الشماعية) ودرج ابن عبدالسلام (العصفورية) وتربة الباي (المغربية) ونهج باش حانبه (الجاسوسية) ونهج عنق الجمل (العنقية) ونهج ابراهيم الرياحي (القنطرة)

وقربها (مدرسة القائد نبيل) ونهج الكتبية (المعرضية) وقرب سيدي محرز (المدرسة المسماة به) والقطنية (بسوق القطنين) .

واقصر نصيب الربض الجنوبي على مدرسة أو إثنين ، قرب جامع الهواء (التوفيقية) وفي ناحية باب منارة (مدرسة ابن برطلة) . أما الربض الشمالي ، فإنه احتوى على ثلاث : بدرج باب الخضراء (المرجانية) ، ودرج العسال (مدرسة يحيى السليمانى) والحلفاوين (مدرسة الرياض) .

كما ذكرت في القرن التاسع هـ مدرسة خارج السور ، في الناحية الغربية ، هي السيجومية (1) .

وفي الجملة ، يأتي هذا التوزيع دليلا على مدى تمصير المدينة النواة ، والطابع الريفي الذي ظل مسيطرا على الارياض .

— الزوايا بمدينة تونس : لعبت الزوايا دورا مساعفه الإجتماعيه ، فاحتوى بها الباحثون عن المأوى أو عن الطعام ، والوافدون عليها من البادية ، أو من البلاد النائية مثل المغرب الاقصى والاندرلس . وابتداء من القرن السابع هـ ، انتصبت في المدن والبوادي على حد سواء . وتوزعت بمدينة تونس ، في موقعين مختلفين ، داخل المجال الحضري وخارجه ، في علاقة جدلية مع تطور الهجرة الى مدينة تونس .

* الزوايا الموجودة داخل المجال الحضري :

— زاوية أبي عمران موسى بن يحيى الانصاري : انتقل صاحبها الى مصر ، حيث شغل خطة التدريس لدى بعض الاسر الايوبية . ثم عاد الى مدينة تونس في أواخر القرن السادس هـ ، حيث أسس زاوية بها ، قرب قصر الصباغين بباب الجزيرة . وكان يفد عليها البؤساء والجياع ، بحثا عن القوت (2) .

— زاوية علي السفاج : هو علي بن أبي زيد عبدالرحمان بن عبدالواحد الانصاري رحل الى المشرق طلبا للعلم ، وأستقر عند عودته خارج الباب الجديد ، بزقة الغنم ، وهناك كان له أكثر من لقاء مع أفراد الجالية الاندلسية ، وخاصة العامة منهم في السبعينات من القرن السابع هـ (3) .

(1) راجع حول هذه المدارس : الباجي بن مامي ، مدارس مدينة تونس .. الرصاع ، الفهرست .

(2) إعتدنا في ذكر هذه القائمة على عمل : محمد الباجي بن مامي ، مدارس مدينة تونس من العهد الحفصي الى العهد الحسيني ، تونس مارس 1981 ، (نسخة مرقونة) . وقد أظفنا الى القائمة التي ذكرها : مدرسة ابن برطلة (ابن رشيد ، الرحلة ، نسخة مخطوطة ، ترجمة أبي الشمل جماعة الحبلي) ، ومدرسة قرب مسجد الشرايين والمدرسة المعروفة بالقاضي التوزري (ابن الطواح ، سبك المقال ، ص 109-125) ، ومدرسة ابن اللوز (تفسير ابن عرفة ، رواية الابي ، مخ ، ص 1) ، والمدرسة القطنية (الرصاع ، فهرست ، ص 136-137) ومدرسة الرياض أو الحلفاوين (الزركشي ، تاريخ ، ص 114 . مناقب القرجاني ، ص 156) . وذكر البرزلي (ن.م. ، ج III ، ص 1246 ، ج IV ، ص 35) الاحباس التي أوقفت على مدرسة ابن تافرجين ، كما أورد تسمية ثانية للمعرضية ، وهي مدرسة الكتبيين (ن.م. ، ج I ، ص 160) .

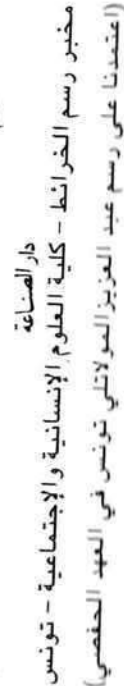
(1) الرصاع ، الفهرست ، ص 141-140 .

(2) مناقب ، مخ 12544 ، ص 52 .

(3) مناقب ، مخ 18555 ، ص 1168-ب ، 1170 .

- زاوية أحمد القلاعي : توجد قبالتها ، وترجع الى نفس الفترة .

(5) مناقب ، مخ 18555 ، ص 1182.



* أما الزوايا الواقعة بناحية المدينة، فهي بدورها عديدة، وأهمها:

- زاوية عبد الوهاب المزوغي بالحماري (رادس)، كانت قبلة للبدو في القرن II هـ.

زاوية علي الحطاب: نشأت في القرن السابع هـ غرب تونس، علي طريق باجة.

- زاويا سيجوم، خارج باب سعدون بحومة باردو المنهيلة، بحومة، الداموس

بسيدي فتح الله، عين زميت، الفندق، قرناطة الخ... (1).

وفي الجملة، لعبت الزوايا دور المراكز التي التجأ إليها المهاجرون في مرحلة أولى، قبل أن يتم إستقرارهم بأرباض المدينة، أو داخلها، موفرة لهم الغذاء والأمن. وكانت مؤسسة إجتماعية وسياسية، تربط بين عالم البادية والغرباء من جهة والمدينة من ناحية ثانية.

(3) المجال الزراعي: فحص مدينة تونس:

تجسدت حركة التمسير والتعمير لمدينة تونس في امتداد الناحية المحيطة بها وبروز عدة نواتات زراعية حول المدينة. وقد كان المشهد الريفي في علاقة جدلية مع المدينة منقسما إلى عدة أحزمة: الحزام الأول خصص للزراعات السقوية والأشجار المثمرة، والثاني لغابة الزيتون، والثالث لمزارع الحبوب.

أ- الحزام الأول: مجال البستنة: أحيطت المدينة ببساتين وحدائق غناء، مزودة بأبراج ذات شكل مربع وارتفاع كبير نواير للري وسواقي لتوزيع المياه. فما من حضري إلا وله سانية حول المدينة، مزودة ببئر وناورة، تحركها إحدى الدواب لري المزروعات من الحبوب والبقول والمغروسات.

وفي وثيقة اسبانية ترجع الى سنة 1535 م، فسّر وجود الابراج القوية والأسوار العالية بغاية مدينة تونس بالإحتماء بها خوفا من غارات البدو (2).

وقد تصدرت هذه الأجنة البساتين الأميرية مثل رأس الطابية وجنة أبي فخر منذ القرن السابع هـ / XIII م، وسانية باردو في القرن التاسع هـ / XV م، المزدانة بأشجار البرتقال والليمون وشتى أنواع الورود والرياحين، وقد أنشئت بالجنان العظيم بباردو القصور والمنتزهات. وكان الماء يستخرج من أبار باردو ورأس الطابية بواسطة أربع سوان تديرها جمال لتزويد المدينة بالماء. كما جاء روض السناجرة الواقعة غرب المدينة أنموذجا آخر للبساتين الأميرية التي احتوت على قصر معد لإقامة السلطان وجيوشه، خاصة عند استعداده للخروج في المحلة (3).

(1) مناقب، مخ 18555، ص 114، 118، الزركشي، تاريخ، ص 115-117، 136.

(2) الوزان، ن. م. ج II، ص 67، 75. مارمول، ن. م. ج III، ص 21.

(3) رحلة ابن عبد الباسط، ص 35. ابن ناجي، شرح، ج I، ص 117 ب. الزركشي، ن. م. ج 65. البرزلي،

ن. م. ج II، ص 73 ب. M. Montavez, Dos descripciones, op.cit, p. 218.

وفي أواخر العهد الحفصي، ورد ذكر قصرين: القديم والجديد وأربعة بساتين حول المدينة وهي رأس الطابية وباردو والمنشية وبرنوسة، فضلا عن غار الملح الذي كان معدا لاستراحة الأمير. وقد ازدانت هذه البساتين بقصور لا يوجد مثل لها بالبلاد الأوروبية آنذاك (1).

وبالتالي فقد انتظم مجال متواصل من البساتين والمزروعات المختلفة حول هذه الأجنة الأميرية. واعتمادا على ما ورد في كتاب الأبي فقد امتد هذا الحزام إلى حد الجبل الأحمر الواقع بطرف أجنة تونس شمالا، أي على مسافة نحو 5 كم (2). أما غربا، فإن هذه البساتين لم تقتصر على روض السناجرة ورأس الطابية وباردو، إنما شملت قرى زراعية عديدة منها قريانة ومنوبة وباجة منوبة والصائغ وبلغت في مطلع القرن التاسع هـ موقع تقاطع الحنايا المسمى منزل قسة بعد أن كانت لا تتجاوز رأس الطابية قبل ذلك التاريخ بقرنين (3).

وفي الجنوب الغربي، أعتبرت قرية الحريرية داخل هذا المجال المخصص للبستنة، وفضلا عن ذكر القرية، فقد تحدثت المصادر عن بستان الحريري منذ القرن السابع (4). أما من جهة الشمال، فقد تميزت قرية أريانة بالزراعات السقوية، فيما غطت مرتفعاتها الأشجار المثمرة. وقريبا منها أنشئت جنة أبي الفهر المسقية بالماء المجلوب إليها من الحنايا (5).

على أن هذه البساتين لم تأخذ شكل حزام دائري، إنما وجدت حيثما توفر الماء الصالح للري والتربة الخصبة، وامتدت حتى قرى قرطاجنة وجبل المنار. وبعد أن كانت أرض قرطاجنة معطلة العمارة عند سيطرة الرياحين عليها بقيادة محرز بن زياد، تمكن الموحدون من انتزاعها منهم، وتحويلها إلى أراض حبسية تكتري لمدة مسترسلة تصل نصف القرن. وهكذا عمرت من جديد حتى اتسع مجالها الزراعي في العهد الحفصي.

(1) Ibid, p. 218.

(2) الأبي، الإكمال، ج VI، ص 165.

(3) مناقب، مخ 18555، ص 19 ب، 1174 (منوبة وقريانة: قريتان ذكرتا في القرن السابع هـ)، البرزلي، ن. م. ج II، ص 147. وجاء في ابن الخطيب (الإحاطة، ج I، ص 272) إن قريانة قبيلة بالريف الغربي، ذكر منها أحمد بن محمد بن شعيب الكرياني من أهل فاس المتوفى بتونس سنة 794 هـ.

الأبي، الإكمال، ج II، ص 349، ج VII، ص 42 (ذكر سانية الفقيه حسن الزبيدي بقريانة خارج تونس، كما أورد الرواية التالية: «كان الشيخ -ابن عرفة- يعتبر البساتين التي في حكم المصر بالبساتين التي يرتفق ساكنها بمرافق المصر من أخذ النار وطبخ وخبز وما يحتاج إلى شرائه في الحال. ويمثل ذلك برأس الطابية وما قاربها، وإن خرج من تونس من تلك الجهة، يقصر -في الصلاة- من رأس الطابية وما قاربها ويعدّه عن المصر نحو الميل. وقيل له أن بعض الطلبة قال إنما يقصر من منزل قسة فخطاه»).

انظر حول تحديده: M. Solignac, Travaux Hydrauliques Hafsidés à Tunis.

(4) البرزلي، ن. م. ج II، ص 1261. مناقب، مخ 18555، ص 188 ب.

(5) ابن ناجي، معالم، ج IV، ص 26، مناقب، مخ 18555، ص 128 ب.

وبالتالي ، فقد امتدت البساتين من أريانة و أبي فخر الى قرطاجنة ومرسى ابن عبدون (أو مرسى الروم) وقمرت ، أي على كامل الشريط الساحلي الذي ازدادت أهميته نتيجة فاعلية ميناء حلق الوادي (1).

والى جانب قرية المعلقة ، اكتسى جبل المنار (أو المنارة) أهمية فائقة فى مراقبة خليج مدينة تونس ، وقد استقر أبو سعيد الباجى مرابطا بهذا الجبل بمسجد الصخرة (2).

وفي الجملة ظلت المدينة محاطة بعدد كبير من البساتين ، التي احتوت منازل مرتفعة وقبابا للاستراحة وبحيرات وبركا وسبلا . وكانت مغروسة بعدد من أشجار القوارص والبرتقال والليمون والعنب .

وقد امتد مجال البستنة على مسافات متفاوتة ، تتراوح بين 5 كم و 10 كم ، بارتباط بالزراعات السقوية ونوعية التربة ، فمن جهة الشمال الغربى ، مثل منزل بريد الكبرى إحدى المحطات الواقعة في طريق هذه الأجنة (3) .

ب) الحزام الثانى لمدينة تونس : غابة الزيتون :

جاء فى وثيقة إسبانية أن غابة مدينة تونس لا تقل أهمية عن مثيلتها بشرف إشبيلية . وقد مثلت الحزام الثانى المحيط بالمدينة ، والذي احتوى قرى عديدة ، منها :

- رادس : كان بها رباط فى الفترة الكلاسيكية وقد شهدت هذه القرية فى العهد الحفصي امتدادا عمرانيا إذ تطور عدد جوامع الخطبة بها من واحد إلى اثنين فى مطلع القرن الثامن هـ / الرابع عشر م . وكانت محاطة ببساتين ومزارع متسعة .

- حامة الجزيرة : (حمام الأنف حاليا) : كان الناس يقصدون عيونها الحارة للإستشفاء ، وتتموضع قرب مجموعة من الجبال التي ذكرت وقتذاك مثل جبل الرصاص وجبل حمزة وجبل الجلود .

- مقرين : ذكر بها مجمع للصوف والغزل فى العهد الحفصي ، وهو ما يقوم شاهدا على أن هذه الجهة تعتبر مركزا أساسيا لتجميع الصوف و دبغ الجلود .

وقد تكون تسمية جبل الجلود مشتقة من هذه الوظيفة ، وهو أمر يؤكد انتشار القبائل البدوية جنوب مدينة تونس (4) .

(1) مناقب ، مخ 18555 ، ص 190 ب . مناقب بن عروس ، ص 387 .

(2) ابن خلدون . ن . م ، ج ، ص 332 ، التجاني ، رحلة ، ص 345 ، 352-355 .

حول منارة قرطاجنة أو المنارة أو جبل المنار ، انظر : مناقب الباجى ، ص 19 ، 21 . ابن الطواح ، سبك المقال ، ص 122 . البرزلي ، ن . م ، ج IV ، ص 386 ب ، ج II ، ص 1261 (قرطاجنة) . حول مرسى ابن عبدون ، انظر : ابن الطواح ، 210 ، سبك المقال ، ص 122 . ابن عبد الباسط ، رحلة ، ص 20 . و حول المعلقة ، انظر : مناقب ، مخ 18555 ، ص 125 : البرزلي ، ن . م ، ج II ، ص 1160 (تحبيب الموحدين لارض المعلقة بعد افتكاكها من بني زياد) .

(3) مناقب ، مخ 12544 ، ص 154 . كان يستخرج من العنب صنف من الزبيب يسمى السلطاني . انظر :

Soucek , op. cit , p. 73 .

(4) التجاني ، رحلة ، ص 5 ، 10 . ابن الصباغ ، مناقب الشاذلي ، ص 113 ، 169 . البرزلي ، ن . م ، ج IV ، ص 1238 . مناقب الدهماني ، ج I ، ص 139 .

- فحص مرثاء : فحص خصب اشتهر بجودة الزيتون وغيره من المغروسات ، وبالهناشير الشاسعة التي أقطعت لقواد العلوج . ويبدو أن العمران شهد بها تراجعاً ، إذ لم تذكر بها الا قرية أبر والمحمدية ومدينة الجرار ، فيما اندثرت إبيانة وظلت أؤذنة غير مسكونة ، وإن كانت وجدت النية فى إعادة تعميرها فى مطلع القرن السابع هجرى / الثالث عشر ميلادي ، ولعل ذلك تم أثناء ترميم الحنايا . وقد وقع العثور فى الحفريات التي خصت الحمامات الشتوية والصيفية على استعمال متأخر لها يبدو جليا من خلال الجدران القائمة على المستوى القديم ، والاواني الخزفية التي وجدت فى الموقع (1) .

وتوجد فى أطراف هذا الفحص غربا قرى عدة تقوم بتوفير الإنتاج الزراعي لمدينة تونس وخاصة الحطب المستخرج من الزيتون . ومن هذه القرى نذكر قرية شاذلة التي نشأ بها علي الحطاب وانتسب إليها أبو الحسن الشاذلي ، وعرفت بغابة الزيتون وقرجانة وهي حاليا هنشير قرجانة على طريق بير مشارقة - تونس ، شمال غرب أؤذنة ، وكذلك المحمدية التي كانت قرية فلاحية (2) .

كما ذكرت غابة الزيتون بقرية صائغ وباجة تونس الواقعتين غرب منوبة ، قرب الحنايا (3) . وفى الجملة ، فإن هذا الحزام الجنوبي والغربي ، الواقع على نحو أربعة إلى ستة أميال عن مدينة تونس ، كان يمدّها بكميات من الزيت المخصص للاستهلاك المحلي أو للتصدير إلى الإسكندرية ، كما يوفر خشب الزيتون المستعمل للتسخين والطبخ والحرف التي تحتاج إلى وقود مثل الصباغين والافران والحمامات . لكن يبدو أن هذه المساحات المغروسة قد تراجعت فى أواخر العصر الوسيط ، حتى أضحت كميات الخشب غير كافية فى المدينة ، كما لاحظ ذلك الوزان (4) .

وكانت حدود هذا الحزام المتناسب مع أطراف غابة مدينة تونس معرضا أكثر من غيره للضغط البدوي ، حتى أنه مثل منطقة ضغط ديموغرافي خفيف ، وموطنا للنزوح من القرى إلى المدينة ، كما تدل على ذلك الأمثلة العديدة ، ونقتصر على ذكر ما اشتهر منها :

(1) M. Montavez, Dos desripciones , p. 218 .

ورد فى مناقب الدهماني (ج I ، ص 36 ب ، 124) ان ابن الحداد فكر فى بناء زاوية باؤذنة ، إلا أن ابا يوسف يعقوب الدهماني منعه من ذلك . وكان أحد الاعلام يحمل نسبة الاؤذني بمدينة تونس . مناقب ، مخ 17945 ، ص 14 . انظر حول مرثاء : الزركشى ، ن . م ، ص 4 . مناقب ، مخ 18555 ، ص 179 ب .

(2) مناقب أبي الحسن الشاذلي ، ص 5 ، 7 ، 168 . مناقب علي الفرجاني ، ص 13 . الزركشى ، ن . م ، ص 46 (شاذلة) . Atlas A. T. Feuille d'Oudna n° 18 , site 19 .

(3) البرزلي ، فوازل ، ج II ، ص 147 (كان لابن عرفة جنان زيتون بصائغ) . مناقب ، مخ 18555 ، ص 1117 (باجة منوبة) .

(4) الوزان ، ن . م ، ج II ، ص 77 (وما ورد فيه : « وتحيط بالمدينة على قطر مقداره فرسخان مساحة مغروسة بأشجار الزيتون ») . مارمول ، إفريقيا ، ج III ، ص 23 .

وانشئت القبائل البدوية في أطراف الحزام الثالث ، أي على بعد يتراوح بين عشرين وثلاثين ميلا ، أو أربعين وستين كلم . على أن هذه المسافة لم تكن سوى تقريبية ، فهي تتحسر وتتسع حسب تطور ميزان القوى بين السلطة والقبائل . فقد ذكر أدورن أن هذه القبائل كانت نازلة قرب جبل زغوان في القرن التاسع هـ / XV م . وفي القرن الموالي ، اعتبر فحص أبي صالح الحد الأقصى لامتداد أراضي تونس من جهة الجنوب ، والخط الفاصل بين المجال القبلي والمجال الزراعي . ويفسر الوزان إهمال الزراعة بهذا الفحص بأمرين :

- عجز السلطة الحفصية عن التصدي لتعديلات البدو ، وحماية المجال المزروع .
 - عدم وجود عمال زراعيين قادرين على زراعة هذه المساحات الشاسعة .
- أما من الجهة الغربية ، فقد امتدت ملكيات أهل تونس إلى حد زاوية عين زميت التي أنشأها أبو عمرو عثمان ، على طريق باجة ، وقصر شرش ، الواقع على نهر مجردة ، حيث غابة الزيتون والمزارع الخصبة . وقد مثل هذان الموقعان محور تفصل بين المجال الزراعي والمجال البدوي ، ونقاط نزاع بين الطرفين ، وكانت الغلبة في فترات ضعف السلطة المخزنية لقبائل أولاد بالليل ، الذين حوّلوا هذه المجالات إلى أراض رعوية (1) . وهو ما يطرح حركية هذا المجال الزراعي ، وتعرضه للانحسار بفعل ضغط القبائل المحيطة به ، والقادرة على تجنيد بضعة آلاف من المحاربين . وقد يصل الأمر إلى تعذر زراعة الأراضي المجاورة لمدينة تونس ، والاقتصار على المزارع القريبة من الأسوار . ومما ينهض حجة على ذلك أن القرى النائية ثلاثين إلى أربعين ميلا عن مدينة تونس اعتبرت في عداد القرى البعيدة التي لا تنالها الأحكام الشرعية (2) . وبالتالي ظل المجال الزراعي المحيط بمدينة تونس غير قادر على توفير الانتاج الضروري للاستهلاك من الحبوب ، واحتاجت الحاضرة إلى الانتاج الوارد عليها من باجة والاريس وعنابة (3) .

وفي الجملة ، فإن المجال الزراعي الحيوي للمدينة قد ازداد تقلصا ابتداء من القرن الثامن هـ ، في خط مواز لاستفحال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية . ففي النصف الثاني من هذا القرن ، وعلى إثر انتشار الطاعون والجوع ، عمد البدو إلى التضييق على السكان الحضر والسلطان ، « المسلمين وخليفتهم » على حد عبارة البرزلي . لكن المدينة والسلطان عجزا عن التصدي لهذا الضغط ، لو هن المجتمع وتعدد التناقضات التي تنخره من الداخل ، وضعف الجيش الحفصي . وانبرى بعض العلماء

(1) الوزان ، ن.م. ، ج II ، ص 75 . مارمول ، ن.م. ، ج III ، ص 21 . ويقع شرش (تونس) شرق مجاز الباب ، على الطريق تونس - باجة . ومن بقايا آثاره حصن وحفير وموجل وبرج مربع . انظر : Atlas Archéologique de Tunisie , f 27 (Mjez El Bab) , site de Turris .
Brunschvig , Deux récits de voyage , p. 196 , 213 ;

(2) البرزلي ، ن.م. ، ج I ، ص 1264 ، 1278 .

(3) الوزان ، ن.م. ، ج II ، ص 75 . مارمول ، ن.م. ، ج III ، ص 21 .

-انتقال أبي الحسن الشاذلي من شاذلة ، وهي قرية للحطابين إلى تونس .
- نزوح علي القرجاني مع أمه إلى مدينة تونس على إثر طاعون حل بقرجانة .
- تردد علي الحطاب بكثرة على مدينة تونس .
- نزوح بعض الاسر من الحمندية واستقرارهم بالربض الجنوبي قرب باب عليوة .

- سعي أبي عمرو عثمان إلى استيطان المزارعين ببلد سيجوم وتعميره ، وذلك بإنشائه لزاوية به .

- كما عرف فحص طبرية ، وقراه مثل الحماري و قرية الجبس والمهرين ، عملية نزوح في اتجاه مدينة تونس ، وذلك خلافا لما كان عليه في الفترة الوسيطة الأولى ، حيث شهد ترسيخا للتعمير العربي ، كما تشهد على ذلك الطوبونوميا الحالية مثل جبل الأنصارين والمهرين والكليين (1) .

وقد استقر أغلب هؤلاء النازحين بالأرباض الجنوبية والشمالية للمدينة ، في أحياء شبه ريفية . وكثيرا ما كان التصوف مسكنا لهذه الفئات الرثة الباحثة عن رزق وميسرا لاستقرارها .

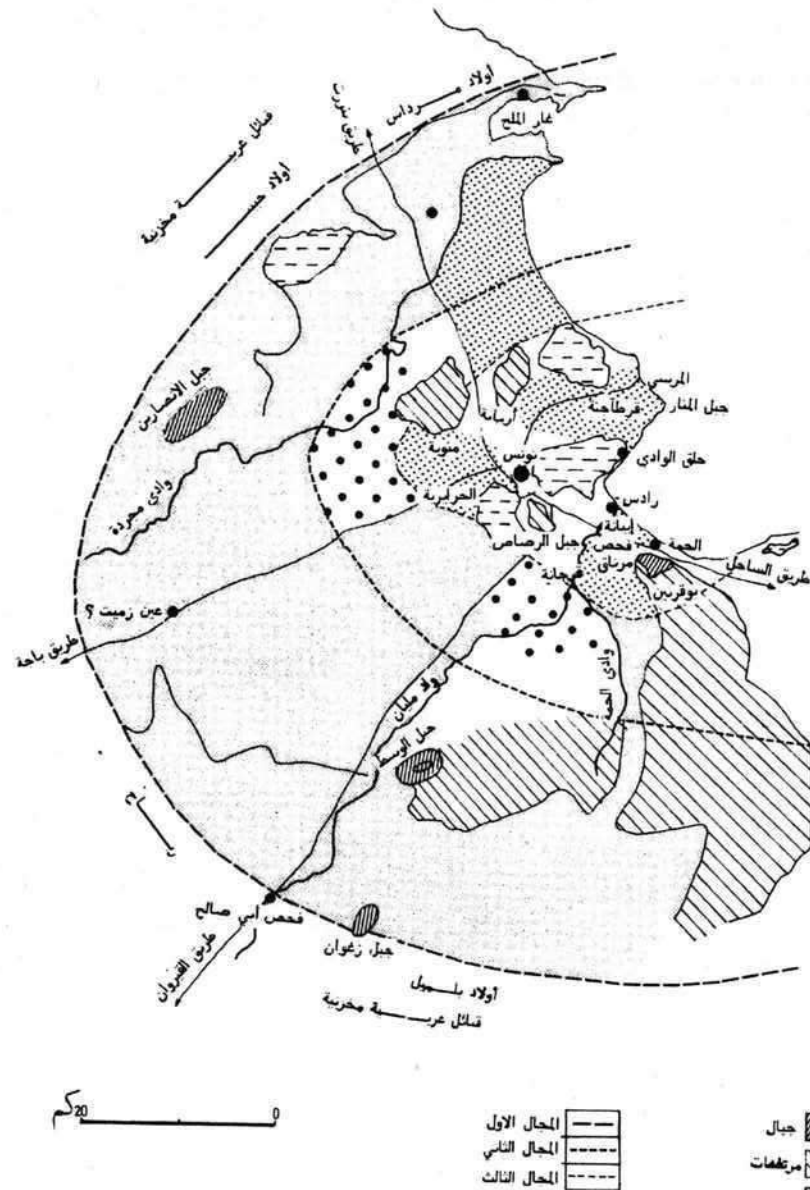
وفي الجملة ، مكنت غابة الزيتون الشبيهة بشرف إشبيلية من تعمير الناحية الغربية الجنوبية للبلاد وتطور العمق البشري فيها و من استيطان يد عاملة زراعية هامة . غير أن هذه الفئات تضررت كلما عصفت ريح الأزمة ، فضلت البحث عن قوتها داخل أسوار المدينة .

ج) المجال الثالث : عمق المدينة القبلي :

مثلت المناطق الرعوية الحزام الثالث المحيط بالمدينة والمجاور لفدادين الحبوب التي تبعد في المتوسط بين 15 و 20 كم عن الحاضرة ، على أن استغلال هذه الأراضي لا يمكن أن يتم دون حصول توافق مع البدو . وفي حالة انعدامه اخترق الضغط البدوي هذا المجال ، وصولا إلى غابة مدينة تونس والبساتين المسيجة القريبة من الأسوار . وفضلا عن السهول الغربية والشمالية الشاسعة ، فقد خصّصت للحبوب مساحات ضيقة مجاورة لقرطاجنة ، غير أنها لا توفر أكثر من استهلاك بضعة أشهر للسكان (2) .

(1) مناقب ، مخ 12544 ، ص 71 . مناقب ، مخ 18555 ، ص 113 ، 1124 ، 195 ب .

(2) الوزان ، ن.م. ، ج II ، ص 70 ، 75 . مارمول ، ن.م. ، ص 21 . وقد ذكر جبل الرصاص الذي يبدو للعيان إنطلاقا من رأس زعفران بالجزيرة . انظر : . 15 . p. Lanfreducci et Bosio , op. cit. ,



مدافعين عن المدينة ومجتمعها ، وكان على رأسهم ابن عرفة الذي قاد أشبه ما يكون بحركة تصدّ للبدو ، وقد شهد البرزلي على ذلك في هذه الفقرة الهامة : «فندب شيخنا الامام الناس لقتالهم ، وذكر لهم قول مالك وما روي عن قتال المحاربين المخالفين على اهل الاسلام من الفضل ، واراد أن يستعين بمشيخة الوقت فلم يسعفه بهذا ، محتجين بأن الناس ليس لهم بمدافعتهم طاقة ، إذ لم يكن لهم معرفة بالحروب ، مع تركب العرب عليهم في أكثر الأوقات ، مع ضعف جيش المسلمين عن مدافعتهم . فأجاب شيخنا الامام بأنهم لو كانوا على قلب واحد لغلّبوهم ، واحتج بقتالهم في المحج وشدتهم فيه ، لكن ضعف الايمان حمل الناس على العجز عن قتالهم » (1).

على أن الموقف من القبائل البدوية المتعدية على غابة مدينة تونس اختلف باختلاف موقع القبيلة من السلطة : فإذا كانت من أهل الخلاف ، فإنها تحسب في عداد القبائل المحاربة . أما إذا كانت من القبائل المخزنية ، « وللسلطان بهم حاجة » « وقصدوا الغابة ، فأخذوا غلتها وكسروا شجرها وربما أخذوا على ذلك خفارة أو مدوا أيديهم لسلب السلطان » ، فإن ابن عرفة أوصى بالتعامل معهم بلين لدفعهم عن هذه الاعمال ، فيما اتخذ تلميذه البرزلي موقفا أكثر تشددا إزاءهم ، محرضا على قتالهم ، باعتبارهم سلاية مغتصبين للاموال ، ومستعملين في ذلك حد السلاح (2) .

لكن ذلك لا يعدو أن يكون موقفا نظريا ، لا يعبر الا عن تصورات شرائح ضيقة داخل المجتمع الحضري، الذي كان عاجزا في حقيقة الأمر عن صد الضغط البدوي في غابة مدينة تونس . ومما يأتي شاهدا على ذلك التجاء المالكين الى سلطة الصلحاء ، وانعدام التضامن بينهم ، إذ كان يعتمد كل واحد منهم الى إخراج المواشي من بستانه ، ودفعها الى ملكية جاره (3).

والأمثلة كثيرة على ذلك . ففي سنة 839-837هـ / 1437-1435م ، أيام حكم المنتصر ، استفحل الجوع بالبدو ، فنزلت بعض القبائل مثل حكيم ، بمرج الزواغين ، وحاصروا مدينة تونس ، ولم يقع صدهم . وتكرر هذا الحدث عديد المرات (4).

وفي نهاية العصر الوسيط ، ازدادت هجومات البدو من الناحية الجنوبية حتى بلغ الامر الى خروج السلطان مرتين كل سنة ، مرة أولى لتأمين الحراثة وزراعة الحبوب وثانية للحصاد في فصل الصيف (5).

- (1) البرزلي ، نوازل ، ج IV ، ص 240 .
 (2) المصدر نفسه ، ج IV ، ص 239 ب .
 (3) المصدر نفسه ، ج II ، ص 1117 . مناقب بن عروس ، ص 210 .
 (4) مناقب بن عروس ، ص 210 ، 484 (ذكر حصار بني علي لمدينتي تونس والقيروان ، وانتهابهم للاملاك وقطعهم للسابلة) .
 (5) Soucek , *op. cit.* , p. 73 .

(II) بلاد إفريقية : المجال الحيوي لمدينة تونس :

(1) بنزرت وناحيتها :

ترجع حيوية بنزرت إلى الخصوبة الفلاحية لناحيتها وكانت منذ الفترة الأغلبية مركزا لمقاطعة سطفورة ، و قد تأسس بها رباط . ويبدو أنه يوافق قلعة بني خليفة الوارد ذكرها في الوثائق الديوانية . وصفها ابن الوراق (ت 336 هـ) فقال « عليها سور صخر وبها جامع وأسواق وحمامات وبساتين ، وهي أرخص البلاد حوتا » (1) .

ومنذ سنة 1050 إلى حد سنة 1203 ، تكونت بها مقاطعة شبه مستقلة تحت حكم بني الورد . وكان إقليم سطفورة في القرن الثاني عشر يحتوي على ثلاث مدائن أساسية ، أشلوننة وتينجة و بنزرت ، وهي مركز هذا الإقليم . ولم يشر الإدريسي خلافا للمدن الأخرى لوجود الأعراب في أحواز المدينة (2) .

ومما هو ثابت أن فاعليتها البحرية ازدادت في العهد الحفصي ، نظرا إلى وجودها في نقطة تمفصل في ساحل إفريقية على بحيرة تنتهي برأس الزبيب الوارد الذكر في الوثائق ، وهي تربط بين غرب المتوسط وشرقه .

فقد أصبحت محطا للسفن الواردة من الاندلس ، وللمهاجرين الذين نزل بعضهم بالمدينة قبل أن ينتقل إلى تونس ، مثل ابن سعيد وابن سيد الناس . وقد أنشئ بها لهذا السبب حي للأندلسيين في القرن التاسع هـ / XV م .

كما تحولت إلى مركز لتعمير السفن للقيام بعمليات حربية والتصدي لقرصنة السفن النصرانية . ففي سنة 1307 م ، قامت السفن القطلانية بمهاجمتها (3) .

وبعد فشل الهجوم الفرنسي - الجنوبي على المدينة سنة 1516 م ، تمكن الاسبان من الاستيلاء عليها سنة 1535 م ، وبنوا فيها الحصن المسمى ببرج الاندلس (4) . ومما لا شك فيه أن هذه الحملات العسكرية المتتالية المنطلقة من بنزرت أو الموجهة إليها قد انعكست على عمران المدينة ، وصبغته بصبغة عسكرية : فابن سعيد ذكر على نهرها منار ، واعتبرها القلقشندي مجرد مرسى لمدينة تونس . أما الوزان ، فقد ذكر المداشر

العديدة لصيادي السمك المحاطة بها ، و سورها المبني من الصخر ، ملمحا بذلك إلى القصبة ، فيما ورد ذكر القصيبة في مناقب ابن عروس (1) .

أما البعد الاقتصادي الثاني للجهة ، فهو الزراعة . وقد اشتهرت في تلك الفترة بوفرة إنتاج الحبوب وخاصة في سهل ماطر ، رغم تعرضه لتعديلات البدو والسلطان (2) .

وفي النهاية فإن قرب بنزرت من تونس جعلها تابعة لمجالها ، فهي بوابة بحرية لمينائها ، و منتزه للوكها ومطمورة حبوب لسكانها ، غير أن المدينة كانت لها استقلالية نسبية متمثلة في تعيين قاض بها (3) .

- ناحية بنزرت : تمتد هذه الناحية من سهل ماطر غربا إلى قرى رأس الجبل ورفراف و غار الملح شرقا .

* رأس الجبل : كانت قرية رأس الجبل مرسى مأمونا للسفن ، ذكر منذ القرن الخامس هـ / الحادي عشر ميلادي . على أن أهميته تزايدت ابتداء من القرن الثاني عشر حتى أضحى في العهد الحفصي مأوى للمراكب المبحرة من مرسى تونس لغرض إصلاحها ، أو الاحتماء بها في فترات القرصنة . وكانت القرية محاطة بسور من تراب في نهاية العصر الوسيط (4) .

* رفراف : لقد حظيت هذه القرية باهتمام أبي فارس عبد العزيز الذي قام ببناء محرس بها ، وظلت الجهة الشمالية منها مبنية بحجارة الحرش المتناوبة مع الدبش والحجارة المصقولة . ويبدو أن هذا السور الحفصي رمم في القرن السادس عشر ، و قد استعمل في ذلك الطابية من الجهات الأخرى (5) .

* عوسجة : موقع ارتبطت تسميته بقبيلة عوسجة البربرية ، عرف بتربية الماشية في القرن السابع هـ / الثالث عشر ميلادي (6) .

* غار الملح : ذكر لأول مرة منذ أواسط القرن التاسع هـ / الخامس عشر م .

(1) ابن سعيد ، جغرافيا ، ص 143 . القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج IV ، ص 384 . الوزان ، وصف إفريقيا ، ج II ، ص 68 . مناقب ابن عروس ، ص 505-506 ، 195 .

(2) الوزان ، وصف إفريقيا ، ج II ، ص 68 .

(3) الزركشي ، تاريخ ، ص 116 .

(4) البكري ، نفسه ، ص 83 . ابن سعيد ، جغرافيا ، ص 143 .

(5) Lanfreducci et Alarcon , Documentos ... p. 259 . Bosio , op. cit. , p. 517 .

(6) تحيط بالسور الحالي الأجنة ، التي تتوسطها عينان ، يطلق على إحداها عين البلد . حول رفراف ، راجع : الزركشي ، نفسه ، ص 116 .

(6) ورد ذكر منصور العوسجي الذي كان له مائتي شاة في مناقب صلحاء تونس ، مخ . 18555 ، ص 123 ب

(1) البكري ، مسالك ، ص 83 ، 58 . p. 260 . Alarcon ; Documentos Arabes ...

(2) الإدريسي ، نزهة المشتاق ، ص 114-115 .

(3) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 654 . الزركشي ، تاريخ ، ص 116 .

De Primaudaie , op. cit. , In R. A. , 1877 , n 123 . Alarcon , Documentos Arabes ... , p. 259-260

(4) Soucek , op. cit. , p. 63 , 77 . Martinez Montavez , Dos Descripciones de la ciudad deTunez. , op. cit.

و تميز بمرساه الجيد والواسع القريب من مدينة تونس وبموقعه الهام في خليج تونس ، وقد شيد فيه برج لمراقبة السواحل (1) . وفي الجملة ، اقترنت التجهيزات الساحلية (مراس وأبراج وأسوار) بأهمية العلاقة مع بلدان المتوسط الشمالي ، أوقات الحرب والسلام . وقد انعكس ضغط القرصنة سلبا على العمران بهذه المنطقة ، وجعلها في ارتباط مباشر بمدينة تونس .

والى جانب البعد الساحلي ، اكتسب التوطن بهذه الجهة عمقا داخليا ، استند الى زراعة الحبوب في مساحات شاسعة ، وخاصة بسهل ماطر الذي كان يوفر الانتاج الضروري لمدينة تونس . وقد اقترنت التوطن بهذا السهل بحركة القبائل العربية وانتجاع المجموعات البربرية الوافدة من الجنوب ، والتي استقرت تدريجيا في هذه السهول مثل عوسجة وزهانة ولواتة وزواوة وغيرها (2) .

وفي الجملة ، فان وطن بنزرت لا يعدو أن يكون تابعا للحاضرة ، فهو الدرع الذي يحتمي به خليج تونس ، والمخزن الذي يوفر الحبوب . وحسبنا أن نذكر في هذا الصدد أن السلطان اتخذ من بلاده منتزها : فقد كان المستنصر يتحول الى جبل إشكل لقنص الحيوان البري ، فيما شيد أمراء آخرون قصرا بغار الملح (3) .

2 (بلاد زغوان :

لم تشكل هذه الجهة وحدة اقتصادية أو إدارية في العهد الحفصي ، فبعد أن تقلص عمرانها ، تحولت إلى مجرد ناحية لمدينة تونس ، تزودها بالماء الصالح للشراب ، عن طريق الحنايا ، وبالحبوب وبعض المنتجات الأخرى . واعتبارا لوجودها على طول طريق الإنتاج ، تقلص بها العمران كثيرا ، وغابت عديد المنازل والقرى والمدن ، باستثناء القليل منها الواقع على طريق

(1) ذكرت لأول مرة في مناقب ابن عروس ، ص 505-506 . انظر أيضا :

Lanfreducci et Bosio , *Ibid* , p. 516 .

Souceck, *Ibid*, p.63,73.

(2) الوزان ، وصف إفريقيا ، ج II ، ص 68 .

(3) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 620 . راجع الفصل الخاص بتنظيم المشهد الريفي (الرياض الأميرية) .

القيروان - تونس ، والتي استطاعت الإحتماء بأسوارها مثل القصبة أو نتيجة موقعها المحصن مثل جبل زغوان (1) .

* سهل سمنجة : ظل هذا السهل المذكور منذ العهد الفاطمي ملكا للدولة عهد بني حفص . وقد ذكرت قريبا منه قرية أبر .

* فحص أبي صالح : حلت هذه المدينة مكان طبربوماجوس (طبربة الكبرى) في العهد الأغلب . ثم تغير اسمها ثانية ، فأصبحت تسمى القصبة في العهد الحفصي ، ويبدو أن ذلك إرتبط بتحول في الموقع . على أن عمرانها تضاعف في أواخر العصر الوسيط ، فأصبحت مخربة وأراضيها مهمة (2) .

* جبل زغوان : نظرا إلى أهميته الإستراتيجية لاستخدامه منارا للمراكب ونقطة مراقبة لطريق تونس - القيروان ، فضلا عن انطلاق الحنايا منه ، فقد استمر تعميره ببعض الفلاحين الذين انصرفوا الى زراعة الحبوب وتربية النحل وبالزهاد والمرابطين الذين كانوا يتولون القيام بمهمة المراقبة . ويبدو في هذا الصدد أن أبرجا أقيمت على طول الخط قرطاجنة - زغوان ، مرورا بقرطاجنة - أوزنة - جبل الوسط .

وفي الجملة ، تحولت هذه الجهة إلى مجال للقبائل العربية (بني كعب وبني رياح) النازلة في أطراف ناحية مدينة تونس التي حددها الوزان عند فحص أبي صالح (3) .

(1) المواقع المندثرة : * الدواميس : كانت توجد سابقا على الطريق الرابط بين القيروان وتونس ، ويبدو أنها توافق موقع أوبنا (Upenna) أي منشير الشقارنية . * فندق الرياح : يبدو أن موقعه قرب عين الحلو ف بهنشير الفراديس (Aphrodisium) . * فندق شكل : يقع جنوب تونس بمرحلة قرب فحص أبي صالح . * قلمجنة (Villa magna) : يرجع أول ذكر لهذه المدينة القديمة إلى القرن الثاني هـ / VIII م . إذا ما اعتبرنا أن مزرعة قلمجنة ، لا تعدو أن تكون تصحيفا لمزرعة قلمجنة ، وأصبحت هذه المزرعة غير عامرة ، في العهد الفاطمي حتى أن الخليفة القائم أسكن بها نازحين من قبائل هواره ونفوسة ، ومنذ تلك الحقبة لم نعد نسمع عنها شيئا . * منستير عثمان : تكونت هذه المدينة حول حصن بيزنطي واستقرت بها مجموعات بشرية ثلاث : بربر وعرب وأفارقة ، لكنها اندثرت ابتداء من القرن الثاني عشر ، ولم يبق بها سوى إسم : منشير المستير (قرب بير الشاوش علي) ومنشآت المائبة العديدة التي ترجع إلى الفترة الكلاسيكية . راجع : البكري ، نفسه ، ص 56 . 46 . الرقيق ، تاريخ ، ص 137-139 ، 144 ومن الخطأ قبول تحديد «هوبكنز» لها ، عند قصر أبو أجنة ، 18 شمال مكثر Feuille de Jebibina , In A. A. T. (n. 48) .

Cambuzat , *Les cités du Haut Tell* , T II , p.177 . Hopkins, op. cit., In C.T., 1966, p.45.

(2) الوزان ، نفسه ، ج II ، ص 67 . مناقب رقم 18555 ، ص 155 ب .

(3) البكري ، نفسه ، ص 45-46 . الادريسي ، ن.م. ، ص 157 . مناقب رقم 18555 ، ص 129 . الوزان ، ن.م. ، ج II ، ص 67 .

(3) الجزيرة القبلية :

تغيرت تسمية شبه الجزيرة الواقعة بين خليجي تونس و الحمامات عديد المرات في العصر الوسيط . فقد كانت في كتب الجغرافيين الأولى (اليعقوبي و البكري) تسمى جزيرة شريك (نسبة إلى شريك العبسي) ، وأصبحت جزيرة باشوعند الإدريسي . فيما أطلق عليها ابن ناجي تسمية الرأس الطيب (وهي تسمية ترجع إلى العهد القديم) والدخلة أو دخلة المعاوين ، وتحدث ابن الشماخ عن الوطن القبلي .

و في الجملة فإن التسمية الغالبة في الفترة الحفصية هي الجزيرة القبلية . و بعد اندثار قاعدة هذا الإقليم ، وهي منزل باشو في أواخر القرن الثاني عشر م ، يبدو أن الحمامات أصبحت قاعدة هذا الوطن (1) .

وشمل انهيار العمران في هذا الإقليم القصور الساحلية و المدن الكبرى في الآن نفسه (2) . ولم يقع إعادة هيكلة كلية للعمران ، إذ لم تذكر طيلة هذه الحقبة سوى

- (1) تحكّم القاضي ابن عبد الرفيق في قائدها ، وفي النصف الثاني من الثامن ، ولي السلطان أبو العباس أحمد عليها القائد بشير من العلوج . انظر : اليعقوبي ، نفسه ، ص 100-101 . البكري ، نفسه ، ص 45 . الإدريسي ، نفسه ، ص 118 . التجاني ، رحلة ، ص 11 . الأبي ، الاكمال ، ج 5 ، ص 402 ، 269 . ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 14 ، 126 ، 157 ، 190 . ابن الشماخ ، الأدلة ، ص 109 . ابن قنفذ ، الفارسية ، ص 186 .
- (2) المدن التي تغيرت أسماؤها أو اندثرت :

* النوبة : إتخذها الأغلبية في بداية الأمر كقاعدة للتوسع في اتجاه صقلية ، قبل أن يفضلوا عليها مدينة سوسة . كما انتقلت قاعدة الجزيرة في الفترة الأغلبية من نوبة إلى منزل باشو . و في العهد الحفصي عرفت النوبة تحولا في الطوبوغرافيا بعد أن عوضت الزاوية الرباط ، فأصبحت تسمى بسيدي داود نسبة إلى أحد صلحاء القرن الثامن هـ / XIVم الذي أطلق عليه ابن ناجي تسمية صاحب الجزيرة ، كما أطلقت تسمية صاحب النوبة على سيدي مروان . * منزل باشو : نظرا لموقعها على المسلك تونس - القيروان ، فقد عوضت النوبة منذ العهد الأغلبي ، بعد أن استقرت الملاحة البحرية لصالح إفريقية . و تبين مؤشرات عديدة أن الخرائب الحالية بهنشير الجديدة (أو السوق الخالي) توافق الموقع القديم للمدينة .

و تعود بداية انقراض المدينة إلى القرن السادس هـ / XII م إذ ذكر الإدريسي أنه « لم يبق منها إلا مكانها وفيه قصر معمور » . ولما استولى علي بن غانية عليها سنة 582 هـ / 1186 م أخرج منها أهلها الذين تحولوا إلى مدينة تونس ، و لم يسعف البعض منهم الدخول إليها ، فمات برذا وجوعا خارج الأسوار . و بعد نحو نصف قرن من هذا الحدث استعملت خرائبها (من أعمدة و تيجان) لبناء جامع القصبية بتونس . قياسات الأجر المتبقى في الركاب : الأحمر : 14 x 29 x 3 سم . والفاق : 22 x 11 x 2,5 سم . ولئن كنا لا نعرف مدى العلاقة بين باشو و بجاوة (و هم القاطنون بناحية ماطر في العصر الحديث) ، فالثابت أن انقراض مدينة باشو أدى إلى تزييف أكبر للجزيرة القبلية و زيادة تعمير لمدينة تونس .

* قصر لبنة : بني هذا القصر بحجارة مصقولة ، و أخذ شكل مربع قياسه 60 م ، يتوسطه صحن و تحيط به أبراج مستديرة في الزوايا و نصف دائرية وسط كل ضلع . على أن القصر لم يتواصل تعميره بعد أن عوضته زاوية أقل أهمية ، و يبدو أن هذا التطور حدث في غضون العصر الحفصي .

- قصر سعد : يبدو أنه عرف نفس التطور الذي عرفه قصر لبنة . و قد اندثر تاركا المجال لزاوية أقل شأنا .

ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 231 . مناقب ، مخ 1855 ، ص 1174 . ابن حوقل ، ن.م. ، ص 49 . ح عبد الوهاب ، و رقات ، ج III ، ص 329-344 .

Feuille de Sidi Daoud, IN A.A.T. , n. 9. R. Brunschvig, Nouba, IN R. T., 1935. Feuille de Grombalia, IN A.A.T. , n. 139.

بعض القصور الساحلية ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة إلى مدينة تونس . كما ورد ذكر قرى و قصور عديدة بالجزيرة ، تعرضت بدورها إلى حركة هجرة هامة في اتجاه مدينة تونس أو إلى عمليات تخريب و غصب نتيجة حركة القرصنة البحرية ، وأهمها :

* بلد المزاتين : ذكرت في بداية القرن السابع / XIII ، و قد عرفت آنذاك حركة هجرة إلى مدينة تونس ، و خصوصا لما حلّ بها أبو عمران موسى الغفاري ، و تبعه كثيرون من أهل المنزل ، كما ذكر من بين أهلها النازحين بتونس أبو الحسن القتادي و أحمد بن عروس (1) .

* الصمعة : كان من بين الأعلام المنتسبين إليها والمستقرين بمدينة تونس في القرن السابع هـ / XIII م : أبو عبد الله محمد الصمعي (2) .

* قرية صلتان : تقع بين منزل باشو و قرية الفلاحين ، ما يناسب حاليا هنشير سلطان ، قرب فندق الجديد . ذكرت منذ القرن الرابع هـ / العاشر م ، نسبة إلى بني سلطان من البربر . ويبدو أنها اندثرت أثناء أزمة القرن XIV م ، وكان التجاني آخر من ذكرها (3) .

* منزل زيد : ذكر بناحية الحمامات . تعرض للتخريب سنة 702 هـ أثناء هجوم القراصنة القطلان عليه (4) .

* قبرص : ذكر أحد أعلامها بمدينة تونس في القرن السابع هـ ، وهو زين الدين القربسي (5) .

* قرية الفلاحين : يبدو أنها ترجع إلى العهد الأغلبي . و قد ذكر منزل الفلاحين في نهاية القرن السادس هـ / XII م و بداية السابع هـ / XIII م ، و كان ينتمي إليها : أبو علي سالم و أبو العباس الغماري . و ظلت عامرة في عهد التجاني . ويبدو أنها اندثرت أثناء القرن الثامن هـ / XIV م ، تاركة مكانها إلى هنشير الفلاحين الواقع شمال وادي الرمل (و برج حفيظ) . و مثل هذا الوادي الحد الفاصل بين بلاد الساحل و الجزيرة القبلية ، و هو الفحص الواقع بين بوفيشة و الحمامات مكونا وحدة زراعية هامة ، ولعلها كانت من أملاك الدولة الحفصية (6) .

أما المنازل والقصور الساحلية الوارد ذكرها في العهد الحفصي ، فأهمها :

* الهوارية : نسبة إلى قبيلة هوارية التي نزلت في الجبال الممتدة من تيفاش و التل

- (1) مناقب الدهماني ، ج I ، ص 122 . مناقب ابن عروس ، ص 192 (تقع المزاتين بوادي الرمل ، على مسافة 50 ميلا عن تونس) .

(2) ذكر في القرن السابع . انظر : مناقب ، مخ 1855 ، ص 17 .

(3) التجاني ، رحلة ، ص 22-23 . انظر أيضا : Cambuzat , op. cit. , T II , p. 186 .

(4) Alarcon , Documentos ..op. cit. , p. 259 . Feuille Bou Fich , IN A.A.T. (5) مناقب ، مخ 1855 ، ص 174 ب .

(6) مناقب الدهماني ، ج I ، ص 42 ب ، ج II ، ص 114 (أورد ذكر منزل الفلاحين) . التجاني ، رحلة ، ص 23 Feuille de Nabeul , n°. 53, IN A.A.T.

التونسي (جبل برقو - الاربس) الى حد الجزيرة القبلية . وقد كان بها رباط في العهد الأغليبي ، و حوله أحمية . و في العهد الحفصي أصبحت أراضيها ملكا لبعض علماء القيروان ، و قد تولى بنو علي غفارة هذه الأرض .

ولا ندري هل أن قرية الهواريين التي شهدت هجرة بعض أهلها الى مدينة تونس في القرن التاسع هـ هي الهوارية أو بلد ثان (1).

* جبل ماكوض : من الجبال الساحلية بالجزيرة التي استقر بها الزهاد ، ولعلها قربص التي كانت تقع قبالتها جزر الجامور (زمبرا و زمبرتا حاليا) المعروفة آنذاك بصيد الماعز الوحشي (2).

* إقليبية : حصن قديم عرف بمناعته ، و قد كان به مرسى للسفن الواردة من الأندلس وغيرها من البلاد (3).

* قصر نابل : تحولت المدينة القديمة إلى قصر في القرن XII م . و لم يذكر إلا نادرا طيلة العهد الحفصي (4).

* قصر الزيت : كان نقطة عبور للقوافل والمحلة بين تونس و بلاد الساحل (أو القيروان) (5).

* الحمامات : أطلق عليها إسم بلدة أو بليدة . عرفت منذ القرن السادس هـ / XII م بمبانيها البيضاء ومرساها . و نظرا الى تعرضها لهجمات القراصنة القطلانيين ، بادر أبو فارس عبد العزيز بإحاطة المدينة بسور ظل قائما إلى مطلع العصر الحديث .

وقد اشتغل أهلها الذين بلغ عددهم سنة 1526 نحو 500 ساكن (من بينهم 100 مقاتل) في الصيد والزراعة و قصارة الأقمشة و تجارة الخشب لتوفر غابة هامة في ناحيتها (6)

وفي الأخير ، فإن الجزيرة القبلية مثلت الناحية الاقتصادية لمدينة تونس ، والعمق الاستراتيجي لها ، ونعتقد أن مهاجمة القراصنة القطلان لسواحلها ، وخاصة لقليبية

(1) راجع : ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 211 .

(2) ابن ناجي ، نفسه ، ج IV ، ص 126 . وقد أطلق البرزلي على جبل ماكوض تسمية ثانية : جبل الجوامر ، نسبة الى جزر الجامور . انظر : البرزلي ، نفسه ، ج I ، ص 167 ب . وفي مناقب الهواري ، مخ 18555 ، ص 187 ب : جبل ماقوط . راجع أيضا : . op.cit., T.I, p. 306 Brunschvig

(3) ظلت البادية المحيطة بالحصن محافظة على أسمائها البربرية إلى حد عصرنا الحالي ، و من ذلك نذكر : جبل تاوسنت و تاهرت و وزدرة و هنشير تامزرات و أزهور ، و في ناحية منزل تميم دار ملول و تازغران . انظر : اليقوبي ، ن.م. ، ص 348 . ابن سعيد ، ن.م. ، ص 143 . ابن الخطيب ، الإحاطة .

Alarcon , op. cit. Soucek , op. cit. , p. 91

(4) الادريسي ، ن.م. ، ص 118-119 . Brunschvig , Deux Récits de voyage ., p. 211

(5) ابن ناجي ، نفسه ، ج IV ، ص 46 .

(6) الادريسي ، ن.م. ، ص 118 . ابن سعيد ، نفسه ، ص 143 . العبدري ، ن.م. ، ص 239 . البلوي ، ن.م. ، II ، ص 93 . ابن ناجي ، ن.م. ، ج IV ، ص 189-190 . الزركشي ، ن.م. ، ص . الوزان ، ن.م. ، II ، ص 83 .

Soucek , op.cit. , p. 95 . Alarcon , op.cit. , p. 259 .

والحمامات وقصر زيد المعروف بإنتاجه للخشب ، معناه محاولة حرمان الحاضرة من مادة الخشب الأساسية لصناعة السفن . ومن جهة أخرى ، تتضح هذه الأهمية في عناية أبي فارس عبد العزيز بسور الحمامات . كما نتبين هذه العلاقة في ملكية أعيان الحضرة لبساتين بالجزيرة ، وملكيات الدولة الشاسعة بأطرافها خاصة . فقد كان أبو العباس الغساني ، صاحب العلامة في عهد المستنصر ، مولعا بجنة له في الجزيرة القبلية ، كما كان ابن عرفة كثير التحول الى الجزيرة (1).

على أن هذه العلاقات المتينة بين المدينة والجزيرة لم تمنع من تراجع الاستغلال الزراعي واندثار عديد القرى والقصور بفعل القرصنة والعدوان البحري ، وتداول المجاعات والابوثة . وهو ما مكن من تغيير خارطة التوطن بالجهة ، وانتصاب قوتين جديدتين بها :

- تسرب القبائل البدوية في الجزيرة ، إذ انتشرت قبائل دلاج ورياح في أطراف الجزيرة ، وسواحلها ، فنزلت بناحية منزل باشو ، حيث ما زالت الخريطة الاثرية تحمل إسم بني وائل . كما نزلت قبائل بناحية الهوارية وسيدي داود ، حيث استطاعوا فرض أتاوة الخفارة على المزارعين ، الذين عجزوا عن التصدي لهذه الظاهرة (2).

على أن هيمنة القبائل على أرض الجزيرة ظلت محدودة ، لقربها من مدينة تونس ، وغلبة الزراعة الجاهدة فيها .

- نشأة الزوايا في السواحل ، مكان الأربطة والحصون المندثرة . ولا يستبعد أن تكون هذه الزوايا قد هيمنت على حمى الرباطات ، ممثلة بذلك الوحدة الحضرية الجديدة لاستغلال الأرض . ففضلا عن سيطرة بعض صلحاء القيروان على جزء من أراضي الهوارية ، تملكت كل من زاوية داود النوبي ، «صاحب الجزيرة» (سيدي داود حاليا) ، ومعاوية الشارف (بناحية قرية) أراضي هامة في الجزيرة .

4 (السهول العليا والوسطى لوادي مجردة وعلاقتها بمدينة تونس:

عرفت هذه البلاد تطورا عمرانيا مزدوجا ، منذ بداية العصر الوسيط ، تمثل أساسا في:

- تلاشي الشبكة العمرانية القديمة ، واندثار معظم المراكز الحضرية ، التي نشأت في ظل علاقات اقتصادية ، تربط بلاد إفريقية بروما ، و تتميز بإنتاج وفير للحبوب والزيت .

(1) ابن قنفذ ، الفارسية ، ص 125 . الابي ، الاكمال ، ج IV ، ص 402-401

(2) ابن ناجي ، نفسه ، ج IV ، ص 108 ، 212 (أورد ذكر أولاد عبد الرحيم من بني وائل ، وحراسة الحجري من بني علي للزرع بالهوارية) .

- بروز مدينة باجة كقطب جاذب لكامل الجهة و انفرادها بهذه الوظيفة . وقد كانت معضودة في ذلك إلى حد القرن الخامس ببعض المراكز الصغرى مثل الأنصارين و بلطة و عندة و زامة و درنة و المغيرية و ممرسة (مجاز الباب) التي رسمت شبكة شعاعية حول باجة ، يتجاوز شعاعها 40 كم . على أن هذا النسيج الحضري الذي ورث النسيج القديم تلاشى ابتداء من القرنين الخامس و السادس هـ ، و ظهرت شبكة حضرية أخرى على امتداد الطريق الرابط بين قسنطينة و تونس (1) .

- مدينة باجة : اعتبرت في عداد المدن الكبيرة عهد الاغالبة ، وكان يسكنها العرب والعجم (من الروم والافارق) والبربر من وزداجة . واشتهرت بسورها العتيق الحصين الذي ظل قائما في العهد الحفصي ، وقلعتها البيزنطية الاصل (2) . على أن العمارة تضررت من الاضطرابات الواقعة في القرنين الخامس و السادس هـ ، وخاصة سنة 591 هـ / 1194 م ، لما نازل يحيى بن غانية باجة و نصب عليها المجانيق و خربها ، فتشرد أهلها و فروا الى الاريس والكاف ، ثم رجعوا اليها بعد أن هدأت الاوضاع (3) .

ولئن كنا لا نملك أرقاما عن عدد السكان طيلة العهد الحفصي ، فإن الوثائق الاسبانية تحدثت عن 2500 منزل بالمدينة سنة 1535 م (4) .

وقد عرفت الناحية المحيطة بها انتشار القبائل العربية : فكانت على التوالي مرداس في القرنين الخامس و السادس هـ ، وكانت مالكة لخارجها ، ثم تحولت هذه الجهة مجالا لهذيل في القرن السابع هـ ، وهم فرسان محسوبون بافريقية . وفي القرن التاسع هـ ، ذكر القلقشندي قبيلة بني سعد بهذه الجهة (5) .

وفي الجملة ، فإن سيطرة الحضر على هذه البلاد ظلت ضعيفة ، وخاصة في الحقب المتأزمة . فقد وصل الضغط البدوي الى حد محاصرة أبواب المدينة ، حتى أن

(1) حول هذه المواقع العامرة في الحقبة الوسيطة الاولى ، راجع: البكري ، مسالك ، ص 54، 46، 57 ، القاضي النعمان ، افتتاح الدعوة ، ص 195 ، البرزلي ، ن.م. ج.ا. ، ص 120 ب. الونشريسي ، ن.م. ج VIII ، ص 207 . عبد الوهاب ، ورقاق ، ج III ، ص 424 ، Feuilles de Souk El Khmis , Mateur, Cap Negro. Idris, op. cit., T II, p438.

(2) اليعقوبي ، ن.م. ، ص 109 ، ابن حوقل ، ن.م. ، ص 50 ، الادريسي ، ن.م. ، ص 115 .

(3) G. Marçais , Les Arabes Berbérie .. , p. 604 .

(4) De La Primaudaie , Documents Inédits ..In R.A. , 1877 217 (4)

(5) العبدري ، نفسه ، ص 37 . القلقشندي ، نهاية الارب ، ص 290 (بنو سعد فرقة بنواحي باجة ، يعسكرون مع جند السلطان) .

أهلها ، على حد قول العبدري ، لا يفارقون السور ويعجزون عن دفن موتاهم خارج الابواب ، خوفا من الاعراب (1) .

على أن هذه الصورة المبالغ فيها لا يمكن أن تصبح حقيقة لكل العصور . فمن ذلك أن المشكل الاساسي للمدينة وناحياتها في القرن التاسع هـ ليس ضغط البدو ، بقدر ماهو الفراغ السكاني المفرغ وانعدام العمال الزراعيين بالجهة . فالبادية شاسعة الاطراف ، ووفرة الانتاج . لكن عدد المزارعين لا يكفي لزراعة الاراضي التي ظلت بورا ، وذلك رغم الالتجاء الى القبائل البدوية (2) .

وبالتالي ، فانه يصح الحديث عن مجال شاسع مكون من مدينة واحدة ، ومن بادية غير عامرة ، يقل فيها عدد القرى والمنازل ، حتى أننا لم نتمكن من العثور الا على القرى التالية :

* عين زميت : أسس السلطان الحفصي أبو عمرو عثمان هذه الزاوية على طريق تونس - باجة ، لحماية السهول الخصبة المحيطة بالحاضرة من الإجتياح البدوي . غير أن القبائل الضاعنة أفضلت هذا المشروع وحولته إلى خراب (3) .

* شرس : قصر قديم شيد على ضفاف نهر مجردة ، بين باجة و تونس . وقد كان محاطا بأراض زراعية وغابة زيتون . على أنه لم يصمد طويلا أمام الضغط البدوي ، ولم يتم تعمير هذه الجهة من جديد الا سنة 1609 م ، عند استقرار المهاجرين الاندلسيين بقرى زراعية قرب وادي مجردة (4) .

* خولان : قرية تقع على وادي مجردة ، غرب باجة بمرحلة ، على طريق عنابة . وقد كانت عامرة في القرن الثامن هـ / XIV م (5) .

- السهول العليا لوادي مجردة (وطن وشتاة؟) :

عرف التوطن بهذه السهول تطورا مماثلا لوطن باجة ، تمّ فيه الانتقال من شبكة عمرانية كثيفة الى أخرى قل فيها عدد المدن والقرى ، وذلك منذ بداية العصر الوسيط . وهو أمر مقترن بتغيير المركز من قرطاجنة الى القيروان ، وبتطور المسالك والوظائف الاقتصادية للجهة ، الواقع في إطار تحول اقتصادي عام لبلاد المغرب . ولا يمكن بأية حال أن يعزى هذا التطور الى حركة الفتوح أو الهجرة الهلالية ، إذ تم بطريقة بطيئة ، كما يبين ذلك مثال فحص بل .

(1) العبدري ، نفس الاحالة

(2) الوزان ، نفسه ، ج II ، ص 66 .

(3) الوزان ، نفسه ، ج II ، ص 67 .

(4) نفس الاحالة .

(5) العبدري ، نفسه ، ص 37 . العمري ، مسالك الابصار ، ص 84 .



* فحص بل : تقع على المسلك القديم قرطاجنة - بونة ، والمسلك الذي ذكره البكري : القيروان - بونة . وقد تواصل تعمير هذه المدينة القديمة طيلة العصر الاسلامي الاول ، ولكنها منذ نهاية القرن الرابع هـ ، بدأت في الأفول التدريجي ، الى حد انقراضها في القرن السادس هـ / XII م . وهو ما ينفي المزاعم المفسرة لهذا التطور تفسيراً كوارثياً (1).

وفي العهد الحفصي ، اقتصر الأمر على ذكر أعلام منسوبين الى المدينة المندثرة ، تحت إسم الفحصبلي (2).

وبالتالي ، فإن التمدن في هذه الجهة قد انحصر في بعض المراسي الساحلية .
* طبرقة : مثلت هذه المدينة الواقعة في الساحل الشمالي والمحاطة بسلسلة جبلية تفصلها عن سهول مجردة ، أهمية فائقة بالنسبة إلى مدينة تونس ، ذلك أن بحرهما كان يستخرج منه المرجان ، ومن الغابات المحيطة بها الخشب والقصب الفارسي . ولذا فإنها كانت مطمعا للسفن الجنوبية وعرضة لهجمات القراصنة ، الذين حاولوا عديد المرات الاستيلاء على كميات من الخشب . وقد تجسدت هذه الأهمية الموقعية في الحصن البيزنطي والقبائل المحيطة التي شكلت درعا واقيا للمدينة (3).

* مرسى الخرز : مدينة صغيرة محصنة ، اشتهرت بصيد المرجان ، حتى أنه كان يجمع نحو خمسين قاربا ، على كل واحد قرابة عشرين رجلا . وقد اشتغل الجنويون في استخراج المرجان ، مقابل كراء يدفع للمخزن الحفصي . وكانت تحيط بها قبائل بدوية تتولى تمويلها بالحبوب (4).

وقد كان الغالب على هذه البلاد القبائل البربرية . فقد ذكر البكري ضريسة ومرنيسة التي يبدو أن وجودها تواصل في العصر الحديث تحت تسمية المراسين (5).

على أنه ابتداء من العصر الموحيدي - الحفصي ، برزت أسماء أخرى ، أهمها : نسبة الجندوبي التي كثر استعمالها في المصادر : فقد ورد ذكر جابر الجندوبي في القرن

(1) البكري ، نفسه ، ص 53 ، 54 .

Thébert , De la cité antique à la cité médiévale , C. T. , 1986 , p.31

Ibid , Bulla Regia In Encyclopédie Berbère , Aix 1989 . 46

(2) الدباغ ، مناقب الدهماني ، ج I ، ص 110 . ابن الطواح ، سبك المقال ، ص 149 .

(3) ابن حوقل ، نفسه ، ص 50 . الادريسي ، نفسه ، ص 115 . ابن سعيد ، جغرافية ، ص 143 .

Feuille de Tabarca , n. 11 , In A.A.T.

(4) اليعقوبي ، نفسه ، ص 50 . الادريسي ، ن.م. ، ص 116 . ابن سعيد ، ن.م. ، ص 143 .

(5) البكري ، نفسه ، ص 94 ، 89 .

السادس هـ . وفي القرن الموالي ، يعقوب بن سعيد الجندوبي ، وأبو يوسف الجندوبي ، ولعلهما علم واحد (1).

مما يجعلنا نفترض أن جندوبة هي قبيلة نزلت بهذه الجهة منذ تلك الحقبة ، وقد استقر بعض أفرادها بمدينة تونس . وهي قبيلة بربرية ، تحمل نفس إسم قرية بجبل نفوسة ذكرت منذ القرن الثاني هـ (2).

وهذا التطابق ليس نادرا ، إذ أن قبيلة شارن المعروفة في الشمال الغربي تحمل نفس التسمية لقرية بجبل نفوسة . ومعلوم أن السلطان أبا فارس تزوج إحدى بناتها ، وقبل ذلك نسب ابن راشد إحدى رواياته الى عبد الله بن برمي الشارني (3).

قبيلة بربرية أخرى بجنوب افريقية عرفت امتدادا لها بالسهول العليا لوادي مجردة ، وهي هواره ، وذلك منذ الحقبة الوسيطة الاولى ، وخاصة بطن وشتاة ، الذي شكل وطنا خاصا به ، تميز بانتاج وافر للحبوب المخصصة لدعم الاندلسيين في محنتهم مع القشتاليين في القرن التاسع هـ (4).

وقد ازدادت هذه الخارطة القبلية ثراء ، نتيجة انتشار القبائل العربية بهذه السهول ، وخاصة منها هذيل ودريد وحكيم وغيرها . وقد حصل منذ تلك الحقبة الامتزاج بين القبائل البربرية المتعربة والعربية ، حتى أضحت من العسير التفرقة بين الاثنين في العهد الحديث (5).

- بلاد هواره : بلد القرى الجبلية :

لم تتمكن عديد المراكز الحضرية من التواصل ، بعد المنعرج التاريخي في القرنين الخامس والسادس هـ ، باستثناء بعض المدن مثل الأربس والكاف وكسرى وتبسة . ومما له مغزاه أن هذه المقاطعة الادارية (الوطن) لم تتسم باسم مدينة ، إنما ارتبط مصيرها بقبيلة هواره ، شأنها في ذلك شأن وطن وشتاة .

ويصح القول في هذا الصدد أن الاقليات الحضرية المتبقية كانت عبارة عن قلاع محاطة بالبدو . لكنها ظلت نقاط ارتكاز هامة للدولة الحفصية عامة ، ومدينة تونس

(1) مناقب الدهماني ، ج I ، ص 10 . مناقب صلحاء تونس ، مخ 12544 ، ص 73 ب . الصباغ ، مناقب أبي الحسن

الشاذلي ، ص 24 .

(2) لا نعتقد أن جندوبة هي قبيلة هلالية كما ذهب الى ذلك ح ج عبد الوهاب ، واتبعه في ذلك الكعك وعمر

السعيد . انظر : الشماخي ، سير (الجزء المطبوع) ، ص 40 .

O. Saidi , Le peuplement de la Haute vallée de la Medjerda In R.T.S.S., 1975 , p. 201-206 .

(3) الشماخي ، نفسه (الجزء المطبوع) ، ص 178 . ابن راشد ، الفائق ، ج IV ، ص 17 ب .

وقد ذكرت الوثائق المعاصرة قبائل عدة تحمل أسماء بربرية ، مثل الخزارة وأولاد سدرارورة وغيرها .

(4) الزركشي ، تاريخ ، ص 116 .

(5) ذكرت في العصر الحديث رقبة ولاد حكيم شرقي غارديما ، والاعشاش وأولاد دريد (ونسب اليهم : بنو زريق

وأولاد عرفة وجوين) . انظر : Notes sur les Tribus de la Régence In R.T., 1902 , p.6-7 .

خاصة ، لتوفيرها كميات هامة من الحبوب للحاضرة ولعمقها الاستراتيجي إذ توجد على المسلك الرئيسي المتجه نحو البلاد الغربية ، وقد استقرت حاميات عسكرية وولادة بكل من تبرسق والأربس وكسرى . فما هي إذن أهم هذه النقاط الحضرية؟
* تبرسق: شيد هذا الحصن البيزنطي القديم شرق التلّول العليا ، على ارتفاع 500 م وبعد أن كان يمسح 1,76 هـك ، عرف اتساعا من جهة الشمال في العصر الوسيط ، وتحديدًا في الحقبة الموحدية - الحفصية ، إذ لم يذكر هذا الموقع قبل ذلك التاريخ. فقد استقر به الموحدون ، وتدعم تواجدهم به في العهد الحفصي ، بعد أن عينوا على رأسه عاملا وقاضيا (1).

وفي الأخير ، فاننا نظل مترددين أمام اعتباره مركزا لبلاد هوارا الشاسعة الأرجاء ، وذلك لوجود مدينة أخرى ذات عمق استراتيجي هام ، وإن كانت أقل حظا في الاستمرار من الأولى ، وهي الأربس .

* الأربس : هي بدورها مدينة قديمة ، شيد سورها في عهد جستينيان ، وأكمل سنة 544 م . وتبلغ قياساته 215 x 200 x 180 م ، ومساحتها : 4,09 هـك . وأشير في القرن الرابع هـ / X م إلى هذا السور المبني من حجارة ، غير أن الإدريسي تحدث عن «سور تراب جيد» بالأربس ، وهو ما يعني بناء سور ثان للربض المحيط بالحصن القديم . ويوجد داخله عينان: عين رباح وعين زياد . وبها جامع ما زالت آثاره قائمة إلى الآن وخاصة منارته المبنية بالصخر المنجور (2).

واكتست هذه المدينة أهمية فائقة لوجودها في ملتقى الطرقات الرابطة بين القيروان والحصنة (طريق الجبال) ، وبين تونس وبلاد الزاب . وبالتالي ، فقد عدت منذ العهد الأغلبي نقطة ارتكاز عسكرية واستراتيجية هامة ، دخل منها جند كتامة للسيطرة على رقادة . وكانت ، على حد تعبير ابن الأثير ، باب إفريقية (3).

وهي كذلك بوابة التلّول ، إذ أن وصول بني هلال إلى أبة والأربس سنة 445 هـ / 1053 م قد فتح الباب واسعا لانتشارهم في سهول مجردة (1).

ومنذ العهد الموحيدي ، أصبحت ترنو ببصرها نحو مدينة تونس والقبائل البدوية في بلاد السباسب والصحراء ، حتى تحولت في العهد الحفصي إلى المزود الأساسي بالحبوب للحاضرة وللأعراب الوافدين من الصحراء لوجودها في سهل أفيج ، اشتهر بادخاره للحبوب . وبمناسبة زيارة ابن الشباط لها سنة 651 هـ / 1253 م ، كتب يقول : « مدينة الأربس كثيرة الخير وبها أسواق حافلة وحمام ، دخلتها عام واحد وخمسين ، فعجبت من رخائها ، فسألت بعض شيوخها عن سعر الطعام بها ، فذكر أن قفيز القمح بسبعة عشر درهم وقفيز الشعير بسبعة دراهم » .

وإذا ما أخذنا بقول الوزان ، فإن هذه العلاقة المزدوجة مع البدو والحضر ، وما يعني ذلك من تعرضها لعسف ضرائبي من السلطان والبدو قد ساهمت في تراجع عمرائها ، واحتضارها البطيء الذي تم في أواخر العصر الوسيط . ومما سارع في ذلك ، تحول المركز الإداري في العهد العثماني إلى مدينة الكاف ، بعد أن كانت الأربس مقرا للقضاء ولحامية عسكرية (2).

* أبة : تقع توأمة الأربس في الجنوب الغربي منها ، على بعد 16 كم ، وعلى مرتفع يبلغ نحو 620 م ، ولئن أصبحت الأولى في العهد الحفصي بوابة تونس ، فإن الثانية كانت ممرا للقبائل السلمية نحو الشمال ومطمورة حبوبها .

وقد اشتهر سهل أبة المختلط مع سهل الأربس بخصوبته ، وبانتاجه للزعفران والحبوب . وهو ما يفسر أنها تحولت في بداية العهد الحفصي إلى محل نزاع بين رياح وبني سليم ، الذين دفعتهم السلطة للإستيلاء على المنطقة ودحر الرياحيين من إقطاعهم القديم (3).

كانت هذه المدينة محاطة بسور من تراب (الطابية) في القرن IV هـ / X م . لكنها تضررت من الاضطرابات الحاصلة خلال القرنين المواليين ، حتى سيطر عليها الخراب ولم تسترجع أنفاسها إلا في العهد الحفصي الأول ، وقد اتخذ التعمير شكل قرى صغيرة محصنة ، أشبه ما تكون بضيعات زراعية ، أطلق عليها قصر . وبلغ عدد

(1) ابن نايجي ، معالم ، ج IV ، ص 147 ، 149 . ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 712، 598 .

Brunschvig , Hafsides , T I , p. 302 . Pringle , op. cit. , p. 243-244 .

(2) اليعقوبي ، ن.م. ، ص 349 . ابن حوقل ، ن.م. ، ص 86 . البكري ، ن.م. ، ص 46 . الإدريسي ، ن.م. ، ص 117 . قال عنها ابن الشباط (صلة السمط ، مخ 18565 ، ج II ، ص 14 : « وبمدينة الأربس جامع حسن وصومعة قديمة البناء بالصخر المحكم لا قسي لدرجها ، بل درجها صخر كله ، من أصلب الصخر ومرتب بعضه فوق بعض ، فأعنى ذلك عن قسي لدرجها وهذا يدل على إحكام وقوة صنعة » . وقال حول سورها : « وفيها سور بعض أساسه صخر محكم البناء من عمل الأوائل » وبها عمد عظيمة من عمل الأوائل .

Cambuzat , op. cit. , T II , p. 240-245 . Pringle , op. cit. , p. 205-207 .

(3) الطالبي ، الإمارة الأغلبية ، الفهرس . ابن الأثير ، الكامل ، ج VI ، ص 302 .

(1) Idris , Les Zirides , TII , p.471 .

(2) ابن الشباط ، نفسه ، ج II ، ص 14 . العمري ، مسالك ، ص 84 . الوزان ، وصف إفريقيا ، ج II ، ص 65 .

(3) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 146 . ابن نايجي ، معالم ، ج IV ، ص 196 (ذكر المؤلف أنه تولى قضاء بلد

الأربس ، بعد أن كان قد عين بجربة وقابس وسوسة وباجة ، وقد تحول بعدها إلى تبسة) .

القصور التابعة لأبة في بداية القرن الثامن هـ مائة وخمسين . وهو رقم قريب لما قدمته الوثائق سنة 1535 م ، حول عدد القرى الواقعة بين باجة والقيروان : مائتين (1).

* شقبانرية : هي مدينة الكاف حاليا . تقع في نقطة التقاء المسلكين المنطلقين من تونس في اتجاه قسنطينة وتبسة ، على شرف يعلو سهول السرس والاريس ووادي ملاق . اعتبرت في العهد الاغليبي إحدى حصون الاريس التي استقرت بها حامية عربية وأثناء اضطرابات القرن الخامس هـ ، تمكن عباد بن نصر الله القلاعي من الانفراد بالسلطة بها والاحتماء من الانتشار الهلالي . على أن قبيلة هواراة استطاعت أن تضع يدها على هذه المدينة في العصر الحفصي .

وظل هذا القصر التابع للاريس ممتنعا عن البدو . وقد جاء وصف ابن الشباط له أدق وصفا عثرنا عليه ، إذ قال : « أما مدينة شقبانرية فانها مدينة أولية قديمة من بنيان الاول وهي في سند وبها عين ماء ينفجر من صخر وينبعث الى صهريج من حجر محكم البناء من عمل الاول ، فاتقن عمل واحصن أحكام ، ويخرج من ذلك الماء ساقية تمشي في صخر وينصب بعضه على صفاح يسمع له دوي ، وحولها البساتين يسلك بينها الى المدينة المذكورة وبها آثار من بنيان الاول عجيبة وباب المدينة عليه سطر مكتوب بالقلم الاول لا يدرى ما هو .. وصخر سورها مع عظمها في غاية الاحكام والالهام ، وبها مجلس على يسار الداخل اليها بحنايا وأقباء عجيبة ، ويقرب باب البلد مسجد هو بين الباب وبين العين المذكور . أما جامعها فهو في أعلى السند يشرف على أقطارها ونواحيها » (2).

* قلعة سنان : يبدو أنها توافق قرية السكة المذكورة في كتب المسالك الاولى . وهي تقع على مسيرة يوم من أبة ، وتعتبر من بين حصونها الشامخة ، التي شهدت معارك عدة في العهد الحفصي . وصفها العمري بما يلي :

« قصر لا يعرف على وجه الارض أحصن منه ، على رأس جبل منقطع من سائر الجبال ، ليس في رأسها ماء الا المطر ، بها خمس مواجل نقر في حجر .. ويرتقى إليها من سلم نقر في حجر ، طوله 190 درجة ، وبأسفلها قصبة بها عين ماء » (3).

* جامعة : تقع في الطرف الجنوبي الشرقي من بلاد هواراة ، وعلى الطريق الرابط بين مدينة تونس والبلاد الغربية . وقد ظلت عامرة في العهد الحفصي (1).

* كسرى : هي من قصور هواراة الواقعة بدورها في شرف حصين ، أطلق عليه جبل كسرى . وأكتست بدورها أهمية استراتيجية فائقة ، إذ دارت بها بعض المعارك ، وكان الموحدون قد عينوا بها واليا حافظا في بداية القرن السابع هـ (2).

* تيفاش : مدينة قديمة ، ذات حصن بيزنطي قياسه : 130 X 250 م ، ومساحته 25 هـ . قال عنها الادريسي : « مدينة أزلية قديمة عليها سور قديم بالحجر والجيار ، وبها عين ماء جارية ولها بساتين ورياضات . وأكثر غلاتها الشعير » (3).

وقد اكتست أهمية بحكم موقعها على طريق الجبال الرابط بين المسيلة والقيروان لكن تراجع أهمية هذا المسلك من جهة ، والنزاعات الدائرة بين قبائل بني هلال وبني سليم حول تملك هذه البلاد في القرن السابع هـ / XIII م قد أديا الى تضرر هذه المدينة ، والى انتقالها في مرحلة لاحقة الى سلطة قبيلة هواراة ، التي جعلت منها مخزنا للحبوب . وفي سنة 915 هـ / 1509 م ، قام السلطان الحفصي بتخريبها ، بعد أن أظهر أميرها الهواري المسمى النسر فتوة في منازعة العرب وقتل أمير قسنطينة (4).

وبالتالي ، استطاعت قبيلة هواراة بمختلف فروعها (وشتاتة ، بني شارب ، ونيفن ، الخ) أن تنتشر في هذا المجال ، الممتد على طول الظهيرية التلية ، من تيفاش الى الهوارية ، منافسة في ذلك قبائل بني سليم وبني هلال ، وحتى السلطة المخزنية التي احتاجت الى بعث حملات لتأديبها سنة 636 هـ / 1238 م ، و 915 هـ / 1509 م .

ولئن ذكر البكري قبائل مريسة وضريسة حول أجّر ، فقد أشار ابن خلدون الى سيطرة هواراة ، بمختلف فروعها على التل : إذ نزل القياصرة حول أبة والاريس ، وكانت الرئاسة فيهم لبني زعزاع وحركات فيما انتشر البسوة ، وعلى رأسهم أولاد سليمان بن جامع ، بين تبرسق وباجة . أما ورغة ، فإنهم اختاروا الاستقرار بالجبل . وقد ذكر البرزلي أن جبال برقو وكسرى والسرج تنتمي الى هواراة (5).

(1) العمري ، مسالك ، ص 84 . عثر في آثار جامعة على عدد هام من الخزف الإسلامي .

(2) مناقب الدهماني ، ج I ، ص 44 ب (ذكر الوالي الحافظ بكسرى) . ابن عذاري ، البيان ، ج III ، ص 154 .

العمري ، مسالك ، ص 84 .

(3) ابن حوقل ، ن . م . ، ص 84 . الادريسي ، ص 91 ، 96 ، 120 .

Pringle , The Defense of Byzantine Africa from Justinian to the Arab conquest , Part I , Oxford 1981 , p. 272 .

(4) الوزان ، نفسه ، ج II ، ص 62-63 .

(5) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 349 . البرزلي ، نوازل ، ج I ، ص 1277 ، ج II ، ص 1152 (ظهور الدراهم

الزيف ببلاد هواراة) . كذا في الوئرشيسي ، ج III ، ص 280 ، ج VI ، ص 75 .

(1) الادريسي ، نفسه ، ص 117 . العمري ، مسالك ، ص 84 (ذكر أن أبة قصور مجمعة يبلغ عددها 150) .

Cambuzat , Les cités du Haut Tell , T II , p. 239-240

De Primaudaie , Documents Inédits .. In R.A. , 1877 , p. 219 .

(2) ابن الشباط ، نفسه ، مخ 18565 ، ج IV ، ص 3 ب ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 349 . العمري ، مسالك ، ص 84 . ورد ذكر السرس في مدارك عياض ، أنظر : الطالبي ، تراجم أغلبية ، ص 74 .

(3) . Cambuzat , op.cit. , T II, p. 193-196 ، البكري ، مسالك ، ص (وصف قلعة السكة وارتفاعها) .

العمري ، مسالك ، ص 84 . القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج V ، ص 108 . ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 34 (ذكر

أن أبي رحمة غيث ، من بني حكيم اغار على بعض اهل القلعة) .

الفصل الرابع : المدن المتوسطة ونواحيها بالبلاد الشرقية :

أ. وسط إفريقية : بين التبدّي وإعادة التعمير :

1) القيروان في محيطها البدوي : الاستفاقة الصعبة : (المدينة :

تعتبر القيروان أقدم مصر أسسه العرب ببلاد المغرب والاندلس سنة 50 هـ ، في موقع متميز تصل اليه القوافل الوافدة من المشرق وبلاد السودان . وبعد أن تحولت الى مركز لانتاج البضائع وتوزيعها ، تجاوز إشعاعها إفريقية ، كي يشمل كامل بلاد المغرب .

وقد شهدت المدينة خلال القرون الاربعة الاولى امتدادا كبيرا لحياتها وظهور مدن أميرية حولها ، مثل العباسية ورقادة وصيرة المنصورية . فامتدت أسواقها وتعددت المنشآت المائية بها ، فأجرى المعز الفاطمي الماء الى المدينة من نهر عين أيوب وفكر في تحويل ماء زغوان اليها ، وتركز حولها مجال أول للبستنة وثان للزراعة امتد الى بلاد الساحل (1) .

غير أن الفاعلية الاقتصادية للمدينة تراجعت منذ بداية القرن الخامس هـ بفعل عوامل عديدة ، أهمها :

- التطور الحاصل في الاقتصاد العالمي والمحلي ابتداء من تلك الحقبة ، وخاصة على إثر بروز المدن التجارية الأوروبية في القرن السادس هـ .
- صعوبات التجارة الصحراوية ، على إثر النزاع الصنهاجي - الزناتي في القرن الخامس هـ و التضييقات التي قامت بها مملكة مالي على التجار المغاربة في القرن السادس هـ (2) .

- تقويض أركان الاقتصاد التقليدي بالقيروان ، وإتلاف البنية الأساسية له ، من طرقات ، ومنشآت مائية وضياع وغيرها في القرن الخامس (3) .
ونتيجة لكل ذلك ، انتقل مركز الاستقطاب الاقتصادي الى التل الساحلي ، وتحديدا الى مدينة تونس ، وريثة قرطاجنة .
وعلى إثر هجرة عدد كبير من سكانها الى مدن إفريقية والمغرب ، أحيط جزء

ومنذ القرن السادس ظهرت بعض النزعات الاستقلالية مثل انفراد عياد بن نصر الله القلاعي بالحكم في الاريس والكاف قبل قدوم الموحدون في سنة 455 هـ ، على أن السلطة الحفصية حرصت منذ البداية على السيطرة على هذا المجال القبلي الزراعي ، لأهميته الاقتصادية والاستراتيجية ، فتحوّل تبرسق الى مقر لعديد الأسر الموحدية من تنمال وغيرها ، حتى أن أحدهم عبد الحق تولّى خطة شيخ الموحدون في عهد السلطان أبي حفص عمر . كما ركزوا حامية عسكرية بالاريس ، لمراقبة تحركات البدو الوافدين على بلاد إفريقية للحصاد والرعي (1) .

على أن ذلك لم يمنع من حدوث حركات عصيان لهذه القبيلة : ففي سنة 636 هـ ، على إثر رفضهم لدفع الضرائب ، جهز أبو زكريا حملة ضدهم ، ولاحقهم بمقربة من جبل أوراس (2) .

وفي نهاية القرن الثامن هـ ، غزت أسواق مدينة تونس الدراهم الهوارية الزيوف ، حتى طلب العلماء بقطعها .

وسبق أن ذكرنا حملة السلطان ضد أمير هوارية بتيفاش .
وعند قدوم الأسبان سنة 1535 م ، أصبح فرع الحنانشة مهيمنا على هذا المجال ، وكان على رأسهم شيخان :

- مرداس بن نصر بن أحمد : محله بناحية تبسة ، ويجنّد 1000 فارس .

- عبد الله بن صولة : مجاور للسابق ، وله 500 فارس (3) .

وفي الجملة ، فإن بلاد هوارية شهدت انتقالا نوعيا من التمدين الى التبدّي طيلة هذه الحقبة ، حتى أصبحت تمثل ناحية مدينة تونس البعيدة التي توفر لها الحبوب والنحاس وغيرها . ولذا حرصت الحاضرة على تثبيت نقاط ارتكاز داخل هذا المجال الهواري ، في كل من تبرسق وكسرى والاريس .

(1) حول التطور الزراعي في تلك الحقبة ، راجع : طبقات أبي العرب ، المالكي ، رياض النفوس . القاضي النعمان ، المجالس والسايرات ، ص 331-332 ، 427 .
(2) القري ، نفع الطيب ، ج III ، ص 105-107 .
(3) تحدث برانشويك (الدولة الحفصية ، ج I ، ص 357) عن كارثة وشرح كبير في تاريخ المدينة مرده الهجرة الهلالية ، وقد سبق أن ناقشنا هذه الرأي .

(1) الوزان ، نفسه ، ج II ، ص 84 . مرمول ، إفريقيا ، ج III ، ص 23 .

(2) الحميري ، الروض المعطار ، ص 144 .

(3) راجع حول الدراهم الزيوف ، البرزلي ، مسائل ، ج II ، ص 113 . ويبدو أن أقدم ذكر للحنانشة يرجع القرن السابع هـ ، عندما وقع الحديث عن حناش من هوارية الذي حارب بني سليم بابة . راجع : ، ابن خلدون ، نفسه ، ج VI ، ص 829 . . p. 219 . op. cit. De Mendoza

ضئيل فقط من المدينة بسور من الطابية (« من تراب » حسب عبارة الادريسي) .
وأصبح الحديث عن القيروان المختصرة التي تنكرت حتى لعلمائها ، تاركة
منازلهم خارج السور . وكان في ربيع الاول سنة 523 هـ ، مهديا بالاندثار ، بعد
أن تداعت سقوف الأبراج ، فوق ترميمها بالجص والآجر . كما تعرض في العهد
الحفصي عديد المرات للترميم والاصلاح ، الذي قام به بعض المتطوعين من مالهم
الخاص ، أو مال الاوقاف المحبسة عليه (1) .

ومثل هذا المجال النواة الجديدة للمدينة التي بدأت تنهض من سباتها بصعوبة
إبتداء من مطلع القرن السابع هـ . لكن هذه النهضة الثانية اقتترنت بشديد الاقتران
بعنصر البدو ، سواء أكانوا من الاعراب أو من هواراة النازلة في الجبال الغربية .
وانطلاقا من هذه المعطيات الجديدة ، بدأت المدينة في رفع أنقاضها وإعادة
تنظيم مجالها الزراعي والبدوي ، لكن هذه العملية كانت في بدايتها عند زيارة
الخليفة المنصور لها سنة 583 هـ ، إذ أبدى تعجبا لما حل بها من
طمس وتراجع (2) .

وقد ظل زائروها متفجعين مما حل بها : فقال ابن سعيد إنها تصلح لرعي
ابل الاعراب ، وأضاف العبدري أنها « وضعت في سبخة قرعاء لا ماء بها ولا
مرعى » ، وأن « أهلها جفاة الطباع ، مالهم من رقة الحضارة باع ، وعربانها استوى
لديهم الصالح والطالح » . ولم يغير عبد الواحد المراكشي نظرتة اليها ، فهي «
خراب الى اليوم فيها عمارة قليلة ، يسكنها الفلاحون وأرباب البادية » . أما ابن
عبد الباسط ، فإنه اقتصر على ذكر المقبرة القديمة بها . وفي سنة 922 هـ ، قال
الوزان إنها امتلأت بالسكان ، لكن بكيفية بائسة ، وليس فيها سوى صناع فقراء
يشغلون في دباغة الجلود وصناعة الملابس الجلدية التي يبيعونها بمدن الواحات .
على أن وصف بيري رايس سنة 1525 م جاء أقل تشاؤما ، إذ اعتبرها مدينة جميلة
مبنية بالأجر الأحمر ، وهي تقع وسط سهل شاسع يزرع به قصب السكر (3) .
ومجمل القول ، ظلت البداوة ملازمة للمدينة في نسيجها العمراني وهيئتها طيلة
العهد الحفصي ، وهو ما حدا بنا للبحث عن الاصول البشرية لسكان القيروان .

(1) أورد ابن ناجي (معالم ، ج III ، ص 211) رواية مفادها أن منزل الفقيه السيوري ظل خارج السور المستحدث
أنظر كذلك : الونشريسي ، المعيار ، ج VII ، ص 230 .

(2) الادريسي ، نزهة المشتاق ، ص 110-111 . ابن عذاري ، البيان ، ج III ، ص 190 .

(3) ابن سعيد ، جغرافية ، ص 144 . العبدري ، رحلة ، ص 64 . المراكشي ، المعجب ، ص 502 . ابن عبد الباسط ،
رحلة ، ص 211 . الوزان ، وصف إفريقيا ، ج II ، ص 87-91 . وذكر بيري رايس خارجها زاوية أبي زمعة
البلوي ، وهو ما يأتي دليلا على أنها كانت قائمة قبل بناء حمودة باشا لها ، خلافا لما جاء في رأي براشويك راجع
Soucek , Tunisia , p. 360 .

Brunschvig , Hafside , TI , p. 360 .

- أهمية العنصر البدوي داخل المدينة : إن المعن في البنية البشرية للمدينة في
العهد الحفصي يخلص إلى أن نسبة كبيرة من أهلها ترجع أصولها الى البادية
الزراعية أو القبيلة المحيطة بها . ولقد اخترنا لذلك مقياسا هاما ، وهو نسبة العلماء
الذين أورد ابن ناجي ذكرهم بين القرنين السابع والتاسع هـ ، فكانت تتوزع
كالآتي :

- الوافدون على المدينة من القبائل العربية

أسماء العلماء

الاصل القبلي

- | | |
|--|----------------------|
| - أولاد أبي يوسف يعقوب الدهماني | دهمان |
| - عبد الرحمان بن كامل الزعبي | زعب |
| - أبو يوسف بن يعقوب الزعبي | |
| - أبو رحمة غيث بن قاسم الحكيمي | حكيم |
| - أبو سعيد خلف الله بن إسماعيل الحكيمي | |
| - ميمون بن زيد الكرفاح الوائلي | بنو وائل (من حكيم) |
| - أبو زيد محمد بن ثغر الحبيبي | بنو حبيب |
| - أبو الحسن علي بن عبد الله العبيدلي | غير محدد |
| - أبو محمد عبد الكريم بن إسماعيل الارنبي | |
| - أبو محمد عبد الله بن محمد الحجاجي | |

- الوافدون على المدينة من القبائل البربرية

هواراة

- | | |
|--|----------------------|
| - أبو الحسن علي بن عبد العزيز الهواري | |
| - أبو يوسف إسماعيل بن محمد الهواري | |
| - أبو طاهر إسماعيل بن محمد بن جابر الهواري | |
| - أبو محمد عبد السلام بن عبد الغالب المسراتي | مسراتة (من هواراة) |
| - أبو اسحاق ابراهيم بن عبد السلام المسراتي | |
| - أبو سعيد فرج بن عبد الله المسراتي | |
| - أبو سعيد خليفة بن حمزة اللواتي | لواتة |
| - أبو الربيع سليمان بن سالم النفوسي | نفوسة |
| - أبو سمير عبيد بن يعيش الغرياني | غريان |

يزليتن
تكوذة ؟
جبل وسلات

أبو عبد الله محمد اليزليتن
علي الشريف عرف التكوذي
أبو العباس أحمد بن سلامة المرساوي النحالي

- الوافدون من قرى إفريقية

بنو معروف (بالمهدية)
منزل قديد (بالساحل)
صدف
بلاد قمودة

أبو علي عمار المعروفي
أبو علي سالم بن أبي عثمان القديدي
أبو عفيف صالح بن عبد العالي الصدفي
أبو عبد الله محمد بن عبد الله القمودي

- الوافدون من المغرب والاندلس

دكالة
هسكورة
جيان

أبو عبد الله محمد بن سحنون الدكالي
أبو مروان بن عبد الملك بن عبد القادر الدكالي
أبو محمد عبد الله بن عبد العزيز الهسكوري
أبو الحسن علي بن أحمد البلاغ الجياني (1)

وفي الجملة ، فقد كانت نسبة الوافدين الجدد على المدينة من ناحيتها وسائر البلاد الإفريقية والمغربية هامة . وكان من أهمهم المجموعات البدوية « المندمجة » (أو التائبة حسب عبارة المصادر) ، مثل بني دهمان من رياح النازلين قرب المسروقين (سيدي الهاني) وزعب السليميين المستقرين ببني جرير وصدف (بالناحية الجنوبية الغربية للمدينة) وحكيم ، وخاصة بني وائل المنتشرين شرق القيروان بين سوسة والجم ، وبني كعب النازلين بسهل القيروان . ولم تقتصر الهجرة الى القيروان على الصلحاء والعلماء ، إنما شملت فئات أخرى من الأجراء والتجار والحرفيين . وخصت كذلك القبائل البربرية القاطنة حوالي المدينة أو بجنوب إفريقية . وقد ذكر من بينها قبيلة هواره ، التي استقرت بعض فروعها بجبال برقو والسرّج وتلول إفريقية ، وقبائل لواتة ونفوسة وغريان ومزاتة بجبل وسلات الذي ظل قلعة ممتنعة .

كما التجأ بعض سكان القرى الساحلية الى الهجرة الى القيروان ، نتيجة

(1) راجع هذه الاسماء في : ابن نايجي ، معالم ، ج IV .

الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانوا يعانون منها ، وبخاصة الضغط البدوي وعمليات القرصنة . وقد ذكر من بين أهل هذه القرى منزل بني معروف ومنزل قديد وصدف . وفي الجملة ، فإن كثيرا من القرى قد اندثرت وفق عملية كيميائية بطيئة دون أن تترك شاهدا على ذلك ، باستثناء ما يمكن أن يثبتته العمل الاثري . ونتساءل في هذا الصدد ، إلى أي مدى تمكنت المدن من الانتفاع من هذه العملية ؟

- تطور العمران بالقيروان في العهد الحفصي :

ظل امتداد المدينة وتوسعها بطيئا طيلة هذه الحقبة ، ولم يتجسد الا في ظهور ربض ذي طابع بدوي قطنه بعض المرابطين من أولاد حكيم ، منذ القرن السابع هـ

وقد ظل عامرا الى حد القرن التاسع هـ ، رغم محاولات السلطة المحلية ترحيل هذه العشائر البدوية (1) .

أما المدينة « المختصرة » التي شيدت في النصف الثاني من القرن الخامس هـ على أنقاض المصر الممتد سابقا ، فإنها ظلت على حالها في أواخر العصر الوسيط : فقد حافظ كل من باب تونس وباب نافع على إسميهما ، على أنهما تحولا من مكانهما الأصلي . وعوض باب الخوخة باب أبي الربيع القديم ، وظهر باب الجلادين الذي أصبح يستقطب أهم نشاط اقتصادي للمدينة ، وهو دباغة الجلود . أما الباب الخامس المسمى بالجديد ، فيبدو أنه يرجع الى العهد الحفصي (2) .

وقد ظلت أنقاض السور القديم ماثلة للعيان في العهد الحفصي ، فكان أبو محمد الهسكوري يقف كل يوم متأملا أمام أنقاض السور القديم الذي يصل الى حد ضريح أبي زمعة البلوي . أما السور الجديد ، فإنه شهد بدوره ترميمات عديدة ، بأموال الحبس أو نتيجة الاعمال الخيرية التي قام بها أبو محمد الرباوي الذي زاد

(1) لما خرجت محلة أبي العباس أحمد الى قفصة ، وجدت مساندة من طرف أبناء أبي يوسف الدهماني وغيث الحكيمي والقديديين . راجع ، ابن نايجي ، معالم ، ج IV ، ص 108 ، 150 ، 190-191 ، 202 ، 221 ، 138 ، 36-37 .

(2) ورد ذكر كل من باب الجلادين وباب نافع وباب تونس في الصفحات التالية من : ابن نايجي ، معالم ، ج IV ، ص 28 ، 44 ، 48 ، 97 ، 13 ، 17 . انظر كذلك : Brunschvig , op. cit. , TII, p. 360 .

ففي ارتفاع الجدران ، والهسكوري الذي بنى فصيلا بباب نافع (1). ولم يكن تعدد الزوايا دلالة على الطابع الديني للمدينة فحسب ، إنما ارتبط كذلك بطبيعة المهاجرين اليها والنازلين بها من الغرباء والمعدومين الذين احتاجوا الى مأوى . وقد اقترن انتشار الخرائب داخل المدينة وحولها بظهور عقلية تزهد وتعبد ، ساهمت في ترميم عدد من المساجد مثل مسجد الانصارين ومسجد السبب بربض الدمنة (قرب أبي زمعة البلوي) ومسجد الحبلي وغيره . وقد انتصبت حارة للمرابطين داخل الاسوار نفسها ، وغير بعيد عن النباذيين الذين كانوا يمارسون نشاطهم بمكان أطلق عليه النباذية (2).

وعانت المدينة من مشكل الماء ، بعد أن اندثرت الشبكة المائية القديمة التي أسسها الاغالبه والفاطميون باستثناء فسقيتي باب تونس وباب أبي الربيع ، حتى التجأ الناس الى شراء الماء من مواجل المساجد (3).

وارتبطت أسواق المدينة طيلة هذه الفترة بالطابع البدوي للمجال المحيط بها ، حتى أنها كانت تشهد حركية هامة في فصل الصيف ، عند قدوم قوافل البدو من الجنوب ، محملة بالتمور وعارضة إنتاج الماشية ، من لحم وصوف وجلد ، على تجار أهل المدينة ، لمقايستها بالحبوب واللباس (4).

وباستثناء سوق العطارين ، فإن بقية الاسواق كان لها ارتباط مباشر بالبادية . فقد وجدت داخل الاسوار عديد الرحبات للانتاج الزراعي ، منها : رحبة الزرع ورحبة الحطب الواقعة قرب باب تونس ، وسوق الزيتين الواقع قبالة الرحبة . وخلافا لما ذكره أحد الدارسين ، فإن المدينة كان بها فندق للبقل في القرن الثامن هـ . كما انتصب بها سوق للحبوب ملكا للمخزن ولبعض الاعيان ، وقد شهد موقعه الانتقال من مكان الى آخر (5).

ومن المظاهر الدالة على تريف المدينة أن سوق الحلفاوين انتصب داخل

الاسوار ، وليس خارجها بالارياض مثلما كان الشأن بمدينة تونس (1). ومن النشاطات الحرفية ما اقترن بصناعة الصوف ، ونسيجه (من زراحي وأغطية وغيرها) . وقد كان يوظف على منتجيه من البدو ضريبة عند الدخول الى المدينة ، أطلق عليها فائد الصوف ، قيمتها ربع درهم على كل جزة . ولعبت المدينة دور المخزن المجمع للصوف ، لتسويقه فيما بعد الى بلاد الساحل ، ومنها يوسق الى المدن التجارية الاوروبية الى جانب المواد المصنعة بالقيروان مثل النحاس . وقد ذكر في هذا الصدد تعرض قوافل محملة بالصوف والجلود والنحاس الى القطع في اتجاه سوسة أو المحرس (2).

ومن الاسواق المرتبطة بهذه المادة الأولية ، ذكر سوق الحاكة وسوق الشواشين ، الذي أخذ في القرن الثامن هـ مكان سوق الرهادرة (أو الرهدارية) المتخصص في بيع الكتان الوافد على المدينة من بلاد الساحل ، قال ابن ناجي في هذا الصدد :

« سوق الرهادرة عندنا اليوم أصله للمخزن ، وكان خرابا ، وكان سوق الرهادرة للرعية الذي هو الآن للشواشين ومن معهم ، أمر من ماضي من السلاطين ممن أدركناه أن يبنى ذلك الخراب حوانيت ، وينقل له أصحاب الرهادرة جبزا ، ونفذ ذلك ومن أراد أن يسكن خارجه ، ولو بقربه ، لا يترك » (3).

أما النشاط الحرفي الاساسي الثاني ، فهو دباجة الجلود ، حتى أن بعض الرحالة اعتبرها ميزة أساسية للمدينة . فضلا عن وجود أسرة هامة حملت اسم الدباغ ، وقد تسمى أحد المساجد باسمها ، فإن الاسماء المرتبطة بالجلود كثيرة (4). وقد وضعت دور الدبغ في فترة أولى داخل الاسوار ، ثم وقع نقلها خارجه لما تحدثه من تلوث . فكيف تم ذلك ؟

انتصبت دور الدبغ داخل الاسوار في القرن الثامن هـ ، رغم ما تؤدي اليه من تلوث وضرر ، إذ كانت أوساخ الدباجة ونفاياتها توضع في السواقي المائية التي تصب خارج السور . على أن الامر زاد استفحالا في القرن الثامن هـ ، على إثر سدم السواقي القديمة للمدينة ، وعدم صلوحيتها ، بعد أن ضرب عليها بناء وأغلقت . فأصبحت النفايات تصب في مطامير داخل كل منزل أو حانوت .

- (1) ابن ناجي ، نفسه ، ج IV ، ص 146 ، 150 ، 260 .
- (2) ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 183 . مقديش ، نزهة الاقطار ، ج II ، ص 312 .
- (3) ابن ناجي ، نفسه ، ج II ، ص 37 ، ج IV ، ص 91 ، 185 . كما ورد ذكر الشواشين في وثيقة جامع القيروان بتاريخ 903 هـ / 1497 م .
- (4) ابن ناجي ، نفسه ، ج IV ، ص 199 ، 200 (من الاسماء المذكورة الجلال وغدير الجلايين الواقع بين باب الجلايين وباب سلم وباب الجلايين وحوانيت الجلايين) .

- (1) البرزلي ، نفسه ، مخ 4851 ، ج II ، ص 129 ب . ابن ناجي ، ن . م . ، ج IV ، ص 48 ، 97 .
- (2) ابن ناجي ، نفسه ، ج IV ، ص 121 ، 92 . قام أبو الحجاج يوسف بن حسون بتعمير مسجد الانصار بعد خرابه ، وأبو الحسن علي بن عبد العزيز الهواري بتعمير مسجد السبب ثم أعاد ترميمه البرزلي (البرزلي ، ن . م .) .
- (3) البرزلي ، نوازل ، ج II ، ص 81 .
- (4) الوزان ، وصف افريقيا ، ج II ، ص 90-91 .
- (5) ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 215 ، 186 ، 231 ، البرزلي ، ن . م . ، ج III ، ص 13 ب .

وتبعاً لذلك ، التجأ بعض العمال الى إخراج الدور المعدة للدبغ من داخل السور الى خارجه . على أن هذه الاجراءات لم يتقبلها الدباغون بعين الرضى ، فحاول كثير منهم الرجوع الى المدينة ، بعد مرور ثلاثين سنة من خروجهم منها . ورغم معارضة السكان المجاورين ، فإن المشرع انطلق من مقاييس مختلفة لاقرار وجودها داخل الاسوار ، منها عنصر الاقدمية للغسالة ، حتى أن شكوى الناس باحد الدباغين الموجودين داخل السور ، والذي كان يخرج القنوات من سور البلد ، لم تجد نفعا ، لشهادة العرفاء بقدمها (1).

و يبدو أن مسألة تنظيم حرفة الدباغة ازدادت استفحالا في نهاية القرن الثامن هـ ، على إثر إحداثات جديدة . وقد وقعت مسألة طرحت على البرزلي : « **وهي أن رجلاً أراد أن يحدث غسالة يغسل فيها جلود الافرية بازاء دور الدبغ هذه ، على أن يخلط قناتها بقناة الدور المذكورة . و تضمن شهود أن ماءها يدفع الاتفال من دور الدبغ الى خارج البلد ، والتزم جميع ما يجب عليه معهم ، فعملت** » (2).

ولئن قطعت هذه الغسالة على إثر تشكي الاجوار من الضرر ، فإن صاحبها تولى القيام بترميم السور ، بعد أن أصبح في حالة متداعية ، أملاً منه في الحفاظ على موقع العمل .

وافق ابن عرفة على هذه المقايضة : بناء دار دبغ داخل المدينة على أن يخصص نصف دخلها لترميم السور ، دون اعتبار للمصلحة الصحية في منع التلوث .

على أنه من الواضح أن المدينة شهدت تطور التعمير منذ نهاية القرن الثامن هـ ، وهو ما يفسر طرح مسألة حوانيت الدباغة من جديد .

وفي الجملة ، فإن حركة التعمير كانت بطيئة طويلة العهد الحفصي ، يتخللها

من حين الى آخر ارتداد . وقد تولى سكان المدينة ، وعلى رأسهم شيوخها وعلمائها ، القيام بهذه العملية . وظل الخراب سمة بارزة في ذهنية ذلك العصر ، وسلوكياته . وانعكست على مستوى الملكية في وجود عدد من الاراضي المهمة : فقد ذكر الدباغ أن حفر الآجر الواقعة خارج القبروان هي من الخرائب التي لا يعلم لها ملك . وتحدث البرزلي ، قياساً على أنقاض قرطاجنة والساقية الزغوانية ، عن أنقاض صبرة المنصورية من أموال الشيعة والقبروان التي أعتبرت بمثابة اللقطة التي ضاعت من أصحابها . وقال في موقع آخر من كتابه إن أراضي القبروان التي جلا عنها أهلها بعد الهجرة الهلالية تعتبر ملكاً للدولة ، « بمنزلة المال المجهول أربابه ، حكمه للإمام » (1) . وهو ما يطرح تطور العلاقة بين المدينة وناحيتها .

ب (بادية المدينة : « وطن القبروان » :

شمل التراجع العمراني كافة المجال الزراعي الممتد من القبروان الى سوسة ، والذي أصبح قفراً ينزله البدو بخيامهم وبماشيتهم . وتحولت قرى عديدة الى ركام من الاطلال والمنازل المهجورة ، من ذلك : قلشانة وممس وزرود والقرن وطنباس والاصنام ورقادة وصبرة المنصورية وغيرها (2).

وبالتالي ، فقد أعيد تنظيم الخريطة العقارية والعمرانية المحيطة بالمدينة ، وتأسست حولها مجموعة جديدة من القرى التي عمل أهلها في الزراعات الكبرى والسقوية ، وفي غراسة الاشجار ، منتصبه حاجزاً بين المجالين الحضري والبدوي ، ومحاولة تخفيف الضغط البدوي على المدينة (3).

وقد أطلقت النصوص على هذه المستقرات للمزارعين من البربر والاعراب تسمية بلد ، وهي قرى للفلاحين المستقرين محاطة بأسوار من طابية (أو تراب) ، ومزودة في الغالب بمسجد للصلاة وبسوق بدوية . وكان البلد الخاضع في كثير من الاحيان لسلطة شيوخ البدو مقراً لتجمع القبائل المحيطة به ، فيما ظل تأثير المدينة به ضعيفاً ، حتى أن البعض منها كانت « لا تنالها الاحكام الشرعية » ، حسب عبارة الفقهاء (4).

وحاولت المدينة استعادة ما أمكن لها من العقارات عن طريق مؤسسة الاحباس وإقطاعات السلطان الحفصي للقوى المتحالفة معه من علماء وصلحاء

- (1) الدباغ ، مناقب الدهماني ، ج I ، ص 113 . البرزلي ، نوازل ، ج III ، ص 175 ، 1206 .
- (2) قارن ما ورد في مسالك البكري حول هذه المدن بما ذكرته بقية المصادر الجغرافية المتأخرة .
- ممس هي منشير الدويمس حالياً ، وقد كانت تنطلق منها سواقي لتزود القبروان بالماء . وكانت تقع قريباً قرية المستعين . راجع : Solignac , Les Installations Hydrauliques...op.cit.
- (3) انظر : البكري ، مسالك ، ص 32 . Soucek , op. cit. , p. 97 .
- (4) البرزلي ، نوازل ، ج I ، ص 1277 .

- (1) البرزلي ، نوازل ، ج II ، ص 1271 ، 292 ، 300 ، ج IV ، ص 119 .
- (2) نفسه ، مخ 4851 ، ج II ، ص 1298 : طرحت المسألة على ابن عرفة بهذه الصيغة : « سئل شيخنا الامام رحمه الله عن إعادتها ، ونص السؤال : جوابكم في خراب أحدث فيه جوابي وجعل فيه غسالة لغسل الجلود واللبود ، وأحدث في الخراب المذكور ساقية تخلط على ساقية دور الدبغ ، ويخرج معها من سور البلد الى مستقرها ، وأذن في ذلك سائر أرباب دور الدبغ الا رجلاً اشترى نصيباً من خرائب خربة قاعة من دور الدبغ ، وأبى أن ياذن في إجراء قناة الخراب المذكور . فأراد من أحدث الغسالة المذكورة أن يجعل نصفها لسور البلد المذكور ، لشدة خرابه واحتياجه الى الاصلاح وخوف الناس من غرره . فهل يقبل ذلك منه (وترجع) الغسالة المذكورة لان لها خراجاً كثيراً ، والناس في غرر من السور » .

وشيوخ البدو ورجال سلطة . وهو ما يفسر ظهور الملكية الكبيرة الممتدة حول المدينة من جديد .

- ففي الناحية الجنوبية والغربية ، وخصوصا في السهل الفيضي لوادي مرق الليل وزرود ، ذكرت مراكز زراعية عديدة ، أهمها :

* الهوارب : تقع جنوب وادي مرق الليل ، غربي القيروان . سكن بها أبو محمد عبد الله الجذامي في القرن الثامن هـ (1).

* بنو جرير : بلد عامر في القرنين السابع هـ و الثامن هـ ، يقع جنوب غرب القيروان ، على تسعة أميال منها ، قرب وادي مرق الليل وبلد البطمه .

* بلد البطمه : يقع على تسعة أميال من القيروان . ذكر به مسجد النمسان وهنشير ضريسة ، ومن علمائه : عمر المديوني وأبو عفيف صالح الصديفي (ت 772 هـ) (2).

* بلدة أولاد عبد العالي : يبدو أن تسميتها اقتترنت بصالح بن عبد العالي الصديفي . وجدت بها زراعة سقوية ، لكنها خلت أثناء الطاعون الجارف ، ثم عمرت من جديد في القرن التاسع هـ (3).

* هنشير الحلفاوين : يقع في السهل الفيضي لواد مرق الليل .
* بحيرة لواتة : تقع في السهل الفيضي لوادي مرق الليل ، وتحمل حاليا نفس الاسم (4).

* بلد المنية : يقع جنوب وادي زرود وقصر الماء . أطلق عليه منية الخيل ، لأن يزيد بن حاتم جعل به إصطبلات للخيل وحفر به أبارا . وظل قرية عامرة في العهد الحفصي (5).

* بلد القصيبة : يقع في السهل الفيضي لواد زرود ، ويسمى حاليا ربطة القصيبة . به أبار عديدة . استقرت به بعض عشائر حكيم في القرن الثامن هـ (6).

* بلد الجفنة : حاليا هنشير الجفنة ، كانت به مزارع أهل القيروان ، وكان عرضة لغارات الحجري من بني علي في القرن الثامن هـ (1).

* بلد الحضرمين (أو الضرمين) : اندثر في أواسط القرن الثامن هـ . وكانت تنزل حوله عشائر رياح المتملكة لاقطاعاتها التي أخذت عليها الاحكار والاعشار (2).

* بلد أبي خلافة : أراض زراعية بناحية القيروان ، ذكر به بئر عجرود .
* بلد المهران : بلد عامر في القرن الثامن هـ ، به عدد كبير من الآبار .

* بلد الشقاق : مجاور لمهران ، به عيون كثيرة . ولعله يناسب هنشير الشقوق الواقع على وادي زرود ، أو الشقاقية الواقعة بناحية جلولا (3).

* الطارف : ذكرت قرية بني الطارف منذ القرن الرابع هـ . وكانت في العهد الحفصي من بادية القيروان (4).

* بلد العلوين : يبعد عن القيروان نحو 18 ميلا ، ويقع على طريق القيروان - المحرس . ويبدو أنه يناسب سيدي عمر بو حجلة . كانت هذه القرية محاطة بسور ، ويقع الوصول إليها عن طريق باب البلد . استقرت بها بعض العشائر السليمية من زغب ، فيما كانت باديتها محاطة ببني رياح ، وقد وقعت بين الطرفين مناوشات . تأسست بها زاوية أبي يوسف يعقوب الزعبي ، الذي تولى قضاء الجماعة (5) .

- الناحية الشمالية والغربية لوطن القيروان : تمتد هذه الناحية حتى المناطق الغابية بهبيرة التي كانت تعيش بها بعض الحيوانات البرية مثل الغزال . وكانت تنزل غربها بعض بطون الكعوب (6) .

وقد عرف عدد هام من المواقع المذكورة في الحقبة الوسيطة المبكرة الاندثار ابتداء من القرن الخامس هـ ، وطيلة القرن السادس هـ . وأهمها :

- القرن : تقع حاليا بعقبة الشرفاء ، غير بعيد عن طريق القيروان - جلولا . وقد ظل قيروان معاوية بن حديج قائما في القرن الثاني هـ ، وربما بعده . ولعبت القرن دورا فاعلا في معركتين حاسمتين : الاولى بين الدولة الاموية والخوارج

(1) . ابن ناجي ، ج IV ، ص 213 ، 219 .

Brunschvig , *Hafsides* , TI , p. 304 . Carte Topo. de Tunisie , Feuille de Kairouan .

(2) ابن ناجي ، نفسه ، ج IV ، ص 117 ، 168 ، 244 .

(3) ابن ناجي ، نفسه ، ج IV ، ص 243-244 . (4) ابن رشيق ، الانموذج ، ص 167 . ابن ناجي ، نفس الاحالة .

(5) ابن ناجي ، نفسه ، ج IV ، ص 166-171 . مقديش ، نزهة الانظار ، ج II ، ص 313 . كانت الزوايا تؤمن خفارة القوافل التجارية ، وكانت زاوية الزعبي لها فاعلية كبيرة في هذه الجهة ، لان الشيخ كان «مسموع الكلام عند عرب افريقية وغيرهم» .

(6) ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 60 .

(1) ابن ناجي ، نفسه ، ج IV ، ص 128 .

(2) نفسه ، ج IV ، ص 24 ، 45 ، 69 ، 167-184 . ابن رشيق ، الانموذج ، ص 189 (ذكر قرية صدف على خمسة فراسخ من القيروان . وقد حافظت على نفس هذا الاسم : انظر خريطة الشريعة ، جنوب حاجب العيون .

(3) ابن ناجي ، نفسه ، ج IV ، ص 167 .

(4) ابن ناجي ، نفسه ، ص 141 ، 169 . J. Despois , *Le Sahel et la Basse Steppe* ... , Fig. 18 , p. 169 .

(5) . 245 الرقيق ، تاريخ ، الفهرس . ابن ناجي ، نفسه ، ج IV ، ص 130 ، 183-186 .

J. Despois , op. cit. , Fig. 18 , p. 245

(6) ابن ناجي ، نفسه ، ج IV ، ص 174 .

الصفريّة سنة 124هـ / م والثانية بين الأعراب الهلاليين والدولة
الموحديّة سنة 556هـ (1)

- جلولا : تقع هذه المدينة القديمة على طريق الجبال ، وقد ظل حصنها
البيزنطي قائما في العهد الأغلب . وكانت محاطة بقبائل ضريسة في القرن
الخامس هـ ، ثم نزلت حولها قبائل الكعوب . ورغم تراجع عمرانها ابتداء من القرن
السادس هـ ، وعدم ذكر النصوص لها ، فالظاهر أن إنتاج قصب السكر الذي
عرفت به في العصر الأغلب تواصل في العصر الحفصي (2).

- أجّر : تقع في نفس الطريق ، 7 كلم غرب الوسلاتية . وقد كانت قرية كبيرة
في الحقبة الأولى ، وظلت كذلك إلى حد أواسط القرن السادس هـ ، تاريخ
اندثارها نتيجة النزاعات بين الموحدين وبني غانية ، وتراجع فاعلية القيروان
وطريق الجبال (3).

- مدن السباسب العليا (قمودة الغربية) : لم يبق من المدن السباسبية سوى
سببية ، أما سببيلة فقد أصبحت خرابا حسبما شهد به ابن الشباط ، إذ قال : « هي
اليوم في عصرنا خالية ، وأخبرني من أثق به أن باب المدينة قائم بها إلى الكاف
بحنية عظيمة عالية ، فإن أمام الباب نهرا جاريا وإن حولها زيتونا كثيرا باقيا إلى
اليوم وإنها لو حولت عمارتها ، لعمرت في أقرب وقت ، وأخبرني غيره أن
قصر الملك باق إلى الآن ، وإنه مسقف بالصخور العظام الطويلة عوضا عن
الخشب وأن المسلمين بنوا قصرا بالطوب بإزاءه وأنه باق إلى الآن أيضا (4) ».

جبال وسلات ومعروف والسرّج وبرقو :

تميز جبل وسلات بكثافة سكانية هامة ، وبتعدد المراكز الحضرية
والحصون ، مثل الجوزات وتيفاف والقيطنة ودار إسماعيل ودار الدواب

(1) خصصنا بحثا مستقلا حول بعض المواقع القيروانية (القرن وطيناس).

(2) ذكرت ضريسة قرب جلولا وبيلد البلمة وأجر . ولعل تسمية جلاص والجريسة لا تعدو أن تكون تحريفا
لضريسة . أما الكعوب ، فقد ظلت بعض التجمعات النازلة حاليا قرب جلولا تحمل أسماء أعلام الكعوب ، مثل
الصعانين ، نسبة إلى بوضعوننة ، وهو أحد مشايخ هذه القبيلة . راجع : البكري ، مسالك ، ص 32 . الأدريسي ،
نزهة المشتاق ، ص 120.

Cambuzat , L'évolution des cités , TII , p. 85-89

Idris , Zirides , T II , p. 430-431

(3) البكري ، نفسه ، ص 54 ، 156 . الأدريسي ، نفسه ، ص 120 .

Idris , op. cit. , T II , p. 430, 431 . Cambuzat , T II , p. 13-14 .

(4) ابن الشباط ، صلة ، ج IV ، ص 6 ب .

ونحال ودار السرج وغيرها ، حتى أن الأدريسي اعتبر أن طول هذا الجبل يبلغ
مرحلة (1).

وكانت بلاد النحالة التي ارتبطت تسميتها بتربية النحل قاعدة الجبل في
العهد الحفصي . أقيمت على سفح الجبل ، حول أفنية صغيرة وأزقة طويلة
منحدرة ، شبيهة التصميم بالقصور الجبلية بالجنوب الشرقي . وتعددت المواجه
والسواقي والأرحية والمعاصر المنزلية ذات الشكل الاسطواني . وغرست في
منحدراته أشجار الزيتون والكروم والخروب واستعملت السدود الحجرية
لحماية التربة من الانجراف (2).

ويبدو أن هذا الجبل ، شأنه في ذلك شأن جبال الأوراس ونفوسة ، كان ملجئا
للمزارعين في الفترات التاريخية الحرجة . وهو ما قد يفسر ازدياد الكثافة
السكانية به في آخر العصر الوسيط ، على إثر اندثار عدد هام من المدن المجاورة
له مثل أجّر وجلولا ومكثّر ومجقة (3).

على أن أهم مجموعة سكنت الجبل هي قبيلة مزاتة التي حافظت على مذهبها
الإباضي إلى حد القرن السادس هـ (4) . لكنها ظلت غير راضخة كليا لسلطة
المدينة في العهد الحفصي ، « لا تتأله الأحكام الشرعية » على حد قول البرزلي ،
وذلك رغم حرص الهنتاتيين على تعيين قاض مالكي بالجبل منذ القرن السابع
هـ / XIII م (5).

(1) الأدريسي ، نزهة المشتاق ، ص 119 . نفسه ، أنس المهج ، ص 81 . الصغير بن يوسف ، المشرق المالكي . ذكر أن

به مائة دشرة . انظر أيضا : Brunshvig , Hafside , T I , p. 304

(2) ما زال المسجد الجامع بالنحال واضح المعالم ، قياسه : 13,5 x 5,7 م وهو يتكون من ستة بلاطات وثلاثة

أساكيب ، وأعمدة وتيجان محلية ذات شكل هرمي . وقد عرفت نساء الجبل بعمل الصوف ، حتى أن الصغير بن

يوسف قال أن المرأة من الجبل إن لم تقم الجبة أو الوزرة وتأتي بها إلى السوق لبيعها ، فهي غير حرة .

(3) تفرق سكان هذه المدن المندثرة في سائر بلاد إفريقية ، ونعثر إلى حد الآن على نسب الجلولي (نسبة إلى

جلولا) واللمسي (قصر لمسة) والمزوغي (مزوغة أو مجقة) والبرقاوي (جبل برقو) .

(4) ذكر من بين علماء الجبل في القرن الرابع هـ فتوح بن أبي حاجب الواسلاني المزاتي . ويبدو أن الاغلبة رغم

قوتهم وجدوا صعوبات في السيطرة على الجبل . وإلى تلك الحقبة تعود آثار هامة : فضلا عن الفسقيات بدار

السرّج (دار الباي حاليا) وغيرها التي ورد ذكرها في سولنيك ، فإن بقايا معلم بهذه القرية ، بموقع سيدي مسعود

حاليا ، تبدو منه مجموعة من الأعمدة الرخامية ، المختمة على المنوال الزيري ، وقد حليت إحداها بزخارف هندسية

ونقشة بالخط الكوفي المورق من النوع الزيري ، كتب فيه : بسم الله الرحمن الرحيم ، لا إله إلا الله وحده .

(5) ابن نايجي ، معالم ، ج IV ، ص 128 ، 177 . البرزلي ، جامع ، ج I ، ص 1277 . الونشريسي ، المعيار ، ج III ،

ص 279-280 .

أما أهل جبلي برقو والسرج ، فقد انتسبوا الى قبيلة هواره التي هيمنت على كامل المجال التالي وصولا الى تيفاش ، فيما نزلت قبائل بني عوف (من الكعوب وحكيم خاصة) في السهول القريبة (1).

ولئن تم انصهار نسبي لسكان هذه الجبال ، حتى أن أحد الوسلاتيين ، أحمد بن سلامة المرساوي النحالي المتلمذ على ابن عرفة قد تولى القضاء بالجبل (بنحال) ، فإن أهل وسلالات لم يرضخوا في فترات عديدة للجباية ، حسب شهادة ابن سعيد (2).

وهكذا ، فإن هذه الجبال الواقعة على مسيرة يوم من القيروان والتابعة إداريا لها قد ظلت ممتنعة على سلطة المدينة . وقد تمكنت من إعادة تنظيم علاقاتها مع القبائل البدوية المجاورة .

وفي الجملة ، فإن المجال المحيط بالقيروان ، وصولا الى بلاد قمودة قد طغى عليه الطابع البدوي ، حتى أنه لم تبق به مدينة ذات شأن طيلة العهد الحفصي ، متحولة الى مراعى لقبائل الكعوب وغيرها . وقد كانت القيروان وسط هذا المجال البدوي أشبه حال بجزيرة في بحر من البدو . لكن هذه الجزيرة تمكنت من شق طريقها نسبيا إذ قامت بتوطيد كثير من العشائر البدوية وأعدت تنظيم المشهد الريفي .

ج (نموذج من العلاقة بين المدينة والبادية : إقطاع شيوخ البدو وتوطينهم :

إقطاع أبي غيث الحكيمي الهناشير الواقعة بين القيروان وسبخة سيدي الهاني وإزالة قبالة ملح السبخة

نص الظهير السلطاني :

الحمد لله والشكر لله ، هذه نسخة صدقة كريمة سلطانية متوكلية (موحدة) (1) حفصية نصها : الحمد لله وحده ، تصدق مولانا أمير المؤمنين المولى الهمام حامي الاسلام ، قاطع أهل الشرك والجور وعبد الأصنام ، ذو العطايا الوافرة والصدقات الزاهرة والعلم المنشور والجيش المنصور ، الكبير الأشهر مولانا أبو عبد الله (المنتصر) (2) بالله العلي العظيم القائم بوظائف الاسلام (الراجي) (3) رحمة ربنا الكريم الرحمان وشفاعته رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم الزحام ، على الشيخ الحاج الصالح البركة المعتقد الأفلاح أبي رحمة غيث القيرواني الحكيمي ، أعاد الله علينا من بركاته وأفاض علينا من سحائب خيراته ، بالموضع المعروف بهنشير الزربية (4) والخزازية والعبيد (5) وهنشير حمبار (6) وكيسان وفنزر وقريح (7) ، جميعها متلاصقة الحدود . يحد جميعها قبلة عيون الربيع (8) وجوقا مجرى وادي القدام (9) وغربا طريقا الخضارة (10) وطريق الحاجب وبحيرة الذيب ، وشرقا سبخة أم الأصنام (11) وبحيرة المسروقين (12) بجميع أعشار ذلك وأحكاره ووظائفه ولوازمه ، صدقة تامة (13) ما اختلف الملوان وتعاقب الجديان ، وعلى أولاده وأعقابهم وأعقاب أعقابهم كذلك ما تناسلوا وامتدت (14) فروعهم في الاسلام ، إحسانا اليه وانعاما عليه لتوثقه بحبل الله المتين وجريه على السبيل الواضح المستبين . ومرادنا منه قراءة الفاتح (كذا) والدعاء الصالح ولنجلنا [الأنعم] (15) رعاه (16) الله .

ورفعنا يد سعد (17) الظاهري عن تعاطي (أمور سبخة أم) (18) الأصنام وملحها (19) الرفع التام ، وأبحنا الانتفاع بملحها (20) وغيره لجميع المسلمين على مرور الليالي والأيام الى انقراض (الزمان لا يعارضهم فيه معارض بوجه ولا بحال من الأحوال . وأعطينا في ذلك مالا) (21) من كسبنا ، حين نزول عدو الدين بالحضرة العلية ، دمرهم الله وخذلهم ، وقصده بذلك جزيل الثواب والسلام .

وذلك (....) المشهورة منه الكتاب لجميع العمال و [القواد] (22) والفقهاء وأهل (....) جميع

عمله على الدوام .

وبطرة ذلك بخط اليد الكريمة المولوية (23) الحفصية السلطانية ، تحت ما وقع به عني (24) ، وبخطه أيضا ، يليه ختمه المعلوم : توكلت على الله .

مؤرخ ذلك بغرة شهر ذي الحجة عام سبعة وسبعين وستمائة هجري .

(1) لم ترد في ج . (2) في ج : المصر . (3) ساقطة من ج (4) في ر : الزربية . (5) في ج : العبية . (6) في ج : الخبر ، ر : حمبار . وقد أثبتنا الاسم أثناء معاينتنا للموقع الذي ما زال يحمل نفس التسمية . (7) في ج : بنزر ومريح . (8) في ر : المربع . (9) في ج : الغدام . (10) في ج : الخضارة . (11) في ج : سلنجة أم الأصنام . (12) بحيرة السروتين . (13) في ج : ثابتة . (14) في ج : امتدن . (15) في ج : الانعمة وفي ر : الأبعد . (16) في ج : رحمة . (17) في ج : بوسعه . (18) بياض في ج . (19) في ج : ملحها (20) في ج : ملحها . (21) ساقطة من ج . (22) في ج : بجميع العهود والبلاد . في ر : لجميع العمال والبلاد . (23) ج : المولدية . (24) في ر : متمم رقم فيه عني .

(1) البرزلي ، نفسه ، ج I ، ص 1277 . ابن سعيد ، جغرافية ، ص 145 .

(2) ابن سعيد ، نفس الاحالة . ابن ناجي ، نفسه ، ج IV ، ص 245 .

* اعتمدنا في تحقيق هذه الوثيقة على نسختين : الأولى وردت في الرزنامة التونسية ، 1324 هـ ، ص 58-59 . والثانية في تاليف : محمد الهادي العامري ، تاريخ المغرب العربي في سبعة قرون ، تونس 1974 ، ص 177 . وقد أطلقنا على الأولى تسمية ر ، والثانية : ج .

وهكذا فإن طول الهنشير من الغرب إلى الشرق يتجاوز 15 كم ، وعرضه : 10 كم. وهو ما يعني مساحة تتجاوز 150 كم² أو 15000 هـك .

- المواقع الأثرية الوارد ذكرها في الوثيقة :

اقتصرنا على التعرض للمواقع الوارد ذكرها في الوثيقة ، وأهمها :

- الخزازية : ارتبطت هذه التسمية بصناعة الحرير ، وهو ما يعني أنه كانت لها علاقة من قريب أو بعيد بصناعة الخز في عصر ازدهار القيروان . على أن هذا الموقع الذي لا يبعد عن القيروان أكثر من 12 كم ، رغم ثراء تربته ، كان مجرد هنشير في العصر الحفصي . بل إنه تحول أحيانا إلى وكر لقطاع الطرق الذين يشنون غارات على القوافل المحملة بالصوف والماشية المحملة إلى سوسة ، ومنها إلى المدن التجارية الأوروبية .

وتمثل الخزازية بداية العقارات المحيطة بالمدينة والمقطعة للأعيان المحليين ، فيما مثلت هبيرة نهاية هذه الأراضي الزراعية المستغلة في العهد الحفصي ، وبداية الغابات والشعاري التي تقطنها الحيوانات البرية (1).

- بحيرة المسروقين : المسروقين هي قرية على الطريق بين سوسة والقيروان ، ورد ذكرها منذ العهد الإغربي ، وكان يقطنها العبيد العاملون في أراضي محمد بن مسروق . ولا يستبعد في هذا الصدد أن تناسب حدود هذا الاقطاع مع حدود القرى الكثيرة التي كان يملكها ابن مسروق قديما . وهو ما يفسر تواصل الملكية الكبرى ، رغم الاضطرابات العديدة التي شهدتها الجهة ، ومحاولة إحيائها عن طريق الاقطاع الممنوح لأحد الصلحاء ، وهو أبو رحمة غيث الحكيمي .

ومنذ الانتشار الهلالي بوسط إفريقية ، تغيرت الخارطة البشرية للجهة ، أذ نزل في حقبة أولى بنو دهمان من رياح بالمسروقين ، ومنذ سنة 630 هـ ، وفد على هذه الجهة بنو حكيم وبنو كعب . وقد عرفت هذه الفترة هجرة بعض أهلها إلى مدينة تونس واستقرارهم بها (2).

هذه القرية التي أعيد تنظيمها وهيكلتها بشريا ، تغير إسمها مرة أخرى في آخر العصر الوسيط ، وأصبحت تسمى بسيدي الهاني ، نسبة إلى أحد الصلحاء الذي حبست عليه أراضي القرية في أوائل محرم سنة 932 هـ (3).

- حدود الاقطاع : شمل هذا الاقطاع سهلا فيضيا ذا تربة رسوبية ثقيلة ، لا يتجاوز ارتفاعه مائة متر ، تصب فيه عدة أودية أهمها وادي زرود ، ويقع بين سبختين : سبخة الشريطة شمالا وسيدي الهاني جنوبا ويتضمن مجموعة من الهناشير ، وهي على التوالي هنشير الزربية والخزازية والعبيد وحمباز وكيسان وفنزر وقريح . وقد حافظ بعضها على التسميات القديمة وتمكنا من تحديدها ، وهي على التوالي :

- هنشير الزربية : يقع جنوب شرقي واد زرود .

- هنشير الخزازية : حاليا قرية واقعة جنوب الطريق القيروان - سوسة .

- هنشير حمباز : ورد خطأ في الوثيقتين ، وقد أصلحنا الكلمة من خلال المعاينة . وهو يقع جنوب شرقي سيدي الهاني حاليا .

- أما هناشير العبيد وكيسان وفنزر وقريح ، فأننا لم نتمكن من تحديدها ، رغم اعتمادنا على طريقة المعاينة للمواقع .

على أن هذه المعطيات وحدها تمكنا من مقارنة أولى لمساحة هذه الهناشير ، خاصة إذا أضفنا لها الحدود الوارد ذكرها في النص :

- عيون الربيع : يحد هذا المجال قبلة ، وهي على ما يبدو توافق العيون العديدة الواقعة قرب حاجب العيون ، غرب السبخة .

- طريقا الخضارة والحاجب : الحد الغربي للاقطاع ، وهو حاليا الطريق الموازي لزارع الحاجب ، والموصل لحاجب العيون وللخضارية ، الذي يعبر كل من وادي زرود والمقطع .

- بحيرة الذيب : حد آخر غربي ، ويبدو أنها توافق هنشير الذيب في الخريطة .

- وادي القدام : وهو الحد الشمالي ، لم يرد في الخريطة ، غير أننا تمكنا من التعرف عليه إنطلاقا من المعاينة المباشرة . يقع في الشمال الغربي من الخزازية . ويوجد شمال طريق القيروان - سوسة ، إقطاع ثان منح ليمون بن كرفاح الوائلي من قبيلة حكيم ، وهو لا يقل أهمية عن الأول .

- سبخة أم الاصنام : وهي الحد الشرقي ، وتتفق كل المعطيات على أنها سبخة سيدي الهاني .

- بحيرة المسروقين : هي السهل الرسوبي أو المسماة حاليا القرعة بسيدي الهاني (1).

(1) راجع :

J. Despois , Le Sahel et la Basse Steppe, p. 56 , fig. 10 , 14 .

Carte topographique de Tunisie , Feuilles de De Sidi EL Hani , Oued Cherita.

(1) ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 60 .

(2) الرقيق ، تاريخ ، ص 144 . ابن ناجي ، معالم ، ج III ، ص 215 ، ج IV ، ص 183 . مناقب مخ 18555 .

(3) البهلي النبال ، الحقيقة التاريخية للتصوف الإسلامي ، ص 223 .

وقد استعمل مصطلح البحيرة للمرة الثانية في هذه الوثيقة (إذ ذكر بحيرة الذيب) للدلالة على الارض الزراعية الشاسعة التي تحيط بها . والبحيرة وتصغيرها البحيرة لغة هي الارض والبلدة ، وهي الروضة الواسعة . وعموما فقد انتشر استعمال هذا المفهوم منذ العصر الموحدى ، ببلاد المغرب وإفريقية للدلالة على نوعية المشهد الريفي المحيط بالقرى والقصور . فذكر بناحية القيروان ثلاث مرات على الأقل : بحيرة المسروقين وبحيرة الذيب وبحيرة شعبة ، كما ورد ذكره في وثيقة حبس بناحية المهديّة : بحيرة هيوبن (وهو رباط ساحلي) ، وبحيرة العالية (وهي الحمى القديم لقصر العالية الواقع جنوب سلقطة) (1).

- تاريخ الإقطاع وطرق استغلاله : لقد كان للفرسان والصلحاء مشاركة فعالة في التصدي للصليبيين النازلين بضواحي مدينة تونس سنة 668 هـ / 1270 م . وكان لاعراب القيروان خصوصا دور هام في المعركة ، وقد برز من بينهم الفارس الحكيم ميمون بن كرفاح الوائلي الذي أبدى شجاعة فائقة لفت انتباه السلطان (2).

وعلى إثر انتهاء هذه الحرب ، كافأ أعيان قبيلة حكيم ، من شيوخها وفرسانها ، مقطعا إياهم الاراضي الشاسعة . على أن أسئلة عديدة تظل عالقة بالوثيقة : فقد ورد في بدايتها أن الخليفة أبا عبد الله (المنتصر ، كذا) أصدر هذا الظهير ، على إثر الحرب الصليبية . على أن التاريخ المذكور في آخرها : ذي الحجة سنة 677 هـ / 1278 م ، يرجع الى فترة الواصل . وبالتالي ، فإن الأمر لا يخلو من احتمالين :

- الأول هو صدور هذا الظهير في عهد المستنصر ، بعد الحرب ، لكنه احتاج الى تدعيم من جديد في عهد الواصل .
- أما الثاني ، فهو إمكانية حصول تصحيف في تاريخ الوثيقة ، ولا يستبعد أن يكون التاريخ الصحيح هو سنة 672 هـ .

ومهما يكن من أمر ، فإن الصدقة تمت بعد سنة 668 هـ ، تاريخ الحملة الصليبية على تونس . ويبدو أن هذه الاراضي ظلت مهمة منذ بداية الانتشار الهلالي ، بعد أن جلا عن القيروان أهلها ونزلوا بمختلف البلاد الاسلامية . ولم يرجع منهم الا القليل الذي استعاد تملك العقارات ، فيما أهملت باقي الاراضي وأصبحت على حد قول البرزلي « بمنزلة المال المجهول أربابه ، حكمه للامام » (3).

وهي تأتي دليلا على مدى اعتماد السلطان على القبائل البدوية المحيطة بالمدن ، وترغيبها في الاستقرار بمنحه إياها هذه المجالات الشاسعة . ولا يرقى إلينا الشك أنها كانت عامرة ببعض المزارعين ، رغم تراجع العمران في تلك الحقبة . وقد تولوا الاضطلاع بعملية الانتاج في هذا الفحص الشاسع ، الى جانب القبائل البدوية المستقرة حسبما شهد بذلك ابن ناجي ، إذ قال :

« خلف (أبو رحمة غيث الحكيم) لذريته من الربع بظهير السلاطين من الارض والهناشير للحرث ما لا يقدرّون على تعميره بالحراث . فجرت العادة أن يحرث الناس معهم ويأخذوا الحكر منهم ، ويختص الفقير منهم بالعشر في زماننا اليوم . وذريته اليوم (أي في القرن التاسع هـ) من الرجال البالغين نحو العشرين » (1)

وبالتالي ، فإن الاستغلال تفرع الى مباشر وغير مباشر ، عن طريق صغار المزارعين والعمال الفلاحيين (أو الخماسة) الذين أخذ منهم الربع العقاري في شكل أعشار وأحكار . ولا نعتقد أن الأرض كانت تمثل مشكلا نظرا لاتساع هذا المجال ، بقدر ما احتاج الانتاج الى الوسائل الضرورية ، من آلة وماشية وزريعة ، وإلى القوى العاملة الكافية .

- قبالة الملح بسبخة أم الاصنام : تصب عديد الأودية في سبخة سيدي الهاني مباشرة أو عن طريق سبخة الشريطة . على أن كمية الماء تتضاءل في فصل الحرارة ، وترسب بها طبقات هامة من الملح الذي تم استغلاله منذ العصر الوسيط ، وإلى حد القرن التاسع عشر م ، لما كانت ملكا للبايات (2).

وفي عهد المستنصر ، كانت قبالة الملح المستخرج من سبخة أم الاصنام في يد أحد المكترين لها ، وهو سعد الظاهري . ولا يستبعد أن يكون هذا من بين قواد العلوج ، حسبما يوحى به الاسم .

على أن نهاية الحرب الصليبية وضعت حدا لهذا الأمر ، بعد أن قرر السلطان إزالة القبالة من يد المنتفع وتخصيص جزء من ماله لاستخراج الملح منها ، على أن يعود نفعها للأهالي . ويتساءل المرء عن الأسباب الكامنة وراء هذا الاجراء : هل هي الرغبة في التخلص من المحتكرين لهذه المادة الهامة في السوق المتوسطية ، وحرص السلطة على الاشراف على توزيعها أم هي طريقة لكسب رضى القبائل النازلة في هذه الجهة من حكيم ودهمان .

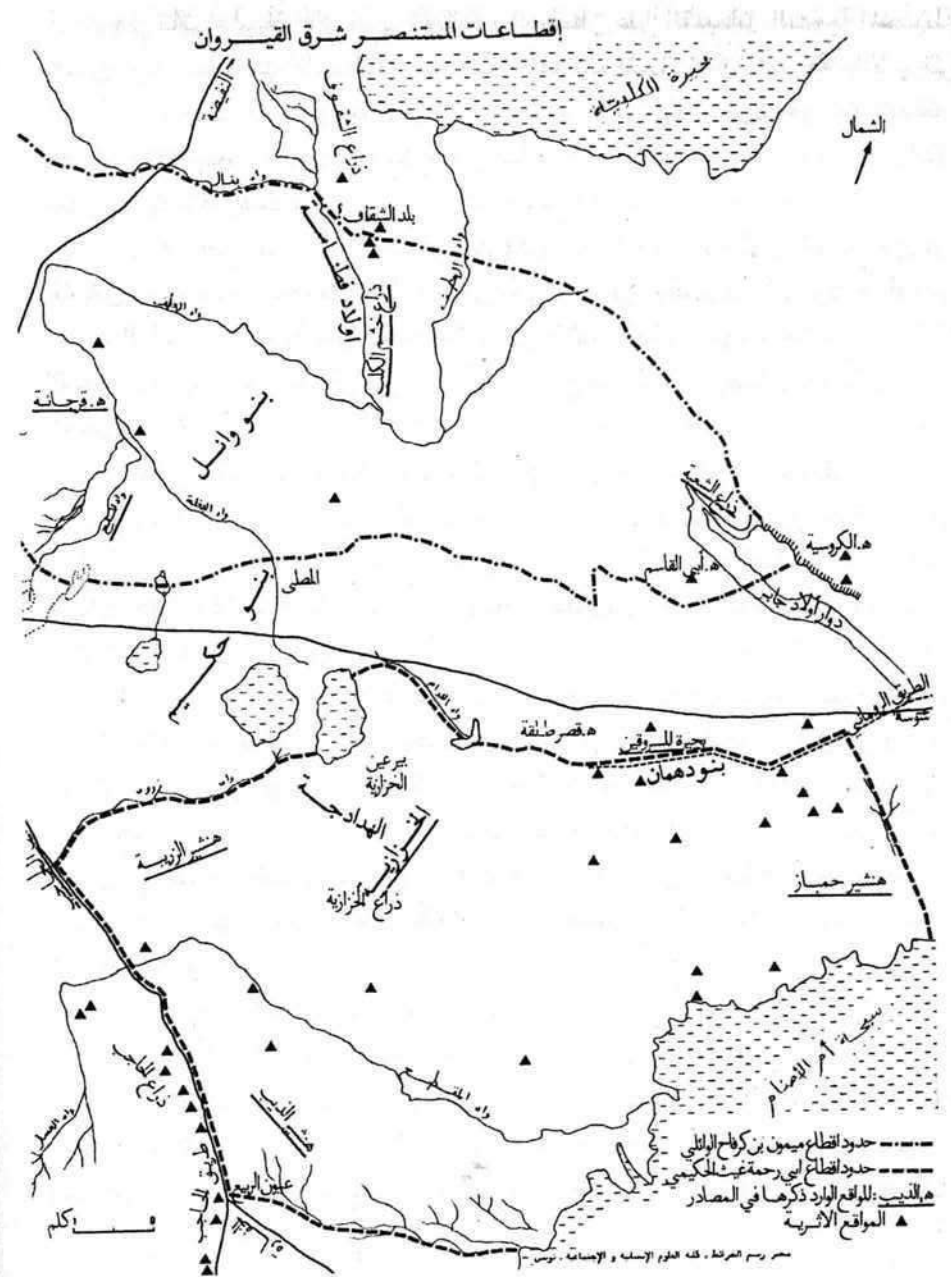
(1) نفسه ، ج IV ، ص 37-38.

(2) E. Pellissier , Description .., p. 131-132 .
J. Despois , Le Sahel et la Basse Steppe , p. 86 .

(1) ينظر هذه المواقع في إقطاعات القيروان وأحياس رباط المنستير .

(2) ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 25 ، 106 .

(3) البرزلي ، نوازل ، ج III ، ص 175 .



- الاقطاع السلطاني الثاني شرق القيروان :

تزامن مع الاول ، إذ وقع على إثر الحملة الصليبية على تونس ، واعتبر مكافأة لاحد فرسان حكيم ، وهو ميمون بن كرفاح الوائلي الذي أبلى البلاء الحسن في المعركة ، وانفرد ببسالته وفروسيته . وهو كما أشارت الى ذلك المصادر يقع في الطرف الآخر من الطريق الرابط بين سوسة والقيروان .

ولئن كنا لا نملك نص الاقطاع ، فإننا نعرف حدوده من خلال ما ذكره ابن ناجي ، إذ قال :

« وكان يملك بلادا وهناشر حول القيروان بالظهير ، منه للعوسج وواد الملح وبحيرة شعبة وخشم الكلب وذراع التمار وذراع الاسريف والقرجانية من عمالة سوسة . ولهم اليوم فيه شركاء . وسببه أنه أراد الدخول للبلد ، فأصاب فيها طينا كثيرا ، فرفعه بعض المرابطين من السرج من جماعة حكيم ، فوهب له ربعها ، واشترى الربع الآخر من حفدة الشيخ ميمون .

وبعث حفيده الشيخ الحاج أبو العباس أحمد ظهراوات أكثر الأماكن المذكورة لسلطان وقتها أمير المؤمنين أبي فارس عبد العزيز ، وقال له : هي الآن بيد غيرنا من العرب ، فانت أولى بها من تخليصها لنا . فقال السلطان لمن حضره : الناس يأخذون مني وأنا ناخذ من عند سيدي أحمد ميمون . وقال لمن هي بيده : من كان عنده منكم ظهير أقدم من هذه الظهراوات سلمت له ما بيده ، ولأ بيت المال أولى بها» (1).

ويتضح من خلال هذا المثال اتساع حدود هذا الاقطاع الذي يصل الى حد عمالة سوسة ، بمعنى أنه يتجاوز خمسين كلم طولا . وهو يأتي برهانا على ضعف استغلال الارض ، وقلة الساكنين بها . على أن الوضعية تغيرت جزئيا في القرن التاسع هـ ، حيث شهدت افريقية انتعاشة على عهد أبي فارس عبدالعزيز ، تبعتها محاولة لاسترجاع هذه الاقطاعات وضمها لأملاك الدولة .

(2) وطن صفاقس : جدلية البر والبحر :

(1) المدينة : ظلت طيلة العهد الحفصي بيطئة التطور ، متعرضة لقرصنة المدن التجارية الاوروبية . وخلافا لمدينة تونس ، لم تعرف امتدادا عمرانيا هاما ، إذ حافظت على أسوارها الاغلبية ، ولم تبرز بها ظاهرة الارباح .

ويأخذ السور شكلا مستطيلا ، قياسه : 400 x 600 م ، وهو مكون من جدارين متوازيين « يمشي الراكب بينهما » ، على حد عبارة التجاني . وشيدت

(1) ابن ناجي ، نفسه ، ج IV ، ص 105 .

هذه الاسوار العالية والمتينة بالحجارة ، بعد أن كانت في أول الأمر مبنية بالطوب والطين . وأحيطت بأبراج ، وبُنيت بها قصبية في مكان الرباط القديم ، وكانت مقرا للسلطة السياسية والعسكرية طيلة العهد الموحيدي - الحفصي (1).

وشهدت أبواب المدينة ترميمات مختلفة في العهد الحفصي ، وخاصة أثناء الحقب التي تميزت بتفاقم الخطر الصقلي والاسباني . فقد رمم باب الديوان (أو البحر) بأمر من أحد شيوخ الموحدين ، أبو عبد الله محمد بن (الشيخ الاجل المقدس) ابراهيم أبي القاسم بن سلام سنة 706هـ / 1306 م . وكان ذلك أثناء الفترة التي خرج فيها ابن اللحاني من تونس لمحاولة تخليص جزيرة جربة من الاحتلال الصقلي ، الذي ظل يهدد السواحل الافريقية .

أما الباب الجبلي ، فقد تم ترميمه في عهد أبي فارس عبد العزيز أوائل محرم سنة 823هـ / 1420 م . واقتصرت بقية الأعمال الأخرى في العهد الحفصي على بناء بعض المعالم الدينية وصيانتها (2).

وظلت الأسواق محافظة على التراتبية التقليدية : فالأسواق ذات الصبغة الحضرية تواجدت وسط المجال الحضري ، قرب المسجد الجامع ، ومن بينها نذكر سوق الربع المغطى الذي تباع فيه المنسوجات الصوفية ، فيما كانت الأسواق الريفية في أطراف المدينة مثل سوق الغنم الواقع على طريق عقارب . وكان أغلب السكان يشتغلون في الأعمال الحرفية والصيد البحري والتجارة البحرية مع الاسكندرية وتركيا (3).

وفي الجملة فإن هذا التطور العمراني البطيء لم يكن منعزلا عن طبيعة الاسكان وأهميته . فلئن كانت المدينة تعيش في فترات الأزمة تحت التهديدات القادمة من البر والبحر ، من « العاديين ، الروم والعربا » ، فإن الاتصال لم ينقطع بينها وبين المدن المتوسطية (الاسكندرية وجنوة وبيشيا والبندقية وبرشلونة) ، ولا بينها وبين ناحيتها البدوية . بل عكس ذلك ، اتخذت المدينة ملجأ للمزارعين من أهل القرى المجاورين لها ، وتأتي المعطيات التاريخية والطوبوغرافية برهاناً على ذلك :

- فقد انتسب أبو الحسن الفرياني الى قرية فريانة الواقعة بناحية المدينة ، والتي حمل ذكرها في القرن VIII هـ / XIV م .

(1) ابن حوقل ، صورة الأرض ، ص 73 . البكري ، مسالك ، ص 19 . الإدريسي ، نزهة المشتاق ، ص 107 . التجاني ، رحلة ، ص 68 . ابن بطوطة ، رحلة ، ص 20 (زارها سنة 749هـ وذكر بها مصلى) . مقديش ، نزهة ، ج II ، ص 172 . الوزان ، وصف إفريقيا ، ج II ، ص 87 .

(2) F. Mahfoudh , La ville de Sfax , These (Paris IV) , 1988 , p701-717

(3) البكري ، نفسه ، ص 20 (قال : عمل أهلها في القسارة والكمادة كعمل أهل الاسكندرية) . مقديش ، نفسه ، ج II ، ص 203 ، 324 .

- ويرجع أبو بكر القرقوري الذي استقر بالمدينة في القرن الثامن هـ / XV م الى قرية قرقور الواقعة جنوب غرب صفاقس ، بعد أن خربت ولم تعمر من جديد الا في القرن التاسع هـ / XV م .

- وأثناء الصراع الاسباني - العثماني ، وفي خضم أزمة القرن السادس عشر ، خربت عدة قرى وقصور ساحلية ، من بينها يونقة ومنزل قلمام وأومة ومسعودة وقرية قلوبس ، على أن أهالي هذه القرى استقروا داخل أسوار المدينة كما تبين ذلك الأنساب التالية : الليونقي والقلمامي واللومي والمسعودي والقلسي (1).

- وثمة أسر أخرى نزحت من مدن وقرى نائية ، مثل جلولا وملول التي عصفت بها ريح الأزمة في القرن الثامن هـ ، وانتقل أهلها الى المدينة (2).

ولئن ظلت القرى تمول باستمرار المدينة بالهجرات المتتالية ، معوضة بذلك الخسائر الناجمة عن المجاعات والأوبئة ، فإن عدد السكان داخل المجال الحضري لم يشهد تطورا كبيرا : ففي بداية القرن السادس عشر ، ذكر الوزان 300-400 كannon بالمدينة ، ثم ارتفع هذا العدد نتيجة الاضطرابات الحاصلة في أواخر القرن وما نجم عنها من أحتماء أهل القرى بجدران المدينة ، فذكر بها سنة 1587م 1500 مقاتل (3).

واستقرت بعض الأسر من بني سليم بالمدينة ، ومن بينها الاعشاش والنواولة (أولاد نوال) الذين أصبحت لهم مكانة هامة بها ، حتى أن مقديش عدّهم من أقدم الاسر المنتسبة الى صفاقس . ولعل وجودهم بها يرجع الى الفترة التي ذكرهم فيها ابن خلدون (4).

أما الفئة الحاكمة من قواد وعمال ، من أصول مصمودية وهنتاتية وعلوج ، فقد استقرّوا بالقصبية وبمختلف أحياء المدينة (5).

(1) ابن ناجي ، معالم ، ج III ، ص 151-155 ، ج IV ، ص 240-241 . مقديش ، نفسه ، ج II ، ص 303 ، 317 . 334-344 . ياقوت ، معجم ، ج IV ، ص 259 .

Lanfreducci et Bosio , Cote et Discours de Barbarie , p. 508 .

(2) F. Mahfoudh , Aspects de la démographie de la ville de Sfax au moyen-âge (art.ms).

انظر أيضا : مقديش ، نفسه ، ج II ، ص 300-302 .

(3) الوزان ، نفس الاحالة السابقة . Lanfreducci, ibid .

(4) مقديش ، نزهة ، ج II ، ص 171 ، 199 .

(5) في سنة 852هـ / 1448 م ، رمم سيدي الياس القائد « القائد الاجل المعظم الاكمل أبو عبد الله محمد بن القائد بشر بن المرحوم البشير جاء الخير » . ويتضح من خلال رسمه أنه من العلوج . وفي سنة 706هـ رمم باب البحر (أو الديوان) أحد شيوخ الموحدين ، وهو « الشيخ المكرم الانجد أبو عبد الله محمد بن الشيخ الاجل المقدس المرحوم ابراهيم أبي القاسم بن سلام » .

وبالتالي ، فإن كل من التركيبية البشرية والنسيج العمراني ، يدلان على انتماء صفاقس الى صنف المدن ، التي استطاعت أن تتطور في علاقة متينة مع البحر والبر ، مع التجارة الخارجية وغابة الزيتون .

- الحزام الزراعي المحيط بالمدينة : كانت منذ العهد الأغلبي محاطة بغابة زيتون هامة ، وقد عرفت بتصدير الزيت الى سائر البلاد المصرية والمغربية وصقلية وبلاد الروم . وغطت هذه الغابة جل المساحات المزروعة ، حتى التجأ أهلها الى نقل المواشي الى جزر قرقنة للمرعى (1).

لكن تعاقب الأزمات والقلقل أدت حتما الى تراجع هذه الغابة ، وذلك منذ أواسط القرن الخامس هـ . وكان لأحداث سنة 474 هـ تأثير خاص على هذه الغابة ، كما شهد بذلك ابن عذاري ، إذ قال : « عاث عسكره في أجنتها المعروفة بالغابة ، وأفسدها » . وزاد الاحتلال النورماني الأمر استفحالا ، لما أصاب المنطقة من الخراب والدمار (2).

وقد نجم عن هذا الوضع اندثار الغابة جزئيا على الأقل في مطلع القرن الثامن هـ / الرابع عشر م ، حسب شهادة التجاني على ذلك ، إذ قال : « وكانت بها قبل غابة زيتون ملاصقة لسورها ، فأفسدتها العرب ، فليس بخارجها الآن شجرة قائمة ، وفواكهها مجلوبة اليها من قابس » (3).

على أنه من العسير معرفة حقيقة ما ذهب اليه التجاني ، هل يخص الغابة القريبة من الاسوار فقط ، أم أنه يمكن سحب ذلك على كافة ناحية المدينة ؟ ثمة مؤشرات أولى تبين مدى تضرر الغابة اجمالا في تلك الحقبة :

- فقد كان أهل صفاقس يتزودون بالزيت من جزيرة جربة في نهاية القرن السابع .

- ويدل انصراف أهل المدينة الى العمل في البحر والحرف ، وأهل القرى الى زراعة الحبوب على مدى انحسار الغابة .

- أما ما ذكره كل من ياقوت والحميري من كونها وسط غابة زيتون ومتميزة برخص أسعار الزيت ، فهو لا يعدو أن يكون نقلا للمصادر الجغرافية السابقة ، وخاصة البكري (4).

على أن غابة الزيتون لم تندثر تماما ، بعد أن استقرت القبائل البدوية بناحية المدينة ، على مرحلتين : الاثبج وعدي ثم عوضتها بنو علي من بني سليم ، بما فيهم الاعشاش والنواولة ، إذ انصرفت هذه القبائل الى تربية الماشية والزراعة تدريجيا ، وبدأت في الإستقرار منذ القرن السابع هـ (1).

أما الناحية القريبة من المدينة ، نعتقد أنها كانت عامرة بنوع من السكن الحضري الذي عرفته الجهة منذ القرن الخامس هـ / الحادي عشر م ، وهي ظاهرة الابراج أو المنازل المحصنة التي ساعدت على استغلال الناحية . وتأتي إشارة مقديش الى الزيتون الجالي بغابة صفاقس في عهد علي باي دليلا على وجود غابة تحظى برعاية كافية في العهد الحفصي (2).

ونعتقد أن الموقع المتميز للمدينة ، ووجودها على الجادة العظمى وعلى البحر يفسر حيويتها النسبية في العهد الحفصي ، وإن فقدت كثيرا من ناحيتها القديمة . فبعد أن كانت « وسط ألد غابة زيتون » و« لها بواد عظيمة وقصور جمّة وحصون ورباطات على البحر » حسب عبارة البكري ، فإن باديتها شهدت تحولات جذرية في العصر الاخير (3).

ب) بادية صفاقس :

امتد وطن صفاقس على طول الساحل الجنوبي والشمالي للمدينة ، وفي داخل البلاد التي كانت مجالا للقبائل السليمية من بني علي . وقد فرقت المصادر الحديثة بين الوطن الشرقي والغربي للمدينة . وتكون هذا المجال من جملة من الحصون والقرى والرباطات القديمة التي اندثر عدد منها .

وبديهي القول أن هذا التوزيع العمراني يناسب الاستغلال الزراعي ومدى امتداد غابة الزيتون ، وإن اندثار هذه القرى يقابله تراجع للغابة ، وتحول بساتين الزيتون الى أراضي جرداء ، والعكس بالعكس : فالأحياء تناسب مع تعمير جديد لهذه القرى والقصور . وفي الناحية الشرقية من هذا الوطن ، ذكرت القرى التالية :

- برشانة : قرية صغيرة ذات قصور متفرقة ، واقعة على الطريق الرابط بين الجم - رقة وقصر زياد ، ويبدو أنه يوافق المسلك الروماني القديم . وذكر مقديش أنها قريبة من قرية عيسى بن مسكين ، الواقعة شمال صفاقس بعشرين ميل . مما يجعلنا نميل الى تحديدها بين قرية لواتة الحالية وأولاد بوسمير ، ولعلها كانت بهنشير القصيبة الحالي.

(1) ابن حوقل ، نفسه ، ص 73. البكري ، نفسه ، ص 20.

(2) ابن عذاري ، البيان ، ج I ، ص 300. الادريسي ، نزهة ، ص 107.

(3) التجاني ، رحلة ، ص 68.

(4) العبدري ، رحلة ، ص 237. ياقوت ، البلدان ، ج III ، ص 223. الحميري ، الروض المعطار ، ص 365-366.

(1) التجاني ، رحلة ، ص 70. مقديش ، نزهة ، ج II ، ص 171.

(2) مقديش ، نفسه ، ج II ، ص 181. البرزلي ، نوازل ، ج II ، ص 1265.

(3) البكري ، مسالك ، ص 20.

أما عن تاريخ اندثارها ، فهو يعود بدون شك الى أواسط القرن الرابع عشر م ، إذ إن آخر من ذكرها هو التجاني ، وقد نجم عن ذلك تحوّل بعض الأسر الى صفاقس (1).

-جبنيانة : قرية عامرة في القرن الرابع هـ / العاشر م ، وقد كانت ملكا لأعيان الدولة الأغلبية ، فقد كان لعلي بن سالم ، جد أبي إسحاق ، منازل كثيرة من بينها جبنيانة وغيرها و كان له بها «رباع عجيب» . وهو ما يفسّر أن هذه القرية التي تنتهي بالاحقة يانة قد تكون من أملاك الامبراطور الروماني ، وتواصلت ملكا لرجال الدولة في العهد الاغلبى .

ولئن ظلت قائمة في العهد الحفصي ، فاننا لا نعلم عنها الشيء الكثير ، باستثناء أن ضريح أبي إسحاق أصبح مزارا (2).

- بليانة : حاليا قرية جنوب جبنيانة ، وهي ضيعة أخرى تحمل اللاحقة القديمة يانة التي تدل على ملكية الامبراطور الروماني . ويبدو أن وضعيتها العقارية تواصلت بنفس الكيفية في الحقبة الأغلبية ، إذ بنى بها أحد الوزراء الاغالبية قصرا محاطا ببستان . ولعل الدولة لم تفرط في ملكيتها نهائيا في العهد الحفصي ، بدليل أن ابن بطوطة فضل النزول بها ، باعتبارها مكان آمن ، قبل أن يتابع طريقه تحت خفارة القبائل العربية . وظلت هذه القرية الزراعية عامرة في القرن التاسع هـ ، ثم اندثرت أثناء تفاقم الأزمات والمحن بالبلاد في القرن السادس عشر (3).

-شريانة : قرية تقع قرب سوق بدرنة ، ذكرت في القرن الرابع هـ ، حيث ضريح الصالح مروان . وظلت عامرة في القرن الثامن هـ ، وقد انتسب اليها أحد أعلام تلك الحقبة : مخلوف الشرياني .

-سوق بدرنة : كان سوقا زراعيا للعاملين بهذه الضيعات الاميرية خلال القرن الرابع هـ ، على أن اندثار هذه الضيعات من جهة ، وسيطرة بني علي على

المجال من جهة ثانية يفسران النقلة الحاصلة في نمط عيش أهل بدرنة ، الذين تسموا بالبدارنة ، وأصبحوا ينتسبون الى قبيلة بني علي ، ويسايرونهم في انتجاعهم ورحلتهم بعد أن تخلوا عن زراعة الزيتون أو كادوا (1).

-المنية : هي الاخرى ضيعة أميرية ، لكنها تبدو مستحدثة في الحقبة الاغلبية . وقد أطلقت هذه التسمية على الضياع السلطانية بكل من الاندلس وإفريقية ، حيث نعثر على منية ثانية قرب القيروان . وقد ظلت عامرة في مطلع القرن السابع هـ ، إذ انتسبت اليها إحدى الصالحات ، أم يحيى المعاصرة لأبي يوسف الدهماني (2).

-لبيدة - لبیدی : قرية أخرى تقع جنوب جبنيانة ، كانت عامرة في القرن الرابع هـ ، وكان من أعلامها صاحب كتاب مناقب الجبنياني ، وهو الفقيه أبو القاسم عبد الرحمان اللبيدي المتوفى سنة 430 هـ . وظلت عامرة في مطلع القرن الثامن هـ (3).

-قلوس : قرية من وطن صفاقس الشرقي ، كانت عامرة في أواخر العهد الحفصي (4).

ويتضح من هذه القائمة الأولى العدد الهام للضيعات الأميرية المقترنة بغراسة الزيتون ، والتراجع النسبي للعمران الذي لا تفسره البداوة بقدر ما هو مرتبط باهمال استغلال هذه الضيعات وتفريط الدولة فيها . وعلى أي حال ، فإن كل المواقع استطاعت أن تصمد في وجه أزمة القرنين الخامس والسادس هـ ، ولم تندثر الا بعد ذلك ، ابتداء من أواسط القرن الثامن هـ .

إما القصور والأربطة الساحلية ، فانها تأثرت كذلك بحركات القرصنة والقطع في البحر ، كما يتضح من خلال هذه الأمثلة :

- محرس بطرية : انتصب هذا المحرس الاغلبى في مكان المدينة البونية المسماة القلة (Acholla) . وقد ظلت فاعليته في العهد الحفصي ، إذ استعملت منارته التي يرقى اليها في 166 درجة لنقل الاشارات الى بقية المنارات المجاورة (5).

(1) التجاني، رحلة ، ص 67. مقديش ، نزهة ، ج II ، ص 306.246 . A.A.T :

(2) التجاني، رحلة ، ص 80. ابن ناجي، معالم ، ج IV ، ص 159. مقديش ، نزهة ، ج II ، ص 248-269.

Brunschvig, Hafsides, T I , p. 310 .

لا يستبعد أن تكون ذكرت في مصادر أخرى تحت إسم زينة ، باعتبار أن اليانة لاحقة ، وكان قد اشتهر من أمرها الهجاء بين شاعر زينة وشاعر باجة الزيت .

(3) اللبيدي ، مناقب الجبنياني، ص 54. ابن بطوطة ، رحلة ، ص 429. مقديش ، نزهة ، ج II ، ص 333

(قرب قصر العالية ، يوجد موقع يسمى دار بليان) .

A.A.T. : Feuille de Djebeniana . Brunschvig , Hafsides , T I , p. 310 . Idris , Zirides , TII,p.454 .

(1) مناقب الجبنياني ، ص 36. مقديش ، نزهة ، ج II ، ص 343،257 .

(2) مناقب الدهماني، ج II ، ص 117 ب. مقديش ، نزهة ، ج II ، ص 293. النبال ، الحقيقة التاريخية ، ص 223 .

(3) مناقب الجبنياني، ص 27 ، 45 . التجاني، رحلة ، ص 83. مقديش ، نزهة ، ج II ، ص 256 . Idris , Zirides , TII , p. 454 .

(4) مقديش ، نزهة ، ج II ، ص 337 .

(5) البكري، مسالك ، ص 20. الادريسي، نزهة ، ص 170 (يبدو أنه يوافق قصر قنطرة الذي يصنع به الفخار

المحمل الى المهديّة) . ياقوت ، معجم البلدان ، ج III ، ص 223 .

Lanfreducci et Bosio , cote .. op. cit. , p. 509 .

- اللوزة : مرسى وحصن أغلبي مزود بمنارة مرتفعة ، بقيت منتصبة في بداية العهد العثماني . وقد نشأت حول هذا الرباط قرية عامرة في العهد الحفصي (1) .
- قصر زياد : تقع خزائنه الحالية قرب رصفة القديمة وسيدى مسرة ، وقد فرق مقديش بين أربعة مواقع مختلفة ، حيث أضرحة كل من أبي إسحاق الجبنياني وعبد الرحيم الزاهد (حيث قصر زياد) ومسرة ومروان . ولم يكن مجرد رباط ساحلي أنشأه أحد أعيان القيروان ، وهو عبد الرحيم الزاهد سنة 212هـ / 827م ، إنما تحول إلى مرسى هام أسس به عبيد الله المهدي دار صناعة ، ونشأت حوله قرية البرج . وقد ظل عامرا في القرن الثامن هـ ، ومذكورا من بين كبريات مدن إفريقية ، رغم تعرضه للعمليات التخريبية للقراصنة القطلان سنة 701هـ . وبعد نحو خمس سنوات من هذه الحادثة التي استبسل فيها الأهالي ، قال التجاني في شأنه : « حصن حصين وفي أهله نجدة موصوفة وشجاعة معروفة » (2) .

- مرسى إنشلة - إنكيلة : تسمى قديما أوسيلة (Usilla) ، ثم حملت أبتداء من القرن الثامن هـ تسمية الضريح مخلوف الشرياني . وقد ذكر في مطلع القرن السادس هـ حصن إنكيلة جنوب حصن الركام ، وظلت عامرة في القرن الثامن هـ / XIVم (3) .
- قرقنة : تقع هذه الجزر قبالة صفاقس ، استعملت أراضيها لغراسة النخيل ومراعي للماشية الوافدة عليها من ناحية صفاقس . وكان لها دور بحري هام طيلة العصر الوسيط ، واشتهر من بين مرافئها الرملة . استبسل أهلها في الدفاع عنها أثناء الغارات المتتالية ، التي قام بها النورمان سنة 548هـ / 1153م ، ثم روجي دي لوريا سنة 707هـ / 1305م ، والاسبان في القرن السادس عشر م . على أن هذا الضغط البحري قد أثر على عمران الجزيرة ونشاطات أهلها الاقتصادية ، فقد سكن أهلها الأرياف وتحصنوا بالكهوف والغيران ، عند تعرضهم للعدوان ، وأجبر بعضهم على اللحاق بالبر ، حتى أن عددهم تراجع إلى نحو 3000-4000 على إثر غارات الاسبان في القرن السادس عشر م (4) .

- قرقرور : قرية تقع في الجنوب الغربي من مدينة صفاقس . هاجر بعض أهلها إلى المدينة في القرن الثامن هـ / XIVم ، وكان من بينهم أبو بكر القرقروري . لكنها عمرت من جديد في القرن الموالي وأحييت بأسوار مزودة بباب صغير . على أن ذلك لم يدم طويلا ، إذ اندثرت القرية في أواخر هذه الحقبة (1) .
- قصر طينة : قصر قديم ، كان عامرا في العهد الاغلبي ، وظل مستعملا في العهد الحفصي ، لوجوده على الطريق الرابطة ببلادالمشرق . وغير بعيد عنه ، ذكر منزل قلمام في القرن الثامن هـ ، وهو حاليا آثار لهنشير (2) .
- قصر نقطة : رباط أغلبي ، تواصل تعميره إلى حد القرن الخامس هـ / XIم ، ثم أهمل وأصبح الحبس على المرابطين تالفا . وابتداء من القرن السادس هـ ، أعيد تعميره وبنيت حوله الدور ، وصار حصنا للمرابطين مزودا ببئر خاص بهم وكان مخزنا ، يلجؤون إليه عند الخطر ويودعون فيه مؤونتهم .
وعلى إثر تعرض القصر إلى عمليات قطع قام بها النصاري في أواخر القرن السابع هـ / XIIIم ، أحيطت القرية الناشئة بسور ، واستوطنت بها بعض الأسر (3) .
- محرس علي - المحرس الجديد : يبعد عن المدينة جنوبا بحوالي 25 كم . أنشئ في العهد الاغلبي ونسب إلى علي بن أسلم البكري ، من أصحاب سحنون ، تولى قضاء صفاقس ، وأصبح في العصر الزييري يسمى المحرس الجديد ، وكان دوره مراقبة مدخل خليج قابس ، وحركة الملاحة بين جربة وصفاقس . ظل مهملًا حقبة من الزمن ، قبل أن يقع تعميره من جديد ويسكنه قوم من هواراة أجلتهم الأعراب من قصور بني خيار بمسلاتة ، واستمروا يستعملون لغتهم البربرية ، مشغولين في نسيج الاقمشة الصوفية والصيد والتجارة مع القيروان وجربة وغيرها . وقد أحيطت القرية التي بنيت حول المحرس الاغلبي بسور منذ القرن الثامن هـ / XIVم ، وكان يعقد بها سوق أسبوعي .
- أومة : قرية قريبة من المحرس ، عامرة في القرن الثامن هـ / XIVم (4) .

- (1) ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 199 . مقديش ، نزهة ، ج II ، ص 334 .
Brunschvig, Hafsid, T I, p. 311 . Carte Topo. de la Tunisie , Feuille de Agareb .
- (2) التجاني ، رحلة ، ص 84 . C.T. T. , Feuille de Agareb .
- (3) العبدري ، رحلة ، ص 237 . البرزلي ، جامع ، ج II ، ص 113 ، 154 . مقديش ، نزهة ، ج II ، ص 445 (ذكر بنقطة أسرة محمد الرقيق بوعكازين الذي دفن بقرية مجاورة وهي مسعودة الواقعة شمال غرب نقطة ، حاليا يوجد واد مسعودة وسيدى بو عكازين ، وكانت عامرة في القرن الثامن هـ .
- (4) القاضي عياض ، مدارك ، تراجم مستخرجة لحمد الطالبي ، ص 320 . التجاني ، رحلة ، ص 69 ، 85 . الوزان ، وصف ، ج II ، ص 92-93 . مارمول ، إفريقيا ، ج III ، ص 101 . مقديش ، نزهة ، ج II ، ص 313 .
Lanfreducci et Bosio , Cote...p. 508 . Soucek , Tunisia , ..p. 115 .

- (1) اللبيدي ، مناقب الجبنياني ، ص 51 . البكري ، مسالك ، ص 20 . الادريسي ، نزهة ، ص 170 .
Lanfreducci et Bosio , op. cit. , p. 508 .
- (2) التجاني ، رحلة ، ص 67 . العمري ، مسالك ، ص 84 . مقديش ، نزهة ، ج II ، ص 353 .
- (3) اللبيدي ، مناقب ، ص 35 . البرزلي ، نوازل ، مخ 4851 ، ج II ، ص 120 ب . الوتريسي ، المعيار ، ج VIII ، ص 207 . مقديش ، نزهة ، ج II ، ص 310 . Brunshvig, op.cit. , TI, p. 310 .
- (4) الادريسي ، نزهة ، ص 126 . ابن سعيد ، جغرافية ، ص 144 . الزركشي ، تاريخ .
Idris , Zirides , TII, p. 456 . Lanfreducci et Bosio , Cote...p. 508-510 . Soucek , Tunisia , p. 115 .

- قصر يونقة : يقع هذا القصر القديم (Iunci Sofiana) تسعة كلم جنوب غربي المحرس، بين السخيرة القديمة والجديدة . شيدت أسواره عهد جستنيان الثاني 578-579 م. كان عامرا في القرن السادس هـ ، ثم تقلص دوره فأصبح مجرد برج في العهد الحفصي ، قبل أن يندثر في أواخر هذه الحقبة، وإن ظلت المنارة قائمة الى يومنا هذا . وقد استقرت بعض الاسر المنتسبة اليه بسفاقص (1). وبالتالي، فإن أغلب هذه القرى اندثرت في الحقبة الأخيرة من العصر الوسيط وبداية العصر الحديث ، نتيجة حركات القرصنة البحرية وتفكك الهياكل الاقتصادية التقليدية والمجاعات والأوبئة التي اجتاحت البلاد . وهو ما يأتي برهانا إضافيا على وهمية الكارثة الهلالية.

(3) بلاد الساحل : التشكل الجديد :

مثل الساحل وحدة جغرافية واقتصادية وإدارية متميزة عن سائر البلاد ، فهي قرى متصلة بعضها ببعض تمتد من شمال سوسة الى ناحية صفاقس ، لا تفصل بين الواحدة والأخرى سوى غابة الزيتون . وتسمى منذ العهد الأغلي بساحل القيروان، لامتداد ملكية السكان بمدينة عقبة الى بلاد الساحل، وظهور خط من الحصون والأربطة متصل من أهرقلية الى نقطة ، ممثلا الدرع الحامي للقيروان، وذلك فضلا عن الدور البحري لكل من بسوسة والمهدية (1).

وبديهي القول أن غابة الزيتون شددت الانسان للاستقرار منذ العهد البوني ، وصولا الى الفترة الوسيطة التي شهدت تبرعما لهذه الغابة ، حتى أنها شملت بلاد قمودة وجنوب صفاقس. ومن الملاحظ أن مفهوم بلاد الساحل اقتصر في العصر الوسيط بمدى امتداد الغابة ، وأن التناسب جلي بين التعمير والزيتون ، فقد احتوت كورة رصفة على 360 معصرة للزيت ، وعلى عدد كبير من القرى ، وكانت إحداها عنوانا للارتباط بين الزراعة والعمارة : وهي باجة الزيت (2).

على أن هذه الغابة تعرضت الى الإهمال والتلاشي طيلة القرنين الخامس هـ والسادس هـ ، وذلك على إثر تفكك الهياكل الزراعية القديمة ، من انهيار المنشآت المائية وتراجع فاعلية الضيعات الكبرى والزراعات الأحادية المرتبطة بالتسويق ، وانقطاع الطرق . مما أدى الى أنكفاء كل جهة على نفسها وانحسار العمران وظهور مجالات شاسعة غير مستغلة وانتشار البداوة ، حتى أضحت الزيتون «الجالي» ممتدا على مسيرة ثلاثة أيام وعرض يوم ، بين سوسة وصفاقس . ولم تعرف إعادة تعمير الا في العهد الحفصي ، لما وقع إحياء الأجنة المحيطة بالمدن والقرى مثل المنستير وطبلبة والضيعات الكبرى التي امتلكها أعيان القيروان في العهد الأغلي، من ذلك ضيعة سحنون التي رأى فيها ابن ناجي «عجبا من حسن أشجاره» (3).

كما عرفت الشبكة الحضرية خلال القرنين الخامس والسادس هـ تغييرات هامة، أدت الى انفصال بلاد الساحل عن مدينة القيروان التي تراجع دورها الاقتصادي وتكوينه لوحدة جغرافية واقتصادية ذات علاقة مع البر والبحر، تنتقل من التعاون

(1) حول ملكية أهل القيروان للضياع بالساحل ، راجع ملكيات عبد الرحيم الزاهد وأسماعيل تاجر الله وسحنون

للزيتون ، في : المالكي ، رياض النفوس .

(2) اليعقوبي ، البلدان . ابن حوقل ، صورة الارض . المقدسي ، أحسن التقاسيم ، ص 226 ، 227 . البكري ،

المسالك ، ص 19-20 .

(3) ابن ناجي ، شرح ، ج II ، ص 191 .

(1) الادريسي ، نزهة المشتاق ، ص 170 . مقديش ، نزهة الانتظار II ، ص 242 .

Brunschvig , Hafsides , TI , p. 311 . Soucek , Tunisia , p. 115 .

Pringle , The Byzantin fortifications , T I , p. 202-203 .

Trousset , Slim , Paskoff et Oueslati , Les Iles Kneis et le monastère de fulgence de Ruspe , In Antiquités Africaines , 1992, p. 223 .

(أ) مدن الساحل :

- مدينة المهديّة : الانحدار البطيء :

بعد أن كانت مدينة أميرية ، مركزا لكامل إفريقية في العهدين الفاطمي والزييري ، تحولت الى مجرد مدينة صغيرة ، تتحكم في الوطن المحيط بها ، والمتمد حسب إشارات متفرقة واردة في المصادر الى حد بوذر ومنزل بني خيرة وطبلبة والجم . وقد تميزت منذ بداية نشأتها بتحصيناتها القوية ، ففضلا عن قصر جمّة ، الذي أصبح يعرف في العهد الأغلب بقصر الرباط ، فإن سور المدينة كان غاية في الحصانة ، وخاصة باب الفتوح الذي أطنب المؤرخون في وصفه . وكان مزودا بثمانية أبراج حسب البكري ، وأربعة حسب ابن الأثير ، وستارة بلغ ارتفاعها حسب مازمول 12 قدما 42 ، 3م ، وأحيط بخندق يجري فيه الماء عند الحصار (1) .

واشتهرت المدينة في العهد الحفصي بسجن المطبق الذي تكون من دواميس تحت الأرض يحمل إليها المسجونين من مدينة تونس وغيرها . واستمر الميناء الفاطمي المنحوت في الصخر الذي كان يتسع لنحو ثلاثين مركبا مستعملا في العهد الحفصي ، كما ظلت إحدى داري الصناعة الفاطميتين فاعلة في تلك الحقبة ، وكان موقعها قرب المسجد الجامع ، وهي بناية مستطيلة محاطة بسور خاص بها حسب خرائط القرن السادس عشر . مما يفسر الدور الحربي الذي لعبته المدينة في المقاومة البحرية ومهاجمة القراصنة (2) .

عانت من غدر قراصنة البحر ولصوصه . فقد قام النورمان بتخريب ما تبقى من مدينة زويلة المحاذية لها أثناء فترة الاحتلال الممتدة بين سنتي 543-555هـ / 1148-1160م (3) .

أما أسوار المهديّة ، فإنها رمت عديد المرات في العهد الحفصي للوقوف في وجه الغزاة ، فكانت على التوالي سنوات : 1205م ، 1306م ، 1317م . وفي سنة 1390م ، تمكنت من التصدي لهجوم جنوي - فرنسي رغم ضخامة العتاد المستعمل والعدد الكبير للسفن المهاجمة : 620 سفينة . ودام الحصار شهرا كاملا دون أن تتمكن القوات المعادية من دخول المدينة ، مما أجبرها على الانسحاب .

(1) يتضح من خلال نص المالكي (رياض النفوس ، ج II ، ص 234) أن قصر جمّة الذي يعرف الآن بقصر الرباط بالمهدية يقع في شبه الجزيرة ، وليس بهييون . انظر : ابن ناجي ، ن.م. ، ج IV ، ص 69 . ابن حوقل ، صورة الأرض ، ص 29-30 . البكري ، مسالك ، ص 29 .

N. Jalloul , Histoire top. de Mahdia , In Cahiers de Tunisie , n 162-163 .

(2) البكري ، نفسه . ابن الطواح ، سبك المقال ، ص 162 . الحميري ، الروض العطار ، ص 269 . القاضي النعمان ، المجالس ، ص 535 (تحدث عن داري صناعة بالمهدية) .

(3) Idris , Les Zirides , T II, p. 452 .

والتكامل الى القطع والغارة . فقد عرف الخوف من السفن القادمة من البحر منذ أن حل النورمان بهذه الربوع ، رغم الهزيمة القوية التي منوا بها في رأس الديماس . ثم تواصلت الموجات الغازية ، فكانت تارة من الصقليين وأخرى من المدن التجارية من جنوين وبيشانيين وقطلانين وغيرهم . على أن الساحل اكتسب حصانة نسبية بفعل دور القبائل البدوية والقصور الناشئة . وفي الجملة ، تضرر من جراء الغزو الخارجي والتوترات الداخلية الناجمة عن حركة بني غانية وردود الفعل الموحدية وغارات القبائل البدوية . وقد أخذ في الاعتبار هذه المعطيات عند إعادة التعمير لتأمين أهل القرى الذين كانوا يتخذون الخفراء على زروعهم خوفا من البدو المحاربين ، ويخشون الهجومات الفجائية لقراصنة البحر . فكان الانطلاق من نموذج مستجد وهو القصر والزوايا (1) .

فبعد أن أصاب الاهمال العدد الكبير من الرباطات ، عوضت الزوايا الرباط ، وانتشرت هذه الظاهرة بسرعة منذ القرن السابع هـ حتى تسربت الى ما بقي من الحصون ، ومن بينها قصر المنستير الذي أصبح يسمى في القرن التاسع هـ زوايا قصر المنستير . وبالتالي ، نشأ خط من الزوايا والقصور على طول الساحل ، وخط ثان غرب بلاد الساحل (2) .

وبرز في الخط الاول قصور المنستير وطبلبة وهييون والشابة ، وفي الخط الثاني : منزل قديد والكنائس وجمال وبوذر وملول والجم وقصور الساف . ولم تكن كل هذه القرى قديمة ، إنما البعض منها نشأ لأول مرة ، أو على الأقل اتخذ في العهد الحفصي مظهرا جديدا ، إذ شيدت حول القصور والزوايا ، وأحييت في الغالب بأسوار من الطابية ، وكانت منطلقا لإعادة تعمير الأرض ، بعد أن أضفيت الصبغة الحبسية على كثير منها خوفا من الغصب والتعدي .

على أن أطراف بلاد الساحل تعرض لضغط البدو الذين أصبحوا عنصرًا هامًا في الخارطة الجغرافية-بشرية للجهة ، وتعددت النزاعات في تلك الحقبة ، فكانت تارة بين البدو وأهل القرى في الاطراف ، مثل القلعة والوردانين والزمردين وهبييرة ، وأخرى بين أهل القرى أنفسهم ، مثل النزاع بين مزاتة ومزغنة قرب سوسة وعروة وملول قرب المكين (3) .

(1) ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 61 .

(2) راجع نص الوثيقة التي نشرناها في المقال التالي : وثيقة في التاريخ الريفي . نفس الحالة .

(3) راجع حول هذه الاحداث : التجاني ، رحلة ، ص 56 . ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 63 .

وقد أثار هذا الغزو نقاشا حادا حول مدى جدوى الأسوار، إذ ساند بعض العلماء ضرورة هدم الأسوار لتنظيم المقاومة واسترجاع المدينة عند احتلالها من طرف الغزاة فيما عارضه الأغلبية (1).

وفي سنة 927هـ / 1520 م، هاجمها الاميرال بيدرو نافارو (P. Navarro) لكن دون جدوى إذ أجبر على التراجع والانسحاب. وبعد أقل من عشرين سنة (946هـ / 1539 م) ثارت في وجه الاسبان وأصبحت تابعة لدرغوث الى حد سنة 1550 م، لكنها سقطت من جديد في يد الاسبان الذين خربوا حصونها وأخلوا عمارتها، وفر سكانها ثم استرجعها العثمانيون (2).

- مدينة سوسة : فاعلية التجارة البحرية : تقع هذه المدينة القديمة على شرف صخري، قرب البحر. وكان لها منذ العهد البوني دور بحري هام، وتواصلت هذه الفاعلية طيلة العصر الوسيط، وذلك رغم التراجع السكاني الذي عرفته في العهد الحفصي : فقد بلغ عدد السكان ثلاثمائة كانون في مطلع القرن السادس عشر، و1500 ساكن في نهاية القرن (2).

* الميناء : أسس الاغالبية المرسى الذي يفترض أنه مرسى داخلي منحوت في الصخر، وقد ورد في وثيقة إيطالية أن هذا الميناء الداخلي كان مزودا بمدخلين، وأخذ شكل مستطيل قياساته 300 x 550 م. على أن الرمال بدأت تترسب فيه منذ القرن التاسع هـ، حتى أصبحت السفن حسب أدورن تفضل أن تحط في جون غير محمي من الرياح. ويبدو أن الأمر انتهى الى إهمال هذا المرسى في بداية العهد العثماني، إذ قال بيرري راييس أن الميناء القديم صار غير مستعمل (3).

* دار الصناعة : تأسست في العهد الاغلبى وظلت فاعلة في العهد الزييري، على أنه لم تترفر لدينا معلومات حولها في العهد الحفصي، ويرجح أن يكون دورها قد تضاعف إن لم يكن انقرض (4).

السور : كان بها ثمانية أبواب في القرن الخامس هـ / XI م، لكن العدد تراجع الى ثلاثة في العصر الحفصي : باب البحر وباب الغربي وباب القصبة، واقتصرت الوثيقة

(1) انظر : البرزلي، جامع، ج I، ص 163. Brunschvig, *Hafsides*, T I, p. 309.

(2) مارمول، نفسه، ج III، ص 70-94.

Brunschvig, Ibid, T I, p. 309. Soucek, *Tunisia*, op. cit., p. 107-109. Lanfreducci et Bosio, *op. cit.*, p. 513.

(وقد ذكر بيرري راييس أن سكانها كانوا شديدي الكراهية لغير المسلمين، من جراء أحداث الغزو بدون شك، وأنهم لا يقبلون إيوائهم داخل الاسوار. كما ذكر أن قرية تعد نحو مائة ساكن أعيد بناؤها غرب المدينة بنحو ثلاث كم سنة 1587 م.)

(3) الوزان، وصف افريقيا، ج III، ص 64-67. Lanfreducci et Bosio, *op. cit.*, p. 513.

(4) Brunschvig, *Deux récits de voyage*...p. 221. Despois, *Le Sahel et la Basse stepp* p. 491. Idris, *Les Zirides*, T II, p. 44.

الايطالية على ذكر بابين : باب البحر والباب الجبلي، وهو ما يعني أن بقية الابواب وقع غلقها في آخر العهد الزييري على إثر الاضطرابات الحاصلة. واحتوت كل جهة من السور على عشرة أبراج. أما الجدران فهي من حجارة منذ العهد الاغلبى، على أن بعض الاجزاء التي احتاجت الى الترميم في القرن الثامن هـ أعيد بناؤها باللبن، وبلغ عرضها 12 قدما، وطولها 2500 م، ممتدا على مساحة 32 هك (1).

وتحول برج خلف الفتى الذي وقع إنشاؤه سنة 245هـ / 859 م الى قصبة في العهد الموحيدي، بعد أن رمم سنة 602هـ / 1205 م (2).

على أن حصانة المدينة لم تمنع من تعرضها لغزوات القراصنة وضغوطات القبائل البدوية وخاصة حكيك (في أواخر القرن السابع هـ / XIII م وبداية الثامن هـ / XIV م)، وذلك رغم قيام عدد من المقاتلين (بلغ عددهم أربعمئة في بداية العصر العثماني) والمرابطين بمراقبة الاسوار. وقد ذكرت الوثيقة الايطالية أن عدد الرقيق من الاوروبيين الموضوعين في مطامير بلغ الخمسين (3).

* الاسواق : اشتهرت أسواقها بصناعة الثياب، من غزل وحياسة وقصارة وكماشة. فكانت تنسب اليها العمائم السوسية والثياب الرفيعة البيضاء. وتخصصت أسواق الربع السلطانية في تجارة الثياب والمواد الأولية، فبيع مثقال الغزل بمثقالين حسب الحميري. كما ذكرت بها حمامات وفنادق للتجار الاوروبيين، وخاصة الجنوبيين الذين منحهم السلطان امتياز صيد التين في القرن التاسع هـ / XV م. وكانت عديد البضائع تصدر انطلاقا من سوسة مثل الصوف والجلد والنحاس والزيت (4).

وحصيلة القول، فإن الفاعلية الاقتصادية للمدينة ودفاعاتها العسكرية مكنها من التحكم في مجال شاسع، وإن كان متغيرا حسب طبيعة العلاقة القائمة بين القبائل والمدينة. مما يخول لنا الحديث عن ناحية تتجاوز وطن سوسة كي تشمل بلاد الساحل.

(1) البكري، مسالك، ص 34-35. الادريسي، نزهة المشتاق، ص 125. العمري، مسالك، ص 84. القلقشندي، صبح الاعشى، ج IV، ص 389.

Lanfreducci et Bosio, *op. cit.*, p. 513. Soucek, *op. cit.*, p. 97.

Brunschvig, *Hafsides*, T I, p. 308. Idem, *Deux récits de voyage*...p. 22.

(2) Brunschvig, *Hafsides*, T I, p. 307.

(3) ابن ناجي، معالم، ج IV، ص 35. القلقشندي، صبح الاعشى، ج IV، ص 381.

Lanfreducci et Bosio, *op. cit.*, p. 513.

(4) الادريسي، نزهة، ص 125. ابن بطوطة، رحلة، ص 20. القلقشندي، صبح الاعشى، ج IV، ص 381. ياقوت، معجم، دار صادر، ج III، ص 281-282. الحميري، الروض المعطار، ص 330-331. الونشريسي، ن.م. ج X، ص 242.

- المنستير : الرباط و البلد : ظهرت في القرون الاولى ثلاثة رباطات لمراقبة الساحل و تأمين الحماية البحرية لمدينتي سوسة والقيروان . وهذه القصور هي المنستير وشقائن وابن الجعد .

- الرباطات : يوجد رباط شقائن في الطرف الشمالي للمنستير ، و كان قبلة للمرابطين منذ العهد الأغلبي . وظل مستعملا في نهاية القرن السادس وبداية السابع هـ / XIII م ، غير أنه أصبح ينزل به مجموعة من الشبان المتعاطين للهو والسرقة ، حتى أنهم حملوا للمهدية التي كان يحكمها وال شديد البأس . وهو ما يعني انتماء المنستير الى وطن المهدية في بداية العهد الحفصي (1).

أما الرباط الثاني فهو قصر أبي دويد الاغلبي الموجود قبالة رباط المنستير ، وهو أقل قيمة منه إذ أن قياساته تبلغ : 40 X 34 م . ويسمى حاليا زاوية سيدي ذويب .

ومن الاربطة الاخرى يمكن أن نذكر قصر ابن الجعد الذي بناه ابن الجعد في العهد الاغلبي في الجزيرة المقابلة للمنستير . وقد ظل مستعملا في بداية القرن السابع ، أثناء حياة عبد العزيز المهدي ، ثم أن السلطان أبي فارس عبد العزيز رممه (2).

على أن أهم رباط هو قصر المنستير الذي بناه هرثمة بن الأيمن سنة 180 هـ . وقد شهد اتساعا في حقب عديدة أهمها الحقبة الاغلبية والزيرية . وفي سنة 828 هـ / 1424 م ، قام السلطان أبو فارس عبد العزيز بتوسعة الرباط القديم ، وبناء مدخل متعرج وصحن كبير لاحتواء أهل المدينة أثناء هجومات القراصنة . ومنذ تلك الحقبة ، ذكر على رأس القصر مسؤول أطلق عليه تارة صاحب قصر المنستير وأخرى شيخ القصر ، فيما سماه أدورن قائد ، أما الرباط ، فإنه أصبح يسمى زاوية كما ذكر ذلك بيري راييس ووثيقة حبس (3).

- السور : نجم عن هذه التحصينات الهامة تكون تدريجي لبلد ملاصق لقصر المنستير ، أهل بالسكان منذ العهد الزيري ، كما يفهم من نص البكري .

ولم تصبح النصوص صريحة في هذا المضمار الا في النصف الأول من القرن السادس هـ ، عندما أحيطت المنستير بسور ، تم ترميمه عهد المستنصر سنة 658 هـ / 1260 م ، لما أمر ببناء الدرب وباب الخوخة . وقد وافقت هذه الحقبة إعادة غراسة غابة الزيتون المحيطة بها ، وبسط المرابطين أيديهم على حمى القصور وأجنة الزياتين ، رغم معارضة بعض الفقهاء لذلك .

وفي القرن التاسع هـ / XV ، كانت المنستير مدينة صغيرة ، ذات مساحة متقاربة مع مدينة سوسة . وقد شملت آنذاك الاراضي المحبسة على رباطاتها بلاد الجريد وهنشير مياش الذي أصبح يسمى هنشير بن منصور .

وظلت الاسوار متواجدة في القرن السادس عشر م ، إذ ذكر لانفردوسي أن جدران السور غير مرتفعة ، تخترقها أبواب ثلاثة : باب شمالي وآخر جنوبي وثالث يفتح على الرباط ويسمى باب الغدر ، وأنها كانت عرضة لحركات القرصنة ، وأخرها غزو الطليان لها غانمين أربعين أسيرا سنة 1586 م . مما يفسر قلة عدد سكانها آنذاك إذ بلغ أربعمئة في الشتاء وأقل بكثير في الصيف (1).

وفي نهاية العصر الوسيط ، تحدث الوزان عن ناحيتها ، فقال أنه يوجد خارجها عدد كبير من الممتلكات الزراعية المغروسة بأشجار الفواكه ، فضلا عن العدد الكبير من اشجار الزيتون ، غير أن أهلها اشتغلوا أكثر بالصيد والنسيج . وأضاف الحميري أنه توجد قربها ملاحه عظيمة تشحن منها السفن الملح الى البلاد . وقد اتفق مع سائر المصادر على أن الاعراب لا تضرهم في شيء (2).

وفي الختام ، فإن عملية الاحياء لأهمية الرباطات وزراعة الزيتون كانت واضحة بالمنستير ، وهو ما يفسر الاتساع العمراني لهذه الحصون وأهميتها العسكرية طيلة تلك الحقبة .

ب (القرى والقصور الساحلية وغابة الزيتون :

- الحزام الداخلي : تشكل هذ الحزام الغربي من عديد المنازل والقصور القديمة التي كانت عرضة لغارات البدو وهجومات القراصنة ، حتى أن كثيرا منها اندثر بفعل الاضطرابات الاجتماعية ، ولم تصمد سوى القصور والقلاع والزوايا . وكما انتظمت حول القيروان وتونس شبكة من القرى والبلدان ، فإن مدن الساحل كانت محاطة بمجموعة من القرى الزراعية القائمة على غراسة الزيتون ، والتي كانت تفصل بين المجالين البدوي والمديني . ومن أهم القرى العامرة في العهد الحفصي ، نذكر :

* القلعة الصغيرة : اعتبرت إحدى القلاع الحامية لمدينة سوسة من الجهة الغربية على أنها كانت إقطاعا للأعراب ، في القرن السابع هـ / XIII م (3).

(1) البكري ، مسالك ، ص 36 الادريسي ، نزهة المشتاق ، ص 108 ، 126 . الوزان ، وصف افريقيا ، ج II ، ص 84-85 . Idris , Zirides , T II, p. 447 . Brunschvig , Deux récits de voyage ... p. 211, 224 .

G . Marçais , Monastir In E . I .

(2) الوزان ، نفس الاحالة . الحميري ، الروض المعطار ، ص 551 . البرزلي ، نوازل .

(3) ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 106 .

(1) الدباغ ، مناقب الدباغ ، ج I ، ص 39 ب- 140 .

(2) ابن الطواح ، سبك المقال . المالكي ، رياض النفوس ، ج II ، ص 116-117 . الزركشي ، تاريخ ، ص 116 .

(3) ابن ناجي ، معالم الايمان ، ج IV ، ص 173 ، 234 . راجع كذلك مقالنا : وثيقة في التاريخ الريفي ، نفس الاحالة . سمي المسؤول على الرباط في العهد الزيري : أمين قصر الرباط (راجع نقاش المنستير) .

* منزل قديد : يقع قرب الكنائس ، بين المرتفع والسهل ، إذ كان يطلق عليها تارة حفرة قديد وأخرى الشرف . ويبدو أن أثارها تقع بهنشير القدادة قرب مساكن . كانت **بلادا عامرة كبيرة** ، في القرن السابع هـ / XIII م ، وقد بلغ سكانها نحو 300 شخصا على أنها كانت عرضة لغارات البدو . مما دفع ببعض أهلها إلى الهجرة إلى القيروان ، وكان من بينهم أبو علي سالم القديدي أحد صلحاء المدينة وقد عرفت أمه بكونها غفيرة الساحل (1).

* منزل قاسم : يقع بمقربة من منزل قديد ، وقد شابه مصيرها سابقتها بعد نهاية القرن السابع هـ / XIII م (2).

* قصر الكنائس : قرية واقعة على الطريق بين القيروان والمنستير ، ورغم الأزمات المتتالية ، فالظاهر أن حصونها القديمة حمتها من البدو المحدثين بها (3).

* البرجين : يشير الاسم إلى وجود تحصينات قديمة بها ، من صنف الأبراج . وقد كانت عامرة في العهد الحفصي ، وانتسب إليها الفقيه البرجيني (4).

* منزل كامل : يقع هذا المنزل الاغليبي على الطريق الرابطة بين المهديّة والقيروان . ويبدو أن مسجد أبي علي الحالي يرجع إلى تلك الحقبة إذ احتوى على تيجان أعمدة قديمة تعلوها عقود طويلة ، تقسم المعلم إلى أسكوبين وبلاطين ، وذلك قبل أن يشهد اتساعا في حقهبة متأخرة . ومن المرجح تواصل التعمير بهذا المنزل في العهد الحفصي ، رغم صمت المصادر (5).

* مسجد غانم : يقع على مقربة من الوردانين التي كانت في تنافس معه في القرن السادس هـ / XII م . ويشير وجود الأسد بها إلى أهمية النباتات المحيطة بها ونهاية غابة الزيتون (6).

* مصدور : تقع على طريق سوسة - جمال ، وهو المسمى طريق الوسط أو السلطانية . وتبدو أنها من القرى الناشئة في العهد الموحدى - الحفصي لاقتزان اسمها بقبيلة مزدور المصمودية (1).

* منزل خير : لم يرد ذكر هذا المنزل في المصادر ، ويستبعد أن يناسب منزل بني خيرة ، وهي قرية من عمل المهديّة ، عامرة في القرن السابع هـ ، لقربها من مدينة سوسة . وتقع بدورها على الطريق السلطاني . والظاهر أنها من المنازل الاغلبية التي استمر تعميرها في العهد الحفصي . وتأتي المعالم المتبقية منها حجة على ذلك : فالفسقية القديمة ذات الشكل المستطيل وذات المواجه والسواقي المتعددة ، شابهت الفسقيات الاغلبية في الدعامات نصف الاسطوانية المستندة إليها . أما المسجد الجامع ، فقد تكون من ثلاثة بلاطات وأسكوبين ، يفصل بينها ركائز وعمودين قديمين ، حمل إحداها نقيشة لاتينية . وقد استندت الاقبية المتقاطعة إلى عقود تنتهي بتاجين قديمين (2).

* بوذر : قرية من نظر المهديّة ، على طريق القيروان - المنستير ، شرق جمال . ينتسب إليها الفقيه أبو الحسن علي بن محمد البوذري الهواري (ت 711 هـ / 1311 م) ، وأبو زكريا البوذري ، وهو أحد رواة يعقوب الدهماني . وتكون مسجدها من بلاطات وأسكوبين ثلاثة (3).

* جمال : ظهر هذا القصر الواقع على الطريق السلطاني في العهد الحفصي . وقد اكتسب أهمية عمرانية كما تدل عليه كثرة المعالم الراجعة لتلك الحقبة ، ونذكر من بينها : جامع القصر (أو المراكشية) الذي يعد أقدم معلم بالبلد وجامع ابن عرفة نسبة إلى الامام ابن عرفة كما تؤكد ذلك نقيشة كتبت على إحدى أعمدته وجاء فيها : « بسم الله الرحمان الرحيم / كمل جامع ابن / عرفة في عام ثمانماية 819 هـ ؟ » . أما المعلم الثالث ، فهو جامع السراج الذي يبدو أنه يرجع إلى تلك الحقبة ، حسبما يدل عليه العدد الكبير من التيجان القديمة ومواد البناء . واعتمادا على هذه الاحداثيات ، يمكن أن نرسم صورة تقريبية لحدود القصر الممتدة من باب سوسة شمالا إلى جامع القصر جنوبا

(1) يوجد غرب مصدور دار غالب ، وهي تسمية مقترنة بالاغلبية . وفي شمالها تقع زاوية أبي عبد الله محمد بن الطاهر المليل التي ترجعها الروايات الشفوية إلى القرن السابع هـ . ومما يرجع هذا الأمر طراز مسجد الزاوية المكون من بلاطين وثلاث أسكوبين قائمة على أعمدة وتيجان كورنتية جميلة تعلوها أقواس حدوية .

(2) ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 49 . يبدو أن منزل بني خيرة الذي كان من عمل المهديّة يناسب عقلة بني خيرة بناحية عميرة .

Beschaouch, op.cit. , In Africa , 1976 . A.A.T. , F euille de Kerker

(3) ابن الطواح ، سبك المقال ، ص 122 . البرزلي ، نفسه ، ج I ، ص 160 ب (كان البوذري مدرسا بمدرسة الكتبيين بئونس ومقيما بها) . مناقب الدهماني ، ج I ، ص 142 - ب . الصيادي ، المنستير ، ص 269 .

(1) نفسه ، ج IV ، ص 22-23 ، 42 ، 54 ، 81 ، 84-86 . ومما ذكر أن عدد الرجال بالقرية أثناء الصلاة بلغ ستين ، مما يجعل عدد سكانها في حدود الثلاثمائة .

(2) المصدر نفسه ، ج IV ، ص 54 .

(3) المصدر نفسه ، ج III ، ص 219 ، 225 ، ج IV ، ص 44 . مناقب الدهماني ، الجزء الاول ، 17 ، 132 ، 133 ، 41 ، 142 .

(4) الدباغ ، مناقب الدهماني ، ج I ، ص 31 . كما ورد ذكر الفقيه أبي محمد عبد الله البرجي وكنيسة البرج .

(5) البكري ، نفسه ، ص 29 . وتشير المواقع المحيطة بالمنزل إلى قدمه ، إذ يوجد قريبا منها قرى بني كلثوم وبني ربيعة وضياح ابن الجارود . ويبدو أن القبائل البدوية تسربت إلى هذا المجال في العهد الحفصي ، وتملكت جزءا منه ، كما تدل عليه الطوبونوميا ، إذ ذكر هنشير الهدادجة جنوبه نسبة إلى بني هداج من الكعوب .

(6) الدباغ ، مناقب الدهماني ، ج I ، ص 135 ، 140 .

الى الباب الغربي غربا . وهي مساحة تبدو كافية لاستيعاب عدد المنازل الذي ذكرته المصادر الاسبانية بالقصر سنة 1535 م : 500 منزلا . ويبدو أن عدد سكانها لم يتطور كثيرا منذ تلك الحقبة الى حد القرن السابق ، إذ ذكر أحد الرحالة الفرنسيين أن عدد سكانها بلغ 6000 نسمة (1).

* حصن زمردين : يقع في أطراف بلاد الساحل ، وكان عرضة للغارات البدوية . غير أن أهله كانوا يلتجئون الى الحصن المبني بالحجارة والطين . وقد ظل بقايا النسيج الحضري قائما ، ويسمى حاليا البلد وسكانها البلدية ، ويطلق على مسجدها جامع البلد الذي احتوى على تيجان أعمدة قديمة . ويوجد خارج هذه المجال مقبرة أبي محمد عبد السيد الزمرديني . ولم تشهد تغييرات هامة الا في أواخر العصر الوسيط عند انتصاب زاوية بها (2).

* بني حسان : تقع في ملتقى الطرقات الرابطة بين القيروان والمهدية ، وسوسة والجم . تموضعت في شرف محاط برافد من وادي الملح من الجهتين الشمالية

والجنوبية ، وأقيم في أعلاه معلم حفصي ، وهو زاوية أبي الطيب ، الذي دفن هناك في القرن السابع هـ / XIII م (1).

* منزل الفارسي : تقع غرب المكين . وقد عثرنا هناك على قبرية حفصية ، الموقع ، وهو ضريح عبد الحق بن عبد الرحمان بن عبد الحق بن الحداد التتمالي المتوفى نحو سنة سبعمئة هـ (2).

* عروة وملول : قريتان متجاورتان ، ذكرتا في القرن السابع هـ / XIII م ، عند نشوب نزاع بينهما . الأولى ذات جذور عربية والأخرى بربرية . على أننا لا نعتقد مثل هذه النزاعات العادية التي تقع بين الاجوار قد أدت الى اندثار القريتين كما ذهب الى ذلك برانشويك ، إنما المرجح أن ذلك وقع على إثر أزمة القرن الثامن هـ / XIV م .

ونجم عن ذلك انتقال سكان عروة الى مدينتي سوسة والمنستير ، وتحول القرية حاليا الى هنشير رجال عروة والسدرة ، وهو واقع نحو ثلاثة كم غرب ملول .

وعرفت ملول الظاهرة نفسها ، أثناء أواسط القرن الثامن بدليل أن علي بن محمد بن عبد الناظر الحميري تحول الى مدينة صفاقس في أواسط القرن الثامن هـ / XIV م ، مع أسر ملولية أخرى ، فيما استوطن آخرون بالقيروان .

(1) خطأ ديپوا لما اعتبر أنه ليس من الثابت رجوع القرية الى العهد الحفصي ، إذ أن زاوية أبي الطيب ترجع الى تلك الحقبة . ويتكون المعلم من قاعة أمامية وغرفة دفن ، احتوت الأولى على بلاطتين قائمتين على أعمدة قديمة وتيجان متعددة الاصول (قديمة وحفصية وعثمانية) . أما غرفة الدفن ، فقد عُلّتها قبة ذات حنايا مغطاة من الداخل بلوحات خزفية من القرمود ، وانتصبت في الزاوية الشمالية الغربية قبرية كتب عليها : « ... / ... / ... هذا قبر / العالم أبي الطيب توفي / ... / ... وستمئة / ... » . وغطت واجهة المعلم ثلاث دعامات هرمية ، شبيهة بدعامات جامع الهوا بتونس ، كما نرجح بناء المسجد الجامع في العهد الحفصي ، فهو مكون من بلاطات ثلاثة واسكوبين ، تفصل بينها أعمدة وتيجان متنوعة (حفصية ومحلية) ، وتعلوها ثلاثة أقبية طويلة . وفي الزاوية الشمالية الشرقية من المعلم ، بنيت منارة مكعبة من النوع الموحد . راجع :

Despois , Le Sahel et la Basse Steppe , p. 152. A. Mahjoubi , Belalis Maïor , p. 44.

(2) وهذا نص النقيشة التي كتبت على لوحة من الرخام الابيض (62 x 32 سم) بخط نسخي بارز ، إرتفاع أسطره 5 سم : « بسم الله الرحمن الرحيم (/ والصلاة (على) سيدنا محمد / وعلى آله وصحبه أجمعين / الحمد لله رب العالمين / هاذا قبر (أحب من قد يصدق) العبد الفقير الى ربه / الراضي عنه عبد الحق بن عبد الر / حمد بن عبد الحق بن الحداد / التتمالي المهدي ... / التي أشاد .. الله / ونعمه عما ذكره / فمن بدله بعد ما سمعه / الذين (يبرون الله ..) سبعمئة () / الذين طلبوه .. غفر له » تنسب هذه الزاوية حاليا الى سيدي نعيجة ، وقد بنيت سنة 1210 هـ ، كما تدل عليه نقيشة الساكف التي جاء فيها بعد التوحيد والتصلية : « وكان الفراغ يوم .. سنة 1210 هـ » ، وكتب على ثابوت الضريح : « الحمد لله ، جد هذا الثابوت لضريح الشيخ الولي الصالح / والزناد القادح سيدي أبي القاسم بن المرحوم سيدي سالم / النعيجة الفارسي ، على يد حفيد الشيخ المرابط المحترم / اليوزباشي سعيد بن الشيخ أحمد .. » .

(1) تكون جامع القصر من خمس بلاطات وأربعة أساكيب ، تفصل بينها أعمدة وتيجان موحدة ، مكونة من كتلة أسطوانية سفلى ذات زخرفة هندسية تعلوها أخرى متوازية الخطوط ، ومغطاة بزخرفة نباتية . كما استعمل التاج الحفصي والتاج الاسطواني الشكل ، المقعر في وسطه . واستعملت الاقبية المتقاطعة في التغطية . وعلى غرار المساجد الموحدة ، استعمل الصحن الجانبي والابواب الجانبية ، وتموضعت المنارة المكعبة التي لم يبق منها سوى الجزء الاسفل في الزاوية الشمالية الغربية ، أما جامع بن عرفة ، فهو مكون من سبع بلاطات وخمس أساكيب وسقف خشبي محمول على أعمدة وتيجان من النوع القديم في الاسكوبين الاولين والحفصي ، واحتوى على نقيشتين : الاولى في المدخل ولم يبق منها سوى عبارة : « كمل بناء مسجد ابن عرفة » والثانية في أسفل عمود البلاطة الثالثة من جهة الشرق ، من الاسكوب الاخير ، وكتبت بالخط الكوفي ، وقد ذكرنا نصها في المتن . أما جامع السراج أو الرمان ، فأننا نرجح أنه يعود الى الحقبة الحفصية : فهو مكون من ثلاث بلاطات وثلاثة أساكيب ، مقامة على أعمدة وتيجان قديمة متقنة الصنع ، ويتقدم قاعة الصلاة صحن وتوجد في إحدى زواياه منارة مكعبة . وعلى بعد نحو كم من جمال ، توجد زاوية قنطش التي دفن بها فرج الانصاري ، ولا يستبعد أن تكون من الزوايا الحفصية كما أشار الى ذلك ديپوا . ومما يذكر في هذا الصدد أن أحد عدول المنستير سنة 1186 هـ / 1772 م يسمى أبو محمد عبد الله القنطش . راجع مقالنا : وثيقة في التاريخ الريفي ... ص 224 . راجع كذلك :

Despois , Le Sahel et la Basse Steppe , p164. Documents Inédits, In R.A., 1877, p.215. Péliissier , Description de la Régence de Tunis.

(2) تنقسم القرية حاليا الى حومة البلدية وأولاد سيدي اسماعيل الذين وفدوا على القرية في القرن السادس عشر ، حسب الرواية المتداولة . وتشير أسماء أخرى (حومة جندوبة وبلد النفوسين الواقعة غرب رأس المرج) الى وجود مجموعات وافدة من جبل نفوسة . وفي غرب القرية ، توجد مقبرة سيدي محمد ، التي احتوت على قاعة للدفن وعثرنا فيها على قبرية أخذت شكل قرص ، وهو ما جعلنا ننسب هذه المقبرة الى تلك التي ذكرها التجاني ودفن بها أبو محمد عبد السيد الزمرديني . راجع : التجاني ، رحلة . ص 55-56.

Lewicki , L'émigration des Nafusa dans la Sahel Tunisien, In Folia Orientalia, 1960, p. 175-191.

على أن هذه القرية بعثت من جديد في مكان يبعد عن موقعها الأصلي (هنشير السوق) نحو 500 م ، وانطلاقاً من زاوية ريفية نسبت لأبي النور . وقد احتوى هذا المعلم على غرفة دفن حفصية ، رمت في العهد العثماني . واعتماداً على ثلاث قبريات وعلى المصادر ، تمكنا من التعرف على أسرة عبد الناظر المتولية لأمير هذا المعلم ، ومن تتبع أعلامها طيلة قرنين من الزمن :

وفيما يلي أسماء الاعلام الثلاثة كما ورد ذكرهم في النقائش (1):

- «الشيخ الصالح أبو محمد عبد الناظر» ، توفي سنة 673هـ / 1274م ، وعاش من العمر مائة وعشرة من السنين . عاصر « غفيرة الساحل » أم سلامة المتوفاة سنة 670هـ / 1271م ، وابنها أبي علي سالم القديدي المتوفى سنة 697هـ / 1297م ، والذي تدخل لحل النزاع الناشب بين القريتين المتجاورتين : عروة وملول .
- «الشيخ الصالح العابد أبي عبد الله محمد بن الشيخ الصالح المرحوم أبي محمد عبد الناظر الحميري» توفي عام 720هـ / 1320م .

- «سيدي سالم بن سيدي أبو النور بن سيدي محمد بن عبد الناظر الحميري» ، توفي أول عام في القرن التاسع هـ (800هـ / 1397م) .

والى جانب ذلك فقد ذكر ابن ناجي أبا محمد بن عبد الناظر الملولي معاصراً لأبي علي سالم القديدي ، وتعرض كذلك لوفاة الشيخ أبي الضياء بنور قبيل سنة 772هـ / 1370م ، تاريخ وفاة أبي عفيف صالح الصدفى (2) .

(1) نص النقيشة الأولى ، لوحة من الرخام الأبيض (35 x 70 سم) ، كتبت بخط نسخي محفور ، إرتفاع أحرفه : 3,5 سم : بسم الله الرح - من الرحيم و / صلى الله على / سيدنا محمد / كل نفس ذابطة الموت وانما / توفون أجوركم يوم / القيامة فمن زحزح عن / النار وادخل الجنة فقد نجا / وما الحياة الدنيا الا متاع / الغرور هذا قبر الشيخ / الصالح أبي محمد عبد الناظر رحمه / الله ونفع به توفي عام ثلاثة وسبعين وستماية وعاش من العمر مائة سنة وعشر / سنين .

النقيشة الثانية ، في شكل عمود ، قياساته : 3681x سم ، مكتوب بخط نسخي بارز : لسم الله / الرحمن الرحيم / صلى الله على سيدنا / محمد وعلى اله و / صحبه وسلم تسليماً / إنما توفون أجوركم يوم / القيامة ومن زحزح عن النار و / دخل الجنة فقد فاز وما الحياة / الدنيا الا متاع الغرور / هذا قبر الشيخ الصالح / العابد الوفي ؟ أبو عبد الله (محمد) / بن الشيخ الصالح (المرحوم) / أبي محمد عبد الناظر الحميري توفي رحمه / الله (ليلة / ثلثا ، الارض القدس ؟ / .. عام عشرين وسبعماية .

النقيشة الثالثة ، قرص قاعدته 37 سم وارتفاعه 35 سم ، وعرضه 37 سم ، خط نسخي بارز : « بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا / محمد قل هو نبي عظيم أنتم عنه معرضون / هذا قبر سيد (ي س) الم بن سيدي ؟ أبو النور / بن سيدي محمد بن عبد الناظر الحميري توفي / رحمه الله تعالى (أول) عام في القرن التا / سع رحمه الله ونفعنا به .

(2) ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 87 ، 178 . مقديش ، نزهة ، ج II ، ص 300-302 . مناقب ، مخ ، 1855 .
(ورد ذكر الفقيه أبي عبد الله محمد بن الشيخ أبي زيان الملولي بالقيروان) . ويأتي هذا الفصل تصحيحاً لما ورد في برانشويك .

Brunschvig , Hafside , T I , p. 307 .



2 - أبو عبد الله (محمد) بن أبي محمد عبد الناظر الحميري (تـ 720 هـ)



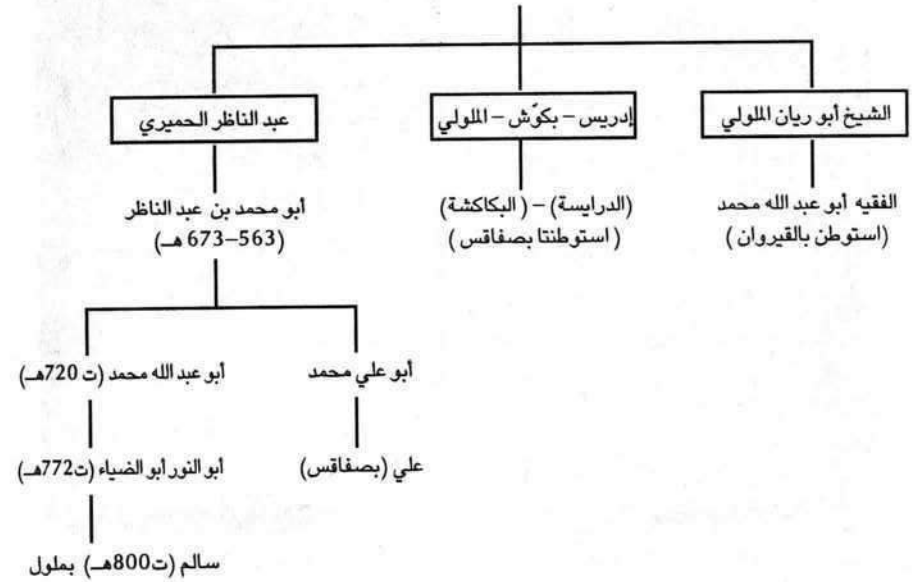
1 - أبو محمد عبد الناظر (563-673 هـ)



3 - سالم بن أبي النور بن محمد بن عبد الناظر الحميري (تـ 800 هـ)

واعتمادا على هذه المعلومات ، تمكنا من رسم شجرة الانساب التالية:

جدول الاسر الملوية



ولا يخفى علينا أن أسرة عبد الناظر الحميري كانت من الأسر المتبقية بالقرية ، وخاصة أبي الضياء أبي النور مؤسس الزاوية ، وأن القرية التي نشأت في أواخر القرن الثامن هـ انطلقت من هذه النواة .

وخلاصة القول ، فإن ملول - سيدي بنور حاليا هي عينة لتلك القرى الساحلية التي اندثرت جزئيا ثم وقع إحيائها من جديد ، انطلاقا من مؤسسة الزاوية الريفية . وهناك أمثلة أخرى ذكرتها مصادرنا ، من بينها قصور الساف .

* قصور الساف : يمكن إعادة رسم بعض ملامح هذا القصر ، انطلاقا من الوثائق المكتوبة والأثرية ، ومن الروايات الشفوية . ولئن كنا لا نعرف عنه الشيء الكثير قبل القرن السابع هـ / XIII م ، فإننا نفترض أن هذه القصور كانت عامرة قبل هذا التاريخ ، لكنها شهدت دفعا جديدا على إثر ازدياد الهجومات النورمانية على الساحل ، وما نجم عنه من ابتعاد السكان ، وخاصة أهل سلقطة ، عن الشواطئ . وقد كان موقع قصور الساف مناسبا لاحتماء السكان ، إذ أحاطت بها مجموعة من المرتفعات من جهتي الجنوب والغرب (1) .

(1) سبق الاحتلال النورماني للمهدية بقيادة جورجي الانطاكي سنة 543 هـ / 1148 م ، هجومات عديدة شنها النصارى على المدينة ، أهمها حملة المدن الإيطالية على المهدية سنة 480 هـ / 1087 م ، وثانية قام بها أسطول من روما سنة 494 هـ / 1101 م ، ثم عقبها محاولة روجار الثاني الفاشلة سنة 517 هـ / 1122 م .

ولم يبرز الاسم الحالي للقرية الا في الفترة الحديثة ، إذ نعتها مؤلف كتاب المناقب في القرن السابع هـ / XIII م عند ترجمته للطاهر المزوغي بكونها «البادية بقطر سوسة» . على أن ذلك لا يعني عدم وجود الاسم في العصر الحفصي ، بل نرجح العكس (1) .

وبالتالي ، فقد اقترن ذكرها باستقرار أحد طلبة أبي مدين شعيب بها ، وهو الطاهر المزوغي الذي ينتمي الى بدو مزوغة . وقد عاش بين سنتي 572-647 هـ / 1176-1249 م ، وانتقل مع جماعة ، من بينهم : عبد العزيز المهدي وأبي يوسف يعقوب الدهماني وأبي علي النفطي وابن هنافس وأبي علي التباسي الى أبي مدين شعيب .

وقد كان مقره بالمسجد الوارد ذكره في المصادر ، وهو ما يعني وجود نواة قروية سابقة . غير أن إشعاعه الثقافي ساهم بطريقة أو بأخرى في تعمير القصر وازدياد أهميته .

وظهرت به أسرة صلحاء ، الى جانب النواة الاصلية لسكانه من البلدية . ومما يلاحظ تواصل فاعليتها طيلة العصر الوسيط والحديث .

وظل القصر مغمورا حوالي قرن ونصف ، أي النصف الثاني من القرن السابع هـ . وكامل القرن الثامن هـ . ولم يذكر من جديد الا في عهد حفيد الطاهر المزوغي : أبو الحسن علي بن أبي القاسم ، المولود سنة 776 هـ / 1374 م ، والمتوفى حسب نقيشة القبرية : 859 هـ / 1454 م (2) .

وبما أن الطاهر المزوغي دفن بالمسجد الجامع للقصر ، فإن أول قبرية ترجع الى حفيده أبي القاسم علي ، وهو ما يجعلنا نفترض أن الزاوية لم تنشأ الا في عهد عقبه .

(1) مناقب ، مخ 18441 ، ص 44/88 .

(2) القبرية هي لوحة مستطيلة من الرخام ، قياسها 6 x 36 x 62 سم ، كتبت بخط نسخي مغربي بارز ، يصل ارتفاع 5 أحرفه سم ، هذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على / سيدنا ومولانا وعلى اله وسلم تسليما /

كل نفس ذائقة الموت وأنما / توفون أجوركم يوم القيامة /

فمن زحزح عن النار وأدخل / الجنة فقد فاز وما الحياة /

الدنيا الا متاع الغرور هذا / قبر الشيخ الصالح الزاهد الورع /

المرحوم أبو الحسن علي بن / الشيخ الصالح المرحوم أبو الفضل /

أبو القاسم المزوغي شهر المحجوب / رحمه الله ونفع به ليلة الخميس من /

سبع لجمادى الثاني عام تسعة وخمسين / وثمانماية غفر الله العظيم لكل /

بنيه ولقاربه ولجميع المسلمين .

وكنا قد نشرنا نص الوثيقة مع تعليقات في كتابنا : القبائل والارياف ، نفسه ، ص 203 .

وتواصل تعميرها في عهد حفيده أبو الفضل أبو القاسم بن أبي عبد الله محمد، كما تبين ذلك النقيشة الحاملة لتاريخ 873هـ / 1467م (1).

وقد كان معاصرا لحقبة ثانية من التطور الصوفي ببلاد إفريقية، تميزت باتساع هذه الظاهرة، وببداية الطريقة مع الجديدي بالقيروان. أما زاوية المزوغي، فقد قصدتها المريدون من «مشارق البلاد ومغاربها» واحتفى بها أحمد بن مخلوف الشابي (ت. 887هـ / 1482م)، على إثر نزاع حصل بينه وبين أحد الجنود بمدينة تونس (2).

أما الحقبة الثالثة، فإنها ارتبطت بعلم بقي اسمه معروفا لدى العامة، وهو أبو الحسن علي بن أبي الحسن علي بن أبي عبد الله محمد بن أبي الحسن علي بن أبي القاسم أبي الفضل المحجوب. ولم يكن هذا الأخير مجرد شيخ لزاوية ريفية، يقوم بالتدريس ويتولى شؤون المؤسسة، إنما كان فارسا بارعا في فن الحرب كما تصوره لنا الأخبار المتحدثة عن استبساله في مقاومة الأسبان سنة 957هـ / 1550م، وموته في هذه المعركة (3).

كما أشار ابن أبي دينار إلى الدور الفاعل الذي قام به أبو الحسن علي المحجوب لما التجأ السلطان الحفصي حسن (932-950هـ / 1526-1543م) إلى الاستنجاد بالأسبان، لمحاربة ابنه أحمد. وتحول لمدينة تونس لهذا الغرض، حيث ذكر بجهة البحيرة - حلق الوادي وهو يقود الناس لمعركة انتهت لصالح الابن.

(1) هذه القبرية هي لوحة مستطيلة من الرخام الأبيض مأخوذة من خرائب قديمة، قياسها: 60 x 44 x 15 سم، كتبت بخط نسخي بارز، وقد بلغ عرض الأسطر 6 سم. وانتهت بعض الأحرف بزخارف نباتية (من براعم وجرائد). وهذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم قل هو نبي عظيم /

أنتم عنه معرضون هاذا قبر الشيخ الصا /

لح الفقيه العالم أبو الفضل /

أبو القاسم بن الشيخ الصالح الغوث ... /

المقدس المرحوم أبو عبد الله محمد بن الشيخ الصا /

لح والاغر العالم القطب المقدس المرحوم أبو الحسن علي /

شهر المحجوب توفي ليلة الثلاثاء التاسع عشر من شهر شوال من /

عام ثلاثة وسبعين وثمانماية وهو يشهد أن لا إله إلا /

الله وأن محمدا رسول الله . الله ، محمد .

(2) مقديش، فزعة الانظار، ج II، ص 289-290

.Brunschvig, Hafside, T I, p. 349.

(3) مقديش، المصدر نفسه. ابن أبي دينار، المؤنس، ص 166.

أما المعركة الثانية، فقد جاءت بدورها إبان احتلال الأسبان المهدية في شهر جوان 1550 م، مؤازرة لدرغوث باشا الذي لم يتمكن من استرجاع المدينة في 25 جويلية. وقد انطلقت التعبئة من القصر، وذكرت الرواية أنه «قاتل قتالا شديدا بنفسه وجواده». واستشهد في هذه المعركة (1).

والمهم أن هذه الزاوية لعبت دورا فاعلا على المستوى المحلي، في الدفاع عن البلاد من الغزو الخارجي. وتواصلت أهميتها طيلة العهد العثماني (2). وفي خط مواز لتطور الزاوية، عرفت البلدة المحاطة بسور اتساعا عمرانيا في مختلف هذه الحقبة، فتعددت الأبواب بها، وهي على التوالي كما ترونها الذاكرة الجماعية:

- باب القصر: يبدو أنه مثل الباب الأول للقصر.

- الباب الجديد: يفتح على الجامع الجديد الذي دُفن به الطاهر المزوغي، ويبدو أنه يرجع إلى القرن السابع هـ، فترة التطور العمراني بإفريقية.

- باب الزاوية: اقترن بنشأة هذا المعلم، منذ القرن الثامن هـ / XIV م.

- سيدي علوان: انتصبت هذه الزاوية الريفية على الطريق الرابطة بين المهدية والجم، والفاصلة بين مجال قبيلتي حكيم وبني علي. وتنسب إلى علوان بن سعيد، شيخ علي المحجوب المتوفى سنة 957هـ / 1550 م. وانطلاقا من هذا المعلم، تكونت قرية من بعض الأسر التي كانت تقطن بأجرة الزيت وغيرها من القرى المجاورة (3).

- الجم: سماها البكري سوق الحسيني، وهي قرية كبيرة أهلة بها جامع وحمام

(1) مقديش، نفسه، ص 290. ابن أبي دينار، نفس الحالة. ابن مخلوف، شجرة النور الزكية، فهرس الاعلام. C. Monchicourt, Episodes de la carrière Tunisienne de Dragut, In C.T., 1972.

(2) وردت نقيشة ثالثة في نفس قاعة الدفن بالزاوية، وهي عبارة عن لوحة مستطيلة من الرخام، قياسها 43 x 45 سم، ووضعت الكتابة داخل قوس متجاوز، وتغطي كوشتي العقد زخارف نباتية. وهذا نص النقيشة:

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد /

قل هو نبي عظيم أنتم عنه معرضون / هذا قبر الشيخ الولي الصالح المرحوم أبي عبد /

الله محمد بن الشيخ الصالح أبي القاسم بن الشيخ / الولي الصالح أبي الحسن علي بن الشيخ الصالح /

أبي (الحسن) عرف السمين بن الشيخ الصالح / أبي محمد (ال...) بن (الشيخ الصالح الولي) /

محمد ... المقدس أبي الحسن / علي بن أبي القاسم الطاهر بن المحجوب بن الطاهر المزوغي /

توفي ليلة الاثنين أوائل شهر رجب (المحرم الأعظم) / عام سبع وعشرين من الألف. (لا إله إلا الله).

(3) يقع المسجد في الجهة الشمالية الغربية من قاعة الدفن لعلوان بن سعيد. وقياساته: 7,30 x 7,70 م، وتكون المسجد الأصلي من أسكوبين وبلاطين. وقد تعرض المعلم إلى ترميم في العهد الحديث حسبما ورد في نقيشة الساكف: «بسم الله الرحمن الرحيم وصلى / الله على سيدنا محمد / شغل أصطى سالم بن / حسن نحو .. سنة».

وقد تحولت بعض الأسر إلى القرية من بأجرة الزيت. ابن رشيق، الانموذج، ص 351-352.

حول ترجمة هذا العلم، راجع: مقديش، نفسه، ج II، ص 290. النبال، الحقيقة التاريخية، ص 319.

وأسواق . استعمل حصنها لصد الغارات ، حتى أن يحيى بن إسحاق الميورقي عجز عن السيطرة عليه .

أحيطت القرية بسور في القرن السادس هـ / XII م ، إذ ذكر من أبوابها باب المهدي . ازدادت أهمية هذا السوق البدوي بعد أن نزح اليه قوم من البربر كانوا ساكنين بقصر مليّة من أرض زوارة ، على اثر نزاع مع الاعراب . ومما يدل على أهميتها هو تعيين وال موحدي بها ، بعد أن أضحت نقطة تمفصل في مجالات القبائل البدوية . ذكر عدد من العلماء المنتسبين إليها في القرن السابع هـ ، من بينهم الزواوي وأبو العباس القردموسي (1).

الحصون بالشريط الساحلي :

* منزل أبي النصر : بلدة ذات سور من تراب (طابية) في القرن السابع هـ ، كثيرة السكان ، لكنها عدت في حكم البادية . تعقد بها سوق بدوية نشيطة . اندثرت بعد هذه الفترة ، وقد ظل موقعها القريب من النقيضة مجهولا (2).

* هرقل : بني الحصن على شرف مرتفع ، محاط بالسبخة غربا والبحر شرقا . لم يبق أثر للرباط الأغلب الذي ذكر قبل سنة 210 هـ / 825 م ، وإن كان يرجح أن المسجد الجامع الحالي حل محله . أحيطت بأسوار في العهد الحفصي ، و ذكرت من بين أبوابها الغربية باب البلد . كان بها بين أربعمئة وخمسمئة ساكن ، منهم مائة مقاتل في أواخر العصر الوسيط (3).

* السّاحلین : ذكرت عهد الأغالبة ، وكانت لها ملاحه عهد الحفصيين ، مازالت قائمة حاليا . بلغ عدد السكان بها في نهاية القرن XVI م : 400 نسمة (4).

* خنيس : ذكرت في العهد الزييري ، وكانت ملجأ للصقليين الذين استقروا بها . تحدثت عنها المصادر في آخر العهد الحفصي (5).

(1) البكري ، المسالك ، ص 20-21 . ديوان ابن حمديس ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، ص 465 . مناقب الدهماني ، ص 50 . التجاني ، رحلة ، ص 57-59 . ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 36 ، 80 . ومن النقائش التي تبين استعمال الحصن ملجأ ، التالية : « دخل هذه الحنايا / فرج بن محمد بالعباد / في شعبان ... عام 811 هـ »

(2) العبدري ، رحلة ، ص 239 . المالكي ، رياض النفوس ، ج II ، ص 116-117 (ذكر على طريق الجزيرة سوق إيلان ، ولعله قريب من منزل أبي النصر ، ومعلوم أن هيلانه هي قبيلة مصمودية) . (3) حول هرقل في القرون الخمسة الأولى ، راجع : المالكي ، نفسه .

(4) المالكي ، نفسه ، ج II ، ص 265-268 ، 348 (هاجمها الروم في فترة مرابطة محمد بن سحنون في القرن الثالث هـ / التاسع م) . Lanfreducci et Bosio ، op. cit. ، p. 514 .

(5) Lanfreducci ، op. cit. ، p. 513 .

* لمطة : مدينة قديمة ، أسس رباطها أبو إبراهيم أحمد ، وقد تواصلت فاعليته في آخر العصر الوسيط . تحول مرساها القديم الى ملاحه في العهد الزييري ، وكانت سفن البندقية تستورد الملح من هناك ، وأحيانا تأتي غازية عهد الحفصيين . والحقيقة أنه منذ القرن السادس ، أضحت القرية عرضة لهجومات النورمان ، وقراصنة البحر ، وهو ما أثر حتما في تطور التعمير بها ، رغم مقاومة أهلها (1).

* المكّين : ذكر المقدسي رستاق مكنة بني منصور منذ نهاية القرن الرابع هـ / العاشر م . ولئن كنا غير متأكدين من تطابق الاسم مع المكّين ، فإن وجودها في العهد الحفصي كان ثابتا ، إعتماذا على النقيشة التي تطلو ساكف مسجد أبي عبانة . أحيطت بسور ، حسبما تدل عليه الطوبونوميا المتبقية الآن : باب الزقاق وباب الفصيل . وتأتي بعض الاسماء الأخرى للاراضي المجاورة بارتباط مع الهجرة من جزيرة صقلية (علقمة) وبأصول بربرية ، كثير منها ينتهي بالاحقة - ين ، مثل سكرين والقوبين وزمرين (وهي بطن من مزاتة) (2).

* طبلبة : قرية من عمل المهديّة ، تبعد عن ساحل البحر نحو كلمترين . أخذت النواة الاصلية شكل مستطيل يمتد من الجامع البراني والمقبرة القديمة غربا وزاوية شبيب والجامع الشرقي شرقا . وهو ما يوافق السور من تراب الذي أحاط بها في آخر العصر الوسيط ، لما تراجع عدد سكانها ، فبلغ قرابة الخمسمئة شخصا .

ولئن ذكرت القرية لأول مرة في القرن الثامن هـ / XIV م ، فإن وجودها يرجع الى العصر القديم ، وقد سبق نشأة زاوية ابن عياش ، حسبما يتبين من التركيبة البشرية للقرية : البلدية (حومة السوق) وحومة العيايشة وحومة الشيبيلات .

غير أن هذه الزاوية الريفية اكتست أهمية بالغة في تطور القرية ، الذي تجسد في امتداد غابة الزيتون بها . ويرجع تأسيسها الى نهاية القرن الثامن هـ ، لما عين شيخ القيروان محمد الجديدي (ت 786 هـ / 1384 م) أبا فارس عبدالعزيز بن عياش على كامل المنطقة الممتدة من المنستير الى المهديّة . وقد كان لهذا الرجل علاقات متميزة مع

(1) ذكر من بين أهلها عدد من الشيوخ مثل ابن هنافس وأبو علي حسن اللمطي وأبو محمد عبد الكريم اللمطي وأبو علي رياح بن فرج الخالدي . راجع : الدباغ ، مناقب الدهماني ، ج I ، ص 17 ، 35 ، 37 .

(2) المقدسي ، أحسن التقاسيم ، ص 227 . الشماخي ، سير ، تحقيق محمد حسن ، ص 592 . مناقب ، مخ 1855 ، ص 116 (ورد ذكر قاسم المكّني ، إمام الخلوة المحرزية في القرن السابع هـ) . وكان عامل صفاقس في نهاية هذه الفترة يسمى المكّني (مقديش ، نزّهة ، ج I ، ص 606) . الصيادي ، المنستير ، ص 286 . أمدا الأستاذ أحمد السعداوي مشكورا . بنصّ النقيشة : « بسملة ، تصلية ، الذين إن مكناهم في الارض اقاموا الصلاة واتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الامور . مما أمر به الامير الاجل أبو عبد الله بن الامير الاجل أبي زكريا بن أبي محمد بن الشيخ أبي حفص ، رغبة في الثواب ، جعل الله ذلك من أفضل شمائله والله .. بتاريخ جمادى الاخرى عام خمسين وستمئة » .

مختلف القوى الاجتماعية والسياسية بما فيها المخزن . وهذا نص ابن ناجي شهادة على مدى فاعلية هذه المؤسسة : « وهو بزوايته بطبلبة من عمل المهدي في خير كبير .. » وكثيرا ما يعين زاوية شيخه الجديد بالطعام الكثير ، وخصوصا عند الحاجة . وكل من يرد عليه من جميع الناس يضيفه ويحلف له ، ولو كانت محلة السلطان وعربها ، يقوم بها وكل ما يكتب للسلطان ، غالب الحال تقضى فيه الحاجة . وكل من يهرب اليه من قواد السلطان وشيوخ العرب ، وصل الامان ويكتب فيهم ، فيجيئه الجواب بما يريد .

وقد شهد هذا المعلم توسيعات عديدة كما يتضح من خلال هندسته فهو « مسكن كبير على غرار ملجأ يأوي اليه الغرباء » . وكان من بينهم أحمد بن عروس في فترة شبابه ، اشتغل وقافا بفرن المؤسسة .

وفي الجملة ، فان طبلبة هي مثال آخر للقرى القديمة التي اصطبغت بصبغة الزاوية الريفية ، وقد ارتبط هذا الامر بتعمير الارض المحيطة بها وحماية السواحل البحرية (1).

— رأس الديماس - البقالطة : أصبح يطلق على المدينة القديمة تبصة رأس الديماس في نهاية العهد الزييري . وقد اشتهرت برباطها منذ العهد الاغربي ، لكنه تعرض لهجومات النورمان ودارت به معركة عنيفة سنة 517هـ / 1136م . ولئن تمكن سكان تلك النواحي ، وخاصة بنو رياح ودهمان وزيد ، من الحاق هزيمة نكراء بالعدو ،

(1) ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 172-173 ، 232-240 ، مناقب بن عروس ، ص 195 . الوزان ، نفسه ، ج II ، ص 85 . المختار المناصف ، أضواء حول تاريخ طبلبة ، تونس 1979 ، ص 41 (ذكر شجرة النسب لعلي شبيب المؤرخة سنة 972هـ) .

Lanfreducci et Bosio, Cote , p. 511 .

ومن أهم معالم القرية ، نذكر : - الجامع البراني : يقع في طرف القرية من ناحية الشمال الغربي ، ويبدو أنه يرجع الى تلك الحقبة بناء على طبيعة البناء ومستوى الارض فهو يوجد في مستوى منخفض عن الحالي بنحو 70 سم . ومعلوم أن هذه التسمية ورد ذكرها كذلك في قصور الساف ، والقيروان في العصر الحفصي (ابن ناجي ، نفسه ، ج IV ، ص 231) .

— مزارع عياش البكوش : وهو والد عبد العزيز ، صاحب الزاوية . تقع وسط القرية ، وهي حوطة صغيرة لا يتجاوز ارتفاعها 16 ، 1 سم ، وطولها 10 ، 2 سم وعرضها 2 سم .

— زاوية عبد العزيز بن عياش : قياسها الحالي 27م شرقا ، 25 ، 28م جنوبا . وتغطي واجهته المكونة من اربعة عديدة الزليج ، ويتوسطها صحن تحيط به غرف عديدة معدة للتدريس . ويفضي هذا الصحن الى باحة صغيرة توجد حولها مضاة وغرف للزوار وزربية للذباح . وفي شرق هذا القسم ، تقع باحة ثالثة تفتح على مسجد مكون من بلاطات واساكيب ثلاثة وتيجان اعمدة عثمانية ومنارة . وفي جنوبه ، توجد تربة الولي عبد العزيز بن عياش ..

— زاوية إشبيل : تنسب الى رجل من أصل اندلسي ، عاش في القرن التاسع هـ ، وهو أبو الحسن علي بن الحسن بن علي الشريف الحسني المعروف بالاشبيلي . لكن الظاهر أنها لم ترتق الى منزلة الاولى ولم تستطع منافستها ، حتى أن الوزان اقتصر على ذكر الاولى فقط . تكونت من تربة ، قائمة على اعمدة وتيجان من النوع الكورنتي والعثماني ، ومن ممر طويل يفضي الى صحن محاط بالغرف المعدة للسكن (عددها 13) وماجل ومسجد مكون من ثلاث بلاطات واساكيب ، قائمة على اعمدة من كدال وتيجان قديمة وأخرى عثمانية .

فاننا لا نشك أن هذه المعركة أثرت كثيرا على عمران القصر . لكن الحفصيين لم يفرطوا فيه ، لمناعته ولأهمية موقعه ، وأسكنوا به حامية للجند .

على أن القرية التي عوضت تبصة لا تبعد عنها الا بضعة كلمترات ، وهي البقالطة . وظلت مغمورة الى حد نزاع نشب بينها وبين طبلبة في القرن الثامن هـ (1).

* هييون : موقع قديم (Hippone) ، شمال المهدي ببيضة كلمترات . شهد حصنها نشاطا مكثفا في القرن السادس هـ / XIIم ، على إثر ازدياد هجومات النورمان على المهدي . وقد رابط به أبو يوسف يعقوب الدهماني وأصحابه ،

و ذكر آنذاك عدد من أعلام هييون ، من بينهم : أبو رضوان الهبيوني ، وأبو محمد عبد الباري الهبيوني وسلامة بن أحمد الهبيوني (2).

* منزل الروضة : قرية قريبة من المهدي ذكرت في القرن السادس هـ / XIIم . وقد ظل الاسم متداول حاليا (3).

* منزل بني معروف : ذكر في القرن السابع هـ ، جنوب المهدي . ينتسب اليه أبو عمار المعروف الذي توفي أثناء الحرب الصليبية ودفن بأريانة (4).

* ميانش : ارتبط اندثار ميانش بتلاشي القناة المائية الفاطمية ، وبانكماش المهدي العمراني حتى أن أراضي هذه القرية أصبحت في القرن التاسع مجرد هنشير محبس على رباط المنستير (5).

* زويلة : نشأت عهد الفاطميين ، قرب المهدي . أحاطها المعز بن باديس بسور عند دخول العرب إفريقية سنة 444هـ ، على أن الزحف النورماني أدخل المدينة من أهلها ، مما ألجأ عبد المؤمن بن علي الى تعميرها مؤقتا بجنده في سنة الاخماس ، عند محاصرته للمدينة . وظلت بعض أجزائها عامرة في نهاية القرن السادس هـ ، حتى أن أبا يوسف الدهماني استقر بها بين سنتي 585-595هـ / 1189-1198م .

(1) ديوان ابن حمديس ، ص 256 . ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 232 . القاضي النعمان ، المجالس والمسائرات ، ص 324 (بقلوط) . الشماخي ، السير ، ص 197 (بقلوط) . . Brunschvig , Hafside , Tl.p.308

ذكرت منذ القرن الرابع بقلوط ، بناحية الكنائس ، حيث كانت جالية إباضية ، وهو ما يدعونا الى البحث عن العلاقة المحتملة بين الاثنين ، خاصة أن النسبة من البقالطة هي بقلوطي . راجع الخريطة الطبوغرافية .

(2) الدباغ ، مناقب الدهماني ، ج I ، ص 117 ، 195 ، ج II ، ص 192 . محمد حسن ، وثيقة في التاريخ الريفي ... نفس الاحالة (بحيرة هييون) .

(3) الدباغ ، مناقب الدهماني ، ج I ، ص 57 ب .

(4) ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 49 ، 52 . البرزلي ، نفسه ، ج I ، ص 1277 (ذكر جبل معروف شمال القيروان بمرحلة) .

(5) البكري ، مسالك ، ص 29-30 . محمد حسن ، وثيقة في التاريخ الريفي ، نفس الاحالة .

لكنها اندثرت تماما في مطلع القرن الثامن هـ، لما مر التجاني من هناك ،وتلاشت الحمى التابعة لها (1).

*قصر قراضة : يقع على مشارف المدينة ، جنوبا . يحده عبد الوهاب قرب ضريح ابن غياضة الحالي(2).

*رجيش : تبعد عن المهديّة جنوبا نحو خمسة كم . دارت بها معركة عبدالكريم الرجراجي في مطلع القرن السابع هـ(3).

* سلقطة : أنشأ بها الأغالبة رباطا ، ثم أضحت منتزها للامراء الفاطميين . لكن العمران بهذه الناحية تراجع كثيرا في العهد الحفصي ، حتى أن الوثائق الاجنبية اعتبرت أن المنطقة الممتدة من الشابة الى سلقطة من الصعب النزول بها ، لان فرسانا أشداء يسكنونها (4).

- القرى والمنازل المندثرة في أطراف الساحل الجنوبي ، بكورة رصفة :

امتدت كورة رصفة في الحقبة الاولى من العصر الوسيط على كامل الرقعة الموجودة بين الجم وصدف غربا ، ومنازل جبنيانة جنوبا وباجة الزيت وزبنة شمالا ، وكان من منازلها الأخرى سلقطة والعالية ورقة والشابة وبنونش (ملولش) . ويأتي العدد الكبير للمعاصر (360معصرة) دليلا على أهمية العمران بها في العهدين الأغلبي والفاطمي - الزيري ، وان كنا نشك في مدى صحة هذا الرقم ، الذي ذكر كذلك بفحص مرناق (360قرية) (5).

على أن ازدياد الهجمات البحرية للنورمان ، وما يعني ذلك من تراجع لغابة الزيتون ، وللقري والمنازل ، وحلول البداوة محلها تدريجيا أدت الى تفكك وحدة كورة رصفة ، وإلى صياغة جديدة للعمران ، نتيجة عديد العوامل الخارجية والداخلية ، التي لا يمكن اختزالها في الهجرة الهلالية . وسنقتصر على أخذ عينات داخل هذا المجال ، لمعرفة حقيقة التطور الحاصل .

*قصر العالية : العالية هي موقع بوني قديم ، بين الشابة و سلقطة . وفي العهد الاسلامي ، انتصب الرباط في الطرف الشمالي من المدينة ، قريبا من البحر . ولئن ذكر

(1) التجاني، رحلة ، ص 324 ، 336 ، 347.

(2) التجاني، نفسه، ص 354. ابن ناجي، نفسه، ج IV، ص 69. الليبي، ن.م.، ص 47. وتذكر الرواية الشفوية أن ابن غياضة سمي كذلك لانه وصل المكان عند نهاية المعركة مع الاسبان ، ولم يشارك فيها .

(3) عرفت هذه القرية بمقاطع الحجارة وبزراعة سقوية جاهدة . وهي على ما يبدو كلمة لاتينية (ريجيوس) مرتبطة بأمالك الامبراطور . ويبدو أن عالمين من العهد الحفصي ، وهما : سابع عبد الله محمد الزبيدي وأبو علي حسن الزبيدي ينتميان إليها . انظر : ابن بطوطة ، رحلة ، ص 18. ابن خلدون ، تاريخ ، ج IV ، ص 787 ، 791. ابن ناجي، معالم ، ج IV ، ص 81.

(4) البكري، مسالك ، ص 31. Lanfreducci et Bosio , op.cit.,p. 511. Idris , Zirides , TII,p 453

(5) ابن رشيق ، أنموذج الزمان ، ص 189 .

لاول مرة في القرن السادس هـ / الثاني عشر م ، فان تاريخه يرجع الى العهد الأغلبي أو ربما قبل ذلك ، كما تدل عليه هندسته واللّقى الأثرية به .

وقد ظلت بقايا أبراجه نصف الدائرية والمنارة الجنوبية الشرقية قائمة الى عهد قريب ، وذلك قبل أن يتعرض للتدمير .

وبالتالي ، فان هذا الرباط الأغلبي تواصل تعميره الى حد القرن السادس هـ / XII م ، على أقل تقدير . ثم شهد انقراضا ، فكيف تم ذلك ؟

أن الاجابة عن هذا السؤال تحتاج بدون شك الى تنقيب أثري دقيق . وتأتي الروايات الشفوية لالقاء بعض الاضواء على اندثار هذا الرباط ، على أن مصداقيتها تظل ضعيفة ، وتتحدث الرواية عن الالتقاء الاول الحاصل بين البدوي والحضري ، وما نجم عنه من انقطاع السبل وتفضيل الهجرة وترك الديار على التعامل مع الواقع الجديد (1).

* باجة الزيت : اندثرت المدينة الواقعة على الطريق القديم الجم - سلقطة ، وظل الواد الذي يمر قبلتها يحمل إسمها (واد باحة) . وأثارها ماثلة للعيان قرب وادي السوق .

ذكرتها المصادر القديمة عند حملة قيصر الرومان على افريقية ، ونشوب معركة أجّر (Aggar) . وظلت في الحقبة الاسلامية مميزة بغابة الزيتون ، حتى أنه أطلق عليها باجة الزيت .

وقد عثرنا على آثار عديدة في الموقع مثل الحصن ، ذي الشكل المستطيل الذي بني بالحجارة الصغيرة والجير والفحم ، على قياسات : 40 x 30 م . ويقع في أسفل الشرف ، قرب الطريق القديم الجم - سلقطة . وتوجد بالموقع مواجل وأبار عديدة وبقايا معاصر منزلية وتيجان زيرية ، فضلا عن الحضور الهام للخزف القديم والاسلامي .

(1) Novak , Sur la nécropole phénicienne d'Al Alia , B.A.C. , 1898 , p. 343-352

Ibid , Légende sur l'ancien domaine d'El Alia In Comptes Rendus de L'Association Française pour l'avancement des sciences , 25 session, Carthage 1896,pp. 789-792.

Ferron , La Byzacène à l'époque punique , C.T. , 1963 , p. 31-46 .

Tissot , Géographie comparée de la province Romaine d'Afrique , T II,p. 179 .

Schulten , La centuriation d'El Alia , In Bulletin Archéologique Com. , 1902, p.163, (pl. CX).

Saumagne , La centuriation rurale d'Afrique In C.T. , 1962 , pp. 207-212 .

(حسب تيسسو ، اكولا هي مستعمرة مالطية وقد عثر على نقيشة مكتوبة بلغتين ، وذكر الاسم بطرق مختلفة : Acholla : Aholla / Achilla / Acolitanus

الادريسي ، تزهة المشتاق ، ص 126 (« ومن المهديّة الى قصر سلقطة ستة أميال ، ومنه الى قصر العالية ستة أميال ، الى قبوذية 13 ميلا ، وقبوذية قصر حسن ، ويصاد بها من الحوت كل طريفة ، وهو بها رخيص ») .

تتحدث هذه الرواية الشفوية عن خراب شمطة وهي منزل قريب من باجة الزيت ، والجم ، في وقت متزامن مع خراب العالية . نتيجة قدوم البدو الجمالة. والملاحظ أن هذه الرواية تشابهت مع ثمانية تخص خراب ماطوس بجنوب افريقية (المرزوقي ، مع البدو في حلهم وترحالهم) ، وهو ما يعني التعامل معها بحذر .

بقي أننا لا نعلم الشيء الكثير عن اندثارها، وإن كنا نرجح أن نهايتها وقعت في القرن السادس هـ / XII م، نتيجة غزوات النورمان (1).

※ ورقة: أطلق عليها قديما براراس، وأصبحت تسمى رقة في العصر الوسيط. وهي موقع قريب من الجم، على طريق الجم - برشانة (جنوب ملولش). وقد ذكرت نسبة الرقي في عديد الوثائق: ففي القرن الخامس هـ / XI م، ورد اسم عبد الله بن يوسف الرقي في وثيقة حبس عثر عليها بالقيروان، وكان أحد تجار وثائق الجنيزة المستقرين بالقاهرة يحمل هذه النسبة، وهو أبو الفرج نسيم بن سليمان الرقي، كما ذكر البرزلي في عهده أبا بكر المعروف بالرقي.

و رغم أنها تضررت من الأوضاع المستجدة خلال القرنين الخامس والسادس هـ، فإنها لم تندثر، بل ظلت قرية عامرة في مطلع القرن الثامن هـ / XIV م، متخذة اسم أم الاصابع، لبروز أبراج القصر القديم، الذي تم ترميمه في بداية العهد الحفصي. وتوجد بالموقع آثار قديمة عديدة مثل القصر والمسرح والمواجل الضخمة، وأخرى إسلامية من بينها بقايا جدران مبنية بالطابية وحضور هام للخزف الإسلامي وضريح أبي عبد الله محمد أبو زيد بن إسماعيل (المسمى حماد). ومما لا شك فيه أن بداية اندثار الغابة اقترت بالتراجع العمراني لرقة، وصولا إلى انقراضها أثناء الأزمة الحادة لسنة 748-750 هـ / 1347-1349 م. فقد كانت في الفترة الوسيطة الأولى محاطة بغابة منتظمة الأسطر، وفق التقسيم القديم للأرض. غير أن وضعها تغير في العهد الحفصي، كما شهد بذلك التجاني إذ قال: «كان مسيرنا منذ فارقنا الجم في الزيتون القديم المتصل المعروف بزيتون الساحل، وقد أذهب أفساد العرب أكثره، وغير بعد الاستواء أسطره، فكانه كان مغروسا على حالة معلومة، وأسطر متناسبة منظومة، فأبطل بالافساد أكثر ذلك، وعلى هذا الزيتون كان مدار غلات أفريقية في القديم» (2).

※ هروغة: قرية بساحل المهديّة، كانت بها أراضي دولة في العهد الزييري، مغروسة زياتين. وقد أقطعت لأحد العلماء الإباضية، الطاهر بن يوسف. على أن ثقل الضرائب التي كان ملزما بدفعها للزييريين، وبداية الهجرة الهلالية جعله يعدل عن استغلالها، ويهاجر إلى جبل نفوسة. وقد عبر عن ذلك في قوله: «فرأيت الانتقال، فإذا إفريقية مثل حوض دم». وتذكرنا هذه الرواية بمثيلتها التي تخص قصر العالية وشمطة (باجة الزيت)، إذ كلاهما يتحدث عن هجرة أهل القرى والتفريط في ممتلكاتهم من الزيتون، نتيجة طبيعة العلاقة مع السلطة أو مع البدو.

ولئن وقعت الهجرة الأولى على إثر قدوم البدو، فإن الثانية سبقت الحدث، متوقعة حصوله. ولا يستبعد أن تكون هذه الهجرة هي بداية التخلي عن ضيعة الزيتون التابعة للدولة، ورحيل أهل هروغة عن منزلهم (1).

※ الشابة والصبايا: أصبحت التسمية القديمة قبودية قليلة الاستعمال في العهد الحفصي، إذ عوضتها أخرى مرتبطة بإمرأة لعبت دورا هاما في القرن الرابع هـ / العاشر، وهي الشاعرة خدوج الرصفية التي أطلق اسمها على المنارة القديمة، فيما أطلق اسم الشابة على كامل الحصن. وقد اكتست في العهد الحفصي موقعا بحريا هاما (2).

أما الصبايا، فهو موقع أثري يبعد عن الأول نحو ستة كم غربا، ويغطي مساحة شاسعة حتى أن بعض الاثريين حددوا رصفة القديمة بهذا الموقع. ويبدو أن تسمية الصبية (أو الصبايا) معاصرة للأولى، أي أنها ترجع إلى العهد الزييري. ومما يؤكد ذلك النقشيتين المزدوجتين الموجودتين على القبرية المكتوبة بخط كوفي مزهر.

(1) ابن رشيق، أنموذج الزمان، ص 138-139، 351-354. المالكي، رياض النفوس، ج II، ص 168-170. عبد الوهاب، وركات، ج III، ص 429-430 (اعتبر خطأ أن اندثار باجة الزيت يرجع إلى الغزو الهلالي). من المواقع الأخرى على طريق الجم - سلقطة: هنشير أوزر - باجة الزيت - المصينغ - الخ. A. Mahjoubi, Recherches .. p. 43-44

(2) ضريح سيدي حماد: قياسه 7,6 x 7 م. استند إلى أربعة أعمدة قديمة وتيجان من النوع الحفصي، وقسم إلى ثلاثة بلاطات وثلاث أساكيب. مما يجعلنا نفترض أنه يعود إلى تلك الحقبة، أو ربما بعدها اعتمادا على نوعية الخط المستعمل. وقد وجدت قبرية في الركن الشمالي الغربي جاءت في شكل لوحة (20 x 40 سم) كتب عليها بخط نسخي محفور: «بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد / هذا قبر (أبي عبد) الله / محمد بن أبو زيد / بن إسماعيل رحمه الله (و) هو أرحم المسلمين جميعا / وتوفي في ربيع / الأول». وقد انتصبت أمام الضريح مزارتان، إحداها للعبادة.

البكري، مسالك، ص 20. التجاني، رحلة، ص 66-67. البرزلي، جامع، ج II

Saumagne, La centuriation rurale de l'Afrique, In C.T., 1962, p.207-212.
Idris, Zirides, TII, p. 446. Goitein, Letters of medieval jewish Traders, p.240.

(1) الشماخي، السير، (تحقيق محمد حسن)، ج I، ص 234. ابن ناجي، معالم، ج IV، ص 163 (تحدث عن هراغة، بين صفاقس وقابس، بالمهاذية). لكن الذاكرة الشعبية ظلت تخلد الاسم، وإن كانت لا تذكر الهروغي بخير. فهو ذو طباع سيئة عموما. انظر أيضا: Idris, Zirides, T II, p. 604.
(2) يبدو أن ضريح نعمون الذي يتوسط البلد يرجع إلى العصر الحفصي. فهو مكون من قاعة مربعة ضلعها 4 م، تعلوها قبة مغطاة من الداخل بقطع من الخزف البني اللون. انظر حول قبودية: البكري، مسالك، ص 85. الإدريسي، نزهة، ص 126. ابن رشيق، أنموذج، ص 123. عبد الوهاب، شهيرات تونسيات، ص 88-89.

وقد ظلت هذه القرية عامرة طيلة العهد الحفصي ، إذ ذكر ابن أبي دينار أن الشابية ترجع في الأصل الى قريتين : الشابة والصبية (1).

— حول قريتين مغمورتين بكورة رصفه : ترشقة وترفش :

* ترفش : على الطريق الرابط بين قصر العالية وجبنيانة ، وغير بعيد عن ترشقة ، يوجد عدد من المواقع الاثرية ، متباعدة عن بعضها بعض نحو كلمتين أو ثلاثة ، أهمها : خربة الريح ، تمونية ، ترفش (2).

وعلى بعد 3 كلم ، نجد ترفش ، وهو يمسح عدة هكتارات ، ويوجد به عدد كبير من المواجل القديمة والفسقيات ، وبقايا لحمام روماني ، أخذ أشكالا نصف دائرية عديدة ، مثل حمام تمونية . ومما يلاحظ أن هذا الموقع يعتبر من أهم المواقع الثرية بالخزف الاسلامي ، بأنواعه العديدة . وقد بين التنقيب الاولي الذي أجريته وجود مآثر من العصر الاسلامي المبكر . وهو ما يدعونا الى التساؤل عن تاريخ اندثار هذه القرية .

* ترشقة : التاريخ الغامض والمصير المجهول :

— الموقع والموضع : يقع هنشير ترشقة في تقاطع طريقين : الاولى ذات اتجاه غرب - شرق ، تربط الجم بسلقطة والثانية شمال - جنوب ، موازية للساحل وعلى بعد عشرة كم منه (3).

(1) ابن أبي دينار ، المؤنس ، ص 162 .. op. cit. , TII, p.180 . Tissot , Géographie comparée

زعم بعض الاثريين أن الصبية هي تحريف لـ رصبية (Ruspae) وهو امر مستبعد لأن تسمية الصبية اقترنت بضريح فتاتين . وبالقرب منها ، يوجد ضريح عمهما : وهو ابن عزاز ، وقد كتب على قبره الاسم . وبالقرب منه ، ضريح علي الخشين . وتذكر الاسطورة أنهم قدسوا من المغرب الأقصى ووافاهم الاجل في هذا المكان ، فدفنوا به . تضمنت النقيشة الموجودة على لوحتين متلاصقتين بقبري الصبيتين على كتابة بخط كوفي مزهر و أرضية موزقة ، (80 x 50 سم) ، لم نتمكن من قراءتها كاملة لانها مغطاة بالجير وقد قرأنا منها الاسطر التالية :

النقيشة الاولى على اليمين : بسم الله الرحمن الرحيم / كل نفس ذايقة / الموت .. /

النقيشة الثانية على اليسار : بسم الله الرحمن الرحيم / كل (نفس دائقة الموت وإنما توفون أجور) / كم يوم القيامة فمن زحزح عن النار / (وادخل الجنة فقد فاز وما الحياة الدنيا الا متاع الغرور) / لا اله الا (الله) / في العام ..

وبجانبتها ضريح العبد الذي كان مصاحباً لهم . و يبلغ قياس قاعة الدفن : 5,7 x 5 م . وهي مكونة من قاعة وقاعة أمامية ، يفصل بينهما قوس كبير يرتكز على تيجان قديمة ، وتعلو القاعة قبة ذات حنيات داخلية أربعة . ويبدو الثابوت عنصراً أثرياً لاحتوائه على كتابة متعلقة بالصبايا .

(2) خربة الريح : تتواجد فيها عناصر عديدة لمعاصر الزيت ، وهي أجزاء أسطوانية من الرخام . ويبدو حضور الخزف الاسلامي هاما .

تمونية : موقع يرجع الى العصر القديم ، كما يبين ذلك الحمام القديم المتبقي أجزاء هامة منه . وقد ورد في قائمة الكنائس بسنة 411م إسم Temunianensis .

(3) يمثل الموقع نقطة التقاء للمسلكين ، وإحدى نقاط الربط العديدة في طريق الجم - الساحل ، وهي على التوالي أوزر - شمة - شمار - زردة - ترشقة - هنشير خصيب - دار بليان - زرربة - العالية . وثمة طريق ثان يربطها بباجة الزيت عن طريق المصنع . وفي خصوص هذا الأخير ، توجد بمتحف قرطاج لوحة خزفية قديمة عثر عليها هناك ، وهو ما يجعلنا نفترض أن هذا المصنع الصغير كان للخزف المصنوع من الطين الاحمر .

— الطوبونوميا : هي تُرْشُقة ، حسبما ورد في ترجمة عالم من القرن السادس هـ / XII ، وهو أبو الحسن علي بن عبد الرحمان الترشيقي (وقد شكلت الكلمة بهذه الكيفية) (1).

— الآثار : عثر فيه على عدد من المواجل والآبار التي شيدت في سفح هذه المرتفعات ، وأخذت أبوابها شكلاً دائرياً أو مربعاً ، لا يتجاوز ضلعه المتر ، لكنه يتسع في الداخل . أما الفسقيات فهي كبيرة ، والبعض منها مغطى بأقبية وقديم . على أن شكل الجوابي المرتبطة ببئر عميق ذي شكل دائري ، يبلغ اتساعه مترين تبين انتماءها الى الفترة الوسيطة . أما الخزف الاسلامي ، فحضوره هام في كل الموقع ، وقد تنوعت ألوانه : المائل الى الابيض والاصفر ، وأخضر المانغناز الخ ..

— المقابر : توجد مقبرتان بالموقع ، الاولى قديمة في الشمال الشرقي حيث كشفت الحفريات العشوائية عددا هاما من القبور . وثانية ، في الجنوب الغربي ، أكثر أهمية ، لأنها تشمل حقبة تمتد من العهد البوني حتى الفترة الاسلامية ، وتحديدًا سنة 543هـ / 1148م ، وهو تاريخ القبرية التي عثرنا عليها في الموقع ، وهي التالية : بسم الله الرحمن (الرحيم) / كل نفس ذايقة (ال) موت / هذا قبر عبد الرحـ / بن يوسف البلتش (ي) تو(في) / سنة ثلاثة وأربعين / وخمسائة رحمه / الله صلاته (و رضوانه) (2).

— الاندثار الغامض للقرية : تمكنا هذه النقيشة من تحديد تقريبي لاندثار القرية . فهذا التاريخ يتوافق مع اندلاع أزمة إقتصادية واجتماعية خطيرة بافريقية . فقد عمت المجاعة بلاد المغرب منذ سنة 537هـ / 1142م ، وبلغت ذروتها سنة 543هـ / 1148م . مما ألجأ سكان إفريقية الى الهجرة نحو الجزر المتوسطية ، وكانت من بينها صقلية ، وإهمال الزراعات والتخلي عن العمارة (3) .

(1) توجد في أعلى نقطة بقايا لحمام قديم ، حسبما تبين ذلك طبيعة البناء ، وطرق التغطية (إذ استعملت ملاط اول سمكه 2,5 سم ، ذي شكل ودي وفوقه ثان أبيض سمكه 0,5 سم) . وثمة في الجزء الجنوبي الغربي للموقع عديد العناصر لمعاصر الزيت : أجزاء ذات شكل أسطواني أو دائري (يبلغ قطرها 50 سم) . ويأتي العدد الهام للشقاف المتبقي من الجرار الكبيرة المعدة لخزن الزيت دليلاً هاماً على أهمية غابة الزيتون . وتتواجد بكثرة أجزاء الخزف القديم (الروماني) ، وخاصة ذات النوع الجديد ، وقد حمل البعض منها طابع المعمل الذي أصدره .

(2) مرة أخرى فإن الحفريات العشوائية كشفت مؤخرًا النقاب عن قبر منحوت في الصخر ، يبلغ عمقه أكثر من متر ، ومكون من قبرين متقابلين ، يبلغ فتحة كل واحد منها 10,7 x م . وتوجد مقابر أخرى محاذية ترجع الى الفترة الرومانية . وغير بعيد عنها ، انتصبت قبة صغيرة ، لا يتجاوز ضلعها مترين ، تتخلها باب صغير من جهة الشرق قياسه : 0,40 x م . وبنيت جدرانها التي ترتفع متر واحد بحجارة الدبش ، المغطاة بطبقة من الملاط . وتنتهي بغطاء ذي شكل هرمي . ويصل الارتفاع الجملي للمعلم مترين ونصف .

(3) ابن الاثير ، الكامل ، ج IX ، ص 18 .

تلك القرية آنذاك، شأنها في ذلك شأن باجة الزيت والعالية . ومرة أخرى، فإن أسطورة الكارثة الهلالية لا تحتاج الى أدلة أكثر على أهميتها .
وقد أثبتت العينات العديدة للقرى الساحلية أن أغلبها أندثر خلال أزمة القرن السادس هـ / XII م وخاصة القرن الثامن هـ / XIV م الذي يعتبر أهم منعطف، وكذلك العاشر هـ / XVI م .

II . المدن والقصور بجنوب إفريقية : محاولات تمدين داخل الاطار القبلي :

1) مدينة قابس وناحيتها :

أ) المدينة :

حظيت هذه المدينة ذات البعدين البحري و الصحراوي بأهمية فائقة طيلة العصر الوسيط ، باعتبارها بوابة لطريق المشرق وممالك الصحراء . وقد شهدت فترات تعمير الى حد القرن السادس هـ / الثاني عشر م .

ففي هذه الحقبة ، أحيطت المدينة القديمة بسور من « الصخر الجليل من بنيان الاول » ، وبخندق يجرون فيه الماء عند الحاجة . وتكونت خارجه أرباض واسعة ذات أسواق عديدة (1) .

وفي سنة 500 هـ / 1106 م ، أكمل أمير بني جامع ، رافع بن مكي بن كامل ، بناء قصر العروسين الذي شرع في بنائه الصنهاجيون ، وقد استضاف فيه بعد خمس عشرة سنة ملك صقلية ، رجار الثاني (2) .

لكن هذه العمارة شهدت تراجعاً نوعياً في العهد الحفصي . فقد أصبح هذا القصر في عداد المعالم الخربة عند زيارة التجاني له في مطلع القرن الثامن هـ . كما اندثر وقتذاك منارها المنيف الواقع في مصب وادي قابس ، واستولى على قصبة المدينة الخراب ، لكنها رُمّت فيما بعد ، ولم تنقرض الا في القرن XVII م .

والخلاصة أن قابس شهدت تراجعاً عمرانياً هاماً في حقبة عديدة من العهد الحفصي ، وخاصة في القرن التاسع ، حتى أن ابن عبد الباسط وصفها بالعبارات التالية : « رأيت مدينة عجيبة ، غير أنها خربة جداً ، وليس بها الا القليل من الناس والعمارة » (3) .

(1) البيهقي ، البلدان ، ص 99 (بها قوم من البربر من زناتة ولواتة والافارقة الاول) . ابن حوقل ، ن.م. ، ص 72 . البكري ، مسالك ، ص 17 . القلقشندي ، صبح الاعشي ، ج IV ، ص 382 (هي في إفريقية كدمشق في الشام) . الطالبي ، مادة قابس بدائرة المعارف الاسلامية (بالفرنسية) .

(2) التجاني ، رحلة ، ص 95 . المرزوقي ، قابس جنة الدنيا ، ص 75-77 ، 172 ، 176 .

(3) التجاني ، نفسه ، ص 94-95 . العياشي ، رحلة ، ص 272-273 . ابن عبد الباسط ، رحلة ، ص 36 . الوزان ، نفسه ، ج II ، ص 91 .

وزيادة على كل ذلك فقد عرفت المدينة بوخومة هوائها (1) . والمتأمل في تاريخ قابس يلحظ مدى فاعلية الأحداث التي شهدتها في تراجع تمدنها ، زيادة على حركات القرصنة وغيرها .

كانت غابة النخيل والزيتون والكروم التي يسقيها واد ينبع من عين خرازة من الغرب تحيط بالمدينة ، وتوفر لها الرطب والموز والحنا وغيرها من المنتجات (2) . على أن الاحداث الدامية التي شهدتها المنطقة عرّضتها للتلف في عديد المرات :

- ففي سنة 583 هـ / 1187 م ، تغلب الخليفة يعقوب المنصور على علي بن غانية بظاهر الحامة ، قبل أن يتحول الى قابس لمحاصرتها برا وبحرا حتى استسلامها (3) .

- وبعد ثمان سنوات من هذا التاريخ ، حاصريحي بن غانية المدينة بعد أن فر عنها قراقوش الغزي واحتفى بجبالها . ولما رفض أهلها الخضوع ، غور مياهها و« قطع جميع غاباتها ، فيقال أنه لم يبق الا نخلة واحدة تركها عبدة لهم » . وبعد أن رمى أسوارها بالمنجنيق ، وتمكن من دخول المدينة ، أغرم أهلها بمبلغ كبير . وظلت تحت سلطته عشر سنوات ، الى حد وصول الخليفة الناصر سنة 601 هـ / 1204 م (4) .

- كما تعرضت المدينة سنة 685 هـ / 1286 م الى تعديات جيش أبي إسحاق إبراهيم ، عند ثورته على السلطان أبي حفص عمر بمعية دباب ، ومحاصرته لقابس . فقد هدم ربضها وأحرقت منازلها وأتلف نخيلها (5) .

- وعند زيارة التجاني لها ، سنة 706 هـ / 1306 م ، حاصرها الأمير أبو زكريا يحيى بن اللحياني ، رامياً أسوارها بالمنجنيق ، وملحقاً الضرر بغاباتها وخاصة بغابة منزل تبلبو التي قطعها (6) .

- وفي سنة 789 هـ / 1387 م ، قاد السلطان حملة لافتكاك قابس من يد أمرائها بني مكي الذين حكموها أكثر من 170 سنة (7) .

وبخلاصة القول ، يتضح مدى تأثير هذه الاحداث السياسية والعسكرية على العمران والزراعة بهذه الواحة ، حتى أدى ذلك الى تقلص الغابة واندثار زيتونها وتوتها

(1) العبدري ، رحلة ، ص 74 . ابن خلدون ، المقدمة ، ص 618 .

(2) التجاني ، رحلة ، ص 87-89 (وذكر خصوصاً أن بها عينان : عين الأمير وعين سلام) . ابن سعيد ، جغرافيا ، ص 144 .

(3) التجاني ، نفسه ، ص 137 .

(4) نفسه ، ص 105-109 (تحدث عن غوغاء استغفروها من الجبال) . ابن الاثير ، الكامل ، ج XII ، ص 76 . الدرجيني ، طبقات ، ج II ، ص 403 (تحدث عن زريق منذ القرن V هـ) . Marçais , Les Arabes , p.205 .

(5) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 701 .

(6) التجاني ، نفسه ، ص 177-178 ، 179 .

(7) ابن خلدون ، تاريخ ، ج ، ص 883 . المرزوقي ، قابس ، ص 44 .

المقترن وجوده بتربية دودة الخز. وقد انقرضت هذه الصناعة التي اشتهرت بها في العصر الاسلامي الاول، ولم يعد لها ذكر في العهد الحفصي. كما أن ميناءها لم يبق بدور فاعل مماثل لمواني جربة (1).

ب) المنازل والقرى المحيطة بقابس:

يوجد عدد هام من الواحات الصغيرة المحيطة بالمدينة ومن القصور الجبلية الواقعة جنوبها. وتبدو المدينة في علاقة وطيدة مع هذه الجبال، رغم الاختلاف المذهبي بين الطرفين، إذ أن سكان الجبال كانوا يهبون لحماية المدينة كلما احتاجت الى ذلك (2). وأهم الواحات المذكورة هي:

- وذرف: واحة صغيرة، بها قصر متسع. وقد كانت عامرة في مطلع القرن VIII هـ / XIV م (3).

- المطوية: واحة عامرة في القرن VIII هـ / XIV م (4).

- غنوش: واحة ذكرت في القرن X هـ / XVI م (5).

- شنني والنحال وبو عبدالله: قرى ذات مساكن متفرقة، يخترقها وادي قابس (6).

- الحامة (أو حمة مطمطة): كانت تسكنها قبائل مطمطة وزناتة، قبل أن تستولي عليها قبائل بني يزيد السلمية. قال التجاني إنها «مدينة حاضرة تحف بها غابة نخل.. وكان عليها سور مرتفع، لكن مواضع منه تهدمت سنة 706 هـ. وبها قصبة لسكنى الوالي، غير أن الخراب استولى عليها».

وقد ظل هذا السور قائما الى حد نهاية العصر الوسيط، ولم يتعرض للتخريب ثانية الا سنة 1635 م، أثناء هجومات البدو عليها. ومما يؤكد ذلك أنها كانت محطة للقوافل التجارية الصحراوية، ومركزا لضرب العملة الذهبية (7).

- تبلبو: تقع جنوب قابس، على ساحل البحر، وقد كانت في مطلع القرن الثامن هـ / XIV م منزلا فيه مبان قليلة، و عليه غابة زيتون متسعة، عوضت غابة النخيل التي قطعها أبو يحيى زكرياء بن اللحياني عند محاصرته لمدينة قابس قبل قيامه بالرحلة إلى الجنوب سنة 706 هـ (1).

- كتانة: قرية ساحلية مصاوبة لقصر يحتمي به الاهالي عند نشوب غارة بحرية أو برية. وتسقي هذه الواحة عين ماء، تصل الى سور القصر من الجهة الغربية، قبل أن تتفرع الى مسارب وسواق في الغابة. وقد شهدت هذه الواحة غرسة الزيتون في عهد ولاية أبي زكريا بن عبد الواحد على قابس، سنة 624 هـ (2).

- الزارات: واحة مكونة من ثلاثة قصور، لا تبعد سوى أربعة أميال عن البحر. وقد كانت الحد الفاصل بين المجموعات الاباضية القاطنة جنوبا والمالكية شمالا (3).

- مارث: تعد هذه الواحة الصغيرة بوابة إفريقية من جهة الشرق. وبالتالي، يمكن اعتبارها الحد الفاصل في الناحية التابعة مباشرة لقابس (4).

وابتداء من خط مارث - الزارات، انتصبت مجموعة من الزوايا لتهديد القبائل البربرية والعربية وتوطيئها. ومن أهم المنازل والقصور، نذكر:

- زريق: تقع في مكان مدينة تجغت (جغتي) القديمة، قبالة جزيرة جربة. كان أهلها إباضية في القرن الخامس هـ / XI م والسادس هـ / XII م. وفي سنة 591 هـ، تحولت الى نقطة ارتكاز للميورقيين لمهاجمة مدينة قابس، لوجودها عند التقاء مسلكين: الاول يؤدي الى جبال مطمطة ودمر والثاني الى الساحل الشرقي.

كما كانت مركزا لانتصاب زاوية، قام بتأسيسها رجل يدعى سلام من عوسجة، وقد تمكن من التحكم في حراية القبائل العربية وتولي خفارة القوافل داخل مجال دباب واستخراج الاموال منها (5).

(1) التجاني، رحلة، ص 179-180.

(2) الادريسي، نفسه، ص 127 (يبدو أن قصر زوجونة في قائمة الادريسي يوافق قصر كتانة). التجاني، رحلة، ص 119.

(3) الادريسي، ن.م، ص 128. التجاني، ن.م، ص 119.

(4) التجاني، ن.م، ص 181.

(5) الدرجيني، طبقات، ج II، ص 403. الشماخي، السير (الجزء المنشور)، ص 376، 394. ونورد الفقرة التي ذكرها التجاني لاهميتها (رحلة، ص 180-181): «عوسجي اسمه سلام، ويعرف بابي غرارة، وهذا الرجل منتم الى الدين وقد حكم على العرب بأنواع الشعوذة، فلا يقدر أحد على مخالفتة، وهو يخفر في قبائل دباب وله في استخراج اموالهم منهم اليد القوية، وإن امتنع أحد منهم هول عليه وأوعده بمصائب يوقعها به، فيخافون منه». وهذا العلم معروف في الروايات الشعبية المتداولة، ويطلق على أتباعه الغرابية. ويبدو أن زريق البرانية المذكورة في الخرائط تختلف عن زريق (الساحلية) حيث انتصبت زاوية أبي غرارة، قرب تجغت.

(1) الادريسي، ن.م، ص 106. ابن سعيد، ن.م، ص 144. العبدري، ن.م، ص 74. المرزوقي، ن.م، ص 52.

(2) من الامثلة على مدى تلاحم البادية بالمدينة الهبة التي قام بها سكان الجبال المحيطة بقابس لحمايتها، عند مهاجمة الخليفة الناصر لها سنة 602 هـ. وقال ابن حوقل عن سكان باديتها: (ن.م، ص 72) «في باديتهم شر شمر ودين قدر، وذلك لانهم لا يخلون من البشراية».

(3) التجاني، ن.م، ص 86.

(4) الحميري، الروض المعطار، ص 543.

(5) Lanfreducci et Bosio, op. cit., p. 507.

(6) التجاني، رحلة، ص 87-88. المرزوقي، قابس، ص 33-34.

(7) اليعقوبي، ن.م، ص 102. التجاني، ن.م، ص 134-136. ابن عذاري، البيان، ج IV، ص 190-192. ابن ناجي، معالم، ج IV، ص 102، 147، 166، 242. ابن خلدون، تاريخ، ج VI، الفهرس (ذكر تسمية حامة مطمطة). الشماخي، سير، ص 48. البرزلي، فوازل، ج I، ص 1229، ج II، ص 1152 (تحدث عن الدنانير الحمية والذهب الحمي). Brunschvig, Deux Récits de voyage ...p. 210.

وبالتالي، فقد تبين أن هذه الزاوية الرفيعة من أشكال توطين القبائل البدوية واستقرارها، وذلك باستصلاح الاراضي الواقعة حولها، حيث انتشرت أجنة النخيل. والجدير بالملاحظة أن مدينة تجغت القديمة ظلت عامرة الى نهاية العهد الزيري، ثم بدأت في الانقراض في غضون القرن السادس هـ، حتى أن التجاني عند زيارته لها وجدها أطلالا دارسة، ولم يتبق من محارسها العديدة (وخاصة قصري دكومين والهري) الا ظل باهت، تمثل في زاوية بوغرارة. وهو ما يفسر أن كامل شبه جزيرة الجرف أصبحت تسمى بلاد بوغرارة، خلال القرن XVI م (1).

وفي دخلة عكار، يوجد موضع بين تجغت وجرجيس يطلق عليه سواني خلف الله، وقد كان في الاصل أرضا مواتا عمرها واستصلحها بعض مرابطي الاعراب، خلف الله الاحمدي، من تلامذة الشيخ أبي عيسى العموري. لكن هذه السواني تعرضت لتعديات مواشي البدو، الباحثة عن الباقل في السهل الممتد بين السواني والبحر. ومرة أخرى، تأتي هذه المحاولة التوطينية برهانا عن تخلي بعض الاعراب عن البداوة والغزو، وبداية استقرارهم. لكن القسم الاوفر من قبيلة دباب لم يتقبل برضى هذه العملية التي حرمتهم من مجال للرعي. وبالتالي، فإن هذه الحركة الاستصلاحية التي نجحت بوادي زركين (قرب كتانة) فشلت في سواني خلف الله لتغلب البداوة على سهل جفارة (2).

- جزيرة زيزا (أو زيزوا أو ريصوا): أمتدت إسقالة جزيرة زيزا قبالة جزيرة جربة على طول أربعين كلم وعرض نصف ميل. وكان بعضها معمورا بالقصور والنخيل والكروم، والبعض الآخر تحت الماء (3).

- قصور جرجيس: أوضحت جرجيس في القرن السادس هـ / XII م قصرا صغيرا محاطا بسور، وبه حصن. لكنها شهدت تطورا نسبيا، على ما يبدو، في العهد الحفصي، نظرا الى أهمية ملاحتها المصدر للملح الجيد نحو المدن الايطالية (1). - جزيرة جربة: اكتست هذه الجزيرة أهمية فائقة طيلة الحقبة الحفصية بحكم عوامل عدة، أهمها: - الموقع المتميز في المتوسط الذي جعل منها مرفأ متقدما لافريقية يربطها بشرق المتوسط وشماله، وترسي به السفن التجارية المتنقلة من ميناء الى آخر مساحة. - وفي البر، كانت القوافل الصحراوية المحملة ببضائع بلاد السودان (التبر والرقيق) تحط رحالها بقابس قبل أن ينتقل بعض تجارها الى جزيرة جربة لمواصلة الرحلة بحرا.

- ونتيجة لهذا الموقع المتميز، تحولت الجزيرة الى مجمع للانتاج الزراعي (زيتون وتومر وتفايح) والحرفي (منسوجات صوفية) لمجال اقتصادي واسع، يمتد الى سهل جفارة وجبل دمر.

وقد بدأت هذه الفاعلية البحرية تبرز بوضوح على إثر التدخل الزيري البحري بالجزيرة سنة 431 هـ / 1040 م، ثم التدخل الثاني سنة 509 هـ / 1115 م. ولم يمر سوى عشرين سنة على هذا التاريخ حتى احتل النورمان جربة، وظلوا بها الى سنة الاخماس (2).

وابتداء من تلك الحقبة، عرفت الجزيرة التناوب بين القرصنة والتجارة (3). وتعتبر حملة روجي دي لوريا سنة 683 هـ / 1284 م أهم عدوان خارجي تعرضت له في العهد الحفصي، على أن المقاومة الشديدة لأهل الجهة، وتدخل الحفصيين في الصراع ودور المدن التجارية (بيزا وجنوة) في إنهاء الحرب، ساعدت على طرد المحتل سنة 737 هـ / 1336 م (4).

(1) ذويب، نفس الاحالة. p.419, 521. Dufourcq, L'Espagne Catalane. Brunshvig, Hafside, II, p.400.

(2) الشماخي، كتاب السير (الجزء المنشور)، ص 343. ابن عذاري، البيان، ج I، ص 275. ديوان ابن حمديس، تحقيق: عباس، ص 225 (قصيدة يهنئ به علي بن يحيى الزيري، عند حصاره جربة بحرا). الادريسي، نزهة المشتاق. (نشر الحاج صادق)، ص 172.

(3) نجد صدى لانعكاس الغزو على التجارة في وثائق الجنيزة. ففي رسالة من أبي سعيد بن أبي الحسن الابزاري، ذكر فيها أن السفينة المسيحية التي سافر على متنها اعترضها أسطول روجار الثاني الذي غزا جربة سنة 1135 م، فاخذ واصحابه أسرى وكنل بهم ومما ورد في رسالة مؤرخة سنة 1149 م: « بلغني خبر ما جرى بساحل افريقية، بطرابلس وجربة وقرقنة وسفاقس والمهدي وسوسة. لكن لا أعرف من توفي ومن بقي حيا. اكتب لي تفاصيل الوضع، وابعث رسائل مع ثقات الناس لطمانتي ». راجع:

Goitein, Lettres of medieval jewish traders, p. 206, 324.

(4) حول تفاصيل الاحداث التي هزت الجزيرة في العهد الحفصي، سنوات 683 هـ / 1284 م - 735 هـ / 1335 م، انظر: ابن بطوطة، رحلة، ص 429. مارمول، افريقيا، ج III، ص 103-109.

Dufourcq, L'Espagne Catalane, T I, p.265, T II, p. 432.

Alarcon, Documentos, p. 259, 284. Brunshvig, Hafside, T II, p. 200-205.

(1) الادريسي، نفسه، ص 128. التجاني، نفسه، ص 133 (ذكر التجاني هذه المحارس، فقال أنها لا تتسع الا لجلوس رجل واحد). عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، ص 77. ذويب، جرجيس، بدائرة المعارف التونسية، عدد، ص 73.

(2) التجاني، نفسه، ص 132. ومما ورد في هذا الشأن: « فنزلنا يومنا ذلك بموضع يعرف بسواني خلف الله، وهي منسوبة الى رجل من مرابطي العرب احمدي، وهو من تلامذة الشيخ أبي عيسى المعموري، كان ابتنى هناك مسجدا رسمه الى الآن باق، وأحيى بمقبرته أرضا مواتا، فمنعه عما أراد من عمارة تلك الأرض كثرة فساد مواشي العربان لما يزرع بها. فان العرب كثيرا ما يقصدونها بمواشيهم لانهم يقولون: أمرا باقل ترعى الابل به في تلك الأرض وأمره، وحد هذا الباقل عندهم من هذه السواني الى البحر ».

(3) يبدو لنا أن زيزا - زيزوا - ريصوا تطلق على كامل شبه الجزيرة الموجودة قبالة جربة. وهي تطابق على ما يبدو الاسم اللاتيني غير المحدد (بحيرة تريثونيس). وقد غارت هذه الجزيرة تحت الماء. راجع: الادريسي، ن.م.، ص 128-129. ذويب، نفسه، ص 74 (ذكر أن عكار نسبة الى صياح العكاري من القرن XVI م، وأن زيزا (زيزا - كذا) تقع على مرتفعات هنشير زيان، غرب جرجيس 8 كم.

Trousset, Du Lac Triton des anciens au projet de mer saharienne, In C.T., 1984, p 31-49.

Oueslati, Les Iles de la Tunisie, Tunis 1985.

وفي الجملة فإن الواجهة البحرية تدعمت طيلة هذه الفترة حتى أن مركز الجزيرة شهد انتقالا من الداخل الى الساحل ، من مدينة جربة و سوق الخميس الى حومة السوق. فالأولى ظلت عامرة حتى القرن السابع هـ ، وقد تموضعت وسط الجزيرة في خط فاصل بين النكار والوهبية . وكانت مربعة الشكل ومحاطة بسور ، ذات قصبة موحدة مخصصة لسكنى حافظ البلاد ، غير أن هذه المدينة استولى عليها الخراب عند زيارة التجاني لها سنة 706هـ / 1306م.

أما المدينة الثانية ، سوق الخميس ، فإنها تأسست قرب الحشان منذ أواخر القرن الثالث هـ / التاسع م ، في عهد الشيخ أبي موسى يسجا بن يوجين اليهراسني . وقد ارتبطت هذه الحركية بفاعلية التجارة الصحراوية في تلك المرحلة (1).

على أنه ابتداء من القرن السادس هـ / XII م ، برز الانزياح العمراني من الداخل الى الساحل ، نتيجة تطور العلاقات التجارية في حوض المتوسط . وقد تجسد ذلك في تعدد المواني والحصون البحرية ، وفي ظهور حومة السوق .

— حومة السوق : وصفها ابن عبدالباسط بالعبارات التالية : « **والى قرب ميناها حصن منيع .. وليست بمدينة مسورة ، بل متفرقة الابنية أنيسة جدا ، مربعة الشكل بوضع غريب** » .

وقد كان هذا الحصن المنيع ، أو القصبة حسب الوزان ، وهو برج الغازي مصطفى حاليا ، مقرا لسكنى الوالي الحفصي (2).

وفضلا عن الاسواق الحضرية التي برزت بحومة السوق ، فإنه خصص حي لسكنى الغرباء من مسلمين ونصارى ، على غرار ما كان معمولا به في مدينة تونس . ذلك أنها كانت محطا لسفن الاسكندرية التي تتزود بالزيت وقماش الصوف والزبيب ،

(1) ذكرت كلمة جربة (Respublica Gerbitaba , Gerbitanae) في نقيشة ترجع الى العصر الروماني .

ذكر بشاوش أن جزيرة منكس أصبحت تسمى جربة ، منذ القرن الرابع ق.م. انظر :

A.Beschaouch, op.cit. In Académie de Inscriptions des Belles Lettres, Juillet-octobre 1986.

راجع : التجاني ، رحلة ، ص 123 ، 127 (مدينة جربة فاصلة بين أراضيهم النكار والوهبية) . ويبدو أن موقع هذه المدينة يوجد قرب الجامع الكبير وضريحي أبي زكريا فصيل اليهراسني وأبي محمد كموس ، وإن كان لا يوجد في الخط الفاصل بين المجموعتين.

(2) رحلة ابن عبد الباسط ، نشر برانشويك ، ص 36. الوزان ، وصف افريقيا ، ج II ، ص 93-96.

والشواني البرشلونية والجنوية التي ترسي بها في طريقها الى المشرق ، فتنزود بالزيت والتفاح والصوف المنسوب اليها (Gherbusci) والذهب والرقيق (1).

— القصور الموجودة بالتجاني : فضلا عن المحارس الصغيرة التي لا تتسع لأكثر من شخص ، حسبما ورد في التجاني ، فإنه ثمة عدة قصور ساحلية عامرة ، على طول بحيرة الببيان ، أهمها :

— قصر بنقردان : ورد ذكره في خريطة بيري راييس .

— قصر بني الخطاب : يقع 25 ميلا ، جنوب جرجيس ، في آخر السباح ، قبالة سقالة جزيرة زيزا . وهو ما يجعلنا نحدده في مدخل بحيرة الببيان (2).

— قصر شماخ : يوجد جنوبه ، بين سبخة فروة والبحر ، قريبا حاليا من الحدود (3).

— قصر صالح : يقع جنوب السابق بعشرة أميال ، على قرطيل طوله خمسة أميال ، وهو رأس المخبز الذي عرف مرساه شهرة كبيرة في العهد الحفصي ، نظرا الى جودة ملح سباخه ، الذي صدر الى المدن الايطالية (4).

وفي الجملة ، فإن التوطن بالقصور الساحلية اقترن بمراقبة السواحل وخاصة بالنشاط الاقتصادي المتمثل في تصدير الملح والصوف والزيت الى المدن الاوروبية . ولئن تبعت اداريا قابس ، فإن التكامل الاقتصادي بين المدينة ومجالها غير واضح .

أما عن العمق الداخلي لهذه الجهة ، فإنه تمثل أساسا في القصور الجبلية . — القصور الجبلية : تموضعت أغلب هذه القصور على سفح جبل دمرالمتمد من

(1) ابن سعيد ، جغرافيا ، ص 145. العبدري ، رحلة ، ص 237. التجاني ، رحلة ، ص 122. القلصادي ، رحلة ، ص 123.

الوزان ، نفس الاحالة . ابن بطوطة ، رحلة ، نفس الاحالة (من بجربة ، أثناء سفره من الاسكندرية الى تونس بحرا ، متبعا لطريقة المساحلة) . الشماخي ، سير ، ص 458 (ذكر أسواق جربة) .

Mas -Latrie , Relation et commerce , p. 375, 379 . Dufourcq , L'Espagne Catalane...p. 594 . Carrère , Barcelone , centre économique , Paris 1967,p.426.

Doumerc , Venise et Tunis , p. 187.

(2) الادريسي ، نفسه ، ص 128-129 .

Tissot , Géographie comparée, op.cit., carte du Sud Est.

(3) يبدو أنه يوجد قرب بوكماش . وقد ذكر التجاني في هذه الجهة المسلك الرابط بين رأس المخبز وبئر الزكرة . ويوجد هذا الموقع الأخير حاليا جنوب بنقردان بنحو 12 كم ، وقد تغير اسمه الى جميلة .

ومن الملاحظ أن بنقردان ورد اسمها في خرائط بيري راييس منذ سنة 1525 م ، وهي بهذا موضع قديم خلافا لما تنقله الروايات من كونها ترجع الى الفترة الاستعمارية .

(4) التجاني ، ن.م. ، ص 206-207 . وقد ذكر سوساك زاوية برأس المخبز .

Brunschvig , Hafsidés , TII , p.230 . Soucek , op. cit., p. 143

Hocquet , Le sel et le pouvoir .

بني خدّاش إلى حد جبل نفوسة . وقد ارتبطت أسماؤها بأسماء لاعلام بربرية (مثل غمراسن وتمولست وماطوس) أو لقبائل عربية أو بربرية (مثل دباب وأولاد سلطان وأولاد شهيدة وزناتة وقطوفت وبني خزر) .

- تطاوين : بفتح التاء أو كسرهما ، تعني باللغة البربرية عيني الماء . وهو نفس الاسم الذي أطلق على مدينة مغربية أخرى ببلاد الريف . ولئن كانت تلالته هي المركز الحضري المحصن بهذه الجهة في العهد الروماني ، فإن تطاوينت قد عوضتها منذ القرن الثاني هـ ، لما مر من هناك عبد الوهاب بن رستم سنة 196 هـ ، في طريقه إلى طرابلس . على أن الدور الذي قام به هذا القصر عهد الحفصيين ظل مغمورا في المصادر (1)

- تلالته : تقع تلالته القديمة على خط التخوم الرومانية ، شمال شرق تطاوين بنحو ثلاثة كم . استمر تعميرها في القرن الثاني هـ ، إذ ورد ذكرها آنذاك في المصادر . ويبدو أنه في فترة لاحقة ، وقع بناء قصر لالت ذي الشكل الدائري ، لخزن المؤونة (2) .

- غمراسن : ذكر القصر لأول مرة سنة 706 هـ / 1306 م ، عند زيارة التجاني له . ويبدو أن تسميته اقترنت باسم علم بربري . وينقسم هذا القصر إلى قلعتين جبليتين متقابلتين : قلعة حمدون وقبالتها نفيق التي شيد في أعلاها ضريح نسب إلى محمد بن عرفة (3) .

- شنني : من القلاع الجبلية الأخرى بجبل دمر ، تقع على السفح الجنوبي للجبل . على أن الجهة الشمالية كانت بدورها عامرة ، إذ يوجد بها مغاور عديدة وجامع قديم . ونرجح أن هذه القلعة كانت عامرة في العهد الحفصي (4) .

- الدويرات : انتصبت المنازل الكاهفية والمسجد الجامع في السفح الأول للجبل ، فيما خصص الجزء الأعلى لمخازن المؤونة . واعتبارا لوجود نقيشة بأحدى الغرف مؤرخة بسنة 590 هـ ، فانه من المحتمل أن يكون تعمير القصر قد سبق الاضطرابات التي تمكن فيها بنو غانية من الاستقرار بالجبل والسيطرة عليه إلى حد سنة 602 هـ / 1205 م ، تاريخ قدوم الموحيدين إلى الجنوب وإحكام السيطرة عليه (5) .

(1) الشماخي ، سير (الجزء المنشور) ، ص 66 .

(2) الشماخي ، السير (الجزء المنشور) ، ص 67 ، 241 . كانت بلد القلعة في الحقة الحديثة في علاقة نزاع مع عرب النوايل .

(3) ذكر البكري (نفسه ، ص 76) موقع يغمراسن بين المسيلة وسطيف . التجاني ، رحلة ، الفهرس . الحلل الموشية ، ص 155 . Lewicki , Du nouveaup. 180 .

(4) راجع : A. Louis , La Tunisie du sud .

(5) المرجع نفسه .

- بني خدّاش : يوجد هذا القصر على سفح جبل . وقد تبقت آثار العهد الحفصي بموقع دمر ، شمال القرية بنحو 6 كم ، وهي متمثلة في مسجد كاهفي ، يطلق عليه مسجد علولو ، مكون من ثمانين بلاطات وأسكوبين ، تعلوها منارة . وترجع النقيشة التي تمكننا من قراءة جزئية لها ، والموجودة في مستوى الاسكوب الثاني إلى سنة 865 هـ / 1460 م (1) .

- قصر قطوفت : يعتبر من أهم القصور السكنية بجبل دمر ، الذي استوطنه فرع من لواتة بنو قطوفت ، الوارد ذكره في المصادر منذ القرن الرابع هـ / X م . ويرجع تعمير هذا القصر إلى القرن الخامس ، على أقل تقدير ، اعتمادا على النقائش التي عثر عليها في الغيران المتراكبة ، ذات الهندسة العجيبة . وقد تكون كل واحد منها من غرفتين متتاليتين ، تضمنت رسوما عديدة على جدران الغرف ونقائش (2) .

- قصر العوايد بالمستورية : يقع هذا القصر المعد لخزن الحبوب على ارتفاع 350 م ، متخذا شكل مربع ، ضلعه 34 م . له مدخل بارز من جهة الجنوب ، وسقيفة تضمنت نقيشة احتوت على اسم البناء : المعز بن يعيش .

وتدل النقائش التي عثرنا عليها في الغرف أن القصر كان عامرا بين القرنين XVII و XIX م . على أن الاعلام الوارد ذكرها بهذا القصر (مثل بني بركة وبني مستيرين ، بطن من زناتة) توحى بأنه قد يرجع إلى القرن السادس هـ (3) .

- قصر زناتة (أو القصر القديم) : اتخذ هذا القصر شكلا مستطيلا ، يحيط به سور حصين ، تدعّمه في الزوايا أبراج مكعبة . ويتوسط الجهة الجنوبية كنة بارزة ، قائمة على عقد متجاوز ، كتبت في باطنه نقيشة تؤرخ لبناء القصر : 475 بعد موت النبي / 485 هـ / 1091 م .

(1) نورد ما تمكننا من قراءته من هذه النقيشة : « بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد ونبينا / هذا المسجد المبارك (بني) أيام الله .. عام خمس وستين وثمانمائة .. صلى الله عليه وسلم .. رحمه الله » .

وفي الطابق العلوي من هذا المسجد الكاهفي ، توجد نقيشة ، قرأنا منها : « رمم هذا السقف عام .. لا اله الا الله » . (2) ذكر : لويس (نفسه) جامع العزابة الذي يرجع إلى نحو 900 سنة ، ونقيشة بأحدى الغيران عليها تاريخ سنة 730 هـ / 1329 م ، ونقيشة ثانية كتب عليها سنة 1006 هـ / 1587 م . كما عثرنا على نقيشة أخرى بغار

مطل على الجهة الشرقية كتب فيها : « المعلم علي بن سعيد بن عبد .. وماتوا 1181 هـ » .

(3) توجد نقيشة في السقيفة كتب عليها : « هذا بناء المعز / بن يعيش / ابتغا ربه » . أما النقائش التي عثرنا عليها ، فهي ترجع إلى سنة 1080 ، 1098 ، 1170 ، 1274 هـ .

ومما يدل على قدم القصر أن البركاوي وبني بركة أسماء متشابهة مع علم من رجال القرن السادس : أبو عبد الله محمد بن بركين ، كما أن قرية المستورية يمكن إرجاعها إلى بني مستيرين ، بطن من زناتة . وقد ذكرها ابن حوقل

خلفا تحت اسم مستيزين ، ومنه خليفة المستيري الوارد ذكره في الشماخي (السير ، ص 594) .

وتحيط بالقصر غرف مقببة ، تحليها زخارف هندسية ، تأخذ أشكالا عديدة مثل المعين والدائرة والنجمة السداسية والمثلث والاشكال الحلزونية . وتتميز بأبوابها الصغيرة التي نجد صدى لها في المصادر (1).

-قصر تمولست : كان جبل تمولست مجاورا لجبل زنزفة حيث قلعة بني علي . وتوجد في سفحه عيون وقصر تمولست . ويعود ذكر هذا القصر الى الفترة التي تبعت الهجرة الهلالية في القرن الخامس هـ ، عند ترجمة أبي الربيع سليمان بن يخلف المزاتي ، الذي درس بتمولست ، قبل مغادرتها سنة 449هـ / 1048م ، على إثر مرور الاعداء من هناك للتحويل الى موقع أكثر أمنا ، وهي قلعة بني علي . وفي سنة 462هـ / 1070م ، عاد اليها من جديد ، لكنه لم يبق بها طويلا ، وتحول الى تونين الواقعة شرق تمولست . وقد بقيت حاليا جنوب تطاوين آثار هذا القصر ، الذي كان شاهدا على كيفية تقبل البربر الهجرة الهلالية في بداية أمرها (2).

- قلعة أولاد شهيدة : تقع في أعلى جبل وعر ، على ثلاثة مستويات . وتتكون من منازل كاهفية قديمة ، تكثف فيها قطع الخزف المطلي . وبالتالي لا يستبعد أن تكون عامرة في العهد الحفصي (3).

-قصر ماطوس : تذكر الرواية الشفوية أنه وقع تخريبية عند قدوم الاعداء الهلالية في أواسط القرن الخامس هـ . ولكننا لا ندري مدى مصداقية هذه الرواية المتداولة في بلاد افريقية (4).

- قصر وني : قصر في شكل دائري ، بني على شرف بقرب الذهبيات ، وترجع النقيشة الموجودة بمحراب المسجد الى سنة 549هـ (5).

(1) نص النقيشة الموجودة في باطن العقد : (على يمين الداخل) : « عملت هذه السقيفة في / يوم الجمعة في شهر / الله ربيع الآخر سنة / خمسة وسبعين وأربع / مائة بعد موت النبي / عليه السلام .. (وعلى يساره) : هذا الكتاب (كذا) .. عند ؟ يحيى بن داود ابن / الياس / محمد - الله ».

وقد ذكر أ. لويس (نفسه) ، نقيشة ترجع الى سنة 480هـ بأحدى الغرف . وفي غرفة أخرى قرانا نقيشة تبدو قديمة ، جاء فيها : الحق الحق .

(2) أوردت المصادر الاباضية ذكر اسم تمصولت (بن بكار) منذ القرن الرابع هـ ، ولا يستبعد أن تكون تمولست ترجع الى نفس الجذع ، بل نفس الكلمة التي سبق فيها الصاد اللام : الشماخي ، السير ، ص 297.

(3) سكن هذه القلعة الدغاغرة (أولاد دغري) الذين كانت تربطهم علاقة ولاء بأولاد دباب . وقد خربها الفرنسيون أثناء ثورة الرملة سنة 1911 م . وحافظت الرواية الشفوية على حدث التخريب .

(4) محمد المرزوقي ، البدو في حلبهم وترحالهم . وقد ذكرت رواية مطابقة لها خاصة بشمطة (بالساحل).

(5) ورد في هذه النقيشة ، حسب قراءة محمد البشير المدني ، من تطاوين : « عمل هذا في 5 شهر المحرم سنة 549 هـ . عمل هذا محمد حمو ومعز إبراهيم ».

- وثمة قصور عديدة أخرى ، مثل قصر سقندل الذي احتوى على رسوم جدارية هامة (منها ما يمثل السفن) ، وقصر بني خزر نسبة الى علم بربري متداول ، وقصر أولاد سلطان الذي يزعم أهله أن تاريخه يعود الى القرن الثامن هـ / XIVم . وهو احتمال ، لو صح ، لتبين أن قبيلة أولاد دباب العربية قد اقتبست مبكرا نمط حياة البربر ، في خزن المؤونة والعيش ، وتأثرت بها كما أثرت فيها وعربتها .

(2) مدينة طرابلس وناحياتها : (1) المدينة :

مدينة طرابلس : تقع هذه المدينة القديمة على ساحل البحر ، على الطريق الرابط بين المشرق والمغرب . وقد ظلت طيلة العهد الاسلامي مدينة حصينة ذات شأن .

فمنذ ولاية عبد الرحمان بن حبيب ، وقع تجديد سورها من جهة البر سنة 132هـ / 749م ، بعد أن هدمه عمرو بن العاص . ثم أعاد هزيمة بن الأعين بناءه سنة 179هـ / 795م .

ارتبطت المدينة بناحياتها منذ العهد الاغربي ، بواسطة الأبواب التالية : باب هواره وباب عبد الله من الجنوب الشرقي ، وباب البحر والباب الاخضر من جهة البحر . وظلت هذه التسميات متداولة عهد الحفصيين ، باستثناء أنه ذكر الباب الجديد في القرن XVI م ، وأن باب عبد الله أصبح يسمى كذلك باب الستارة ، لاقامة ستارة أمام الاسوار في عهد أبي محمد عبد الواحد الحفصي سنة 614هـ / 1217م (1).

كما أحيط السور في مطلع القرن الثامن بخندق متسع يصل الى البحر من كلا جانبي البلد ، وقد تواصل وجوده الى نهاية العصر الوسيط .

ومن المنشآت العسكرية الاخرى بالمدينة ، المنارة والقصبة الموجودة من ناحية البحر ، والتي تعرضت الى الاهمال في القرن الثامن هـ ، ثم تغيرت جزئيا عهد الاحتلال الاسباني (2).

أما المدينة نفسها ، فقد عرفت تطورا شبيها بدمشق ، إذ أنها حافظت الى حد القرن الثامن على تخطيطها الشطرنجي القديم ، حتى أن التجاني قال أن « الماشي بالمدينة يمشي بها مشي الرخ » . على أن طبيعة العمارة ووظيفتها تغيرت ، إذ برزت بها منشآت عديدة ، مثل المسجد الجامع ذي المنار المستدير الذي بناه الفاطميون ، والمصلى

(1) الادريسي ، نزهة المشتاق ، ص 121 . العبدري ، رحلة ، 82 . التجاني ، رحلة ، ص 339-340.

(2) التجاني ، نفسه ، ص 244-245.

المحدث في العهد الحفصي في الجنوب الشرقي ، والمدارس (مثل المدرسة المنتصيرية ومدرسة ابن ثابت) والحمامات وغيرها (1).

ونظرا الى بعدها عن مركز حكم الحفصيين ، وتعرضها لمخاطر الغزو البحري ، فقد ترسخت فيها سلطة محلية لعبت فيها العامة دور فاعل ، حتى أن العبدري ذكر بأن أهلها سواسي ، وأضاف التجاني قائلا : « جميع الخواص من هذه البلدة مقهورون تحت حكم العوام منهم ، لبعد بلدهم عن الحضرة وانقطاعهم عن الاوامر » (2).

وقد بلغ هذا الوعي الحضري درجة مماثلة لما حصل في تونس زمن النورمان ، حتى أنهم منعوا تصدير الحبوب الى خارج بلادهم ، وعاقبوا المخالف على ذلك .

ودون أن ندخل في تفاصيل التاريخ السياسي للمدينة ، للحافل بالاحداث ، فإن أسرة محمد بن ثابت قد انفردت بحكم البلاد بين سنتي 724 هـ / 1226 م و 793 هـ / 1390 م ، تاريخ استيلاء أبي فارس عبد العزيز على المدينة . وفي عهد أبي عمرو عثمان ، توصل الحفصيون الى السيطرة على كامل الناحية الممتدة الى تاورغا (3).

ورغم تتالي الازمات ، فإن المدينة تمكنت من الصمود في القرن XVI م ، لكن عدد سكانها تراجع الى ستة آلاف (4).

ب) ناحية طرابلس : أحيطت المدينة بغابة من النخيل وبحدائق مزودة بجوابي وموادل ، ومنتجة للزعفران وأشجار التين والرمان . وعلى بعد نصف ميل ، توجد أجنة المنشية الكثيرة ، وسط عين ماء عذبة .

وكانت هذه الغابة « متصلة الى الجبل بأنواع الفواكه على اختلافها ، وتعدد أصنافها » ، وذلك قبل تخريب البدو والغزاة لها (5).

وقد أرجع الادريسي خراب بواديها الى الانتشار الهلالي ثم السليمي حيث أصبحت مجالا لقبيلتي دباب وعوف ، قبل انتقال هذه الاخيرة الى وسط افريقية .

(1) العبدري ، نفسه ، ص 82، 76. ابن بطوطة ، رحلة ، ص 21. القلصادي ، رحلة ، ص 124 .

(2) العبدري ، نفس الاحالة . التجاني ، ن.م. ، ص 258 .

(3) التجاني ، نفس الاحالة . ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 957. الزركشي ، تاريخ ، ص 94-95 . ابن بطوطة ، رحلة ، ص 435 (ذكر ابن بطوطة أن المدينة تعرضت لهجوم النصاري ، ووقع فديها بخمسين ألف دينار من الذهب العين) . كما شهدت في عهد ثابت بن محمد بن ثابت ، وتحديد سنة 756 هـ ، هجوم الاسبان عليها ، بقيادة فيليب دي دوريا ، ولم تزل في يد الفرنج حتى فداها صاحب جربة .

(4) Lanfreducci et Bosio, Cote, op.cit., p. 526-527.

(5) نفس الاحالة السابقة ، ص 502 (ذكر المنشية) . التجاني ، رحلة ، ص 247 .

ويبدو أن أحد بطون هواره ، وهي مجريس ، تمكنت وقتذاك ، والى حد سنة 676 هـ / 1277 م ، من بسط نفوذها على ناحية طرابلس . وقد اتخذ أفرادها (نزور سوقا لهم ومقرا ، وكانت لهم « قوة واشتداد بقريتهم ، وامتناع من العرب ، لم يكن أحد من العرب ولا غيرهم يدخل غابتها ولا يتجاوز شجرة واحدة منها الا بإذن منهم . وكان بها اذاك أجناد مرسومون في ديوان العطاء كلهم من أهلها ، قد عدوا هناك جندا لمن يلي طرابلس ، ورسم لهم عطاء يقبضونه من خراج طرابلس ، فكانوا يضيقون الاعراب شرا » (1).

على أن هذه الوضعية تغيرت سنة 676 هـ / 1277 م ، لما تمكن رئيس الجواري ، مرغم بن صابر ، من التغلب على الهواريين من مجريس ومن افستكك قرية زنزور من ايديهم واقطاعها بموجب ظهير سلطاني .

وابتداء من هذا التاريخ ، شهدت المدينة فترات صعبة ، حتى أن العبدري وصفها بالفقر والجذب ، واستيلاء عربان البر ونصاري البحر عليها . وقد ظلت ناحيتها غير آمنة في القرن الموالي ، بشهادة ابن بطوطة نفسه الذي احتاج الى خفارة مائة فارس لقطع الطريق (2).

وانتصبت أهم القصور والقرى على طول الجادة الكبرى الرابطة بين المغرب والمشرق ، غرب مدينة طرابلس وشرقها ، وأهمها من الجانب الغربي :

- زوارة الصغرى ، وتسمى أيضا وطن المرابطين : قرية ساحلية محاطة بسور ، ذات نخيل . اشغل أهلها في استخراج مواد البناء اللازمة للعمارة بمدينة طرابلس ، وفي التجارة مع السفن الايطالية والاسبانية الراسية برأس المخبز لحمل الملح . ولذلك فانها كانت عرضة لهجومات القراصنة من حين الى آخر ، وما يعني ذلك من دمار وتخريب لعمارتها . وقد تصدت زوارة التي يوجد على رأسها مقدم لهذه الغارات (3).

- زوارة الكبرى : تسمى كذلك كوطين لوجود قصر بهذا الاسم قربها . ويبدو أنها توافق زوارة الحالية . وهي قرية أكبر حجما من سابقتها ، وغابتها متسعة . تمكن أهلها من الوقوف في وجه الجواري الدبابيين ، وكانت أرض زوارة تصل آنذاك الى حد قصر ولول الذي تقطنه مجموعات اباضية (4).

(1) التجاني ، رحلة ، ص 216-217 .

(2) الادريسي ، نفسه ، ص 121-122. العبدري ، نفسه ، ص 82، 76. التجاني ، رحلة ، ص 216-217 .

ابن بطوطة ، نفسه ، ص 21 .

(3) العبدري ، نفسه ، ص 76. التجاني ، نفسه ، ص 207-209. ياقوت ، البلدان ، ج II ، ص 153. ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 262. الوزان ، نفسه ، ج II ، ص 96 . Lewicki , Répartition ... , p. 327 .

(4) الادريسي ، نفسه ، ص 129. التجاني ، نفسه ، ص 210. الشماخي ، سير (الجزء المنشور) ، ص 249 .

- قصر وزدر : قصر ساحلي محاذ لزوارة الصغرى ، تحول في القرن الثامن هـ الى أثر بعد عين ، بعد أن أصبح عرضة لهجومات القراصنة التي ترسي به لاقتناء الرقيق ، حتى أن القوافل أصبحت تتحاشى المرور به (1).

- حصن تليل : من الحصون الواقعة على تلة مشرفة على البحر ، وقد كان محاطا بعدة منازل للنكار ، وفي أسفله سوان ومزارع سقوية (2).

- زواغة : هو إسم لقبيلة بربرية إياضية نازلة بصبراطة منذ القرن الخامس هـ . وأصبح يطلق على القرية التي أقيمت قرب خرائب صبراطة ، والمسماة في الخرائط الأوروبية (les portulans) إسم طرابلس القديمة لا تبعد عن البحر سوى ميل ونصف ، وكانت مزودة بميناء مبني بالصخر ، وبحصن يحتمي به السكان أثناء غارات القراصنة الأوروبيين الذين يقبلون في أوقات السلم على اقتناء الخنازير . بلغ عدد سكانها في نهاية الحقبة خمسمائة نسمة (3).

- صرمان : قرية على الطريق الموصلة الى طرابلس ، كانت عامرة في القرن الثامن هـ ، ويقطنها عدد من اليهود الذين لا يختلف مظهرهم ولباسهم عن بقية السكان . وقد ازدادت أهميتها في القرن XVI م (4).

- زاوية أولاد سهيل : مثلت هذه الزاوية الشكل الجديد لاستقرار البدو الدبابيين ، باعتبار أن أولاد سهيل ينتسبون الى عمور بن وشاح ، أخي الجواري (جارية بن وشاح) والمحاميد (محمود بن وشاح) والجواوبة (جواب بن وشاح) . غير أن هذا القبيل الضعيف العدد لم تعد له صولة كما كان في الماضي ، وأضحى تابعا في مطلع القرن الثامن هـ للجواري . وهو ما يفسر الى حد ما انصراف بعض افراده الى تأسيس زاوية للاستقرار.

كتب التجاني مايلي : « سهيل صاحب هذه الزاوية رجل يعرف بأبي عيسى يذكر عنه صلاح واعتناء باضافة من كان يرد عليه . وتوفي عام 673 هـ ، وخلفه في إقامة رسم هذه الزاوية أبناؤه ، وهم ناس صلحاء سكنوا تلك الزاوية رحمة للمجتازين بهم ، فانهم يرفدونهم بما يحتاجون اليه من زاد وغيره ، ويرجعون اليهم ما استلبته العرب . والدبابيون يرعون لهم حق رباطهم وحق مشاركتهم لهم في النسب » (5).

(1) التجاني ، نفسه ، ص 209-210 .

(2) التجاني ، نفسه ، ص 211 . وقد ذكرت قبيلة بني تليل قرب عنابة عهد الحفصيين .

(3) البكري ، مسالك ، ص 17-18 . أبو زكريا ، كتاب السيرة ، ص 146-148 . العبدري ، نفسه ، ص 76 . التجاني ، نفسه ، ص 211-212 . ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 264 .

(4) التجاني ، نفسه ، ص 212 . الوزان ، نفسه ، ج II ، ص 110 . البرزلي ، نوازل ، ج I ، ص 171 ب . Soucek , op. cit. , p. 503 . Lanfreducci et Bosio , op. cit. , p. 146 .

(5) التجاني ، نفسه ، ص 212-213 .

و فضلا عن وظائف هذه المؤسسة المذكورة ، فقد تحولت الى مركز لتعليم البدو الكتابة والقراءة ، حتى حبس عليها عدد من الكتب .

على أن هذا الدور الاجتماعي والثقافي والامني لم يكن ممكنا ما لم تتوفر القاعدة المادية له ، المتمثلة في مدى الفاعلية الزراعية لهذه الزاوية . فهي ، كما رأينا بالنسبة الى بو غرارة ، وحدة زراعية قادرة على تمويل ذاتها في الفترات الحرجة . وتبدو أنموذجا لهذا الصنف من التعمير عهد الحفصيين ، فهي « رابطة حصينة يحف بها شجر كثير من التين والرمان والخوخ وغير ذلك . ولها أرض متسعة تعرف بالسابرية » (1).

فقد تولت هذه الرابطة إستغلال الاراضي الشاسعة للسابرية - مع الملاحظ أن قرية الصابرية الحالية تقع 4 كم شرق بو عيسى - وقامت باحيائها وتعميرها ابتداء من القرن السابع هـ . ويبدو أن هذه التسمية ترجع على أقل تقدير الى القرن الرابع هـ ، إذ ذكر القاضي النعمان «بلاد المهدي وشبان الصابرية» وأشار البكري الى بني السابري ، موضع غرب طرابلس ، على مسيرة ثلاثة أيام (2).

أما عن جذور هذه الملكية الكبيرة ، فهي على ما يبدو قديمة ، وإن اختلف في أصل الكلمة (3).

والسابرية في كلتا الحالتين هي ضيعة شاسعة ، وملكية خاصة لانتاج الزيتون المرتبط بالسوق الايطالية في العصر القديم . وظلت محافظة على وحدتها الجغرافية في العصر الاسلامي ، وإن كنا لا نملك معلومات حول كيفية استغلالها . وفي القرن السابع هـ ، أضحت ملكية للرابطة التي هيمنت على المجال الممتد بين زوارة وزواغة ، وخارجه ، إذ تولى أحد تلامذة أولاد سهيل تعمير الارض واستصلاحها بسواني خلف الله ، قرب مدينة قديمة أخرى مندثرة ، وهي تجغت .

فهل معنى ذلك أن الرابطة والزاوية المنتصبتين في مكان مدينة قديمة ، قد أخذت على عاتقها مشروع إحياء الارض واعادة تعميرها ، وتوطين البدو ؟ لقد سبق أن رأينا في أمثلة أخرى أن القبائل المستضعفة ركنت الى الاستقرار ، وأن الزاوية كانت الشكل الجديد لتوطينهم ، ولاكسابهم سلطة حقيقية ، من ذلك بنو دهمان بوسط إفريقية .

(1) التجاني ، نفس الاحالة .

(2) القاضي النعمان ، المجالس والمسايرات ، ص 254 . البكري ، مسالك ، ص 7 .

(3) الرأي الاول هو رأي لويسكي ، يعتبر أن السابرية هي ملكية كبيرة لاسرة السفاريين ، وعلى رأسهم الامبراطور سبتيم سيفار : 193-211 م ، الذي نشأ في اسرة فينيقية بلبدة الكبرى ، وأن بني السابري (Severi) هم أحفاد المزارعين الكولونوس الذين عملوا بهذه الضيعة . أما الرأي الثاني وهو تعليق كوتيل ، فقد ربط بين السابري وسكان صبراطة (Sabratenses) . وبالتالي ، فإن السابرية تعني الاراضي الواقعة بين صبراطة وطرابلس ، حيث تتكاثر غراسة الزيتون . انظر :

Kotula , Un témoignage d'Al -Bakri ... , In Antiquités Africaines , TXXII, 1986 .

- زاوية أولاد سنان : هي مثال آخر اقترن ببداية استقرار البدو . تقع غرب مدينة طرابلس ، وهي أكثر أهيمية من سابقتها ، من حيث العمارة و عدد الرجال والاراضي المملوكة لها . وقد مثلت سوقا للقبائل البدوية ومركزا لهم . ورجعت بالنظر لشيخ الجوارى ورئيسهم : عبد الله بن دباب بن أبي العز بن صابر بن عسكر بن حميد بن جارية الذي اشتهر بشدته تجاه القبائل المجاورة (1).

وبالتالي لم تكن الزاوية ناجمة عن وهن القبيلة وضعفها مثل سابقتها ، انما مثلت نقطة ارتكاز لقبيلة قوية .

- زنزور : مثلت المجال الزراعي الفاصل بين طرابلس وقبيلة الجوارى : وهي غابة زيتون كبيرة « من الغرس القديم مثل غابة الساحل » ، ممتدة على مسافة خمسة أميال طولاً ، ونصف هذا الامتداد عرضاً . وقد كانت القصور النمط الاساسي لسكنى المزارعين بها ، وأهمها القصر القديم الذي كان يعقد بجواره سوق الجمعة المخصص لهوارة ، فيما خصص سوق الزاوية للجوارى .

كانت هذه الغروس ملكاً لاهل طرابلس ، وفي دائرة تصرفهم . وعلى إثر قيام حركة بني غانية في نهاية القرن السادس هـ ، تقلصت ناحية المدينة ، وزهد الملاكون الحضري في أرض زنزور ، فباعوها للمجريسين ، من هواراة .

وهكذا مثلت قصور هواراة الحاجز الفاصل بين القبائل البدوية والمدينة . على أن ذلك لم يكن أمراً ثابتاً ، إذ تمكنت قبيلة الجوارى من اكتساح هذا المجال الزراعي ، ومن بسط نفوذها عليه ، بموجب إقطاع منحه السلطان الحفصي لرئيس الجوارى ، مرغم بن صابر ، سنة 676هـ / 1277م . وابتداء من ذلك التاريخ ، أصبحت مجريس ، بفروعها : القياد وبني سلام وبني حسين والخطابين والابراهيميين وبنو رزق وبنو مدنين تحت سلطة الجوارى ، « منقسمين بين المراغمة من الجوارى على رتبهم ، لكل واحد منهم جماعة يجيبها ويحميها ، وربما تباعوهم .. وليس أهلها في الحقيقة ملاكا لشيء » ، وإنما هم أجراء للعرب ناصحون ، واسم الملكية لهم هو النصح في الخدمة (2).

- جبال نفوسة وغريان :

مثلت هذه الجبال العمق الاقتصادي والاستراتيجي لمدينة طرابلس من الجهة الغربية . وقد اكتسبت أهمية فائقة طيلة العصر الوسيط ، وخاصة في الحقبة الاولى ، حتى أنها أصبحت في واجهة الاحداث الى هزت بلاد المغرب في القرنين الثاني والثالث . وقد ساعدت التجارة الصحراوية على الاضطلاع بهذا الدور ، وتطور التعمير بالجبل ،

(1) التجاني ، نفسه ، ص 213-214 . الوزان ، وصف افريقيا ، ج II ، ص 110 (يبدو أن زاوية بني يربوع التي ذكرها الوزان تناسب زاوية أولاد سنان في نص التجاني . والمرجح أنها تناسب مدينة الزاوية الحالية) .
(2) نفسه ، ص 214 ، 218 .

كما شهد بذلك اليعقوبي في قوله إن « منازلهم في جبال طرابلس في ضياع وقرى ومزارع وعمارات كثيرة » .

ويطول تعداد هذه القرى والقصور الجبلية التي تستعمل للسكن وخزن المؤونة ، على غرار مثيلاتها بالجنوب التونسي ، إذ أن عدد القرى بجبل غريان وحده كانت تصل الى 130 حسب الوزان . أما المدن الهامة بالجبل ، فهي نادرة نسبياً ، وأشهرها شروس التي عرفت بعيون الماء ، ولالوت وجادو ويفرن .

وفي العهد الحفصي ، مثل جبل نفوسة مجال المدينة « منه تمتاز طرابلس بأنواع من الخيرات ، حتى الخضر والفواكه وفيه الزيتون والزبيب والتمر » . أما جبل غريان ، فقد كان يوفر لها المناجم والاعشاب الطبية والزعفران والشعير والتمر والزيت ، الذي صدر إنطلاقاً من طرابلس الى الاسكندرية .

على أن هذه الجبال ذات الارتفاع والعرض المحدودين لم تتمكن من المحافظة على استقلاليتها التي تميزت بها في العصر الوسيط الاول ، ولا من الخروج من دائرة النفوذ البدوي لقبائل دباب المسيطرة على سهل جفارة . وهو ما يفسر الى حد ما تضائل موارد العيش لسكان الجبل الذين اختاروا أحياناً طريق الهجرة الى وسط افريقية وشمالها ، وخاصة مدينة تونس .

فضلاً عن الأسر النفوسية المستقرة بالساحل وجبل زغوان وسهل الباطن بالقيروان ، فإن الحقبة الحفصية شهدت نزوح الجبليين أفراداً وجماعات ، طلباً للرزق . ولئن صادف الحظ بعضهم ، فأصبحوا من مشاهير المدن الكبرى ، مثل عبيد الغرياني بالقيروان ، ومحمد بن عرفة الورغمي بتونس ، فإن الكثير منهم اشتغل في الحرف البسيطة ، وخاصة في الافران لحذقهم صناعة الخبز ومهارتهم فيها (1).

- القرى الواقعة على الطريق طرابلس - برقة :

- تاجورا : لا تبعد عن البحر سوى ثلاثة أميال . وكانت محاطة بجدار من التراب . وقد بلغ عدد سكانها نحو العشرة آلاف في نهاية هذه الحقبة . اشتغلوا بالزراعة ، وزودوا مدينة طرابلس بعدة منتجات ، من الغلال والتمور والزيت والخشب .

- إمسلاطة : تتكون هذه المنطقة من عدة قرى وقصور عامرة تمتد الى حد قصر بني حسن شمالاً ، منتجة للزيتون والنخيل ، وكان يتولّى أمرها رئيس ، يشرف على عدد كبير من الفرسان (5000 الف في القرن XVI م) .

(1) الادريسي ، نفسه ، ص 105 . ابن سعيد ، جغرافيا ، ص 145 . الشماخي ، سير ، الفهرست . الوزان ، نفسه ، ج II ، ص 105-106 . ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 159 ، 253 . (انهم أحد علماء القيروان ، من أصل نفوسي ، وهو أبو الربيع سليمان بن سالم النفوسي ، عرف البربري ، بكونه زكراوي المذهب ، خارج عن اعتقاد أهل السنة) .
Brunschiwig , Deux Récits de voyage ... p. 209 .

راجع كذلك مقالنا حول قبيلة نفوسة ، مجلة كلية الاداب بالرباط ، 1983 .

وقد كانت قبائل هوارا المنتشرة بهذه المنطقة، ابتداء من لبدة، في خفارة دباب.
- زليطن: يبدو أن يزلن الوارد ذكرها في ابن حوقل هي تصنيف ليصليتن، وهي بطن من نفزاوة. وزليطن لا تعدو أن تكون جذورها مقترنة بهذه القبيلة. كانت بها قصور عديدة، وقرية ساحلية كبيرة، منتجة للزيت والزعفران والتمور، وكانت تجارتها نافقة مع الاسكندرية وصقلية وسائر المدن الإيطالية، خاصة تجارة الرقيق المجلوبين من بلاد السودان الأوسط.

- مصراطة: بها قصور وقرى جبلية عامرة في القرن السابع هـ / XIII م، تعاطى أهلها التجارة مع الاسكندرية، وخاصة بيع الخيل، وقاموا بدور تجارة العبور بين بلاد السودان ومدينة البندقية. وكانوا ينتسبون الى هوارا، لكنهم ظلوا تحت خفارة دباب.

ويعتبر أحد قصورها، وهو قصر أحمد، آخر حد لأفريقية حسب ابن سعيد. وقد يصل هذا الحد الى تاورغا، وهي قصور ثلاثة ذات نخيل وأقعة في طرف المجال الطرابلسي (1).

(3) بلاد الجريد:

مثل بلاد الجريد وحدة جغرافية متميزة عن غيرها، فهي مجموعة من الواحات الصحراوية المحاطة بالسباح، ترجع في أغلبها الى العهد القديم. فقد ذكرت مدينة توزر منذ العهد الروماني في لوحة بوتنغر (Table de Peutinger). وفي بداية الفترة الإسلامية، تمكن عقبة بن نافع من اختراق الخط الدفاعي للقصور بالجريد أو قسطنطية، وهي التسمية التي أطلقت على هذه البلاد (2).

(1) الخصائص السكانية والاقتصادية:

- الاسكان: نزلت بهذه الواحات عديد القبائل والشعوب، من بينها قبائل زناتة وخاصة بني واسين الذين استقروا بتوزر وكنومة، وبني يفرن بسداة وبني ويلل

(1) ابن حوقل، صورة الارض، ص 44-45. الادريسي، انس المهج وروض الفرج، ص 82. ابن سعيد، جغرافيا، ص 146. العبدري، رحلة، ص 85، 236. ابن بطوطة، رحلة، ص 21. القلقشندي، صبح الاعشى، ج 7، ص 383. الوزان، وصف افريقيا، ج 2، ص 107، 111، 146.

Lewicki, A propos d'une liste de tribus Berbères, In F.O., 1959, p. 131.

Lanfreducci et Bosio, op. cit., p. 501; Soucek, op. cit., p. 161.

(2) قال اليعقوبي في هذا الصدد: «مدائن قسطنطية وهي أربع مدائن في أرض واسعة، لها النخل والزيتون. فالمدينة العظمى يقال لها توزر وبها ينزل العمال والثانية يقال لها الحامة والثالثة تقيوس والرابعة نفطة، وحول هذه المدن أربع سباح. وأهل هذه المدن قوم عجم من الروم القدم والافارقة والبربر». اليعقوبي، البلدان، ص 102. محمد الطالبي، دراسات في تاريخ افريقية وحضارتها، ص 91-164.

ويروتن بقنطرار وبني درجين بالقلعة المسماة باسمهم، وكزينة بين توزر والحامة وبني تيجرت بين الحامة وتقيوس. كما نزلت بعض فروع نفوسة ومزاتة بقنطرار منذ القرن الثاني هـ / الثامن م. أما نفزاوة، وخاصة منها ورفجومة وسماطة ووركول، فقد استقرت بالجهة الشرقية من بلاد الجريد.

ومما يذكر حول جذور الاسكان بهذه الناحية أن حسان بن النعمان دخلها صلحا سنة 79 هـ / 698 م، وأن كنائس النصارى ظلت مواضعها خرابا الى حد العصر الحفصي (1).

ومنذ القرن الاول هـ / السابع م، استقرت مجموعات عربية بالجريد. وعلى إثر الهجرة الهلالية، وخاصة بعد سنة 630 هـ / 1232 م، بدأت بعض البطون الهلالية والسليمية، وخصوصا من الشريد وزعب ومرداس، في النزول بالواحات. وقد تحدث ابن خلدون عن هذا التنوع البشري بالجريد قائلا: «وأما بقايا بطون نفزاوة، فلا يعرف لهم لهذا العهد حي ولا موطن الا القرى الظاهرة المقدرة السير، المنسوبة اليهم ببلاد قسطنطية. وبها معاهدون من الفرنجة أوطنوهم على الجزية واعتقاد الذمة عند عهد الفتح، وأعقابهم بها لهذا العهد. وقد نزل معهم كثير من بني سليم من الشريد وزغبة وأوطنوها وتملكوا بها العقار والضياح» (2).

- البنية الاقتصادية: بديهي القول أن ركائز العمران هي البنية الاقتصادية المستندة على الزراعة السقوية بالواحة والتجارة الصحراوية. والحديث عن الزراعة بها مقترن شديد الاقتران بالنخل، وقد أورد ابن الشباط التوزري فصلا في «ما جاء من الفضل في النخل» (3).

وصورة البلاد الجريدية الخصبة لم تتغير منذ القرون الاولى للإسلام. فقد تحدثت كتب المسالك عن النخل الكثير ووفرة التمر، وتعدد أنواعه ورخص أسعاره، فضلا عن الفواكه الأخرى مثل الأترج وغيرها.

ومما له دلالة أن أزمة القرنين الخامس والسادس، وخصوصا سيطرة بني غانية على هذه الواحات، لم يكن لها تأثير كبير على الانتاج. فالادريسي تحدث عن كثرة

(1) الشماخي، كتاب السير، الفهرس، ابن الشباط، صلة السمع، مخ، ص 1192 (ذكر الكنائس الخربة في عصر الدلائي، في القرن الرابع هـ). التجاني، رحلة، ص 159-160: «وأهل توزر من بقايا الروم الذين كانوا بأفريقية قبل الفتح الإسلامي، وكذلك أكثر بلاد الجريد لأنهم في حين دخول المسلمين أسلموا على أموالهم، وفيهم قوم من العرب الذين سكنوها بعد الافتتاح، وفيها أيضا من البربر الذين دخلوها في قديم الزمان».

(2) ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 234. Brunschvig, Hafsides, T II, p. 317.

(3) ومما تضمنه الحوار البديع بين القاضي أبي الفضل اليسري وأبي الحسن التقيوسي، عندما صعدا منار توزر، قال الاول: «أشرفنا على الجنات، فقال الفقيه أبو الحسن: أما ترى النخل قد زهرت ذوايها. فقلت: كالإقاصات لوت أكمامها طربا. فقال الفقيه أبو الحسن: فكانها البست من سندس حلا. فقلت: وقار الله في أجسادها ذهباً ابن حوقل، صورة الارض، ص 67. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 230. البركري، المسالك، ص 48.

البقول والفواكه بها، فضلا عن التمر وذكر صاحب الاستبصار غابة والزيتون، وبعض أنواع التمور. وأورد الزهري بها أكثر من عشرة أجناس من التمر فيما أنفرد ابن سعيد بذكر الحمضات والكتان المفضل والنيلة والحلفاء (1).

أما ابن الشباط التوزري، الذي كانت له معرفة أكثر بالواحة، رغم اعتماده على الدلائل الاندلسي (المتوفي سنة 478هـ) والبكري، فقد قال في شأنها: «وفي بساتينها (أي توزر) جميع الثمار، حاشى قصب السكر. وتمير توزر إفريقية بالتمر، فيخرج منها في أكثر الايام ألف حمل وأكثر» (2).

أما عن فاعلية التجارة الصحراوية، فإن ذلك أضحى أمرا معروفا لدى المؤرخين، باعتبار أن بلاد الجريد منطقة عبور تربط بين التل والصحراء، وبين المغرب والمشرق لوجود مسلك أفقي يصل سجلماسة بوارجلان والجريد ونفزاوة وصولا الى جنوب إفريقية.

فقد أصبح هذا الطريق فاعلا ابتداء من الحقبة التي أصبحت فيها وارجلان ذات أهمية في التجارة مع بلاد السودان، أي نهاية القرن الثاني وبداية الثالث هـ / نهاية الثامن والتاسع م. ومن المحطات الواقعة على هذا المسلك، والتي استعملها أبو نوح سعيد بن زنگيل في القرن الرابع هـ هي: واد سوف - أريغ (تيفورت). وثمة طريق ثان رابط بين المدينتين، ذكره البكري: من تاهودا الى بادس ثم قيطون بياضة (ولعلها زربية الواد) ومنها نصل الواد وورغلة فبلاد السودان.

واستعمل هذا المسلك تجار من الحامة وقنطرار وتقيوس ونفطة. فاتبعه علي بن يخلف، جد أبي العباس الدرجيني، عندما دخل مالي سنة 1180 م.

أما القسم الرابط بين الجريد وجنوب شرقي إفريقية، وهو الذي اتبعه أبو يحيى زكريا بن صالح الیهراسني، عند عودته من سجلماسة الى جربة، فهو يمر من شط الجريد ونفزاوة، ويتفرع الى مسالك ثلاثة: الأولى يسمى السويدية يصل نقطة بدوز، مروراً بالقلعة. والثاني هو طريق التوزرية وهي غير مستعملة حالياً، وكانت تربط توزر بفطناسة وقبلها، حيث تتفرع الى اثنين: الأولى تمر جنوب جبل طباقا والثانية شماله، ويصلان الى قابس. ويبدو أن الادريسي الذي ذكر الطريق نقطة - قابس يعنيه

- (1) قال ابن حوقل أنه «بها نخل كثير والتمر القسب بها كثير وهي مغوة إفريقية بتمورها». وأضاف المقدسي: «قسطيلية هي نظيرة البصرة في الدنيا، حمل تمر بدرهمين». وقد بلغ هذا الانتاج أوجه في القرن الرابع هـ والخامس حسب شهادة البكري: «توزر كثيرة النخل والبساتين والثمار، إلا أن قصب السكر والموز لا يصلحان بها. وحولها سواد عظيم من النخل، ويخرج منها في أكثر الايام ألف بعير موقورة تمرأ وأزيد». الادريسي، نزهة، ص 104. الاستبصار، ص 155-158. الزهري، كتاب الجغرافيا، ص 200. ابن سعيد، رحلة، ص 127.
- (2) ابن الشباط، صلة السمط، IV، ص 1194. القلقشندي، صبح الاعشى، ج IV، ص 385 (تحدث عن كيفية توفير الاسمدة اللازمة لاثراء التربة واستخراجها من المراحيض).

وكذلك التجاني الذي تحدث عن الطريق توزر - بشري - طرة - الحامة - قابس. والثالثة طريق الوديانية أو طريق المحلة وهي تنطلق من تقيوس نحو فطناسة، ومنها تتجه الى الحامة فقابس (1).

وقد وردت إشارات عديدة حول استعمال هذا الطريق قبل القرن السادس هـ، على أننا نعتقد أن فاعليته تدعمت منذ تلك الحقبة، بعد أن استولى الموحدون على المغرب وتراجع دور الطريق للمتونني الذي كان يصل بلاد السودان بالمغرب الأقصى نتيجة الاضطرابات الحاصلة في الصحراء. وفي حكم أبي يعقوب يوسف، وصلت قافلة أبي يحيى زكريا الیهراسني، من بلاد السودان الى جربة، متبعة هذا المسلك، وفيها 250 ألف مثقال من الذهب (2).

وثمة طريق ثان يربط بين الجريد وبلاد السودان، ذكره البكري وأشار اليه الوزان لما تحدث عن نفطة في قوله: «وكان سكانها عادة من كبار الاغنياء لوجودهم على تخوم ليبيا على الطريق المؤدية الى بلاد السودان». ويبدو أن وجود هذا المسلك يفسر الى حد كبير نشأة قنطرار في أواخر القرن الثاني هـ / الثامن م (3). وطبيعي القول أن هذه البنية الاساسية انعكست إيجابا على التجارة طيلة العصر الوسيط (4).

وفي أواسط القرن الخامس هـ، كان أحد تجار الجريد، تلمي الوسياني، يقوم بتجارة متواصلة على مدى سنين عديدة مع بلاد السودان، فكان يبعث منها كل سنة 5000 ديناراً. أما ابن سدرين الجريدي، فقد تحول وقتذاك الى أغياروا على ضفاف نهر السنغال للتجارة (5).

- (1) T. Lewicki, Etudes Maghrébines et Soudanaises, Varsovie 1976, p. 18, 28.
- (2) استعمل هذا الطريق الأفقي عديد المرات في الحقبة الأولى: فولد أبي يزيد مخلص، كيداد، سافر من تقيوس الى تادمكت وقاو، متبعة هذا المسلك. وكذلك فعل أبو يزيد من بعده، ولما خرج أبو نوح سعيد بن زنگيل من السجن، غادر توزر في اتجاه ورغلة. كما ذكر عدد من تجار قنطرار والحامة الذين سافروا في القرنين الخامس والسادس هـ عبر هذا الطريق. ينظر: الشماخي، السير، الفهرس.
- (3) البكري، المسالك، ص 47-48 (وقد ذكر البكري في الصفحة الموالية أن جباية بلاد الجريد بلغت مائتي ألف دينار). الوزان، وصف إفريقيا، ج II، ص 139.
- (4) لما وصل (عبيد الله المهدي) توزر، حسب أنها هي التي تقوم منها دولته. فنظر الى رجالها وليس معهم زينة الملك، ولا هيئة السلطان، وإنما هم أصحاب حوانيت. وكان من بين تجار بلاد السودان كيداد اليفرنى الذي تزوج جارية صفراء، أنجب له أبا يزيد مخلص. وقد تحدث ابن حوقل عن هذا النشاط قائلاً: «وهي على السعة من البيوع والاشربة في الاسواق وكثرة الوارد والصادر ملتفين للمير والتجارة بما لا تدانيها فيها مدينة مما قاربها، وجهاز الصوف في جميع جهاته من الشقة والاكسية والحبل الى سائر ما يعملونها، يحمل منها الى جميع الاقطار» أبو زكريا، كتاب السيرة، ص 158. ابن حوقل، صورة الارض، ص 92.
- (5) الشماخي، السير، نسخة مرقونة، ج II، ص 365, 302.

وفي القرن السادس هـ / الثاني عشر م ، تناقلت المصادر أخبار جد أبي العباس أحمد الدرجيني ، وهو أبو الحسن علي بن يخلف النفطي ، أخبار زيارته لملك غانة سنة 575 هـ / 1179 م . « وهو أنه سافر إلى دواخل غانة تاجرا ، فقام بها وله مكان عند ملكها ، وكان عظيما تحته 12 معدنا ، يستخرج منها التبر ، ووقع القحط ببلادهم ، فاشتكت الرعية إلى السلطان ، وذلك بمدينة مالي ، فقبوا لاصنامهم الذبائح واستغاثوا بها . فلم يغاثوا . وكان الشيخ علي على ارتحال ، فقال له الملك : أدع ربك لعله يغيثنا . فقال : لا يجوز وأنتم تعبدون غيره . قال : كيف صفة الاسلام ؟ فما زال به حتى وحّد وتكلم بكلمة الحق » (1) .

وتواصلت فاعلية التجارة بالجريد في العصر الحفصي بنسق أقل من السابق ، غير أن ذلك لم يحل دون النزعات الاستقلالية لعامل الجريد في فترات ضعف المخزن الحفصي (2) .

ب) قصور الجريد :

- توزر : اعتبرت توزر أو قسطنطينية حاضرة بلاد الجريد طيلة العصر الوسيط . فقد أحيطت بسور حصين ، كان مبنيا بالحجر والطوب في القرن الرابع هـ / العاشر م ، وظل كذلك في القرن السادس هـ / XII م . وكانت تتخله أربعة أبواب ، انتصبت خارجها أرباض واسعة . وتعددت أسواقها ومن بينها سوق الخزازين الذي بني قربه جامع محكم الصنعة ، مازالت منارته المكعبة التي شيدت سنوات 418-422 هـ / 1027-1030 م ومحاربه المرابطي الطراز الذي بناه المثلثون سنة 589 هـ / 1193 م شاهدا على أهمية هذه العمارة .

وكانت المدينة مقسمة إلى شطرين ، يفصل بينهما خندق ، منذ أن حل العرب بالبلاد سنة 79 هـ / 698 م ، وربما قبلها . واستمر هذا الوضع في العهد الزيري ، إذ قسمت المدينة إلى مجالين : الأول لسكنى أهل البلاد والثاني للعرب (3) . واعتبارا لفتح البلاد صلحا ، فإن مواضع الكنائس لم يتصرف فيها وظلت خرابا في العهد الحفصي ، في حين أن المسلمين بنوا مسجدا بإزاء كل كنيسة (4) . ويبدو أن موضع هذه المدينة هو بلد الحضر حاليا ، لوجود المسجد الجامع القديم

(1) الشماخي ، نفسه ، ج II ، ص 350 .

(2) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 233 « وكان أمر هذه القرى راجعا إلى عامل توزر أيام استبداد الخلافة . فلما تقلص ظل الدولة عنهم وحدثت العصبة في الأمصار ، استبدت كل قرية بأمرها وصار مقدم توزر يحاول دخولهم في إيالته .. »

(3) ابن حوقل ، صورة الأرض ، ص 92 ، البكري ، نفسه ، ص 48 ، الإدريسي ، نفسه ، ص 104 . الاستبصار ، ص 155-156 (وقد ذكر أن أهل توزر عرفوا بالتهافت على اقتناء الزبل لتسميد أراضيهم حتى أن الدلال كان يتجول في الأزقة بحثا عنها) . ابن الشباط ، نفسه ، ج IV ، ص 1194 . Idris , Zirides , II, p.468 .

(4) ومما ذكره ابن الشباط في شأنها قوله : « توزر أم أقاليم بلد قسطنطينية كبيرة شريفة ، وبها جامع شريف وأسواق عامرة ، حولها أرباض كثيرة . وهي حصينة منيعة وذلك لقرب النخل من سورها » ابن الشباط ، نفسه ، ج IV ، ص 1194 .

بها ، وعديد الأضرحة للعلماء المنتسبين إليها . وبعد أقل من قرن ، فقد أضيف للمدينة جامع ثان ، إذ ذكر التجاني بها جامعين ومصلى وحماما واحداً ، وهو ما يناسب الامتداد العمراني بها ، على إثر استقرار قبائل زعب ثم مرداس ، ابتداء من سنة 630 هـ (1) .

وشهدت عصر ذلك ازدياد السكن المشتت داخل الواحة ، في قصور أعتبرها التجاني أضخم وأحسن من منازل المدينة . ونعتقد أن هذه الظاهرة لا تختلف كثيرا عما حصل بتونس ، فهذه القصور والابراج خصصت لكبار الملاكين ، الذين فضلوا مغادرة المدينة والنزول في سكن محصن .

وبالتالي ، فقد برزت في العهد الحفصي ثنائية أخرى بفعل هذا التغلغل البدوي في الواحة ، وتغيير البنية العمرانية والبشرية داخل المجال الحضري وال خارطة العقارية داخل الواحة .

ويبدو أن قبيلة مرداس السيلمية تمكنت من السيطرة على شطر من المجال الحضري ، فيما استطاعت قبيلة فطناسة البترية من تعويض بني واسين الزناتيين الذين ذكر لهم درب بني مبدول داخل المدينة النواة والاستقرار في الشطر الثاني حتى أن التقابل أضحى في نهاية العصر الوسيط بين الطرفين . وهذا الحسن الوزان يتحدث عن ذلك ، فيقول : « وهم (أي أهل توزر) مقسمون إلى قسمين ، يفصل بينهما النهر الصغير . يسمى القسم الأول فطناسة وينتمي إليه كل شريف ونبليل بالمدينة ، ويسمى ثانيهما مرداس ، ويتكون من أعراب منذ فتحها المسلمون . وهذان القسمان يعيشان في عداء » (2) .

على أن هذا التقسيم لم يعد عمرانيا - طائفيا بين قسمين من المدينة ولا مذهبيا بين أهل السنة والاباضية (وداخل الاباضية بين الوهيبية والنكار) كما كان في الحقبة الأولى ، إنما تحول إلى ثنائية يغلب عليها الطارؤون الجدد من البربر والأعراب ، وما يعني ذلك من تهميش للسكان القدامى . وهو ما يخفي نزاع حول تقسيم الماء واستعماله بالواحة .

وقد استرعت هذه الثنائيات التي نجدها في بقية الواحات : في قابس بين جارة والمنزل ، وفي تقيوس بين كنومة وسدادة ، وداخل درجين السفلى ، اهتمام عديد الدارسين الذين ذهبوا مذاهب شتى في تأويلها ، مركزين على نظرية الصف . على أن الأمر في حقيقته مرتبط بالنزاع الحاصل حول تملك الماء والأرض (3) .

- نقطة : تقع هذه المدينة التي شبهها البكري بالكوفة الصغرى في طرف

(1) التجاني ، رحلة ، ص 163 ، على أن بعض سكان الواحة فضلوا الهجرة إلى تونس ، عقب تنامي الإزمات وعدم انتاج النخيل ، فمن ذلك المرباط أبو زيد عبد الرحمان الشريف في القرن السابع هـ ، الذي كان عنده 160 نخلة بالواحة ، لكنها لم تنتج شيئا من الرطب طيلة سبع سنوات : مناقب ، مخ 1855 ، ص 1171 .

(2) الوزان ، نفسه ، ج II ، ص 143 . الشماخي ، السير ، ج II ، ص 403 .

(3) Bédoucha , système hydraulique et société dans une oasis Tunisienne , In Etudes rurales , 1976 , 62 , janv. pp. 39-72 .

الصحراء الشمالي ، على الطريق المؤدية الى بلاد السودان . وهو ما يفسر أهميتها الاقتصادية ، وتنوع الاجناس والطوائف بها حتى أن بعض الاندلسيين الذين خرجوا من وطنهم بعد سقوط غرناطة فضلوا التوجه اليها (1).

وأخذ نسق التعمير بها شكل قصور محصنة ومتباعدة عن بعضها ، وكان عددها في أواخر القرن التاسع هـ / XVم «ثلاثة قصور عظيمة ، لا سيما القصر الذي توجد به القصبه» . وهو الحصن الذي وصفه صاحب كتاب الاستبصار بكونه «مدينة قديمة عليها سور من بناء الأول» (2).

وقد عرفت كورة نقطة في الحقة الكلاسيكية تبرعما عمرانها هاما ، تجسد في ظهور قصور عديدة على الطريق التجاري ، لكنها اندثرت في الحقة الحفصية :
* فرشانة : قرية من عمل نقطة ، منها أبو الحسن بن إسماعيل الفرشاني ، عالم مالكي أخذ من سحنون . اندثرت في مطلع القرن السابع هـ ، حسب شهادة ابن الشباط
* قنطار - قنطرة - قنطار : أنشأتها جالية نفوسية قرب نقطة ، على الطريق التجاري المتجه الى بلاد السودان ، أثناء حكم عبد الوهاب بن رستم (168-208هـ / 784-823م) . انتسب اليها نفاث بن نصر ، صاحب فرقة النفاثية في القرن الثالث هـ . وظلت عامرة الى حد القرن السادس هـ ، غير أنها تلاشت فيما بعد ، نتيجة الحروب الطاحنة بين بني غانية والموحدين .

وقد قال ابن الشباط في شأن هذين الموقعين : «وفرشانة التي تقدم ذكرها كانت في القديم من عمل نقطة ، وهي اليوم في عصرنا خراب . وكذلك قنطار التي كانت أيضا من عمل نقطة وهي اليوم خراب ، ولم يبق الآن من عمل نقطة الا درجين خاصة» (3).

* درجين : ظلت قلعة بني درجين عامرة الى أن حلت بها كارثة تمثلت في تخريب الجيش الصنهاجي لها سنة 440هـ / 1048م ، وموت عدد كبير من أهلها (ألف وخمسمائة حسب المصادر) وفرار البعض في اتجاه وادي ريغ ووارجلان ، ولم يبق منهم سوى أقلية استوطنت درجين السفلى الجديدة . على أن النزاعات الداخلية لم تنته ، وهذا الدرجيني يحدثنا عن إحداها ، مبينا موضع القرية من مدينة نقطة : «قال أبو العباس : وقعت فتنة بدرجين السفلى الجديدة ، فأفضت الى خروج الاوطان ، وذهاب الانفس والاخوان . فعظم على أهل المذهب أن أشفى كلا الفريقين على التلاشي واستصعبوا إصلاح ذات بينهم . فحرك الله أبا عبد الله (محمد بن علي السوفي) اليهم

- (1) قال الإدريسي في شأنها : «مدينة متحضرة عامرة بأهلها لها أسواق وتجارات ونخل وغللات ومياه جارية» ابن حوقل ، نفسه ، ص 67 . البكري ، نفسه ، ص 75 . الإدريسي ، نفسه ، ص 105 . مؤلف مجهول ، نبذة العصر ، ص 48 .
(2) الاستبصار ، ص 156 . ابن الشباط ، نفسه ، ج IV ، ص 201 ب . الوزان ، نفسه ، ج II ، ص 139 .
(3) ابن الشباط ، نفسه ، ج IV ، ص 1200 . راجع حول قنطار : تاليفنا ، القبائل والارياف المغربية في العصر الوسيط .

فلما بلغ درجين ، تهادى الى ربض نقطة ولم يدخل . فخرج اليه من بربرض نقطة من الفقهاء . فخرجوا حول مسجد قنطار العليا» (1).

ومن الواضح أن قنطار ودرجين السفلى الجديدة لا تبعدان كثيرا عن نقطة ، الى درجة أنها تعد من بين أرباض المدينة . وقد ظلت درجين ، مثل قنطار ، عامرة الى حد القرن السادس هـ ، حتى أن الإدريسي وصفها بكونها مدينة حسنة عامرة تنتج عديد الغلات والبقول والتمور . وأضاف صاحب كتاب الاستبصار أنها أكثر بلاد الجريد زيتونا ، ويصنع فيها الكسى الدرجيني الشبيه بالسجلماسي (2).

وتبعاً لذلك ، نعتقد أن القرية اندثرت أثناء النزاع الحاصل بين بني غانية والموحدين .

- الحامة - حامة البهاليل - حامة بني بهلول : نسبة الى الاعيان المحليين بها ، بني بهلول الذين ينحدرون من بقايا الروم ، وقد نزلوا بالحصن المسمى القصر ، فيما استقر بقية السكان بالارباض . اشتهرت بانتاج التمر الاسود الكبير الحجم المسمى خنفس والزيتون والعنب وفواكه عديدة . قال ابن الشباط في شأنها : «أما الحمة ، فهواؤها معتدل وفيها عين عذبة كان يجلب منها الماء قبل هذا للولاة بتوزر ، وفيها دور جلييلة عظيمة البناء» (3).

- تقيوس : هي تيجاس (Tiges) قديما ، ودقاش حاليا . اعتبرها صاحب كتاب الاستبصار أربعة قصور متقاربة عليها أسوار ، وهي أكثر البلاد زيتونا وجبابة ، ذات عيون عديدة وغابات نخيل كبيرة . وقد ذكرت المصادر الاباضية كنومة وسداة أثناء فترات النزاع بينهما . وأضاف ابن الشباط ثالثة وهي كبة التي كان الماء يدخل بعض دورها وجامعها .

وفي الجملة ، فإن قلعة سداة كانت أكثر ذكرا من غيرها ، وهي التي انتسب اليها أبو هلال السدادي المعاصر لابي علي النفطي (نهاية القرن السادس هـ / XIIم) وصاحب الزاوية المسماة باسمه (4).

- من الواحات الجبلية ، تامغزط : كانت تامغزط المثال الوحيد الذي ذكر من بين الواحات الجبلية بالجريد في العهد الحفصي . وقد ذكر ابن الطواح أنه يفصلها عن توزر

(1) أبو زكريا ، نفسه ، ص 305 . الشماخي ، نفسه ، ج II ، ص 340 ، 353 .

(2) الإدريسي ، نفس الحالة . الاستبصار ، ص 159 .

(3) الاستبصار ، ص 157 . ابن الشباط ، ن.م . ج IV ، ص 201 ب .

(4) الإدريسي ، نفسه ، ص 104 . الاستبصار ، نفسه ، ص 156-157 . ابن الشباط ، نفسه ، ص 201 ب ابن

ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 50 ، 173 ، 201 ، 323 (ذكر قلعة سداة وبلاد الحشان بالجريد) . ابن خلدون ، تاريخ ،

ج VI ، ص 702 .

Idris , Zirides , T II, p. 467 .

مرحلتين ، وكان بها جامع للخطبة . وأضاف الدباغ أن « قسطنطينية قاعدتها توزر وسائر بلاد تقيوس وحمة البهاليل ونقطة وتامغزا والفرى » (1).
ج (قصور نفزاوة :

كانت المسافة الفاصلة بين قابس والجريد عامرة ببعض القبائل العربية : بنو أحمد في جهة الشرق ، وزعب ابتداء من منزل مجزم ، وهي واحة بها قصور ومنازل ، لكنها أخليت عند مرور محلة الأمير الحفصي ابن اللحياني بها سنة 706هـ . وكانت بنفزاوة عديد القصور العامرة في العهد الحفصي ، من بينها طرة وبشري وتلمين وأضاف التجاني كيكل وبياسك وبني يوسف وغيرها . على أن أهمها ثلاثة قصور كما ذكر ذلك الوزان ، الذي أضاف أنها مسورة بأسوار كثيفة (2).
- طرة : قديما تريس (Turris) . وتقع حاليا بين المنصورة والجديدة ، وتوجد حول العين بركة متسعة تمكن من تنظيم الصبيب ورفع مستوى الماء لتيسير جريانه في السواقي . غير أن هذه العين جفت حاليا .

تعرضت طرة الى دمار الحرب ، إذ قام يحيى بن غانية بتخريبها لخدلان أهلها له ، ودخلها الخليفة الناصر عنوة سنة 602هـ / 1204م فخربها وتركها خاوية بعد أن تفرق أهلها . ثم عمرت من جديد ، حتى أصبحت في العهد الحفصي إحدى القاعدتين لقصور نفزاوة الى جانب بشري .

على أنها افتقدت الى معالم الحضارة ، فهي عند التجاني « بلد بلا إسم وقرية بلا معنى » . تحولت قصبته الواقعة قرب العين (ولعلها بنيت على أنقاض الطرس القديم) الى خراب وقتذاك ولم يبق منها غير سورها المحيط بها وغابة النخيل . اشتهرت بجودة تمرها وبصناعة الزجاج الصافي وبعمل الصوف الذي صدر الى الاسكندرية . ومن أعلامها في القرن السابع هـ أبو يعقوب الطري ، صاحب المراسلات الشهيرة مع أبي علي النفطي ، وشاعرها أبو بكر بن فتح الغماري الذي نشر نوعا جديدا من الخط (3) .

(1) ابن الطواح ، سبك المقال ، ص 148 (رسمها المؤلف : تامغظ وهو خطا بين) ابن ناجي ، معالم ، ج II ، ص 317 .
(2) التجاني ، نفسه ، ص 153 . الوزان ، نفسه ، ج II ، ص 145 .

(3) الاستبصار ، ص 157 (مدينة مسورة حصينة) . التجاني ، رحلة ، ص 142-153 . الفلقشندي ، صبح ، ج V ، ص 108 . توزع حاليا بركة الماء الى قسمين (شرشارة) تلمين ومقسم المنصورة . ويتفرع كل قسم الى مصارف وسواقي عديدة ، تصل الغابة من انحدار معين . وتفتح السواقي بالتناوب ، وذلك بفتح المصرف الذي يفلقها بالمسحاة ، لمدة معينة من الزمن . وتقسم الاجنة الى وحدة قياسها : 10 x 20 م تسمى دريج ، وتتوزع الدرجة الى أحواض محاطة بجسور (ارتفاعها عشر سم) ، وتحتاج الدرجة للامتلاء من ثلاثة الى عشر دقائق . وتوجد شبكة ثانية مكونة من مصارف المياه ، كي تمنع الماء من الركود والنز . ويتولى القديس الاشراف على دور كل قرية في استعمال الماء ، وهي طرة (الجديدة) وتلمين والمنصورة والرابطة ، وعادة ما يأتي الدور بعد اسبوعين . . . Bédoucha , op. cit .

- يتلمين : هي تلمين حاليا . قال صاحب الاستبصار أنها مدينة صغيرة حصينة كانت بها أرباض وغابة نخيل وزيتون في نهاية القرن السادس هـ . وهي كما قال في شأنها أحد الادباء خاملة الذكر في العهد الحفصي (1) .

- بشري : تقع شمال غربي طرة ، قرية حاليا من واحة فطناسة . اعتبرت القاعدة الثانية لنفزاوة في العصر الحفصي . وكانت بدورها مدينة مسورة قديمة ، لها غابة كثيرة النخل والزيتون والفواكه . وقد توسطتها عين ماء تسمى تاورغا ، أكثر أهمية من عين طرة ، وما زال الاسم معروفا ، وإن كانت قد جفت (2) .

وفي الجملة ، ارتكز الاسكان بهذه الواحات على عمارة القصور ، والتحسينات القديمة ، باعتبارها توجد في خط التخوم الروماني . ورغم تسرب البدو الى بعض الواحات ، فإن التوازن بين البدو والحضر ظل غالبا ، إذ زود البدو الاعراب هذه الواحات بالمواد الأولية من صوف وجلود وغيرها ، فيما تخصصت هذه المراكز الحضرية في صناعة النسيج ، وتصدير الفائض من الصوف الى مصر عبر جربة . كما عرفت نفزاوة بصناعة الزجاج ، وبملاحاتها الكبيرة الواقعة على سبخة تاكمرت (3) .

4) واحة قفصة : بين محلة السلطان والبدو :

تميزت هذه المدينة القديمة بموقعها المحوري ، في شبكة الطرقات الرابطة بين بلاد السودان والقيروان من جهة ، والمغربين الاوسط والاقصى والمشرق ، مروراً بقابس من جهة ثانية ، وقد لخص الادريسي ذلك في قوله : « مدينة قفصة مركز ، والبلاد بها دائرة » .

- المدينة وسكانها : لم يكن موضعها أقل قيمة من الموقع ، إذ أحاطت بهذه الواحة الجبال من عدة جهات والصحراء من الجنوب . وزادتها غابة النخيل الدائرة حولها والمزودة بقصور وحصون للمراقبة والتي يصعب اختراقها ، مناعة . أما الحزام الثالث لتحسيناتها ، فقد تكون من السور المرتفع المبني بالصخر ، الذي أحيط بستان ، يدور حولها خندق ، ومن القصبنة المنيرة الواقعة داخله .

لكن المدينة وواحتها تضررتا من الغزوات المتواصلة لها في العهدين الموحيدي والحفصي . فقد حاصرها عبد المؤمن بن علي سنة الاخماس ، ثم حفيده يعقوب المنصور سنة 583هـ / 1187م ، فقطع نخيلها وأعاد السور أثرا بعد عين ، وعاملهم بحكم المساقاة ، معتبرا أملاكهم فيئا ، بعد أن نكل بالوافدين على المدينة من الاغزان

(1) P. Penet, L'hydraulique agricole de la Tunisie méridionale , Tunis 1913 , p. 41-69

(2) الاستبصار ، ص 157 . التجاني ، رحلة ، ص 153 .

(3) ابن سعيد ، رحلة ، ص 127 . الفلقشندي ، صبح الاعشى ، ج V ، ص 387 . التجاني ، رحلة ، ص 155 .

والميورقيين والأعراب ، ولم يترك بها إلا البلديين . وتكررت هذه الاحداث في العهد الحفصي عديد المرات . وهو ما يفسر الخمول النسبي الذي أضحت عليه ، حتى أن أحد أبنائها ، وهو ابن راشد ، أبى الا هجائها معتبرا إياها بلد الجهل .

وفضلا عن الاشارات الواردة حول السور والقصبة التي ينزل بها الوالي ، والتي كانت مبنية بالحجر المنجور ، فإن طرقاتها قد فرشت بالبلاط . وكانت أسواقها طيلة العهد الحفصي نشيطة ، إذ صنعت بها الاقمشة وخاصة الاردية والطيالس والعمائم والفخار الجيد وبالأخص أواني الماء المعروفة بالريحية الشديدة البياض ، والزجاج والوانى المذهبة والنعال القفصية المتخذة من جلد الاروى والمعروفة بليونتها (1).

أما سكان المدينة من البلديين ، فقد ظلوا الى حد القرن السادس هـ يتكلمون اللسان اللاتيني - الافريقي ، الى أن سيطر الهالليون على هذا المجال ، فتعربوا .

- الغابة : فضلا عن التجارة الداخلية والصحراوية ، استند نشاط المدينة على الزراعة . وكانت الواحة أهم عنصر في هذا النشاط . فقد وجدت بها عيون ماء عديدة ، ذكر من بينها عين وسط المدينة تسمى الطرميد .

وهذا صاحب كتاب الاستبصار يحدثنا عن سلطان الماء بالمدينة ، فيقول :

«لأهل قفصة في سقي جناتهم هندسة عظيمة وبرشام شديد ، وتدقيق حساب . ويقول أهل قفصة : إذا رأيت قوما يتخاصمون وقد علا بينهم الكلام ، فلتعلم أنهم في أمر الماء . وكان على أحد أبوابها كتابة منقوشة في حجر من عمل الاول ترجم ، فاذا هو : هذا بلد تحقيق وتدقيق» .

والتأمل في توزيع الماء من خلال هذا النص ، يلحظ أنه قسم الى نوعين :

- الماء الداخل : وهو مكون من عيون الماء الواقعة داخل المدينة ، وهي إثنان : الاولى عند باب الجامع تسمى بالوادي الكبير وهي عين كبيرة مبنية بالصخر الجليل من بنیان الاول ، سعتها نحو عشرين مترا ، وفوقها عين صغيرة تسمى رأس العين ، تفصل بينهما قنطرة قديمة ، وهي عين القصر حاليا . أما الثانية الواقعة تحت قصر قفصة ، فهي عين الطرميد (الترميل حاليا) ، وعليها كذلك بنیان قديم ، وبازائها مسجد ، وقد شيد لمنبع العين صهرج عليه أقباء ودكاكين مبنية بالحجارة ، ويوجد فوقه مسجد كبير .

وكان ماء العينين يتجمع في نهر كبير تطحن فيه الارحية الكثيرة ويسقى منه نصف أرضها .

- أما الماء الخارج ، فانه يتمثل في عين كبيرة خارج المدينة تسمى عين المنستير ،

(1) راجع حول الاحداث العسكرية التي عرفتها المدينة ، الفصل الثاني ، وحول نظرة ابن راشد لها الفصل المتعلق بالنظرة الى الزراعة . الجدميوي ، رفع الازار ، ص 109 ب . ذكر سوق التجار بها (. الاستبصار ، ص 152 .

الواقعة في جانب النهر الكبير الذي يشق الغابة ، وهو وادي بايش ، وهي عين عذبة يخرج منها نهر وتسقي النصف الثاني من الواحة . كما توجد عيون أخرى صغيرة قرب المدينة تسقي الجنات .

وقد أنتجت هذه الفلاحة المعتمدة على البستنة أصناف التمور وخاصة الكسبا وضروب من الغلات مثل الزيتون والفسق والليمون والبنفسج والحناء والقطن والكمون وسائر المشمومات والرياحين كالأس والياسمين والنانج والنجس والسوسان والبنفسج والورد الابيض (1).

وحسبما جاء في كتاب الاستبصار ، فإن دائرتها بلغت نحو عشرة أميال ، أي أكثر من 16 كم . وهو ما اعتبر تقصا عما كانت عليه في العهد الاغربي والفاطمي - الصنهاجي . ومما يؤكد ذلك أن عدد القصور العامرة المذكورة بها بلغ المائتين ، لكن في نهاية القرن السادس هـ ، لم يذكر من منازلها وقراها سوى 18 منزلا . وأحيطت هذه الغابة والقصور بحائط سمي سور الغابة ، وقد زود بأبواب (أو دروب) وأبراج .

وقد اقتصر المصادر على ذكر البعض من هذه القصور ، وأهمها : قصر قديم اندثر عصر ابن الشباط ، يدعى شقراطس ، وانتسب اليه الفقيه أبو محمد عبد الله بن يحيى الشقراطي ، المتوفى سنة 466 هـ / 1073 م .

ومن القصور الأخرى التي (خمل ذكرها) في القرن السابع هـ : قندادس وقطس (وقال آخر قطس) وأرطس (حاليا من بين قرى القطار) ، تبدو تعرييا للكلمة اللاتينية هرتوس (hortus) : الحديقة ، وقد عرفت بزريرة النيل الارطسية ، وقلمنتس وقندادس وفي الجملة ، فإن هذه القصور لا تعدو أن تكون تجمعات سكنية صغيرة محصنة داخل الواحات ، مرتبطة باستغلال الارض وريها . وما تناقص عددها الا دليل آخر على تراجع المساحات المزروعة داخلها .

أما ناحية المدينة ، فقد استقرت بها عديد القبائل البدوية من بني سليم ، وخصوصا مرداس وبني أحمد . وقد كانت القبائل النازلة قرب المدينة تحفر أحساء في واد بايش لاستخراج الماء العذب وتورد فيه إبلها (2).

ويتضح مدى التكامل الحاصل بين القبائل والمدينة ، في مستوى توفير المواد الأولية وخاصة الصوف ، أو مقايضة انتاج الواحات بانتاج البلاد التلية . وبالتالي فقد كان الغالب على هذه العلاقة هو الطابع السلمي .

(1) اليعقوبي ، البلدان ، ص 102 . الادريسي ، ن.م. ، ص 104 . ابن سعيد ، رحلة ، ص 126 . العبدري ، رحلة ، ص 44 . العمري ، مسالك ، ص 84 . القلقشندي ، صبح الاعشى ، ص 386 . ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 203 . التجاني ، رحلة ، ص 353 . الوزان ، وصف ، ج II ، ص 143-145 . البرزلي ، جامع ، ج I ، ص 230 (أورد ذكر قصور قفصة في نازلة للسيوري ، من القرن الخامس هـ) .

(2) الاستبصار ، ص 152 . ابن الشباط ، نفسه ، ج IV ، ص 162 ب . العبدري ، رحلة ، ص 44 . ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 164 .

بديهي القول إن التمدن في هذه الحقبة ورث الأوضاع السابقة له ، بما فيها العهد القديم . فقد مرت شبكة المدن الافريقية بمراحل ثلاث : الاولى تخص النشأة في العهد القديم ، والثانية التطور في العصر الوسيط الاعلى (الى حد القرن الخامس هـ) والثالثة ما آلت اليه الأوضاع في العهد الموحدى - الحفصى .

- مسألة تواصل الشبكة الحضرية القديمة في العصر الوسيط :

ففي الحقبة الوسيطة الاولى شهدت الشبكة المدنية تغييرا جزئيا ناجما عن تطور المسالك والطرق ، على أن عددا كبيرا من المدن استمر وجوده ، بل إنه تعزز باضافات جديدة : مثل إعادة بناء الأسوار ، وتوسيع المجال الحضري بظهور أرباض خارج الأسوار البيزنطية مخصصة لسكنى العرب والبربر والافارق والروم . ومن الامثلة على ذلك ما وقع بطبنة وباغاي وقاساس وبلزمة والاريس وغيرها .

وقد ارتكز هذا الانموذج التعميري في العهد الاغلبى على النواة الاصلية القديمة من قلاع وحصون بيزنطية ، و ما نشأ حولها من أرباض محيطة بها . مما نجم عنه ظهور مراكز حضرية متعددة النواتات ، لا تمثل فيها المدينة القديمة سوى واحدة من بين المجموع . وقد أطلق على هذه النواتات تسمية القصر أو البلد . على أن ما حصل في العصر الموحدى - الحفصى هو تجاوز لهذا التقسيم والوصول الى مرحلة الانصهار لاهل البلد الواحد ، بعد أن تنوسيت الاختلافات العرقية . وقد حصلت تطورات مختلفة في هذا الصدد : ففي الحالة الاولى ظلت الثنائية المعمارية قائمة ، دونما تعبير حقيقي عن اختلاف عرقي ، مثلما هو الشأن بالاريس ، حيث ذكر الادريسي السور المبني من التراب الى جانب السور البيزنطى (1) .

أما الحالة الثانية ، فانها تمثلت في اندثار كلي لهذه المدن الفسيفسائية ، نتيجة الازمات المتعددة التي اجتاحت البلاد في القرنين الخامس والسادس هـ ، أو الصراعات الاثنية مثلما حصل بطبنة ، فقد كان أهلها عربا وبربرا ، ووقع بينهما نزاع في القرن الرابع هـ أدى الى بداية تراجع عمران المدينة (2) .

(1) الادريسي ، نزهة المشتاق ، ص 117 .

(2) ابن حوقل ، صورة الارض ، ص 85 .

على أن التواصل لا يعني بأية حال من الاحوال الاستمرارية الكاملة للهياكل القديمة أو الثبات ، للأسباب التالية :

- حصول تغييرات هامة في شبكة الطرقات وبالتالي في الشبكة الحضرية في العصر الاسلامي الاول ، نجم عنها اندثار عدد كبير من المدن القديمة ونشأة عدد آخر من المدن والامصار العربية .

- اعتماد العرب أساليب الري بطريقة مستحدثة ، مقارنة مع الحضارات السابقة ، ومدى تأثيرها على المناخ المصغر للمجال الزراعي ، وبالتالي على التنظيم المجالي للمدينة والبادية .

وفي كل الاحوال فان هذا الارث القديم والوسيط الاعلى قد ساهم في صياغة جديدة للشبكة الحضرية في العصر الموحدى - الحفصى .

- المستجدات العمرانية في العصر الموحدى - الحفصى : سبق هذه الحقبة قرنان من المخاض العسير الذي عرفته المدن ، ومن التحولات البطيئة التي نجم عنها بروز وجه جديد للشبكة الحضرية بافريقية ، وبالتالي للمدينة وناحياتها فالظاهرة الاولى تمثلت في اختفاء عدد هام من المدن والقرى واندثارها كليا ، أثناء أزمة القرنين الخامس والسادس ، وأزمة القرن الثامن هـ . وقد تحولت هذه المواقع الى مجرد هناشير لزراعة الحبوب ، وكثيرا ما بسط المخزن يده على هذه الاراضي المهملة ، وأقطعها للقوى الاجتماعية المساندة له .

أما الثانية ، فانها خضت كيفية تطور القرى والمدن المذكورة في العهد الحفصى : فقد حصل في هذه الحقبة الانصهار لمختلف النواتات الحضرية التي برزت في العهد الاغلبى ، وقد شهدت انحسارا في مجال موحد ونشأة نواة جديدة أطلق عليها البلد أو القصر ، حيث المسجد الجامع . وفي الحالات التي عرفت اتساعا ، فكثيرا ما استندت الى مؤسسة الزواية أو تحصينات مستحدثة .

وهكذا ظهرت منذ القرن السابع هـ / XIII م ثنائية جديدة داخل المدن والقرى الافريقية تمثلت في البلد أو القصر القديم والحي المحيط بالزاوية . ولنا في بعض قرى الساحل نماذج على ذلك .

وفي حالات أخرى ، شهدت بعض المدن صحوة جديدة ، بعد أن أشرفت على الاندثار ، من ذلك مثلا القيروان ، التي وقعت إعادة تعميرها إنطلاقا من الهجرة الريفية وتوطين البدو ، وبالتالي فقد ظلت البادية خزاناً بشريا هاما للمدن .

وفي الجملة ، ثمة عنصران أساسيان تجمع السكان حولهما في فترات النمو

الديموغرافي : وهما القصر والزاوية ، ممثلين النواة الاصلية لنشأة القرى وتطورها. ولنا في القرى الساحلية المتكونة حول القصور مثال على ذلك مثل نقطة وقصر زياد والمحرس وغيرها. على أن هذه القرى الناشئة في العهدين الموحيدي والحفصي لم تتحول الى مدن ، وذلك خلافا لما حصل في الغرب المسيحي عصرذاك.

وأصبحت التحصينات في هذه الحقبة ظاهرة ملازمة للعمران الحضري ، في القرى والمدن على حد سواء ، نظرا الى تعدد المخاطر والتوترات الاجتماعية . وبالتالي فقد فضلت عديد المدن الابتعاد عن البحر ، ولم تصمد في وجه الغزوات البحرية سوى المدن ذات المواضع الحصينة والاسوار القوية .

وقد تجسدت هذه التطورات على المستوى الطوبونومي في أولوية مصطلح القصر أو القلعة أو الحصن في الاستعمال ، وبدرجة أقل تعويض الاسماء القديمة بجديدة مرتبطة بالزاوية ، التي كثيرا ما قامت على أنقاض المدن المندثرة ، فأبنة تركت مكانها للدهماني وملول لسيدي بنور الخ .

كما عرفت البادية «تطورا طوبونوميا» محدودا ، بفعل استقرار عدد كبير من القبائل البدوية ، التي التصقت أسماؤها بالموقع النازلة به . على أن الاسكان البدوي ظل ضعيفا ، والاستغلال للأرض جزئيا ، وهو ما يفسر أن عددا كبيرا من المواقع حافظ على الاسماء القديمة (اللوبية - البربرية أو البونية والاتينية - البيزنطية ، أو العربية في القرون الاولى).

الجزء الثاني

**تقسيم الحمل بين المدينة والبادية:
التوازن الهش**

الفصل الأول: الزراعة بين سلطان المدينة وتعدّيات البدو:

(I) نظام الملكية العقارية : المجال الزراعي والمجال القبلي بين المدّ والجزر :

1- الجذور التاريخية لوضعية الأرض بافريقية والمغرب :

منذ الحقبه التأسيسية للتاريخ الإسلامي ، قسمت ملكية الأرض إلى أنواع مختلفة ، في ارتباط بطبيعة الفتح : عنوة أو صلحا . وأهمّها :

- **أرض العشر** : كل أرض ، للعرب والعجم ، أسلم عليها أهلها ، فهي ملك لهم ، ولا شيء عليهم سوى العشر .

- **أرض فتحت صلحا** : يؤخذ عليها خراج معلوم ، حسبما صولحوا عليه . قال أبو يوسف : « كل أرض من أراضي الأعاجم صالح عليها أهلها ، وصاروا ذمة ، فهي أرض خراج » . وكانت تعتبر فيئاً لكل المسلمين ، يؤخذ عليها الخراج ، وتترك لأصحابها (1) .

عرّف يحيى بن آدم أرض الخراج بما مسح ووضع عليه الخراج . وهي ضريبة غير محدّدة ، للمشروع أن يزيد فيها ، وينقص حسبما يحتمل أهلها ، فكان عمر بن الخطاب يأخذ الثلث على خراج النخل المسقي بغرب ، والثلثين على ما كان يسقى سيحا . ويذهب ابن سلام إلى كراهية شراء أرض الخراج ، لأنها فيء للمسلمين (2) .

- **أرض فتحت عنوة** : وقع فيها الاختلاف : فقال بعضهم انه يسحب عليها قانون الغنيمة ، وهي كل ما يصيب المقاتلة في الحرب من مال ومقتات وسلاح وماشية ، فتخمس وتقسّم .

وقال آخرون : بل حكمها والنظر فيها إلى الإمام ، إن رأى أن يجعلها غنيمة ، فيخمسها ويقسمها ، كما فعل الرسول بخيبر ، فذلك له ، وإن رأى أن يجعلها فيئاً ، فلا يخمسها ولا يقسمها ، لكي تكون موقوفة على المسلمين عامة ، كما صنع عمر بن الخطاب ببلاد السواد ، ويؤخذ عليها الخراج . وكان مالك يذهب إلى ذلك ، ويرى أنها لا تقسم ولا تباع ولا تكون فيها قطائع .

(1) أبو يوسف ، كتاب الخراج ، ص 182 . ابن سلام ، كتاب الاموال ، ص 64 . قرآن ، سورة العشر ، الآية 7 .

(2) أبو يوسف ، ن.م. ، ص 123-125 ، 202 . ابن سلام ، ن.م. ، ص 89 ، 64 . يحيى بن آدم ، كتاب الخراج ، ص 403 ، ومما ورد في كتابه (ص 393) : « الغنيمة ما غلب عليه المسلمون بالقتال حتى يأخذوه عنوة ، والفئ ما صولحوا عليه من الجزية والخراج » .

- **أرض الموات** : هي الأراضي المهملّة التي لا يمتلكها أحد . وقد كان إحيائها

خاضعا لشروط عديدة (1) .

وعلى ضوء هذه المرجعيات ، عولجت وضعية الأرض القانونية بإفريقية والمغرب والأندلس ، لكنها لم تكن بهذا الوضوح ، لأسباب عديدة منها : اختلاف الفتح من جهة إلى أخرى ، وعدم مسايرة الواقع التاريخي للمعطيات التشريعية ، وتطور هذه الأوضاع بعد قرنين من الزمن ، لما أعيد طرح القضية عهد سحنون . ومما يأتي دليلا على الاختلاف الحاصل بين الواقع والنظرية ما ذكره الداودي (المتوفى سنة 402هـ) في شأن أرض الأندلس « أنها لم تخمس ولم تقسم ، غير أن كل قوم وثبوا على طائفة منها بغير إقطاع الإمام » (2) .

وبالتالي فقد اختلف المشرعون في حكم أرض المغرب والأندلس ، هل هي أرض عشرية أم خراجية ، صلحية أم مختلطة . وقيل عن أرض إفريقية إنها فتحت صلحا تارة ، وعنوة طورا ، كما قيل إنه أسلم عليها أهلها (3) .

سئل سحنون عن ذلك ، فأجاب : « وأما أرض إفريقية ، فكشفت عن أصلها ، فلم أقم منها على حقيقة أو صلح ، وكاشفت عنها علي بن زياد ، فلم يصح عنده أمرها ، ولكن يقال أن العرب لما فتحوا البلاد قيل للوالي ، أظنه موسى بن نصير : اختر أن تأخذ الخمس من حيث شئت ، فأخذ هذه الصوافي .

ولئن ذهب ابن أبي زيد إلى أنه توجد بإفريقية أراض ليست بصلحية ولا عنوية ، فإن سحنون أقر بأن التعامل في الأرض يكون حسبما جرت عليه العادة ، فيستصرف أهلها تصرفا كاملا في أموالهم ، بيعا وشراء وصدقة وهبة ورهنا وتحبيسا ، باستثناء بعض الأماكن التي تسمى الأخماس ، وأخرى اغتصبت من أهلها ووقع استصفاؤها ، أو جلا عنها أصحابها ، ونزل بها قوم آخرون ، فكل هذه

(1) القرآن ، سورة الانفال ، الآية 41 . ابن سلام ، نفسه ، ص 64 ، أبو يوسف ، نفسه ، ص 180 . وقال يحيى بن آدم (ن.م. ، ص 394) : « والغنيمة جميع ما أصابوا من شيء قل ذلك أو كثر ، حتى الإبر إلا الأرضين . فإن رأى أن يخمسها ويقسم أربعة أخماسها للذين ظهروا عليها ، فعل ذلك ، وإن رأى أن يدعها ، فيئاً للمسلمين على حالها أبدا ، فعل ذلك كما فعل عمر بالسواد » .

(2) الداودي ، كتاب الاموال ، ص 70 ، الوثنريسي ، المعيار ، ج VII ، ص 74 . راجع أيضا : إبراهيم القادري ، الوثنريسي ، أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي ، ص 73 .

(3) الداودي ، كتاب الاموال ، ص 70 ، كذا في المغيلي ، الدرر المكنونة ، ج II ، ص 156 ، 159 . الوثنريسي ، المعيار ، ج VI ، ص 134 .

كانت في حكم الأراضي العنوية . وكانت كلها معروفة لدى أهل إفريقية في عهد سحنون ، وإن كان الناس بدؤوا يتناسون وضعيتها الأصلية ، كما تناسوا من قبل أصحابها الأوائل ، لكنها لم تنتقل بعد إلى ملكية كاملة (1) .

وثمة صنف آخر من الأراضي شبه المشاعية التي استحوذت عليها الدولة ، وهي الأراضي المهمة التي لم يعرف لها وارث ، فاعتبرت في حكم الفيء ، لا الصدقة ، يتولى السلطان التصرف فيها وإقطاعها ، أو يقع استغلالها حسب الأولوية ، وتتخذ منها الحمى . وكان ابن أبي زيد يرى أن الأرض التي صالح عليها أهلها ، ولم يغلبوا عليها ، على وجهين : فمأ أسلموا عليه ، وهو معمور ، فهو ملك لربه . ومأ ما كانت مراعي ، فلا تملك حق الملك ، وبهذه الأرض كانت الأحمية والقطائع (2) .

وفي نفس هذا السياق المتعلق بتعمير الأراضي المهمة ، سئل سحنون عن أرض لقوم حلوا فيها ، وصارت شعراء ، وطال زمانها أيجوز لأحد أن يعمرها ، فأجاب : « لا ، ولكن السلطان ينظر في ذلك » . وكان إذا سئل عن أحمية حصون إفريقية ، يقول : أخبرني عن البلاد ، أصلح أم عنوة ، حتى أخبرك بحكمها . قيل له إن ابن غانم هو الذي حددها ، وذب عنها . وقد كان ابن غانم يقول للمرابطين : لم تضيقوا على أنفسكم الحدود ، ولو أحتجتم من هاهنا إلى موضع كذا ، كنتم أحق به .

وفي الجملة ، فإن سحنون كان كثيراً ما يتوقف في الحكم ، ولا يتكلم فيها بشيء . ومن باب سد الذريعة ، أجرى هذه الأراضي في حياته الخاصة على حكم الأرض العنوية ، حتى أنه كان يخرج نصف الإنتاج من زيتونه بالساحل للصدقة ، على غرار ما يقع بأرض المساقية (3) .

والمهم ، أن هذه المسألة النظرية لم تكن مجردة من كل التطبيقات العملية ، في العهد الحفصي ، وذلك خلافا لما ذهب إليه أحد الدارسين المستشرقين . ففي القرن

السادس هجري ظل الفقيه المازري متحرراً في حكم أرض إفريقية : هل هي عنوية أم صلحية . وكان يأخذ فيها بأشد الأحكام وأحوطها ، فإذا كانت صلحا لقوم قد انقروا ، فلا يعلم لهم ورثة ، فإنها إما أن تصرف مصارف المجهول أربابه ، أو تترك مهملة ، كما كان الشأن ببلاد الجريد ، التي استوطنها الروم والبربر ، وفتحها المسلمون صلحا ، وكانوا يؤدون الجزية ، ويمارسون طقوسهم بكل حرية في الكنائس . وقد بقيت هذه الكنائس خراباً إلى مطلع القرن (الثامن هـ / XIV م) (1) .

لكن الموحدين عمدوا من جديد إلى إعادة طرح هذه القضية ، وإخضاعها إلى المستجدات السياسية ، المتمثلة في كيفية فتحهم لبلاد إفريقية والمغرب ، وتعاملوا مع هذه البلاد من هذه المنطلقات ، فقاموا بإقطاع الأراضي العنوية تارة ، وأخذ جباية ثقيلة عليها طوراً ، مثلما تم ذلك في مكناسة الزيتون وبلاد إفريقية . فقد أجروا نظام المناصفة على أراضي تونس والجريد وقفصة ، وأقطعوا الأراضي المهمة وتصرفوا فيها ، من ذلك ما وقع لأراضي صبرة المنصورية في العهد الحفصي ، فقد كانت في الأصل ملكاً للسلطان الزيري ، ثم أضحت مهمة بعد خروج أهل القيروان منها في أواسط القرن الخامس هـ ، فصارت في حكم الفيء ، « بمنزلة المال المجهول أربابه » ، يتصرف فيها الإمام إقطاعاً واستغلالاً ، وهذا ما تم بالفعل ، ففي إطار أحياء هذه الرباع واستصلاحها ، أقطعها السلطان الحفصي للمشائخ والعلماء ، وكان لأبي القاسم البرزلي نصيب منها (2) .

(1) البرزلي ، جامع ، ج II ، ص 1312 . التجاني ، رحلة ، ص 159 - 160 ، 162 . الخطا برانجفيك (ج I ص 430) لما زعم أن المجموعات النصرانية بقيت موجودة بنفزاوة إلى حد القرن السابع هـ / XIV م ، اعتماداً على نص التجاني ، ذلك أن النص يتحدث عن الروم والجزية ببلاد الجريد في صحيفة الماضي البعيد ، في عهد الفتح ، ومما جاء فيه : « وأهل توزر من بقايا الروم الذين كانوا بإفريقية قبل الفتح الإسلامي ، وكذلك أكثر بلاد الجريد لأنهم في حين دخول المسلمين أسلموا على أموالهم ، وافتتحت البلاد ففر جميع من فيها إلا من أسلم أو أدى الجزية كاهل الجريد هؤلاء ... وأما ما يدل على أنها افتتحت صلحا فبقاء كنائس النصارى بها خراباً إلى زماننا هذا لم يتصرف فيها وأن المسلمين بنوا بإزاء كل كنيسة منها مسجداً » .

(2) جاء في ابن غازي (الروض الهتون ، ص 10) ما يلي : « وتملك الموحدون البلاد وصار الناس عمارة في أملاكهم ، يؤخذ منهم نصف الفواكه الصيفية والخريفية وثلاث غلة الزيتون » - وقد نجم عن هذه السياسة المجحفة إهمال الأرض وتركها حتى تبورت . البرزلي ، المصدر نفسه ، ج II ، ص 261 ب ، ج III ، ص 175 .

(1) ابن أبي زيد ، النوادر والزيادات ، ج II ، ص 1178 . الداودي ، الأموال ، ص 70 ، 151 .

(2) الداودي ، المصدر نفسه ، ص 152 - 153 ، ابن أبي زيد ، النوادر والزيادات ، ج II ، ص 177 ب . الجنائني ، زهرة الأس ، ص 7 . الجنائني ، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي ، ص 105 - 128 .

(3) ابن أبي زيد ، المصدر نفسه ، ص 1178 . البرزلي ، نوازل ، ج III ، ص 39 ب ، 40 ب . وتأتي بعض الأخبار شاهداً على مدى تحكم أهل القيروان في أرض الساحل ، التي تبدو أرضاً عنوية ، أقطعها عرب القيروان وتملكوها منذ القرن الأول ، ومن هذه الأخبار أنه نعت بساحل القيروان وأن الملكيات الشاسعة التي يمتلكها سحنون وعبد الرحيم الزاهد وغيره وجدت بالساحل ، ثم ما ادعاه ابن شرف أن أهل سوسة والساحل كانوا عبيداً لأهل القيروان ، سكنوا القصور الساحلية لصد غارات الروم (التجاني ، رحلة ، ص 33) .

2- ملكية الدولة :

اتبع الموحدون سياسة أسلافهم المرابطين في اغتصاب الأراضي التي فتحوها عنوة ، وفي الإستيلاء عليها ، بدءاً بأراضي الدولة الصنهاجية . وعمدوا إلى ضمها مباشرة إلى بيت المال ، باعتبارها ملكاً للدولة ، أو إلى استخلاص ضريبة ثقيلة عليها ، باعتبارها أرضاً خراجية عنوية . ومعلوم أن الوضعية القانونية للأرض بافريقية على عهد بني حفص عرفت تطوراً بطيئاً مقارنة بما كانت عليه في الفترة الموحدية .

(أ) أرض المخزن :

لقد اتسعت ملكية أراضي الدولة الموحدية ، نتيجة انتزاع الموحدون للإقطاعات من مستحقيها ، وعدم استقرار قبائلهم بالسهول الزراعية مثل المرابطين ، وكان ديوان المستخلص أو المختص ، وهو المسمى أيضاً بديوان الضياع يشرف على استغلال الأرض مزارعة ومساقاة ، واستخلاص الربيع العقاري منها (1) .

وفي العصر الحفصي ، كانت التفرقة واضحة بين أملاك الدولة التي يطلق عليها أرض الظهير أو العنوة ، وأملاك السلطان التي ذكرها ابن خلدون تحت اسم «خالصة السلطان» ، ووردت في مصنف آخر تحت عبارة : «الأملاك السلطانية التي له فيها النظر التام ، والتصرف العام» كما وردت تحت عبارة «مختص الملك» أو «مختص الحضرة» ، أو «دار المختص» (2) . على أن مدى اتساع كل صنف منها وكيفية توزيعه ، بقيت مسألة غامضة ، لقلة الإشارات الواردة بشأنها في المصادر ، ونعتقد أن تعاقب الحقب التاريخية واختلاف الدول لم يغيّر جذرياً التوزيع الجغرافي لأملاك الدولة ، التي تطورت ببطء على العكس من ذلك ، في اتجاه الاتساع أو التقلص ، نتيجة عمليتين متوازيتين : مصادرة أراضي الخواص والقبائل وضمها ، وإحياء الأرض الموات ، أو استصفاء الأراضي وإقطاعها .

وفي الجملة فإن أرض الظهير اقتربت أكثر من مركز المدن الكبرى ، نتيجة تقلص ناحيتها في العصر الوسيط المتأخر ، أخذاً مكان القرى والمدن المندثرة ، فأراضي صبرة المنصورية المهمة كانت في حكم الفياء ، وقد سيطرت عليها الدولة

الحفصية ، وأقطعت البعض منها لأبي القاسم البرزلي (1) . كما تحول كامل المجال المحيط بالمدينة من بقية الجهات إلى أرض ظهير ، أقطعتها سلاطين بني حفص إلى المشائخ والأمراء (2) . وفي المهديّة أصبحت قرية مياناش وغيرها هنشيرا شاسعا حبسه السلطان على رباط المنستير ، كما تربعت مكان المعلقة بقرطاجنة أرض ظهير (3) .

ومن أصناف أراضي الظهير الهناشير والضيعات الشاسعة الموجودة في أطراف العمالات والأوطان ، فالأرض الواقعة بين صفاقس وقابس كانت للمخزن ، وقد أقطعتها ابن اللحياني لأحد المشائخ . ويبدو أن منطقة وادي الرمل الواقعة في حدود الجزيرة القبلية جنوباً قرب قصر المنار ، كانت وحدة زراعية من أملاك الدولة الحفصية (4) .

ويطلق على أراضي الدولة تسميات عديدة ، يختلف معناها حسب السياق :

– ربيع بيت المال .

– أرض العنوة : إشارة إلى كيفية فتحها ، وبالتالي استصفاؤها .

– أرض الظهير : باعتبار أنها تستغل وتقطع بموجب ظهير سلطاني .

– أرض الشراعة : الشراعة هي كراء الأراضي الزراعية الذي يدفع للمخزن ، وهي أشبه ما يكون بالعشابة بالنسبة إلى الأراضي الرعوية .

وتشترك هذه الأنواع الثلاثة من الأرض في كونها ملكاً لبيت المال ، يؤدي المستغل لها الكراء ، المسمى الحكر والعشر ، وهي لا تباع ولا تورث ولا تحاز إلا أن يقطعها السلطان لأحد من الأجناد أو الأعراب أو العلماء والصلحاء ، فتبقى بيده ما لم يزلها منه أو يمّث الخليفة الذي منحها ، فتحتاج عندها إلى تجديد الظهير . ويجوز أن يسلبها لقوم ، ويعطيها لآخرين بحسب اجتهاده (5) .

(1) البرزلي ، جامع ... ج II ، ص 312 .

(2) راجع الفصل الخاص بالإقطاع بجهة القيروان .

(3) البرزلي ، ن . م . ج II ، ص 118 . انظر أيضاً : مقالنا : وثيقة في التاريخ الريفي .

(4) التجاني ، رحلة ، ص 23 – 24 ، حول حبس سيدي مذهب ، انظر :

J. Despois, Le Sahel et la Basse Steppe, p. 350-351.

(5) البرزلي ، ن . م . ج II ، ص 118 (ذكر ابن عبد السلام أن أباه أخذ بعض الأراضي من الأعراب ، ثم التزمها من بيت المال) . الأبي ، الأكمال ، ج IV ، ص 349 .

(1) ابن صاحب الصلاة ، المن بالإمامة ، ص 117 ، 201 ، 203 ، البيدق ، أخبار المهدي بن تومرت ، ص 4 ، ابن أبي زرع ، روض القرطاس ، ص 225 .

(2) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 896 – 910 . مناقب ابن عروس ص 209 . (ابن خلدون ، ن . م . ج VI ، ص 154 (دار مختص الملك) الزركشي ، تاريخ ، ص 37 (مختص الحضرة) ، 134 (ديوان المختص) ، ص 154 (دار المختص) ، الترجمان ، تحفة الأريب ، ص 16 (دار المختص) .

- **أرض الحكر**: يتولى صاحبها دفع العشر، إلى جانب الحكر، وهي وظيفة ضعيفة، أقل مما تدفعه أرض الجزاء، وإن كان كل منهما يعتمد الوحدة القياسية: المرجع، وهو مساحة تتراوح بين 600 و1600 م² حسب الجهات. كما أنها ليست ملكية خاصة، لا يمكن لكاريتها أن يغرس بها أشجارا. وهي لا تباع ولا تشتري، لكن يستطيع صاحبها أن يرفع يده عنها بعوض. أما إذا أراد نقلها إلى أرض الجزاء، وبالتالي التصرف فيها بأكثر حرية، فإنه يستوجب عليه دفع مبلغ إضافي معلوم، وإلحاق خراجها بخراج إدارة الجزاء، ولعل هذا الانزياح من أرض ظهير إلى أرض خراجية يأتي شاهدا على مدى تطور أراضي الدولة بعد نحو قرنين من الزمن أو أكثر، من سنة الأخماس إلى نهاية القرن الثامن هـ، وبداية تملك المكثرين لها بطريقة تدريجية. وهو ما وقع بالنسبة إلى صنف آخر من الأراضي، وهي الأرض السقاء.

- **أرض سقاء**: تقع قرب المدن، وهي ليست ملكية حقيقية، إنما يوجد فيها حوز قوي، باعتبار أن الوظيف المفروض عليها أكثر من وظيف أرض الحكر. ولهذا يمكن لصاحبها أن يبيعها على ما هي عليه، ويبيع ما عليها من الوظيف وانها أرض سقاء أما إذا أراد اعمارها بالشجر، فإنه يدفع لبيت المال بعض الانزال حسبما ذكر بعض أهل المخزن للبرزلي، ويزاد في الوظيف الذي تدفعه بقدر أرض الجزاء، وفي الجملة فإن هذا الصنف من الأرض تطور بنسق أسرع من أرض الحكر من ملكية الدولة إلى الأرض الخراجية (1).

ويتضح من خلال نازلة ذكرها البرزلي أن مسار الاحياء للأراضي المخصصة للسقاء حول مدينة تونس كان هاما في العهد الحفصي، مما أدى إلى نشوب نزاعات حول قسمة الماء السائح المنحدر من المرتفعات، وكان يشترط على من يتولى احياء هذه العقارات المخزنية دفع الانزال (2).

- **أرض كانت عامرة في القديم (الجاهلية)**، ثم خلت وانجلى عنها أهلها بغير قتال، فحكمها حكم الكنوز والمعادن الموجودة بها، بمعنى أن حائزها يؤدي الخمس في الكنوز (أو الركاك) والزكاة في المعدن. فعلى سبيل المثال كانت قبالة الملح بالملاحات النائية مثل رأس المخبز، في جنوب إفريقية، خاضعة لتصرف

(1) البرزلي، نفس المصدر والصحيفة. كذا في مختصر ابن عرفة، ج II، ص 1274. حول مساحة المرجع، انظر مثلا: M. Legendre, *Survivances des mesures traditionnelles en Tunisie*, Paris 1958, p75-81.

(2) البرزلي، المصدر نفسه، ج II، ص 1264.

السلطان (1). وقد رأينا سابقا أن أراضي صبرة المنصورية الخالية تحولت في العهد الحفصي إلى أرض ظهير، يقطعها السلطان لمن يشاء (2)، كما تركت أطلالها الدارسة المكان للهنشير، وهو المصطلح الجديد الذي أصبح رائجا في العهد الحفصي، وكانت له دلالة فائقة في إعادة تنظيم المشهد الريفي الذي أصبح مميزا بسيطرة حقول الحبوب الشاسعة وقلة الغراسات في عديد المناطق.

- **الأرض الموات**: يختلف إحيائها من جهة إلى أخرى، بحيث لا يحتاج دائما إلى موافقة السلطان، مما يجعلها على هامش أراضي الظهير، خاصة بعد إحيائها، وبالتالي نفضل تناولها في فقرة مستقلة.

وفي الجملة، فإن الصبغة المخزنية لهذه الأراضي ليست دائما واضحة، بحكم تطور وضعيتها القانونية، وتحولها تدريجيا إلى ملكيات خاصة. أما عن مدى أهميتها في منظومة العقارات المستغلة، فهو أمر يعسر تحديده، بحكم التطور الزمني والاختلاف المكاني، لكنه من الواضح أنها تركزت أساسا حول المناطق الحضرية الكبرى مثل مدينة تونس، حيث فاقت نسبة الملكية الخاصة، وكانت وسيلة للحكم بيد السلطان، وموردا لبيت المال.

كيفية استغلال أرض الظهير: لقد أكد البرزلي أن الأراضي الموجودة بناحية تونس هي «أرض ظهير لا ملك في رقبته»، وإنما فيها الانتفاع خاصة، فلا يجوز بيعها ولا قسمتها إلا بإذن الإمام، فيكون إقطاع تملك لا شفعة فيها» (3).

وبالتالي فإن السلطة المخزنية التي منحت الأرض إقطاع منفعة لا تملك، كانت حريصة بذلك على إبقاء التصرف في الملكيات المحيطة بالمدن الكبرى بيدها، والتحكم في كيفية توزيعها، وإقطاعها بموجب ظهير سلطاني. على أن الواقع لم يكن دائما مطابقا للنظرية، فإقطاع الاستغلال قد يتحول إلى تملك نهائي بطريقة تدريجية.

(1) المغيلي، الدرر المكنونة...، ج II، ص 56 ب.

(2) البرزلي، ن. م.، ج II، ص 261 ب.

(3) المغيلي، المصدر نفسه، ج II، ص 56 ب - 157. وأضاف المغيلي موضحا هذا الأمر: «والذي جرى عليه العمل عندنا وافق به شيخنا الإمام وغيره أن أراضي الظهاير التي ذكرت ووصفت نصها أو أبلغ عنها، إنما تقطع امتناعا لا تملكيا، ويحكى عن شيخنا ابن عبد السلام وحكاية الشيخ أبو الربيع المزوغي أنه جرى معه هذا الخبر، وهو أنه مات أبوه قبل جده، ثم مات جده وله مواضع بالظهير، فجاء عمومته فجدد لهم الظهير، فقال: امش واجعل اسمك معهم، فقلت: ما لي شيء لأن أبي مات قبل والده، فقال لي: ليس لجدي شيء، وإنما هو بحسب من يعطيه له، ويجوز أن يأخذ من هذا ويعطيه لهذا... وكل ما يشتري عندنا من أرض العرب والقواد من هذه البلاد أو الأراضي إنما هو رفع يد ذلك عنه، ويشترى المنفعة، فإذا أراد الملك، استلزمها من بيت المال عن إذن الإمام ومن أقامه لذلك. قال: وكذلك جرى لنا اشترينا من العرب، وقال لي الشيخ ابن عبد السلام: التزمها من المخزن، والأ فلا تطيب لك، فعلى هذا الحوز، للإمام أن يأخذها من قوم ويدفعها لآخرين، أو لبعض من كانت لهم أو لورثتهم، وهذا شأنها اليوم عندنا، وعندنا بتونس أرض [عشر] وأرض سقي وأرض [حكر] وأرض شراعة».

وفي كل الأحوال ، فإن المنتفع بالظهير تترك له حرية التصرف في استغلال الأرض وتعميرها ، بعد أن يدفع « حكرها وعشرها » للسلطان . واعتبارا لنوعية المنتفعين (مشائخ وعلماء وأمرأ) ، ولمساحات الأرض الشاسعة ، فإن تعميرها عادة ما يقع عن طريق العمال الزراعيين ، الذين يستقرون بالهنشير أو السّانية لمدة قد تطول وقد تقصر ، ومما هو ثابت أن البعض منهم يقضي كامل حياته في هذه « المستعمرات العقارية » حتى أضحي من الصعب اقتلاعه منها عند ما يعجز عن العمل ، وتعويضه بعامل آخر ، لطول مدة حيازته ، وإن كان الفقيه المشرع أعطى الحرية كاملة لصاحب الظهير لتعويضه ، ولم يراع طول مدة الحوز ، ولا حقوق العامل .

والحقيقة أن هذه الحالة من التنافس بين العمال الزراعيين لا تقع إلا نادرا ، في فترات الرخاء والنمو الديموغرافي ، أما في فترات الأزمة ، فإن المشرع كان متساهلا في إعادة تعمير الأراضي التي ذهب عنها أهلها ، بعد أن خلت البلاد ، إذ لا يمكن للحائزين الأوائل أن يتعرضوا للمعمرين الجدد للعقار (1).

وقد طرحت هذه المسألة في عهد ابن عبد السلام (المتوفى سنة 749 هـ) بساحل إفريقية ، وكان موقف قاضي الجماعة منحازا للمعمرين الجدد ، رافضا لدعاوي الحائزين القدم الذين تركوا البلاد وتحولوا عنها ، لأنه لم يكن بيدهم ما يستظهرون به من عقود أشرية . وبالتالي فإن الهاجس الأساسي للمشرع ليس هو مراعاة قدم الحوز ، بقدر ما هو تعمير الأرض ، خاصة أن الفترة شهدت حركية اجتماعية إذ انقرضت مجموعات نتيجة الكوارث الطبيعية ، وحلت محلها أخرى ، مما أدى إلى تحول في ملكية الأرض (2) .

ب) الأرض الخراجية العنوية :

أبقى الموحدون الأرض التي فتحت عنوة ، على حد اعتبارهم ، في يد أصحابها ، وفرضت عليها نسبة ثقيلة من غلتها بلغت النصف بافريقية ، فجرت البلاد المفتوحة منها على حكم المساقاة أو المناصفة ، في سنة الأخماس (3) .

وكما وقعت محاصرة مدينة تونس وقطع أشجارها وتغوير مياهها ، فإن الخليفة الموحد دخل مدينة قفصة عنوة سنة 582 هـ / 1186 م (1) . وبالتالي فقد أجرى الموحدون هذه الأراضي المفتوحة عنوة على حكم أرض الخراج ، وجعلوها مناصفة بافريقية ، كما بين ذلك النويري : « فنازل (عبد المؤمن تونس) وأرسل إلى أهلها يدعوهم إلى الطاعة ، فامتنعوا وقاتلوا أشد قتال ، فلما جاء الليل خرج إليهم سبعة عشر رجلا من أعيان أهلها ، وسألوا عبد المؤمن الأمان لأهل بلدهم ، فأجابهم إلى الأمان لهم في أنفسهم وأهلهم وأموالهم لمبادرتهم إلى الطاعة . وأما من عداهم من أهل البلد ، فأمنهم في أنفسهم وأهلهم ، ويقاسمهم أموالهم وأموالهم نصفين ، وإن يخرج صاحب البلد هو وأهله فاستقر ذلك وتسلم البلد ، وأرسل أمناء ليقاسموا الناس على أموالهم » (2) .

ووقعت هذه العملية بكيفية مشابهة بمدينة قفصة ، إذ بعد أن حاصر المنصور المدينة ، ودخلها سنة 584 هـ / 1188 م استأصل شأفة الحشود الوافدة على المدينة ، وأمن أهل البلد على أنفسهم ، « وجعل أملاكهم في يدهم على حكم المساقاة » (3) .

وقد مكنت هذه السياسة الجبائية من استعادة المخزن للملكية الأراضي الشاسعة حول المدن الكبرى ، وخاصة مدينة تونس ، واستغلالها عن طريق الإقطاع والكراء (أرض الجزاء) طيلة العصر الموحد الحفصي ، وذلك بعد فترة تقلص شهادتها أراضي الدولة ، على اثر انتشار القبائل الهلالية وتملكها للسهول والبساتين ، فضلا عن اتباع الزيريين وبني حماد سياسة تخل عن هذه الأراضي بواسطة الهبات والاقطاعات ، وكذلك فعل المرابطون بالبلاد الغربية (4) .

(1) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VII ، ص 494 . راجع الفصل الخاص بالانتشار الهلالي .

(2) النويري ، نهاية الارب ، ج XXIV ، ص 311 - 312 . ص 345 - 346 . التجاني ، رحلة ، ص 345 - 346 . يعتبر الخراج المقاسمة من أقدم الطرق المستعملة في عهد النبي ، يؤخذ عيناً حسب منتوج الأرض وقد كان مستعملا في العهد العباسي إلى جانب الخراج مساحة ومقاطعة .

C.Cahen, Fiscalité, propriété et antagonismes d'après Denys de Tell Mahré, In Arabica 1954.

(3) الزركشي ، تاريخ الدولتين ، ص 16 .

(4) انظر : عز الدين موسى ، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي ، بيروت 1983 ، عصمت دندش ، الاندلس في نهاية المرابطين .. ، بيروت 1988 ص 156 .

(1) البرزلي ، المصدر نفسه ، ج II ، ص 1118 .

(2) البرزلي ، المصدر نفسه ، ج II ، ص 1118 .

(3) المراكشي ، المعجب ، ص 334 - 336 ، 333 ، 395 .

وبالتالي فقد اتسعت رقعة أملاك الدولة الموحدية عن طريق تملك أراضي الأمراء المرابطين وجندهم وأعيانهم ، ومصادرة أملاك الثائرين ومناصفة الأراضي العنوية (1).

أما عن أصناف الأراضي الخراجية ، فقد اعتبر البرزلي أن الأمر كان مقتصرًا بمدينة تونس على أراضي أهل الذمة وأرض الجزاء . أما الأرض المطبلة بالاندلس ، فخراجها يؤخذ ظلمًا (2).

- فأرض الطبل والوظيف هي أن يشتري الأرض بشرط أداء عليها مستمر محدث الوضع ، بعد إحيائها وهو أمر موجود بالاندلس ، كما تدل عليه كتب الوثائق ، لكنه غير معروف بمدينة تونس ، ومختلف عن أرض الجزاء التي تدفع الوظيف عند الأحياء ، لا بعده (3).

- أرض الجزاء : عرفها البرزلي بما يلي : « أن أرض الجزاء بتونس كالأرض المطبلة الموظفة ، لأنها في موضع الإمام الذي أنن بإحيائها على هذا الشرط ، لإقامة جيوش المسلمين ونزلها الأولون على هذا ، فهو بعض ثمنها ، وأجيز ، وإن كان فيه جهالة لضرورة بيت المال إلى ذلك ، فهو من ارتكاب أخف الضررين . وإلى هذا مال شيخنا ، » (4)

(1) ذكر الشماخي (كتاب السيرة ، ص 352) مثالا دقيقا عن المناصفة في العصر الموحي بواحة تقيوس . وأخذ السلطان للنصف وللغير من النصف الثاني . انظر كذلك حول الأراضي العنوية ، ابن غازي ، الروض الهتون ، ص 10 .

(2) المصدر نفسه ، ج II ، ص 1105 . وردت في البرزلي تحت تسمية أرض الطبل ، ويبدو أن الصواب الطبل ، المعنى الخراج . انظر : لسان العرب . وفي الإحباس المطبلة ، راجع : الونشريسي ، المعيار ، ج VIII ، ص 157 .

(3) المصدر نفسه ، ج II ، ص 117 ب . في النص مكبة ، وقد أصلناها اعتمادا على النصوص الأخرى . وحول الاختلاف بين أرض الجزاء والمطبلة ، قال ابن عرفة : أرض الجزاء هي التي عليها قدر معلوم حين إحيائها ، والأرض المطبلة هي التي وضع عليها قدر معلوم بعد إحيائها . قال : والأولى كائنة عندنا بتونس والثانية غير كائنة وهي المعبر عنها في كتب الوثائق أرض الطبل والوظيف . انظر : الرصاص ، شرح حدود ابن عرفة ، مخ 9 ، ص 1104 .

(4) أضاف البرزلي في شأنها : وحكمه عن أسيانهم أنها أرض مملوكة ويجوز إعطاؤها في مهر النساء . وحكى شيخنا الإمام أنه توقف فيها بعض الشيوخ ، هل تعطى في الانكحة أم لا لكونها ليست بتامة الملك دقيقة ، وكذا دور أرباض تونس التي انعقد عليها الجزاء يقول أنها غير مملوكة على الحقيقة ولم يملك منها غير الانقراض ، ولهذا يكتب في عقودهم الأشرية : « اشترى جميع انقراض داركنا وكذا إحياسا لا تملك فيها القيع ، إلا أن يكون أمضى ذلك » . ولهذا نزلت مسألة ، وهي أن رجلا اشترى قيع دور وجعلها جنة ، وكان في وسطها قاعة مسجد ، فاحتسب محتسب فيه وطال النزاع ، وآل الأمر فيه إلى السكوت عنه وعدم التعرض فيه ، فهو دليل على هذا .

والصحيح من مذهب شيخنا أن أرض الجزاء مملوكة اشتراها الذين نزلوها بأذن الإمام بما يدفعونه لبيت المال حينئذ ، وما يوظف عليها بعد ذلك . وكذلك يختلف الجزاء فيها بحسب ما وقع الاتفاق حينئذ ، وسمعت يقول وعرضته عليه غير ما مرة أن أرض تونس على أربعة أقسام : مملوكة باتفاق ، وهي أرض العشر .. وأرض الجزاء .. وأرض السقاء .. والرابعة أرض الحكر وزاد غيره أرض الشراعة وأرض الظهير وأرض العنوة ، المصدر نفسه ، ج I ، ص 1263 . يوافق الجزاء بتونس وظيف الخرص في الجنات بفاس ، وقد كان الناس يلقون منه مضرة عظيمة ، حتى قام كثير من الناس بقطع جنته ليسقط عنه الوظيف ، وقد أزالها أبو الحسن الميرني بالمغرب الأقصى (ابن مرزوق ، المسند ، ص 282 - 283) .

وفي بداية العصر الموحي ، كانت ضريبة الجزاء تؤخذ على الأملاك العقارية لسكان مدينة تونس ونواحيها ، مشتملة في الآن نفسه على منازل الأرباض بالمدينة والأراضي المحيطة بها ، والكائنة تحت نفوذ السلطة المخزنية المباشر ، وهي بدون شك تجسيد لعملية المقاسمة التي قام بها عبد المؤمن بن علي عند دخوله لمدينة تونس عنوة سنة الخامسة .

ونعتقد أن هذه الأراضي كانت قبل مجيء الموحدين إلى إفريقية مهمة ، رغم خصوصيتها ، لسيطرة النمط الرحلي . وبعد أن تمكن الموحدون من السيطرة على البلاد ، أذنوا بإحيائها لصالح الجيوش المقيمة هناك . بالتالي شهدت الأرياف المحيطة بمدينة تونس منذ أواسط القرن السادس هـ / XII م عملية استصلاح وتوسيع للمجال المزروع . ولا يستبعد أن تكون بواوير هذا المسار الإحيائي قد ظهرت منذ مطلع القرن السادس ، بعد أن تلاشى دور القيروان ، وانتصب حكم بني خراسان بتونس ، وهو ما عبر عنه ابن عرفة في قوله : « وشراء الأرض بشرط أداء قدر معلوم عليها في كل مدة معلومة أن كان بوضعه عليها حين الأحياء جاز ، ولا ينبغي أن يختلف فيه ، وهو ما استقر عليه العمل العام بتونس منذ نحو ثلاثمائة سنة في الأرض المسماة بالجزاء » (1).

ولئن استمرت هذه الأراضي الخراجية على دفع وظيف محدد مقابل استغلالها ، طيلة هذه القرون الثلاثة من الزمن ، فإن وضعيتها القانونية شهدت تطوراً بطيئاً ، منذ مطلع القرن الثامن ، كما لمح إلى ذلك نص ابن عرفة (2) .

هذا الرأي الذي يناسب المرحلة الأولى من تطور أرض الجزاء يميل إلى حكم الحوز ، محتجا بأن ضريبة الجزاء المأخوذة على الأرض لا يمكن أن تكون كراء ، لعدم وجود أجل محدد ولا بيع لجهل قدره الجملي ، إنما هي بمثابة الخراج على الأرض قبل إحيائها ، لقربها من العمران ، إذ لا يجوز فيها إحياء دون إذن السلطان . ويعلل هذا الرأي وضع الخراج بحاجة الناس لتعمير الأرض وغراستها ، وضرورة سهر السلطة المخزنية على هذه العملية لحماية المزارعين من تعديات المحاربين ، و « وصونهم من ذوي الفساد من أهل الحرب وغيرهم » (3) . وبالتالي فإن الخراج أو وظيف الجزاء الذي تتحصل عليه السلطة يأتي مقابل حماية المزارعين من التعديات البدوية .

(1) ابن عرفة ، المختصر ، ج II ، ص 283 ب . كذا في نوازل البرزلي ، ج II ، ص 117 ب .

(2) نفس الأحالة : « نقل بعض شيوخنا في مجلس تدريسه أن بعض من أدركه من الشيوخ كان يعرض ملكها ، ويضعفه ، إذا كان لا غرس بها ، وإنه كان لا يشهد في تكاح مهره مأهر من هذه الأرض »

(3) البرزلي ، نفس المصدر والصحيفة .

على أنه وقع انزياح تدريجي في الوضعية القانونية لأرض الجزاء منذ مطلع القرن الثامن هـ وتحولت من أرض حوز إلى ملكية ضعيفة ، وقد ذهب علماء القرن الثامن الهجري مثل أبي العباس بن عجلان وأبي علي حسن الزبيدي وابن عرفة إلى إمكانية تملكها ، خاصة إذا كانت مغروسة ، بل أفتى البرزلي بعدهم بأن صفة الأرض الخراجية لا تنطبق عليها ، وأنه يمكن تملكها وبيعها (1) .

والحقيقة أن هذه الأرض كانت خاضعة لمؤسسة مخزنية تتولى كراءها ، وهي المسماة : « دار الجزاء » ، وليس من الهين بيعها أو نقلها ، كما تدل على ذلك إحدى مسائل البرزلي : فقد يعمد البائع إلى التفريط فيها ، دون التنصيص على كونها أرض جزاء في العقد ، ثم يكتشف المشتري أن العقد مقترن بآخر ينص على دفع الجزاء ، وفي هذه الحالة لا يخلو الأمر من احتمالين : إما أن البائع لم يذكر ذلك ، سهواً أو عمداً ، وإما أن الجزاء وقع توظيفه آنذاك من قبل أهل دار الجزاء (2) .

كما تعتنى هذه المؤسسة ، دار الجزاء ، بقيسها الأرض من حين إلى آخر ، وتصحيح الزائد أو الناقص منها ، وذلك كلما تعرضت حدودها إلى تحويرات وتقسيمات متتالية عبر العصور . وإذا ما وجدت مساحتها ناقصة عن القدر المعين في العقد ، فإنه يصحح الأمر مع المنتفع بها ، ويرجع له ما زاد من قسط الانزال والجزاء في الماضي (3) .

ويحق لنا في هذا المستوى أن نتساءل عن مدى تقدم عملية مسح الأراضي بإفريقية في العصرين الموحيدي والحفصي ، علماً بأن الموحيدين كان لهم إسهام في هذا الشأن . فقد أمر عبد المؤمن بعد رجوعه من المهديّة في سنة الأخماس « بتكسير بلاد إفريقية والمغرب ، وكسرها من بلاد إفريقية من برقة إلى بلاد نول من السوس الأقصى ، بالفراخ والاميال طولا وعرضا ، فأسقط من التكسير الثلث في الجبال والشعراء والانهار والسبخ والطرق والحزون ، وما بقي قسط عليه الخراج وألزم كل قبيلة قسطها من الزرع والورق ، فهو أول من أحدث ذلك بالمغرب » (4) . ويحتاج منا هذا النص إلى بعض الملاحظات :

(1) البرزلي ، نفسه ، ج II ، ص 117 ب .

(2) نفس المصدر ، ج II ، ص 69 ب .

(3) نفس المصدر ، ج II ، ص 1252 .

(4) ابن أبي زرع ، روض القرطاس ، ص 198 - 199 . يعتمد الخراج مساحة على الوحدة المساحية ، مما يحتاج إلى إقامة مسح منتظم للأرض . ويؤخذ نقداً . وقد كان مستعملاً بمصر وسوريا وإيران في العصر العباسي . أما الوحدة المساحية فهي الجريب في العراق والشام والفدان في مصر والمرجع بإفريقية . انظر : وقد كانت الوحدة الجبائية في العصر الأغلبي زوج المشاية بمعنى نحو 9-12 هكتاراً إذ وظف الأمير عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب على كل زوج تحرت ثمانية دنانير ، أي معدّل دينار على كل هكتار : المالكي ، رياض النفوس ، ج I ، ص 260 . حول جباية الأرض في العهد الموحيدي - الحفصي ، انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج V ، ص 204 .

- تحديد نسبة الأراضي غير المنتجة آنذاك بالثلث ، وهي مكونة من الجبال والشعاري والأودية .

- تعميم الخراج على كامل بلاد إفريقية ، دون مراعاة للثنائية : الفتح عنوة أو صلحا ، وهو ما يعني أن ابن أبي زرع استعمل هذا المصطلح بطريقة عامة ، فأطلقه على كل الضرائب ، باستثناء الزكاة ، وكان يشمل كافة الأراضي الزراعية .

- اعتماد القبيلة الوحدة الأساسية لاستخلاص الضرائب ببلاد المغرب ، وهو أمر متناسب مع تنظيمات الموحيدين التي قامت على أساس النظام القبلي ، ومع التركيبة البشرية للمجتمع المغربي .

- أخذ الخراج في شكل عيني ونقدي في الآن نفسه .

وإذا كان مصطلح الخراج يشمل كل أصناف الأراضي في العهد الموحيدي ، فإن الأمر أصبح أكثر تدقيقاً في العصر الحفصي ، إذ تفرعت أصناف الأراضي ، واقتصر مفهوم الأراضي الخراجية على أرض الجزاء .

والجزاء هو بمثابة استئجار يدفعه المستغلون للأراضي والعقارات التي ألت إلى الدولة ، بسبب سياسة المناقصة التي اتبعها الموحدون أو الجلاء عنها أو غيرها من الأسباب .

كما شهد هذا الصنف من الأراضي بدوره تطوراً نحو التملك الخاص ، وتفريط السلطة المخزنية فيه ، والتخلي عنه لأسباب متنوعة ، منها رغبة المستغلين له في تملكه وبيعه ونقله ، لارتفاع كراء الجزاء ، أو كثرة الجوائح التي نزلت بثمرته ، والخوف من الغارات البدوية ، وما يعني ذلك من إهمال هذه الأراضي وتركها بوراً (1) .

ويأتي المثال الخاص بتحبيس عقار جزاء بأرباض مدينة تونس - ولعل أصل هذا الجزاء يرجع إلى المناصفة التي فرضها عبد المؤمن بن علي على أرباض تونس - شاهداً على كيفية تطور الأملاك الجزائية ، سواء أكانت منازل أم أراضي ، نحو الاندماج التدريجي في الحياة العامة وعدم دفع الضرائب (2) .

(1) البرزلي ، ن . م . ، ج II ، ص 1315 . ج III ، ص 71 ب . ذكر الجزائين (زهرة الأس ، ص 26) أن الجزاء هي ضريبة تدفع على الأرض المحيطة بفاس التي وقع فيها البناء ، وكانت بمثابة الاستئجار . انظر أيضاً : هو يكنز ، النظم الإسلامية في المغرب ، ص 78 .

(2) المصدر نفسه ، ج II ، ص 1255 . ومن الأمثلة على كيفية تطور عقارات الجزاء ، ما أورده البرزلي حول تحبيس منزل علوي بتونس ، على مسجد ، وقد كان هذا العقار بالربض ، خاضعاً للجزاء ، ولما اضطر في حالة رديئة ، مهملاً ، اختار البرزلي بين ثلاثة حلول :

- بيعه ، لكن يصعب ذلك لأن عليه الجزاء .

- رده إلى صاحبه لقلّة منفعته ، وهو رأي ابن عرفة ، لكن القاضي رفض ذلك .

- الإبقاء على هذا الحبس إلى أن خرب المنزل وكاد يتلف ، ثم أمر البرزلي بإعادة بنائه حوانيث ،

وبذلك أصبحت « مسرحة من المخزن » ، أي أنها تخلصت من دفع الجزاء

وإذا كان المنتفع بأرض الجزاء مطالباً بدفع الكراء كل سنة ، والتحصل بموجبه على براءة استخلاص من دار الجزاء ، فإن عملية التوثيق لم تكن دوماً دقيقة ، بحيث ليس من النادر ضياع عقود الجزاء بعد مرور جيل أو أكثر ، مما يحتاج إلى المراجعة والتثبت عن طريق زمام الأحباس أو البينة (1) .

وفي حالات أخرى ، يلجأ المنتفع إلى التسوييف والتلمص من دفع ضريبة الجزاء ، كأن يقوم بتحبيسها مثلاً (2) . ولئن كان البعض يعتبرها في عداد الأموال المغتصبة غير المشروعة ، فإن أغلب الفقهاء ساندوا ممارسات السلطة المخزنية ، معتبرين أن كراء الأرض التي يتحصل عليها السلطان وبقية الوظائف و « غير ذلك من شبه الحلال » الذي يفرضه على المزارعين ، يعد أمراً مشروعاً (3) .

– تحبيس أرض الظهير وأرض الجزاء :

كثيراً ما طرحت إشكالية تحبيس أرض الظهير بتونس ، ونظراً إلى أنها إعطاء منفعة لا تملك فيها ، فقد اعتبر تحبيسها غير تام ، وهو ما قرره ابن عرفة ، جواباً عن مسألة جدت ببلاد الساحل (4) .

والحقيقة أن أرض ساحل إفريقية كلها كانت ، حسب رأي الفقهاء ، في عداد أرض الظهير ، التي لا ملك فيها ، إنما هي حوزية . وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأراضي المحيطة بمدينة تونس ، حتى أن ابن عبد السلام كان يصرح بعدم ملك أرض اشتراها ابن عرفة من المخزن بقرية صائغ ، من أحواز تونس الغربية لأنها أرض ظهير (5) .

ولئن كان انتقال الملكية في أرض الظهير وتملكها وتحبيسها مما يتعرض إلى كثير من العراقيل ، فإن أرض الجزاء التي كانت تملك وتعطى في المهور قد تم تحبيسها والاعتراف بذلك بيسر (6) .

(1) المصدر نفسه ، ج III ، ص 97 ب . الونشريسي ، المعيار ، ج VII ، ص 44 .

(2) الونشريسي ، ن . م . ج VII ، ص 53 .

(3) البرزلي ، المصدر نفسه ، ج II ، ص 1157 . غير أنه توجد استثناءات لهذا الموقف ، فقد اعتبر ابن عرفة أن الوظائف والمكوس التي تدفع للسلطين هي ظالة ، تمكن رفض دفعها من استطاع إلى ذلك سبيلاً (البرزلي ، ن . م . ج II ، ص 116 ب . ابن عرفة ، المختصر ، II ، 1279) .

(4) البرزلي ، ن . م . ج II ، ص 147 . الونشريسي ، ن . م . ج VII ، ص 334 ، وهو أن « رجلاً من الصلحاء سكن بعض بلاد الساحل ، وبني هناك زاوية ، واشتهر بخير في البلد المذكور ، وأخرج ظهيراً فيه اسمه وأسم ابن أخيه .. وتوارث أبناء ابن أخيه الظهير مدة ستين سنة ، إلى أن اختلفوا في كيفية استغلاله ، واستظهر البعض برسم أن الشيخ الأول حبس هذا البلد وأوقفه إيقافاً مؤبداً على ابني أخيه ، (5) البرزلي ، نفس الحالة .

(6) البرزلي ، ن . م . ج II ، ص 47 ب .

والأمثلة كثيرة في هذا الصدد : (1)

أما استغلال الأراضي المخزنية ، فيتم بطريقتين : إما الاستغلال المباشر ، أو كرائها وأخذ الجزاء عليها ، ولقد تجدد هذا الكراء لأحباس الأراضي المخزنية كل سنة بالنسبة إلى الدور والحوانيت ، وكل أربع سنوات فيما يخص الأراضي ببلاد الاندلس . وقد كان الغرض من هذا التجديد هو إعادة البت في كراء الأحباس ، وهو ما كان معمولاً به بمدينة تونس في القرن الثامن الهجري / XIV م . غير أنه في حالات أخرى ، يتواصل كراء الأحباس المخزنية بدون انقطاع مدة طويلة ، قال البرزلي في هذا الصدد متحدثاً عن أرض المعلقة ، وهي أرض مخزنية : « جرى العرف اليوم بتونس بكراء أرض الحبس بالمعلقة الأربعين والخمسين سنة ، وكذلك شاهدت اكتراء بقعة اكترت من الحبس وجعلت داراً ، أظن أن مدتها أربعين أو خمسين سنة ، وكذا وقع في القيروان في دار تهدمت ، وهي حبس للفقراء ، فأكراها قاضي الجماعة ابن باديس إلى سنين كثيرة بما تبني به ، ورأه خيراً من تقويتها بالبيع ، للضرورة الداعية إلى ذلك (2) » .

(ج) إقطاع أرض الظهير :

ترجع جذور الإقطاع إلى الفترة الإسلامية التأسيسية ، فقد ذكر الداودي أن النبي والخلفاء كانوا يقطعون الأرض التي جلا عنها أهلها بغير قتال أو أراضي الفياء التي أخذ منها الخمس والأراضي التي لم يعمرها أحد . وكانت الأراضي المخصصة لرعي الحيوانات وللإحتطاب والمصالح المشتركة مثل الماء والملح لا تقطع . وفي نفس هذا السياق أشار إلى أن الإقطاع يكون في الفياضي لا في المعمور ، باستثناء الأرض العنوية ، على أثر فتوح العراق والشام ومصر (3) . وقد طرحت آنذاك مسألة التصرف في الأرض ، ووقف عمر بن الخطاب في وجه التيار الذي يطالب باستصفاء أرض السواد وإقطاعها ، وأصر على إيقافها على الأمة قاطبة ، فيما تتولى بيت المال دفع العطاء للمقاتلة . غير أن عمر لم يذهب إلى حد

(1) البرزلي ، ن . م . ج II ، ص 87 ب ، 1255 . الونشريسي ، ن . م . ج VII ، ص 227 . من هذه الأمثلة ، نذكر :

– تحبيس أرض الجزاء بتونس في القرن الثامن للهجرة على المساجد .

– رجل حبس على زاوية أرض جزاء ، كان يدفع كراءها إلى المخزن ، فنشأ اختلاف مقدم الزاوية الذي قبلها على أساس أنها حرة .

– رجل أراد تحبيس ثلث ماله على فقراء جامع الزيتونة ، لكنه وقع التحري في قبوله ، لأن فيه أرضاً عليها الجزاء « ولا منفعة فيها » .

(2) الونشريسي ، ن . م . ج VII ، ص 56 ، البرزلي ، ن . م . ج II ، ص 1160 .

(3) ابن عرفة ، المختصر ، ج IV ، ص 162 . الداودي ، كتاب الأموال ، ص 52-53 .

تحريم الملكية الخاصة ، إذ منح اشراف الصحابة اقطاعات من الصوافي ، فتكونت لهم ضياع ، قاموا بتأجيرها أو باستثمارها بواسطة اعداد كبيرة من الرقيق والموالي والأجراء .

واتسعت دائرة الاقطاعات أيام عثمان ، الذي عمّمها في كافة الأقاليم ، وإذا كان عمر استثمار أرض السواد مباشرة ، ولم يقطعها ، فإن عثمان « اقطعها لانه رأى اقطاعها أوفر لفلتها من تعطيلها وشرط على من اقطعها اياه أن يأخذ منه الفيء ، فكان ذلك منه اقطاع اجارة ، لا اقطاع تمليك » (1) .

ومما لا يرقى إليه الشك أن الاقطاع العربي - الاسلامي يختلف في مظهره وطرقه عن نظيره الغربي ، فالقطيعة ، وجمعها قطائع تمنح في الفترة الاسلامية الاولى إلى كبار الأعيان بالمدن ، الذين يركنون إلى الدعة ، ويستثمرونها بطريقة غير مباشرة ، عن طريق الكراء والاجارة ، مقتصرين في ذلك على استخلاص الربيع العقاري منها ، ولذا تحدث أحد الدارسين عن اقطاعية المدن (2) . ومعلوم أن هذه القطائع التي يمنحها الأمير اقطاع منفعة لا تمليك ، معفاة من الحقوق والواجبات التي عرفتها الاقطاعيات الأوروبية (3) .

وليس غرضنا في هذا المجال استعراض هذه الاشكالية الكبرى في التاريخ المقارن ، بقدر ما هو تتبع لتطور الاقطاع العربي - الاسلامي عامة ، والمغربي خاصة ابتداء من فترة الاجتياح البدوي ، مشرقا ومغربا .

مما لا شك فيه أن الانتشار البدوي بإفريقية والمغرب أدى إلى إعادة هيكلة النظام العقاري ، وإعادة توزيع أراضي الظهير المقطعة . ولنا بعض الاشارات في هذا الصدد ، فالحماديون قد صالحوا العرب على نصف غلة بلادهم ، قال المراكشي في هذا الصدد : « صالحهم (المنصور بن المنتصر ، صاحب بجاية) على أن يجعل لهم نصف غلة البلاد من ثمرها وبرها وغير ذلك ، فأقاموا على ذلك باقي أيامه وأيام ابنه الملقب بالعزیز وأيام يحيى إلى أن ملك البلاد أبو محمد عبد المؤمن

(1) يكون الاقطاع فيما ليس له مالك ، مثل أرض الموات و "عادي الأرض" التي كان بها ساكن منذ قديم الزمان (عهد عاد) ، ثم انقرضوا ، فصار حكمها إلى الدولة أشهر : ابن سلام ، كتاب الأموال ، ص 281 . الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص 194 . محمد علي نصر الله ، تطور نظام ملكية الأراضي في الاسلام ، بيروت ، 1985 .
(2) انظر : C.Cahen, l'évolution de l'Iqta' du XII^e s., Annales E.S.C. 1959, n° 8, pp. 2-26 .

Poliak, la féodalité, In R.E.I. 1936.

Galissot, Sur le féodalisme. op. cit.

M. Kably, Pouvoir, Société et religion, p.197.

حول إقطاع أرض القانون بالمغرب انظر :

(3) البرزلي ، ن. م. ج II ، ص 1313 .

، فأزال ذلك من أيديهم وصيرهم جندا لهم ، وأقطع رؤساهم بعض تلك البلاد » (1) .

ولئن اقطع المرابطون قبائلهم ما فتحوه من أراض حتى انتهى بهم الأمر إلى فقدان نسبة كبيرة من أراضي الدولة ، فإن الموحدين كانوا أكثر حزما في توخي السياسة الاقطاعية ، وإن كانت الصيغ الاقطاعية قد تعددت لديهم .

-إقطاع الجند : يتحصل الجند على رواتبهم في شكل ريع عقاري أو هبة مالية تعطى في المناسبات ، ويطلق عليها البركة والمواساة والإحسان . وإذا كانت البركة تخرج ثلاث مرات في السنة للموحدين ، فإن الخليفة المنصور منحها مشاهرة للاغزان ، بحجة أن هؤلاء غرباء ، وأن الموحدين لهم اقطاعات عقارية . قال المراكشي : « وذلك أن الموحدين يأخذون الجامكية ثلاث مرات في كل سنة ، في كل أربعة أشهر مرة ، وجامكية الغز مستمرة في كل شهر لا تختل . وقال : الفرق بين هؤلاء وبين الموحدين أن هؤلاء غرباء لاشيء لهم في البلاد يرجعون إليه ، سوى هذه الجامكية ، والموحدون لهم الاقطاع والأموال المتأصلة ... (2) » .

وقد تواصل توزيع هذه البركة (أو الجامكية حسب المصطلح المشرقي) على الجند في العهد الحفصي ، حسب الصيغة التالية : تفرق أربع مرات في كل سنة ، في عيد الفطر وشهري رجب وربيع الأول وعيد الاضحى ، وتبادل كل تفرقة أربعين دينارا مسماة أو ثلاثمائة درهم عتيقة . أما بركة أكابر الموحدين ، فإنها تمنح لهم في شكل إقطاعات : « أراض مطلقة تحرث وتزرع لهم أو تحكر ويكون لهم عشر ما يطلع منها » (3) .

وكان الجند يعمدون إلى كرائها للمزارعين بمعلوم نقدي يدفع زمن الصيف ، أو يتولون زراعتها مع شريك ثان . ولئن كان بيع الأجناد لقسطهم من الاقطاع أو الحبس الذي يعطى لهم كمرتّب ممكنا في مصر المماليك ، فإن ذلك لم يكن معهودا بإفريقية حيث أعتبر الاقطاع استغلال منفعة لا تمليك فيه (4) .

وتختلف إقطاعات الجند حسب الرتبة الاجتماعية وموقع كل واحد في الهرم الاجتماعي الموحد : من كبار الاشياخ إلى صغارهم ، فالوقّافين ثم عامة الجند : فنصيب كبار الاشياخ ، وهم على رأس الجند ، اقطاع مساحته مقدار حرث عشرة أزواج بقرّا ، وقد فسّر العمري ذلك بقوله : « والزواج هو محراث أربع من

(1) المراكشي ، المعجب ، ص 329 .

(2) المصدر نفسه ، ص 414 .

(3) العمري ، المسالك ، ص 95 . القلقشندي ، صبح الاعشى : ج IV ، ص 438 .

(4) البرزلي . نوازل ، ج II ، ص 112 ، المغيلي ، الدرر المكنونة ، ج II ، ص 131 . وفي ص 157 ، ذكر النازلة التالية

"سئل أحمد بن القباب عما بأيدي الجند من الأراضي وعادة ما يقطعون الأرض التي لا يعلم لها مالك ."

البقر لأن الزوج بشعبتين ، والشعبة رأسان من البقر . قلت : وهذه الشعبة هي المسماة في بلد دمشق بالفدان ، فيكون جملة ما لكل واحد من أهل هذه الطبقة العالية في كل سنة 120 دينارا مسماة ، عنها 1200 درهم مغربية ، عنها من نقد مصر والشام 675 درهما ، وما يتحصل من مغل عشرين فداناً لعله لا يكون بأكثر من مثلها . فتكون بقدر جملة ما لهذا الرجل الكبير في الدولة في كل سنة 1310 دراهم ، وهذا بمنزلة أحد أمراء الألوف بمصر والشام ، والنوين أمير التومان بايران . قال : والأشياخ الصغار فلهم مع ذلك البركات لكل واحد محراث خمسة أزواج من البقر (1) .

إن الوحدة الزراعية المعتمدة بإفريقية الحفصية خاصة وبلاد المغرب عامة ليست الفدان مثل المشرق ، أو المرجع في أرض الجزاء وبقية الأراضي ذات المساحة المحدودة المحيطة بالمدن الكبرى ، إنما اعتمدت هذه الضياع الشاسعة المخصصة لزراعة الحبوب ، بمعنى لزراعة غير جاهدة ، وحدة الزوج . وهي وحدة تقليدية في بلاد المغرب ، تعني عادة ماشية للحرث ، مكونة من زوج بقر ، وهو ما يعادل تقريباً عشرة إلى اثني عشر هكتاراً ، غير أنها عنت عند العمري محراث أربعة من البقر ، أي الضعف ، باعتبار أن الشعبة رأسان من البقر ، والزوج شعبتان . ونتيجة لذلك فإن كبار المشايخ يتحصلون على عشرين شعبة أو فدان ، أي نحو 240 هكتاراً ، فيما يأخذ صغار المشايخ نصف ذلك المبلغ ، أي 120 هكتاراً ، وهي مساحات شاسعة (2) .

أما الوقافون ، وهم الوكلاء على الأراضي السلطانية ، وبقية الجند ، فإنهم يتحصلون عند الحصاد على عطاءات سلطانية في شكل غلة تفرق عليهم ، وهي المواساة ، ويمنحون سنوياً مبلغاً نقدياً غير محدد ومتفاوت حسب رتبة كل منتفع ، وهو الاحسان ، وقد كان الشرفاء يتمتعون به ، قبل أن يرتبهم السلطان أبو اسحاق ابراهيم في زمام الموحيدين (3) .

(1) العمري ، المصدر نفسه ، ص 238 .

(2) ورد في نهاية الارب للنويري (ج 24 ، ص 106) : « امر (صاحب الخراج) أن يجعل على كل زوج يحرق ثمانية دنانير ، أصاب أو لم يصب » . انظر أيضاً : هو بكتز ، ن . م . ، ص 97 . حول مفهومي الفدان والزوج انظر : دوزي ، معجم . وقد أصبح زوج الحراثة يطلق على المساحات العقارية . مما ورد في المغيلي في هذا الشأن : « انعم السلطان على جماعة من المرابطين بأزواج للحراثة ، وعليها عيون ماء ، فأقتسموا الأزواج والعيون . وفي نازلة ثانية ، ذكر " ذرية رجل صالح حرّمهم السلطان عشرة أزواج من أرض المخزن بيبب صلاح أبيهم ، ثم أن الجماعة أقتسموا هذه الأرض الأزواج " راجع : المغيلي ، الدرر المكنونة ، ج II ، ص 38 ب ، 39 ب . وقد أخطأ برانشفيك (ن . م . ، ج II ، ص 158) في تقديره مساحة الأرض المقطعة ، وهي على التوالي 120 و 60 هكتاراً .

(3) العمري ، المصدر نفسه ، ص 238 - 239 . القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج V ، ص 141 ، ابن الشماخ ، الألبلة ، 89 .

وثمة صنف من الجند ، من غير الموحيدين ، استأثر باقطاعات شاسعة ، وهو صنف العلوج ، وبخاصة منهم قواد الجيش ، ونورد فيما يلي نموذجاً من هذه الظهراوات :

« بسم الله الرحمن الرحيم - صلى الله على سيدنا محمد وعلى صحبه وآله وسلم تسليماً - الحمد لله والشكر لله .

هذا ظهير كريم أمر به أمير المؤمنين أبو البقاء بن الأمير أبي زكريا بن الأمراء الراشدين أيدهم / الله بنصره وأمدهم بمعونته للقائد : بيرو فرانس سرغوابه ، اعلى الله مقامهم وشكر انعامهم / الموضع المعروف بإبيانة من عمل رادس ، بفايدها وعائدها وحكرها وعشرها ، إحساناً إليه ، / وانعاماً عليه . فمن وقف على هذا الظهير الكريم فليمض قصده ولا يتعرض بحول الله وحده / وكتب في ثلاثين لجمدى الاخرى من عام تسعة وسبعماية . عرف بركته » (1) .

إن المتتبع لجذور إبيانة يلاحظ أنها كانت زمن الفتح ملكاً للدولة ، فقد أقطع العرب آنذاك بلاد مرناق لأحد القواد وقد كانت تعد نحو 360 قرية (2) .

وفي العهد الأغلبى مثلت هذه القرية مزرعة كبيرة وخصبة ، مما رغب الأمير ابراهيم الثاني في اقتنائها ، رغم رفض أهلها لذلك . فاستولى عليها عنوة ، وسلمها الى عبيده الذين قاموا بتخريبها وبالاغتداء على بناتها ، ولم يجد أستنكار قاضي الجماعة لهذا التصرف الاقطاعي " نفعاً ، وكان جزاؤه العزل والتعذيب سنة 275 هـ / 888 م (3) وقد اشتهر من أعلامها أبو العباس أحمد الابياني المتوفى سنة 352 هـ الذي يوجد ضريحه قرب برج الخلادي (4) .

وبعد فترة غموض ، طفحت إبيانة من جديد على سطح الاحداث في العهد الحفصي ، لما أقطعت الى أحد القواد العلوج .

وهو ما يجعلنا نتساءل عن الوضعية القانونية لهذه القرية التي وطأها الجند السودان باقدامهم في العهد الأغلبى ، ثم تملكها العلوج ، أنها ظلت بدون شك طيلة الحقبة أرضاً مخزنية ولم يحصل في وضعيتها القانونية تطور يذكر طيلة هذه الحقبة .

(1) وثيقة عثرنا عليها بارشيف الاراقون ببرشلونة .

(2) البكري ، مسالك ، ص 37 .

(3) أبو العرب ، طبقات ، ص 228 . المالكي ، رياض النفوس ، ج I ، ص 384 . ابن ناجي ، معالم ، ج II ، ص 173 .

182 . القاضي عياض ، مدارك ، ج II ، ص 325 . حمد عبد الوهاب ، وراقات ، ج III ، ص 344 .

(4) راجع : أبي العباس الابياني ، مسائل السماسرة ، تحقيق العروسي المطوي .

-إقطاع التسكين والتأليف للبدو: لقد حاول أمراء المغرب كسب ود القبائل العربية وتسكينهم ، فأقطعوهم الهناشير والعقارات ، وذلك منذ القرن السادس الهجري ، وقد سبق أن رأينا أن صاحب بجاية جعل للأعراب نصف الغلة من ثمار البلاد وحبوبها ، لكن قيام الدولة الموحدية وضع حدا لهذه الامتيازات الشاسعة ، وأزال من أيديهم هذه الاقطاعات ، مقتصرًا على إقطاع رؤسائهم بعض تلك البلاد (1).

أما إقطاع التأليف ، فهو يتمثل في حسن معاملة الأمراء والثوار المتغلب عليهم ، والذين جاؤوا خاضعين ، مثلما تم لأحد أفراد بني غانية وهو أبو الحسن علي بن غانية ، على أثر حصار الموحدين للمهدية سنة 601 هـ / 1204 م ، فقد قدم إليهم مستسلما ، « فتلقوه أحسن لقاء ، ووصلوه من الصلات النفسية بما لا قيمة له ولا يصل بمثله الا الخلفاء . وبعد هذا نزح إليهم أخو يحيى بن غانية ، سير بن اسحاق ، فأكرموا نزله واقطعوه الإقطاع الواسعة بعد أن ملئوا أموالا » (2) . والأمثلة على ذلك كثيرة (3) .

ومما له مغزاه أن الامارات الحاكمة ببلاد المغرب ، من بني حفص وبني عبد الوادي وبني مرين ، قد اتبعت خطى الموحدين في إقطاع أولي العصبية القوية ، في محاولة لكسبهم ، واتقاء شرهم . ولذا فإن اشيخ القبائل في المرتبة الأولى ، والمرابطين ثانياة قد انتفعوا بهذه القطائع التي منحها أمراء بني حفص لهم . ونذكر فيما يلي أهم الاقطاعات التي منحتها الدولة الحفصية لهؤلاء :

فأثناء حرب المستنصر للدواودة من بني رياح سنة 664 هـ / 1265 م ، حاول التقرب من بني توجين أجوارهم ، حتى يكونوا له عونًا على محاربة القبيلة النابذة ، فأقطعهم ناحية مقرة (4) .

ولما سيطر الدواودة على المزاب والحضنة والزاب وجبل أوراس والتلول الشمالية ، لم يكن في وسع الدولة أن تتصدى لهم ، فتلافتهم بالاصطناع والاستمالة ، واعترفت بالأمر الواقع ، فاقطعتهم الأراضي التي استولوا عليها ، وخراج المدن التي كانت بحوزتهم مثل مقرة ونقاوس والمسيلة (5) .

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الإسلام ديناً
مباركاً ومنه ما لا يحصى من النعمان
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وبعد فقد بلغنا من أخباركم ما
يوجب علينا أن نكتب إليكم هذه
الخطبة التي فيها ما نرجو أن
يكون من الخير لكم ولجميع المسلمين
أجمعين

(1) المراكشي ، المعجب ، ص 329 . عز الدين موسى ، النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي ، ص 145

(2) المراكشي ، المصدر نفسه ، ص 452 .

(3) محمود اسماعيل ، الاقطاع في العالم الاسلامي ، حويلات كلية الاداب بالكويت ، 1990 ، ص 46 .

(4) ابن قنفذ ، الفارسية ، ص 127 . ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 759-661 .

(5) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 73-74 .

وفي عهد الشيخ أبي محمد بن أبي حفص، كانت أبة إقطاعا لرياح، لكن ابتداء من سنة 630 هـ، تمكن بنو عوف بمساندة السلطان الحفصي أبي زكريا، من الاستيلاء على الشمال الغربي، ودحر رياح إلى تلول قسنطينة وبجاية وبلاد الزاب. ومما يذكر في هذا الصدد أن أبا زكريا الحفصي أثبتهم في ديوان العطاء، لكنه لم يقطع لهم أي بلد (1).

ولقد شرع المستنصر في إقطاع أشياخ القبائل والزوايا، المواليين للسلطة المخزنية، فممنح الهناشير إقطاعا لبعض المشائخ بجهة القيروان مثل أبي رحمة غيث الحكيمي وميمون بن كرفاح الوائلي، كما أقطع أحد مشائخ الكعوب أربع قرى بناحية صفاقس والجريد والشمال (2).

وفي سنة 676 هـ، تمكن مرغم بن صابر من أخذ زنزور من البربر بموجب ظهير سلطاني، كان التيجاني قد اطلع عليه بعد ثلاثين سنة.

غير أن سياسة الإقطاع للقبائل العربية لم تبدأ إلا في الحقبة الثانية من تاريخ الدولة الحفصية، بعد استيلاء أبي إسحاق إبراهيم على الحكم (676 - 683 هـ / 1279 - 1284 م) وبداية فترة الاضطرابات، ففي عهده، استولى الأعراب على القرى والمنازل، وهو، بشهادة المؤرخين، «أول من كتب البلاد الغربية للعرب بالظواهر» (3).

وازدادت السلطة الحفصية ضعفا على أثر حركة الدعي ابن أبي عمارة، حتى أن الأمير أبا حفص عمر لم يستطع الوصول إلى الحكم إلا بإعانة القبائل العربية، ولذا لم يجد بدا من الخضوع لرغباتهم، وإقطاع بقية البلاد الشرقية لهم. وبهذا فتح الباب على مصراعيه لسياسة إقطاعية، عجز عن كبح جماحها بقية السلاطين، بما فيهم أبو الحسن المريني. قال ابن خلدون في هذا الصدد: «وأقطع البلاد والمغارم للعرب رعايا لئلا يقيمهم بأمره، ولم يكن قبلها إقطاع، وكان الخلفاء قبله يتحامون عن ذلك، ولا يفتحون فيه على أنفسهم بابا» (4).

إن هذه الوضعية تفسر أن السلطة المخزنية لم تعد تتحكم في توزيع الأراضي وملكيته، وخاصة في المناطق الطرفية، حتى اكتسى الظهير الذي تصدره في كثير من الأحيان صبغة شكلية، الغاية منه الاعتراف بالأمر الواقع ومحاولة كسب

القبائل التي استولت على الأرض وجعلها إلى صفها. ولنا عدة أمثلة على ذلك: فقد تلافت الدولة أمر الدواودة بالاصطناع والاستمالة، وأقطعتهم ما غلبوا عليه من البلاد بجبل أوراس والزاب، ومدن الحضنة، وهي نقاوس ومقرة والمسيلة، وكاد أن يصبح هذا الإقطاع وراثيا، حتى أن سباع بن شبل بن يحيى اختص بإقطاع المسيلة، الذي ظل قائما بعد ورثة لأبنائه، واختص أولاد أحمد، من الدواودة بنواحي قسنطينة (1).

كما «تملكت زغبة سائر البلاد بالإقطاع عن السلطان، طوعا وكرها، رعايا لخدمته». فقد أقطع السلطان أبو إسحاق إبراهيم شيخ بني عامر، من زغبة، وطنا من بلاد حمزة يسمى الكدارة، غرب بجاية، مكافأة له على خدماته، وحتى يكون جدار الصد الأول قبالة زناتة بني عبد الواد، ولهذا الغرض نفسه، أقطعت الدولة كثيرا من الأوطان لفرع آخر من زغبة، وهو بنو يزيد، فاستصفت معظم أرض حمزة من وطن بجاية، المحاذية لقبائل غير مخزنية مثل رياح والاثايج، فضلا عن استظهار الدولة بهم على جباية تلك البلاد، ولذا لا يستغرب أن تكون هذه القبيلة أول من أقطعت الأراضي من بين بقية القبائل العربية (2).

وإذا كان ابن اللحياني قد اتبع سياسة «عربية»، ففرق الأموال على علاق ودباب سنة 718 هـ / 1318 م، وأقطعهم الأراضي، وقرب إليه قبيلة أولاد بالليل من الكعوب وأقطع بعض المواضع من طرابلس للعرب، فإن خليفته أبا يحيى أبا بكر الذي استولى على السلطة انطلاقا من البلاد الغربية، بالاعتماد على زناتة، قد حاول الحد من نفوذ الأعراب، بل إنه أخضعهم للجباية، ولم يقطع إلا بعض الفئات الحضرية مثل الشرفاء وذوي الحاجات من أهل قفصة الذين أحسن لهم بالأسهام والإقطاع وتجديد ما بأيديهم من الظهروات (3).

ولم يتمكن السلطان المريني فيما بعد من إزالة هذه الإقطاعات، بعد أن مضى عليها نحو قرن من الزمن، إذ لما حاول ذلك، تألبت عليه القبائل العربية من حكيمة وكعب، وهزمتهم في موقعة القيروان سنة 749 هـ، وكانت سببا في انهيار عرشه (4).

(1) المصدر نفسه، ج VI، ص 74 - 75، ص 663.

(2) المصدر نفسه، ج VI، ص 87، 101، 107.

(3) التجاني، رحلة، ص 237 ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 754، 786، 790. ابن الشماخ، الأدلة، ص 89 ابن أبي دينار، المؤنس، ص 144.

(4) المصدر نفسه، ج VI، ص 155 - 156، 816. ابن الشماخ، الأدلة، ص 16، الزركشي، تاريخ، ص 83. ابن أبي دينار، المؤنس، ص 147. راجع أيضا فصل: الانتشار القبلي (بنو علاق).

(1) المصدر نفسه، ج VI، ص 144 - 146. انظر حول الإقطاع في المغرب:

G.Marçais, les Arabes en Berbérie..pp.245-253,727-728.

(2) ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 149. ابن ناجي، معالم، ج IV، ص 37، 105.

(3) ابن قنفذ، الفارسية، ص 139، الزركشي، تاريخ، ص 43. التجاني، رحلة، ص 217.

(4) ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 696.

وابتداء من تلك الحقبة ، « انبسطت ايدي العرب على الضاحية ، واقطعتهم الدولة حتى الامصار والقباب الجبابة ومختص الملك ، وانتفضت الأرض من أطرافها ووسطها ، وما زالوا يغالبون الدولة حتى غلبوا على الضاحية ، وقاسموهم في جبابات الامصار بالاقطاع ريفاً وصحراء وتلولا وجريداً » (1) . فعلى سبيل المثال أضحت مدينة سوسة اقطاعاً رسمياً لبني مسكين ، من حكيم ، ابتداء من ذلك التاريخ (2) .

وقد اتبع الأمير الحفصي الفضل سياسة مرنة مع الاعراب ، فاقطع الأراضي ومنح الجوائز عند دخوله مدينة قسنطينة سنة 751 هـ / 1350 م (3) .

على أن أخاه أبا اسحاق ابراهيم الذي حكم بعده (751 - 770 هـ) حاول العودة إلى سياسة الحزم ، فاستخلص قواعد البلاد من أيدي العرب وهي بلاد قرطاجنة والقيروان وسوسة وباجة وتبرسق والاريس ، وانتزع منهم المجابي واستبد بها ، وشرع في بناء السور الذي يحيط بأرباض تونس ، وحبس عليه نصف خراج الأرض ونصف كراء المعاصر .

غير أن هذه السياسة لم تؤت أكلها ، خاصة في البلاد الغربية التي حافظت فيها القبائل العربية على الاقطاعات : فبعد أن استرهن السلطان المريني أبو عنان أبناء الدواودة ، « أوسعهم حباء واقطاعاً ، وأنفذ لهم الصكوك والسجلات » (4) . أما بنو حمزة من الكعوب ، فقد استطالت أيديهم على البلاد بعد هزيمة أبي الحسن المريني ، « وتقاسموها أوزاعاً ، واقطعهم أمراء الحضرة السهميين في جبابتها ، زيادة لما غلبوا عليه من ضواحيها وأمصارها ، استئثافاً لهم على المظاهرة وإقامة الدعوة والحماية من أهل الثغور الغربية » (5) . وقد كانت قبيلة مرجسية في عداد اقطاعات هذه القبيلة العربية ، أولاد حمزة (6) .

وتابع السلطان أبو العباس أحمد (772 - 796 هـ) سياسة كبح أعنة الاعراب عن الغلب على الاوطان ، وانتزع ما في أيديهم من « الامصار والعمالات

التي كانت من قبل خالصة للسلطان » ، وهو ما فل في عضد قبائل كعب وحكيم ، وأهمها ، مما جعلها تستعين بالدواودة لمحاربة السلطان ، (1) . وفي الجملة ، مثل الاقطاع وسيلة ناجعة لتحكم السلطان في القبائل واحتوائها . فعبرة " توبة الأعراب " تعتبر بداية اندماج القبيلة ، واستقرارها ، وهو ما يعني بدوره حاجتها إلى الأرض لزراعتها . ويأتي اقطاع السلطان مناسباً لهذا السياق .

وبالتالي ، يتضح أن الاقطاع مرتبط بحاجة المزارعين الجدد إلى الأرض ، تقابلها غاية مزدوجة للسلطان : تسكين هذه القبائل والتشجيع على زراعة الأرض وتعميرها .

وتخفي هذه العملية إشكاليين أساسيين : - أولهما ثنائية اقطاع التملك والامتاع (أو الانتفاع) ، ذلك أن الأساس في إعطاء السلطان الأرض للجند والقبائل هو " إعطاء امتاع " وكان هؤلاء المنتفعون يقومون بجبايتها ، ولذا سمي كذلك " اقطاع جباية " (2) . وقد ذكر المغيلي في هذا الصدد النازلة التالية :

« سئل حمو الشريف عن أرض المخزن يقطعها السلطان لبعض أجناده امتاعاً . فيأتي قوم ويغرسون فيها ويقطعون على الجنان وضيقاً يسمى بنصف الاثمن والعادة جارية أن السلطان يحب من يعمّر بالغراسة ولا ينكر ذلك من يفعله » (3) .

ولكن كثيراً ما يتطور هذا الاقطاع ويتحول إلى إقطاع تملك ، نتيجة طول المدة ، أو برغبة السلطان نفسه ، حسبما ورد في نازلة : " يقطع السلطان الأراضي الخراجية التي كان ينتفع بها المزارعون إلى شيوخ العرب ويقومون بتمليكها لهم " (4) .

وفي حالات أخرى ، كان المنتفع بأرض الجزاء (أو أرض القانون في المغربين الأوسط والأقصى) لا يمكن أن يتصرف فيها ببيع ولا شراء إلا دفع غرامة معلومة (5) .

(1) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 156 .

(2) المصدر نفسه ، ج VI ، ص 162 - 165 ، 871 . الغبريني ، عنوان الدراية ، ص 101 .

وجاء موقف الفقهاء متناسقاً مع موقف السلطة ، كما ورد في فتوى لابن عرفة الذي أجاز ما يأخذه أعراب إفريقية من بلاد الظواهر إذا كانوا خدمة (قبائل مخزنية وغارمة) ومنعه إذا كانوا من المخالفين . انظر : الونشريسي ، المعيار ، ج I ، ص 378 .

(3) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 822 .

(4) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 834 .

(5) نفسه ، ج VI ، ص 869 .

(6) نفسه ، ج VI ، ص 878 .

(1) نفسه ، ج VI ، ص 869 .

(2) المغيلي ، الدرر المكنونة ، ج II ، ص 41 ب ، ص 55 .

(3) نفسه ، ص 155 .

(4) نفسه ، ص 146 . Kably, Pouvoir, Société, op. cit.

(5) المغيلي ، نفسه ، ص 155 . ابن عرفة ، المختصر ، ج IV ، ص 162 . الداودي ، كتاب الاموال . البرزلي ، ن . م .

II ، ص 261 ب .

- وثانيهما ، وهو مرتبط بالأول ، نوعية الأرض المقطعة واختلاف المشرعين في ذلك : فمنهم من أجاز للسلطان أن يقطع في البور والمعمور من الأرض ، سواء كان المعمور عنوة أم لا ، ومنهم من منع الاقطاع في معمور الأرض ، مثلما أشار الى ذلك ابن رشد .

ويبدو أن الحاجة الى تعمير الأرض القريبة من المدن هي التي تفسر التبريرات التي التجأ اليها المشرعون في أواخر العصر الوسيط لجواز إقطاع الأراضي المحيطة بالمدن . فالبرزلي على سبيل المثال أقطعه السلطان أرضاً وسط صبرة المنصورية الخالية القريبة من القيروان ، وقد فضل تحبيسها على بعض الرباطات لصعوبة استغلالها .

وبرر ابن عرفة تصرف الدولة الحفصية في إقطاع المناطق القريبة من العمران بكون التحديد الذي ذكره ابن رشد خاصاً باقطاع التملك ، أما إقطاع الانتفاع فهو جائز في بقية الأراضي القريبة من العمران (1) .

ويأتي هذا الموقف التبريري للسياسة الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة برهانا آخر على مدى مواكبه الفقه للطرفية التاريخية .

- الإقطاعات الممنوحة للعلماء والصلحاء والشرفاء :

قلنا إن حاجة الطرفين - السلطة والمزارعين - الى تعمير الأرض تفسر تقريظ الأول في العقارات والأجثة القريبة من الحزام الحضري ، فالحفصيون منحوا الأراضي القريبة من مدينة تونس ، بل والأجثة المزودة بأبراج ، إقطاعات لموظفي الدولة . وقد أصبحت في بعض الحالات مسرحاً لنزاع بين المنتفع القديم والجديد ، مثلما وقع بين ابن الحباب الفقيه وابن يعقوب القائد في النصف الأول من القرن الثامن هـ / XIV م (2) .

وكان العلماء قد تعودوا على الانتفاع برقع الأرض في العهد الموحي فقد كان أحد علماء بجاية هلال بن يونس الغبريني يعيش من مستغلات أرض محررة بظواهر من قبل الخليفة عبد المؤمن بن علي (3) .

كما استفاد الصلحاء من الإقطاعات السلطانية في العهد الحفصي . ومن الأمثلة على ذلك ، نذكر :

كان أبو رحمة غيث الحكيمي المتوفى سنة 685 هـ . من فرسان حكيم ، ثم تخلّى عن السيف لصالح التعبد ، فأصبح أحد فقراء أبي الزين محمد بن غيث

الحكيمي ، وتمكّن بفعل ظهير سلطاني من الحصول على هناشير كبيرة ، وتوارث أبناؤه هذا الاقطاع واستغلّوه عن طريق الكراء أو أخذ الرّيع العقاري في شكل ضريبة الحكر أو العشر بالنسبة الى الضّعفاء " من العمّال الزراعيين . وبقيت هذه الأراضي بيد أحفاده بعد قرنين من الزمن أي خلال القرن التاسع ، وإذا ما اعتبرنا أنه « خلف لدريته من الرّيع بظهير السلاطين من الأرض والهناشير للحرث ما لا يقدرّون على تعميره بالحراثة فجرت العادة أن يحرث النّاس معهم يأخذوا (كذا) الحكر منهم ويختص الفقير منهم بالعشر في زماننا اليوم وذريته اليوم من الرّجال البالغين نحو العشرين " ، فإن مساحة هذه الهناشير قد بلغت آلاف الهكتارات (1) .

أما أبو عبد الله محمد بن شبل (النصف الأول من القرن الثامن) فقد كان عمّه من شيوخ رياح النّازلين على بلد الحضرميين في الجنوب الغربي من القيروان ، وكانت لهم " بلاد وهناشير يأخذون أحكارها وأعشارها بأمر السلطان " ورغم ذلك فإن هذا الصّالح كان يباشر العمل الفلاحي بنفسه وحراثة بثوره الذي يودعه زمن الجفاف عند الشّاوية بافريقية (أي منطقة الشمال التّونسي) ، كما أنه لم يكن من صنف الصّلحاء المسلمين الذين يتحدّث عنهم " قلنار " اذ كان يعتبر " سيف " عمّه يذب عنه في الأوقات الحرجة (2) .

ويخصّ المثال الثالث من الإقطاعات السلطانية ميمون بن كرفاح الوائلي ، وهو أيضا من فرسان عرب بني وائل من حكيم إذ كان يغزو البلاد بمائة فارس فيغير على بلاد الحشّان بالجريد ويفرض عليهم الاتاوات مثل حق الضيافة وغيرها ، كما تصدّى ببسالة للصليبيين بقرطاجنة سنة 668 هـ . حتّى أبهر المستنصر بالله الحفصي بشجاعته ، وهو ما يفسر إقطاع الهناشير الشاسعة ، وقد قال ابن ناجي في هذا الصّدّد : « لما تاب كبر حاله ، وكان يملك بلادا وهناشير حول القيروان بالظّهير منه للعوسج وواد الملح وبحيرة شعبة وخشم الكلب وذراع التّمار وذراع الاسرّيف والقرجانية من عماله سوسة » . وقد حاولنا تتبّع حدود هذا الهناشير في الخريطة الطبوغرافية ، من خلال المواقع المحافظة على نفس الاسم مثل ذراع التّمار وواد الملح والقرجانية . وتبيّن لنا أنها مجالات شاسعة محيطة بمدينة القيروان .

(1) ابن ناجي ، معالم ، ج VI ، ص 37-38 . راجع نص الاقطاع في الفصل الخاص بوطن القيروان .

(2) نفسه ، ج IV ، ص 117 .

(1) ابن عرفة ، نفس الحالة . البرزلي ، ن.م.ج II ، ص 261 .

(2) البرزلي ، ن.م.ج ، 4851 ، ج II ، ص 1187 .

(3) الغبريني ، عنوان الدّراية ، ص 169 .

و خلاصة القول فإنّ اقطاع هذه الأراضي قد ساعد على استقرار المجموعات البدويّة وتحولها تدريجيّاً من الغزو وقطع الطّرق الى الاشتغال بالزّراعة . وقد منحت هذه الاقطاعات بطريقة أشبه ما تكون وراثيّة للحكيمة وابن شبل والوائلي وغيرهم ولأحفادهم فيما بعد ، لا بصفتهم صلحاء فحسب ، وأنّما خاصّة لأنهم يمتلكون الرّئاسة في بني حكيمة وبني رياح وبني وائل ، ولهم نفوذ فعلي على المجموعات البدويّة التي بدأت في الاستقرار في ربض أولاد غيث الحكيمة حول القيروان أو في بلد الحضرمين في الجنوب الغربي ، من مدينة عقبة .

[illegible]

۰۵۰۰ کلمہ

أطلقت على الملكية الخاصة عدة تسميات قانونية ، فهي " الملك التام " وكمال التصرف " و الأرض الحرة التي يمكن التصرف فيها وبيعها بحرية ، والأرض المملوكة باتفاق بخلاف أرض الحوز ، وأرض الصلح إشارة إلى كيفية الفتح وانعكاسه على كيفية جبايتها ، وأرض العشور لأنها لا تدفع إلا الزكاة ، على الأقل نظريا (1).

وتتموضع الملكية الخاصة حول المدن الكبرى ، ذلك أن الأراضي المحيطة بمدينة تونس ليست كلها عنوية ، وإذا كانت المعلقة بقرطاجنة قد اعتبرت أرضا عنوية ، فإن بقية أراضي قرطاجنة وأرض الحريرية ، وهي الضاحية الغربية لمدينة تونس ، قد اعتبرت صالحة (2).

أما الأراضي المهمة الواقعة قرب المدن المندثرة ، مثل صبرة المنصورية فهي في عداد أرض الفئ لأنها كانت ملكا للأمير الزيري ، وأضحت في العهد الحفصي ملكا للسلطان ، الذي أقطعها لبعض العلماء ، وكان من بينهم البرزلي ، وقد تولّى بدوره تحبيسها على رباطات القيروان . غير أن بقية أراضي القيروان تبدو على غير ذلك ، إذ عدها المغيلي من صنف الأرض المختلطة ، التي تملك وتباع وتشترى (3).

وفي بلاد الساحل ، كان الوضع متشابها ، حيث كثرت الزياتين المهمة ، واضطربت مسألة الحوز والملكية ، فمئذ النصف الثاني من القرن الخامس هـ / XI م ، صرح اللخمي (ت 478 هـ) بأن زيتون الساحل الكائن بوطن صفاقس والمهدية لا ملك لأحد عليه ، بل هو جال ، وقد غلب عليه الأعراب في الأعم ، وقد كان هذا المجال الممتد على طول مسيرة ثلاثة أيام وعرض يوم مكونا من ضيعات شاسعة ، مثل ضيعة سحنون بموضع بني خلاف وزياتين عبد الرحيم الربيعي الخ ... غير أنها أضحت مهمة مدة طويلة وخاصة طيلة النصف الثاني من القرن الخامس والنصف الأول من السادس ، وبعد فترة إحياء طيلة القرن السابع ، عرف القرن الثامن تراجعا في هذا الصدد ، حتى أنه وقع الحديث وقتذاك عن الزياتين المهمة بالساحل ، والغابة المنبئة ، بمعنى المتفرقة ، هل تدفع الزكاة أم

(1) ابن عرفة ، المختصر ، ج II ، ص 1274. البرزلي ، نوازل ، ج II ، ص 1116.

وقد قال ابن عرفة في هذا الصدد : « وخراج أرض الصلح لا يحل دفعه ، إنما مثل المظالم الموقفة على الأرض مثل ابتياع الثياب في بلد يلزم المبتاع المكس في كل ما يبتاع منه ، فلا يمنع ذلك صحة التبائع فيها . »

(2) البرزلي ، نفسه ، ج II ، ص 1118.

(3) المصدر نفسه ، ج II ، ص 261 ب ، المغيلي ، الدرر المكنونة ، ج II ، ص 56 ب .

لا ، واختلفت أجوبة ابن عرفة عن هذا السؤال ، فقال تارة إنه كزيتون الشعراء لا يدفع الجباية ، وأخرى اشترط أن تكون ملكية واحدة وأن يبلغ الإنتاج النصاب ، وقال ثالثة إنه يدفعها على المحصول المستخرج منه (1).

وكان أحد مشائخ القيروان يتحرى في استعمال هذا الزيت بسبب الخلاف المتعلق بفتح إفريقية ، أكان عنوة أم صلحا . ومهما يكن من أمر فإن مسألة إحيائها واستصلاحها كانت مطروحة في القرن الثامن هـ / XIV م ، حتى ولو كان أصلها مملوكا ، لما تمثله من نسبة كبيرة من الأراضي المهمة . فقد شجع ابن عبد السلام (ت 749 هـ) حركة تعمير أراضي الساحل ، من قبل معمرين جدد ، بعد أن خلا البلد وخرج عنه أهله ، ومعلوم أن هذا الوضع ازداد استفحالا بعد حدوث الطاعون الجارف سنة 749 هـ / 1350 م (2).

وتطور هذا الأمر عهد أبي فارس عبد العزيز ، الذي حاول بسط نفوذ الدولة من جديد على الضيعات الكبيرة المهمة ، أو التي كانت بحوزة الأعراب ، مثل ضيعة سحنون وعبد الرحيم الزاهد ، وأعاد استغلالها وإحياءها ، حتى بلغ الريع المستخرج منها ألوفاً شتى في مطلع القرن التاسع ، فيما كان ابن عرفة من قبل يشتكى من عدم دفع أغلب الناس لزكاة الزيتون ، وينصح الولاة بتقديم أمناء المعاش لاستخراجها . ويبدو أن هذه الضيعات الكبيرة قد انتقلت من وضع الإهمال إلى ملكية الدولة التي بسطت يديها عليها ، مستغلة إياها عن طريق الإقطاع والكراء وغيرهما . فانتعشت غابة الزيتون ، وذلك بشهادة ابن ناجي الذي مر بها ، منتقلا من القيروان إلى قابس ، واستحسنها ، إذ قال : « فرأيت عجبا من حسن أشجاره ، كأن صاحبه - يعني سحنون - حاضر له » (3).

وفي الجملة فإن الملكية الخاصة في المثلث الأكثر تعميرا في العهد الحفصي القيرواني - الساحل - تونس ، لم تكن دائما واضحة المعالم ، كما أنها ليست أكثر أهمية من ملكية الدولة ، وثمة مجال يقع فيه التداخل بين الطرفين ، بين الملك التام وأرض الحوز ، وهو ما يفسر طرح إشكالية أرض الحوز - أرض الملك بالحاح في تلك الفترة .

(1) البرزلي ، ن.م.ج I ، ص 140 ب . ابن ناجي ، شرح ، ج II ، ص 91 ب .

(2) البرزلي ، المصدر نفسه ، ج II ، ص 1118 ، ابن ناجي ، شرح ، ج II ، ص 91 ب . أبو العرب ، طبقات ، ص 131 - 132 .

(3) ابن ناجي ، نفس المصدر والصحيفة .

(1) ثنائية الحوز والملك :

إن نقطة الإنطلاق في هذا الموضوع هي الموقف النظري للعلماء ، والتشريع السائد الذي يرجح الكفة لصالح ملكية الدولة . ولعل أحسن تعبير عن هذا الموقف الموالي للسلطة الحفصية في فترة الإصلاح في مطلع القرن التاسع الهجري ما كتبه فقيه القيروان المناصر لهذا المسار ، إذ قال عن أراضي مدينة تونس وناحيتها : « في أن أراضي تونس في كتاب الزكاة أرض ظهير لا ملك في رقبتهاء وفي قوله ثانية عمم هذا الحكم على بقية البلاد : « إن أراضي قرى إفريقية الغالب عليها عدم الملك » (1) . فما هي إذن الغاية من هذا القول؟

لقد حرصت السلطة المخزنية على بسط نفوذها الإقتصادي والسياسي على كامل البلاد ، وبالخصوص القسم الحضري منها ، أثناء فترات قوتها . وكانت ملكية الأرض الرهان الأساسي الذي أعتمدته ، لتحقيق أهداف منها :

- تنظيم عملية استغلال الأرض ، والإشراف عليها ، بتوزيعها وإقطاعها إقطاع منفعة للقوى الاجتماعية المساندة للدولة ، أو ذات الوزن الاجتماعي والسياسي ، مع إمكانية إبطال مفعول الظهير .

- السعي إلى توسيع المجال المزروع ، على حساب المجال الرعوي للبدو ، وما يعني ذلك من نشوب نزاعات مع البدو الذين انحسر مجالهم ، أو انتزعت منهم أراضيهم .

- ازدياد المغارم والوظائف التي تؤخذ على الأرض ، مقابل استغلالها ، وهو مؤشر لنفوذ المخزن وقوته .

وبالتالي فإن سياسة الدولة الإقتصادية كانت ترمي إلى بسط نفوذها على المجال الزراعي المحيط بالمدن ، ودحر البدو عنه ، أو محاولة انتزاعه منهم ، لإقطاعه لأصحاب الجاه وتحبيسه على المؤسسات والأشخاص ، ولعل هذا المد والجزر بين تعمير الأرض والبداءة هما حجر الزاوية للصراع الاجتماعي الذي شهدته إفريقية خاصة وبلاد المغرب عامة ، طيلة الفترة الأخيرة من العصر الوسيط .

صحيح إن مسألة الأرض لم تكن تطرح بقوة خلال تلك الفترة ، خاصة أثناء انتشار المجاعات والأوبئة ، وما ينتج عنها من انهيار سكاني ، وتراجع المساحات المزروعة ، حتى أن جهات عدة كانت تشكو قلة المزارعين . ذكر الحسن الوزان في هذا الخصوص : « أن بادية باجة شاسعة الأطراف ، وافرة الإنتاج ، إلا أن عدد

(1) البرزلي، المصدر نفسه، ج I، ص 20، ص 1118. يبدو هذا الموقف مختلفا عما جاء في حديث نبوي «من حاز شيئا عشر سنين فهو له» (ابن راشد، الفائق، ج II، ص 163 ب) .

الناس فيها لا يكفي لزراعة الحقول ، فيعمدون إلى الأعراب لزراعة جزء كبير منها ، ومع ذلك تبقى أراض كثيرة بورا » (1) . لكن هذا لم يمنع من وقوع احتكاك على طول خط التماس الفاصل بين المجال الحضري والمجال القبلي الذي كان في حاجة إلى الأرض زراعة ورعيًا ، بخلاف الأول الذي كان يبحث في الغالب عن الربيع العقاري . وكلما تمكنت الدولة من توسيع ملكيتها ، ومراقبة العملية العقارية والتحكم فيها ، في المدن الكبرى على الأقل ، ازداد اختناق القبائل البدوية وتفجيرها ، وتحولت تدريجيًا من النمط الرحلي إلى الإستقرار والعمل الزراعي ، حسبما أكد ذلك ابن خلدون في أكثر من مرة ، من أن أهل العز هم الضاعنون في الترحال ، وأهل الذل هم المشتغلون بالفلح (2) .

وفي الجملة فإن احتكار الدولة للملكية العقارية ، مهما كانت مستنداتها التشريعية ، مكنها من التحكم في مختلف القوى الاجتماعية بالمدينة والبادية ، ومن توزيع الأرض ومنحها حسب مقتضيات مصلحتها ، لكن بقية الفئات الاجتماعية لم تكن تنظر إلى المسألة بنفس الكيفية ، ولم تكن تكتفي بالحوز ، دون التملك التام .

لقد عبرت آراء الفقهاء في الغالب عن التوجّه العام لسياسة المخزن الإقتصادية، وحاولت تبريرها. وفي هذا المضمار ، كان القاضي ابن عبد السلام الهواري يدافع عن أحقية السلطان في انتزاع أرض الحوز المقطعة ، من واحد وإعطائها لآخر ، وعن عدم إمكانية انتقال أرض الحوز إلى الملك ، ولو مرّ على استغلالها مدة طويلة ، تصل إلى ستين سنة . ومعلوم أن ابن عبد السلام ، ككثير من القضاة ، عرف بليونته مواقفه ، وهو الذي جاء على لسانه عند تعيينه قاضيا للجماعة : « أنا أعرف العوائد وأمسيها » (3) .

(1) الحسن الوزان ، وصف إفريقية ، ج II ، ص 66 . إن قول البرزلي تعني عدم اعتراف للقبائل بملكية الأرض ، وحرية الدولة في التصرف فيها ، وقد نزعنا الدولة إلى تطبيق هذه القولة كلما تمكنت من ذلك ، فبعد أحباس سيدي مذهب أقطع الأتراك أحباس عزيزة عثمانة بالساحل ، ثم في عهد أحمد باي ، أراضي النفيسة حيث أولا سعيد . وقد اعتبر الإستعمار الفرنسي بدوره أراضي القبائل " شكلا من أشكال الأراضي الخراجية " ، أي أنها ملك للدولة . فابقى لها حق التصرف الوقتي ، وربطه بشروط مجففة منها موافقة أفراد القبيلة والقيام بإحياء الأرض ووجود رسم عقاري ، وهو ما مكنه من احتواء عدة عقارات .

(2) ابن خلدون ، المقدمة ، ص 207-703 (فصل في أن الفلاحة من معاش المستضعفين وأهل العاقية من البدو) ، تاريخ ، ج VI ، ص 175 - 176 .

(3) الزركشي ، تاريخ ، ص 71 .

غير أنه بمرور الزمن ، بدأ هذا الموقف الذي عبّر عنه ابن عبد السلام يفتقر إلى النجاعة والواقعية ، ذلك أن المنتفعين بالظهير السلطاني ، من مشائخ وأعيان وقواد وغيرهم توارثوا استخلاص الربيع العقاري للأرض ، التي لا يستغلونها في الغالب مباشرة ، وإنما كانوا يعمدون إلى كرائها إلى المزارعين ، الذين تداولوا بدورهم على استغلالها جيلاً بعد آخر ، فعمروا الأرض بالبقول والسواني ، وبنوا المنازل ، حتى بات من الصعب اقتلاعهم من أماكنهم ، وتعويضهم بآخرين ، كما أصبح من العسير على السلطان سحب الظهير من المنتفع به ، ومنحه لآخر (1) .

من هنا نفهم إمكانية الانزياح التدريجي من الحوز إلى الملكية التامة ، وتطور الهياكل العقارية نحو تقسيم الملكيات الكبرى وتمليكها ، عن طريق الهبة والبيع والوراثة والغصب . وقد بلغ الأمر حد إقرار السلطة المخزنية لهذه العملية ، وتفضيلها أحياناً التفريط في الأرض المخزنية بالبيع ، على كرائها وتكبيرها بالضرائب والوظائف . وقد أوكلت مهمة التصرف في ملكية المخزن بيعاً وشراءً إلى الناظر في اشغال المخزن ، الذي يتولّى القيام بالبيع ، دونما مراعاة للنزاعات التي قد تنشب بين المستغل القديم للأرض والمشتري الجديد لها (2) .

ومرة أخرى عكس موقف الفقهاء هذا التطور العقاري ، فالبرزلي مثلاً أجاز انتقال الحوز إلى الملك إذا كان العقار لا يعلم أصله ، إذا ما تولّت عائلة واحدة استغلاله ، بصفة مسترسلة مدة طويلة من الزمن . أو إذا ما تم بيعه وتحرير عقود الأشرية فيه ، وإن كان قد أقر في موقع آخر من تأليفه أن الوثائق توجب الحوز ، لا الملك ، جواباً على نزاع حول أرض تقع بجزيرة قرقنة (3) .

وفعلاً فقد فرق الفقهاء بين الوثيقة والرسم ، فالأولى هي العقد الأصلي للملكية ، بخلاف الرسم الذي يتجدد باستمرار كلما تجدد المالك للعقار ، باعتباره مجرد عقد لانتقال الملكية . وبالتالي ، فإن الملكية لا تثبت بمجرد الإستظهار برسوم الأشرية ، التي تقتصر على إقرار الحوز ، ورفع النزاع بين المتبايعين ، دونما البت في ادعاء خصم آخر .

ونظراً إلى هذا الإشكال الحاصل في تملك الأرض وانتقالها ، فقد اشترط قضاة الحفصيين على المشتري أن يطالب البائع بالنسخة الأصلية ، أو وثيقة العقار ، زيادة على رسم الشراء . وهو أمر ليس متيسراً في الغالب ، لغياب تخزين الوثائق بطريقة متواصلة ، وسرعة تلاشيها ، بمجرد موت العدول ، أو

انقراض العائلة المملوكة للوثيقة . مما يأتي حجة على كثرة النزاعات الناجمة عن انتقال الملكية ، خاصة إذا عرفنا أن وثائق المخزن نفسها كانت تشكو من الإهمال وقلة التنظيم ، حتى أن الناظر في اشغال المخزن يتولى بيع العقار ، ثم يخلفه آخر ، ويعيد بيعه ثانية بعد عشرين سنة من التاريخ الأول (1) .

وإذا كانت صناعة التوثيق متطورة في الحضارة العربية الإسلامية عامة ، وإفريقية على وجه الخصوص ، فإن سرعة إتلاف الوثائق والرسوم مردّها طبيعة السكن المتميز بهشاشة مواد البناء ، وسرعة زوال المنزل ، وكذلك الحركية الاجتماعية والأزمات والآفات الطبيعية التي غالباً ما تؤدي إلى انقراض عائلات عديدة ، كما تضيع وثائق الأشرية عند الإيداع والارتهان ، وقد طرحت هذه المسائل مرّات كثيرة في تلك الحقبة ، فقد سئل ابن عرفة عن أودع وثائق أشرية ، فضاعت ، وذكر البرزلي أن أحدهم ارتهن أصل رسم عند آخر ، فضاع (2) .

ومن جهة أخرى ، لم تكن الوثيقة نفسها كافية للإقرار بصحتها ، لما تتعرض له من تزيف وتحريف ، حتى أن بعض قضاة القرن الثامن هـ / XIV م كانوا يستريبون في قبول الوثيقة ، إذا كانت مقطوعة الحاشية أو الأسفل ، ويرفضونها إذا كان ينقصها الشهود والعدول ، باعتبار الشهادة ركناً أساسياً في العقد . ويشترطون الشهادة على الخط ، بعد وفاة صاحبه ، وهو أمر ليس بالهين ، وقد تواصل طرح هذه المسألة في كتب الفقهاء (3) .

ونورد هذا الخبر ، تبيناً لطرق الغش المعتمدة في الوثائق ، في ذلك العصر : قدم رجل على أحد قضاة القرن الثامن ، وسلم له وثيقة فيها شهادة القاضي المذكور ، الذي تحير من أمره ، لما علم أن الخط كان خطه ، لكنه لم يذكر أنه شهد على هذه الوثيقة . وقلب الأمر على أوجهه ، ثم نظر إلى الوثيقة على ضوء الشمس ، فوقع بصره على شبهة في كاغذ الوثيقة ، فتأمل ، فوجد محل شهادته في الكاغذ الصق إصاقاً خفياً على النسخة الأصلية ، وبهذا تفتن إلى الحيلة المعتمدة في الوثيقة (4) .

وفي الجملة ، فإن الوثيقة تعتبر حدّاً فاصلاً بين البدو الرحّل والمزارعين

(1) البرزلي ، نوازل ، ج II ، ص 215 ، 1256 ب .

(2) المصدر نفسه ، ج III ، ص 76 ب ، 98 ب .

(3) المصدر نفسه ، ج IV ، ص 115 ب ، ج II ، ص 190 . ابن عرفة ، المختصر ، ج IV ، ص 1174 . سنعود

لنتناول مسألة الشهادة على الخط ، في الفصل الخاص بالعدول .

(4) ابن عرفة ، المصدر نفسه ، ج IV ، ص 171 ب .

(1) البرزلي ، نوازل ، ج II ، ص 1118 .

(2) المصدر نفسه ، ج II ، ص 215 ب .

(3) المصدر نفسه ، ج II ، ص 1118 ، 1290 ، 1261 ، 309 ب .

الحضر وعنصرنا أساسيا في حوز الملكية وتمليكها ، وكذلك في أنتقالها بواسطة إقطاع الدولة والوصية والوراثة والصدقة والبيع والشفعة (1) .

ب) طرق إنتقال الملكية :

لم يقتصر انتقال الملكية على استغلال أرض الظهير المقطعة ، أو أرض الموات المهمل ، كما رأينا سابقا ، إنما توجد طرق أخرى متعددة ، سنحاول تناولها تباعا .
- أولها البيع والشراء ، اللذان يكثران في فترات الازدهار الاقتصادي ، وفي الضواحي القريية من المدن الكبرى ، أما في فترات الأزمة والاضطرابات الاجتماعية ، فإن العقارات ترخص ، ويستفيد من ذلك المضاربون ، فيستولون على ملكيات صغار المزارعين ، وعلى حد تعبير ابن خلدون ، « تتناهى أملاك الكثيرين إلى واحد » (2) .

وقد كان إهمال الأرض وتحولها إلى بور من الأسباب الهامة لبيعها وسهولة التفريط فيها ، إذ يحتاج استصلاحها إلى تكسير بورها ، وقطع أشجارها الغابية ، وهو ما لم يكن ميسرا لصغار المزارعين ، خاصة أثناء احتدام الصراع الاجتماعي ، وقيام البدو بالتعدي على أحواز المدن . ولذا فإن القوى الاجتماعية المتنفذة هي القادرة أكثر على استصلاح هذه الأراضي ، بواسطة العمال الزراعيين (3) .

وقد تمكن أرباب الدولة وكبار التجار من تكوين ثروات عقارية طائلة ، والسيطرة على ملكيات شاسعة ، من الضيعات الكبيرة والقرى ، على غرار ما كان موجودا في العصر الأغلبي ، حيث امتلك كبار الفقهاء من أمثال سحنون وعبد الرحيم الزاهد على التوالي : 12 ألف و 17 ألف شجرة زيتون . وزيادة على الأمثلة الخاصة بالإقطاع السلطاني ، أو تلك المعاوضة التي تمت بالمغرب الأقصى بين أحد الأعيان والسلطان المريني بالمغرب الأقصى ، لقرية بأكملها ، ذكر ابن خلدون أن الوزير أبا عبد الله محمد الرميحي الذي خرج من المرية سنة 643 هـ / 1236 م ، والتحق بتونس ، واستوطن بها ، تملك بها الضياع والقرى وشيد القصور (4) .

(1) ذكر ابن راشد (الفاقي ، ج II ص 1136) أنه جرت العادة بإفريقية على التوثيق في العقار بالشهادة .

(2) ابن خلدون ، المقدمة ، ص 367 .

(3) الغرناطي ، مسائل ، ص 215 ب .

(4) المالكي ، رياض النفوس ، ص 328 ، الوئشريسي ، المعيار ، ج V ، ص 43 - 44 ، ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ص 615 .

إن هذا الأمر يأتي حجة على مدى اتساع ثروة الأرستقراطية العقارية ، ذات السمة الإقطاعية بمدينة تونس ، ومدى أهمية الريع العقاري المستخلص من الضياع والقرى ، مع الملاحظة أنه لا يدخل في حساب هذه الأرستقراطية مشائخ الأعراب الذين استولوا على القرى والأراضي ، بموجب ظهير سلطاني (1) .

كما كان كبار قواد الجيش ، من العلوج خاصة ، من بين الفئات التي تمكنت من تجميع الثروة العقارية ، إقطاعا وشراء ، فالقائد هلال (ت 664 هـ) من كبار علوج المستنصر كان يوضع بين يديه يوميا ألف دينار ، مستخلصة من ريع الأراضي والمنازل المعدة للكراء . وبعد نحو قرنين من الزمن ، صودرت أموال القائد نبيل (المتوفى سنة 857 هـ) ، فبلغت ما يزيد على عشرين قنطارا ذهباً من العين ، وما يقارب ذلك قيمة من الجوهر والعقار والأثاث (2) .

والحقيقة أن امتلاك الضيعات الشاسعة وشراءها ظاهرة محدودة بإفريقية في العهد الحفصي ، ذلك أن استثمار الأموال في اشتراء العقارات لم يكن أمرا مربحا ، إذا ما لم يتوفر الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي ، وما لم يوجد عمال زراعيون متخصصون في العمل في الضياع والبساتين ، وأسواق تجارية كبيرة لاستيعاب المنتج الفلاحي . وهو ما لم يتوفر في تلك الحقبة التي تميزت بكثرة التوترات الواقعة بين المدينة وباديتها .

وعلى عكس ذلك فقد انتشرت الملكيات الصغرى والمتوسطة حول المدن الكبرى ، وكان لأغلب سكان مدينة تونس بساتين وأجنة صغيرة ، يعتمدون عليها كمصدر ثانوي للرزق ، ويتحولون إليها للراحة والنزهة ، وكانوا يحدثون فيها الابراج ، وهي منازل مرتفعة الجدران ، وذات مدخل واحد ومحصنة ، خوفا من غارات البدو ، ويتخذون بها الكوى للفرجة (3) .

ولئن تبدو أصول هذه العمارة قديمة ، مرتبطة بفترات عدم استتباب الأمن بإفريقية في القرن الرابع الميلادي ، فإنها ذكرت لأول مرة في العهد الحفصي ، أثناء حكم السلطان أبي عصيدة ، الذي « غرس فيه الغراسات وبنيت فيها الابراج » (4) . فهي إذن عمارة مرتبطة بتوجه أهل المدينة إلى العمل الزراعي في الحزام المحيط بها . ونعتقد أن الفئات الحضرية العليا والوسطى هي التي أقبلت أكثر من غيرها على شراء الأراضي ، ويبرز من بينهم العلماء وموظفو الدولة ، والأمثلة كثيرة على ذلك :

(1) الزركشي ، تاريخ ، ص 43 .

(2) المصدر نفسه ، ص 148 ، ابن قنفذ ، الفارسية ، ص 126 .

(3) ابن الرامي ، الإعلان في أحكام البنيان ، مجلة الفقه المالكي ، الرباط ، ص 317 .

(4) ابن قنفذ ، الفارسية ، ص 83 ، ابن أبي دينار ، المؤنس ، ص 241 .

- فقد كان الفقيه أبو العباس الغساني ، صاحب العلامة في عهد المستنصر ، مولعا بجنة له بالجزيرة القبلية ، مما يشير إلى مدى امتداد الملكية الحضرية ، على شعاع يصل 60 كم .

- وفي مطلع القرن الثامن ، امتلك خطيب جامع قسنطينة ، وهو جد ابن قنفذ ، عددا من الدور والجنان والأرضين حول المدينة (1) .

- وفي أواسط هذا القرن ، كان أحد مشائخ مدرسة المعرض بمدينة تونس ، وهو الفقيه ابن عبد الستار ، مقبلا على العمل بجنانة ، ويعيش من محصوله . كما كان لحسن الزبيدي ، شيخ بقريانة (قرب منوبة) سانية يعمل بها (2) .

- ولم يمثل العالمان المتنافسان ، ابن خلدون وابن عرفة ، استثناء ، فكان الأول قد أقام مدة ، سنة 783 هـ / 1381 م ، بضیعة الرياحين من نواحي تبسة ، وهي ملك له .

أما ابن عرفة ، فيبدو أنه كان أكثر ولوعا بإقتناء الضیاع ، وبيعها ، إذ ما أن وصف له حائط بالحسن حتى أمر بشرائه ، وقد أشتري من المخزن ضیعة بقرية صائغ ، غرب ضاحية منوبة حاليا (3) .

- كما أمتلك التجار الأجنة حول المدينة ، وحسبنا التذكير في هذا الصدد بالبرج الفخم برأس الطابية لكبير التجار الأندلسيين في القرن التاسع هـ / XV م (4) .

وفي الجملة ، فقد كان شغف هذه الفئات الوسطى كبيرا باقتناء العقارات وشراؤها ، وقد بلغ بهم الأمر أحيانا إلى نزاعات مطولة وشائكة فيما بينهم ، ولعل أبلغ مثال على هذا التكاليف على أقتناء الأرض النزاع الذي دام نحو عشر سنوات ، بين سنتي 726 هـ / 1325 م و 736 هـ / 1335 م ، حول أمتلاك جنان بأحواز مدينة تونس ، وقد دار بين الفقيهين أبي محمد عبد الله محمد بن يحيى بن عمر المعافري المعروف بابن الحباب والأندلسي الطارئ على مدينة تونس ابن البسطي . في بداية الأمر ، امتلك ابن البسطي الجنان ، ثم خرج من يديه ، وأخذ القائد ابن يعقوب ، فبنى به بناء رفيعا . وفي حقبة ثانية ، حازه الفقيه ابن الحباب ، على أن ابن البسطي أصبح متمكنا من الحكم في عهد السلطان أبي يحيى أبي بكر ، فطالب

(1) ابن قنفذ ، المصدر نفسه ، ص 125 ، 46 .

(2) الزركشي ، تاريخ ، ص 67 ، الأبي ، الاكمال ، ج I ص 367 ، ج V ، ص 173 ، VII ، ص 42 (السانية بقريانة) .

(3) ابن خلدون ، التعريف ، ص 262 ، الأبي ، الاكمال ، ج VII ، ص 58 ، البرزلي ، نوازل ، ج II ص 241 .

(4) Brunshvig, Deux récits de voyage, p 20.

من جديد بالجنان ، وكان له ذلك ، بعد أن حكم لفائده قاضي الجماعة أبو إسحاق بن عبد الرفيح ، على أن يغرم قيمة البناء .

ولما تولى ابن عبد السلام القضاء ، طلب ابن الحباب مراجعة الحكم ، بعد عشر سنوات من وقوعه ، أي سنة 736 هـ ، فأمر السلطان أبو يحيى أبو بكر بعقد مجلس للفقهاء ، للنظر في هذا النزاع ، فأجتمع بدويرة جامع الزيتونة كل « من يطلق عليه إسم فقيه معتبر حقيقة ومجازا » ورأس المجلس قاضي الجماعة ابن عبد السلام ، الذي تحاشى البت في الحكم ، لما كان بين الطالب ، وهو ابن عبد السلام ، وشيخه ، وهو ابن الحباب ، من خلاف ، ولما وقع بينهما من مناظرات . وأوكلت هذه المهمة الصعبة إلى قاضي الانكحة ، أبي محمد الأجمي ، الذي لم يشأ إغضاب صاحب السلطان ، وهو البسطي ، أو مخالفة حكم ابن عبد الرفيح ، مقرا بذلك الحكم السابق ، مما ولد شعورا بالمرارة لدى ابن الحباب ، وللعلماء المناصرين له ، الذين وقفوا في وجه تكتل من الفقهاء القريبين من السلطان ، وقد كان مكونا من بيوتات الحضر التونسيين مثل ابن عبد الرفيح ، والأندلسيين مثل ابن البسطي والحضر الجدد مثل الأجمي وابن عبد السلام الهواري (1) .

وخلاصة القول ، فإن هذا المثال يأتي دليلا على أن الارستقراطية العقارية تتجدد كلما طرأ تغيير على النظام السياسي القائم ، وأن حوز الأراضي وامتلاكها فقترون إلى حد كبير بالجاه والنفوذ ، اللذين كانا بيد العلماء وقواد الجيش وأرباب السلطة من موحدين وأندلسيين .

- الطرق الأخرى لانتقال الملكية :

- تعتبر الهبة أو الصدقة من الطرق المتبعة في انتقال الملكية العقارية ، وعادة ما يتولى الأب قبل وفاته منح إبنه أو إبنته المفضلة جزءا من أملاكه ، وقد يتم ذلك بمناسبة زواج أحدهما ، على أن هذا الصنف من الهبة يثير في الغالب مشاكل بين الورثة بعد وفاة المتصدق ، إذ يحاولون الطعن في صحة وثيقة الهبة . ومن ذلك ما وقع بقفصة زمن قضاء ابن راشد ، على إثر منح الأب إبنته جنة في عقد صداقها . وقد تقتصر الهبة على جزء من العقار فقط ، مثلما وقع بتونس سنة 746 هـ / 1345 م ، لما تصدق رجل على عقب ولده الصغير بسبعة أسهم من جنة ،

(1) ابن عرفة ، المختصر ، ج IV ، ص 125 ب ، القلشاني ، شرح الرسالة ، ج II ، ص 164 ب . وقد ذكر الأول ابن البسطي ، نسبة إلى بسطة ، مدينة بشرق الأندلس ، فيما أورد القلشاني إسم البسطي ، وبسيط هي بدورها مدينة بشرق الأندلس تقع شمال الأولى .

وباع البقية، بعد سنتين من هذا التاريخ. لكنه تم التراجع عن البيع والشفعة للعقب المتصدق عليه في السهام الخمسة (1).

كما يتعرض العقار المتصدق به إلى البيع ثانية، على أساس أنه ملك لصاحبه الأول، مما ينجم عنه نزاع بين الحائز بالصدقة والمشتري له (2).

* وثمة وسيلة أخرى لانتقال الملكية، وهي انقراض شبه كلي لقرى زراعية بفعل تداول المجاعات والأوبئة بنسق خطير في هذه الحقبة الأخيرة من العصر الوسيط، حتى أن كثيراً من العقارات تظل مهملة لمدة طويلة. من ذلك ما وقع بالمغرب الأوسط سنة 749 هـ، لما سحق الوباء عديد القرى الزراعية، وانتقلت الأرض إلى أشياخ الوطن أجيالا عديدة. ثم طفت قضية ملكيتها من جديد، إذ ظهر من يدعي أنها أرضه لما منحت لقاض لاستغلالها (3).

ويأتي مثال ضبابية الملكية للأراضي المحيطة بقصر المنستير على اثر أزمة سنة 749 هـ. دليلاً آخر على مدى أهمية هذه الأزمات في حركية الملكية، حتى أن الفقيه ابن عرفة لما سئل عن الجنات المحدث بها، لم يجزئ على الحسم فيها لصالح طرف دون آخر، وكان " يقف على الجواب في أرض المنستير ومغارسها ومحرثها " (4).

ولم تكن أراضي الظهير والأحباس في منأى عن الإهمال أو التناول لاستغلالها. فتتعرض في فترات النمو إلى التعمير والغراسة، وتنتقل وضعيتها القانونية تدريجياً من الكراء أو اقطاع المنفعة إلى التمليك، دون رد فعل حقيقي من قبل السلطة، لتشجيعها للتعمير (5).

* على أن الوراثة هي العملية الأكثر شيوعاً لانتقال الملكية، وقسمتها، مما يؤدي إلى تفكك الملكية وتجزئتها إلى أقساط صغيرة، وقد دأبت عديد المناطق ببلاد المغرب على عدم توريث البنات، اللاتي قبلن في بعض الأحيان هذا الوضع عن مضض، حتى لا يقطعن صلة الرحم مع عائلاتهن. على أن هذا الأمر كان أكثر انتشاراً عند أهل البادية، مما هو عليه عند الحضر. ولنا أمثلة عديدة عن محاولة أهل البادية عدم استيفاء حقوق المرأة وعدم توريثها، وأنفراد الإخوة بالملك،

(1) ابن راشد، الفائق، ج III، ص 118، البرزلي، نوازل، ج III، ص 1209.

(2) المغيلي، الدرر المكنونة، ج II، ص 21 ب.

(3) المغيلي، نفسه، ج II، ص 19 ب.

(4) الونشريسي، نفسه، ج VII، ص 179.

(5) المغيلي، نفسه، ج II، ص 154. وفي ص 157 (سئل أحمد القباب عما بأيدي الجند من الأراضي، وعادة ما يقطعون الأرض التي لا يعلم لها مالك). وفي ص 57 ب (كانت أرض المخزن دارسة ومهملة، فوقع تعميرها والغرس فيها وكروها كل عام بعد أحيائها).

معتمدين في ذلك على حجج واهية. ومن جانب آخر، كانت نساء البادية « لا يطلبن ميراثهن من أقاربهن ولا يطلبن الغلة خوفاً من قطع رحمهن، فإن هن طلبن قطعن رحمهن، وجفاهن ويصرن بذلك كالمقهورات » (1).

وخلافاً لذلك، فإن المرأة الحضرية قد تعودت على أخذ منابها والمطالبة في الغالب، ونقتصر لتبيان ذلك على هذا المثال الذي جرى بواحة بسكرة (2). تعرضت هذه الملكية إلى مراحل متعددة، تخص الوراثة والقسمة والبيع والتحبيس ثم التراجع في مرحلة أخيرة، وهي تأتي نموذجاً للمشاكل الممكنة الوقوع عند توزيع الملكية الحضرية وقسمتها. وزيادة في التوضيح، فإن المراحل التي مرت بها الملكية هي التالية:

- على إثر وفاة أبيها، ورثت فاطمة بنت عبد الله، مع أختها من الأم مريم وعمها نصيباً على الإشاعة من جنة بعين مشيش.

- باعت فاطمة نصيبها، غير المقسوم، فطعن زوج أمها وأبو أختها مريم في البيع. فاتفق رأي الجماعة على إبطال هذا البيع.

- بعد موتها، ورثها زوجها وأبناؤها عبد الله وعيسى وعائشة، وبنتها عائشة من زوج ثان. وقد قام أحدهم بتحبيس العقار على مساجد بسكرة وفقرائها، لكن حكم الجماعة تولى فسخ هذا التحبيس.

وفي الجملة فإن قسمة الملكية تتعرض إلى صعوبات إذا كانت على الشيع، أو مقسمة بطريقة غير نهائية، أطلق عليها المغيلي قسمة متعة، بينما أطلق على القسمة النهائية قسمة بت. ففي الحالة الأولى والثانية، تتعرض القسمة إلى الشفعة (3).

وكثيراً ما تساعد الشفعة على المحافظة على الملكية العقارية كاملة، دون تقسيم، ولا تفكك وقد عرفت بكونها استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بثمنه،

(1) المغيلي، ن.م.، ج II، ص 24 ب، 187، الغرناطي، ن.م.، ص 1210، 1212، البرزلي، ن.م.، ج II، ص 251 ب.

(2) البرزلي، ن.م.، ج II، ص 249. « سئل أبو القاسم الغبريني عن محضر نسخه: بعد أن توفيت فاطمة بنت عبد الله بن محمد بن الحسن، وورثها بعلها يحيى بن فلان وبناها عبد الله وعيسى وعائشة، ومن غيره مريم بنت فلان. وكانت المتوفاة باعت نصيبها من جنة تركها والدها المذكور بعين مشيشة، خارج بسكرة مشهورة هناك، ونصيبها على الإشاعة مع البائعين معها ورثه عمها وأختها مريم. فقام أبو مريم في حق محجورته عند أهل الفضل والصلاح، والدين الناظرين في الحكم الشرعي ببسكرة، حين التاريخ، لعدم وجود القاضي بها، فادعى أن يبيعه غير جائز. فاتفق رأي الجماعة على فسخ البيع ونقضه. وفسخ ما كان عقده الأخير من الأخوين للأخيرين في المبيع من التحبيس عند موته للجامع الأعظم ومسجد أبي سعادة والفقراء. وطولع في ذلك أبو يعقوب الناظر في الأمور السلطانية جملة لا تفصيلاً، بالتفويض له في ذلك كما يجب ببسكرة وعملها،

(3) المغيلي، الدرر المكنونة، ج II، ص 35 ب.

وأولويته في اقتناء بقية الملك ، وهي لا تتم في الملكية الخاصة بالأجوار ، أو التي قسمت وأخذ كل واحد نصيبه ، إنما تقتصر على الملكية المشاعة المشتركة .

وإذا كانت الشفعة قد وقعت أحيانا دون علم المشتري ، ولنا مثال على ذلك بمدينة تونس 750 هـ / 1351 م ، فإنها تصبح ممكنة ، إذا كان الخصم قويا ، وله نفوذ وجاه ، مما يحول دون تطبيق القانون ، كما وقع بالمغرب الأوسط في القرن IX هـ / XV م ، ذلك « أن رجلا استظهر برسم ثابت أن شريكه في الجنة الفلانية باع حظه منها إلى فلان ، إلا أن المشتري ذو وجاهة ، ممن لا يتنزل معه الأحكام الشرعية لينزع ذلك منه إلا بالشفعة » (1) . وقد التجأ صاحب الحق أحيانا إلى توثيق الملكية بواسطة الشهود والبينة ، متحينا الفرصة للمطالبة بالشفعة ، وأورد ابن راشد نموذجا لمثل هذه العقود : « ذكر لشهوده فلان أن جميع الجنة التي بغابة كذا بحومة كذا حدودها كذا مشتركة بينه وبين أخيه فلان على السواء ، وأن فلان تجه بحرمة ومقدرته ، واشتراها من أخيه ، وهو يعلم الشركة المذكورة ، وأشهد على نفسه أنه غير مسلم للمبيع المذكور ولا راض به ، وأنه يخاف على نفسه من فلان المذكور أن قام طالبا حقه من ذلك ، وأنه متى أمن منه فإنه يقوم بالجنة المحدودة بالاستحقاق والشفعة . شهد عليه بذلك » (2) .

* إن هذا الوضع يأتي دليلا على قيام الغصب ، كوسيلة لتملك الفئات المتنفة للأرض . مما يحتاج منا إلى إبراز تجلياته وتحليل مظاهره .

لقد كثر غصب الأرض واستغلالها ظلما ، خاصة أثناء فترات الأزمة السياسية والإجتماعية ، وفي الأماكن التي لا تنالها أحكام السلطان ، وقد كان صغار المزارعين يجبرون كل مرة على التفريط في أراضيهم للأرستقراطية العقارية بأسعار زهيدة ، حتى لا يتركوا أراضيهم عرضة للتعدي والغصب . ومما له دلالة في هذا الصدد أن الغصب لا يقتصر على « جباة الأعراب » كما قد توهمنا بذلك مصادرنا ، إنما يشمل كذلك أهل النفوذ والجاه من أعيان الحضر ، الذين يحظون بموافقة السلطان الضمنية ، وبالتالي لا يمكن أن تطولهم أقلام الكتاب والمؤلفين .

ويأخذ غصب الأرض والتعدي على المزارعين أشكالا عديدة وتجليات مختلفة : - فكثيرا ما كان الأعيان المتجبرون يرهقون كاهل المزارعين والأرض بغرامات ووظائف متنوعة تؤخذ على الأجنة والأراضي الزراعية ، وغرامات على

الأزواج الحارثة ، وذلك فضلا عن خراج الأرض الذي يأخذه أصحاب النفوذ بموجب ظهير سلطاني (1) .

- ويتجاسر بعضهم على مقاسمة أهل الجنات المشتركة ، وأخذ نصيب من الإنتاج دون مشاركة في الملكية والعمل ، وقد استفسر البرزلي على مدى صحة مقاسمة الغاصب ، باعتبار أنها كثيرا ما تقع في الجنات المشتركة ، فافقر ذلك (2) . مما يأتي دليلا على مدى انتشار الغصب ، إلى حد أنه أصبح أمرا معترفا به من قبل العلماء .

- كما يصل الغصب إلى مرحلة انتزاع الحيوان المستعمل للحرث وخاصة الأرض ، والقيام باستغلالها . فقد تعددت عصر ذاك الأسئلة الموجهة إلى المفتين حول حرث الأرض على وجه الغصب والتعدي ، أو الجراة والظلم ، وإذا كان هذا الأمر محتملا عند غياب صاحب الأرض ، أو عدم ثبات ملكية العقار ووجود الحوز فيها أو فترات الإزمة وانقطاع المدينة عن مجالها ، فإن صفة الغصب تصبح أكثر بروزا عند وقوعها بحضور صاحب الأرض المملوكة ، وقد طرحت هذه المسألة على الفقيه العقباني بالمغرب الأوسط ، « عمن خرج من أرضه المملوكة لكونه ظلمه فيها أو أخرج منها قهرا ، فجاء شخص فبنى في أرضه أو غرس بغير إذن ربها ، وإنذره ربها مرارا » (3) .

وقد يقع اغتصاب كل من الأرض والزريعة ، من ذلك أن أحد أعيان القبائل أقطع إقطاع جباية من قبل السلطان ولأهمية هذه المسألة ، نوردها كاملة : « سئل محمد بن مرزوق عن رجل من أعيان القبائل يعطيه السلطان أرضا ينتفع بجبايتها ، فيعتمد لمن تحت شياخته في زمن الحرث ، فيأخذ منهم زراعا اغتصابا ، ويأمرهم أن يحرقوه في أرض اغتصبها لآخر معهم ببقر ، ويكلف العمل فيه على الخماس أو على أرباب البقر ، ثم إذا حان حصاده كلفهم أيضا ، وربما حوش إليهم غيرهم لحصاده ودرسه وذروه وتصفيته وكيه ونقله على دوابهم بمخزنه في أريعتهم ، ويجعل عليهم في ذلك بعض خدامه يحركهم فيه ، فيفعلوا (كذا) عن نهر منه لهم . لكنه لم يقصد بذلك غصب رقبة الأرض ، ولا رقاب البقر والدواب ، وإنما غصب أربابها منافعها ، وكذلك استخدامهم إياهم ، هل هذا الزرع يحكم به للغاصب ، ويكون عليه لهم بالملكية والأجرة ، ويباح لهم التصرف فيه

(1) المغيلي ، المصدر نفسه ، ج II ، ص 141 ، 144 . راجع أيضا الفصل الخاص بالجباية .

(2) المصدر نفسه ، ج II ، ص 139 .

(3) المصدر نفسه ، ج II ، ص 21 ب ، 147 ، 149 ، البرزلي ، نفسه ، II ، ص 258 ب (في فترات انقطاع المدينة عن ظهيرها ، وتغيب المالك العقاري الحضري ، يسهل حوز الأراضي واستغلالها) .

(1) المصدر نفسه ، ج II ، ص 136 .

(2) ابن راشد ، الفائق ، ج II ، ص 185 ب . وقد أورد المؤلف الوثيقة العادية التي تحرر عند الشفعة ، مبدؤها : « استشف فلان من فلان النصف الذي اشتراه فلان المذكور من الدار التي بموقع كذا .. » (ن . م . ج III ، ص 118) .

بالبيع والاكل والإعطاء والصدقة ، وهل على أخذه شراء منه أو صدقة (مغرما) ، فقد كثر وقوع ذلك عندنا وطعن بعض العوام على الأخذ من هذا الزرع من غاصبه ، من الطلبة والفقراء ، (1) .

إن هذه الوثيقة لا تقتصر على تناول الغصب العقاري ، إنما تقدم صورة ضافية ودقيقة عن المجتمع الريفي بالمغرب الأوسط ، ولا نعتقد أن الوضع يختلف كثيرا في إفريقية ، إذ تتعرض لكيفية استخلاص الربيع العقاري ، وعلاقات الإنتاج ، ومدى التدرج الهرمي داخل هذا المجتمع الريفي ، المكون من أعيان القبائل المغتصبين للأرض والماشية والزريعة ، والمنتهزين بإقطاع الجباية ، ومن مشائخ منفذين لأوامر الأعيان ، ومزارعين وخدام وخماسة خاضعين للعمل المضني والسخرة ، مع وجود ردود فعل محتشمة ضد الظلم ، تتمثل في دعوة الطلبة والفقراء إلى عدم الأخذ من هذه الحبوب ومقاطعتها . وبالتالي فإننا نعتقد أن علاقات الإقطاع والتسلط كانت تخيم على البادية ، وتعرقل حركتها نحو الإنعتاق ، مثلما أشار إلى ذلك صاحب المقدمة في قوله : « ومن أشد الظلمات وأعظمها في إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق » (2) .

فالمزارع الصغير لم يكن قادرا على استغلال أرضه ، دون الاحتماء بقوى اجتماعية أخرى ذات نفوذ وسلطة ، مثل قواد العسكر والولاة ومشائخ الأعراب والزوايا وغيرهم ، بل ذهب بعضهم إلى تفضيل نظام الحماية الذي عرفته المجتمعات التي ساد فيها الظلم منذ العصر العباسي . وقد أطلق عليها في عصر الموحدين مصطلح الإنزال ، وتتمثل في إنزال أحد مكانه في ملكه ، ليعمر الأرض مقابل دفع كراء . وبما أن المنزل يكون عادة من أصحاب الجاه ، فإنه يتمتع عن الدفع في الغالب ، ويكون بهذا مغتصبا للأرض اغتصابا مقنعا (3) .

ففي أواسط القرن الثامن الهجري ، لم يقدم مزارعان على حرث هنشير الحلفاوين بالقيروان ، إلا بعد أن خصصا للفقير أبي يعقوب الزعبي ثلث الإنتاج ، مقابل حمايتهم من تعديات الأعراب (4) .

ومن الأمثلة الأخرى عن نظام الحماية ببلاد المغرب في العصر الوسيط المتأخر ، أن الفقيه الوغليسي سئل « عن أرض للحراثة ، ويعجز (صاحبها) عن

دفع المظالم التي ينشئها العمال على الحراثين ، فيأتي لذي سطوة وجاه ، فيقول له : أشترك معك في حرث أرضي على أن تلتزم في جميع المغارم والملازم ، ف يلتزم له ذلك ، ويشتركان على ذلك ، ويخرج كل منهما ما ينوبه من الزريعة وآلة الحراثة ، وتكون الخدمة على صاحب الأرض ، هل تجوز الشركة على هذا الوجه أم لا ، وهل لمن له سطوة وجاه أن يعمل هذا أم لا ، فإن قلتم لا تجوز ، فلمن يكون الزرع منهما .

فأجاب : لا يجوز ذلك ، فإن وقع ذلك فالزرع بينهما على نسبة ما أخرج كل واحد منهما من العمل ، أعني عمل البقر وعمل الخدمة ، وذلك أن يكون مثلاً عمل اليد النصف ، وعمل البقر بالتقويم النصف ، فلصاحب الثور الواحد الربع ، ثم يراجعان في الزريعة على تلك النسبة ، وكذلك قيمة كراء الأرض ، لأنها لم تزل منفعتها على ملك ربها ، لأنهما جعلتا التخلص من المغارم والمظالم بالجاه ، عوضا لها ، وهو من باب الرشوة وأكل المال بالباطل لأنه من قدر على إنقاذ نفسه من الظلم وجب عليه ذلك » (1) .

ج) إحياء الأرض الموات :

لا تقع حيازة الأرض عن طريق الإقطاع السلطاني فحسب ، إنما تحصل كذلك باستغلال الأرض المهمة أو البور ، وتعميرها ، مدة معينة من الزمن ، عشرة أعوام حسب ابن عرفة وأضاف القلشاني أن الحيازة تكون بالسكنى والازدراع والقدم (2) . وفي ظل مجتمع معرض لعدد الآفات الطبيعية والبشرية ، فإن مسألة الحوز ، وتعمير الأرض كانت متيسرة نسبيا ، ولا تحتاج دائما إلى استشارة السلطان وموافقته . فما هي إذن الأسس القانونية لإحياء الأرض الموات وتعميرها ؟

ورد في حديث نبوي : « من أحيا أرضا مواتا فهي له ، وليس لعرق ظالم » ، وفي حديث ثان : « من اقتطع شبرا من الأرض بغير حقه طوقه يوم القيامة » (3) . مما يأتي دليلا على مدى دقة هذه العملية التي تتجاذبها طرفان : حاجة المزارعين إلى الأرض من جهة ، ورغبة الأمير في مراقبة هذه العملية والتحكم فيها من جهة ثانية . وقد طرحت هذه الإشكالية منذ العصور الأولى ، ففي رأي محمد بن سحنون ، ما قرب من العمران لا يحيى إلا بإذن السلطان ، وما يضر بأهل القرى

(1) المغيلي ، المصدر نفسه ، ص 48 ب .

(2) ابن خلدون ، المقدمة ، ص 511 .

(3) عز الدين موسى ، النشاط الاقتصادي ، ص 149 . عبد العزيز الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، بيروت 1982 ، ص 63 (نظام اللجوء) ص 88 ، 96 .

(4) ابن ناجي ، معالم الإيمان ، ج IV ، ص 169 .

(1) المغيلي ، ن . م . ، ج II ، ص 132 .

(2) ابن عرفة ، المختصر ، ج IV ، ص 209 - 1208 ب . القلشاني ، ن . م . ، ج II ، ص 183 .

(3) ابن أبي زيد ، النوادر والزيادات ، مخ 5730 ، ج II ، ص 177 ب .

من مسرح ومرعى ومحتطب ونحوه ، فإنه يمنع إحياءه . فالشعراء المحيطة بالمجال الزراعي للقرى هي ملكية جماعية ، لا تقسم وإن اجتمع أهلها على ذلك ، بخلاف الأراضي البيضاء الموجودة داخل كل قرية (1) .

ومما له مغزاه أن هذا التنظيم للمشهد الريفي بقي معمولاً به في العهد الحفصي ، كما جاء ذلك على لسان ابن عرفة ، الذي فرق بين صنفين من العقار : الشعراء المجاورة للقرى والموسطة بينها ، والأراضي العفا أو الموات والمهملة . - فالشعراء هي حق من حقوق أهل القرى ، شأنها في ذلك شأن مساحة الفناء للدور ، لا يحق للسلطان أن يتصرف فيها أو يقطعها .

- أما أرض العفا ، فهي ملكية عامة ، يمكن إحيائها بموافقة السلطان (2) . لكن ، كيف يمكن التفرقة بين هذين الصنفين من الأراضي المشتركة ؟ تعتبر المسافة المحدد الأساسي لهذين المصطلحين ، فالشعراء هي الدائرة الأخيرة المحيطة بالقرية ، والمجال المشترك المخصص للإحتطاب والرعي ، الذي يحيط عادة بمجالات أخرى متلاحقة لانتاج الخضروات والبقول فالأشجار المثمرة ، ثم زراعة الحبوب . وبهذا فإن الشعراء تحدد اتساع الحقل الزراعي لكل قرية ، وتفصل بين واحدة وأخرى . وقد تحتوي داخلها على أرض بيضاء بور ، يتم إحيائها في فترات النمو الإقتصادي .

على أنه توجد خارج هذه الدوائر مجالات أخرى غير مستغلة في الغالب ، وهي ما أطلق عليها أرض العفا ، التي وقع تعريفها حسب المرجعية المجالية : البعد عن العمران ، وهو حسب سحنون « ما كان من العمارة على يوم ، ولا تدركه الماشية في غدوها ورواحها » ، وذلك بخلاف القريب الذي فيه مرافق لأهل العمارة ، وقال ابن رشد : البعيد من العمران ما لم ينته إليه سرح ماشية العمران واحتطاب المحتطبين إذ رجعوا لمببتهم من العمران (3) .

ويوجد تعريف آخر لأرض الموات يعتمد أساساً على نظام ملكيتها واستغلالها ، فهي حسب محمد بن سحنون ، كل أرض لم تملك في القديم (الجاهلية) بإحياء أو زرع ، أو لم تعرف بحي من أحياء العرب ، وهي لمن أحيائها . وهي بهذا تختلف شيئاً ما عن أرض العفا التي كانت مستغلة من قبل ، وعرفت بأسماء قوم ، في أوديتها ومراعيها ، ثم أهملت ولم يقع غرسها أو زرعها ، ويحتاج

إحيائها إلى موافقة السلطان وإقطاعها له ، بخلاف أرض الموات ، وكذلك الأراضي الموجودة في فيافي الأعراب ، التي تحاز بمجرد تسميتها (1) .

وقد شملت حركة الإحياء والتعمير في العصر الأغلب المناطق الساحلية التي تغطيها الشعاري والغياض ، فغيرها الناس ، دون مراعاة كبيرة لوضعها القانوني سابقاً ، أكانت عامرة أم خالية ، أهي بعيدة عن العمران أم قريبة ، أفتحت عنوة أم صلحا ، مما يفسر قبول المشرعين بالأمر الواقع ، رغم التحريات الشديدة التي دأبوا عليها في أجوبتهم ومن ذلك ما سئل عنه سحنون حول أرض لقوم حلوا فيها ، ثم صارت شعراء وطال الأمد بذلك ، أيجوز لأحد أن يعمرها . فأجاب بالنفي ، مشترطاً ضرورة موافقة السلطان . وكان إذا استفسر عن أحمية حصون إفريقية ، يجيب : أخبرني عن البلاد أصلح أم عنوة حتى أخبرك بحكمها (2) .

ومن المسائل التي كانت تطرح في تنظيم المشهد الريفي كيفية اقتسام أراضي الشعراء والبور ، الموجودة بين القرى أو القرية منها ، وقد اختلف الفقهاء في ذلك : قال أصبغ : لا يقسم البور بين القرى ، لأن فيه منفعة المارة في الرعي ، وهو كالكلأ في الفيافي ، لا يجوز بيعه ، إلا إذا كان البور داخل مجال كل قرية ، فهذا يقسم بين أهل القرية ، إن شاؤوا . وإلى خلاف ذلك ، ذهب أشهب ، ووافق في ذلك سحنون إلى أن أهل القرى يمكن لهم قسمة الشعراء بينهم ، على عدد القرى بالسواء ، لا فضل لقرية كبيرة على صغيرة ، ويكون لكل واحدة ما يقع لها من تلك الشعراء مما يليها ، وهي تقع على نحو ثلاثة أميال من القرية ، حسبما ذكره محمد بن سحنون ، مما يأتي شاهداً على مدى اتساع المجال المزروع حول القرية الإفريقية في العهد الوسيط المبكر ، وهو مجال يمتد شعاع دائرته نحو ثلاثة أميال أو خمسة كلمترات (3) .

وإذا كان تقاسم الشعراء يفضي في بعض الأحيان إلى نزاعات بين المجموعات القروية في العهد الأغلب ، فإن الأمر يبدو على غير ذلك في العهد الحفصي ، إذ تكثر الإشارة إلى المنازل والقرى المندثرة ، وتراجع حركية الإحياء والتعمير والإسكان (4) .

(1) ابن أبي زيد ، النوادر والزيادات ، ج III ، ص 177 ب .

(2) المصدر نفسه ، ص 1178 .

(3) المصدر نفسه ، ص 181 ب .

(4) المصدر نفسه ، ص 1183 . راجع مثلاً البرزلي ، نوازل . المغيلي ، نوازل مزونة . الونشريسي ، المعيار .

(1) ابن عرفة ، ن . م . ، ج IV ، ص 63 ب . ابن أبي زيد ، النوادر ، ص 1182 .

(2) ابن عرفة ، المصدر نفسه ، ج IV ، ص 156 .

(3) ابن عرفة ، المختصر ، ج IV ، ص 156 .

ويبدو أن الأراضي الموات اقتربت في العهد الحفصي أكثر من العمران، وأصبحت تشمل جزءاً من المجال الزراعي نفسه، فضلاً عن الشعراء وأرض العفا. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الشروط التي أوردها البرزلي، اعتماداً على رأي القاضي عياض، فإن إحياء هذه الأراضي لم يكن أمراً هيناً، إذ كان يتطلب عملاً كبيراً لمدة من الزمن قبل الانتاج.

أهم هذه الشروط هي:

- التحجير على الأرض التي يقع أحيائها، بمعنى ضرب حدود حولها.
- قطع شعرائها وغياضها وكسر حجارتها وتعديل أرضيها.
- رعي كلثها وحفر بئر للماشية بها.
- تفجير الماء فيها بحفر أو سقي نهر أو عين.
- استصلاح المستنقعات وتجفيف الماء منها.
- تحريك الأرض بالحفر ونحوه.
- الحرث
- الغرس
- البناء (1)

وبالتالي يتضح أن الإحياء كان في الغالب عملية جماعية، تقع في مستوى الأسرة أو القرية أو المالك العقاري.

واعتباراً لما تثيره عملية الإحياء من نزاعات واختلافات، فقد حرص المشرعون في العهد الحفصي على تحديد مستلزماتها وشروطها. ونجد عند ابن راشد تحديداً دقيقاً لأنواع الأراضي، فهي ثلاثة في نظره:

- المختصة التي لا يمكن تملكها بالإحياء - وهي على خمسة أنواع: العمارة من غروس وغيرها، حتى ولو اندرست وحريم العمارة والأراضي المحجرة (أي المحاطة بحدود) والمقطعة والتي يمنحها السلطان إلى منتفع، فله التصرف فيها حتى لو لم يعمرها، وأخيراً الحمى وهي الأراضي التي لا عمارة فيها بغرس أو نباتات، والواقعة في الأطراف بعيداً عن العمران.

- الأراضي المشتركة: هي الأراضي التي يقع الاشتراك في منافعها مثل المراعي والمحتطب وهي لا تصلح كذلك للإحياء. ولئن اختلفت مساحتها من جهة إلى أخرى، فإنها تنقلص في المناطق الأهلة بالعمران، مثل مدينة تونس، حتى أن السكان يلجؤون إلى احتطاب الحطب والبحث عن كلاً لماشيته في الأراضي ذات الملكية الخاصة.

(1) البرزلي، فوازل، ج II، مخ 4851، ص 1311.

- الأراضي المنفكة عن الاختصاص والاشتراك: وهي الصنف الذي يملك بالإحياء ويشترط فيه تفجير الماء والغرس وتحريك الأرض وقطع الشعراء.

وعادة ما يحتاج ذلك إلى إذن السلطان فيما قرب من العمران خشية الاضرار بمصالح الناس في المحتطب والمرعى، فيما لا يحتاج إلى إذن فيما بعد العمران (1). على أن التعمير دون استشارة المخزن قد يؤدي إلى تعقيدات عديدة في حال نشوب نزاع حول الأرض، فقد يدعي طرف ثأن ملكية الأرض، مما ينجم عنه التحاكم إلى القضاء والحاجة لقرار من السلطان.

وليس من اليسير الاقالة من الجباية، إذ يغض السلطان الطرف في بداية العملية قبل أن يوظف على المنتفعين من إحياء الأرض (غير الموات خاصة) المجابي، التي بلغت نسبتها بالمغرب الأوسط 3/8 من جملة الانتاج (2).

ونلاحظ في حالات أخرى أن السلطان يعمد، لبسط نفوذه على الأرض، إلى إقطاع الأرض لأحد الأعيان والحث على إحيائها. وكان المقطع يشرف على عملية التعمير التي يقوم بها المزارعون (3).

ولئن تعددت الأساليب، فإن النتيجة واحدة: وهي محاولة المخزن الاستفادة من عملية التعمير والإحياء.

وفي الجملة، فإن عملية الإحياء في العهد الحفصي شملت خاصة المجال الأول للأراضي الزراعية البور، ونادراً ما خصت أراضي الشعراء وأرض العفا.

د) كراء الأرض:

وردت مصطلحات عدة دالة على طبيعة الملكية مثل:

الضيعة (وجمعها الضياع) والشعبة والجنان (وجمعها أجنة) والفدان (للزيتون)، والرّبع والسّانية والبستان والهنشير والوطا وغيرها (4).

وقد كان البعض منها يستعمل للدلالة على الملكيات الكبرى، مثل الضيعة والهنشير التي كانت بحوزة كبار الملاكين العقاريين (5).

على أن الغالب على الملكية هو الحجم الصغير، حتى أن عدداً كبيراً من

(1) ابن راشد، الفائق، ج II، ص 140-142. حول تعرض الملكية الخاصة للتعدّي، راجع البرزلي، ن.م.ج II، ص 311.

(2) المغيلي، نفسه، ج II، ص 154 (ومما ورد في نوازل: "سئل أبو الفضل العقباني عن أقوام جرت عادتهم في وطنهم أنهم يعمدون إلى شعب وغيرها، فيكسرونها ويمهدونها من غير إذن الملك.. والموضع ليس بموات").

(3) المغيلي، نفسه، ج II، ص 121.

(4) حول المصطلحات الخمسة الأولى بجبال نفوسة، راجع: الشماخي، سير، ص 162، 204، 233. البرزلي، ن.م.ج I، ص 22 ب (استعمل ابن رشد مصطلح السّانية بمعنى البئر).

(5) حول كراء الأرض، راجع أيضاً الفصل السابق الخاص بكيفية استغلال العقارات المحبسة. ابن خلدون

المزارعين كان يفستقر إلى الأرض، ويلتجئ إلى كرائها من كبار المالكين المنتفعين بالرَّيع العقاري، سواء أكان ذلك ناجماً عن ملكية خاصة أو إقطاع أو حبس. وأُعتبراً لأهمية هذا الباب، فقد تحدّث المشرعون عن هذه العملية باطناب. وعلى سبيل المثال، حدّدها القلشاني بجملة من الشروط:

— عادة ما تكرر الأرض لزراعة الحبوب. أما كراء الأرض "السوداء" المغروسة أشجاراً فهو بمثابة المساواة يدفع الكراء نقداً، لا عيناً. — يختلف أمر الكراء حسب طبيعة الأرض (أرض سقوية أم لا). وعادة ما يتراوح العقد من سنة إلى عشر سنوات، أو أكثر.

— ويمكن تحديد مبلغ الكراء لأعوام كثيرة بالنسبة إلى الأرض السقوية التي لا يتغيّر فيها الإنتاج بكثرة، وذلك خلافاً للأرض البعلية التي لا يمكن دفع كرائها إلا بعد حرثها (1).

وتبدو هذه المعطيات النظرية مرتبطة بواقع إفريقية، فيما يخص أنواع الأرض المكترة، ومبلغ الكراء الذي يدفع نقداً.

وتختلف الدواعي المفسرة للجوء الملاكين إلى الكراء: فإذا كان الغالب هو عدم استغلالهم للأرض مباشرة، فإن البعض الآخر يلتجئ إلى هذه العملية كلما وجد صعوبات لاستغلالها (2).

وعادة ما يشترط عند الاكتراء حمل السّمد إلى الأرض وتغييرها. وكان أصحاب الجاه يعمدون إلى كراء الأرض بأسعار مشدّة، لأنهم لا يوظفون على الحرائث وظائف كثيرة، كما يفعلون مع سائر المزارعين، يوهمونهم بأنهم ينفعونهم في قضاء شؤونهم، وخاصة في إزالة المغارم. وبالتالي، فإن هؤلاء الأعيان لا يجدون في الغالب صعوبة في كراء أراضيهم، أو استخلاص الكراء، خلافاً لصغار الملاكين الذين يعسر عليهم أحياناً التحصّل على هذا المعلوم (3).

تاريخ، ج VI، ص 615 (كان محمد الرميي يمتلك الضياع والقرى بتونس). وفي نفس السياق، "سئل ابن عرفة عن مرابطين كانوا جبابرة قبل رباطهم، وبأيديهم أراضي كثيرة أقطعهم السلطان أيّاهم... المغيلي، نفسه، ج II، ص 160.

(1) القلشاني، شرح، ج II، ص 188. البرزلي، ن.م، 4851، ج II، ص 1165.

(2) المغيلي، نوازل مزونة، ج II، ص 54 ب (كراء أرض تبلغ زوج ترابية، بها أربعة مطامير. لكن المكتري تعرّض لصعوبات عندما منعه غاصب من الحرث).

(3) البرزلي، ن.م، 4851، ج II، ص 1162 (ذكر اشتراط تقديم أحمال محدّدة من الغبار)، 164 ب. المغيلي، نفسه، ج II، ص 55 ب. الغرناطي، نفسه، ص 215 ب (تحدّث عن قيام بعض الحرائث بحراثة أرض غيره، دون أن يدفع كراءها).

(4) أرض الحبس: ملكية حضر - ريفية محرار للعلاقة بين المدينة والريف:

يعتبر الحبس وقف مردود الأرض لصالح شخص أو مؤسسة عمومية، من جوامع ومدارس وزوايا وأسوار وغيرها. وقد أضحت هذه العملية ذات انتشار واسع في العصر الوسيط المتأخّر، وفقاً لتدهور الظروف الأمنية العامة التي اقتضت وقف الأرض حماية لها من التعدّي والغصب. والأحباس خاصة وعامة: الأولى ترجع فائدها إلى أبناء الحبس، في بعض الأحيان الأبناء دون البنات، وتمكن من حماية الأرض من التعديات والتقسيمات. ويشرف على إدارتها ناظر الحبس. أما الثانية فهي تحت إشراف مدير الحبس العمومية بتونس، الذي يسمى كذلك صاحب الحبس الكبير، وتصرف أموالها لصيانة المؤسسات العامة، وصرف مرتبات موظفيها.

ويتم الحبس بموجب تحرير وثيقة مكتوبة، يقع فيها ذكر الأطراف التالية: — الحبس: وهو صاحب العقار الذي قام بالوقف.

— الحبس عليه: وهو المنتفع من هذه العملية، وقد يكون محدداً أو مبهماً. ففي الحالة الأولى، يذكر قبضه للحبس ونزوله فيه وقبوله له مع الإشهاد، إذا كان مالكا لأمره، أما إذا كان صغيراً، فإن توليته الحيازة تؤجل إلى أن يبلغ مبلغ القبض.

ويكون الحبس عليه مبهماً إذا لم يقع التنصيب عليه بوضوح، فيكون صرفها على المؤسسات العامة، قال البرزلي في هذا الصدد: «ومثله اليوم عندنا بتونس أحباس القرى إذا جهلت مصارفها، فإن العادة فيها أنها على المساجد التي في تلك القرية وعلى أئمتها» (1).

وقد يجعل الحبس أحياناً على وجه معين، فيكون مثلاً على سبيل أو مسجد. — الحبس: وهو تحديد للعقار، وموقعه ومساحته ومدة الحبس التي قد تكون تأبيداً. وقد جرت العادة المعينة والتطوّف في الأرض حيازة. وهي عملية يقوم بها ناظر الحبس وشهوده وكتابه وقباضه.

أما الوثيقة المحررة بإفريقية في العهد الحفصي، فقد أورد ابن راشد نماذج منها، وهذه عينات من ذلك:

«حبس فلان جميع الأرض البيضاء المزدرعة التي بموضع كذا، حدودها كذا، بحقوقها ومنافعها الداخلة فيها، والخارجة عنها، على مسجد كذا، لحصره وزيت

(1) البرزلي، جامع، ج II، ص 125.

وقيده وصلاحي ما هي فيه وما لا بد منه ، ولأعقابه عنه بعد معرفته بقدر هذا التحبب ومبلغه » (1) .

وإذا كان الحبس عليه صغير السن ، يقدم القاضي ناظرا على الحبس ، ويشترط فيه الأمانة والكفاءة ، ويتولى العمارة والاجارة وتحصيل الدفع وصرفه إلى المستحق ، وإصلاح ما يجب إصلاحه . وعند بلوغ المنتفع بالحبس سن الرشد ، يحرر القاضي عقد حيازة ، ونصه :

« أشهد فلان على نفسه ، شهد أن هذا العقد في صحته وجواز أمره أنه قد كان حبس على ولده فلان كذا ، وأنه لما بلغ ولده المذكور وملك أمر نفسه ، رأى أن يقبضه جميع ما كان حبسه عليه ، مما وصفه في هذا الكتاب تصحيحا لحبسه وإكمالا له ، فدفع إليه ذلك ، فقبضه ابنه فلان » (2) .

1) الإحباس الخاصة :

لقد كان تحبب الأب لربع أو عقار ما على ابنه الصغير أمرا مألوفًا بتونس الحفصية . وعادة ما تلجأ الفئات الحضرية المحظوظة إلى وقف أملاكها « على نفسها » وأبنائها ، لأسباب متعددة ، نذكر أهمها :

- تأمين الملكية من غائلة التعدي والاعتصاب : خوفا من سطوة أصحاب النفوذ ، أو ضرر الأجوار ، أو تحسبا لمصادرة السلطة لأملكه (3) .

- تأمين المغتصبين للعقارات (مستغرقو الذمة) لأملكهم ، خوفا من أن تدور عليهم الدوائر . وفي هذا الصدد سئل فقيه المغرب الأقصى عيسى بن علل سنة 788هـ / 1386م « عما عقده هؤلاء العمال وجباة الأموال والمستغلون بخدمة المخزن والمستغرقون الذمة من التحبسات في أملاكهم التي اكتسبوها في حال عمالتهم وخدمتهم ، هل ذلك سائغ لهم » . ويدخل ضمن هذا الباب تحبب الأمراء والملوك على أبنائهم وأعقابهم العقارات ، لكن بمجرد انقراضهم ، قد يقع التشكيك في صحة هذا الحبس ، مثلما وقع بتمسان سنة 827هـ / 1423م (4) .

- توريث الأبناء والأحفاد ، دون البنات ، ولنا مثال على ذلك بالمغرب الأقصى في النازلة ، التي تخص من تصدق على محاجيره الصغار ومن يولد له من الذكور .

(1) ابن راشد ، الفائق ، ج IV ، ص 59 ب . الونشريسي ، المعيار ، ج VII ، ص 301 .

(2) ابن راشد ، ن . م . ج IV ، ص 63 ب .

(3) الونشريسي ، المعيار ، ج VII ، ص 49 ، 119 ، 339 . البرزلي ، نفسه ، المسألة 26 من باب الحبس : فرس مرشوم في فخذ ، « حبس لله سبحانه وتعالى » ، وقال صاحبه معللا ذلك : خفت أن أغرم عليه أو ينزع مني ، فرشمت هذا رجاء أن يطلق إلي .

(4) المصدر نفسه ، ج VII ، ص 119 ، 432 .

وفيما يخص المغرب الأوسط ، تحدث المغيلي عن أناس يمنعون نساءهم من الأثر ، واشتهر ذلك منهم خلفا عن سلف ، مضيفا أن نساء البادية لا يطلبن ميراثهن . كما ذكرت أمثلة عن محاولة الورثة بأهل البادية عدم استيفاء حقوق الأنثى بإفريقية . على أنه توجد مسائل أخرى تذكر توريث الابن والبنات على حد سواء (1) .

- حماية الملكية من التفكك والعائلة من التشتت : إذ يحافظ الحبس على وحدتها ، وعلى الإستغلال المشترك لها مدة من الزمن ، قبل أن تنشأ الخلافات بين العقب ، عند تعدد فروع الأسرة ، وتشتتها ، مما يؤدي إلى قسمة الحبس بإذن من القاضي ، أو إقراره ، وعدم الأخذ بأقوال المدعين . وحرر وثيقة في ذلك صورتها :

« حضر مجلس القاضي بموضع كذا فلان الناظر لفلان وفلانة ،... وإن زوجه فلانة تعترضهم في ذلك وتزعم أنها تثبت ما ينسخ من الحبس المذكور ،... وأمر القاضي بإحضار فلانة وقرئ عليها كتاب الحبس . فكلف القاضي فلانا إثبات عقد الحبس ليسجل عليه ، ويثبت في ديوانه من أجل المرجع المذكور فيه ، وكلف الزوجة المذكورة إثبات ما زعمته مما انعقد به قولها » (2) .

- عجز الفئات الحضرية الميسورة عن الاستغلال المباشر للأرض ، وعن حمايتها من تعديات البدو ، وتفضيلها التحصل على ريع عقاري قار وثابت ، متأثرا من كراء أراضي الحبس وقبالتها ، خاصة في فترات الاضطراب الاجتماعي . مما يعني أن الإحباس هي في الغالب ملكية حضرية ، يقوم باستغلالها المزارعون المهاجرون للمدينة . ويعتبر الناظر أو المقدم على الحبس في هذا الصدد الواسطة بين المالك والعامل ، بين المدينة والريف . وهو المشرف على استخلاص الربيع منها ، وحمايتها من التعديات ، حتى أن أحد المزارعين بباجة أخذ بعض تراب من فدان محبس وجعله طابية ، فحكم عليه برد قيمة التراب . وكان يمنع المرور من الأراضي المحبسة بقرطاجنة ، وجعلها طريقا (3) .

ومن الملاحظ أن بعض المتنفيين من العلماء وغيرهم كانوا يحبسون العقارات على أنفسهم ، ويتولون إدارتها بطريقة مباشرة ، أو تكاد ، دون أن يكون لناظر

(1) المصدر نفسه ، ج VII ، ص 278 . المغيلي ، الدرر المكنونة ، ج II ، ص 55 ب ، 23 ب . الغرناطي ، مسائل ، ص 1206 ، 1212 .

انظر أبو القاسم الطبايبي ، تحقيق باب الحبس للبرزلي ، (شهادة كفاءة للبحث) النازلة عدد ، 3 ، 5 (ص 76 ، 79) .

(2) ابن راشد ، الفائق ، ج IV ، ص 171 .

(3) البرزلي ، جامع ، ج II ، ص 151 ، 154 .

الحبس نفوذ حقيقي . وهو ما كان يقوم به ابن عرفة ، إذ كان المقدم يشاوره في الأمور قبل التصرف ، وكان « يقدم ويعزل (المقدم) حتى في مرضه » ، وهو ما أنكره عليه خصومه . غير أنه في آخر حياته ، خصّص جزءاً من الأعباس لتوزيعها على الفقراء ، فقد حبس من الربع ما يفرّق من أكريته في آخر كل شهر نحو 22 ديناراً ذهباً كبيرة (1) .

وتأتي وثائق الأعباس شاهداً على تطور الملكية العقارية الحضرية ، وكيفية انتقالها عبر الأجيال ، وعلى تطور بنية الأسرة المغربية ، نحو ازدياد فروع الشجرة ، أو تفكّكها وانفصالها ، وفي حالات أخرى ، انقراضها بالكامل ، وعندها يتحول الحبس إلى وقف عام .

ومن الأمثلة على ذلك ، نذكر مجموعة الوثائق التي أوردها الونشريسي بخصوص أسرة عائلة مغربية ، وهي عائلة الفقيه أبي الحسن علي بن عشرين ، وقد تعرضت هذه القضية إلى عدة مراحل ، بلغت 18 رسماً :

– الرسم الأول يخص وفاة الفقيه أبي الحسن علي بن الشيخ أبي يحيى أبي بكر بن عشرين بمدينة تونس سنة 726هـ / 1325 م ، وورثته ابنته مسعودة منذ سنتين ونصف . وكان ابناً أخيه قاطنين بمدينة فاس ، حيث كانت لابنة عمهما أملاك .

– الثاني : تقديم قاضي فاس لأبي عبد الله محمد بن عشرين لاسترعاء أملاك ابنة عمه مسعودة بمدينة تونس وفاس ، « لينظر لها في جميع أمورها وكافة شؤونها لكون أصولها بمدينة فاس ضائعة » . وذلك بتاريخ 781هـ / 1379 م .

– من الرسم الثالث إلى السابع : خمسة رسوم وقع فيها التثبيت من شهادة شهود الاسترعاء الخمسة ، « كيف شهدا وعلى أي وجه أداها » ، وهم على التوالي محمد القيسي ، وعبد الله الأوسي ، وأحمد بن أملاك ، وعبد الله البقال وأبو القاسم بن الحرار ، بتاريخ 790هـ / 1388 م .

– الثامن : تولى المؤذن محمد بن محمد بن عميرة الأوسي السؤال عن مسعودة بمدينة تونس ، فكلّف بدوره أحد الأشخاص للبحث عنها بتونس ، وقام بذلك طيلة ست سنوات ، من 784هـ / 1382 م إلى 790هـ / 1388 م ، لكن بدون جدوى (2) .

التاسع : تقييد عقب الرسم بتاريخ 716هـ / 1316 م بثبوت صحته ، حرره قاضي الجماعة بفاس 720هـ / سنة 1320 م .

العاشر : رفع الأخوين أبي زكريا يحيى وأبي عبد الله محمد بن عشرين يديهما عن استغلال الحبس المسمى ابن بشير ، خارج باب الحديد بفاس ، بعد وفاة عمهما أبي الحسن علي ، وذلك سنة 728هـ / 1327 م . ثم أثبت ذلك قاضي الجماعة بفاس سنة 790هـ / 1388 م .

– شهادة أبي الحسن علي على أبيه أبي عبد الله محمد بن عشرين وعمه أبي زكريا يحيى بكونهما من أهل العدالة ، سنة 790هـ / 1388 م .

– الحادي عشر : شهادة محمد بن عميرة الأوسي وأبي الحسين محمد بن عشرين النائب على ابنة عمه مسعودة الغائبية بأن جنان ابن بشير هو بين محمد ومسعودة على حكم الحبس انصافاً بينهما ، وأن النصف الذي لمسعودة صار تحت يدي أبي الحسن علي بن أبي عبد الله محمد بن عشرين عام 781هـ / 1379 م ، مع شهادة عليهما سنة 783هـ / 1381 م .

– الرسوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر : اطلاع ابن عميرة المؤذن على رسم الموت والمواريثة والتقديم الذي بيد أبي الحسن بن عشرين ، وشهادته ببحث ابن عشرين عن ابن عمته ، كما شهد محمد بن الصباغ بذلك ، سنة 790-791هـ / 1388-1389 م .

– الرسم السادس عشر : تأجيل اليزناسني ، قاضي الجماعة بفاس ، لإثبات الرسم الذي ادعاه أبو الحسن بن عشرين في منافع ابنة عمه مسعودة لمدة شهر ، كي يستظهر به ، مسقطاً رسم الاسترعاء الذي كان يدعيه ، وأن لا شيء له في الحبس المذكور ، بتاريخ ذي القعدة 791هـ .

– الرسم السابع عشر : اعتراف أبي الحسن بن عشرين بأنه لا رسم بيده يستظهر به مسقطاً رسم الاسترعاء الذي كان يدعيه ، بتاريخ ذي القعدة 791هـ .

– الرسم الثامن عشر : هو جواب المفتي اليزناسني عن هذا النزاع بين نائب مسعودة ابن عميرة (وأبي الحسين محمد بن عشرين) وابن عمها أبي الحسن علي ، وقد أفتى ببطلان ما بيد ابن عشرين من رسم الموت والمواريثة ورسم التقديم والاقرار ، وليس لابن عميرة حق في هذا الحبس ، ولا شيء للبنت ، وذلك بتاريخ 17 في القعدة 791هـ (1) .

(1) الونشريسي ، المعيار ، ج VII ، ص 339 ، كذا في البرزلي ، جامع ، ج IV ، 119 ب . الابي ، الاكمال ، ج IV ، ص 225 .

(2) الونشريسي ، ن . م . ، ج VII ، ص 488-494 .

(1) الونشريسي ، نفسه ، ج VII ، ص 494-514 . انظر مثلاً آخر عن كيفية استغلال هذه الفتاوى في : D.D.Powers, Fatwas as sources for legal and social history.. In Al-Qantara, vol XI, Fasc. 2, Madrid 1990, pp. 295-341.

ب) الأحباس العامة :

تكتسي الأحباس المخصصة للمشاريع العمومية أهمية بالغة ، في حياة سكان المدن ، إذ تمكن من تدعيم مظاهر التضامن الاجتماعي ومن تخفيف وطأة المصاعب التي تعترض الإنسان الوسيط . وهي تفوق أهمية الأحباس الخاصة ، وعلى سبيل المثال فقد أورد البرزلي 31 مسألة للأحباس العامة ، مقابل 25 للخاصة (1)

وتتعدد الدوافع المفسرة لقيام هذه العملية ، منها انتقال الحبس الخاص إلى العام عند انقراض العقب ، وهو أمر وارد في ذلك المجتمع الذي كانت تعصف به الأزمات الاقتصادية والمجاعات والأوبئة ، فتأتي على عائلات بأكملها (2) . وفي حالات أخرى ، يتبرع المحبس بالعقار لمؤسسة عامة أو عمل اجتماعي ، من تلقاء نفسه ، خاصة إذا لم يوجد من يرثه ، في آخر أيام حياته ، ويساهم بهذا العمل في تقوية التكافل الاجتماعي .

أما السلطة المخزنية ، فإنها تقدم عادة على تحبيس العقارات على طلبية المدارس وأصحاب الزوايا وغيرهم ، كسبا لهذه الشرائع الاجتماعية . وتتفقد من هذه الأحباس عدة مؤسسات وأشخاص ، نذكر من بينها :

- **الأحباس على الأسوار** : تساهم هذه الأحباس في صيانة أسوار المدن وترميمها ، لكن هذه العائدات قد لا تكفي للقيام بهذه الأعمال الحضرية الكبرى ، في ظل استقالة السلطة المخزنية واقتصارها على الاعتناء بالحضرة تونس . وقد ذكر في هذا الصدد تحبيس أبي اسحاق ابراهيم نصف خراج الأرض لبناء سور الأرباض . وحظيت هذه العملية بموافقة بعض العلماء (مثل ابن عرفة) وأمتناع آخرين (مثل أبي القاسم الغبريني) (3) .

والحقيقة أن العقارات المحبسة كانت شبه مهمة في حالات عديدة ، وقد سئل ابن عرفة مرة عن حوانيت ببلد محبسة على سورها ، والحوانيت خالية من السكنى والسور المذكور محتاج إلى الإصلاح ، فهل يسوغ جبر الناس على السكنى بحوانيت السور (4) .

وتبين القضية التي طرحها قاضي القيروان على أبي القاسم الغبريني آليات العملية الحبسية وكيفية وقوعها : فقد عين قاضي المدينة مقدما على حبس السور على الا يتولى شيئا من أمور السور دخلا ولا خرجا إلا بشهادة ، وجعل له مرتبا يأخذه من غلة الأراضي المحبسة على السور . غير أنه لم يبق طويلا في خطته ، ولما حاسبه القاضي بحضرة الشهود ، تبين أن المداخل كانت بغير شهادة الشهود ، فيما كانت المصاريف موثقة ، وهي تتمثل في الأعمال التالية :

تكاليف ترميم السور وأجرة البنائين ، وفيها رسم بالعدالة امضاء الشهود . بناء سجن المدينة واصلاحه ، بأمر من عمال البلد في الأشغال المخزنية ، لكن تبين حسب رسم محرر سنة 744هـ / 1343م أن هذا العمل يتولى الإنفاق عليه المخزن ، وليس عائدات الحبس (1) .

- **الأحباس على الحصون والرباطات والمرابطين بها** : لئن تعددت أشكال العائدات الحبسية على الحصون (عائدات الأرض والمباني وحتى النباتات مثل الحلفاء) ، فإن الفقهاء وقفوا في الغالب موقف المحترز من الأحباس التي تمنح للمرابطين والفقراء ، إذ عُدَّ « التحبيس عليهم عوناً لهم على ما يرتكبونه مما هو خارج عن الطريق الشرعي » (2) . على أن ذلك لم يمنع من تطور أحباس الحصون والرباطات واتساعها ، طيلة العهد الحفصي ، فعلى سبيل المثال حبست الأراضي العديدة على المنستير ، فمنها الربيع المتأتي من نخيل الجريد ، أو من أشجار الزيتون المحيطة بالمنستير ، والتي كانت تخصص لوقيد المساجد بالرباط ، ومنها الهناشير المزروعة حبوبا مثل هنشير ابن منصور بالمهدية الخ... (3) .

واعتبارا لقدم هذه القصور والرباطات ، وتعرضها للتلاشي والاندثار في فترات الإضطراب السياسي ، فإن أحباسها انقرضت مدة من الزمن ، قبل إعادة تعميرها في القرن السادس للهجرة ، وخاصة بعد قيام دولة بني حفص . وتأتي المسألة التي أوردتها البرزلي مثالا على هذا التطور الذي عرفتة الحصون :

« سئل البرجيني (ت 662 هـ / 1264م) عن حصن نقطة من عمل صفاقس »

(1) البرزلي ، ن.م. ، ج II ، ص 129 ب . منذ سنة 523 هـ ، طرحت على المازري مسألة ترميم سور القيروان ، وذلك ببيع انقاضه للإنفاق على بناء أبراجه وجدرانه بالأجر والجص لانه « يخاف الدخيلة على أهل البلد ووصول ذلك الأذى إليهم وتمكن اليد الغالبة » (البرزلي ن.م. ، ج II ، ص 156) .

(2) الونشريسي ، المعيار ، ج VII ، ص 116، 37 .

(3) ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص . البرزلي ، ن.م. ، ج II ، ص 1120 . انظر أيضا : مقالنا حول وثيقة في التاريخ الريفي ، المجلة المغربية ، عدد 50 .

(1) الطباي ، نفس الحالة ، ص 45 .

(2) البرزلي ، جامع ، ج II ، ص 133 - 34 ب .

(3) الونشريسي ، المعيار ، ج VII ، ص 303 . ابن أبي دينار ، المؤنس ، ص 149 . الأبي ، الاكمال ، ج IV ص 349 .

(4) المصدر نفسه ، ج VII ، ص 58 .

في المائة الرابعة لسكنى الصالحين ، ثم لم يبق منهم اليوم أحد حتى أن الحبس على حالة منقطع فيما يذكر . فبنى حوله دورا ، وصار هو حصنا لهم يضعون فيه ما يخاف عليه من خزائن وغيره ، ويلجؤون إليه عند الخوف من الأعراب أو عدو الدين ، ولولاه ما عمروا ذلك الموضع من الخوف المذكور . فهل يجوز لهم ذلك حتى يوجد من يعمره على الوجه الذي حبس له ، أو يبقى خاليا ، مع أنه إذا خلى يخشى عليه الانهدام والسقوط ، وإن علم منعهم منه ، أدى ذلك إلى انتهاب العرب لهم ، وخارج الحصن أراض محبسة وأبار وبعض نخيل ، ولا يدري هل حبسه لما يعرض للفقراء من إصلاح ، أو للساكنين به ، لقدم الزمان ، فهل يصلح بقية ذلك أم لا ؟ فأجاب : ما ذكرتم هو شأن أكثر المحارس ، (1) .

ويأتي مثال رباط المنستير دليلاً على هذا التطور الحاصل في نظام الملكية : فبعد الانهيار الكامل للبنى الزراعية خلال النصف الثاني من القرن الخامس هـ ، بدأت الترتيبات الجديدة تتضح لتملك الأرض المهمة التي كانت حكرًا على الرباط ، وأصبحت في عداد "أرض السبيل" .

وقد تمت إعادة توزيعها ، وفق معايير محدّدة ، إذ اشترط المازري شروطاً عدّة للحصول على "مزرعة" ، أهمّها :

- أن يكون صاحبها في حاجة لمصدر للرزق .
- أن يتولّى غراسة الزيتون ورعايته حتى الاطعام ، دون تملك نهائي لها . فهي ملكية للحصن ، مع إبقاء الانتفاع له .
- أن يقتصر على أخذ ما يحتاج اليه من ثمرتها ، وإنفاق البقية على المرابطين بالحصن ، مع اعطاء الأولوية للمحتاجين ومن هم أكثر نفعا في القصر .
- أما أثرياء المرابطين ، فإنه لا يحقّ لهم سوى استغلال مبقلة (تزرع فيها الخضر والبقول) واستعمال الماء والاحتطاب .

وخلاصة القول ، عرفت أهمية رباط المنستير عملية إحياء للأرض ، انطلاقاً من هذا النموذج الذي يتقارب مع شركة المغارسة (2) .

والحقيقة أن هذه الشروط لم يقع أستيفؤها ، إذ سرعان ما حصل انزلاق في كيفية الاستغلال ، وطبيعة ملكية المرابطين التي لم تعد مقتصرة على المعاشي والضروري إنما أصبحت بأيديهم من الأرض أكثر ممّا بيد غيرهم ، فحصلوا على ثروات هامة .

ثم أن تواصل مدة الانتفاع بهذه الزياتين جعل من الصعب على ناظر الحبس

(1) البرزلي ، المصدر نفسه ، ج II ، ص 154 .

(2) البرزلي ، ن.م. ، ج I ، ص 117 ب - 119 ب .

استرجاعها . ومما لا يرقى إليه الشك أن هذه الجنّات المحيطة بالمنستير التي أفتى في شأنها المازري كانت محدّثة في مطلع القرن السادس هـ / XII م ، وهي الفترة التي شهدت انزياحاً سكنياً خطيراً من دواخل البلاد في اتجاه السواحل . فقد التجأ سكّان البوادي والقرى إلى الرباط السّاحلي هروباً من الاضطرابات الداخلية ، ممّا يفسّر ازدياد عدد المرابطين بالمنستير والحاجة إلى إعادة تعمير غابة الزيتون (1) .

ومما شجّع على هذه العملية ، أن العلاقة بين أهل القصر وعرب البلد كانت علاقة عادية ، ولم تتدهور بينهما إلا سنة 760 هـ ، وخاصة في مدّة حكم أبي فارس عبد العزيز ، لما رفض الطرف الثاني (سكان البلد) تحبّيس الدّور ببلد المنستير والأراضي على الرباط ، وقد نجم عن هذا الصراع بين المعمرين القدم (عرب بلد المنستير) والوافدين الجدد (المرابطين) تلاشي الغروس ورحيل أهل الرباط عنها ، بعد تغلب أهل البلد عليهم . ولما طرحت هذه المسألة على ابن عرفة ،

وسئل عن الجنّات المحدثّة بالمنستير ، لم يجرؤ على الحسم فيها لصالح طرف ، إذ كان " يقف على الجواب في أرض المنستير ومغارسها ومحرثها " (2) .

ولم يتخطّ البرزلي هذا الحاجز من بعده مكتفياً بالقول بأنّ هذا السؤال من أصعب ما يتكلّم فيه المفتي لأنّه طالّت الأزمان بهم ، وهم فيه على غير المنهج الذي يقتضيه الفقه (3) .

على أن السلطان الحفصي كان عملياً أكثر ، إذ أنّ رحيل أهل الرباط وتلاشي الغروس سهّل عليه الاستحواذ على الأرض ، فأمر بإعادة ترميم القصر وتعمير الأرض .

ويبدو لنا أنّ هذه الحقبة الجديدة من تاريخ الحبس برباط المنستير قد شهدت هيمنة مؤسّسة الزاوية على الرباط ، الذي أصبح يتسمّى : زاوية رباط المنستير . وقد قام شيخ الرباط أبو عبد الله محمد بن أبي زيد بدور هام في إعادة صياغة شؤون الرباط وتنظيمها . فبعد أن كان هذا الرباط عاجزاً عن إقامة صلاة الجمعة لقلة الناس وعدم وجود إمام كفء ، وأهملت أغلب المساجد به ، نشطت الحياة الدنيّة من جديد بعد أن تجاوز عدد المرابطين المائة ، وذلك على اثر الاجراءات التي اتخذها أبو زيد ، كمنع الصلّاة خارج المساجد وأمام الحصن (4) .

أما ملكية القصر ، فقد كانت آنذاك تمتدّ إلى أكثر من خمسة كم غرب المدينة

(1) البرزلي ، ن.م. ، ج I ، ص 56 ب - 157 .

(2) الوئشريسي ، ن.م. ، ج VII ، ص 179 .

(3) البرزلي ، ن.م. ، ج I ، ص 56 .

(4) البرزلي ، ن.م. ، ج I ، ص 117 ب - 119 ب . ابن ناجي ، معالم ، ج VI ، ص 240 .

وجنوبها، الى الموضع المسمى بالقرطين، وهو في الغالب أراضٍ مغروسة زياتين محبسة على الرباط (1).

كما وقع استغلال الأحباس المتعددة من أشجار الزياتين التي تخصص غلتها لصيانة مساجد الرباط وتوفير الوقود وغيره (2).

هذا فضلاً، عن الاحباس الأخرى في بلاد الجريد وغيره (3).

وفي هذه الظرفية، تم تحبيس هنشير ابن منصور بناحية المهديّة على الرباط (4).

وفعلا فإن إعادة تعمير الأراضي المحبسة على الرباطات لم يخص هذا المثال فحسب، إنما شمل عديد الحصون والأربطة الساحلية، ولنا مثال دقيق يخص رباطات المنستير. وهي تأتي شاهداً على قيام حركة اسكان وتعمير بالسواحل الإفريقية، اعتمدت قاعدتها على نموذج جديد، وهو الصلحاء - المزارعون، كما يدل عليه مثال المنستير ونقطة (5).

- الأحباس على المنشآت الثقافية والدينية : تمثل العقارات المحبسة على المساجد نسبة كبيرة من الأحباس بالمدن، وتغطي مصاريف هذه المعالم من الموظفين وأجرتهم ووقودهم. وقد كانت مصادر هذه الأحباس متعددة : فالى جانب تبرع الخواص بالعقارات لفائدة هذه المنشآت، فإن السلاطين كثيراً ما يلجؤون إلى هذه العملية، لغايات سياسية واجتماعية، كما ترجع الأحباس الخاصة التي انقطع فيها العقب إلى المساجد، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الأحباس المبهمة أو أحباس القرى إذا جهلت مصارفها، فإن صاحب الحبس الكبير بتونس يتولى جمعها وصرفها على صيانة المساجد وترميمها (6).

ونتيجة لذلك، فقد كانت مداخل بعض المساجد الجامعة الكبيرة أكثر من مصاريفها، وأولها جامع الزيتونة، إذ تعددت العقارات الموقوفة عليه، حتى أن جزءاً منها كان يخص لأجرة الموظفين وتوفير الوقود بجامع الموحدين بالقصبة (7).

وفي الجملة فإن توفير فائض الحبس، يطلق عليه تسمية الوفر، يطرح

(1) البرزلي، نفسه، ج 1، ص 58.

(2) نفسه، ج 1، ص 1120.

(3) ابن ناجي، معالم، ج IV، ص 173.

(4) راجع : محمد حسن، وثيقة في التاريخ الريفي، نفس الحالة.

(5) راجع مثال حصن المنستير في الفصل الخاص بالملكية الخاصة. راجع أيضاً مقالنا حول الصلحاء - المزارعين بوسط إفريقية، حلقات البحث بيت الحكمة.

(6) الونشريسي، المعيار، ج VII، ص 335.

(7) البرزلي، جامع، ج I، ص 104 ب.

إشكالية صرفه، وقد اختلفت الأجوبة في ذلك : ففي ظرفية مضطربة، كان المغيلي يوصي بالمسارعة بصرف هذه الأوفار في أي مشروع خيري، لأن « في بقائها موقوفة تعريضاً لها للتلف من قبل أهل العدا والظلم الذين لهم استطالة تمتد في أوفار الأحباس، وتصرفها في وجوه فاسدة ».

أما الغبريني، فإنه فضل ألا يصرف هذا الفائض في غير ما خصص له، وأن يدخر ويؤمن بيد ثقة، وذلك جواباً عن مسألة تتعلق بأحباس «مساجد قرية تفضل من غلاتها بعد أجرة مؤذنها، وأئمتها وكسوتها ووقيد قناديلها في العام فضلات، هل تصرف تلك الفضلات لضعفاء ذلك المكان، أو يرتبون في المسجد لقراءة الحزب، أو يعطون ذلك دون قراءة، لوصفهم بالطلب وضعفهم، أو يقف ذلك في ذم المستقبلين للأوقاف حتى يحتاج إليه » (1).

على أن الغالب على هذه الأوقاف، هو ضعف مردودها، حتى أن بعض القضاة في القرن الثامن للهجرة كان يفضل نقض هذه الأحباس وإرجاعها إلى أصحابها، إذا كانت الغلة لا تفي بالمصاريف. فالاهمال كان السمة البارزة لها، من ذلك أن الغدان الحبس على مدرسة القنطرة بتونس تحول إلى مقبرة، في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري. مما أدى إلى عدم صيانة المدرسة، واندثار بعض أجزائها، وقد لجأ المتصرفون في الحبس إلى تخفيض مرتب الطلبة والمدرسين، وإلى بيع أنقاض الدور الخارية منها، واشتراء « رسم في الغاية بتونس » بثمانها. كما كانت عائدات الحبس عرضة للنهب والغصب، من قبل المشرفين عليها والمتنفعين بها، وقد يصل الأمر بهم إلى الإدعاء بتعطيل الحبس، وعدم وجود عائدات خاصة به (2).

وينعكس تراجع غلات الأحباس سلباً على مرتبات الموظفين والعاملين ومنح الطلبة، فيلجأ المتولي للحبس إلى إجراءات تقشفية عدة، مثل الاستغناء عن بعض العملة والموظفين، أو التنقيص في أجورهم، واتباع نظام المحاصة بينهم،

(1) المغيلي، الدرر المكنونة، ج II، ص 66 ب، 71 ب.

(2) القلشاني، شرح، ج II، ص 114، الونشريسي، المعيار، ج VII، ص 342، 336، 334.

وكانت الأراضي المحبسة لا تصلح أحياناً للزراعة والغرس فتتحول إلى مسلك لمواشي الناس (المغيلي، ن.م. ج II، ص 156) البرزلي، جامع، ج II، ص 50 ب، 153 (وقال خصوصاً : وفعلت ذلك في فضلة من الحبس، فاشتريت بها المدرسة ربعاً وذلك باذن الناظر في الحبس، وكذا اشتريت حوانيت في مقابلة العلو لأن الحوانيت أكثر فائدة).

أو الضغط على المصاريف ، كتحديد عدد القناديل والشموع بالمسجد مثلا . ولذا فإن عمليات ترميم المعلم ، أو الزيادة في عدد المشتغلين بالمدرسة أو المسجد الجامع ، من إمام ومؤذن وناظر وبواب ووقاد للشموع والقناديل (التي يصل عددها 120 بجامع القرويين) كما أن القيام بمصاريف إضافية ، ينعكس سلبا على أجور المشتغلين بالمؤسسة ومرتباتهم (1) .

وتبعاً لذلك ، فإن إقامة الطلبة بالمدرسة قد حددت إلى وقت معلوم ، يتراوح بين عشر سنوات بالمغرب الأقصى ، وخمس بتونس ، وبعد انقضاء هذه المدة ، فإن الطالب إذا لم يظهر نجابته ، أخرج من المدرسة جبرا (2) .

- الأحباس على المشاريع الإجتماعية : في ظل غياب مؤسسات بلدية قارة ، تتولى الأحباس مهمة التعمير والتهيئة ، فتسهر على صيانة القواديس (السواقي) الجالبة للماء ، كما تنجز المشاريع الإجتماعية ، إذ حبست بعض أراضي إفريقية في القرن الثامن الهجري على المرضى بالجذام ، حتى سمي الموضع بالأحباس (3) . ومعلوم أن الفئات الإجتماعية الرثة من فقراء ومعوذين كانت تنتفع بدورها من الربيع المتأتي من الحبس العام .

ج) كيفية الإستغلال للعقارات المحبسة :

لا تتعرض هذه الملكية الحضرية للقسمة أو البيع ، من الناحية النظرية على الأقل . على أن استغلالها نادرا ما يكون بطريقة مباشرة ، لأن المنتفعين بها هم في الغالب من أهل المدينة ، الذين يتولون كراءها إلى طرف ثان ، أو حراثتها بالشركة ، وهو أمر لا يتوفر بسهولة في فترات الاضطراب الاجتماعي والسياسي ، حيث تزداد أهمية المساحات البور (4) .

ولذا فإن عملية الكراء أو القبالة هي الشكل الأكثر انتشارا للاستثمار ، وتتم وفق الآليات التالية : يتولى ناظر الحبس اكتراء هذه العقارات ، مقابل دفع مبلغ سنوي معين ، مدة محدودة من الزمن ، لا تزيد على أربع سنوات حسب ابن رشد ، غير أنها زادت على ذلك القدر بكثير بتونس الحفصية ، نتيجة جمود الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ووهنها ، قال البرزلي في هذا الصدد : « والواقع عندنا اليوم مما جرت به العادة في أحباس قرطاجنة بقاءه مدة أربعين سنة ، ورأيت كذا

في قاعدة دار خمسين سنة من الحبس ، ولعلمهم لم يجدوا من يتقبلها إلا على هذه الهيئة ، فاعتقدوا ذلك للضرورة كالتزام الجزاء على أرض الجزاء ، بدأ للضرورة الملجئة إلى بيت مال المسلمين » (1) .

وقد كانت الغاية من قصر مدة القبالة لأراضي الحبس ، التي تصل أحيانا سنتين ، عدم إهمال الأحباس بطول مكثها بيد متقبليها ، والزام المكتري بالزيادة في الكراء ، التي قد يقترحها غيره (2) .

لكنه لا يخفى علينا ، من الناحية العملية ، أنه من الصعب اخراج المكتري وتعويضه ، إذا لم يرغب في ذلك ، كما أن أكرية الأحباس عادة ما تكون أقل ارتفاعا من الأكرية العادية . وزيادة على تملص المزارعين من دفع الكراء في سنين المسبغة ، فإن تقويم كراء الأرض عند الجائحة ليس أمرا ميسورا ، بين طرفي النزاع : ناظر الحبس والحرّاثين ، فيتم الالتجاء إلى العدول ذوي الخبرة في الفلاحة ، الذين يطلق عليهم أيضا : أهل العدل أو البصر أو المعرفة ، كما يعتمد على شهادة أهل الفلاحة من أهل البلد (3) .

والعادة في الأحباس ، أن تتم عملية الكراء للأرض بعد إعلام الناس ، بالنداء عليها ، وتقع فيها المزايدة إلى أن يمضي الناظر كراءها ويكتب العقد الموثق من قبل شاهدين معينين للشهادة في الأحباس . ويدفع الكراء نقدا أو عينا (4) .

وإلى جانب الكراء ، فإن أرض الحبس تعطى لشريكين أو أكثر مزارعة ، على أن المغارسة لم تكن جائزة ، من الناحية النظرية على الأقل ، لأن ذلك يؤدي إلى بيع بعضها ، وإذا ما وقع ذلك ، فإن بعض القضاة كان يمضي المغارسة إذا أدرك الغرس ، والبعض الآخر يفضل التمسك بحرف القانون ، فيقوم الغرس ، ويدفع نصف المبلغ إلى المغارس ، على أقساط (5) .

وتعتبر المغارسة شكلا راقيا من أشكال استغلال الأراضي الحبسية ، إذ لا يتأتى ذلك إلا في ظل الاستقرار الاجتماعي ، وبمشاركة جاهدة للمزارعين . ولذا فقد عمد بعض المعمرين للأرض إلى البناء فيها ، رغم معارضة السلطة الحضرية لهذا الشكل من أشكال التعمير (6) .

(1) البرزلي ، ن.م. ، ج II ، ص 124 . الونشريسي ، ن.م. ، ج VII ، ص 53،44 (يطلق على كراء الأرض المحبسة بالمغرب الأقصى الجزاء) .

(2) الونشريسي ، المعيار ، ج VII ، ص 438 . ابن عرفة ، المختصر ، ج IV ، ص 88 ، 136 ب .

(3) الونشريسي ، المصدر نفسه ، ج VII ، ص 121 ، 330 .

(4) المصدر نفسه ، ج VII ، ص 46 .

(5) المصدر نفسه ، ج VII ، ص 119 ، 158 ، 437 . البرزلي ، جامع ، ج II ، ص 91 ب .

(6) ابن عرفة ، المختصر ، ج 4 ص 89 ب قال ابن عرفة : كان بعض أهل وقتنا من أئمة المساجد يأخذون غلته ويدعون ببناءه حتى يتوالى عليه الخراب .

(1) الونشريسي ، المعيار ، ج VII ، ص 5 ، 17 ، 41 ، 85 ، 170 ، 262-263 . ابن خلدون ، المقدمة .

(2) الونشريسي ، نفسه ، ج VII ، ص 7 .

(3) المصدر نفسه ، ج VII ، ص 11 ، 38 .

(4) الونشريسي ، المعيار ، ج VII ، ص 43 .

وعادة ما تؤدي غراسة الأرض والاستقرار بها طيلة أجيال متعاقبة إلى التملك لأرض الحبس ، مثلما تم في بعض أرض المنستير المحبسة على رباطها ، حتى أصبح من الصعب التثبيت في أمرها في القرن السادس الهجري ، وازداد الأمر تعقيدا في القرن الثامن بعد أن أحدثت جنات جديدة بناحية المدينة ، وأضحى ملكا للمرابطين (1) .

وفي الجملة ، فإن طرق استغلال الأوقاف ، كراء ومزارعة ومغارس ، تبين ضعف مردودية هذه الملكية الحضرية التغيبية ، وتعرضها للتعدي والإهمال . وفي هذا الصدد تتعدد أطراف التعدي ، فالمكتري لها يتملص من دفع الكراء ، بدعوى ضعف الإنتاج ، والمنافع بأموالها يزعم أنها غير كافية ، أما المشرفون عليها ، فهم بدورهم لا يظهرون إلا النزر القليل من محصولها . هذا فضلا عن محاولات التملك التي تتعرض لها (2) .

ومن النادر أن يحصل فائض في الريع العقاري ، فيقع إما خزنه أو استثماره في شراء الأرض ، كما فعل البرزلي ، الذي اشترى للمدرسة الحبس عليها ربعا وحوانيت . ومما يسترعي الانتباه أن هذا الفائض وقع استثماره في التجارة في القرن التاسع الهجري / XV م ، إذ كان صاحب الأحباس بتونس يشتري بمردود الحبس سلعا تجارية . ومما يؤكد ذلك ما كان يقع بالمغرب الأقصى ، حيث يستثمر أرباب الأموال عائدات الأحباس ويشغلونها في التجارة على أساس السلف (3) .

ناظر الحبس : الصيانة والتجاوزات :

هي ولا شك وظيفة دقيقة وحساسة ، تعرض صاحبها في كثير من الأحيان إلى المحاسبة ، وعادة ما يتولى القاضي تعيينه لإدارة الأحباس ، ويتحصل في

المقابل على ريع عقاري من عائدات الحبس نفسه ، وذلك « لتعذر الأخذ من بيت المال في هذه الأزمات » ، وقد تبلغ نسبة كبيرة من المداخل ، فضلا عن التحيلات العديدة التي يلتجئ إليها لابتزاز هذه العائدات (1) .

ولذا فإننا نرى أن كبار القضاة والفقهاء كانوا يتهربون من تحمل هذه المسؤولية ، فالقاضي ابن عبد السلام على سبيل المثال رفض إدارة العقار الذي حبسته أخت السلطان أبي يحيى أبي بكر على إحدى مدارس مدينة تونس ، فنقلته إلى ناظر آخر ، وهو الشيخ ابن سلمة (2) .

وفي الجملة ، فإن النظرة إلى مقدم الحبس كانت تشوبها الريبة ، حتى أن أحد الفقهاء ، وهو البرزلي ، أوصى قضاة الكور بعدم وضع ثقتهم كاملة في ناظر الحبس ، معتبرا أن تصديقه في ما يدعيه حول المصاريف والمداخل ، دون الاعتماد على شهود ، هو جهل بصناعة القضاء ، وإخلال بمتطلبات المهنة (3) .

وفضلا عما يتعرض إليه مال الحبس من تعديات مختلفة ، كسلف السلطان منه أو استيلاء أهل العداء والظلم الذين لهم استقالة عليه « فإنَّ المقدم على الحبس لا يدير في الغالب العقار إدارة محكمة ، بحكم عدم ممارسته للنشاط الزراعي مباشرة ، وتوليئه التسيير بطريقة تغيبية ، بواسطة وكلاء وأعوان ، وبالتالي فكثيرا ما يعجز عن تغطية المصاريف ، التي تتجاوز المردود الزراعي ، فيقع تضمينه إذا ثبت لدى القاضي تبذيره للمال وتفريطه فيه » (4) .

وأزاء هذا الوضع ، فإن الناظر يتعرض للعزل من قبل القاضي ، مع الملاحظة أن الحبس لا يمكن له المطالبة بعزله ، إذا قام بالوقف على مؤسسة عامة . أما صاحب الحبس الخاص ، فإنه يحق له ذلك ، وقد رأينا ابن عرفة يفعل ذلك في أحباسه .

وتتم في حالات أخرى محاسبته ، وصورة المحاسبة كما أوردها أحد فقهاء المغرب ، وهو العبدوسي ، هي التالية : « يجلس الناظر والقباض والشهود ، وتنسخ الحوالة كلها من أول رجوع الناظر إلى آخر المحاسبة ، وتقابل وتحقق ، ويرفع كل مشاهرة أو مسانحة أو كراء أو صيف ، أو خريف ، و(يجمع) ثم يقسم على المواضع ، لكل حقه ، ويعتبر المرتبات وما قبض وما تخلص » (5) .

(1) الونشريسي ، المعيار ، ج VII ، ص 123 ، 387 ، 480 (في عهد ابن عرفة ، وقع مثال من هذا التحيل ، وهو أن ناظر الحبس أخفى الزائد في الريع ، مدعيا أنها لم تزل باقية عند سكان ريع الحبس) . وبقدر ما تكون سطوة صاحب الأحباس قوية ، يكون معرضا أكثر للمصادرة : فالفقيه اللغوي أبو العباس بن يوسف السلمي الكتاني (نهاية القرن السابع هـ) اشتد بأسه عند توليه الأحباس لكنه ابتلي في آخر حياته ببيع تركته ومصادرتها .

(2) المصدر نفسه ، ج VII ، ص 456 .

(3) البرزلي ، جامع ، ج II ، ص 13 ب .

(4) الونشريسي ، المعيار ، ج VII ، ص 186 ، 211 ، 217 ، 221 ، 298 .

(5) المصدر نفسه ، ج VII ، ص 100 ، 302 .

(1) البرزلي ، المصدر نفسه ، ج I ، ص 117 ب - 119 ب .

(2) من الأمثلة التي تخص تملك الأحباس والبناء فيها ، ما ذكره ابن عرفة من أن أحد كبار التجار الاملياء ابن علال أكثرى عرصه ، لآ بناء بها في أواسط القرن السابع ، وسط المدينة النواة ، في رافعة غير نافذة حذو سوق الابارين شمالا ، الذي يقع بدوره جبلي جامع الزيتونة . لكنه بنى قسما منها ، إضافة إلى منزله ، ولما اطلع ناظر الأحباس ، وهو قاضي الجماعة بنفسه ، ومعه " من له معه شوري " على الأمر ، قضى بكرائها باضعاف ثمنها ، ومكث على ذلك أربعين سنة . وفي عهد ابن عرفة ، أي بعد نحو قرن ونصف ، بيعت الدار التي بقيت تعرف بدار ابن علال إلى أحد التونسيين ، وتحولت إلى ملكية خاصة ، لا حبس فيها : انظر : ابن عرفة ، المصدر نفسه ، ج IV ، ص 88 ب .

(3) البرزلي ، المصدر نفسه ، ج II ، ص 153 . الونشريسي ، المعيار ، ج VII ، ص 236 .

وهي عملية كثيرة الوقوع في إفريقية الحفصية ، فإلى جانب المثال الذي رأيناه حول محاسبة الناظر على أحباس السور بالقيروان سنة 744 هـ ، فقد وقعت محاسبة مشابهة لمتولي سور مدينة تونس في نفس السنة :

كتب البرزلي في هذا الشأن : « سئل شيخنا أبو القاسم الغبريني عمن قدمه القاضي على حبس السور ، واشهد على الناظر أنه لا يتولى شيئا من السور دخلا ولا خرجا إلا بالعدالة ، وجعل له على ذلك مرتبا من غلة ربع السور المذكور ، وتمادى على ذلك مدة ، ثم طلب من القاضي محاسبة على دخله وخرجه ، فحوسب بحضرة العدول ، فوجد دخله أكثره بغير شهادة ، وخرجه بالشهادة ، ووجد في خرجه رسوما بمعاينة الشهود ، دفع أجرة البناء والخدمة في السور ، ولم يضمنوا الشهود معرفة الخدمة والوقوف عليها ، فهل تحسب له هذه الرسوم أم لا ، ووجد في خرجه أيضا رسوما أنفقت في سجن هذا البلد ، في بنائه وإصلاحه ، وهذا الإنفاق في السجن في مدة لم يكن في البلد قاض ، إنما أنفقه على يدي عمال المدينة ، المذكور على الأشغال المخزنية ، أجبر الناظر على السور على بناء السجن من مال السور . ووجد في مودع جامع المدينة رسما فيه جماعة من الشهود ، بأن العادة الجارية بها إذا احتاج السجن إلى الإصلاح إنما يكون من مال المخزن في عام 744 هـ . وتوفي عدوله على العدالة وثبت الرسم عند القاضي ، فهل يحسب له هذه الرسوم المنفقة في السجن ، لكونه مجبورا عليها أم لا ، للرسم المذكور ، ولم يستند لحكم شرعي ، فيكون جائحة نزلت به ، وهل يجب له جميع مرتبه المسمى أم لا ، لتفريطه في كون أكثر دخله بغير شهادته ، ولم يقدمه القاضي إلا على ذلك » (1) .

وبالتالي ، فقد وقعت هذه المحاسبة لناظر الأحباس بسور القيروان بسبب تجاوز صلاحياته ، لعدم توثيقه المداخل ، وصرفه للأموال في غير موضعها الخ... وفي حالات أخرى يتعرض هذا المسؤول للمحاسبة عند تسجيل عجز في الميزانية ، وهو ما وقع بتونس في عهد ابن عبد السلام ، وكذلك في عهد ابن عرفة ، لما حوسب صاحب حبس ، « فشط دخله على خرجه بدنانير ، فادعى أن بعض الدنانير الشائطة باقية عند سكان الحبس ، فاعترف بعض السكان بذلك ، وبعضهم لم يوجد له معترف » (2) .

ويظهر جليا أن المقدم على الحبس ليس وحده مسؤولا على ضعف مردودية الأراضي المحبسة ، بل كان يشاركه في ذلك الطرف المستغل من المزارعين ، وكذلك

الطرف المنتفع منها مثل العلماء وغيرهم ، وذلك بشهادة البرزلي الذي أقر بأن « هذا الزمان كثر فيه أكل خراج حبس المساجد من الأئمة ، ويدعون الحبس منه دما ، وربما يتعطل مما يتوالى عليه الخراب » (1) .

وفي الجملة فإن الملكية الحضر- ريفية التي تحبست حماية لها ، لم تسلم من التعديات المختلفة ، ومما أنجر عن ذلك سوء استغلال الأرض وضعف مردودها ، وقد كانت من ناحية ثانية محاررا للعلاقة بين المدينة والريف ، بين المالك العقاري والمزارع المنتج .

(5) أنموذج من الأحباس : وقف هنشير ابن منصور بالمهدية على رباط المنستير سنة 825 هـ / 1422 م.

حدثتنا المصادر النوازلية باطناب عن موضوع الحبس ، لكن الرسوم المتعلقة بأمثلة عينية بقيت نادرة بالمقارنة مع الوثائق التي ترجع إلى الفترة اللاحقة ابتداء من القرن XVII ققم . وهو ما يفسر حرصنا على دراسة هذه الوثيقة (2) . وهي عبارة عن رقعة طولها 116 سم . وعرضها 23 سم ، تأكلت بعض أطرافها السفلى ، كتبت بخط نسخي - مغربي ، واحتوت على 136 سطرا . وتتعلق برسم حبس لهنشير ابن منصور بالمهدية ، قام به أبو عبد الله محمد بن أبي عبد الله محمد بن أبي زيد التميمي ، صاحب الزاوية برباط المنستير ، لفائدة ابنه أحمد (3) وفقراء القصر الكبير والواردين عليه من طلبه ، وذلك سنة 825 هـ / 1422 م . واستمر استغلال الأرض بكيفية متواصلة إلى حدود سنة 1186 هـ / 1772 م ، وهو تاريخ ظهور نزاع شديد حول شرعية الحبس ، مما جعل الطرف المستغل يبحث عن اثبات جديد لصحة الوقف .

من هنا تتضح الأبعاد التاريخية المختلفة للوثيقة ، إذ أنها تحتوي على مادة

(1) المصدر نفسه ، ج I ، ص 153 .

(2) مازالت الوثيقة بحوزة أصحابها بمدينة المنستير . وقد نشرنا نصّها في المجلة التاريخية المغربية ، عدد 50 ، ص 221-248 .

(3) ذكر الزركشي (تاريخ ، ص 155) أن الشيخ أبي العباس أحمد بن الشيخ محمد بن أبي زيد توفي بالمنستير ودفن بها ، في 12 صفر 869 هـ . وما زالت زاوية « أحمد بوزيد » قائمة في مقبرة المنستير ، قرب الرباط . وهي مكونة من قاعة دفن يتقدمها رواق مكون من أربع أقواس نصف دائرة ، تستند إلى أعمدة من الكدال ، تيجانها من النوع الحفصي المحور . وتشير النقيشة فوق ساكن الباب إلى نقل قبره من مكان آخر ، ويبدو أن ذلك وقع نتيجة تقدم البحر ، وجاء يمين النقيشة : بناء الأمين محمد بن محد العويطي ، وفي يسارها : الحمد لله نقل إلى هذا المقام سيدي أحمد بن أبي زيد على يد وكيله حفيده السيد علي المبروك في 3 ربيع الأول سنة 1206 هـ .

(1) البرزلي ، جامع ، ج II ، ص 61 ب . 162 . كذا في الونشريسي ، المعيار ، ج VII ، ص 221 .

(2) البرزلي ، ن . م . ج II ، ص 62 ب - 163 .

فقهية وإدارية هامة تتناول بالدرس كيفية كتابة وثيقة الحبس والشهاد على صحتها والتعقيبات المتتالية عليها وطرق فحص الخط والعلاقة بين القضاء والافتاء وفحوى الفتاوى . كما أن مادتها الاقتصادية هامة إذ أنها تتعرض إلى مختلف المراحل التي تمر بها عملية التحبيس ، وإلى طريقة استغلال الهنشير ومسائل الحوز والمك ، والأطراف الإجتماعية المرتبطة بالحبس في البادية والمدينة ، الخ ...

(أ) المادة الادارية والتوثيقية :

ثم نسخ الرسم سنة 1186هـ / 1772م بمدينة تونس ، وذلك من طرف العون في القضاء : عثمان عويج ، بطلب ممن له النظر في ذلك : وهو القاضي أو الناظر في الحبس . وقد نقل هذا الرسم من أصله ، وينقسم إلى جزئين :

- الرسم العتيق (س 1 - س 33) :

- يحتوي على ديباجة في ثلاثة أسطر بخط مغاير ، وهو اثبات لتطابق النسخة مع أصلها . وقد وضع لذلك الغرض ختم غير واضح .

- أما نص الوثيقة الأصلية فهو يحتوي على اسم الحبس ، وحدود الحبس واسم الحبس عليه ونوعية الحبس وكيفية الاستغلال والمعاينة التي قام بها المنتفع للأرض وحدودها . وتنتهي بتاريخ الرسم (825 هـ) وشهادة على صحة الرسم قام بها عدلان : أبو اسحاق إبراهيم الصنهاجي وأبو العباس أحمد البناء . وقد ختما في الطرة اليمنى من الرسم ، ثم ختم نائب الاحكام الشرعية بسوسة بدوره في الموضع نفسه ، وتم اثبات كل ذلك عند قاضي الجماعة بتونس . ونلاحظ هنا التدرج في السلطة القضائية : من المدينة الصغيرة إلى المدينة إلى الحاضرة . وهكذا تبدو عناصر الرسم الحفصي مكتملة ، والوثيقة ذات صبغة شرعية تامة .

ومما يلفت الانتباه في كيفية التوثيق هو حرص الحبس على اثبات الرسم عند صاحب الاحكام الشرعية بتونس ، وعدم اكتفائه بختم العدول المحليين أو حتى بختم نائب الاحكام الشرعية (وهو قاضي سوسة) ، وذلك رغم ما للوظيفتين من طابع رسمي .

فقد كان قاضي الجماعة بتونس ، وهو آنذاك أبو يوسف يعقوب الزعبي الذي تولّى هذه الخطة بين سنتي 813 هـ - 833 هـ يقوم بتعيين القضاة الجهويين والعدول (1) .

(1) الزركشي ، تاريخ الدولتين ، ص 124 ، 128 .

وكانت وظيفة العدل خطة رسمية تزايدت أهميتها في القرن IX هـ / XV م ، وذلك بتزايد الالتجاء إلى تدوين العقود وكتابتها . وتتمثل خطته في الشهادة والعدالة ، أي في تحرير العقود والوثائق وختمها مقابل أجر يدفعه المعني بالأمر ، وفي تمثيل القاضي في بعض المهام القضائية . ونظرا إلى أهمية موقعه الاجتماعي ، فقد اكتسب العدل حصانة جعلته في مأمن من التجريح الذي يقوم به القاضي في شهادته (1) . وبالتالي ، فإن إثبات قاضي الجماعة للعقد لا يخلو من التفسيرات التالية :

- القيام بهذه العملية لضرورة إدارية الزامية ، تقتضي اثبات الرسوم عند السلطة القضائية المركزية ، وهو أمر مستبعد لأنه يعني إدارة مركزية شديدة التعقيد قادرة على النظر في كل الوثائق القادمة من داخل البلاد .

- تزوير العناصر الواردة في رسم الحبس خلال القرن XII هـ / XVIII م ، سنة 1186 هـ وهو أمر يبدو كذلك مستبعدا .

- حرص الحبس على اثبات الرسم في تونس تحسبا لكل الدعاوي وتخوفا من النزاعات التي قد تطرأ حول هذه الأرض .

وفعلا فإن القضية التي طرحت بعد أكثر من ثلاثة قرون ونصف : هي مدى صحة هذا الرسم وشرعيته . وقد قام نزاع حول هذا الأمر بين طرفين : الأول استمر في استغلال أرض الحبس وحوزها إلى تلك المدة ، والثاني غير مذكور ، ونفترض أن يكون من القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة في الجهة أو من العمال الذين كانوا يشتغلون في الهنشير بالحرث والزراعة والغراسة ، كيف تم حينئذ حسم هذا الخلاف ، وما هي الأدلة القضائية الشرعية المعتمدة في ذلك ؟

- التعقيبات على الوثيقة الأصلية (س 33 - نهاية) :

احتاج إثبات حوز الحبس إلى معاينة خط الوثيقة الأصلية وإثبات تواصل استغلالها من نفس الطرف الحبس عليه طيلة هذه المدة ، وقد قام بذلك مجموعة من العدول والقضاة . كما احتاج اثباتها إلى تحليلات فقهية مطولة ، وبالتالي إلى تشريك المفتين في حل القضية (2) .

(1) انظر :

R. Brunschvig, *La Berbérie Orientale sous les Hafsides*, Paris 1947, T.II, pp.126,135.

R. Brunschvig, "Justice religieuse et justice laïque dans la Tun. des Deys et des Beys..." In *Studia Islamica*, 1965, pp.27-70.

J. Berque, "Les Hilaliens repentis..." In *Annales E.S.C.* Septembre 1970.

(2) راجع التفاصيل في المقال المذكور : وثيقة في التاريخ الريفي ... *المجلة التاريخية المغربية*، عدد 50، ص 221-248.

(ب) وثيقة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي :

- **الظرفية التاريخية : الزوايا والأرض :** تميز أواخر القرن الثامن هـ / الرابع عشر م ، بظهور حركة زوايا واسعة النطاق بالسواحل الإفريقية ، متزامنة مع حركة المذهب المالكي التي مثلها ابن عرفة وتلامذته . ولئن كانت المالكية ممثلة لفئة الفقهاء والعلماء ، فإن حركة الصلحاء استندت على الفئات الاجتماعية الأقل ثراء .

وقد بلغت مع الجديدي (المتوفى سنة 786 هـ / 1384 م) (1) فترة النضج ، وتمكنت من تنظيم هيكل وحضور محكم ، خاصة في المناطق الساحلية التي توجد بها شبكة من الرباطات والمحارس . وكان الجديدي المستقر بالقيروان يمشي للمرابطة بالمنستير ، رفقة عدد من أصحابه (2) . وقد أكتسب صلوحيات واسعة مكنته من تعيين تلامذته في المناصب القيادية للحركة الصوفية ، فولى أبا بكر القرقوري على صفاقس وعملها ، وابن أبي زيد على المنستير وعملها وعبد العزيز بن عياش على المهدية وعملها .

فكانت « جميع تلك الأوطان والعمالات عامرة بفقراهم وطلبتهم » . وليس من المستبعد أن تنتزل هذه العملية في إطار مسار تاريخي عام يتميز باعادة تعمير الأرض بوسط افريقية انطلاقا من أنموذج جديد (3) : وهو الزوايا الريفية . وقد اكتسبت هذه الظاهرة تدريجيا المكونات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية الخاصة بها :

اقتصاديا : تمكنت من بسط نفوذها على هناشير شاسعة وضيعات عديدة ، توفر لها دخلاً قاراً في شكل ريع عقاري تتحصل عليه نقداً أو عينا ، فقد ذكر ابن ناجي أن خديم قصر المنستير ابراهيم الهواري تولى جمع غلة الأحباس من بلاد الجريد نقداً ، وأوصلها إلى شيخ الفقراء بالقصر : أبي محمد عبد الله الرياحي (4) كما يؤخذ هذا الريع عينا ، ويستعمل لغذاء الشيوخ والفقراء

(1) ابن ناجي ، معالم الايمان ، ج IV ، ص 240-241 .

(2) ن . م ، ص 231 .

(3) خصت احدى المسائل المطروحة على ابن عرفة زيتون الساحل ونحوه من زيتون افريقية المستنبت . انظر : الونشريسي ، المعيار ، ج I ، ص 385 .

(4) ابن ناجي ، نفس المصدر ، ن . م ، ج IV ، ص 173 .

والزوار ، وقد كانت زاوية ابن أبي زيد بالمنستير تضم نحو المائة ، « وجمع لهم من الربح ما يقوم بهم أو يقارب » (1) .

- أما اجتماعيا وسياسيا ، فإن هذه المؤسسة ، كثيرا ما كانت تقيم علاقات سياسية متميزة مع المخزن وتلعب دور المعين في جمع الضرائب ، فكانت تقوم بحق الضيافة لمحلة السلطان ، وفي المقابل ، فإن مطالبهم تحظى بالقبول ، فكان « كل ما يكتب عبد العزيز بن عياش (شيخ طبلية) للسلطان غالب الحال تقضى فيه الحاجة ، (2) . كما استعملت هذه الزاوية ملاذا للهاربين والخائفين ، « فكل من يهرب إليه (ابن عياش) من قواد السلطان وشيوخ العرب وصل الأمان ، ويكتب فيهم ، فيجيئته الجواب بما يريد » (3) .

وبالتالي ، يتنزل تحبيس هناشير ابن منصور في هذا الإطار التاريخي المتميز بظرفية ملائمة للزوايا . على أن أسئلة عديدة تطرح في هذا الصدد : كيف كانت ملكية هناشير قبل تحبيسه سنة 825 هـ ؟ ما هي نوعية الحبس ، وكيف تم استغلاله إلى حدود سنة 1186 هـ ؟ وقبل ذلك ما هي الحدود الجغرافية لهذا هناشير وأهميته ؟

- **المعطيات الميدانية للمشهد الريفي :** عمارة هناشير واستغلاله عبر العصور :

يقع هذا هناشير (4) شمال قرية ميانش ، التي تبعد عن المهدية بنحو 6 كم من الجنوب الغربي . وقد كانت عامرة خلال الفترة الفاطمية - الزيرية ، وكان عبيد الله المهدي قد جلب منها الماء إلى المهدية عبر قناة تصل إلى جامع المهدية . كما « يستقى أيضا بقرب مناش من الآبار بالدواليب ويصب في محبس يجري منها في تلك القناة » (5) . ولعل بقايا الفسقية الكبيرة المستديرة هي من الآثار المتبقية من المنشآت المائية العربية بالجهة .

(1) المصدر نفسه ، ص 240 .

(2) ن . م ، ص 240 . ونشير إلى أن زاوية عياش ما زالت قائمة إلى حد الآن بطبلية ، وتعد من المعالم المميّزة بالبلدة وتحتوي أساسا على تربة ومسجد وغرف للتدريس والزوار وزربية .

(3) المصدر نفسه .

(4) هناشير هو الاسم الذي يطلق على الخرائب الرومانية بأفريقية ، واعتبارا أنها توجد في المناطق الخصبة ، فقد أطلق هذا الاسم على الأراضي الفلاحية " البيضاء " غير المغروسة . وقد زعم « برانشفيك » أن هذا المصطلح لم يذكر في العصر الحفصي الا في جهة القيروان . انظر :

Dozy, Supplément aux Dictionnaires Arabes, Paris 1927, TII, p. 766-767.

Brunschvig, op.cit, T-II, p198.

(5) البكري ، مسالك ، ص 29 . وقد أوردها تحت اسم مناش ، ويطلق عليها السكان الآن : ميانش راجع حول هذه

الغاية : H. R. Idris, les Zirides, T,II, p.450 .

- ويحد الهنشير من جهة القبلة : وادي رجال شيبة في الجنوب الغربي ، والطريق الفاصلة بين الهنشير وميانش وأبي حرشة . أما شرقاً ، فإن ظهرة الشعرة ، وهي مرتفع في الجنوب الشرقي ، ينحدر مأؤه إلى بحيرة (1) هيبون ، تعتبر الحد الفاصل بين الهنشير والأراضي الأخرى . « وينعطف هذا الحد للقبلة بانحراف للشرق » إلى أن ينتهي للطريق المذكورة سابقاً .

كما يعتبر الجسر والشعبة (2) نقاطاً فاصلة بين الهنشير وأبي حرشة في الزاوية الجنوبية - الشرقية . كما تحده ربوة شرقي سيدي جابر ، « تنعطف للقبلة بانحراف للشرقي » . أما شمالاً ، فإن الطريق الفاصلة بين هنشير ابن منصور وجريج توافق فيما يبدو الطريق الحالية الموازية للطريق المهدية - سوسة . وقد كانت السبخة (سبخة المكنين حالياً) الحد الشمالي للهنشير ، كما كان وادي رجال شيبة الحد الغربي له .

ومعنى ذلك أن الحواجز الطبيعية (الوادي والسبخة والمرتفعات) تمثل معظم الحدود ، باستثناء جهة الجنوب حيث الطريق الفاصلة بين الهنشير وميانش . وتبعا لذلك فإن الخطين (خط الوادي والخط : هنشير جريج - ظهرة الشعرة) جاءا متوازيين مع الشريط الساحلي ، ويمثلان زاوية تقترب من 90 درجة مع الحدين المرسومين في مستوى العرض . فهل معنى هذا أن الهنشير يناسب تقسيما قديما للأراضي ؟

- عملية الإنتاج في الهنشير المحبس : اكتسى الرسم صبغة الحبس المشترك باعتباره في الآن نفسه : حبساً خاصاً على ولده أحمد الذي يبدو أنه سيرث أباه في خطة شيخ الرباط ، وحبساً عاماً على الفقراء والواردين على الرباط من طلبه وغيرهم (3) .

وتبعا لذلك فإن تحبيس الهنشير على ولده أحمد وبقية شيوخ الرباط وطلبته

(1) الظهرة هي الربوة الصغيرة ، الحمادة أو الضهر ، وذكر في النص ضهرة سيدي جابر (10م) وظهره الشعراء (20م) . أما الشعراء فهي الغابة ، الأرض المغروسة أشجاراً . وتعني البحيرة البستان الكبير ، المنبسط الذي تصب فيه الأدوية . راجع هذا المفهوم في النصوص الموحدة - وقد اقترن هذا المصطلح ابتداء من العصر الحفصي بالأراضي المحيطة بالرباطات ، فذكرت بحيرة العالية وبحيرة هيبون ، الخ ، Dozy, op, cit, T II, p.53,763.

Despois, Le Sahel et la Basse Steppe, Paris 1955, p.53.

(2) الشعبة تعني المسلك المنعرج الموجود في المرتفعات .

(3) حول الحبس ، انظر مثلاً :

O. Pesle, la théorie et la pratique du Habous dans le rite Malékite, Casablanca 1941.

L. Milliot, Introduction à l'étude du droit Musulman, Paris 1953.

C. Cahen, "Réflexions sur le Waqf ancien," In. Studia Islamica, n°14, pp.37-56.

يعني ضمان خطة شيخ الرباط لابنه ، وتكريس النظام الوراثي انطلاقاً من التحكم في مصادر الثروة الأساسية . ويستوجب حرث هذا الهنشير لوحده وحصاده عشرات العمال المزارعين ، وهو أمر له مغزاه يدل على مدى بسط مؤسسة الزاوية نفوذها على جموع المزارعين . على أننا لا ندري موقع الفقراء المائة في عملية الإنتاج : هل كانوا يشاركون مباشرة في عملية الإنتاج بصفة منتظمة وبهذا يمكن أن نطلق عليهم تسمية فقراء - مزارعين ، أم أنهم كانوا يعملون بصفة وقتية أثناء المواسم الفلاحية ، أم أنه لا دخل لهم في الإنتاج الذي يوكل أمره إلى العمال المزارعين المقيمين بالجهة عن طريق الكراء أو عن طريق الشركات الفلاحية (من مزارعة وخماسة) ؟ (1) .

لئن كانت المعطيات غير واضحة بالنسبة إلى الفقراء برباط المنستير ، فإن بعض المؤشرات تدل على أن الشيخ والفقراء لم يكونوا مغيبين في عملية الإنتاج (2) ، إذ يشير البرزلي إلى وجود مرابطين - مزارعين بالمنستير منذ القرن السادس هـ / XII م ، بل أن صفة المزارع تغلب عليهم ، حتى صاروا يستعملون بيوتهم بالقصر لخزن الحبوب ، ويغلقون مخازنهم ويقيمون خارج الرباط شهرين أو أكثر ، وكانوا يغرسون الزيتون في أرض المنستير حتى اتسعت أملكهم وصار ما بأيديهم من الأرض أكثر مما بيد غيرهم .

ولم يهتم فقراء الرباط بالحراسة بقدر ما اعتنوا بالغراسة والحرث والتعمير ، (3) أما عن تطور استغلال الأرض ، فيبدو أن الهنشير بقي وحدة ترابية ثابتة بين سنتي 825 هـ و 1186 هـ لكننا نجهل الكثير عن التطور في كيفية استغلال الأرض ، وبالتالي عن جذور الإشكال الذي طرح بعد 360 سنة من تحبيس الأرض وهو مدى شرعية هذه العملية .

الهنشير بين الحوز والملك :

يبدو أن الحجة الأساسية التي استند إليها المنازع هي عدم اثبات المحبس الملكية الهنشير ، وغياب رسم الملكية . فهل يمكن للحوز تعويض رسم الملكية ، وهل يكفي الحوز وحده لاثبات الملكية وصحة الحبس ؟

(1) راجع حول الشركات الفلاحية : كتابنا . القبائل والارياف المغربية في العصر الوسيط ، تونس 1986 الفصل الثاني .

(2) نفس المصدر ، الفصل الأخير .

(3) راجع جواب المازري في المسألة الواردة في البرزلي ، نفسه : (مخطوط رقم 4951) ، ص 157 . انظر أيضاً : J. Berque "Les Hilaliens reprennent..." In. Annales E.S.C, 1970, Septembre Octobre, p.1330 C. Cahen, Réflexions sur le Waqf ancien , op. cit, p.43-48.

إنّ الاجابة عن هذه التساؤلات تعني البحث في صحة ملكية الأرض المنسوبة إلى أبي عبد الله محمد بن أبي زيد التميمي ، صاحب رباط المنستير ، الذي حبس الأرض على أبنائه وفقراء الرباط وطلبتة . ولعل طبيعة هذا الحبس المشترك تشير إلى غياب وثيقة ملكية رسمية للأرض بيد ابن أبي زيد ، وإنّ احتمالات عدة تفسر غياب هذه الوثيقة :

- أن يكون بسط نفوذه على الأرض بطريقة غير شرعية باعتبارها من الأراضي المهملّة ، التي ازدادت أهميتها في ظرفية تاريخية تميزت بكثرة المجاعات (وخاصة الطاعون الجارف لسنة 749 هـ) .

- تملك ابن أبي زيد الأرض عن طريق الوراثة أو الشراء ، دون أن تكون له في ذلك وثيقة مكتوبة .

- إمكانية الحوز عن طريق اصدار ظهير سلطاني ، يقطع بموجبه الهنشير على المرابطين ، وذلك رغبة من المخزن في كسب فئة اجتماعية هامة ، ومحاولة منه في تحييدها في الصراعات السياسية . ولذا أغدق عليها مختلف الهبات ومنحها أحباسا واسعة تقتطع من أراضي الظهير والأراضي المصادرة ، وقد كان حجم هذه الأراضي المحبسة على الزوايا هامة ، فشملت أحيانا قرى بأكملها في جهة الساحل (1) .

ونرجّح أنّ الرباط لم يضع يده على هذه الأراضي إلا بعد أن انخربت قرية ميانش ، وتحولت الأجنّة المحيطة بها إلى هنشير ، أو أرض بيضاء ، وقد تمّ ذلك في غضون القرن السادس هـ / XII م ، كما يتبيّن من خلال نازلة طرحت على المازري ، إذ أشارت إلى اتساع ملكيات الرباط في هذه الحقبة ، وتحبيس جنات محدثة على المرابطين ، حتّى أصبح « بأيديهم من الأرض أكثر مما بيد غيرهم » . وبقيت هذه الأحباس محفوظة لأهل الرباط إلى حدود سنة 760 هـ . ثم وقع نزاع فيما بعد بينهم وبين الأعراب الذين تعرضوا لحبس هذه الجنات ، باعتباره تملكا فعلياً لم يتوصلوا إليه بحق ، ونتج عن ذلك رحيل المرابطين عنها وتلاشي غرسها ، وأصبحت الأرض للسلطان الحفصي (2) .

ويبدو أنّ هذه المعطيات تسلط أضواء هامة على الوثيقة وتبين لنا طبيعة الصراع القائم حول الحبس ، باعتبار أنّ الهنشير وقع تملكه من قبل المرابطين دون وجود وثائق شرعية . ولعل الاستناد إلى قول ابن فرحون الذي يذهب إلى العمل بالحبس دون اشتراط وثيقة ملكية ، أمر له مغزاه في هذا الصدد . ومحمّتل جدا

(1) راجع باب الحبس من نوازل البرزلي .

(2) البرزلي ، نفس المصدر .

إذن أن يكون تحبيس هذا الهنشير جاء في إطار تحوله من وضعية الحوز إلى وضعية التملك . وهو مسار شهدته عدة أراض في إفريقية في أواخر العصر الوسيط . ذلك أنّ المخزن حرص على بسط نفوذه الاقتصادي والسياسي على البلاد الإفريقية عامة ، وبالأخص على القسم الحضري منها ، فحاول تملك الأراضي القريبة من المدن والقرى وعدم التفريط فيها لمستحقيها إلا بظهير سلطاني . وهو ما يمكن أن نفهمه من قوله البرزلي : « وأراضي قرى إفريقية الغالب عليها عدم الملك » .

لكن هذا لم يمنع من وقوف السكان موقفا مغايرا ، حرصا منهم على تملك الأراضي التي كانوا يستغلونها . وقد كان التحبيس شكلا من أشكال التحول من الحوز إلى التملك . ولئن أخذ ابن عبد السلام موقفا مناصرا للمخزن ، مصرحا بأن أرض ساحل إفريقية هي أرض حوز ، مؤكدا على أحقية السلطان في انتزاع الأرض من واحد وإعطائها إلى آخر ، فإنّ البرزلي اتخذ موقفا أكثر مرونة ، وهو أنّ أرض الحوز يمكن أن تتحول إلى ملك ، إذا ما تم استغلالها بصفة مسترسلة مدة طويلة من الزمن ، أو بيعها وتحرير عقود الاشرية فيها .

تتنزل الوثيقة إذن في هذا الإطار الموضوعي الخاص بالقرن IX هـ / XV م ، والذي تميز بوجود نقلة فعلية من الحوز إلى التملك . فالمرابطون بسطوا نفوذهم على ناحية ميانش بعد أن اندثرت القرية وتلاشت الغراسات بها وتحولت أراضيها إلى هنشير ، ثم حاولوا تملكها عن طريق التحبيس سنة 825 هـ . لكن يبدو أنّ المزارعين المتبقين في المنطقة رفضوا ذلك كما رفضه الأعراب من قبلهم سنة 760 هـ . على أنّ القضية لم تثر بحدة إلا بعد 360 سنة ! فهل ساعدت الظرفية التاريخية الجديدة حينئذ على التشكيك في صحة الحبس ؟ أسئلة عديدة تبقى مطروحة ، ولا يمكن حلها إلا بتعدد مكتشفات الوثائق المرتبطة بالريف .

نص الوثيقة

الحمد لله ، قبول المقطوع ... بأصلها ، فاتفقا ، وكانا نصا سوا [ء] ، وأعلم بثبوت ذلك الفقير لربه ، الغني عبده محمد ... السويسي (؟) المالكي ، غفر الله ذنوبه وكرمه ، آمين (1) .

الحمد لله ، هذه نسخة رسم حبس نقل هنا من أصله لن له ، فيبدي (؟) اذن
من يجب ، أعزه الله تعـ[ا]لى ، بتونس ، بواسطة عونہ الامين عثمان عويج .
[الرسم العتيق]

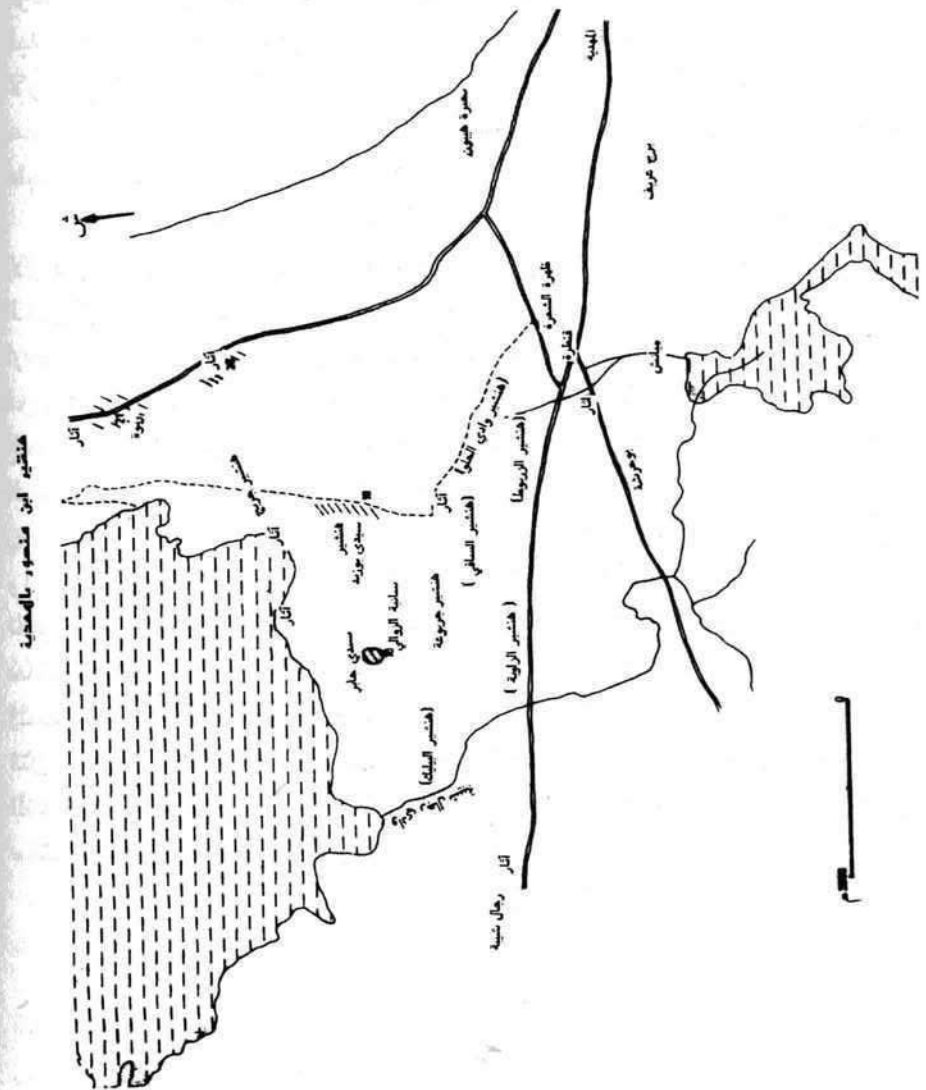
نصه : بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما ، أشهد الشيخ ، الفقيه ، الم رابط ، العدل ، المعظم ، المرفع ، الأكمل ، أبي عبد الله محمد بن الشيخ الإمام الفقيه العدل المرحوم أبي عبد الله محمد بن الشيخ الأجل الفقيه العدل الصالح المرحوم أبي زيد التميمي ، صاحب زاوية رباط قصر المستنير ، عمرها الله بذكره والصالحين من عبادہ ، انه حبس جميع الهنشير المعروف بابن منصور من عمل المهدي ، الذي يحده قبله في طائفة الوادي ، وفي الأخرى طريق فاصلة بينه وبين ميانش وأبي حرشة ، وشرقا ظهرة الشعرة الذي ينسرب ماؤها لبحيرة هييون ، فما هو منها للشرق فلهييون ، وما هو منها للغرب فلهنشير المذكور ، تنعطف للقبلة بانحراف للشرق ، إلى أن تنتهي للطريق الفاصلة بينه وبين ميانش ، وفي الأخرى جسر وشعبة فاصلين بينه وبين ميانش ، وفي الأخرى جسر وشعبة فاصلين بينه وبين أبي حرشة ، ومن الطريق المذكورة إلى الوادي المذكور أولا ، وفي الطائفة الأخرى ربوة شرقي ظهرة سيدي جابر ، تنعطف للقبلة بانحراف للشرقي ، فما هو من الظهيرة للشرقي فلجريح ، وما هو منها للغربي فلا بن (2) منصور ، تنتهي إلى الربوة الكبرى ، وهي شرقي ابن (3) منصور بانحراف للجوفي . وجوفا ، طريقا فاصلة بينه وبين هنشير جريح ، وهي المؤدية إلى هنشير بني (4) منصور المذكور في طائفة ، وفي الأخرى السبخة ، وغربا واديا ، بجميع حدوده ، وحقوقه ومنافعه ، على ولده الشيخ الفقيه العدل المعتقد البركة ، سيدي أحمد ، وعلى عقبه وعقب عقبه ما تناسلوا وامتدت فروعهم في الاسلام ، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين ،

(1) في أسفل الديباجة طابع مستدير ، كتابته غير واضحة .

(2) في النص : فالابن .

(3) غير واضحة ، يمكن ان تقرأ ابى .

(4) كذا في الوثيقة .



خير الوارثين ، وعلى فقرا [ء] القصر الكبير في بلد الرباط المنستير المقيمين به لتعليم القرآن العظيم وسنة نبينا محمد سيد المرسلين ، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وعلى كل من يرد عليه من بلاد الله تعالى للإقامة به ، يريد تعليم ما ذكر مدة إقامته به ، فإن انقضى عقبه وعقب عقبه المذكور ، فيرجع الحبس المذكور على الشيخ الذي له النظر في القصر المذكور ، والفقرا [ء] المقيمين به والواردين عليه لتعليم ما ذكر مدة إقامتهم به .

حبس ذلك على من ذكر تحببسا دائما مستمرا ، وجعله وقفا حراما ما تعاقب الجديدان واختلفت الملوان (1) ، لا يباع ، ولا يوهب ، ولا يورث ، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين ، قصد بذلك ثواب الله والدار الآخرة ، انه لا يضيع أجر من أحسن عملا (2) ، فمن بدله بعد ما سمعه ، فانما إثمه على الذين يبدلونه ، ان الله سميع عليم (3) .

وجعل النظر في ذلك ، وفي صرف غلات الهنشير المذكور ، لشيخ القصر المذكور المقدم فيه ، في عقبه وعقب عقبه إن وجد ، والا فلن يتولى النظر فيه وفي مصالحه كائنا ما كان ، وذلك إذا انقطع عقب الشيخ المذكور وعقب عقبه إلى هلم جرا ، ما دام أحد من عقبه مقدما بالقصر المذكور ، فلا ينظر أحد في ذلك (4) معه قاض ولا غيره ، قصد بذلك ثواب الله تعالى والزلفا لديه انه ولي ذلك والقادر عليه .

وحضر لذلك الشيخ سيدي أحمد المذكور ، وقبل من والده المذكور ما حبسه عليه من جميع الهنشير المذكور عليه ، وعلى من ذكر معه ، له ولهم ، بإذنه له ، حفظه الله ، في القبول للفقراء الموصوفين كما ذكر فيه والعقب المذكور قبولا تاما ، وأحاله على ثواب الله تعالى ، وأذن له في حوز ذلك له ولن ذكر معه بعد من العقب ، والفقراء المذكورين متى شا [ء] وأحب .

وحضر الشيخ سيدي أحمد المذكور ، وحاز عنه الهنشير المذكور حوزا تاما ، له ولن ذكر فيه ، معاينة من يشهد (5) والوقوف معه على ذلك من كل الجهات والحدود ، وشهد على اشهادهما بما فيه عنهما ، وهما بالحالة الجائزة .

(1) كذا في وثيقة حبس حفصية أخرى ، خاصة بتحبيس هنشير القيروان على أبي رحمة غيث الحكيمى .

(2) سورة الكهف ، الآية 30 : « أنا لا نضيع أجر من أحسن عملا » .

(3) سورة البقرة ، الآية 181 .

(4) كذا رسمت في كامل الوثيقة .

(5) يشترط المذهب المالكي وجوب المعاينة عند الحوز أو التملك .

وحررها (1) بتا [ريخ] أوائل صفر الخير عام خمسة وعشرين وثمانمائة ، منعقد بشهادة عدلين ممن سلف من عدول المنستير ، ثابتة شهادتهما لدى من يجب بتونس الثبوت التام ، بما مثاله : « ثبت لدي بشهادة من ذكر » ، بطرة يمناه ، وباعلاه طابعه وطابع نائب الأحكام الشرعية بسوسة ، بما مثله : « ثبت لدي بواسطة العدول المذكورين » ، بطرة أعلاه ، / تحت كل عقد من العقدين . (2)

(1) يمكن أن نقرا : عرفها .

(2) راجع التعقيبات على الوثيقة الأصلية في مقالنا : وثيقة في التاريخ الريفي نفس الإحالة .

II- ملكية الماء وكيفية استغلاله بأرياف إفريقية :

(1) الماء ، بين التشريع والتوزيع :

مثل الماء أهمية فائقة ببلاد المغرب منذ العصر القديم ، إذ كتب بلينوس حول واحة توزر قائلا : « حقا تتبع منها عين قوية ، وتتوزع مياهها على السكان في عدد محدد من الساعات » . وشهد العصر الوسيط تطور التقنيات المائية وطرق الري وأساليبه ، وما تبعه من تشريعات دقيقة ظهرت بالاندلس والمغرب .

لكن ذلك لم يمنع من نشوب نزاعات طويلة حول الماء ، بين أهل البادية والمدينة ، أو بين القرى ، وداخل المجال القروي بين المجموعات المتنافسة . وقد شهد أكثر من واحد أن النزاعات كانت كثيرة حول الماء بالواحات . ولعل من أدق العينات النوازلية على ذلك تقسيم مياه وادي جيجو بين مزدغة وأرجان بالمغرب الأقصى ، لأن كل طرف أعتمد الماء لسقي المزروعات من حبوب وخضر وبقول وقنب والأشجار المثمرة ، وخاصة الزيتون . وقد أحدث ذلك أختلافا ونزاعا تواصل قرن كامل من الزمن ، نتيجة ما عمد إليه أهل أرجان من قطع للماء عن أهل مزدغة(1).

ونتيجة لذلك ، فقد حرصت جل المجتمعات على تنظيم استعمال الماء وقسمته ، وكانت تعتمد تارة الى المكتوب ، وأخرى الى العرف المتداول .

(أ) الماء فى النصوص التشريعية :

قسم الماوردى المياه المستخرجة إلى ثلاثة أقسام : مياه آبار وعيون وأنهار . وتفرعت الآبار التي عين حرمها في حدود الخمسين ذراعا إلى ثلاثة : الأولى أن يقع حفرها للسابلة ، فيكون مأوها مشتركا ، والثانية أن يحتفرها للإرتفاق بمائها ، كأهل البادية يستعملونها مدة ثم يرحلون ، وعندها تصبح سابلة ، أما الثالثة فإنه يحتفرها لنفسه ملكا .

كما صنف العيون الى ثلاثة :

- إن كانت العين طبيعية ، ولم يقع احتفارها ، يمكن لمن أحيا أرضا بمائها أن يأخذ قدر كفايته .

- و من أستنبطها فهي ملك له ، كما يملك حرمها الذي قدر بخمسائة ذراع . ويجوز له بيعها .

- إذا أستنبطها الرجل في ملكه ، فهو أحق بمائها لشرب أرضه (1).

(1) الونشريسي، ن.م. ج VIII ، ص 20-5 .

أما فيما يخص الأودية ، فقد فرق بين ماء العشر (حيث الأراضى العشرية) وماء الخراج (2) .

وأعتبر أن المياه الموجودة فى العيون والآبار والأودية غير المملوكة مشاعة لكل المسلمين ، مع إعطاء الأولوية للأقرب من عين الماء والموجود في العلو ، حسبما ورد في الحديث « يرسل الأعلى على الأسفل » . وعادة ما يكثر التشاح في الماء بين المزارعين في فصل الصيف ، عندما ينقص الماء وتكثر الحاجة إليه للشرب وسقي المزروعات وتشغيل الأرحية (3).

وبالتالى تمتع الممتلك للماء بحق الانتفاع والتصرف ، بيعا وتحبيسا . على أن ملكيته لم تكن مطلقة ، إذ يحق للأجوار التصرف بما زاد عن حاجة صاحب الماء ، بحكم ضرورة التأزر داخل المجتمع (4) .

ب (كيفية توزيع المياه المشتركة :

تولت المجموعات الريفية الجبلية والواحية تنظيم شؤونها الداخلية بنفسها ، فكانت تسهر على توزيع المياه بكامل الحرية ، دون تدخل واضح للمخزن . وأنجزت المنشآت المائية بصفة جماعية ، وفق ترتيب دقيق . وكان من هذه الأعمال إقامة السدود وحفر السواقي وتوزيع الماء وغيرها .

واستعملت السدود في المرتفعات لتجميع المياه السائلة من المرتفع إلى المنحدر وصبها في الأودية حتى تحصل الاستفادة من الرشوحات المتسربة وتوزيعها على أصحاب الأراضي .

وقد أمدنا التجاني بوصف دقيق لهذه الزراعة السقوية المتدرجة المعتمدة على السدود ، إذ قال : « وقوة اعتمادهم في ري الأرض إنما هو على ما ينحدر من سيول تلك الجبال في وقت الأمطار فإنها تجتمع في أبطح ذي حصباء متناسبة وتربة بيضاء كافورية تحدد بمزارعهم أحداق السيول أو السوار وتخترقها مذانب متسربة إليها منه » (5).

وعادة ما تشارك المجموعة الريفية في إقامة هذه السدود بالحجارة والطين والكلس أو جذوع النخل ، وذلك انطلاقا من قوانين زراعية دقيقة تنظم العلاقات بين أفرادها .

كما تولّى المنتفعون بالماء أعمال كنس مجاري الأودية ، وتنقيتها في فصل

(1) ورد حديث نبوي في هذا الصدد . الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص 180 - 184 .

(2) ن.م. ، ص 178 .

(3) مالك ، الموطأ ، ج 2 ، ص 744 .

(4) الماوردي ، نفسه ، ص 184 .

(5) أبو العباس أحمد ، أصول الأرضين ، ص 64 - 65 (بينى الحبس بالحجارة) . التجاني ، رحلة ، ص 186 .

الصيف، حتى يقوى صبيبها، وحرص سكان الجبال على اصلاح السواقي في فصل الخريف (1).

على أن عملية الصيانة لم تقع دون نشوب نزاعات بين من يأبى القيام بها من المنتفعين ومن يدعو إلى ذلك، سيما أنها لم تكن الزامية. وفي الجملة فإن بناء السدود وإقامة السواقي وتطهير الأودية، كانت من الأعمال المشتركة التي تقوم بها المجموعات الزراعية، وفق خطة معهودة تبدأ بأعلى الوادي وصولاً إلى مصبه. ويتولى العبيد القيام بهذه المهام الشاقة في الواحات والبلاد الجبلية (2) وعادة ما تحصل اختلافات بين المساقين لاصلاح قناطر الماء والسواقي عند هدمها، أو صيانة القواديس التي تجلب الماء، سواء أكانت من الفخار أو من القصب. كما تحصل نزاعات حول كيفية أستغلال ماء المساقين الواقعة في حدود الملكيتين (3).

ونورد ما ذكره الوزان عن كيفية توزيع الماء بالبرج، وهي واحة بالزاب، وما ينشب عنه من نزاعات: «نظراً لقلّة الماء بها، فإن كل فلاح على انفراد يجلب الماء إلى حقله ساعة أو ساعتين من نهار حسب سعة أرضه، وذلك من القناة التي تمتد الحقول. ولهؤلاء الفلاحين ساعات ماثية يملؤونها، وعندما تفرغ يكون وقت السقي المخصص بهم قد أنتهى، ولا يحق للمستفيد من الماء أن يحتفظ به حينئذ. وكثيراً ما تهيج الخصومات بينهم بسبب ذلك ويسقط القتلى» (4).

أما عن مؤاكلة العامل المساقين، فهي تختلف من الأراضي السقوية ذات الإنتاجية الكبيرة إلى البعلية (المسماة الماء الصغير) إذ يحصل على عشر الانتاج في الحالة الأولى، وخمسه في الحالة الثانية (5).

على أن الغراسات البعلية نفسها، احتاجت إلى تهئية المساقين كي يتجمع فيها ماء المطر وينحدر من أعلى إلى أسفل. وفي حالة الاستغلال المكثف للأرض

(1) الشماخي، السير، ص 127.

(2) ن. م.، ص 312.

(3) البرزلي، جامع، ج II، ص 1211، ص 264 الوششريس، ن. م.، ج VIII، ص 44، 414 (سئل البرجيني عن قصرين متقابلين وأرضهما حبس وبينهما طريق واسع فعمد قوم فبنوا ساقية في الطريق تخرج إلى فدان لهم، فأضرت بالمارة، فلا يقطعونها إلا تكلفاً) ج VII، ص 11 (من بليدة تجلب لها الماء في قادوس كبير على نحو من أربعة أميال من البلد...) ج VII، ص 52، 53، 55، 8، 36. (حفر مقدار خمسة قواديس بصخر الجامع لجلب الماء...)

(4) الوزان، وصف افريقيا، ج II، ص 139. وقد تحدث أبو العباس أحمد (كتاب أبي مسألة، ص 172) عن موضوع غصب الماء.

(5) البرزلي، جامع، مخ 4851، ج 2، ص 159 ب.

حول المدن، وعدم ترك مكان للمسقى، التجأ البعض إلى استعمال الطرقات العامة. مما أثار تدخل القاضي، عن طريق العرفاء، لقطع هذا الضرر (1).

وقد لخص ابن راشد مختلف الأعمال اللازمة لصيانة السواقي ومجاري الماء، فقال: «لا يخلو أن يكون (الاصلاح والكنس) في المجرى أو في أصل البير أو العين. فإن كان في نفس المجرى، فلا يخلو أن يكون من أول العين إلى أول مغلق، أو فيما بين البساتين، أو يكون بعد خروجه من جميعها، وهو مصلحة المياه. فأما أن يكون من أول عين إلى أول مغلق، فعلى جميعهم.

وإن كان السد من أول مغلق إلى الثاني، فعلى الأول، لأن ذلك من سببه، ومما يحدث عند الفتح والغلق، فيذهب التراب، يغرم مع الماء لمن تحته. واختلف إذا تمادى السد إلى آخرها، فقيل: يغرم الأول مع جميعهم، وكذلك الثاني والثالث: كل واحد يغرم مع من تحته إلى آخرهم...

وإن كان السد في المصلحة، وهو خارج عن جميع البساتين مما نزل من العين، فهو على من هو عنده إلى من بعده، ولا شيء على من كان قبله، ولم يكن عنده سد. وأما سواقي السقي والمطاحن، فإن أستوت في أولها، فكنسها على جميعهم. وإن كان ذلك (الكنس) في أصل البير والعين، فأراد أحدهم الاصلاح وأبى الباقون، فلا يخلو ذلك الماء أن يكون لا جنات عليه أو عليه جنات. وإن كان عليه جنات، فإن كان مالك الماء غير مالك الجنات، كان الكنس على أرباب المياه دون أرباب الجنات. والحال عندنا بقفصة بخلاف ذلك إذ الناس بها على ثلاثة فرق: - فمنهم من له ماء وجنة.

- ومنهم من له ماء دون شيء من الجنات.

- ومنهم من له الجنات وليس له الماء، وإنما يشتري شربها من أرباب الماء. فربما احتاجت بعض عيونهم إلى تنقية، فيجعلون ذلك على الجنات ويلزمون الخدمة من ليس له شيء في العين، ولا يسقي منها شيئاً إلا بالشراء من أرباب المياه، وذلك شيء لا يحل ولا يسوغ لأحد إذ يجبر غيره على خدمة ملكه لكونه يشتريه منه عند احتياجه إليه.

وقد شاهدت في ذلك قاضي الجماعة بحضرة تونس الفقيه أبا القاسم اليميني، فقال: ذلك على أرباب العيون إن أحبوا، يريد: فإن أبى بعضهم، لم يجبر على الكنس. ويتولى ذلك من أحب من الكنس، ثم يكون أحق. ولم أثبت منه بماذا يكون أحق.

وكتبت في ذلك الآن لقاضي الجماعة بحضرة تونس. فأجابني بأن الذي يتولى الكنس يكون أحق بجميع الماء. ولم يجعل ذلك على أرباب الجنات، وما

(1) عرف زيتون الساحل إلى عهد قريب ثنائية المسقى- المنقوع. انظر: البرزلي، جامع، ج II، ص 1291.

Despois, Le Sahel et la Basse Steppe, p.295

ذكره من أنه يكون أحق بجميع الماء فيه نظر ، لان الفرض أن النهر لم يتعطل جريه كتعطيل ماء البير بانهدامها ، بل هو جار على الدوام . غير أن الكنس يزيد في كميته ، فينبغي أن يكون أحق بالزائد ، (1).

(2) قوانين المياه بالاندلس وافريقية :

(1) **قوانين المياه المعروفة :** لئن ذكرت منذ بداية القرن الخامس هـ خطة وكالة الساقية ببلنسية ، فإن أقدم اشارة واضحة لحل النزاعات المائية ترجع الى الوثيقة المكتوبة على الرق والمحفوظة بأرشفيف مملكة بلنسية ، وهي حكم حرره قاضي شقنطة (Sagonte) سنة 1223 لحل نزاع بين قريتين حول تغيير حصل في ساقية الري ، ثم الى محكمة المياه ببلنسية (1939- Tratado de aguas y riegos) وقد كانت تعقد كل يوم خميس ، ويبت في القضايا بطريقة شفوية (2) .

و توصلت الدراسات الأندلسية الى نتائج هامة في مجال المياه في الحقبة العربية ، وذلك اعتمادا على الآثار الريفية والمائية ، وعلى النصوص العربية والمسيحية المتأخرة ، المتمثلة في الوثائق المحفوظة بالأرشفيف وفي كتب قسمة الاراضي (los libros de repartimientos) ، وخصوصا كتاب الريبارتيمنت (Re-partiment) بميورقة الذي صنف مباشرة بعد سيطرة القتلان على الجزيرة سنة 1228-1230. غير أن تاريخية هذه الشبكة المائية ، كما بين ذلك أحد الباحثين (بزاننا A. Bazzana) ظلت غامضة ، مما يفسر التوجه السائد للبحث عن وثائق نصية أخرى . على أن هذا التراكم للبحوث التاريخية والأثرية يسر حل اشكالية طبيعة العلاقة القائمة بين نظام الري والسلطة السياسية او الاجتماعية . فقد حاول بعض الباحثين في مرحلة أولى تفسير هذه الشبكة المائية المعقدة بطبيعة المنظومة السياسية المركزية وبدور الخلافة الأموية بالاندلس (من ذلك ريبيرا Ribera) . وهو ما دحضه باحث آخر ، مبينا أن الاندلس لا تدخل في دائرة النظم الشرقية المركزية ، أو المجتمعات المائية ، وأنه يتعين البحث عن سر هذه الشبكة المائية العجيبة في دور المجتمعات الزراعية المحلية ، وبالتالي الانطلاق من البنى الاجتماعية ، عوضا عن السياسية . وقد حظي هذا الرأي بموافقة عدد من الدارسين (3)

(1) ابن راشد ، الفائق ، ج VI ، ص 44 ب- 145 .

(2) Bolens , *Agronomes Andalous du moyen -âge* , Paris 1981 , p140.
Bazzana ... , *Irrigation et société* , In *L'Eau et les Hommes en Médit.* , Paris 1987 .
ابن عذاري ، البيان ، الجزء الثالث ، ص 41 ، p. 158. Guichard , *les Musulmans de Valence...* ,
(3) T. F. Glick , *Irrigation and society in medieval Valencia* , Harvard 1970 .
Bazzana , Bertrand , Cressier , Guichard , *l'hydraulique agraire dans l'Espagne médiévale* , In *L'Eau et les Hommes en Méditerranée* , Paris 1987 .

أما في خصوص القوانين المائية بافريقية ، فقد أشار المهندس الفرنسي بيني (Penet) سنة 1913 الى وجود قانون مياه بواحة توزر يرجع الى ابن الشباط ، غير أن النصوص المصدرية الواضحة تعوزنا في هذا المضمار ، وما هو ثابت فإن هذا النظام المعتمد في التوزيع ذكره البكري منذ القرن الخامس هـ ، بل أن المؤرخ الروماني بلين تحدث عن نظام زمني لتوزيع الماء . وهو ما أكدته مرسوم بلدي في ناحية لمزبة (Table de Lamasba) (1).

وبالتالي ، فإن كتاب القسمة لأبي العباس أحمد ، وخصوصا الجزء الخامس منه يمكننا من سد فراغ كبير في المكتبة العربية عموما و المغربية خصوصا ، حول قانون المياه السطحية .

(ب) أهمية كتاب القسمة في الدراسات الهيدرولوجية : يتميز جنوب افريقية بمناخ شبه جاف ، لا تتجاوز فيه التساقطات 200 ملمتر . ونظرا الى طبيعة التضاريس الجبلية (جبل دمر ونفوسة) وجبال السند وقفصة ، فإن هذه التساقطات تتجمع في سفح الجبال في شكل أودية ذات دفق قوي ، لكنها صغيرة ووقتيّة ، طولها في حدود عشرين الى خمسين كم ، تنطلق من الجبل وتصب في الفحوص الشاسعة أو السباخ ، وأحيانا في البحر .

وتبعا لذلك ، فقد حاول الانسان منذ زمن قديم التحكم في هذا المخزون من الماء واستغلاله في العمل الزراعي ، بكيفية دقيقة تثير الاعجاب والاهتمام . فقام ببناء منشآت مائية جماعية (من جسور وسواقي ومصارف ومقاسم) متناغمة مع طبيعة المناخ والتضاريس . وظلت هذه التقاليد متوارثة في الجنوب التونسي .

غير أن معرفتنا بهذه المنشآت ظلت مقصورة على ما تبقى منها حاليا ، إذ من العسير أن تصمد هذه المنشآت الهشة أمام الزمن ، وتبقى مآثرها القديمة قائمة . ثم أن النصوص التاريخية المعهودة لم تسعفنا بالحديث عنها ، الى حد أن تفتنا الى وجود مادة تاريخية ثرية في كتاب القسمة لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر الفرسطائي ، والى احتواء الجزء الخامس منه على قانون للماء فريد من نوعه في تاريخ افريقية الوسيطى .

(1) P. Troussel , *L'organisation de l'oasis dans l'antiquité (Gabes, Jerid)*
In *L'Eau et les Hommes* , op. cit.

وبالتالي، فإننا ننسب إلى دقة القوانين المنظمة لتوزيع الماء وقسمته، وإلى تشعبها تشعب الجداول من الأنهار، وإلى مدى ارتباطها بمنظومة اجتماعية محلية متجانسة وبسلطة مائية وزراعية قائمة في المجموعات المحلية. ومثالا على ذلك، فإن إقامة جسر جديد في الأسفل، يحتاج إلى موافقة صاحب الجسر العلوي كي يصرف له جزءا من الماء، كما أن أي عمل يقوم به العلوي (من كنس أو رفع جسر أو خفضه)، لا بد أن يحظى بموافقة السفلي. وهكذا، فإن هذه الأعمال المائية تتم بموافقة جماعية وبصفة مشتركة ومنظمة. وفي صورة حدوث نزاعات، فإن الجماعة التي تتولى تنظيم توزيع الماء، تقوم بحل مختلف النزاعات وتكون بمثابة محكمة المياه.

وحصيلة القول، فإنه لا يمكن تصوّر فاعلية هذه المنظومة المائية إلا في إطار تنظيم اجتماعي وسياسي للمجتمعات الزراعية المحلية، يحظى فيه الأعيان المحليون بسلطة فائقة ومتسعة.

- ترجمة أبي العباس أحمد : هو أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر من علماء القرن الخامس بجنوب إفريقية، ترجمت له كتب السير. عاش فيما بين 420 و 504 هـ. ولئن عرف أبوه محمد بن بكر (توفي سنة 440) بكثرة تنقلاته، فإننا نعثر على أخبار ابنه بأماكن شتى من إفريقية: تمولست وجبل نفوسة والقيروان والحامة وجربة والجريد، وكذلك أريغ وتين يسلي ووارجلان وبادية بني مصعب. قضى فترة شبابه بتمولست، حيث كان أبو الربيع سليمان بن يخلف المزاتي (توفي سنة 471 هـ) يدرس. ويبدو أن هذه الفترة التي قضاها هناك وخصوصا بعد وفاة والده، كانت هامة في حياته العلمية، إذ استفاد من المدة التي أقامها في جبل نفوسة في مكتبة الديوان، حيث ذكر بها ثلاثة وثلاثون ألف مصنف.

ولئن ذهب البعض مذاهب مختلفة في أصله، فالثابت أنه قضى فترة هامة من حياته في تمولست، قرب تطاوين التي درس فيها ثم رجع إليها حيث ألف عشرين مصنفا. قال الدرجيني في هذا الصدد: فرجع إلى تمولست، فبلغ فيها مبلغا عظيما وصنف بها عشرين كتابا وكتابين معروضين عليه.. (1).

ثم أنتقل إلى أريغ، ولعل ذلك تم عند وفاة شيخه أبي الربيع سليمان بن يخلف المزاتي، وظل متنقلا بين واحات وارجلان إلى أن توفي هناك.

ولم يكن أبو العباس مجرد عالم بعيد عن مشاغل المجتمع، إذ أنه كلف بحل خلاف حول توزيع الماء بواحات المزاب، فطلب من بني ويلين إجراء ماء عيونهم

(1) الدرجيني، طبقات، ص 444. الشماخي، سير، ص 424.

إلى أجلو. وهو ما يفسر أن مرجعيات كتاب القسمة تراوحت بين النظريات الفقهية والعرف والممارسات العملية (1).

- كتاب القسمة: لئن لم يتعرض أحد من الدارسين إلى تاريخ تأليف كتاب القسمة، فإننا نرجح أنه تم في الحقبة الأخيرة من حياته، حيث نلاحظ التوافق التام بين النص وواقع الجبال والواحات التي ترعرع فيها، والتي شهدت إعادة تنظيم (من بناء القصور وعمارة الأرض)، وذلك على أثر التطورات الحاصلة بعد قدوم بني هلال المنطقة، والتجاء مجموعات زراعية هامة إلى الجبال.

وبالتالي، فإن الكتاب وثيقة حية لما ينبغي أن يحصل في هذه الواحات وخصوصا في الجبال التي ألتجأ إليها أهل السهول من البربر من أستغلال محكم للموارد المائية، وبناء للقصور الجبلية، وتوزيع للأرض بين المجموعات الريفية. وقد احتوت فصوله على بنود دقيقة فيها مراعاة العادة والعرف، وعلى أسئلة يطرحها الطلبة وأجوبة عنها.

- أقدم قانون للمياه مكتوب بإفريقية: احتوى الجزء الخامس على أقدم قانون للمياه مكتوب بإفريقية والمغرب، وهو وثيقة دالة على مدى دقة التشريعات الخاصة بالماء وتشعبها، كنا نفتقر إليها من قبل، للابانة عن الدور الإفريقي خاصة والمغربي عامة في التحكم في المياه السطحية وتنظيم توزيعها، وفي الهيدرولوجيا (هندسة المياه) عموما عصرذاك.

وبالتالي فقد مكنتنا من طرح اشكالية الماء بإفريقية بطريقة أكثر دقة، وذلك على ضوء المناهج الجديدة التي تعتنى بدراسة المجتمعات الزراعية المصغرة (micro-société rurale) وبنائها المختلفة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ج) قانون المياه السطحية: بنوده وأهم مقوماته: إن المتأمل في هذه القوانين يلحظ من الوهلة الأولى أنها تلائم مناخا شبه جاف بجبال الجنوب الشرقي للبلاد الإفريقية، وأنها تنظم الأعمال الهيدرو هندسية، والمتمثلة أساسا في ترويض السيول العارمة ووقف انجراف التربة على المنحدرات والشعاب،

وذلك باقامة المدرجات والسدود الصغيرة على الشعاب المنحدرة من السفوح والمحدقة بالوادي للاستفادة من ماء المطر وفي توجيه كثير من الروافد والجداول الطبيعية عبر سواقي ومصارف وقنوات وفي القيام بعدد آخر من الأعمال مثل كنس الاودية والاراضي المسقية وغيرها. وعموما، فإن سيول

(1) الدرجيني، نفسه، ج II، ص 442-445. الوسياني، سير، ص 55-57. الشماخي، سير، تحقيق محمد حسن، نسخة مرقونة، ص 313.

الأودية ، وهي مصادر مائية موسمية ، مكنت من إقامة نظام الري الحوضي (bassin d'irrigation) في هذه الجبال الوعرة التي ارتفعت فيها نسبة الانحدار ، وأنخفضت فيها نسبة تسرب الماء إلى باطن الأرض ، مما يؤدي إلى دفع قوي لصبيب الماء ، كلما نزلت الأمطار وخصوصا العاصفية منها - وإلى سرعة تجمع الماء في شكل سيول وأودية موسمية ، لا يتجاوز مدة نشاطها بعد انكفاء المطر بضع ساعات ، لكنها عارمة وعنيفة ، تحمل معها الأخضر واليابس ، فتكون نسبة الانجراف قوية مالم يقع التحكم فيها وإقامة الجسور المتراكبات. وقد يحصل هذا المشهد مرة في السنة أو ربما أكثر أو أقل ، وهو زمن حاسم للمزارع والزراعة ، احتاج إلى تقنين وفق العادة (" إلا ما كانت عليه العادة ") لتفادي النزاعات بين أفراد المجموعة الزراعية ، حتى يأخذ كل طرف حقه . تلك هي العلة في البنود التي ذكرها أبو العباس أحمد في كتابه . ونورد أهمها :

- باب يخص ماء المطر : تناول فيه قوانين تتعلق بالملكية المشتركة لماء المطر وأماكن تجمع الماء في الفدادين والغدران والأحواض وكيفية أستغلاله ، وكيفية التصرف في ماء الماكن (عند الشرب أو السقي أو البيع) .

- عمارة الأرض بماء المطر : تعرض فيه للقوانين الخاصة بالتحكم في السيول وبناء المنشآت المائية وكيفية صيانتها وتوزيع الماء وقسمته ، حسب الحجم ، لا الزمن كما هو معهود في الواحات . وقد فصل هذا الحديث إلى المحاور التالية :

- أنواع الأودية والسيول : فالوادي الفحل يعرف حسب مكان المصب (البحر أو السباخ أو الأرض) أو حجمه (الكبير) أو طوله (إذا تجاوز نحو عشرة كم تقريبا) (1) .
- المساقى : جمع لمسقى : وهي المساحات غير المزروعة التي يتجمع فيها الماء ، كي ينحدر إلى البساتين والمزارع . وهذه الثنائية مسقى - منقع معروفة في مجالات أخرى مثل الساحل . والمساقى ملكية خاصة أو جماعية ، لا يمكن استعمالها دون موافقة أصحابها ، سواء أكان الوادي كبيرا (فحلا) أم صغيرا . وقد فرق المشرع بين قسمة الصبوب (zone de concentration) وقسمة الماء ، وبين ملكية كل واحدة منهما(2)

- المصارف (prise d'eau) : هي السواقي التي تنطلق من الوادي نحو المزارع ، وتقسم الماء بين المجموعة الزراعية ، اعتبارا أن الماء يمكن أن يكون ملكية خاصة أو عامة كما الأرض(1).

وقد حدد القانون نسبة الاستغلال : فكل مصرف لا يمكن أن يتجاوز الخمس أو الثمن أو العشر من صبيب المسقى عند نقطة التقاء المصرف بالوادي ، ويترك البقية لمن هو أسفله كي يأخذ نفس النسبة (الخمس أو أقل) ، وهكذا دواليك . ومن أراد صرف الماء من جانبي الواد ، فله العشر من كل جهة . وإذا فضل شيء من الخمس ، فإنه يرد إلى الوادي ولا يمكن صرفه إلى أرض أخرى ما لم تكن عمارتها من ذلك الوادي . وإذا لم يعلموا ما لكل واحد منهم من الماء ، فإنهم يسقون بها على التسابق ، والتدرج من الأعلى إلى الأسفل (2) .

ومما يلاحظ أن هذه المصارف توزع على قدر السهام في الماء ، وإنها تنقسم إلى عامة وخاصة ، وأن توسيعها أو إعادة بناءها على إثر الانجراف أو مرورها من أرض ملك للغير مقترن بموافقة المعنيين بالأمر ، وإن بعضها احتاج إلى معالجة على حد عبارة المؤلف (aménagement) لرفع الماء إليها (3) .

- المقاسم (partiteurs): إذا كانت المصارف تزود مجموعة من المزارعين بالماء ، فإن المقاسم هي الوحدة الأقل التي تقسم الماء بين هذه المجموعة . وعادة ما تبني بصفة مشتركة بالحجارة والأجر والجص والجير ، كما تحتاج إلى مشاركة المعنيين بالأمر في صيانتها المتواصلة نتيجة قوة دفع المياه ، فيتم اصلاحها أو إعادة بنائها أو توسيعها أو تضيقها ، وكذلك كنسها وذلك بموافقة كل أفراد المجموعة ، حتى لا يتضرر أحد من قلة الماء أو كثرته .

فعملية الكنس (curage) مثلا قد تؤدي إلى زيادة الصبيب ، كما أن عدم الكنس قد يعطل حركة المياه . ويتم كنس المقاسم المدفونة (acequia souterraine)

(1) المصرف عند برك هو الوحدة القياسية للري لأقل من خمسة مزارعين يوميا ، وتوزع بينهم حسب مكابيل معلومة. وتطلق حاليا بواحات نفزاوة على السد الصغير من التراب الذي يغلق أول الساقية .

راجع: Berque, les Mez'uda, R. H., 1955, pp.223-243. Bédoucha -Albergoni, Système hydraulique et société dans une oasis Tun. ne, Etudes Rurales, Av.-Juin 1976, pp. 39-72

(2) نفسه ، ص 240

(3) ذكر الشماخي (السير ، ص 144) انكسار ساقية ليتيم على جنان أحد العلماء ، مما جعله يمتنع من الاستفادة من المنتج الزراعي. وفي خبر آخر (ص 127) تحدث عن اصلاح أحد العلماء لساقية اليتيم ومجاري الماء ، وعن اصلاح امرأة لساقية عند نزول المطر.

(1) راجع المصدر المذكور ، ص 241 ، 257.

(2) نفسه ، ص 239-240 ، 253.

بكيفية معينة . من هنا نفهم هذه المعادلة الصعبة بين مختلف أفراد المجموعة الزراعية في انجازهم للأعمال اللازمة دون اضرار بطرف ما(1) .

أما اذا أنخرقت المقاسم ، وفستت ، وذلك يحصل كثيرا نتيجة شدة تدفق السيول ، فانه يتعين مراعاة شروط لتحويل المقسم من أعلى الى أسفل . كما أنه يجب المحافظة على مستواها العادي ، وهو مستوى مسيل الوادي ، وكنسها إذا ما أرتفع عن هذا المستوى نتيجة تراكم الطمي ، وإذا ما حصل انجراف ، أو وقعت ثلثة ، فان الاماكن الحفورة تحتاج الى عملية الدفن وذلك عن طريق الجرف (décapage).

ونظرا الى ضرورة تعهد المقاسم بالصيانة المتواصلة ، في بداية كل موسم خاصة ، فان هذا العمل عادة ما يوكل للابناء والوكلاء والعبيد . أما ملكية المقاسم ، فانه يمكن تملك سهم أو أكثر من المقسم ، وتنتقل ملكية المقسم عن طريق الشراء والهبه والوراثة (2).

- الجسور (culture en terrasses, avec des petits barrages) : تطلق على المنظومة الزراعية الكاملة المكونة من السدود الصغيرة المبنية من الحجارة والتراب ، التي تعترض ماء السيول ، وتحجز قسما منها في المدرجات (culture en terrasses) ، قبل أن تصرف البقية عن طريق قناة ومن الاراضي المنتفجة من ترسيب الطمي بها ومن مياه السيول . ولذا فقد أطلق لفظ الجسور على هذه السدود الصغيرة التي تتحكم في انجراف التربة والماء ، كما أطلق على الفدان (3) .

وعادة ما تستعمل هذه الجسور التراب (جرف التراب) في المنحدرات الضعيفة ، فيما تحتاج الى بناء بالحجارة والجير والجبس والخشب في المنحدرات القوية . ويوضع الزرب فوقها حتى لا يمر عليها المزارعون ، وهو ما أكدته مصدر آخر ، عندما ذكر أن أحد العلماء أستنكر لما أبصر رجلا من شروس يسير بفرسه خارج الطريق ويهدم جسور الناس (4) .

وتستعمل هذه الجسور في المدرجات لحفظ كمية مياه الأمطار المتجمعة في المساقى أو الاودية والسيول ، وبالتالي كانت في حاجة متواصلة الى صيانة

(1) راجع الونشريسي ، المعيار ، الجزء الثامن . تتم عملية الكنس لازالة ما تعلق بمجرى الواد من تراب وأوساخ ، وتيسير جريان الماء ، خصوصا في فصل الصيف عندما ينقص صبيب الماء . وعادة ما تكون هذه العملية جماعية ، يتولى القيام بها كل الاطراف ، من الأعلى في اتجاه الأسفل . وكثيرا ما تثير نزاعات معقدة داخل المجموعات الزراعية والمدن . راجع مثلا كنس وادي مصمودة بمدينة فاس . وتحدث الشماخي (ص 31) عن كنس العبيد لعين ماء .

(2) كتاب القسمة ، ص 62 ، 243-248 ، 256 .

(3) نفسه ، ص 257 .

(4) نفسه ، ص 259 . الشماخي ، السير ، ص 215 . محمد وليد كامل ، تخزين الماء قدر الانسان في الشرق الاوسط اسهامات العرب في المياه والري ، ص 44-55 .

واصلاح عند انكسارها ، وعادة ما يشترك أهل القرية في العمل (أناس كثيرون حسب عبارة المؤلف) لرفع الجسور عند ما يزداد ترسيب الطمي ، أو كنس الغدادين وتخليصها مما حمله ماء الوادي .

على أن تعويض جسر انكسر بأخر في الاسفل ، أو توسيعه أو خفضه أو رفعه هي أمور مشتركة بين المجموعة ، وتحتاج الى موافقة من هو أسفل . وعند انكسار جسر ، يجبر الاسفل الاعلى على نزاع ما حمل الماء الى أرضه من الاشجار والنبات والخشب والزرب والحجارة ، وبرد ما أنكسر من جسره . وهنا اختلفت الاحكام في رد الجسر الاول إذا كان للخاصة أو للعامة .

أما الماء ، فانه ينتقل من جسر الى آخر عن طريق القناة - وهو المسمى حاليا الممفس (déversoir) التي يخرج منها الماء ، بعد أن يرتوي الاعلى ، الى الاسفل . وقد عبر المؤلف عن هذه المدرجات التي تتحول فيها الشعاب الى مساحات مستوية بالعبارة التالية : **وان عمر أحد على ذلك الماء ، ثم عمر آخر أسفل من ذلك ، ثم عمر آخر أسفل من هذا ، فان كل واحد منهم يمنع من فوقه من صرف هذا الماء .. (1) .** وبالتالي ، فإذا كان الاعلى يحظى بالاسبقية في استغلال ماء الري ، فان الاسفل له كل الصلوحيات في الانتفاع بنصيبه منه ، ومنع أي ضرر يلحقه من الاعلى .

وخلاصة القول ارتبطت هذه القوانين المنظمة لتوزيع المياه ، وخصوصا المياه السطحية منها ، ببنية اجتماعية فاعلة ، وهي المتمثلة في الجماعة ذات السلطة الساهرة على حسن سير هذه العمليات والتي تبت في النزاعات وفي عامة المزارعين والرقائق العاملين في الارض .

وقد خصت هذه القوانين مناطق جبلية طرفية ، في منأى عن التأثيرات الرومانية قديما ، إذ لم يقع العثور هناك على منشآت مائية قديمة . أما في الحقبة الوسيطة ، فقد وجدت باليمن هندسة مائية صغيرة متشابهة مع مثيلتها بافريقية . وبالتالي فاننا نرجح كونها تقاليد ضاربة في القدم ، تأخذ بعين الاعتبار الاحكام المحلية الشفوية (إذ كثيرا ما تكررت عبارة : اذا لم يكونوا قد عرفوا على ذلك - وكانت عليه العادة) ، ولم تأخذ شكلا مكتوبا الا في القرن الخامس هـ . غير أن ذلك لا يعني القول بعدم وجود مؤثرات أخرى ، سيما أن الحضارة العربية ، وخصوصا اليمن السعيد ، تميزت بمنشآتها المائية المتشابهة . فما هي اذن خصوصيات كل مجال . ان الاجابة عن هذا السؤال ليست سهلة ، وان كنا نميل الى أن الانسان المغربي هو الذي أنشأ هذا النظام المائي البديع في دقته وفاعليته وتطوره كلما اقتضى الامر ، بفعل تفتحه على الحضارات الاخرى .

(1) كتاب القسمة ، ص 258-261 .

أخرى مثل الجريد ، بشهادة أحد أبنائها ، وهو أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر (القرن الخامس هـ) ، الذي ذكر أن هذه الطريقة من الري تعد مرهقة ، وعناها أكثر من نفعها » (1) .

وهكذا يتضح لنا أن أستعمالها في العهد الحفصي لم يكن أمرا طارئا ، ناجما عن الهجرة الاندلسية ، بقدر ما هو تقاليد مشرقية راسخة منذ بداية العصر الوسيط . فقد ذكرها ابن ناجي أكثر من مرة في جهة القيروان ، وشمل أستعمالها بلاد الواحات كما أشار إلى ذلك ابن راشد متحدثا عن « السانية و بئرها و صهريجها وألتها » .

كما أستعمل السني بآبار الحمامات ، وقد تولى الاعتناء بالدابة لاستخراج الماء عامل مساقى أطلق عليه السواقي . كما رأينا أن الناعورة أو السانية كانت واسعة الانتشار في المزارع المحيطة بمدينة تونس (2) .

وأتخذت المعنى نفسه بالمغرب والاندلس : فأورد الإدريسي ذكرها ببني وازلتن ، أذ قال : « هي قرية كبيرة لها كروم وجنات ، ذوات سواني يزرعون عليها البصل والشهادنج والحناء والكمون ولها كروم كثيرة ، ومعظمها على نهر شلف » . مما يعني بوضوح أن هذه الآلة المستعملة قرب الانهار هي الناعورة ، أو دولا ب السانية التي تحدث عنه الحميري بالأراضي التي تسقى من وادي مرسية . كما ترك لنا ابن العوام ، نقلا عن ابن الخير ، وصفا دقيقا للسانية بالاندلس . أما بالمغرب الأقصى ، فقد ذكر الوتشريسي السانية عديد المرات (3) .

ب) آلات أخرى : توجد آلات أخرى لاستخراج الماء ، أهمها :

- الدلو : وهو وعاء كبير من جلد ، يستخرج من البئر عن طريق جر حيوان ، ويصب في الجابية . وقد كان معروفا بإفريقية منذ العهد الزييري : فقد تحدث ابن الصائغ عن زرع في سانية تشرب بالدلو ، وذكره كذلك أبو العباس أحمد بالجريد ، كما تحدث عنه الونشريسي بالمغرب الأقصى (4) .

(1) البرزلي ، جامع ، ج II ، ص 150 ب (ستل عن بئر مشتركة تسقى بالقواديس والآلة ، والبئر والجابية ومحل دوران البهائم مشترك) ، 159 ب . كذا في الونشريسي ، المعيار ، ج I ، ص 365 أبو العباس أحمد ، أصول الارضين ، ص 74 .

(2) ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 122 ، 165 ، 213 ، 244 ، ابن راشد ، الفائق ، ج I ، ص 203 ب . مناقب بن عروس ، ص 223-224 .

(3) الإدريسي ، نفسه ، ص 81 الحميري ، الروض المعطار ، ص 220 .

الونشريسي ، المعيار ، ج I ، ص 365 ، 412 ، ج IX ، ص 125 .

Lagardère, Droit des eaux et des installations hydrauliques au Maghreb et en Andalousie au XI et XII s. dans le Mi'yar d'Al-Wansharisi, C. T . 1988-1989, n.145-148, p. 104 .

(4) الونشريسي ، المعيار ، ج I ، ص 369 ، VII ، ص 55 . أبو العباس أحمد ، أصول الارضين ، ص 73 .

- الغرغاز والانجفة : تعود سكان القصور بجنوب شرقي إفريقية ، على أستخراج الماء بالغرغيز ، وهذا التجاني يصف لنا هذه الآلة في قوله : « بها (غمراسن) أبيار ليست بالكثيرة يستقون منها بالغرغيز ، وأكثر مزارعهم الذرة التي يسمونها القصب » . كما ذكرت آلة أخرى شبيهة بالناعورة بالواحات ، أطلق عليها أنجفة بالفزان ، وخطارة بالمغرب الأقصى ، وهي تمكن من رفع الماء بواسطة تارجح خشبة كبيرة (تسمى جباد) ، يوضع في طرفها وعاء مائي (1) .

(4) التقنيات المائية : المنشآت الكبرى :

(1) السواقي والحنايا : استطاع الاغالبة و الفاطميون إنشاء شبكة مائية متطورة في المدن الكبرى ، وخاصة القيروان والمهدية (2) .

غير أن هذه المنشآت تلاشت أو كادت في العصر الحفصي ، خاصة بعد أن انتقل اهتمام الدولة من المزاقي الى شمال البلاد ، وتحديدا مدينة تونس . وبالتالي ، فقد

(1) الإدريسي ، نفسه ، ص 35 . التجاني ، رحلة ، ص 186 .

Capot Rey, Glossaires des principaux termes géo.ques et hydro-géologiques Sahariens, Alger 1963 , p.153.

(2) منذ سنة 246 هـ / 860 م ، حفر أبو ابراهيم أحمد الماجل الذي بباب تونس . وقد قال ابن ناجي في هذا الصدد : « ماجل باب تونس هو الذي يسمى عندنا بالفسقية ، والماء الذي يجلب اليه من الوديان بالسد الذي يعمل حتى يصل الماء اليه ، فينتفع به أهل القيروان » . غير أن الساقية التي تجلب الماء الى القيروان لم تذكر الا في العهد الفاطمي ، إذ قال النعمان في هذا الصدد : « واعتزم المعز لدين الله على إجراء نهر عين أيوب الى المنصورية ، وقد كان القائم ابتداء العمل فيه على أن يجريه الى مدينة القيروان . ثم جاءت الفتنة ، فقطعت ذلك ، وهم المنصور بذلك ، فهول عليه أمره . ثم اعتزم المعز على إجرائه ، وبدأ العمل فيه أول يوم من محرم سنة 348 هـ ، وذلك يوم الأحد . وقيس ما بين المكان الذي بلغ به القائم الى المنصورية ، فوجد طوله 73000 ذراع ، فأمر بأن يجري قناة تبني بالجير تأخذ في إسناد جبال وتمر على أودية وأوطنة يحتاج فيه إلى إزاج يجري الماء من فوقها . وأستهل ذلك بعض من حضر ، فقال المعز : قد هول مثل هذا التهويل على القائم وقيل له : والله لو جعلت في ساقية من زجاج ماجرت » .

ويتضح أن الفاطميين قاموا بصيانة هذا الانجاز الكبير وإكماله ، موصلين الماء الى صبرة . وقد وقع الالتجاء عند انطلاق الماء الى نظام القنوات التي تحفر في جوف الأرض ، وتتخللها آبار وهي شبيهة بنظام الفقرة بالمغرب الارسط والأقصى والقناة بفارس . أما عن المنشآت المائية بالمهدية ، فقد ذكر البكري ما يلي : « فيها من المواجل العظام ثلاثمائة وستون ، غير ما يجري إليها من القناة التي فيها الماء . والماء الجاري بالمهدية جلبه عبيد الله المهدي من قرية مناشن وهي على مقربة من المهدية في أقداس ، ويصب في صهريج داخل المهدية عند جامعها ويرفع من الصهريج الى القصر بالدواليب ، وكذلك يستقى أيضا بقرب مناشن من الآبار بالدواليب ويصب في محبس يجري منه في تلك القناة » . انظر :

ابن عذاري ، البيان ، ج I ، ص 113 . ابن ناجي ، معالم ، ج II ، ص 147-148 ، 149 . النعمان ، المجالس والمسائرات ، ص 331 . ابن الخطيب ، رقم الحل في نظم الدول ، تونس 1316 ، ص 31 . المقدسي ، أحسن التقاسيم ، ص 225 . البكري ، مسالك ، 26 ، 29-30 . . op. cit. , p.65 . Solignac, Les installations hydrauliques.

سعى الحفصيون لحل مشكلة الماء بالحاضرة ، وذلك عن طريق ترميم الحنايا القديمة أولا ، وانشاء جملة من المعالم المائية ثانيا .

– ترميم الحنايا في عهد المستنصر : أمر السلطان باصلاح الحنايا التي ترجع الى فترة الامبراطور هدريانوس ، (120-138 م) ورممها ، مستعملا في ذلك التقنيات الافريقية التي وقع توارثها بالبلاد ، وهي البناء بالطابية . وفي سنة 666هـ / 1267م ، تمت أشغال الترميم ، وأضيف لها قسم باردو ، من رأس الطابية الى القصبه ، وقد كانت الساقية غير مغطاة خلافا للقديمة . ومنها وصلت الى جامع الزيتونة بواسطة قنوات من الرصاص . ونظرا للالتواءات العديدة ، فان صبيب الحنايا بلغ نسبة العشر من صبيب القناة القديمة (1). ومما يلاحظ أن سقاية جامع الزيتونة لم تكن إنجازا حفصيا ، بل أنها ذكرت منذ القرن السادس هـ (2).

مما يجعلنا نشك في نسبة هذه القنوات الموجودة بجامع الزيتونة الى العهد الحفصي ، وفي ربطها بترميم الحنايا ، وهو ما يعارض ما ذهب اليه سبولنيك ومن أتبعه في دراسته .

وفي الجملة ، يعد هذا الانجاز السلطاني ضخما في تلك الحقبة ، فأشاد به الشعراء وهنأ الادباء والكتاب السلطان . بل أن الحنايا دخلت الخيال الشعبي وصيغت في قالب أسطورة تروى في المجالس ، حتى أنه وقع تأويل عبارة مجمع البحرين الواردة في قصة موسى تأويلا يناسب الوضع المحلي : فمجمع البحرين هو مصب وادي مجردة ، والصخرة هي صخرة أبي الربيع ، والجدار يقع بالمحمدية ، أما السفينة فهي من السفن التي حملت الحجارة للحنايا عند بنائها ، ولم يتخلص كبار العلماء مثل ابن عرفة من تأثير هذه الاسطورة عليهم (3).

أما المنشآت الأخرى المتعلقة بسائر مدن افريقية ، فاننا لا نملك عنها سوى إشارات متفرقة . فضلا عن السواقي المتفرعة الى جداول التي أستعملت في مدينة

(1) الزركشي ، تاريخ ، ص 38. ابن الشماخ ، الادلة ، ص 68. ابن ابي دينار ، المؤنس ، ص 135. ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 660. أبو القاسم محمد الغرناطي ، الحجب المستورة في محاسن المقصورة ، القاهرة 1344 هـ ، ص 77. 72. Brunschvig , Hafsides , T I , p. 384-385. Solignac, Travaux hydrauliques Hafsides de Tunis, R. A. , 3e et 4e trimestre 1936, pp. 517-580 .

(2) الزهري ، كتاب الجغرافيا ، ص 108. راجع الفصل الخاص بمدينة تونس.

(3) حازم القرطاجني ، المقصورة . الغرناطي ، الحجب المستورة في محاسن المقصورة ، ص 77. وقد أنشأ أبوالمطرف بن عميرة في هذا الغرض رسالة جاء فيها : « نشأت بحرية لاعظم البحار ، هي برية لانها منسوبة من جانب البر مجلوبة ، تعد كونية عند من يعقل ويحصل ، كثرية لان ماءها الى الكوثر يوصل » . الابي ، الاكمال ، ج VI ، ص 171-172.

توزر ومزدرعها ، فان الماء المطلوب الى قسنطينة من الوادي وصل المدينة عبر قناطر متناضدة (1) .

ويتضح من مسألة خصت مدينة تازا وباديتها أن المدينة المغربية قد عرفت توزيع الماء داخل الاحياء وحتى الازقة والمنازل . غير أن ذلك لم يتم دون حصول اختلافات مع أهل البادية التي جلب منها الماء (2) .

ويصبح الماء موضوعا أكثر حساسية في الواحات التي تحتاج الى عمل شاق لاستخراجها .

ب (القناة الجوفية : وهي عبارة عن قناة باطنية لجر الماء من مكان الى آخر ، يجري فيها الماء من العين ، من المرتفع الى المنحدر ، حتى يبلغ سطح الارض ، فيسقي الاجنة والبساتين . وتحفر أبار (أو منافس) بعد كل عشرة أمتار أو أكثر لصيانتها .

وآختلف الدارسون في جذورها : فالبعض يرى أنها ظهرت ببلاد فارس قبل أن تنتقل تدريجيا الى افريقية والمغرب . ويرى آخر الى أنها تقنية أندلسية تسربت في العصر المرابطي الى مراکش (3).

ويبدو أن البكري تحدث عن القناة الباطنية لما ذكر عين أبي السباع ، فقال أنها « مجلوبة تحت الارض من جبل بني يارون ، يشق منها سوقها ساقية » . وفضلا عن الوصف الدقيق والثابت لها الوارد ذكره في الادريسي ، والخاص بمدينة مراکش ، فان ابن خلدون تحدث عن الفقارة بتمنيت بالمغرب الاوسط ، كما ذكر ابن الشباط الكظيمة ، وهي الآبار التي تحتفر على طول القناة الباطنية . وقال

(1) البكري ، مسالك ، ص 48-49 ، 63.

(2) الونشريسي ، المعيار ، ج VII ، ص 55 ، ج VIII ، ص 38-39 .

ومما ورد في هذا الشأن : « أصل ماء هذه البلدة مجلوب من موضع بعيد على ما يظهر بعقود قديمة مشترى من اربابه مجلوب الى البلدة المذكورة ليس لاحد فيه حق من أهل البادية حاشا أهل موضع واحد لهم فيه الثلثان من الماء في كل يوم خميس من صلاة الصبح الى صلاة العصر من اليوم المذكور ، وقادوس آخر لمسجد هناك مقدار خمسة اصابع منظمة ، وسائر الماء مجلوب للبلد المذكور لمساجدها وحماماتها وسقاياتها وسائر الناس لاجبابهم . وسيق الماء المذكور الى ساقية قرب سور البلد المذكور ، وقسم من هناك الى ثلاثة سواقي ، ساقية تسمى بجهة الرياض الكبير وما والاها ، وساقية بجهة القصبه وما والاها ، وساقية عظمى هي التي تشق البلد يخرج منها الماء الى معد وانقرة ، كل يسير الى ما والاها من الجهات . وفي المعد قواديس مثلما ذكر ، وقد تقرر هذا على قديم الزمان . وأن أهل كل رفاق لهم ساقية معلومة » .

(3) الحميري ، الروض المعطار ، ص 208 220.

Capot-Rey, Glossaire, op. cit., p.39. Solignac, Les Installations Hydrauliques.. op.cit. H. Goblot, Les qanats, une technique d'acquisition de l'eau, Paris 1979 , p. 27. Grandguillaume, Régime eco. et structure du pouvoir : Le système de Foggara. R.O.M.M. , 1er Trimestre 1973 , n°. 13-14 .

الزركشي أن السلطان أبي عمرو عثمان جلب الماء الى تونس من أم الوطاء خارج المدينة. كما تحدث الوزان عنها في عيون الحامة (1).

5- توزيع المياه داخل الواحات :

يحتاج نظام الري بالواحات إلى أعمال كبرى لبناء السواقي والقوادر، وصيانتها، وتهيئة المقاسم والمصارف، ومراقبة التوزيع، ولذا تخصص لها يد عاملة هامة، من الرقيق والخماسة حتى تكون العملية غير مكلفة.

ولئن كان هذا النظام لا يمكن أن يسير دون وجود سلطة اقتصادية وسياسية قوية تفرض على المجموعة الريفية تقسيم عمل محدد وتوزيع ملكية الماء وفق منظومة متوارثة ومتجددة، فإن هذه السلطة ليست بالضرورة في توافق مع السلطان، والنفوذ المركز داخل المجتمعات المائية، إذ كثيرا ما يرجع تأسيس النظم المائية وصيانتها وتوزيعها إلى عمل المجموعات الزراعية ذاتها، التي تتميز بالتوازن والاستقرار والحرية في تنظيم المجال الزراعي وإدارة شؤونها. غير أن القسط الأوفر من السلطة يرجع إلى أقلية من الشيوخ المتنفذين، والمالكين للقسط الأوفر من الماء، الذي يعتبر النفوذ الحقيقي داخل الواحة. ولذا كانت ملكيته الهشة مهددة بالاعتصاب باستمرار، من قبل المجموعات المتنافسة. وهو الرهان الأساسي للتنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. فإذا كانت القبائل البدوية تتنازع حول الكلا والمرعى، والمجموعات الريفية حول ملكية الأرض، فإن الماء هو العنصر الفاعل في الصراع داخل الواحات.

والمتمتع في المورفولوجية الحضرية للواحة يجد ما يؤكد ذلك :

- ففي أواسط القرن الخامس هـ/ XI م، وقع نزاع بين فرقتين من أهل سدادة وأهل كنومة داخل واحة تقيوس، وانتهى باخراج طرف للآخر، أي النكار للوهبية من الواحة، وانتهاب ديارهم، ويبدو لنا أن هذا النزاع المذهبي يخفي آخر، ذا صبغة اقتصادية (2).

- كما كادت الفتنة التي وقعت بين مجموعتين من درجين السفلى الجديدة أن تؤدي إلى الخروج من الاوطان وذهاب الأنفس، لولا تدخل أحد أعلام الوهبية من وادي سوف.

(1) البكري، مسالك، ص 64. الإدريسي، نفسه، ص 67-68، ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص. الوزان، وصف، ج II، ص 92. راجع مثال فقارة توات في دراسة قرانقيوم المذكورة سابقا.

(2) الشماخي، كتاب السير، ج II، ص 351 مكرر، 340. انظر التجاني، رحلة، ص 157 التجاني، ن.م. 919: ككتانة: "وبها عين فوارة بمدينة قد اجتمعت منها بركة ماء متسعة تلاصق سور القصر من جهة غربية. وتخرج مذائب ومسارب تخرق الغابة فتعمرها بالسقي". "الزارات" قرية ذات نخل كثير وماء غزير ينبع من عين حمة وقد اجتمعت لدى منبعها أيضا بركة ماء متسعة القطر بعيدة القعر".

- وفيما يخص مدينة توزر، ذكر ابن الشباط أن نسيجها العمراني مقسم إلى مجالين، يفصل بينهما خندق عند دخول العرب الفاتحين البلاد سنة 79هـ/ 698م، وظل هذا التقسيم طيلة الفترة الكلاسيكية، وإن كانت المجموعات القاطنة قد تغيرت. فالعرب الفاتحون استقروا بناحية، فيما انتحى أهل البلاد من البربر والأفارقة وبقايا الروم طرفا ثانيا. ويبدو أن الوضع بقي على هذه الحال إلى حد سيطرة اعراب بني مرداس على جزء من الواحة، فتحولت الثنائية للمرة الثالثة، على النحو الذي ذكره الوزان، إذ قال: "وهم مقسمون إلى قسمين يفصل بينهما النهر الصغير، يسمى القسم الأول فطناسة وينتمي إليه كل شريف ونبيل بالمدينة، ويسمى ثانيهما مرداس، ويتكون من اعراب منذ فتحها المسلمون، وهذان القسمان يعيشان في عدا، وقليل ما يطيعان ملك تونس" (1).

وبالتالي فإن هذه التقسيمات المذهبية (بين أهل السنة والاباضية أو بين النكار والوهبية) والعرقية (بين الوافدين الجدد والمستقرين بالبلاد) تتداخل وتتراكب في تناغم مع التنظيم الاقتصادي وتوزيع العمل والماء داخل الواحة (2).

وقد تأثر توزيع المياه داخل واحات افريقية، بنظام الري الذي انتشر مشرقا ومغربا في الفترة الكلاسيكية ومن البديهي القول انه سابق للقرن السادس. ومما يأتي دليلا على ذلك ما تضمنه كتاب الأرضين لأبي العباس أحمد بن بكر من قوانين وتراتب دقيقة لتقسيم الماء وتوزيعه داخل الواحات، حتى أنه ليخيل لنا أن قانون الماء هذا كان متميزا طيلة العصر الوسيط، ولم نعثر على ما يضاهيه في بقية المصنفات (3).

ويتم التوزيع بواسطة المقسم الذي يقسم الساقية الأساسية إلى عدد من الجداول ذات صبيب متعادل، ويوزع ماء الجدول إلى خطوط متساوية، تغطي مساحة عدة أجنة وبساتين، تصل إليها بواسطة المصارف.

غير أن قلة المياه في فصل الجفاف، وحاجة المزارعين إلى هذه البضاعة الثمينة، يفسران أستغلاله بالتداول، حسب طريقة معهودة تسمى النوبة أو الدولة (4).

والحقيقة أن الترتيبات المأخوذة في هذا الشأن لم تمنع من حدوث اختلافات

(1) ابن الشباط، صلة السمط، مخطوط المكتبة الوطنية، ج II، ص 1194. الوزان، وصف افريقيا، ج II، انظر ايضا: H. R. Idris, les Zirides, TII, p. 468.

(2) تحدث الشماخي (ن.م.، ص 247) عن نزاع بين فريقين من النكار والوهبية بفحص توزر، وانهزام النكار وخروجهم إلى تقيوس في أواخر القرن الرابع الهجري.

(3) راجع الفصل الخاص بالمقاسم والمصارف من المخطوط.

(4) A. Bazzana, P. Guichard, Irrigation et société dans l'Espagne au moyen-âge, (4) l'Homme et l'Eau en Médit. et au Proche - Orient, p.129.

ونزاعات حول كيفية وصول الماء إلى البساتين ، وقد أورد ابن راشد أحدها بواحة قفصة :

" سئل بعض المفتين في عصرنا عن ثلاث جنات متجاورات : أولى ووسطى وقصوى ، وللوسطى حق في جواز الماء على الأولى في ساقيتين مختلفتين . ثم اشترى من ناب عن رب الجنة القصوى مجرى ماء في الجنة الوسطى يسقي بها جنته من الحقين اللذين هما للجنة الوسطى على الجنة الأولى . فأراد رب الجنة الأولى منع رب الجنة القصوى من إجراء الماء على جنته . فأحتج رب الجنة القصوى بأنه إنما يجري الماء في جنته على الجنة الأولى في الساقيتين ، والوقتين اللذين هما حق الجنة الوسطى ، بحق ما صار له بالشراء ، ورب الجنة الوسطى غير منازع له ، في ذلك . فهل لرب الجنة الأولى منع الجنة القصوى من إجراء الماء على جنته أم لا ؟

فأجاب : هذا المشتري الذي هو صاحب الجنة القصوى ، ان كان طلب أن يجري ما اشترى من الماء في مجرى ماء صاحب الجنة الوسطى ، ويجريه في جنات صاحب الوسطى إلى جنته ، فلا يمنعه صاحب الأولى ، فإنه لا يضره ، بل ينتفع النخل والشجر القريبة منه » (1) .

ان هذا المثال يأتي شاهدا على اختلاف علاقة الملكية للأرض والماء ، وكيفية انتقالها وتنظيمها ، وأهمية عنصر المجاري والمصارف في ذلك ، ومدى التناسب بين عدد السواقي وأوقات السقي المسماة النوبة أو الدولة . وهي تمثل الجانب الثاني من كيفية توزيع المياه .

ب) نوبة الماء أو الدولة :

عرف ابن العطار دولة الماء بكونها قدره في الليل والنهار حسب اتساع ثقب القلد وضيقه . وكما يتم قسمة الماء بالتساوي ، يقع تعديل ثقب القلد المملوء ماء . فالدولة هي التي تحدد المدة المخصصة لري أراضي كل واحد بالتناوب ، عندما تنقص كمية الماء في الصيف ، وتتراوح المدة الفاصلة بين نوبة وأخرى من أسبوع إلى ثلاثة ، وإن كان الغالب بواحات أفريقية هو أسبوع . وعادة ما يرغب المزارعون في سقي الليل لكثرة الماء فيه ، وسرعة جريه والراحة من معاناة الشمس والحر وقلة التبخر (2) .

(1) ابن راشد ، الفائق ، III ، ص 79 ب . ج IV ، ص 44 ب .

(2) المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 47 ب . والقلد في تاج العروس للزبيدي (ج II ، ص 484) هو الحظ من الماء ، أي سقي الماء كل أسبوع ، وفي حديث نبوي : « إذا أقمت قلدك من الماء فاسق الاقرب فالأقرب » ، ويقال : ما بين القلدين ضما .

وقد أورد الشماخي خبر الذي حفر على الماء الحلول بأرضه ، من أهل تاغيارت ، من وارجلان . " وقصته أن نوبته من الماء أكملها ، ولم يجد من يرد الماء ، وكانت نوبة يتيم ، فحفر على الماء أن يدخل أرضه ، فرجع إلى الساقية وتراكم حتى سكر عليه ، وأصلح مجاري ساقية اليتيم ومجاري الماء . وقال من قال : جمد الماء حتى أصلح الساقية " (1) .

وهكذا فضلا عن اقتران المقدس بالماء ، فإن العدالة في توزيعه تحتاج إلى حرص صاحب الماء وحضوره عند ما تحل نوبته .

وتقاس نوبة الماء بوحدة زمنية معينة ، تعتمد القادوس ، وهو في الأصل حجر يطرح في حوض الابل يقدر عليه الماء ، يقتسمونه بينهم . ثم أصبح يطلق عند العرب على إنشاء من خزف أصغر من الجرة يخرج به الماء من السواقي (بمعنى النواير) ، وعلى إنشاء مشابه وصفه البكري بالعبارات التالية ، عند حديثه عن واحة توزير : " يعمد التي تكون له دولة السقي إلى قدس في أسفله ثقبه مقدار ما يسدها وتر قوس النداف ، فيملأه بالماء ويعلقه ويسقي حائطه أو بستانه في تلك الجداول حتى ينفذ ماء القدس ، ثم يملؤه ثانيا ، وهم قد علموا أن سقي اليوم الكامل هو 192 قدسا " (2) .

وإذا اعتبرنا أن يوم العمل يمتد طيلة 16 ساعة في الصيف ، فإن الوقت المخصص للقادوس بالجريد يساوي : 16 ساعة / 192 = 4 دقائق و 46 ثانية ، أي نحو 5 دقائق . وقد ظل هذا المقدار على حاله ، ولم يتغير كثيرا طيلة العهد الحفصي ، كما أشار إلى ذلك ابن راشد ، الذي عرف القادوس بقوله : " القادوس عبارة عن ثقب منقوب من أسفل ، يجعل فيه الماء ، ثم يسقى بالنهر حتى يفرغ ذلك القدر ، إما مدة أو مدات على قدر ما له من ذلك - والقادوس عندنا يجري مقدار عشر ساعة " (3) . بمعنى أن مدته بواحة قفصة تبلغ 6 دقائق .

ومعلوم أن ملكية الماء تتفاوت من واحد إلى آخر بتفاوت عدد القواديس المملوكة ، ويكون حظ الماء ملكا لصاحبه ، له أن يتصرف فيه كيفما اراد ، بيعا

(1) الشماخي ، كتاب السير ، ج II ، ص 405 .

(2) الزبيدي ، تاج العروس ، ج IV ، ص 213 . البكري ، المسالك ، ص 62 (القادوس) = 3 امداد بمد النهر

(3) ابن راشد ، الفائق ، ج II 43 ب . وإذا كان الخماس يتولى عملية السقي ، فإن الذي يراقب مدة نوبة كل واحد ، ويسهر على توزيع حظ كل واحد من الماء هو القادوس ، ومن المفروض أن يكون ملما بمعرفة حقوق الماء لكل واحد في الواحة ، وشبكة السواقي المتداخلة ، اعتمادا على الذاكرة ، دون أن يحتاج إلى كتابة ذلك ويتولى قداسان العمل بالتناوب ، ليلا نهارا ، طيلة أشهر الصيف الخمسة ، ويستخلص أجرته حسب عدد الاجنة ، لا حسب عدد مالكيها ، كما يأخذ بعض التمر من كل مالك ، ولذا فهي من المهن المعدة حقيرة ، لا يقوم بها الا الرقيق والغرباء وصغار القوم . انظر : Bedoucha-Albergoni , op.cit .

وشراء وكراء وسلفاء، دون أن يجبر بالضرورة على بيع الأرض . وعادة ما يعمد إلى البيع والكراء من كانت أرضه بعيدة عن الساقية ، أو من أبقى أرضه بوراً لمدة ، أو رغبة في توفير المال من جراء ذلك .

فقد كان البيع لجزء مشاع من العين يسمى ببلاد قفصة والجريد القادوس ، وتحدث ابن راشد عن ذلك فقال : " تارة يباع أصل ذلك القدر الماء من ذلك العين ... ، وتارة يباع منه عشرة قواديس مثلاً يسقيها المبتاع من جنبه ، إمّا مدة واحدة أو حتى يفرغ الدور عندهم . وعلى كلا التقديرين فهو يكفل باعتباره أنه يكال بالقادوس . لكنك إذا نظرت إلى الذي يكال تجده غير ما اشتري ، لأن المبيع إنما هو جريان الماء أمداً معلوماً . والكيل بالقادوس لمعرفة الزمن لا لمعرفة قدر الماء المشتري ، لأن ذلك لا يعلم قدره إلا الله " (1) .

وكما يباع الماء ، فإنه يهدى ويكتري . ففي أواخر القرن السابع هـ / XIII م ، أهدت امرأة بواحة قفصة حفيدتها عند الزواج خمسة قواديس ماء . أما عن كرائه ، فقد تعود أهل هذه الواحة في العهدين الزيري والحفصي على دفع المكتري الكراء بعد السقي وعند الانتاج (2) .

وبناء على الاختلافات التي قد تنجم من جراء كراء الأرض والماء ، سواء أكان ماء عيون وانهار بالواحات ، أو آبار ، فإنها تحرر عقود في هذا الغرض ، وقد أورد ابن راشد أحد الأمثلة على ذلك ، وهو التالي :

" ان ذهب المكتري إلى أن يعقد في انفاقه عقداً يستظهر به على المكتري إن خالف ، كتبت : قال من يكتب شهادته بعد : وصلت مع فلان إلى الجنة التي أكثرها مع فلان ، بمحلة كذا ، فالفيت بيرها منهمة ، قد ذهب ماؤها وتكسرت سانيتهما والفيت ما بأرض الجنة المحدودة من زرع يخاف عليه الهلاك إن تأخر عنه الماء كثيراً ، وكذا في يوم كذا من شهر كذا من عام كذا ، ثم وصلت معه إلى الجنة المحدودة في تاريخ كذا ، فالفيت بير الجنة المحدودة مبنية وسانيتهما قد تجدد ما تكسر منها ، وذكر لهم فلان المذكور انه انفق في حفر البير واخراج ردمها وطبها بالحجارة كذا ، وانه اشترى للسانية من العدة كذا وانفق في اصلاحها كذا ، فأروا ذلك كله سداد فيما انفق لا يشكون في شيء منه ، وانها انطلقت بمحضرهم في يوم كذا من شهر كذا من عام كذا ، لتمام شهرين من شهود البير وانقطاع الماء ، وأنهم نظروا إلى ما كان بالجنة من زرع ، فأروه مقحطاً ، الا أنهم يرجون بانطلاق الماء إليه أن يحيى ، ويرجع . فإن كان بأرضها مقثاة قد تلفت ، قلت : وأنهم نظروا

(1) ابن راشد ، ن.م. ، ج II ، ص 43 ب .

(2) المصدر نفسه ، ج I ، ص 91 .

إلى ما كان بالجنة المحدودة من المقثاة والبقل وغير ذلك من الخضر قد هلك جميعه ، وإن الماء لا ينفع فيه ، وتحقق ان هذين الشهرين اللذين انقطع الماء فيهما وبطل انتفاع المكتري بهما بعد ، لان في نفاقها ورغبة الناس فيها ثلث العام . شهد بذلك كله من عرفه وتحققه ، بتاريخ كذا " (1) .

(ج) - توزيع الماء في واحة توزر : أشار المقدسي إلى (واحة) الجريد ، دون تفصيل ، إذ قال " لهم نهر عظيم قد غاب في النخيل ولا تسال عن كثرة البساتين " (2) .

على أن أقدم وصف دقيق لتقسيم المياه بواحة توزر يرجع إلى أواسط القرن الخامس / XI ، إذ قال البكري في هذا الصدد :

« شربها من ثلاثة أنهار تخرج من رمال كالدرمك رقّة وبياضاً ، يستمر ذلك الموضع بلسانهم سرش ، وإنما تنقسم هذه الثلاثة أنهار بعد اجتماع مياه تلك الرمال بموضع يسمى وادي الجمال ، يكون قعر النهر هناك نحو 200 ذراع . ثم ينقسم كل نهر من هذه الأنهار الثلاثة على ستة جداول وتتشعب في تلك الجداول سواق لا تحصى كثرة تجري في قنوات مبنية بالحجر على قسمة عدل لا يزيد بعضها على بعض شيئاً ، كل ساقية سعة شبرين في ارتفاع فتر (كذا) يلزم كل من يسقي منها أربعة أقداس مثقال في العام وبحساب ذلك في الأكثر والأقل » (3) .

وبقي العمل مستقراً على هذا النظام بعد القرن الخامس . إذ أورد ابن الشباط مقطوعة لأحد شعراء توزر ، وهو أبو علي ابراهيم ، تتناول هذا الموضوع ، وهي التالية :

نهر يقسم بالسواء ثلاثة	في كل ثلاث سنة لا أكثر
تلك الجداول تسعة مع مثلها	كل على الحد السواء مقدّر
صاف على صفة المها يجري على رمل	القضاء عذب قراح كوثر
ومسارح ومزارع ومباقل	وفواكه من كل نوع يذكر

(1) المصدر نفسه ، ج IV ، ص 112 .

(2) المقدسي ، احسن التقاسيم ، ص 230 .

(3) البكري ، مسالك ، ص 48 .

وشراء وكراء وسلفاء، دون أن يجبر بالضرورة على بيع الأرض . وعادة ما يعتمد إلى البيع والكراء من كانت أرضه بعيدة عن الساقية ، أو من أبقى أرضه بوراً لمدة ، أو رغبة في توفير المال من جراء ذلك .

فقد كان البيع لجزء مشاع من العين يسمى ببلاد قفصة والجريد القادوس ، وتحدث ابن راشد عن ذلك فقال : " تارة يباع أصل ذلك القدر الماء من ذلك العين ... ، وتارة يباع منه عشرة قواديس مثلاً يسقيها المبتاع من جنبه ، إمّا مدة واحدة أو حتى يفرغ الدور عندهم . وعلى كلا التقديرين فهو يكفل باعتباره أنه يكال بالقادوس . لكنك إذا نظرت إلى الذي يكال تجده غير ما اشتري ، لأن المبيع إنما هو جريان الماء أمداً معلوماً . والكيل بالقادوس لمعرفة الزمن لا لمعرفة قدر الماء المشتري ، لأن ذلك لا يعلم قدره إلا الله " (1) .

وكما يباع الماء ، فإنه يهدى ويكترى . ففي أواخر القرن السابع هـ / XIII م ، أهدت امرأة بواحة قفصة حفيدتها عند الزواج خمسة قواديس ماء . أما عن كرائه ، فقد تعود أهل هذه الواحة في العهدين الزيري والحفصي على دفع المكثري الكراء بعد السقي وعند الانتاج (2) .

وبناء على الاختلافات التي قد تنجم من جراء كراء الأرض والماء ، سواء أكان ماء عيون وانهار بالواحات ، أو آبار ، فإنها تحرر عقود في هذا الغرض ، وقد أورد ابن راشد أحد الأمثلة على ذلك ، وهو التالي :

" ان ذهب المكثري إلى أن يعقد في انفاقه عقداً يستظهر به على المكثري إن خالف ، كتبت : قال من يكتب شهادته بعد : وصلت مع فلان إلى الجنة التي أكثرها مع فلان ، بمحلة كذا ، فألفيت بيرها منهمة ، قد ذهب ماؤها وتكسرت سانيتها وألفيت ما بأرض الجنة المحدودة من زرع يخاف عليه الهلاك إن تأخر عنه الماء كثيراً ، وكذا في يوم كذا من شهر كذا من عام كذا ، ثم وصلت معه إلى الجنة المحدودة في تاريخ كذا ، فألفيت بير الجنة المحدودة مبنية وسانيتها قد تجدد ما تكسر منها ، وذكر لهم فلان المذكور انه انفق في حفر البير واخراج ردمها وطبها بالحجارة كذا ، وانه اشترى للسانية من العدة كذا وانفق في اصلاحها كذا ، قرأوا ذلك كله سداد فيما انفق لا يشكون في شيء منه ، وانها انطلقت بمحضهم في يوم كذا من شهر كذا من عام كذا ، لتمام شهرين من شهود البير وانقطاع الماء ، وأنهم نظروا إلى ما كان بالجنة من زرع ، قرأوه مقحطاً ، الا أنهم يرجون بانطلاق الماء إليه أن يحيى ، ويرجع . فإن كان بأرضها مقناة قد تلفت ، قلت : وانهم نظروا

(1) ابن راشد ، ن.م. ، ج II ، ص 43 ب .

(2) المصدر نفسه ، ج I ، ص 91 .

إلى ما كان بالجنة المحدودة من المقناة والبقل وغير ذلك من الخضر قد هلك جميعه ، وإن الماء لا ينفع فيه ، وتحقق ان هذين الشهرين اللذين انقطع الماء فيهما وبطل انتفاع المكثري بهما بعد ، لأن في نفاقها ورغبة الناس فيها ثلث العام . شهد بذلك كله من عرفه وتحققه ، بتاريخ كذا " (1) .

ج - توزيع الماء في واحة توزر :

أشار المقدسي إلى (واحة) الجريد ، دون تفصيل ، إذ قال " لهم نهر عظيم قد غاب في النخيل ولا تسال عن كثرة البساتين " (2) .

على أن أقدم وصف دقيق لتقسيم المياه بواحة توزر يرجع إلى أواسط القرن الخامس / XI ، إذ قال البكري في هذا الصدد :

" شربها من ثلاثة أنهار تخرج من رمال كالدرك رقّة وبياضاً ، يستمر ذلك الموضع بلسانهم سرش ، وإنما تنقسم هذه الثلاثة أنهار بعد اجتماع مياه تلك الرمال بموضع يسمى وادي الجمال ، يكون قعر النهر هناك نحو 200 ذراع . ثم ينقسم كل نهر من هذه الأنهار الثلاثة على ستة جداول وتتشعب في تلك الجداول سواق لا تحصى كثرة تجري في قنوات مبنية بالحجر على قسمة عدل لا يزيد بعضها على بعض شيئاً ، كل ساقية سعة شبرين في ارتفاع فتر (كذا) يلزم كل من يسقي منها أربعة أقداس مثقال في العام وبحساب ذلك في الأكثر والأقل . " (3) .

وبقي العمل مستقراً على هذا النظام بعد القرن الخامس . إذ أورد ابن الشباط مقطوعة لأحد شعراء توزر ، وهو أبو علي ابراهيم ، تتناول هذا الموضوع ، وهي التالية :

نهر يقسم بالسواء ثلاثة	في كل ثلاث سنة لا أكثر
تلك الجداول تسعة مع مثلها	كل على الحد السواء مقدر
صاف على صفة المها يجري على رمل	القضاء عذب قراح كوثر
ومسارح ومزارع ومباقل	وفواكه من كل نوع يذكر

(1) المصدر نفسه ، ج IV ، ص 112 .

(2) المقدسي ، احسن التقاسيم ، ص 230 .

(3) البكري ، مسالك ، ص 48 .

III العمل الفلاحي : الخماس وأهمية الريع الذي يتحصل عليه المالك العقاري بالمدينة

(1) الفلاحة وأهل البادية من خلال المصادر العربية :

ظلت البادية طيلة العصر الوسيط مرادفا للعمل والكد من جهة ، والشقاء والحرمان من جهة ثانية ، وذلك لسيطرة المدينة على الريع العقاري المنتج بها ، وكان البؤس ملازما لأهلها ، فهم يكدحون لأجل الآخرين (1) .

كما ظل موقف السلطة يشوبه التحري والحيلة من التعامل مع أهل البادية ، ولم تكن وصية المعز في هذا الشأن مقتصرًا أمرها على الفترة الفاطمية ، إذ بقيت البادية مكبلة بالجباية الثقيلة التي تنتزعها منها محلة السلطان الحفصي ، وهو ما يفسر كونها بؤرة توتر وقلق طيلة هذه الفترة (2) .

ومعلوم أن الخطط الكبرى ووظائف المخزن كانت حkra على أهل البيوتات من المدن الكبرى ، حتى أن أهل المدن الصغرى كانوا يحسبون في عداد أهل البادية (3) .

أما العلماء فقد اختلفت مواقفهم من البداوة : فلئن قرنوا في الغالب بين البدو الرحل والحرابة ، فإن موقفهم من أهل الفلح كان أكثر تحريًا ودقة . فقد كان الامام سحنون يعيش من عمل الأرض ويشارك بنفسه في حرثها وجني الزيتون ، حتى لا يكون عالة على الأمير في رزقه . كما اشتغل المرابطون في الثغور في زراعة الأحمية . أما ابن عبدون فقد شجع على العمل في الزراعة ، إذ قال بالخصوص : " الفلاحة هي العمران ، ومنها العيش كله ، والصلاح جله ، وفي الحنطة تذهب النفوس والأموال ، وبها تملك المدائن والرجال ، وببطلتها تفسد الأحوال ، وينحل كل نظام " (4) .

على أن الفلاحة أخذت مفهوما سلبيًا لدى علماء العصر الحفصي : فقد كان ابن راشد متذمرا من العيش بين ظهرائي أهلها ، ومعتبرًا أن العلم والفلاحة بينهما

(1) في نهاية القرن الثاني هـ / 8م ، بصر أحد علماء القيروان رجلا " من أهل البادية ، وأثر البؤس عليه وهو يقضم الشعير كما تقضم الدواب " . انظر : أبو العرب ، طبقات ، ص 142 .

وذكر في العهد الحفصي أن جماعة من أهل البادية كانوا يحرقون لزواية أحمد بن عروس . انظر : مناقب ابن عروس ، ص 496 . كان يطلق على أهل البادية ، أهل حرث وحصاد (المالك ، رياض النفوس ، ص 185) .

(2) جاء في وصية المعز (لما سلم الأمر يوسف ولكن سنة 361 هـ) " أن نسيب ما أوصيناك ، فلا تنس ثلاثة أشياء : إياك أن ترفع الجباية عن أهل البادية ولا ترفع السيف عن البربر ولا تول أحدًا من إخوانك وبني عمك ، فأنهم يرون أنهم أحق بهذا منك ، وأفعّل مع أهل الحاضرة خيرًا " . المقرئ ، اعطاء الحنفاء ، ج 1 ، ص 101 .

(3) حول تولية القضاة ، انظر مثلا رفض السلطان تولية ابن القطان هذه الخطة لانه من سوسة ، الزركشي ، ن . م . ، ص 102 . فيما يقع تولية أهل البيوتات : ن . م . ، ص 88 .

(4) ابن عبدون ، كتاب الحسبة ، ص 195 .

أما محمد بن علي بن الشبّاط التوزري (618 هـ / 1221 م - 681 هـ / 1282 م) ، فإنه ذكر ستة جداول ، وأضاف متحدثًا عن السواقي التي تزود المدينة بالماء الصالح للشرب قائلاً : « وأحد أنهارها يدخل المدينة ويجري من مواضع منها ، فيدخل أولاً في ربيع من أرباع المدينة إلى القصبة ، ثم يخرج منها إلى ساقية للرجال ثم إلى ساقية للنساء ، ثم يخرج فيدخل القصبة أيضاً من موضع ثان ، ثم يدخل في دار من دور المدينة متصلة بالقصبة ثم يخرج فيجري تحت سور المدينة إلى أن ينتهي إلى باب من أبوابها ، في ربيع ثان ، فيدخل أيضاً إلى ساقية للرجال ثم ساقية للنساء ، ثم يخرج فيجري تحت سور المدينة إلى أن ينتهي إلى باب من أبوابها في ربيع ثان . فيدخل أيضاً إلى ساقية للرجال ثم إلى ساقية للنساء ، ثم يخرج فيجري تحت سور المدينة إلى أن ينتهي إلى موضع ينقسم فيه على قسمين قسم يجري تحت السور إلى أن ينتهي في ربيع ثالث ، فيدخل إلى ساقيتين أيضاً ، ثم يخرج فينبعث إلى موضع ثان يجتمع فيه مع القسم الآخر ، ثم إلى موضع ينقسم منه ذلك النهر يسقي جنات ذلك الجنب (1) .

ذلك هو نظام توزيع الماء بالمدينة : يدخل الماء إليها من ثلاثة أبواب ، ويتفرع كل مرة إلى اثنتين : ساقية للرجال وأخرى للنساء .

ومما أضافه التجاني في هذا الصدد ، قوله : « وأصل مياهها من عيون تنبع من الرمل وتجتمع خارج البلد في وادٍ متسع وتتسع منه جداول كثيرة ، وتتفرع عن كل جدول منها مذانب يقسمونها بينهم على أملاك لهم مقررة مقاسم من المياه معروفة ، ولهم على قسمها أمناء من نوي الصلاح فيهم يقسمونها على الساعات من النهار والليل بحساب لهم في ذلك معروف ، وأمر مقرر مألوف ، وعلى ذلك أرحاء كثيرة منصوبة ، ومن العجب أن هذا الوادي يحتمل ما يحتمل من غناء أو غيره ، فإذا انتهى إلى المقسم افترق هناك أجزاء بالسوية على عدد المسارب ، فمضى كل قسم منها إلى مسرب منها ، وهذا مما شاهدته فيها عياناً (2) .

وهكذا يتضح أن التجهيزات الأساسية للماء ظهرت بالواحة منذ العصر الوسيط المبكر ، في ارتباط بآزدهار التجارة الصحراوية ، وما يعني ذلك من توفر عدهام من الرقيق العاملين في حفر القنوات وصيانتها وكس السواقي وزراعة النخيل وغيره . وتواصلت فاعلية هذه المنشآت في العهد الحفصي ، بل أنها شهدت تطوراً بفعل الإصلاحات التي قام بها ابن الشبّاط في توزيع المياه (3) .

(1) ابن الشبّاط ، صلة السمع ، مخطوط ، ص 1200 .

(2) التجاني ، رحلة ، ص 157-158 .

(3) ينطلق الماء حالياً من القسم الأساسي برأس العيون في سواقي مكونة من جباب خزفية (40 سم طولاً X 20 سم قطراً) . وكان صبيبها يقدر في بداية القرن بنحو 725 لتر / الثانية بتوزر / 560 بنقطة ، انظر : P. Penet, L'hydraulique agricole dans la Tunisie méridionale, Tunis 1913, p.31.

F. Gendre, De Gabès à Nefta (plan de Tozeur), R.T., XV, p.381-421.

برزخ لا يلتقيان وذكر حلوله بوطنه قفصة بعد رحلته إلى الشرق ، فقال : " لما حلت ، وجدت تلك البضاعة لا تعرف وتلك الطريقة لا تؤلف ، وانما داب أهله نخل يأبرونها وغلة يشطرونها ، وأرض للزراعة يتبرونها ، طالب العلم بينهم كالمصباح في الصباح ، وكالقبيحة بين الملاح.. لله در القائل ، وإن لم يات في وصف الفلاحة بطائل :

بلد الفلاحة لو أتاه جدول اعني الحطيئة لا عتري حرافا
تصدى بها الافهام بعد صقالها وترد ذكران العقول إنثاء (1)

وكانت نظرة ابن خلدون للفلاحة مجسدة لرؤية أهل عصره ، وهي لا تخلو من الاحتقار وعدم الاعتبار . فأهل الفلاح هم المستضعفون ، والفلاحة ليست من بين مصادر الكسب ، مثل التجارة والحرف (2) .

على أن نظرة أهل العلم المتعالية للعمل اليدوي لم تكن سائدة في كل البلاد ، ففي نفس تلك الفترة ، أي النصف الأول من القرن الثامن للهجرة ، كان أحد علماء مدينة تونس ، وهو المدرس وخطيب جامع الزيتونة ، ابن عبد الستار ، يلبس جبة خشنة ، ويسوق حماره إلى جناحه للعمل الفلاحي الذي يرتزق منه ، معللا ذلك بمنام حلمه ، وهو في الحج ، مفاده أن المرتبة العليا لدى الله حازها الفلاحون ، فحفزه ذلك على العمل الفلاحي ، كما جاء على لسانه : " فأليت على إن رجعت إلى بلدي أن نحترف الفلاحة " (3) .

لا شك أن الحدث - الاسطورة لا يهمننا في حد ذاته ، انما يجعلنا نستقرئ نظرة حضرية فيها إعادة الاعتبار لهذا القطاع الاقتصادي الهام ، رغم الصعوبات والقلقل التي تعتريه في تلك الظرفية غير الآمنة .

على أن الغالب على هذه النظرة الحضرية الاحتقار والتحري ، ولكن هذه الصورة لم تتبلور بوضوح إلا في أواخر العصر الوسيط ، باشتداد أزمة المجتمع المغربي . وظلت الذهنية المغربية تحمل تبعات هذا الماضي في القرن السابق ، حتى أن المزارع التونسي حسبما روى ابن أبي الضياف كان يقوم بتكسير محراثه ويقول له : منك أتيت ، أي أن كل المصائب نزلت علي بسببك (4) .

(1) ابن راشد ، الفائق ، ج I ، ص 1 ب 120 (استعمل فيها مصطلح الفلاح) . وفي كتاب الاموال لابن سلام (ص 28) : " كل من كان يزرع ، فهو عند العرب فلاح ، إن ولي ذلك بيده أو وليه له غيره " .

(2) راجع : ابن خلدون ، المقدمة .

(3) الزركشي ، تاريخ ، ص 67 .

(4) ابن عذاري ، ن.م.، ج I ، ص 81. ابن أبي الضياف ، اتحاف أهل الزمان ج IV ، ص 106 .

(2) الشركات الفلاحية : علاقات إنتاج غير متكافئة :

تعتبر الشركة الفلاحية الظاهرة الأساسية الدالة على طبيعة العلاقات الانتاجية وكيفية تقسيم العمل في آخر العصر الوسيط (1) . ولم تخص الفلاحين بالارياض فحسب ، وإنما شملت أيضا المالكين العقاريين التغيبين الذين كانوا يسكنون المدينة .

ومما ساعد على انتشارها قساوة العوامل الطبيعية والأزمات الدورية وحالة صغار الفلاحين السيئة التي ولدت عندهم غريزة الخوف ونمت فيهم ظاهرة التضامن ، فكان عقد الشركات الفلاحية للتأمين على حياتهم وماشيتهم ورأسمالهم ، وذلك باضعاف وطأة الخسارة التي تسببها الجوائح الطبيعية أو تعديت البدو والسلطة المخزنية .

على أن هذا التضامن لم يمنع من نشوب النزاعات بين الفلاحين الذين كانوا عرضة لغضب هذا الثالوث ، وتكثر الخلافات حول قيام الشركة أو اقتسامها ، حتى أنها تشمل مسائل بسيطة مثل طلب أحد الشريكين كراهه في دق الطوب (2) . على أن أساس هذه النزاعات هو الاختلاف في تقويم أحد عناصر الشركة نظرا إلى تنوع هذه العلاقات الانتاجية ودقتها ، كما تبين ذلك المسائل الخاصة بشركات المزارعة (3) .

فما هي إذن جذور هذه الشركة وخصائصها ؟

-(1) شركة المزارعة أكثر الشركات انتشارا في الريف المغربي :

ترجع شركات المزارعة بأصنافها (مزارعة على النصف والثلث والرّبع) إلى أصول مشرقية ، ذلك أنه منذ القرن الثاني هـ / VIII م ، تعرّض القاضي أبو يوسف للمزارعة بالثلث والرّبع ، وإلى الاختلاف في حكمها (إجارة حسب أبي حنيفة أم شركة) (4) .

(1) دائرة المعارف الاسلامية (بالفرنسية) ، مادة شركة

(2) النوشريسي . ن.م.، ص 139 ، 148 .

(3) ن.م.، ص 147-148 : " وسئل الفقيه أبو محمد سيدي النور الشريف العمراني عن رجلين اشتركا في الحرث ، على أن يتساويا في البقر والآلة والأرض والزريعة ، ثم شرعا في العمل وعقدا الشركة على ذلك ، ثم بعد عقد الشركة غاب أحد الشريكين وتولى الآخر العمل ، بحكم النيابة عن نفسه وعن شريكه . فلما حضر الشريكان عند قسم ما أفاء الله به عليهما حاز أحد الشريكين وهو المتولي العمل لنفسه شيئا من ذلك الزرع ، وقال هذا حرثي لنفسي ، بزيعتي لم تعطني فيها شيئا ، فهو خاص بي دونك . فقال شريكه : انما جميع ذلك بيني وبينك ، لما وقع من العقد الأول بيننا ، وكانت الأرض والبقر والآلة مشتركة بيننا ، الا أن هذا الذي أردت أن تختص به دوني لكون الزريعة كانت من عندك ، انما كانت منك سلفا ، لكونك لم تطلبها مني حين الزرع ، إذ لو طلبتها ، لأعطيتك إياها . أجبنا كيف يكون ؟ " ان الاختلاف هنا يخص عنصر الزريعة والعمل في شركة مزارعة .

E. Amar, La pierre de touche des Fetwas

chap II, de la société Rurale.

J.Berque, les Nawazils...op,cit,p.180.

كما تحدّث عن الأكار (الفلاح) الذي يعمل في الزراعة ، والبقر والبذر والأرض لغيره فيحصل له السّدس أو السبع ، واعتبر أبو حنيفة أن ذلك لا يمكن أن يكون شركة ، إنّما اجارة ، فيما أجاز ذلك أبو يوسف (1) .

وبالتالي ، فإنّ هذا الصّنف من الشركات الزراعية قد برز مبكراً بافريقيّة ، وعادة ما يتم بين أحد سكّان المدينة المالك للأرض وعامل زراعي من البادية القريبة من الأرض . كما تبين ذلك هذه الرواية ، ومفادها أن أحد الحرفيين بمدينة القيروان ، وهو سعدون الصوّاف ، كان يمتلك أرضاً في ناحية هرقلّة بالسّاحل ، وكان شريكا في ذلك لأحد الزهّاد ، وهو أبو زكريا الهرقلي ، الذي تولّى زراعتها مناصفة (2) .

على أنّ شركات المزارعة عرفت تطوّراً نوعياً في الحقبة الأخيرة من العصر الوسيط . ولا غرابة أن تسيطر زراعة الحبوب الشاسعة على بقية المزروعات من أشجار وخضروات وغيرها ، وذلك بناء على ما عرفته بلاد المغرب من محن عديدة مدة القرون الثلاثة الأخيرة : من تفكّك الوحدة السياسية وانتشار الاضطرابات والمجاعات وظهور الوهن الديمغرافي وإهمال الفلاحة وسيطرة البداوة والترحال . وبالتالي فإنّ التحوّل الحاصل كان جذرياً (3) ، وهو أمر يفسّر هيمنة شركات المزارعة على غيرها من العقود الفلاحية .

-شروط شركة المزارعة :

كانت بعض هذه الشركات موثّقة ، يتولى العدول كتابة العقد بمحضر الشهود ، ومن الأمثلة على التوثيق في هذا المجال ، عقد المزارعة الذي أورده ابن راشد ، ونصه :

" تشارك فلان وفلان في زراعة الأرض البيضاء التي لهما ، وفي ملكها على السواء بينهما والأشاعة ، بموضع كذا ، حدودها كذا ، فإن ابتاعا من أموالها ثورين على السواء ، لون أحدهما وسنه وصفته كذا ، وابتاعا الضامن أموالهما

(1) أبو يوسف ، كتاب الأموال ، ص 206-211 .

(2) أبو العرب ، طبقات ، ص 152 . المالكي ، رياض النفوس ، ج II ، ص 322 .

(3) قال ابن خلدون (المقدّمة ، ص 32-33) : « وأما لهذا العهد وهو آخر المائة الثامنة ، فقد انقلبت أحوال المغرب الذي نحن شاهده ، وتبدّلت بالجملة واعتاض من أجيال البربر أهله على القدم بما طرأ فيه من لدن المائة الخامسة من أجيال العرب بما كسروهم وغلبوهم وانتزعوا منهم عامّة الأوطان ، وشاركوها فيما بقي من البلدان للملك هذا إلى ما نزل بالعمران شرقاً وغرباً في منتصف المائة الثامنة من الطاعون الجارف الذي تحيّف الأمم وذهب بأهل الجيل وطوى كثيراً من محاسن العمران ومحاها ، وجاء للدول على حين هرمها وبلوغ الغاية من مداها ، فقُلص من ظلالها وأوهن من سلطانها وتداعت إلى التلاشي والاضمحلال أموالها ، وانتفض عمران الأرض بانتقاض البشر... » .

على السواء جميع آلة الحرث ليعملا في الأرض المذكورة بأيديهما وما جرا لهما ، وبالبقر المذكور في القليب والزراعة عملاً توصفاه ، ويخرجان البذر من عند أنفسهما على السواء ، حسب اشتراكهما المذكور ، ويخلطانه في وقته ويزرعانه في الأرض المذكورة ، تشاركاً صحيحاً لم ينظر به شرط ولا خيار لمدة أربعة أعوام ، أوله تاريخ كذا يلزمه التساوي أيضاً فيما يحتاجان إليه بعد المزارعة ، من العمل والحرث والحصاد ونقل الزرع إلى الأندر ودراسه فيه وتصفيته إلى تمام ذلك وحصوله حبا ، ثم يقتسمانه حسبما ذلك ، وعليهما فيما اتفقا عليه وتشاركاً فيه تقوى الله العظيم في سر أمرها .. ولهما سنة المسلمين في مزارعتهم ومرجع ادراكهم . شهد (1) .

أمّا من الناحية العمليّة فكثيراً ما تقام هذه الشركة على مجرد اتفاق شفوي ، دون التقيّد بعقد مكتوب ، مما يمنح نسبة واسعة من الحرية للشركاء ، فيعمدون إلى التراخي في الشروع في العمل أو إلى فسخ العقد عند عدم نزول المطر أو العجز عن المساهمة بقسط في الشركة (2) .

على أنّ هذا الأمر يزداد في تفاقم المشاكل ، ويلحق الضرر بأحد الطرفين وخاصة بالمالك العقاريين ، ولذا فقد حرص الفقهاء تدعيماً لنفوذهم الاجتماعي على ضرورة تقييد الشريكين بعقد يكون التزاماً يقضي على التردد والخوف ، وبالغوا في أهميته حتى أعطوه الأولوية في قيام الشركة وبجلّوه على الشروع في العمل وقالوا : الشركة تلزم بالعقد ولا تلزم بالعمل ، " إنّ العقد اليوم لازم ... (3) .

كما حرص الفقه على إيجاد مقياس مضبوط ومعيار موحد لتقويم العناصر المكوّنة للشركة من أرض وزريعة وآلة وبقر وعمل ، واعتبره أمراً ضرورياً لقيام الشركة على أسس صلبة من شأنها القضاء على الخلافات والنزاعات (4) . والجدير بالملاحظة أنّ الفقه أعتمد العرف الجاري أساساً لحل هذه المشكلات الدقيقة والصعبة .

أمّا المبدأ الثالث الذي نادى به الفقه المالكي ، فهو ضرورة خلط وسائل الانتاج من زريعة وآلة وماشية وغيرها ، وإن كان هذا الأمر نظرياً في جوهره ، فهو الضمان المادي للمسؤولية المشتركة ومجابهة الجوائح الطبيعية بطريقة موحدة ،

(1) كذا في ابن راشد ، الفائق ، ج III ، 170 ب . انظر أيضاً حول كتابة العقد ، المغيلي ، الدرر المكنونة ، ج II ، ص 29 ب .

(2) الونشريسي ، المعيار ، ص 157 .

(3) ن.م. والصّحيفة .

(4) ن.م. ، ص 156 ، 157 ، 158 .

بناء على أن مسؤولية الشركاء ليست محدودة وأن الإسلام لم يعرف الشركات ذات المسؤولية المحدودة على النمط الغربي (1).

وتكون شركة المزارعة صالحة لسنة واحدة، على أنه يمكن تجديدها والتمديد فيها طيلة سنين متعددة، ولا يصح فسخها قبل انتهاء السنة الزراعية إذا رغب شريك في ذلك نتيجة ظهور مؤشرات طبيعية سيئة أو عقد شركة أخرى أكثر ربحاً (2).

على أن هذه العلاقات القائمة بين المنتجين يمكن أن يوضع لها حد إذا ما ظهر أي خلل في العناصر المكونة للشركة: فرار الخماس بعد القليب، عدم تقديمه لقسط من الزريعة، عدم إعانة رب الأرض للخماس أثناء العمل، اختلاف الشريكين في تقويم وسائل الإنتاج، تراخي أحدهما في تقديم ما عليه من الزريعة وأدوات الإنتاج والعمل، الاختلاف في كيفية العمل، حرث الشريكين في بلدين مختلفين الخ... (3).

وعلى العموم فإن انخراط التوازن بين عناصر الشركة كان غالباً لصالح "الرأسمال العقاري" وعلى حساب قوة العمل، وذلك لتوفر يد عاملة جديدة في سوق الشغل نتيجة بداية انهيار النظام الاقتصادي القديم المعتمد على البداوة وتفكك المجموعات القبلية الكبرى مثل زناتة وصنهاجة وبني هلال وسليم وغيرها... وبداية استقرار البدو المتغلبيين سابقاً، في الأرياف ونواحي المدن، وباختصار نتيجة تحولات اقتصادية واجتماعية كبرى تجلت بكل وضوح على مستوى تقسيم العمل.

- تنوع الشركات وتقسيم العمل داخلها: تعددت الشركات بتعدد التركيبات الممكنة بين المكونات الخمسة لشركة المزارعة، وهي الأرض والعمل والزريعة والماشية وأدوات العمل. ولئن بقي الفقه حريصاً على ربط علاقات دقيقة بين عناصر الإنتاج، فإنه لم يمنع من قيام نزاعات عديدة نظراً لى هشاشة التوازن القائم بين عناصر الإنتاج وتنوع الشركات واختلاف الواحدة عن الأخرى:

- شركة حرث متساوية يقدم فيها الشريك الأول البقر والآلة والأرض

والثاني الزريعة والعمل، وتكون عادة بين فلاحين يمتلكون وسائل الإنتاج، لا تفصلهم فوارق اجتماعية شاسعة (1).

- شركة على الثلث أو الربع يقدم فيها أحد الشريكين الأرض والآخر العمل وثلث الزريعة أو ربعها والماشية، وقد تكون الأرض في هذه الحالة مكترة من المخزن أو غيره (2).

- شركة على الخمس، يقدم فيها الخماس العمل وخمس الزريعة، أو العمل فقط، وذلك حسب العرف المعمول به. وبديهي القول أنه لا يوجد تكافؤ بين الشريكين، وأن الخماس هو مجرد عامل فلاح، لا يملك الوسائل الانتاجية (3).

- شركة تجمع عدة أطراف، أربعة مثلاً: إثنان منهم يشاركان مباشرة في عملية الإنتاج، فيقدم أحدهما البقر والآلة والبذر والآخر العمل والبذر، أما الاثنان الباقيان فانهما يملكان على النصف الأرض، أخذ واحد منهما على عاتقه كراء الأرض للفلاحين المذكورين، والآخر لم يتدخل بدأ في هذه العملية، ربما لأنه يسكن المدينة. والجدير بالملاحظة هو وجود تدرج اجتماعي بين الشركاء الأربعة: فالظاهر أن الأول فلاح صغير والثاني خماس أما الثالث والرابع فهما مالكان عقاريان (4).

- شركة مزارعة تغييبية، يتولى أمرها وكيل فوضه المالك العقاري لاتمام الاجراءات اللازمة مع الشركة، وقد قدم صاحب الأرض الحيوان للحرث، واشترط على الشريك أن يدفع له في المقابل مبلغاً من الحبوب (5).

وتكون أحياناً شركات المزارعة كبيرة الحجم، ومثالاً لذلك فإن أحد الشركاء، قدم 18 قفيزاً من القمح زريعة (6).

وغالباً ما تكتسي الشركة الكبيرة الحجم طابعاً تغييبياً بحيث يكون الشريك بعيداً عن عملية الإنتاج (7).

ويمكن مقارنتها على سبيل المثال مع شركة أعطى فيها أحد الشريكين أرضه

(1) ن.م.، ص 147-148.

(2) ن.م.، ص 154، 158، ذكر المغيلي (الدور، ج II، ص 30) أن المزارعة تقع في أرض مخزنية، يتولى المزارع اكتراءها، ويقدم الزريعة لشريك له، حرثاً أو نقاش، على أن يتولى أمرها من الحرث والنقاء إلى الحصاد والدراس، وتكون مناصفة.

(3) ن.م.، ص 141، 144، 145، 149، 154، 160، 165، ...

(4) ن.م.، ص 165.

(5) ن.م.، ص 166. وردت نفس النازلة في البرزلي، ص 1152. وقد صنف القلشاني، شرح، ج II، ص 186 شركات الزرع على النحو التالي: إذا كانت الزريعة من الشريكين والربح بينهما، إذا كانت الأرض لأحدهما والعمل على الآخر أو العمل بينهما، إذا اكتريا الأرض أو كانت بينهما.

من عادة الشركاء الحراثين قسمة القدر اليسير من الفريك (الشعير الأخضر)، والمساهمة في الاستهلاك اليومي له

(المغيلي، ن.م.، ج II، ص 132، 38).

(6) الونشريسي، نفسه، ج VIII، ص 143.

(7) نفسه، ص 155.

(1) انظر: M.Rodinson, Islam et capitalisme, Paris, 1966.

(2) الونشريسي، ن.م.، ص 158-159.

(3) ن.م.، ص 137، 138، 154، 155، 164، 165. راجع أيضاً فصل في وجوه المزارعة من مسائل البرزلي، ن.م.، ص 150 ب.

مزارعة صحيحة على النصف ، فأخرجت الارض خمسة أوسق من القمح أي ما يعادل قفيز تقريبا ، وهو الحد الأدنى لدفع الزكاة (1) .
وبتالي فإن الانتاج في هذه الشركة لا يمكن أن يسد حاجيات العائلة من الاستهلاك طوال سنة كاملة .

ب- شركات المغارسة : محرار لتطور الحقل الزراعي :

أصبحت شركات المغارسة والمساقاة أقل انتشارا من المزارعة نظرا إلى تغلب البداوة وسيطرة الفلاحة الشاسعة وقلة التقنيات المتطورة في ميدان الري والمشاتل وغيرها :

- ويقوم عقد المغارسة بين طرفين : الأول يقدم الأرض ، والثاني ، وهو المغارس ، يقدم العمل وغراسة الاشجار ، وذلك مقابل نسبة متفق عليها من الأرض والأشجار ، ولا تتم القسمة إلا في فترة الاطعام ، أي عندما تثمر الاشجار ، ولا يمكن للمغارس التصرف في نصيبه قبل المدة المعلومة .

ويشترط في صلوحية عقد المغارسة عدة شروط منها : صلاية عود المزروعات وطول مدة بقائها مثل الزيتون والتين واللوز وبقية الأشجار المثمرة وانتماء الأشجار إلى صنف واحد وشمول العقد للأرض والمزروعات معا وذكر نسبة قسط المغارس في العقد (2) .

وتنعد المغارسة عادة على النصف ، باستثناء بعض الحالات التي يطالب فيها المغارس بالثلثين أو بقسط معين (3) ، باعتبار أنه بذل مجهودات كبيرة لحياء أرض مهملة أو تلية يصعب فيها الحفر والغرس .

وتكون المغارسة فاسدة قانونيا في الحالات التالية :

- إذا أعطت الأرض مغارسة وفيها أصول ثابتة وأشجار مغروسة من قبل

- إذا عقدت على أرض لطرف آخر غائب

- إذا أعطت أرض الحبس مغارسة

- إذا زرع المغارس بين الأشجار البقول والمقتاة

وكثيراً ما تعقد دون الالتجاء إلى التوثيق والعقود ، بمجرد الاتفاق اللفظي بين

الطرفين . فيتولّى الغارس غرس الأرض البيضاء أشجاراً مثمرة ، دون الاتفاق أحيانا على حصته ، مما يترتب عنه نزاعات بين الطرفين عند القسمة ، إذ يطالب الغارس بالنصف فيما يصّر صاحب الأرض على إعطائه الربع . وعادة ما يحتكم في حل هذه النزاعات إلى العرف المعمول به في البلد (1) .

وقد ينقطع الغارس عن عمله لسبب ما ، ثم يعود للمطالبة بحقه ، فينكره بعد أن أهملت الأرض ، وأعاد إحياءها من جديد (2) .

ومن أصناف المغارسة الجارية على العرف ما يقع بجبل وسلات : وهو أن يعطي الرجل شجرة الزيتون أو الخروب ، على أن يركبها صنفاً طيباً ، ويقف عليها حتى تثمر ، وتكون الثمرة بينهما حتى تبلى الشجرة ، ولا يكون له في الأرض شيء ، فهي من باب المغارسة حتى تبلى الأصول . وقد أقرها العرف ، وعارضها الفقه (3) .

وتبعاً لذلك ، حاول الفقه تقنين هذا الصنف من الشركات ، وذلك بتحرير العقود الكتابية في شأنها . وقد قدم ابن راشد نموذجاً لها ، جاء فيه : « دفع فلان لفلان أرضه البيضاء النقية التي بموضع كذا ، حدودها كذا... على أن يغرسها كذا ويتعاقد ذلك كله بالحفر والسقي ، فاذا بلغ الاطعام أو اذا علمت الأصول وأرتفعت كل شجرة أو كل نخلة إلى نحو القامة أو ستة أشبار بالشبر الوسطي ، فالأرض والشجر بينهما يقتسمانه أو يقرانه متى شاء أو يكون العمل عند ذلك فيها على قدر حظوظها معاً مغارسة صحيحة دون شرط ولا شيئا ولا خيار توأصفاها وعرفا قدرها على ستة المسلمين فيها وقول العامل فلان في الأرض المذكورة ليتولّى غرسها والعمل فيها ، وعليه ما خف من زرب وثنية مجاريها . شهد ... » (4) .

وفي الجملة ، فإن عقود المغارسة أقل أهمية من المزارعة وقد شملت خاصة المناطق التي اشتهرت بزراعة الزيتون مثل بلاد الساحل . وظلت المغارسة محراراً يدل على مدى تطور الحقل الزراعي بإفريقية .

ج - المساقاة :

تتم المساقاة بإبرام عقد بين الطرفين : صاحب الأرض والمساقى لمدة سنة أو

(1) نفسه ، ص 142-143 . البرزلي ، ن.م. ج II ، ص 1152 . Emile Amar, op.cit., TI, p.128.

(2) ن.م. ص 145-147 . اختلف الفقهاء في مدة بقاء أصول القطن ، سنة أو عشرين سنة وبناء على هذا فقد اعتبره البعض شركة مزارعة والبعض الآخر مغارسة . كما اختلف في المقاتي وقصب السكر ، هل تجوز فيها المغارسة أم لا .

أنظر أيضا : L.Valensi, op.cit. pp.158-165

(3) الونشريسي ، ن.م. ص 175 .

(1) الغرناطي ، نفسه ، ص 1214 .

(2) نفس الاحالة .

(3) البرزلي ، نوازل ، ج II ، ص 19 ب .

(4) ابن راشد ، الفائق ، ج III ، ص 160 ب .

أكثر ، على أن يتولى الثاني ريّ المزروعات أو المغروسات ، مقابل قدر يتحصّل عليه من الانتاج ، واشترط المشرعون ثمانية شروط لانعقادها :

- لا تصحّ إلا في أصل يثمر أو في الأزهار والورود

- أن تكون قبل طيب الثمرة وجواز بيعها

- أن تكون مدة معلومة

- أن تكون بلفظ المساقاة

- أن يكون بحيز مشاع مقدّر

- أن يكون العمل كلّ على العامل

- الا يشترط أحدهما الثمرة ولا من غيرها شيئاً معيناً لنفسه

- الا يشترط على العامل عملاً خارجاً من منفعة الثمرة (1)

أما أعمال المساقاة ، فإنها تنقسم إلى ثلاثة أنواع :

- العمل اللازم بمقتضى العقد : وهو القيام بما تفتقر إليه الثمرة من السقي والإبار والتنقية وإقامة الأدوات من الدلاء والمساحي والأجراء ونفقتهم.

- العمل اللازم بمقتضى الشرط ، وهي الأعمال الإضافية مثل اصلاح الظفيرة (مكان تجمع الماء) .

- العمل الذي لا يجوز اشتراطه ، وتبقى منفعته بعد أمد المساقاة كالغراس وحفر الآبار وبناء حائط أو بيت ، لأنه ليس له علاقة مباشرة بعقد المساقاة . وعادة ما يقع الاتفاق على القيام بالأعمال الفلاحية الكبرى ، مثل الحصاد وجمع الزيتون وعصره ، رغم خروجه عن العقد . وقد تعود المزارعون بناحية مدينة تونس على القيام بهذه الأعمال الإضافية .

كما أعتبر زائداً عن عقد الشركة اشتراط اصلاح ، بمعنى الجابية ، أو تنقية مناقع الأشجار وتمهيدها ، ومعلوم أن نظام الريّ : المنقح / المسقى جرى العمل به بأفريقية في العهد الحفصي ، وخاصة بغابة الزيتون بالسّاحل ، وبناحية تونس ، حيث دأب أهل المساقاة العاملون في زراعة البقول على قسمة الماء بينهم مجارة ، على غرار ما يفعل أهل القيروان لماء الأودية : يتعرضون له بسدود صغيرة لشرب سوانيهم ، على أن يتركوا جزءاً منه يمر إلى جيرانهم في الأسفل (2) .

وفي الجملة ، فإن المشرّع شدد على تحديد مهام المساقى ، منعاً للتجاوزات الواقعة في ذلك العصر . فالمساقى يقوم بكامل العمل . لكنّه يقتصر على المساقاة

(1) القلشاني ، شرح ، ج II ، ص 184 .

(2) القلشاني ، شرح ، ج II ، ص 84 ب . البرزلي ، نوازل ، ج III ، ص 114 .

دون غيره ، باستثناء الأعمال الصغيرة مثل الاصلاحات الصغيرة للسواقي ، دون أن يكون مطالباً ببنائها . وفي مساقاة النّخيل ، يتولى العامل المساقى بتشغيل أجراء ودفع مقابل لهم ، كما يتسنى له زراعة الأرض اليسيرة ، على شرط ألا تتجاوز ثلث المساحة العامة ، وهو شرط اعتبره بعض المشرعين ، مثل ابن عرفة ، داخلاً في شركة المساقاة (1) .

ويتّضح من خلال هذه التشريعات أن صراعاً خفياً كان يدور بين العامل المساقى والمالك العقاري الذي يحاول فرض أعمال إضافية وشروط تعسفية كلما تمكّن من ذلك . فعمله يتجاوز في أغلب الحالات المساقاة كي يشمل عدّة أعمال فلاحية أخرى مثل الزرع والحصاد وغيرها .

لكننا نلاحظ مرة أخرى مدى أهمية العرف والعادة في تكييف هذه الصّراعات وترويضها ، إذ وجب على الطرفين الامتثال لهذا القانون الشّفوي الذي كان معمولاً به بكلّ جهة . ولم تجد نفعاً تنبيهات الفقهاء لفساد هذه الشركات ، إذ تعودت بعض الجهات على اعتبار اكتراء الأرض المغروسة أشجاراً بمثابة المساقاة ، وكان آخرون يمارسونها وفق الكيفية التالية : يعطى المالك العقاري للعامل نصف الأرض على الاشاعة ، على أن يغرس له النّصف الآخر ويعمره له مدة عشرة أعوام ، بالحرث والغراس .

وفي نهاية المدة ، يقع الاقتسام على النّصف ، بالقرعة ، وهو ما اعتبره البرزلي غير مطابق للتشريع (2) .

وإذا كان العامل في المساقاة في العهد الزيري يتحصّل على $1/8 - 1/10$ الانتاج ، فإن نصيبه في زراعة الخضر والبساتين بلغ النّصف في القرن التاسع هـ / XV م ، وكذلك من الأشجار المغروسة ، فضلاً عن الامتيازات الأخرى التي اكتسبها (3) .

وقد نصّ القلشاني على أن شركة المساقاة تدوم سنة أو سنتين فأكثر ، وتكون اجرة المساقى في العام الأوّل على النّصف والثاني على الثلث ، وفيما سواها يحدّد له أجر مماثل (4) .

وحصيلة القول ، فإن القضية الأساسية التي كانت مطروحة آنذاك لا تتمثّل في الاختلاف بين المالك العقاري والمساقى ، أو بين العرف والتشريع ، بقدر ما يشكّل

(1) القباب ، مسائل البيوع ، ص 15 . القلشاني ، ن.م. ج II ، ص 85 ب .

(2) البرزلي ، ن.م. ، مخ 4851 ، ج II ، ص 98 ب ، 1165 .

(3) وردت هذه في إحدى فتاوى السيوري التي ذكرها البرزلي . انظر كذلك : المغيلي ، ن.م. ، ج I ، ص 153 - ب .

(4) القلشاني ، شرح ، ج II ، ص 186 .

نقص اليد العاملة القضية المركزية التي انعكست على طبيعة العلاقة بين صاحب الأرض والمساقى لفائدة الثاني، وعلى كيفية انعقاد هذه الشركات وفق العرف، فيما وقف الفقيه الحضري عاجزاً عن التدخل وتغيير مجرى الأحداث.

ويمكن أن نستنتج، بناء على عقود الشركات الفلاحية، أن وضعية الفلاحة لم تكن متجانسة في كل القطاعات، ذلك أن أهمية عقود المزارعة بالنسبة إلى المزارسة والمساواة هو دليل في حد ذاته على أولوية زراعة الحبوب بالنسبة إلى الأشجار المثمرة التي أضرت بها سيطرة البداوة في العصر الوسيط المتأخر أكثر من غيرها من المزروعات باعتبارها تحتاج إلى أكثر، ولا تتجدد كل موسم زراعي.

وخلال القرن XV م، تبدو مؤشرات جديدة في الأفق مثل تعمير الأرض واستصلاحها، ومحاولة تقنين العلاقات الاجتماعية ووضع أشبه ما يكون بالقانون الأساسي للخماسة. وبالتالي فإن الفكرة القائلة بتدري الفلاحة في مستنقع لم تخرج منه طوال عدة قرون (من XV-XI م) وبأن الخط البياني للأرياف بقي في نزول متواصل طوال هذه الفترة مازالت تحتاج إلى تدقيق وتعميق وربما تصحيح، وذلك من خلال قراءات أكثر شمولاً وتنوعاً.

(3) الخماسة ببادية افريقية :

1) جذورها : من المرجح أن نظام الخماسة ظهر منذ العصر الوسيط المبكر، إلى جانب عمل الرقيق في الأرض، بل أن هذا النمط من العلاقات الانتاجية قد يرجع إلى العصر القديم (1).

و تأتي عدة إشارات شاهدة على قدم هذه المؤسسة ببلاد المغرب و الأندلس ولعل أهمهما المسألة التي طرحت على ابن رشد :

« سئل ابن رشد عن رجل إشتراك في الزرع ، على أن جعل أحدهما الأرض والبذر والبقر ، والثاني العمل ، ويكون الربيع للعامل بيده وثلاثة الأرباع لصاحبه.

(1) وردت إشارات عديدة في المصادر حول استعمال الرقيق في عمل الأرض منذ عهد الولاة : فقد كان عدد من العبيد يعمل بضيفة قاضي المدينة الشهير ، عبد الرحمان بن زياد بن أنعم المتوفى سنة 161 هـ وكان من بينهم « شاب أشقر اللون » ، مما يأتي حجة على تنوع أصول الرقيق ، من سودان وموالي صقالبة وأفارقة من أهل البلاد . أما أبو محرز الكتاني المعتزلي ، فقد كانت له « عبيد كثيرة ومواشي من صنوف المواشي » ، وهم يشتغلون بدون شك في الزراعة . أما الفقيه محمد بن مسروق ، فقد كان « يمر بالقرية من قرى أبيه ، فيخرج إليه أهلها ومن فيها ، فيقولون : نحن عبيدك وكل ما لنا في هذه القرية فهو لك » . والأمثلة عديدة على ذلك . انظر : أبو العرب ، طبقات ، ص 167 ، المالكي ، رياض النفوس ، ج I ، ص 194 ،

فأجاب : لا يخلو الأمر من ثلاثة أوجه : أن يعقدها بلفظ الشركة ، جازت ، وإذا كانت بلفظ الإجارة لم تجز . وإن لم يسميا في عقدها شركة ولا إجارة ، وإنما قال له : أدفع إليك أرضي و بذري و بقري ، و تتولى أنت العمل و يكون لك ربع الزرع أو خمسه أو جزء من أجزائه ، اعتبره ابن القاسم إجارة لا تجوز ، فيما حمله ابن سحنون على الشركة ، فأجازه (1) .

و كما أننا لا نشك أن نظام الخماسة كان معهودا في الأندلس ، فإن إنتشاره بإفريقية يرجع إلى العهد الأغلبى وربما قبل ذلك .

و ثمة إشارة أخرى أوردها البرزلي ، تأتي دعما لما ذهبنا إليه : فمنذ عهد سحنون (القرن الثالث هـ) وقع الاختلاف في تحديد مهام العامل الفلاحي ، من نقل المحصول إلى الأندر و دراسه ، و الحصاد و مؤونة الحصادين و غيرها (2) . وهو نفس الاختلاف الذي تناولته المصادر النوازلية في العهد الحفصي حول مهامه ، مما يعني أن جذور هذه المؤسسة بإفريقية و المغرب ترجع بدون شك إلى الفترة الوسيطة المبكرة ، و إن كان قد سيطر وقتذاك نمط الإنتاج الرقي مشرقا و مغربا .

و ثمة مؤشرات أخرى تشير إلى أن هذه الظاهرة برزت منذ العصر الكلاسيكي . ففي أواخر القرن الرابع هـ ، على إثر أزمة سنة 395 هـ ، أورد ابن ناجي رواية تشير ضمنا إلى شركة خماسة : « قال له (الفقيه أبو علي حسن بن خلدون البلوي للفتى) : شاركني . قال له : نعم . فأشترى له أبو علي ثورين لم ير أحسن منهما بإحدى و أربعين مثقالا ذهبا ، وأعطاه زريعة قمح وشعير ما طلب ، وأوصى عليه من ينظر في أمور مكانه . فلما كان حين الفراغ من الدرس ، أتى الفتى إلى أبي علي ، فقال : قد أصبنا مائتي قفيزا قمحا وشعيرا ، وكان ذلك بإثر عام 395 هـ ، سنة الشدة العظيمة التي قدمنا ذكرها . فقال له أبو علي ، بعد أن عرفه بنفسه : الزرع كله لك ، وما جعلت إسمي مع أسمك في الشركة الا سترأ عليك (3) » .

كما ورد في ترجمة أبي جعفر أحمد بن خيران الحامي ، من الجريد ، ما يفيد وجود الشركات الزراعية مبكرا ، إذ قال أبو زكريا أنه : « دفع لمشيطر له شعيرا أو زريعة ليزرعها في حديقة له ، فكان أبو جعفر يسأل المشيطر : ما فعل الزرع . فيقول المشيطر : بخير ياعمي أبا جعفر . فلما حضر أوان الحصاد ، زار أبو جعفر

(1) كذا في الفلشاني ، شرح الرسالة ، ج II ، ص 187 (وقد اعتمد المؤلف على شرح ابن عبد السلام) .

(2) البرزلي ، نفسه (مخ رقم 4851) ، ج II ، ص 1109 .

(3) ابن ناجي ، معالم ، ج III ، ص 151-152 .

حديثه لينظر الى زرعه ، فلم يجد شيئا . فتلقاه الشيطان بكلام مغضب . قال : يا عمي أبا جعفر ، أزرع لك الزرع ويموت أولادي جوعا . فخرج أبو جعفر وهو يقول : سلاما سلاما » (1).

و يعتبر أنتقال المزارعين من نظام الرق إلى الخماسة منذ العهد الإسلامي الأول تطورا هاما في علاقات الإنتاج وحافزا إقتصاديا للعمال الزراعيين . لكن هذا المنحى لم يبرز إلا ابتداء من القرن XII م ، بعد أن أعيدت صياغة المجتمع وتضاءل عدد الرقيق ودورهم في الزراعة حتى التجأ كبار المزارعين إلى عقد شركات الخماسة .

وبالتالي فإن الخماسة لم تصبح ظاهرة منتشرة في تاريخ البادية المغربية إلا ابتداء من العهد الحفصي .

ب) حالة الخماس ، شريك أم أجير : اختلف الفقهاء في تحديد القانون " الأساسي للخماس ، فقد رأى سحنون أنه شريك بناء على ما قاله مالك بن أنس من : " أن الأجير لا يستأجر إلا بشيء مسمى ، لا تجوز الإجارة إلا بذلك ، وإنما الإجارة بيع من البيوع ، إنما يشتري منه عمله ولا يصلح ذلك إذا دخله الغرر » (2).

و من هذا المنظور فإنه شريك يقدم العمل ويتحصل على خمس الإنتاج ، لأنه يشارك بعنصر واحد من مكونات الشركة ، وهو العمل ، بينما يقدم صاحب الأرض الأربعة أخماس الباقية : الأرض والحيوان والحراثة والبذور .

على أن هذا الأمر يبدو نظريا أكثر منه واقعا إذ أن أجر الخماس يتغير حسب المعطيات الطبيعية وطرق الإستثمار المختلفة من الجبل إلى السهل وأهمية التسبقة التي يتحصل عليها خلال السنة الزراعية (3).

زد على هذا فإن كان الخماس شريكا وجب عليه دفع قسطه من الزكاة ، بينما يتحمل رب الأرض الزكاة وحده ، إذا كانت الخماسة لا تجوز إلا بالإجارة ، لأنه لا يصح للأجير أن يدفع على زرع لا يمتلكه (4).

و إن كان الخماس شريكا ، أخذ نصيبه من التبن خلافا للأجير ، على أنه كان مطالبا بالقيام بعلف الماشية ، وهو ما يمثل مشكلا في سنين المسبغة (5).

وهكذا فقد تحمل العامل الشريك عبئا أثقل من الأجير ، ولذا فقد أخذ عدة فقهاء بالرأي الثاني ، وهو كون الخماس أجير ، منهم ابن القاسم (القرن الثاني هـ) وابن حبيب (القرن الثالث هـ) .

و اعتمد هذا الرأي على حرص الفقه على توفر عناصر الشركة بالتساوي ، وهو أمر غير ممكن بالنسبة إلى الخماس لأنه لا يصح إعفاؤه من الرأسمال المتحول من زوج للقلب أو الحرث وزريعة ، بينما يتولى حصاد أكثر من الخمس .

و مهما يكن من أمر ، فإن هذه الاعتبارات الفقهية بقيت في مستوى التنظير للواقع نابعة منه وليست محددة له . و فعلا فلم تكن الأولوية للنظرية المسقطة ، وإنما للعرف الجاري : " ومسألة عرفنا لا يأتي العامل فيها إلا بعمل يده ، وكونه كذلك يصير أجيرا و يمنع كونه شريكا " (1).

و قد حاول الفقهاء مجارة العرف تحاشيا لغضب المالكين العقارين الذين حرصوا على أستعمال يد عاملة رخيصة ، متمثلة في الخماسة ، كما أن عدم تكافؤ العلاقات القائمة بين الريف والمدينة والانتماء الاجتماعي المميز للفقهاء قادران على تفسير موقف هؤلاء من الخماسة (2).

و يدل على ذلك ما افتاه أحد الفقهاء بتحمل الأجير مسؤولية المصائب التي يمكن أن تحل بالزرع وتعرضه أكثر من غيره لتقلبات الطبيعة : " وإن أجره على أن يزرع له ناحية من أرضه فذهب الزرع ، فالمصيبة للأجير ويلزمه العمل المستأجر " (3).

ومما لا شك فيه أن مؤسسة الخماسة لم تبرز بوضوح و تتعرض لها النصوص إلا ابتداء من القرن الثامن هـ / XIV م ، وذلك على أثر وقوع خلاف كبير في جواز شركة الخماس بين فقهاء القيروان وتونس (4).

وكان الفقيه أبو عبد الله محمد الرماح المتوفى سنة 749 هـ يفتي بجواز شركة الخماس بالقيروان للحاجة الملحة لذلك ، إذ قل عدد الأجراء ، و قد آخذ خماسا في حرثه ، و كذلك فعل من بعده أحد تلاميذه : أبو محمد الشببي الذي

(1) الونشريسي ، نفسه ، ج VIII ، ص 153 .

E . Amar, La pierre de touche des fetwas , Paris 1909 , chap. de la société agricole .

Rabat 1940 , p. 127 .

(2) J . Berque , Les Nawazils al-muzara'a du Mi'yar Al - Wansharisisi ,

(3) الونشريسي ، نفسه ، ج VIII ، ص 165 .

(4) Monchicourt, La Région du Haut Tell en Tunisie, Paris 1913. Kolindo, Le colonat en Afrique .

(1) أبو زكريا ، كتاب السيرة ، ص 298 .

(2) مالك بن أنس ، الموطن ، القاهرة 1951 ، ج II ، ص 706 . مجموع 17935 ، ص 105 ب- 111 (بداه صاحبه بهذا النظم : وأجرة الخماس أمر مشكل / وللضرورة به تساهل .. ثم تولى شرحها) .

(3) J . Berque , Etudes d'Histoire rurale Maghrébine, p. 79 .

(4) البرزلي ، جامع ، مخ . 12793 ، ص 149 . كذا في الونشريسي ، المعيار ، ج VIII ، ص 150-154 .

(5) الونشريسي ، المعيار ، ج VIII ، ص 153 .



كان يمنح الخماس تسبقة عينية كأن يعطيه قفيزا شعيرا و سباطا ، و قد تبعه في ذلك أبو الفضل البرزلي .

و هكذا أقرت المدرسة الفقهية المالكية بالقيروان جواز شركة الخماس خلافا لفقهاء تونس الذين أفتوا بخلاف ذلك ، و اعتبروه أجيرا لا شريكا . كيف يمكن إذن تفسير هذا الاختلاف ؟ احتمالات عديدة في هذا الشأن :

- الالتجاء إلى الشركات الفلاحية في سبيل التأمين الاجتماعي ضد الكوارث الطبيعية و تقلبات المناخ و تعدي الأعراب . و هي مسائل أكثر خطورة في الوسط مما هي عليه في الشمال .

- وجود علاقات إنتاجية أقل تطورا بالوسط حيث انتشار البداوة ، مما يفسر دفع الأجرة عينا و قلة وجود الأجراء في هذا المجتمع الرعوي . و في المقابل فإن أهمية النزوح الريفي إلى مدينة تونس و ناحيتها ابتداء من القرن السادس هـ / الثاني عشر م قد وفّر فائضا هاما من الأجراء المنبئين عن جذورهم الأصلية والذين شغلوا في الفلاحة .

- حاجة العلماء و الصلحاء للخماس لخدمة الأرض ، إذ أن المصدر الأساسي لثروتهم بالقيروان هي الريع العقاري و إنتاج السواني و الهناشير ، وذلك خلافا للعلماء بتونس الذين غالبا ما كانوا يتقاضون أجرة نقدية .

- حرص المدرسة الفقهية التونسية الممثلة في أبين عرفة على رفض هذا النوع من الاسترقاق الذي عرفته هذه المجتمعات الريفية ، و بذلك كانت ترمي من وراء عملية تحويله إلى أجير أو إلى شريك بالكامل إلى تحريره من ربة الاستغلال (1).

و يبدو أن السلطان أبا فارس أخذ برأي ابن عرفة ، و أصدر ظهيرا لإزالة نظام الخماسة ، لكنه وجد معارضة شعبية هامة ، أدت إلى عرقلة تطبيقه (2).

- حاجة أهل القيروان إلى عمال زراعيين نتيجة الوهن الديموغرافي الذي

(1) S. Ghrab, *IbnArafa*, op. cit., p. 713 .

نورد هذه الفقرة المقتبسة من نوازل البرزلي (ج II، ص 150) نظرا لأهميتها : وقعت هذه المسألة بالقيروان قديما وحديثا وكان شيخنا أبو محمد الشيبيني عن الرّماح أنه إذا استبدّ الخماس بشيء زائد غير داخل في الشركة مثل الثوب والطعام ونحوه أن في المسألة قولين بالجواز والمنع... ثم أباح ذلك شيخنا المذكور ورخصه وعمل به واشتهر العمل به عندهم جدًا. فلما قُلت الفتوى بالقيروان، منعت على طريق ابن شعيب وأشياخنا بتونس، فضجر عند ذلك الضعفاء وربما سمعت أنهم دعوا على من منع ذلك. وكان الشيخ قد أجازه لضرورة الزمان لذلك. لكن تقدّم أنّه لا ينهض عذرا لما قال ابن شعيب. وأمّا فساد الخماسة بقطر تونس، فسمعت أنهم يشترطون على الخماس ألا يأخذ نصيبه من التين وأن يخدم شريكه في حيوانه وحطبه واستقاء ماءه وغير ذلك».

(2) راجع مقالنا: الريف المغربي من خلال نوازل الونشريسي، *الكراسات التونسية*، 1985 عدد 131-132، ص 5-34 .
J. Berque, *Les Nawazils Al Muzara'a du mi'yar Al-Wansharisi*, Rabat 1940

تشكو منه البلاد . و خلافا لذلك فإن حركة النزوح نحو التلول تفسر أن الخماس لم يكن في موقع المشترط بجهة تونس ، باستثناء الفترات التي شهدت تراجعاً ديموغرافيا.

و نعتقد أن السبب الرئيسي المفسر لاعتبار الخماس شريكا من قبل أهل القيروان هو الضرورة الداعية لهذا الأمر ، كما بين ذلك ابن ناجي ، بمعنى حاجة مالكي الأرض إلى العمال الزراعيين ، خلافا لما كان عليه الأمر بجهة تونس (1).

و معلوم أن الخماس الشريك يتحصل على النسبة المخصصة له في الشركة كاملة ، بما فيها التبن . و قد كان أصحاب هذا الطرح ينفون صفة الإجارة على الخماسة ، لأنه لا يمكن أن يأجر نفسه بشيء مجهول . و لذا فقد أشتراط كي تصوير الإجارة صحيحة ، " أن تكون أجرته في الحرث (غير مجهولة) بقدر جزء من الزرع ، و يكون على صاحبه مؤونة الزرع في الحصاد وغيره بقدر الجزء الذي له " (2).

و إذا كان فقهاء القيروان ، بدءا بمحمد بن سحنون ، و وصولا إلى الرماح و الشيبيني ، قد أقرّوا بشركة الخماس ، فإن المشرعين بمدينة تونس قالوا بغير ذلك منذ القرن السابع هـ . فقد سئل شيخ شيوخ ابن عرفة ، و هو أبو عبد الله بن شعيب بن عمر الهنتاتي الهسكوري عن مسألة الخماس في الزرع ، هل يجوز أم لا .

فأجاب بأنها إجارة فاسدة ، و ليست شركة لأن الشركة تستدعي الإشتراك في الأصول التي هي مستند الأرباح . ثم أضاف قائلا : " و غلبة الفساد في ذلك وأمثاله هي من إهمال حملة الشريعة و لو تعرضوا لفسخ عقود ذوي الفساد لما استمروا على فسادهم ، فإن حاجة الضعيف للقوي أشد " .

و من الحجج التي ذكرها هذا الفقيه ما يبين ألتجاء الناس أضرارا لشركة الخماسة ، إذ قال : " و كون الناس لا يجدون من يحرث معهم إلا كذلك ليس بعذر " (3)

و أقتفى أبين عرفة خطى شيخه ، و أخذ نفس الموقف معتبرا الخماس أجيرا ، لا شريكا . رافضا أن تكون مسألة عرف البلاد هي شركة الخماسة ، متعرضا بالنقد ل رأي محمد بن سحنون في هذا المجال ، معللا ذلك بكون العامل لا يأتي في هذه

(1) ورد في ابن ناجي ، شرح ، ج II ، ص 92 ب : « أما الخماس ، فعلى ما به الفتوى بتونس من أنه أجير وليس شريك ، فواضح . و أما على ما به الفتوى بالقيروان لضرورتهم من أنه شريك ، فلا بد من اعتبار النصاب فيه كغيره » . و يفسر عدم استقرار « أجراء الحرث والرعاة » على حال شرعية الرأي الذي يريد أن يجعل من الأجير شريكا لازما على العمل طيلة سنة كاملة . راجع : ابن عرفة ، المختصر ، ج IV ، ص 29 ب .

(2) البرزلي ، نفسه ، ج II ، ص 106 ب .

(3) الغلشاني ، شرح ، ج II ، ص 87 ب . الابي ، الاكمال ، ج IV ، ص 221 .

الشركة إلا بعمل يده فقط ، دون أن يقدم الزريعة ، كما أن شرط الشركة هو الإشتراك في العمل ، لا أن يكون العمل معيناً بنفس العامل (1).

ج (وظيفة الخماس : يتم العقد الشفوي في الغالب طيلة سنة زراعية ، من فصل الخريف الى حد الصيف . على أن مهامه لم تكن محددة تحديدا واضحا ، إذ اتسعت مشمولاتها أو تقلصت حسب المعطيات التاريخية العامة ، و ميزان القوى بينه وبين المالك العقاري ، وهو أمر مرتبط بقانون العرض والطلب . وبالتالي ، فقد تعرضت هذه المسألة لخلافات عديدة كأن : **« يقول صاحب الأرض عليك الحصاد والحبال والدرس والتهديب والنقلان ، والعامل يقول إنما علي الحرث فقط وليس علي غير ذلك »** . ويبدو الاختلاف جليا بين التحديدين ، ولكن ما هو ثابت أن الخماس كان قادرا في بعض الحالات على التصدي للتجاوزات الصادرة من صاحب الأرض ، وعلى تحديد مهامه ورفض تولي العمل الزراعي كاملا من البذر الى نقل المحصول الزراعي . أما الفتاوى فقد انحازت بعضها الى الطرف الاول ، حسبما ورد على لسان الفقيه الذي أجاب عن هذه النازلة من تكريس للأمر الواقع و تدعيم لتقسيم العمل المعتاد ، إذ قال : **« إن عليه عمله كله وحصاده ودرسه »** . فيما أقرت أخرى هذا الأمر إذا كان شرطا مسبقا ، وإن لم يشترطه المالك ، فليس عليه إلا الزرع (2) .

وبالتالي ، فإن الوظيفة الأساسية للخماس هي الحرث . ثم وقع ترسيب مهام أخرى إضافية ، كلما سنحت الفرصة لأرباب الأرض في الريف . مما يفسر اختلاف أجوبة الفقهاء في هذا الشأن وصعوبة مسايرتهم للتطورات الحاصلة . ونظرا إلى الظرفية التاريخية المتردية أواخر العصر الوسيط ، فغالبا ما ترتبط حدود هذه الوظيفة بالنزوات الشخصية للشريك القوي . فيتعرض الخماس الى شروط مشطة ، دون أن يتمكن من التصدي لذلك . وهذه إحدى النوازل الدالة على ذلك : **« و سئل عن رجل اتخذ أجيرا للحرث في الزريعة وكان لصاحب الزرع قليب ، و شرط على الأجير أن يرد على القليب في إبانها ، و شرط عليه أيضا نصف العمل في الحصاد والدرس ، وليس للأجير من الزرع إلا السدس »** (3).

(1) نفس الاحالة السابقة . ويستند هذا الرأي الى ما ذكره عياض من أن الشركة فاسدة إذا أختص أحدهما بالبذر والآخر بالأرض ، وأشتركا في غيرها تساويا أو تفاوتاً . وبناء على ذلك فقد أقر ابن عرفة بأن الشركة الحقيقية لا تنفرد فيها طرف بإخراج المال والآخر بالعمل وهو ما ينطبق على الخماسة . واعتبر ذلك اجارة خلافا لما شاع بين الناس على وجه بعيد عن الصواب : القلشاني ، شرح ، ج II ، ص 186 . وفي القباب (شرح ، ص 12) رأي مخالف مفاده أن شركة الزرع جائزة إذا كانت الزريعة بينهما ، والأرض لواحد والعمل لآخر أو العمل بينهما .

(2) ن . م ، ص 176 - 177 . راجع حول عقد الخماسة :

G. Rectenwald, Le contrat de Khammassat dans l'Afrique du Nord, Paris, 1912, p. 73 .

(3) ن . م ، ص 161 .

وبالتالي ، فإن هذا الأجير الذي يقوم بنصف قيمة العمل لا يتحصل إلا على سدس المحصول ، إن كان هناك محصول ! وقد تردت أحيانا حالة الخماس حتى أصبح تحت رحمة سيده ، يقوم بأعمال لاعلاقة لها بالعمل الفلاحي ، مثل الاحتطاب والرعي .

و يمكن أن نلخص مهامه في القرن الخامس عشر كما يلي : **« الخماس يحرث و ينقى ويرفع الاغمار و يحصد و يدرس و ينقل السنايل إلى الأندر . وإن شرط عليه غير ذلك فلا يجوز . و جرت العادة اليوم بالبادية بأن يشترط عليهم القيام بالبقر و الاحتشاش لها و عمل الحطب و استقاء الماء إن احتاج إليه »** (1).

و هكذا تولى الخماس بالبادية القيام بعدد الاعمال الزراعية وغيرها ، تحت سطوة الخوف والجوع . ولم يقتصر هذا الامر على المغرب الاقصى ، إنما شمل كذلك الجهة الشرقية من بلاد المغرب ، حسب ما ورد في هذه الشهادة : **« و أما فساد الخماسة بقطر تونس ، فسمعت أنهم يشترطون على الخماس أن لا يأخذ نصيبه من التبن ، و أنه يخدم شريكه في حيوانه و حطبه و استقاء مائه و غير ذلك . كما أشترط عليه في بعض الحالات القيام بالمساقى حتى « ضجر عند ذلك الضعفاء »** (2).

وبالتالي فقد تحول الخماس في بعض الحقب الى مجرد أجير بالثوب والطعام ، يكتفي بأخذ أجرة عينية توفر له الحد الأدنى من ضروريات المعاش . وظل في المقابل على ذمة سيده طوال السنة ، مسخرا لكل الخدمات و الأعمال الشاقة سواء أكانت فلاحية أو لم تكن ، شأنه شأن القن الذي يأويه سيده تحت سقفه في النظام الفيودالي . وبالتالي ، فإن الأجرة العينية و أعمال السخرة و عدم تحديد وظيفة الخماس كلها دلالات على نوعية العلاقات الانتاجية السائدة (3) .

(1) البرزلي ، ن . م ، رقم 4851 ، ج II ، ص 111 ب . الونشريسي ، ن . م ، ص 151 . لئن حاول بعض الفقهاء المغاربة تبرير هذه الاعمال الإضافية قياساً على الاعمال الزائدة التي يقوم بها المساقى مثل إصلاح القنوات وغيرها ، فإن ابن عرفة أنكر هذا الأمر و تحدث البرزلي عن **« فساد الخماسة بقطر تونس »** .

(2) البرزلي ، ج II ، ص 1150 . الونشريسي ، ص 149 - 150 .

(3) راجع مسألة الفيودالية والقطاع في الفصل الخاص بها . وقد ألتجأ العمال الزراعيون ، من خماسة وحصادين الى استهلاك الحصاد ، في فترات نفاذ المؤونة . قال البرزلي (نفسه ، ج II ، ص 1154) في هذا الصدد : **« ومثله ما يقع اليوم يأخذون الزرع من الفدان ويعملون منه معيشة الحصادين ، فهو جائز »** .

د) علاقة الخماس برب الأرض :

تمتع الخماس ببعض المنافع الاجتماعية ، الزائدة على خمس الإنتاج ، الذي لا يكفي لسد الرمق طيلة سنة كاملة . ففي جهة القيروان ، كان ، على حد تعبير البرزلي ، " يستبد بشيء زائد غير داخل في الشركة " ، من تسبقة ولباس ومأكول وغيره . وكان الفقيه الشيبيني (القرن الثامن هـ) قد أباح هذه المنافع الزائدة ، التي أشتهر العمل بها كثيرا في مدينة القيروان .

ولما تولى البرزلي الفتوى بالقيروان ، حاول عبثا تغيير هذا الوضع ، ومنع التسبقة ، متبعا في ذلك رأي أشياخ مدينة تونس ، مثل أبي عبد الله بن شعيب الهسكوري ومن بعده ابن عرفة ، الذين اعتبروا الخماسة إجارة . لكن هذا الموقف قوبل برفض صارم من الخماسة الذين تضرروا على ما يبدو من هذا " الإصلاح " و"ضجر الضعفاء" ، وربما سمعت أنهم دعوا على من منع ذلك ، وكان الشيخ (الشيبيني) قد أجازه لضرورة الزمان " . ولئن كنا لا ندري هل أن هذا التملل العمالي تزامن مع نظيره بمدينة تونس ، أم أنه جاء بعده ، فالنتيجة كانت واحدة في المجالين ، إذ عدلت السلطة القضائية والسياسية عن تطبيق هذا القانون . ولم يكن إصرار بعض الفقهاء مثل البرزلي على عدم جواز شرط السلف في أصل العقد ، عائقا حقيقيا لتحصل الخماس على السلف أو التسبقة ، باعتبار إمكانية أخذه بعد إمضاء العقد مباشرة .

و بالتالي فقد كان الخماس بجهة القيروان يأخذ حصته من التبن كاملة . وهو ما لم يكن يقع بجهات أخرى من بلاد المغرب ، مثل جهة تونس حيث اعتبر الخماس أجيرا ، أو بجاية والمغرب الأقصى حيث لا يعطى من التبن إلا ما خف منه ، لجعله في مطمورته عند خزن الحبوب .

و إلى جانب بعض اللباس الذي يتحصل عليه العامل الفلاحي ، شأنه في ذلك شأن الراعي ، فإن من عادة المزارعين منح الخماس الغذاء ، من طعام وشراب (1) . والحقيقة أن إيواء الخماس وإطعامه عند الضرورة ، خاصة منحه سلفا ليس منفعة يتمتع بها بقدر ما هي قيود تزيد في تكبيله ، ذلك أنه يشترط عليه استخلاص التسبقة العينية التي يتحصل عليها عند بدء العمل قبل الحصاد إذا ما أراد فسخ عقد الشركة ، وهو شرط صعب من شأنه أن يجمد حالته و يجعله تابعا لصاحب الأرض بصفة مستمرة .

(1) البرزلي ، نفسه ، ج II ، ص 1106 . الغرناطي ، نفسه ، ص 210 ب . المغيلي ، الدور المكتونة ، ج II ، ص 133 ، 49 ب .

على أن محاولات الهيمنة هذه لم تكن دائما ناجعة لأن عقد الشركة لا يقضي بأن يبقى العامل مرتبطا بالأرض ، ولا خاضعا للسخرية بلا رحمة كما هو الشأن في النظام الإقطاعي الأوروبي . فهذا العقد هو إذن مجرد اتفاق بين اثنين قابل للمسخ في أي وقت ويفرض على العامل التشبث بالأرض أو الوفاء لصاحبها . فهو يمتلك نسبة من الحرية الشخصية ، وإن كانت تنقصه الحرية الاقتصادية . ولذلك نراه أحيانا يرفض الحصاد وحده و يملئ شروطه على صاحب الأرض ، خاصة إذا كان قانون العرض والطلب لصالحه . ويتوانى أحيانا أخرى في التزاماته . وقد يابق الخماس دون أن يفي بواجباته تجاه شريكه . قال الونشريسي في هذا الصدد :

« وسئل بعض الفقهاء عن زرع أرضه ونبت زرعها ثم أخذ شريكا بيده يعمل معه بسهم معين ، فخدم معه زمانا ثم فر فاتمها صاحب الأرض بيده أو بإجارة » . وفي نازلة أخرى : « يسافر الخماس إلى موضع بعيد أثناء الحرث » (1) . وفي هذه الظروف ، فإن صاحب الأرض لا يتقاعس في البحث عن أجير آخر كلما أمكن ذلك . وفي الحقيقة فإنه لا يوجد دائما تباين كبير بين رب الأرض وخماسه خاصة إذا كان الأول من صغار العقارين يشارك مباشرة في عملية الإنتاج إلى جانب أجيره ، بل إنه أحيانا يقوم بإعانتته في عمله راغبا في التحصل على مقابل (2) . وفي هذه الحالة فإن العلاقة بين المالك والخماس هي علاقة مباشرة ، إذ يكفي أن تهب ريح الأزمة حتى يستويا في الفقر .

هـ) هل وجدت فئة إجتماعية للخماس ؟

لئن كان هاجس الفقهاء النظر في ما يجوز ، وما لا يجوز ، فإن الدارس للتاريخ يطمح إلى رسم صورة دقيقة للوضع الإجتماعي لهذه الجماعة البشرية المستقرة بالبادية .

و مما له مغزاه أن عالم الخماسة لم يكن منعدم التنظيم ، إذ تتحكم فيه من الداخل روابط وعلاقات وطيدة من التآزر والتكاتف ، تآزر الضعفاء في السراء

(1) البرزلي ، ن.م ، ص 150 ب . الونشريسي ، ن.م ، ج VIII ، ص 137 ، 144 - 145 .

(2) الونشريسي ، ص 141 . قياسا على فتوى لابن رشد أقر فيها أن الأجير إذا راغ يأخذ أجرته في الأيام التي عمل فيها ، حكم ابن عرفة بنفس الأمر على إجراء الحرث والرعاة الذين يعملون لأشهر معينة ثم يروغون ، ويأتون بعد إنقضاء المدة يطلبون مناب ما عملوه من المدة ، فيعطيه أجره بالتقويم . على أن فقهاء آخرين يذهبون إلى عدم منحه أجره ، باعتباره تجاوزا للعقد . لكن كثرة وقوع هذا الأمر ، وعدم استقرار إجراء الحرث ، والرعاة على حال كما شهد بذلك ابن عرفة ، يفسر الأخذ بالرأي الأول . ويبدو أن عدم الاستقرار في العمال ، يفسر شرعية الرأي الذي يريد أن يجعل من إجراء الحرث والرعي شركاء ، للالتزامهم للعمل طيلة سنة كاملة (ابن عرفة ، المختصر ، ج IV ، ص 29 ب) .

والضراء . فعلى إثر الاقرار بكونهم أجراء لا شركاء ، بدأوا في التملل في جهة القيروان (و على حد تعبير البرزلي " **ضجر الضعفاء** ") ، و ردوا الفعل بأكثر قوة بناحية تونس ، حتى أجبروا كل من السلطنة القضائية و السياسية على التراجع . و ما فتئ السلطان أبو فارس عبد العزيز الذي أخذ على ما يبدو برأي الفقيه ابن عرفة و من سبقه مثل ابن شعيب الهسكوري ، و أصدر ظهيرا لإزالة نظام الخماسة ، أن تراجع أمام المعارضة الهامة لهذا القرار . و هو ما يأتي شاهدا على مدى تطور الوعي الإجتماعي لهذه الجماعة الريفية ، و قدرتها عن الدفاع عن مصالحها ولئن كان ليس من اليسير اختراق هذا العالم من الداخل ، و معرفة كنهه معرفة دقيقة فإننا نعتقد أن التركيبة البشرية له فسيفسائية التكوين ، إذ جاءت أصول الخماسة مقترنة إلى حد كبير بحركة النزوح البدوي و انتقال المعدمين من جهة إلى أخرى ، من الجنوب إلى الشمال ، و من المناطق المنكوبة بالاضطرابات الاجتماعية و الأوبئة إلى أخرى أكثر أمنا . و لذا فقد كان عدد كبير منهم من الغرباء على البلاد ، الوافدين عليها من الجهات المعرضة لوطأة الازيمات أو من شتات العشائر و القبائل البدوية التي بدأت في الإستقرار (1) .

لكن هذا الاختلاف في الأصول البشرية لم يمنع من وجود تعاون بين الخماسة قائم على أساس شركة الذمم التي تعقد بينهم ، بمعنى تعاون الأجراء على إنجاز عمل (2) .

ففي سنوات وفرة الإنتاج ، عقدت الشركات بين خماس و آخر ، لحاجة كل واحد منهما إلى صاحبه زمن الزرع و الحصاد ، فيقول الأول للثاني : « **شاركني وأشاركك خماسك** » (3) .

كما بادر الخماس بتشغيل العمال الفلاحين الوقتيين و بدفع أجرتهم ، خاصة سنين الإنتاج الوفير ، فمنهم من أتخذ معيناً له ، أو مقاطع في الزرع ، يتولى تنقية الزرع و الحصاد و الدراس مع الخماس ، مقابل أخذ جزء من الإنتاج (4) .

وفي حالات أخرى ، وقع الاشتراك بين الخماس و العبد (المسمى في بعض المصادر الخديم) للقيام بعمل ما ، و من الأمثلة على ذلك ماسئل عنه عبد الله التجاري : « **عمن اشترك مع رجل بالخمسة كما جرت العادة لكنه لا يعطي الزريعة أو يشارك في المصاريف التي أنفقت على السكة و المحراث ، و يتولى القيام بالعمل (الحراثة بالزوج) مع خديم لصاحب الأرض .** »

(1) الغرناطي ، المصدر نفسه ، ص 1215

(2) القلشاني ، شرح ، ج 2 ، ص 81 ب .

(3) اللونشريسي ، المعيار ، ج VIII ، ص 142 .

(4) المغيلي ، المصدر نفسه ، ج II ، ص 153 .

و قد اشتركا في العمل ، و شابهت وضعية الخماس الرق ، إذ كان ممن أخذ في جميع الأشياء . على أنه رفض أن يتولى حصاد كل الزرع ، و دخل في زراع مع صاحب الأرض و خديمه حول تقسيم العمل (1) .

و يبدو أن وفرة العمال الزراعيين في بعض البلاد التلية يفسر أن أصحاب الأرض يعمدون إلى اتخاذ « شريكين بالخمسة بينهما » على أن يتقاسما خمس الإنتاج بينهما ، و كذلك العمل ، فيتولى واحد الحرث ، فيما يقوم الآخر بإزالة الأعشاب الطفيلية و بتدبير علف الزوج (2) .

و على العكس من ذلك ، عندما ينذر العثور على الخماس ، لا يجد الشركاء المزارعين بدا من العمل بأنفسهم . و إذا ما عثروا على خماس فإنه لا يقبل العمل إلا بشروط مشطة (3) .

و قد يشترط في هذه الحالة الحصول على عطاءات ثانوية ، غير معهودة في شركة الخماس ، كما ورد في مسألة أخرى ، إذ قال الخماس لصاحب الزوج :

« **زدني جرة سمن و دراهم مسماة أو جزء آخر من الزوج و سبب هذا قلة الخماس و الالتجاء إليهم ، فزاده ما طلب** » (4) .

و في السنين الخصبة ، قد يتحول هذا الكادح إلى صاحب نفوذ على الحصادين ، الذين يتقاضون يوميا أجرتهم من الحبوب ، بنسبة معينة من الحصاد ، العشر أو غيره . وكانوا في الغالب من الوافدين على البلاد التلية ، أي إفريقية كما تطلق عليها المصادر ابتداء من تلك الحقبة . فطريق الرحلة من الجنوب إلى الشمال هو طريق تقليدي ، عرفته إفريقية منذ العهد الأغلبي (5) .

(1) الغرناطي ، المصدر نفسه ، ص 210 ب . و قد وردت مسألة مشابهة عند المغيلي ، الدور المكتوبة ، ج II ، ص 21 ب . و في هذه الحالة ، تشبث الخماس بالعمل في الخمس ، فيما كان عليه خدمة النصف . الشماخي ، نفسه ، ص 352 (كان الخدام غالبين في العمل بواحات إفريقية في العصر الموحدى ، كما ذكر ذلك أبو العباس أحمد (أصول الأرضين) .

(2) المغيلي ، المصدر نفسه ، ج II ، ص 32 ب . و في حالات أخرى يتقاضى الخماس عشر الإنتاج ، على أن يقتصر عمله على الحرث في فصل الشتاء : كذا في الغرناطي ، المصدر نفسه ، ص 1215 .

(3) المغيلي ، المصدر نفسه ، ج II ، ص 31 . « سئل العقباتي عن قوم اشتركوا في حراثة زوج ، فطلبوا خماسا يحرث بقرهم ، فلم يجدهم ، فصاروا يتداولون على الحراثة بأنفسهم أياما حتى وجدوا خماسا ، فقال لهم : لا احبس زوجكم إلا أن أدخل معكم فيما حرثتموه و تقولوا (كذا) تصدقنا عليك بما سبقناك به »

(4) المصدر نفسه ، ج II ، ص 133 .

(5) في طبقات أبي العرب ، ص 69 : « أبصر عالم القيروان ، أسماعيل بن رباح الجزري (المتوفى سنة 212 هـ) رجلا من أهل الساحل و معه ولده و أهله ، و هم بحالة رثة . فنأوله غذاء يسد الرق ، ثم سأل عن وجهته ، فأجابته الساحلي : « بلغني أن بصطفورة زرا بمنزل فلان ، فأحببت أن أبلغ إليها لعلني أعيش أنا و أهلي و صبياني فيها . و تذكرنا ظاهرة العمال الزراعيين و الحصادين المتنقلين بحركة الدوارين في العهد القديم (circoncillions) التي أدت إلى تكوين عصابات قروية من العمال الزراعيين بدون أرض و قيام تمردات ضد الملاك العقاريين ، كما تشابه مع ظاهرة الهطاية خلال الفترة ما بين الحربين . حول مفهوم إفريقية ، راجع الفصل الخاص بتونس وإفريقية .

و الجديد في العهد الحفصي أن هؤلاء العمال الموسمين انحدروا في الغالب من البدو الرحل ، و كان عددا كبيرا منهم من القبائل العربية التي تنتجع صيفا إلى التلول للحصول على نصيبها من الحبوب .

و قد تولى الخماس و شريكه توفير مؤونة الحصاد للوافدين عليهم ، و هو غذاء بسيط في محتواه ، يعتمد أساسا عنصر الدقيق و الزيت و اللبن و نادرا اللحم . و أخذ الدقيق في الغالب من زرع الفدان . و قد جرت العادة بجهة القيروان في القرن الثامن هـ أن يتولى توفير الطعام للحصادين كل من المالك العقاري و الخماس بالتداول بينهما (1).

و ثمة صنف آخر من العمال الموسمين الذين أكملوا عمل الخماس ، و هم اللقاطون الذين وقع أستثنائهم من دفع الزكاة ، لأن السنابل المجمععة تعتبر شيئا متروكا . و كانت من العادات المتبعة في بعض قرى إفريقية هو ترك آخر فدان الزرع إلى اللقاطين و يسمون ذلك : عروس الفدان (2) .

و مجمل القول ، فقد كان نظام الرق فاعلا في علاقات الانتاج الزراعي بين القرنين الثاني و الخامس هـ / الثامن و الحادي عشر م . لكن أزمة القرنين الخامس و السادس أدت الى تحرر عدد كبير منهم ، حتى أن البعض منهم الذين أطلقت عليهم المصادر «أباقي العبيد» شارك في أنتفاضة البدو ، من بني هلال و بني غانية ضد الموحيدين . كما أن تراجع التجارة الصحراوية نتيجة ظهور صحوة محلية ببلاد السودان الغربي (بممالك غانة و مالي و سونغاي) و ازدياد حاجة أوروبا الى العبيد الذين يسوقون لها إنطلاقا من ناحية برقة و طرابلس و جربة وغيرها ، قد أدى الى تضاعف مشاركة الرقيق السودان في العمل الزراعي .

وفي خط مواز ، تبلور انطلاقا من القرن السابع هـ / الثالث عشر م نمط جديد من علاقات الانتاج مرتكز على الخماس ، و ان كنا نقر بأنه وجد منذ العهد الأغلبي بإفريقية . و يدهي القول أن خماس العهد الحفصي اختلفت وضعيته حسب المكان و الزمان . فهو بناحية القيروان شريك ، فيما كان الى الاجير أقرب بناحية تونس ، حيث تطورت علاقات الانتاج ، و تبلور نمط من الاقتصاد السلعي التابع للمدن التجارية . ولئن كان الثابت في مهنته تقديم ساعده للعمل ، فانه تارة

(1) البرزلي ، جامع ، ج II ، ص 1110 . وكانت عادة غذاء الحصادين متداولة منذ العهد الأغلبي و عهد الولاة ، إذ ذكر المالكي (رياض ، ج I ، ص 215) أن رباح بن يزيد (ت . سنة 172 هـ) عمل غذاء للاجراء الحصادين
(2) البرزلي ، نفسه ، ج I ، ص 132 ، ج III ، ص 1205 . ابن ناجي ، شرح ، ج II ، ص 191 . الونشريسي ، المعيار ، ج I ، ص 384 . الشماخي ، سير ، تحقيق المؤلف ، ج I ، ص 64 .

عائى المهانة ، و أخرى كان سيد الموقف في الهنشير ، خاصة عندما تهب الازمات و الاوبئة ، و يتضاعف عدد العمال (1) .

و عموما ، فإن نظام الخماسة ، بما فيه من أجرة عينية و علاقات هيمنة ، هو تعبير عن سيطرة العلاقات شبه الاقطاعية في المجتمع المغربي عامة ، و الافريقي خاصة ، في نهاية العصر الوسيط و نظرا الى عدم نشأة صناعة متطورة و تجارة ذات صادرات و واردات متوازنة ، فقد ظل الرّيع العقاري المصدر الثابت للثروة لدى السلطان و أهل الحضر .

٧- تنوع الانتاج الزراعي و مردوديته :

يتميز الإنتاج الزراعي بإفريقية بتنوع أصنافه التي فاقت على ما يبدو ما كانت عليه في العصر الوسيط المبكر ، و ذلك رغم الظروف الانتاجية غير الملائمة . فقد شهدت الارياض خلال الفترة الحفصية اضطرابات عدة ، أدت إلى انحسار المساحات المزروعة و تراجعها ، حتى أضحت مقتصرة على النواحي القريبة من المدن و المناطق الآمنة .

على أننا ننبه في هذا المضمار لخطورة القراءة الأحادية ، التي تنطلق من وصف المصادر الادبية لجهة ما في فترة محددة ، و هو وصف لا يخلو من المبالغة ، لتعميمه على كامل البلاد طيلة ثلاثة قرون أو أزيد . كما يلجأ كثير من المؤرخين إلى الحل السهل في تحميل مسؤولية ما حدث إلى الاعراب ، و البداوة بصفة عامة . و هي في اعتقادنا نظرة تبسيطية للوضع ، الذي تداخلت فيه العوامل الاجتماعية و الديموغرافية و السياسية ، فضلا عن الجغرافية - سياسية و الاقتصادية المفسرة لهذا الوضع الزراعي الصعب .

و بالتالي يتعين على الدارس الفطن أن يعطي المعلومات الواردة في رحلات العبدري و التجاني و ابن بطوطة و غيرهم حجمها الحقيقي ، دون مبالغة أو استنقاص . و قد ركز هؤلاء على ظاهرة عدم استتباب الأمن (2) .

(1) مناقب ، مخ 1855 ، ص 185 ب . وفي القرن السابع لخص هذا الخبر المعاناة التي يتكبدها المزارع من نقص في اليد العاملة : فقد جاء « رجل كبير من الفلاحة » الى أحد المرابطين ، و هو جالس على ذروة الجبل الاخضر ، بناحية مدينة تونس ، و قال له باكيا : « عندي ولد يقوم علي و يعاوني و قد عيبت و كبرت ، فأراد أن يمشي مع الركب و يسافر »

(2) العبدري ، رحلة ، ص 37-38 قال العبدري " أن المسافر عندما يخرج من مدينة فاس لا يزال الى الاسكندرية في خوض ظلماء... لا يأمن على ماله ولا على نفسه ، ولا يؤمل راحة في غده " . و اضاف متحدثا عن بعض المدن التي مر بها : " ثم وصلنا إلى مدينة باجة ، و هي مدينة جرعها الدهر أجابه ، قد هتكها الايدي العادية و فتكت فيها الخطوب المتبادية حتى صارت و هي حاضرة بادية ، فخشوعها لائح و ضراعتها بادية ، و قد حدثت بها أن أهلها لا يفارقون السور خوفا من العربان ، و أنهم يستعدون لدفن الجنائز كما يستعدون ليوم الضراب و الطعان ... "

ويعزى التجاني انحسار المساحات المغروسة إلى نفس العامل، فيقول عن غابة الساحل، إن زيتونها " أذهب إفساد العرب أكثره، وغير بعد الاستواء أسطره " ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى غابة صفاقس، " كانت قبل غابة زيتون ملاصقة لسورها، فافسدها العرب، فليس بخارجها الآن شجرة قائمة " (1).

غير أن فترات عدم الاستقرار لا يمكن أن تخفي حقبات أخرى عرفت فيها الزراعة انتعاشا وتطورا، وإن كان الخط البياني العام أخذ منحى الانحدار منذ مطلع القرن الخامس للهجرة، لأسباب عديدة، ولم يكن الانتشار البدوي إلا أحد العوامل التي سارعت في تطور حتمي للأوضاع (2).

1) شجرة الزيتون والعلاقات الحضري-بدوية :

كان الزيت من أهم منتوجات البلاد منذ العصر القديم، وقد ظل رمزا للثروة والرخاء عند العرب بالبلاد في القرن الأول الهجري، حسبما جاء في الرواية الشهيرة التي أوردتها كتب التاريخ (3).

وقد عادت شجرة الزيتون إلى مجدها السابق، بعد انقضاء فترة الاضطرابات السياسية، وأصبحت في العهد الأغلبي تغطي مساحات شاسعة ببلاد الساحل، ممتدة جنوبا إلى نحو مرحلة من قابس، وغربا إلى بلاد قمودة، وقد كانت صفاقس آنذاك " وسط الدّ غابة زيتون " ، ويكفي أن نستدل على وفرة الانتاج بالعدد الهائل للمعاصر في هذه البلاد، إذ بلغ في رستاق رصفه وحدها 360 معصرة للزيت في نهاية القرن الرابع الهجري (4). وأرتبط امتداد غابة الزيتون بالعمران الحضري، حتى أن تحديد بلاد الساحل اقترن بتطورها ومدى اشعاعها وتقلصها.

ولا يفوتنا في هذا المضمار التذكير بالملكيات الكبرى بالساحل، التي كانت بيد الخاصة من أهل القيروان، إذ بلغ عدد الزياتين ببعض الضيعات عشرين ألفا (5).

على أن هذه الغابة شهدت انحسارا ابتداء من القرن الخامس الهجري، وبدأت غابة الزيتون الموجودة بالسباسب وبلاد قمودة في التلاشي، تاركة المجال المرمي ولزراعة الحبوب. لكنها لم تندثر كلياً وظلت قائمة إلى حد القرن السابع هـ / XIII م حسب شهادة ابن الشباط (1). وفصلت الزيتونة الاحتماء بالعمران الحضري، مقتصرة على السواحل وبعض الواحات والقرى الجبلية، حتى وجد العالم كبير بين الاثنين، بين الاستقرار وشجرة الزيتون، وهو ما تبينه خريطة التوزيع الجغرافي لها.

- التوزيع الجغرافي لغابات الزيتون ببلاد افريقية في العهد الحفصي: نمت هذه الشجرة في تربات متعددة، وحيثما ازدهر العمران الحضري. فكانت بجهة القيروان في العهد الأغلبي، يحتطب منها باستمرار، وبعد أن تحولت حاضرة افريقية من القيروان إلى تونس ابتداء من القرن الثاني عشر، بدأت تظهر حول هذه المدينة غابة زيتون، على مسافة أربعة إلى ستة أميال منها، وهو المجال الزراعي الثاني المحيط بالمدينة، فيما خصّص الأول للخضراوات ولبقية الأشجار المثمرة. وقد كانت هذه الغابة لا تقتصر على تزويد أهل الحاضرة بمنتوجها من الزيت والزيتون والحطب المستعمل للتسخين والطهي، إنما يخصص جانب من الزيت للتصدير إلى عدة بلدان متوسطية مثل مصر وجنوة وبيزا (2).

على أنه لا يخفى علينا أن بلاد الساحل التي اشتهرت منذ العصر القرطاجني بغراسة الزيتون، ظلت وفيّة لهذه الشجرة طيلة العهد الوسيط، حتى أن حدوده تغيرت في خط مواز لاتساع هذه الغابة أو تقلصها، كما أشار إلى ذلك اليعقوبي في قوله: " ومما يلي القبل من القيروان بلد يقال له الساحل، ليس بساحل بحر، كثير السواد من الزيتون والشجرة والكروم " .. وهي قرى متصلة بعضها ببعض كثيرة " . وقد اتسعت هذه الغابة حتى بلغت جنوب صفاقس، وغربا إلى حدود بلاد قمودة. ويبدو أن انتقال العاصمة إلى المهدية مع الفاطميين، أدّى إلى تدعيم المجال الفلاحي المحيط بها، وإلى تميّز رستاق رصفة القريب منها بغراسة الزيتون (3).

وفي الجملة، فإن حدود الساحل اتسعت جنوبا وغربا، كلما اتسعت غابة الزيتون نحو هذه المجالات، باعتبارها قد حددت إلى درجة كبرى طبيعة الانتاج والسكن. غير أن هذه الغابة قد أصابها ما أصاب العمران من ضرر.

(1) ابن الشباط، صلة السمط، ج IV، ص 6.

(2) البكري، المصدر نفسه، ص 26، الوزان، وصف إفريقيا، ج II، ص 77.

(3) اليعقوبي: البلدان، ص 102، المقدسي، ن.م.، ص 227، البكري، ن.م.، ص 19-20.

(1) التجاني، رحلة، ص 75. انظر أيضا: ابن بطوطة، رحلة، ص 5-6.

(2) قال بونسي: " يجب أن ننهي الحديث عن أسطوره الغزو الهلالي، لا لكي نجعل من العامل البدوي أمرا إيجابيا، إنما لأن هذا التفسير ناقص " انظر: J. Poncet, prospérité et décadence Ifriqiyenne. In C.T., 1961, N°: 33-35.

(3) ابن عبد الحكم، فتح، ص 57-58. R. Brunschvig, Les Hafside, TI, p.57-58.

(4) البكري، المسالك، ص 19، 20. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 226-227.

(5) المالكي، رياض النفوس. ابن ناجي، معالم، ج III، ص 183.

ففي النصف الثاني من القرن الخامس الهجري/ XI م، كان طول غابة الساحل المشتعلة على وطن المهدي و صفاقس مسيرة ثلاثة أيام، وعرضه يوماً، غير أن أهله فرّوا عنه في كثير من الأحيان، وأحتوموا بأسوار المدن، بعد أن غلب عليه الأعراب، وأصبح جالياً (1).

لكن العامل البدوي ليس المسؤول الوحيد عن بداية انقراض هذه الغابة، إذ من الواضح أن أحداث سنة 474 هـ / 1081 م، عند محاصرة تميم بن المعز لمدينة صفاقس، قد أثّرت سلباً على زيتون صفاقس، نتيجة عوثر عسكره في أجنتها المعروفة بالغابة وفسادها (2).

وإذا كان الإدريسي قد ذكرها في أواسط القرن السادس، فقال إن "جل غلاتها الزيتون والزيت، وبها منها ما ليس يوجد بغيرها مثله"، فإنها شهدت تراجعاً كبيراً في نهاية القرن السابع، ومطلع القرن الثامن الهجري، غير أننا لا نعتقد أنها اندثرت تماماً خلال تلك الفترة، بل تواصل وجودها وامتدادها على مسافة ثلاثة أيام، من نقطة جنوب صفاقس إلى سوسة شمالاً، والجم غرباً، كما يفهم من سياق نص العبدري: "ثم منها (أي نقطة)، على الطريق الوسطى بين طريق القيروان وطريق الساحل على غابة إفريقية، وهي غابة عظيمة من زيتون البعل، يحمل كثيراً ويعصر زيتاً طيباً كالحال في زيتون الشام سواء، ولكنه ليس في الشام منه غابة متصلة كاتصال هذه مع عظمها، وقد قطعناها في ثلاثة أيام، ولكنها الآن معطلة لفساد البلاد واستيلاء العربان عليها، فانقطعت منفعتها رأساً حتى صار الزيت بإفريقية مجلوباً من جزيرة جربة، وهي جزيرة منقطعة في البحر فيها زيتون وثمار" (3).

ولا يخفى على الدارس المتفطن أن تعطل انتاج هذه الغابة لم يكن الا ظرفياً، مرتبطاً بالقلقل السياسية والاجتماعية التي عرفت بها البلاد في نهاية القرن السابع ومطلع الثامن. ومن الصعب أن نتصور أن هذه الغابة التي كانت معطلة سنة 689 هـ، عند مرور العبدري بها، قد اندثرت بالكامل بعد سبع عشرة سنة فقط، كما أقر بذلك التجاني في قوله: "كانت بها قبل غابة زيتون ملاصقة لسورها، فافسدتها العرب، فليس بخارجها الآن شجرة قائمة" (4). والحقيقة أن التجاني اقتصر على

(1) ابن ناجي، شرح، ج II ص 91 ب.

(2) ابن عذاري، البيان، ج I، ص 330.

(3) الإدريسي، نزهة المشتاق، ص 107. العبدري، رحلة، ص 237، 238.

يؤكد العارفون بالزيتون أنه لا يندثر، حتى لو أكلته الماشية وأهمل.

(4) التجاني، رحلة، ص 68. يبدو أن صاحب الرحلة يقصد الغابة الملاصقة للأسوار القريبة منها، دون أن يعني ذلك اندثار كل الغابة الموجودة في ناحيتها. ومما يؤكد ذلك أن الغابة كانت موجودة في العصر الحديث، إذ تحدث مقديش عن بساتينها وجناتها، وعن غلة الزيتون الجالي بغابة صفاقس.

(مقديش، نزهة الانظار، ج I، ص 109، ج II، ص 181).

ذكر جزء ضئيل من غابة الساحل، ممتد بين الجم وأم الاصابع (أورقة)، وهي مسافة لا تتجاوز نحو عشر كلموترات، ولم تسلم هذه الغابة بدورها من الإهمال والتلف (1).

غير أننا لا نكاد نصدق هذه المزاعم القائلة بانقراض شبه كلي لغابة الزيتون بالساحل، أمام تقدم الانتشار البدوي بهذه الجهة. صحيح أن الغابة تضررت من ذلك، وأن المناطق الطرفية لبلاد الساحل مثل جهة رصفة قد تضررت أكثر من غيرها، لكن ذلك لم يؤد بكل تأكيد إلى اندثار كلي لها ببلاد الساحل، وعوضاً عن هذه الاحكام القاطعة التي تبناها بعض الدارسين، فلنقل أنها شهدت حركة مد وجزر طيلة الفترة المتأخرة من العصر الوسيط.

فقد عرفت رباطات الساحل حركة تعمير و غراسة للغابة المحيطة بها، في غضون القرن السابع الهجري XIII م، وتمكن المرابطون من بسط أيديهم على حمى القصور وأجنة الزياتين المحيطة بها (2).

وبعد موت المستنصر، شهدت حركة الاحياء فتوراً، ان لم نقل تراجعاً، تواصل بصفة متقطعة في بداية القرن الثامن الهجري، وقد بلغ ذروته عند حدوث الطاعون الجارف سنة 749 هـ، حتى أصبحت الزياتين المهملة بعد هذا التاريخ تمثل نسبة هامة من الغابة، إذ طرحت في عهد ابن عرفة مسألة غابة الزيتون ببلاد الساحل، المنبثة، أي المتفرقة، والمهملة، هل تخضع لقانون الجباية أم لا، كما وقع التعرض لكيفية احيائها واستصلاحها. ولئن كانت الحلول متضاربة وغير دقيقة في الجانب الأول، فإن التشجيع على الاحياء كان واضحاً وجلياً، إلى درجة التساهل في احياء العقارات التي كان أصلها مملوكاً (3).

وفعلاً فقد أتت سياسة الاحياء أكلها في مطلع القرن التاسع، عهد السلطان أبي فارس عبد العزيز، وأصبحت الزيتون مورداً هاماً لجباية الدولة، كما أقر بذلك البرزلي، إذ قال: "وفي وقتنا هذا غلب أمير إفريقية، نصره الله تعالى، الأعراب عنه وعن غيره، فجمع منه لبيت المال الوفاء شتى، ومن جملته زيتون سحنون بن سعيد بموضع يسمى بني خلاف، مررت به لما وليت قابس، فرأيت عجباً من حسن اشجاره، كأن صاحبه حاضر له، وكان يملك منه اثني عشر ألف زيتونة، وكان لصاحبه عبد الرحيم بن عبد ربه الربيعي الزاهد 17000 زيتونة" (4).

(1) المصدر نفسه، ص 65.

(2) البرزلي، جامع مسائل الاحكام، ج I، ص 56 ب - 157.

(3) المصدر نفسه، 1، ص 140 ب، وفي الونشريسي (المعيار، ج 1، ص 385) سئل ابن عرفة عن زيتون الساحل ونحوه من زيتون إفريقية المستنبت.

(4) ابن ناجي، شرح، ج II، ص 91 ب.

وهكذا شهدت غابة الزيتون بالساحل انتعاشا، بعد أن تم التحكم في تحركات البدو، وبعد أن كان مهملًا لا توظف عليه الجباية إلا نادرا، أضحي يدفع جباية هامة للمخزن، وإن كان بعض المزارعين يتهربون من دفعها، حتى أن ابن عرفة قال في هذا الصدد: "لو لا أن الولاة لا يضعون الزكاة موضعها، لاشرت عليهم بتقديم الامناء في المعاش، لاني تحققت أن أكثر الناس لا يخرجون زكاة الزيتون، ولو انصفوا باخراجها لا يكاد ما يبقى فقير يسأل" (1).

وقد ظلت هذه الغابة قائمة في مطلع القرن السادس عشر، ذكر الوزان بعض نواحيها بجهة المنستير (طبلبة) وخاصة في ناحية سوسة، حيث يستخرج منه كمية وافرة من الزيت (2).

أما المجال الثالث لانتاج الزيت بأفريقية، فهو يخص المرتفعات الجبلية والواحات وسواحل جنوب افريقية. وتصدرت هذه القائمة جزيرة جربة التي ظلت طيلة العصر الحفصي مركزا لانتاج الزيت بكميات وافرة لبعدها عن النزاعات البدو-حضرية التي ابتليت بها السواحل، مثل صفاقس التي انقطعت عن ظهورها في أواخر القرن السابع هـ/ XIII م، حتى أنها ألتجأت إلى التزود بالزيت من جزيرة جربة. على أن هذه الأخيرة لم يقتصر دورها على توزيع هذه البضاعة في السوق الداخلية، إنما تحولت بحق إلى مركز تجميع لها من ناحيتها المنتجة للزيتون، ومرفأ تصدير له نحو المدن الأوروبية والاسكندرية، فقد ذكر ابن عبد الباسط على سبيل المثال أن التجار أوسقوا منها سنة 867 هـ/ 1463 م، الزيت الكثير وأنواع الاكسية (3).

ولئن أغفلت مصادرنا الحديث عن غابة الزيتون بشبه جزيرة عكارا القريبة من جربة، فإن واحة قابس كان بها "زيتون كثير، يستعمل منها زيت كثير يتجهز به إلى سائر النواحي" (4). كما أنتجت الواحات القريبة منها الزيت، فممنزل تبلبو الذي يوجد على نحو ميلين منها، كانت به غابة زيتون متسعة، وكانت قبل هذا غابة نخل، فقطعت أيام محاصرة ابن اللحياني لقابس في بداية القرن الثامن هـ/ 14 م. وقريبا منها توجد كتانة، وهي قرية صغيرة "ملتفة الشجر حسنة

(1) ابن ناجي، شرح، ج II، ص 91 ب.

(2) الوزان، وصف افريقيا، ج II، ص 83، 85.

(3) التجاني، رحلة، ص 122، ابن سعيد، جغرافيا، ص 145، العبدري، رحلة، ص 237، ابن عبد الباسط، رحلة، ص 36، انظر ايضا:

Dufourcq, L'Espagne Catalane et le Maghrib..., TI, p.264.
Brunschvig, op.cit., TI, pp.93,318, TII, pp.232,265.

(4) الادريسي، ن.م، ص 106.

المنظر، كأنها بستان واحد خضرة ونضرة، وعامة شجرها الزيتون، وكان غرسه بها أيام ولاية الأمير أبي زكريا على قابس سنة 624 هـ وقد اجتمعت منها بركة ماء متسعة تلاصق سور القصر من جهة غربية وتخرج مذائب ومسارب تخرق الغابة، فتعم السقي" (1) ويبدو أن جزءا من انتاج هذه الغابات، فضلا عن غابات جبل دمر ومطماطة، كان ينقل إلى جزيرة جربة، ويصدر خارج البلاد.

وقامت مدينة طرابلس بنفس الدور الذي قامت به جزيرة جربة، في تجميع انتاج الزيت من الناحية المجاورة لها، وتصديره في مرحلة ثانية نحو المدن الايطالية والاسكندرية. وتأتي غابة زنزور في المرتبة الأولى، لأهميتها ووفرة انتاجها، فهي "غابة متسعة الاقطار ملتفة الاشجار، وبها مياه عذبة، وأكثر شجرها الزيتون، وأكثره من الغرس القديم على نحو زيتون الساحل، وليس يعظم شجره في موضع من المواضع ما يعظم في هذه القرية، وبها مع ذلك نخل كثير ورطبه متناهي الطيب" (2).

وفضلا عن زيتون المناطق الساحلية الأخرى، مثل تاجورا، فإن زيت الجبل الغربي، أي نفوسة وغريان، كان يصل إلى مدينة طرابلس ويصدر بعضه إلى المدن المجاورة والاسكندرية (3).

أما في ما يخص بقية المناطق المنتجة للزيتون، فقد برزت من بينها بالخصوص الجبال الواقعة شمال قسنطينة وغربيها، حيث يكثر في سهولها الداخلية التين والزيتون، الذي يزود المدن المجاورة مثل قسنطينة والقالا وجيجل، وكذلك القبائل البدوية المجاورة (4). كما عرفت واحات نفزاوة وخاصة قفصة بهذا الانتاج، حيث كانت الجنات مختلطة، ذات نخل وزيتون متداخل. وكان يصنع بقفصة زيت جيد المذاق واللون، حتى أنها اشتهرت بأربعة أشياء: التمر والزيتون والقماش والفخار، وكان قسطا منه يزود مدينة القيروان (5).

على أن غابات أخرى عرفت طريقها إلى الاندثار، وخاصة الغابة الموجودة بالسباسب العليا في العهد الروماني، حول سبيطة وسببية والقصرين وتلابت. ولم يبق منها في القرن السابع هـ/ XIII م، إلا شواهد ضئيلة على أهميتها حسبما أقر بذلك ابن الشباط، إذ قال متحدثا عن سبيطة: «وهي اليوم في عصرنا

(1) التجاني، رحلة، ص 119، 179.

(2) التجاني، رحلة، ص 214.

(3) الوزان، وصف افريقيا، ج II، ص 106، 111.

(4) المصدر نفسه، ج II، ص 103.

(5) المصدر نفسه، ج II، ص 145، ابن راشد، الفائق، ج II، ص 1137، ابن ناجي، معالم الايمان، ج III، ص 209.

(تزويد القيروان بزيت قفصة)، ج IV، ص 203.

خالية، وأخبرني من أثق به أن باب المدينة قائم بها الى الكاف بحنية عظيمة عالية، فإن أمام الباب نهراً جارياً وأن حولها زيتونا كثيراً باقياً الى اليوم، وأنها لو حولت عمارتها لعمرت في أقرب وقت. وأخبرني غيره أن قصر الملك باق بها الى الآن وأنه مسقف بالصخور والعظام الطويلة عوضاً عن الخشب وأن المسلمين بنوا قصراً بالطوب بازائه وأنه باق الى الآن (1).

تلك هي أهم المناطق التي أنتشرت فيها زراعة الزيتون بافريقية في العهد الحفصي، وهي في الغالب المجالات الساحلية والجبلية والواحات التي أستطاعت أن تقف، ولو كان ذلك بصعوبة، في وجه الانتشار البدوي. ومما ساعد على صمود هذه الغابة ضرورة ايجاد توازن بدو - حضري لتوفير الانتاج اللازم للطرفين وحاجة السوق الخارجية (الأوروبية والمشرقية) للزيت. ويحق لنا في هذا المستوى التساؤل عن كيفية تنظيم هذه العملية خارج البلاد، ومدى حجم هذا التوزيع.

- انتاج الزيت وتوزيعه : تعود المزارعون على تكليف بعض البدوبصيانة محصول الزيتون وحراسته، وذلك منذ العهد الزييري، وقد تصل أجرة الحراس زمن الخوف إلى نسب كبيرة. أما جنه، فقد كان خاضعا في العهد الحفصي لوقت محدد، وتعقد لهذا الغرض الشركة في الزيتون مع الأجراء، الذين يتولون العمل بأجنة الزيتون جنيا وحملًا وتجميعا، إلى حد نقله إلى المعصرة (2).

ولئن أقر ابن عبد السلام بصعوبة هذا العمل، فإنه اعتبر قطفه وعصره لا يمكن أن يتولى القيام به العامل المساعي، لأنه يخرج عن بنود عقد المساقاة. ويبدو أن الصعوبات العدة التي يواجهها القطاع في مستوى الانتاج، من قلة توفر العمال الزراعيين وندرة المعاصر، قد ألجأت الناس إلى مثل هذه الشركات في الزيتون المشار إليها، لضمان أجراء قارين، كما ألجأتهم إلى جمع حبوب الزيتون لأناس شتى، بعد معرفة قدر كل واحد منهم، وعصرها جماعيا. غير أن هذه الممارسة وقع ابطالها في أواخر القرن الثامن الهجري، بعد أن ازداد عدد المعاصر بالبلاد، وقد رأينا سابقا أن هذه الفترة شهدت صحوة في قطاع غراسة الزيتون وانتاجه (3).

أما صناعة الزيت وجودته فإنها لم تكن موحدة ببلاد افريقية، إذ اختلفت حسب معايير عدة، أهمها :

- الجودة التي تتجلى في الصفاء والخضرة، وقد وقعت التفرقة بين الزيت الطيب وزيت عطش.

- القدم أو الجدة، ويختلف قدم الزيت من سنة إلى سنتين فما أكثر.

- صنف الزيتون : يختلف من الجبل إلى السهل، ومن الجنوب إلى الشمال.

- صناعة الزيت وعصره : وهي مختلفة بدورها من زيت "ضرب ماء"، أو زيت اليد إلى المعصري. فقد كان سائدا ببلاد الساحل انتاج زيت ضرب الماء، بينما اضحى المعصري نادرا، بعد أن كان موجودا في العهد الزييري. أما في ناحية مدينة تونس في القرن الثامن هـ / 14م، فقد كان المعصري هو الغالب، وهو متشابه في نوعيته، ولا يشترط داخله التفرقة بين أصنافه، وهو أقل قيمة من "ضرب ماء" (1).

ومما لا شك فيه أن هذا الاختلاف في التقنيات يأتي دليلا على تقدم الصناعة المعتمدة بتونس على نظيرتها ببلاد الساحل، ولعل عامل التصدير قد ساعد على انشاء المعاصر وتطورها.

أما عن مردودية الزيتون، فهي هامة مقارنة مع العهد الزييري : 5 أقفزة من زيتون تعطي قفيز زيت واحد. وقد كانت نسبة من الزيتون تتلف نتيجة السيول، أو تدفع إجارة وأتاوة وضرائب (2).

على أن الوثائق التجارية الأجنبية تمكننا من مقارنة أدق لمسألة الانتاج والانتاجية، وما يعني ذلك من مدى انتشار غراسة الزيتون بالبلاد. ومن المؤشرات على أهمية الانتاج أن الزيت يباع بافريقية كيلا، لا وزنا، فيما يقوم المصريون بوزنه (3).

غير أن أهمية القطاع تبرز بأكثر وضوحاً وجلاءً في الكميات الضخمة من الزيت المصدر إلى المدن الإيطالية وغيرها حسبما يبيّنه الجدول التالي :

(1) ابن ناجي، شرح، ج II، ص 193، ابن راشد، الفائق، ج II، ص 246، البرزلي، جامع، ج II، ص 1128. وقد ورد في مختصر ابن عرفة (ج II، ص 1252) ذكر زيت الجلجلان والفجل بافريقية.

(2) البرزلي، نفس المصدر والصحيفة، ج III، ص 6، الشماخي، السير، ص 321. راجع الفقرة الخاصة بالجباية Idris.op.cit., T II, p.628-629.

(3) ابن راشد، الفائق، ج I، ص 226.

(1) ابن الشباط، نفسه، ج IV، ص 6.

(2) البرزلي، جامع، ج I، ص 1217، ج II (4851)، ج II، ص 246.

(3) القلشاني، شرح، ج II، ص 84، ابن عرفة، المختصر، ج II، ص 1238.

(2) الأشجار المثمرة :

إن المتأمل في قائمة الأشجار المثمرة آنذاك يكاد يجزم أنها أملت بأغلب الغلال والفواكه المعروفة لدينا حالياً، وإن كانت تختلف انتشاراً ورواجاً حسب أنواعها. فشجر التين يعتبر من أكثر الثمار المعروفة بشتى مناطق البلاد، بجبال الجنوب وسهول الشمال على حد سواء. على أن بعض الجهات اشتهرت بانتاجها، مثل بقاوس، حيث ينتج أجود تين بأفريقية، يحمل البعض منها إلى قسنطينة. كما كان يحلف برابطة أولاد سهيل القريبة من صبراتة شجر كثير من التين والرمان والخوخ. ومعلوم أن التين أنواع كثيرة، ذكر منها في العهد الحفصي نوعان : السلطاني الأخضر والقصري (1).

وفي الجملة فإن هذه الشجرة لا تحتاج إلى عناية كبيرة، وبالتالي ليست حكراً على المجتمعات الحضرية دون غيرها، بل إن أهل القرى والجبال والبادية يتولون غراساتها، ويستعملون ثمارها كغذاء مكمل، خاصة المجففة منها التي تدخر مؤونة في فصل الشتاء.

وقد كان العنب واسع الانتشار، رغم التخوف الذي كان سائداً في الأوساط الدينية من تحويله إلى خمر مسكر. فزيادة على كونها تستعمل عرائش للرياض والبساتين الأميرية، فإن أهل الحضر قد أقبلوا على زراعته، بمختلف أنواعه المذكورة وقتذاك : الأبيض والأسود، الصيفي والشتوي، أو الباكور والمتأخر، وكان يستخرج منه الزبيب المجفف بنوعيه : الشمسي والدخاني. ولم يكن انتاجه منحسراً في المناطق الشمالية الخصبة، إنما ذكر كذلك بالجنوب، بجربة وفي ناحية مدينة طرابلس، وجبل نفوسة وغيرها (2).

ويكثر التفاح والاجاص بميلة حتى قيل إن اسم المدينة مشتق من كلمة لاتينية تعني التفاح، غير أن تفاح جربة تميز عن غيره، صفاء وجفافاً وطيب مذاق وعطارة استنشاق، كما أقر بذلك التجاني. حتى أن النصاري كانوا يتحفون به ملوكهم وأمراءهم عند احتلالهم للجزيرة، مما دعا بأهلها إلى إزالته وتعويضه بغراسة أخرى (3).

التاريخ	مصدر البضاعة	وجهتها	قيمتها	الأطراف التجارية المعنية
(قبل سنة 1285)	برشلونة	تونس	3402 = بيزا 680 ديناراً	
1289/2/4 (عقد رقم 12) مارس 1289	تونس	جنوة	7305 متر زيت = 4718 بيزا 2000 جرة زيت = 20393 بيزا 500 جرة زيت (استخلاص جبابة 110 جرة)	شيبو وفراريو فراريو اسيديموري وشيبو ودي سان اميغريو وشركاؤه دي سان اميغريو
28 مارس 1289	تونس	جنوة		
3/25 و 4/3 1289	تونس	جنوة		عدم استخلاص الضرائب الموظفة على الزيت. قيام الفقيه أبو طاهر الرقادي بمصادرة الزيت الموجود بفندق الجنويين لعدم دفعهم الضرائب (1)
1316	بلنسية	بجاية	6000 سوريدي بلنسي 333 = دينار 160 جرة زيت 300 = بيزا أو 40 دينار	عملية قطع قام بها البرشلونيون في البحر (2)
1315	جربة			
بداية القرن 14 م	تونس	البندقية	4000 بطة 28 ألف هكل 2000 متر = 1000 جرة = 1000 دوقا 85 جرة زيت	باع فوسكاري إلى شيخ طرابلس. قام بحجزها أمير مودون 12 برميل زيتون رداً على مهاجمة البجائيين لسفينة من البندقية (3).
1506	مودون (رومانيا)	طرابلس		
1395	تونس	المشرق		

(1) انظر على التوالي العقود : 12 - 38 - 40 - 56 - 94 - 97 من كتاب :

G. Pistarino, Notai Genovesi in olte mare, Atti Rogati a Tunisie. de Pietro Battifoglio (1288-1289). Genova 1986.

(2) انظر : المتر : 20 - 40 لتر والجرة 50 لتر : ولعل المتر : هي الغرب، وهو أقل من الجرة :

M. Legendre, Survivances des mesures traditionnelles en Tunisie, Cahiers de Tunisie, 1977, N° 90-100, pp. 69-137.

(3) البطة = 750 لتر (ن.م. ص 187) : هي المسماة : بتية من الخشب وتسع 75 دقة حالياً.

انظر : Ch. E. Dufourcq, l'Espagne Catalane... T II, pp. 591, 592, 594.

(1) الوزن، ن.م. ج. II، ص 53. التجاني، رحلة، ص 212. ابن راشد، الفائق، ج I، ص 195. مناقب أبي سعيد الباجي، ص 17.

(2) التجاني، رحلة، ص 122، 215. ابن راشد، الفائق، ج I، ص 246، ج III، ص 321. ابن ناجي، شرح، ج II، ص 58 ب.

(3) الوزن، ن.م. ج. II، ص 60. ابن سعيد، رحلة، ص 145. التجاني، ص 122. مناقب ابن عروس، 458 (ذكر التفاح المسكي بتونس). ابن راشد، ن.م. ج. II، ص 37 ب.

كما ذكر الخوخ بأنواعه، منه الفرسك، وهو نوع أملس، وكان ينتج بقرطاجنة بأعداد كثيرة، وقرب مدينة صبراتة القديمة (1).
والرمان بأفريقية الحفصية أصناف: الحلو والمر والحامض. وكذلك التوت الأبيض والأسود المسمى بالفرصاد، كما ذكر السفرجل والكمثري والمشمش والعين والقراصيا (2).

ومن القوارص، ذكر الليمون والليم والبرتقال والنارنج والاترج، وقد كان الليم يؤكل طريا ومصبرا، عوض الادم، فيما يستعمل النارنج في الغالب للصناعات. وكان ينتج في الواحات مثل الجريد وقفصة، وخاصة في السهول التلية مثل جزيرة شريك (3).

أما الثمار الجافة، فهي بدورها متنوعة: فالى جانب اللوز والجلوز، فإن الجوز كان نادرا في أواسط القرن الثامن الهجري، لكن الوزان ذكر فيما بعد أكثر من بلاد منتجة له، مثل جبال بجاية، جيجل ونقاوس وخاصة تبسة، حيث أن القادم إليها، يمر مسافة أربعة أو خمسة أميال يخالها واقعة في غابة من الجوز. وكان جوز جيجل وتينها يحمل إلى مدينة تونس في سفن صغيرة (4).

وذكر العمري المصغ، وهو أقل من الجوز المقشور وأكبر من البندق، له نوى، يجنى زمن الشتاء، لونه بين الحمرة والصفرة وطعمه بين الحموضة والقبض مثل السفرجل. أما الفستق والبندق والموز التي قال عنها أنها غير موجودة بأفريقية، فإن أحد القفصيين الذين ألفوا في نفس تلك الفترة (النصف الأول من القرن الثامن الهجري) تحدث ببلده عن الفستق والقصطل وغيرها من الفواكه الجافة. كما ذكر الشرفي في رزنامته في أواسط القرن العاشر الهجري / 16م الفستق والموز. مما يجعلنا نرجح أن هذه الثمار لم تندثر من إفريقية بالكامل، لكن تراجع انتاجها عما كان عليه في الفترة السابقة (5).

وثمة عدة ثمار غابية لا تحتاج أشجارها إلى رعاية كبيرة، مثل العناب، الذي

كان متواجدا بكثرة ببونة حتى أنها تسمت: بلد العناب. وكان يجفف ويؤكل في الشتاء. كما وجد الزعرور أو النبق وقلوب الصنوبر (زقوقو) حيثما كثرت الغابات، التي كانت تحتل مساحات هامة في العصر الوسيط. كما نبت الخروب الجالي في عديد البلدان، وقد ذكر بصفة خاصة بجبل وسلات (1).

- النخيل: يقتصر انتاجه على المجال الصحراوي الذي يتوفر فيه الماء، وبالتالي فإن توزيع الواحات لا يكاد يختلف عن التوزيع الحالي، فبلاد بكسرة وناحياتها تمثل القسم الغربي من هذه الواحات، وتحيط بالمدينة واحة تمتد على طول ستة أميال، وتنتج أنواع من التمور مثل الكسبا والصيحاني واللياري وهو تمر أبيض أملس، وكانت تزود مدينتي تونس وبجاية بتمورها، وتتوسط المحور التجاري: الصحراء-الثل. كما عرفت كل من وادي سوف ووادي ريغ وخاصة وارجلان بانتاج ضروب من التمور، وبمقايضتها مع منتوجات التل وبلاد السودان (2).

أما بلاد الجريد، فيخرج منها في أكثر الأيام ألف بعير موقورة تمرا، على حد قول البكري. وقد بقيت كذلك طيلة العهد الحفصي، إلا أنها تضررت من حملات السلطان المتتالية عليها، وتراجع التجارة الصحراوية وانتشار البدو بها. وكذلك كان الشأن بالنسبة إلى واحة قفصة، غير أن تمورها ظلت أجود ما وجد بأفريقية، وقد ذكر ابن راشد القفصية البعض من أنواعه مثل الكسبا والصيحاني والبرقي والحمرون، مضيفا أن من خصائص تمرها لا ينضج في رؤوس النخل، ويبقى بسرا لشدة البرودة، ولذا فقد تعودوا على تعليقه في عراجينه بعد جنيه وكان أهلها إذا قطعوا التمر، قسموا ما تناثر منه كيلا، وما بقي في عراجينه، قسموه بالتحري واقتنعوا عليه (3).

واشتهرت طرة بنفزاوة بانتاج التمر المفضل على جميع البلاد، حسبما ذكر ذلك التجاني. فيما تميزت الواحات الساحلية مثل قابس بانتاج الرطب، الذي قال عنه الإدريسي: "لا يعدله شيئا في نهاية الطيب، وذلك أن أهل قابس يجنونها

(1) الوزان، ن.م. ج. II، ص 61. ابن راشد، الفائق، ج. I، ص 240. البرزلي، جامع، ج. II، ص 19. بيدوان التازغة كانت من الأغذية المتداولة، إذ ذكرت كمية هامة منها بمدينة المهدية (10 أقفزة) معدة للتسويق في العهد الزيري. انظر: البرزلي، جامع، ج. II، ص 1133 - ذكر في مناقب بن عروس (ص 458: العناب بسانية قرب تونس).
(2) راجع الفصل الخاص بهذه المدن.

(3) البكري، المسالك، ص 48. ابن الشباط، صلة السمع. الوزان، وصف، ج. II، ص 145. ابن راشد، الفائق، ج. I، ص 1133، 195، ج. III، ص 32، 137. ذكر أبو اسحاق الاشيري أن تمر قفصة لا يطيب في رؤوس النخل في الغالب ويجدونه بسرا لبرد البلد: الونشريسي، المعيار، ج. I، ص 383.

(1) العمري، ن.م.، ص 82-83. ابن راشد، ج. II، ص 37. التجاني، ص 212، 213، 153. الوزان ج. II، مناقب ابن عروس، ص 470.

(2) العمري، مسالك، ص 82-83. مناقب ابن عروس، ص 210 (ذكر السفرجل).

(3) القلشاني، شرح، ج. II، ص 42 (وكان السواك يستخرج من قشور النارنج).

(4) الوزان، وصف، ج. II، ص 52-53-63-64-102. وكان السواك يستخرج من قشوره.

(5) العمري، ن.م.، ص 83. ابن راشد، الفائق، ج. I، ص 246. علي بن محمد الشرفي، ذكر الشهور العجمية وفصولها وما يزرع ويحصد فيها وما يحدث أن وقع رعد في أولها أو آخرها، مخطوط.

طرية، ثم يودعونها في دنانات، فإذا كان بعد مدة من ذلك خرجت لها عسلية تعلق وجهها بكثير، ولا يقدر على التناول منها الا بعد زوال العسل عنها من اعلاها، وليس في جميع البلاد المشهورة بالتمر شيء من التمر يشبهه ولا يحاكيه ولا يطابقه في علوكته وطيب مذاقه " (1).

وفي الجملة، فقد تعرضت هذه الواحات إلى الإتلاف والقطع في مناسبات عديدة: فزيادة عن قطع واحة قفصة أثناء محاصرة يعقوب المنصور لها، وحملات الحفصيين المتكررة عليها وعلى بلاد الجريد، فان واحات قابس وطبلبو وكتانة تعرضت أثناء الحصار لقطع نخيلها (2).

أما عن تجارة التمر، فإنها كانت رائجة في الداخل عبر المحاور الأساسية الرابطة بين الواحات والبلاد التلية، مروراً بمراكز الوسط مثل القيروان وقسنطينة التي بلغ فيها سعر 10 أرتال من التمر ما يناهز الربع دينار.

ومما يلاحظ أن التمور أصبحت بضاعة تصدر خارج بلاد المغرب، في اتجاه المدن الأوروبية طيلة العصر الحفصي، وكانت توسق بالقنطار الإفريقي عبر المواني الكبرى مثل طرابلس وجربة وقابس وتونس في اتجاه جنوة وبيزا وبرشلونة وغيرها (3).

النوع	الصفة	المكان	التاريخ	المصدر
الكسبا (الصيحاني)	في حجم البيض، ذات لون صاف وبشرة رقيقة	قفصة	القرن السادس هـ / XII م	الاستبصار، ص 153
الخنفس	أسود كبير الحجم	حامة الجريد	القرن السادس هـ / XII م	نفسه، ص 156
البهر	يستعمل	الجريد	القرن السادس هـ / XII م	نفسه، ص 160
اللياري	أبيض والمس	بسكرة	القرن السادس هـ / XII م	نفسه، ص 173
الرطب	أنواع عديدة - ينتج في الصيف	قابس	القرن السادس هـ / XII م	نفسه، ص 113
البرقي والحمرون	قفصة	القرن الثامن هـ / XIV م	ابن راشد، III، 32، 37	

(1) التجاني، ن.م. ص 142. الادريسي، ن.م. ص 106.

(2) انظر: التجاني، رحلة. راجع ايضا الفصل الخاص بهذه المدن.

(3) انظر: G. Pistarino, *Notai... op, cit, acte n°:7*

Dufourcq, *l'Espagne Catalane..*, T II, pp.136 (2), 264, 447, 544, 546, 594.

(سنة 1303 م. وقع القطع على سفينة في مياه بنزرت محملة بالخشب والقطن والتمور بما قيمته 20 ألف بيزا أو 4000 دينار).

(3) البقول والزراعات الصناعية:

إن المتأمل في قائمة هذه المزروعات يعجب من كثرة الاصناف وتنوعها، ومهارة العاملين في هذا القطاع، في الواحات وحول المدن، مما يأتي دليلا على أن البداوة لم تقل في ساعد المزارعين بالقدر الكبير، إذ ظلوا أوفياء لتقنيات الزراعة والبستنة التي توارثوها عبر الأجيال. ويتوزع هذا الانتاج حسب القائمة التالية:

- البقول والخضر: يبدو أن المجتمعات الحضرية كانت تستعمل في غذائها الخضر وشتى الأعشاب بكثرة كاللفت والباذنجان والقرنبيط والكرنب والجزر والمصلة والرجلة والخص والهندباء والملوخيا، رغم ندرتها، والبصل والكرات والثوم الخ (1).

أما البقول، فقد ذكر: الفول بنوعيه: الماطي والأسود، والحمص بأصنافه (الأبيض واليابس والأسود)، واللوبيا والجلبان والعدس والذرة والدخن والترفس والكرسنة، وهي الجلبان الصغير الحب المسمى بتونس البسيلة المستعملة لعلف البقر، وحب الفجل أو البسلة المسماة بأفريقية البسيم، والاسقالية، وهي حبة مستطيلة شبيهة بالسلت والقمح تستعمل خبزا، وكان يطلق على كل هذه المنتوجات القطنية أو القطنيات (2).

ونضيف إلى هذه القائمة منتوجات الصيف مثل الخيار والقثاء والشمام، وخاصة البطيخ الذي يقسم إلى نوعين: الاخضر المسمى دلاع، وهو نادر، والاصفر الأكثر انتشارا، ومنه القابسي والمعلقي (نسبة إلى المعلقة بتونس) (3). وكانت التوابل بدورها مستعملة في الغذاء اليومي وشتى الاستعمالات الأخرى، وقد ذكر البسباس والكمون والكزبرة والقرنباد وهو الكرويا والانيسون وهو حبة الحلاو، كما عرفت تلك المجتمعات استعمال الفلفل والزعفران والكركب في الطبخ (4).

- الزراعات الصناعية:

لم يكن هذا الصنف من الزراعات غائبا بأفريقية، فالبعض منها كان يتخذ في الصنائع والحرف للصبغة والصبغة مثل الزعفران والنانج. أو للغذاء مثل قصب السكر، الذي كان يوجد بقله ولا يعتصر. وذكر الكتان برادس وجيجل وجبال

(1) العمري، مسالك، ص 83. ابن راشد، الفائق، ج I، ص 193 ب، 195. لم يرد ذكر الطماطم: مناقب بن عروس، ص 393.

(2) العمري، نفسه - ابن راشد، ن.م. ج I، ص 246 ب. القباب، شرح، ص 12. القلشاني شرح، ج II، ص 193. ابن ناجي، شرح، ج II، ص 195. وقد اعتبر الارز من القطنية، وذكره القباب بتونس بينما قال العمري انه مجلوب اليه.

(3) العمري، ن.م. ص 83. ابن راشد، ن.م. ج I، ص 195. القباب، ن.م. ص 142.

(4) العمري، نفسه. ابن عرفة، المختصر، ج II، ص 247 ب، القلشاني، ن.م. ج II، ص 44.

بجاية، والقطن بقفصة كما عرفت البلاد العلف الاصطناعي المغذي للحيوان مثل القرط والقصيل والكرسنة التي تتخذ أحيانا للعلف (1).

(4) أسس الانتاج الفلاحي :

أ- خصائص الهياكل العقارية :

عرف بلاد المغرب منذ بداية العصر الوسيط ازدواجية في الملكية العقارية: المشاعات الجماعية والملكية الخاصة التي أنتشرت على حد سواء في السهول الثرية أو الجبال ذات الكثافة السكانية المرتفعة مثل جبال وسلات ونفوسة وأوراس (2).

وقد تميزت الملكية بمجموعة من الخصائص نذكر البعض منها :

- تفكك الملكية وتجزئتها إلى أقساط صغيرة نتيجة البيوع والمعاوضات (3) أو نتيجة أقتسام الشركات الفلاحية مثل المغارسة أو أرض الميراث، وفي هذا المجال يمكن أن يصل قسط الوارث الواحد إلى نسبة ضئيلة (4). ونظرا الى صغر حجم الملكية، فليس عجبا أن تنتج الأرض نسبة ضئيلة أقل من الحد الأدنى لدفع الزكاة (5).

- سوء توزيع هذه الملكية ومركزتها في أيدي أقلية من ولاية وفقهاء وشيوخ زوايا وتجار وأعيان القرى والقبائل وقد تكون تغيبية لا يقوم صاحبها باستثمارها مباشرة، وإنما يسلمها بنفسه أو عن طريق وكيل إلى العمال الفلاحين لخدمتها، كما يمكن أن يكتريها بمعلوم مسبق إلى صغار الفلاحين (6).

ونظراً إلى صعوبة استغلال الأرض، فلا غرابة أن يهمل البعض منهم استثمارها هذه الأراضي، ويتنازل عنها بمقابل ضئيل، مثل ذلك " الذي أعطى

أرضه على العشر على أن يجعل الزارع الزريعة كلها" (1). وبدون شك فإن قناعة المالك بنسبة زهيدة من الانتاج ورفضه المخاطرة برأس المال من الزريعة يمكن تفسيره بعامل الاضطرابات الاجتماعية أو الجوائح الطبيعية (2).

- طرق الاستثمار : كانت الأرض تحرث السنة تلو الأخرى دون استعمال نظام المناوبة الزراعية بطريقة منتظمة. مما يفسر افتقارها إلى المواد الكيماوية وضعف إنتاجيتها (3).

وعلى وجه العموم فقد سيطرت الفلاحة الشاسعة التي تجهل نظام المناوبة الزراعية، ولا تحتاج إلى استثمارات طائلة أو جهود كبيرة.

وقد أدت الظرفية السياسية والاجتماعية المضطربة في أواخر العصر الوسيط إلى تفاقم الصعوبات التي لحقت بالفلاحة، فأتلقت المزروعات وأهلكت الغروس وأهملت السدود وازدادت نسبة الأراضي البور وبات من الصعب استثمارها من جديد، وفي حالات أخرى، عمد الفلاحون إلى اغتصاب الأراضي بالقوة (4).

وفي الجملة فإن طرق استثمار الأرض قد تغيرت من القرن الثالث هـ/ التاسع م إلى العهد الحفصي، وقد ازداد خلال الفترة الثانية افتقار التربة إلى المواد الكيماوية وانجرافها نتيجة عوامل جغرافية مرتبطة بالاضعاق الاقتصادية والاجتماعية السائدة (5).

إن هذا التحول الجذري في الفترة الثانية من العصر الوسيط قد سجله ابن خلدون في الفصل الخاص بالفلاحة " وكان للمتقدمين بها عناية كثيرة، وكان النظر فيها عندهم عاما في النبات من جهة غرسه وتنميته... (6). ويكفي أن نرجع إلى كتب الجغرافيين العرب حتى نتبين هذا التطور الحاصل ابتداء من القرن الحادي عشر.

- ومن جهة أخرى فإن هذه الأراضي المحبسة بقيت مهملة نظرا إلى الصبغة التغيبية للإدارة الخاصة بها، ذلك أن مهمة الناظر تتمثل في تفقدها من حين لآخر

(1) ن.م.، ص 160.

(2) R.Brunschvig, Les Hafsides, T II, pp.178-189.

(3) الونشريسي، نفسه، ص 174. انظر أيضا: Valensi, op.cit, p.206.

(4) البرزلي، نوازل، مخطوط رقم 12793، ص 1152: " ومن اغتصب أرضا وزرعها. فالزرع لزارعه وعليه الكراء، قلت إذا لم ينظر في ذلك حتى فات الابان، وقيل: مالم يسبل فهو لصاحب الأصل، قال: ولو اغتصب اصولا، فاغتلها، فالثمرة لصاحب الأصل " .

(5) انظر:

J. Poncet, les rapports entre le modes d'exploitation agricole et l'érosion des sols en Tunisie, Tunis (édit. Saliba), pp.115-132.

(6) ابن خلدون، المقدمة، ص 494.

(1) العمري، ص 83. ابن راشد، ن.م.، ج I، ص 195-240، ج II، ص 153-ب. القلشاني، شرح ج II، ص 193، 240. قائمة الشرفي ص 1. خلافا لما ذكره برانشويك (ن.م.، ج II، ص 223)، فإن القطن لم يندثر إذ ذكر في القرنين XI وXVI بأفريقية، راجع: الوزان، ن.م.، ج II، ص 82.

(2) الحبيب الجحاني، نظام ملكية الأرض في المغرب الاسلامي، مجلة المؤرخ العربي، 1982 عدد 23، ص 26-41.

(3) الونشريسي: ن.م.، ج VIII، ص 176. وجاء في لسان العرب (ج II، ص 300): يُقال شريك وأشراك " ومن المستبعد أن تعني كلمة أشراك في نص الونشريسي قطعة الأرض، أي معنى الشراك والشرك باللغة العامية.

(4) انظر: L.Valensi, Fellahs Tunisiens, Paris 1977, p.95.

(5) الونشريسي، ص 143، 148.

(6) ن.م.، ص 141.

وجمع انتاجها أو أخذ الكراء من الفلاحين، دون الاهتمام بها مباشرة. مما يفسر تعدي الفلاحين عليها، إلى درجة أنهم لا يترددون في رفض دفع أجرة الكراء، محاولين تدعيم مواقفهم بشهود ومعللين ذلك بشتى الأعدار (1).
وصفوة القول فإن قسماً كبيراً من الأراضي الزراعية بقي على هامش الدورة الاقتصادية النشيطة، متأرجحاً بين حالتى الاستغلال والاهمال، رغم حاجة الفلاحين إليه. وبناء على هذه الوضعية، لم يتوان صغار الفلاحين في البحث عن أراض جديدة لاستثمارها.

ب- ثلاثة عناصر أساسية للإنتاج : الطاقة الحيوانية والآلة والبذر :

غالبا ما تقتزن ملكية الأرض بملكية بقية وسائل الإنتاج، من زريعة وماشية، خاصة إذا كانت الملكية كبيرة ووقع استغلالها بطريقة مباشرة. ولئن حرص صغار الفلاحين على توفيرها كاملة أو المشاركة بجزء منها، فإنهم لم يفلحوا دائما في ذلك.
- فبالنسبة إلى عنصر الزريعة، ليس من السهل على صغار الفلاحين توفير هذه المادة نظرا إلى ضعف الانتاجية التي بقيت حتى القرن التاسع عشر لا تتجاوز 5 قنطارات في الهكتار الواحد بالنسبة إلى القمح في المناطق الشمالية المعروفة بكثرة أمطارها وخصوبة تربتها (2). وكان الارتباط عضوياً بين هذا العجز والكوارث الطبيعية من جفاف وجليد وجراد وانجراف للأراضي أو البشرية من حروب وعدم استقرار. ولذا حرص المشرع على ضبط المعاملات الناجمة عن تلف المزروعات من جراء هذه الكوارث (3).

وأعتبرت هذه الوضعية عائقاً أساسياً لتطور الانتاج الفلاحي، فالتجأ صغار المزارعين إلى عقد الشركات فيما بينهم، للافلات من قبضة كبار المالكين،... (4).
اعتادت هذه المجتمعات، لتغطية حاجاتها من الحبوب المستهلكة، على الحصاد قبل الأوان، خاصة عند نفاذ الحبوب في فصل الربيع (5). كما حاولت حل هذا النقص عن طريق خزن الحبوب في مطامير أو غرف لمدة طويلة.
وعلاوة على القمح والشعير، ذكرت المصادر مجموعة أخرى من الحبوب مثل

الذرة والقطاني والدخن، ومن الخطأ اعتبار القطاني مزروعات دخلت المغرب في القرن السابع عشر عن طريق الاندلسيين المهجرين (1).

- ملكية الماشية : إن المفهوم الأول للماشية هو الآلة أو المحراث والحيوان المعد للإنتاج من زوج بقر أو جملين إذا كانت الأرض صلبة، وحيوان واحد بالنسبة للتربة اللينة في المناطق الساحلية. أما المفهوم الثاني فهو يخص مساحة الفدان التي تستطيع الطاقة الحيوانية حرثها مدة فصل كامل، وقد وقع تقييمها ما بين 8 و 9 هكتارا (2).

وكثيراً ما استعملت كلمة زوج للدلالة على نفس المعنى الأول للماشية، وهو المصطلح الأساسي الوارد ذكره منذ العهد الأغربي، وهو أمر مرتبط بطبيعة الأراضي الجبلية ونوعية المحراث الذي يبدو أنه من النوع الثقيل الذي انتشر خاصة في المغرب الأقصى والشمال الشرقي الجزائري وتونس الداخلية (3). واحتاجت ملكية الماشية إلى عناية فائقة وتوفير العلف لها من شعير وقطانية وكلاء وتبن، وقد سعى المزارعون إلى أدخار هذه المادة في غرفة خاصة باعتباره المادة الحيوية في العمل الفلاحي. وهكذا فقد قامت شتى النزاعات حول التبن، كأن يتعدى المناصف في شركة حرث على تبن صاحبه (4)، أو يطالب الخماس بنصيبه من التبن من رب الأرض، بل أن المزارع يفرط أحيانا في حيوانه ويشارك مع طرف ثان (5) لقلة العلف.

وخلاصة القول فإن كثيراً من الفلاحين الصغار في حاجة ماسة إلى تملك الأرض والزريعة والماشية، وليس لديهم ما يقدمونه في هذه الشركات الفلاحية سوى سواعدهم للعمل.

(5) زراعة الحبوب : مجال الالتقاء بين البدو والحضر :

لم تكن زراعة الحبوب التي لا تحتاج إلى عناية فائقة مثل البستنة، كافية لاستقرار البدو، الذين أصبحوا يتعاطون هذا النوع من الزراعة تدريجياً،

(1) حول المزروعات الأخرى، راجع الونشريسي : ن.م.، VIII، ص 146، 154، 173، 176.

(2) الونشريسي، ن.م.، ص 167-168.

(3) J. Berque, *Etudes d'histoire Rurale Maghrébine*, Tanger 1938, p.16-18. Valensi, op. cit, 179-180.

(4) Valensi, op. cit, pp.184-189. Bulliet, Botr et Baranès, *Annales E.S.C.*, 1980, pp.106-107.

(5) الونشريسي، ن.م.، ص 175. انظر أيضاً :

A. Guillaume, *l'évolution économique de la société rurale au maroc*, Paris 1955.

(1) الونشريسي، ن.م.، ص 170-171.

(2) انظر : Valensi, op. cit, 198.

(3) الونشريسي، 164-165.

(4) ن.م.، ص 155، 161 قال الونشريسي : " وسئل أبو صالح عن الشريكين يشتركان، فيقول أحدهما لصاحبه: اني أخاف أن تعجزك الزريعة، فيقول لصاحبه: ان عجزت على شيء فإن ما تفضلت به علي، لي فيه الربح "

(5) كذا في البرزلي، ص 118.

لاستهلاكهم الخاص. غير أن هذا النشاط مثل نقلة نوعية في حياة البدو الرحل، وبداية مسار طويل في اتجاه استقرار البدو بالأرض.

فقد سيطرت قبيلة مرداس على الظهير الخصب لعنابة الممتد على مسافة نحو 40 ميلا طولا، و 25 ميلا عرضا، وهو أراض صالحة لزراعة القمح، وأصبحوا مزارعين يقبلون على انتاج الحبوب والماشية ومشتقات الحليب، مرتبطين في ذلك بمتطلبات السوق الذي يعقد كل يوم جمعة خارج الأسوار (1).

وأتخذت قبائل أخرى أماكن تودع فيها حبوبها، فكانت هواره تخزين بتيفاش، وأختارت قبائل بني سليم أبة مستودعا. وتشكلت هذه المطامير الجماعية في هندسة مميزة، تختلف من مكان إلى آخر، فقد جاءت أحيانا في شكل القصور الجنوبية، أي مكونة من غرف متناضدة ومتراكبة حولها سور دائر، ذو منفذ واحد، ويبنى الطمار في وسطه أو عند مدخله غرفة للمراقبة. ويعمد بعض أهل البادية إلى خزن الحبوب تحت الأرض بطريقة جماعية، حتى يعسر أحيانا التفرقة بين مطمور وآخر، ويجعلون عليه الزرب مثل السور (2).

ولنا مثال آخر على مدى الاندماج الاقتصادي للأعراب ومساهماتهم في زراعة الحبوب بتلول افريقية، فقد كان الأعراب بناحية باجة يعمدون إلى زرع جزء كبير من الأرض، لأن فدادين الحبوب كانت تفتقر إلى المزارعين (3).

الآن أن أراضي خصبة أخرى أهملت بفعل البدو، فأراضي فحص أبي صالح أضحت غير مزروعة لسيطرة القبائل البدوية على مجالها، وكذلك الشأن بالنسبة إلى عين زميت. وكان سهل بنزرت مثقلا بالضرائب التي تدفع للسلطان والأعراب، وكان الأمر كذلك في عديد الأماكن. مما يأتي دليلا على أن الاندماج البدوي بقي مقتصرًا على بعض المجموعات التي فضلت الاستقرار على حياة الترحال، والعمل في الزراعة على الرعي (4).

أما عن أماكن انتاج الحبوب، فهي تتوزع على كامل البلاد، بدرجات متفاوتة، وخاصة في الأراضي التلية التي عرفت بخصوبتها منذ العهد القديم، ففحص باجة الذي كان مطمورة روما قديما، ظل مزودا أساسيا بالحبوب للقيروان في العصر الوسيط الأول ثم مدينة تونس في العصر الثاني. لكننا بعيدين كل البعد في العهد الحفصي عن الانتاج الذي كانت عليه في العهد الأغلبي، إذ كان يخرج منها يوميا

- (1) الوزن، وصف، ج II، ص 62.
- (2) المصدر نفسه، ج II، ص 36، 75. الغناطي، مسائل ص 1218. المغيلي، الدرر، ج II، ص 50.
- (3) المصدر نفسه، ج II، ص 66.
- (4) المصدر نفسه، ص 68.

الف حملا من الحبوب. وقد شهد الوزن بذلك، وقال أن عدد الناس لا يكفي لزرع الحقول، بمعنى أن الوهن الديموغرافي، وليس الانتشار البدوي، هو العامل المحدد لهذا التراجع (1).

سهل ماطر بدوره كان منتجا للحبوب إلى حد كبير، وكذلك الأمر بالنسبة إلى سهل الاريس الذي اعتبره الوزن "زهرة أقاليم افريقيا كلها"، لخصوبة أرضه وجماله. كما ساهم سهل عنابة ووطن وشتاتة في انتاج كميات كبيرة من الحبوب، حتى بلغ العشر الذي يدفعه أو فاق 2000 قفيز قمحا، بمعنى أن الانتاج الجملي للوطن تجاوز 20.000 قفيزا في مطلع القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي. وكان انتاج كل هذه البلاد المذكورة سابقا يساهم في تزويد مدينة تونس بالحبوب (2).

واشتهر سهل قسنطينة في البلاد الغربية بخصوبته، حتى بلغت مردوديته ثلاثين ضعف ما يزرع فيه، وهي نسبة مرتفعة في تلك الحقبة، لا تفوقها إلا النسبة التي ذكرها البكري ومن بعده التجاني بفحص سوفجين بجهة طرابلس، الذي يصيب في بعض السنين للحبة مائة حبة. وقد كان مناخ قسنطينة القاري ملائما لخزن الحبوب مدة طويلة، دون أن يفسد، ولذا كانت المنازل تحتوي على مطمورتين أو أكثر للحبوب، منقورة في الحجر (3).

أما عن أنواع القمح المنتج بإفريقية، فالظاهر أنه لا يقتصر على القمح الصلب، كما أشار إلى ذلك برانشفيك، إنما كذلك اللين، بدليل أن خبز تونس كان أبيضًا مخبوزًا كما يجب، لا يصنع من الدقيق فقط، بل يخلط بالسמיד، حسب وصف الوزن له. ومما يثبت ذلك هو الانواع العديدة من القمح التي ذكرها ابن راشد في جهة قفصة، وهي ذات اثمان متفاوتة حسب جودتها، منها القمح السبوعي (السنبلة فيه 7 صفوف) والشقراء والصيني والأندلسي الذي يتفرع إلى صنفين: السمرء والبيضاء (4).

أما عن انتاج الشعير، فقد كان موجودا بكثرة في وسط البلاد وجنوبها، حيث يستعمل غذاء للناس، وقد ذكره الوزن في أكثر من موقع. خاصة بفحص سوسة

- (1) الوزن، المصدر نفسه، ج II، ص 66.
 - (2) المصدر نفسه، ج II، ص 65، 68. الزركشي، تاريخ، ص 116.
 - (3) البكري، مسالك، ص 9. التجاني، رحلة، ص 259. الادريسي، نزهة، ص 96.
 - (4) الوزن، نفسه، ج II، ص 75-76. ابن راشد، الفائق، ج 2، ص 245، ج II، ص 145، 46 ب، 57. وقد ذكر القمح الطيب البلدي (ج I، ص 195)، القلشاني، شرح، ج II، ص 41 (ذكر أن السמיד عرف بالجودة بالنسبة للقمح).
- انظر أيضا: R. Brunschvig, op, cit, p.217
Zouari, les productions agricoles de l'Ifrqiya, thèse 3écycle, p.119.

والمنستير وجزيرة جربة وجبال غريان وغيرها. وكان يصنع منه الخبز والبازين والسويق الذي خصص له سوق بمدينة تونس (1).

ويتفرع بدوره إلى أصناف عدة، إذ ذكر ابن راشد بقفصة وحدها الشعير البلدي واللّالي، نسبة إلى لالة، والجبلي وهو أقل جودة من النوعين السابقين. وفي الجملة فإن سعر الشعير كان معادلاً لنصف سعر القمح، بافريقية في العهد الحفصي (2).

أما إنتاجية الحبوب فقد كانت متغيرة من سنة إلى أخرى، حسب نزوات الطبيعة. إذا ما صدّقنا رواية مناقبية، فإن وكيل أحمد بن عروس والساكن بجنته: أبا محمد عبد السلام بن عمر اللواتي قد حصل في سنة على ما زرعه، أي 5، 1 قفيز من القمح، ونصف قفيز من الفول. لكن السنة الموالية كانت سنة خصب: فحصل على 160 قفيزاً من القمح والشعير، أي بارتفاع يصل إلى نسبة أكثر من 100 مرة (3).

6) تربية الماشية :

مما لا يحتاج إلى استدلال وبراهين أن المجتمع المغربي عامة، والأفريقي على وجه الخصوص كانت تغلب عليه سمة البداوة في أواخر العصر الوسيط، وبالتالي هيمن النشاط الرعوي على غيره من الأنشطة الفلاحية، ممثلاً بذلك مركز القوة والضعف في الآن نفسه : القوة لأن نتاج الماشية شكل بضاعة التسويق الأساسية، والضعف لتخصيص مساحات شاسعة وأراضي خصبة لهذا القطاع، وذلك على حساب الزراعة في الغالب، فضلاً عن المضار التي تلحقها الماشية بالزروع والأشجار.

وفي كل الأحوال فإن تربية الماشية بالبادية لا تقع بطريقة مستقلة عن مصالح أهل المدينة، بل تأسست على العكس من ذلك علاقة عضوية بين الطرفين، وزيادة على الاستهلاك اليومي لأهل الحضر، من لحوم وحليب ومشتقاته وجلود وصوف، فإن المدينة المغربية آنذاك لعبت دور الوسيط بين المدن التجارية الأوربية والبادية، لتسويق الصوف والجلود. وبالتالي تحكمت في إنتاج الماشية وتوزيعه، بكميات كبيرة.

إن هذا الوضع يفسر لنا أن البداوة ليست ظاهرة مسؤول عن انتشارها الأعراب فحسب، بقدر ما هي ظاهرة " حضرية " ساعد على قيامها السلطان والمجتمع الحضري الذي يجني فوائد جمّة من دور الوسيط، في ظل عجز أهل

(1) الوزن، وصف، ج II، ص 106.93.84.76.

(2) الوزن، ن.م، ج II، ص 245 ب.

(3) مناقب بن عروس، ص 390.

الصنائع عن تحويل الجزء الأوفر من إنتاج الماشية. وبمعنى أوضح فإن حاجة الحرفيين بالمدن الإيطالية إلى الصوف والجلود قد ساعدت إلى حد كبير على انتشار الرعي والبداوة والمحافظة على الهياكل التقليدية للمجتمع المقسم إلى بدو-حضر، بكيفية تكاد تكون جامدة، دون إمكانية اندماج عضوي بين الطرفين (1).

وبالتالي فقد تحكم في التوازن الهش الذي ظهر بين البدو والحضر منذ القرن السادس هـ/ XII م، عامل التجارة الخارجية، الذي كان له تأثير على الهياكل الاجتماعية الداخلية وتشكلها طيلة العهد الحفصي. وبهذا تبدو سطحية التحاليل التي تحمّل الأعراب كامل مسؤولية ما جرى بالعالم الإسلامي عامة، وبلاد المغرب على وجه الخصوص، دون نظر في العوامل العميقة المفسرة لهذا الوضع التابع الذي تأسس ابتداء من تلك الفترة بين البلاد العربية الإسلامية والغرب المسيحي.

لم تكن هذه الماشية عرضة لتجاوزات السلطان والنهب المقنن لها المتمثل في أخذ المكوس عند البيع وشاة العادة وفائد الصوف فحسب، إنما قاست كثيراً من نزوات الطبيعة، وتأثرت بالجفاف والأمراض التي تصيبها دورياً، مما جعل الرعاية في بحث دائم عن المرعى، وفي حركة انتجاع ذهابية-إيابية بين الصحراء والسباسب من جهة والمناطق التلية الخصبة من جهة ثانية. ولم تكن المجالات الشاسعة المخصصة للمرعى قادرة على حل مشكل الماشية سنين الجفاف. ولذا عرفت أفريقية بصفة تكاد دورية حركة بشرية كبرى ذات منحى جنوب-شمال، أو جبل سهل أو العكس. وهي في اعتقادنا الفترات الحرجة في تاريخ بلاد المغرب، التي تضع البدو والحضر وجها لوجه، في احتكاك كثيراً ما يؤدي إلى نزاع بين المستوطنين والمنتجعين الوافدين عليهم. وإذا ما أمعنا النظر في فترات الصراع الاجتماعي بافريقية، فإننا نجدها توافق في الغالب حقبات الأزمة الاقتصادية والجفاف والجوع (2).

ومن الثابت أن رحلة البوادي زمن الشدائد وخروجها من ديارها كان أمراً قاسياً، ينتهي بها في بعض الأحيان إلى الهلاك والفقدان، فقد كان البرزلي شاهد عيان لمعاناة نجوع برقة وبواديها سنة 800 هجري، وهي سنة شدة وغلاء، فكانوا ينتجعون مع قافلة الحجاج، في اتجاه الغرب، يتغذون من الأعشاب، على أمل العثور على " بلد الحياة " (3).

(1) كما كانت الماشية مصدرًا للجباية في الأسواق الداخلية، فقد كان الأمين يأخذ المكس على كل من يشتري الخرفان في عيد الأضحي أو غيره من الفصول : راجع : مناقب بن عروس، ص 491.

(2) انظر الفصل المخصص لتجارة الحاضر والبادي. الأمثلة عديدة على النزاعات الدائرة بين المستوطنين القدم والمنتجعين الوافدين عليهم، انظر مثلاً النزاع بين جماعة البرابر سكان الخيام الذين حلوا بقبيلة المهرين، غرب تونس، قرب وادي مجردة، وما كانوا يعانون منه من فقر. راجع مناقب أبي سالم التباسي.

(3) البرزلي، جامع، ج 1، ص 165 ب، 292 ب. ابن عرفة، المختصر، ج 1، ص 1176.

ويأخذ الراعي مكانة هامة في ظل هذه المجتمعات الرعوية، إذ مثل عنصرًا أساسيًا في الانتاج، شأنه في ذلك شأن الخماس بالنسبة للزراعة. ويبدو أنه لم يكن متوفرًا دائمًا، حتى أن بعض أهل البادية كانوا يفضلون حل مسألة رعي مواشيهم. عن طريق ما يسمى بالنوبة، وهو أن تجمع بقرة عدة عائلات، على أن يقع رعيها بالتداول بينهم (1).

وفي حالات أخرى فضل مربو الماشية التفريط في نصفها بيعًا، على أن يتولى المنتفع رعي الماشية مدة معلومة، والحفاظ عليها. واثناء هذه الاجارة بالنصف، تولى المالك مده بالطعام واللباس، وعقد بينهما العقد التالي: وقد أوردناه كاملاً لما له من أهمية في تحديد العلاقة بين الطرفين، والقاء الضوء على القطاع الرعوي آنذاك:

"باع فلان من فلان نصف جميع الغنم التي له، بقرية كذا ومبلغ عددها بين كبارها وصغارها، ذكرانها واناثها وكذا رأسا من الضان كذا، وسائرهما من المعز، بكذا وكذا ديناراً سكة كذا منجمة على المبتاع كذا وكذا عاماً، أولها كذا، يدفع اليه المبتاع بينهما عقب كل عام كذا. وقبض فلان الغنم، وصارت بيده بعد أن وقف على اسنانها وقلبها على أن التزم رعاية حظ البائع المذكور منها وحفظها والقيام بمؤونتها ليلاً ونهاراً المدة المذكورة، وعليه في ذلك تقوى الله، وإداء الامانة في سره وجهه بابلغ طاقته، وأقصى مجهوده، وطلب المسارح الخصبية في جميع فصول الأعوام المذكورة، ويدفع اليه البائع المذكور على رعاية حظه المذكور في كل عام من الأعوام المذكورة كذا دنائير وكذا من الطعام على صفة: نصفه من قمح أشقر نقي ونصفه من شعير فاخر أبيض، وذلك من أجود الطعام وأطيبه بكيل كذا، وسلهامة وجبة من الصوف الوسط البيوتي، على أن يأتي البائع خلف ما نقصه من نصيبه المدة المذكورة بائعاً جائزاً وإجارة مقبولة لم يتصل بذلك شيء من المفسدات. عرفاً معاً قدر ذلك كله ومبلغه ومنتهى خطره وما أفاء الله عليهما من الغنم المذكور، من نسل وصوف، فهو بينهما على التجزئة المذكورة. وأنه يدفع المبتاع لشريكه كل عام من الأعوام المذكورة كبشاً لاضحيته في عيد الاضحى، كل ذلك من سمان الغنم، ولا يحاسبه بشيء من حظه طوعاً، عرف قدره، فالتزمه" (2).

ولم تكن العشابة كفيلاً وحدها بحل مشكل المرعى، ولذا فقد لجأ بعض أهل افريقية، خلافاً لما يتوقعه كثير من الدارسين، إلى زراعة العلف الاصطناعي المغذي للحيوان، مثل القرط والقصيل والكرسنة، وخاصة في المناطق شبه الصحراوية مثل واحة قفصة. وهو أمر يدل على مدى تقدم تربية الماشية، ومحاولة حل مشكلة المرعى (3).

(1) الغرناطي، مسائل ص 220-221 ب.

(2) ابن راشد، الفائق، ج IV، ص 1-13.

(3) ابن راشد، الفائق، ج I، ص 195، 240 ب.

كما اكتسب الرعاة خبرة عملية في مداواة الماشية، وصيانتها من مختلف الامراض والأوبئة، حتى قيل إن "الاعراب يعرفون ذلك (أي أغنامهم) كما يعرفون كناية الناس". ولئن كنا نهجل هل أن العصر الحفصي عرف بياطرة كما هو الشأن في العهد الأغليبي، فإن عدة مسائل في البيطرة قد ذكرت، منها بعض أمراض الغنم والخيول وكيفية تسمين البقر للحرث والعمل (1).

وقد أقبل بعض المزارعين على تربية النحل، مثلما هو الشأن بجبل زغوان ووسلات وغيرها. كما أن تربية دودة الحرير لم تكن مجهولة بافريقية وقتذاك، حسبما جاء في قائمة الشرفي، ففي شهر مارس تتوالد دودة الحرير (2).

وكانت الأبل تأخذ مكانة هامة في قائمة المواشي الافريقية، إذ تستعمل لنقل البضائع فضلاً عن أستعمال القبائل البدوية لها للانتاج والترحال، والغذاء من لحمها ولبنها، ولا يستبعد أن القبائل المستقرة حديثاً كانت تتخذها للحرث، عوضاً عن زوج البقر. وفي الجملة فإن وجود هذه الدابة قد عم في تلك الفترة كافة بلاد المغرب ولم يعد مقتصرًا على الصحراء، فقد أناخت في البوادي وأمام أبواب المدن وحتى في أزقتها، كما تبين ذلك الرسوم القديمة والمصادر التاريخية.

وإذا كان الحمير استعمل لنقل البضائع وركوب الفئات الشعبية والوسطى، فإن ركوب الخيل وتربيتها اختص به في الدرجة الأولى القبائل البدوية، وفرسانها الممثلين لقسم هام من الجيش إلى جانب العلوج، الذين كانوا يرافقون السلطان، ممتطين الخيول (3).

(1) الغرناطي، ص 1213، 1216-ب. البرزلي، جامع، ج I، ص 1151. من الامراض التي تصيب الخيل، امراض البطن والقصبية، العذر الذي يعتقد أن سببه هو شم الرائحة الكريهة وعلف الشعير مغبراً وشرب الماء الخويض واكل الكلال الذابل زمن الربيع. ويبقى سبع سنوات، إلى أن يصل إلى موت الفرس، وقد الف القاضي ابن القاسم تاليفاً حول المرض سماه: "تنبيه القضاة في عيوب الخيل والامراض".

وذكرت عدة عيوب في الدواب منها: منع الركوب عليها وعدم السمن والجرب وقعوده على ذنبه وكثرة النهامة عند وقت العلف وقطع الجلال من فوقه ومص الماء في الشرب وهيبتة من الاشجار في الطريق والاحجار والانهار والحفر الخ.

(2) الوزان، ن.م. ج II، ص 104، الشرفي، نفس المصدر (شهر مارس من الرزنامة).

(3) حول أهمية الأبل والخيول، راجع الفصل الاول الخاص بالقبائل البدوية. وحول ركوب النصارى الخيول، انظر: الابي، الاكمال، ج IV، ص 355. أما عن انتاج الماشية، فقد كان جزء منه مخصصاً للتصدير، مثل الزبد والصوف والجلود. فقبيلة مرداس مثلاً القاطنة حول عنابة كانت تملك البقر والغنم، وتقوم ببيع كميات كبيرة من الزبد الى السفن القادمة من جنوة وجربة وتونس. كما اشتهرت افريقية بوفرة لحم الضان بها ورخصه، مقارنة مع مصر، وخاصة في زمن الربيع.

الفصل الثاني: الانتاج الحرفي والتبادل التجاري بين المجالين : المدينة سوق للبادية :

I- تنظيم العمل الحرفي داخل المجال الحضري :

1) التنظيم الطوبوغرافي للأسواق :

لئن تعرضت المصنفات التاريخية الى بعض المهن، ومدى علاقتها بالمجال (الزقاق والسوق والرحبة أو الدكان والباب الخ) ، فإن طبيعة هذه المادة لا تمكننا من رسم دقيق للجغرافيا الاقتصادية لمدينة تونس، لصعوبة تحديد المواقع المتغيرة، ونسبية تموضع المهن في أسواق خاصة بها، لأن الأسواق ليست كاملة الترتيب كما أشار إلى ذلك ابن عبدون. على أن المحتسب كان يسعى باستمرار إلى ترتيب الصانع، وجعل كل صنف مع صنفه، حسب مقتضيات المهنة، لتسهيل مهمة الإدارة في المراقبة والجباية.

وقد وردت في هذا الصدد اشارات متفرقة عن تنظيم الأسواق وتشكلها المورفولوجي داخل المدينة، فسوق الحواتين بباب البحر يضم نحو ثلاثمائة عامل، أما دكاكين العطارة بمدينة تونس فقد بلغ عددها سبعمائة في النصف الأول من القرن الثامن هـ، فيما بلغ عدد الطواحين وقتذاك : 120 طاحونة . وقد ذكر سوق البلاغين في القرن السابع هـ. جوفي جامع الزيتونة، أي في المكان الحالي له ، ويوجد شماله سوق العزافين، ومزال المكان يحمل تسمية زقاق العزافين، وكذلك الشأن بالنسبة إلى سوق المراكض بالربض الغربي للمدينة ، وأسواق أخرى عديدة مثل سوق الكتبيين والقماش والصبّاغين والسراجين والحلّفاوين والتبّانين والدبّاغين والغزل والجبة والقشّاشين والقلّالين الخ (1).

ولئن بقي تنظيم المجال الحضري حياً في بعض جوانبه إلى حد عصرنا الحالي، فإن أهمية كل سوق وعدد الدكاكين به أمر لا يكاد يظهر في وثائقنا الوسيطة، باستثناء المثاليين السابقين (الحواتين والعطارة)، وهو أمر مختلف عمّا آل إليه الوضع بمدينة تونس في أواخر القرن السابع عشر (2). وعلى كل حال فإن أهمية الجباية التي تؤخذ على كل سوق أو فندق في أواخر القرن الثامن

(1) ابن عبدون ، الحسبة ، ص 233. الدولاتي، مدينة تونس في العهد الحفصي (بالفرنسية) ص 84-88، 298-296.

(2) حول اسواق مدينة تونس في نهاية القرن 17م، راجع مقال عبد الحميد هنيه، وثيقة حول مدينة تونس في نهاية القرن 17م، المجلة التاريخية المغربية، عدد 39-40، ص 567-577.

هـ/ XIVم تقوم شاهدا على مكانة كل صناعة : فعلى رأسها يأتي سوق العطارين (5000دينار) وسوق الرهادنة (3000دينار) ، وفي أسفل السلم نجد سوق الصفارين (100د.) والقشّاشين (100د.)، وذلك إذا استثنينا من هذه الرتبة الرحبات التي تعرض فيها المنتوجات الفلاحية (رحبة الطعام) والماشية (رحبة الماشية) والفنادق التي تخصص لبعض البضائع مثل فندق الخضرة وفندق الزيت وفندق الادام وفندق الفحم الخ... وتبرز في هذه القائمة التي ذكرها لنا عبد الله الترجمان ونقلتها مصادر أخرى (الزركشي خاصة) أهمية صناعة النسيج والصناعات المرتبطة به مثل الغزل والقشّاشين والصبّابة وصناعة الحرير وغيرها (1).

2) أصول الحرفيين وأصنافهم :

إن تعدد الحرف والمهن بالمدينة العربية عامة والافريقية خاصة يأتي دليلا على الدرجة المتطورة لتقسيم العمل ، ولقد قام عديد الباحثين بإحصاء هذه المهن، وهي تفوق في الجملة الثلاثمائة ، منها ثلثان مخصصان للأعمال اليدوية ، على أن العدد الحقيقي يتجاوز هذا المعدل ، إذ أن منها كثيرة أهملت ذكرها المصادر المكتوبة، لغياب العقود والوثائق الكتابية الخاصة بها.

ويزداد هذا التقسيم المهني تعقدا بوجود تقسيم " إثنى " للحرف مواز له في بعض الحالات ، فالمدينة العربية متعددة الأجناس، لم تحد من نشاط الأقليات من أهل الذمة، بل انهم أحترفوا أغلب المهن، إذ أحصى أحد الباحثين 250 مهنة أحترفها اليهود، مع تخصصهم في بعضها مثل صناعة الحرير التي سيطروا على مختلف مراحلها بمنطقة المتوسط، بدءا بدودة الخز واقتناء المواد الأولية، ووصولاً إلى الصبّابة وبيع الحرير وتوزيعه، كما كانت لهم مشاركة في صناعة المعادن وضرب النقود وتحضير الأعشاب الطبية والصيدلية، لأن السلطة التجأت إلى الأقليات في ضرب النقود تحاشيا للغش، لغياب السند الاجتماعي لها (2).

وعموما فإن المدينة العربية لم تكن انتقائية، فهي مفتوحة على بقية الشعوب، متعددة الأجناس، ولم تكن تضع قيودا على انتقال «تكنولوجيا» العصر ولا حصارا

(3) عبد الله الترجمان ، تحفة الأريب، تونس 1983، ص 18-21. الزركشي، تاريخ ، ص 116-117.

(4) انظر : Goitein, Artisans en méditerranée au Hant moyen-âge In Annales

E.S.C., Aout-Juillet 1964 .

انظر الماثورات الشعبية حول الحرف والصنائع في : الطاهر الخميري ، الامثال العامية التونسية ، تونس 1981 .

على التقنيات وتنقل البضائع والمسافرين، باستثناء بعض المواد مثل السلاح والخشب (1).

وفي المقابل فإن تأثير الجاليات الأوروبية المستقرة بحواضر المغرب في العصر الوسيط المتأخر كان متعدد الجوانب، في ميدان المهارة الفنية ولاشك، لكن أيضا في المسكن والغذاء والهندام.

وأنا لنجد في كتب الحسبة تفاصيل عن هذه الحرف ومختلف أنواعها، مرتبة في أسواق منتظمة وفق مرجعيات اقتصادية-اجتماعية وثقافية-ذهنية، من النفيس إلى الخسيس، ولهذا فإن خريطة الأسواق الطوبوغرافية لا تختلف كثيرا من مدينة عربية إلى أخرى، من تونس إلى غرناطة إلى دمشق مثلا.

ولئن لم يتمكن الحرفيون من تشكيل طبقة اجتماعية متجانسة، لاختلاف المواد الأولية ووسائل الإنتاج من صناعة إلى أخرى، فإن الصناعة الواحدة بلغت درجة قصوى في تقسيم العمل، فانقسمت إلى حرف صغرى متعددة: فقد أقتضت صناعة الصوف مهن الخلاص واللباد (صنع كباب الغزل) والنساج (أو الحائكي) والصباغ، وتنقسم الصباغة نفسها إلى تفرعات جزئية، حسب نوع القماش ومواد الصباغة. ويوجد إلى جانب الخياطين، الحشاؤون (حشو القطن) والفراؤون وغيرهم. أما صناعة الجلد، فإنها بدورها تنفرع إلى أقسام عدة، فمنها صناعة الأحذية بأنواعها (ويطلق على المشتغلين فيها الحذاؤون والاسكافيون..)، ومنها صناعة الطنافس والقرب (وأصحابها القرابون).. أما المشتغلون بالخشب، فإنهم بدورهم كثيرون: الحطابون والنجارون وصانعو القفل والخزائن والخراطون والخشابون والنقاشون الخ... (2).

(3) العمل الحرفي وعلاقات الإنتاج :

لم يشكل الحرفيون «طبقة» عمالية متجانسة لاختلاف المصالح من حرفة إلى أخرى ولم يوجد وعي عمالي مشترك، بين كل الحرف، وحتى داخل كل واحدة، لأن المصالح لم تكن متطابقة بين صاحب الرأسمال، وهو عادة المعلم، والصانع الأجير. وبالتالي فإن الخط الفاصل لا يوجد بين الحرفيين من جهة، وأرباب الرأسمال التجارية والمالية من جهة أخرى، إنما يخرق الحرفيين أنفسهم، فيفصل بين من يمتلك وسائل الإنتاج من شيوخ ومعلمين وبين من يقدم ساعديه

(1) قويتين، الاحالة نفسها. ذكر أن كنان مدينة سوسة بيع بمصر، ووقع تقليده على ما يبدو بروسيا، التي صنع بها في أواخر القرن XI م قماش سوسي روسي.

(2) سنخصص دراسة مستقلة لهذه المهن والحرف.

للعمل. ومعلوم أن المعلم لا يستنكف من العمل اليدوي، بل على العكس من ذلك فإن حذقه لصناعته يجعل منه قدوة لصناعه، الذين يبقون في علاقة حميمة معه أثناء تعلمهم للحرفة. من هنا نفهم الرتبوية الموجودة داخل الحرفيين: ففضلا عن وجود عمال غير مختصين، مجرد معينين أثناء تأدية بعض الوظائف مثل البناء والنجارة، ويطلق عليهم أحيانا تسمية رقاص أو مناول، فإن الصبي أو الغلام هو المبتدئ في تعلم المهنة، ولا يصبح صانعا أو أجيورا إلا إذا حذق الصناعة نسبيا، أما رتبة المعلم فهي المرحلة الثالثة، وتقتضي الإلمام بأسرار المهنة، وهو أمر يخول المعلم أن يمتلك مصنعا إذا ما كانت بحوزته وسائل الإنتاج (1).

(أ) الصانع: يعتبر الصانع أساس الإنتاج الحرفي، ولذا فقد خصصت له كتب الفقه فصولا مطولة تعريفا به وتحديدًا لمهامه. فالصانع عند ابن عرفة هو المنتصب لبيع صنعته لمحله، بمعنى من أقام نفسه لعمل الصنعة التي أستعمل فيها، سواء أكان ذلك بالسوق أم بالدار، بخلاف غير المنتصب الذي لم يقم نفسه لها ولا منها معاشه.

وبالتالي فإن العنصر الأساسي المميز للصانع هو تخصصه في مهنة ما، والعمل فيها، دون اعتبار لمكان العمل، وهو يتوسط هرم المنتجين، بين المعلم المالك لوسائل الإنتاج والأجير الوقتي، الذي يبدو أقل مكانة منه (2).

وقد طرحت مسألة تضمين الصانع، وأختلف في أمرها الفقهاء، فلئن وقع ائتمان الاجراء الذين حصل التعاقد معهم لصناعة شيء وإصلاحه، وعدم تضمينهم من الناحية النظرية، فإن العلماء أخرجوا الصانع من حكم الاجراء، وميزوهم عنهم، وضمنوهم حتى لا يسارع الصانع في الاجترار على أكل أموال الناس، ولا يباشر المهنة متطفل لا يحسنها.

وشمل التضمين عديد المهن، فالقصار يضمن الثوب إذا أفسده، والصباغ إذا أخطأ، فصبغ غير ما أمر به، وكذلك الخياط إذا أضاع الثوب أو أفسده، كما ضمن الطحان إذا نقصت الحبوب، والفران إذا أضاع ضرف القمح، أو طبق الخبز، واللؤلؤي إذا كسر اللؤلؤة عند ثقبها، والحمامي إذا أضاع الثياب، وحتى الناسخ فإنه لم يسلم من ذلك، إذا أضاع الكتاب. وفي الجملة، فقد ذكر القلشاني نحو

(1) انظر: Goitein, the working people of the medit. area In Islamic history, Leiden 1968.

وقد ورد ذكر الرقاص في الغبريني، عنوان الدراية، ص 271. وابن ناجي، معالم، ج IV، ص 153.

(2) القلشاني، شرح، ج II، ص 179، ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 4، ج 29، البرزلي، جامع، ج II، ص 143. وجاء في ابن راشد (الفاوق، ج IV، ص 25 ب): "إذا أصاب المصنوع حرق أو كسر أو قطع وكان ربه قاعدا مع الصانع وعمله في حانوته، فإن الصانع يضمن كما تقدم، إلا فيما تقرر من الاعمال مثل ثقب اللؤلؤ ونقش الفصوص وتقديم السيوف واحتراق الخبز عند الفران أو الثوب في قدر الصباغ، فلا ضمان عليهم.

ست عشرة حالة، كان فيها النصيب الأوفر لقطاع النسيج : ثمان مسائل، تتوزع حسب الكيفية التالية : أربع للخياطة، وثلاث للصباغة، واثنان للكمادة وواحدة للقسارة.

وهكذا تبدو ثقل مسؤولية الصانع، إذ كان الرأي السائد في كتب الاحكام هو تضمين الصانع، لانه أصلح للعامة، يحميهم من المتطفلين، والمتلهفين على الربح. على أن هذا الحكم الذي يضمن جودة البضاعة، ولو كان ذلك على حساب تطور الحرفة، شهد تطورا محتشما في أواخر العصر الوسيط، ذلك أن بعض الصانع جاهروا برفضهم لهذه الوضعية، وأصبحوا يشترطون في بداية عملهم عدم تضمينهم، كما بدأ بعض العلماء يسايرونهم في هذا المنحى، فالقلشاني مثلا ذكر أن الاصل في الصانع هو عدم الضمان، لانهم أجراء مؤتمنون (1).

ويحق لنا أن نتساءل في هذا المستوى عن مدى ارتباط هذا الموقف بتطور الوعي الاجتماعي، لدى العمال الحرفيين، ومطالبتهم بالتححرر من هذا القيد، سيما أن صاحب المصنع في حل من التضمنين، الذي يخضع له الصانع.

- الأجير : يعتبر أقل منزلة من الصانع لأن عمله محدد لمدة معينة من الزمن. وقد شملت الاجارة في تلك الحقبة التي شهدت تطور الاقتصاد السلعي عديد القطاعات، منها : نسيج الغزل بنصف المبلغ المتحصل عليه والخياطة والقسارة والبناء وحراسة الأسواق ليلا وتعليم عبد صنعة وطحن الحبوب وصناعة الجلود إلخ (2).

ولئن غلب على الاجارة الفلاحية (جني الزيتون ولقطه وصنع الفحم وحراسة الاجنة ورعي الغنم) العين، فإن الاجارة ذات الصبغة الحرفية أو التجارية قد أخذت أحيانا طابعا نقديا، وأزادت ارتفاعا في فترات انعدام الامن وقلة العثور على الاجراء، من جراء الوهن السكاني.

وبديهي القول أن البادية مثلت الممول الاساسي للاجراء والعمل داخل المجال الحضري، وقد عانوا من شظف العيش وقسوة المعاملة أحيانا. وبالتالي، فقد كانت ظاهرة الانقطاع عن العمل أمرا شائعا لدى الاجراء، باعتباره متنفس وحيد لديهم. وهو أحد العوامل المؤدية الى فسخ عقد الاجارة،

(1) القلشاني، نفس المصدر والصحيفة. ابن عرفة، المختصر، ج III، ص 33، ج IV، ص 29 ب. البرزلي، جامع، ج III، ص 1143. ابن راشد، الفائق، ج IV، ص 25 ب (قال في هذا الصدد: إذا أصاب المصنوع حرق أو كسر أو قطع وكان ربه قاعدا مع الصانع وعمله في حانوته، فإن الصانع يضمن كما تقدم الأ فيما تقرّر من الأعمال مثل ثقب اللؤلؤ ونقش الفصوص وتقويم السيوف واحتراق الخبز عند الفران أو الثوب في قدر الصباغ فلا ضمان عليهم. (2) البرزلي، ن.م.، ج I، ص 163 ب.

(دأب أهل الأسواق بمدينتي تونس والقيروان على تأجير العسّاسين الذين آخذوا الكلاب للعسس).

فضلا عن العوامل الأخرى مثل المرض والسّرقة وعدم تقديم عمل كاف والموانع الطبيعية مثل كثرة المطر والبشرية كالخوف.

وحصيلة القول، تميّزت هذه الشريحة الاجتماعية بعدم الاستقرار والتذبذب، رغم ازدياد أهميتها في ظل تطور الاقتصاد السلعي بأفريقية (1).

(ب) الشركات الحرفية : تنتظم العلاقة بين صاحب الرأسمال والاجير الصانع في اطار الشركات الحرفية التي تنعقد بين شخصين أو أكثر، كما هو الشأن بالنسبة إلى الشركات التجارية. وقد فرقت كتب الاحكام بين ثلاثة أنواع :

- الشركة بالأموال : يشترط فيها أولا خلطة الرأسمال، وعادة ما يتساوى الشريكان في ذلك، ويكون العمل بينهما بقدر ما شرطا من الربح لكل واحد. فقد يشتركان مثلا في صناعة عمل، دون الحاجة إلى رأسمال، على أن يتعهد أحدهما بثالث العمل ويكون له ثلث الكسب، وعليه ثلث الصانع، وعلى صاحبه الثلثان (2).

- شركة الأبدان : هي الاشتراك في إنجاز عمل ما، على أن يكون عملا واحدا أو متقاربا في موضع واحد، وتنقسم بدورها إلى ثلاثة أنواع :

* شركة تخص العمل فقط، بغير آلة أو رأسمال.

* شركة بألة ليست ذات أهمية، مثل الخياطة والبناء وجمل البضائع، ومن شروطها التقارب في القدر والمعرفة بالعمل، الذي يجب أن يكون عملا واحدا. وكان يطلق عليها شركة أعمال، كأن يشترك حائكان بأموالهما، فيتولّى أحدهما العمل، والآخر الخدمة والشراء والبيع (3).

* شركة تحتاج إلى آلة، مثل آلة النسيج والكمد والحمل على الدواب، ويجب أن يكون الاشتراك فيها بالملك أو بالاجارة. وقد تكون على الثلث أو الثلثين أو الربع أو غيره.

وتعقد شركة الأبدان بالصورة التالية : " اشترك فلان وفلان الخياطان أو الخرازان أو النجاران أو الحدادان أو القصاران ليحملا صناعتهما على السواء في حانوت واحد، ببلد كذا. وأشتركا تعاونا فيه وتعاقداه بينهما صحيحا دون شرط.. وما أصابت صناعتهما هذه من رأسمال في الآلات والموانع وغير ذلك، فهو بينهما، انصافا على السواء، وكذلك ما أفاء الله عليهما فيما اقتسماه ".

(1) ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 135، 1211، القلشاني، شرح، ج II، ص 176 ب- 215 ب- الابي، الاكمال، ج II، ص 60.

(2) كان يطلق على هؤلاء الاجراء في العهد الاغربي تسمية غلمان، وكانوا في الغالب من العجم الموالي ومن الرقيق، حسبما تدل على ذلك اسماؤهم (مثال : سعيد حسن حال، وكان يطلق عليهم اسم فلان غلام فلان. انظر : طبقات ابي العرب، ص 121-122.

(3) ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 135، 1211، القلشاني، شرح، ج II، ص 146.

1- شركة الذمم: عرفت بكونها الشركة في شراء شيء بعينه، فقد يشترك الطرفان في شراء وسيلة إنتاج أو تاجر أجير بطريقة مشتركة، أو يتعاونان على إنجاز عمل جماعيا، انطلاقا من مبدأ: " تحمل عني وأتحمل عنك ". وبالتالي فإن هذا الصنف من الشركات لا يخص إلا الشركات الصغرى في الزراعة أو الحرف (1).

وإلى جانب الشركات التي تعقد بين طرفين متساويين في الرأسمال والعمل ووسائل الإنتاج، وبالتالي في الربح والخسارة، توجد أخرى بين أطراف غير متكافئة: بين حرفي يعوزه المال، وآخر يمتلك الآلة والرأسمال. وفي كلتا الحالتين فإن العقود المبرمة بينهما لا يعترض تحريرها أي مانع قانوني، ويمكن صياغتها بكل حرية، وهي لا تقتصر في الغالب على صناعة البضاعة، إنما تنص أيضا على تسويقها، إذا ما تمت بين صغار الحرفيين. أما كبارهم فأنهم لا يمارسون العمل اليدوي مباشرة، وعادة ما يولكون مهمة التوزيع إلى الوكلاء (2).

وتشمل هذه الشركات أغلب المهن، وتختلف مدة عملها من ستة أشهر إلى فترة غير محددة، لكن الغالب عليها أنها لا تتجاوز السنة، (بين فصل الربيع والشتاء) بالنسبة إلى الشركات التجارية، أما الحرفية فأنها عادة ما تتواصل على مدى سنوات عدة لتحقيق فائض قادر على تغطية مصاريف الإنتاج، ويمكن نعتها بالشركات الهامة إذا ما ضمت أكثر من خمسة عمال.

وفي الجملة فإن عقود الشركات هذه تدل على سيطرة الانتاج البضاعي الصغير بأفريقية في الفترة الأخيرة من العصر الوسيط.

4) التنظيم الحرفي بأفريقية:

يفسر تعدد الصنائع وتنوعها داخل المدينة العربية المحاولات التصنيفية لها التي قام بها القدماء انطلاقا من معايير مختلفة: فإخوان الصفاء قسموها إلى صنائع روحانية وأخرى جسمانية، أما الغزالي فقد صنفها حسب أهميتها إلى ضرورية وكمالية، وحسب قيمتها إلى نفيسة وخسيسة، واعتبرت هذه الثنائية: الضروري والكمالي مرجعية أساسية في الترتيب الخلدوني للحرف (3).

ولئن اتفقت المصادر على أهمية الأسواق في المدينة العربية وتموضعها في المجال الحيوي لها وفق نظام ورتبية معينة، فإن إشكالية الرابطة الحرفية بقيت مطروحة. فالتنظيم الحرفي هو مؤسسة حضرية تنم عن مدى الفصل بين المدينة.

(1) القلشاني، شرح، ج II، ص 215. الأبي، الأكمال، ج II، ص 60.

(2) القلشاني، شرح، ج II، ص 81. ابن راشد، الفائق، ج III، ص 1245-1160. الرصاع، كتاب حدود ابن عرفة، ص 322-325.

(3) انظر: صباح الشخيلي، الاصناف في العصر العباسي، بغداد 1976، الفصل الأول.

والريف في تقسيم العمل، واقترن ظهوره بالدفاع عن مصالح الحرفيين وحمايتهم من شتى التجاوزات. ولم تكن الحسبة في هذا المضمار تهتم بشؤونهم وتسهر على تنظيمهم الداخلي، إنما هي مؤسسة حكومية تشرف على الانتاج وتراقب وسائله وقواه وعلاقاته.

كما أن وظيفة الامين وأمين الامناء التي تتحدث عنها المصادر الحفصية تتمثل أساسا في مراقبة جودة البضاعة دون أن تكون مدافعة بالضرورة عن مصالح الحرفيين أو السلطة (1). وننتسأل في هذا الصدد هل عرف الحرفيون بالمدينة العربية عامة والأفريقية خاصة تنظيما مستقلا عن السلطة السياسية، وهل كانت لهم سياسة معينة ومساهمة في الحركات الاجتماعية.

تناول كثير من الدارسين هذا الموضوع، دون حسم نهائي له، فالمستشرق «ماسنيون» أكد وجود الاصناف بالشرق منذ القرن الثالث هـ / التاسع م، معتبرا أن القرامطة قاموا بإنشائها لاستخدامها أداة دعاية ضد الخلافة العباسية (2). وقد عثر «قويتين» في وثائق الجنيزة على عدة مصطلحات مرتبطة بتنظيم الأسواق مثل رحبة العطارين وزقاق الصوف الخ.. كما أن الرتبة داخل الحرفيين واضحة إذ يقع التدرج من الرقاص إلى الصبي أو الغلام فالأجير أو الصانع وأخيرا المعلم، على أنه نفى وجود التنظيم الحرفي ببلدان البحر المتوسط خلال القرنين XI م - XII م بدليل أن الشركات الصناعية كانت تقوم دون وجود معارضة الاصناف، ويعتبر أن ظهورها أصبح جليا خلال القرن XIV م، بعد أن تأثرت بطقوس المتصوفة وممارساتهم. وفي كل الأحوال فإنه يرى أن الحرفيين لا يشكلون طبقة عاملة متجانسة متعارضة مع الرأسمال التجاري والمالي، إذ الخط الفاصل يوجد بين المشائخ وكبار المعلمين الذين يملكون وسائل الانتاج والرأسمال ويتولون تسويق البضائع، وبقيّة الصنائع (3).

(1) حول الامين، انظر: مادتي أمين وعريف بدائرة المعارف الإسلامية (بالفرنسية). وقد طرح في المقال الثاني السؤال التالي: ماهي مدى تمثيلية العريف (أو الامين) للرباطات المهنية المستقلة، باعتباره واسطة بينها وبين الإدارة، وهل هو بالأحرى مجرد عون يتولى مراقبة الحرفة وفق أوامر صادرة من فوق، أي أنه معين للمحاسب يحظى بثقة أصحاب المهنة؟ إن الإجابة عن هذه الإشكالية مرتبطة بتغير المعطيات الظرفية واختلاف ميزان القوى. وحول ذكر الامين في المصادر الحفصية، انظر: ابن ناجي، معالم الإيعان، ج IV، ص 138، 151، 184، 186، 210، 228. كما ورد ذكر أمين الامناء في تحفة الأريب، ص 17، انظر برانشويك، ن.م، ج II، ص 150، 202.

(2) Massignon, les corps de métier et la cité islamique Opera Minora, TI, p.369-383.

(3) Goitein, the working people of the medit. area during the middle ages Studies in islamic history, Leiden 1968.

A.Hourani and S.M.Stern, The islamic city, Oxford 1970, pp.25-63.

ومن الملاحظ أن مهنة الرقاص ذكرت أيضا بأفريقية في القرن السابع هـ (الغبريني، ن.م، ص 271).

وذهب كل من « كلود كاهن » و « هنري ستارن » الى نفي وجود الأصناف، انطلاقا من النموذج الأوروبي لها في العصر الوسيط. وقال محمد الطالباني انه لا وجود لها بافريقية قبل العصر الحفصي (1).

ويتميز رأي الدوري في هذا الصدد بالقول إن الروابط الحرفية وجدت منذ القرن الثاني هـ/ VIII م، قبل أن تظهر الحركة الاسماعيلية نفسها، وإلى هذا الرأي الأخير يذهب محمود اسماعيل، وإن كان يرجع ظهورها إلى القرن الثالث هـ / IX م (2). وفي خصوص افريقية، فإن ما ذكره « برانشويك » من كون المهن المدنية كانت خاضعة لتنظيم طوبوغرافي وإداري وتفردت بمصطلحات خاصة بها مثل سوق وصناعة، لا يكفي للدلالة على وجود روابط مهنية بأسواق افريقية (3). وثمة مؤشرات عديدة توصلنا إلى جمعها، تبين مدى تنظيم الحرفيين والصناع بأسواق افريقية.

فهؤلاء لا ينتمون إلى أصحاب الجاه وإنما إلى الفئات الشعبية التي سعت إلى قيام أشكال تنظيمية معينة تدافع عن مصالحها المشتركة وتقف في وجه العسف والتعدي، حتى بات الوعي الاجتماعي واضحا في بعض الحالات، وبخاصة في أحد الأسواق الهامة ببجاية في القرن السابع هـ، وهو الخاص بالصوافين، الذين كانوا يتولون جمع الضرائب من أرباب المهنة حسب خطة معينة، يشترط فيها « الانتظام في سلوكهم »، على حد تعبير الغبريني، وقد كان هذا الشعور بالانتماء المهني قويا إلى حد أن أحد العلماء العاملين في الصوف أبي الأ أن يؤدي ما عليه من جباية، رافضا الامتياز الذي كان يعامل به من قبل أصحابه، سعيا للانخراط في سلوكهم، بعد أن تراءى له أن الاداءات التي يدفعها أهل السوق تجعلهم أفضل منزلة من أصحاب النفوذ (4).

(1) انظر: C. Cahen, art. Futuwwa, Arif in E.I (2).

M. Talbi, Etudes d'Histoire Ifriqiyenne, Tunis, 1982, pp.253-254.

(2) انظر: الشيلخي، ن.م، الفصل الأول. الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت 1982، ص 67-68، 128-129. وقال بالخصوص: « ويدخل اصحاب الحرف في غمار العامة، وهم في مرتبة دنيا في المخطط الاجتماعي، ويصدق عليهم القول المأثور: الحرفة امان من الفقر وامن من الغنى، ويعطي الحريري فكرة واضحة عن وضعهم المعاشي حين يقول: وأما حرفة أهل الصناعات فغير فاضلة عن الاقوات ومعظمها معصوم بشيبيية الحياة. ولعل أبرز مظاهر المدن ازدياد أهمية العامة، وبروز دورها في الحياة العامة منذ أوائل القرن الثالث الهجري فما بعد، وهذا يصدق بصورة خاصة على العيارين والشطار... »

وقد يقوم الصنف بدوره في أوقات الازمات لحماية أعضائه، ولدينا اشارات إلى وقوف الاصناف ضد السلطة لحماية اصحابها من التعسف، ومن أمثلة ذلك ثورة صناع المنسوجات القطنية والحريرية في بغداد عام 374 هـ... (الشيلخي، ص 67-68).

(3) انظر: برانشفيك، ن.م، ج II ص 150، 202.

(4) الغبريني، عنوان الدراية، بيروت 1979، ص 195-196.

وإذا كان العسف الضرائبي قد ساعد إلى حد كبير على بروز وعي حرفي، فإن فعاليات الجمعيات والروابط المهنية أمر مازال يحتاج إلى تدقيق، نظرا إلى قلة الأمثلة المتعلقة بالموضوع. والظاهر أن التضامن بين أهل الحرفة الواحدة كان قويا إلى حد أنه يمنع كل متطفل أو محتال من الانخراط فيها، وهو ما يفسر الحادثة التي وقعت بتونس في أواخر القرن الثامن هـ. وتمثلت في اشتكاء الصباغين للقاضي عندما حاول أحد المعلمين الحاذقين للصناعة في المغرب الأقصى التجديد في المواد المستعملة في الصباغة وتعويض اللاك المستورد من الشرق بمادة أخرى لا يحسن صناعته غيرة من الحرفيين، وقد قضت السلطة بقطع هذا الأمر (1).

على أن المثال الأكثر وضوحا على ظهور الأصناف ببلاد المغرب عامة وافريقية خاصة لا يخص العاملين في أسواق الصوف والصباغة، وإنما في قطاعات أقل حظا من غيرها، لا تحتاج إلى توفر الرأسمال والمواد الأولية، وتقتصر على الطاقة البشرية والحيوانية لنقل البضائع وحملها. إشارة صغيرة في النصوص إلى عريف الحمالين للزيت بمدينة تونس في القرن التاسع تمكنا من الاقرار بأهمية هذا الصنف، الذي يوجد على رأسه عريف قوي البنية « آية وقته في حمل الاثقال » (2).

ويتضح من خلال نازلة طرحت على ابن عرفة أن أجرة الحمالين كانت مشتركة (3).

وإذا نعتقد أن الأمر لا يختلف عما هو عليه في المغرب الأقصى، فإننا نورد الوثيقة التالية عن نقابة الحمالين بفاس: « مجمع الحمالين، يبلغ عددهم 300 حمال، ولهم أمين أي رئيس، يختار كل أسبوع من يجب عليهم أن يشتغلوا ويكونوا رهن إشارة الجمهور طوال الاسبوع، يجمع هؤلاء الرجال ما ربحوه من مال في صندوق له عدة مفاتيح محفوظة عند كل رئيس مجموعة. ويقسم المال بين الذين اشتغلوا عندما ينتهي الاسبوع. ويجب هؤلاء الحمالون بعضهم بعضا كالأخوة، فإذا مات أحدهم وترك طفلا صغيرا، تكفلوا جميعا بالمرأة إلى أن تتزوج مرة ثانية إذا رغبت في ذلك، وأهتموا بعطف وحنان بالاولاد إلى أن يبلغوا السن الذي يمكنهم من القيام ببعض الاعمال. وإذا تزوج أحد الحمالين أو ولد له دعا جميع أصحابه إلى وليمة، وأعطاه كل واحد منهم هدية مقابل ذلك ».

(1) البرزلي، جامع مسائل الاحكام، ج V، ص 420 ب. (2) مناقب ابن عروس، ص 199.

(3) الونشريسي، المعيار، ج VIII، ص 184. ومما ورد فيها: « سئل ابن عرفة عن حمالين اشتركوا في اجرة ما يحملونه، فوقع بين أحدهم وبين رجل كلام ومشاجرة بسبب مظه ونقصه في الاجارة، فحلف بالطلاق الا يحمل له أبدا، ثم ان بعض شركائه حمل له وحمل هو لغيره ». ثم « اقتسموا الاجارة »

ولا يمكن لاحد أن يمارس مهنة حمال قبل أن يدعو جميع أصحابه الى وليمة، وإذا لم يفعل فلن يتقاضى، عندما يشتغل، أكثر من نصف حصة الآخرين. وقد حصل هؤلاء الحمالون من الملوك على امتياز اعفائهم من أية ضريبة أو تكليف، ولا يؤدون شيئاً لأصحاب الاقران مقابل خبز عجينهم، وإذا ارتكب أحدهم جريمة يعاقب عليها بالاعدام، فإنه لا ينفذ عليه الحكم أمام الجمهور، ويشتغل هؤلاء الناس وهم لا لبسون ثياباً قصيرة ذات لون واحد، ويلبسون خارج أوقات عملهم ما يشاؤون. وبالجملّة فإنهم أناس يتحلون بالاستقامة والأخلاق الحسنة" (1).

ان هذا النص يأتي حجة قوية على وجود تنظيم حرفي متطور لدى هذا الصنف، مكنهم من تطبيق نظام داخلي صارم ومن التحصل على امتيازات من السلطة، وهي بهذا لا تختلف في شيء عن الاصناف التي ظهرت بالشرق منذ العصر العباسي، كما أنها لا تبدو أقل تطوراً من النقابات الحرفية الأوروبية وقتذاك (2).

وكما أن هذه الاصناف بالشرق لم تتمكن من الخروج من دائرة التأثيرات الثقافية المختلفة، فإن الاسواق الإفريقية قد اكتسحتها موجة الصوفية. ففي مدينة بجاية كان لأبي علي السلمي (القرن السابع هـ) "حانوت يجلس فيه التاجر بسوق قيسارية بجاية مع تمكن علمه وبراعة فهمه"، أما حانوت أبي علي حسن المسيلي فإنه تحول مجلساً للعلماء حتى تسمى "مدينة العلم" (3). وبالتالي كان السوق موقعا استراتيجيا هاما تؤمه مختلف الفئات، ومجالاً لنشر مختلف الأفكار والايديولوجيات، ففي مدينة تونس، كان المتصوف علي القرجاني يقعد في حوانيت البلاغين، وعلي الحطاب يحرض على التصدي للنصارى في سوق السقاليين حيث تصنع آلة الحرب. وفي هذا المضمار نتساءل عن مدى العلاقة بين التصوف والرابطات الحرفية، وخاصة في المستوى التنظيمي (4).

ويمكن أن نلاحظ تناقض عدة مجالات وتداخلها، المهنية منها والثقافية والبشرية، إذ تقتصر الجمعيات تارة على صنف الأندلسيين الطارئین على بجاية وتونس، والخاضعين لامرة شيخ الجماعة وكبيرهم (5)، وأخرى تدوب الاختلافات الثقافية بين الصناع لتترك المجال واسعا لعمل الرابطات الحرفية، التي حاولت الوقوف في وجه شتى ممارسات العسف المخزني. فضلاً عن المكوس

والضرائب الموظفة على الحرفيين، اقتصرّت بعض المهن على السلطان مثل عمل الصابون، وكان جزء من الحوانيت محبساً أو من خاصة السلطان، وهو المسمى بسوق الربع، الذي كان موجوداً في النصف الأول من القرن السابع بزئقة الساباط، واحتوى على أكثر من 27 حانوتا (1).

وفي الأخير نتساءل عن مكانة هذا القطاع في حضارة البلاد، ووضعيته في منظومة الحرف والصنائع المتوسطة. ولا يخفى علينا في هذا الصدد فاعلية المؤثرات الخارجية في تطور هذا القطاع، ومدى انعكاس الاقتصاد السلعي بالمدن التجارية الأوروبية عليه، وتأثير الجاليات التجارية المستقرة بفنادق المدن الساحلية الكبرى. على أن العامل الحقيقي الذي ساعد الحرف على النهوض تمثل أساساً في الهجرة الأندلسية التي حركت السواكن ونشطت التجارة والحرف فتعددت الصنائع، سواء منها المرتبطة بالبادية أو الصنائع الحضرية البحتة.

II- الصنائع والحرف : بين مواد البادية وأسواق المدينة

انتمى الحرفيون في الغالب إلى الفئات الحضرية الوسطى، وكانوا يكدون كثيراً لكسب معيشتهم، ولم يكن في وسعهم دوماً توفير الأموال اللازمة، باعتبار أن جزءاً من أجرتهم يتقاضونها عينا، لا نقداً. وكانوا يعيشون داخل المدينة في عالم شبه مغلق، لا يمكن اختراقه بسهولة، فابن الحرفي غالباً ما يمتن نفس الصناعة، فيما يعسر على الغرباء النازحين امتلاك دكاكين ووسائل انتاج وحوز مكانة في أسواق المدن الكبرى. وعادة ما يقع تصاهر الحرفيين فيما بينهم. وكثيراً ما كان يكتفى كل حرفي بمهنته، فيقال فلان الخياط أو النجار. على أن هذا الوسط لا يخلو من التنافس، سيما أن وحدة المجال ساعدت على الاحتكاك بين أرباب المهنة الواحدة، حتى أن البرزلي قال: "إن الصناع وأهل الحرف شأنهم في ذلك شأن أهل القرى والعلماء من أشد الناس تنافساً وتحاسداً" (2).

ومما زاد هذه الخريطة المهنية تعقداً هو تناقض التصنيف المهني مع الاختلافات العرقية للحرفيين. فإلى جانب العنصر المحلي، شكّل الوافدون من الأندلس جالية كبيرة في أسواق مدينة تونس، محتكرين عدة صناعات مثل

(1) مناقب المنوبية، ص 5 ب. انظر أيضاً: برانشفويك، إفريقية في العهد الحفصي، ج II، ص 150، 202.
(2) البرزلي، جامع، ج II، ص 235 ب. ابن راشد، الفائق، ج I، ص 90 ب (ذكر زواج بين أهل سوق الرهادرة في القرن الخامس هـ). ذكر الأبي (الاكمل، ج VII، ص 37) أن بعض العلماء لم يستسغ تسمية الحرفيين بمهنتهم.

(1) الوزان، ن.م. ج II، ص 185. (2) الشخلي، نفس الاحالة.

(3) الغبريني، ن.م. ص 36، 25.

(4) مناقب القرجاني، ص 176، مناقب الحطاب، ص 186.

(5) الغبريني، ن.م. ص 287. رحلة عبد الباسط، مع الفاتيكاني.

الشاشية والزليج. وكان على رأسهم كبير التجار الذي كان يقطن جوار الأمير الحفصي برأس الطابية في أواسط القرن التاسع هـ / XV م (1).

وإضافة الى التجار النصاري المقيمين بالفنادق، فإن أهل الذمة كان لهم حضور يذكر في الحرف والتجارة، رغم بعض التضييقات القانونية التي كانوا يتعرضون اليها. فلئن أمكن لهم بمصر على العهد المملوكي من ممارسة مهن الطب والصيدلة وبيع الأشرطة، فإنهم منعوا بافريقية من العمل في الصناعات المتعلقة بالغذاء، مثل عمل الخبز وبيع الزبيب والخل وغيرها من المائعات بالأسواق. على أن حضورهم كان هاما في بعض المهن مثل الصباغة والصياغة وضرب العملة وكتابة الحروف والتمايم (2).

ومهما اختلفت أصول الحرفيين، فإن أغلب الصناعات كان لها ارتباط وثيق بالبادية، وخاصة قطاع الغزل والنسيج.

(1) استخراج المعادن:

- النحاس: لئن احتاجت افريقية الى استيراد النحاس عن طريق المدن التجارية الاوروبية ابتداء من سنة 1200، فإن هذا لا يعني، كما ذهب الى ذلك أحد الدارسين، أن هذه المادة نفذت بالبلاد.

فثمة مؤشرات عديدة تذهب الى عكس ذلك، منها أن بلاد هواره عرفت بانتاج النحاس حتى أن نقودها الفضية احتوت على كمية كبيرة منها، ويبدو أن جزءا منه كان ينقل الى القيروان التي اشتهرت بصناعة الصفر منذ العهدين الأغلبي والزيري، وظلت كذلك في العهد الحفصي، وكان بعض انتاجها يصدر الى سائر بلاد افريقية وبلاد السودان.

وفي القرن XII م، وسق قسط من نحاس افريقية الى المدن الايطالية. ويبدو أن ذلك تواصل في أواسط القرن الرابع عشر م، إذ ورد ذكر قافلة محملة بالنحاس والجلد متجهة من القيروان الى مرسى المحرس (3).

ولا يستبعد أن تتجه القوافل من افريقية الى بلاد السودان، محملة بالنحاس،

(1) ابن عبد الباسط، رحلة، ص 20.

(2) البرزلي، نفسه، ج II، ص 1173، ج IV، ص 397 ب؛

(3) G.Jehel, Les Génois en Méditerranée Occidentale, p.351.

Amari, Diplomi Arabi del Archivo Fiorentino.

(ذكر أن مناه بن عبد الله اشترى بـ 53 دينار نحاسا لفائدة باج البيشاني). مقديش، نزهة الانظار، ج II، ص 313.

على غرار القوافل المتجهة من أغمات في القرن XII م، في اتجاه السودان، وفيها النحاس الأحمر والملون. وقد أثبتت الآثار أهمية هذه المادة المصدرة من بلاد المغرب، إذ تم العثور على حمولة قافلة لم تهتد الى الطريق في القرن XI م بموريتانيا، وكان من محتوياتها قضبان من النحاس (1).

- الحديد: أورد الادريسي ذكر مناجم الحديد ببجاية وعنابة والأربس. غير أن الوزان اقتصر على ذكر المنجمين الأولين. كما ذكرت وثيقة اسبانية وجود مناجم حديد بالبلاد. ومهما يكن من أمر، فإن افريقية احتاجت الى استيراد الحديد، وخاصة منه المصنع، من المدن التجارية الاوروبية. وقد استقر بتونس عدد من الجنوبيين الذين اشتغلوا في الحداة.

- الرصاص: تم استخراجها من جبل الرصاص الواقع جنوب مدينة تونس، وقد كان يستعمل في غضار الخزف الأبيض الذي تميزت بصنعه مدينة تونس منذ القرون الاسلامية الأولى. وتولت استغلاله شركة خاصة في العهد الزيري، وكان يقع استيجار العمال بأجر عيني معلوم. وقد منحوا عدد من القفاف كلما استخرجوا العدد المطلوب من المنجم.

ويبدو أن فندق الرصاص شهد انتقال موقعه في القرن التاسع هـ / XV م: فبعد أن كان غرب جامع الزيتونة قرب حوانيت العدول وسوق الخرازين، تحول هذا الفندق الى سكنى الفئات الرثة والمهمشين قبل أن يصبح زاوية أحمد بن عروس. وكان من "الاملاك السلطانية التي له فيها النظر التام والتصرف العام". وقد أصبحت هذه المادة مستعملة في صناعة البارود منذ نهاية القرن VIII هـ / XIV م، أو ربما قبل ذلك، وكان يصدر الى البلاد الاوروبية (2).

- الزئبق: يوجد منجم للزئبق قرب باب البحر، وكان مستعملا الى حد سنة 1535 (3).

(1) الادريسي، نزهة، ص 83.

J.Devisse, Approximatives,quantitatives,qualitatives:Valeurs variables de l'étude des traversées Sahariennes In Relaciones de la Peninsula Iberica Con El Maghreb (XIII-XVI),Madrid 1992,p.195.

(2) مناقب بن عروس، ص 203، 209. الترجمان، تحفة الاريب، ص 18. (كان ابو فارس يبعث بالبارود النفيس الى الاندلس)

الادريسي، نزهة المشتاق، ص 117، 90. الوزان، وصف افريقيا، ج II، ص 81، البرزلي، ن.م. مخ 4851، ج II، ص 1352.

R.Brunschvig, Hafsides, TII,p.230-231. Deux Récits de voyage..p.195.

Martinez Montavez, Dos Descripciones...p.219.

Martinez Montavez, op.cit...p.219. (3)

- الفضة : ذكرت مناجم الفضة بجبل غريان في القرن XV م (1).

- الكبريت : شاع استعماله بافريقية في القرن XIV م في وقود القناديل وغيرها. غير أننا لا نعرف هل هو معدن مستخرج من افريقية أم مستورد من البلاد الأوروبية (2).

- الملح : اعتبر الملح من أهم المناجم الوارد ذكرها في المصادر الحفصية، فقد وجدت ملاحات في مناطق عديدة من البلاد، فالى جانب اقتطاعه كالصخر من جبل قريب من بسكرة منذ العهد الفاطمي وخاصة من تاغازا وأماكن أخرى بالصحراء الكبرى، فإن ملاحات عديدة ذكرت بافريقية، وأهمها:

- ملاحه سبخة تاكمرت بين نفزاوة وتوزر : وهي على حد عبارة التجاني "من غرائب الدنيا التي أغفلها المؤرخون وأهمل وصفها الاخباريون، فإنها أميال في أميال سطحا واحدا كاللجين المسبوك أو المرمر المحكوك، يكاد ينفذه البصر لصفائه..." (3).

- ملاحه سبخة أم الأصنام : تتضاءل كمية مياه الاودية التي تصب في سبخة سيدي الهاني في فصل الصيف، وبعد تبخرها ترسب طبقات هامة من الملح الذي وقع استغلاله منذ العهد الوسيط والى حد القرن XIX م.

وقد كانت قبالة الملح المستخرج من سبخة أم الاصنام يتولأها أحد المكترين لها، وهو سعد الظاهري، قبل أن يقرر السلطان الحفصي ازالته من يده وتخصيص جزء من ماله لاستخراج الملح منها، على أن يعود نفعها للأهالي، وذلك على إثر قيام الحرب الصليبية الثامنة (668هـ/1270م) (4).

- رأس المخبز : يقع جنوب شرقي افريقية، وقد اشتهرت جودة ملح سبخه، وأقبل عليها الجنوبيون والبنادقة وغيرهم طيلة العهد الحفصي. قال عنها التجاني : "وهناك السبخة المفضل ملحها على جميع السباخ ومنها يمتار أكثر بلاد النصرانية". وكان هؤلاء يقبلون أكثر على أقتناء الملح من الطبقات السفلية للملاحه (5).

(1) Brunshvig, Hafside, Deux Récits..op.cit.p.209.

(2) ذكرت الدراهم الفرونية آنذاك، ولعلها نسبة الى فرورا التي أطلقها الاباضية على مجاعة سنة 430هـ).

(3) البرزلي، ن.م، ج 1، ص 1104 (عارض العلماء استعمال الكبريت في وقود القناديل لنتن رائحته، وهو ما يفسر أن هذه التقنية مستحدثة آنذاك). عرفت تلميته بانتاج الكبريت.

(4) البكري، مسالك، ص 52، التجاني، رحلة، ص 155. ابن بطوطة، رحلة، ص 240 (مقايضة ملح تاغازا بالذهب).

(5) Pelissier, Description..p.131-132.J.Despois, Le Sahel et la Basse Steppe.p.86

راجع وثيقة الاقطاع في الفصل الخاص بوطن القيروان. Mas-Latrie, Traité de paix...p.224.

(5) التجاني، رحلة، ص 206-207. Hocquet, Le Sel et le pouvoir.

- جرجيس : اشتهرت ملاحتها، وكان يصدر منها الملح الى البلاد الأوروبية في العهد الحفصي (1).

- الساحلين : ذكرت ملاحتها منذ العهد الزيري، وظلت مستعملة في العهد الحفصي، ومازالت قائمة حالياً (2).

- لمطة : كانت سفن البندقية تغد على الملاحه لاستيراد هذه المادة. وقد لعب

الرباط دور مراقبة حركة الملاحه، التي ذكرت منذ القرن الخامس (3).

- تونس : كانت الملاحه بمدينة تونس من أملاك المخزن الحفصي، الذي تولى

كرائها لقوم مقابل نسبة من الربح، وذلك على غرار كراء بحيرة بنزرت

للصيادين (4).

وفي الجملة، فإن المخزن الحفصي حاول بسط نفوذه على عدد كبير من

المناجم والمقاطع، غير أن البعض ظل شركة بين مجموعة من المستغلين أو ملكا

لشخص واحد. وقد طرحت كيفية استغلال المعادن، على المازري، الذي اعتبر أن

ملكية الملاحه وطريقة استغلالها مرتبط بحكم الارض، مع اعطاء الأولوية لمصلحة

المجموعة وللفقير على الغني، وهو ما يفسر أن مدارس مدينة تونس تحصلت على

كميات الملح اللازمة في العهد الحفصي دون مقابل.

أما البرزلي، فإنه فرق بين وضعيات مختلفة :

- الحالة الأولى : الملاحه ناجمة عن عملية احياء (عمل وتهيئة) : فإذا كانت

قريبة من العمران، احتاجت الى اذن السلطان، ويكون ملكها للذي أحيائها. أما اذا

كانت بعيدة عنه، فإن الذي قام بأحيائها يحق له امتلاكها دون استشارة المخزن.

- الحالة الثانية : الملاحه طبيعية، دون احياء وعمل، وهي بالتالي ملك

للمجموعة ولا يحق للمخزن التدخل، اذ هي بمثابة المحتطب والبحار والبحائر التي

يصطاد منها الحوت (5).

(2) قطاع الغزل والنسيج : بلغ هذا القطاع شأوا كبيرا في الحضارة الاسلامية،

باعتباره الممول الأساسي للنشاط التجاري في العصر الوسيط حتى أن البعض

نعتها "بحضارة النسيج". وقد اعتبر الوزان تجار القماش من أثرى سكان مدينة

تونس. أما القلشاني، فإنه في حديثه عن تضمين الصناعات خصص ثمانية مسائل

(1) R.Brunshvig, Hafside, TII..p.230.

(2) Lanfreducci et Bosio, Cotes,op.cit.p.514

(3) البكري، مسالك، ص 84 (وملاحه لمطة هي ملاحه كبيرة وملحها لا يفوقه ملح ومنها يحمل الى ما جاورها من

البلاد).

(4) البرزلي، ن.م، ج 1، ص 1312.

(5) ن.م، ج 1، ص 112، ب، 1312-ب.

من جملة إحدى عشر لصناعة الثياب، وقد تناول فيها قضايا مرتبطة بالخياطة والصباغة والكمادة والقصارة .

ولئن مثل الصوف المادة الأولية الأساسية في حياكة الملابس، فإن مواد أخرى من أصول حيوانية أو نباتية استعملت في هذه الصناعة، ومن أهمها الحرير والكتان والقطن والقنب (1).

(أ) المواد الأولية :

- الصوف : لقد كانت العلاقة قوية بين إنتاج الصوف وجغرافية البداة ببلاد المغرب، لاقتراح هذه المادة بتربية الماشية في مجالات الانتاج والترحال خاصة . وقد مثلت الأسواق الريفية المجمع الأول لهذه المادة، باعتبارها نقاط التقاء بين البدو المنتجين للصوف والحضر المستعملين له، تجارة وتصنيعا . أما المدن المراسي، فقد كانت المراكز الأساسية لتجميعه، وقد ذكرت من بينها مسجبة مقرين بضاحية تونس وتتم في هذه المدن وضواحيها مختلف عمليات الغزل والنسيج .

ومنذ الحقبة الوسيطة الأولى، تميزت عديد المدن الإفريقية بإنتاج المنسوجات الصوفية، مثل بلاد الجريد التي كانت تصدر منسوجاتها إلى المشرق وجربة التي اشتهرت بجودة صوفها وجهة طرابلس إلخ...

وفي العهد الحفصي، أقر ابن خلدون أن أهل المغرب متأخرون في الصنائع، باستثناء صناعة الصوف ودباغة الجلود، وهما حرفتان لهما صبغة بدوية. وفعلا، فإن صناعة الصوف طيلة هذه الحقبة تعتبر من أهم الصناعات المتداولة بالبلاد لسيطرة نمط الانتاج الرعوي ووفرة تربية الماشية وجودة الصوف الذي اشتهرت به عدة جهات مثل ناحية القيروان وبلاد قمودة وجزيرة جربة، التي قال التجاني في شأنها إنها اختصت " بحسن الأصواف المحمودة الأوصاف التي ليس بإفريقية لما ينسج من أثوابها نظير " . وأضاف رحالة آخر ممتدحا نوعية صوفها قائلا : " ومما خصت به لين الصوف ورطوبته، وتصير الشاة من غير الجزيرة فيها بعد إقامة سنة مثل شياها في رطوبة الصوف " (2).

(1) انظر الوزان، وصف إفريقيا، ج II، ص 75، القلشاني، شرح، ج II، ص 179. ابن خلدون، المقدمة، ص 733-734.

M.Lombard, les textiles dans le monde Musulman (VII-XIIeme s). Paris - la Haye - New-York 1978, p.15.

H.Heaton, Histoire éco. de l'Europe des origines j'usqu'à 1750, Traduit par R.Grandbois, Paris 1950.

(2) التجاني، رحلة، ص 122. القلصادي، رحلة، ص 123 ويرى أحد الدارسين أن لفظة (GARBO) كانت تطلق على بلاد الغرب بالمغرب الأقصى، وليست لها ارتباط بجربة : J.Jehel, Les Génois...op.cit., p.313.

على أن تصدير صوف إفريقية شهد تراجعا في القرن الثامن هـ / XIVم، بعد فترة من التطور في القرن السابق، وذلك بعد أن تم تعويضه بالصوف الإسباني الذي أطلق عليه تسمية (merinos). ولا ندري مدى انعكاس هذا الأمر على المراكز المحلية لصناعة الصوف التي أنتجت في العهد الحفصي مثل تونس والساحل والجريد ونفزاوة وقفصة وقابس وجربة والقيروان وجبل نفوسة وغيرها . وكانت تنتج أصنافا عديدة من المنسوجات منها الحرام والجبة الجيدة أو جبة الصوف الوسط البيوتي ... (1).

الحرير : عرفت الحقبة الوسيطة انتشار صناعة الحرير في العالم الإسلامي، انطلاقا من الصين . وقد أحتاجت هذه الحرفة إلى شجر التوت لتربية دودة الحرير، وإلى عدد هام من العمال . وبرزت في الغرب الإسلامي خاصة في مدينة قابس، خلال القرن الرابع هـ / Xم، وإلى حد القرن السادس هـ / XIIم، وكذلك في الأندلس (بقرطبة والمرية وبسطة وغرناطة وجبل البشارات) (2).

ولئن تواصلت هذه الصناعة بإفريقية في العهد الحفصي، فالمرجح أن المواد الأولية كانت تستورد من الأندلس، مثلما تشير إلى ذلك وثائق الجنيزة خلال القرنين XI-XIIم . وكما عرفت القيروان في الحقبة الأولى سوق الخزّازين، فإن مدينة تونس ذكر بها كذلك سوق الخزّازين أو الحريريّين، فضلا عن وجود ضاحية قريبة منها حملت اسم الحريرية . وبديهي القول إن مهنة الحريري -صانع الحرير- تختلف عن مهنة الخزّاز الذي يتولى نسجه وحياكته .

وتميزت إفريقية وقتذاك بصناعة قماش السفساري من الصوف والحرير الذي ذكر لأول مرة في القرن السادس هـ / XIIم بنول لمطة . وكانت التفرقة واضحة بمدينة تونس بين القماش السلطاني من السفساري والوقايات المخصصة للنساء التي لا تحتوي إلا على نسبة ضئيلة من الحرير، وجاءت شفافه ورقيقة، وهو ما اعتبره أهل الذكر غشا في صناعة الحرير (3).

وعرف المجتمع الحضري، وخاصة الفئات العليا منه، استعمالا متعدد الأوجه للحرير : فإلى جانب الجبة، والرداء، فإن اللحف والمخاد الحريرية كانت تفرش في القاعات والمنازل بمدينة تونس وتلمسان وغيرها (4).

(1) ابن ناجي، معالم، ج IIV، ص 185، 167، 152، 137، 76. ابن راشد، الفائق، ج IV، ص 12.

M. Lombard, op., cit. (2)

(3) العمري، مسالك، ص 98. البرزلي، نفسه، ج III، ص 70 (تعود النساجون على وضع نسبة ضئيلة من الحرير والمبالغة في الغش حتى يرق الثوب ويصير مهلهلا، وهو عكس ما يطلق عليه اليوم " حرير لوحة ") . ومن الواضح أن هذا النوع من القماش أصبح يطلق على اللحاف النسوي في فترة لاحقة (السفساري) .

Goitein, the main Industries of the mediterranean area., J.E.S.H.O 1961, n°4, pp.168-197.

(56) القلشاني، شرح، ج II، ص 206. الأبى، الاكمال، ج V، ص 370.

الكتّان : تميّزت بلاد النيل وبلاد الرافدين بانتاج الكتّان بدرجة أولى . كما عرف المغرب هذا الانتاج منذ الحقبة الاولى في مراكز عديدة أهمّها قرطاجنة و رادس وبلاد الجريد وسوسة و شط الحضنة وعنابة وجيجل وبصرى . وقد ظلّت هذه الزراعة هامة في ناحية تونس وبلاد الجريد في العهد الحفصي (1).

وأشتهرت مدينة تونس بصناعة القماش الجزيري ، وكذلك بالقماش الافريقي وهو ثياب رفيع من القطن والكتّان معا . وقد كان الحرفيون " يصنعون فيها كمية عظيمة من القماش البالغ حدّ الاتقان ، يباع بافريقية كلّها بأثمان باهضة لأنّه رفيع ومتين " على أنّه يوجد صنف ثان أقلّ جودة وهو غليظ الكتّان المسمّى الزلفة (2). كما عرفت مدينة سوسة بالعمائم السوسية وباتقانها لصناعة الكتّان .

القطن : انتشرت هذه الزراعة المدارية انطلاقا من الهند في اتجاه بلاد المشرق والمغرب ، وصولا الى بلاد التكرور . أنتج في مجالات ثلاثة : الاطراف الشمالية للصحراء والسّهول الساحلية والسّهول العليا بالمغرب الأقصى . فقد ذكر الادريسي أنّ زراعته كانت متداولة بواحة قفصة وبلاد الجريد وبلاد الحضنة وسجلماسة ، وقرب مدينة تونس ، بقرطاجنة وبناحية تادلا والبصرى . كما امتلأت منازل سكان جزيرة قوصرة قطنا ، ويظلّ القطن قائما بها مدة عشر سنين ، قبل أن يقع تعويضها (3).

وقد خصّصت مدينة تونس مجالا شمال جامع الزيتونة لسوق القطنين منذ القرن السابع هـ / XIII ، وكان يشرف على حسن سير هذه المهنة الأمين القطن الذي ذكر مقرّه قرب سوق الكتبيين (4) .

القنب : أصله كذلك من الشرق الأقصى ، وانتشر في اتجاه الغرب خلال العصر الوسيط ، ولئن كانت صناعته وتحويله شبيهين بعمل الكتّان ، فإنّه يعتبر أقلّ جودة وأكثر صلابة من الكتّان ، وكان يستعمل لصناعة الحبال وشباك الصيادين والورق وصناعة الثياب ، وقد ذكر منذ القرن الرابع هـ / Xم بقرطاجنة وبلاد السّوس ، ويبدو أنّه ظلّ مزروعا في هذه الجهات في العهد الحفصي ، وذلك فضلا عن ناحية جيجل وجبال بجاية (5).

ب) عمل الغزل : شملت عملية غزل الصّوف ، شأنها في ذلك شأن عمل الطيّب ، عددا هاما من الأسر ، حتّى أنّ هذه الحرفة لم تكن حكرا على فئة دون أخرى ، باعتبار أنّ "النساء أجمع يغزلن" ، على حدّ تعبير ابن عرفة . وحسبنا أن نذكر شهادة الرحالة الأجانب على مهارة التونسيات في غزل الصّوف (1).

ولئن كانت الحضرية تقضين وقتا طويلا وراء المنسج لتلبية حاجات الأسرة ، فإنّ النساء المنتميات إلى الفئات الشعبية يتولين بيع الغزل في السوق . وقد تعاون على التعاون في انجاز الأعمال الشاقة ، وخاصة في عمل الغزل ، فكنّ يتجمعن في منزل لانجاز عمل ما ، على أن ينتقلن من الغد الى منزل ثان ، وهكذا دواليك ، وهو ما تطلق عليه المصادر : دولة النساء (2) وألتجأت بعض الأسر إلى تاجير من يغزل لها الصّوف مناصفة (3).

ومن نافلة القول أنّ غزل الصّوف وتنظيفه لم يكن ذا صبغة منزلية فحسب ، إنّما كان صناعة رائجة في الدكاكين والفنادق المخصّصة لهما ، وخاصة فندق الرّماد بتونس . وقد سمّي كذلك لارتباطه بمادة الرّماد التي استعملت في أغراض شتى مثل تنظيف الصّوف وصناعة الصّابون وإصلاح السّقوف وتبليط المنازل (4). ولئن استعمل المصريون الجير للتبييض ، فإنّ الافارقة قد تعودوا على تبييض الغزل ، وهي عملية تسبق مرحلة النسيج ، باستعمال الرّماد المستخرج من النباتات .

وكان عمال السلطان قد أستاذّروا بقبالة هذا الفندق ، وتولّوا لزمته بأسعار مرتفعة ، منافسين في ذلك الحرفيين الذين أجبروا خلال الحقبة الحفصية على إخلاء المكان والتزام فندق ثان وقع تحويله لغسل الغزل (5).

وثمة طريقة ثانية في تهيئة الغزل للنسيج ، وهي سقي الغزل وتتمثل في خلط عجينة القمح أو الحريرة بالدقيق والماء ، ثمّ طبخه دون ملح طبخا يسيرا ، وبعد أن يعجن سخنا ، يحلّ بالماء ، وعندها يصبح جاهزا لسقي الغزل المعد للنسيج . ومن الملاحظ أنّ الفقهاء المتأخرين كثر تعرضهم لهذه التقنية وأنكبابهم على

(1) ابن عرفة ، المختصر ، ج III ، ص 169 . الوزان ، وصف افريقيا ، ج II ، ص 145 (وقد ذكر ان وصوف نفزاوة كان يحمل الى الاسكندرية) .

(2) الدباغ ، مناقب الدهماني ، ج II ، ص 115 ب . ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 203-226 (ذكر نساء الشيبيني وراء المنسج) ابن عرفة ، المختصر ، ج IV ، ص 3 ب .

(3) البرزلي ، نفسه ، ج I ، ص 1217 . وقد ذكر في موقع آخر من مصنفه (ج II ، ص 1173) ظاهرة لقط الصّوف في الأرقّة والمزابيل وتجميعه لبيعه ، وهو أمر متداول منذ العهد الأغلبي .

(4) البرزلي ، نفسه ، ج III ، ص 63 ب . ابن الرامي ، الاعلان في احكام البنيان .

(5) البرزلي ، نفسه ، ج II ، ص 170 ، 105 ب . ج III ، ص 63 ب .

(1) ابن سعيد ، رحلة ، ص 127 (جريد) . الاستبصار ، ص 119 (سوسة) الوزان ، م . ن . ج II ، ص 52 .

(2) العمري ، مسالك ، ص 98 . الوزان ، وصف افريقيا ، ج II ، ص 74 . ابن راشد ، الفائق ، ج III ، ص 233 ب .

(3) الادريسي ، نزهة المشتاق . التبكي ، تحفة الالباب ، ص 113 . ابن سعيد ، نفسه ، ص 142 ، 144 .

Soucek, Tunisia In The Kitab-i-Bahriye, p.93.

(4) مناقب ، مخ 12544 ، ص 135 . ابن الطواح ، سبك المقال ، ص 98 .

(5) ابن حوقل ، صورة الارض ، ص 75 . الادريسي ، نزهة المشتاق ، ص 50 . الوزان ، صوف افريقيا ، ج II ، ص 52 . ابن سعيد ، رحلة ، ص 145 (وقد ذكر صوف البحر حول ناحية صفاقس وجربة) .

دراستها، مجيزين استعمالها في الجملة. وهو ما يأتي شاهدا على مدى رواجها في العصر الحفصي، وان كنا لا نعلم الشيء الكثير عن جذورها (1).

والى جانب تصنيع الرّماد لغسل الصوف أو سقي الغزل باستعمال النشا، فإن مرحلة الغزل أحتاجت الى آلة أساسية للعمل: وهي المغزل ويبدو أن عصرنا هذا شهد تطورا في صناعة هذه الآلة، مثلما عرف بروز ظاهرة الفنادق المخصصة للحرف. فقد ذكرت لنا مصادرنا مغزلا في القرن الثامن هـ. / XIVم، اطلقت عليه تسمية القرناس، وكان ينطق بتونس القرنوز (ولعل هذه الكلمة تصحيف للقرنون، وهي بدورها تحريف للمغزل المستعمل باسبانيا المسمى: (Cardus). ويبدو أن التأثير الاسباني (المباشر أو عن طريق الاندلسيين) واضح في رواج هذه المغازل التي يزداد بيعها في فصل الربيع، وكان التجار يرددون أهازيج في شأنها مرتبطة بشقاء الكادحين في عمل الصوف (2).

ومن الأدلة الأخرى على تطور صناعة الغزل بافريقية ظهور مجمعات كبرى لهذه المادة حول الحواضر، من ذلك ما ذكر في شأن مسحبة مقرين للغزل، المنتسبة في الضاحية الجنوبية لمدينة تونس. وقد كانت على ما يبدو مستودعا كبيرا معدا لتجميع الغزل الذي يؤتى به من عدة مصانع صغيرة، وذلك لغرض تصنيعه ونسجه. وحرصت السلطة على حماية هذا المخزن (3).

كما تميزت كبريات المدن بوجود سوق الغزل، من ذلك سوق الغزل بمدينة تونس الذي كانت تؤمه النساء بكثرة وتميز هذا السوق بالتعامل فيه بالفضة نقدا (4).

ج) النسيج والحياكة: لئن كان النساجون يحسبون في عداد أصحاب المهن المتواضعة، طيلة فترات عديدة من التاريخ الاسلامي، بما في ذلك الحقبة الزيرية، شأنهم في ذلك شأن الكناسة والحجّامين، فإنهم أصبحوا ذا شأن في العهد الحفصي، نتيجة تطور صناعة النسيج في حوض البحر المتوسط. فقد ارتفعت مكانتهم في المجتمع، حتى أصبحت صناعتهم من ضمن الصناعات الرفيعة المخصصة " لوجوه الناس"، وذلك بشهادة أحد كبار العلماء في القرن الثامن هـ / XIVم، وهو ابن عرفة.

وفي غضون هذه الحقبة، برزت "أرستقراطية حرفية" من الحاكة والنساجين

لحواضر المغرب (تونس وتلمسان وفاس)، وأصبحت الحياكة من الصناعات المرجوحة عند الناس "لايتعاطاها إلا الأفاضل". وبالتالي، فإن انتماء الحاكة الى المهن "الخسيسة" لم يكن أمرا ثابتا كما ذهب الى ذلك أحد الدارسين (1).

ومما يدعم ذلك أن نساء بعض العلماء بمدينة القيروان كن يقضين أوقاتا طويلة وراء المنسج المنزلي. وقد ذكر الوزان الحاكة والنساجين في عديد المدن الافريقية مثل نقاوس وقسنطينة (التي عرفت بتصدير الحرير) وباجة وتونس والمحرس وطرابلس وقفصة وغيرها (2).

والحقيقة أن أوضاع الحاكة الاجتماعية اختلفت حسب مدى تملك وسائل الانتاج: فأرباب الدكاكين والمتملكون للأتوال كانت وضعيتهم حسنة، وذلك على خلاف عدد كبير من الصناع الذين يكترون المناسج من أصحابها على عمل معلوم واجرة معلومة، والذين كانوا عرضة أكثر من غيرهم لثقل المغارم وارتفاع الاكزية، مما عزز اللحمه بينهم وجعلهم يلتجئون الى تكوين صندوق مشترك لتجميع المال (3).

ورغم أن المواد الأولية يؤتى بها من البادية، فإن بعض تجار القماش، وخصوصا سوق الجبة، كانوا يتحرون في بيع منتوجاتهم الى الأعراب في فترات التوتّر الاجتماعي (4).

كما تحرّى بعض العلماء في استعمال بعض المواد المجلوبة من المدن التجارية مثل قماش الملف لاستعماله شحم الخنزير (5).

على أن هذه الموانع لاتخفى علينا عجز هذا القطاع الحيوي على منافسة نظيره بالمدن التجارية في جنوة وبيزة والبندقية وبرشلونة، حتى أصبح تدريجيا

(1) البرزلي، نفسه، ج I، ص 217، 238. انظر كذلك:

R.Brunschvig, les métiers vils en Islam, In Etudes d'Islamologie, T, p.145-164.

(وقد اعتمد في رؤيته على مقولة معاصرة، وهي: حوكي مزلول / رباط خيوط). وفي هذا المضمار، نسب الشافعي في بعض المجاميع قوله:

لتصحبك السعادة في أولئك	تجنّب عشرة الانذال
فان أعددتهم فهموا أولئك	فست ليس يصحبهم لبيت
وحجّام واسكاف وحائك	فجزار وبواب وعبد

(القاسمي: قاموس الصناعات الشامية: ج I، ص 80).

(2) ابن ناجي، معالم، ج VI، ص 203-226. الوزان، وصف افريقيا، ج II، ص 53، 56، 66، 93، 145، 97.

(3) الونشريسي، المعيار، ج V، ص 223، 297-298. (4) الابي، الاكمال، ج V، ص 31.

(5) الونشريسي، المعيار، ج I، ص 3. كما تحرّى بعض العلماء من استعمال كاغذ الروم (نفسه، ج I، ص 85، 75).

(67) القباب، شرح كتاب البيوع، ص 5 ب. القلشاني، شرح الرسالة، ج II، ص 42 ب.

(68) البرزلي، نفسه، ج II، ص 70 من ذلك: «من يشتري بقاطعه ما يتعب أصابعه».

انظر أيضا: Dozy, Supplément, T II, p.340.

(69) البرزلي، نفسه، ج IV، ص 1238.

(70) ابن المناصف، نفسه، ص 101 ب. البرزلي، نفسه، ج II، ص 131.

وكان الصوف يباع وزنا، ويختلف جودة. انظر: ابن راشد، الفايق، ج I، ص 233 ب.

مرتبطا به . وازداد توريد القماش الجنوبي الذي أغرق السوق المغربية ، كما تسرب بعض الحرفيين الطليان (من خياطين وفراثين وحذّائين) ، الى المدن الكبرى مثل تونس وبجاية وسبتة . وذلك فضلا على هيمنة على المواد الأولية (من مواد صباغة وخياطة ونسيج) .

وقد أحصى أحد الباحثين من مجموع 95 عقدا تعني صادرات جنوة للقماش بأنواعها : (لحاف، كَتَان، نسيج قطني) سنتي 1200-1290، النسب الخاصة ببلاد المغرب : 42 عقدا، قيمتها 2966 ليرة (من جملة 7459 ليرة) = 39,8% من المجموع (1).

(3) الحرف الأخرى المرتبطة بأعداد الثياب : القصارة والكمادة والصباغة :

(أ) القصارة : لغة ، قصر الثوب قصارة وقصره : حوره ودقه بالمقصرة التي هي القطعة من الخشب ، ومنه سمي القصّار . والقصارة اصطلاحا هي تهيئة الثوب بعد نسجه ، وتبييضه وذلك ببله ودقه بالقصر ، وهي مهنة شاقة (2) .

يتولى القصّار تنضيف المنسوجات قرب عيون الماء والأودية ، وعادة ما يقوم بهذا العمل خارج أبواب المدينة ، ممّا يجعله عرضة لغارات البدو . وقد ذكر القصّارون خارج جل المدن الإفريقية مثل سوسة وصفاقس وتونس وتوزر والمرسى والحمامات (3) . ففي توزر ، كان القصّارون يجتمعون بباب (بوادي توزر) ، " فينشرون هناك الثياب الملونة والامتعة الموشية " . أما بمدينة تونس ، فقد خصّصت لهم دكاكين داخل المجال الحضري ، ولكن يبدو أنّ عملهم كان يتم بالمرسى ، الضاحية الشمالية للمدينة حسبما ذكر الوزان (4) .

وفضلا عن مسألة دين تعلّقت بقصّار بمدينة تونس في القرن السابع هـ/ XIII م ، فإنّ القلشاني أورد ثلاثة أحكام مرتبطة بهذه المهنة (5) .

(1) G. Jehel, op. cit, p. 349.

(2) ابن منظور ، لسان العرب ، ج III ، ص 101 . القلشاني ، شرح ، ج II ، ص 179 . القاسمي ، قاموس الصناعات الشامية ، ج II ، ص 353-354 .

(3) ابن راشد ، الفائق ، ج IV ، ص 12 . مقديش ، نزهة الأنظار ، ج II ، ص 299 . الحميري ، الروض المعطار ، ص 331 ، 366 . الوزان ، نفسه ، ج II ، ص 82-83 .

(4) التجاني ، رحلة ، ص 158 . الوزان ، نفسه ، ج III ، ص 82 . يقع سوق القصّارين بتملسان في أطراف المدينة ، قرب أجادير .

راجع : المواهب القدسية في المناقب السوسية ، مخ 6253 ، ص 119 .

(5) مناقب القرطبي ، مخ 677 ، ص 141 - القلشاني ، شرح ، ج II ، ص 179 . وهي تخص :

- ضياع الثوب عند القصّار بعد أن قصره .

- إذا أخطأ القصّار بدفع ثوبك بعدما قصره الى غيرك

- ضمان القصّار قرض الثوب وإفساده

(ب) الكمادة :

لغة كمد الثوب ، دقه بصقال الكمد . وتأتي مرحلة الكمادة بعد الغسل والقصارة ، حسبما أوضح ابن راشد (1) ، وكان للكمادين دكاكين خاصة بهم بمدينة تونس ، يعملون فيها بالأجرة ، ويضمنون الثوب اذا أتلّفوه أو ضرّوا به . وكان من عادتهم في القرن الثامن هـ / XIV م أن يجعلوا النّشا في الكمد ، ويعمد بعضهم الى تطرية الثوب الملبوس بالقصارة والكماد ، حتّى يظنّ أنّه جديد (2) .

(ج) الصباغة :

تعتبر الصباغة المرحلة الأخيرة لتهيئة المنسوجات . وكانت تعتمد على مواد نباتية وأخرى حيوانية مستخرجة من الحشرات مثل القرمز واللّك ومواد كيميائية مثبتة للصباغة مثل الشّب الذي يوضع مع المادّة الملونة في الماء السّخن في أنية يطلق عليها خابية الصبّاغ أو قدر الصبّاغ . وينزل فيها الثوب عديد المرّات ، حسب نوعية اللّون . وكان لطبيعة الماء المستعمل دور في فاعليّة الصبّابة ، وقد اشتهرت في هذا الصدد عين ببلاد نفزاوة في اكساب المصبوغات رونقا وطلاوة .

ويعتمد عمل الصباغة على الوقود المكوّن من الحطب ، ولعلّ هذا ما يفسّر قرب الصبّابين بمدينة تونس من مخازن الحطب بباب الفلاق (3) .

وتستعمل مواد عديدة في صباغة الثياب ، البعض منها يؤتى بها من خارج بلاد المغرب ، وكانت بعض المجموعات اليهودية المستقرّة في المواني المتوسطية والآسيوية تحتكر تجارة هذه المواد . وأهمّها :

- الشّب : يستعمل لتثبيت ألوان الصباغة على القماش . وكان يستورد من آسيا الصغرى واليونان عن طريق المدن التجارية (4) .

- المصطكي : من البطميات التي يستخرج منها علك معروف . وينبت بريّا في سواحل الشام . وكانت من المواد المستوردة في العهد الحفصي (5) .

- الأرجوان : يستورد من الشّرق الأقصى حسبما ذكرت ذلك وثائق الجنيزة (6) .

(1) ابن راشد ، الفائق ، ج IV ، ص 128 (قال : اذا أمر ربّ الثوب الغسل أن يدفع الثوب بعد تمام غسله الى الكمّاد ، فادّعى ذلك واكذبه الكمّاد وأدعى ضياعه) .

(2) حول مفهوم الكماد ، انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، ج III . Dozy, Supplément, T II, p.488 . (3) البرزلي ، نفسه ، ج II ، ص 70 . القلشاني ، شرح ، ج II ، ص 145 ، 79 . ابن المناصف ، نفسه ، ص 1103 ، ابن الفبا ، شرح ، ص 115 .

(4) ابن قنفذ ، الفارسية ، ص 167 . التجاني ، رحلة ، ص 142 .

(5) Carrere, Barcelone, p.258,631

(6) البرزلي ، نفسه ، ج II ، ص 161 .

Goitein, Letters of medieval Jewish Traders, p.237 (6)

-اللاك : انتقلت هذه الكلمة من الهندية الى الفارسية ، فالعربية ومنها إلى الفرنسية . وكان اللك والمصطكى يستوردان بدون تصفية . ثم تطرح منها الأوساخ . وينظف اللك قبل بيعه بمدينة تونس . على أنه كان يباع جملة واحدة ، خاما بالقيروان وبلاد الساحل . ويستعمل اللك إلى جانب الصبغة في طلي الخزف باللون الأحمر (1) .

-النيل : تستورد في شكل قوالب من الشرق الأوسط وخاصة الاسكندرية بحرا ، منذ العهد الزيري . وكان الصباغون بتونس يقتنون هذه المادة من كبار التجار ، ويستعملونها في استخراج اللون الازرق (2) .

-النارنج : استعمل في العصر الحفصي في الصبغة ، إلى جانب الزعفران والكركب لاستخراج اللون الأصفر (3) .

-الورشلة أو الورجلة : سميت كذلك نسبة إلى الشاعر اللاتيني ورجيلوس (Virigile) ، وهي جنس شجر من القرنيات الفراشية . وقد تعود الصباغون بتونس استعمال هذه المادة في الصبغة (4) .

-الطرطر : هو نبات من فصيلة الطرفاء ، تستعمل للتزيين وتستورد عن طريق المدن التجارية (5) .

-القرمز : مادة يستخرج منها اللون الأحمر وتنتج بعناية ووهران ، ويصدر بعضها إلى المدن التجارية الأوروبية ، وخاصة برشلونة (6) .

وفي الجملة ، تبدو أن أغلب هذه المواد مستوردة من خارج البلاد ، وأنها كانت خاضعة لشبكة من التجار في البحر المتوسط ، المهيمنين على هذا القطاع . ولعل هذا ما حدا ببعض الحرفيين بمدينة تونس إلى التخلص من هذا " الاحتكار " ، وذلك بابتكار مواد جديدة تعوض اللك والورشلة والطرطر وغيرها .

ففي بداية القرن التاسع هـ / XV م ، حاول أحد معلّمي الصباغين ، ويسمى مجددا ، ادخال بعض العقاقير الجديدة التي تعلم استعمالها بالمغرب الأقصى ، وأراد تعويض مادة اللاك بمواد أخرى ، غير أن الصباغين ، الذين كان وعيهم

(1) نفس الاحالة .

(2) Idris, Commerce maritime et Kirad en Berbérie Orientale d'après un récit inédit de Fetwas médiévales, JESHO, 1961, p.225.

(3) البرزلي ، نفسه ، ج II ، ص 163 ب ، 1179 .

(4) نفسه ، ج IV ، ص 420 ب . الابي ، الاكمال ، ج IV ، ص 260 .

(5) البرزلي ، نفس الاحالة السابقة . الونشريسي ، المعيار ، ج VI ، ص 314 . 631 . Carrere, Barcelone, p.

(6) Carrere, Barcelone, p.458 629 .

بالانتماء الحرفي قويا ، تضرروا من هذا التنافس ، فاشتكوا ذلك إلى القاضي ابن عرفة الذي أمر بقطعه (1) .

أما عن ثمن الصبغة ، فإنه لا يتجاوز في العموم 10% من سعر الثوب : فقد ذكر ابن راشد أن ثوبا قوم قبل الصبغة : بـ85 دينارا ، وبعدها بـ95 دينارا . أي أن ثمن الصبغة : 10 دنانير (2) .

وفي الجملة ، فإن الصبغة مرحلة هامة في صنع المنسوجات ، وقد كانت معرضة أكثر من غيرها لتقلبات السوق العالمية التي احتكرتها فئات محدودة من كبار التجار الأوروبيين واليهود . مما جعل فئة الصباغين في ارتباط وثيق بهذه التجارة الخارجية ، فضلا عن حاجتها إلى مواد الوقود (الحطب) وبعض العقاقير المجلوبة من البادية .

4) الخياطة : ارتبطت الخياطة بمهن أخرى مثل مهنة الأبارين الذين يتولون صنع الابر وبيعها والرفائين الذين يرفأون الثياب القديمة ، وقد ذكر سوق الابارين بمدينة تونس شمال جامع الزيتونة ، وكان من الأسواق النادرة التي يتعامل فيها بالفضة ، لا بالذهب (3) .

أ) الخياطة وتطور الهندام : انتصب الخياطون في نفس هذا المجال ، قرب جامع الزيتونة ، إذ كان من عاداتهم الجلوس في رواق الجامع الشرقي (4) . ونظرا إلى موقعهم القريب من القصبة ، فإن البعض منهم كان في خدمة أرباب السلطة والمخزن (5) .

ومن الواضح أنه يوجد تفاوت كبير داخل أصناف الخياطين : فالفارق جلي بين الرفائين والخياطين المخصصين للسوقة وبين صنف ثان اقتصر عمله على الطرز الأميرية والفئات العليا من المجتمع ، حتى أن البعض منهم تمكن من الوصول إلى سدة الحكم أو كاد ، مثل ابن أبي عمارة المسيلي وابن أبي دبوس (6) .

(1) البرزلي ، نفس الاحالة السابقة . حول الغش في الصبغة ، راجع :

ابن المناصف ، نفسه ، ص 1103 . ابن راشد ، نفسه ، ج IV ، ص 25 ب .

(2) ابن راشد ، نفسه ، ج II ، ص 134 ب .

(3) ابن عرفة ، المختصر ، ج IV ، ص 88 ب . عبد الله الترجمان ، عنوان الارب ، ص 20 . الزركشي ، تاريخ ، ص 116-117 .

(4) الابي ، الاكمال ، ج II ، ص 279-280 . قال الابي في هذا الصدد : « كان الخياطون والرفاؤون يجلسون بالسطح الأعلى من شرقي الجامع يعملون اشغالهم هناك ويحرسون . ولم تكن هناك بناءات مرتفعة تمنع النظر ، وعلى أرباب ذلك الربع عقود بأن لا يرفع أحد بناء رفعا يمنع الجالس هناك من الحرس » .

(5) مناقب ، مخ 1855 ، ص 155 ب . حكى عن بعض الخياطين وكان من جيران الشيخ علي الفحام ، قال : نسيت ليلة الحانوت وكان فيها شغل كثير للمخازنية والقصية ناس أشرار . فخاف عليها من السرقة ، وذهب ليلا لتفقدتها .

(6) راجع الفصل الخاص بحركة ابن أبي عمارة .

ولئن اكتفت فئات العامة بالمدينة والبادية بلباس بسيط، فإن الفئات العليا والوسطى من أهل الحضر اهتمت بالتنميق والتزيين، مولية اعتناء فائقا لمظهرها الخارجي مقبلة على خياطة الملابس والطرز، واقتناء المستجد منها، وخصوصا النساء. فالحضر بمدينة تونس استنكفوا من لباس "السوقي من الخياطة" وتفننوا في اقتناء الملابس من خارج البلاد، فقد انتشرت الأقمشة الأجنبية، وخصوصا الملف نسبة إلى "أملفي" منذ العهد الموحيدي، وأصبح كثير الرواج لدى عديد الفئات الحضرية، بما فيهم العلماء مثل السطّي وابن عبد السلام الهواري، وذلك رغم تحريات بعض المحافظين الذين رفضوا لباس الملف لكونه يقع ترطيبه بشحم الخنزير.

كما كانت الطرز الرومية ذائعة بتونس في العهد الحفصي، فقد ذكر أن تكاليف الخياطة الرومية بدرهم والعربية بنصف درهم في أواخر القرن الثامن هـ / XIVم (1). وقد بينت الدراسات الأخيرة وجود عدد هام من الحرفيين المنتسبين إلى المدن الإيطالية يشتغلون بمدينة تونس: ففي سنة 1289م : ذكر داخل المدينة من بين الجنوبيين :

7- خياطين

5- حدادين

3- خرازين (صناعة الاحذية)

1- تاجر الخمر

3- فرائين (صانعي الجلود)

وهذه الارقام وحدها كافية للدلالة على أهمية التأثيرات الأوروبية في مدينة تونس (2).

وحصيلة القول، تميّز أهل الحضر عن البدو باهتمام أكثر بالهندام، خياطة ولباسا. وظل اللباس دالا على الانتماء الاجتماعي داخل المدينة أو البادية.

(5) الدباغة : بين المجالين الرعوي والحضري :

كان الارتباط وثيقا بين الدباغ ومواد عمله الأولية، من جلود ومواد دباغة، التي يوفّرها من البادية. وقد تعود المغاربة على العمل بطرق متعددة لصنع جلود الحيوان وحمايتها من الفساد وتصنيعها. ففي جنوب افريقية، استعمل سكان

(1) ابن عرفة، المختصر، ج 11، ص 33، ج IV، ص 2، ب. الأبي، الاكمال، ج VII، ص 106، البرزلي، نفسه، ج II، ص 172 ب. مناقب أبي سعيد الباجي، ص 17.

(2) G.Jehel, Les Génois en Méditerranée Occidentale (XI-XIVeme s.), Paris 1992, p.404

جبل نفوسة بعض أصناف العود والملح والتّم والثّين والزيتون والرّمان للمحافظة على طراوة الجلد، كما استعملت ثمار أخرى من الشجر البرّي وقشر الشجر من الطّرفاء والجوز والرّتم وأشباهاها في هذه العملية. أما عن كيفية القيام بها في هذه المناطق، فإنّ جلود الجمال والبقر وغيرها تبسط على الأرض، ويجعل فيها الدّباغ الذي وقع خلطه بالماء، ويظلّ كذلك حتى يرشح منها. أما الجلود الصّغيرة للغنم والماعز، والتي تصنع منها جلود الرقّ والقربة، فإنّها توضع في الماء الذي يخلط مع الدّباغ، داخل أنية يطلق عليها قصريّة.

وأستعملت لتنظيف الصّوف والوبر مواد لا تثبت فيها مثل التّربة البيضاء والجبس والرّمّل الذي يخلط بالماء، وقد تعود الأهالي على تكرار هذه العملية مرّات عديدة، وكانوا يمتنعون من استعمال تراب السّباخ والرّماد ومدقوق النّبات (1). والظاهر أنّ المواد المستعملة لم تختلف كثيرا عمّا يقع بجبل نفوسة، باستثناء الشّب الذي قد يكون معروفا في الدّباغة منذ تلك الحقبة، ففي مدينة تونس كانت مهنة أحد أعلامها، وهو أبو هلال عيّاد (المتوفى سنة 665هـ) جمع الدّباغ من البريّة وبيعها في السّوق (2).

ولئن تميّزت هذه الحرفة بالبادية (ومنها القرى الجبلية والسّاحلية) ببساطة تنظيمها، فإنّها خضعت إلى هيكلّة دقيقة داخل المجال الحضري :

ففي مستوى اقتناء المواد الأولية، كانت مواد الدّباغ تجمع من البادية وتباع في الأسواق. أما الجلود، فقد كانت مسالك اقتنائها تمرّ بأصحاب المواشي والجلّابين والقصابين والجلّادين.

(1) - القصابون : خضعت هذه المهنة لتنظيم عمودي قاعدته السّفلى الرّعاة وأعلاه السلطان. ففي العهد الزييري، انفرد تاجر السلطان باشتراء الماشية من السّوق ثم بتوزيعها على " فقراء " الجزّارين لذبحها مرابحة. وظلّ هذا الاحتكار قائما في العهد الحفصي : فقد انفرد بعض الجزّارين بأشتراء المواشي برحبة الغنم بتونس، فيما منع بقية النّاس. وهي عملية كانت تحظى بموافقة ضمنيّة للسلطان. بل أكثر من ذلك : فقد شارك كل من السلطان والقصاب في النهب المنظّم الذي

(1) الشماخي، كتاب الايضاح، ج I، ص 369، اسماعيل الجيطالي، قواعد، ج I، ص 160.

(2) مناقب، مخ 1855، ص 17. يبدو أنّ هذه الطرق لا تختلف كثيرا عمّا يقع الآن وهو ان يضع الجير والماء على الجلد الأخضر، ثم ينزع منه الصّوف. وبعدها يغسل الجلد ويوضع فيه الملح والشب وقشور الرمان للمحافظة على طراوته، ثم ينظف. وتستعمل طريقة ثانية بقرى الساحل وهي النّشا والشب والماء التي يدهن بها الجلد فيعطي لونا أبيض، فيما تعطي قشور الرمان وقشور التارغا لونا أحمر للجلد. وقد اختلفت اعشاب الدّبغ من الجنوب إلى الشمال.

تعرضت له البادية ، وهو أخذ إتاوة من الرعاة يطلق عليها شاة العادة . وقد قال البرزلي في شأنها : « ومثله في القيروان يجعل جزّار مشهور يده على شاة أو شياء يقال لها : شاة العادة يلزمها من المخزن أضعاف ما يلزم غيرها ، فلا يقدر أحد أن يزيد فيها حتى يأخذها من البدوي بما يشتهي من بخس الثمن » (1) .
ومن الطرق الأخرى الدالة على مدى طبيعة هذا الاقتصاد النهبي هو أنّ الجزّارين يتلقون الغنم المقبلة من البادية في الطريق لاقتنائها بأسعار غير مرتفعة (2) .

ب) الجلاّدون : تخصص هؤلاء في اقتناء الجلود بعد ذبحها ، وتجميعها من دواخل البلاد لبيعها في المدن الكبرى أو وسقها الى خارج البلاد ، في اتجاه المدن التجارية الإيطالية . وقد ذكر عدد هام من الجلاّدين بافريقية منذ القرن السادس هـ / XII م . وكانت الجلود والشمع بالقلّ تقع مقايضتها بالبضائع الجنوبية (3) .
وبالتالي ، فإنّ اقتناء الجلود يمر بمسلك معقّد يشمل البدو الرعاة والقصابين والجلاّدين والسلاطون وغيرهم . أمّا في مستوى تصنيعها داخل المجال الحضري ، فهي تخضع بدورها الى نظام دقيق ، إذ تموضعت دور الدبّغ في أطراف المجال الحضري ، لنسبة درجة التلوّث فيها ، وكانت في الغالب دالة على حدود هذا المجال وتطوره من حقبة الى أخرى .

وأدى التراجع العمراني الذي أصاب مدينة القيروان في أواسط القرن الثامن هـ / XIV م الى انتصاب سوق الدبّاغة داخل أسوارها ، أخذة مكان الخرائب المنشرة . على أنّ هذه الوضعية لم تدم طويلا ، إذ سحب الصّحوة التي عرفتها المدينة في أواخر القرن الثامن هـ وبداية التاسع هـ أمر الوالي بنقل جلّ دور الدبّغ خارج السور .

ومثلت بعض الدّور استثناء لهذا الأمر : فقد ظلّت قائمة داخل سور القيروان ، وتصرف نفاياتها في قنوات تخرج من السور . ولم يجد أشتكاء المتضررين من التلوّث نفعا في تغيير مكانها ، نظرا إلى ارتباط هذا الدبّاغ بأصحاب الجاه ولشهادة العرفاء بكونها قديمة (4) .

(1) البرزلي ، نفسه ، ج II ، ص 157 .

(2) ابن راشد ، الفائق ، ج II ، ص 12 ب .

البرزلي ، نفسه ، ج ، ص 161 ب . العقباني ، تحفة الناظر ، ص 226 ، 227 . وقد ذكر القباب (شرح ، ص 41 ب) أنّه لا يجوز لأهل الذمّة أن يكونوا جزّارين أو صيارفة . وكان القصابون يعمدون الى طرق مختلفة داخل الاسواق لتحقيق أرباح طائلة : فإذا كان من عادة أهل القرى بيع اللحم جزافا ، أكادسا بدون وزن ، فإنّ القصابين بالمدينة كانوا يزنون اللحم ، بعد خلطه ببقية بطونه ، بنسب معينة . كما كانوا يعمدون الى النفخ .

(3) راجع : الفقرة الخاصة بالتجارة . الوزان ، نفسه ، ج II ، ص 54 ، 629 . Carrere, Barcelone .
أو برشلونة . وقد كانت الجلود المصدرة من جربة (المسماة Gerbusci) تقايض لدى تجار برشلونة بالقمح الصقلّي .

(4) البرزلي ، نفسه ، ج II ، ص 164 ، 292 ب ، 300 ب . ج IV ، ص 119-131 .

وعرفت مدينة تونس نفس الظاهرة : وهي هجرة دور الدبّغ من خارج الأسوار الى داخلها على إثر ازدياد الخرائب في الداخل في نهاية القرن السابع هـ / XIII م . على أنّ الضرر المتأتّي من القذرات لقي تصديا من أحد " المحتسبين " الذي تمكّن من قطعه ومن نقل الغسالة خارج السور ، ورغم محاولات صاحبها العودة الى الموضع الأوّل ، فإنه لم يتمكّن من ذلك (1) .

وفي الجملة ، فإنّ فترات التراجع العمراني اقترنت بمحاولات الدبّاغين احتلال مكان الخرائب ، وبالتالي فقد غلب على هجرة أسواق الدبّاغة الاتجاه من خارج الأسوار الى داخلها ، على الاتجاه المعاكس . وهو ما مثل مظهرا هاما من تريف المدينة واهمال التهيئة العمرانية بها .

على أنّ سوق الدبّاغين ظل محافظا على وحدته بمدينة تونس ، وكان ، مثل غيره من الاسواق ، توظف عليه قبالة (أو لزمة) من قبل العمال ، وهو ما أستنكره بعض علماء العصر ، ومن بينهم البرزلي (2) .

وبديهي القول ، أنّ هذه الجلود تستعمل لأغراض شتى من ملابس وأواني منزلية وآلات وسروج وأحذية ، ممّا يفسّر مدى ارتباط مهنة الدبّاغة بحرفيين آخرين مثل الخزّارين والسراجين والبلاّغين .

ج) - المهن المرتبطة بالجلد : الخزّارون والبلاّغون :

كان الخزّارون يبسطون جلود البقر بمحجّة الطريق ، فتتالها أقدام المارة حتّى تلتين ، ثمّ تقطع هذه الجلود على مقدار معين لخبرزها وتحويلها الى ملابس وأحذية وأواني منزلية (3) .

وبياع هذا الجلد الذي تصنع منه النعال والأخفاف بقفصة وزنا . وقد أشتهرت حوانيت البلاّغين شمال مصلى العيدين بتونس بصناعة البلاّغ الجيدة ومباشرة بيعها بأنفسهم (4) .

على أنّ قائمة الأحذية لم تقتصر على البلاّغ ، إنّما ذكرت أصناف أخرى من الأنعلة مثل الأقراف والمدّاس والصباط . وقد تعود الخزّارون في العهد الحفصي على تغرية القرق بالنشا أو الطين ، وهو ما كان يثير حفيظة بعض النّاس الذين أصبحوا يفضلون تعويضه بالمداس (5) .

(1) نفسه ، ج II ، ص 292 ب .

(2) نفسه ، ج III ، ص 169 .

(3) العقباني ، نزهة الناظر ، ص 274 . القلشاني ، شرح ، ج II ، ص 159 .

(4) ابن راشد ، الفائق ، ج I ، ص 226 ب . مناقب القرطاني ، مخ 677 ، ص 113 .

(5) ورد في الأبّي ما يلي : « أنظر ما يصنع الخزّارون من تغرية الأنعلة المسماة الأقراق بالطعام . كان بعضهم لا يلبس القرق المغربي بذلك ويأمر الصّانع أن يغريه له بالطين وهو حق . وكان الشيخ يقول : لا بأس بشراء القرق المغربي ، فقيل : لا يتعين المشي به حتّى يفتقر ذلك لأنّ المداس عوض عنه . فقال : في القرق من المصلحة للرّجل ما ليس بالمداس » .

وكان سوق الخرازين بمدينة تونس الذي يقع قرب فندق الرصاص (بمكان سوق الجلد حالياً) ملتزماً ، مثل غيره من الأسواق ، بدفع الجباية للمخزن ، وكانت تجمع كل سنة من أصحاب المهنة . ويبدو أن ثقل الجباية قد أدى الى تفكير الخرازين بما في ذلك خرازو المدن التي تخصصت في صناعة الجلود ، مثل القيروان التي وصفها الوزان بالعبارات التالية : « ليس في القيروان الآن غير صنّاع فقراء ، أكثرهم يصبغون جلود الغنم والماعز ، ويبيعونها ملابس جلدية في مدن الواحات » (1) .

(6) سوق العزّافين : كان لانتشار الموسيقى ، وخصوصاً الموشحات الاندلسية وأنغام الصوفية أثر بالغ الأهمية على صناعة الآلات الموسيقية التي خصص لها سوق شمال غربي جامع الزيتونة حيث يوجد زقاق العزّافين . وكان معرضاً ، كغيره من الأسواق ، الى دفع الجباية السلطانية (2) .

وأشددّ ولع المجتمع الحضري بالموسيقى . فأهل بجاية كانوا ميّالين الى المرح والرقص والموسيقى . وفي رحبة باب البحر بمدينة تونس ، كانت تعقد كل مساء حفلات تختلط فيها نغمات العود بايقاع المزمار والطبل ، وشدو الأغاني الشعبية (3) .

وقد أكسبت المناسبات الدينية ، وخاصة المولد النبوي ، طابعاً احتفالياً منذ نهاية القرن السابع هـ / XIII م حيث استعملت عدة آلات موسيقية مثل الشبابة والطار . لكن العلماء عابوا على المتصوفة الغناء الجماعي أثناء ذكرهم للمدائح والأذكار (4) .

وكان الزواج فرصة للاستماع الى المغنّين والعازفين على الآلات الموسيقية ، وكذلك المغنّيات اللاتي يقع أستجارهن (5) .

على أن فئة المغنّين والعزّافين لم تكن محظوظة القيمة لدى العلماء الذين أستتقروا تكسبهم بالغناء والموسيقى صناعة وحرفة ، وتحريكهم للأشجان والنفوس (6) . وبالتالي ، فقد نظر الى هذه المهن شزراً واحتقاراً ، فأصحابها منعوتون بالخساسة " ومن سقطت مروءته " ، لا تقبل شهادته عند القضاة ، فيما كان أصحاب المهن المصنّفة خسيصة مثل الكناس والدبّاغ والحجّام والحاك مقبولة

(1) البرزلي ، نفسه ، ج III ، ص 169 . الوزان ، نفسه ، ج III ، ص 91 . مناقب بن عروس ، ص 203 .

(2) الترجمان ، عنوان الأيب ، ص 20 .

(3) الوزان ، وصف إفريقيا ، ج III ، ص 51 . Brunschvig, Deux Récits de voyage .

(4) البرزلي ، نفسه ، ج II ، ص 76 ب . الونشريسي . المعيار ، ج VII ، ص 100 ، 114 .

(5) البرزلي ، نفسه ، ج I ، ص 1209 .

(6) ابن المناصف ، نفسه ، ص 100 ب .

شهادتهم .

والحقيقة أن هذه المهنة بمدينة تونس لم تكن مقتصورة على الرجال ، بل شملت النساء كذلك : فقد تخصص بعضهن في الغناء والطرب مستعملات آلات ذات أوتار مثل العود والطنبور والمزمار ، فيما عرفت بعض النساء بالرقص بالصفّاتين اللتين كانت تسميان بتونس في القرن الثامن هـ / XIV م ، " الشيرانة " ، وهي تسمية مشتقة من كلمة لاتينية معناها في الأصل حيوان أسطوري له جسم امرأة وجزؤه الاسفل حوت ، وقد عرف بعذوبة شدوه الذي يجذب الملاحين اليه (1) .

كما أستعملت النساء آلات موسيقية أخرى مثل الدف والدف المغشّي من جهة واحدة (وهو المسمّى حالياً البندير) والكبر والطار بأوتارها وشناشينها (وهي آلة نحاسية تحدث أصواتاً في الدّاخل) والبرابط والمزمار .

ومن الآلات التي عرفت رواجاً كبيراً بمدن افريقية نتيجة الهجرة الاندلسية آلة البوق ، التي كانت مستعملة بالاندلس في الأعراس والطرب . ومنذ أواسط القرن الثامن هـ / XIV م ، ضربت البوقات بجامع الزيتونة أثناء شهر رمضان لايقاظ الناس عند السّحور ، ثم أنتشرت هذه العادة في بقية الجوامع والمدن مثل القيروان . ممّا لفت أنتباه العلماء والمحافظين الذين عملوا على إلزتها ، لكن بدون جدوى ، ففي تلك الحقبة (وتحديدًا عهد قضاء ابن عبد السلام المتوفى سنة 749 هـ) حاول أحد الشيوخ بالقيروان منع أستعمالها .

وكان رأي ابن عرفة على غير ذلك : فقد أستنكف من الاستماع الى الأصوات المزعجة التي أنبعثت منها ، بعد أن تردّت صناعة هذه الآلة وأصبحت على غير ما كانت عليه بالاندلس (2) .

أمّا آلة الطبل ، فقد كانت من أكثر الآلات رواجاً وشعبية لاستعمالها في كثير من المناسبات الرسمية والعسكرية والدينية والاجتماعية . وقد أشتغل بعض الاندلسيين في ضرب الطبول (3) .

وفي الجملة ، أصبح للهجرة الاندلسية أثر هام في تطوّر سوق العزّافين وادخال آلات جديدة مثل الشيرانة ، والبوق وصناعات غير معهودة بافريقية .

(7) الخشب : مادة نادرة في الدّاخل ومعرضة للقرصنة والحصار بالخارج :

يستخرج الخشب من الشجر ، ومنافعه عديدة ، إذ يستعمل وقوداً للنيران (في الافران والصباغة والحمامات) وعُمدًا وأوتادًا لخيام البدو ورماحًا وقسيًا

(1) ابن عرفة ، المختصر ، ج IV ، ص 148 ب . 1150 . البرزلي ، نفسه ، ج I ، ص 238 ب .

(2) البرزلي ، نفسه ، ج ، ص 238 ب .

(3) مناقب ، ص 18555 ، ص 120 .

وسهاماً لسلّاحهم . ويقوم النجّار بتهيئة القطع من الخشب التي يقع خرطها وتشكيلها، ثم تؤلف على نسب مقدّرة وتلحم بالدساتر، لتصنع منها الكراسي والماعون وسقوف البيوت والأبواب.

كما أستعمل الخشب لإنشاء المراكب البحرية، على أنّ ندرة هذه المادة بالبلاد وصعوبة استيرادها من البلاد الأوروبية نظراً إلى القيود التي وضعتها الكنيسة وتراجع البحرية العربية الإسلامية عامّة والأفريقية خصوصاً، تفسّر التجاء أهل إفريقية إلى اشتراء المراكب من برشلونة وغيرها أو إبرام عقود عمل مشتركة مع المدن الأوروبية لصناعة المراكب (1).

وكانت البادية المحيطة بمدينة تونس (فحص مرناق وطبرية وأريانة) تزود المدينة بالحطب، وكثيراً ما ذكر الخطّابون على دوابهم في أزقة المدينة، ورغم أهميّة هذه البضاعة التي قال عنها الوزان أنها نادرة بمدينة تونس، فإن بيعها كان يتمّ جزافاً، وليس وزناً مثلما هو الشأن بمصر (2).

وقد تخصّص سوق في تخزين الخشب وبيعه: فقرب باب الفلاق، توجد دواميس مخصّصة لايداعه (3).

أمّا الخشب المستعمل للنجارة، فإن جزءاً منه كان يفد على تونس من غابات بجاية وعنابة والحمامات، وكان عرضة لحركات القرصنة. واستورد البعض الآخر من البلاد الأوروبية (4).

ولئن لم تسعفنا المصادر بالحديث عن النجّارين الأندلسيين، فإننا نعتقد أنّ دورهم هام داخل المدن، لتعدد وظائفهم (صناعة السقوف والأبواب والنوافذ والخزائن وأدوات الفلاحة والسفن).

كما أستعمل الخشب في تلك الحقبة لصنع بعض ألعاب الأطفال الرائجة الاستعمال في القرن الثامن هـ / XIV م، مثل الدوامات والزرايط، وهي لعب ظلّت متداولة (5).

ولم تكن البضاعة الأجنبية غائبة من السوق الإفريقية، فقد ورد ذكر

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص 731-732.

(2) مناقب أبي الحسن الشاذلي، ص 7 (ذكر خطاب في أهل شاذلة قرب مصلى العيدين). ابن راشد، الفائق، ج I، ص 226 ب، الوزان، وصف إفريقيا، ج II، ص 77.

(3) الأبي، الاكمال، ج II، ص 132، مناقب بن عروس، ص 224 (ذكر حمام سوق الفلقة). مناقب الفرجاني، مخ 677، ص 139 (طريق باب الفلاق).

(4) انظر: Alarcon, Documentos.

(5) ورد ذكر عائشة بنت سعيد النجار (زبيس، نقاش القرطاني، ص 78)، البرزلي، نفسه، ج II، ص 1153.

البتاتي (ومفردها بتية) من الخشب التي تستعمل لوضع الخمر . وعموماً، فإن الخشابين كانوا يعتمدون على المواد الأولية المجلوبة من البادية كما كانوا يوزعون جزءاً من انتاجهم في النواحي القريبة لدى المزارعين والبدو الذين احتاجوا إلى مصنوعات خشبية للحراثة والانتجاع.

(8) سوق الحدادين والسقّالين : صناعة سيوف الفرسان ومحارث المزارعين: لم تقتصر الحدادة على صناعة حاجيات الحضر، إنّما اقترنت بالعمل الزراعي إلى حد كبير، إذ دأب الحدادون في المدن والقرى على مؤاجرة أنفسهم من أهل البادية، فيقتني البدوي الحديد اللازم للزراعة على أن يسلم أجره الحداد أبان المحصول بكيفية عينية.

وكان مبلغ أجره سبك الحديد بالمغرب الأقصى التي يطلق عليها العادة في ارتباط مع أهميّة المحصول الزراعي (1).

كما أرتبط عمل الحدادين بمجتمع الرحّل، في صناعة الركب والجمع وقوائم السيوف المحلاة أحياناً بالفضّة والذهب وغيرها (2).

وخصّص سوق السقّاطين الذي يباع فيه سقط المتاع والبضائع الضائعة (اللقطة) حيزاً هاماً للآلات الحديدية مثل المفاتيح والمسامير وغيرها. وكان هذا السوق خاضعاً لمراقبة الأمن، وعمل السماسرة، وعادة ما تصرف أمواله في المشاريع الاجتماعية (3).

(9) سوق الصّاعة وضرب النقود : تعددت الصناعات المعدنية المرتبطة بالنحاس والرصاص والذهب والفضّة. وقد كانت الصّاعة من المهن النفيسة التي تموضعت قرب جامع الزيتونة. ولئن وجدت تحفظات عن اشتغال اليهود بالصّيرفة، فإن أفراد هذه الجالية تواجدوا بكثرة في سوق الصّاعة، وحتى في ضرب النقود.

وقد شهدت المصادر على تطوّر هذه الصّناعة بإفريقية في حقبة ظلّت عديد المدن الأوروبية، مثل برشلونة، تجهل هذه الحرفة (4).

(10) المهن الحضرية المتعلقة بالنظافة واثاث المنزل :
(أ) الحمام : خصوصيّة حضرية : اعتبر الحمام مؤشراً هاماً على مدى تحضر

(1) الغرناطي، نفسه، ص 212 ب. Carrere, Barcelona, p.436.

(2) ابن المناصف، نفسه، ص 102 ب.

(3) البرزلي، نفسه، ج III، ص 107 ب.

(4) ابن ناجي، شرح، ج II، ص 122. الأبي، الكامل، ج II، ص 132. البرزلي، نوازل، ج II، ص 173. القباب، شرح، ص 46 ب. Carrere, Barcelona, p.357.

العصر، مقتصرًا وجوده على المدن دون البوادي والقرى الصغيرة. وكثيرًا ما ارتبط عدد الحمامات بالأهمية السكانية للمدينة، فكان لكل حي حمام، كما بيّنًا بالنسبة إلى مدينة تونس.

وأحتاج الحمام في تلك الحقبة إلى تجهيزات أساسية وأجراء عاملين به: فقد اقترن العمل به بالوقود، وهو ما يفسّر تموضع عدد هام من الحمامات قرب مخازن الحطب، إذ ذكر حمام العبدى قرب باب الفلاق وحمام سوق الفلقة داخل المدينة العتيقة وغيره، كما ارتبط وجوده بالأبار التي كان يستخرج منها الماء بالسّني، ويتولّى القيام بهذه العملية سواق.

أما العاملون بهذه المؤسسة، فالى جانب المعلم والسواق، ثمة أجير يتولّى أمر الوقود، وهو الفرناق، الذي يتحصّل على أجرة شهرية يأخذها من صاحب الحمام (1).

ونظرا إلى تلوث الذي يحدثه الحمام، روعي في موقعه الابتعاد عن المنازل والسكان، ومنع إقامته قرب المنزل لضرر الدخان.

وقد نصح أطباء العصر، بأختيار الحمامات القديمة البناء واسعة الساحة عذبة الماء، وبأرتياد الحمام تدريجيا. ومن الواضح وجود تقسيم ثلاثي: البيت البارد / البيت المتوسط الحرارة / البيت الحار، وذلك على غرار الحمامات القديمة، وان اختلفت عنها في كيفية التسخين.

أما عن كيفية الغسل والادوات المستعملة، فقد أوصى المغازلي الأمراء الغسل بالسدر والتّرمس المعجون بالعسل، والطفل، مع التخضيب بالحناء. وتنشيف الجسم والرأس بمنشف مخمل أو من القطن الرطب الخفيف النّسج.

كما أوصى باطالة الجلوس في محرس الحمام قبل الخروج إلى أن يجفّ البدن، ولهذا " صنع الحكماء المتقدّمون في محارس الحمامات صور الشجعان وكيفية الحروب والتّمائيل ليطلال النظر إليها الخارج من الحمام وتقوى نفسه بالنظر إلى تماثيل الشجعان فيتمنّع بذلك من الخروج من الحمام دفعة. فيتضرّر بأنقاله دفعة من هواء حار إلى بارد " (2).

(1) مناقب بن عروس، ص 223-224. مناقب من 12544، ابن الرامي، البنيان، ص 300-302. ونظرا للإستعمال المتواصل، فقد يصل الأمر إلى نزوح البشر، مثلما وقع بينر سيدي سفيان بحمام سوق الفلقة بتونس، الذي كان ملكا للأحياس، حتى أن صاحب الحبس التجأ إلى إقالة معلم الحمام الجربي.

(2) ابن المناصف، نفسه، ص 19 - ب - ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 29 ب. المغازلي، تحفة القادم، ص 69. على أن دوره لم يقتصر في الحقيقة على نظافة الجسم والطهارة، وإنما تحوّل في كثير من الأحيان إلى موقع التقاء العشاق من الجنسين، كما أن سلوكات النساء داخل الحمام من لعب ولهو تأتي متنفسا للكبث الاجتماعي الذي تحياه المرأة في تلك العصور. ولذا صدرت الأوامر "من له النظر الشرعي" إلى الحمامين بالمحافظة على السلوك والأخلاق السائدة.

(ب) سوق العطارين: اهتمّت هذه السوق بصناعة العطورات وبيعها، وتوزيع عديد المواد المرتبطة بها، كما اتّسع نشاطها إلى بيع بعض المواد الغذائية، وهو ما يفسّر العدد الكبير لحوانيت العطارة.

وموقع سوق العطارين بمدينة تونس قرب جامع الزيتونة، على طول الطريق المسمّى في المصادر: طريق العطارين (وهو نهج جامع الزيتونة حاليا). وكان على رأس هذا السوق أمين العطارين الذي أخذ مقرا له في القرن السابع هـ/ XIII م خارج باب منارة (1).

وتعتبر من الأسواق الحضريّة التي يكثر عليها اقبال النساء، حسب شهادة الوزان الذي ذكر أن التونسيات " لا يشتغلن بغير زينتهن وعطرهن، حتى أن العطارين هم دائما آخر من يغلقون دكاكينهم " (2).

كما كانت من بين الأسواق التي ارتبطت بالتجارة الخارجية، ومما يذكر في هذا الصّد أن العطارين يعمدون إلى تلقّي السلع الواردة عليهم من المدن الأوروبية، قبل وصولها إلى السوق. فيتحوّلون رأسا إلى فنادق النصارى بباب البحر لاقتناء هذه البضائع.

على أن الاقبال الشديد على المواد المستوردة قد أضرّ باللحمة الموجودة داخل السوق المتجسّدة في شركة أهل الأسواق، وتتمثل في أحقية أخذ الحرفيين نصيبهم من البضاعة التي يشتريها أحد العطارين بالتلقّي، ويبدو أن العطارين المتضرّرين من احتكار الأقلية قد أشتكوا إلى قاضي الجماعة، عمر بن عبد الرّبيع (749-766 هـ/ 1348-1364 م) الذي أجبرهم على الامتناع من ذلك، وألزمهم هذا الأمر كتابيا، بشهادة الفقيه ابن عرفة (3).

وفي الجملة، فإن هذا السوق الذي كانت تستخرج منه الدولة جباية هامة، قد أحتاج إلى عديد المواد المستوردة بواسطة المدن التجارية الإيطالية والإسبانية، وأصبح تدريجيا في ارتباط مع الرأسمال الأوروبي.

(ج) سوق الشماعين: كانت حوانيت الشماعين محاذية للعطارين، قرب جامع الزيتونة. وبنيت فيها أقدم مدرسة بتونس: وهي المدرسة الشماعية. وتخصّص هذا السوق في صناعة الشمع للسوق الداخلية والتصدير الخارجي، وكانت شموع بجاية ذائعة الصّيت لدى الأوروبيين في تلك الحقبة، وغالبا ما تولّت ميورقة توزيعها في البلاد الأوروبية.

(1) ابن الشماع، الفارسية، ص 91، ابن أبي دينار، المؤنس، ص 144. ابن عرفة، المختصر، ج III، ص 31. الأبي، الاكمال، ج V، ص 31. مناقب القرطبي، ص 677، ص 5 (ذكر من بين المواد التي تباع بها عود القماري).

(2) الوزان، نفسه، ج II، ص 78.

(3) الأبي، الاكمال، ج IV، ص 180. الزكشي، تاريخ، ص 88-102.

ولئن استعملت القناديل الزيت للاضاءة، فإن الثريات في المساجد والمنازل احتاجت الى الشموع . وكانت تنفق الاموال الطائلة لاستجلاب الثريات في المساجد الجامعة ، مثل جامع الزيتونة ، وحتى في بعض المساجد الصغرى مثل مسجد أبي عبد الله البطرني ، نسبة الى بطرنة بالاندلس . وهو ما يجعلنا نستخلص أن هذه التقاليد الاندلسية الطارئة على افريقية قد تعرضت الى تحفضات بعض الفقهاء ، باعتباره إسرافاً في الأموال (1) .

ويبدو أن صناعة الوقيد المسمى الكبريت قد شهدت بدورها انتشاراً خلال القرن الثامن هـ / XIV م ، وذلك بفعل التأثيرات الخارجية . وأصبح استعماله شائعاً بكامل افريقية ، رغم الاحترازاات التي عبر عنها البعض (2) .

11) الحرف المرتبطة بالغذاء والصحة:

أ) الطواحين والأرحية : لا نعرف عن صناعة الطحين بافريقية إلا النزر القليل ، رغم أهميتها في كامل مدن البلاد وقراها ، وتأتي إشارات متفرقة لتبين وجود صنفين من الأرحية :

* الأرحية المستعملة للطاقة المائية : تحتوي على آلات عديدة ، وتجهيزات لازمة ، نذكر من بينها : عدد من الأحجار والأعمدة والخلق من حديد والسد (الخشبي أو المبنى بالحجارة) والسلال والأوتاد والساقية التي يخرج منها الماء والبيت التي تضم الرحي والأصطلب المقام للدواب في ناحية معلومة من الرحي .

ويقع اكتراء الأرحية بعد معاينة ألتها ، ومعرفة مواد بنائها وسعتها وأرتفاعها وعرض الحائط وسقفها . ولئن انتشرت بكثرة بالاندلس ، فانها لم توجد بافريقية إلا قرب الأودية ذات الطاقة القوية ، ففي جنوب افريقية ، ذكرت طواحين وأرحاء كثيرة منصوبة على وادي مجسر ووادي توزر ، وفي الأربس ، يسيل جدول ماء صالح للشرب في قناة ، ماراً بين قلعة ومدشرين ، ويحرك طاحونات للقمح (3) .

(1) البرزلي ، نفسه ، ج I ، ص 1104 . Carrere, Barcelone, p.359 . مع الملاحظة أن الثريات (أو المشكاوات) لم تكن أمراً جديداً بالبلاد . ففي العهد الزييري وقبله ، كانت مستداولة بالقيروان . وقد حفظ لنا متحف رقادة مشكاة مصنوعة من صفر ، حملت اسم المعز بن باديس .

(2) البرزلي ، نفسه ، ج I ، ص 1104 .

(3) البرزلي ، نفسه ، ج II ، ص 1166-التجاني ، رحلة ، ص 132 ، 157 الوزان ، نفسه ، ج II ، ص 65 . في حديثه عن انتشار الناعورة في العالم ، أعمل الحديث عن افريقية راجع :

J. Caro Baroja, Norias, Azudas, Acenas, Consejo superior de Investigaciones Cientificas.

Torres Balbas, Las Norias fluviales en Espana, In Andalus, N° 40 p.209.

G. S. Colin, La Noria marocaine, Hesperis, XIV, 1932, pp.22-60.

V. Lagardère, Moulins d'Occident musulman au moyen-âge Al-Qantara, XII, 1991, pp 59-117.

إلا أن الغالب على الأرحية المعروفة في العهد الحفصي ، وخصوصاً بمدينة تونس هو استعمال الطاقة الحيوانية .

* الأرحية ذات الطاقة الحيوانية : لا شك أن عددها كان هاما في المدن الكبرى التي احتاجت الى كميات وافرة من الطحين ، ففي مدينة تونس بلغ عددها 120 طاحونة وكان يطحن بها يوميا 4000 قنطارا من الحبوب . وقد شهد كل من " أدورن " والوزان انه لا توجد بها طاحونات يحركها الماء ، بل تدار كلها بالدواب (من جمال وغيرها) ، حتى أن الرحي لا تكاد تطحن أكثر من حمل واحد من القمح في اليوم (1) .

ويبدو أن هذه الرتابة في التطور التقني تفسر ارتفاع أجرة الطحين التي بلغت النصف بمدينة تونس في القرن الثامن هـ / XIV م . وكان الجمالون يتولون حمل الطعام داخل المجال الحضري وخارجه (2) . وقد جرت العادة أن يقع اكتراء الأرحية ، المحتوية على الآلة والبيت لمدة معلومة بأجرة شهرية أو سنوية محددة ، على أن يسهر المتقبل لها على صيانة معداتها وترميم البيت اذا أنهدم وتعويض سد الرحي اذا انخرق (3) .

ولئن كانت الأرحية المائية بعيدة عن العمران في الجملة ، فان البعض من الأرحية ذات الطاقة الحيوانية قد وجدت داخل المجال الحضري ، ممثلة أزعاجا لراحة الناس من جرأ الاصوات التي تحدثها ، ومهددة للجدران المصاوبة لها ، التي توشك على الانهيار . وتحاشيا لهذا الضرر ، فكر بعض القضاة في قياس درجة اهتزاز الجدران ، حسبما أورد ذلك ابن الرامي ، بالكيفية التالية :

« قال المعلم محمد : وسألت القاضي ابن عبد الرفيع عن رجل عمل في داره رحي ، فأشكى جاره الضرر مما لحق حيطان داره من هذا الرحي ، فبأي صورة يعلم هذا في الحائط ، واين تعمل هذه الصورة حتى يعلم بها الهز في الارض أو في الحائط ؟ فقال لي : تأخذ طبقا من كاغيد وتربط أركانها بأربعة أخياط ، في كل ركن خيط ، وتجمع أطراف الاخياط وتعلقهم من السقف الذي على الحائط الفاصل بين الدار وبين الرحي من جهة الدار ، وتعمل على الكاغيد حبة من كزبر يابس وتقول لصاحب الرحي : أطلع رحاك لأنها تضرر بالجار ، وان كان لا يهتز الكزبر على الكاغيد ، قيل لصاحب الدار : أترك صاحب الرحي يخدم لأنها لا تضر بك .. » (4)

(1) ابن الشماخ ، الفارسية ، ص 91 ، ابن أبي دينار ، المؤنس ، ص 144 . الوزان ، نفسه ، ج II ، ص 76 . مناقب ، مخ 1855 ، ص 1194 (ذكر أرحية تدور بالدواب بجهة تونس في القرن السابع هـ) .

(2) البرزلي ، نفسه ، ج I ، ص 1217 . ابن راشد ، نفسه ، ج IV ، ص 122 .

(3) ابن عرفة ، المختصر ، ج II ، ص 29 ، ابن راشد ، الفائق ، ج IV ، ص 10 ب .

(4) ابن الرامي ، الاعلان ، ص 305-306 .

ونظرا إلى أهمية هذا القطاع ، فقد خصّص ابن الرامي عدّة فصول تتعلّق بالشركات في الأرحية ونصيب كلّ شريك ، والمعاملة بين ربّ الرّحى والعامل فيها بأجرة النّصف أو أخذ غلّة يوم في الاسبوع ، وتعويض الأرحية القديمة بأخرى يقع أحداثها فوقها أو تحتها على الأنهار ، وكذلك تعويض الأرحية التي خرجت بأخرى ، ومسألة بيع الأرحية والشفعة فيها ، الخ (1) .

ب) الأفران : فضلا عن أفران الجيّارين (أو فرانق الجيّارين) ، فإنّ الأفران المعدّة لطهي الخبز كانت عديدة بالمدن الكبرى . وقد أستخدمت في مدينة تونس طواحين لقلي الحبوب في الأسواق والدور ، وذلك في النصف الأول من القرن الثامن هـ / XIV م ، لكن دُخانها أضرّ بالسكّان ، ممّا دعا قاضي الجماعة الى الأمر بقطعها (2) . وتخصّص سكّان جبال نفوسة ودمر في صنع خبز جيّد ، بمدينة تونس . وقد تعدّدت أصناف الخبز ، وأهمّها :

- الخبز الجيّد المصنوع بالسّميد المستخرج من القمح الصلب .
- الخبز الرديء المصنوع من القمح اللّين وأصناف أخرى من الحبوب المختلطة .

- الخبز الأبيض الذي يصنع بتونس من الدقيق المخلوط بالسّميد ، ويخبز كما يجب ويخبط بمدقّة .

- الخشكار : وهي كلمة فارسية تعني الخبز الأسمر غير النقيّ .

- الجرداق : وهو صنف من الخبز كان يعمل بتونس في الأفران .

- البشمط : صنف آخر من الخبز (3) .

ج) الحرف المرتبطة بالطعمة والأشربة : تعدّدت هذه الحرف داخل المجال الحضري ، ومن بينها حرف الشواء والطبّاخ والهَرّاس والزّيّات والخضّار والكيّال والسقاء والشرابي وغيرها . على أنّ الطابع الرّيفي كان غالبا على كل هذه المهن التي لم تكن دوما خاضعة للقواعد الصحيّة اللازمة .

- فالشوّاء كان يضع اللحم ويطبخه دون غسله . وكذلك كان يفعل الهَرّاس يلقي اللحم في القدر دون غسل (4)

- وكان الزّيّاتون يتجولون على دوابهم في أزقة المدينة لترويج بضاعتهم ،

وذلك زيادة على وجود فندق الزيت المخصّص لبيع هذه المادّة وخبزها . وقد منع القضاة استعمال كيّالي الزيت للقلال والأزيار الوسخة (1) .
ووجدت أسواق ورحدات خاصة بالحبوب ، يطلق عليها سوق البرّ . وممّا يذكر أنّ هذا السوق انتقل مكانه الى موضع ثان ملك للمخزن بمدينة القيروان في النّصف الثاني من القرن الثامن هـ / XIV م ، وقد أجبر تجار سوق البرّ على إخلاء المكان الأوّل عنوة .

ولئن عدّ بعض الكياليين من الثّقة ، فإن آخرين لجأوا الى التحيل في كيل الحبوب ، وتحاشيا لهذا الغش ، فضل أبو علي القدّاح بيع القمح وزنا (2) .
أما عن الأواني المستعملة في البيع ، فكانت متعدّدة : فالثمار الجافّة مثل اللّوز والجوز تباع في صوانها والخل في القلال وماء الورد في القماقم والزيت في الجرار والورد والزبد في ظروف معيّنة والعطريات ومواد الصّباغة مثل اللاك بعد التصفية والغلال في السلال والقراطل (3) .

- ومن الحرف الأخرى ، السفّاجون الذين تواجدوا في مختلف أحياء المدن ، مشغولين في احضار الاسفنج بطرق متعدّدة : فقد كان يهيا في السّمْن والعسل ، أو يؤكل مع غذاء آخر مستساغ أطلق عليه معذبة (4) .

- أمّا السقاؤون ، فكانوا يتجولون بدوابهم وأوانيهم داخل المدينة ، لتوزيع الماء وسقي العطاشى . ومثّلوا لفيّفا من العامّة ، رغم إقبال بعضهم على العلم مثل سعد الله السقاء في القرن السّابع هـ / XIII م (5) .

II - تنظيم التبادل الحضري-ريفي :

1) التجّار والباعة بافريقية في العهد الحفصي :

(أ) التجارة والتجار عند ابن خلدون : عرفها ابن خلدون بما يلي : « أعلم أنّ التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء .. وذلك القدر النامي يسمى ربحا » (6) . ولئن كان الكسب قيمة للأعمال البشرية ، فإنه ذو

(1) البرزلي ، نفسه ، ج I ، ص 25 ب . ابن الطوّاح ، سبك المقال ، ص 107 .

(2) ابن عرفة ، المختصر ، ج III ، ص 14 . حول طرق التحيل ، انظر الفقرة الخاصّة بالمكايل . وفي مناقب القرطبي (مخ 677 ، ص 112) ورد ذكر أحد الصلحاء : وهو عبد الله الكيّال النّحوي . البرزلي ، نفسه ، ج III ، ص 57 ب .

(3) البرزلي نفسه ، ج II ، ص 161 ب ، 1178 . مناقب بن عروس ، ص 432 ، 470 ، 485 .

(4) مناقب بن عروس ، ص 428 ، 447 .

(5) مناقب ، مخ 1855 ، ص 117 .

(6) ابن خلدون ، المقدمة ، ص 703 .

(1) نفسه ، ص 468-477 . الصباغ ، مناقب أبي الحسن ، ص 160 . مناقب ، مخ 12544 ، ص 111 ب .

(2) ابن الرامي ، نفسه ، ص 301-302 .

(3) الوزان نفسه II ، ص 75-76 . البرزلي ، نفسه ، ج II ، ص 163 ب . مناقب بن عروس ، ص 422 ، 498 .

العقباني ، نفسه ، ص 226 .

(4) البرزلي ، نفسه ، ج III ، ص 56 ب-157 ، ج I ، ص 135 (ذكر البرزلي لحم ذكر النّعام ، النقانق ، مشويا) .

وجهين: إما أن يقتصر على تحصيل المعاش المتناسب مع الحاجيات، ويسمى حينئذ الرزق، وإما أن تكون المكاسب أكثر من الحاجيات، فتؤدي إلى تكوين الرياش وظهور المتمول، أي الرأسمال. وبالتالي فإن هذه الثنائية تناسب رتبية في أصناف التجار: كبارهم وصغارهم.

إن هذا التعريف للتجارة انطلاقاً من تنمية المال الناجم عن الربح وتكوين الرأسمال قد جعل ابن خلدون في صدارة المفكرين المتناولين بالدراسة نظرية الفائض الاقتصادي (1).

أما موقفه من تحديد السعر، فإنه لم يكن منقطعاً عن مواقف سابقية من العلماء العرب، الذين اختلفوا في الحل: فأهل السنة وقفوا موقفاً سلبياً من التسعير مفضلين حرية الأسعار، وذلك خلافاً للمعتزلة الذين نادوا بتدخل السلطة لتحديد السعر، فيما ذهبت كتب الحسبة إلى ضرورة تسعير المواد الأساسية للتغذية، مع التركيز على هاجس أساسي وهو شرعية العمليات التجارية مثل البيع والكراء والإيداع والسلف والصرف. وقد توصل المازري منذ القرن XIIم إلى الربط بين السعر ومدى توفر البضاعة وعدد المستهلكين وحاجياتهم، وهو ما يعبر عنه بقانون العرض والطلب الذي نجد له صدى وإسعا في وثائق الجنيزة (2).

أما ابن خلدون، فقد أضاف أن تحديد السعر مرتبط بمعطيات عدة منها: - كلفة الإنتاج للبضاعة: تحدد بمجموع تكلفة المواد الأولية والرأسمال والعمل اللازم للاننتاج.

الربح: وهو الفائض الزائد عن سعر التكلفة، ويشترط أن يكون كافياً لتوفير الكسب أي نماء الرأسمال، وفي درجة أقل لتوفير الرزق أو المعاش. وعلى العكس من ذلك فإن تواصل الرخص يؤدي إلى فساد النماء وقعود التجار عن السعي وفساد رؤوس أموالهم. مما يؤثر سلباً على بقية الفئات الاجتماعية: فرخص الزرع مثلاً يتضرر منه في ظل اقتصاد سلعي بسيط المحترفون بالزراعة وبتحويل الحبوب إلى غذاء (من طحانين وخبازين) وكذلك المنتفعون من الربيع العقاري من موظفين وجند. وفي المقابل فإن الغلاء المفرط وبالاحرى التضخم المالي - يؤدي إلى نقص في البيع. وتبعاً لذلك قرر ابن خلدون أن معاش الناس وكسبهم في المتوسط (3).

(1) انظر: Chalmetta, Au Sujet des théories éco.d'Ibn Khaldoun, In Revista degli Studi Orientali, Vol.L II, (1983), Roma 1985, pp.93-120.

(2) نفس المقال السابق. انظر أيضاً: Goitein, Letters of medieval Jewish Traders, Princeton University Press, 1973.

(3) ابن خلدون، المقدمة، ص 709-711.

مخاطر النقل ومكان الانتاج: كلما كانت مخاطر الطريق كبيرة، ارتفعت أثمان البضائع وكثر ربحها. (فإذا كانت التجارة المحلية العمل فيها أيسر وفائضها محدود)، فإن التجارة العالمية (مع المشرق وبلاد السودان أو البلاد المتوسطية) قد ساهمت في تراكم الثروة لدى كبار التجار المغاربة.

- الزمان: يتحدد السعر حسب المواسم والفصول، فيشهد ارتفاعاً في فترات نفاذ البضاعة أو في ظرفية غير مناسبة، عملاً بقانون تحين حوالة الاسواق. على أن الأمر قد يصل إلى الاحتكار الذي أقره العلماء في الغالب باستثناء المادة الضرورية للمعاش وهي الحبوب (1).

- الجباية: تضاف المجابي إلى سعر التكلفة الجمالية للبضاعة، وهي متعددة من عشر وخفارة ومكوس داخلية وغيرها، ومتنوعة حسب الزمان والمكان.

وفي الجملة فإن تحديد السعر حسب الرؤية الخلدونية مرتبط إلى حد ما بقانون العرض والطلب، وبمتغيرات هذا القانون وفق تدخل العوامل المؤثرة في تكلفة الانتاج. أي أن السعر لا يخضع لضغوطات غير اقتصادية أو تدخل السلطة، بقدر ما هو نتيجة لحرية المنافسة في السوق الذي كان يلعب دور موازنة الاسعار ومعادلتها بطريقة تلقائية.

ب) صفة التاجر:

لئن أقر ابن خلدون بأهمية التاجر في إنجاز عملية التوزيع والمبادلة في ظل الاقتصاد السلعي، فإنه بقي مقيداً إلى حد ما بآنتمائه الاجتماعي، بأعباءه من أرباب السيف والقلم الذين يعيشون من الرواتب السلطانية أو الربيع العقاري، مستنكفين من السعي إلى كسب الفائض التجاري.

ولذا فإن وصفه للتجارة جاء سلبياً، دون مراعاة لمصالح عدد كبير من أبناء جلدته من أهل الاندلس الذين أمتحنوا التجارة في أرض الغربة.

وفي الجملة فإن صاحب المقدمة تحدث في وصفه للتاجر عن مقومات أساسية لهذه الحرفة، وهي على التوالي: المال والعلم والسعي إلى كسب الجاه.

- المال: اعتبر أن المال يصبح عرضة للاتلاف إذا لم يتوفر شرط إضافي لازم للنجاح في هذه المهنة: إما أن تكون له جراءة على الخصومة، أو أن يحتمي بأصحاب الجاه والسلطة ويتدرع بهما. وفي الحالتين فإن سعي التاجر إلى الربح يفسر طبيعة سلوكه، « فاهل النصفة على حد تعبير ابن خلدون قليل، فلا بد من الغش والتطيف المجحف بالبضائع ومن المطل في الاثمان المجحف بالربح ».

(1) المصدر نفسه، 708.

وأذا وجدت أقلية مارست التجارة عن طريق الوكلاء، وأعتمدت على الجاه لتكوين ثروة، فبقيت محافظة على مروءتها، فإن الشرائع العليا من التجار احتاجت إلى المكايسة في التعامل. أما أصحاب السوق فقد كانوا بعيدين كل البعد عن المروءة، إذ يصل الأمر بهم إلى المماحكة والغش والخلاية وممارسة الخصومات واللجاج، وهو سلوك مناف لآخلاق أهل الرئاسة الذين « يتحامون الاحتراف بهذه الحرفة » (1).

ولعل ما يشد الانتباه أكثر في هذا التحليل هو الربط بين مقتضيات المهنة والمظهر السلوكي لأصحابها، مع التدرج في الخصائص السلوكية حسب أصناف التجار، من فوق إلى أسفل. وفي الجملة فإن هذا التحليل السيكولوجي يفرق بين صنفين من التجار: من له مال وجاه، ومن له مال بدون جاه ومروءة، وهو الصنف الغالب.

والحقيقة أن هذا التحليل لا يختلف كثيراً عما تواتر من رؤى قومت أخلاقيات التجار منذ العصر الكلاسيكي، من ذلك ما ورد في كتابات الجاحظ وما ذكره أبو حيان التوحيدي في الامتاع والمؤانسة في تمييزه بين أخلاق الخاصة والتجار (2).

ولئن بدا واضحاً التوافق بين أبي حيان التوحيدي وابن خلدون في تحليل سلوك التجار، فإن ما توصل إليه أحد الدارسين لفئة التجار في المتوسط يبدو أمراً يحتاج إلى المراجعة، لأنه اعتبر المروءة ومتعلقاتها من كرم وشهامة وفضل وشرف ميزة أساسية للفئات الوسطى عامة والتجار على وجه الخصوص.

على أن تكالبتهم المفرط على تكوين الثروة وشغفهم بالربح والكسب، مثلما أقر به هذا الدارس نفسه، الذي نسب اليهم الفردانية سلوكاً، لا ينسجمان مع رأيه السابق (3).

(1) المصدر نفسه، ص 711-712. 704. 705. 706. ويرى قويتين، على خلاف ذلك، أن المروءة هي من خاصيات الفئات الوسطى، انظر: Goitein, The rise of Eastern Bourgeoisie in early Islamic times, In: Studies in Islamic history. Brill 1968, pp. 217-241. The mentality of the middle class In Arabica 1989, T36, fasc. 2.

(2) أبو حيان التوحيدي، الامتاع والمؤانسة، بيروت (دار مكتبة الحياة)، ج ١١١، ص 62-61. قال في هذا الصدد «... لا يوجد الأدب إلا عند الخاصة والسلطان ومدبريه، وأما أصحاب السوق فإنا لا نعدم من أحدهم خلقاً دقيقاً وديناً رقيقاً، وحرصاً مسرفاً وأدباً مختلفاً ودناءة معلومة ومروءة معدومة... يبلغ أحدهم غاية المدح والذم في علق واحد في يوم واحد مع رجل واحد، إذا اشتراه منه أو باعه إياه، أن يبيعك مرابحة وخبر بالاثمان، قوى الإيمان على البهتان، وأن قلده الوزن اعنت لسان الميزان ليأخذ برجحان أو يعطي بنقصان،... يرضى لك ما لا يرضى لنفسه ويأخذ منك بنقد ويعطيك بغيره، ولا يرى أن عليه من الحق المبايعة مثل ماله، أن استنصحتك غشك، وأن سألته كذبك... قد تعاطوا المنكر حتى عرف وتناكروا المعروف حتى نسي».

(3) انظر: Goitein, The mentality.. op. cit.

العلم: ذكر ابن خلدون أن هذه الصناعة كغيرها تحتاج إلى العلم، « فعلى قدر جودة التعليم ومملكة العلم يكون حذق المتعلم في الصناعة وحصول ملكته » (1).

وبالتالي فإن الكتابة لم تكن حكراً على فئة العلماء، إنما كرع من مناهل العرفان رجال السياسة والتجار أساساً. وعموماً فإن الشرائع الوسطى كانت شغوفة بالتعلم، مسائرة للتراث العربي الاسلامي الذي يدعو إلى طلب العلم من المهد إلى اللحد، وينص على جدلية العلاقة بين العلم والعمل (2).

وهو ما نلاحظه بوضوح عند التجار المغاربة الذين كانوا في الغالب من أرباب القلم، وقد حمل بعضهم لواء الحضارة العربية الاسلامية إلى افريقيا السوداء وكان لهم دور نشيط في مثقافة بلاد السودان. واعتباراً أن تقسيم العمل لم يبلغ مرحلة متطورة طيلة العصر الوسيط، فإن ازدواجية الوظيفة (التجارة والعلم) تجعلنا نتحدث عن علماء - تجار أو علماء - مزارعين (3).

وقد كان التجار وخصوصاً منهم راكبو البحر يستدلون بعلم الفلك في رحلاتهم، أما العلماء فقد حبروا فيه الكتب والرسائل، وأختص بعضهم به (4).

- الجاه: إن ما يميز الفئات الوسطى عن غيرها هو ضعف نفوذها السياسي وسعيها إلى كسبه، فقد تحدث ابن خلدون عن أصحاب الجاه من أمراء وحكام وغيرهم، وهم أصحاب الحظوة الذين يتزلف الناس لهم ويتولون خدمتهم، وتناول في درجة ثانية فاقد الجاه، بما فيهم الأثرياء من التجار. قال في هذا الخصوص: « وفاقد الجاه بالكلية ولو كان صاحب مال فلا يكون يساره إلا بمقدار ماله وعلى نسبة سعيه، وهؤلاء هم أكثر التجار، ولهذا نجد أهل الجاه منهم يكونون أيسر بكثير (5) ».

وقد سعت بعض الشرائع إلى التحصل على الجاه والشرف، وإلى اقتناء الألقاب الشرفية، حتى تكون لهم حظوة لدى السلطان، ومقدرة على قضاء حوائج الناس. لكن في كل الاحوال لم تتمكن هذه الفئات الوسطى الحضرية من التجار والعلماء الممتلكة للثروة المادية، من الوصول إلى الحكم. ترى، لماذا لم تكن

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص 712-713.

(2) راجع: دائرة المعارف الاسلامية (بالفرنسية)، مادة علم.

(3) الفصل الثالث من بحثنا.

(4) لا نجد مبرراً مقنعاً لما ذهب اليه هذا الباحث من أن علم الفلك كان حكراً على الفئات الشعبية التي تلوذ به في فترات اليأس والشدة، وعلى السلاطين الذين اتخذوه وسيلة لكشف الطالع، أما الفئات الوسطى فإنها قلما لجأت

اليه. راجع: Goitein, The mentality.. op. cit.

(5) ابن خلدون، المصدر نفسه.

حريصة على تولي السلطة السياسية بنفسها، تاركة إياها في يد الجند؟ ان الاجابة عن هذا السؤال تحتاج إلى معالجة متأنية لعدة عناصر منها القوى الاجتماعية الموجودة في الحكم، أسس الفكر السياسي العربي الكلاسيكي وغيرها .

وفي كل الاحوال فان فئة التجار، لعبت دورا هاما في الحضارة المغربية الوسيطة، وكانت عامل تقارب بين شعوب البحر المتوسط. لكن انتصاب الاقطاع العسكري بالشرق والمغرب ابتداء من القرن الخامس هـ / 11م وتراجع تجارة القوافل مع بلاد السودان والشرق، وأنخرام التوازن الاقتصادي لصالح الغرب الاوروبي ابتداء من تلك الفترة، وازدياد القرصنة بالمتوسط الخ... كل هذه العوامل ساهمت في تفكير الفئات الوسطى الحضرية، وبالتالي في تراجع دورها .

وبعد أن ذكر أكثر من عشرين صنف من التجار في الحقبة الأولى، من بينهم الركّاض والخزان والمجهّز والجلّاب تقلّصت هذه القائمة في العهد الحفصي.

ج) كبار التجّار :

- تجّار البحر :

أقيمت مبادلات نشيطة مع المدن التجارية الاوروبية، وخصوصاً بيشا وجنوة والبندقية وبرشلونة، حظي فيها التجّار الأجانب بنصيب الأسد، فأغرقوا السوق المغربية بمنتجاتهم، وخاصة المنسوجات، مقابل حاجتهم لعدد المواد الأولية والزراعية مثل الصوف والجلد والزيت والملح والتمور (1) .

والى جانب ذكر البضائع وحجمها وكيفية وسقها، قلّما ذكرت الوثائق التجّار الأفارقة المتعاملين مع الاوروبيين، وقد خصّت الأسماء الواردة أساسا السّفراء المبرمين للمعاهدات والشهود على العقود والمشرف وصاحب الديوان (2).

وبناء على ذلك، فإننا انطلقنا من الفترة الأولى لهذا العهد، أي القرن الثاني عشر وبدايات XIIIم للتعرف على التجّار الافارقة.

منذ تلك الحقبة، تخصص بعض التجّار في تصدير الصوف والجلود والنحاس، وقد أحتكر الطليان هذه التجارة، حتى أن عددا كبيرا من التجار التونسيين المذكورين في الوثائق كانوا يتعاملون مع تاجر واحد من مدينة بيشا: وهو باج. وفي الجملة يبدو هؤلاء التجار مزودين للسوق بالمواد الأولية أساسا، بمعنى مجرد وسطاء بين البوادي حيث تربية الماشية والتجار الطليان الذين يسعون لتوفير الصوف والجلود للصناعات الكبرى ببلادهم. وهو أمر يفسر عدم التكافؤ في هذه المبادلات الخارجية، ويتأكد لدينا ذلك عند النظر إلى حجم البضائع المصدرة، وأثمانها وطرق تسديدها .

فالغالب على هذه العمليات هو البيع لأجل، إذ يقتصر التاجر على دفع مبلغ زهيد (يتراوح بين 5 و 1,5 ديناراً)، وفي حالات أخرى لا يتسلم البائع شيئا. على أن هؤلاء التجار الا جانب يودعون أرصدة بالديوان، فيدفعون ما عليهم من ديون ويتحصّلون على وثيقة تنص على استخلاص الدين من الديوان (رسالة عدد 17) (1) .

وقد أرتبطت بهذه الشرائح من التجار مجموعة من الموظفين والعملة، منهم : صاحب الديوان : يسمى كذلك المشرف والقابض، أو متولي اشراف البيشانيين (وثيقة عدد 3). وله سلطات ادارية واسعة على التجار الافارقة والاجانب، إذ أنه يدير كل العمليات التجارية والادارية، ويحرص على قبض العشر على البضائع الموردة (2) .

(1) هذه قائمة الافارقة المصدرين للجلود والصوف والنحاس، والمتعاملين مع باج خلال القرن XIIم . محرر القابسي (وثيقة عدد 14). هلال بن خليفة الجمونسي (عدد 15)، نسبة إلى جمونوس الصابون بقمودة التي اشتهرت بتربية الماشية. عثمان الترحمان، الشيخ أبو بكر وعمران (عدد 16). مناد بن عبد الله (عدد 17). ابراهيم بن خليفة الجلال - عثمان المهدي، تاجر نحاس (عدد 18). الحاج صدقة الجلال - يوسف الجلال (عدد 19). عيسى وعبد الله الجلادين (عدد 20) الخ..

يتضح من هذه القائمة تخصص التجار الافارقة في بيع الجلود والصوف أو النحاس، وانتماءهم إلى عدة جهات من البلاد منتجة للماشية مثل جمونوس الصابون بقمودة وقابس، أو جهات ذات مواني تجارية هامة مثل المهدية. وفيما يخص تجارة الصوف، فانه يباع منظم أو غير منظم، ويحتاج إلى وسيطين : الاول يكون في اتصال مباشر مع البدو المربين للماشية، ويولى تجميعه وبيعه، والثاني يقوم ببيعه إلى التجار الاجانب .

انظر : Amari, Diplomi Arabi del Archivo Fiorentino, Firenze 1863.

(2) انظر : Amari, Diplomi, op.cit.

(1) من البضائع الأخرى التي تصدر من البلاد الغربية (طبرقة ومرسى الخرز وعنابة وغيرها)، منذ القرن السابع الهجري / XIIIم نذكر المرجان الذي كان يباع بالقناطير، بأنواعه المختلفة، عن طريق النداء . اما عن كيفية استخراجه، فيقول الادريسي : " والمرجان يوجد بها (مرسى الخرز) كثيرا، وهو أجل جميع المرجان... ويقصد التجار من سائر البلاد الى هذه المدينة، فيخرجون منه الكثير الى جميع الجهات، ومعدن هذا الجوهر في هذه المدينة، مخدوم في كل سنة، ويعمل به في كل الاوقات الخمسون قاربا، والزائد، والناقص، وفي كل قارب العشرون رجلا وما زاد ونقص. والمرجان ينبت كالشجر ثم يتحجر في نفس البحر، بين جبلين عظيمين، ويصاد بالآلات ذات ذواشب كثيرة تصنع من القنب، تدار هذه الآلة في أعلى المراكب، فتلتف الخيوط على ما قاربها من نبات المرجان، فيجذبها الرجال الى أنفسهم، ويستخرجون منه الشيء الكثير مما يباع بالاموال الطائلة. انظر المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 326. الادريسي، نفسه، ص 116. البرزلي، نفسه، ج، ص 159-160. الغبريني، عنوان الدراية، ص 287 (راجع المسألة التي طرحت على محمد بن محرز، رأس الجماعة الأندلسية ببجاية في أواسط القرن السابع هـ).

(2) راجع الفصل الخاص بتنوع الانتاج الزراعي ومردوديته.

* عدول الديوان وكتبته : يقولون كتابة عقود التجارة بين الطرفين وتأمين سلع الاجانب وأموالهم، والشهادة على العقود المشتركة الخ... وهم في الغالب من الافارقة اذ ذكر منهم : الربيعي واللكمي والتميمي (عدد 12) وعبد الله الزقاق (عدد 15) (1) .

* الترجمة : إلى جانب ترجمة الوثائق ، فانهم يشرفون أحيانا على عملية البيع ، إذ كثيرا ما ترد عبارة : « باع على يد » .. أما أصولهم البشرية ، فهي متنوعة : من عرب افريقية وأوروبا ، ويبدو أن كثيرا منهم من أهل السبي الذين يحسنون اللغتين .

وهذه بعض الاسماء : عثمان الترجمان ، علي بن باديس - تميم - الصبي القابسي الترجمان - جيوفاني قطران . أحمد قطري - عصمت دفركا (لعله من أصل تركي) - عبد الكريم الترجمان - سفيان بن هلال .

* الحمالون : يقومون بانزال البضائع من السفن ونقلها إلى المخازن والفنادق بمدينة تونس . وأعتبارا لعددهم المحدود ، وشدة تنظيمهم الحرفي ، يقودهم في ذلك عريف الحمالين ، فان أجرتهم قد ترتفع حتى تصل النصف في حمل الطعام إلى مسافة بعيدة (2) .

وفي الجملة ، فقد أصبح لتجار البحر وصاحب الديوان مكانة هامة في مجتمع افريقية ابتداء من القرن السادس هـ / XII م ، وخاصة في العهد الحفصي . وفي بداية تلك الحقبة ، ذكر لنا الدبّاغ خبرا جَدَّ بمدينة قابس يبين مدى فاعلية المشرف على ديوان البحر في المجتمع والسلطة ، ومفاده انه وقع بينه وبين والي المدينة نزاع ، انتهى بعزل الثاني وابقائه بالمدينة (3) .

وفي عهد المستنصر ، بلغ بعض تجّار البحر شأوا عظيما في الجاه ، فكان من أمر ابن الللياني المهدي أن تولّى وظيفة صاحب البحر ، وكوّن ثروة طائلة جمعها من التجارة البحرية . لكن مصادرة السلّطة لثرواته وضعت حدا لتراكم الرأسمال التجاري .

ومن بين كبار تجّار البحر الذين أشتغلوا كذلك في الفكاكة ، التّاجر الأندلسي الذي أستضاف ابن عبد الباسط سنة 866 هـ . وهو على حد تعبير الرحّالة المصري

(1) المصدر نفسه . وحول كتابة الوثائق ، ذكر لنا ابن عرفة (المختصر ، ج IV ، ص 171) الخطط التي تولاها أبو عبد الله الذي كانت له دراية بفقهاء الوثيقة وكتبها ، وكان يدرس العربية ثم تولى خطة الشهادة وبعدها تحول إلى المشرق في مناسبتين ، وعند رجوعه أصبح أحد شهود الديوان ، ثم ولي قضاء الانكحة . وحدثنا الجدميوي (رفع الأزار ، ص 90) عن مجلس بديوان البحر بتونس لشاهدين وكاتبين وهو لا يخلو من الطرفة الخفيفة .

(2) البرزلي ، جامع ، ج I ، ص 146 ب . 1217 . راجع الفصل الخاص بالرابطات الحرفية .

(3) الدبّاغ ، مناقب الدهماني ، ج I ، ص 142 .

" الخواجا التاجر المعظم المكرم سيدي القاسم البنيولي الغرناطي الأندلسي نزيل تونس وعظيم التجّار بها " الذي تولّى فدي أسرى القراصنة الاوروبيين . وقد حدثنا الرحالة عن مظهر من الحياة اليومية لهؤلاء التجّار . وهو خير دليل عن المستوى الاجتماعي المترف لهذه الفئة ، وتمييز السكن والأكل والمطارات الفكرية أثناء السمر (1) .

- تجارة القوافل : لئن تراجعت التجارة مع المشرق لانعدام الأمن في الطرقات وسيطرة البداوة ، فان التجارة الصحراوية بقيت مصدرا هاما للثروة ، وقد تخصصت فيها في الفترة الاخيرة المدن الافريقية الموجودة على خط الواحات ، وخاصة وارجلان . وتبعاً لذلك فان كتب الطبقات والسير حدثتنا عن كثير من العلماء التجار الذين كانوا يسافرون إلى بلاد السودان ، ولعل أشهرهم أبا يحيى زكريا بن صالح اليهراسني ، الذي اتبع الطريق الرابطة بين جنوب شرقي افريقية وسجلماسة ، مرورا بورغلة ، وقد بلغت كمية الذهب في إحدى المرات 250 ألف مثقالا من الذهب ، وذلك عهد الخليفة الموحيدي يعقوب المنصور (580-595 هـ / 1184-1199 م) (2) .

وتمكنت بعض الأسر من تكوين شركات عائلية كبرى تؤمّن القيام بالتجارة ، وتمتلك رايات خاصة بها وحرسا ووكلاء مستقرين في المدن الواقعة على طول الطريق مثل سجلماسة وأيوالاتن وغانة ، فضلا عن مدينة تلمسان . ولعل النموذج لهذه الشركات ، الشركة الخاصة بعائلة المقرري بتلمسان التي ذكرت منذ القرن الثالث عشر الميلادي (3) .

وقد أكتسب بعض الأندلسيين ثروات طائلة من تجارة بلاد السودان . ففي ترجمة ابراهيم بن محمد الأنصاري المشهور بالطويجن ، كتب ابن الخطيب : « جال

(1) ابن عبد الباسط ، رحلة ، باريس 1936 ، ص 19-21 . قال : « سنة 866 هـ يوم الأحد 27 ذي الحجة جمع التاجر المعظم الخواجا المكرم الحاج أبو القاسم البنيولي الغرناطي الأندلسي نزيل تونس وكبير التجار بها جماعة من أعيان التجار من أصحابه والحجاج منهم من أهل الأندلس وغيرهم ، وعمل لهم ضيافة حافلة بمكان من أجنة تونس يقال له رأس الطابية من منتزهات ملوك ، وأمكنته فرجهم . فرأيت هذا الجنان في غاية الاتقان والحسن وبه مكان كالقصر برسم السلطان طباق عظيم إلى الغاية انيق البناء فرج نزه ، بناء ملوكي على صفة غربية وهيئة عجبية ، وبه بركة ماء عظيمة كبيرة جدا وبه شيء يقال له المحنشة برسم جريان الماء ... يجول فيها الماء كأنه حنش ويتعاكس الجولان عدة معاكسات غريبة الهيئات . ثم هيئوا من جملة هذه الضيافة مأكولا من مأكلات أهل الأندلس الضريفة : المجبنة » . وينتهي الرحالة هذا الوصف قائلا : « وكان يوما معدودا من الاعمار سالنا من الاغيار اجتمع فيه عدة من ظرفاء أهل الأندلس وأعيانها من طلبة العلم وتجار كلهم أهل ذكاء ، وحصلت مذكرات علمية أدبية تاريخية إلى غير ذلك ... »

(2) راجع تأليفنا : القبائل والارياف المغربية في العصر الوسيط ، تونس 1986 ، ص 167 .

(3) المقرري ، نفع الطيب ، ج III ، ص 105 ، 111 ، ج 5 ، ص 205-206 . انظر ايضا :

H.Pérès, Relation entre Tafilalt et le Soudan à Travers le Sahara du XI eme s au XIVeme s.

في بلاد ثم دخل إلى بلاد السودان، فأَتصل بملكها واستوطنها زماناً طويلاً بالغاً فيها أقصى مبالغ المكنة والحظوة والشهرة والجلالة، واقتضى مالا دثراً ثم أب إلى المغرب وحرّم على وطنه، فصرفه القدر إلى مستقره من بلاد السودان متزيّداً من المال (1).

أما عن القوافل، فقد كانت حمولتها عند الذهاب إلى بلاد السودان ثقيلة، إذ شملت النحاس والحبوب والأواني الخزفية والملح والعطريات وحلي الزّجاج الذي استعمله أهل السودان نقوداً، إلخ. لكنّها خفّت عند العودة، مقتصرة على الذهب والعاج، وأنحدر وزنها بنسبة عشر مرّات حسب أحد الدّارسين (2).

وهو ما طرح مصير بقية الجمال، التي عادت من حيث أتت أو على الأرجح بيعت في بلاد السودان، حيث كانت أسعارها مرتفعة، إذ بلغ ثمنها 37 مثقال، فيما تجاوز ثمن الخيول: مائة مثقال، سنة 754 هـ، ووقعت مقايضة الجواد الواحد بخمسة عشر عبداً في بلاد الفزان.

وبديهي القول أنّه من العسير كذلك تقدير ثروة بلاد افريقية من الجمال، وكلّ ما نعرفه أن بعض مشائخ البدو أمّتك عند أنتصاب الاحتلال الإسباني 1500 جماً، وأن ملكية أهل الواحات لها كانت هامة، وذلك على غرار أهل أغمات، حيث قال الإدريسي أنّه " ما منهم رجل يسفر عبيده ورجاله الآ وله في قوافلهم المائة جمل والسبعون والثمانون جماً كلّها موقورة " (3).

كما أن تقدير أعداد الرقيق المحمولين من جنوب الصحراء إلى شمالها والتعرّف على كيفية توزيعهم داخل بلاد افريقية ومهامهم هي مسألة في غاية الأهمية. غير أنّه لم تتسرّب إلينا إلا إشارات متفرقة.

فقد تحدّث ابن بطوطة عن وجود 600 خادِم في قافلة بين تكدا وتوات سنة 754 هـ، ثمن الواحدة: 25 مثقال، وكنا ذكرنا حلول قافلة أخرى بافريقية في القرن السابع هـ محمّلة بألف وستمئة عبداً (4).

(1) ابن الخطيب، الإحاطة، ج 1، ص 329.

(2) محمد بن عبد الكريم المغيلي، أسئلة الاسقيا وأجوبة المغيلي، الجزائر 1974.

A.A.Batran, A Contribution to the biography of Shaikh Al-Maghili, In Journal of African History (J.A.H.), 1973, XIV, pp.381-394.

P.Vilar, Or et monnaie dans l'Histoire, Paris 1974.

M.Bloch, Le problème de l'or au moyen-âge, A.E.S.C., Janv.1933, pp.1-34.

M.Lombard, L'or Musulman du VI au XIe S., A.E.S.C., 1947, pp.143-160.

(3) الإدريسي، ن.م، ص 83. ابن بطوطة، رحلة، ص 451، 443، 454.

J. Devisse, op.cit., pp.172-183.

(4) ابن بطوطة، ن.م، ص 455. مناقب النوبية، ص 124. J.Devisse, op.cit.

(1) مناقب بن عروس، ص 479، 480.

وبالتالي، فإن نصيب افريقية لم يتجاوز بضعة آلاف من الرقيق سنوياً. ويتّضح من خلال مختلف المصادر أنّ العدد تراجع في العهد الحفصي، ولم يعد يمثل إلا نسبة ضئيلة لما كان عليه من قبل إذ بلغ عدد السودان ثلاثين ألف في بلاط الأمير الأغلب إبراهيم الثاني والصنهاجي المعز بن باديس. ولم يصل إلى مدن افريقية التلية إلا عدد محدود من الرقيق، فيما نقل الكثير منهم بحراً إلى المدن التجارية الأوروبية، انطلاقاً من برقة وطرابلس وجربة وقابس.

ويتّضح من خلال تتبّع العمليات التجارية التي قام بها صالح بن خلف التميمي، وهو أحد نخاسي القيروان، أن أعداد الرقيق التي كان ينقلها من طرابلس إلى القيروان، فتونس ضئيلة، وكذلك الأرباح (1).

وبالتالي، فقد استعمل هؤلاء الرقيق في خدمة البيوت في الشمال، ولم تعتن بالأعمال الزراعية في الواحات إلا نسبة ضئيلة منهم. وهو ما يفسّر الالتجاء إلى صنف آخر من العمال، وهم الخماسة (2).

ويمكّننا رصد كميات الذهب المتحوّلة من بلاد السودان إلى بلاد المغرب من معرفة الحجم التقريبي لهذه البضاعة سنوياً:

التاريخ	المبلغ	الوزن	الموضوع	المصدر
340 هـ / 951 م	42000 دينار	178,50 كغ	صك بين رجل من أوغست وآخر من سجلماسة	ابن حوقل، صورة الأرض، ص 96
النصف الأول من الخامس هـ - XI م	5000 دينار	21,25 كغ	كان تملّي الوسياني يبعث من تادمكت إلى الجريد 10 أكياسا، لكل واحد فيه 500 د.	الشمّاخي، سير، ص 302
القرن السادس هـ - XII م	12 معدن من التبر		ملك غانة يملك 12 معدن تبر	الشمّاخي، سير، ص 350 - 351
أواسط VI هـ - XII م	8000 دينار	34 كغ	التاجر من اغمات: 4000 د يصرفها و 4000 د يمول بها تجارته.	الادريسي، نزهة، ص 83
580 - 595 هـ / 1184 - 1199 م	250 000 مثقال	1062,5 كغ	قافلة اليهراسني من بلاد السودان إلى سجلماسة إلى جربة	الشمّاخي، سير، ص 342 (3)

(2) كانت للرقيق مساهمة هامة في الفلاحة بالوحدات، حتى ابن عذاري (ن.م، ص 101) ذكر ألف أسود بالجريد ومعهم الفؤوس والمساحي.

(3) اعتمدنا وزن دينار عبد الملك بن مروان، أو الدينار النصاب: 4,25 غ في معرفة وزن المبالغ المذكورة. J.Devisse, Traversees Sahariennes... op.cit., pp.172-183.

ويتبين من المثال الأخير الذي يخص جنوب افريقية في العهد الموحدى، أن كمية الذهب في قافلة واحدة تجاوزت الطن، وإذا ما أعتبرنا أن حمولة الجمل 100-120 كغ، فإن هذا المبلغ أحتاج الى عشرة جمال لحمله.

وفي كل الأحوال فإن الرقم الذي قدمه أحد المختصين في تاريخ افريقيا السوداء ثلاثة أطنان ذهب سنوياً من بلاد السودان الى شمال الصحراء، يظل ضعيفاً. وأما الرقم الذي قدمه (موني)، وهو تسعة أطنان، فلا يبدو مبالغاً فيه، بل على العكس، فأننا نعتقد أن المبلغ لا يقل عن عشرة أطنان سنوياً، إذا ما أعتبرنا أن عدد المغاربة المسافرين سنوياً الى بلاد السودان: 10-15 ألف (1).

على أن التجارة الصحراوية بدأت وقتذاك تعاني من عدة معوقات، أهمها: - تطور الأوضاع السياسية ببلاد السودان وظهور ممالك قوية بها، بمالي وسونغاي، حاولت أن تفرض جباية على تجارة المفاضة.

- انتقال المحور التجاري الأساسي في اتجاه تلمسان، التي ارتبطت ببلاد الصحراء (سجلماسة واويالاتن) وبلاد الارغون، مروراً بجزر البليار.

- المعوقات الداخلية من عسف سياسي واضطرابات داخلية من ذلك تعرض عامل الحامة لاحدى القوافل الافريقية، وتعرض قافلة أخرى فيها 1600 عبد لخطر قطاع الطريق.

- هيمنة التجارة المتوسطية، وما يعني ذلك من نزيف الرقيق والذهب انطلاقاً من المراسي الافريقية، وتحديدًا برقة وطرابلس وجربة وسوسة وتونس وعنابة وجباية (2).

ولا شك أن قيمة ثروات التجار وأهميتها تقومان دليلاً على ذلك، ونكتفي في هذا الصدد بتجميع بعض المعلومات المتفرقة (3).

Mauny, Tableau géographique de l'Ouest Africain au moyen-âge, Paris 1961.

T.Lewicki, Quelques extraits Inédits relatifs aux voyages des Commerçants et des missionnaires Ibadhites Nord Africains au pays du Soudan Occidental et Central au moyen-âge, Folia Orientalia, 1960-1961.

2) P.Vilar, Or et monnaie dans l'Histoire, Paris 1974.

M.Bloch, le problème de l'Or au moyen-âge A.E.S.C, Janvier 1933, pp.1-34.

M. Lombard, l'Or Musulman du VIème s. au XIème s, Annales E.S.C., 1974, pp.143-160.

(3) ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 88 ب.

- عند وفاة أحد تجار تونس بجباية نحو سنة 725هـ / 1324م، وهو محمد بن الحجر، ترك 3000 ديناراً من الذهب، وأوصى بها لرجل من أهل الجزائر، ليوصلها إلى ورثته، لكن أمير بجباية محمد بن سيد الناس انتزعها من يده. - بعد هذا التاريخ ببضعة سنوات، وقع نزاع بتونس بين طرفين من التجار، حول مبلغ معتبر قدره الف دينار ذهباً أميرية.

- في نهاية القرن الثامن، اشترى أحد تجار تونس من مطمر كمية كبيرة من الحبوب: 55 قفيزاً (1). ومن الملاحظ أن شركة كبار التجار ظلت قائمة في العصر الحفصي، غير أن السلطة استحوذت على أهم القطاعات وحدثت من فاعليتهم عن طريق المصادرة، وبديهي القول أن الممتنعين لهذا القطاع لا يقتصر أمرهم على كبار التجار، إنما خص أساساً صنفاً هاماً من الباعة.

د) الباعة:

لعب الباعة دوراً فاعلاً في الربط بين المدينة وباديتها، ومثلوا الواسطة بين العالمين. فكانوا يشترون البضائع الزراعية من البدو والجلابين، كي يبيعوها في الحواضر بأسعار مرتفعة، ويفعلون العكس مع أهل البادية. وتحاشياً لهذه المضاربات، فضل بعض العلماء تسعير البضائع، رغم ما عرف عن المذهب المالكي من حرية التسعير.

والجدير بالذكر أن وضع الباعة العام لم يكن ميسوراً، وإنما كانوا في مختلف الحقب الوسيطية من الفئات التي تعاني من شصف العيش والبؤس، لارتباطها الوثيق بكبار التجار، إن لم نقل بتبعية لها، فكثيراً ما يقتنون منهم بضائعهم بالدين لبيعها، ولكنهم يظلون عاجزين عن استيفاء هذه الديون التي ترتفع قيمتها كلما تأخر أجل الدفع. وبالتالي، فكثيراً ما يتحولون إلى تابعين لكبار التجار، شأنهم في ذلك شأن الخماسة إزاء مالكي الأرض.

وقد أقر كل من المازري في القرن السادس هـ وابن خلدون بعد قرنين منه بهذه الوضعية البائسة للباعة، فتحدث الأول في نازلة خاصة بالحوالة عن فقراء الباعة من الكتانين والقطنين والزياتين والأسواق الذين يعجزون في غالب الأحيان عن دفع ثمن البضاعة لكبار التجار، ويلجؤون إلى الحوالة على الصيارفة الذين يقرضونهم مقابل فائض.

وتبعاً لذلك، فإن ابن خلدون اعتبر أن الرعاع والباعة يتوكلون على أموال

(1) ابن بطوطة، رحلة، ص 19. ابن عرفة، المختصر، ج 4، 131. البرزلي، جامع، ج 11، ص 160 ب.

التجّار التي تصبح " مأكلة " إذا ما عجز التجّار عن الدّفاع عن أنفسهم ولم يكن لهم جاه يحميهم (1) .

(2) أسواق المدينة وأسواق البادية :

(أ) الأسواق : نقطة التّفصل بين المدينة والبادية :

لم تقتصر الأسواق على تلك التي تعقد داخل المجال الحضري بكيفية متواصلة، في الدكاكين والفنادق والرّحبات. وإنّما شملت كذلك الأسواق الأسبوعية التي تقام عند أبواب المدن. ويؤمّها المزارعون والبدو ببضائعهم الريفية التي يبيعونها لاقتناء حاجياتهم بالمدينة، وعادة ما يذبح عدد كبير من الماشية كما كان يقع بأغامت وريكة في العصر الموحد حيث يذبح أكثر من مائة ثور وألف شاة (2) .

فقد كانت تعقد في أطراف مدينة تونس أسواق ثلاث في أماكن مختلفة كل أسبوع، وكان يتوافد عليها البدو من كافة نواحيها، حاملين معهم بضائع الرّيف (3). أمّا الصّنف الثالث من الأسواق ، فيشمل أسواق البادية الأسبوعية التي يقع فيها التّبادل بين منتجات الحضر والانتاج الزراعي والبدوي، ويتمّ فيها تجميع هذا الانتاج والتقاء الجماعات البدوية .

ويكشف الاهتمام بهذا الموضوع عن مدى تطوّر الخارطة العامّة للأسواق القروية والبدوية بأفريقية ابتداء من القرن السابع هـ / XIIIم. فقد أُنْذِرت أسواق عديدة، في خط مواز لتراجع العمران فيما برزت أخرى حول التجمعات السكانية المستحدثة (بلد / قصر / زاوية) وفي نقاط التّقاء القبائل .

ويمكن أن ننطلق من عينة دقيقة وهي كورة رصفة التي ذكرت بها عديد الأسماء الحاملة لكلمة سوق في الحقبة الأولى من العصر الوسيط مثل سوق الحسيني وسوق بدرنة. لكن هذه الأسماء انقرضت في العهد الحفصي ، تاركة مكانها لقبائل بني عوف ، حتى تحوّل أهل سوق بدرنة إلى عشيرة سليمية أطلق عليها البدارنة . ولئن كانت المصادر لا تسعفنا بمعلومات ضافية عن الأسواق

الجديدة ، فإنّنا نعتقد أنّها أنْتَصَبَتْ في القرى والقصور التي تواصل تعميرها، مثل الجم (1) .

وسواء تعلّق الأمر بأسواق المدينة أو البادية ، فإنّها كانت مجالا لحركة اجتماعية واقتصادية على حد السواء، وموقعا ملائما للتلاقح الثقافي بين عالم المدنية وعالم البادية، فقد كان التجار الحضر يتردّدون على الأسواق الريفية لاقتناء الماشية والمنسوجات الزراعية. أما الأسواق الحضرية، فإنّها كانت مقصداً لأهل البادية ، لقضاء شؤونهم ، ومجلساً لهم (2) .

(ب) تنظيم الأسواق الحضرية : مركزية السلطة :

-المحتسب : تطوّرت وظيفة الحسبة في أواخر العصر الوسيط، ولم تعد ذات قيمة تذكر ، إذ تحوّل النفوذ الحقيقي للقاضي الذي يبت في كل المسائل المتعلقة بالمحتسب، من تهئية عمرانية وأحكام السوق (أسعار ومكاييل وموازن) ، واصلاح النقود والتثبّت في وزنها (وهو ما قام به ابن عرفة سنة 760 هـ / 1358م) . فيما أصبح المحتسب في الواجهة الخلفية، ولم تتعرّض له المصادر الحفصية طيلة هذه الفترة الطويلة الا نادرا. وقد كان في كل الاحوال تحت سلطة القاضي الذي يقوم بتعيينه بموجب عقد يرد فيه « أشهد الفقيه القاضي بمدينة كذا فلان أنّه قدّم فلانا على النظر في الحسبة بالمدينة المذكورة والقيام بمصالحها وتفقد مكاييلها وموازنها والبحث عن غش المسلمين فيها ويمنع من تلقّي السّلع والاضرار بالاحتكار واجراء الغش في المبيعات كلها والاحداث في طرقات المسلمين وأمره بالمعروف وحمل الناس عليه وأمره بالحكم في ذلك كلّه بالحق... » (3) .

واقتصر دوره على ردع الحرفيين عند غشهم ، أو عند رفض أحدهم أن يبيع بضاعته للناس ، وحلّ النزاعات الحاصلة بين أصحاب الصنائع من قصابين وغيرهم والعامّة، دونما التحكّم في البيع المخصّص للأعيان. فقد كان تجار التفصيل يتعرضون الى ضغوطات أعوان المحتسب والعامل ، فيحملونهم عيوب

وباجة الزيت، وعين مرّة ، راجع الخرائط الطبوغرافية للمكنين ، المهديّة، جلولاء...

(1) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 165 . حملت مواقع أثرية عديدة تسمية السّوق : فنشير السّوق غرب ملول ،

(2) الابي ، الاكمال ، ج III ، ص 87 (تعود سكان تونس على نعي الموتى بواسطة المناداة في صحن جامع الزيتونة وفي أسواق المدينة) .

(3) انظر : ابن الرامي ، الاعلان ، ابن عرفة ، المختصر . ابن راشد ، الفائق ، ج II ، ص 113 .
Brunschvig, Deux Récits. op.cit. p.217.

83-84. محمّد الطالبي، دراسات في تاريخ افريقية، ص 420-422.

(1) ابن بطوطة ، رحلة ، ص 19 . ابن عرفة ، المختصر ، ج 4 ، 131 . البرزلي ، جامع ، ج II ، ص 160 ب .

(2) الادريسي، نزعة المشتاق ، 66-67 ص .

(3) Montanez, Descripciones, op. cit.

بضاعة لم ينتجوها مثل الخبز، فيما يغضون الطرف عن أصحاب الأفران لانهم مقربون من المخزن يدفعون وظائف للعمال (1).

فقد صنّف البرزلي المحتسب أو صاحب الحسبة في عداد الخطط السياسية المعروفة بالجور والظلم مثل حاكم البلد والعامل وحكام الفحص وأمناء السوق، مما يجعلنا نرجح أن ارتباطه بالسلطة المخزنية كان قويا ومباشرا، وإن كان من الصعب الجزم بأنه يتحصل عليها بالرشاوي والمحسوبية، كما هو الشأن في عصر الماليك (2).

وبالتالي فقد انفصلت الحسبة عن خطة القضاء ولم تعد تابعة لها وتراجعت مهامها حتى أن المحتسب لم يصبح قادرا على تعيين الأمناء والعرفاء. وقد كان أحد القضايا شاهدا على تدني هذه الخطط من قضاء وحسبة في عصره (بداية القرن الثامن هـ)، ومدى استعمال الوسائل غير الشرعية لتولي هذه الخطط، إذ قال: «وقد صرنا في زمان لا ينال غالبا إلا بالسعي، ويجعل أمّا سلما للشرف أو للسعي أولهما، ومن أرادته تحلى على الفقهاء واعتمد في نيله على الجاه ونكب عن طلب العلم. وقد شاهدت أقواما لا يحسنون مسألة في فرض عيونهم فضلا عن معرفة الاحكام قد ولّوا ولايات». وهو ما قد يفسر غض المصادر الطرف عنها، فإلى جانب فصل ابن خلدون عن الحسبة، تركت لنا الفترة مصدرين إثنيين عن الخطة: الأول في بداية الفترة والثاني في آخرها.

— محمد بن عيسى بن محمد بن أصبغ الأزدي المشتهر بابن المناصف (563-620هـ / 1168-1223م): كتاب تنبيه الحكّام في الاحكام (3).

— محمد بن أحمد العقباني (ت. 871هـ / 1467م): تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر.

(2) البرزلي، ن.م. ج ١١، ص 1187.

(3) مخطوط العبدلية (د.ك.و)، رقم 1986 (قديم) / 107.8892 ورقة (حجم صغير). في الصفحة الأخيرة: كان الفراغ من اكمال نسخة ضحى يوم الاربعاء 29 من شهر ذي القعدة عام 845هـ. مكتوب بخطوط مختلفة. ابن راشد، الفائق، ج II، ص 109. Brockelmann, G. A. L., T, I, p.497, SI, p.910

لقد كان كتابه جامعا ومختزلا في الآن نفسه، فهو بمثابة الدليل للمحتسب وأعوانه، قال في هذا الغرض: «أنما أردنا أن نجعله عجالة يلهو بها التارك المقصر ويستغني عنها الناظر المتبصر، لو تفصل في كثير مما أردناه إلى الاستظهار بالأدلة الموضحة والتوجيهات المرجحة لما في ذلك من استدعاء للتطويل وترك ما قصد منه التسهيل، مع كون كتب الفقهاء على ذلك مشتملة ومطولاتها له محتملة».

وقسم الكتاب إلى خمسة أبواب (ص 192-106 ب): - في سيرة القضاة وتخبر أعوانهم وكلفتهم. - في قبول الشهادات. - في تلقي كتب القضاء. - في تنفيذ الاحكام. - في الحسبة على تغيير المناكر واقامة وجوه الردع لحفظ الشعائر.

(1) البرزلي، جامع، ج II، ص 153 ب، 156 ب.

ورغم تحديد مهام المحتسب، فقد بقيت هذه الخطة تحتضر في العصر الحفصي، بعد أن سلبها قاضي الجماعة أهم مهامها وأصبحت مرتبطة بالسلطة المخزنية. وباشر المحتسب مهامه بمقصورة خاصة به، تقع خارج باب ينتجمي (بالقصة)، شمال جامع الزيتونة. لكن يبدو أنها كانت قبل ذلك، وتحديدًا في سنة 823 هـ / 1420 م، شرقي الجامع كما يدل عليه هذا النص الذي أورده الأبّي:

«كان الشيوخ يمنعون أن يصلّى الفجر على الأعلى الصحن من شرقي الجامع الاعظم بتونس الذي توضع به الاموات، ويقولون أن المقصورة التي يجلس بها المحتسب اليوم من سنة 823 هـ أنما بنيت ليصلّى فيها الفجر من جاء والامام يصلّى» (1).

ومهما يكن من أمر، فقد أنتصب المحتسب وسط الأسواق الكبرى لمدينة تونس، على أهبة لحل النزاعات وفضّها.

لكن تخلي صاحب السوق عن عديد المهام وتراجع أهمية الخطة وعدد أعوانها شجع كثير من الصلحاء على الاحتساب بطريقة شبه تلقائية، مثل ذلك الذي قطع دور الدبغ داخل المدينة في القرن VII هـ / XIII م، وحولها إلى خارج الاسوار. وقام آخر لازالة مصب للمياه المستعملة بدرب النشار بباب سويقة، بعد أن وافق قاضي الجماعة على ذلك (2).

والحصول أن خطة المحتسب أصبحت في كثير من الأحيان من مهام قاضي الجماعة وأعوانه، مثلما كان الأمر في عهد القاضي ابراهيم بن عبد الرفيق، ومعلم البناء محمد بن الرامي (3).

-أمناء السوق:

كان عمل الحرفيين خاضعا إلى مراقبة أمين الحرفة، وعلى حد قول ابن عبدون، فانه «يجب أن يكون في كل صناعة أمين» وأشترط ابن المناصف وجود أمين على كل سوق، ناصحا أن يقع اختياره من بين ثقة الناس ومستنيهم (4).

ويتولى الأمين فحص البضاعة عند البيع، ومراقبة جودتها، ومنع الغش فيها. وقد ذكر أمناء لعديد المهن، بطريقة عرضية، وفي مصادر متفرقة بمدينة تونس، نذكر منها: أمين العطارين الواقع دكانه خارج باب منارة، أمين الجزارين،

(1) الزركشي، تاريخ، ص 35. الأبّي، الاكمال، ج ١١، ص 360.

(2) البرزلي، جامع، ج ١١، ص 292 ب، 293 ب.

(3) راجع: ابن الرامي، كتاب البنّان.

(4) ابن عبدون، كتاب الحسبة، ص 244. ابن المناصف، تنبيه الحكّام في الاحكام، ص 198، 1101.

أمين سوق السقاطين ، أمين سوق الصباغين . وكثيرا ما يرد لفظ الامين ، دون توضيح للمهنة ، وفي مواضع أخرى : أمناء السوق والتجار . ويفهم من السياق أن أغلب المهن كان لها أمين خاص بها (1) .

ويوجد على رأسهم أمين الأمناء ، الذي يرجع إليه النظر الأخير فيما أشكل من المسائل ، شأنه في ذلك شأن قاضي الجماعة بالنسبة الى بقية القضاة (2) . وجرت العادة أن يختار الأمين من بين الحرفيين الأكثر اتقاناً للعمل ، لكن انتماءه يتغير ، ويصير ممثلاً للسلطة أكثر مما هو لأرباب مهنته ، الذين لا يتدخلون في تعيينه أو عزله . ففي سنة 748هـ / 1377م ، كتب أبو الحسن المريني للبلاد بإيصاء الامناء على الصناع من كل صناعة . وذكرنا لنا المصادر النوازلية أن السلطة المخزنية الحفصية الممثلة في قاضي الجماعة تتولى تعيينه مباشرة ، وكذلك عزله ، كما تبين ذلك هذه الطرفة : صادف أن هنأ أحد الأمناء قاضي الجماعة بشهر مايه ، وهو عيد الربيع ، فعزله القاضي لجهله بطبيعة هذا العيد المخصص للنصارى .

وبالتالي فإن السلطة المخزنية تمكنت ، في ظل ضعف الرابطات الحرفية ، من بسط نفوذها على القطاع الحرفي والتجاري ، ولم تكن لهؤلاء الامناء تمثيلية حقيقية لاصنافهم ، ولا استقلالية ما ، إنما كثيرا ما تحولوا إلى مجرد أعوان حكوميين يتولون مراقبة الحرفة وفق أوامر السلطان ويطاقتهم (3) .

ان هذا الوضع يأتي شاهدا على طبيعة العلاقة القائمة بين الحرفيين والامناء ، وما عرفت به هذه الخطة في القرن الثامن الهجري من ظلم وجور ، شأنها في ذلك شأن حاكم البلد والمحتسب وغيرهما (4) .

كما عرف عالم الحرفيين وصغار التجار ظاهرة التصوف ، كشكل من أشكال التنظيم الاجتماعي والثقافي . وإذا كانت الامثلة عديدة على انتماء الحرفيين إلى عالم المرابطين ، وانخراطهم في ثقافة التصوف ، فإن الامناء بالاسواق لم يكونوا بعيدين عن هذه الظاهرة .

- (1) ابن عرفة ، المختصر ، ج 1 ، ص 1219 ، القلشاني ، شرح ، ج 11 ، ص 68 ب ، البرزلي ، جامع ، ج 11 ، ص 149 ب ، 187 ب ، ج 11 ، ص 107 ب ، ابن ناجي ، المعالم ، ج IV ، ص 138 ، 151 ، 184 ، 186 ، 210 ، 228 ، مناقب ، مخ 18555 ، ص 155 ب ، الجديوي ، رفع الأزار ، ص 109 أ ، العقباني ، تحفة الناظر ، ص 245 .
- (2) عبد الله الترجمان ، تحفة الأريب ، ص 17 . برانشويك . ن.م. ج 11 ، ص 150 ، 202 .
- (3) ابن مرزوق ، المسند ، ص 194 . البرزلي ، ن.م. ج 11 ، ص 149 ب ، 187 ب . مادة أمين ، بدائرة المعارف الإسلامية (بالفرنسية) .
- (4) البرزلي ، المصدر نفسه ، ج 11 ، ص 187 ب .

وعلى سبيل المثال ، كان أمين العطارين بتونس في القرن السابع الهجري ، أبو حميد الرفيع ، تربطه علاقة حميمة مع بعض المرابطين مثل محمد التادلي وعلي الفحام وأحمد السقاء وقد وصل به الأمر إلى التفريط في مهنته ، و« ترك الحانوت » وأشتغاله مؤذناً بزواية علي الفحام (1) .

العريف : فضلا عن كون خطة العريف ترجع إلى الفترة الإسلامية التأسيسية ، وكانت مرتبطة بالتنظيم العسكري والاجتماعي للمقاتلة العربية ، فإنها عرفت بالغرب الإسلامي ، حيث ذكر عرفاء البنائين بالاندلس منذ القرن السادس / XII م ، كما ورد ذكر : عريف النقادين باحدى وثائق الجنيزة (2) .

ويبدو أن هذه الخطة كانت أقل أهمية من خطة الأمين ، وإن كانا يخضعان في تعيينهما إلى سلطة القاضي ، أو المحتسب ، لمراقبة الاسواق واعانته ، ونادرا ما يقوم باختياره الحرفيون (3) . وكثيرا ما ذكرت مصادرنا خطة العريف بصورة مبهمه ، فيما جاءت الامثلة المرتبطة بمهنة معينة نادرة مثل عريف سوق الدواب وعرفاء البناء ، أو الفلاحة الذين لهم دراية بالمساقى والجسور ، أو العرفاء الذين يبتون في مسائل تخص التهيئة العمرانية للمدينة الخ ... (4) .

- السماسرة والدالون : ذكر السماسرة الطوافون في الاسواق الذين يبيعون للناس منذ العهد الأغلب . وقد خصص لهم أبو العباس اليباني مصنفا عنوانه مسائل السماسرة (5) .

وفي القرن الثامن هـ / XIV م ، فرق ابن الخطيب في نص واحد بين الدال الذي يفتح البيع بالمزايدة والسماسر الذي يصيح قام النداء والشاهد والمشرف (6) .

(1) مناقب ، مخطوط ، رقم 18555 ، ص 155 ب . قال صاحب كتاب المناقب في هذا الصدد : « فأجتاز السلطان ذات يوم ، دار الشيخ ، فلما رأي ، قال لي : لاش سيبت الحانوت والامانة ، فخبرت بما عاينت من رؤية سيدي أحمد السقا وسيدي علي الفحام ، فكتب لي في الحين أمرا ، وقال : سرحنا لك كراء سوق السراجين والعطارين ، هؤلاء جيران الشيخ ، وكان مجموعهم في كل شهر ستة دنائير نواصر ، وكانوا كذلك راتب أم مولاي عبد الرحمان صاحب قسنطينة (739-784) ، فرد راتبها من جزية اليهود ، وكتب لي هنشير [بسمنجة] ، [جلبله] وعشره »
Brunschiwig, Hafside, TI, pp. 160, 372.

(2) ابن عبدون ، رسالة في الحسبة ، ص 224 . Goitein, A mediterranean Society, TI, pp. 84, 444 .
(3) جاء على لسان لصحابي طلحة : " كان الرجل إذا قدم المدينة ، وكان له بها عريف ، ينزل على عريفه ، فإن لم يكن بها عريف ، نزل على أهل الصفة " (ابن مرزوق ، المسند ، ص 412) .
(4) انظر : دائرة المعارف الإسلامية (بالفرنسية) ، مادة عريف ، أمين .
(5) البرزلي ، جامع ، ج II ، ص 1281 ، 1291 ، 300 ب . مناقب القرطاني ، مخ رقم 677 ، ص 5 .
(6) اليباني ، مسائل السماسرة ، تحقيق العروسي المطوي ، ص 247 .

ولامراء أنّ السّمسار لعب دور الوسيط بين التّاجر والحريف في كلّ الحقب الوسيطية ، مستعملا طرقا مختلفة لبيع البضاعة مثل المزايدة بين النّاس وإشهار السلعة والمساومة والمراوحة والمراكنة والتلقي الخ ... (1).

ولئن كان قرار البيع يوكل لصاحب البضاعة (2)، دون غيره ، فإنّ السّمسار يقوم بدور فاعل في السّوق، وفق تقاليد وطرق معهودة .

فقد أوردت المصنّفات حديثا عن كيفية المناذاة على السلعة في السّوق والمزايدة فيها، وما تنصّ عليه من البيع بأخر سعر تقع فيه المزايدة. وثمة إشارات دقيقة خاصّة ببعض أسواق مدينة تونس في العهد الحفصي، ففي سوق الكتبيين القريب من جامع الزيتونة، يشرع الدّلال في النّداء على الكتاب بعد أن يقدّم أحد العارفين بالعلم سعرا أوّلا، ويطلقون على هذه العملية " الاستفتاح " (3).

على أنّ الدّلال لم يقتصر عمله على مثل هذه البضائع " النفيسة " ، إنّما كثيرا ما يقوم " البرّاح " أو النّداء على بيع البضائع التّافهة، أو الوساطة بين التّجار الغرباء وتجار المدينة، مقابل الحصول على نسبة من الأرباح (4).

وبديهي القول أنّه لا يعرف تخصّصا في عمله ، إذ هو يتنقّل من سوق إلى أخرى ، بما فيها الأسواق المخصّصة للنساء مثل سوق الغزل والأبارين والعطارين وغيرها، رغم احترازا لبعض الفقهاء، مثل ابن المناصف الذي أوصى بتقديم أمين من ثقة السّماسرة ومسئهم بسوق الغزل (5).

على أنّ عنصر النّساء لم يكن غائبا عن هذه المهنة ، فقد شاركن وقتذاك في العمل في مهنة الدّلالة، فكان يطلق على المرأة التي تنادي على السّلع بالدّور " السّواقّة " ، وكانت تنتقل من منزل إلى آخر ، شبيهة في ذلك بالمرأة التي تتولّى البحث عن أزواج للفتيات ، وهي مهنة رائجة وقتذاك (6).

وثمة أصناف أخرى يمكن إلحاقهم بالسّماسرة وهم الطّوافون الذين ينتقلون من بلد إلى آخر للتّجارة والنّخاسون الذين يتاجرون في الرقيق ويتولّون الدّلالة عليهم (7).

ومنذ الحقبة الاغلبية، فقد قيّدت هذه المهنة بشروط عديدة. وقد ذكر من بينها تضمين السّمسار رعاية لمصالح النّاس، وكان ابن رشد قد أفقّى بذلك في القرن

الخامس هـ/ XI م، وأتبعه في هذا بعض قضاة الاسكندرية وفقهاء تونس ، ومن بينهم ابن راشد (1).

وفي المقابل ، فإنّ السّماسرة كانت لهم حقوق اذ يتولّى البائع دفع أجرتهم كما يدفع أجرة كاتب الوثيقة وثمان الرق والمكس عند انجاز العملية، سواء أكانت تلك نسبة من الثمن أم مبلغا محددا. ولم يكن عملهم دائما عملا فرديا، إنّما تعقد الشركات بين الدّالّين للقيام بمهمة، وتتمّ العملية وفق عقد ذكر ابن راشد نماذج منه (2).

(3) المعاملات التجارية : تجارة الحاضر والبادي :

(أ) أنواع البيوع في التجارة الداخلية :

عرفت الاسواق بمدن افريقية طرقا متعددة للمعاملات التجارية ، نذكر منها : - المساومة : تتمثل في وقف سلعة ليسومها من يرغب في شرائها، وكانت أكثر بياعات سوق العطارين بتونس على هذا الوجه . وقد يدخلها الغش والتدليس، إذا وقع ايها المشتري خطأ أن السلعة جديدة، أو الإلتجاء إلى بيع النجاشي، وهو أن يقوم أحد بالزيادة في الثمن، دون شرائها، حتى يقتدي به غيره (3).

- المزايدة : يتم تحديد السعر بعد المزايدة الحاصلة بين الرّاعبين في الشراء، وتبدأ العملية بالاستفتاح ، وكان بعض أهل السوق يعرض السلعة الموجودة بحانوته للنّداء عليها والمزايدة. وقد اعتاد الناس في القرن الثامن هـ التزام المزايد الأخير بالبضاعة ، وقد ألزمهم بعض قضاة تلك الفترة ببيع المزايدة بعد الافتراق ، لأنهم كانوا يفترقون على غير الإيجاب ، ويتسرب إليها الغش إذا حصل بيع غبن كما وقع لزوجة أبي الحسن البطرني ، التي استدعت سمسارا لبيع زياتين لها، وقامت حلقة من البائعين أمام منزلها ، وبدأت المزايدة في الثمن حتى بلغت سعرا معلوما، فقبلت المرأة البيع ، وقبضت الثمن، ثم جاء من زاد في الثمن زيادة هامة ، فأفتى ابن عرفة بنقض البيع الأول ، واعطائه للثاني ، باعتبار أن المرأة لا تعرف حقيقة سعر السوق ، وانه بيع غبن .

(1) ابن راشد ، الفائق ، ج IV ، ص 19 الوئشريسي ، المعيار ، ج VIII ، ص 317 . حول السماسرة ، انظر كذلك :

المصدر الأخير ، ج VIII ، ص 339-340 ، 364 .

(2) ابن راشد ، نفسه ، ج III ، ص 15 ب ، 1160 (ذكر العقد التالي : « تشارك فلان وفلان المتصرفان في بيع اللّبن وسائر الأمتعة ببلد كذا والدالّين (كذا) في بيع الرباع والضياغ والرقيق والنخاسيان في بيع الدّواب ، في دلالة كذا والنّداء عليه وطلب الزيادة في مجتمع ... » .

(3) ابن عرفة ، المختصر ، ج III ، ص 31 ب . القلشاني ، شرح ، ج II ، ص 146 ، 169 .

(1) ابن راشد ، الفائق ، ج IV ، ص 19

(2) الابي ، الاكمال ، ج III ، ص 23-24 .

(3) الوئشريسي ، المعيار ، ج V ، ص 38 . البرزلي ، نوازل ، ج II ، ص 72 . الابي ، الاكمال ، ج ، ص 181 .

(4) عز الدين موسى ، النشاط الاقتصادي ، ص 283-285 .

(5) ابن المناصف ، نفسه ، ص 98 ب .

(6) ابن مرزوق ، المسند ، ص 194 .

(7) القلشاني ، شرح ، ج II ، ص 150 .

- الاسترسال : يمكن للجاهل بقيمة السلعة وسعر السوق ان يأتي للتاجر، فيقول له : اعطني بهذا الدينار كذا، ويتقي في هذا البيع الغبن والغش وكتمان العيوب(1).

- البيع جزافا : وهو البيع دون تحديد وزن أو كيل ، ولم يقتصر هذا الأمر على أهل البادية الذين يشترون اللحم جزافا، إنما كانت تباع بأسواق تونس بضائع عدة مثل الاسفنج والهريسة والودك (أي الدهن) ، وكذلك ركائب الكتان وسلل التين والعنب، دون فتحها ، حتى لا تتضرر . ويتولى أمين المهنة أخذ عينة من المرئي منها وفحصها . وتطلق عبارة البيع مزبنة على كل أنواع البيع جزافا : على بيع الجزاف بالمكيل من جنسه (بيع معلوم بمجهول) ، وعلى بيع الجزاف بالجزاف (مجهول بمجهول) (2).

- المراطلة : إن وزن البضاعة ومراطلتها لا يتمان الا نادرا ، وخاصة في النقود، حتى أنها عرفت بكونها بيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة ، وكانت تستعمل في ذلك ميزان العود الذي يطلق عليه القرسطون، فتوضع الصنجة أو المثقال في كفة والنقد في الأخرى ، وتحقق المائلة بتساوي حركتي النزول للكفتين، كما يستعمل لهذا الغرض وزن يسمى الرمانة (3).

وفي الغالب جرت العادة على بيع الدنانير والدرهم بافريقية عددا لا وزنا ، كما تعود أهلها على بيع الديار والحوانيت والفنادق والجنات مزارعة ، أي دون قيس، كما يباع الحطب جزافا ، وعند أهل مصر وزنا ، أما الزيت والتمر فأنهما يُباعان بقفصة كيلا ، فيما يباع الزيت بمصر وزنا. ويباع بها الجلد الذي يعمل منه البُعال والاختفاف وزنا (4).

- المراكنة : عادة ما يقوم صاحب الدكان بالانفراد بالحريف. مما يثير منافسة جاره الذي قد يعتمد إلى نشر سلعة نظير لها، حيث يراها المشتري (5).

- التلقي : تتمثل في تلقي السلع الواردة لحل بيعها قبل وصولها إليها، من ذلك ما كان يقوم به العطارون بمدينة تونس ، إذ يعمدون إلى تلقي السلع الواردة عليهم من المدن الأوروبية، قبل وصولها إلى السوق (1).

ويخص التلقي في التجارة الداخلية البضائع الوافدة على المدينة من البادية ، فيعمد الجزارون وبائعو الطعام إلى اقتناء الغنم والحبوب والزيت وغيرها من المنتجات الفلاحية قبل الوصول إلى السوق . وهو ما يثير حفيظة بقية الحرفيين والتجار، وكما هو الشأن في المثال السابق، يشتكون إلى القاضي ، وقد أورد ابن راشد منوالا لهذا المحضر (2).

ب) تجارة الحاضر والبادي : النظرية والواقع :

كان المنطلق لهذه النظرية حديث نبوي ورد ذكره في الصحاح : " لا تلقوا الركبان ولا بيع بعضكم على بعض، ولا تناجسوا، ولا بيع حاضر لباد ... " وفسر ابن رشد هذا الحديث بقوله : " لم يختلف أهل العلم في أن النهي إنما هو لارادة نفع أهل الحاضرة ليصيبوا من أهل البادية لجهلهم بالاسعار " . اما عن المعنيين بهذا الحكم من أهل البادية ، فإن الامر لا يخلو من احتمالات ثلاثة ، حسب مالك :

- أهل العمود ، دون القرى التي لا يفارقها أهلها .

- أهل العمود وأهل القرى ، دون أهل المدن .

- لا يجوز لحاضر ان يبيع لجالب ، وان كان من أهل المدن والحواضر .

وفي كل الاحوال ، فإن الاختلافات في تأويل الحديث تأتي دليلا على صعوبة تطبيقه، لضرورة التعامل بين المجالين، وانتفاع أهل الحاضرة من هذا البيع (3).

غير أن اعادة هذا السؤال بالحاح في أواخر العصر الوسيط لا تفسره

(1) المصدر نفسه ، ج IV ، ص 180 . قال الأبي في هذا الصدد :

" وانظر ما يتفق بتونس يضع النصراني سلعة بالفندق خارج باب البحر ، فيذهب اليه بعض العطارين، فيشتريها منه. فيخرج الفتيا أنه ان كانت العادة ان يؤتى بعرض تلك السلع إلى السوق ، فهو من باب التلقي . وكان قاضي الجماعة عمر بن عبد الرقيق كتب على العطارين عقدا ان لا يفعلوا ذلك ، وشهد في ذلك العقد شيخنا أبو عبد الله [بن عرفة] وغيره، وان كانت العادة ان لا يؤتى بعرضها إلى السوق ، وانما تباع هناك، فليس من التلقي ، الا انه إذا بدر إلى شرائها بعض أهل السوق، فلبقية أهل السوق الدخول معهم فيها ، وهي مسألة شركة أهل الاسواق "

(2) ابن راشد ، الفائق ، ج II ، ص 12 ب . قال في هذا الصدد : " حضر مجلس نظر القاضي الآن بموضع كذا فلان وفقه الله في يوم كذا جماعة من الجزارين بالبليد المذكور ، منهم فلان وفلان وفلان ، فذكروا له أن فلانا منهم خرج بكرة اليوم المذكور ، لتلقي جملة من الغنم كانت آقيلت من البادية إلى سوقهم لتباع بها على العادة ، فاشترأها فلان المذكور على ميل أو ميلين من البلد المذكور بثمن مبلغه كذا ، وانه قد استقر بجميعها لبييعها مع الايام وحده وان ذلك مما يضر بهم وبأهل البلد ، وسألوه النظر لهم في ذلك بما يجب... "

(3) ابن عرفة ، المختصر ، ج II ، ص 279 ب - 1280 . القلشاني ، شرح ، ج II ، ص 69 ب . العقباني ، تحفة الناظر ، ص 252 .

(1) ابن عرفة ، نفس المصدر والصحيفة . القلشاني ، ن.م. ، ج II ، ص 18 ب ، 141 ، البرزلي ، ن.م. ، ج II ، ص 143 ب .

(2) القلشاني ، ن.م. ، ج II ، ص 68 ب - 159 ب . الوئشريسي ، ن.م. ، ج V ، ص 96 .

(3) الأبي ، الاكمال ، ج IV ، ص 273 - 274 . حول وزن الدراهم بالقرسطون (او القلسطون) انظر ايضا الوئشريسي ، المعيار ، ج V ، ص 14 - 15 .

(4) ابن راشد ، الفائق ، ج I ، ص 226 ب .

(5) الأبي ، الاكمال ، ج IV ، ص 178 .

الضرورة الفقهية بقدر اقترانه بطبيعة العلاقة المتوترة بين المدينة وباديته، وعجز الحواضر الكبرى على السيطرة على مجال واسع محيط بها. من هنا نفهم التحري في التعامل مع أهل البادية، والقبائل شبه المستقلة عن المركز، التي كانت تحسب في عداد القبائل المحاربة.

ومنذ العصر الزيري، طرح سؤال على أبي عمران الفاسي حول شراء غنم قبيلة مكلاية، باعتبارها قبيلة طرفية تقطن نواحي بجاية وقسنطينة. وتوضّح النازلة التي وقعت بافريقية في أعقاب حركة ابن أبي عمارة وقبل تولّي أبي حفص عمر الحكم سنة 681هـ/1282م مدى التوتّر الحاصل بين البدو وأهل القرى، وما نجم عنه في أحكام التعامل التجاري والتبادل. ونظرا إلى أهميتها فإننا نورد الجزء الأول من هذه النازلة:

«وسئل بعض الشيوخ عن نازلة نزلت بافريقية يوم ولاية الأمير أبي حفص بها، وذلك أن أبا حفص لما حصر تونس، تفرّق حينئذ العرب على قراها وحاطوا (كذا) طعامها وقطعوا طرقها. فغلا السّعر في تونس لأجل ذلك. فلما ولي الأمير أبو حفص، جلب العرب الطعام إلى البلد في اليوم الذي ولي فيه وأرادوا بيعه، فتوقّف أكثر الناس عن شرائه. فسئل من بها من العلماء، فأجاب بعضهم بأنّ الشراء منهم لا يجوز وأجاب الشيخ أبو محمد عبد الله بن يحيى الزواوي رحمه الله بجواز الشراء منهم، فأخذ الناس بفتواه...» (1)

ولئن كان الغالب هو التعامل مع البدو، فإن هذه المسائل كانت تثير كثيرا من الحوار بين الفقهاء، وتقسمهم بين مساند للتعامل مع الأعراب ورافض له. وبديهي القول أن هذا الضّغط الذي تتعرض له البادية، ودعمته فتاوى العلماء، قد أضرب دون شك بثروة أهل البادية واستقرارهم، وجعل التبادل التجاري عرضة للانقطاع.

ومما له مغزاه أن صنف العلماء المحافظين دعوا إلى هذه القطيعة، وحاولوا تكريسها في حياتهم اليومية: فلم يقتصر ابن عرفة وتلامذته على منع بيع آلة الحرب «لأعراب افريقية وأهل الخلاف» إنما ذهبوا إلى أبعد من ذلك في المقاطعة الاقتصادية، محرضين التجار على عدم بيع الأحذية والأفريقية للأعراب (2).

وإذا أمعنا النظر في هذه المواقف والسلوكات الحقيقية للعلماء، فإننا نلاحظ أنها لا تخلو من تناقض، فالبرزلي الذي أجاز التعامل التجاري مع الاباضية و«شراء العشر من عند أعراب افريقية أو ما يأخذونه من القرى»، نراه في موقع

آخر من كتابه يسلك سلوكا متشددا، فيقاطع شراء اللحم المتأتي من البادية، وقد ذكر ذلك قائلا: «وقد فعلت ذلك، فبقيت أشهرا لا أشتري لحما من سوق، كلما كان الغالب مواشيهم» (1). ومن الطريف أن الفقيه ابن قدام كان يدعو علانية إلى عدم التعامل مع الأعراب، لكن سلوكه كان على غير ذلك، إذ كان يشتري من البدو، ولما عيب عليه هذا الأمر، وجد مخرجا في الانتماء إلى صنفه الاجتماعي، إذ جاء على لسانه: «الفقيه يعرف وجوه الجواز، بخلاف غيره» (2).

إن هذا الحظر الاقتصادي الذي حاول فرضه الفقهاء على البادية لم تكن له فاعلية حقيقية، وإن الجدلية الاقتصادية بين المدينة وباديته كانت لا تخضع لمثل هذه التضييقات. فما هي إذن الحقيقة في ذلك؟

لقد كان جزء من التبادل التجاري بين المدينة والريف يتم مقايضة، فقد دأب الريفيون على اشتراء قوتهم من المدينة زمن الجذب والمجاعة، على أن يقع استرجاعه زمن الحصاد. وإذا ما تواصلت المجاعة، فإنهم يجبرون على التفريط في ماشيتهم، وعقاراتهم، لصالح أهل الحضر، مما يفسر النزيف المتواصل الذي تتعرض له البادية زمن الشدة (3). وقد أدّى هذا الأمر حتما إلى تفكير البادية، وتداين متزايد لأهلها والجائهم إلى المقايضة لاستخلاص الديون كما تبين ذلك هذه المسألة التي طرحت في العهد الزيري على المازري (4). كما تحصل المقايضة بين المزارعين الحضر، أصحاب السّواني، والبدو المجاورين لهم (5).

وقد كان السوق الحضري مجالا لهذا التبادل بين الطرفين، سواء أكان سوقا قارا أم أسبوعيا. وعادة ما يعمد التجار إلى تلقي السلع الوافدة عليهم من البادية، قبل وصولها إلى السوق، وإنزالها، رغبة منهم في تحقيق ربح أكثر، والاشتراء بالثمن البخس من البدوي الجاهل لأسعار السوق (6).

(1) البرزلي، جامع، ج 11، ص 157 ب.

(2) المصدر نفسه، ج 11، ص 1179.

(3) المصدر نفسه، ج 11، ص 1156.

(4) «وسئل عنها الإمام أبو عبد الله المازري رحمه الله، فقيل له فيما أضطرّ الناس إليه في هذا الزّمان، والضّرورات تبيح المحظورات، من معاملة البدويين الفقراء المحتاجين في سنين الجذب، وذلك أنّهم محتاجون إلى الأقوات من الطعام ويشترونه بالدين إلى الحصاد أو الجذم. فإذا حلّ الأجل، قالوا لغرمائهم: ما عندنا إلا الطعام وما نقدّر على ذهب، وربما كانوا صادقين في ذلك، فيلتجئ أرباب الديون إلى أخذه منهم خوفا، أن تركوه في أيديهم أن يذهب منهم بالاكل وغيره لفقرهم ولا خطرا من كان من أرباب الديون حضريا من الرجوع إلى حاضرتهم، ولعدم الحاكم هناك...» الوئشريسّي، المعيار، ج VI، ص 308. ومما ورد في هذا الشأن بيع أحد نخاسي القيروان للأعراب بالدين، رغم صعوبة استخلاصه (مناقب بن عروس، ص 476).

(5) المصدر نفسه، ج 1، ص 158 ب. ذكر الوئشريسّي في إحدى نوازله (ج V، ص 90) مسألة كثيرة الوقوع بالبوادي المغربية وهو الزيادة في إيفاء كيل الحبوب لدى البدو. وهو ما تلحظه إلى يومنا هذا في البوادي التونسية.

(6) الغرناطي، نفسه، ص 222 ب. البرزلي، جامع، ج 1، ص 175 ب. يحيى بن عمر، أحكام السوق.

(1) الوئشريسّي، المعيار، ج V، ص 69.

(2) البرزلي، جامع، ج 11، ص 1179.

كما لجأ تجار المدينة إلى التحيل لتحقيق أرباح مشطية ، من ذلك ما كان معمولاً به في تونس الحفصية ، وهو أن يستلف التاجر البضاعة غير المتوفرة لديه من صاحبه ليبيعه للبديوي ، على أن يأخذ لنفسه نصيباً من الربح ، كما كلف بعض أعوان التجار بجلب الحريف البديوي إلى الدكان ، مقابل جعالة يصيبونها من هذه العملية (1).

وفي ظل هذه العلاقة غير المتكافئة ، قد تنشأ أحياناً نزاعات بين التاجر والبديوي ، ويغلب الحذر على العلاقة بين الطرفين . وفي حالات أخرى ، تسود علاقات الثقة بين الطرفين إذ تعود البدو في أسواق مدينة تونس على اشتراء البضائع وإيداعها في الدكاكين لدى أهل السوق إلى أن يرجعوا ثانية لتسليمها (2). ومن الجانب الآخر ، كان بعض تجار الحبوب ومدخريها ، الذين يطلق عليهم تسمية المطمر ، يعمدون إلى خزن كميات كبيرة منها بالبادية ، على أن يبيعوها عند حوالة الأسواق (3).

وعموماً ، كان السوق المجال الأساسي الذي يلتقي فيه البدو والحضر ، لا لتبادل المنفعة والبيع والشراء فقط ، وإنما لتبادل الأفكار والأخبار ، ولتقلها من عالم الحضر إلى عالم البدو ، أو العكس . غير أن هذا التبادل لم يكن متوازناً في الغالب ، إذ هو يجسد ويكرس النهب المشرع والمنظم لثروات البديوي ، دون اعتبار لأصوله البشرية (عرب أو بربر). وإضافة إلى المضاربات التي يقوم بها التاجر ، فإن السلطان وأعوانه كانوا عنواناً للغصب والاحتكار .

ويبرز ذلك جلياً في هذا المثال الذي يخص الآليات المعتمدة في السوق لاقتناء ماشية البديوي بأبخس الأثمان : فمنذ العصر الزييري ، احتكر تاجر السلطان وذلك فضلاً عن عبيده وجنده ، السوق ، وانفرد بشراء الماشية ، دون أن يجزأ بقية التجار ، بما فيهم الكبار ، على الشراء من الأعراب . ولم تقف هذه المنافسة عند هذا الحد ، إنما تخطتها إلى مرحلة أخرى : وهي ما يطلق عليه البيع مرابحة ، وصورتها أن يشتري تاجر السلطان وأعوانه الماشية بالجملة ، ثم يوزعونها على « فقراء الجزارين » ، لذبحها وبيعها ، على أن يعود أكثر الربح إليهم (4) .

ومعلوم أن هذا العسف الاقتصادي تواصل في العصر الحفصبي ، ولم يعد النهب المنظم لثروات البادية مقتصرًا على الاحتكار الذي يقوم به السلطان

وزبانيته ، إنما شمل كذلك عدد من الجزارين الذين احتكروا العمليات التجارية برحبة الغنم ، كما شهد بذلك البرزلي : « قلت : مثله اليوم عندنا بتونس بحكر الرحبة في بعض المواشي ، فلا يشتريها إلا الجزارون ، ويمنع منها كل من يريدّها لغير ذلك » .

وكانت هذه العمليات تتم بموافقة ضمنية للمخزن ، كما تشير إليه هذه الممارسة التي تقع بسوق مدينة القيروان في القرن الثامن الهجري ، والمتمثلة في شراء « شاة العادة » ، بمعنى أن الجزار يشتري الماشية دون منافس له ، بأبخس الأثمان من البديوي ، على أن يدفع إلى السلطان جباية إضافية ، قال البرزلي في هذا الصدد :

« ومثله في القيروان يجعل جزار مشهور يده على شاة أو شياه يقال لها شاة العادة ، يلزمها في المخزن أضعاف ما يلزم غيرها ، فلا يقدر أحد أن يزيد فيها حتى يأخذها من البديوي ، بما يشتهي من بخس الثمن » (1) .

ونتساءل في هذا الصدد عن مدى رد فعل المتظلمين من البدو على هذا العسف الرسمي الذي يمارسه السلطان والفتات الحضري المرتبطة به ، من سمسارة وتجار وحرفيين وغيرهم من المتواطئين معه .

ج) طرق استخلاص الثمن وتسليم البضاعة : التقنيات التجارية :

تعددت طرق استخلاص الثمن ، حسب نوعية البضاعة والأطراف الاجتماعية المتعامل معها والظرفية العامة ، فضلاً عن التقاليد السائدة في السوق . فعلى سبيل المثال ، اعتمد سوق الغزل بتونس الذي تؤمه النساء بكثرة على البيع نقداً ، فيما كان يقبل سوق الربع الذي يتعامل فيه مع البدو والريفين ، البيع بالتقاضي . أما في بقية الأسواق ، فتستعمل كلا الطريقتين (2) .

وفي فترات عدم الاستقرار الاجتماعي ، وانعدام الأمن والثقة بين الأطراف الاجتماعية ، يصبح البيع بالمعاطاة سيد الموقف ، بمعنى أن البيع لا يتم حتى يمنح البائع المال قبل تسلم المشتري البضاعة بنفسه (3). وقد ذكر البرزلي في هذا الصدد أن العادة في عهده فيما يخص رسوم البياعات أن تسليم البضاعة لا يكون إلا عند قبض آخر الثمن .

على أن البيع بالتقسيط لم يكن غائباً بالكامل آنذاك ، ولنا مثال على ذلك بمدينة

(1) البرزلي ، جامع ، ج II ، ص 1157 . وقد ذكر ابن راشد (الفائق ، ج II ، ص 12 ب) مثلاً لتلقي بعض الجزارين للماشية الوافدة على المدينة من البادية ، وتصدي بقية الجزارين لهذا الاحتكار ، واشتكاؤهم إلى القاضي .

(2) البرزلي ، جامع ، ج II ، ص 131 .

(3) القلشاني ، شرح ، ج II ، ص 159 ، 158 ب .

(1) البرزلي ، جامع ، ج II ، ص 160 ب .

(2) ابن عرفة ، المختصر ، ج III ، ص 61 ب . البرزلي ، ن.م. ج II ، ص 131 . الغرناطي ، مسائل ، ص 1211 .

(3) البرزلي ، ن.م. ج II ، ص 160 ب (باع مطمر 55 قفيزاً لأحد التجار في القرن التاسع هـ) .

(4) البرزلي ، ن.م. ج II ، ص 1157 .

صفاقس، وهو أن أراضي بيعت داخل صفاقس وخارجها بـ 135 دينار، تقابضا في الثمن، وبقيت 130 دينار تدفع على أربعة أقساط، لكن مرت خمس سنوات دون أن يستخلص الدين، ونتيجة لذلك، رفض البائع تسليمه الأرض، وطلب الإقالة (1).

والحقيقة أن التراجع في البيع يتم نتيجة عوامل عدة، منها عدم استخلاص المبلغ كاملا، أو كذلك الشفعة (2).

- تسليم البضاعة : توجد طرق عديدة معتمدة لبيع البضاعة، تختلف حسب نوعيتها، فالبعض منها تباع بظروفها، وعلى سبيل المثال، فإن الزبيب يباع في قطع الجرار، والورد والتين والزيد في ظروف معينة، وعادة ما تستعمل السلال المسماة القراطل لوضع الغلال. أما الثمار الجافة، مثل اللوز والجوز فانها تباع في صوانها، ويباع الخل في قلال، وماء الورد في قماقم، وهي أواني صغيرة من خزف أو نحاس أو فضة يجعل فيها ماء الورد، والزيت في جرار. ويشترط في بيع العطريات ومواد الصباغة مثل اللاك والمصطكى، بمدينة تونس تنظيفه وطرح الأوساخ من الوزن، فيما تباع بالساحل والقيروان جملة، دون تصفية. وكذلك كان يشترط في بيع الكتان زوال حطبه.

ويتسرب الغش إلى البيع، وكانت الحيل تختلف باختلاف البضاعة. فقد تعود بعض أهل السوق وضع الجيد من الغلال في أعلى السلال، وخلط اللحم.

(1) البرزلي، المصدر نفسه، ج ١١، ص 146 ب. وتكتب وثيقة الاقالة بالصورة التالية: "أقال زيد عمرا في جميع الدار التي بموضع كذا، حدودها كذا التي اشتراها منه، في تاريخ كذا بمائة دينار دراهم سكية عشرية، دفعا له حين الابتاع الموصوف، ثم قبض الآن منه مثلها صفة ومقدار، وأعاد عليه الدار المحدودة، فعادت إلى ملكه حسبما كانت عليه، لم تتغير ولا حدث فيها عيب". وفي اقالة العبيد، يكتب: "أقال فلان فلانا في العبد المسمى بفلان الذي جنسه ونقد كذا، الذي كان اشتراه منه في تاريخ كذا بمائة دينار دراهم سكية عشرية مؤجلة عليه إلى أجل كذا" (ابن راشد، الفائق، ج ١١، ص 155-157).

(2) القلشاني، شرح، ج ١١، ص 110 و 1104. ومما يذكر حول صعوبة استخلاص الديون، ما حصل لابن الطواح الذي كان له دين على ابن حيون، من قسنطينة. وفيه عقد مشهود. ولما أراد استخلاصه اتصل بقاضي في المكان سنة 698 هـ الذي ضرب لابن حيون أجلا بأربعين يوما. وعلى إثر ماطلته، رفع القاضي المسألة إلى السلطان الذي طالب بأن يعقد مجلسا للفقهاء لهذا الغرض. ونظرا لانتساب ابن حيون للموحدين، فإنه حاول الاستعانة بشيوخ الموحدين بتونس، لكن بدون جدوى: ابن الطواح، سيك المقال، ص 149. وحول الشفعة نذكر في هذا الصدد نزاعا مطولا وقع بمدينة تونس بين الشفيح للمنزل والمشتري، وهو أن مالكاً لجزء من منزل أخذ شفعته في بقية المنزل، بشهادة عدلين، دون أن يعلم المشتري. ثم أن الشفيح باع جميع الدار، فقام المشتري بقضية لبيعها ثانية، دون موافقة الشفيح، وأقر القاضي ذلك. مما أثار جدلا بين الفقهاء، بما فيهم ابن عرفة حول شرعية هذه العملية تكتب وثيقة الشفعة كالاتي: "استشفع فلان من فلان النصف الذي اشتراه فلان المذكور من فلان من الدار التي بموضع كذا. في تاريخ كذا بكذا وكذا دينارا من سكة كذا، قبضها البائع فلان من فلان المستشفع، حين انعقاد التبايع بينهما..." (ابن راشد، الفائق، ج ١١، ص 117).

ومن مظاهر التدليس المتبعة أن يكتب على الثوب سعر أكثر من الثمن الحقيقي فيغتر المشتري بذلك، كما يعتمد البعض إلى تطرية الثوب القديم بالقصارة والكماد حتى يظن أنه جديد، وإلى تلطيخ ثوب العبد بالمداد، فيظن انه كاتب، كما يخلط العسل بالماء، والجيد بالردى (1).

ولم تقتصر طرق استخلاص الثمن على الدفع نقدا أو بالتقاضي، انما عرفت الحضارة العربية الاسلامية تقنيات متطورة منذ في العهد العباسي. وتواصل استعمال بعض هذه التقنيات في الفترات الاخيرة من العصر الوسيط، رغم التراجع الحضاري الذي عرفته هذه الحقبة (2).

- الصك : ورد ذكره في وثائق ابن راشد.

- السفطة : تستعمل للدفع في بلاد أخرى، وتتمثل في تسليم المسافر إلى بلاد ثانية ماله لآخر، على أن يأخذه من وكيله الموجود بالبلاد المسافر إليها. وتساعد هذه العملية على تأمين المال للطرفين: الدافع والقابض، وحمايته من غرر الطريق ومن مخاطره، ومما له دلالة انها لم تنقرض في العهد الحفصي، وبقيت موجودة إلى حد القرن التاسع هـ / XV م (3).

- الحوالة : رغم معارضة بعض الفقهاء الممثلين للتيار المتزمت، فإن الحوالة كانت مستعملة طيلة العصر الوسيط، ولم تقتصر على الفترة الأولى منه، بدليل انها ذكرت أكثر من مرة في الفترة الأخيرة.

فقد ذكر القلشاني أنها "تعقد صرفا وتدفع دينارا، وتقول لقابض الدينار منك : ادفع الدراهم لغريمي هذا، فيما له علي". وقد أشرت الفقهاء لجواز هذه العملية ان يتم الدفع للغريم (وهو المحال، أي المنتفع بالمال) بحضور المحيل، باعتبارها بيع دينار بدرهم بقبول الاطراف الثلاثة: المحيل الذي قام بالعملية، والمحال عليه الذي يكون عادة الصيرفي، والمحال، وهو المنتفع بالمال. ومن نافلة القول، ان الصيرفي يحقق فائضا عند الصرف، مقابل عمله، دون ان يسقط في العمليات الربوية. وأن المحال الذي عادة ما يكون من صغار التجار متضرر من هذا السلف بالفائض الذي يمنحه له الصيرفي، لتسديد ديونه المخدلة بزمته تجاه كبار التجار.

ومما يأتي شاهدا على استعمال تجار العصر الحفصي لهذه التقنية، العقد الذي أورد ذكره ابن راشد في هذا الغرض: وهو الآتي:

(1) البرزلي، جامع، ج ١١، ص 161 ب، 178. القلشاني، شرح، ج ١١، ص 145.

(2) الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي، ص 71.

(3) ابن راشد، الفائق، ج ١١، ص 70 ب، القلشاني، شرح، ج ١١، ص 45.

« أحال زيد عمر بعشرة دنائير المحالة له عليه من سلف صحيح على بكر في عدد مثلها صفة وقدرًا ، ترتب له عليه من معاملة صحيحة حل أجلها ، أو تحل في وقت كذا ، حوالة صحيحة ، رضى بها المحيل والمحال . وبرئت بذلك ذمة المحال عليه من دين المحيل براءة صحيحة ، وذلك بمحض المحال عليه وإقراره بصحة ترتب العدة الموصوفة قبله من الوجه المذكور إلى أجل المذكور فيه . شهد على اشهاد المحيل والمحال عليه بما فيه عنهم من اشهادهم به في صحتهم وجواز أمرهم ، وعرفهم بتاريخ كذا » .

فإذا انعقد ذلك بينهما ، وأفلس المحال عليه ، لا يمكن للمحال أن يرجع على المحيل ، ويطلبه مجدداً بالمال ، إلا إذا سبق الإفلاس عقد وثيقة الحوالة . ولذا فقد كان كثير من الناس في العصر الحفصي لا يعقد هذه الوثيقة إلا بعد التحقق من الوضع المالي للمحال عليه ، أي الصيرفي ، تحاشياً للمشاكل الناجمة عن الإفلاس ، وبالتالي فإن الاشكال يمكن وقتذاك في صعوبة بروز فئة قوية من الصيرفة ، في ظل الاستبداد السياسي والاضطراب الاجتماعي وكثرة المصادرات (1) .

وإذا كانت المبالغة لا تخلو مما كتبه الحسن الوزان في شأن الصرف ، فإن دلالة قوية على تردي الأوضاع المالية في مطلع القرن XIV م ، بعد أن اضطربت الأوضاع ، واحتل الأجانب البلاد ، ولا تدل بأي صورة على الوضع السابق ، قال في هذا الشأن :

« ليس لهم (أي الافارقة) أعيان ولا قضاة يتولون شؤونهم أو ينصحوهم في أية مسألة من سياسة أمورهم ، بالإضافة إلى أنهم في غاية التعنت والجهل بالتجارة ، ليست لهم مصارف ولا من يتكفل بشحن البضائع من مدينة إلى أخرى ، وإنما يلزم على كل تاجر أن يبقى بجانب بضاعته ويذهب معها أين يذهب .. ولا يريدون إطلاقاً ما اقترضوا من مال ... » (2) .

(1) ابن راشد ، الفائق ، ج 111 ، ص 194-195 ، ج 1 ، ص 14 .

(2) الوزان ، وصف إفريقيا ، ج 1 ، ص 70 . وهي التالية : « الحمد لله ، حضر شهوده موطننا موطننا تحاسب فيه مردخاي اليهودي مع سلول اليهودي على كل ما كان بينهما من معاملة ومداينة ، قلت أو جلت ، إلى أن أبرزت المحاسبة بينهما أنه لم يبق لسلول قبل مردخاي من كل ما ترتب لسلول قبل مردخاي قليل ولا كثير ، وأنه تخلص من ذلك كله ولم يبق له قبل مردخاي قليل ولا كثير ، لاعتراؤه بقبض ذلك من مردخاي . واشهد سلول على نفسه أن لمردخاي في ماله وذمته 12 قنطاراً من الشمع المسبوك كان لمردخاي اسلم له فيها ودفع له في رأس المال سلعا من لاق وطرط وعفص وملف قومت حينئذ بـ 128 ديناراً لكل قنطار ، ولم يقبض سلول سوى ما ذكر . وبقي له من بقية رأس المال 76 ديناراً ذهباً ، وامتنع سلول المذكور من دفع القنطار المذكور لمردخاي حتى يواصله بـ 76 ديناراً المذكورة . وبقي الأمر بينهما على هذا إلى أن كان لمسلم على مردخاي مال ، فأحاله مردخاي على سلول وقال له : « أنا اليوم عديم يعرف عديمي الخاص والعام ولا أملك إلا مالي في ذمة سلول حسبما تضمنه الرسم اعلاه ، وأنا الآن لا قدرة لي على خلاص ذلك منه ، فاني طلبته مراراً فلم يلتفت لي ، وأنا تحاسبته معه احضرت عدولا من المسلمين يشهدون بيننا بما يقع بيننا ، فأبرزت المحاسبة ما تضمنه الرسم اعلاه ، فكتبوا لي الرسم المنقول اعلاه وشهدوا عليه وخطب عليه القاضي » ، وقلت لسلول : زدني كتاباً بخطك تعترف لي فيه بمالي في ذمتك وما قبضت مني ، ويشهد عليك شهودا من اليهود ، فكتب لي بخطه بذلك وشهد عليه فيه الشهود . فان رأيت يا سي (كذا) ان أحيلك على سلول بما يوحى الحكم عليه ، نفعل » .

ونفهم في إطار هذا الوضع ما آلت اليه الحوالة من تردد ، كما ورد ذلك في وثيقة حوالة حررت بتلمسان خلال القرن التاسع ، وسئل عنها الفقيه محمد العقباني (1) .

الشركات التجارية :

أضحت التجارة عملية مخاطرة خلال تلك الفترة ، وخصوصاً في الحقب التي يسود فيها الاضطراب الداخلي أو القطع والقرصنة في البحر . وقد كان الخوف هاجساً كبيراً لدى التجار ، المنتقلين من بلد إلى آخر ، وتزخر كتب الرحلة بذكر هذه الحالات . ولئن خففت الشركة في التجارة من وطأة الخسائر الناجمة عن عدم استتباب الأمن ، فإنها لم تمنع من وقوع المحظور إلا في القليل النادر . وكانت تنتهي أحياناً نتيجة الاختلافات الحاصلة (2) .

والشركة هي اتفاق بين طرفين يلزم بالعقد ، يتم بمقتضاه خلط وسائل الانتاج من رأسمال وغيره ، والعمل . ولم تكن التصنيفات الفقهية في هذا الصدد (شركات أموال وأبدان وذمم حسب القاضي عياض ، وشركة أعمية وأخصية حسب ابن عرفة) إلا تعبيراً باهتاً عن الواقع الاقتصادي (3) . والحقيقة ان الشركات التجارية كانت تتفرع إلى ثلاثة أصناف :

- شركة مفاوضة ، وهي الاشتراك في الرأسمال والعمل ، على أن يكون الربح بقدر ما أخرج كل واحد منهما ، وقد يسافر طرف ويتولى الثاني التصرف في الاعمال في بلده .

- اشتراك التجار في تكليف أحد الأعوان أو الوكلاء للسفر وجلب البضاعة ، وهي المسماة بشركة العنان (من عن له الأمر أي كلفه) . ويتحصل هذا الاجير (الجلاب) على أجرته ، فضلاً عن المصاريف التي تخصص له عند السفر ، للاقامة والطعام واللباس .

- شركة المضاربة ، من الضرب بالمال أي السفر به ، وتسمى أيضاً القراض ، وهو " إجارة على التجار في المال بجزء من ربحه " ، حسب تعريفات الفقهاء ،

(1) المغيلي ، نوازل مزونة ، ج 11 ، ص 1123 .

(2) ابن بطوطة ، الرحلة ، ص 20 . انظر كذلك : رحلات العبدري ، والبلوي وابن رشيد . حول النزاعات بين الشريكين . انظر الونشريسي ، ن.م. ج VIII ، ص 217-219 .

(3) الرصاع ، شرح حدود ابن عرفة ، ص 368 . القلشاني ، شرح ، ج 11 ، ص 181 : والاعمية هي التي تجمع مالكمين فأكثر مثل الارث والغنيمة ، أما الاخصية فهي خلط الملكية بين طرفين فأكثر ، مما يؤدي الى محدودية التصرف في الجميع مثل التجارة وشركات الحرث والابدان .

وتتمثل في قرض أحدهم الآخر مالا على أن يسافر به للتجارة ، ويكون الربح بينهما(1) .

ويعتبر هذا العقد أكثر شيوعا من غيره ، لما فيه من فائدة السلف دون الوقوع في الربا ، اعتبارا للمخاطر التي تحدق بالقوافل من قطع ولغياب التأمين على الرأسمال . فقد يشترط صاحب الرأسمال على شريكه الا يغامر بالتنقل إلى المواضع غير الآمنة ، ويكون الربح بينهما مناصفة كما قد يلزمه دفع القراض فضة على أن يستخلصه ذهباً (2) .

وفي حالات أخرى معروفة في العصر الحفصي ، يسلم التاجر الكبير البضاعة للتاجر العامل لتوزيعها داخل السلطنة أو خارجها ، مقابل أجره محددة . ويدل هذا التفاوت في الرأسمال على أن هذا العامل ، الذي يشترط أن يكون من غير أهل الذمة ، اعتبر بمثابة الأجير ، لا الشريك (3) .

وثمة شكل آخر من القراض ، تمثل في تسليم التاجر ، أو التجار ، أموالا لصاحب مركب ، على أن يقتني بها بضاعة من صقلية أو غيرها ، وهي عملية لا تخلو من المخاطر والصعوبات : مخاطر القرصنة ، وصعوبات التعامل مع « دار الحرب » ، على حد تعبير الفقهاء . فقد كان التصلب أمرا واقعا في فترات التوتر ، مثلما حصل في القرن السادس هـ / XII ، لما منع السفر إلى صقلية رغم حاجة الناس إلى الأقوات في فترات الشدة .

ومنذ تلك الحقبة تعود أهل افريقية على استيراد الحبوب من الجزيرة ، وفق الكيفية التالية : يسلم مجموعة من التجار الدنانير المختلفة (مرابطية وطرابلسية ومهدوية وغيرها) إلى صاحب المركب ، بعد أن يعيد صاحب السكة ضربها ، ويزيد عليها وزنا من الفضة . وعند وصول الحمولة ، واستيفاء أجره صاحب المركب ، يتم اقتسامها بين التجار ، وهي عملية لا تخلو من صعوبات ، لاختلاف جودة الحبوب ، وقلة الحمالين وغيرها (4) .

ورغم ميل العلماء إلى هذا الصنف من العقود الذي يجنبهم الربا ، ويحقق لهم أرباحا خاصة اذا وقع تضمينها ، فإن خلافاً عديدة قد تنشأ بين الشريكين ، بين صاحب الرأسمال الممول للشركة ، والعامل المقارض ، خاصة أن هاجس الممول

الأساسي هو تحاشي الأسواق غير الآمنة للاطمئنان على أمواله ، والمثل على ذلك ما ذكره البرزلي ، قال : تولى المقارض مقايضة البضاعة بالماشية في البادية ، ثم سلم هذه الماشية لمن يرعاها وهو أمر يدل على مدى توغل التجار في البادية . ولما حوسب ، ادعى أن الماشية هلك ، ولم يحقق ربها يذكر . وقد حدث هذا الأمر بافريقية في القرن الثامن هـ / XIV م (1) . وكانت شركات القراض تحصل بين صفاقس وتونس وطرابلس ، بمبالغ متفاوتة وكانت عرضة لحركات القطع التي يقوم بها القراصنة الأوروبيون (2) .

ومن الأمثلة التي تستحق الذكر في شركة القراض ما يرجع إلى القرن السادس هـ / XII م ، ورغم أنه سابق للفترة الحفصية ، فإنه يعتبر من الأمثلة النادرة التي ذكرتها مصادرنا العربية حول كيفية المحاسبة : وتتلخص في شركة قراض بين تاجر من مدينة تونس ، وشريك له سافر إلى الاسكندرية ، محملا بالمرجان والحريز . وبعد بيعها بمصر ، اقتنتى بثمانها الكتان وبعض أنواع الاقمشة والنيل والقرنفل . وعند رجوعه إلى تونس ، باع النيل بسوق الصباغين بتونس ، وكان جزء منه بيع تقاض ، أما شريكه بتونس فإنه انصرف الى تجارة الحبوب (شراء 380 قفيزا في مرة واحدة) . والوثيقة هي عبارة عن محاسبة للمقارض ، بعد موت شريكه ، وانتهاء عقده (3) .

(1) المصدر نفسه ، ج ١١ ، ص . انظر ايضا :

H.R.Idris, Commerce maritime et kirad en Berbérie Orientale D'après un recueil inédit de Fetwas médiévales, In J.E.S.H.O. 1961, p.225.

(2) البرزلي ، جامع ، ج ١١ ، ص 120 ب .

(3) البرزلي ، ن.م. ، ج ١ ، ص 1146 ب ، ج II ، ص 120 ب .

(1) القلشاني ، نفس المصدر والصحيفة ، ابن جماعة ، مسائل ، ص 15 .

(2) البرزلي ، ن.م. ، ج ١١ ، ص 116 . الونشريسي ، المعيار ، ج VIII ، ص 201 .

(3) المصدر نفسه ، ج ١١ ، ص 116 . كذا في الونشريسي ، المعيار ، ج ، ص 200-201 (وقد طرحت هذه المسألة على أبي القاسم الغبريني)

(4) الونشريسي ، المعيار ، ج VIII ، ص 203-204 .

III. نظام الجباية : سخرة أهل البادية وقبالات الأسواق :

ظلت البادية المصدر الاساسي لجباية المخزن الحفصي، الذي لا يمكن أن تعادله عائدات التجارة المتوسطة، رغم أنها كانت أكثر انتظاما. فقد كان أستخلاص الربيع العقاري العامل المحدد في نوعية الانتاج الزراعي، وطبيعة علاقة المجموعات البدوية بكل من المدينة والسلطة السياسية. وهو ما يفسر أهمية مكانة الجباية في سبر كنه المنظومة الاقتصادية بإفريقية والمغرب في أواخر العصر الوسيط.

فقد كان أستخلاص ربيع الارض من المزارعين يتم لفائدة ثلاث قوى أساسية :

- الأعيان المحليين بالبادية من كبار شيوخ البدو ورؤسائهم، وأصحاب الزوايا الذين يتولون كراء الأرض، أو أخذ نسبة من الانتاج، مقابل حمايتها من التعدي، بفعل سلطتهم العسكرية (فرسان البدو) والمعنوية (اتباع الزوايا). وتتولى القبائل المخزنية جمع الضرائب للدولة (1).

- الملاكين العقاريين التغيبين بالمدينة، الذين يكترون الارض لصغار المزارعين، مقابل معلوم عيني أو نقدي، ونظرا إلى تطور العلاقات الانتاجية، فإن هذا الربيع كان يدفع نقدا، بناحية مدينة تونس، وذلك بعد أن يقوم المزارع ببيع محصوله بأسعار زهيدة في فصل وفرة الانتاج، ومثل الوكلاء حلقة الربط بين العاملين في الارض والنتفعين بغلتها في المدينة.

- المخزن الحفصي : وقد مثلت المحلة الجهاز العسكري الفاعل الذي يتولى أمر الجباية، أثناء حملات موسمية، متناسبة مع رزنامة الانتاج الزراعي، وكان قدومها يثير الرعب لدى المزارعين (2).

وفي الجملة، فإن هذه القوى المنتفعة من الجباية لم تقتصر على استيفاء الضرائب القانونية بالريف والمدينة، من زكاة وخراج وجزية، إنما تعددت المجابي في هذا العصر، وتنوعت، مشكلة بذلك عائقا أمام تطور الزراعة.

(1) حول أستعانة السلطان بالأعراب لجمع الضرائب، انظر : البرزلي، جامع مسائل الاحكام، ج I، ص 1138. الونشريسي، المعيار، ج I، ص 384.

(2) حول الظلم والخوف من أهل الجباية، انظر نص الوثيقة المذكورة كاملا في : ابن راشد، الفائق، ج II، ص 54 ب. انظر كذلك : البكري، المسالك (الطبعة الجديدة)، ص 681. الشماخي، السير، ص 352 (خوف المزارعين، كلما حل بالواحة متولو الجباية، لثقلها والعسف المقترن باستخلاصها. وهو ما يفسر لجوء المزارعين، بما فيهم العلماء، الى التهرب من دفعها، وإخفاء الانتاج). وأشار الونشريسي (ج I، ص 142) الى مثال من عمل السخرة قام به المزارعون لفائدة العمال، إذ وقع أستخدامهم، مع دوابهم، قهرا في البناء. وحول ثقل الجباية على أهل البادية، راجع وصية المعز الفاطمي ليلكن (إن نسييت ما أوصيتك به فلا تنس ثلاثة أشياء : إياك أن ترفع الجباية عن أهل البادية والسيف عن البربر ولا تول أحدا من إخوتك وبني عمك فإنهم يرون أنهم أحق من هذا الامر منك، وافعل مع أهل الحاضرة خيرا : ابن خلكان، وفیات، ج I، ص 286.

I) المكوس والمغارم :

مثلت المكوس والمغارم قسما هاما من الجباية التي يتحصل عليها المخزن الحفصي، وقد دأب أصحاب النفوذ من الولاة والقواد والأعراب على أخذ المغارم وأستخلاصها من الفئات الشعبية، في المدن والبوادي، على حد سواء.

وتعددت المكوس خلال هذه الحقبة، وتنوعت أصنافها، فمنها المكوس التي يدفعها التجار والحرفيون في الاسواق، وتؤخذ عند الابواب على البضائع الوافدة من البادية ومن جهات أخرى، مثل فائد الصوف والمكوس عند بيع المواشي، ومنها الوظائف المخزنية التي تسلط على أهل القرى، والخطايا والمغارم التي يدفعونها للسلطة، وصولا الى الغرامة المالية التي يتعين على المسجون دفعها لاطلاق سراحه (1).

أ) كيفية استخلاصها : اعتمدت طرق استخلاص الجباية على حملات المحلة السلطانية في البوادي والقرى والمدن.

وفي إحدى الحملات، أدنى حلول المحلة بواحة قفصة الى إتلاف أكثر من نصف الانتاج، حسبما نتبين ذلك من الوثيقة المحررة في هذا الغرض، ونصها :

« حضر عند شهوده فلان، فذكر أنه أشتري من فلان.. ثمار نخله بعد أن بدا صلاحها بثمن مبلغه كذا، مؤجل عليه الى أنقضاء كذا، وأن خيل المحلة الواصلة من موضع كذا مرت بتلك الجهة، بعد يومين من تاريخ الابتياح، فأذهبت الثمار المذكورة أو جلها بأكملها وإفسادها، وسألهم النهوض معه إليها.. فأروها مجتاحة بما ذكر حسبما نصه وفسره، وأعلموا أن الجائحة المذكورة قد أذهبت نصف الثمار المذكورة، لمعرفتهم أن حلول المحلة المذكورة حيث ذكر كان أول إجتاء الثمار بها » (2).

وتزداد تعديات المحلة المتولية لجمع الجباية، عندما تقوم بحملات تأديبية على البلاد الرافضة لدفع الجباية، مثل البلاد الغربية والواحات النائية، فيكثر الغصب والنهب، ويعمد عامة الجند الى أفتكك أموال الناس عنوة. وكثيرا ما قامت هذه المحلة التي تنتقل ببطء بإتلاف ما يعترضها من زروع ومغروسات ومواش، متخذة الزوايا محطات للاستراحة (3).

(1) البرزلي، ن.م، ج II، ص 251 ب. وأورد الغرناطي (ن.م، ص 219 ب) معلومة متشابهة مفادها أن قائد الوطن أخذ غرامة على المساجين مقابل تسريحهم.

(2) ابن راشد، الفائق، ج 2، ص 54 ب. الشماخي، السير، ص 517.

(3) البرزلي، جامع، ج 3، ص 163. ابن ناجي، معالم، ج 2، ص 240، الجدميوي، رفع الأزار، ص 109 ب. يرجع ذكر بعض المصطلحات الى العهد الفاطمي، إذ ورد آنذاك ذكر الوظيف والمغرم والمحلة ببلاد المغرب. راجع : ابن عذاري، البيان المغرب، ج I، ص 173، 181، 219. راجع كذلك حول مختلف أنواع الضرائب بالمغرب والاندلس : ابن حوقل، صورة الارض.

على أن المحلة التي تتحرك موسميا ليست الجهاز الأساسي المكلف بجمع المغارم والمكوس، إذ تواجدت مجموعة من الخطط المخزنية التابعة للسلطان أو لصاحب الاشغال مباشرة، والمتولّية أخذ المغارم، بدءا بصاحب الاشغال، ووصولاً الى حاكم البلد وحاكم الفحص والقائد والقبائل المخزنية وعامل الجباية وأعوانه من كتاب وشهود وقباض وأصحاب المكوس المباشرين للعمل، والذين بلغ بهم الامر الى التنكر في زي المتصوفة للتورية.

وخضعت عملية جمع الضرائب الى دقة في التنظيم، فكان عمال الجباية يستعينون بشهود عند قبضهم المال، وبقباض يسلمون البراءات المعلمة التي يتولى تحريرها كتاب. وتحصل المستخلص للجباية على براءة، تختلف نوعيتها حسب طبيعة الضريبة: فمنها براءة أكرية المخزن أو أكرية الحبس، وأخرى تسلم لمكتري إقطاعات الجند من قبل المنتفع بها من قواد الجند أو وكيله، كما تمنح لاهل الذمة بعد دفع الجزية (1).

وتمثل القرية الوحدة الأساسية لجمع الضرائب بالريف، وهي عملية لا يكون فيها التعامل المباشر بين السكان وعمال الجباية الوسيطة الوحيدة لجمعها إنما يتولى أمرها أعيان القرى الذين يقومون بتسجيل أسماء المطالبين بدفع الجباية في أزمة، وجمع الوظائف المخزنية التي تسلط عليهم، وتسليمها الى أعوان السلطان من عمال وغيرهم، وهي طريقة مستساغة من السكان على ما يبدو (2).

غير أن هذا الجهاز الضرائبي المنظم دخلت عليه البلبلة في فترات الاضطراب الاجتماعي، فتعددت القوى الاجتماعية المطالبة بالجباية، وساد الظلم والغصب: فقد عمد أمراء القرى إلى غصب الأموال عن طريق أعوانهم، وسجن القواد الناس ولم يسرحوهم الا بعد دفع غرامة مالية، فيما لجأ مشايخ الاعراب الى غرم المتشاجرين من أهل الدوار أو القبيلة. والتجأ هؤلاء الاعيان المحليون الى طرق ملتوية للحصول على المال، فسلبوا أعوانهم على الناس، وخاطبواهم بكلام ظاهره نصح، وحقيقته ترغيب على الدفع، تحاشيا لبطش الظلمة (3).

وفي الجملة، فإن كيفية جمع الضرائب لا تقتصر على تطبيق التشريعات المعمول بها، أو تلتزم بالقوانين والظهورات الصادرة من المخزن. إنما كثيرا ما يقع الانزلاق نحو العسف، خاصة في فترات الازمة. وهو ما ينهض برهانا على طبيعة العلاقة التي تربط أغلب فئات المجتمع بأهل الجباية.

ب) أهل الجباية والمجتمع تحدث ابن خلدون عن تطور هذه الخطة، فقال: «ولما استبد بنو أبي حفص بإفريقية، وكان شأن الجالية من الاندلس، فقدم عليهم أهل البيوتات وفيهم من كان يستعمل ذلك في الاندلس، مثل بني سعيد أصحاب القلعة جوار غرناطة المعروفين ببني أبي الحسين، فاستنكفوا بهم في ذلك، وجعلوا لهم النظر في الاشغال، كما كان لهم بالاندلس، ودالوا فيما بينهم وبين الموحدّين، ثم استقل بها أهل الحساب والكتاب وخرجت عن الموحدّين. ثم لما استغفل أمر الحاجب ونفذ أمره في كل شأن من شؤون الدولة، تعطل هذا الرسم، وصار صاحبه رؤوسا للحاجب، وأصبح من جملة الجباة وذهبت تلك الرئاسة التي كانت له في الدولة» (1).

اتفقت فئات إجتماعية عديدة على تحديد موقفها من خلال الربط بين الجباية وطرق استغلالها. فمن الواضح أن عددا هاما من العلماء أنكروا سلوكات الجباة، ناعتين إياهم بالظلمة ومستغرقى الذمة.

وقد كانت السلطة المخزنية نفسها تتنكر في كثير من الاحيان لأهل الجباية، عندما تتعاضم ثروتهم. فتقوم بمحاسبتهم واستصفاء أموالهم ومصادرة ثرواتهم، والتنكيل بهم. فأبو العباس أحمد الللياني، صاحب البحر، صودرت ثروته وقتل، ومحمد بن خلدون، جد عبد الرحمان، متولّي خطة صاحب الاشغال، قتلتها العامه أثناء حركة ابن أبي عمارة سنة 679 هـ. كما كان عمال الخراج والصدقة يتعرضون للمحاسبة، من ذلك أن أحد عمال الصدقة بالقيروان كان معروفا بالظلم والتسلط، فتمت محاسبته وجلده وأستصفاء بعض ماله، بعد أن شهد عليه عدول من أهل المدينة (2).

أما فئات العامة، فانهم لا يتوانون في توريث قباض المغارم تشفيا، من ذلك أنهم اتهموا أحد القباض الظلمة بمدينة تونس بكونه تعدى المقام السلطاني، وعلى حد تعبير البرزلي، «**وقع بلفظة توجب القتل أو الادب الشديد في حق الجناب العلي**» (3).

ولم يكن الفقهاء أكثر تسامحا من العامة، بل على العكس من ذلك كانت تحركهم دوافع فكرية، ومصالح مختلفة، في موقفهم من أهل الجباية. ومما يروى عن الاحترازاات التي يقابل بها «أولاد الظلمة وكتاب دواوين المكوس» ما جرى لاحد أفراد عائلة ابن خلدون بمدينة تونس، لما رفض أحد المدرسين، وهو أبو الحسن العبدلي، قبوله في الدرس لهذا الاعتبار، لولا تدخل والد ابن عرفة لفائدته قائلا: «**هذا الولد متسم بسمات أهل الخير متبع لهم**» (4).

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص 434. (2) ابن خلدون، تاريخ، ج VII، ص 806. الزركشي، تاريخ، ص 36-47.

البرزلي، جامع مسائل الاحكام، ج III، ص 164.

(3) البرزلي، المصدر نفسه، مخ رقم 4851، ج II، ص 1214.

(4) المصدر نفسه، ج II، ص 1153 (ويفهم من هذه الحادثة إحتراف الفقهاء التونسيين من العائلات المخزنية، وبخاصة من الوافدين من الاندلس، كما يشير اليه حدث آخر، وهو طرد عبد الحق بن سبعين من مدينة تونس وتحوله الى المشرق).

(1) البرزلي، جامع مسائل الاحكام، ج III، ص 170، 97.

(2) المصدر نفسه، ج III، ص 169.

(3) المغيلي، الدرر المكنونة، ج II، ص 41، 45، 47. وقد ذكر البرزلي أن اصحاب المكوس يتنكرون في لباس المتصوفة حتى لا يفلت الناس من دفع المكوس اليهم (نوازل، ج IV، ص 415).

وقد ذكر أبو القاسم البرزلي في شأنهم : « أن أكثرهم معروفون بالجور والظلم والتسبب في أخذ أموال الناس بغير حق، ولا يحكمون بحق ولا تجري أحكامهم على شرع، بل على فراسة وتآلات واهوية ». على أن هذا الحكم الأخير يخفي تناقسا بين القاضي الممثل للنظرية الفقهية والحاكم المخزني المجسد للممارسات العملية.

ويفسر البرزلي سيطرة نفوذ الحاكم ومحدودية سلطة القاضي، بكون هذا الأخير لا يوجد إلا في المدن الكبرى، في منأى عن أهل البادية، وقد كان محاطا بهيبة كبيرة وأعوان عديدين، يضللون الحقيقة، ويحصلون على الرشاوي، ويمنعون الدخول إليه، حتى أنه لا يتسنى ذلك إلا بعد طول وقت ومشقة. مما ينسي صاحب الحق حجته في زحمة الاجراءات وبطء الحكم، بيد أن الحاكم الذي كانت له سلطة فعلية مجسدة في سطوته ونفوذه، أسرع في حل القضايا، حتى أن الفقهاء أنفسهم كانوا يتبعون هذا المسلك القريب، وهو حكم العمال.

فقد كان ابن عرفة يهرع إلى حكام الفحص والمدينة، لكثرة « أهل الفساد والفسق وسطوة العمال », بمعنى عمال الجباية، وأفتى البرزلي في الرعاة الذين يتعدون على أملاك الناس أنه يجب أن يسعى بهم إلى الحكام، لشدة سطوتهم، وإجبارهم على دفع غرامة مالية، اعتبرها البرزلي بمثابة الفيء تصرف في مصالح المسلمين، فيما أنكرها الشماع. وقد أدى هذا الاختلاف حول شرعية الغرامة إلى جدل بين الاثنين (1).

2) مغارم البادية :

تعرضت الأرياف المغربية عامة والافريقية خاصة إلى النهب من الطرفين : من المحلة وشيوخ البدو. وتعود المزارعون والحراثون على دفع شتى أنواع الجباية والمغارم والخطايا التي فرضها عليهم أصحاب النفوذ من شيوخ القبائل البدوية.

ففضلا عن زكاة الماشية، أغرمت الأزواج الحارثة، وأخذت على الأراضي الرعوية إتاوة أطلق عليها بالمغرب الاوسط خراج الجبال. وكثيرا ما أجبر المزارعون على دفع إتاوات للأعراب، مداراة لهم، من ذلك القطيعة أو القطيع، وهي ضريبة تؤخذ على الانتاج الزراعي من حبوب وزيتون وتمور، وقد وجدت منذ القرن الخامس هـ / الحادي عشر م إلى حد سنة 749 هـ، تاريخ إزالتها من قبل أبي الحسن المريني (2).

1) مظاهر الغصب والسخرة والحماية بالبادية : لفتت ظاهرة الغصب انتباه المصادر النوازلية المعاصرة رغم أنتماء أصحابها لعالم الحضر، فنقلت لنا أحداثا عديدة عنها (1) ولخص المغيلي الوظائف المعهودة في زمانه بما يلي :

« سلطان ظالم أو عامله أو شيخ على قبيلة يعرض فريضة على بلدة أو على بعض رعيته من أهل قرية أو بادية أو أهل صنعة أو الحراثين على غرامة نقود أو زرع أو تعيين خدمة في بناء أو غيره أو حراسة شيء أو طلب عدد من الرماة يسافرون إلى بلد، وشبه هذا من الوظائف المعتادة في هذا الزمن » (2).

لا شك أن وجه الشبه بين هذه المغارم ومثيلاتها بالغرب المسيحي الاقطاعي يفرض نفسه، وخاصة في مسأله عمل السخرة المتمثل في خدمات عديدة من بناء وحراسة وحرث وغيرها يقدمها المزارعون لفائدة المشايخ الاقطاعيين. ومما يؤكد وجود هذا الامر، المسألة التالية :

« رجل من أعيان القبائل يعطيه السلطان أرضا ينتفع بجبايته، فيعتمد على من تحت شياخته في زمن الحرث، فيأخذ منهم زراعا اغتصابا ويأمرهم أن يحرقوه في أرض اغتصبها لآخر معهم ببقرها، ويكلف العمل فيه على الخماس، أو على أرباب البقر، ثم إذا حان حصاده كلفهم وربما حوس اليهم غيرهم لحصاده ودرسه وذروه وتصفيته وكيه ونقله على دوابهم لمخزنه في أوعيتهم، ويجعل عليهم في ذلك بعض خدامه يحركهم فيه... » (3).

ومما له مغزاه أن عمل السخرة هذا كان أمرا معتادا في بعض الأرياف المغربية إن لم نقل في جلها في أواخر العصر الوسيط، ويكاد يكون أمرا مشرعا ومقبولا من قبل السلطة القضائية التي لا تستطيع أن تقف في وجه أرباب السلطان وجبايرة القبائل. غير أن بعض الأعيان « ممن له وجهة من علم وديانة ونخوة دنيوية » كانوا يتدخلون من حين لآخر لتخفيف وطأة هذه المغارم وأعمال السخرة على الضعفاء، حتى أن بعض المزارعين كان يفرط في التقرب إلى أصحاب الجاه، فيعمد إلى اكتراء أراضيهم بأسعار مرتفعة أملا في ذلك أن « ينجيه من غرم السلطان » الذي مثل حملا ثقيلًا على أهل البادية (4).

(1) المغيلي، الدرر المكنونة، ج II، ص 144. ومن بينها : « سئل أحد الفقهاء المغاربة المتأخرين (عمر بن عثمان) عن رجل تاب إلى الله، وكان قبل توبته خبيث المكتسب، كثير التخليط، ممن يتولى أمور الرعية ويأخذ منهم الخطايا على جنائهم، ويحدث على من تحت حكمه من الرعية حوادث لا مستند لها إلا محض الباطل... ومكث أعواما كثيرة يتولى من تحت نظره بأنواع المظالم ويغرمهم ما هو بحكم العادة من وظائف الحرث والجنات وما لا يجب... »

(2) المصدر نفسه، ص 48 ب.

(3) المصدر نفسه، ص 48 ب.

(4) نفس الاحالة. البرزلي، نوازل، ج II، ص 164 ب، 122 (وقد ذكر أن التجار كانوا يلجؤون إلى إخفاء بضائعهم عند دخول المدينة تهربا من المكوس، وإن كان ذلك لا يخلو من مخاطرة حجز أعوان ديوان البحر أو البر للبضاعة).

(1) البرزلي، نفسه، ج II، ص 1187، ج III، ص 153. حول النزاع بين البرزلي والشماع، راجع الفقرة الخاصة به. أما عن حاكم الفحص فهي خطة تتولى البيت في النزاعات بالبادية، على خلاف حاكم البلد والخليفة بمدينة تونس، الذي كان يبت في الاحكام دون استشارة القاضي، وقد تصل هذه الاحكام إلى حد الاعدام، حسبما ورد في رواية البرزلي (ن.م. ج IV، ص 1238).

(2) ابن مرزوق، المسند، ص 286.

ولم تكن السخرة مجهولة من قبل المجتمع المغربي طيلة هذه الحقبة، حتى أن ابن خلدون تعرض لها أكثر من مرة. ومما أورد في شأنها مستنكرا وقوعها، قوله: «ومن أشد الظلمات وأعظمها في إفساد العمران تكليف الاعمال وتسخير الرعايا بغير حق، وذلك أن الاعمال من قبيل التمولات كما سنين في باب الرزق... فإن الرعية المعتملين في العمارة إنما معاشهم ومكاسبهم من أعتمالهم ذلك. فإذا كلفوا العمل في غير شأنهم واتخذوا سخريا في معاشهم، بطل كسبهم وأغتصبوا قيمة عملهم ذلك، وهو متمولهم، فدخل عليهم الضرر وذهب لهم حظ كبير من معاشهم، بل هو معاشهم بالجملة» (1).

إن هذا الغصب الذي عرفه ابن خلدون في عصره، من دون شك، قد شمل عديد الفئات الاجتماعية، وخاصة المزارعين. وتجسد أحيانا في ارتماء صغار المزارعين في أحضان أصحاب النفوذ من أهل المخزن والعلماء والزوايا ومشائخ الأعراب. وحسبنا هنا أن نصرب مثالا على ذلك، وهو أن المزارعين بهنشير الحلفاوين بناحية القيروان خصصوا ثلث إنتاجهم لأحد الأعيان المحليين: وهو أبو يعقوب يوسف الزعبي، لحمايتهم من تسلط الأعراب (2).

على أن الأمر لا يقتصر على السخرة والحماية، إنما يصل أحيانا إلى درجة اغتصاب الاملاك الخاصة وأستصفاؤها. وكما كان السلطان يتعدى على أصحاب الأموال بالمدينة ويصادرهما، فإنه كان يصادر أراضي القبائل ويحاول السيطرة عليها بموجب ظهير يصدره. ولعل أوسع عملية مطاردة للقبائل العربية وإخراجهم من أحيائهم وترحيل المزارعين من قراهم قهرا وأفتكاك أراضيهم قد تمت في بداية العهد الموحيدي، أي في النصف الثاني من القرن السادس هـ / XII م (3).

كما تعددت مظاهر تعدي القبائل البدوية على الانتاج الزراعي، من زروع وغروس، حتى احتاج المزارعون إلى حراسة هذه المجالات الزراعية، لحمايتهم من الضغط البدوي، الذي يزداد استفحالا في فترات الأزمة.

ب) حراسة المجال الزراعي من الضغط البدوي: منذ العهد الزييري، قامت بهذه المهمة بعض عشائر الأعراب، فتولت الزرع قبل حصاده أو الزيتون قبل جنيته، مقابل مبلغ محدد، يدفع بعد جني المحصول بشهر أو شهرين (4).

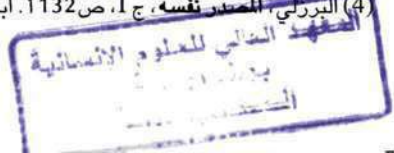
وكان حارس الزيتون يتقاضى أجرته من الملاك العقاريين، حسب مدى اتساع ملكية كل واحد منهم. وحتى لا يفتضح أمر كبار الملاكين فيخافون على أموالهم، وقع الالتجاء

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص 511-512.

(2) ابن ناجي، معالم، ج IV، ص 169.

(3) ابن عرفة، المختصر، ج II، ص 1197. مناقب الدهماني، ج، ص 136-ب، 42. وفي ص 138، أورد خبرا يخص افتكاك جند الموحيدين للمنازل و«إنزالها» لبعض الجند.

(4) البرزلي، المصدر نفسه، ج I، ص 1132. ابن مرزوق، المسند، ص 286.



إلى وضع الاجارة على جملة الاحمال المنتجة من الزيتون، دون تنصيب على ملاكها. وقد أفتى البرزلي بذلك عندما كان في طريقه إلى المشرق، بجهة برقة، فوقع دفع الخفارة تارة على عدد الاحمال وأخرى على عدد الابل، حتى لا يفتضح من كانت بيده بضائع نفيسة لدى الأعراب الذين ألتحقوا بالقافلة (1).

ولئن كنا لا نعلم النسبة التي يتحصل عليها الحارس عصر ذاك، فالظاهر أنها لم تتغير كثيرا عما كانت عليه في العهد الزييري حيث ذكرت في حدود ثمنين شعيرا على كل زوج منتج لما يقارب قفيزين، أي ثمن على كل قفيز. أما الزيتون، فإن النسبة كانت ستة زياتين لكل مائة، بمعنى 6% (2).

وظلت الأجرة عينية في الغالب، إذ تعود الحراس منذ العهد الزييري أن تكون لهم أجرة الحرز، يقع فيها تسجيل حصة كل مالك عقاري، وأن يجمعوا هذه الأجرة المحددة منذ البداية زمن الحصاد. أما أجرة حراس الأجنة المحيطة بمدينة تونس في القرن الثامن هـ، فإنها كانت تؤخذ عينا، على قدر المراجع المزروعة والمغروسة.

على أن الاقتصاد النقدي المتطور بالمدينة قد انعكس على القطاع الزراعي، فبدأت بعض المهن تشملها الأجرة النقدية، من بينها الخماس والحارس. فقد تولت قبيلة رياح النازلة بناحية القيروان في أواسط القرن الثامن هـ حراسة السواني من الربيع إلى تمام الحصاد، وفق طريقة معينة: فكانوا يتفقدون على السواني إن كانوا جماعة كثيرة، ويتولون العمل معا إن كانوا أقلية. ويتقاضون مقابل ذلك أجرة نقدية محددة، ديناراً على كل سانية، دون اعتبار لمساحتها أو عدد الأشجار فيها. وتبدو هذه الحراسة شبه مفروضة على المزارعين لعجزهم عن حماية ممتلكاتهم (3).

أما عن كيفية القيام بهذه المهمة، فإن حراس الأجنة كانوا في الغالب يتقاسمون العمل البعوض بالنهار والبقية بالليل، متخذين الكلاب للحراسة. وكثيرا ما تولّى حراس الزرع والزيتون القيام بأعمال إضافية مثل مساعدة المزارعين في نقل الاحمال وتفريغها (4).

(1) البرزلي، نفسه، ج II، ص 1147، ج III، ص 168.

(2) البرزلي، نفسه، ج II، ص 144. ب. يظل معنى الثمن غير واضح: فإذا ما اعتبرنا أنه يعني ثمن قفيز، فإن النسبة تكون 1/8 من الانتاج، أي ما يعادل 12%، أما إذا كانت تعني الثمن، فإن النسبة تنزل إلى حدود 1/32، أي نحو 4%، وبهذا تكون متقاربة مع نسبة الحرازة في الزيتون.

(3) البرزلي، نفسه، ج II، ص 1144، 1145. وقد ورد ذكر عدة مهن ذات أجرة عينية مثل أجرة حارس بيوت الطعام وحارس الزرع والكروم والمقايي وكس الأبار والسواقي والمراحيض المشتركة، وأجرة القسام والدلائل وكاتب الوثيقة والدية والقسمه والعمل في الحجامة والجزارة والسقا والرعاة الخ. انظر أيضا:

Idris, Les Zirides, T II, p. 624

(4) البرزلي، نفسه، ج II، ص 1144. القلشاني، شرح، ج II، ص 215. ب.

(3) المغارم المشتركة بين البادية والمدينة :

1) التضييف أو النزول : منذ العهد الفاطمي، فرض أعوان الجباية على الأهالي حق الضيافة. وفي العهد الحفصي، ظل هذا المغرم مكروها من قبل فئات المجتمع، الذين كانوا يهابون بطش المتولين لأمرها. وبالتالي فقد بادر جل السلاطين في بداية أمرهم إلى (إزالة) هذه المكوس غير الشعبية، إرضاء لتطلعات المجتمع الحضري خصوصا. وإذا كان أبو محمد عبد الواحد (618-603 هـ / 1221-1207 م) قد أنشأ العمل بزمزم التضييف، وهي مغارم يتولى الجباة أخذها أثناء تنقلاتهم من أهل القرى، فإنه لم يقع إلزالتها إلا عهد أبي العباس أحمد (796-772 هـ / 1394-1370 م)، وتورد الرسائل الديوانية مطالبة القراصنة القطلانيين أهل المدن بالتضييف (1).

ويرجع تاريخ فرض هذه الضريبة بإفريقية إلى بداية العهد الموحيدي، إذ ذكر التجاني أن الميورقي لبى رغبة أهل تونس في إزالة المغرم المسلط عليهم، وقدره خمسة عشر ألف دينار، وقد اطلع صاحب الرحلة على ظهير مؤرخ الثامن من ذي القعدة سنة ستمائة، فيه تخلص أملاك بني التجاني من وظيف النزول. وهو ما يأتي حجة على أن النزول الذي أثقل كاهل المجتمع الحضري طيلة حوالي نصف قرن قد أزيل لأول مرة من قبل بني غانية. لكن ذلك لم يدم طويلا، إذ سرعان ما أستعاد الموحدون نفوذهم، ورجع العمل بالنزول. وقد ورد في إحدى الكتب المناقبية أن جند الموحيدين كانوا يفتكون المنازل لانزالها الجند (2).

ومن جديد، بادر القائم على الحفصيين ابن أبي عمارة بإزالة النزول عن أهل تونس، سنة 681 هـ / 1282 م، « وكانوا يلقون منه أمرا عظيما ». ومرة أخرى، فإن رجوع الحفصيين إلى السلطة أدى إلى العودة بالعمل بالنظام الجبائي القديم، الذي يعتبر سببا أساسيا في قيام هذه الحركة (3).

ولم تقع زعزعة أركان هذا الوظيف إلا عهد أبي الحسن المريني، الذي أزال عديد المغارم، ومن أهمها الانزال، وقد قال صاحب المسند في هذا الشأن : « فرقع المكوس، وأسقط المغارم المحدثه والمظالم المبتدعة، بادية وحاضرة، وأسقط ربع المجابي ورفع القطيع من بلاد الجريد، فجرى في ميزانه حتى الآن، ولم يستطع أحد نقض عمله في ذلك ». وأضاف قائلا : « ومما رفعه عن أهل البوادي جملة القاب لا تحصى كثرة كالخرص والبرنس والضيافة والانزال والقاعة والخطيئة ». وتأتي الجملة الأخيرة دليلا واضحا

على عمق التطور الذي أحدثه في النظام الجبائي، ولا يستبعد في هذا الصدد أنه لجأ إلى التخلص نهائيا من وثائق المخزن الحفصي، وهو ما يفسر إعادة الترتيب الجبائي الذي قام به السلطان الحفصي أبو إسحاق إبراهيم (1).

فعلاوة على الاصلاح المالي الذي تم في عهده، وذلك بتحديد جديد للدينار النصاب (دينار الزكاة) الذي قام به ابن عرفة، فإن هذا السلطان وظف على أهل تونس كراء شهرين على كل دار، فجاءت الدور نحو سبعة آلاف، وأجتمع له من ذلك ثلاثون ألف دينار، مكنته من اقتناء دار للضيافة. على أن المصدر الذي ذكر هذا الحدث يختتم كلامه بكون النزول ارتفع عن مدينة تونس. وهو ما يجعلنا نذهب إلى كونها المرة الأخيرة التي قام فيها السلطان الحفصي بأخذ سدس الكراء السنوي، أو 3، 4 د. على كل منزل، ثم أزالها بعد ذلك (2).

ومما يدعم ما ذهبنا إليه إقرار ابن عرفة أن دور مدينة تونس كانت معروضة للغصب قبل أواسط القرن الثامن هـ، ولدفع ضريبة يطلق عليها النزول، حتى أن ملاك المنازل كانوا يلجؤون إلى التخفيض من الكراء، حتى تسلم دورهم من ثقل هذه الضرائب. ولم تنقرض هذه الضريبة إلا في النصف الثاني من القرن الثامن هـ (3).

وفي الجملة، فإن هذه الضريبة الخاصة بمدينة تونس وسائر المدن، قد أطلقت عليها النصوص (التجاني و ابن قنفذ و ابن الشماخ و ابن عرفة) تسمية النزول، باستثناء الزركشي الذي اعتبرها إنزالا. أما صاحب المسند فإنه ربط النزول ببلاد الاندلس، والانزال تارة بالدور المعتبرة بالاندلس، وأخرى بجاوية على البادية. مما يجعلنا نتساءل عن حقيقة التفرقة بين الكلمتين.

و الانزال في معجم فانيان هو ضريبة تؤخذ على الأرض. وهو تعريف متطابق مع ما عثرنا عليه في كتب الفتاوى، وملخصه أنه من أراد الاحتفاظ بأرضه، اتبع طريقة الانزال، أي أنه ينزل أحدا مكانه في ملكه، فيقوم المنزل بتعمير الأرض مقابل دفع كراء، ولكن عادة ما يكون المنزلون ذوي نفوذ وسلطة، فيمتنعون عن دفع الكراء (4).

(1) ابن مرزوق، المسند، ص 284-283. وقد قال كذلك في شأن هذا المغرم : مما عظم به المصاب النزول المعهود في بلاد الاندلس وغيرها من العودتين. والانزال في دور المعتبرين بعدة الاندلس، وهو ضرر عظيم.

(2) ابن الشماخ، الادلة، ص 105. (3) ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 127.

(4) عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص 149. وكذا في عصمت دندش، الاندلس، ص 162.

Fagnan, Addition aux Dictionnaires Arabes, Paris 1923, article Inzal

ونجد نفس المعنى الوارد في قانون النزول الصادر بتونس سنة 1932. انظر :

Henry de Montety, Code du droit d'occupation .

وتعرف مجاميع الفقه الاستنزال بكونه عبارة عن دفع ناظر الوقف أرض الحبس لمن يفرسها شجوا لصالحه، على أن يؤدي ضريبة سنوية مقابل انتفاعه بالأرض (مخطوط رقم 187). أما ما ذهب إليه الونشريسي فهو مرتبط بانزال البضاعة عند البيع (ج VI، ص 223، ج VIII، ص 269).

(1) ابن قنفذ، الفارسية، ص 136، 144. ابن الشماخ، الادلة، ص 51، 78. الزركشي، تاريخ، ص 47.

ابن أبي دينار، المؤنس، ص 138. Alarcon, Documentos, p. 3

ابن عذاري، البيان، ج II، ص (الجزء الخاص بالاندلس) . 661. Dozy, Supplément., T II, p.

(2) أنظر : التجاني، رحلة، ص 356. الدهماني، مناقب، ج I، ص 138.

(3) ابن الشماخ، الادلة، ص 79. ابن قنفذ، الفارسية، ص 144. الزركشي، تاريخ، ص 47. ابن أبي دينار، المؤنس،

ص 138. ابن الخوجة، ذيل معالم التوحيد، ص 68.

ويتضح من خلال مخطوط جامع مسائل الاحكام أن ضريبة الانزال يدفعها من يتولى إحياء الأراضي المخزنية الموجودة حول مدينة تونس، وهو مسار عرف تنشيطا في مطلع القرن التاسع هـ. ومن بين أصناف هذه الأراضي، ذكرت أرض السقا، التي لم يكن ملكها حقيقيا، ولذا فإن من أراد غرسها، دفع لبيت المال بعض الانزال، حسبما روى المؤلف عن أهل المخزن (1).

وفي مسألة ثانية، فرق بين ضريبة الانزال التي تدفع عند اكتراء أرض الجزء وضريبة الجزء، وقد قال في ثانيا حديثه عن قيس أرض الجزء وتصحيح الزائد أو الناقص : « فإذا ما وجدت مساحتها ناقصة عن القدر المعين في العقد، فإنه يصح الأمر مع المنتفع بها، ويرجع له ما زاد من قسط الانزال والجزء في الماضي » (2).

ب) **ضريبة الفائت** : هي جباية يدفعها الوافدون على المدن من أهل البادية وغيرهم، عند أبواب المدن وفق الكيفية التالية :

الحبوب	درهمان / القفيز (أو 8-9 دراهم / 100 صالة (Salma))
الزيت	3 بيزا / الجرة
الغلال	5-5, 5 دراهم / القنطار
السمك	1/2 دينار / القارب (أي ما يعادل 15-16 %)
الصوف	25, 5 بيزا (أي ما يعادل دينار تقريبا) / القنطار
	1/4 درهم / الجرة
الجلد المدبوغ	4 بيزا / القنطار
الجلد غير المدبوغ	4 بيزا / القنطار
أنواع أخرى	دراهم / القنطار
الحريز	25, 1 بيزا / الرطل
أنواع أخرى من الحريز	10 %
القطن	2 بيزا / القنطار (3)

وفي الجملة، فإن المكوس الموضوعة على المجتمع الافريقي كانت عديدة، وما أن تختفي واحدة، حتى تبرز أخرى في ثوب ثان. ولئن قام أبو فارس عبد العزيز بإزالة البعض منها، فإن البعض الآخر ظل قائما، وخاصة مسألة العقوبة بالمال أو الخطايا التي أثارت جدلا عنيفا بين علماء العصر.

(1) البرزلي، جامع، ج II، ص 125، 118، 1264.

(2) المصدر نفسه، مخطوط رقم 4851، ج II، ص 1252.

(3) Pegolotti, *La practica della mercatura*, New York, 1970, p. 131-132

والبيزا (Besante) يقابل الدينار التونسي الذي يحتوي على 8 دراهم جديدة أو 10 دراهم قديمة.

ج) **العقوبة بالمال أو الخطية** : تعود أهل مدينة تونس في القرن الثامن على إغرام الحيوانات التي تدخل الأجنة وترعى بها، وكان أعوان الحكام يتولون إغرام الرعاة. وأعتبارا لأن الرعي في الأجنة وإفسادها هي مظلمة، والقائم بها مستغرق الذمة تستحل أمواله، فقد أفتى ابن عرفة وتلميذه البرزلي بالعقوبة بالمال، حسما للفساد (1). ونتيجة لذلك، نشب نزاع بينه وبين أبي العباس أحمد الشماع، قاضي المحلة ومفتي الحضرة التونسية، سنة 828 هـ / 1424 م، عهد السلطان أبي فارس عبد العزيز. وقد ألف الشماع رسالة، ردا على المفتي البرزلي، سماها : « مطالع التمام، ونصائح الانام ومنجاة الخواص والعوام في رد القول بإباحة إغرام ذوي الجنايات والاجرام، زيادة على ما شرع الله من الحدود والاحكام ».

وفي بداية هذه الرسالة التي كتبت بأسلوب سجعى، يعلل فيها الشماع انكبابه على التأليف بكونه تناول « القضية التي وقعت فيها المنازعة وكثرت فيها المراجعة، هي المغرم المسمى بإفريقية في هذه الأعصر بالخطايا » (2).

ويعرف المؤلف الخطايا بكونها « عبارة عن أخذ المال من ذوي الجنايات كالقتل والجرح والقطع والسرقة وسائر الفواحش والجنايات »، وهو ما ينجر عنه تعطيل إقامة الحدود وانحراف عن الشريعة حسب رأي الشماع (3).

وأنتلاقا من هذه النقطة، ظهر الجدل بين الاتجاهين اللذين ينتميان الى مدرسة واحدة : وهي مدرسة ابن عرفة، بين مناصر للعمل بالخطايا، ومعارض لها. وتزامن توقيته مع السياسة الاصلاحية التي توخاها أبو فارس عبد العزيز في مسألة الجباية، وما نجم عنه من إزالة عديد المغارم. وتدعيما لهذه السياسة « الشرعية » التي توخاها السلطان المصلح، طمح هذا الاتجاه الى إعادة النظر كليا في مسألة الخطايا التي كان معمولاً بها منذ العهد الموحد.

وتسلط هذه العقوبة بالمال على كل من ارتكب جرحا أو قطعاً أو هروبا بإمرأة أو أخذ مالا سرقة أو خيانة أو بحراية أو نحو ذلك من التحيل والغصب، ورغم كونه أمرا معمولاً به بإفريقية منذ فترة طويلة، فإن الشماع كان يدعو لازالتها، مفسرا ذلك بعدم توافقها مع النصوص الشرعية.

ويبدو أن السلطان أقدم في مرحلة أولى على محو هذه المغارم، ثم تراجع عن ذلك تحت ضغط مجمع القضاة الذين كانت لهم مصلحة في أخذ المغارم، حسبما بين ذلك المصنف للرسالة في قوله : « وأجمعوا أمرهم على إهمال الرعية وإهمال الشريعة

(1) البرزلي، ن.م، ج II، ص 1145-ب، 1266.

(2) الشماع، مطالع التمام، ص 1185.

(3) المصدر نفسه، ص 185 ب.

وإهمال السياسة الشرعية، وترك حدود الله غير محفوظة ولا مرعية، وأن يبعثوا من كل ناحية شكية ويؤذّنوا أن كثرة الفساد قطع الخطية.. فالقى اليهم الاباحة، فتمت لهم الامنية» (1).

وبالتالي، فإن هذه الرسالة حرّرت بعد عشر سنوات من اجتماع سنة 828 هـ لاقتناع السلطان بالعدول عن قراره، ومنع الخطايا من جديد. ويبدأ الشماع بدحض حجة البرزلي المعتمدة على جريان العرف والعادة، وأشتهار العمل بها بالبلاد وكثرتها وسكوت العلماء عنها، فضلا عن كون إسقاطها يؤدي الى كثرة الضرر والفساد.

وكان البرزلي قد طرح هذه المسألة في مجلس السلطان في أوائل محرم، فاتح سنة 828 هـ، مطالباً بإرجاع الخطايا لكثرة الظلم، فعارضه في ذلك قاضي الجماعة بالحضرة، وهو آنذاك أبو عبد الله بن مرزوق، سداً للذريعة، على أن المناصرين للبرزلي كانوا كثيرين حسبما ذكر ذلك، أذ وافقه في هذا «الحفل المشهود» جمع من الفقهاء، سماهم الشماع طلباً، وقد فسر المؤلف ذلك بكبر سن خصمه وسبق معرفته (2).

وقال في هذا الخصوص: «ما من القوم من يؤاخذ به مثل هذا العلو وسنه وتقادم نظره في مسائل العقد وفنه. وكلهم يوقره توقير الأباء لولا ما ظهر منه في هذه المسألة من الإباء، ولولا أنها تهدم من أصول الشرائع أصلاً كبيراً، لم يسمع من أحد منهم قليلاً ولا كثيراً، ولبقوا كما كانوا تعزيزاً وتوقيراً» (3).

وبعد أن اعتبر المؤلف أن استدلال خصمه جاء غير مقنع، وأنه «طول فما أجدى وأفاده»، يمضي في مجادلة البرزلي، مبيناً أن ذلك «ليس بموضع الاجتهاد البتة لانه لا يصح الاجتهاد مع النص»، معتبراً أن أكبر الجنايات بعد الكفر هي القتل والحراية والفساد في الارض والخروج على أئمة العدل. ويستشهد بعدد المصنفات التي عارضت العقوبة بالمال، مثل كتاب الاحكام لابن عربي، وجامع البيان لابن رشد (4).

وإذ يقر بأن «الخطايا الموجودة اليوم على كيفية لا يقبلها الشرع ولا العقل»، يرى أن السبيل الى حسم الفساد هو تولية ولاية عادلين، لا يأخذون الرشوة ولا يتغافلون عن إقامة الحدود وأخذ حقوق الناس وإنصاف المظلوم من الظالم. على أن حكام تلك الفترة دأبوا على أخذ المال من العصاة مقابل إعطائهم الامان.

ويبرر البرزلي ذلك بالمصالح المرسله، وبما أجازها المهدي بن تومرت وعمل به في حياته، حسبما ذكر المؤرخون ذلك.

ويرد الشماع على ذلك بالتشكيك في صحة هذه الاخبار المنسوبة الى ابن تومرت، خاصة أن شيخه الغزالي كان يمنعها، كما يرى أن الاحكام الشرعية لا يمكن أن تُبنى على

(1) الشماع، نفسه، ص 1186.

(2) نفسه، ص 1187، ب، 1196.

(3) نفسه، ص 1188، (4) نفسه، ص 1190، 1192، ب.

آراء المؤرخين، معللاً ذلك «بما علم من أسترساليهم وتساهلهم في تلقي أخبار الدول وعدم الوثوق بأكثرهم» (1).

وبالتالي، فإنه من الواضح أن عادة الغرامة بالمال هي موحدية، أجازها ابن تومرت باعتبارها من المصالح المرسله. ولكن رغم ذلك يبدو الشماع مدافعاً عن الموحدين، قائلاً إن قداماء الموحدين لم يعرفوا العمل بالخطايا، وأنه نسب خطأ الى المهدي مخالفتة النصوص وتشريعه بهواه، مستدلاً على ذلك على ما رواه ابن القصار عن تقشف أبي زكريا الحفصي وعدم تبذيره، فيما ذهب البرزلي الى كون ولاتهم المعروفين بالجور أساؤوا استعمالها (2).

ومن الواضح أن المعارضين أكثر لهذه العقوبة وقتذاك هم أهل البدو، الذين يؤدّون الخطايا في شكل ماشية. وقد ذكر المؤلف في هذا الصدد رواية مفادها أن شيخاً كان يقوم بماشية كثيرة خصصها للخطايا التي يدفعها لتخليص أبنائه المحاربين (3).

وقد جاء هذا المعنى واضحاً في رسالته، إذ قال: «إن بوادي إفريقية وأعرابها والبلاد النائية منها عن الحواضر التي هي محل بث الشرع وغلب عليهم الجهل والتعرض للأموال والأخذ بالدماء والهروب بالحريم وأخذ الأموال بالجناية والغش والحراية والمحاولات الفاسدة» (4).

وبعد أن لاحظ استتباب الأوضاع بإفريقية في عصره، وإن «الناس اليوم بإفريقية في غاية الطاعة، ما قرب منهم من الحواضر وما بعد، كلهم تنالهم أحكام الخلافة، بل البعيد منهم أتم إذعانا»، فإنه لا مبرر لأخذ الخطايا على البدو الذين استكانوا الى الهدوء والطاعة، ولم يظلموا محاربين، وقد قال في هذا الصدد: «إنما هي من الرعايا أهل المواشي والعمال بأنفسهم وأكثر مكاسبهم حلال، بل هي أحل من أرزاق كثير من أهل الحواضر» (5).

ويتضح أن مستغرقى الذم حسب عبارة البرزلي كانوا يمارسون عادة الحشمة، وهي أن يختطف الرجل زوجة آخر، يمكن أن يستردها إذا ما عثر عليها، بعد أن يدفع له الأول ما لا عوضاً (6).

كما ذكر هذا الأخير أن الجناة بالبوادي والقبائل تعودوا على دفع مال يسير الى أهل الهالك، وهو ما استنكره الشماع، مبيناً أن ذلك أصبح مقتصرًا على أهل الاموال، أما من تعجز قبيلته عن تأدية الدية عنه، فإنه يذهب ضحية هذه الفتوى التي لا تستند الى تشريع، والتي ساندها عدد كبير من طلبة البرزلي، وهو ما حمل الشماع، على حد قوله لتصنيف هذه الرسالة (7).

(1) المصدر نفسه، ص 1198، ب.

(2) نفسه، ص 198، ب، (3) نفسه، ص 1194، ب.

(4) نفسه، ص 1199، (5) نفسه، ص 199، (6) نفسه، ص 1200، (7) نفسه، ص 227، ب، 228، ب.

وقد شنع المؤلف على البرزلي، زاعما أن ابن عرفة كان يدعو أن يحفظ الدين من البرزلي، وأورد رواية ثانية في هذا الشأن مفادها أن أحد نبلاء الاعراب، أبا يحيى أبا بكر الضاعني، كان يقول له : **يا سيدي أبي القاسم علم العلماء مثل المسك عند العطار، وعلمك مثل جوالق الحطب** (1).

وفي الجملة، فإن البرزلي أحلّ أخذ هذه الخطايا، لا سيما من أموال أهل البوادي، الذين اعتبرهم عامة مستغرق في الذمة، خارجين عن الاحكام الشرعية وأهل غصب، يحل أخذ مالهم. وخلافا لذلك فقد كان موقف الشماع أكثر تدقيقا، مفرقا بين المحاربين الحقيقيين وسائر البدو، وأخذنا بعين الاعتبار التطور الحاصل في العلاقة بين المدينة والبادية في أواخر العصر الوسيط، داعيا إلى اندماج البدو، والمصالحة المجتمعية، وقد كتب يقول في هذا الصدد : **« قد تقدم أن مكاسب البوادي اليوم أطهر من مكاسب كثير ممن يتعامل بالربا ويأكل الرشا، لا سيما وأكثر كسبهم الماشية والحرث ويؤدون من المغارم ما لا يؤديه غيرهم، وهو أقرب إلى أكل الحلال من أهل الحواضر »** (2).

ورغم ما دأب عليه بعض السلاطين الحفصيين من أخذ الاموال (غير الشرعية)، فإن عمل أبي فارس اعتبر إصلاحا اقتصاديا هاما، كما ورد في الرواية التالية :

« حدثني الشيخ عبد الكريم البرجيني عن شيخه الشيخ أبي يوسف يعقوب حفيد الشيخ الصالح أبي يوسف يعقوب الشهير بالدهماني أن إفريقية لا تزال على السنة والجماعة ما دامت دولة بني الشيخ المعظم أبي حفص فيها، وإن كان بعض ولاتهم يتعرضون لأخذ الاموال خاصة، ولا يتعرضون لأهل السنة بوجه من الوجوه، وبقي الامر على هذا، حتى جاء الله بهذا الملك الصالح العادل على رأس القرن التاسع وأبدائه، فازاح المظالم حتى ذكر أنه أسقط من حضرته العلية تونس نحو 94 وظيفة من المظالم، ومنها مظلمة العقوبة بالمال » (3).

نستنتج من هذه القائمة أهمية المكوس والمغارم المأخوذة على الانتاج المرتبط بالبادية، داخل المجال الحضري نفسه، وندرة الصنائع والحرف، وقلة أهميتها ومردودها المالي. ولعل هذا ما يفسر الاجراء السلطاني لتحريرها من المغارم التي كبلتها، كي يعطيها دفعا جديدا لتنشيطها، خاصة بعد أن تمكن من تعويض هذه العائدات بالداخل المتأتية من عشر الديوان وحركة المقاومة البحرية.

أما عن كيفية جباية هذه المكوس، فإن النظام المستعمل في الغالب هو نظام القبالة أو اللزمة. فما هو مدى فاعلية هذه المؤسسة في النشاط الاقتصادي ؟

(1) نفسه، ص 1228، 231 ب.

(2) نفسه، ص 1202. (3) نفسه، ص 1228.

– القبالة أو اللزمة، عائق أمام التراكم الرأسمالي : لم تكن قبالة الاسواق أمرا مستحدثا في العهد الحفصي، إنما عرفتھا المجتمعات العربية –الاسلامية منذ الفترة الكلاسيكية. فقد كانت مستعملة منذ العهد الاغربي، ممثلة عبءا ثقيلا لم يقع التخلص منه الا في عهد ابراهيم بن أحمد. وفي العهد الفاطمي، شمل نظام القبالة أغلب الاسواق، حتى أدى إلى تدمير أهل المالكية من ذلك. كما فرض المرابطون عهد علي بن يوسف هذا النظام على أغلب الاسواق، **« فكانت أكثر الصنوع بمراكش متقبلة، عليها مال لازم، مثل سوق الدخان والصابون، الصفر والمغازل، وكانت القبالة على كل شيء يباع، دق أو جل، كل شيء على قدره. فلما ولي المصامدة، وصار الامر اليهم، قطعوا القبالات بكل وجه، وأراحوا منها، وأستحلوا قتل المتقبلين لها، ولا تذكر الان القبالة ذكرا في شيء من بلاد المصامدة »** (1).

غير أن هذا المنع لم يدم طويلا، وعاد من جديد العمل بالقبالة في العهد الحفصي، إذ شملت شتى الحرف والتجارات، وكانت تتمثل في العملية التالية : أن يتولى المتقبل التزام المال الموظف على الاسواق، فيسلم المبلغ المطلوب للمخزن، على أن يؤخذ من التجار أو الحرفيين مبلغا أكثر ارتفاعا، وعادة ما يقع تكليف أحد الحرفيين أو التجار لجمع المال وتسليمه للمتقبل (2).

وينتمي المتقبلون والمستفيدون من هذا النظام الجبائي إلى صنف العمال وأهل المخزن والمقربين منهم، أو إلى كبار الحرفيين والتجار والمضاربين من سكان البلاد أو من الاجانب، فقد كانت لزمة فندق باب البحر بتونس تقبلها أحد النصارى بمبلغ قدره 12

(1) حول القبالة، انظر : ابن عذاري، البيان، ج I، ص 116 (رد ابراهيم بن أحمد المظالم وأسقط القبالات وأخذ العشر طعاما وترك لأهل الضياع خراج منه)، سيرة الامام جودر ص 129 ابن حوقل، صورة الارض، ص 94 («إن جميع بلاد المغرب في أيام آل بني عبيد الله كان يعمل بالامانة من غير ضمان، حتى تقبلت برقة، وليس بجميع المغرب ضمان غيرها»)، المالكي، رياض النفوس، ج II، ص 173.

(إنكار المالكية على عبيد الله إظهار الخمر والقبالات). الادريسي، نزهة المشتاق، ص 70. الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي، ص 101. الجتاني، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ص 99 عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص 167.

أما مصطلح اللزمة فقد ذكر لأول مرة في العهد الحفصي، وليس في العهد العثماني كما يبدو لبعض الدارسين، وهي القبالة، وتختلف عن الملزوم، بمعنى العشر الذي يدفعه التجار في الديوان، واللازمة (ج لوازيم) التي كانت تدفعها القوافل القادمة أو الخارجة من بلاد السودان في طرابلس وإجدابية في العهد الفاطمي. ينظر : ابن حوقل، صورة الارض، ص 70. Amari, Diplomi, op. cit., p. 71.

(2) البرزلي، نوازل، ج II، ص 105 ب، ج III، ص 169.

الف ديناراً، وذلك قبل أن يأمر السلطان أبو فارس عبد العزيز بإزالتها(1). وكان العمال والولاة يلتزمون جباية البلاد التي كانت تحت سلطتهم، ويقومون تحت غطاء للزمة بشتى التجاوزات، حتى أستطاعت هذه الفئات المتحالفة مع السلطة المخزنية، من الاثراء على حساب الاكثرية، وخاصة التجار والحرفيين. وهو ما يفسر عدم شعبية هذه الجباية، ومحاولة إزالتها عديد المرات.

فقد قام أبو الحسن المريني بإزالة ذلك، حسبما ذكر ابن مرزوق، إذ قال : « ومما رفعه، وكان شائعاً شنيعاً، اكتراء الولاة للبلاد، فانهم كانوا يلتزمون مجابي البلاد التزاماً، وكان سبب هذا تمالؤهم على الخيانة في ولايتهم على سبيل الامانة، فاذا تولوها التزاماً امتدت أيديهم، وكثرت عاديتهن وظلمهم. فإذا أجروا، إعتلوا بالالتزام. فأسقط رضي الله عنه هذا اللقب، ولم يبق به أثر في المغرب، فصار يوليهم إياهم أمانة، وترك في ذلك أموالاً طائلة » (2).

ثم عادت من جديد في النصف الثاني من القرن الثامن، طيلة نصف قرن، الى أن أزالها أبو فارس عبد العزيز. غير أن هذا المنع يبدو مؤقتاً، إذ ذكر البرزلي أن أغلب الاسواق والفنادق كانت متقبلة، من ذلك قبالة سوقي الدباغين والخرازين بتونس، التي كان تولوها رجل لا ينتمي الى المهنة، وهو ما أنكره البرزلي، كما أنكر في الجملة القبالة، معتبراً إياها « جباية الحرام » (3).

واعتماداً على نفس المصدر، فإن الفنادق بمدينة تونس عرفت هذا النظام في النصف الاول من القرن التاسع هـ، وقد حاول عمال السلطان الاستئثار بقبالة فندق الرماد بتونس، لما يدره من أرباح طائلة، وتولوا لزمته بأسعار مرتفعة كي يصرفوا نظر بقية الحرفيين عن كرائه. على أن هذا المبلغ المشط أعجز الحرفيين، وأجبرهم على إخلاء المكان، والتزام فندق آخر، حولوه الى غسل الغزل. ويأتي ذلك برهانا على وقوف القبالة في وجه التطور الحرفي والتراكم الرأسمالي بصفة عامة (4).

ومن القبالات الأخرى المعروفة القبالة عند البنائين، وهي مؤاجرتهم على بناء دار، على أن يقوم البناء بتوفير مواد البناء من جص وأجر وغيره. وهي عملية شبيهة بقبالة أرض الحبس أو الارحية، بمعنى كرائها بمبلغ معلوم (5).

ويخضع استخراج الملح وتصديره الى المدن الايطالية الى نظام القبالة، الذي يفرض على المتولي لأمر الملاحة أو التجار الاجانب (6).

- قبالة الملح : ساهمت الملاحات العديدة الموجودة بمنطقة البحر المتوسط في تمويل المدن التجارية الايطالية، وخصوصاً جنوة والبندقية. وهي على التوالي الملاحات الموجودة بياصة بجزر البليار، وتراباني بصقلية وكالياري وإفريقية، على طول الساحل الممتد من سوسة الى طرابلس، ومن أهمها ملاحه لمطه وأم الاصنام بسبخة القيروان وجرجيس وقصر صالح ورأس المخبز وطرابلس التي يصدر ملحها الى المدن الأوروبية منذ القرن السابع هـ / الثالث عشر م. كما كان الملح يستخرج من السبخ المحيطة بمدينة تونس، ومن سبخة تانكمرت بالجريد (1).

ومنذ القرن السادس هـ / الثاني عشر م، طرحت قضية ملكية هذه المعادن الطبيعية، وكيفية استغلالها، هل هي ملك للسلطان أم للمجموعة أو لمن قام باحيائها وتهيئتها ؟

وقد أعتبر المازري أن كيفية استغلال المعادن أمر مرتبط بنوعية فتح البلاد صلحاً أو عنوة، مع إعطاء الاولوية للفقير على الغني، وللمصلحة العامة، ويقع استئجار العمال بأجر معلوم (فالنسبة الى معدن الرصاص، كان العامل يتحصل على نسبة من القفاف).

أما البرزلي، فإنه فرق بين حالتين : الاولى، الملاحة ناجمة عن عمل وتهيئة (إحياء)، فإذا كانت قريبة من العمران، فإنها تحتاج الى إذن السلطان، ويكون ملكها للذي أحيائها، بمعنى أنها تحتاج الى قبالة، وهو ما تم بالفعل في القرن الثامن هـ، لما اكترى المخزن ملاحه بتونس لقوم، على أن يدفعوا له قسطاً من الربح. أما إذا كانت بعيدة عن العمران، فإن أمتلاكها جائز. وتخص الحالة الثانية الملاحة الطبيعية، التي لا تحتاج الى إحياء أو عمل، فهي ملك للمجموعة شأنها في ذلك شأن المحتطب والبحر، دون أن يتدخل السلطان في ذلك (2).

على أن الامر يبدو أكثر تعقيداً من الناحية العملية، إذ تشهد الملاحة الواحدة تطوراً في كيفية الاستغلال، من ذلك ما حصل بملاحه أم الاصنام (سبخة سيدي الهاني) التي كانت متقبلة من شخص يدعى مسعود الظاهري. ثم نزاعها المستنصر من يده إبان الحرب الصليبية، كي يتولى استغلالها من ماله الخاص، على أن يعود نفعها للأهالي. وهو يقوم بذلك تقرباً من القوى الفاعلة بالقيروان، في ظرفية حرجية (3).

(1) التجاني، رحلة، ص. 206، 155 319.

Brunschvig, Les Hafsides, T I, p. 400. Dufourcq, l'Espagne Catalane et le Maghrib, pp. 419, 521, 536.

(2) البرزلي، نوازل، مخ. رقم 4851، ج II، ص 112، 1312-ب.

(3) راجع نص الظهير السلطاني الممنوح لأبي غيث رحمة الحكيمي (فصل الاقطاع).

(1) الترجمان، تحفة الاريب، ص 18. ابن أبي دينار، المؤنس، ص 155. (2) ابن مرزوق، المسند، ص 283.

(3) البرزلي، جامع، ج II، ص 105، ج III، ص 169. (4) المصدر نفسه، ج II، ص 170، 105-ب.

(5) المصدر نفسه، ج II، ص 156، ب (كان يطلق على تغطية السقوف وقتذاك الصبة). حول قبالة الارحية، انظر :

ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 29. راجع الفصل الخاص بالحبس.

(6) البرزلي، نفسه، ج II، ص 1312. Hocquet, Le sel et le pouvoir, Paris 1979, p. 234.

وكانت نسبة هامة من الملح المستخرج من السبخ الافريقية، وخاصة من رأس المخبز تصدر الى البندقية، وكان خاضعا لدفع المكوس للسلطة المخزنية، وبالتالي لابرار معاهدات تجارية بين الطرفين. ومنذ القرن الثامن هـ / الرابع عشر م، أبرمت البندقية معاهدة مع سلطان تونس وكذلك مع أمير طرابلس (1).

وقد نصت الاتفاقية المبرمة بين السلطان الحفصي أبي عصيدة وسفير دوق البندقية سنة 1305، على وضع التجار البنادقة تحت حماية السلطان عند نزولهم في المواني الافريقية، وبصفة خاصة برأس السبيل - ولعلها رأس الزبيب -: Rassazibili، وفي وثيقة سنة 1317، كتبت Rassacibili. على أن المعاهدة المبرمة في التاسع من جوان سنة 1356 بين سفير البندقية جيرالدو (B. Giraldo) وأمير قابس، أحمد بن مكي تنظم العلاقات التجارية والمالية بين البلدين، ولا تشير الى تصدير الملح المستخرج من ملاحات جرجيس ورأس المخبز، الا في البند الرابع. وحفاظا على توازن الميزان التجاري بين الطرفين، قبلت البندقية تصدير المواد الاستراتيجية التي منعتها الكنيسة، مثل الخشب والحديد والاسلحة الى طرابلس. ولما أستعاد أبو فارس عبد العزيز السيطرة عليها، أبرم اتفاقية مع البنادقة سنة 1392، تحتوي على بنود مشابهة مع تنصيبها بصفة مميزة لميناء رأس المخبز، بأعتباره المرسى الأكثر استعمالا في التجارة بين البلدين (2).

وفي الجملة، فإن رأس المخبز يعد من بين المراكز الأساسية لانتاج الملح، والمراسي المرتبطة بعلاقات نشيطة مع البندقية طيلة القرن الرابع عشر، شأنه في ذلك شأن يابسة وكافلياري وتراباني وقبرص والاسكندرية والقرم. وبدرجة أقل، استعملت ملاحات جرجيس وقصر صالح وطرابلس. ومن الملاحظ أن هذه المراسي مقترنة بالتجارة الصحراوية، وخصوصا تجارة الذهب، وهو ما يفسر أن نسبة هامة من الذهب كان يقع تحويلها من المراسي الصحراوية الى البندقية.

قبالة الخمر: تموضعت فنادق التجار الاوربيين بمدينة تونس بناحية باب البحر، وهناك خصص مكان لبيع الخمر وترويجه، ورغم أنه تعرض الى الازالة في مناسبتين على الاقل، إبان حركة ابن أبي عمارة سنة 679 هـ، وعند تولي أبي فارس عبد العزيز الحكم، فالغالب هو إباحة تجارة الخمر، لما تدره على المخزن الحفصي من عائدات، إذ

مثلت قبالة الخمر دخلا سنويا قارا، يقوم بدفعها ممثل عن الجالية الاوربية، في بداية السنة الميلادية، وكان قد تقبلها على التوالي إيطاليون وقتلانيون.

وقد بلغ مقدار هذه القبالة الكبرى للخمر في 26 مارس سنة 1299 م مقدار 18 000 بيزا، أي ما يعادل 3600 دينار، استوفاه مشرف الديوان الفقيه ابن مروان المسمى ابن مكن، من فراريو (Ferrario). ومن الملاحظ أن هذا الاخير هو شخص مغاير للذين قاما بأكتراء هذه القبالة من البندقي باودوكو (Bauduco)، وهما البيشاني مارتلو (Martello) ودي يوليانو (De Iuliano)، وذلك في 14 مارس من هذه السنة. مما يدل على تعدد الاشخاص المشتغلين في هذه القبالة ذات المداخل الهامة. وقد ازدادت إيراداتها بعد نحو قرن من هذا التاريخ، إذ بلغت في بداية حكم أبي فارس 10 000 دينارا (1).

لكن كراء هذه القبالة يتعرض أحيانا الى سوء تفاهم بين السلطة المخزنية والمتقبل، مثلما وقع في 20 ديسمبر سنة 1288، لما أشتكى المكلف بالقبالة الكبرى للخمر، فراريو (Ferrario)، الى المشرف على الديوان الفقيه أبي يعقوب الرقادي، سوء معاملة الفقيه أبي عبد الله له، وفرط في مسؤولية القبالة الى رجل الدين المكلف بكنيسة فندق الجنوبيين القديم. ولكن من الواضح أن فراريو تراجع عن هذا القرار، إذ ظل على رأس القبالة في السنة الموالية (2).

ويبدو أن أهمية هذه الحرفة كان لها تأثير مباشر على عائدات الافارقة وقتذاك، إذ أنتشر أستعمال بعض المفردات الايطالية الخاصة بالخمر، مثل البتاتي المصنوعة من الخشب، ومفردها بتية (botilla) والاقباب، ومفردها قوب (coupe)، والبوقال (boccalo) الخ. وقد كانت بعض الفئات تتعاطى شرب الخمر، خارج باب البحر، بمدينة تونس، دون تعرضهم لمراقبة متشددة، إذ أن أهل إفريقية فضلوا عدم استعمال مهنة الشامام لمعرفة المخمور، وهي طريقة متبعة بالمغرب الأقصى. وتسربت مبيعات الخمر الى المدن الداخلية، حتى أن القيروان عرفت حومة تسمى بالنباذية، كان يباع فيها الخمر «إشهارا جهارا، وشرايبها عاكفون عليها ليلا نهارا»، وذلك بعد أن تقبل أحد التجار النصراني الخمر من السلطان بمدينة القيروان، حسبما ذكر ذلك ابن ناجي.

قال في هذا الصدد: «هو أن رجلا كافرا التزم دفع مال فيه للمخزن، يؤديه كل يوم أو في العام، على أن يبيعه بالقيروان. فخرج له الامر بذلك، فعمد الى دار بالحومة المسماة اليوم بالنباذية، سميت لبيعه الخمر بها» (3).

والى جانب هذه التأثيرات الاجنبية في شرب الخمر، فقد تعود سكان إفريقية على

(1) Hocquet, *Le sel et le pouvoir*, pp. 186, 229, 234, 335.

(2) Hocquet, *Le sel et la fortune de Venise*, Lille 1982, pp. 76, 98, 99, 164, 209, 218, 219.

لقد أخطأ (هوكي) في قراءة الاسم الوارد في الوثائق الايطالية رأس السبيل أو رأس المخبز، والحقيقة أنه رأس الزبيب، الذي يقع في طرف مدينة بنزرت الشمالي، وهو يراقب حركة الملاحه بين ضفتي المتوسط، ولذا فقد كان من المواضع الاستراتيجية في الملاحه المتوسطية طيلة العهد الحفصي.

(1) Rاجع الفصل الخاص بالمكوس التي أزالها أبو فارس عبد العزيز. Brunschvig, *op.cit.*, TII, p. 71
Pistarino, *Notai Genovesi in oltremare...*, Genova 1986, actes n°44, 26.

(2) Ibid, acte n°1.

(3) ابن ناجي، معالم، ج IV، ص 92.

شرب النبيذ، وهو المسمى عند أهل المدن الفقاع، ولدى أعراب إفريقية المريس. ولئن كنا لا ندري كيفية صنعه، فالواضح أن درجة الشدة الناجمة عن كثرة تخمره كانت تؤدي إلى الاسكار، وهو ما يفسر منع الفقهاء لبيعه طيلة شهر رمضان (1).

وحصيلة القول، فإن قبالة الخمر تطورت في خط مواز لتطور التجارة المتوسطية بإفريقية، حتى أضحت من المداخل القارة للمخزن الحفصي، رغم الموانع التشريعية الناصة على ذلك، ومعارضة العلماء لها.

- الفنادق الأخرى المتقبلة أو التي كانت حكرا على المخزن الحفصي: خصصت الفنادق لسكنى الغرباء الوافدين على المدينة، وخاصة التجار الأوربيين، كما خصصت لعمل بعض الحرف أو لإيداع البضائع وبيعها، ونظرا إلى تعدد وظائفها اعتبرت من بين هياكل التمويل الأساسية بالمدن الكبرى. وقد حاولت السلطة المخزنية تملك الفنادق الخاصة بالحرف، وكراءها للحرفيين والتجار. فالفندق الذي تحول فيما بعد إلى زاوية أحمد بن عروس، بعد أن كان وكرا للفساد، كان في الأصل فندقا من أملاك السلطان أبي عمرو عثمان (2).

ومن أهم الفنادق والمخازن في العهد الحفصي، نذكر:

- فندق البقل: مخصص لإيداع البقول والخضر، يوجد قرب باب سويقة، وقع تحويله إلى جامع الخطبة بباب سويقة في عهد أبي عبد الله المرجاني. ويوجد فندق ثان للبقل بالقيروان.

- فندق الرماد: يقع فيه تبييض الغزل وتنظيفه، وقد كان يختص بقبالته أهل المخزن كما بيّنا سابقا.

- مخزن الطعام: ويسمى كذلك مخزن السماطين، ذكر بمدينة تونس منذ بداية القرن السابع هـ، وقد كان به أنذاك شاهد عدل.

- مخزن الفخار: أصبح متداعيا في القرن التاسع، حتى أنهار جزء منه (3).

- دار الصابون: كانت بدورها حكرا على المخزن، وقد كان المتولون لهذه الدار يتحكمون في اقتناء المواد اللازمة لصناعة الصابون، من رماد يأخذونه على اختيارهم بمقابل زهيد، وجير يحملونه بالأكراه من أربابه بسعر بخس، باستثناء الزيت الذي

رنه بسعر السوق. وبعد طبخ هذه المواد وتحويلها، يباع الصابون بأسعار مشطة، حتى لجأ الناس إلى اقتنائه من خارج مدينة تونس، بطريقة سرية، لأن السلطة تفرض على الناس عدم صناعته وشرائه من دار الصابون (1).

- سوق الربع: يعتبر كذلك من خاصة السلطان، وأملاكه التي يقع كراؤها، وكان موضعه في القرن السابع بزقة الساباط، وقد أحتوى على أكثر من 27 حانوتا (2). وبالتالي، تتضح أهمية القبالة أو اللزمة، وشمولها لعدة قطاعات اقتصادية بالمدينة، وذلك خلافا لما ذكره أحد المستشرقين من كونها ذات أهمية ثانوية، ولم تخص سوى قبالة الخمر (3).

وخلاصة القول، فإن المغارم المختلفة المذكورة، من نزول وخطايا وقبالة، كانت تخص بدرجات متفاوتة أهل الحضر والبدو، وقد أدت هذه السياسة المالية النهبية إلى زيادة تفكير السكان، وبخاصة منهم أهل البادية الذين أثقلهم المخزن، إلى جانب المغارم المذكورة آنفا، بقائمة أخرى من الضرائب.

وتمثل هذه الجبايات نسبة فائقة من مداخيل الدولة. وقد كانت تؤخذ في الغالب نقدا، وما الخطايا إلا نموذج دال على تطور التعامل النقدي. ولا يقتصر دور الدولة على جباية الأموال وتنظيم فائض الانتاج ومراقبته، إنما كانت توزّعه على الفئات المستفيدة مثل الأسرة الحاكمة والجهاز الإداري والفقهاء والجيش (وخاصة فئة العلوج المرتزقة).

(1) البرزلي، جامع، ج III، ص 63 ب.

(2) مناقب السيدة المنوبية. انظر أيضا: Brunshvig, Les Hafsides, t II, p. 150, 202.

(3) انظر: Brunshvig, op. cit., T II, p. 71.

هويكنز، النظم الإسلامية في المغرب، ترجمة الطيبي، ص 115.

(1) الأبي، الاكمال، ج V، ص 316، ج VII، ص 127.

(2) لقد تحولت بعض الفنادق مكانا للفساد كما يبدو من خلال أمثلة عديدة، ونفهم من مسألة أوردها البرزلي، أنها كانت وكرا لممارسة الفساد، مما أجبر تدخل أحد قضاة مدينة تونس. ويكثر سكنى الفنادق والاقبال عليها أيام المواسم. انظر: ابن راشد، الفائق، ج IV، ص 7 ب. ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 36 ب. البرزلي، جامع، ج II، ص 150 ب. مناقب ابن عروس، ص 209.

(3) حول هذه الفنادق، انظر على التوالي: مناقب، مخ، ص 173، ص 113 ب، ابن ناجي، معالم، ج IV، ص 231 البرزلي، جامع، ج III، ص 63 ب، ابن عبد الباسط، رحلة، ص 17. مناقب بن عروس، ص 428.

لقد كانت السمة الغالبة على الاقتصاد في الداخل هي ثقل الجباية المسلطة على المزارعين والحرفيين وأحتكار السلطان لعدد النشاطات المدنية والبادية. وهو ما يفسر قوله ابن خلدون الشهيرة : « السلطان هي السوق الأعظم للمال ».

ولا مرأ أن تأثير المدن التجارية الأوروبية على اقتصاديات افريقية كبيرة، وشامل لمختلف مظاهر الحياة اليومية. فقد نعثر عليه في كاغذ العدل وجبة ملف الفقيه وفي البوقال البيشاني بالمائدة الحضرية وفي النواقد والابواب الخشبية والحديدية التي صنعها الحدادون والنجارون الجنوبيون بتونس، كما نعثر عليها في مغزل النسيج وهندام المرأة ووصفة الطبيب النصراني بتونس، وحتى في الاحتفال ببعض الأعياد والمواسم.

وبالتالي فقد كان التسرب " الرأسمالي " هاما في المدن الافريقية التي لم تتمكن من منافسة التطور الحرفي الحاصل بجنوة والبندقية وبرشلونة وغيرها من المدن التجارية. وقد تجسد ذلك بوضوح في قطاع النسيج حيث هيمنت الصناعة الايطالية والقطلانبة في مستوى التصدير، وأغرقت السوق الافريقية بالبضائع المتأتية من الجانب الآخر من المتوسط. كما عجزت البحرية الافريقية عن المنافسة، وهو ما أثر بدون شك على طبيعة العلاقة بين المدنية وباديتها.

فقد تضررت البادية من ظهور هذا الاقتصاد التجاري غير المتوازن، وأضحى دورها مقتصرًا على تجميع المواد الأولية من صوف وجلد وبعض الانتاج الزراعي (زيت وتمر وحبوب وغيرها)، وتحويلها الى المدينة لغاية التصدير. وهو ما أدى حتماً الى تفكيرها.

تطور أسواق مدينة تونس وفنادقها

السوق في العهد الحفصي	الموقع	تطوره في العهد العثماني	الموقع (2)	ملاحظات أخرى
سوق الحرير	شمال جامع الزيتونة	سوق الحرارين	من اسواق الربع	22 حانوت
سوق القطانين				
سوق الصوف		سوق الجرابية؟	من اسواق الربع	20 حانوت خالية
سوق الغزل	قرب الابارين و سوق النساء؟	سوق الغزل : سوق الحاكة	ناحية باب بنات	19 حانوتا
سوق القماش أو	حذو جامع الزيتونة			
الرهدارين	غربا			
سوق الابارين	شمال جامع الزيتونة			
سوق الخياطين	بنفس الناحية			
سوق النساء	قرب سوق الربع			
سوق الجبة		سوق الجبة		15 حانوتا
سوق الكمادين				
فندق الرماد				
سوق الصباغين	داخل باب الجزيرة	سوق الصباغين	الباب الشرقي	59 حانوتا
سوق الملابس القديمة	بريض باب منارة			
مخزن الطعام		سوق السمات	داخل الربع	47 حانوتا
أو السماتون		الكبير		
سوق الفكة	شرقي جامع الزيتونة			
أو الفاكهاينيون				
العطارون	على طول "الممر الكبير"	سوق العطارين		700 حانوت في العهد الحفصي؟
	حذو الزيتونة	والطبيين والغرابلين		
الشرابيون				
فندق الخمر	خارج باب البحر			

المسلخ الدباغون التبانون	خارج باب الجزيرة الربض الجنوبي في الربض الجنوبي في القرن VII ثم تحول الى الشمالي الربض الشمالي +	التبانين	6 حوانيت
الحلفاوين مخازن الخشب سوق الفلقة حوانيت الشماعين حوانيت البلاغين	بياب الفلاق (بدواميسه) قرب سوق النحاس حاليا قرب جامع الزيتونة مجاور للسوق السابق	سوق الفلقة سوق الصبابطين والعقبية	22 حانوتا
سوق الخرازين سوق الحواتين سوق الربع	قرب زاوية بن عروس بزنفة الساباط سابقا	اسواق الربع (41 حانوتا)	30 حانوتا في القرن VII هـ تهدم منه 27
القيسارية سوق الصاغة سوق الكتب سوق الصفارين	باب الفلاق قرب الزيتونة شمالا جنوب جامع الزيتونة قرب سوق الفلقة بسوق النحاس حاليا	الكثيين	32 حانوتا
سوق السقالين سوق السراجين سوق السكاكين فندق الرصاص	قرب باب منارة داخل باب منارة داخل باب منارة بزواوية بن عروس حاليا	سوق السراجين الرماحيين والسكاكين	داخل باب منارة
فندق الزيت فندق الخضرة	حانوت الادام فندق الخضرة	خارج باب سويفة	خراب سنة 1102 هـ

(أو البقل) فندق الرماد مخزن الفخار دار الصابون حوانيت القصارين سوق العزافين	حد القرن VII هـ	دار الصابون فندق العزافين	بالقنطرة	خراب سنة 1102 تحول الى مارستان سنة 1102
سوق الحدادين سوق السقاطين فندق الزبيب فندق العسل سوق غرنوط سوق القنطرة الرصيف سوق الوزر	زقاق العزافين حاليا	خارج باب سويفة + داخل باب سويفة + خارج باب الجديد + داخل باب الجديد + داخل الربع + قرب الصباغين + شرق الزيتونة + العطارين	خراب 3 حوانيت 36 حانوتا (+ سوق الفلقة) : 24 حانوت منها 6 خالية 50 حانوتا 24 حانوتا 18 حانوتا 30 حانوتا فنادق أخرى	
سوق خارج باب الجديد سوق النجارين سوق مسجد البلاط سوق الشواشين سوق الخلق مخزن الجيار فندق التبن فندق الرخام				

المهن الخاصة بالنشاط التجاري والحرفي بمدينة تونس

اسم الحرفة	العلم	التاريخ	المصدر
إسكاف			
بائع / باعة / بياع			
باقلاني - بقال			
براء	أبو القاسم البراء - عمر البراء		الزركشي، ص 35، 43، 113
بزاز			
بلاغ	عبد الحق البلاغ / مبارك البلاغ	VII هـ	مناقب 18555
بناء			نقاش القرجاني، ص 15
بواب	محمد البواب	VII هـ	مناقب 18555
بيطري			
جباس	أبو الحسن الجباس - محمد الجباس		الزركشي، ص 149، 150، مناقب 18555
جزار	مجمد بن جابر الجزار		العقباني، نزهة، ص 227-228
جصاص			نقاش القرجاني، ص 83
جمال			
جلاب			العقباني، ن، م، 209، 212
جلاد			مناقب بن عروس، ص 215
جلاز	محمد الجلاد		الزركشي، ن، م، ص 51، 65
جوهرى	أبو العباس احمد السلمي عرف الجوهرى		نقاش حفصية، رقم 137 نقاش القرجاني، ص 63
جيار	عبد الكريم الجيار	VII هـ	مناقب 18555
تاجر	التاجر أبو عبد الله محمد بن سلامة		

تبان	سوق التراب / عمر التراب	VII هـ	مناقب 18555
تراب			
ترجمان			
تمار			
حائك	أمناء الحاكة		العقباني، نزهة، ص 245
حاجب			
حبال			
حجام			
حداد			
حريري	الحريرية - سوق الحريد		
حصاري / حصري		VII هـ	مناقب 18555
حطاب	علي الحطاب عبد الله		ن، م، نقاش القرجاني، ص 32، 40، 131، 119، 44
حفار الابار	أبو الحسن بن الامين علي الحكار	VII هـ	مناقب 18555
حكار			
حمل			
حمامي	عبد الرحمان الحلفاوي		
حلفاوي			
حلواني			
خادم			
خازن	محمد بن الخباز		
خباز	سرة الخرازين / عبد الحميد الخراز	VII هـ	الزركشي، ن، م، ص 38-39، 44-51 العقباني، نفسه ص 274، مناقب 18555
خران			
خراف			
خراط			
خشاب			
خضار	فندق الخضرة		
خلال			
خمار			
خياط	تاج الدين الخياط		الزركشي، ص 116

شَمَاع	أحمد الشماع	نقاش الفرجاني، ص 69 الزركشي، نفسه، ص 120-123
شَوَاء	مجبى الصابون - فندق الصابون	
صابوني		
صاحب الرّحا		
صائغ	ابن الصباغ	الزركشي، نفسه، ص 117 مناقب 18555
صباغ		العقباني، نفسه، ص 222 الزركشي، نفسه، ص 89 مناقب 18555
صراف / صيرفي	سوق الصفارين / محمد الصفار	الزركشي، نفسه، ص 117
صفار		
صواف		
طباخ		
طبّال	أبو الحسن الطبال الاشبيلي	مناقب 18555
طبيب		
طحان		
فاكهاني	سوق الفاكهانيين	
فحام	فندق البياض	
فخّار	سوق الفخّارين	الزركشي، ن.م. ص 117 نفسه، ص 117 العقباني، نفسه، ص 219 نفسه ص 223 مناقب 18555 مناقب 18555
فراء		
فران	أبو عبد الله محمد	الزركشي، نفسه، ص 70 نفسه، ص 117 نقاش حفصية، عدد 50
قباقيبي	أحمد القباقيبي	البرزلي، ن.م. ج I ص 59 ب الزركشي، ن.م. ص 200، 112، 110، 12، 54
قدّاح	عمر بن قدّاح	نقاش الفرجاني، ص 83 ابن الطواغ، سبك النقال، ص 124، مناقب 18555
قشّاش	سوق القشاشين	
قصاب	الحاج محمد بن أب بكر عرف بابن القصاب	
قصار	ابن القصار	
قطّان	عبد الرحمن بن القطان - محمد القطان البلوي أبو الفضل محمد القطان ابن القطان	
قلّال	القلالين	
عزاف	سوق العزافين	

دبّاغ	محمد بن الدبّاغ	مناقب 18555
دلال		الزركشي، تاريخ، ص 58، 60، مناقب مخ 18555 .
دهان		
رتاب		
رصاص		
رصاص	محمد الرصاص، أبو محمد الرصاص	603 هـ
رفاء		نقاش الفرجاني، ص 13، الزركشي، ص 135 - 152
رقاص		
رمّاح		
رهدار	سوق الرهدانة	
ريحاني	محمد بن عبد الله بن عثمان شهر بالريحاني	987 هـ
زجاج		الزركشي، نفسه ص 116 نقاش حفصية، رقم 157
زرّاد		
زفّاف	سوق الزفّافين	
زنگار	أبو عمر وعثمان الزنگار	الزركشي، نفسه، ص 117 نقاش الفرجاني، ص 131 الزركشي، نفسه، ص 34
زيّات	عيّاد الزيّات	
سائس		
سبّاك		
سجّان		
سراج	عبد الله بن عبد الرحيم السراج	770 هـ
سقاء	قاسم السقا / أحمد السقا	VII هـ
سماط		مناقب 18555
سمّاك		
سمان		
سمسار		
سنفاج	علي السنفاج	VII هـ
شاهد عدل		مناقب 18555
شرابي	سوق الشرابين	
شكاري	الشكاري	

الصوف

التاريخ	مصدر البضاعة	وجهتها	قيمتها	سعرها	الأطراف التجارية	المرجع المعتمد
1245	تونس	Pise	9 قناطر صوف	29,5 د	محرز القابسي / باج	Amari Diplomi Doc. n°14 Notai, n°9
مارس 1289		Genova	50 قنطار صوف (بالقنطار التونسي) غير مغسول	800 بيّزا		
	سوسة	-	50 قنطار من الصوف بالقنطار السوسني	825 بيّزا		n°19
	تونس		400 قنطار صوف 200 قنطار جرّة صوف		الوكيل شيبو	n°35
			400 قنطار صوف 200 جرّة صوف 9 رزم صوف غير تنظيف + 4 رزم صوف	17 بيّزا القنطار		n°36
			رزمة من الصوف المنضف =		Ferrarius	n°59
			16 رزمة من الصوف 6 رزم من الصوف 400 قنطار صوف غير منضف 200 جرّة صوف 60 جلد بقر 150 قنطار صوف مغسول 117 شكارّة قطن = 180 قنطار إفريقي كمية من الجلد والصوف	قنطاران 50 رطل 52 قنطار 82 رطل 13 قنطار 62 رطل	Ricio	n°60
			حمولة صوف	10890 بيّزا		n°73
				2550 بيّزا		n°102
				8107 بيّزا (ضمان)		n°131
	تونس			30000 بيّزا = 6000 د		Dufourcq. p.594

عسال	أحمد يحيى بن محمد العسال	ت، 725 هـ	نقاش حفسية، عدد 84.
عشاب	محمد بن أيوب العشاب		نقاش القرطاني ص 40
عصار			
عطار	سوق العطارين - ذوي العطر		الزركشي، ن م ص 117 لعقباتي، ن م ص 263. لعقباتي، ن م ص 263 الزركشي، ن م ص
غزال	سوق الغزل بتونس		
كتبي	سوق الكتبيين بتونس		
كتاني			
كحال			
كسائي			
كمد	ميمون / محمد / ابراهيم بن / أحمد الكمد عبد السلام الكمد		الزركشي، ن م ص 154، 148، 58 180، 128، 127، 107، مناقب الدعائي، ج II ص 1227. مناقب 18555 الزركشي، ن م ص 53-54 مناقب 18555
كوّاش	بوروي الكواش		
مرجاني	أبو محمد المرجاني / ابن عبد الرحيم للمرجاني		
مغازلي			
مغربل			
ملاح	فندق الملح	1496 / 901	Mas -latrie, Traités. p198 الزركشي، ن م ص 127 نقاش حفسية، عدد 197 ابن ناجي معالم، ج VI
مكاري	فاطمة بنت محمد بن علي المكاري البنانيين	ت 761 هـ	
نباذ			
نبال			
نجار	عائشة بنت سعيد النجار		نقاش الفرجاني، ص 78
نحات			
نحاس			
نحاس			
نطاع			مناقب 18555
نغالي			
هراس			ابن الطواغ، ن م ص 123
وزان			
وشام			

أسعار الرقيق والحيوانات والسفن والعقارات

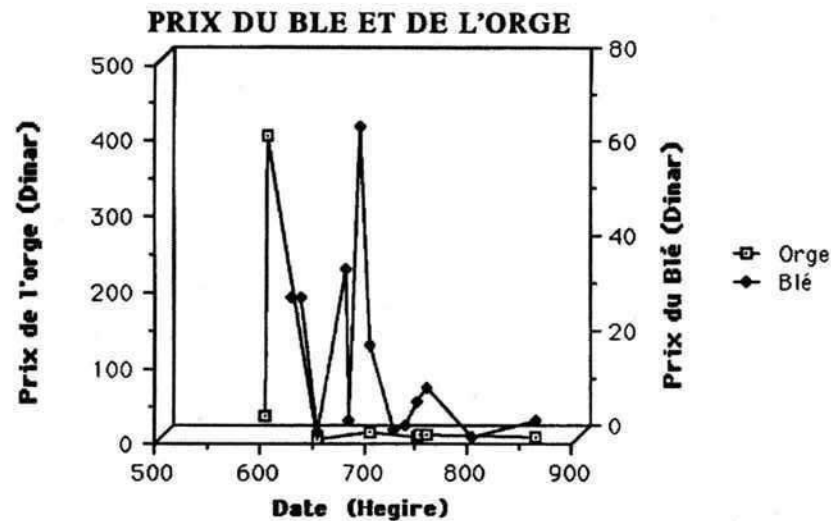
التاريخ	البضاعة	السعر	المكان	المصدر
الرقيق :				
نهاية القرن هـ -	أمة خادم	20 ديناراً	القيروان	مناقب الدهماني، ج 1، ص 139
XIII/VII م	أمة	10 د.	قفصة-تونس	ابن رشد، الفائق، ج 11، ص 51 ب
1/2 VII م	جارية	20 ديناراً	تونس	ابن رشد، الفائق، ج 11، ص 180 ب
XIV م	جارية	30 د.	تونس	ابن رشد، الفائق، ج 11، ص 138 ب
	عبد	15 ديناراً درهم سكية ثمانية	تونس	ابن رشد، الفائق، ج 11، ص 107 ب
	عبد	20 دينار درهم عشرية	تونس	مناقب، بن عروس، ص 479
	عبد	100 دينار درهم عشرية	قفصة-تونس	ابن رشد، ج 11، ص 134 ب
XVI م	15 عبد	50 د. مقايضتهم بجواد	الغزلان	ج 11، ص 105 ب، 115 ب
	فك اسرا امرأة	50 د.		ابن عقيبة، اغتنام القرصة، ص 156 نفسه
الحيوان :				
VIII م / XIV م	بقرة أو ناقة لبون	10 دراهم سكية عشرية	تونس - قفصة	ابن رشد، الفائق، ج 11، ص 91 ب
XII م / VII م	فرس شقراء	60 د.	سوق المركاض (تونس)	مناقب، ص 18555، ص 1180
IX م / XV م	جواد	150 د.	تونس	المغربي، نوازل، ج 11، ص 137
VII م / XIV م	جواد	20 د.	تونس	مناقب، ص 18555، ص 1176
السفن :				
VIII م / XIII م	سفينة	100 د.	تونس	ابن رشد، ج 11، ص 162 ب
XIV م / VII م	جفن قطلاي	1600 د.	تونس - طرابلس	Alarcon, Documentos p.267
	سفينة قطلاية	من 500-2500 د.		Dufoucq, l'Espagne, p.531-532
	سفينة كبيرة	4000 د.		
	(جفن)	1000-600 د.		
	سعر عادي			
	للسفينة			
العقارات :				
XIV/VIII م	أرض	1350 د.	صفافس	البرزلي، ن.م.، ج 11، ص 146 ب
XIV/VIII م	بحيرة	160 د.	القيروان	ابن نايجي، معالم، ج IV، ص 218
	تفاح بجنة	15 د.	قفصة	ابن رشد، ن.م.، ج 11، ص 53 ب
	كراء الأرض	5 د. / العام	قفصة	البرزلي، ن.م.، ج 11، ص 146 ب
	دار	100 د. - دراهم سكية	قفصة-تونس	ابن رشد، ن.م.، ج 11، ص 34 ب
	دار معتبرة	200 د.	القيروان	ابن رشد، ن.م.، ج 11، ص 60 ب، 112
	دار	80 د.	القيروان	ابن نايجي، معالم، ج 11، ص 151
	بيت	10 د.	القيروان	ن.م.، ص 149
	منزل	25 د.	تونس	ن.م.، ص 191
	منزل	100 د.	قفصة-تونس	البرزلي، ن.م.، ج 11، ص 142 ب
	كراء منزل (عام)	10-20 د.	تونس	ابن رشد، ن.م.، ج 11، ص 155
	كراء منزل (9 أشهر)	6 د.	تونس	ن.م.، ج 11، ص 17 ب
		10 دراهم / الشهر	تونس	ن.م.، ج 11، ص 32 ب، ص 170

الجلود

التاريخ	مصدر البضاعة	وجهتها	قيمتها	سعرها	الأطراف التجارية	المرجع المعتمد
	تونس	Pise	1600 جلد شاة	210 دينار	محرز القابسي / باج	Amari Diplomi
			909	73,5		Doc. n°14
			1000	165 د	هلال بن خليفة	n°15
			650	790 دراهم سكية	الجمونسي / باج	
			1324	172,16		
			750 جلد ضائية	56 د	ابراهيم بن خليفة	n°18
			1428	225 د	الجلاد عثمان المهدي /	
			650	106 د	باج وفرسطان	
			1485 خروف	251 د	الحاج صدقة الجلاد	n°19
			500	80 د	يوسف الجلاد / فرسطان...	
			380	36 د	عيسى وعبد الله	n°20
			125	16 د	الجلادين	
1245		Venise		4000 Besants		Doumerc... p.188
1282		Genova	8 أوزان من جلد الغنم 8366 جلد 60 قنطار جلود	200 د		Notai, n°34
			60		الوكيل شيبوا	n°35
مارس 1289			60	11,5		n°36
			أوزان جلود ضان 11 رزمة جلد بقر = 58 رزمة جلد =		بيزا / القنطار 131 قنطار	n°59
			8 رزم من جلد ضان = 10 رزم جلد ضان = 11 رزمة جلد بقر = 60 جلد بقر		27 قنطار 39 رطل 39 قنطار 62 رطل 46 قنطار 46 رطل	
					Ferrarius Ricio	n°60

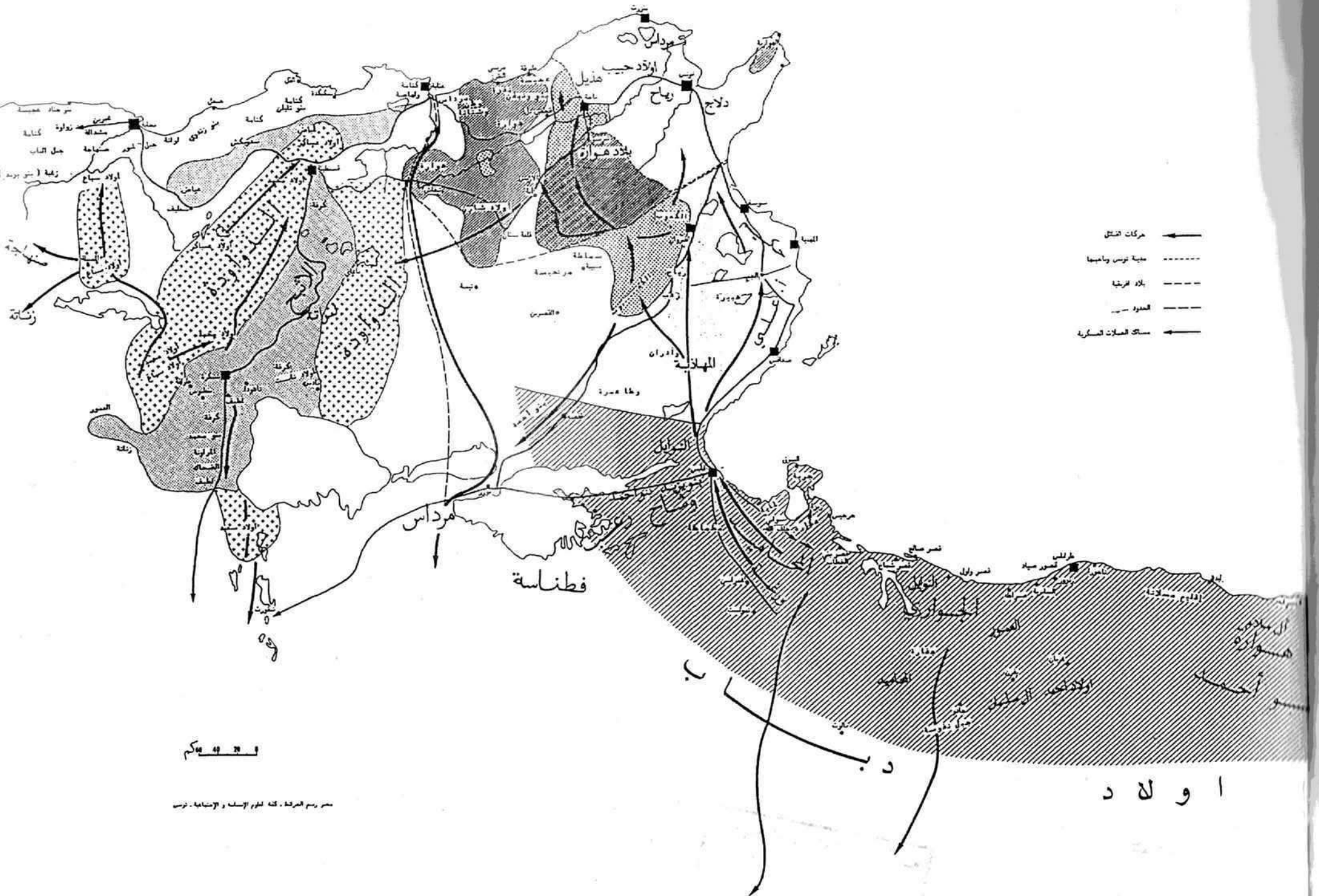
أسعار بعض المواد المقترنة بالغذاء واللباس والرواتب

	Produit	Prix (Dinar)	date (Hegire)	lieu
1	Orge	30	600	Tunis
2	Orge	400	602	Tunis
3	BLé	30	626	Tunis
4	Blé	30	635	Magreb
5	Blé	1,7	651	Lorbus
6	Orge	0,7	651	Lorbus
7	Blé	36	679	Maghreb
8	Blé	4	680	Maghreb
9	BLé	66	693	Maghreb
10	BLé	20	700	Tunis
11	Orge	10	700	Tunis
12	Blé	2	725	Tunis
13	Blé	3	736	Tunis
14	Blé	8	748	Tunis
15	Orge	4	748	Tunis
16	Orge	6	749	Tunis
17	Blé	11	755	Tunis
18	Orge	5,5	755	Tunis
19	Blé	0,5	800	Kairouan
20	Blé	4	862	Tunis
21	Orge	2	862	Tunis



التاريخ	البضاعة	السعر	المكان	المصدر
الغذاء :				
VII هـ / XII م	ضيافة (خضر وايزار)	70 د. دراهم	بادية القيروان	ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 108
VII هـ / VIII م	وجبة فول و خل وزيت وخبز	قيراط	القيروان	مناقب ، مخ ، 12544 ، ص 154
	وجبة عشاء	درهم	القيروان	مناقب الدهماني ، ج I ، ص 14 ب
	وجبة	1/2 درهم	القيروان	مناقب الدهماني ، ج I ، ص 35 ب
	رطل التمر	1/2 درهم	القيروان	مناقب الدهماني ، ج I ، ص 150
	هريسة	1 درهم	القيروان	مناقب الدهماني ، ج I ، ص 118
XV/IX م	بطيخة	1 درهم	القيروان	ابن راشد ، ن.م. ج ، ص 61 ب
	رطل تين	1 درهم	تونس-قفصة	ابن ناجي ، معالم ، ج ، ص 175
	زيت	1/4 درهم	تونس	ابن عرفة ، المختصر ، ج II ، ص 259 ب
	رطل الزيت (مجامعة)	1/2 دينار	تونس	مناقب ، 12441 ، ص 153
	حمل حلب (شبكة)	2 درهم	القيروان	مناقب الدهماني ، ج I ، ص 113
اللباس :				
VII هـ / XIII م	خواتج من جانوت	10 دنانير	تونس	مناقب الدهماني ، ج II ، ص 1106
	برنس قديم	دينار	تونس (المركاض)	مناقب ، مخ ، 18555 ، ص 177 ب
	قوطة	1/4 دينار	القيروان	ابن ناجي ، معالم ، ج ، ص 218
	مروقة	5 د.	تونس	مناقب ، مخ ، 18555 ، ص 1186
VII هـ / XIII م	ثوب (قبل الصباغة)	85 د.	تونس	ابن راشد الفائق ، ج ، ص 134 ب
	(بعد الصباغة)	95 د.	تونس	ابن راشد الفائق ، ج ، ص 134 ب
	خياطة سراويل	قيراط	تونس	مناقب أبي سعيد الباجي ، ص 17
الكتب والرواتب :				
VII هـ / XIII م	كتاب الشفاء لابن سينا	500 درهم	تونس	ابن الطواح ، سبك المقال ، ص 123
	مرتب إمام الجامع	3/4 ثمن الدينار / يومية	القيروان	
	بيت المال (دخل السلطان حسن)	150 ألف دينار كبيرة	تونس	
XV/IX م	1533 م			ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 19.25 ، R.A. n°
	عهد أبي	100 د		مناقب بن عروس 496-497
	العباس أحمد	1/4 د. / اليوم	تونس	الترجمان ، تحفة الأريب ، ص 16
القرن XVI / VIII م				

انتشار القبائل العربية والبيوية بأفريقية في العهد الحفصي



الجزء الثالث

جدلية المجتمع والثقافة بالمدن والبوادي

الفصل الأول : إعادة تشكّل المجتمع الحضري: عوامل التوازن والتصدع:

I- زمن الهجرة الأندلسية :

ظلت آثار الهجرة الأندلسية لسنة 1609م تحتل في الذاكرة الشعبية المعاصرة ببلاد المغرب، وتعددت الدلالات الحضارية التي تعكس هذا التواصل الحضاري لدى أفراد الجالية، فمنها ما هو خاص بالمواقع والاعلام، ومنها ما ارتبط بالحياة اليومية والارث الثقافي. وفي خط مواز لغزارة المادة التاريخية، تقدمت الدراسات الموريسكية، وتناولت جميع مظاهر الهجرة، فيما ظلت ظاهرة الشتات الأندلسي في العصر الوسيط أقل حظا من سابقتها، واقتصرت مقاربتها على الجانبين السياسي والثقافي، نظرا إلى طبيعة المصادر المستعملة، التي كانت في الغالب كتب حوليات وطبقات وتراجم .

وقد ساعدت هذه الظلال الداكنة التي تحيط بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للهجرة على نسبة عديد الانجازات الى الحقبة الثانية خطأ، أو القيام بمقارنات مبسطة بين الاثنين، نتلخص فيما يلي : اقتصرت الحقبة الوسيطة على هجرة الاعيان الذين استقروا داخل مدينة تونس، واشتغلوا بالعلم والسياسة، فيما شملت الحقبة الثانية (السنة 1609م) فئات العامة الذين سكنوا بضواحي مدينة تونس وناحيتها، وأنصرفوا لأعمال الزراعة والحرف (1).

واذ ننطلق من هذه المعايير متسائلين عن مدى تاريخيتها، فاننا نطمح الى إلقاء أضواء جديدة على الهجرة الأندلسية الأولى، معتمدين في ذلك على وثائق متنوعة، لا تقتصر على كتب التاريخ والرحلة والتراجم، وانما تشمل كذلك المصنفات النوازلية والمناقبية والكتابات الشاهدية .

ويتعين علينا في هذا الصدد التساؤل عن نسق الهجرة وطبيعتها وكيفية استقرار الوافدين على افريقية، ومدى اندماجهم في صلب المجتمع، وتأثيرهم فيه، وذلك لمعرفة المكانة الحقيقية لهذه الظاهرة في تاريخ البلاد، ومدى انعكاسها على المدن والأرياف.

(1) محمد الطالب، الهجرة الأندلسية الى افريقية أيام الحفصيين، دراسات في تاريخ افريقية، تونس 1982، ص 165-206 . محمد الحبيب بن الخوجة، الهجرة الأندلسية الى افريقية، في القرن السابع هـ / 13م، مجلة الكراسات التونسية، 1970، عدد 69-80، ص 129-136 .

H.H.Abdul-Wahab,Coup d'oeil général sur les apports ethniques étrangers en Tunisie, *Cahiers de Tunisie*,1970, N.69-70. pp.151-169.

Latham,Contribution à l'étude des immigrations et leur place dans l'histoire de la , Tunisie, *Etudes sur les moriscos Andalous en Tunisie*, Madrid 1973, pp.21-63

(أ) المراحل : تاريخان حاسمان في سجل الهجرة الاندلسية إلى بلاد المغرب :

- الأول، هزيمة موقعة العقاب (Las Navas de Tolosa) سنة 619هـ/1212م، التي كانت حدثا منعدجا وقد أدت إلى سقوط المدن الاندلسية تباعا بشرق الأندلس وغربه : فسقطت قرطبة سنة 633/1236م وبلنسية سنة 636هـ/1238م، ولم يجد المدد الذي قدمه أبو زكريا الحفصي نفعا، في فك حصار المدينة، وأجلي المسلمون من شاطبة سنة 645هـ/1238م، ومن اشبيلية في السنة الموالية، وقد تحدثت المصادر الاسبانية عن 400 ألف خرجوا من المدينة : وهو رقم مبالغ فيه، وعن 50 ألف من بلنسية، وفي سنة 666هـ/1268م، كان دور أهل مرسية (1) .

وإزاء هذا الوضع لم يجد سكان هذه البلاد بدا من الاختيار بين أمرين، أحلاهما مر: العيش في ظل القشتاليين، وما يعني ذلك من تدجين، أو حمل ما خف من المتاع والهجرة إلى غرناطة أو بر العدو. وهكذا عصفت ريح الهجرة في اتجاه الجنوب، كلما فتحت أبواب مدينة أندلسية. وتكرر النداء إلى الخروج: نداء المنهزم واليأس الذي يدعو إلى الاستسلام، منذ سقوط طليطلة سنة 478هـ/1085م، إذ أنشد ابن عسال :

يا أهل أندلس حثوا مطيكم فما المقام بها إلا من الغلط

وردد النداء بعده ابن الدباغ الاشبيلي، على اثر موقعة العقاب، قائلا :

فما في أرض أندلس مقام وقد دخل البلاء من كل باب (2).

وتحدث عبد الرحمان بن خلدون عن ظاهرة الشتات الاندلسي في هذه الحقبة، فقال: "وأما أهل الأندلس، فافترقوا في الاقطار عند تلاشي ملك العرب بها ومن خلفهم من البربر، وتغلبت عليهم أمم النصرانية، فانتشروا في عدوة المغرب وافريقية، من لدن الدولة الممتونية إلى هذا العهد" (3) .

(1) حول موقعة العقاب، انظر : ابن عذاري، البيان المغرب، الجزء الثالث، ابن أبي زرع، روض القرطاس، الذخيرة السنية. وقد جاء فيه : « أن المغرب قد باد بآله ورجاله وفنى خيله وحماته وابطله، وقتلت قبائله وأفياله وقد استشهد الجميع في غزوة العقاب » .

وقال صاحب الروض المبطر : « أول ومن دخل على الموحدين، فلم تقم بعد ذلك لاهل المغرب قائمة . راجع أيضا : محمد عبد الله عنان، عصر المرابطين والموحدين في المغرب والاندلس، المقرئ، نفع الطيب، ج III، ص 446-529 .

(2) المقرئ، المصدر نفسه، ج IV، ص 352، 464 .

J.Vallvé, La emigración Andalusí Al Magreb en el siglo XIII, In Actas del Coloquio editados por García-Arenal et Viguera, Madrid 1992, pp.110-111.

(3) ابن خلدون، المقدمة، ص 750-751 .

ومما له مغزاه أن حركة الجلاء تجاوزت مرحلة أواسط القرن السابع هـ/ XIII م، لتمتد إلى القرن الثامن هـ/ XIV م، لكن بنسق بطيء. فالضغط القشتالي على إمارة غرناطة تواصل طيلة القرن الثامن هـ، والتاسع هـ، إلى حد سقوط المدينة.

وفي النصف الأول من القرن الثامن هـ/ XIV م، ازداد الضغط القشتالي على إمارة بني الأحمر، فحبر ابن الخطيب الرسائل العديدة لاستنهاض سلطان بني مرين، أبي الحسن، الذي هب لنجدتهم، فانتصر في معركة جبل طارق سنة 733 هـ/ 1333م، لكن وقع هزيمة جزيرة طريف سنة 741 هـ/ 1340م أنساه نشوة الانتصار السابق، كما يتضح ذلك من الرسالة التي بعث بها إلى السلطان المملوكي، إذ ورد على لسانه : " وفي الثناء ذلك اخبرنا بالحركة عن حضرتنا استصراخ أهل الأندلس وسلطانها وتواتر الاخبار بان النصارى اجتمعوا على خراب أوطانها... فحاولنا امداد تلك البلاد بحسب الجهد وأصرخناهم بمن أمكن من الجنود... " إلى أن ينتهي إلى حصار الجزيرة مدة ثلاثة أعوام ونصف، وأتلاف 67 جفنا من الاسطول المريني، وسقوط الجزيرة في يد القطلانيين، وخروج أهلها منها سنة 743 هـ/ 1343م، في اتجاه المغرب الأقصى (1) .

وفي الجملة، كلما تقدمت حركة الاسترداد (Reconquista)، وأزدادت شدة أهل غرناطة ونواحيها، تدفقت جماعات صغيرة وأفراد للاستقرار ببلاد المغرب، والأمثلة عديدة على ذلك بافريقية: فابراهيم بن عبد الله النُميري المسمى بأبن الحاج الغرناطي هو نموذج لهذا الاغتراب الذي أفرزته وضعية عدم الاستقرار : فقد أثر الخروج من غرناطة أثناء فترة الحرية، سنة 734 هـ/ 1334م، والتحول للمشرق، رفقة خالد البلوي، صاحب كتاب الرحلة. وبعد ثلاث سنوات استقر ببجاية حيث اضطلع بخطة الكتابة والانشاء، وتحول بعدها إلى خدمة السلطان أبي الحسن المريني، ثم ما لبث أن غادره للتوجه للمشرق ثانية، وعند عودته إلى افريقية، فضل الانقباض لتغيير السلطان، وتحول إلى بجاية للخدمة في خطة الكتابة، وأنقطع بعدها للتعب في العباد بتلمسان، وهره الحنين ثانية إلى أرض الوطن، وأسّر في البحر سنة 768 هـ/ 1365م، ففداه أمير غرناطة (2) .

أمثلة أخرى على هجرة القرن الثامن هـ/ XIV م: تحول الشريف الأديب أبي عبد الله محمد بن فضل الغرناطي إلى تونس سنة 816 هـ/ 1413م، واستقراره بها، وإلى نفس تلك الفترة ترجع هجرة عالم آخر : وهو عبد الرحمان الاندلسي، إلى تونس (3) .

(1) ابن الخطيب، الأحاطة، ج IV، ص 386-391 (الرسالة إلى السلطان المملوكي)، ص 411-445 (رسائل ابن الخطيب) . حول هزيمة طريف، راجع :

M. Kably, Société, pouvoir et religion an Maroc à la fin du moyen-âge, Paris 1986, p.130.

(2) ابن الخطيب، الأحاطة، ج I، ص 342.

(3) البدميري، رفع الأزار، مخطوط، ص 1108. البرزلي، جامع، ج IV، ص 414 (وقد كانت للبرزلي

والهريري صحبة مع عبد الرحمان الاندلسي) .

- أما التاريخ الحاسم الثاني، فهو سقوط غرناطة سنة 897هـ/1492م، وما تبعها من خروج جماعي الى بر العدو . والحقيقة ان هذا الفصل الاخير من الصراع الاندلسي الاسباني بدأ منذ سنة 1483م، لما بدأت هجومات فرناندو على حصون الامارة. وقد كان حجم المأساة كبيرا، ولم تغلح استغاثة أهل غرناطة التي وصلت بلاد المغرب والمشرق، في حين كان الملك القشتالي يحثهم على الرحيل وجواز بر العدو، على أن تحملهم مراكبه بدون كراء. فاجتاز الامير أبو عبد الله محمد بن علي بن الأحمر، ونزل مليلة ثم أرتحل الى فاس، وتبعته بقية العرب، الذين رفضوا التدجين تباعا، كما جاء في كتاب نبذة العصر في اخبار ملوك بني نصر، اذ قال :

" فخرج من بقي من أهل مالقة في ثلاثة أيام الى بادس، وخرج أهل المرية في نصف يوم الى تلمسان، وخرج أهل الجزيرة الخضراء في نصف يوم الى طنجة، وخرج أهل رندة وبسطة وحصن موجر وقرية قريوش وحصن مرتيل الى تطوان وأحوازها، وأهل ترقة خرجوا الى المهديّة وخرج أهل منسين الى بلاد الريف، وخرج أهل دانية وأهل جزيرة صقلية في أربعة أيام الى تونس والجزائر والقيروان، وخرج أهل لوشة وقرية الفخار والبعض من غرناطة وأهل مرشانة وأهل البشارة الى قبيلة غمارة بزاوية سيدي أحمد الغزال، وخرج أهل بربرة وبرجة وبولة واندراش الى مابين طنجة وتطوان، ثم انتقل البعض منهم الى قبيلة بني سعيد من قبائل غمارة، وخرج أهل مرينية في يوم الى مدينة ازيلة وما قرب منها، ثم خرج أهل مدينة بليش وشيطة وقرية شريش الى مدينة سلا، وخرج ما بقي من أهل غرناطة في 15 يوما الى بجاية ووهران وبرشك زوالة ومانزونة ونفطة وقابس وصفافس وسوسة، وخرج أهل طريفة في يوم الى اسفي وانفة، وخرج أهل القلعة الى أجدير " (1).

ونظراً الى الظروف السيئة التي اجتاحت بلاد المغرب، من مجاعات وأوبئة، فإن بعض الاندلسيين فضل الهجرة الى بلاد المشرق وتركيا أو البقاء بالاندلس مع النظار بالتدجين واختار الأغلبية طريق الرحيل بطريقتين مختلفتين:

- تمثلت الأولى في الهجرة الشرعية، التي احتاجت الى استخلاص معلوم للسلطة القشتالية وترخيص منها، وقد بلغ عدد المهاجرين بين شهري جانفي وأكتوبر 1492 من ناحية غرناطة والبشارات : 8000 شخص، وأرتفع هذا العدد الى 40 ألف عند مغادرة السلطان النصري قصر الحمراء . وقد سعى القشتاليون لتنظيم هذه الحركة انطلاقاً من مرسى واحد: وهو مدينة المنكب، للحصول على الجباية المفروضة عليهم . - ولهذا اختار آخرون الخروج من البلاد خفية، حتى لا يدفعوا هذه الاتاوة،

(1) كتاب نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر، المغرب، 1940، ص 48. وحول سقوط غرناطة والهجرة الاخيرة، انظر : محمد عبد الله عنان، نهاية الاندلس، القاهرة 1966. محمد زروق، الاندلسيون وهجراتهم الى المغرب خلال القرنين 16-17، الدار البيضاء، 1989، ص 154-155.

وخاصة ابتداء من سنة 1500م، لما بدأ النصاري في محاولة تنصيرهم. كما تمكن البعض منهم من العودة خفية الى الاندلس (1).

(ب) عددهم : تلك هي مراحل الهجرة، وكان نسقها يقوى ويفتر حسب الظرف . فماذا كان نصيب افريقية منها ؟ لئن كان من الصعب تقدير العدد الجملي للمهاجرين لغياب وثائق الارشيف الدقيقة، فان بعض المؤشرات العامة تجعلنا نفترض انه كان في حدود الخمسين الف بالنسبة الى القرن السابع هـ/ الثالث عشر الميلادي، ومائة الف طيلة الفترة المدروسة، ذلك ان عدد المتطوعين من فرسان الاندلس بلغ نحو 4000، أثناء الحرب الصليبية الثامنة على تونس، سنة 668هـ/1270م، واذا ضاعفنا هذا العدد عشر مرات، فاننا نصل الى 40، أو ربما 50 ألف اندلسي خلال القرن السابع وحده. اما فيما يخص المصادر الايبيرية فإن السجلات الاسبانية لتوزيع الملكيات المسماة : Los Libros de Repartimiento، تقدم لنا أرقاماً تقريبية عن عدد العائلات المهاجرة والمعمرين الجدد (2).

وتأتي بعض الارقام الخاصة ببعض الفئات الاجتماعية مثل العلماء دليلاً على الأهمية العددية لافراد هذه الجالية التي خصص لها داخل مدينة تونس أكثر من مجال للاستقرار: فالى جانب زقاق الاندلس الواقع داخل السور، قرب جامع القصر، استقرت بالارباب بحري الاندلس، خارج باب سويقة، وقرباً من حمام الرميحي .

ويحق لنا أن نتساءل في هذا المستوى عن كيفية استقرارها، والعوامل المساعدة على ذلك . (ج) كيفية الحلول بافريقية : لقد ساعدت الرحلة الى المشرق على اختيار البلاد المناسبة للهجرة اليها، وقد رأينا مثلاً على ذلك تنقّلات ابراهيم بن عبد الله النميري بين المشرق وافريقية والمغرب . وساعدت في حالات أخرى على استيطان بعض أفراد الأسرة الواحدة في أماكن مختلفة، مثلما وقع لأسرة سيد الناس، اذ تحول فرع منها الى المشرق واستقر بالاسكندرية (منهم أبو بكر محمد بن عبد الله المتوفى سنة 617هـ، بالاسكندرية، ومحمد بن أبي بكر محمد بن أحمد المتوفى بالقاهرة سنة 705هـ/1305م، فيما فضل فرع آخر الاستقرار بتونس، لما كان من وثيق الصلة بين

(1) J.E.Lopez de Coca Castaner, Granada y El Magreb: La Emigración Andalusí, In *Actas del Coloquio*, editadas por M.Gracia-Arenal y M.J.Viguera, pp. 418-419, 424, 427.

(2) حدد حسن حسني عبد الوهاب عدد المهاجرين خلال هذه الفترة (645هـ/1016م) بعدد لا يقل عن مائة ألف (الكراسات التونسية، 1980، ص 162)، وقال محمد الطالبي : انه ليس من المغالاة أن نقدر عدد افرادها ببعض عشرات الآلاف (مقاله السابق، ص 188). حول سجلات البلديات باسبانيا، راجع :

C.Segura Graino, Los repartimientos medievales andaluces, *Anuario de Estudios medievales*, 1982, N° 12, pp. 630-639.

محمد المنوني، وقات، ص 70-74 (ذكر أزيد من 2000 من فرسان الاندلس بالمغرب الاقصى، واختصت خيول الاندلسيين بحسن الترتيب والبراق البديعة، والمشاة الاندلسيون الذين عليهم الاقبية المختلفة الالوان...).

أبي زكريا الحفصي أثناء ولايته لغرب الاندلس وأبي بكر بن سيد الناس، الذي كان محدثاً ظاهرياً من ببيوتات اشبيلية. ولذا، تحول عند سقوط المدينة الى تونس، حيث كرمه السلطان الحفصي، وعيّنهُ مدرسا بالمدرسة التوفيقية، الى حد وفاته سنة 659هـ/1261م. وتولى من بعده، أبناؤه الخطط السلطانية من حجابة وغيرها، وعدلوا عن التدريس. كما أشار الى ذلك ابن خلدون (1).

وفي حالات أخرى، عندما لا تتوفر الصداقة والظروف الملائمة، يعسر على المهاجرين التحول مباشرة الى حضرة البلاد الافريقية، مدينة تونس، ويفضلون حط الرحال مؤقتاً في مدينة ساحلية مثل عنابة وبجاية، أو الانتقال إليها من مراكش وغيرها من المدن المغربية. فبالنسبة الى الحالة الأولى، الامثلة كثيرة، نذكر منها مثال أحمد بن سيدمير، الذي ورد على بجاية وقسنطينة، وكتب لولاتها، قبل أن ترقى شهرته الى تونس وينتقل اليها، ليتولى خطة الكتابة عهد أبي زكريا الحفصي (2).

وكان ابن برطلة، من أهل مرسية، قد سكن بجاية بدوره وتولى القضاء بها، قبل أن يحل بتونس سنة 640هـ/1142م. أما أبو القاسم بن الشيخ، من دانية، فقد وفد على بجاية حيث اشتغل في بداية امره بالطب، ثم استكتبه أحد شيوخ الموحدين واستنبله، وقدمه للسلطان بالحضرة، الذي ولاه خطة الكتابة، ثم تولى الحجابة في فترة حكم الدعي (3).

وفيما يخص الحالة الثانية، أي التحول من المغرب الاقصى الى افريقية، فاننا نكتفي بذكر مثالين: شاعر البلاط الحفصي، حازم القرطاجني (608هـ-684هـ) الذي كان بمراكش أيام الرشيد، ثم دخل افريقية بعد سنة 640هـ. أما الثاني، فهو الحاجب أبو القاسم ابن عبد العزيز الغساني الذي انتقل الى مراكش، ثم تحول أبوه الى تونس حيث نشأ أبو القاسم، ثم تدرج في الخطط المخزنية حتى تولى الحجابة وأصبح من خاصة السلطان أبي يحيى أبي بكر (4).

وثمة عوامل عدة ساعدت على استقبال الوافدين على البلاد من الاندلس، وادماجهم في الحياة الاجتماعية، نذكر من بينها:

- المعطى الديموغرافي: مزقت البلاد نزاعات طويلة بين الموحدين وبني غانية،

طيلة نصف قرن، كما تعددت المجاعات والابوثة خلال هذه الفترة، آخرها مجاعة اجتاحت البلاد في مطلع القرن السابع هـ/ XIII م. وبالتالي فقد ساعد هذا الوهن السكاني على تحول البلاد الى قطب جاذب للاجئين، وبالأخص لتعمير مركز الحكم: وهو مدينة تونس وتمصيره.

- المعطى الاجتماعي - البشري: فضلا عن حاجة المجتمع الى الخبرات المتطورة للوافدين الجدد، فإن نظرتهم اليهم لا تخلو من تضامن وتعاطف مع من نكب في وطنه وملكته. وهو ما يجزنا حتما الى تحديد مفهوم الوطن والموطن في تلك الحقبة التاريخية: فمثل ورد المصطلح في النصوص القديمة، فان معناه يختلف عن المفهوم المعاصر، اذ لا يعدو أن يكون البلد الذي اقام فيه داخل اطار اوسع، وهو دار الاسلام. وبالتالي فإن التنقل من وطن الى آخر داخل هذا المجال الواسع: دار الاسلام، لا يعد غربة في ذهنية الانسان الوسيط. وقد شرعت هذا الانتقال فتاوي الفقهاء، الذين أوصوا بعدم مساكنة الكفار، والهجرة من دار الكفر الى دار الاسلام (1).

- المعطى السياسي: تمثل في مدى قابلية السلطة المخزنية للهجرة وتفاعلها معها، لاكثر من سبب: كان لعديد الحفصيين مشاركة في ولاية الاندلس وحروبها، بدءا بأبي حفص عمر الانتي، ووصولا الى أبي زكريا يحيى ثم أبي اسحاق ابراهيم، ولذا فقد حرصوا على التسمي بلقب المجاهد، تدعيما لشرعية الحكم. كما ان معرفتهم للبلاد، ساعدت على ربط علاقات وطيدة مع اعيانها. وقد فضل أبو زكريا جالية غرب الاندلس على غيرها، وقربها. كما كان هؤلاء السلاطين في حاجة لاطارات عدة لتشغل وظائف الكتابة والحجابة والعلامة ورئاسة الدولة والحجابة والتدريس، وفي حاجة الى حزب سياسي قادر على الحد من سلطة شيوخ الموحدين، واقامة توازن سياسي (2).

وبالتالي فقد كان الامير أبو زكريا الحفصي متعاطفا مع اللاجئين الاندلسيين، وبخاصة مع أفراد جالية غرب الاندلس، كما بين ذلك ابن خلدون في قوله:

" وكانت لاهل اشبيلية من بين الاندلس وصلة بالامير ابي زكريا بن عبد الواحد بن ابي حفص وبنيه، منذ ولايته غرب الاندلس، فلما تكالب الطاغية والتهم

(1) يشق المجال للتعمق في الفتاوى التي أصدرت في هذا الشأن. انظر خاصة: " اسنى المتاجر في بيان احكام من غلب على وطنه النصراني ولم يهاجر، وما يترتب عليه من العقوبات والزواج " ل احمد بن يحيى الونشريسي: كتاب المعيار، ج II، ص 119-140. حسين مؤنس، اسنى المتاجر .. صحيفة معهد الدراسات الاسلامية بمطبعة، 1957، المجلد الخامس، ص 129-147. محمد زروق، الاندلسيون، ص 147-149.

(2) حول الانقلاب الشرقي لبني حفص، انظر مقالنا: فروع جديدة من شجرة انساب الحفصيين.. الكراسات التونسية، 1982، عدد 121-122، ص 95-114.

(1) ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 683-685. راجع ايضا: Mounira Remadi Chapoutot, Le Diaspora des Banu Sayyid An-Nas (Article manuscrit).

(2) ابن قنفذ، الفارسية، ص 114-116.

(3) الغبريني، عنوان الدراية، ص 269. ابن قنفذ، الفارسية، ص 146-147.

(4) ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 792-793. انظر المنوتي، وراقات، ص 311-352 (الصلات الثقافية بين المغرب وتونس الحفصية).

ثغورها واكتسح بساطها، وأسف الى قواعدها وأمصارها، أجاز الاعلام وأهل البيوت الى أرض المغربين وأفريقية، وكان قصدهم الى تونس أكثر لاستفحال الدولة الحفصية بها (1).

ولئن كانت الهجرة شاملة لكل الفئات الاجتماعية، وخاصة العليا والوسطى منها، فإن أعيان القوم وأهل البيوت كانوا سابقين لمغادرة البلاد، لقدرتهم على دفع تكاليف الرحلة، والاطمئنان على أموالهم التي نقلوها معهم، كما حظوا بحرارة الاستقبال المخزني وتولي الخطط العليا (2).

وواصل المستنصر الحفصي سياسة أبيه، فجعل لاهل الاندلس مكانة بين أهل الشورى، واتخذهم جندا في الحرب الصليبية الثامنة سنة 1270م، وقدمهم في ديوان الكتابة والحجبة والجباية. وأحاط نفسه بجلساء من الجالية الاندلسية، من بينهم الادباء والكتاب، نذكر منهم: رجل السياسة، المعروف بحنكته وذكائه: ابن أبي الحسين العنسي، المتوفى سنة 671هـ، والفقيه المحدث أبا بكر بن سيد الناس، المتوفى سنة 758هـ، والنحوي ابن عصفور، والكاتب البليغ ابن الأبار والفقيه أبا المطرف بن عميرة الخ (3).

ونحا بقية سلاطين بني حفص هذا المنحى نفسه، ففقدوا أفراد هذه الجالية حتى أن صاحب العلامة أبا الحسن يحيى بن أبي مروان الحميري الغافقي المشهور بالحبر سيطر على دواليب الحكم، وانفرد بالسلطة الى حد أن أصبح السلطان رهن اشارته، واذل الموحدين، الذين لم يستريحوا الا بالتخلص منه سنة 677هـ/ 1278م (4).

(1) ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 683-684. وقد قال في موقع آخر من المقدمة: «وما استبد بنو أبي حفص بأفريقية، وكان شأن الجالية من الاندلس، فقدم عليهم أهل البيوتات، وفيهم من كان يستعمل ذلك في الاندلس مثل بني سعيد أصحاب القلعة جوار غرناطة المعروفين ببني أبي الحسن، فاستكفوا بهم في ذلك وجعلوا لهم النظر في الاشغال كما كان لهم بالاندلس».

(2) جاء في المقرئ (نفع الطيب، ج IV، ص 456) انه لما انشد ابن الأبار قصيدته السينية في حضرة أبي زكريا، بادر السلطان بإعانة بلنسية بالمدد، من مال وأقوات وكسوى، وتأثر بالقصيدة وشغف بها الى حد انه أمر شعراء حضرته بمجاوبتها، فجابوها غير واحد. وذكرها ابن عرفة محللاً أبياتها مشيداً بمؤلفاتها (المختصر، ج IV، ص 1147). كما أورد قصيدة أخرى لاستنهاض أبي زكريا بعد سقوط بلنسية، في 90 بيت مطلعها: نادتك اندلس قلب نداءها وأجعل طواغيت الصليب فداءها (نفع الطيب، ج IV، ص 479). وأورد رسالة ابن عميرة الى ابن الأبار في سقوط المدينة، وجواب ابن الأبار (ج VI، ص 490).

(3) ابن قنفذ، الفارسية، ص 126، 128، 132. وجاء في تاريخ ابن خلدون (ج VI، ص 675-677): لما اجتمع بحضرته (أي المستنصر) من اعلام الناس الوافدين على أبيه وخصوصاً من الاندلس من شاعر مقلق، وكاتب بليغ وعالم تحرير وملك أروع. وقد كان ينظم الشعر بدوره، حتى انه خاطب ذات مرة ابن سيد الناس بقوله: ما حال عينيك يا عين الزمان فقد أورتني حزناً من أجل عينيك، فاجابه أبو المطرف بن عميرة نيابة عن ابن سيد الناس شعراً، راجع المقرئ، نفع الطيب، ج IV، ص 110. ومما ذكر عن أحد جلسائه، ابن عصفور، انه ألف كتاباً في النحو سماه الهلالية في النحو، على اسم القائد الطنجي هلال، وسماه كذلك المقرب في النحو، فانتقده جماعة من أهل قطره منهم حازم القرطاجني، وردوا عليه (المقرئ، ج IV، ص 147).

(4) ابن قنفذ، الفارسية، ص 135-137.

وفي الجملة فإن الأمراء الحفصيين قد يسروا استقرار أهل البيوتات من اللاجئين داخل المدن، فيما لاقت الفئات الاخرى الضنك الاكبر عند الهجرة والاستقرار، والتجأت الى قوى اجتماعية أخرى.

لقد كانت مؤسسة الزاوية مؤهلة في تلك الظرفية التاريخية لاستقبال السواد الأعظم من الوافدين على افريقية، من مدرس وجندي ومتصوف وحرفي، وفران وسفاج وزلاج ورصاع وكماذ وغيرهم، وهي كلها حرف ذكرت أكثر من مرة لدى أفراد هذه الجالية (1).

ولئن كانت المعلومات الخاصة بكيفية استقرار الجالية شحيحة ونادرة، فإن ما تسرب اليها يأتي دليلاً على الصعوبات الجمة التي يلاقيها المهاجرون لتوفير الأكل والسكن، فكانوا يعمدون الى التضامن فيما بينهم، مثلما كان يفعل الشيخ أبو محمد عبد الله الخلاسي عند وفوده من الاندلس، مع صاحبيه له، اذ اتفقوا على تحضير الغذاء بالتناوب، فيأكلون عند كل واحد ليلة، لكن لم يستمر هذا الوضع طويلاً بعد أن استقروا بالبلاد، وقد احترف صاحبنا صناعة التفسير بمنزله، وكان له لقاء مع ابن رشيد سنة 684هـ (2).

وقد مثل السكن بدوره عائقاً أمام استقرار الاندلسيين بمدينة تونس، حتى ان بعض المهاجرين فضلوا التنقل بمفردهم الى مدينة تونس لتوفير السكن، وترك عائلاتهم بالاندلس، ولا يستقدمونهم الا بعد تهيئة مقر النزول، وازاء هذه المعضلة وغيرها من الصعوبات المادية والاحباط النفسي، تتدخل الزاوية للتخفيف عنهم.

وتجدر الملاحظة أننا عثرنا على أمثلة من هذا التدخل ترجع الى القرن السابع هـ/ XIII م. فقد كان أحد صلحاء مدينة تونس آنذاك، وهو المسمى علي السفاج، يقوم بهذا الدور، وبعد أن رحل الى المشرق، استقر خارج الباب الجديد، بزقة الغنم، أي في الربض الجنوبي للمدينة، وهناك كان له أكثر من لقاء مع الضعفاء من أفراد الجالية، ونظراً الى هذا التميز، فلا يستبعد أن يكون نفسه من أصل اندلسي. ومهما يكن من أمر فإن هذا الشيخ قد استضاف احد الاندلسيين لمدة عام وسبعة أشهر، وقد انقطعت اخباره عن عائلته المقيمة بقرطاج، الى أن بعث اليها يستقدمها، فحلت زوجته مع أخيها بعد عشرين يوماً، وذلك سنة 674هـ، غير أن مشكل السكن لم يحل بعد، مما أفضى الى

(1) ورد في كتاب منقبي (مخطوط رقم 18555) ذكر عدد كبير من المتصوفة الاندلسيين، ومن بينهم محمد القرطبي وأبو الفضل قاسم القرطبي وسعيد القرطبي وأبو الحسن الطيال عرف الاشبيلي.
(2) الابي، الاكمال، ج I، ص 152. هو أبو محمد عبد الله بن يوسف الخلاسي، متصوف من بلنسية ولد سنة 610هـ. أورد ابن رشيد ترجمته (الرحلة، ج II، ص 321).

تدخل الشيخ علي السَّنْجَاج ولم يلبث طويلا حتى حل بالمكان رجال من غير أهل البلاد ومعهم نساء وأطفال (1).

ذلك هو مشهد من هجرة فئات العامة، وكيفية حلولهم بالبلاد، وهو مشهد كثيرا ما تكرر: ففي خبر آخر كان هذا الشيخ مع صحبة أحد الاندلسيين في استقبال أربعين عائلة أندلسية، بما فيهم النساء والأولاد، واستيطانهم بمنازل الاندلسيين المستقرين من قبل، وهي تقع على ما يبدو في الارباض الغربية الجنوبية للمدينة، اعتبارا لمكان المقبرة التي خصصت لهم، شمال شرقي باب الفلاق (2).

ولم يقتصر دور هذا الشيخ على المساعدة الاجتماعية للمهاجرين، انما كانت مقرونة في الآن نفسه بمساعدة نفسانية، حتى ولو كانت من قبيل الشعوذة، ومن ذلك ما وقع لرجل أندلسي، جاء لزيارة الشيخ، والتبرك به، وقد خاطبه بقوله: " جئت قاصدا من وطني، وخلفت ذريتي، فامن علي بدعوة تنفعني، فقال له عند ذلك وجبت علينا ضيافتك، ويقضي الله حاجتك، فبقي نحو 28 يوما في الضيافة وكان يسأله عن بلاده، فيقول مراكش. ولما رغب في السفر من حيث أتى، ناوله الشيخ زاده وودعه باكيا. ثم رجع ثانية الى تونس بعد أربعة أشهر، فوجد السَّنْجَاج قد مات، ومات الاندلسي بعده بثلاث سنين، فدفن قربه " (3). لا شك انه تحول أولا الى مراكش، ومنها فكر في الانتقال نهائيا الى افريقية، لما عرفته من نهضة في تلك الفترة. واعتبارا لأصوله الاجتماعية المتواضعة، ولمعانة الرجل، فانه لم يجد بدا من الالتجاء الى هذا الحل.

غير أن الاستقبال لم يكن دائما بنفس هذه الحرارة، خاصة اذا أبدى المهاجر شيئا من الرفعة والكبرياء، ولنا مثال على ذلك في أحد العلماء الوافدين من اشبيلية في القرن السابع هـ، ومعه كتب كثيرة، وكان يطلب المناظرة، فامتحنه أحد علماء المدينة، بمسجد التوتة بباب البحر، ولما تغلب عليه، قال له: " ارجع مكروما وعلى عافية لان رجالها فيها " فرجع من حيث أتى (4).

وقد ظل التشبث بالوهم عالقا بعامة المهاجرين في القرن التاسع هـ/ XVم، فكانوا يلجؤون الى سلطة الزاوية، في غياب مؤسسة استقبال بديلة. وقد لعب هذا الدور في أواسط القرن التاسع، وقبيل سقوط غرناطة، زاوية أحمد بن عروس بمدينة تونس.

(1) مناقب مدينة تونس، مخطوط رقم 18555، ص 1168. اسمه بالكامل: ابن أبي زيد عبد الرحمان عبد الواحد بن عبد الجليل بن شرف الدين بن براهيم، من الانصار، خاطب الحاضرين قائلا " اجبروا لاخينا ابن يسكن. فقام رجل من أهل المنزل، وكان من رؤساء الربط وقال: عندي يسكن يا سيدي اكراما لوجهك، وعندي داران، فرغ كل ما يمكن عندك، ابعتني نسكن ونطعم ما داموا عندي "

(2) المصدر نفسه، ص 168 ب.

(3) المصدر نفسه، ص 1170.

(4) المصدر نفسه، ص 194 ب.

فخلصا عن غلبة دورها في الفكافة، بمعنى فك الاسرى، من القراصنة مقابل دفع فدية مالية، وقد ذكرت في أكثر من ستة مواقع، يادر اللاجئين الاندلسيون بالالتجاء اليها عند حلولهم بالبلاد، أو حتى عندما كانوا بغرناطة اثناء المجاعات. وقد كان أحمد بن عروس بدوره تحت تأثير مجرى الاحداث بالاندلس، اذ ردّد الشعار الرائج في ذلك العصر: " لا غالب الا الله "، ووجه بعض أصحابه للمشاركة في حروب الأندلس الأخيرة (1).

ونقتصر في هذا المجال على ذكر خبر، لما له من دلالة على كيفية الوصول، ومدى اقتدار الشعور بالغربة " بكاريزما " الولي: قال أبو عبد الله محمد الاندلسي الغرناطي: " جئت من الاندلس الى تونس في طرائد النصارى، ومعنا فيها خلق كثير من المسلمين والنصارى. فلما كنا قريبا من مرسى غار الملح القريبة من تونس، اصابتنا تغييرة عظيمة ردتنا عواصفها الى اقاصي البحر ".

وبعد وصف مطول لهول العاصفة ونجاتهم، نتيجة خوارق وهمية للشيخ، قال: " ولما وصلنا الى تونس بعد يومين أو ثلاثة أيام من رؤية الشيخ، كانت رؤيته عندنا معاشرة الغرباء أهم شيء نطلبه " (2). وبالتالي فان هذه المساعدة لا تعدو أن تكون وهمية، توفر شيئا من التعويض لهذه الفئات الشعبية التي فقدت الوطن، وعانت من هول السفر، ولم تجد من يقف سندا لها، فرمت بنفسها الى عالم الخوارق والمجهول، وفضلت ظلال السراب.

والظاهر أن دور الزاوية أصبح أكثر فاعلية، مع ازدياد الهجرة، قبيل سقوط غرناطة. فقد انتصبت زاوية أبي القاسم الزليجي، في طرف الربض الغربي، قرب باب خالد، لتستقبل الاعداد الغفيرة من عامة المهاجرين، وأصبحت بمثابة القنصلية لافراد الجالية، ولا نستغرب من ذلك اذا عرفنا أن صاحبها، المشتغل سابقا في صناعة الزايح، مغربي الاصل، وفد على البلاد من مدينة فاس، كما تشير الى ذلك النقيشة الموجودة داخل الزاوية: فهو أبو الفضل قاسم بن أحمد الصدفي الفاسي، غير انه ليس من المستبعد انه تعلم صناعة الجليز من اندلسيين، أو بالاندلس، وساهم في نشر الطراز الاندلسي بافريقية، شأنه في ذلك شأن بقية أفراد الجالية، وهو ما جعل بعض المؤرخين ينسبه خطأ الى أصل أندلسي.

(1) حول دور الزاوية العروسية في الفكافة، انظر: مناقب ابن عروس، ص 493، 499، 446، 414، 397، 382. وفيما يخص التجاء الاندلسيين اليها، راجع: ن.م.، ص 505-506. اما اهتمام ابن عروس بحروب الاندلس، راجع: ن.م.، ص 392، 389.

(2) المصدر نفسه، ص 505-506.

وقد كان الرجل يحظى باحترام السلطان الحفصي، الذي حضر وفاته سنة 902هـ، وفضل بعض الأمراء الدفن إلى جواره، بزوايته التي شهدت ترميما وتوسعا في القرن XI م / XIV م، من طرف شيخ الاندلسيين : أبو الغيث القشاش (1).

2 - مدى مشاركة الجالية الأندلسية واندماجها في الحياة الحضريّة : (أ) المشاركة السياسية :

قال ابن خلدون في هذا الصدد : " وشاركوا (أهل الاندلس) أهل العمران بما لديهم من الصنائع وتعلقوا بأذيال الدولة " (2).

وقد كانت هذه المشاركة جلية في حياة الدولة السياسية والإدارية، من بداية حكم أبي زكريا الحفصي، إلى حد تولي أبي عمرو عثمان السلطة، ومما له مغزاه أن بعض العائلات استمرت في العمل المخزني طيلة هذه القرون الثلاثة، وظلت مكونة للفئات العليا للمجتمع، شأنها في ذلك شأن شيوخ الموحدين والمصامدة جملة، وأهل البيوتات التونسية التقليدية وبعض العلوج. وقد استمر العمل بهذه التركيبية الاجتماعية والسياسية، دون انقطاع، وإن كانت وجدت بعض النزاعات والتنافس في ما بينها. واستمرت تمثيلية الجالية الأندلسية في أعلى هرم السلطة، ولدى بعض العائلات المخزنية الوفية : فقد ظل مجد عائلة ابن خلدون قائما طيلة عدة قرون بالاندلس حيث ذكرهم ابن حزم مدة قرن وأربعين سنة، منذ سقوط اشبيلية سنة 640هـ / 1247م، وانتقال الحسن بن محمد بن خلدون إلى إفريقية حيث أكرم وفادته الأمير، وفرض له الأرزاق وأقطع له الاقطاعات، وتولى ابنه بعده، محمد أبو بكر، خطة صاحب الاشغال في عهد الأمير أبي اسحاق ابراهيم، إلى أن قتله الدعي ابن أبي عمارة سنة 681هـ. وانتقل ابنه محمد بن محمد أبي بكر في عدة خطط، من الحجابة إلى قيادة الجيش، إلى ولاية الجزيرة القبلية، حتى اعتزاله الوظائف المخزنية سنة 718هـ، وتوفي سنة 737هـ / 1336م. وقد تركت لنا القبريات اسم اخت له، وهي أمة العزيز بنت أبي بكر محمد بن محمد بن خلدون، توفيت سنة 737هـ.

(1) ابن أبي دینار، المؤنس، ص 309. 160. G. Marçais, Manuel de L'Art Musulman, TI, p. 309. 160. تواصل دور الزاوية أثناء هجرة سنة 1019هـ / 1609م، ومما ورد في كتاب " نور الارماش في مناقب القشاش "، مخطوط 16408، ص 15-ب : " لما أن جاءوا الاندلس لتونس، ضاقت بهم المحاجج والطرق والاسواق والمساجد والديار والمخازن والحوانت، وصاروا يأتون للشيخ (القشاش) ولسماطه، وجرا معهم الشيخ كالريح المرسلة في اطعام الطعام وكسوة العريان، حتى أني أحصيت ما يخرج لهم لمؤنتهم 12 مائة خبزة من القمح وقفيزين من الدقيق والكسكسي وزوج احمال من الخروف، بخلاف اللبن واللحم رأسين بقر كل يوم ... " (2) ابن خلدون، المقدمة، ص 751.

على أن ابنه اعتزل السياسة ونزع عن طريقة السيف والخدمة إلى طريقة العلم، فكان لغويا بارعا، ومدرسا متمكنا من صناعة العربية، توفي سنة 749هـ، أثناء الطاعون الجارف، وخلفه ابنه عبد الرحمان الذي تقلب في عدة خطط إلى حد انتقاله إلى المشرق سنة 784هـ / 1382م (1).

ومن الأدلة على التواصل الزمني لهذه النباله الأندلسية، عائلة ابن عصفور، فقد حظي النحوي الشهير أبو الحسن علي بن موسى الحضرمي المعروف بابن عصفور بمكانة هامة لدى السلطان الحفصي المستنصر، بعد أن رحل إلى تونس، غير أن شعوره بالتفوق ومفاخرته للسلطان أدبها به إلى الموت غرقا في قاع جابية، سنة 659هـ / 1260م وانقطع خبر العائلة مدة طويلة، إلى حد أواسط القرن التاسع هـ / XV م، أي بعد قرنين من الزمن، حينذاك تولى الفقيه أبو البركات محمد بن محمد بن عصفور التدريس بمدرسة بن تافراجين سنة 841هـ ثم كتابة العلامة للسلطان أبي عمرو عثمان، وانتقل سنة 875هـ إلى خطة صاحب الاحباس، وفي تلك الفترة كان أبوه، وهو أبو عبد الله محمد بن عصفور شاهدا للتنفيذ، سنة 857هـ، وهي إحدى الخطط المالية. ثم تولى خطة ناظر في الاحباس ابتداء من سنة 858هـ إلى حد عزله سنة 861هـ، وتوفي في العام الموالي. وهكذا عاد مجد العائلة من جديد، بعد غياب طويل (2).

على أن عائلات أندلسية أخرى لم يسعفها الحظ، وسرعان ما أدت النزاعات الداخلية، بينها وبين شيوخ الموحدين، أو السلطان، والتنافس داخل الجالية الأندلسية نفسها، إلى اندثارها، بعد أن بلغت الدرجات العليا للنفوذ، ولناخذ أمثلة على ذلك :

- عائلة ابن سيد الناس : فقد جاز أبو بكر سيد الناس إلى تونس، بعد سقوط اشبيلية، فتلقاه السلطان بترحاب، لما كان بينهما من صداقة باشبيلية، وتولى التدريس، غير أن ابنه نشأ في جو الدولة وكفالتها، وعدلا عن طلب العلم إلى مراتب السلطان، فتولى أحمد بن أبي بكر بن سيد الناس حجابة السلطان أبي اسحاق ابراهيم، ونافسه أخوه في ذلك، لكن السعاية به أودت بحياته سنة 679هـ / 1280م. أما أخوه أبو الحسن، فقد تولى الحجابة لدى الأمير أبي زكريا ببجاية، وظل في هذه الخطة إلى حد وفاته سنة 690هـ / 1291م (3). وتولى من بعده ابنه : محمد بن أبي الحسن الحجابة لدى السلطان أبي يحيى بكر، ولكن ما تلفظه ذات يوم في شأن السلطان أدى به إلى القتل والتنكيل به واستصفاء أمواله، وذلك سنة 733هـ / 1333م، وبهذا أسدل الستار نهائيا

(1) ابن خلدون، تاريخ، ج VII، ص 805-809. 1058، زبيس، نقاش القرطاني، رقم 91.

(2) الزركشي، تاريخ، ص 39، 135، 139، 148، 149، 150، 158. ابن تفتد الفارسية، ص 126-137. ابن مخلوف، شجرة النور الزكية، ص 197.

(3) ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 683-685. 704. 707.

عن الدور السياسي لهذه العائلة في الفترة الحفصية، وكانت بهذا أقل حظا من أسرة ابن عصفور (1).

إن هذه التقلبات السياسية لأفراد الجالية الاندلسية تفضي بنا بالضرورة الى محاولة استكشاف خصائص المشاركة ومحدودية اندماج هذه الجالية في صلب المجتمع الافريقي.

- فالشعور بالغربة وما يقترن به من إحساس بالأنفة والعلو وشرف الانتماء كان يسود افراد البيوتات الاندلسية : وهو ما أودى بحياة ابن عصفور، لما أجاب المستنصر الذي تحدث عما أصبح ملكه من عظمة، متحديا وقائلا : بنا وبأمثالنا . كما كان لدى ابن الأبار " أنفة وبأو وضيق خلق، فكان يزري على المستنصر في مباحثه ويستقصره في مداركه، فخشن له صدره، مع ما كان يسخط به السلطان من تفضيل الاندلس وولايتها عليه " . وقد انتهى به هذا الشعور بالتفوق الى كتابة نظم هجا فيه السلطان، فكانت نهايته المأساوية، وحرق كتبه ومصادرتها (2) . وحسبنا أن نذكر في هذا الشأن بالرقى الحضاري الذي كانت عليه بلاد الاندلس، كما أشار الى ذلك المقرئ، في فصل سماه : فضائل الاندلس (3) .

- خاصية أخرى : هي كثرة الدسائس والمؤامرات الخفية التي نشأت فيها النبالة وأهل البيوتات بالاندلس، ونقلتها معها الى بلاد المغرب، فمن أوغر صدر المستنصر ضد ابن الأبار هو اندلسي الموطن : وهو ابن ابي الحسين، لحقد قديم بينهما .

لكن ما فتئت أن دارت عليه الدوائر، إذ تمكن مساعده في الكتابة، ابن الحبيب الاندلسي، من الحلول محله والتخلص منه قتلا سنة 676هـ / 1277م . واستبد ابن الحبيب بالسلطة، وأصبح السلطان الواثق كالوصي في يديه، كما اذل الموحدين، وتميز بالدهاء والحنكة، لكن ما ان خلع الواثق، حتى وجد الموحدون الفرصة سانحة للانتقام منه، ومات كغيره موتا شنيعا سنة 676هـ / 1277م. (4) .

(1) الزركشي، تاريخ، ص 19-70. ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 770-772 780. ابن قنفذ، الفارسية، ص 157 . وسنة 1506-1508، على اثر قطع العلاقات بين تونس والبندقية، بعث السلطان رسولا الى البندقية وهو الفقيه سي محمد بن عصفور: (El fachi Si Mamet Ben Asfor), p.90 (Doumerc, Venise et Tunis, op.cit.).

(2) الزركشي، تاريخ، ص 39. ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 652-655.

(3) المقرئ، نفع الطيب، ج III، ص 150، ومما جاء فيه " وأهل اندلس عرب في الانساب والعزة، والأنفة وعلو الهمم . هنديون في افراط عنايتهم بالعلوم وحبهم فيها.. بغداديون في ظرفهم ونظافتهم ورقة اخلاقهم.. يونانيون في استنباطهم للمياه ومعاناتهم لضروب الغراسات، واختيارهم لاجناس الفواكه وتديبرهم لتركيب الشجر وتحسينهم للباستين بأنواع الخضر وصنوف الزهر. فهم أحكم الناس لاسباب الفلاحة.. وهم أحذق وأصبر الناس على مطاولة التعب في تجويد الاعمال ومقاساة النصب في تحسين الصنائع، وأحذق الناس بالفروسية وأبصرهم بالطنع والضرب.

(4) ابن قنفذ، الفارسية، ص 126-128، 132، 137.

- وهو ما يفضي بنا الى تناول خاصية ثالثة لهذه المشاركة السياسية للجالية، تمثلت في أهمية الكتلة - أو الحزب - الاندلسي في المنظومة العامة للسياسة المخزنية الحفصية : فقد استطاع أبو زكريا أن يحقق انقلابا في النظام السياسي الموروث من الموحدين، بدون ضجة ظاهرة، إذ أطرد شيوخ الموحدين من المناصب العليا للدولة، وعوضهم بالاندلسيين. وتدعم هذا النهج السياسي في عهد المستنصر، الذي أصبح محاطا " بالعلاج والصنائع من بيوت الاندلس " ، على حد تعبير ابن خلدون (1).

فسيطروا على الوظائف الحكومية، حتى اقتدرت رفاهيتهم بهذه الخطط، فكانوا مناصرين بقوة للسلطة المخزنية، ساعين للسيطرة الكاملة عليها، ودحر شيوخ الموحدين. وبالتالي فقد دارت فصول عديدة طيلة القرنين السابع والثامن بين الطرفين، كانت الغلبة فيها تارة للطرف الاندلسي وأخرى الموحدية . وفي كل الاحوال، اعتمدت السلطة على الاقليات : شيوخ الموحدين، والعلاج، وأعيان الحضر والاندلسيون الذين لم يكن لهم ارتباط عضوي ببقية فئات المجتمع، وخاصة بالقبائل وأهل البادية. وهو ما يفسر استمرارية فاعلية الدور الاندلسي طيلة العهد الحفصي، وتكوينها لنباله، متميزة، متمركزة أساسا بالمدن التلية الثرية . وقد ألتقى بمدينة تونس في وقت واحد : الشاعر أبو الحسن حازم القرطاجني من قرطاجنة الاندلس (1208-1285م) وابن سعيد المغربي (من قلعة بني سعيد، توفي سنة 1274-1286م) وابن عميرة، الأديب الشهير. وماتوا بنفس المدينة.

على أن المشاركة السياسية والاجتماعية للأقليات الاندلسية، لا تعني بالضرورة، كما سبق أن رأينا سرعة الاندماج والانصهار داخل المجتمع الجديد .

ب- الاندلسيون، بين التميز والاندماج الاجتماعي :

لقد تولى الاندلسيون عديد الخطط، التي توفر الثروة لأصحابها، لكنها لا تخلو من العنف والظلم، مثل خطة جباية الاموال، فقد استعمل أبو عبد الرحمان يعقوب بن عمر السلمي، من أهل شاطبه، لجباية الاموال في الثغور الغربية، في القرن السابع هـ / XIII م. وتولى بدوره أبو بكر محمد بن خلدون خطة صاحب الاشغال، الى حد قيام حركة الدعي ابن أبي عمارة (2) .

(1) ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 628. انظر أيضا : Brunschvig, Les Hafside..., TI, p.39.

(2) ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 628. انظر أيضا : Brunschvig, Les Hafside..., TI, p.39.

(2) ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 628. انظر أيضا : Brunschvig, Les Hafside..., TI, p.39.

وفضلا عن النهاية الدرامية لجَدَّ عبد الرحمان بن خلدون الناجمة عن طبيعة وظيفته، فإن بعض المصادر المخطوطة تشير الى مدى الاحتراز الذي كان يقابل به افراد هذه العائلة في أوساط الفقهاء الحضر (1).

ومما يأتي دليلا على هذا التمييز ان رماة الاندلس وفرسانها كَوْنُوا فرقة خاصة بهم في جيش المستنصر سنة 1270م، قوامها 2000 فارس، وكانت العساكر خاضعة بصفة عامة للتركيبة البشرية، حيث توجد فرق خاصة بالأعراب والعلوج والاندلسيين (2).

وسيطروا على عدة مراتب في قيادة الاسطول في القرن التاسع هـ/15م، وفي دار الصناعة، ويبدو لنا في هذا الصدد أن بعض الكلمات المستعملة من القرن الثامن، ذات الصلة بالبحرية ترجع الى التأثير الأندلسي في هذا القطاع (3).

كما بدا هذا التنظيم واضحا لدى أفراد الجالية في حركة الغزو البحري ببجاية سنة 792هـ/1389م، لما كانت تصنع الأساطيل، لمهاجمة السواحل الاوربية، والقرصنة، بايعاز من الأندلسيين المتواجدين بالمدينة (4).

والحقيقة أن تنظيم الجالية الأندلسية ببجاية يرجع الى ما قبل ذلك التاريخ، فمنذ أواسط القرن السابع هـ/13م، كانت الجالية محكمة الهيكلية، اذ يوجد على رأسها شيخها وكبيرها الفقيه ابن محرز، من أهل بلنسية (توفي سنة 655هـ/1258م)، الذي تسمى أيضا برأس الجماعة الأندلسية ببجاية (5).

وتواصل تنظيمهم بالمدينة طيلة العهد الحفصي، وكونوا نبالة حضرية قادت حركات الاستقلالية بالمدينة، منذ سنة 761-765هـ/1359-1363م، وبرزت في هذه الطرفية خطة العريف، وهي خطة قيادية للحركة التي تستند الى فئات العامة، أو الغوغاء وأهل الشطارة كما تشير الى ذلك النصوص، وتستهدف الهياكل التقليدية من شيوخ الموحدين، وسلطة بني حفص عامة، وقد استمر دور النواة السياسية الفاعلة للاندلسيين

في مطلع القرن التاسع هـ/15م، ولما هاجم السلطان المدينة سنة 813هـ، كان كبار البلاد بها من الاشيبليين (1).

أما عن تنظيم الجالية بمدينة تونس، فقد كان بدوره محكما، رغم النزاعات التي انطوت من حين الى آخر بين افرادها، فمنذ القرن السابع هـ/13م، ظهرت أحياء خاصة بهم، داخل أسوار المدينة بزقاق الاندلس، وفي الارياض بحي الاندلس المجاور الحافاوين، حيث حمام الرميحي حاليا. وتوجد اشارات أخرى تدل على تواجدهم بشرف المراكش (والكلمة من أصل قشتالي وتعني السوق) وقرب باب خالد حيث زاوية الجايزي (2).

ومما له مغزاه في مستوى التنظيم، تخصص بعض الوافدين من مدن معينة في مهنة ما، وقد عثرنا في هذا الصدد على تخصص الجماعة الوافدة من شلوبينة، وهو حصن ساحلي من عمل البيرة، في كتابة الوثائق والعقود بمدينة تونس في القرن السابع هـ، ويبرزهم بذلك، حتى أن قاضي الجماعة ابن عبد السلام، في النصف الاول من الثامن هـ/14م، كان يرفض قبول الوثائق غير المعروفة، باستثناء الخطوط الشائعة والناشرة مثل خطوط الشلوبيين وخط ابن عصفور وابن سيد الناس، لتكررها، ولتدورها، رغم مضي قرن عليها (3). واعتبارا لهذا التنظيم ولتقاليد الجالية المتطورة في لدى المباديين، فقد تمكن أفرادها من تسلق السلم الاجتماعي، واعتلائه والوصول الى المراتب العليا من الثروة، ففي سنة 866هـ، كان كبير التجار بها: الحاج أبو القاسم البندولي الغرناطي، وحوله جماعة من أعيان التجار من الاندلس، وقد مكنته هذه الثروة الطائلة التي تحصل عليها من التجارة الخارجية البحرية والفكاكة من أن يعيش أجواء الاندلس بالكامل بمنزله الفخم المكون من طوابق ثلاثة، والواقع في الضاحية الاميرية براس المطابية، وقد أحيط بأجنة رائعة، وزود ببركة ماء عظيمة أطلق عليها اسم المحنشة، وأقيمت بالقصر المآدب الفاخرة ذات الطبخ الأندلسي، والقطائف التي يطلق عليها بالاندلس المجبنة، واستدعى للغرض ظرفاء الأدباء والشعراء الاندلسيين، من بينهم محمد الخير المالقي الذي حل بتونس سنة 864هـ، وقد تولّى خطة الكتابة لدى ابن السلطان، مسعود بن عثمان. وباختصار انها صورة بديعة لحياة أعيان هذه الجالية في المنفى: فالنجاح في حياتهم العامة لم ينسهم زمان الأُنس بالاندلس، وبهذا لم يتم الاندماج بسهولة (4).

(1) ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 854. الزركشي، تاريخ، ص 123. وقد كان لهذه الجالية دور فاعل في بروز حركات استقلالية بمدن افريقية.

(2) راجع مناقب علي السقاغ. المراكش بالاسبانية: El mercado.

(3) ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 1174. البرزلي، جامع، باب القضاء.

(4) ابن عبد الباسط، رحلة، ص 20-22.

- (1) البرزلي، جامع، ج IV، ص 1120.
- (2) ابن خلدون، ن.م.، ج VI، ص 668. العمري، مسالك الابصار، ص 94. ابن قنفذ، الفارسية، ص 132. وقال الزركشي ان ابن اللحاني خرج الى المشرق سنة 717 هـ ومعه 50 فارسا من رماة الاندلس: (تاريخ، ج VI، ص 65). انظر ايضا حول عدد الاندلسيين بالمغرب في العهد المريني، وهو 2000: المنوني، وراقات، ص 291.
- (3) طرحت قضية القبطان سنة 784 هـ، بتونس، ووقع تكفيره وقتله. وقبطان هي ترجمة للكلمة اللاتينية: (Capitano)، والاسبانية: (Capitan)، انظر: الابي، الاكمال، ج III، ص 193، ج I، ص 171-173. وأورد دي بالزا ذكر القبطان بتونس بين سنتي 1617-1620:

M. De Epalza, R. Petit, Etudes sur les moriscos Andalous en Tunisie, p.174.

- (4) ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 902-903 (فتنبت عزائم كثير من المسلمين بسواحل افريقية لغزو بلادهم، وشرع في ذلك أهل بجاية منذ ثلاثين سنة، فيجمع النفرء والطائفة من غزاة البحر ويصنعون الاسطول، ويتخيرون له الابطال ثم يركبونه الى سواحل الفرنجة. انظر أيضا: الغبريني، عنوان الدراية، ص 270.
- (5) الغبريني، ن.م.، ص 287. البرزلي، جامع، ج II، ص 159-160.

وقد تجسدت هذه المحافظة على الهوية في بلاد الغربية، بنشوب بعض النزاعات بينهم وبين أبناء البلد، والامثلة عديدة على ذلك : فقد كان النزاع بين البسيطي، من بني بسيط بشرق الاندلس، وابن الحباب ناجما عن كون الاول المقرب من السلطان انتزع من الثاني جنازا، وقد دام هذا النزاع مدة عشر سنوات (726-736هـ) (1).

وفضلا عن الجدل الذي قام بين السكوني، من اشبيلية وابن عرفة، فان التنافر بين هذا الاخير وابن خلدون أشهر من أن يذكر في هذا المقام، وقد انتهى بصاحب المقدمة الى اختيار طريق الغربية ثانية، والرحيل الى مصر (2).

واذا كان زواج التونسيات من المهاجرين هو مثال للاندماج، فان طلب الطلاق منهم هو دلالة على الاختلاف في الطباع والامزجة، ولم يتوان أحد فقهاء مدينة تونس (في القرن السابع هـ) عن نصح زوجة أحد الاندلسيين الذي أساء عشرتها بالادعاء عليه باطلا للتخلص منه (3).

لكن هذا التنافس لم ينف وقوع انصهار تدريجي لهذه الجالية في المجتمع التونسي، فالحوار الثقافي ظل قويا بين النخبة الحضرية والاندلسيين، فقد كان عن طريق الاسئلة التي تبعث من غرناطة الى تونس طيلة العهد الحفصي : وذكرت في هذا الصدد اجوبة لأبي اسحاق بن عبد الرفيق (ت 733هـ) عن أسئلة طرحها من قبل القاضي أبو بكر الطرطوشي (ت 520 هـ)، كما وردت على ابن عرفة من الاندلس مسائل اندلسية أجاب عنها، وفي النصف الثاني من القرن التاسع هـ / XVم، وردت على الرصاع اسئلة من محمد العبدري الغرناطي المعروف بالمواق، وقد أجاب عنها في تأليف خاص (4).

وكان الحوار قائما بين أفراد الجالية وأهل افريقية، الذين أخذوا الكثير من الاندلسيين، فكما سمع ابن عرفة من شيوخ أندلسيين مثل البسطي والبطرني والوادشي وابن برال، وتجاوز مع أبي عبد الله بن خليل السكوني، فانه كان شيخ شيوخ الفقيهين الغرناطين : أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم، وأبي اسحاق ابراهيم بن محمد (5).

وكثيرا ما اعتمد العلماء الافارقة على أقوال نظرائهم من الاندلس : فالأبي مثلا كان يبدأ أخباره بعبارة : أخبرني من لا أتهم من أهل الأندلس، سمعت بعض طلبة الاندلس يذكر، وكان قدم من الأندلس بعض الطلبة الموثوق بهم فحدثنا، الخ... وكانت للبرزلي

(1) البرزلي، ن.م.، ج II، ص 1153، القلشاني، شرح، ج II، ص 164 ب.

(2) القلشاني، ن.م.، ج II، ص 1104. يبدو جليا أن ابن خلدون كان فقيها في بداية أمره، ومما يوضح ذلك أن البرزلي (ن.م.، ج III، ص 1191) أورد مسألة طرحت على ابن خلدون تخص الصدقة..

(3) البرزلي، ن.م.، ج I، ص 237 ب.

(4) الزركشي، تاريخ، ص 70. البرزلي، جامع، ج IV، ص 377، 399 ب. سعد غراب، مسائل أندلسية، مجلة دراسات أندلسية، ديسمبر 1988، عدد 1، ص 31-7.

(5) ابن حجر، انباء الغمر، ج I، ص 192. انظر : S. Ghrab, Ibn Arafa... op. cit.

اتصالات متينة مع عبد الرحمان الاندلسي، والجدميوي مع الاديب الناظم أبي عبد الله محمد الغرناطي الذي وفد على الحضرة سنة 816هـ / 1413م (1).

ولم تقتصر هذه العلاقات على الجانب الثقافي، انما شملت الجوانب الاجتماعية الأخرى، ففضلا عن الحالات النادرة التي نعثر عليها حول زواج التونسيات من الاندلسيين، فان التشاور القائم بين أهل مدينة تونس وأهل الاندلس لحل مسائل تخص المرأة لهي دليل آخر على أهمية الزيجات المشتركة بين الطرفين، التي أدت تدريجيا إلى انصهار مهاجري القرن السابع الهجري، ثم القرن الثامن والتاسع، في صلب المجتمع التونسي، وذوبان الخصوصية التي كانت قوية في البداية، ولعلنا لا نجازف اذا تحدثنا في هذا الصدد عن "مغرب" الاندلسيين، وهي ظاهرة أكثر وضوحا من "أدلسة المغاربة" (2).

أ) مظاهر التأثير الأندلسي بالمدن والأرياف :

لخص أبو فضل الله العمري هذا التأثير بقوله : "ومنذ أن خلا الاندلس من أهله، وأروا الى جناح ملوكها، مصرروا إقليمها - أي مدينة تونس - ونوعوا بها الغرس، فكثرت منزهاتها، وامتد بسيط بساينها على بحيرة من البحر الشامي خارجها الى شرقها من هم ضيق" (3).

أ) التأثير في المجال الزراعي :

غالبا ما كان هذا المجال موضوعا لشتى المضاربات الفكرية، لقلة الوثائق المعتمدة، ففيمما يذهب طرف الى التقليل من شأنه، فان الغالب على الآراء هو نسبة أكثر المستجدات الزراعية الى العنصر الاندلسي، وخاصة موجة الموريسكس، حتى ليخيل للمرء ان بلاد المغرب كانت قبل هذا التاريخ أرضا قاحلة. فماذا اذن عن حقيقة الامر ؟

(1) الابي، الاكمال، ج II، ص 313، 412، ج IV، ص 123. البرزلي، جامع، ج IV، ص 414 ب. الجدميوي، رفع الأزار، ص 1108. انظر أيضا : ابن ناجي، شرح، ج I، ص 1110.

(2) البرزلي، ن.م.، ج I، ص 137 ب. الغرناطي، ص 1220.

(3) العمري، مسالك الاصبصار، ص 85. القلقشندي، صبح الاعشى، ج V، ص 370. المقرئ، نفع الطبيب، ج III، ص 152. ومما جاء فيه : «ولما نفذ قضاء الله على أهل الاندلس بخروج أكثرهم عنها في هذه الفتنة الأخيرة المبيرة، فرقوا ببلاد المغرب الأقصى من بر العدو وبلاد افريقية. فاما أهل البادية، فمالوا في البوادي الى ما اعتادوه، ودخلوا أهلها وشاركهم فيها، فاستنبطوا المياه وغرسوا الاشجار وأحدثوا الارحي الطاحنة بالماء وغير ذلك، وعلموهم أشياء لم يكونوا يعلمونها ولا رأوها. فشرفت بلادهم وصلحت أمورهم وكثرت مستغلاتهم وعمتهم الخيرات، فهم أشبه باليونانيين فيما ذكرت.. وأما أهل الحواضر، فمالوا الى الحواضر واستوطنوها، فاما أهل الادب فكان منهم، الوزراء والكتاب والعمال وجباة الاموال والمستعملون في أمور المملكة، ولا يستعمل بلدي ما وجد اندلسي. واما أهل الصنائع، فنامهم فاقوا أهل البلاد وقطعوا معاشهم، واخملوا أعمالهم، وصيروهم أتباعا لهم، ومتصرفين في دينهم، ومتى دخلوا في شغل عملوه في أقرب مدة، وافرغوا فيه من أنواع الحذق والتجويد ما يميلون به النفوس اليهم، ويصير الذكر لهم، قال : ولا يدفع هذا عنهم الا جاهل أو مبطل..»

لقد ظلت الاشارات المصدرية شحيحة في هذا الصدد، منها ما قاله ابن سعيد، من أن " مدينة تونس انتقلت اليها السعادة التي كانت في مراکش بسلطان افريقية الآن أبي زكريا يحيى، فصار فيها من المباني والبساتين والكروم ما شابهت به بلد الاندلس، وعرفاء الصناعة من الاندلس .. ووجوه صنائع دولته لا تكاد تجدهم الا من الاندلس " (1).

-البستنة وانتقاء المشاتل :

والمتتبع لما ورد في المصادر يلاحظ أن البستنة لم تكن حكرا على الوافدين من البادية، انما شغف بها كذلك أعيان الأندلسيين من الحضر، الذين أقطعهم السلطان الحفصي أجنة في المجال المحيط بالمدن الكبرى .

فقد منح أبو زكريا الحفصي الاقطاعات للحسن بن محمد بن خلدون، وكان حفيده عبد الرحمان يمتلك ضيعة الرياحين بناحية تبسة. أما الوزير أبو عبد الله محمد الرميمي الذي خرج من المرية سنة 643هـ/ 1244م، فانه تملك بتونس الضياع والقرى وشيد القصور (2).

وكان لابن البسطي حظوة لدى السلطان أبي يحيى أبي بكر، مكنته من انتزاع بستان مزود ببرج (سكن حضر-ريفي)، من صاحبه الاصلي، الذي ظل مطالباً بحقه طيلة عشر سنوات (726-736هـ) (3).

وقد كنّا تعرّضنا إلى وصف الرحالة ابن عبد الباسط لأحد الأجنة الموجود بضاحية تونس سنة 866هـ/ 1461م. للتاجر الغرناطي أبي القاسم البنيولي (4).

وبالتالي فان الاسهام الاندلسي في البستنة وطرق الريّ كبير، وحسبنا أن نذكر في هذا الصدد الطوبونوميا (المواقع) الحضر-ريفية التي تركت لنا بصمات الماضي، وذكرتنا بهذا الجهد البشري : فقد أطلق على الأجنة الواقعة قرب القصر السلطاني برأس الطابية، اسم : ما لقة (5).

كما تسمى بستان أميري ثان، معروف في الخرائط الاوروبية منذ القرن XVم، بسانية البارود، والاسم ظل قائما الى حد الآن يطلق على الضاحية الغربية لمدينة تونس، وهو لا يعدو أن يكون تعريبا للكلمة القشتالية : El prado، بمعنى المروج(6).

(1) المقرئ، نفع الطيب، ج III، ص 153.

(2) ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 615، ج VII، ص 805. التعريف، ص 262. والملاحظ ان السلطان المريني كان يكتفي بمنح الاقطاعات للمرينيين دون غيرهم، راجع : M. Kably, Société, pouvoir et religion.. p.197

(3) ابن عرفة، المختصر، ج VI، ص 125. القلشاني، شرح، ج II، ص 164 ب.

(4) ابن عبد الباسط، رحلة، ص 20-21. راجع الفصل الخاص بالتجار.

(5) البرزلي، جامع، ج II، ص 73 ب.

(6) الرضاع، فهرست، ص 29. الزركشي، تاريخ، ص 116، 129. R. Brunschvig, Deux récits de voyage... p.199

ويبدو لنا أن زاوية قرناطة التي بناها السلطان أبو عمرو عثمان في أواسط القرن IX/XVم بين قفصة وتوزر، قد اقترنت اسمها بغرناطة، وارتبطت نشأتها بتحول السلطان مع محلته الى هذه الربوع، رفقة بعض اللاجئين من غرناطة، كما أشار الى ذلك مصدر يرجع الى تلك الفترة. ومما يدعم ذلك أن الاسم يطلق حاليا على قرية أخرى من قرى بنزرت، حيث كان التواجد الاندلسي قويا منذ القرن XIIIم (1).

-البرك والنافورات:

ونعتقد أن ترتيب جنان أبي فهر السلطاني المجاور لمدينة تونس لا يختلف كثيرا عن مثله بالاندلس، فقد تأنق صاحب طليطلة، قبل سقوطها سنة 479هـ/ 1086م، في بناء قصر فخم، بنى في وسطه قبة وصنع فيه بحيرة، وساق الماء الى رأس القبة على تدبير محكم، يحيط بها من كل جانب، دون أن يمس مجلس الامير داخلها.

هذه الصورة الاندلسية نقلت الى جنة أبي فهر، حيث البحيرة والقبة والنافورات والجابية، ولعل اصدق وصف وصلنا عنها هو مقصورة حازم القرطاجني(2).

كما تحدثت كتب الحوليات عن جلوس السلطان المستنصر في القبة التي بنيت سنة 651هـ، وهي واقعة على جابية كبيرة يطلق عليها البركة، والماء حولها ينصاع من فوهات الاسود (3).

وفي الجملة فان عديد المغروسات والخمائل والورود بالبساتين الاميرية كانت

(1) الزركشي، تاريخ، ص 136. مناقب ابن عروس، ص 392. ويبدو ان تأسيس الزاوية كان له علاقة بالفقيه الذي كان قريبا عهد بالاندلس، وشارك في معركتها، ثم رجع الى تونس، وقد وجهه ابن عروس مع محلة السلطان، الى القبة، فسمع المحلة من اذاية أهل الواحة. ويبدو ان سلوكية بجهة باجة التي اسسها المورييسكوس سنة 1609م هي نسبة الى الشلوقيين.

(2) المقرئ، نفع الطيب، ج III، ص 353. قصائد ومقتطفات حازم، تونس 1972. أبو القاسم محمد الغرناطي، رفيع الحجب المستورة في محاسن المقصورة، ص 77-79، 147 (وقد مدحها ابن الأبار بشعره، وحبر فيها أبو الطارف بن عميرة رسالة أورد بعض مقتطفاتها الغرناطي) ويمكن المقارنة بين جنة أبي فهر بتونس وجنة العريف بغرناطة وبين بركة الاسود بغرناطة ونظيرتها بتونس بأبي فهر). ومما ورد في المقصورة:

وانساب في قصر أبي فهر الذي	بكل قصر في الجمال قد زرا
قصر تراءى بين بحر سلسل	وسجسج من الظلال قد ضفا
بحيرة على الاله قدرها	قد عذب الماء بها وقدرها
حدايق للماء فيها كوثر	وكوثر للملأ مروم عفا..
حاذي بناقبيبة بن طاهر	يفري اديم الارض فري من حذا
وانصاع عن دار الاسود مثل ما	ينصاع سرب الوحش من اسد الشرا

(1) الزركشي، ن.م.، ص 33، 38، 39. ابن أبي دينار، المؤنس، ص 24-25، 135.

تحظى بعناية الاندلسيين، الذين تعودوا على هذه الطبيعة في بلادهم، وحاولوا نقلها الى المنفى، وأطلقوا عليها أسماء تذكرهم بالماضي، مثل البارود، الذي وصفه الوزان بقوله: "هناك عدد لا يحصى من البساتين المغروسة بالبرتقال والليمون والورد وغيره من الازهار الجميلة، خصوصا في مكان يدعى البارود، وحيث بساتين الملك وقصوره البهية بمختلف النحوت والرسوم الجميلة" (1).

- **المشاتل** : من الواضح ان هذا التأثير لم يقتصر على البساتين الاميرية، بجهة تونس، وبجاية، انما شمل عدة جوانب زراعية أخرى مثل المشاتل، وأصناف الحبوب المزروعة، حتى أن واحة قفصة قد تسربت اليها في القرن XIII م عدة أصناف من القمح، منها : السبوعي والشقراء والصيني والاندلسي الذي يتفرع الى نوعين : السمراء والبيضاء (2). فهل كان ذلك بفعل الهجرة ؟ تعسر الاجابة في هذا الصدد.

وفي كل الاحوال، فان الامثلة المتعلقة بالتأثير الاندلسي في مجال الزراعة بقيت محدودة في نصوصنا، لانصراف المصادر عن هذا الموضوع. وقد تركزت أساسا بالمناطق التلية الخصبة، وبعض الواحات، ولم تتخط المجال الحضري حيث يتوفر الامن، فيما سيطر على بقية البلاد نمط العيش الرحلي. وأينما حظوا اعتنوا بتدعيم الشبكة الهيدرولوجرافية (المائية) وكان لهم تأثير في هذا المجال.

- **انتشار التقنيات المائية** : كان ترميم الحنايا التي توصل الماء الى مدينة تونس والرياض السلطانية (جنة أبي فهر) سنة 665هـ / 1266م، أهم إنجاز يرجع إلى تلك الفترة. وقد تزامن هذا العمل الضخم مع الهجرة الأولى، واستيطان النخبة الاندلسية من مهندسين وخبراء في البناء، وازدياد "الصناع وأرباب المعارف وأرباب البصر" بالحضرة التونسية (3).

واذا أضفنا الى هذا المعطى ما عرف عن الاندلسيين من حذقهم لتقنيات الري، وبمشاركتهم في تشييد السواقي والبرك والنافورات بجنة أبي فهر، حيث وصلت الحنايا، فان مشاركة الاندلسيين في إنجاز هذه الاعمال المائية

(1) الوزان، وصف إفريقيا، ج II، ص 77.

(2) ابن راشد، الفائق، ج 1، ص 245، ج II، ص 145.

(3) ابن قنفذ، الفارسية، ص 112.

الكبرى تبدو مرجحة.

على أن الشك يساورنا في نسبة القنوات المائية التي تم إنجازها حوالي مدينة تونس في القرن XV م، الى المهندسين الاندلسيين (1).

- **الري بالسانية والناعورة** : عرفت إفريقية هذه التقنية منذ زمن مبكر، فمنذ العصر الفاطمي، كانت آبار المهدية تحركها دواليب، ووجدت خارج باب قرطاجنة بمدينة تونس آبار ذات سواني، يطلق عليها سواني المرج (2).

غير أن ذكرها انقطع اثناء العهد الزيري، ولم تشر اليها المصادر من جديد الا في العهد الحفصي، اذ تحدث ابن راشد عن السانية وبثرها وصهريجها وألتهها في القرن السابع هـ / XIII م، وأضاف البرزلي في نهاية القرن الثامن هـ / XIV م ذكر القواديس والآلة التي تستخرجها البهائم عند دورانها، ويصب الماء في الجابية (3)، وهو ما يأتي دليلا على سعة انتشارها في البلاد، بالواحات وجهة القيروان، وخاصة بناحية مدينة تونس، كما حدثنا عن ذلك الرحالة أدورن في أواسط القرن التاسع هـ / XV م، اذ قال :

" في أسفل البلاط توجد دواميس كبيرة مقببة (فسقيات)، ملأى ماء مثل الفسقية

(1) تحدث الإدريسي عن هذه التقنية قائلا: " وماؤها (أي مراکش) الذي تسقى به البساتين مستخرج بصنعة هندسية حسنة، استخرج ذلك عبيد الله بن يونس المهندس، وسبب ذلك ان ماؤهم ليس ببعيد الغور، موجودا اذا احتفر قريبا من وجه الارض، وذلك ان هذا الرجل المذكور، وهو عبيد الله بن يونس جاء الى مراکش في صدر بلادها، وليس بها الا بستان واحد لابي الفضل مولى أمير المسلمين المقدم ذكره، فقصده الى اعلى الارض مما يلي البستان، فاحتفر فيه بئرا مربعة كبيرة التبريع، ثم احتفر منها ساقية متصلة الحفر على وجه الارض، ومر يحفر بالبريق من رافع الى اخفض، متدرجا الى اسفله بميزان حتى وصل الماء الى البستان، وهو منسكب على وجه الارض يصب فيه، فهو جار مع الايام لا يفتر " (نزهة المشتاق، ص 67-68). وفي القرن السابع، ذكر ابن الشباط الفاني والكتليمة (الخرق المحتفر من بير الى آخر) ابن الشباط، صلة السط، مخطوط، ج IV، رقم 18565، ص 37 ب. فيما يرى بعض المستشرقين (سولينياك) انها ظهرت بواحة القطار قرب قفصة في القرن 15م، وكذلك قرب مدينة تونس : الزركشي، تاريخ، ص 136.

Solignac, Les installations hydrauliques..op. cit.

Brunschvig, les Hafides. Goblot, Les qanats, Paris 1970

Daoulatli, Tunis sous les Hafides, Grandguillaume, Système des Foggaras du Touat, ROMM, 13-14, 1973.

(2) البكري، ن.م.، ص 30، 40.

(3) الإدريسي، نزهة، ص 101. الحميري، الروض المعطار، ص 231. قال الرصافي في دولا ب :

وذي حنين يكاد شجوا
يختلس الانفوس اختلاسا
اذا غدا للرياض جارا
قال لها الخُل لا مساسا
يبتسم الروض حين يبكي
بادمع ما رأيين باسا
هن كل جفن يسيل سيفا
صار له عقده رئاسا

المري، نفع الطيب، ج III، ص 159. وقال الحسين بن الوزير ابي جعفر الوشقي في شأن الناعورة:

حننت الى صوت النواير سحرة
فأضحي فؤادي لا يقر ولا يهدا
وفاضت دموعي مثل فيض دموعها
اطارحها تلك الصباية والوجدا

(نفع الطيب، ج III، ص 139)

على رأس ابن السلطان أبي عمرو عثمان (أواسط القرن XVم) : شاشية كست رأسه إلى أن كادت تصل إلى حاجبيه، وكان أحد كبار مشائخ المدينة وصلحائها (ابن عروس) يلبس آنذاك شاشية كبيرة من ملف، وهي نسبة إلى المدينة الإيطالية : "أمالفي"، مما يشير إلى أن النسيج الذي صنعت منه كان مستوردا (1).

ورد ذكر : الكبوس الأحمر منذ القرن السابع هـ / XIIIم، بمدينة تونس، ومعلوم أنه كان لباسا شائعاً للاندلسيين الوافدين على تونس بعد سنة 1609، فقد كان أبو الغيث القشاش يكسو كل من ورد عليه من الأسرى كساء كاملاً، بما فيه الكبوس. فهل معنى ذلك أنه خصوصية أندلسية، خاصة أن اسمه تعريب للكلمة اللاتينية : (Capillus) والاسبانية : Capucha (2).

صناعة الجلود بدورها طبعت بظاهرة الهجرة، حتى أنه ظهر صنف من الأحذية يطلق عليه تسمية اسبانية : السباط، وذلك منذ القرن السابع هـ / XIIIم والظاهر أنه أصبح واسع الانتشار لدى الفئات الشعبية وبدواخل البلاد لدى البدو، والكلمة تعريب للكلمة القشتالية : Los Zapatos (3).

كما بقيت عدة متصورات في صناعة البناء تحمل التأثير الأيبيري - الأندلسي، منها : الطارمة : بالاسبانية Tarima، ذكرت لأول مرة سنة 717هـ أثناء إقامة ابن اللحياني بطرابلس، مع خمسين من رماة الأندلس، قاموا هؤلاء ببناء موضعا لجلوسه بالجليز والرخام، يقال له الطارمة (4).

- الزليج : ويقابله بالاسبانية Los Azulejos، غير أن أصل الكلمة ليس بالضرورة قشتالية، إذ ورد ذكر جبل من جبال مراکش، تقطع الحجارة الجيدة، ويطلق عليه إيجليز. ومعلوم أن أحد صناعات الجليز بتونس في القرن XVم، يرجع أصله إلى مدينة فاس، وهو قاسم بن أحمد الصدفي الفاسي الجليزي، على أنه ساهم، شأنه في ذلك شأن الأندلسيين، في نشر الطراز الأندلسي للعمارة والزخرفة، الذي تجلى واضحا في زاويته. فقد صنع الجليز بها في أشكال ذات أطباق منجمة، وأشرطة ذات زخارف مشبكة وفق طريقة معروفة بالأندلس يطلق عليها : الحبل الجاف (5).

(1) حول الشاشية، انظر : M. Annabi, La chechia Tunisienne, Etudes sur les Moriscos. pp.304-307.

مناقب، مخ. رقم 18555، ص 1194. ابن بطوطة، رحلة، ص 448. مناقب ابن عروس، ص 505.223.

(2) مناقب، مخ. 18555، ص 28. مناقب القشاش، مخ. 16408، ص 13، ب 3.

(3) مناقب، مخ. 18555، ص 190. ب. ابن ناجي، معالم، ج IV، ص 214.

(4) الزركشي، تاريخ، ص 65. احتوت المنازل الموجودة بقصبة غرناطة على عنصر الطارمة (وهو عبارة عن سرير مبني يكون مدفئا من أسفل).

(5) الإدريسي، نزهة المشتاق، ص 17 (جبل إيجليز). حول الزليج الأندلسي، انظر مثلاً : زاوية الغرياني بالقيروان والجليزي بتونس. G. Marçais, Architecture Musulmane d'Occident pp 470-473.

وبرز التأثير الأندلسي في العمارة الأفريقية في عدة جوانب إرشيتكتوتية (هندسية) وزخرفية، نقتصر على تعداد أهمها : القباب الخشبية المتراكمة والحلقة بالزخارف المذهبة، والقباب المقرنصة، والتيجان الأندلسية من النوع الكورنتي والمركب، الذي شاع في عهد الخلافة، وموضوعات التوريق بالمجصصات، وعمل القرمود الذي لم يقتصر على العمارة العمومية، إنما شمل كذلك المنازل التونسية في القرن XIVم، والعقود الحدودية الرشيقية، والمتجاوزة الكبيرة، والظفائر المسماة المقربص (al mocarabes)، حيث يقع تطعيم الرخام الأبيض بالأسود في البلاطات الخ... (1).

كما ظهر هذا التأثير في مجال التهيئة العمرانية للمدينة المغربية، والتشريع المدني، إذ جاء كتاب الإعلان في أحكام البنين لابن الرامي (النصف الأول من الثامن هـ / XIVم) نسخة مشابهة لمصنف عيسى بن موسى المعروف بابن الامام التيطلي، "رفع الضرر"، كتب في أواسط القرن الرابع هـ / Xم، ويرجح أن يكون محمد بن إبراهيم الحنسي، المعروف بالمعلم ابن الرامي، أندلسي الأصل، للأسباب التالية :
- ورد في الورقة الأولى من المخطوط رقم 14884 نسبته : عرف بابن الأندلسي، وأشار بعض المؤرخين، وخاصة "ليفي بروفنسال" إلى هذه النسبة، دون ذكر مصدره (2).

- احتمال أن يكون أبوه من رماة الأندلس الذين كانت لهم مشاركة في الحرب سنة 1270م، وأن يكون ابنه قد ارتقى من خطة معلم للبناء إلى مرتبة خبير معماري، وعريف، على غرار عرفاء الأندلسيين بأفريقية ومراكش، الذين ورد ذكرهم في المصادر (3).

- نوعية المصطلحات المستعملة في كتابه، إذ كان كثيرا منها غير معهود في المصنفات الأفريقية، مثل : أصطاك (فرش أرضية الغرفة بحجارة صغيرة، وركزها بالمراكز حتى تستوي). برج الحمام، الذي يعتبر خاصية أندلسية، البغلي (خليط من الرمل والكلس، تلبس به الجدران)، روشن (رف)، شرجب (كلمة أندلسية تعني بناء خارج عن الحائط) (4).

صناعة الكتابة هو مجال آخر تجلت فيه الخاصية الأندلسية بأرض الغرب، فكان عدد كبير من الأندلسيين قد تولى خطة الكتابة، بما فيها العلامة الكبرى والصغرى، كما

(1) الأبي، الإكمال، ج IV، ص 402-403. R. Brunschvig, Deux Récits de voyage. p.197

G. Marçais, op. cit.

(2) انظر : E. Levi-Provençal, Histoire de l'Espagne Musulmane, T III, p.30

(3) المغربي، نفح الطليب، ج III، ص 153.

(4) ابن الرامي، الإعلان في أحكام البنين، تحقيق فريد بن سليمان، تونس 1990 (نسخة مرقونة).

كانت لهم مشاركة في كتابة الوثائق والعقود، حتى أن خط جماعة الشلوبيين ظل متميزا ومعروفا طيلة القرن الثامن هـ/ XIVم، إلى جانب خط كبار الكتاب، مثل ابن عصفور وابن سيد الناس (1).

وقد شهد ابن سعيد بجمالية الخط بشرق الاندلس، وقال إنه كان له حسن فائق ورونق أخذ بالعقل وترتيب يشهد لصاحبه بكثرة الصبر والتجويد، وقد فاق في كل ذلك الخط المشرقي. مما يفسر أنه أصبح خطا رسميا في الدواوين (2).

ونختم هذه التأثيرات بتناول لمجال فني آخر، وهو الموسيقى: فقد عدت من فضائل أهل الجزيرة اختراعهم للموشحات التي استحسناها أهل المشرق والمغرب، وصاروا ينزعون منزعتها (3). وقد كان لابي الصلت أمية بن عبد العزيز الاشبيلي (توفي سنة 569هـ/ 1134م) الذي استقر بالبلاط الزيري بالمهدية دور فاعل في نشر الموسيقى الذي يطلق عليها الآن المؤلف، وما يسمى بإسبانيا: الفلامنكو: Flamenco.

وما نروم اضافته في هذا الصدد أن التأثير لم يقتصر على الأوساط الراقية، إنما سرى هذا التأثير في الأوساط الشعبية.

فقد صحب هجرة الاندلسيين الى افريقية انتشار آلة البوق، بشكل لفت انتباه كبار العلماء في القرن الثامن هـ/ XIVم، مثل ابن عرفة، وقد حاولت الفئات المحافظة محو آثار هذه المستجدات، فلم تقدر على ذلك. وجاء على لسانهم أن البوقات كانت مستعملة بالاندلس في الأعراس لغاية الفرح، لكن منذ أواسط القرن الثامن هـ/ XIVم، استعملت بتونس بالجوامع واثناء شهر رمضان، عند السحور، وانتشر أمرها ببقية المدن مثل القيروان (4).

وثمة اشارات أخرى إلى احتراف بعض الاندلسيين بتونس مهنة الطبّال، وإلى انتشار عدة آلات موسيقية من الصعب معرفة أصولها مثل الدفّ المغشى من جهة واحدة،

والكبر والطارة بأوتارها وشناشنها وضرب البرابط، غير أنه لفتت انتباهنا آلة يطلق عليها: الشيرانة، وهي تتمثل في صفاقتين تستعملان عند رقص النساء في القرن الثامن هـ/ XIVم، وتبدو لنا أنها كلمة معربة من القشتالية: Sirena. وهي مشتقة من اللاتينية (1).

فقد تسربت عادات أهل الاندلس الى أغلب الفئات الحضرية بسواحل البلاد، حتى وجدت طبعا جديدا لهم، وهذا الوزان يقول عن أهل بجاية إنهم "أناس طيبون مبالون الى المرح والموسيقى والرقص، لا سيما منهم الامراء"، أما أهل دلس، فإنهم ذو بشاشة ومرح، يحسنون تقريبا كلهم العزف على العود والقيثار (2).

لقد اتضح لنا أن هذه العلاقة لم تكن احادية الجانب، لان البلاد كان لها تقاليد راسخة في الحضارة، ولذا فقد صحب التأثير تأثرا، والمثاقفة كانت ذات منحنيين، وان سمح التعبير فان "أدلسة" المغرب اقترنت "بمغربة" الاندلسيين وانصهارهم في المجتمع الى حد ما. غير أننا نعتقد أن المجتمع وهياكله عجزت في تلك المرحلة عن استيعاب هذه الثقافة والاستفادة منها كليا، فحرقت مصنفات ابن الابار، وأطرد التيار المحافظ المفكر ابن خلدون من تونس الى مصر الخ...

كما ان القائمة المطولة للمصطلحات القشتالية التي انتقلت الى أرض افريقية بفعل الهجرة تدل على أن هذه العلاقة لم تبق بين طرفين، وفي حدود الذاكرة الجامدة، إنما دأبت ثلاثة اطراف: الاندلسيون والاسبان والمغاربة، وأسست لقيام علاقات جديدة بين اطراف النزاع السابقة.

(1) ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 174. البرزلي، جامع، باب القضاء.

(2) المقرئ، نفع الطيب، ج III، ص 151. ابن خلدون، المقدمة، ص 751. قال ابن خلدون في هذا الصدد:

"فقلب خطهم على الخط الافريقي وعفا عليه، ونسي خط القيروان والمهدية بنسيان عوائدهما، وصنائعهما، وصارت خطوط أهل افريقية كلها على الرسم الاندلسي بتونس وما إليها، لتوفر أهل الاندلس بها، عند الجالية من شرق الاندلس. وبقي منه رسم الذين لم يخالطوا كتاب الاندلس ولا تمرسوا بجوارهم. إنما كانوا يقدون على دار الملك بتونس، فصار خط أهل افريقية من أحسن خطوط أهل الاندلس"

(3) المقرئ، المصدر نفسه، ج III، ص 151. وقد لاحظ الأستاذ محمد الطالبي (دراسات، ص 196): أن المؤلف لم يأت به الى المغرب وافريقية المورييسك، لسبب بسيط، وهو أنهم كانوا يجهلون العربية. المنونسي الموسيقي الاندلسية بالمغرب، مجلة البحث العلمي، السنة 6 عدد 14-15 مزدوج، سنة 1969، ص 147-177.

(4) كان ابن عرفة يستنكف من الاستماع الى اصواتها، ويشبهها باصوات تنفر الحمير: البرزلي، جامع، ج I، ص 78، 1280.

(1) ابن عرفة، المختصر، ج VI، ص 148 ب، 1150. البرزلي، جامع، ج I، ص 238 ب. تعني في الاصل كائن فاتن له جسم امرأة، ينتهي بشكل سمكة، بمعنى جنية البحر، كما خلدتها لنا الاساطير القديمة (Ulysse et les Syrenes)، كما تعني صفارة الانذار، ويبدو لنا انها تقابل المعنى الاول.

(2) الوزان، وصف افريقيا، ج II، ص 51، 43.

II - زمن الكوارث والآفات :

اقتصرت البدو " على المعاش الطبيعي من الفلح والقيام على الانعام، على الضروري من الأقوات والملابس والمساكن وسائر الاحوال والعوائد. وهم " الذين يتخذون البيوت من الشعر والوبر أو الشجر أو من الطين والحجارة غير المنجدة، وقد يأوون الى الغيران والكهوف " ، وياكلون قليلا من الأقوات " بعلاج أو بغير علاج البتة إلا ما مسته النار " .

أما الحضرة، فقد تميزوا " بأحوال الرفه والدعة، وعوائد الترف البالغة مبالغها في الذائق في علاج القوت وأستجادة المطابخ وأستقاء الملابس الفاخرة في أنواعها من الحرير والديباج وغير ذلك ، ومعالجة البيوت والصروح وأحكام وضعها في أجزائها " .

إن هذا الاختلاف بين الأسلوبين مردّه تباين في نمط الحياة واختلاف بين بساطة العيش وشغل الاحوال وسوء المواطن " والتفكّن في الترف واستجادة أحواله " .

على أن الانسان الوسيطى سواء اكان في المدينة أو في البادية ظلّ معرضاً لتأثير الكوارث الطبيعية والبيئية (1).

(1) الجوائح الطبيعية:

حكمت نزوات الطبيعة وتقلباتها الى حد كبير في الانتاج الزراعي ، وبالتالي في استقرار الريفيين، أو هجرتهم الى المناطق الخصبة ، وقد كانت هذه الآفات الطبيعية عديدة ومتنوعة، وهي في مصنفات العلماء: الجراد والنار والريح والبرد والمطر والعفن والطير الغالب والغبار المفسد والدود والحر والسعوم وكل ما لا يستطاع دفعه . ولا شك أن جائحة المطر تتضمن في الآن نفسه كمثرتها وما ينجر عنها من سيول وفيضانات ، وقتلتها وما يعني ذلك من هلاك (2).

ومهما كان نوعها، فإن هذه الآفات الطبيعية تؤدي الى تغيير في المعاملات، وفسخ عقود الاشربة ، ولذا فقد فرق المشرع بين الثمار التي تقع فيها الجوائح، وصنفوها الى ثلاثة اقسام :

ما اتفق على أن فيه الجائحة : وهو ما احتاج الى البقاء في أصوله لانتهاء طوبه مثل التمر والعنب والزيتون.

ما اتفق على الا جائحة فيه، كالتمر اليابس والزّرع بعد يبسه .

(1) ابن خلدون ، المقدمة ، ص 212 ، الجابري ، العصبية والدولة ، ص 402-405 . أحمد السعداوي ، الآفات والكوارث الطبيعية بالمغرب الوسيط (XI-XV) ، تونس 1982 .

(2) ورد ذكر انواع الجوائح في مدونة سحنون، انظر : ابن عرفة ، المختصر ، ج III ، ص 52 ب . ابن راشد ، الفرائد ، ج II ، ص 49 ب . البرزلي ، جامع ، ج II ، ص 102 ب . القلشاني ، شرح ، ج II ، ص 88 ب . ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 169 .

المصطلح بالعربية	مقابلة بالقشتالية	التاريخ	المصدر
- القبطان	Capitan	784 هـ / 1382	الابن، الاكمال، III، 193 - I، 171-173، طرحت قضية القبطان بتونس وأورد (De Eplza) القبطان بتونس من بين الجالية المورسكية بين سنتي 1617 - 1620 De Epalza, Etudes sur les moriscos Andalous en Tunisie. p. 174.
- مالقة		القرن VIII هـ / XIV م	اطلق على بستان بضاحية تونس (قرب رأس الطابية) : البرزلي، جامع، II، ص 73 ب.
- سانية البارود	El Prado	القرن 9 هـ / 15 م	اطلق على بستان أميري بضاحية تونس. الزركشي، تاريخ. الرصاع، الفهرست.
- قرناطة (زاوية)	غرناطة (Granada)	أواسط IX هـ / XV م	شيدتها أبو عمر وعثمان بين قفصة وتوزر، وتطلق على قرية بين تونس وبنزرت : الزركشي، تاريخ ص 136 .
- البرتقال	Portugal		الوازن، II، ص 77 : ذكر بسانية بارود
القرنوز بتونس	Carduus (cardon d'Espagne)	القرن VIII هـ / XIV م	البرزلي، II، 170، Dozy, supplement, 340 (المغزل المستعمل بتونس في القرن VIII هـ / XIV م)
كبوس	Capillus : (cheveu) Capucha: (capuchon)		مناقب 18555، 28 ب. لباس على الرأس.
الزليج	Azulejos	القرن VII هـ / XIII م	انظر الفصل السابق
الطارمة	Tarima	XI هـ / XVII م	موضع لجوس الأمير بالجليز والرخام، بناء الاندلسيون بطرابلس (الزركشي، تاريخ، ص 65)
البوقال	Bocal		آنية : ابن ناجي، IV، ص 129 .
الشيرانة	Sirena	717 هـ / 1317 م	صفاقستان : المختصر لابن عرفة، IV، 148 ب.
المركاض	El mercado	VII هـ / XIII م	السوق (ينظر الفصل السابق)

— ما اختلف فيه، وهو ما احتاج الى البقاء في أصوله، لحفظ نظارته، كالعنب يشتري بعد تمام صلاحه، والبقول والقصيل والقرط والأصول المغيبة في الأرض مثل الجزر والسلجم والفجل والبصل والثوم (1).

ويحرر عند حصول الجائحة عقد، على المنوال الذي أورد ذكره ابن راشد: « يشهد من يتسمى بعد معرفة فلان المعرفة التامة، وأنه ذكر لهم أنه اشترى من فلان بتاريخ كذا تفاح جنته التي بموضع كذا، حدودها كذا بخمسة عشر ديناراً دراهم سكية عشرية، وذلك بعد أن بدا صلاحه، وأن المطر النازل أفسد معظمه، وأن الطير قد استولى عليه وأكل أجوافه وتركه قشوراً فارغة » (2).

على أن الجفاف كان أكثر خطراً من بقية الآفات، إذ مثّلت المطر حدثاً هاماً في حياة الناس، حتى أرخوا بها فقالوا مثلاً سنة النوة. وكثيراً ما تسبب الجفاف في كوارث حقيقية، عندما انعدم المحصول الزراعي، وقد ألتجأ المزارعون الى التسلف، على أمل ارجاعه في السنة الموالية، مما يفسر مبادرتهم بالحصاد قبل بلوغ الزرع أو أنه، كما وقع بافريقية سنة 679 هـ / 1280 م، إذ أجبر الناس على أكل القمح فريكا.

ولا يمكن اعتبار الجفاف جائحة، إلا إذا أصاب ثلث الانتاج فأكثر، وعادة ما يوضح في العقد قليل المجاح وكثيره، سواء أكانت الثمار تشرب من ماء المطر أو العيون أو الآبار، وتحدد نسبة التلف، على هذا المنوال:

« اشترى جميع المقتاة التي بجنته التي بموضع كذا.. وأن العين التي تشرب منها قد غارت، فأصفر لذلك ورقها، وفسد لأجله عقدها، وأن الذي فسد منها بالعطش نحو الربع.. » (3).

ومما له مغزاه أن فساد الزرع بجائحة لا يؤدي بالضرورة الى اعفاء المكتري للأرض من دفع الكراء. وعادة ما ينظر الى الصابة المتوسطة، فما نقص منها نقص من الكراء نسبه (4).

وغالباً ما يؤدي الجفاف الى انتقال القبائل من مجالها، وشد الرحلة بحثاً عن الخصب، ففي سنة 800 هـ، أجبر بدو برقة على أكل العشب، والخروج من ديارهم، لكن كثيراً منهم فقد من جراء هبوب رياح رملية قوية، قال البرزلي الذي كان شاهد عيان لهذا الحدث:

(1) ابن راشد، المصدر نفسه، ج II، ص 150.

(2) المصدر نفسه، ج II، ص 53.

(3) الزركشي، تاريخ، ص 45. ابن راشد، الفائق، ج II، ص 51. ابن ناجي، معالم، ج IV، ص 231.

(4) القلشاني، شرح، ج II، ص 88.

« أخذتنا ريح بالأكرع، فيمشي الرجل، ثم يسقط ميتاً من ريح أصابهم، يقال له ريح السديدا، وشاع وذاع أنه فقد من المحمل والتجريدة أزيد من ألف نسمة، وكذا فقد من الركب المغراوي والمغربي بشر كثير أيضاً. ولما وردنا على أرض برقة مات من الركب ومرض شديداً كثير، ومن فقد منه لم يظهر له خبر البتة » (1).

وبديهي القول إن صلاة الاستسقاء اقترنت بسنوات الجفاف وضعف الانتاج، ومما يذكر في هذا الصدد أن بعض العلماء فضل عدم القيام بها، تحاشياً لرد فعل العامة وارتفاع الأسعار.

(أ) زمن الطاعون الجارف:

(1) جوارحه: ظهر الطاعون على أشده بعد نحو ستة قرون من الاندثار، وذلك انطلاقاً من آسيا، لكن نقطة الانطلاق لم يقع تحديدها بصفة مدققة (2).

والأرجح أن الوباء ظهر ببلاد الصين، وتحديداً حول بحيرة بالكاش، شمال منغوليا، ومنها تسرب عبر الطريق التجاري الى بحر قزوين، فالقسطنطينية، وصولاً الى الموانئ المتوسطية: ففي سنة 1347 م كان بمسينة، ثم أنتقل في السنة الموالية الى نابولي وبيزا وجنوة ومرسيليا والبندقية والاسكندرية وتونس، وتوغل انطلاقاً من المرافئ الساحلية في دواخل البلاد (3).

وهكذا فقد اكتسح الطاعون المدن الساحلية أولاً، ومنها تسرب في كل الاتجاهات بتسرب معتدل انطلاقاً من ميناء الاسكندرية، مفضلاً الانتشار في فصل الحرارة، فيما انحسار في الشتاء. مما يجعلنا نتخلص الى نتيجة أولية، وهي أن المدن الساحلية والتجمعات السهلية الموجودة على طول الطرق التجارية بافريقية كانت أكثر تضرراً من الجبال المنعزلة والواحات الصحراوية ومجالات القبائل البدوية النائية التي ظلت خزاناً بديارها. بمعنى أن الوباء جرف أساساً المناطق ذات النشاط التجاري الفاعل والكثافة السكانية الكبيرة (4).

(1) البرزلي، جامع، ج II، ص 292 ب.

(2) ابن بطوطة، رحلة، ص 120. انظر أيضاً: محمد الأمين البزّاز، الطاعون الأسود بالمغرب في القرن XIV م. مجلة كلية الآداب، الرباط، عدد 16، ص 106.

Article la Peste In Encyclopedia Universalis. Biraben, Les Hommes et la peste en France et dans les pays Européens et médit., Paris 1975, p.83 et suite.

(3) ذكر ابن خاتمة الاندلسي في مؤلفه: تحصيل غرض القاصد في تفصيل المرض الوافد، (مخ) ان الوباء تسرب من بلاد الصين، حسبما أخبره بذلك تاجر نصراني تحول الى سمرقند. انظر: Biraben op. cit., p. 46.

(4) ذكر الزركشي (ص 147) وقوع الوباء بتونس سنة 857 هـ، وهروب السلطان الى توزر، مما يشير الى أنها كانت في مأمن من هذا الوباء.

(ب) هاجس الخوف :

ويتضح لنا عدم دقة التعريفات وأختلافها ، فهو ورم عند البعض ، وقرحة أو ذبحة قاتلة ، أو تآكل لأعضاء الجسم كالجدام عند البعض الآخر. مما يدل أنها خلطت أحيانا بين الطاعون وبقيّة الأوبئة ، ولعل ذلك يفسر بكون أصحاب هذه التعريفات عاشوا قبل القرن الثامن الهجري ، أي في فترة لم تعرف أنتشاره (1)

ومما لاشك فيه أن الصورة أدق لدى الذين عايشوه ، من أمثال ابن خاتمة الاندلسي الذي عرفه بكونه « مرض عام للناس قتال غالبا عن سبب مشترك » (2).

ولم يكن الطاعون الجارف لسنة 1348 م يمر دون أن يلقى اهتمام النخبة المتعلمة ، فحبرت فيه الرسائل وكثرت حوله المصنفات ، أولها رسالة ابن خاتمة المري الاندلسي ، المسماة : "تحصيل غرض القاصد في تفصيل المرض الواقد " ألفها سنة 749 هـ ، وذكر فيها أحكام الطاعون طبيا وشرعا ، وأشار الى الاجماع حول التداوي بالطب (3).

وروى ابن الخطيب في شرح الرسالة أن والده ألف في الطاعون تأليفا يشتمل على خمسة أبواب ، وذلك عام 750 هـ ، ومما ذكره أن عدد الموتى بمدينة فاس بلغ 4000 في اليوم الواحد . وكتب ذو الوزارتين نفسه رسالة في هذا الوباء ، وهي « مقنعة السائل عن المرض الهائل » (4) .

وفي سنة 760 هـ ، ألف أحد المشاركة كتابا في نفس الغرض ، سماه : « دفع النقمة بالصلاة على نبي الرحمة » . وظهر سنة 833 هـ مصنف ابن حجر العسقلاني : " بذل الماعون في فضل الطاعون " (5) .

ومما له دلالة أن أسئلة المواق (المتوفى سنة 897 هـ) وأجوبة الرصاع (ت 894 هـ) تضمنت 25 سؤالا ، من بينها سبعة تخص الطاعون ، جاءت في صدارة الرسالة لأهميتها . ولئن كنا لا نروم استعراض كل المصنفات التي ألّفت في هذا الغرض ، فالثابت أن هاجس الوباء كان له انعكاس على الانتاج الفكري والثقافي لذلك العصر ، فضلا عن التأثيرات الاجتماعية والسلوكية والديموغرافية والاقتصادية وغيرها .

(ج) أسباب انتشار الوباء :

وفي الجملة فإن أهل العصر ذهبوا لثلاثة مذاهب : فمنهم من اعتبر انه ناجم عن فساد المياه والاطعمة والاهوثة ، الذي يؤدي الى تعكر الدم وتسمم الجسد . وذهب آخرون الى ربطه بأسباب غيبية ، وهي وخز الجن ، بناء على حديث نبوي في هذا الشأن ، وهو ان « الطاعون من وخز الشيطان » ، فيتربط عن ذلك ما يقع بالمصروع . ووفق رأي الثالث بين التفسيرين ، الطبي والميتافيزيقي ، معتبرا ان الطاعون نوعان : نوع من فساد الدم كما ذكر الاطباء ، وآخر من طعن الجان (1) .

وابس نادرا أن يقع ربطه بقيام الزلازل ونزول الامطار الغزيرة ، مثلما حصل سنة 1347 م . وذهب آخرون الى ربطه بالمجاعة ، وأرتفاع الاسعار ، وعلى سبيل المثال كتب ابن أبي ذرع عن مجاعة ووباء سنة 694 هـ ما يلي : « وفيها كانت المجاعة الشديدة والوباء العظيم » . غير أنه لا يخفى علينا انه كما توجد مجاعات بدون أوبئة ، فان الأوبئة انما دون أن تسبقها أو تعقبها مجاعات (2) .

وإذا كانت الاسباب لم تقع بلورتها ، وظلت تدور في فلك العوامل الميتافيزيقية ، فان الوقاية منه لم تكن أكثر حظا في تلك المجتمعات التي سيطر عليها الاستسلام والخنوع .

(د) بين الفرار من الطاعون والاستسلام :

وما أن العلاج كان ميثوسا منه ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بالحاح هو طرق الوقاية ، حتى ان ابن المواق خصّص القسط الأوفر من أسئلته للوباء ، ففي السؤال الأول استفسر عن كيفية الاحتراز منه ، وفي الثالث طرح مسألة الفرار منه ، وأعاد الأمر نفسه في المثال آخر في الرابع والخامس ، وخصص السادس لمسألة الدعاء والاجتماع مثل الاستسقاء .

وبناء على ذلك ، فقد عالجت أجوبة الرصاع هذا الامر بدقة ، وتناولت الاجراءات الوقائية التي كانت تقتصر على الفرار منه . وكان الطبيب أبو العباس أحمد الصقلي يقول : « هذه الامراض لا نستطيع طبها لانها تدخل على الهراقة . كل ما في الامر أن الادوية لا تفي » (3) .

وجعل الاطباء العدوى في سبع علل وهي الجدام والجرب والجدرى والحصبة والبهار والرمم والامراض الوبائية (4) .

(1) أسئلة ابن المواق .. المصدر المذكور ، ص 11 ب - 14 ب .

(2) ابن أبي ذرع ، روض القرطاس ، ص 409 . اقترن طاعون سنة 847 هـ بالزلزلة بتونس : الزركشي ، تاريخ ، ص 147 . اما المطر ، فليس مستبعدا انها تساعد على سرعة انتشار الوباء . راجع : بربان ، المرجع المذكور ، الفصل الثالث حول العوامل .

(3) ابن المواق ، ن.م. ، ص 124 .

(4) المصدر نفسه ، ص 130 .

(1) ابن حجر ، المصدر نفسه ، ص 17-18 .

(2) رسالة من غرناطة من ابن المواق الى ابن الرصاع بتونس ، مخطوط دار الكتب التونسية ، ص 11 ب .

(3) راجع : محمد البراز ، نفس الإحالة ، ص 109 . الرصاع ، ن.م. ، ص 123 .

(4) الرصاع ، الاجوبة ، ص 152 . ابن الخطيب ، مقنعة السائل . نشره مولر ، بيار 1736 .

(5) الرصاع ، ن.م. ، ص 121 . توجد عدة نسخ مخطوطة من كتاب ابن حجر ، وقد اختصره كل من السيوطي (ت 911 هـ) والمناوي (ت 871 هـ) .

على أن مسألة عدوى المرض لم تكن أمرا محسوما في ذلك العصر، حتى أن الفقيه الاندلسي طرح السؤال على فقيه مدينة تونس، ذلك أن المرجعية النصية التي تستند إليها كانت متضاربة بدورها : فإذا كان الحديث النبوي الاول يذكر : « لا عدوى ولا طيرة ولا صفر » ، فإن أحاديث أخرى حثت على الفرار وعدم مخالطة الموبوءين وأهمها : « فر من المجذوم فرارك من الاسد » ، « لا يورد ممرض على مصح » (1).

ولذا أجاب الرصاع : « أجمعت الامة على أن الفرار ليس بواجب ، وإنما الخلاف هل هو جائز أو مكروه أو حرام ». وقد كان الاطباء انفسهم يأمرّون بترك مخالطة المجذوم ليس تحاشيا للعدوى ، بل خوفا من أن تسقم الرائحة الخسيسة من واضبها. وتشير الرواية التالية الى التآرجح بين العقلية الاستسلامية والوقاية :

ذكر محمد بن مرزوق انه بعث رسولا الى فاس، وكان الطاعون في بعض البلاد الموجودة على الطريق ، فنزل القائد الذي صاحبه بعيدا عن البلدة، فقال أحد النصاري بالبلدة : « ما بال قسيس المسلمين لم يدخل وأين توكلهم وقوة ايمانهم ». ولما سمع ابن مرزوق ذلك ، قوي عزمه ودخل البلدة مع جماعة ، ولم يمرض أحد منهم (2).

واذا كان صاحب كتاب المسند قد عاصر الطاعون الجارف لسنة 749 هـ ، وتوفي سنة 781 هـ، فإن رواية مشابهة للسابقة ذكرت سنة 803 هـ، وكان بطلها شخص آخر ، مما يجعلنا نشك في صحة الرواية التي أوردها الرصاع ، ونرجح الأولى التي جاءت بأكثر دقة (3).

وثمة أحاديث تذهب الى مذهب الصبر على تلقي هذا الاذى، ان ورد في هذا الصدد " الصابر فيه له مثل أجر الشهيد " ، " لا تتمنوا لقاء العدو، وإذا (لقيتموهم)، فاصبروا " ، وهو ما يأتي دليلا على سلبية رد الفعل ، والشعور بالعجز أمام هول الكارثة، مما ألجا الانسان الوسيط الى البحث عن حلول غيبية، مثل الدعاء والتعبد والتصوف. ومما كان

(1) المصدر نفسه ، ص 125 - 40 ب .

(2) المصدر نفسه ، ص 40 ب - 141 ، 144 ، أنظر أجوبة عيسى الغبريني والبرزلي والزركشي حول حكم حاضِر بلد الطاعون (ن.م. ، ص 56 ب - 157) .

(3) ورد في مخطوط اغتنام الفرصة في محادثة عالم قصصة (مخ. رقم 15085) الرواية التالية على لسان المؤلف : " بعثني سلطان تلمسان رسولا الى سلطان فاس في عام 803 هـ، وكان في العام المذكور وباء عظيم بالمغرب ، فلما انصرفت عن فاس، بعث معنا رسالا له ، وصحبهم نصراني كان عندهم في سفر ، فوصلنا الى حصن يقال له : تاويزيرت، وكنا نحن متاخرين عن الناس ، وكذا النصراني وتقدم الخدمة ، فوجدناهم قد ضربوا الاخبية خارج الحصن، والعادة في المروبة ان يستغني الناس بالنزول فيه عن ضرب الاخبية، وكان قصدهم بذلك الا يقدموا بدخولهم الحصن على الوباء ، وكان ذلك باختيار منهم ، فوافق غرضي ، فسأل النصراني : ما للناس لم يدخلوا البلد . فقال له ترجمانه ، لانه لم يكن يحسن العربية : انهم فروا من الوباء . فصدر منه ما قيل لنا انه قال ما معناه : لا ينبغيهم فرار وما قدر الله كائن لا محالة . فلما سمعت ذلك الكلام ، كسرني وتحيرت فيما أصنع ، فان مقتضى العلم على المشهور عدم القدوم ، وأثبت كل الانبة ، أن يظهر لمن لا علم له كون الكافر أشد تقويضا لامر الله وأكثر ايمانا ، بالقدر ، فعرفت انها محنة ، فرجحت القدوم ، ودخلت (غير) اني لم أمر بما صنع الناس " .

وهو لا به بمدينة تونس الاعتقاد أن قراءة صحيح البخاري وختمه ، أمر نافع ، حتى أن السلطان ذهب الى تحبيس كتاب البخاري على جامع الزيتونة. ولم ينبج من هذا الاعتقاد كبار العلماء ، مثل ابن عرفة الذي كان يعلم تلامذته الدعاء المعروف لهذا الداء، ويتضمن هذا الدعاء الفاظ أعجمية غير مفهومة. وكان ابن حجر العسقلاني قد أعتمد بدوره على دعاء الشيخ ولي الله الملولي، الذي سماه : " في جواز الدعاء برفع الوباء " (1).

وورد في تأليف بعض المصريين سنة 760 هـ / 1358 ، أن كثرة الصلاة على النبي يدفع الطاعون ، وكان الناس قد أقبلوا على العبادة والتذرع الى الله والتوبة من ذنوبهم، والآثار من الصدقات ، والذبايح، في دمشق والقاهرة، اثناء وقوع الطاعون الجارف (2).

والى جانب أصناف التسبيح والتكبير التي أنتشرت ، ذهب بعض الفقهاء الى استنباط ادعية للغرض، من ذلك ما كتبه الرصاع عند حلول الطاعون بتونس سنة 781 هـ / 1381 م . وهو يأتي نموذجا للعقلية السائدة في ذلك العصر، التي سيطر عليها الخوف (3).

ونتيجة لهذه الأزمات المتتالية والابوة الدورية، كثر التذمر من الزمان ، وسيطر الطاعون باقتراب نهاية الكون، وساد الخوف والرعب ، مما ساعد على انتشار ثقافة الطراف والزوايا في المجتمع، ولم تعد مقتصرة على بعض الفئات كما كان الامر في القرن السابع، انما شملت عديد الشرائع الاجتماعية، بما فيهم السلطان والفقيه، ولم يسلم كبار الفقهاء من عدواها، فابن قنفذ الذي كتب في التاريخ والفلك وغيرها من العلوم، خصص بابا لهذه الظاهرة الخطيرة التي اجتاحت بلاد المغرب انطلاقا من الغرب، ووصلت درجة هامة من التنظيم عصر ذاك، ولم يجد فقه ابن عرفة الواسع من التخلص نهائيا من هذا التأثير، حتى انه كان يصرح بأعتقاده في بعض رموز هذا التيار، كما أن عقلانية ابن قنفذ لم تشغله أو تصده عن تأليف كتابه حول التصوف (4). وفي الجملة فإن كتابات

(1) أسئلة ابن المواق ، المصدر المذكور ، ص 40 ب ، 48 ب ، 119 ، 122 . وكان محمد بن الضريف قد روى ان أحد الزهاد دعا من الموت (ص 124) .

(2) المصدر نفسه ، ص 118. المقرئ ، كتاب السلوك ، القاهرة 1958 ، ج II ، القسم III ، ص 779 ، 781 .

(3) المصدر نفسه ، ص 18 ب . « ولما كنت عام ثلاثة وسبعين بالمحلة المظفرة وبلغني ما كان بالحظرة العلية من الداء ، فاضاغت نفسي، فكنت في كرب شديد، فآلهمني الله تعالى الى النظر في " تحفة الاخيار في الصلاة على النبي المختار " ، وفي قراءة : " تذكرة المحبين في أسماء سيد المرسلين " (وهما الكتابان اللذان ألفتهما قبل ذلك، وأخذتهما عدة للشهادت، فلازمت ذلك اياما، فلما كان في عواشر عيد الاضحى، آلهمني الله تعالى الى جمع خمس مائة صفة من صفات النبي (ص)، وأسمائه ، وكل واحد منها بختم ، بعد ذكره بالصلاة عليه أو البركة أو الرحمة أو النعمة أو السلام . وكل مادة من الصفة مذكور فيها واحد مما ذكر مع الدعاء بعد الختم. وبعث بذلك الى الحضرة العالية ، امار الشيخ سيدي محرز بن خلف، نفع الله به ، يقرأ هنالك في كل جمعة، فكان في ذلك بركة عظيمة، لنا ولاهنا والمسلمين ... » .

(4) ابن قنفذ ، انس الفقير وعز الحقيير .

العصر قد تأثرت سلبا بنتائج هذه الأزمات الاجتماعية، حتى انزلق الكثير منها في الشعوذة والدعاء والماورائيات (1).

(3) الوهن الديموغرافي :

بدءا بالطاعون الجارف، أصبحت حركة الوباء تجتاح بلاد المغرب بصفة دورية، بعد كل عشرة أو خمسة عشر سنة في المتوسط (2). غير أن هذه الهجومات الوبائية اختلفت قوة وضعفا حسب الظرفية، وقد تطفن المعاصرون لذلك، حتى أنهم فرقوا بين الوباء الذريع، وهو الذي يذهب بكثير من الناس مثل النصف أو الثلث، والوباء الخفيف ذي الانتشار المحدود (3).

وما أن ظهر الطاعون الجارف، حتى بدت عواقبه الوخيمة جلية وشملت كل مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والسياسية والثقافية وغيرها، واعتقادنا أن هذا العامل كانت له فاعلية كبرى في التحولات التي شهدتها العالم عامة، وبلاد المغرب على وجه الخصوص، وهو ما سنحاول ابرازه فيما يلي.

- التأثير الديموغرافي : مما لا شك فيه أن طاعون سنة 748هـ شمل كامل بلاد المغرب، بمدنها وأريافها، " وعم الموتان أرض افريقية بأسرها، جبالها وصحاريها ومدنها، وجافت من الموتى وبقيت أموال العربان سائبة لا تجد من يرعاها.. وماتت المواشي بأسرها " (4). غير أن الجبال والواحات الصحراوية كانت أقل تضررا من المدن الساحلية والبلاد الواقعة على طول المسالك التجارية، وثمة عدة مؤشرات تبين ذلك:

(1) ابن خلدون، شفاه السائل. جاء على لسان ابن عرفة: " ما ادركت مبرزا الا شخصين: سيدي أبو الحسن المنتصر بتونس وسيدي أبو العباس بن عاشر بسلا " (القلشاني، شرح، ج II، ص 156 ب). اسئلة ابن المواق، ص 18 ب. قال الرصاع في مقدمة كتابه: " تحفة الاخيار في فضل الصلاة على النبي المختار ":

" كان من مئة مولاي سبحانه علي أن الهمني في هذا الشهر المبارك شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن عام 869 هـ أن اتقرب الى الله عز وجل بهذا التاليف المبارك، وانتشفع به من حصول الخزي والهوان، واتحصن به من آفات الزمان، وأصيره عدة وعمدة للشدائد... ولن يأتي آخر هذه الامة بأفضل مما أتى به أولها، ولكن قصدي تلخيص ما في ذلك من أخبار.. سيما في آخر الزمان الذي قلت فيه من مثلي الاعمال، وأقبلت النفوس فيه على جمع حطام الاموال وأعرضت عن يوم شديد الاهوال، وقست القلوب وغفلت عن اطلاق علام الغيوب، وقل الاخلاص بالاعمال "

(2) قال الوزان (وصف افريقيا، ج I، ص 68): " ويظهر الوباء في بلاد البربر على رأس كل عشر سنوات أو خمس عشرة أو خمس وعشرين سنة. وعندما يأتي يذهب بالعديد من الناس، لانه لا يهتم به احد... ولم يظهر الوباء بنوميديا منذ مائة سنة، ولم يظهر في أرض السودان ". وأورد المقرئزي (كتاب السلوك، ج II، القسم الثالث، ص 77): " ويقال أن هذا الوباء اقام يدور على أهل الأرض مدة خمس عشرة سنة ". واحصى بيرابان (بين سنتي 1347 و 1534: 17 هجمة رئيسية للوباء، و 4 ثانوية، أي بمعدل واحد كل سنة، أو كل 9.4 سنة، يفصل بين الواحدة والاخرى: من 6 الى 33 سنة.

(3) البرزلي، جامع، ج II، ص 292 ب.

(4) المقرئزي، السلوك، ج II، القسم 3، ص 777.

- قال الوزان: الوباء يظهر ببلاد البربر كل 10-15 سنة، بينما لم يظهر بنوميديا (بلاد الواحات) منذ مائة سنة.

- في سنة 758هـ/1453م، انتقل السلطان الحفصي الى توزر، حتى يكون في مأمن من الوباء الذي حل بتونس.

- أن تمرّد بلاد الجريد على السلطان طيلة النصف الثاني من القرن الثامن هـ/ XIVم قد يدل على ازدياد الاهمية السكانية لهذه الجهة، فيما كانت تشكو بقية البلاد الوهن الديموغرافي (1).

وبالتالي كانت البلاد الساحلية وخاصة مدينة تونس من الجهات الأكثر تضررا، نظرا الى قوة الكثافة السكانية بها. وبلغ عدد الموتى بالحضرة يوميا ألف شخص، بمعنى اذا ما سجدنا هذا الرقم طيلة شهر كامل، فاننا نصل الى رقم ثلاثين ألفا، وهو ما نعتبره رقما أدنى في طاعون 748هـ، مقارنة مع ما وقع بالمشرق، ففي القاهرة كان يموت ما بين عشرة وخمسين ألفا يوميا، حتى بلغت مدة شهرين تسعمائة ألف، وفي دمشق بلغ عدد الموبوءين ألفا ومائتي إنسان في اليوم وفي حلب: خمسمائة إنسان، وبلغ عدد الموتى بغزة 22 ألف شخص، أما في فاس، فقد بلغ عدد الموتان: أربعة آلاف (2).

ومن الملاحظ أن رقم ألف بالنسبة إلى مدينة تونس ذكر مرة ثانية سنة 748هـ/1468م، طيلة عدة أشهر إذ قال البرزلي: " في ذي القعدة ابتداء الوباء بتونس، وأم يزل يتزايد الى شوال من عام 873هـ، حتى بلغ ألفا كل يوم، ثم ارتفع في ذي الحجة من كل العام ". وإذا اخذنا بقول ابن ابي دينار، فإن عدد الموتى بلغ 14 ألف كل يوم، حتى رقم احصاء نحو 400 ألف، اضافة الى مائة ألف أخرى لم تدخل الاحصاء، وهو رقم مبالغ فيه بدون شك (3).

وفي الجملة فإن هذين الوبائين يتعادلان في الخطورة، وفي أهمية الموتان، التي تعد بمئات الآلاف، وبنسبة تتراوح بين النصف والربع للعدد الجملي للسكان، وهذا ما يجعلنا نقدر سحيقا في الخط البياني الديموغرافي للمدينة خاصة وبلاد افريقية على وجه العموم، وإن كانت المعلومات تتقصنا حول تضرر البوادي من هذا الطاعون. ونقتصر في هذا السدد على بعض الاشارات العامة التي تشير الى خلاء البادية من أهلها، حتى بقيت أموال الاعراب سائبة لا تجد من يرعاها من جهة، وإلى هجرة بعض القبائل العديبة

(1) الوزان، ن.م، ج I، ص 68 (راجع الهامش الاول). الزركشي، ن.م، ص 147.

(2) ورد رقم الالف بالنسبة لتونس في ابن خلدون، التعريف، ص 19. ابن ابي دينار، المؤنس، ص 147 حول الارقام بالمشرق، انظر: المقرئزي، السلوك، ج II، القسم 3، ص 772، 775، 779، 783، حول فاس، راجع: مسائل الدلاسية، ص 152.

(3) الزركشي، تاريخ، ص 158. ابن دينار، المؤنس، ص 158.

الأخرى من افريقية الى الاندلس طمعا في الاموال، لكنه لم ينج منهم الا القليل، ومات أكثرهم وباء (1).

وبالتالي، فإن الخطب الجلل عم بدرجات متفاوتة، المدن والارياف، وكانت له نتائج وخيمة على عدة مستويات ديموغرافية منها الزواج، والولادة، وانتقال السكان من المناطق الاقل تضررا مثل الجبال والواحات الى المدن، وتعرض بعض الحرف والمهن، فضلا عن انعكاساته على الوصايا والارث وانتقال الملكية وغيرها.

- التأثير العمراني والاجتماعي: أصاب العمران ما حل بالعباد والاقتصاد، فخلت المنازل، وأندثرت عدة قرى، وخاصة بالبلاد الساحلية، ونعتقد في هذا الصدد ان انقطاع الخبر عن عدة قرى مرده هذه المجاعات والأوبئة، التي فتكت بتجمعات سكنية بأكملها، وأجبرت من تبقى منها على شد عصا الترحال والفرار، ولا يستبعد أن يكون هذا العامل هو العامل الأساسي في التراجع الحضري لبلاد افريقية، وحسبنا في ذلك شهادة ابن خلدون (2).

ولم يقتصر الامر على القرى، انما كان المشهد العمراني أكثر تأثرا بالمدن، ويكفي أن نقرأ المصنفات التي كان أصحابها شاهدي عيان حتى نتبين حجم المأساة، فقد أهملت العمائر المخزنية بمدينة تونس وتحولت بعض الأحياء والارباض الى خرائب (3).

أما على المستوى الاجتماعي، فإن عددا كبيرا من الحرفيين قد هلك، فانحسرت المهن والصنائع داخل المدن، وأهملت المزارع والغروس، وهو ما يفسر اقتران الطاعون بالجوع، فقد اشتد الغلاء سنة 749هـ، أي بعد سنة من دخول الوباء، حتى بلغ قفيز القمح ثمانية دنانير (4).

وابتداء من تلك الحقبة، أصبحت افريقية تشكو من نقص في عدد المزارعين وعمال الفلاحة، وظل الأمر على هذه الحال الى حد نهاية العصر الوسيط، اذ ذكر الوزان أكثر من مثال على ذلك: فالقصبة (فحص ابي صالح سابقا) أصبحت أراضيها غير مزروعة، كما أضحي عدد الناس ببيادية باجة لا يكفي للزراعة، حتى أهملت كثيرا من الاراضي وأصبحت بورا (5).

واذا كانت الفئات الشعبية تبدو أكثر تضررا من غيرها، فإن المتفحص في قائمة الوفيات من العلماء والخاصة يلحظ أن الطاعون لم يستثنهم. ولذا فانه يتعين علينا الانطلاق من هذه القوائم، لرصد مدى تأثير الوباء على هذه الفئة الاجتماعية.

(1) المقرئزي، السلوك، ج II، القسم الثالث، ص 777.

(2) راجع الفصل الاول، حول العمران الحضري.

(3) انظر مثلا البرزلي، جامع، ج II، ص 1264.

(4) ابن أبي دينار، ن.م.، ص 147.

(5) الوزان، ن.م.، ج II، ص 66، 67.

مقارنة بين الدورة الوبائية بفرنسا وبافريقية

الرقم	الهجمة الوبائية	التراجع	الهجمة	التراجع	افريقية
1	1348	1353-57	1348	1352	
2	1361	1364-68	1363-64		
3	1369	1370-72			
4	1374	1377-79	1374		
5	1382	1385-86			
6	1390	1396	1393-94		
7	1400	1403	1400-1402		
8	1412	1419	1413		
9	1420. 26. 33	1423. 31. 36-38			
10	1439	1444-48	1443		
11	1452	60, 1453	1453		
12	1464. 72	1467-71	1467-68		
13	1482	1487			
14	1494. 98. 1502	1496. 1500. 1504	1493		

عرفت فرنسا بين سنتي 1348 و1504، 14 هجمة وبائية بطريقة دورية متوازنة، أي بمعدل هجمة كل 11,1 سنة. ويتراوح اقصاها بين 6 و13 سنة. وفي افريقية، بلغ المعدل: هجمة كل 14,5 سنة ويتراوح اقصاها بين 19 سنة و7 سنين. وقد تأخر انتشاره بافريقية عن فرنسا. ولم تصل إليها كل الموجات الموجودة بأوروبا.

الكوارث الطبيعية والأفات

مقتطفات	المصادر	ظواهر أخرى	برد	رياح	جراد	جفاف	وباء	ارتفاع اسمار	مجاعة	التاريخ
(طرد الجوع الناس من البادية الذين التجار إلى المدينة التي لمطعمهم. شامرو الإدمع)	التدلي، التشوف، ص 183	أدنة							+	/ 542-537 1147-1142
كان الطاعون الشديد يواكض واحوزا	ابن أبي زرع، روض، ص 171						+			1175هـ / م
كان أبو علي سالم التياضي يستبر في موضع عامر، وهذا أيام مجاعة الفريقة. وصل الزيت فيها نصف دينار الرطل قبل سنة 600 هـ	مناقب، ص 12441، ص 153								+	600-599هـ / م 1203-1202م
"كنا في تونس مع القاصر وكان في المعسكر غلاء وكل وجود الشعير" وكانت قيمة عشرة امداد من الشعير: 50 دينار.	ابن أبي أسيمة، عيون الاطباء، III، ص 127				+			+	+	609-607هـ / م 1212-1210م
"تبرع السبعة وانتشار المجاعة وتمطر الاوطار وعدم الاوقات مالم يبعده الناس ولا علمه في اسعارهم القاصيات (بالعرب الاقصى).	ابن عشاري، البيان، ج III، ص 259				+			+	+	617-614هـ / م 1212-1210م
وفيها (617 هـ) ابتقات المجاعة والغلاء والقحط وكثرت القتل وعدم الجراد جميع بلاد الغرب والاندلس،	ابن أبي زرع، الاخيرة، ص 54				+			+		616هـ / م 1219م
وفي سنة 616 هـ، كان الحل العظيم والمجاعة التي شكاها الضمان والتعليم وتنامي الحال في موزيد المسر إلى مالا نهاية له،	ابن عشاري، ن، م، ج III، ص 267 - 266									
دخلت (أبو الحسن الشافري) مدينة تونس وأنا شاب صغير، ووجدت فيها مجاعة شديدة ووجدت الناس يموتون في الاسواق / دخل الطاعون إلى قرجانة.	مناقب، 18441، ص 120 / ص 677، ص 13						الطاعون		+	1228 / 626هـ
«غلاء شديد ووباء مفرط ضرب فيها أكثر أهل البلاد وصل قحيز القحيز الجراد جميع بلاد الغرب والاندلس»	ابن أبي زرع، ن، م، ص 255						+	+	+	1237 / 635هـ
وباء وغلاء مفرط بحيث انه بلغ قحيز القحيز 80 دينار.	ابن أبي دينار، الملبس، ص 127								+	=
رسالة أبي الحسن من مصر إلى أهل السمرقند مودنا ما ذكرت من السعر في البر والبحر، فلا تتركوا على البر شيء من أمين: الجوع والخوف، فقد بلغت الوباء بيرة جيلنا شديدا شاقا ولما يوجد الطعام،	مناقب المالكي، ص 36-37								+	1248 / 646هـ

مقتطفات	المصادر	ظواهر أخرى	برد	رياح	جراد	جفاف	وباء	ارتفاع اسمار	مجاعة	التاريخ
«تقوى الصغار في تونس لا كثر فيها من المجاعة والجوع»	ابن خلدون، تاريخ، VII، ص 211						+	+	+	1258 / 656هـ
وفيها كان الجراد ببلاد المغرب، أكل جميع زروعها فلم يترك بها مخفرا.	ابن القناع، ن، م، ص 67				+					1270 / 669هـ
«مسقط الجراد على بلاد المغرب فآكلهم الأشجار والزرع عات، وبلغ من صاع القحيز 10 دراهم وأصبح في العام الولي 4 مثليته. مكن القحيز فبكاهم عدم في سبيلها، ذكره الوفاء، يقاس: ... قرية اجاس مستورا»	ابن أبي زرع، الابن، ص 408									=
«ان ركبا فيه نيف على 700 نسمة جاء من بركة (أبي طرالس) والله لم يخص منه حاشا ملكا أو نحوها، وإن سبب ذلك أنهم لم يجدوا هناك ما يقاتلون به حاشا لحدوم الحيات فمدا عليهم سمها فأملاكهم، وصح لربنا من هؤلاء الذين خلاصوا أنهم كانوا يموتون في كثير من أرضها بالاجياع والقيام فيها مضروبة، وجميع من في تلك الحياض مريض من رجال ونساء وأطفال إلى غير ذلك مما يحكونه من بيع مائتي في تلك الاجياع من الاجياع للناس وأكلهم للحومهم.	ابن أبي زرع، ن، م، ص 409						الوباء العظيم	+	+	690-687هـ / م 1294 / 693هـ
«كانت أسماك عظيمة ببلاد المغرب وكثرت كثيرة، لعدم فيها البياض والحطب» في هذه السنة (724 هـ) كان غلاء عظيم بالغرب شاذي ثلاث سنين» (رياح، اعصار، مطر وإل، يبرد كبير الجرم).	ابن أبي زرع، نفس الاحالة	كسوف شمس								1295 / 694هـ
	التجاني، رحلة 179-181	أدنة				+	+		+	1306 / 706هـ
	ابن القاضي، درة الحجال، III، ص 324		+	+				+		724-723هـ / م 1323-24م

"إيام الرباء العام"	أين بطرقة، رحلة	ابن خردزق، السند، ص 265																748-750هـ / 1347م
"بعوت ألف شخص يومياً"	ابن قنفذ، أنس، ص 47	ابن خلدون، ن.م، ج.أ، ص 197																49-1347م
"عم المراتن أرض أفرقية"	55.51 للتعريف، ص 51																	=
الرباء الأول	البرزلي، السوك، ج.أ، ص 1264																	=
الرباء بأفرقية	IV، ج.أ، ص 1355	ابن تاجي، معالم، ج.أ، ص 211، 148، 120																=
"واشدت الغلاء، حتى بيع فقير القمح بثمانية دنانير وكثر الوباء، حتى انتهى عدد الاموات إلى 100 شخص كل يوم"	مسائل أندلسية، ص 152، 123	البرزلي، شرح المسود، ص 198																=
"أرتفع سعر الطعام بقرش إلى أن بلغ سعر القليل من القمح 11 دينا والشعير إلى النصف من ذلك"	البرزلي، جامع، ج.أ، ص 251																	755-1354م
وباء عظيم بالقاهرة سنة 760هـ	أجوبة الوصاح على أسئلة																	66-765هـ
766هـ: نزل بابلن تافرجينا ما نزل بالقرش من الطاعون،	ابن المواق، ص 117																	
تأليف لأحد المصريين حول الطاعون: "دفع النقرة بالمسلاة على ثوبي الرحمة"	نفسه، ص 17، 121																	=
"الجاعة العظيمة"	ابن الشماخ، الألة																	776-1374م

"وكان وقع الرباء بقرش سنة 760هـ والاسواق حيرة تفرقت بقرش وسر بها الشعير، حيث لم يجد أحد من معد من عربة أول من مات بها أحد اللقية الساكنين بها، وكانا شرعا في قوادة السفك، فاشتد البيع من الحبي، فارتسلي اليه أهلها، وكانوا طلبوا خبازا منطليين مشبهين، وكنت أحدهم سقا، فأتيت الشعير، فعرضت له بالحب، فقال: ليس الرباء قد وقع عندكم، وذكر لي أحاديث في النهر عن القوم وحديث دفن من المجذوم فوارك من الأسد، ثم أنه سخره لك وأنى رجعة في الأقرام في ذلك العام"	البرزلي، ن.م، ص 292 ب																	799-800م
وباء عظيم	120 القرصة																	803-1400م
"في هذه السنة، وقع الرباء بقرش وجهاها"	ابن قنفذ، الفارسية، ص 199																	805-1402م
حدث السبيل الزيتون والقتة في أملاك أخرى، كما حدثت بيوت الشعر وغيرها عند فيضان وادي مجردة.	III، ج.أ، ص 1107																	812-1409م
مخاضة بغاس مات فيها عدد العظام، وفي عام 833هـ، ألف ابن حجر العسقلاني بطل الماعون في فضل الماعون.	ابن القاضي، درة الحجال، ج.أ، ص 15																	816-1413م
في أراطل عام 847هـ، كان الوباء بقرش وبواحيها.	البرزلي، ن.م، ص 141																	847-1443م
يوم الخميس 12 صفر من العام وقعت الزلزلة بقرش قرب الزوال.	البرزلي، ن.م، ص 142																	850-1446م
وفي جنادي الأولى المذكور، وقع ابتداء الوباء بقرش، فانتقل الوباء السلطان من القامية إلى سائلي باردو ثم انتقل منها إلى سائلي قوزد.	البرزلي، ن.م، ص 147																	857-1453م
وقع بقرش في الشعوب المذكور (رجب) ربيع طلع كثيرا من شجر الغاية ثم وقع في أراسطش مال مطر بيرد قدر بيضة الدجاجة وأكثر من ذلك.																		860-1455م
وفي أراطل العام المذكور، أصاب الناس بقرش غلاء في العظام بلغ فقير القمح 4 د. فاعيا والشعير على النقط من ذلك. فشكى الناس تلك العظام	البرزلي، ن.م، ص 150																	862-1455م

ومما زاد أزمة البادية أستفحالا الاحترازاات العديدة التي أبدتها المدينة في التعامل معها (1).

والحقيقة أن الهجرة من الوسط والجنوب في اتجاه التلّول ظاهرة قديمة ، أوردت المصَادِرُ ذكرها منذ العهد الأغلبي. فقد تعود المزارعون ببلاد الساحل على التحول الى سهول تونس وسطفورة وباجة في سنين الشدّة (2). كما دأب سكّان جنوب شرقي افريقية على الهجرة الى "افريقية" أثناء هذه الظروف الحرجة (3).

على أن الهجرة في العهد الموحيدي- الحفصي اختلفت دوافعها وطريقاتها، إذ غالبا ما اقترن الجوع بازدياد الاضطرابات الاجتماعية وأندام الأمن. وهوما دفع عدد كبير من أهل القرى الى التفريط في ملكياتهم والاحتفاء بأسوار المدينة.

وقد أدت سيطرة القبائل البدوية على السهول الى تضيق الخناق على سكّان الجبال في مواطن نفوسة ودمر ووسلات وبرقو والسرج والأوراس، وإجبارهم على الخروج من معاقلم التي لا تتوفّر فيها لقمة العيش الأبعوبة، خاصة بعد أن تراجعت التجارة الصحراوية بالنسبة لأهل نفوسة ودمر، وازدادت الهجرة الى المدن الكبرى مثل تونس والقيروان وبلاد الساحل.

(1) الونشريسي، المعيار، ج XI، ص 436. هذه المسألة التي طرحت على أبي عبد الله المازري توضّح ذلك: « قيل له فيما اضطرّ الناسُ اليه في هذا الزمان والضرورات تبيح المحضورات من معاملة البدويين الفقراء المحتاجين في سنين الجذب، وذلك أنهم محتاجون الى الاقوات من الطعام ويشترونه بالدين الى الحصاد أو الجذاذ، فاذا حل الاجل قالوا لغرمائهم ماعندنا إلا الطعام، وما تقدر على ذهب، وربما كانوا صادقين في ذلك، فيلتجئ ارباب الديون الى أخذه منهم خوفا إن تركوه في أيديهم أن يذهب منهم بالاكل وغيره لفقرهم ولاضطراب من كان من ارباب الديون حضريا من الرجوع الى حاضرتهم ولعدم الحاكم هناك، مع ما في المذهب في ذلك من الرخصة ان لم يكن في ذلك شرط ولاعادة، وإباحة كثير فقهاء الامصار لذلك، وغيره من بيوع الآجال خلافا لما في القول بحماية الذرائع ».

(2) أبو العرب، طبقات ص 123.

(3) الشماخي، السير، ج 1، ص 125، 153، تزخر كتب تراجم الخوارج بالاشارات الى هذه الظاهرة منذ الحقبة الاولى: فهذا أبو ميمون " ارتحل من قحط " وشدّة، فنزل بافريقية " وقد أجبر على أكل الميتة دون أن يمسس مال الوديعه. والآخر خرج أهل منزله الى افريقية، على اثر شدّة وقحط، ولكن ما ان نزلت المطر وعمّ الخصب حتى قفل راجعا.

فتحوّلت من جبل نفوسة ودمر الى مدينة تونس مجموعات هامة للعمل بها في الافران والحمامات وغيرها، وشهد الوزان بأن أهلها يحذقون صناعة الخبز، متفوقين في ذلك على بقية البلدان (1).

وقد ذكر البعض منهم بسهل القيروان منذ القرون الاولى، حيث أستقروا بباطن القرن وبقلولط، بين سوسة والقيروان وفي المدينة نفسها، وتواصل نسق الهجرة في العهد الحفصي، ولم تقتصر على " العامة"، انما شملت كذلك العلماء. ومحنة الفقيه أبي الربيع سليمان بن سالم النفوسي البربري (المتوفى سنة 766 هـ / 1364 م) تقوم حجة على ذلك: فقد وجد صعوبة في الاستقرار بالمدينة لانهامه بكونه زكراوي المذهب مخالفا لأهل السنة. فامتنح في ذلك. على أن البعض استطاع التكيف أكثر وتولي المهام، من ذلك عبيد بن يعيش الغرياني، الذي تحوّل من الجبل الى رباط المنستير، ثم استقر برواية الجديدي، وأصبح شيخها الى حد وفاته سنة 805 هـ (2). كما هاجرت مجموعات نفوسية ودمرية الى سواحل افريقية، وخاصة من اليهود الذين تحوّلوا من الجبل الى صرمان ودرنة حيث اهتموا بالتجارة، والى دخلة عكاره (جرجيس) وجربة حيث ورد ذكرهم منذ القرن VII / XIII م وخاصة خلال القرن IX م / XV م (3).

وفضلا عن وجود إشارات عديدة في مستوى الطوبونوميا " مرتبطة بنفوسة ومزاتة بالساحل التونسي، مثل النفوسيين (بمنزل كامل) ومنزل الميزاتين (بالجزيرة القبلية)، وهي مرتبطة بهجرة غير محدّدة زمنيا، فإن هذه الهجرة اتخذت أحيانا طابعا فرديا، مثل تلك المرأة القادمة من جبل نفوسة، والتي استقرت بصفاقس طيلة سنة ونصف، قبل أن تطالب القاضي بتزويجها (4).

ومن جهة أخرى، مثلت بلاد هوارّة قطبا نابذا، إذ تحوّل كثير من أهلها الى القيروان وتونس، وقد تعدّدت أسماء الاعلام الحاملة لنسبة الهواري والأبي والأربسي، خصوصا بعد أن أصبحت بلاد هوارّة تمثّل العمق الاقتصادي لمدينة تونس (5).

كما شملت الأزمة جبل ووسلات، إذ فضلا عن هجرة العلماء الى المدينة، تعدّد ذكر النساء الفارّات منه للاستقرار بالقيروان، وإعادة بناء حياتها من جديد (6).

(1) الوزان، نفسه، ج II ص 105.

(2) ابن ناجي، معالم، ج IV، ص 158-163، 252-261. حول الزوايا الزكراوية، راجع: حليلة فرحات وحامد التريكي، كتب المناقب كمادة تاريخية، التاريخ وأدب المناقب، الرباط 1988، ص 60.

(3) البرزلي، نفسه، ج 1، ص 171 ب، ابن ناجي، شرح تهذيب البرادعي، ج II ص 58 ب.

R. Brunschvig, Hafside, T. I.p. 397-431

(4) البرزلي، ن.م. ج 1، ص 261 ب.

(5) ابن ناجي، معالم، ج VI، ص 28، 33، 75، وذكرت النقاش عددا من الاسماء يحمل هذه النسبة.

(6) ابن ناخي، معالم، ج VI ص 245 (من علماء الجبل: أبو العباس أحمد بن سلامة الرساوي عرف النحالي)،

البرزلي، ن.م. ج 1 ص 277.

أصول المرباطين الاجتماعية بمدينة تونس في القرن السابع هـ / XIII م

الأصول البشرية							الاسم	النسبة الى الله	تاريخ الوفاة
أهل القرى	أهل المدن	أهل الريف	أهل البحر	أهل الصحراء	أهل الجزر	أهل البلاد			
							محمد الصابوني	صناعة الصلبون	ت 687 هـ
							علي النطاع	صناعة الجلود	ت 663 هـ
							أبو عبد الله محمد الجباس	صناعة الجبس	ت 663 هـ
							أبو الفضل قاسم الدباغ	الدباغة	ت 666 هـ
							أبو القاسم الدباغ	الدباغة	
							محمد الحميري بن صباغ	صباغ	
							أبو الحسن علي الحطاب	حطاب	671 هـ
							أبو الرحمان الحلقاوي	حلقاوي	676 هـ
							علي السنفاج	سنفاج	
							أبو عبد الرحيم المرحاني	مرجاني	
							أبو الدين الخياط الجنائوني	خياط	
							أبو الحق البلاغ	بلاغ	
							أبو مبارك البلاغ	بلاغ	
							محمد البواب	بواب	
							أبو راوي الكواش	كواش	
							أبو الدين القلال	قلال	
							علي المؤدب الاصبهاني	مؤدب	
							أبو عبد الله	حفار الأبيار	
							أبو هلال الزيتوني	الفران	
							أبو العزيز الزيتوني		
							أبو الفضل قاسم السقا	سقاء	
							أبو العباس أحمد السقا	سقاء	
							أبو حفص عمر التراب	صناعة الطابية	
							أبو عبد الله محمد التراب	صناعة الطابية	667 هـ
							أبو سعيد التفاز	خطيب بجامع الهواء	
							أبو الحسن الطبال الاشبيلي	طبال	
							محمد الخياط	خياط	
							أبو الكريم الجيار	جيار	
							أبو حميد الخراز	خراز	

والجدير بالملاحظة أن هجرة النساء الى المدن لم تقتصر على جبال نفوسة ووسلات، وإنما كانت ظاهرة أكثر شمولية، استرعت انتباه العلماء، لوجود عدد كبير من النساء قادمات من النواحي الى تونس، وظل أمرهن مجهولا لدى أهل المدينة: نسبتهن ومكان قدومهن وسببه إلخ... (1).

ونتيجة لهذه الظرفية، تضخمت أعداد المدن بالبطالين والمتسولين والأصوص والمكدين وأهل البغاء وشئى المهمشين. وكثيرا ما كانت الزاوية وكرا لهم، أوتهم عندما عجزوا عن إيجاد مأوى ووفرت لهم رمقا من العيش.

وقد عالج الفقهاء مفهوم الفقر الاجتماعي، ففرقوا بين الفقير والمسكين: فالأول هو المعدم الذي لا يملك مالا ولا عقارا باستثناء الدار، أو من لا تجب عليه الزكاة لعدم تملكه النصاب من المال حسب البعض الآخر، أما الثاني، فهو من بلغ الدرجة الدنيا في الفقر، يطلق على المعدم الذي لا يملك شيئا (2).

والمتبج لأصول البؤساء وكيفية حلولهم بالمدينة، يحلظ تنوع الجهات الوافدين منها، إذ لم تقتصر على المناطق النائية، إنما خصت كذلك القرى والبوادي المحيطة بالمدينة، فضلا عن المهن المقترنة بالزراعة، فان كثيرا منهم عرف بمهنة أو بحرفة من الحرف داخل المجال الحضري.

وقد رأينا، لسبرغور هذه الفئة الرثة، الانطلاق من أسماء المرباطين وتراجمهم، الواردة ذكرها في المصنفات المناقبية، وتوصلنا الى اقامة جدول خاص بمشائخ الشرف والاربعين بمدينة تونس في القرن السابع هـ / XIII م (3).

(1) البرزلي، ن، ج 1 ص 261

(2) البرزلي، ن، ج II ص 1157، ج III، ص 208 ب.

(3) مناقب، مع 18555، ص 16، 17، 113، 21 ب.

أصول المرابطين الاجتماعية بمدينة تونس في القرن السابع هـ / XIII م

الاسم	النسبة الى المهنة	تاريخ الوفاة	أهل القرى	قائمة أهله	الاب	الجد	الجدد	الجدد	الجدد	البشرية
سالم بن مخلوف عبد المغيث عرف الطنج عبد الملك الزعزاع علي بن مخلوف أبو عبد الله محمد الشريف أبو عبد الله محمد الحبيبي محمد الربيعي أبو زيان الداودي أبو القاسم الدهماني عبد الله التميمي فتح الغساني ابن خلف المسروقي أبو العزائم ماضي بن سلطان محمد الصمعي محمد أبو عبد الله المسروقي هلال المسروقي عطية المسروقي أبو الحسن علي القرجاني حسين السيجومي سفيان الباجي ابن خلف المسروقي سالم التياسي جوهر الاجمي عبد اللطيف الجبنياني محمد السوسي عبد الكريم النوبي عبد الرحمان التتقي أبو زيان المولي عبد الوهاب الحمري قاسم الموحد أبو عبد الله المكني قاسم المكني عثمان الغريب عبد الرحمان عرف بابن الطلاع محمد عرف العبدلي فاطمة بنت عياش عبد الله الشريف	امام جامع الهوا	ت 681 ت 666 ت 661 ت 666 ت 676هـ ت 664هـ ت 664هـ ت 664هـ ت 667هـ ت 667هـ	المسروقين المسروقين الصمعة المسروقين المسروقين المسروقين قرجانة سيجوم باجة المسروقين المهرين الاجم جينيانة نوبة طنقة ملول الحماري المكتن المكتن		بنو حبيب بنو ربيعة الدواودة بنو دهمان بنو تميم بنو غسان					البشرية

أصول المرباطين الاجتماعية بمدينة تونس في القرن السابع هـ / XIII م

الاسم	النسبة إلى اللقب	تاريخ الوفاة	الأصول	البشرية
أبو عبد الله محمد الغماري			أهل القرى	فقه
أبراهيم المزوغي			أهل القرى	فقه
أبو إسحاق إبراهيم الزواري			أهل القرى	فقه
أبو سالم المزاتي			أهل القرى	فقه
أبو زيد أسماعيل الهنتاني			أهل القرى	فقه
تاج الدين الصنهاجي			أهل القرى	فقه
أبو العباس أحمد المزوغي			أهل القرى	فقه
أبو زكريا يحيى الهنتاني			أهل القرى	فقه
سليمان الهنتاني			أهل القرى	فقه
أبراهيم اللواتي			أهل القرى	فقه
عبد الله المزوغي			أهل القرى	فقه
معروف بن طاهر الهواري			أهل القرى	فقه
أبو زيد عبد الرحمان الصقلي			أهل القرى	فقه
أبو طاهر الصقلي			أهل القرى	فقه
أبو عبد الله القرطبي			أهل القرى	فقه
أبو الفضل قاسم القرطبي			أهل القرى	فقه
سعيد القطري			أهل القرى	فقه
عبد الله القرطبي القرشي			أهل القرى	فقه
أبو حفص عمر السبتي			أهل القرى	فقه
أبو عبد الله محمد الفاسي			أهل القرى	فقه
عبد الحميد الغربي			أهل القرى	فقه
سعيد الحيشي			أهل القرى	فقه
سعدون الأسمر			أهل القرى	فقه
أبو العباس أحمد الطرابلسي			أهل القرى	فقه
أبو العباس أحمد اليماني			أهل القرى	فقه
محمد القرافي			أهل القرى	فقه
يوسف البغدادي			أهل القرى	فقه

يبين هذا السّبر المحدود لبعض المرابطين الوارد ذكرهم في القرن السابع تنوع أصولهم البشرية وتعدد مهنتهم وحرفهم الأصلية ، على أنّهم انتموا في الغالب الى القرى والبوادي التي نزحوا منها الى المدينة ، حيث اشتغلوا في بداية أمرهم عدّة مهن وحرف متواضعة ، البعض منها مرتبط بالبادية مثل الحطاب والحلّافوي والنطّاع ، والآخر بالحرف والصنائع الحضرية ، وخاصة بصناعة البناء (جباس - تراب - بواب - جيار - جلاز - حفار الابيار - قران) أو صناعة الملابس والاحذية (صابوني - مرجاني - صباغ - خياط - بلاغ - خزان) والدباغة (نطاع - دباغ) والخزف (قلّال) والاطعمة والاشربة (زيتوني - سنفاج - كواش - قران - سقاء) والعزافين (طبال) وغيرها .

ولئن ندر وجود الوافدين على تونس من مدن أخرى ، اذا ما أسـتثنينا أهل الأندلس ، فإن الهجرة شملت خاصة أهل القرى وبعض القبائل العربية والبربرية .

واعتباراً أنّ المجاعة ظاهرة دورية في تاريخ بلاد المغرب في أواخر العهد الوسيط ، اتخذت المدينة عدّة اجراءات لمواجهة المحافظة على مخزوناتها من المؤونة ، وعدم التفريط فيها الى غير أهلها ، اذ منحت امتيازات عديدة لأهل الحضر جعلتهم في مأمن من خطر الجوع ، على أنّه لا يمكن تطبيقها مالم يتوفّر الحد الأدنى من عقلية الانتماء المشترك الى مجال واحد . ونعتقد أنّ الجوع قد غدّى هذا الشعور بالتضامن الحضري ، وهو ما يفسّر الاجراءات الممكن اتخاذها حسبما ورد في السؤال المطروح على البرزلي ، وهي على التوالي :

- 1- منع بيع المواد الأساسية (من طعام وإدام وفواكه يابسة) أو إخراجها الى بلد آخر .
- 2- غلق أبواب المدينة في وجه النّازحين اليها من البادية ومن بقية الجهات والواردين من الضعفاء والمساكين .
- 3- امكانية منح الاغنياء الاطعمة الى بقية متساكني البلد ، حتى لا يهلك بقية الناس ، ويتولّى القاضي وأهل الحل والعقد بالمدينة تنظيم هذه العملية التضامنية داخل أسوار المدينة .

وبالتالي فإنّ التضامن ينتفي زمن الجوع بين مجال حضري وآخر ، ويصبح مقتصرًا على أهل المدينة . وهي في الجملة اجراءات تنمّ على مدى انغلاق الحضر على بقية المجالات ، وحتى على ناحيتهم ، اذ بمنعهم لحركة البضائع وانتقال الناس ، فإنّهم كرّسوا الفصل بين العالمين (عالم البادية وعالم المدينة) وحاولوا منح المدينة امتيازات خاصة بها (1) .

(1) المغيلي ، الدرر المكتونة ، ج ١١ ، ص 6 ب .

(2) حياة البؤساء :

(أ) بؤساء البادية :

لقد كان البدو أكثر تعرّضاً لانعكاسات المجاعة والقحط من أهل الحواضر ، اذ تعرّضوا للانتجاع والتّشردّ وشدّ الرحيل من مكان الى آخر بحثاً عن الخصب ، ممّا ادخلهم أحياناً في نزاعات مع المجموعة البدوية أو القروية المتواجدة في المكان .

وكان البرزلي شاهد عيان لمعاناة نجوع برقة وبواديها سنة 799 - 800 هـ . وهي سنة شدة وغلاء ، كانوا ينتجعون مع قافلة الحجّاج ، ولا يعيشون إلاّ بالعشب والرمّ ونحو ذلك ، على أمل العثور على " بلد الحياة " (1) .

ولا يمكن اعتبار هذا المثال من حكم الشاذّ ، بدليل أنّ العلماء تعرّضوا لقائمة طويلة من خشائش الأرض مثل الجراد والحلزون ، وأحلّوا أكلها عند الضرورة . ومن النباتات التي وقع الاقبال عليها هي التازغة التي كانت تجمع بكميات كبيرة منذ العصر الزيري (2) . وليس نادراً أن يلتجئ البدو الى بيع محصولهم الزراعي والتفريط في ماشيتهم لصالح التّجار الحضر ، لاقتناء قوتهم زمن المجاعات والكوارث الطبيعية ، وبخاصة في فصل الشتاء (période de soudure) كما لا يتوانوا في أرتهان أملاكهم ، مثل تلك المرأة البدوية التي رهنّت بيتاً لها في ساحة القصر (ويبدو أنّه من نوع القصور الجبلية المعدة للخن) زمن الشدة (3) .

وبالتالي فإنّ المتضرّر الأوّل زمن المجاعة هو البدوي الذي لا يجد ما يقتات رغم اشتغاله بالزراعة فيما تخزن المدينة الطّعام الوافد عليها من الرّيف : ممّا يجعل أهل البادية في تبعية للحضر ، لا في اقتناء اللّوازم الأساسية من انتاج حرفي وبضاعي كما قرّر ذلك ابن خلدون ، إنّما أيضاً في اقتناء القوت ، فيلجأ الى التّسلّف من التّاجر بشروط مجحفة وفائض . وهكذا كان البدوي في وضعية فقر متواصل ، أشبه ماتكون بوضعية الخمّاس (4) .

(1) البرزلي ، ن.م. ، ج ١ ، ص 165 ب ، 292 ب .

(2) البرزلي ، ن.م. ، ج ١ ، ص 156 ب - 1157 ، 1158 . تحمل عدة خشائش وطيور أسماء شعبية ماثلة لما هي عليه اليوم : فالحلزون كان يسمّى الببوش ، والهدهد يسمّى عند العامة التّبيب ، والصرد يسمّى عند العامة أبو

عميرة وأبو بشير .

(3) البرزلي ، ن.م. ، ج ١ ، ص 1156 . 220 ب .

(4) ابن خلدون ، المقدمة ، ص 710 . البرزلي ، نفسه ، ج ١ ، ص 1156 ، 110 .

وتكثر الاشارات في مصادرنا الى الجوع والصبر على تحمل الفاقة ، فليس نادرا أن يبقى المرء اليوم واليومين طاويا من الجوع ، أو أن يسير مسافة مرحلتين دون أن يجد ما يأكله. وقد ذكرت المصادر أن بعض المعوزين يظلون السنين العديدة، دون أن يعرف الدرهم والدينار.

ولإزاء هذه الآفة ، فقد لجأ الأعراب الى الحرابة ، أو تكدسوا حول الزوايا . على أن الحرابة لم تقتصر على البدو ، إنما حرّض بعض صلحاء الزوايا على ممارسة العنف وهو ما يأتي نقيضا للنظرية الانقسامية فكان أبو مدين شعيب قد تولى الدفاع عن " الضعفاء بالبادية " بواسطة أتباعه الموجودين بالاندلس والمغرب ، وحسبما ذكر الدباغ فقد " كان يسلّطهم على الظلمة بالبوادي ، فلا يزال الضعفاء ينتصفون منهم " (1) .

(ب) ازدياد البؤساء بالزوايا :

غالبا ما كان وضع الفقراء الاجتماعي مقترنا بالمدلول الصوفي لمفهوم الفقير ، إذ سيطر عليهم الفقر المدقع الى حدّ تهيمشهم في العلاقات الانتاجية السائدة ، والظاهر أنّ الكثير منهم كان من المجموعات المهمشة من البدو التي لا تملك موارد رزق كافية ولم تتمكن من الاستقرار والاشتغال بالفلاحة .

وبلغ عدد فقراء سالم القديدي عند ذهابه الى الجريد لزيارة شيخه أبي هلال السّادي أربعين ، وقد انضمّ اليهم في الطريق بقمودة ثلاثون آخرين . وأثناء هذه الزيارة قلّده السّادي «مشيخة الفقراء» ثم كثر أتباعه وتوافد عليه العاطلون عن العمل من ناحية المهديّة ، وبالأخص من منزل بني معروف ، وكان يتحوّل بنفسه الى هذه القرى لاختيارهم ، وكان من بينهم أبو عمار المعروف الذي أصبح المتصرف في الزاوية . وهكذا تطوّر تدريجيا حتّى وصل نحو الثلاثمائة بزاوية منزل قديد (2) .

وليس صدفة أن ينتمي أغلب هؤلاء المعوزين الى المناطق الحضرية الموجودة في أطراف القيروان والسّاحل والتي اضطربت فيها الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وأهمل بها الفلاح وانتشر فيها نمط العيش الرحلي حتّى أصبحت مهددة من جرّاء ذلك بالاندثار والتلاشي ، وفعلا فإنّ منزل بني معروف وقرى قمودة لم يعد لها ذكر ابتداء من تلك الفترة ، وكذلك الشأن بالنسبة الى منزل قديد وعروة وملول وقرقر وغيرها (3) .

(1) مناقب الدّهمني ، ج 1 ، ص 110 ، 14 ب ، 135 . للمقارنة مع العهد الأغليبي ، راجع : المالكي ، رياض النفوس ، ج

I ، ص 243 ، 369

(2) ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 52-53 (يوجد ضريح عمار المعروف حاليا بأريانة) . مناقب ، ج 1 ، ص 16 ب ، 37 ب (أورد ذكر أبا الحجاج يوسف المعروف بالقيروان) .

(3) نفسه ، ج IV ، ص 240 .

وعلى أية حال أنتموا في جلّهم الى الفئات الرثة العاجزة عن توفير لقمة العيش والامثلة على ذلك عديدة : كان أحد فقراء القديدي من بلاد هواره متزوّجا ولا يملك ما يفتات به (1) . أمّا المرباط غريب من بني أحمد فرع من دباب ، فقد كان قبلة الفقراء ، لكنّه " لا يملك شيئا من الدّنيا " فالتجأ الى شيخه القديدي مشتكيا له وضعه " (2) .

وكثيرا ما يلتجئ هؤلاء البؤساء الى ظاهرة الاستجداء والطّب ولم يسلم منها أحد المشايخ وهو أبو عفيف صالح الصّدفي المتوفى سنة 772 هـ / 1370 م (3) ، وكانت الفدوح الشّكل المنظم لهذه الظاهرة التي قام بها المهدي بن تومرت لاسباب سياسية ثمّ أراها المتصوّفة فتولوا جمع هذه الاتاوة من الأرياف والمدن سنويا ، وكان بعض المشايخ يستجدي لهؤلاء البؤساء بنفسه (4) . كما توفّر الصدقات الوافدة على الزاوية موردا هاما وقد تكون مرتبطة بحدث ما أو عطاء موسمي أو بطريقة غير منتظمة ، فكان أبو عبد الله بن سالم بن عوانة يتصدّق بنصف ما يحرثه وبيع بعض عائدات تجارته على الفقراء (5) .

كما ساهم السّلاطين بقسط وافر في تموين الزوايا خاصة أثناء الحملات العسكرية وبمناخية مرور محلة السّلاطان من المكان ، فقد بعث السّلاطان أبو فارس عبد العزيز عند إقامته من الجريد بكمية من التّموين الذي كان معدّا في الاصل للجند والخيال الى زاوية القديدي ، وما أن علم بؤساء القيروان بذلك حتّى توافدوا على شيخ الزاوية الغرياني لأخذ نصيبهم من ذلك (6) .

أمّا عن أهمية البؤساء العددية ، فلا بدّ هنا أن نفرّق بين الواردين على الزاوية الدراسة من جهة والفقراء المخصّصين لخدمة الزاوية وشيخها من جهة أخرى ، إذ كانوا يداوون القيام بكلّ الشّؤون الداخلية والخارجية للزاوية من كنس وطبخ وتحضير للطعام وجمع للاتاوات وخدمة للشيخ وغيرها (7) . ويختلف العدد الجملي لهؤلاء حسب أهمية الزاوية ومدى تطوّرها ، ومثالا على ذلك فقد تطوّر عددهم بزاوية القديدي من أربعين الى سبعين الى ثلاثمائة ، هذا فضلا عن الزّائرين الذين بلغ عددهم في احدى المرّات مائتين ، أمّا فقراء العبيدلي المتوفى سنة 748 هـ / 1347 م ، فانهم كانوا نحو ستّين أو سبعين

(1) نفسه ، ص 76 . (2) نفسه ، ص 67 . (3) نفسه ، ص 178 .

(4) نفسه ، ص 228 . راجع كذلك :

A.Bel, La religion Mus. en Berbérie, Paris 1948, p. 140.

(5) ابن ناجي ، نفسه ، ج IV ، ص 99 .

(6) ابن ناجي ، معالم ، ج III ، ص 209 ، ج IV ، ص 99 .

(7) نفس الحالة ، ج IV ، ص 236-237 (ساهمت القبائل الى جانب المخزن في تمويل الزوايا فكان أولاد أبي

الهدى ، شاذوية كبيرة يعطون زكاة مواشيهم 90 دينار للمنازى (ص 151) .

وقد مكّلت حارتهم المسماة بحارة المرباطين وحدة عمرانية متجانسة الى حد القرن التاسع هـ. وكان بزواية الجديدي (النصف الثاني من القرن الثامن) حينما تولى عبيد الغرياني أموراً مائة وخمسين صغاراً وكباراً بين طلبة يتعلمون وقرأء للقرآن ومائة رجل يخدمون الزاوية ، وهو عدد الفقراء . وكذلك كان عددهم بزواية تلميذه ابن أبي زيد برباط المنستير في بداية القرن التاسع هـ . (1) .

تدل الأرقام المذكورة على مدى اتساع نفوذ هذه المؤسسة ابتداء من النصف الثاني من القرن السابع هـ. ورغم ظهور الطاعون سنة 749 هـ / 1348 م وتطور المدرسة المالكية بتونس زمن ابن عرفة ، فإن عددهم ازداد أهمية بالقيروان أثناء تلك الفترة .

ومن جهة أخرى فإن هذا العدد الذي يصل الى مائة في كل زاوية يمكن مقارنته مع مجموعات الفرسان الغازية من الأعراب ، ولئن اختلف هذان الصنفان من المجتمع في موقع كل واحد منهما من الانتاج ، فإنهما تطابقا في الأهمية العددية وفي الانتماء الى جذور بدوية . وقد لعبت الهبة دوراً هاماً في توفير الثياب لهؤلاء البؤساء واستعملت عائدات الزاوية لاقتنائها لهم ، فكانت الزاوية الجديدة تضم نحو تسعين ، وكان شيخها « يشتري للفقراء خمسين فروة في كل عام ومثل ذلك عباين ومثل ذلك شمائل واحرام من صوف فالشمائل للأطفال والاحرام للكبار ومن المدوس والشواشي كذلك » . (2) .

أما الوجبة الغذائية فقد كانت بسيطة في محتواها ، تتمثل أساساً في خبز الشعير (3) . وقد يصل هذا التقشف حدّه في بعض الحالات إما امعانا في مجاهدة النفس أو اضطراراً بدافع الحاجة اثناء فترات الأزمة والمجاعة ، فكان فقراء أبي رحمة غيث الحكيمي يفطرون على خبزة في شهر رمضان ، أما محمد الجديدي فإنه كان يوزّع على كل واحد زمن الشدة قليلاً من التمر ، وكان ابن أبي الشيخ المتوفى سنة 919 هـ / 1513 م . " شديد المبالغة في كتم الفاقة وإن فتح له شيء يصرفه للفقراء وكان واحدا منهم " . وقد شمل سوء التغذية الطلبة الوافدين على تونس فكان أحد الطلبة يمشي في الأزقة بحثاً عن أوراق البقل الملقة أمام المنازل ليطبخها ويفطر بها ، وقد تمادى على هذا الاكل حتى اصفر لونه ولم تتحسن وضعيته الغذائية الا عندما أصبح مدرّساً (4) .

(1) نفس الاحالة ، ج IV ، ص 79 ، 121 ، 236 ، 229 . انظر مقالنا : وثيقة في التاريخ الريفي ، ص 229 .

(2) ن.م... ج IV ، ص 218 ، 213 . العبيدي ، اللباس ، ن.م. ، ص 664 . ويستعمل الفراء لصنع القلنسوة على الرأس او لباس البدن ، أما الشملة فقد كادت في العصر العباسي أشبه ما تكون بالغطاء .

(3) ابن ناجي ، ن.م. ، على التوالي : ج III ، ص 205 ، ج IV ، 101 ، 102 ، 181 ، 172 ، 227-228 . ومن الاكلات المذكورة البازين من الشعير بالمسلي ، الشعير المقلي وهو الزميط ... وكان الرباوي الزاهد يأكل من الشعير ما يسدّ جوعه ، وتقتصر وجبة أبي سعيد فرج المسراتي على خبز شعير وزيتون ، وكان الارنبي يقدم لكل من يرد عليه من الفقراء والاخوان خبز شعير تعمله زوجته في التنور ، ويستعمل طحين الشعير بازينا بالقيروان والساحل ويستعمل أيضاً مقلبا حتى ان الجديدي كان يعطي لقلاء الشعير في كل عام 12 ديناراً .

(4) ابن ناجي ، ن.م. ، ج III ، ص 209 . ج IV ، ص 106 ، 232 ، 111 .

ج) حياة البؤساء

قدّمت لنا كتب المناقب صورة دقيقة عن حياة العامة ، وخصوصاً الشرائع السفلى منها ، ومعاناتهم اليومية . ولئن تداخلت الأسطورة بالواقع في هذه المصنّفات ، فإن الفاقة تعتبر عنصراً ثابتاً فيها ، ومرتبطة بالتاريخ الاجتماعي والذهني لهذه الفئات .

وكما يتّضح من تراجم الشيوخ ، فإن جلّ المرباطين ، من شيوخ وفقراء ، وفدوا على المدينة من البادية وعانوا الأمرين في بداية أمرهم . وهذه شواهد على ذلك :

فأبو هلال عياد الزيات (المتوفى سنة 650 هـ أو 665 هـ / 1252-1266 م حسب رواية ثانية) وفد على مدينة تونس من الجنوب ، وقد اشتغل في البداية دبّاغاً ، يخرج الى الصحراء ويجمع الدبّاغ ويقطعها بالحجارة ، ثم يحملها الى السوق على ظهره ، ولم يكن قادراً على شراء فأس أو دابة لحملها (1) .

أما أبو عمران موسى بن يحيى الانصاري (النصف الأول من السابع هـ / XIII م) ، فقد حطّت بزوايته مجموعات الفقراء الجياع ، فلم يجدوا ما يقتاتونه . وكان الشيخ نفسه يعيش من عطاءات الوالي الموحد وبعض الميسورين ، ويكتفي بأكل رغيف خبز ، وأحياناً أخرى يظلّ مدّة طويلة بدون غذاء . ولم يتعلّم أبناؤه " صنعة " يعيشون منها . وحلم أصحابه برغيف سخن أو ثريد ، دون أن يجدوه في الواقع (2) .

وعند قدومه من بادية القيروان الى مدينة تونس استقرّ أبو محمد بن سلطان المسروقي بمقربة من فرانق الجيارين ، وكذلك فعل أبو عبد الله اليفرنى الذي أقتات من كسور وفواضل الناس ، قبل أن يتكفّل به جيار من أهل الموضع (3) .

ودأب أحد الأعراب " التائبين " ، وهو عبد الله بن سلامة الحبيبي على أكل العشب وورق الدفلى ، وكان قد تحوّل من قرية شاذلة الى مدينة تونس ، لكنّه ظلّ محافظاً على لباسه البدوي ، وهو الاحرام الذي يشتمل به (4) .

وأثناء مجاعة وطاعون سنة 748 هـ / 1347 م ، تحوّل أحد العاملين في الزليج الى مدينة تونس ، وظلّ ملازماً لباب علاوة حتى انه اتهم باخراج الأكفان من القبور . وتحدّث أحد سكّان المدينة عن هذا الجوع فقال ، " أصابني جوع عظيم وكان الغلاء ولا تقدر نخدم ولا نطلب وخشيت على نفسي من الجوع الذي أصابني .. " (5) .

(1) مناقب ، مخ 18555 ، ص 4 ب - 17 .

(2) مناقب ، مخ 12544 ، ص 52-57 ب .

(3) مناقب ، مخ 12544 ، ص 110 ب ، 1112 .

(4) ابن الصباغ ، مناقب الشاذلي ، ص 5 . (كان شيخه يخاطبه مازحاً : العوالي في الحوالي ، دلالة على لباس الحوالي) .

(5) مناقب الزلاج ، مخ 18420 ، ص 14 .

وخلال هذه الكوارث ، كثيرا ما وصل الى زوايا مدينة تونس المعوزون من أهل البوادي و"السعاة" بحثا عن الغذاء (1) .

وتحدث الهواري ، صاحب كتاب المناقب ، عن إحدى المجاعات التي عانى منها خلال النصف الثاني من القرن السابع هـ / XIII م ، بسوق المركاض ، فقال : "أصابها (مدينة تونس) جوع عظيم الى أن بلغ القفيز من القمح 20 دينارا ذهباً والقفيز من الشعير عشرة دنانير ، وأصاب الناس هول عظيم حتى صار الناس يموتون في الأسواق والأزقة ، .

وقد عولت السلطة على الزوايا للتخفيف من حدة التوتر الاجتماعي ، فقدّمت لها الدعم المادي ومنحتها شتى الامتيازات ، من ذلك أن السلطان بعث الى زاوية مبارك العجمي 300 دينار لتوزيعها على الفقراء والمساكين ، وأردفها برسالة جاء فيها "تجي الي وكل ما تحط عليه يديك فهو لك" (2) .

أما زاوية عبد الوهاب المزوغي الوافد على ضاحية مدينة تونس من مزوغة ، فقد انتصبت بالحماري بضاحية تونس ، وتحولت الى مأوى للبدو والفقراء الفارين من قراهم ، خاصة أن شيخها ارتبط بعلاقات متينة مع أعراب ناحية القيروان وزغوان ، حيث سخر نفسه لتعليم سكان الخيام ، حتى عاب عليه أصحابه ذلك (3) .

وكان علي السفاج يأخذ المال من أرباب السلطان وأصحاب الثروة ويوزعها على الفقراء ، وقد وفدت عليه ذات مرة أرملة أضربها وبأبنائها العراء والجوع ، فناولها الخمسين درهما التي أخذها من سايس الخليفة مقابل وصفة دواء وهمية . وقصده البعض الآخر لتعويض ثيابه الرثة بلباس جديد ، كما لعبت زاويته دور المساعفة للمهاجرين الاندلسيين ، موفاً لهم المسكن عند قدومهم (4) .

وفضلاً عن ألم الجوع والهجرة ، عانى المجتمع من وباء الطاعون ففتك بالأسر وخاصة الفقيرة منها وأجبر من ظل على قيد الحياة على الرحيل . ففي النصف الأول من القرن السابع هـ / XIII م ، تسرب الطاعون بقرجانة (جنوب غربي تونس بنحو 30 كم) ، فأهلكها حتى أن المصادر أحجمت عن ذكرها من ذلك التاريخ . ولم يبق من الأسرة المكونة من أرملة وابن وثلاث بنات ، سوى الأم وابنها علي القرجاني ، اللذان نزحوا الى تونس ، حيث أستقرّا بربض السعود بعد أن كابدت الأسرة طويلاً من ألم الجوع والفقر والحرمان (5) .

(1) مناقب أبي سعيد الباجي ، ص 24 .

(2) مناقب مخ 18555 ، ص 13 ، 15 . وورد في ص 15 من نفس المخطوط حديث عن مجاعة أخرى ، إذ قال المؤلف : "أصاب سنة من السنين حط شديد حتى مات الناس في الطرقات والأسواق"

(3) نفس المصدر ، ص 122 - 124 . (4) نفس المصدر ، ص 167 - 168 .

(5) نفس ، ص 175 .

إن هذا الفقر المدقع يفسر نهب اللصوص المفلسين كل ما يجدونه أمامهم ، مثل ذلك الذي سرق برنوسا مبللاً منشوراً على باب السقيفة ، كي يبيعه بسوق المركاض بدينار ، أو الآخر الذي سرق فرسا وجاء لهذا السوق لبيعها (1) .

وأجبرت الفاقة مرابط آخر الى الهجرة مع أمه من مسقط رأسه مدينة الجرار (قرب المحمدية) الى تونس . وحدث هذا الأمر كذلك مع أحد سكان شاذلة ، وهو علي الحطاب ، الذي ارتزق من التحطيب . وقد قذفت به "شدة عظيمة وغلاء" الى أبواب مدينة تونس على غرار حطاب آخر من قريته ، وهو علي الأبري (وأبر قرية من مرناق) لكن استقراره بالمدينة لم ينس الناس مهنته الأولى (2) .

وفي الجملة كانت هذه الفئات البائسة في حاجة ماسة الى المعونة ، الى حد أن ابن عرفة أجاز تقديم الموعد لزكاة الفطر أول رمضان ، بل ذهب الى إمكانية دفعها في أي وقت ، قبل بداية هذا الشهر ، للضرورة الى ذلك " وشدة الحال " .

وفعلاً كانت زكاة الفطر تمنح في القرن الثامن هـ / XIV م في بداية شهر رمضان الى المرابطين ، الذين يتولون بدورهم توزيعها على البؤساء الوافدين على زواياهم من أعراب وأبناء سبيل وغيرهم . وهو ما يأتي حجة على مدى تفكك البنية القبلية التقليدية وتفقر البدو .

على أن هذا الاجتهاد لم يحظ بموافقة الجميع . فقد أنكره أبو محمد الشببي ، فلاح القيروان ، ورأى فيه عملية ادخار الزوايا لأموال الزكاة وعدم إخراجها في محلها (3) . وأقبل البؤساء على الصدقات التي تقدم الى الزوايا (4) .

بل أن البعض منهم كان يتخذها مقراً له ولعائلته . ومما يروى في هذا الصدد أنه تزاید مولود لفقير بزاوية أبي عبد الله الصفري ، فأكتفى بطلب درهم واحد من شيخه للقيام بأمر المولود . لكن الشيخ كان أكثر كرماً إذ منحه خمسة دنانير وبنطاراً من السميد ، وآخر من الفحم ، وكبشا من كباش السلطان التي كان يربّيها له (5) .

وكان كبار العلماء بدورهم يتصدقون على المعوزين بمالهم ، فابن عرفة تصدق قبل موته على الفقراء بجامع الزيتونة (6) . أما خليفة بن ناجي ، عم صاحب كتاب معالم الايمان ، فإنه أثر استعمال التورية في اعطاء الصدقة لأحد المعدمين بالقيروان فكلف ابن أخيه بأن يفعل ذلك دون أن يعرفه المتصدق عليه (7) .

(1) نفسه ، ص 177 ب ، 178 ب .

(2) نفسه ، ص 179 ب ، 182 ب ، 1185 . قال له أحدهم : "أنت تركت الحطب وبيعه وصرت مرابط ، براً إخدم"

(3) البرزلي ، ن.م. ، ج 1 ، ص 1141 . (4) البرزلي ، ن.م. ، ج 3 ، ص 209 ب .

(5) الرصاع ، تحفة ، ص 123 . (6) البرزلي ، ن.م. ، ج 2 ، ص 196 . (7) ابن ناجي ، شرح ، ج 2 ، ص 67 ب .

معالم الايمان ج IV ، ص 197 .

وساعدت الأعباس على انتشار عدد كبير منهم من المجاعة، حتى أن المجذومين والفقراء والمرابطين التجأوا إلى غلال الأعباس (1).

كما عاش المرباطون بالحصون والقصور وفقراء الزوايا من ريع الأرض المحبسة، التي يتولون تعميرها وغراستها، من ذلك أرض تنسب إلى " للمساكين " (2). وفي مثال ثان، قام أحد أصحاب أبي سعيد الباجي بغراسة أرض حبسية، في محاولة لتملكها (3).

والحقيقة أن الأمثلة على ذلك كثيرة. وهي دلالة على مدى مساهمة هذا الرّيع العقاري المتأتّي من الحبس (للأرض والدكاكين) على توفير الطعام للبؤساء وأبناء السبيل والمعدمين.

وفضلاً عن كون الجباية لا تطول المعوزين لعدم امتلاكهم النّصاب الأدنى المحدد للزكاة، عمد السّلطان من حين إلى آخر إلى توزيع الصدقات والأموال على الفئات الرّثة. فقد لجأ بعضهم إلى إعطاء الدنانير والدراهم إلى الخواص، للتصدق بها وتوزيعها، وقام آخرون بتسليم المال إلى المرباطين كي يتولّوا بدورهم منحه للمعوزين (4).

ومن عادة البؤساء في العهد الحفصي التّجمع أمام الزوايا والمساجد، وبخاصة جامع الزيتونة، رافعين أصواتهم بالاستجداء.

كما تعودوا على ملازمة المزابل والتقاط معاشهم منها من خرق وملابس وأحذية وخزف وجلود وحطب، وعمدوا إلى جمع فواضل الخضر والفواكه والنوى على أبواب الدّور (5).

وثمة صنف آخر من بؤساء المدينة انصرف إلى القيام بالأعمال الخسيسة، والتّافهة، من بينهم الأسرى بمدينة تونس في القرن الثامن هـ / XIV م، الذين كانوا يسقون الماء من الصّهاريج ويبيعونه لكسب قوتهم (6).

(1) الونشريسي، المعيار، ج VII، ص 38.

(2) ن.م.، ج VII، ص 116، 63.

(3) البرزلي، ن.م.، ج III، ص 208 ب.

(4) البرزلي، ن.م.، ج I، ص 142 ب. ج III، ص 1205. ابن ناجي، معالم، ج IV، ص 140.

(5) البرزلي، ن.م.، ج I، ص 77 ب. ج II، ص 1173، ج III، ص 206. ابن ناجي، شرح، ج II، ص 107.

(6) ن.م.، ج II، ص 309 ب. تحدّث الوزان (وصف إفريقيا، 2، 76) عن السقّاتين بمدينة تونس فقال: " وليس في تونس عين ولا نهر ولا بئر، بل تستعمل صهاريج لجمع ماء المطر، غير أنه شاهد في ضواحي المدينة بئر صالح للشرب فيه شيء من الملوحة، يأتي إليه السقاؤون بدوابهم وقربهم، فيملأون هذه القرب ماء وينطلقون لبيعها في المدينة، ويشربون الناس منه لأنّه أنقى من ماء الصّهرج...".

1) المهمّشون :

1) الفساد الاجتماعي :

كثر الفساد في أماكن تجمّع الجنسين المشبوهة، في دار القمار والخمار وحلق الشعوذة والسحّارين وعمدت بعض النّساء المعوزات إلى التّحيل والتّسكع لكسب المال (1)، فيما سقطت أخريات في الرّذيلة والخناء، وقد تحوّلت بعض الزوايا إلى وكرا الهوى والأمثلة عديدة على ذلك. وحسبنا القول أن فرقة العسكرية من أهل الصّوفية اجازت الاختلاط بين الجنسين والأكل والرّقص وما إلى ذلك (2). ولئن كان الفساد الواقع بالزوايا ليس مرده دائماً الفقر، فإنّ الوزان شهد على مدى تفشّي الدّعارة وهو ما أقرّه من قبله البرزلي (3).

لامرأ أن عوامل أخرى عديدة ساعدت على انتشار الفساد في هذا المجتمع : فالقهر الذي تتعرّض له المرأة، والفصل بين الجنسين وتعدّد الزوجات والزواج المبكر للفتيات دون سنّ الرّشد والفاقة وتضخّم المدن بالغرباء النازلين بالفنادق، كلّها عوامل دعت إلى ظهور البغاء. فقد كان فندق الرّصاص وكرا " للخناء وأنواع الفسوق " (4).

أمّا الزوايا، فيبدو أنّها كانت ملجأ اضطراري أو اختياري لبعض النّساء : فقد تحدّث الكتب المناقبية عن دور زاوية أبي سعيد الباجي في فك بعض النّساء من أسر النصارى وإيوائهم الزاوية، كما ذكرت ما كان يقوم به بعض شيوخ الزوايا من أعمال " إيروتيكية " تحت دعوى التّخريب أو التّطبّب.

فقد تحوّلت زاوية ابن عروس إلى مجمع للجنسين إلى حدّ أنه صار يخشى " الفتنة والمنكر "، فتدخل قاضي الأنكحة والجماعة والخليفة لوضع حدّ لهذه الممارسات. وتساءل في هذا الصّدّد عن معنى هذه الإباحية التي تميّز بها بعض شيوخ الزوايا مثل أبي يعزى وأبي العباس السبّتي بالمغرب الأقصى وعائشة المنوبية والقرمبالي وأحمد بن عروس بافريقية، هل هي ظاهرات خاصة بالمتصوّفة أم أنّها تعبير عن رواسب لتقاليد محلية في الإباحية (5).

(1) ن.م.، ج III، ص 1108 (2) ن.م.، ج IV، ص 230 ب. 355، 1364.

(3) الوزان، ن.م.، ج II، ص 77-78. البرزلي، ن.م.، ج IV، ص 216 ب.

(4) مناقب ابن عروس، ص 203. الوزان، ن.م.، ج II، ص 60، 77-78. التيفاشي، نزعة الالباب، ص 74 (تحدّث عن المسكّن الذي يتعرّض قوافل التجّار موهما، أيّامه أنّه دلال، ثم يوصلهم إلى منزل فيه الجوّاري والعلمان، فيقضون الوقت في المتعة حتّى أن بعضهم ينفق كلّ ماله).

De Primaudaie, Documents Inédits..., R.A. 1875, N° 19, p.127.

(5) مناقب عائشة المنوبية. البرزلي، ن.م.، ج IV، ص 355، 1364. مناقب أحمد بن عروس، ص 200، 26، 312، 353، 356، 340، 454.

وعلى أيّ، فإن أزمة هذا المجتمع الذي عانى من الفقر والجهل والمرض أدت الى عدد من النساء الى الدّعارة والى استئثار الفساد. ورغم ما قيل عن " مناقب " السلطان أبي فارس عبد العزيز من كونه أجلى المخنثين من بلاده، فإن الظاهرة استمرت في عصره بشهادة البرزلي الذي ألف كتابه سنة 810 هـ / 1407م، وتواصلت في نهاية الحقبة الحفصية (1).

(ب) التكدّي والشعوذة واللصوصية : ظهرت هذه السلوكات منذ الحقبة الوسيطية الأولى بالشرق والمغرب، اذ روت لنا المصادر أخبار المكّدين ومقاماتهم. وخلال القرن الرابع هـ / Xم، أصبحت مشاهدتهم مألوفة في سكك القيروان ورحباتها، حيث يمارس المكّدون بعض الألعاب كأن يتظاهر أحدهم بقطع رأس انسان ثم يعيده حيا، أو يخرج الدّراهم والدنانير من الثّياب أو يقطع السلسلة الخ.. وقد تعود العلماء على هذه الأمور حتّى أجازوها، باعتبارها " خفة يد وملاعب " لا غير.

على أنّ الأمر تطوّر في العهد الحفصي، إذ أستفحلت الظاهرة، ولم تعد مقتصرة على التسلية، إنما تعدّتها كي تشمل الشعوذة. أما العلماء، فإنهم منعوا هذه المنة الوقوف على هذه الحلق ومخالطتها لكثرة المفاصد التي تشوبها، معتبرين إيّاها من باب السحر لا الترويح عن النفس.

لكن هذا الاحتراز لم يمنع من انعقاد هذه الحلق، عند أبواب المدن وفي أهم الرحبات، حيث أختلط الحابل بالنابل، البدوي بالحضري، والتجّار الأوربيين بمتسكعي الأزقة. وبالتالي فقد ذكرت بمدينة تونس خارج باب البحر حيث فنادق النصارى، بساحة كبيرة، وبباب منارة خلال القرن الثامن هـ / XIVم. وهناك في كلّ مساء، جلس الرّواي (الفداوي) القرفصاء، محرّكا عصاه زيادة في البيان، والنّاس الذين قدموا راجلين أو

(1) ذكر التيفاشي (نزهة الالباب، ص 144، 199-202) الغلام المؤاجر، كما ذكر شيوخ الطريق الموجودين عند أبواب المدينة. وجماعة أخرى من نفس الصنف يطلق عليها الامشاطيين. وتحدّث البرزلي عن وجود " بطالين يفسدون بالدرهم " (ن.م.، ج IV، ص 216 ب)، وقال الوزان (ن.م.، ج 4، ص 77-78) انهم " أشد دناءة ورذالة من العاهرات ". انظر كذلك الزركشي، تاريخ، ص 117. وورد في مناقب ابن عروس (ص 205) ذكر أحد المخنثين بالفندق الذي أنى ابن عروس. كما تعود شيخ الزاوية بالقيروان محمد الجديدي على الجلوس مع " اطفال السوق " وبفندق البقل. وهم يتصرفون تصرفا سيئا: ابن ناجي، ن.م.، ج IV، ص 231. وتحدّث البرزلي (ن.م.، ج IV، ص 216 ب) عن السحّاق.

مستملين خيولهم، ينصتون اليه بكلّ انتباه، وهو يروي حكايات عنتر بن شدّاد ودلهمة والبطال، وكتب الطلاس وغيرها، وهي روايات لا تخلو من المبالغات والأكاذيب والخوارق التي تقف أمامها العامة مشدوّهة الأفواه.

ولئن كنّا نرجح أنّ السّيرة الهلاليّة تمكّنت من الانتشار في المجال الحضري وفنداك، فإن تقنيات الضرب بالسيف والطعن بالرّمح، وهي الصنّاعة التي برع فيها الأعراب، احتلّت حيزا هاما من مجال هذه المشاهد.

وفي مكان آخر من الرّحبة، جلس المغني بصحبة ثنائي يردّد البيت، ويصفق. وهي الطريقة البدويّة في الغناء. ووضعوا أحذيتهم أمامهم كي تلتقط أرباع الدّراهم وأنصافها التي يوجد بها المتفرجون.

وفي ناحية أخرى، رقص بعض النّاس على الطبل والمزمار، مقابل بعض النقود الرهيبة التي يتحصّل عليها هؤلاء العزّافين. ولم يغب الصّبيان عن هذه المشاهد حيث عمد بعضهم الى تقديم عروض متعدّدة، مثل حمل القلال المتناضدة فوق الرّأس، الواحدة فوق الأخرى الى أن يبلغ العدد تسعة، مع المحافظة على التوازن (1).

وفضلا عن هذه العروض الجماعيّة التي تقوم بها " الفئات الرثّة " من العامة، فقد عمد بعض النّصابين الى التحيل وتلفيق الأساطير للحصول على المال. وإذا كانت لا تنطلي على الفقهاء، فإن شيوخ الرّوايا قد يصدّقونها (2).

ولم تغب مظاهر الفساد الأخرى عن سكك المدينة، اذ عرفت المخدّرات مثل السيكران والحشيش انتشارا في بعض الأوساط الاجتماعيّة منذ القرن السّابع هـ / XIIIم، حتّى أن بعض الأعيان من " أهل الفسوق " على حد عبارة ابن الطواح تعاطوا هذا المخدر الذي أزداد رواجه في القرون الموالية، وأصبح أمرا يتعاطاه البعض من سكان كبريات المدن، مثل بجاية وقسنطينة. وقد تعود تجّار هذه المدينة على مقايضته بانتاج بلاد الصحراء في الواحات (3).

(1) البرزلي، جامع، ج 1، ص 190، ج IV، ص 264. R.Brunschvig Deux Récits de voyage.. p.187.

(2) الابي، الاكمال، ج VI، ص 90 ومما يروى في هذا الصدد " أن الشيخ الفقيه ابن البراء كان يقرئ في مسجد القبة من تونس، فأتاه رجل، فقال له: رأيت النبي (صلعم) وقال لي: قل لفلان يعطيك جبة فقال له الفقيه: قال لي إذا لمي البقطة لا أعطيك شيئا. فذهب الرجل فدخل على الرجل الصّالح أبي عبد الله المشتهر بالمغربي في موضعه القريب من المسجد المذكور، فأعطاه، فقبل له أنّ الرجل يتخرّص، فقال الشيخ: لو علمت أنه محقّ أعطيته الدنيا ".

(3) ابن الطواح، سبك المقال، ص 159، الوزان، ن.م.، ج II، ص 59-78.

الفصل الثاني : جدلية التشكل الاجتماعي :

I - انتفاضات البدو :

تعددت الاشارات المصدريّة الى ذكر موقف الحضّر من الاعراب والبدو ، فالنص القرآني تناول مسألة الاعراب في عديد الآيات ، وقد عنى هذا المفهوم اصطلاحاً من كان " معاشه في السائمة " ، وذلك خلافاً للبدوي الذي كان معاشه من الزراعة . وعبرت بعض الآيات عن طبيعة الصراع السياسي الحاصل بين الاعراب وأهل المدينة ، ولعل أهمها الآيات التي تشجب دورهم السلبي في نشر الاسلام وضعف اعتقادهم (1) .

ومن الواضح أنّ النبي استنكف من حياة البادية والاعراب ، ودعا الى سكنى القرى والمدن ، محرّضاً على احياء الأرض والزراعة والتجارة (2) .

(1) صورة الاعراب :

(أ) في المصادر الموحّدية - الحفصية :

الحقيقة أنّ هذه الصورة المعبرة عن نظرة لا تخلو من الاحتقار تطوّرت في العهدين الموحدى - الحفصى ، اذ غدّتها الصراعات الاجتماعية والعسكرية المتأجّجة بين الطرفين ، فتعدّدت النعوت التي خصّوا بها ، وقد أختارنا على سبيل المثال ، لا الحصر ، بعض المصادر لاستخراج بعض الأوصاف الخاصة بالاعراب وقتذاك ، وهذه قائمة النعوت :

- " الأوباش اللئام والكافرون المفسدون " .
- " ذؤبان العرب وذعار اللصوص وأباق العبيد وأهل الحراية والشرور " .
- " أباق العرب وشرارهم " .
- " متعاقدو الظلم والكفر " .
- " بؤر الشقاق والطغيان " .
- " المتسبّبون في الفتنة " .

(1) وهي على التوالي : « الاعراب أشد كفراً ونفاقاً / وممن حولكم من الاعراب منافقون / ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يتخلفوا عن رسول الله / قل للاعراب آمناً قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا » . انظر : عبد الباقي ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ، ص 456 . ابن خلدون ، المقدمة ، ص 216 (التعرّب أو سكن البادية) . المختار كريم ، الاعراب في القرآن ، حوليات الجامعة التونسية ، عدد 31 ، 1990 ، ص 79-108 .

(2) كتاب ابن سلام ، تحقيق شفاتر وسالم بن يعقوب ، ص 74-75 . ومما ينسب الى النبي في كتب الاباضية أنّه كتب كتاباً في البلاد ، جاء فيه : « الى ورثة الانبياء يعني العلماء والى الناس يعني أهل الدائن والقرى ، وشبه الناس يعني أهل البادية ... »

- " العرب لا تنقاد لقائد ولا تلين في يد قاهر ذهاباً بنفوسها وطاعة لأنفتها واستكباراً على خالقها واباية عما تظنه أنّه يضع من شرفها " .

- صعاليك سليم وذؤبانهم وكلّ من وافقهم على ضلالهم من الاعراب وأعانهم من أهل الباطل وأعدائهم " .

- " شرذمة من سليم لصوص وأوباش وكلاب هراش .

- " الأشقياء ، الأوباش ، المرتدون .

- " شرار هلاله " (بني هلال) (1) .

أمّا رؤسائهم فقد نعتوا كذلك بشتّى النعوت : فابن غانية سمّي بالشقي ، ومحرز بن زياد نعت " بالخبث المخبث جرثومة الضلالة والعناد الكذب الطاعة والانقياد المسمّى بمحرز بن زياد " (2) .

كما أوردت هذه المصادر عبارات أخرى فيها شماتة وتشفّ من هذه القبائل ، منها : « حاق الويل بهلال بن عامر » أو البيت القائل :

عصفت رياح جنودكم برياحه فهفت جوانحها وخفّ مطارها (3)

لكن نفس هذه المصادر امتدحتهم وأثنت عليهم طويلاً ، لمشاركتهم في حروب الاندلس . وقد حبرّت الرّسائل في هذا الغرض ، وألقى ابن طفيل وغيره قصائد مطوّلة يشيدون فيها بشجاعة العرب ، كما تحدثت الرّسائل عن الموحدين وأخوانهم العرب ، فيما اطنبت القصائد في وصف خصال بني هلال وسليم (4) .

ولئن هدأ هذا التشنّج شيئاً ما في فترات الاستقرار أثناء الحكم الحفصى ، فإنّ النظرة الى البدو عامّة وإلى الاعراب خاصّة ظلّت مشوبة بالحذر والاحتقار .

فقد أطلق عليهم العبدري تسمية العربان ، وهم الذين حاصروا المدن (باجة ومارابلس وغيرها) ، و " استوى لديهم الصالح والطالح واتفق في مذاقهم لكفرهم ونفاقهم كل عذب ومالح ... على كلّ مرّق منهم عقاب ، يرقب الضيفان ليقرّهم أمر عقاب . فما يمرّ بتلك المسالك سالك ولا يخطر على تلك المعابر عابر ، ولا يرى في تلك المناهل ناهل الا انقضوا عليه انقضاض الصقور على البغاث .. " .

(1) انظر على التوالي : رسائل موحّدية ، ص 32، 33، 101، 110، 111، 117، 146، 157، 187، 194، 202 .

257، 206، 26، 35 . ابن عذاري ، البيان ، ج 3 ، ص 187، 192، 195، 244، 255 .

(2) ابن صاحب الصلاة ، المن بالامامة ، ص 123 . رسائل موحّدية ، ص 257 .

(3) رسائل موحّدية ، رسالة عدد 9 ، ص 26-35 - ابن عذاري ، نفسه ، ص 255 .

(4) رسائل ، ص 160، 220 - راجع الفصل المتعلّق بهذه الحقبة .

أما ناحية برقة ، " فسكانها من الأعراب كل فظ غليظ يخرج بجفائه الاحنف ويغيط ، حتى تكاد منه النفس تفيظ ، لا جرم أنهم يقرّون النزول .. " (1) .
وكما أسلفنا القول في فصل سابق ، فإن رؤية ابن خلدون تميّزت بالشمولية والاعتدال والاقتراب من الموضوعية ، إذ فتن بخصال الأعراب (أو العرب حسب تعبيره) ، كما تعرّض لهم بالنقد ، وكذلك فعل مع أهل الحضرة .
فقد وضّح في الفصل " في أن الحضارة غاية العمران ونهاية عمره . وأنها مؤذنة بفساده " ، ما تؤول إليه رقة الحضارة من مفسد ، مثل الانهاك في الشهوات لكثرة الترف ، متخلّصاً الى القول : « وإذا فسد الانسان في قدرته ثم في أخلاقه ودينه ، فقد فسدت انسانيته وصار مسخاً على الحقيقة » ، ومشيداً في الآن نفسه بالخشونة والبداءة في حياة الجند (2) .

كما تعرّض ايجاباً الى البدو في الفصل الرابع الذي جاء تحت عنوان " في أن أهل البدو أقرب الى الخير من أهل الحضرة " ، والخامس في أن البدو أقرب الى الشجاعة من أهل الحضرة " ، والسادس " في أن معاناة أهل الحضرة للأحكام مفسدة للبأس فيهم ناهية بالمنعة منهم " ، والسادس عشر " في أن الامم الوحشية أقدر على التغلب ممن سواها " .
وذكر كذلك مساوي الأعراب ، في الفصل الخامس والعشرين في قوله : " في أن العرب لا يتغلبون الا على البساط " ذاكر بالخصوص انهم " بطبيعة التوحش الذي فيهم أهل انتهاب وعيث " ، وكذلك في الفصل الموالي : " في أن العرب اذا تغلبوا على اوطان أسرع اليها الخراب " ، مبيناً عدم انقيادهم للدولة وأن " رزقهم في ظلال رماحهم " ، وانه " ليست لهم عناية بالأحكام وزجر الناس عن المفساد ، ممّا أدّى الى خراب العمران واندثاره " (3) .

وفي طيات كتاب التاريخ ، كثيراً ما اقتصر على ذكر لفظة العرب ، على أنه أشار الى بعض قبائلهم في عبارة " زعنفة من الأوغاد " . وهو الذي وصف قدومهم بالعبارة الشهيرة : " سارت قبائل ذياب وعوف وزغب وجميع بطون هلال الى افريقية كالجراد المنتشر لا يمرّون بشيء إلا أتوا عليه " (4) .

وتحدّث الزركشي عن عيث العرب ، ونهبهم للبلاد وإكثارهم للغارات على مدينة تونس وافتتان العربان (5) . وقد لخص ابن ناجي ، على لسان صالح الصديقي ، موقف الخوف من الأعراب في هذه الرواية ذات الدلالة الهامة : سأل يعقوب الزعبي صالح

(1) العبدري ، رحلة ، ص 83 ، 86 . وذكر العربان في الصفحات التالية : 239 ، 236 ، 83 ، 77 ، 36 .

(2) ابن خلدون ، المقدمة ، ص 665-666 .

(3) راجع المقدمة ، الفصول المذكورة . (4) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 31 ، 735 .

(5) الزركشي ، تاريخ ، ص 47 ، 50 ، 56 ، 57 ، 63 .

الصديقي " أين القطب اليوم؟ قال : بافريقية . قال : في المصورات أو في القرى؟ قال : في القرى : ما دليك؟ قال : افريقية طريق شمس وجراد وعرب وبرد ، والطعام فيها بمشرين درهما القفيز " (1) .

فالاعراب عدوا كارثة لا تختلف عن بقية الكوارث الطبيعية ، وهو موقف مرتبط بطبيعة العلاقة بين المدينة وباديتها وخصوصاً أعرابها .

ب) مجتمع الحضرة بين مقاطعة الأعراب والتعامل معهم :

طرحت منذ أواسط القرن الخامس هـ / XI م ، مسألة التعامل مع الأعراب ، ومدى مشروعيةها . وكان موقف الفقهاء متصلباً في الجملة ، رغم اختلافات طفيفة مرتبطة بالظرفية التاريخية .

ففي بداية الانتشار البدوي بافريقية ، دعا أبو القاسم السيوري إلى عدم معاملة الأعراب ومخالطتهم ، لأنّ جلّ مالهم مغصوب ، وقد ذهب به التحري إلى حد الامتناع عن أكل لحم الحيوان ولباس جلده ، فكان لا يتعامل مع الدباغين الذين يشترون جلوداً قد تكون لحيوانات مغتصبة ، ولا يلبس نعلاً ولا خفافاً إلا من جلد وحشي أو شيء يعرف أصله ، كما كان يمتنع في الكتابة على الرق إلا إذا كان قديماً يرجع إلى قبل " حدوث الفتن " سنة 449 هـ / 1057 ، أو معروفاً أصله (2) .

ولم يكن اللّخمي أقلّ تحرياً لما سئل « عن شري بكر من العرب يستعمله في السني والحرث وغير ذلك من أنواع الفلاحة ليستعين بذلك على ضرورياته وأداء المغرم » (3) .

وبعد نحو نصف قرن من الزمن ، طرحت على المازري مسألة شراء اللحم من القصابين " مع غلبة الحرام والمغصوب على أهل المواشي " . فأجاب بأنّ مبياعه الأعراب أمر لا يجوز لأنّ ما بأيديهم مغصوب ، لكنّ مبياعه من بايع الأعراب ، أمر أقلّ ضرراً من التعامل معهم مباشرة (4) .

وهكذا بدأت حلول العلماء تتّجه نحو اللين والقبول بالأمر الواقع ببلاد المغرب . وقد ذهب ابن رشد الى إحلال التعامل مع الأعراب والشراء والبيع منهم (5) . لكن تصلّب

(1) ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 169 .

(2) البرزلي ، جامع ، ج III ، ص 36 ، 41 ، ب 39-1 . ورد في نقيشة رومانية عشر عليها بآبر أنّ الآفات الاربعة هي البرد والجراد والصدا والاعصار . راجع :

N.Ferchiou, A propos d'une inscription magique grecque, C.T., N° 127-128, pp. 9-30 .

(3) ن.م. ج III ، ص 176 . (4) ن.م. ج III ، ص 173 . (5) الفرناطي ، مسائل ، لم تختلف مواقف البربر الاباضية من الأعراب عن مثيلاتها في الحواضر السنية . راجع : الوسياني ، سير ، ص 1212 .

الفقهاء في دعوتهم لمقاطعة الأعراب برز من جديد ، في بداية العهد الموحدى وكذلك طيلة القرن الثامن ونهاية التاسع هـ ، بعد أن نشطت حركة القبائل المستقلة عن السلطة المركزية . وقد وصل الأمر بأحد الحرفيين بسوق الجبة في العصر الموحدى الى الاشتكاء بصاحبه الى القاضي ، لأنه يتعامل مع الأعراب (1) .

ومن نافلة القول أن هذه المقاطعة لا تعني الأعراب الخاضعين للدولة ، وأنها لم تخص سوى القبائل النابذة ، ولذا فقد أعيدت صياغة السؤال المطروح على ابن عبد السلام (المتوفى سنة 749 هـ) بالكيفية التالية : " سئل عن الشراء من الأعراب الذين لا شغل لهم إلا الغارات وانتهاب أموال الناس والركوبات وغيرهم " (2) .

وبالتالي ، وقعت التفرقة بين صنفين من الأعراب ، الموالين للمخزن والخارجين عن طاعته . ونلاحظ هذا الموقف واضحا في رد ابن عرفة على سؤال طرح عليه ، حول دخول العرب غابة مدينة تونس ، إذ اعتبرهم غصابا ومحاربين إذا كانوا من أهل الخلاف . أما إذا كانت " للسلطان بهم حاجة " ، وتعدوا على المزروعات والغروس وسلبوا الناس ، فإنه يقع التعامل معهم بلين لدفعهم ، ولا يمكن اعتبارهم محاربين (3) . وأضاف البرزلي أن السلطان يحق له مصالحة الأعراب والاستعانة بهم إذا كان في حاجة الى إقامة جيش أو أعجزه مجباه (4) .

ولئن دعا قاضي الجماعة ابن القداح الى عدم شراء " عشور الأعراب " وهي الجباية التي تؤخذ منهم ناهيا والد ابن عرفة عن فعل ذلك ، فإنه لم يتردد في اقتنائه لنفسه ، ولما أستفسر عن هذا التضارب في سلوكه ، علل ذلك بحجة واهية ، قائلا : « إن الفقيه يعرف كيف يتصرف في الشراء والبيع » (5) .

فهل معنى ذلك أن هذه المقاطعة كانت مجرد كلام نظري ، وأن كل الشرائع الاجتماعية بما فيها السلطان والعلماء أجبروا على التعامل مع البدو ؟ على أية حال ، فإذا كان فقهاء القرن الخامس هـ يدعون الى مقاطعة كلية ، فإن أهل القرن الثامن هـ دققوا مواقفهم كما تبين هذه التساؤلات المطروحة آنذاك حول مدى شرعية شراء الحيوانات والدواب من أعراب ذلك الزمان الذين عرفوا بالاغارة : « هل يجوز إذا ثبت ان الحيوان المباع غير مغصوب أولا يجوز ، لأن غالب ما بأيديهم مغصوب أو نسل مغصوب ، وهل شراء الأبل منهم أخف من غيرها لكون الغالب فيها أنها أملاكهم . غير أنه يغضب بعضهم بعضا فيها ، وهل ما غصب بعضهم لبعض مثل ما غصبوه للرعايا ، وهل يجوز شراء ما جلبوه من الطعام المغصوب من موضع بعيد ، وهل يجوز أكل ما طبخوه من طعامهم من

(1) الابي ، الاكمال ، ج ٧ ، ص 31 . (2) الغرناطي ، نفسه ، ص 1212 . (3) البرزلي ، ن.م. ، ج ١ ، ص 239 .
(4) البرزلي ، ن.م. ، ج ١ ، ص 138 (ذكر البرزلي في هذا الصدد ما كتب به يوسف بن تاشفين الى أهل المرية طالبا الاعانة ، فكان له ذلك) .
(5) ن.م. ، ج ١ ، ص 58 .

لحم وغيره ، وهل يجوز مبايعتهم بالدنانير .. وإذا تاب أحد من هؤلاء وببده أملاك لا يعلم مالكا ولا ورثته ، لمن يكون هذا : للفقراء أو لبيت المال ، وهل يجوز التمسك بشيء منها إن كان فقيرا ؟ » (1) .

ولم تكن الأجوبة أقل تفهما للظرفية الاقتصادية لبلاد المغرب ، التي تحتم ضرورة التعامل بين البدو والحضر . ولذا فقد أجاز بعض الفقهاء ومنهم البرزلي المعاملة معهم وأخذ أموالهم ، معتبرين أن حكمهم هو حكم من أحاط الدين بما له ولم يفلس ، فأباحوا أكل طعامهم ومبايعتهم العروض والبضائع ، واشترءوا الانتاج الزراعي الذي نقلوه من مكان بعيد ، بعد التثبت من أصحابه . واشترطوا في عدم التعامل معهم معرفة مالك الشيء المغصوب (2) . وبهذا حصروا المقاطعة في صنف محدد من البضائع .

ومهما كانت مدى فاعلية هذه الاحكام الفقهية ، فقد انعكست سلبا على المبادلات بين المدينة وباديتها ، ولم تساهم في تنشيطها ، ممثلة عائقا قانونيا هاما . وقد ازدادت هذه الاحكام شدة في فترات التوتر بين المجالين والنزاعات الحاصلة بينهما . وبديهي القول أن العلماء انحازوا في الغالب الى مجتمع الحضر في مختلف مواقفهم (3) .

ولم تسلم الهيئة التي قدمها البدوي من مال أو رقيق من التحري في أخذها أو ردّها له أو بيعها ، باعتبار أن الغصب هو السمة البارزة لماله (4) . وعموما ذهب بعض العلماء الى رفض هبة الأعراب للمؤسسات العامة ، مثلما وقع في مدينة المازونة ، لما تصدق أحد أمراء العرب على مدرستها " بزواج ترابية " (ربيع عقاري لنحو 12 هكتارا) . ومما ورد في هذه النازلة التي طرحت على كل من علماء بجاية وتونس وتلمسان ، وأجاب عنها أبو القاسم البرزلي وعمر القلشاني وغيرهما : « لا يحل لمن ينتسب الى العلم أن يقبل شيئا من ذلك مما في يد الأعراب المتغلبين على الاوطان اذ ذاك كقبول الهبة من غاصب » (5) .

على أن هذا الموقف المتصلب لم يكن معمولا به بافريقية على العهد الحفصي في الغالب ، ومعروف عن فقهاء القيروان انهم كانوا يجالسون الاعراب ويتعاملون معهم تجارة وزراعة ، ويقبلون منهم الأحباس والهبات (6) . ويتضح مما سبق أن الحراية تعتبر المعضلة الاساسية في طبيعة التعامل بين المدينة والبادية .

وإذا كان هذا التعامل أكثر أهمية في جهة القيروان لتبديها ، فإنه لم يرتق الى مرحلة

(1) ن.م. ، ج ١ ، ص 37 . (2) البرزلي ، ن.م. ، ج ١ ، ص 38 - 139 . (3) ن.م. ، ج ١ ، ص 131 . هذه الحادثة التي وقعت بين تاجر وبدووي اشترى منه الثياب تبين ذلك ، وصورتها أن الأول ادعى أنه لم يقبض الثمن ، والثاني أصر على العكس . ورغم أن العادة المعمول بها بتونس هي دفع الثمن عند تسلم البضاعة ، فإن القاضي أقر بقول التاجر ، محملا البدوي المسؤولية . على أن البرزلي أنكر هذا الحكم .
(4) ن.م. ، ج ١ ، ص 1236 . (5) الونشريسي ، المعيار ، ج VII ، ص 242 - 247 .
(6) انظر عديد الامثلة في ابن ناجي ، ج IV ، ترجمة الشيبيني .

متطورة في الحواضر الكبرى مثل مدينة تونس، حتى أن تناول العلماء الطعام مع أهل البادية كان يعدّ حراماً لدى فئة العلماء. ومما يذكر في هذا الصدد أن ابن الطوّاح استنكر حديث الفقيه أبي علي عمر بن محمد بن علوان الهذلي الصقلي مع أحد الأعراب بمدينة تونس، وطلب منه حمل عسل جيد مقابل إصدار حكم لصالحه. وبخلاف ذلك فإن المرابطين كانوا ينزلون بأحياء العرب، ويستضيفونهم، فيقبل المرابطون ذلك على أساس أنه صدقة، أو تحاشيا للمفسدة التي قد تنجر من المقاطعة (1).

والحقيقة أن هذا الحكم لا يقتصر على الأعراب فحسب، إنما شمل كذلك أهل البادية بصفة عامة، وهو موقف يشوبه احتراز وخوف تارة، واحتقار طوراً. فقد شكك أحد العلماء في جوابه عن سؤال طرح عليه سنة 514هـ/1120م في شهادة أهل البادية لضعف عقولهم (2).

واتخذ الموقف نفسه علماء العصر الحفصي (وخاصة طيلة القرنين الثامن والتاسع هـ)، الذين علّلوا هذا الاحتراز من قبول شهادة أهل البادية بكثرة الفساد بها.

واشترطوا أن يكون من يقوم بها معروفاً بعدالته سواء أكان شخصاً أم جماعة وهو أمر لا يتيسر إثباته بسهولة لجهل العالمين بعضهما بعضاً: البادية والحاضرة، وضعف إشباع المدينة على ناحيتها، حتى أن سلطة القضاة بالمدن لا تشمل في الغالب القرى التي تبعد عنها نحو 30-40 ميل، الذين يكفون بطريقة مستقلة رجالهم الموسومين بالعدالة للبحث في المسائل الخاصة بالمعاملات من عقود زواج وديون وانتقال الملكية وغيرها لأن قاضي المدينة لا يعرف عدو لهم وثقاتهم (3).

ج) دور المشائخ والجماعات المحلية داخل المجال الذي " لا تتناوله الأحكام الشرعية ":
حظي شيوخ الأعراب بسلطة قوية داخل المجالات التي سيطروا عليها، إذ كثيراً ما قاموا بدور المؤسسات القضائية المعمول بها في المدينة، نتيجة غيابها في البادية، فعوضوا العدول الذين حرروا عقود الزواج والطلاق والبيوع والوصايا. ولم يتعود أهل البادية في ذلك العصر التنقل إلى المدينة المجاورة للتوثيق، إنما اعتمدوا في معاملاتهم على العقود الشفوية والاتفاق اللفظي بين الأطراف، بشهادة شيوخ القبيلة (4).

(1) البرزلي، ن.م.، ج ١١، ص 204 ب (تناول أحد العلماء طعاماً مع رجل من أهل البادية، فاعتبر فضيحة)، الأبي، ن.م.، ج ١١، ص 167.

(2) البرزلي، ج ١١، ص 1189.

(3) البرزلي، باب القضاء. الفرناطي، مسائل، ص 206 ب.

(4) البرزلي، جامع، ج ١، ص 283 ب. ابن ناجي، معالم، ج ١٧، ص 121 (تعود أصحاب الشيخ العبيدي القاطنين بحارة المرابطين بالقيروان على الشهادة في زواجهم وعدم قبول العدول المعيّنين من السلطة الحفصية. على أن الفقهاء أنكروا هذا التصرف البدوي داخل المجال الحضري، وكان الرّماح قد شجب زواج الأعراب بدون عدول).

وأعتبر هذا المجال في نظر العلماء والفقهاء لا تتناوله " الأحكام الشرعية "، وهو في الغالب لا يبعد أكثر من مرحلة عن المدينة: فجبل وولات كان من هذا الصنف رغم أنه لا يبعد عن القيروان أكثر من 35 كم، وكذلك الأمر بالنسبة إلى بعض القرى المجاورة لمدينة تونس.

وبالتالي فإن البدوي الذي ضغطت عليه المجموعة المحلية لتطبيق قرار ما، التجأ إلى السلطة الثقافية والسياسية بالمدينة لاشتكاؤه أمره. وإذا عدّ تطاولاً على قانون المجموعة البدوية بالنسبة إلى المرأة، فإنه يبدو أمراً مستحسنًا من قبل علماء المدينة الذين يرون فيه خروج من محل لا تتناوله الأحكام الشرعية والتجاء إلى الشرع والاعتراف به.

وينهض تعدد هذه المسائل حجة على الشيوخ التي أصابت المجتمع البدوي وقوانينه " العرفية " وما يعني ذلك من ضعف سلطة الأعيان المحليين خاصة في المناطق الجبلية مثل جبل وولات وجبل معروف وبلاد هواره (جبل برقوق وجبل السرج) (1).

وعلى العكس من ذلك، ظلت سلطة مشائخ الأعراب قوية طيلة العهد الحفصي، كما تدلّ عليه هذه المسألة التي أوردها البرزلي:

« وكذا وقع في هذا العام الفارط الذي هو عام 809هـ بامرأة هربت من معروف جبل على مسير مرحلة من القيروان إليها، فتسبّب زوجها في إخراجها حتى بلغت إلى تونس، فأمر أمير المؤمنين نصره الله ومكّنها من الشرع. فكان رأى أنها لا تمكّن منه بوجه الأتشاء. فضمنه على ما سمعت شيخ العرب أبو حرب صولة بن خالد. فخرجت حينئذ معه. وذكر لي زوجها بعد ذلك أنه حسنت العشرة بينهما، وهي قرييته، (2). وقد لعب شيخ الأعراب دور الضامن في النزاع الشائك الذي بت في أمره السلطان، باعانة شيخ الكعوب.

وافقت أحياناً سلطة مشائخ الأعراب نفوذ قاضي الجماعة بتونس، من ذلك تدخل بعض مشيخة العرب لدى السلطان الحفصي أبي يحيى أبي بكر كي يعدل قاضي الجماعة، ابن عبد الرّفيع عن قراره في تعيين أبي عبد الله الرّماح قاضياً على الحامة، بعد أن أظهر هذا الأخير رفضه للخطة، فيما أصرّ ابن عبد الرّفيع على تطبيق قراره (3).

والى جانب دور شيوخ الأعراب على مستوى السلطنة، واسهامهم في حلّ ما استعصى من قضايا بين البدو، والتدخل كذلك في النزاعات الحضرية - حضرية، فإن سلطتهم داخل قبائلهم وعشائهم ظلت قوية في بعض الأحيان، وخاصة عندما يداهمهم خطر مشترك.

كما استمرت اللّحمة داخل القبيلة الواحدة، حتى أنهم عرفوا بتواتر شهادتهم من

(1) البرزلي، نفسه، ج ١، ص 1217-277 ب.

(2) البرزلي، ن.م.، ج ١، ص 277 ب - 1278. (3) ن.م.، ج ١١، ص 190 ب.

واحد الى آخر وتطابقها ، وبمساندة بعضهم في السراء والضراء ، « ينتصر الحي للحي
إذ قوتل ويطلب دمه اذ قتل » (1) .

لكن هذه العصبية بدأ يعترئها الضعف وتخترقها السلط المنافسة لها من الخارج
نتيجة بسط السلطان نفوذه على البادية ، أو من الدآخل نظرا إلى انخرام التوازن البدوي
التقليدي ، وما يعني ذلك من بداية استقرار المجموعات البدوية وتقدم نفوذ المرابطين وأهل
الزوايا في البادية .

(2) فتاوى الفقهاء المتعلقة بالحاربة :

عرف ابن عرفة الحاربة بكونها « الخروج لاختافة سبيل لأخذ مال محترم بمكabra
قتال أو خوف أو لذهاب عقل أو قتل خفية أو لمجرد قطع الطريق للإمرة ولا نائرة ولا
عداوة » (2) .

وقال ابن الحاجب : أنها كل فعل يقصد أخذ المال على وجه تتعدّر فيه الاستغاثة .
ورود في شرح القلشاني : المحارب هو القاطع للطريق المخيف للسبيل الشاهر
للسلاح الطالب للمال ، فإن أعطي والا قاتل عليه كان في مصر أو خارجا عنه . وأعتبر
الخنّاقين الذين يسقون الناس السيكران ليأخذوا أموالهم محاربين (3) . أما حكم المحارب
، فقد قال مالك في شأنه : « وحد الحاربة أربعة : القتل أو الصلب أو القطع من خلاف أو
النفي » . وكان يقول في أعراب قطعوا الطريق : جهادهم أحب إلي من جهاد الروم (4)
. وكذلك قال سحنون في المدونة إن قاتل المحاربين جهاد (5) .

وفي رسالة ابن أبي زيد أن الجماعة تقتل بالواحد في الحاربة ، بمعنى أن المسؤولية
جماعية ، تتحملها كل الجماعة التي ينتمي اليها المحارب .
وخلافا للمشرك فلا يجوز أن يؤمن المحارب . ولا يقع العفو عن الهارب اذا ظفر
به ، على أن إقامة الحد تسقط بتوبة المحارب قبل القبض عليه ، لا بعده (6) .
وقد لخص ابن الشماع أحكام الحاربة في آخر كتابه ، و رأينا إثبات هذا النص نظرا
إلى أهميته في الابانة عن موقف العلماء من الأعراب المحاربين :

(1) ن.م. ج ١ ، ص ١٢٢٦ ، ج IV ، ص 211 ب .

(2) الرصاع ، شرح حدود ابن عرفة ، تونس 1350 هـ ، ص 508 . القلشاني ، شرح الرسالة ، ج ١ ، ص 136 ب
ابن عرفة ، مختصر ، ج IV ، ص 1175 . البرزلي ، جامع ، ج IV ، ص 1237 . ابن راشد ، الفائق ، مخ 12292 ،
ج ١ ، ص 132 .

(3) القلشاني ، شرح رسالة ، ج II ، ص 136 ب .

(4) القلشاني ، شرح رسالة ، ج II ، ص 136 ب . ابن عرفة ، مختصر ، ج IV ، ص 1176 .

(5) القلشاني ، ن.م. ، ص 136 ب . قرآن : سورة المائدة ، الآية 23 : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله
ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا » .

(6) القلشاني ، ن.م. ، ص 139 ب - 1137 . حول مفهوم الحاربة ، راجع أيضا : ابن راشد ، الفائق ، ج IV ، ص 1132 .

« واذ أخاف المحاربون السبيل ، وقطعوا الطريق وجب على المسلمين التعاون على
قتالهم من غير أن يدعوهم الامام - ان كان - . ويجب على جميع المسلمين التعاون عليهم ،
وكفهم عن اذاية المسلمين ، فإن انهزموا لم يتبع منهم مدبر الا أن يكونوا قتلوا أو أخذوا
مالا ، فإن كان ذلك اتبع ليؤخذ بما جنى وقوام عليه ما وجب بحرابته لا يدفع من خرج
منهم الا أن يكون قد قتل ، فإن أخذوا ووجد في أيديهم مال لاحت بعينه رد اليه أو الى
ورثته ، وإن لم يوجد له صاحب جعل في بيت المال ، وما اتلفوه من مال لأحد غرموه ،
 واجمع أهل العلم على أن السلطان ولي من حارب ، فإن قتل محارب أخا لا عدوا أو أذاه في
حال المحاربة فليس الى طالب الدم من أمر المحارب شيء ، ولا يجوز له عفو في الدم ،
والقائم بذلك هو الامام ، جعلوا ذلك بمنزلة حد من حدود الله » (1) .

وبديهي القول أن هذه الاحكام النظرية القاسية عبّرت عن واقع إجتماعي مهتز ،
كثرت فيه عمليات السطو والقطع ، وخاصة في المجال البدوي ، إذ كثيرا ما اعتبرت
القبائل البدوية في أعداد " البلاد التي لا تنالها الاحكام الشرعية " وعولمت معاملة "
المحاربين العصاة " أو المنتمين الى " دار الحرب " . مما يخول للسلطان ، متى ظفر
بها ، إباحة أموالها وغنم ماشيتها .

وجاء الفقه ليدعم موقف السلطة المخزنية ، فأصدرت الفتاوى في هذا الغرض ،
ومن بينها فتوى ابن عرفة في إباحة أموال البدو . وأورد الونشريسي النازلة التالية في
هذا الغرض :

« سئل ابن عرفة عن السلطان إذا ظفر بفرقة من بوادي افريقية وجلهم مستغرق
الذمة ، فأجاب « بإباحة أموالهم عملا بالأغلب حتى يتحقق أهل الحلال منهم لانهم
عصاة بمكاثرة المحاربين وتكثير سوادهم » (2) . على أن فتاوى ابن عرفة لم تقتصر
على استباحة أموالهم ، إنما ذهبت الى حد أكثر من ذلك ، وهو استئصال شأفتهم
وتكفيرهم واعلان الجهاد ضدهم . وتأتي القضية التي سأل عنها فقيه المغرب الأوسط ،

(1) ابن الشماع ، الأدلة ، ص 135 .

(2) البرزلي ، جامع ، ج ١ ، ص 165 ب . الونشريسي ، المعيار ، ج VI ، ص 156 .

الأوسط، أبو العباس أحمد المريض، سنة 796 هـ / 1393 م ابن عرفة حجة على ذلك، وهي تتناول الصراع الحاصل بين السلطة الزيانية وقبائل الديلم وسعيد ورياح وسويد (1). ولئن أفتى الفقهاء باستئصال شأفة المحاربين وقطع دابرهم، فإنه لم يكن في وسعهم في غالب الأحيان القيام بذلك. بل أن السلافة كانوا يهجمون على الحضر، دون رد فعل حقيقي. وكان الأمير يناولهم الدراهم من بيت المال مداراة لهم، وذلك للعجز عن دفعهم في كثير من الأوقات، "لعدم نجابة أهل المدن في الفحص وعدم قدرة شيخهم على دفعهم" حسب عبارة ابن ناجي.

ومثال على ذلك ما وقع في عهد السلطان أبي العباس أحمد، لما حاصر المقاتلة الاعراب جيشه في ناحية باب خالد. واستفسر الأمير الفقهاء في "إخراج أهل تونس لأعانتهم"، فوافق بعض العلماء في ذلك، فيما عارضه كل من أبي عبد الله محمد الضريف وأبو عبد الله محمد البطرني، بحجة "عدم نجابة أهل تونس في الفحص مع الاعراب"، بل أن خروجهم للحرب وفرارهم منها قد يساعد على هزيمة الجيش.

(1) الونشريسي، المعيار، ج VI، ص 152-156. رأينا إثباتها لأهميتها: «سئل الامام أبو عبد الله بن عرفة عن قضية قتال الديلم وسعيد ورياح وسويد وبني عامر، أمراء عرب المغرب الأوسط سنة 796 هـ. وكان السائل له الفقيه أبو العباس أحمد، فكتب إليه بما نصه بعد اختصار بعض الفاظه:

جواب سيدنا أمتع الله بكم عن مسألة وهي: جماعة في مغربنا من العرب، تبلغ ما بين فارسها وراجلها قدر عشرة آلاف أو تزيد، ليس لهم الا الغارات، وقطع الطرقات على المساكين وسفك دمائهم وانتهاب أموالهم بغير حق ويأخذون حرم الاسلام أبكارا وثيبا، قهرا وغلبة. هذا دأب سلفهم وخلفهم، مع أن أحكام السلطان أو نائبه لا تنالهم، بل ضعف عن مقاومتهم، فضلا عن ردعهم. بل إنما يداريهم بالأعطية والإنعام، ببعض بلاد رعيته، ونصب عمالهم فيها، وقطع نظر عمال السلطنة عن النظر في حياتها وفصل أحكامها. ثم هم مع ذلك لا تأمن الرفاق من جانبهم نصبوا الغارات على هذه البلاد التي نحن بها، وقاتلوا من عاجلوه، وقطعوا الطرقات، وطلبوا على قطع رقاب المساكين، وأخذ أموالهم وسبى حريمهم، فأمرناهم بقتالهم وصرحنا بأنه جهاد، لما قاله مالك في المدونة. فاجتمع الناس على قتالهم، فهزمهم الله وقتل منهم خلق كثير. فأنكر ذلك علينا بعض المنتسبين للعلم بهذه البلاد، بل كلهم. فاستظهرنا عليهم بنصوص أهل المذهب كنص المدونة وما في آخر الجهاد للجلاب، ويقول الباجي بقتل اللصوص اذا اتوا للقتال، وطلبوا مالا يجب أن يعطوه، وأن مالكا وابن القاسم وأشهب قالوا: جهادهم جهاد. وروى أشعب عنه أنه أفضل الجهاد وأعظمه أجرا. ويقول مالك في أعراب قطعوا الطريق: جهادهم أحب إلي من جهاد الروم وبالحديث: من قتل دون ماله أو دون المسلمين فهو أعظم لأجره.

وأمرتهم أيضا باتباعهم وقتلهم بعد الهزيمة، إذ لا تكسر شوكتهم بهزيمة واحدة لقوتهم، كما أشرنا لكثرة عددهم... وأفتيناهم فيما بأيديهم من الأموال أن تؤخذ، وجعلناهم فيئنا إذ هم مستغرقو الذمة، واستظهرنا عليكم بكلام صاحب التقييد والتقسيم في أموال الغصاب ومستغرقو الذمة. فلم يكن لهؤلاء جواب إلا سمعنا من فلان. وأردنا جوابكم الشافي في المسألة، إذ ليس في مغربنا من يستفتي في المسألة، ولا من يعول عليه غيركم.

فأجاب: جميع ما ذكر من قتال هؤلاء وجهادهم والاشارة لثواب مجاهدتهم ورجحانه على جهاد الكفار، غير مبتدئين قتال المسلمين، صحيح، لا ينبغي لمسلم مخالفته. وكذلك ما ذكر من استباحة أموالهم واتباعهم في هروبهم والإجهاز عليهم، لا يشك في ذلك إلا مغرق في الجهل ومعاذ في الحق...

وأجاب عنه الفقيه القاضي الامام أبو مهدي سيدي عيسى بن أحمد بن محمد الغبريني بما نصه: ... جميع ما أفتيته به في القضية حق وصواب.

وذهب ابن ناجي الى تأكيد صحة هذا الرأي، مضيفا الى ذلك مثال هزيمة المعز بن باديس في موقعة حيدران، رغم وفرة جيشه. كما استند الى ما يقع بوطن القيروان بكثرة وهو أن يأتي المحاربون لبعض المرابطين الساكنين في القرى، فيطلبونهم في ما ياكلون وما تعلق به بهائمهم، ثم يغيرون على الناس بعد انصرافهم من عندهم، وقد كان هؤلاء المرابطون مجبرين على فعل ذلك، وإلا فإن المحاربين يغيرون على ماشيتهم ويفسدون زروعهم.

عموما، ساند فقهاء القيروان وعلماءها معاملة شيوخ الزوايا المرنة للأعراب، بخلاف فقهاء تونس الذين عابوا هذا التصرف بدعوى أنهم قادرون على الخروج من الريف وسكنى الحاضرة. أما الشيببي، فقد علل هذا التصرف بقوله: "لولا أننا [ما] عندنا مرابطون على هذا النظام يطعمون لكل من يصل من فقير ومحارب للضرورة وغيرهما، لخربت الاوطان وكان الفساد أكثر"، بل أنه ذهب الى تشجيع هذا السلوك، وذلك بأن أمر بتعمير قرية تسمى باسمه (1).

إن هذا السلوك الذي اتبعه الشيببي قد ارتبط بالوضعية التي كان عليها وطن القيروان، والتمثلة في سيطرة البدو، وانتشار التبدي. وبالتالي لا يمكن أن نعتبره تساهلا أو تحالفا مع الاعراب، بل على العكس من ذلك كان الشيببي يشتكي من كثرة "ما تأخذه الاعراب منهم على زروعهم في كل عام". والأمر نفسه أقره ابن ناجي، الذي تحدث عن استفحال ظاهرة النهب بالقيروان في زمانه (2).

ومن هذا المنظور فإن السلطان أبا فارس عبد العزيز اعتبر مصلحا لانه "قطع الزيف والفساد من أهل البادية والبلاد، وقاتل المحاربين وأهل الخلاف... وفرق جمعهم وشردهم في الصحاري والبلاد وأخذ أموالهم وسبى ذراريهم والجأهم الى شر البقاع" (3).

ومما يذكر في هذا الصدد أن الطبيب أبا العباس أحمد الخميري المغازلي اعتبر قتال الاعراب أمرا مستحسنا (4).

ومجمل القول، فإن علماء مدينة تونس بمختلف شرائحهم، خلافا لعلماء القيروان، اعتبروا جل الأعراب محاربين، يجب القصاص منهم كلما أمكن ذلك، محرّضين على التشدد في زجر المعتدين على غيرهم "لفساد الزمان وكثرة الهرج فيه" (5).

(1) ابن ناجي، شرح، ج II، ص 1226.

(2) ابن ناجي، شرح، ج II، ص 205 ب، 1226.

(3) البرزلي، جامع، ج II، ص 179 ب.

(4) أبو العباس أحمد الخميري الشهير بالمغازلي، تحفة القادم، ص 112. مما جاء في كتابه: «أجمع الأطباء على أن الحركة والرياضة المعتدلة أفضل ما أستعمل الانسان في حفظ الصحة وأجلها وأعظمها منفعة للنفس والبدن خصوصا اذا كانت في وجوه التقرب الى الله كالغزو وقاتل الاعراب لما هم عليه من الفساد في البلاد ونهب العباد. وقالت العلماء إن سفك دمهم جهاد لامن الثغور وتقوية بيضة الاسلام وأمن الخائف»

(5) الغرناطي، نفسه، ص 220 ب.

(3) نموذج من انتفاضات البدو بوسط افريقية :

(أ) حراة البدو :

عرفت الأزمة خلال القرن الثامن هـ ازدياد عمليات السلب والنهب ، حتى عمّ الخوف في المسالك وأزدادت حيلة المسافرين ، وقد أصبحت عبارة " ان العرب تستقطع على الناس " شائعة في المجتمعات القروية والحضرية . وشملت هذه العمليات أغلب المسالك الرابطة بين صفاقس والمهدية والقيروان والجريد أو القيروان وباجة ، فكانت القوافل المحملة بالزيت والقادمة من قفصة في اتجاه القيروان معرضة للسلب في نهاية القرن السادس هـ / XII م . وفي أواسط القرن السابع هـ / XIII م ، أغارت مجموعات من فرسان بني وائل من حكيم مكونة من مائة فارس على بلاد الجريد ، كما تعرضت قبيلة بني أحمد وهي فرع من دباب ، الى القوافل المحملة بالتمر والقادمة من الجريد في اتجاه القيروان في النصف الأول من القرن الثامن هـ / XIV م .

أما طريق القيروان -باجة ، فقد سيطرت عليها القبائل العربية في النصف الثاني من القرن الثامن هـ ، حتى أن أحد التجار لم يسلم من بطشهم إلا بصعوبة . ولم يعر الفرسان اهتماما كبيرا للمقدس لدى أهل القرى حتى أن الأماكن المخصصة للتعبد ، مثل جبل مأكوز قرب ساحل البحر بجزيرة شريك ، لم تسلم من هجوماتهم ...

وخلال هذه الحقبة ، كثرت الغارات على مشارف القيروان ، فتعرضت " جريدة من الخيل " خديم قصر المنستير قرب صبرة وهو قادم من الجريد ومعه أموال الحبس ، كما أغارت خيل على قافلة قرب الخزازية بجهة القيروان ، وأخذت الصوف والخرفان المحمولة على الجمال (1) .

وتعددت غزوات الحجري بالوسط والجنوب ، وهم فرع من بني علي بن حصن من بني سليم ، وشملت الحضر والشاوية ، فقد كان أولاد أبي عيسى من قبيلة وشاح بجهة طرابلس يعطون زكاة مواشيهم التي تبلغ نحو 90 دينارا الى المناري ، " فهاضت عليهم حجري بخيلهم ورجالهم ونجمعهم فغلبوهم وسلبوهم وأخذوا مواشيهم " . ومرة أخرى يتدخل أحد الصلحاء وهو المناري لردّ الماشية والنجع ، لكن الطريقة لم تكن سلمية كما يصوره لنا النموذج الانقاسمي ، إذ قتل عدد من المحاربين (2) .

وفي نفس تلك الفترة تقريبا ، كانت ماشية منصور الهراغي في مراعاها بالمهاذبة ، فغزاهم الحجري وأخذ الغنم ، ولم يقع استرجاعها الا بعد استنفار الناس وتدخل أحد الصلحاء (3) .

(1) الدباغ ، مناقب الدهماني ، ج 1 ، ص 11 ب ، 37 ب . ابن ناجي ، معالم ، ج 3 ، ص 209 ج ، IV ، ص 106 ، Brunshvig, Hafside, T II, p. 321, 333 . 183, 173, 123, 163 .

(2) ابن ناجي ، نفسه ، ج IV ، ص 140-141 . (3) نفسه ، ج IV ، ص 163 . Brunshvig, Hafside, T II, p. 321 .

كما شملت حراة الحجري الساحل ، إذ غارت زمن الجديدي (توفي سنة 786 هـ / 1384 م) على إحدى القرى وأخذت بقرهم ، ولم يتم تخليصها الا بدفع غرامة قدرها 100 دينار (1) . وهكذا اتسعت عمليات هذا الفرع من بني علي ، فطالت الشريط الساحلي من طرابلس الى الهوارية مرورا بجهة صفاقس (المهاذبة) والساحل ، وفي العمق وصلت لحركاتها الى جهة القيروان . فهي اذن قبيلة مشاغبة كثيرة التحرك في أواسط القرن الثامن ، وذلك بعد أن انهارت بنيتها الأساسية فالتجأت الى الحراة ثم بدأت تدريجيا للتخصص في الصيانة والغفر .

ففي أواسط القرن الثامن كان أهل هراغة اذا « عزموا عرمة النادر يحضرون عليها خوفا من العرب » ، وكما رأينا سابقا ، فان هؤلاء البدو لا يعيرون اهتماما بالغاً للصلحاء خاصة اذا كانوا من الحضر ، ولا يقع استثنائهم من ضريبة الغفر ، فقد قدم عطاء الله الحجري لطلب الغفر على زرع الفقيه الشيبيني بالهوارية وأخذه في شكل عيني ، كما جاء محمد الحجري الى الارض التي عمرها أهلها بالحرث ببلد الجفنة بعد أن كانت خالية ، وقد أصبح الشيبيني شريكا لهم مقابل تقديمه الحماية ، وشدد في طلب الغفر على الزرع ، وهدد « بتحويسه » ان لم يعطوه ثوبا ، فكان له ذلك ، لكنه لم يبق طويلا حتى قتل في غارة بالساحل . وجاء بدوي آخر الى أرض الشيبيني وطلب « صباطا » فمكّن من ذلك (2) .

ولم تقتصر عمليات الحجري على ردود الفعل الفردية التي اقتترنت بحاجة البدو الى اللباس ، انما اكتست أيضا طابع العمليات الجماعية المنظمة والموجهة ضد ملاك الأرض . ومثال على ذلك المحاربون المائة من الحجري الذين أرادوا حصاد القطنية عنوة ، وقد كانت لأحد شركاء الشيبيني ببيير عجرود ، ولم يستطع فقيه المدينة ومالك الأرض (الشيبيني) صدّهم عن ذلك ، فالتجأ الى أحد فرسان العرب " التائبين " . وفي خبر آخر وصل جيش من الحجري الى زرع القطنية لغرض « تحويسها » فلم يهتد اليها ليلا . مظاهرة الخوف كانت ملازمة اذن للحضر ، وهذا ما يفسر الالتجاء الى الصلحاء في محاولة التصدي للأعراب (3) .

ويبدو أن الزاوية الريفية جاءت لتهدئة هذه المجموعات البدوية الفقيرة وحماية الحضر من بطشهم ، ولذا فقد اختارت المسالك والممرات الاستراتيجية ، وهذا نجع بني

(1) ابن ناجي ، نفسه ، ج IV ، ص 232 .

(2) نفسه ، ج IV ، ص 210, 212, 214 . ذكر البرزلي أن رياح أصبحت من القبائل الضعيفة في العهد الحفصي ، فأخذت تتولى صيانة السواني بالقيروان بين شهري مارس وجوان مقابل دينار يؤخذ على كل سانية .

Brunshvig, op. cit, T II p. 202 .

(3) ابن ناجي ، نفسه ، ج IV ، ص 211 ، 212 ، 182 . جاء جماعة من أهل القيروان الى أحد الصلحاء من أصل بدوي عاش في أواخر القرن الثامن ، وقالوا : « يا سيدي هذا الزرع قرب طيا به وهؤلاء بنو علي نزلوا الطارف ونحاف أنهم يحوسون الزرع ، فاجتاز النجع قرب سور البلد دون أن يقع أي ضرر »

علي نفسه، لما مرّ ببلد العلوين بجهة القيروان، " دخل الزاوية الكبير والصغير واكثروا وانصرفوا " (1).

ويتضح من هذه الوقائع المتعددة التي تنتمي إلى الزمن القصير على حدّ تعبير "برودال" أنّ قبيلة بني علي وخصوصا فرع الحجري عرفت تفككا في بنيتها الأساسية في أواسط القرن الثامن، وجدير بالملاحظة أن ابن خلدون ذكرها بين الجم وصفاقس منتجة، وبالتالي فإنّ احتمالات عديدة تفسّر هذا التوازن المفقود: الأول هو أن الطاعون الجارف لسنة 749هـ. تضرّرت منه خاصة المناطق الساحلية فيما ازداد عدد السكان بقبيلة بني علي، فاضطرت إلى الخروج من مجالها العادي والانتقال إلى الشريط الساحلي بحثا عن " الرزق"، وهناك، فضلا عن حرابتها، تخصصت في الصيانة والغفر، وبدأت في التأقلم مع جديد مع الوسط الحضري. أمّا الاحتمال الثاني، دون أن يتناقض مع الأول، فهو يعتبر أن تحبّس الهنشير الموجود جنوب صفاقس على زاوية مهذب في فترة ابن اللحياني في بداية القرن الثامن هـ. قد أدى إلى انحسار هذه القبيلة التي كانت تنتجع في هذه الجهة، مما جعلها تبحث عن مجالات أخرى وموارد جديدة للعيش. وفي كل الأحوال فإن الاتاوات العينية التي كانت تطالب بها هذه المجموعات البدوية المفقرة مقابل صيانتها وغفرها للزروع والغروس، كانت زهيدة.

ومن البديهي القول أن هذه الحركات كانت وليدة أزمة عميقة، ناتجة أساسا عن ظاهرة قروسطية خطيرة وهي الجوع، وهي شبيهة في ذلك بحركة المزارعين في القرن الرابع م (Circoncillions). والأمثلة عديدة على ذلك: ففي إحدى سنوات النصف الثاني من القرن الثامن هـ. ارتفع سعر الحبوب حتى بلغ القفيز شعيراً ستة دنانير ذهباً، وكانت لاحد أمناء القيروان حبوب مخزونة، « فدارت العرب على البلد ليأخذوا ما فيها ». أما يعقوب الزعبي فإنه فضل فتح مطموخته لقبيلة دباب وتسليفهم تحاشيا لغارتهم على القيروان ووطنها (2).

وكما كان المزارعون يخافون البدو ويلتجئون إلى الصلحاء للحرث، فإنهم يخشونهم زمن الحصاد إذا ما طلبوا بحق الغفر أو إذا ما أضرت حيواناتهم بالزروع، ومن الجدير بالملاحظة أن البعض منهم شارك في عملية الحصاد. وقد كان الغفر وصيانة الزروع أمرا معمولاً به بافريقية خلال هذه الفترة خاصة عند ظهور التوتّرات، حتى أنّ أغلب قرى الساحل ومنازله اتخذت لنفسها خفيرا على الزروع في أواخر القرن السابع هـ. / XIII م.

(1) ابن ناجي، نفسه، ج IV، ص 171.

(2) نفسه، ج IV، ص 209، 244، 169. ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 141 - 167.

Despois, La Tunisie Orientale, op.cit., pp.145-157.

والحقيقة أن سلطة الزوايا لم تكن دائما قادرة على صد هذه المجموعات البدوية التي داهمت مدينة سوسة أكثر من مرة: ففي نهاية القرن السادس هـ. كان أحد البدو، وهو أبو عتور، يصلو ويجول بالمدينة، وعندما طلب أهل المدينة من الدهماني اشتكاه أمره إلى والي، رفض التدخل. أمّا في نهاية القرن السابع هـ. فقد حاصر نجع حكيم الضامن شمال الجم سوسة وأضرّت جماله بالزروع، لكن لم يثنه عن ذلك أهلها ولا الشيخ محمد بن سحنون الدكالي الذي رابط بأعلى السور لمراقبة تحركاتهم، على أن أحد شيوخ البدو تمكن من ذلك، وهو أبو رحمة غيث الحكيمي الذي داهمهم على فرسه، وتمكن من طرد هذا النّجع (1).

ب) التوتّر بين المجالين الحضري والبدوي: ما من شك في أنّ الفئات البدوية التي طالت تعيش حسب حافة الفقر، كانت على حدّ تعبير ابن خلدون " رزقهم في ظلال رماهم ". وقد ألجأت إلى السرقة والنّهب، فكانت المواشي تنتزع حسب الطريقة التالية يقوم أحدهم باخراج الحيوان من المراح فيما يظل أصحابه متحفّزين للرد بأسلحتهم ويقع اخفاؤها (تكمينها) في مكان بعيد عن العيون، وفي الحالات الخاصة لا ترجع لأصحابها الا بعد دفع غرامة، وقد يتمّ هذا الأمر في وضح النهار وعلى مرأى ومسمع من سكان المدينة (2).

ولئن لم نذكر لنا المصادر العلاقة العادية بين البدو والحضر، فإنها كثيرا ما توقفت عند الفترات الحالية المتوترة مشدودة إلى الاخبار المتميزة بقوتها أو طرافتها أو المرتبطة بالجانب الكراماتي عموما، واجمالا لا يعكس سرد هذه الاخبار الدامية الواقع التاريخي بكامله، وهو الوجه الآخر لصورة غامضة عن هذه العلاقات.

إن فترات التوتّر قد تصل إلى سفك الدماء عند أبواب المدن والمنازل، فقد قتل ببلد العلوين بالقيروان أحد الرياحيين، ولقي أخوه المصير نفسه لما جاء مطالبا بثأره. وكما ذكرنا، فإن الصلحاء كانوا طرفا منحازا في هذا الصراع، إذ كثيرا ما نراهم يتضامنون مع الحضر ضد الأعراب على أن نسق هذه العلاقات بجهة القيروان اختلف عما هو عليه بمدينة تونس، وكانت الكفة تميل لصالح البدو بوسط البلاد، ومثال شيخ الكعوب هداك الكعبي الذي انهالت عليه العامة بتونس ضربا وتنكيلا إلى حد القتل، لا يمكن أن يتكرر بالقيروان التي لم يمتد إلى حد كبير، وحكمها البدو عديد المرات، منها قبيل سنة 749 هـ.

وكثيرا ما تميّز هذا التعامل بين المدينة والبادية بالخوف والحذر، فيعقوب الزعبي فلاح مطاميره لقبيلة دباب تحاشيا لسطوتهم، أما الفقيه العواني فقد عيب عليه محادثته

(1) ابن ناجي، نفسه، ج III، ص 226، ج IV، ص 138، 61، 35، 165.

(2) نفسه، ج IV، ص 71، 141، 64. البرزلي، نفسه، ج IV، ص 240 ب.

للاعراب واستقبالهم بزأويته بالقيروان ، ومعهم كلبهم ، فأجاب : " أخذنا بالكلب حانوتا للصبيغ يكون حبسا على الجامع يريد انه اخذ من عند العرب الذين معه لكون القيروان كانت لهم " . كما شنع على أحد فقهاء القيروان وهو ابن قطنانية ، لانه افتى بجواز شراء الغنم وبالتالي اللحم من الغاصبين الاعراب ، وأجاز شراء طعام الغاصب اذا نقل الطعام المغصوب لبلد ، ووافقه في ذلك الفقيه أبو مهدي عيسى الغبريني .

وازدادت هذه العلاقات تنافرا في الفترات التي تقوى فيها نفوذ البدو ، فيما جنح المخزن الى مهادنتهم ، فمنحهم إقطاعات وعوائد تفرق على القبائل ، فقد تحصل الشيخ صولة الليلي من بني كعب من السلطان أبي العباس أحمد (772-796 / 1370-1393) على عادته وعوائد العرب لتفريقها عليهم ، وكان لشيخ الزاوية الجديد قسطه نحو مائة دينارا ، وذلك للدور الذي لعبه في تنصيب صولة شيخا على قبيلته وفي مصالحته مع السلطان « بعد أن نافق عليه » ، وهكذا أصبح شيخ أولاد بالليل يعطي زكاة إبله للزاوية : 90 دينارا ذهبا ، وكان موقف الجديد من هذا العطاء ، شأن موقف العواني والزغبى ، قد لخصته هذه القولة : " الواجب أن يعطي ذلك السلطان ، ولما لم يفعل أخذناه على يد أشرار الناس " (1) .

وبالتالي مثل الثالث : السلطة المخزنية ومشائخ الاعراب ومشائخ الزوايا ، أهم القوى الاجتماعية في تلك الفترة ، ولئن كان العنصر الثالث طرفا مشاركا ، باعتباره ممثلا لمصالح المجتمع الحضري ، فانه كثيرا ما ارتبط تطوره بفترات الأزمة .

أما في البلاد الساحلية فقد كان رعي الحيوان في أملاك الحضر محضورا في نواحي مدينة تونس ، باستثناء أرض البياض . وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى بلاد الساحل ، فإنه لا يسمح بالرعي في غروس الزيتون . لكن هذا التحجير لم يمنع كثرة تداول هذه القضايا ، خصوصا سنين القحط لحاجة الماشية الى مجالات رعوية خصبة بالشمال . وقد أدى هذا الأمر الى اتلاف الغلال وتضرر الانتاج ، الى حد أن هذه الغارات اعتبرها الفقهاء في عداد الجائحة .

ورغم هذه التعدييات ، فإن المزارعين الحضر لم يتمكنوا من التصدي جماعيا لهذه الآفة ، إنما اقتصر كل واحد منهم على الذب على ملكيته وحمايتها من التعدييات ، دون النظر الى ملكية جاره .

وكانت السلطة السياسية عند توفرها هي الرادع الوحيد لهذه التجاوزات ، اذ عمد

(1) ابن ناجي ، نفسه ، ج IV (انظر على التوالي الصفحات 170 ، 173 ، 150 ، 151 ، 242 ، 234 ، 235)
الزركشي ، تاريخ ، ص 56 .

الولاة الى غرم الرعاة وأرباب الغنم لما تضررت ماشيتهم بالغروس ، فيما عجز القضاء عن التصدي لهذه التعدييات لغياب نفوذ زجري قوي لديهم . ولهذا أجاز ابن عرفة الاشتكاء الى حكام الفحص عوضا عن القضاء ، لأن " الحكام أشد في الزجر في هذا الوقت من القضاء ، لعسر الوصول اليهم الا بعد جهد . والغالب أن من وصل اليهم لابد أن يغرم مالا أو يهان " (1) . وقد دعا فقهاء ذلك الوقت الى شدة العقاب والحزم في ذلك ، لكثرة الفتن في زمانهم وأحتمالها ، وعدم جدوى الطرق السلمية في ردعهم (2) .

(4) أهل القرى و "أهل الغارة" : المزارعون والبدو :

برز حول مدينة تونس نزاع بين المالكين الحضر للأجنة والكروم وأهل القرى والمزارعين لانصرافهم الى تربية الماشية داخل مجال زراعي ازداد ضيقا بفعل التطور العمراني وتوسع رقعة الملكية الحضرية . على أن هيمنة أهل المدينة واضحة ، اذ كان أهل القرى في الغالب من بين العمال الزراعيين في الضيعات الحضر - الريفية . وبالتالي فإن الصراع بين المزارعين والحضر كان أقل حدة مما هو عليه الصراع بين الحضر والمزارعين من جهة والبدو من جهة ثانية . فقد تعرضت الأراضي المحيطة بالمدن للضغط البدوي في فترات الأزمة ، وساد التوتر الملكيات الحضرية حتى عسر استغلالها . فكان أهل المدن والقرى يستعجلون الذهاب الى أراضيهم للحرث والحصاد أو لجني الزيتون ، كما يستعجلون الرجوع منها خوفا من البدو . وقد بلغ الأمر في أواخر العهد الحفصي الى خروج السلطان بنفسه لتأمين عملية الحراثة في الفحوص المحيطة بمدينة تونس .

وبالتالي ، عمد المزارعون في هذه الظروف الى جني الزيتون قبل طيبه بأجرة مرتفعة : الثلث أو النصف . وأستأجروا على حصاد الزرع نقدا ، اذ يعطى لكل حصاد دينار كل سبعة أيام ، فضلا عن طعامه ، كما أستأجروا على نقله الى المجال الحضري (ثلث دينار لكل حمل) ، وهو ما يعني أن جملة مصاريف الحصاد والنقل بلغت نصف قيمة المحصول الزراعي (3) .

ولم تقتصر غارات البدو على المواسم الزراعية ، إنما تحولت في فترات الجذب الى ظاهرة مستمرة تهدد المغروسات المحيطة بالمدن الكبرى . وهو ما يفسر التوتر الحاصل بين المستقرين و "أهل الغارة" الذين يكتسحون الفحوص الزراعية ويغنمون الماشية من

(1) البرزلي ، ن.م. ج II ، ص 1117-1253 ، 261 ، 1266 ، 282 . ج 3 ، ص 54 ، 175 .

(2) البرزلي ، ن.م. ج IV ، ص 1200 . ويبدو أن قطع يد السارق كان أمرا مألوفا في ذلك المجتمع الوسيط ، وأن الطريقة المتبعة كانت منتشرة لدى الناس ، وهي تتمثل في إيقاد النار وإحضار القطران ومغروس قاطع ، لاجراء هذه العملية .

(3) الونشريسي ، المعيار ، ج I ، ص 374 .

المزارعين ومن أهل المدينة على حد سواء . وقد تعمّد أهل الحضر عدم ردّ الفعل إزاء سطو البدو على ماشية المزارعين عقاباً لأهلها الذين تركوها ترعى في أجنّة غيرهم (1) . ويتّضح هذا التوتّر بين البدو والمزارعين من خلال النّزاع الذي حصل في القرن السابع هـ/ XIII م ، بين أهل المهرين وجماعة من البرابر من سكّان الخيام الوافدين على البلاد . وأفضت هذه " الشوشة " على حدّ تعبير المصادر الى تضرّر أحد البربر ، وتدخل أبو الحسن الشاذلي لكفّ النّزاع ، على أن يأخذ المتضرّر ديةً بخمسمائة دينار .

وانتهى هذا النزاع بين أهل القرية الواقعة بناحية طبرية والبدو الى رحيل هؤلاء ، لكن سرعان ما رجعوا من جديد الى زاوية أبي الحسن علي بن سالم التباسي للاستجداء (2) . ونعتقد أنّ هذا المثال يلخّص طبيعة العلاقة بين المجموعات البدوية الضعيفة التي تركز الى الاستقرار والمزارعين ، ودور الزوايا في تخفيف التوترات الحاصلة بينهما . على أنّ العلاقة تنتقل لصالح البدوي اذا كانت القبيلة قويّة ، من ذلك ما رواه أحد البربر في بداية القرن السابع هـ/ XIII م عند خروجه مع أخيه لطلب ضالة حتى وصل حيا من أحياء العرب فيه ستون دوّاراً ، وكانوا يطالبوهمما بقتيل منهما فقبضوا عليهما وكادوا الفتك بهما لولا أنشغالهم بقدوم جيش المصامدة على حين غرة (3) .

وتعدّدت الاشارات المتحدّثة عن خوف أهل القرى من " العربي " ، والشارات الموجودة بينهم . قال أحد سكان القرى الذي قصد القيروان : " اعترضني رجل من العرب كان أخي قتل أخاه ، وكان عازماً على قتلي متى لقيني " . ولم يكن الخوف مقتصرًا على الأشخاص ، إذ عانت بعض القرى الأمرين من الاعراب الذين كان لهم جاه لدى حكام النّواحي والسّلطان . ولا تجد هذه القرى ملاذاً إلا في الزاوية الرّيفيّة التي مثّلت شكلاً آخر من الاقطاع المنافس للاقطاع المشيخي (4) . وظلّ التباين واضحاً بين العالمين ، حتّى أنّ الفقهاء تعرّضوا الى مسألة شهادة البدوي على القروي ومدى جوازها (5) . وفرض الاعراب الذين نعتوا بالجبابرة ومستغرقو الذمّة على أهل القرى الإتاوات والغرامات الماليّة . ممّا ألجأهم أحياناً الى الفرار وترك منازلهم ، أو الى ايداع

(1) البرزلي ، نفسه ، ج ١١ ، ص 53 ب . أجاز ابن عرفة هذا التصرف ، حسبما ذكر البرزلي في قوله : « وقد شاهدت فتوى شيخنا الامام إذا كان الحيوان في كروم النّاس أنّه اذا غارت عليهم ويكون الانسان قادراً على استنقاذها منهم ، فإنّه لا يفعل ويتركها تمشي بها أهل الغارة قليلاً للمفسدة وردعاً لأمثالهم من أهل الفساد »
(2) مناقب ، مخ 12544 ، ص 71 ب . (3) الدباغ ، مناقب الدهماني ، ج ١ ، ص 136 .
(4) نفسه ، ج ١ ، ص 37 ب . ذكر أن بلدة أبي محمد سلطان القلاي عانت من كثرة الفساد والاذاية التي كان يقوم بها أحد رجال العرب : أبو عثور ، لما كان له من الجاه لدى والي سوسة . ولم يجد أهل البلدة من حلّ سوى الاشتكاء الى أبي يوسف الدهماني كي يتدخل لدى والي لردع هذه التعديات .
(5) أبو اسحاق الغرناطي ، نفسه ، ص 225 ب .

مؤونتهم في أماكن مأمونة لا تطولها أيدي البدو والمحاربين ، مثل القصور بجبال دمر ونفوسة والمطامير الجماعية (1) .

وتزداد حدّة البدو إزاء المزارعين في فترات الاضطراب الاجتماعي وفي المجالات التي " لا حاكم فيها " حسب عبارة المغيلي ، والتي احتاج فيها المزارعون الى التصديّ للبدو بأنفسهم . وقد طرح سؤال على البرزلي يخصّ رجلاً من البدو ومن متغلبهم ، عرفت جماعتهم بالبغي والعدوان في بلاد المغرب والتغلّب على الرعيّة " بحيث لا تتألمهم الاحكام " (2) .

5) نزاعات أهل القرى: حراية أم نظريّة صف ؟

اعتبر الفقهاء العنف الحاصل بين القرى وأحيائها حراية وسحبوا عليه التشريعات الخاصّة بهذا الحكم ، فيما فسّر علماء الاجتماع والمؤرخون الاستعماريون هذه الظاهرة بنظرية الصّف أو اللّف ، مقتصرين في الغالب على وصفها دون بحث عن الأسباب العميقة ، كما فسّرها البعض بالنظرية الانقساميّة (3) .

والحقيقة أنّ ذلك مرتبط الى حدّ كبير بملكيّة الأرض أو الماء ، وما ينجم عنها من تدافس داخل أعيان ومجموعات القرية الواحدة ، أو بين قرية وأخرى . وكما نتبيّن أليات هذا الصّراع الاجتماعي ، فإننا فضلنا الانطلاق من أمثلة تنتمي الى الزّمن القصير والمحدد :

- في القرن السابع هـ/ XIII م ، كان التنافس بين قريتين متجاورتين بناحية الساحل : عروة وملول كبيراً ، وقد أدّى الى استيلاء أهل ملول على حليّ لأهل عروة . ولم يلمّح حسم هذا النّزاع الا بتدخل أحد كبار مشائخ بلاد السّاحل ، وهو أبو علي سالم القديدي . لكن الصّراع طفا على السّطح ثانية ، ولم ينته الا باندثار القريتين (4) .

- وفي القرن الموالي ، نشب نزاع بين قريتين أخريين من السّاحل ، وهما طبلبة والبقالطة . لكن هذه المرّة لم تفلح زاوية الجديدي بالقيروان في المصالحة بين الطرفين ، إذ احتاج الأمر الى تدخل عامل خارجي لانتهائه ، وقد تمثّل في غارة شنها الحجري (من بني علي) على إحدى القريتين (5) .

(1) المغيلي ، الدرر المكنونة ، ج ١١ ، ص 19 ، 112 ، 14 ، ب ، 135 .

(2) نفسه ، ج ١١ ، ص 143 - ب ، 149 - ب .

(3) Masqueray, Formation des cités de l'Aurès...

(4) انظر حول النظرية الانقسامية الفصل الخاص بالصلحاء . R. Montagne, le Haut Atlas et le Makhzen .

(5) ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 63 . (5) نفسه ، ج IV ، ص 232 .

- وقد يصل الأمر الى تحالف القريتين المتنازعتين لمواجهة عدو مشترك، وهو البدوي، كما حصل في عهد أبي القاسم أحمد الغبريني (بداية القرن الثامن هـ / XIV م)، ذلك أنه حصلت "فتنة" بين قريتين، وكان لكل واحدة منها أعراب من قبيلة مغايرة، "فخاف أهل كل قرية من عرب الأخرى على أنفسهم وأموالهم" حتى انتهى بهما الأمر الى الاتفاق والتفاهم، على أن ترجع كل واحدة للأخرى ما أخذته البدو التابعون لكل قرية. وبهذا انتقل الصراع من المجال القروي الى البادية، لكن الأعراب اتفقوا بدورهم على مواجهة مشتركة لأهل القرية (1).

إن هذه النزاعات بين أهل القرى التي تتحول الى تحالف ضد الأعراب تأتي شاهدا مرة أخرى على ما ذكره ابن خلدون من كون الخط الفاصل يقع بين البدو والحضر (بما فيهم أهل القرى والمدن).

وحصل نزاع بين سدادة وكنومة، من عمل تقيوس بالجريد في سنة 786 هـ / 1384 م، فقتل فيها ابن شيخ سدادة الذي أصر على الثأر من شيخ كنومة نفسه. ثم اتسع النزاع فأصبح بين الخارجين عن السلطة المخزنية والمدعين لها، وضم الطرف الأول: سدادة وتقيوس ونفطة، ثم نفزاوة، والطرف الثاني كنومة وتوزر.

وهكذا تطور الأمر من نزاع قريتين الى نزاع شامل داخل الجريد ونفزاوة، وهو ما أفضى الى خروج هذه البلاد عن سلطة المخزن الحفصي (2).

- وفي سنة 815 هـ / 1412 م، شب نزاع بين مجموعتين ببلاد الساحل، ونظرا إلى قوة الدولة وقتذاك، وقع تحت طائلة قانون المدينة وتشريعاتها، خاصة بعد أن أشتكى طرف الى قاضي المدينة. لكن القضية استعصت عليه، فبعث للسلطان الذي عين الأبّي مفتيا لها. وفحواها أنه "وقعت هوشة بين جماعتي مارغنة بالراء والغين المعجمة والنون ومزاة بالزاي والتاء المثناة من فوق، وأنكشف الجميع عن جرحى من الفريقين فبعد أيام جاء رجل من مزاة الى العدول بسوسة وأدعى على جماعة مارغنة وليس به جرح ولا أثر ضرب حسبما ضمن ذلك شهود الرّسم، ثم مات من الغد" (3).

- وفي جهة صفاقس، وقعت "ناثرة" بين طائفتين، ونجم عنها جرح عدد منهم في القرن الثامن هـ (4). كما ذكر ببرشانة نزاع بين مجموعتين من أهل القرية، كل واحدة تنتمي الى أسرة مختلفة، وعلى رأس كل واحدة رئيس. وقد استعمل البرزلي للحديث عن هذا الانقسام داخل القرية مصطلح الصف، وبلغ النزاع بين الصفيين مبلغ العنف والجرح (5).

(1) البرزلي، نفسه، ج 11، ص 1328. (2) ابن خلدون، تاريخ، ج IV، ص 702.
(3) الابي، الاكمال، ج IV، ص 397-398. (4) البرزلي، نفسه، ج IV، ص 1199.
(5) نفسه، ج IV، ص 1200 (تكون الصف الأول من محمد بن عبد الحميد وبني عمه والثاني من أولاد حرق الأرض).

وحصيلة القول، فإن أغلب الأمثلة التي وصلتنا تخص بلاد الساحل، وما يعني ذلك من طبيعة الاسكان المعتمد على القرية، واستغلال مكثف للمجال الزراعي. وبالتالي، فإن هذه النزاعات تزداد حدة وكثرة كلما اقتربت الواحدة من الاخرى وأصبحت الحاجة أكثر الأرض للزراعة والمرعى، حتى أن العلماء أقرّوا بقبول شهادة أهل القرى في كل شيء، ما عدا شهادة بعضهم على بعض لأنهم "يتحاسدون كالضرائر" (1).

ولم يكن مصدر النزاع الأرض فحسب، إنما مثل الماء المصدر الأساسي لهذه التوترات التي عرفها مجتمع المزارعين، وكان أهل قفصة يقولون "إذا رأيت قوما يتخاصمون وقد علا بينهم الكلام فتعلم أنهم في أمر الماء". وقد رأينا أن توزر منقسمة الى اثنين، وقابس كذلك، وفي تقيوس نشب النزاع بين كنومة وسدادة، وداخل درجين السفلى بين مجموعتين الخ (2).

ومجمل القول، فإن الأساس لنزاعات المزارعين بالقرى هي الوسائل الحيوية الانتاج من أرض وماء وغيرها، وهو ما يأتي نقیضا للقوالب النظرية الأخرى مثل نظرية الصف أو النظرية الانقسامية.

(6) "الحراية" داخل المدن:

كان حكام المدينة وأهلها متشددين مع البدو. فقد قتل هداج شيخ الكعوب ومثل به لأنه دخل جامع الزيتونة بتعليه. كما ضرب عنق أحد الأعراب بمجرد أخذه لقليل من الغزل من مسحبة مقرين، وما أن أشتكى صاحبها الى الخليفة بباب خالد حتى أمر بقتله "لعلمه أنه من أعراب افريقية وكلهم محاربون" (3).

وبناء على ذلك، اعتبر بعض الفقهاء أن ما يتحصل عليه أعوان السلطان والعرب بمنزلة الجائحة لا زكاة فيه، فيما تحرّى كثير منهم في معاملة الأعراب. وقد طرح في هذا الصدد أهل مدينة سوسة سؤالا على قاضي الجماعة ابن عبد السلام، متعلقا بشراء الانعام من عرب افريقية "الذين لا شغل لهم الا شن الغارات" (4). ومن الأسئلة التي طرحت على البرزلي ما يتعلق بسلب الغاصبين والمحاربين المسافرين ثيابهم وأمتعتهم (5).

(1) نفسه، ج 11، ص 235 ب. حول التعدي على الأرض، راجع أيضا: المغيلي، نفسه، ج 11، ص 147.
(2) الاستبصار، ص 152. راجع الفصل الأول الخاص ببلاد الجريد. الوشريسي المعيار، ج 1، ص 274 (وقد اورد من بين مقومات المصراع اتصال البنيان والصور والسوق والمسجد الجامع).
(3) البرزلي، نفسه، ج IV، ص 1238. راجع مسألة هداج في الفصل الخاص بحركات العامة.
(4) الوشريسي، المعيار، ج 1، ص 384. المغيلي، الدرر المكنونة، ج 11، ص 40 ب.
(5) الغرناطي، نفسه، ص 1223.

على أن العنف داخل المدن لم ينحصر في البدو، إنما أصبح ظاهرة متفشية في الأوساط الشعبية، حسبما شهد بذلك الغرناطي، إذ تحدث عن " كثرة الفساد والهرج في ذلك الزمان " (1). فقد برزت مجموعات من المهمشين الذين اتخذوا القطع والسرقة مهنة لهم، عرفوا بتسميات خاصة مثل :

- الخناقون : التجاؤا الى الخنق وسقي الناس السيكران ، لغصب أموالهم ، حتى أصبحوا يعرفون في مدينة تونس بتسمية الخناقين (2) .

- الشفّارون : ترجع أصل هذه التسمية الى ما رواه البرزلي من أن الواحد منهم " يأخذ شفرة قاطعة جدا ويدخل الناس وينظر الى ذراع الرجل ووسطه، فمتى ظهر له المال، فيهب ذلك الموضع بخفية بتلك الشفرة القاطعة حتى يقطع ذلك المال ويأخذ من ذلك الموضع وربما جرح المأخوذ منه أو قطع عضوا منه بشدة الضربة ولا شعور له " (3).

ولم تقتصر الحراية داخل الاسوار على هذه الأساليب ، بل عمد اللصوص الى طرق أخرى ، من بينها : ما وقع في بداية القرن التاسع هـ/ XV م بمدينة تونس ، عندما أعترض محارب رجلا فجرا ، وضربه غفلة ، وأختلس عمامته وهرب ، وهو مثال يأتي حجة على ثقافة المسروق (4). وقد كانت المرأة مشاركة في هذه العمليات ، بنفس قدر معاناتها من الأزمة الاجتماعية . وهو ما وقع بمدينة القيروان لما تعرضت طفلة صغيرة عليها حلي الى السلب والرّمي في بئر من طرف امرأة ، ومن الملاحظ أن بطلنة هذه الحادثة التي جددت في بداية القرن التاسع هـ البرزلي شاهد عيان عليها ، كانت معتبرة من " وجوه البلد " ، وقام قاضي المدينة ، أبو عبد الله الفاسي ، بسجنها . لكنّها تمكّنت من الفرار الى قرية بني جرير ، حيث تزوّجت . ثم عادت من جديد الى القيروان ، ولم يقع التعرّض اليها رغم اعترافها بما اقترفت (5) .

(1) نفسه ، ص 220 ب .

(2) ابن عرفة ، المختصر ، ج IV ، ص 1175 . البرزلي ، ن.م. ، ج IV ، ص 1237 .

(3) البرزلي ، ن.م. ، ج IV ، ص 1241 . لقد تعود أهل المدينة وقتذاك على وضع المال في خرطة في الجيب ، أما البدو فأنهم يضعون النقود في خرقة ملفوفة في طرف العمامة أو البردة (البرزلي ، ج III ، ص 12 ب) .

(4) البرزلي ، ن.م. ، ج IV ، ص 1241 .

(5) البرزلي ، ن.م. ، ج IV ، ص 1241 . القلشاني ، شرح ، ج II ، ص 125 ب . ابن ناجي ، شرح ، ج II ، ص 178 ب .

تنوّعت وسائل الردع للقطع والفساد :

- القتل : اعتمد طرقا متعددة ، أهمها قطع الرأس .

- السجن : عادة ما يتم تقييد المسجون بالحديد . وقد تعددت السجون بإفريقية ، وكان أشهرها سجن المطبق بالمهدية .

- النفي : اختلف في معناه ، فقد اعتبر أبو مهدي الغبريني انه يمكن الحديث عن النفي اذا ما وقع نقل المسجون الى مسافة خمسة أيام من بلده ، فما أكثر (مثل من تونس الى عنابة أو صفاقس) ، فيما اشترط ابن ناجي التحول الى مكان خارج من عمالة سلطان تونس ، أي في حدود البلاد ، مثل تدلس ، رافضاً أن يعتبر نفي الانتقال من باجة إلى بنزرت .

ومجمل القول ، تعددت الفتاوى التي كُفّر فيها فقهاء افريقية والمغرب الأعراب خاصة والبدو عامة ، ممّا أثار التساؤل عن جذور هذا الصراع ومدى اتّصاله أو انقطاعه . فهل هو تعبير عن تخلّص البادية من هيمنة المدينة ، ومحاولاتها فرض سيطرتها على المجال الحضري أم أنّه دلالة على رغبة المصر في بسط نفوذها كاملا على هذا المجال ؟

- أخذ التوتر أشكالا متعددة : فسياسياً ، مثلت المدينة مقرّ الوالي أو العامل ، الذي تنطلق منه الحملات العسكرية الموجهة ضد القبائل لجمع الجباية أو لتهديتها .

واقتصاديا ، اعتبرت الأمصار مكانا لتجميع الأموال المتأتية من التجارة الخارجية وجباية الاوطان ، ممّا مكّنها من تدعيم سيطرتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي . وقد أخذ التنافس بين الطرفين أشكالا عديدة : حول توزيع الارض والماء ، وفي السوق .

ونظرا إلى أهمية التجارة في المدينة ، فإن القبائل البدوية تمكّنت أحيانا من تطويق الحصار عليها وذلك بسيطرتها على المسالك الأساسية . وهو ما يفسّر مختلف ردود الفعل الحضرية ضد البدو .

- على أن التوتر بين المجالين ليس معناه وجود صراع مستمرّ ، إذ إنّ فترات الانفراج فتحت المجال للتبادل السلعي والتجاري ، سواء أكان تبادلا نقديا أم مقايضة ، وذلك نظرا إلى الوظائف العديدة التي تقوم بها المدينة : فضلا عن توزيع البضاعة التجارية ، المصنوعة محليا أو المستوردة ، فانها مثلت ملجأ للمزارعين البدو أثناء المجاعات .

- كما أن النزاع لم يقتصر على الأعراب وأهل المدن ، بل أخذ وجوها متعددة : فكثيرا ما تدخلت السلطة المخزنية الى جانب أهل المدن ، فيما حاولت الزوايا الريفية حماية أهل القرى . وقد شمل مختلف هذه القوى الاجتماعية وهي : المجال الحضري والزراعي والبدوي والسلطان .

- كما أن تأكيد هذه المواجهة بين البدو والحضر لا يعني أن كلا من المجموعتين عرف الانسجام والتجانس ، بل اخترقت كلّ طرف صراعات داخلية ، داخل القبيلة ، وبين القبيلة والقرية ، وداخل القرية ، وبين القرية والمدينة ، وداخل المدينة .

وفي الأخير ، فإن المدينة لم تكن مجرد جسم طفيلي اكتفى باستغلال البادية ، بل انها أدّت وظائف عديدة . غير أننا لا ننكر رغبة الهيمنة المتكررة على المجالين الزراعي والبدوي ، رغم محاولات البدو التخلّص منها . وقد تجسّد هذا الصراع على المستوى الايديولوجي والثقافي ، وفي كتابات الفقهاء والمؤرخين .

(7) - توبة الأعراب : ضعف العصبية وبداية الاندماج :

(1) النظرية والواقع : إن التوبة في مفهومها التاريخي تعني ضعف العصبية القبلية وعدم فعاليتها في المجتمع المغربي ابتداء من العصر الموحدى ، بعد أن منى البدو بسلسلة من الهزائم العسكرية (في سطيف والقرن وتاجرا) .

ولئن تمكن بدو زنانة من تكوين دولتي بني زيان بالمغرب الأوسط وبني مريين بالمغرب الأقصى ، فإن أعراب افريقية وبدوها بصفة عامة (من عرب وبربر) عجزوا ابتداء من ذلك التاريخ عن إنجاز الدولة العصبوية ، أو العضوية كما يسميها أحد الدارسين (1) .

وتتنزل في هذا الإطار من التطور التاريخي ركون القبائل الضعيفة والعشائر المتفرقة الى الاستقرار والدعة ، وهو ما وقع لأكثر من قبيل بافريقية مثل الاثبيج وبعض بطون حكيم والكعوب وغيرهم .

إن انتقالهم من الانتاج الى الاستقرار وما يعني ذلك من الانتقال من قبائل نابذة ، لا تنالها الاحكام الشرعية الى مجموعات بدوية غارمة ، بدأت تعترف بالسلطة المخزنية ، إن هذا الأمر تجسد على مستوى البنية الفوقية في ظاهرة التوبة . وقد كانت الزاوية الرفيعة الواسطة في هذه العملية الثقافية .

ولئن كانت التوبة البدوية بسيطة في اجراءاتها العملية ، فإنها قد تحولت في أدبيات الفقهاء والعلماء الحضر الى مسألة شائكة ذات تفرعات عديدة (2) .

(1) انظر : G. Labica, *Politique et Religion chez Ibn Khaldoun*, Alger 1966.

(2) القلشاني ، شرح الرسالة ، ج 11 ، ص 137 . البرزلي ، جامع ، ج 11 ، ص 38 ب . 139 .

انطلق هؤلاء العلماء من تعريف فقهي للمصطلح ، فالتوبة في " كتاب المقدمات الممهدة لابن رشد تصح على ثلاثة أقوال : - ترك المعنى بالامر ماهو عليه والقاء السلاح ، تصح توبته سواء أن أتى الحاكم طائعا أو لم يأت .

- ترك ماهو عليه والبقاء في موضعه ، وهو أمر كاف لعدم إقامة حد الحرابية عليه .

- ترك ماهو عليه ، والمجيء الى السلطان حتى يحكم عليه .

كما وقع الاختلاف فيما تسقط عنه التوبة ، وتوجد أربعة أقوال :

- أن التوبة لا تسقط عن صاحبها إلا حد الحرابية ، ويؤخذ بما سوى ذلك من حقوق الله والناس .

- أنها تسقط عنه حد الحرابية وحقوق الله ، ويتبع بحقوق الناس من مال و دم والحق لولي القتل .

- تسقط عنه حد الحرابية وكل حقوق الناس وما أخذ من الأموال ، إلا أن يوجد شيء من ذلك قائم بنفسه لم يتلفه ، أو أنه قتل شخصا ، فللولي مطالبته بالدية .

- أن التوبة تسقط عنه جميع حق الله والناس من دم ومال ، إلا أن يؤخذ شيء من ذلك قائم بيده بعينه .

أما أبو جعفر الداودي (المتوفى سنة 402هـ) فإنه استحسن أن يبقى التائب بعض ماله والآن يتصدق به كله ،

وذلك أسوة بما يقول أن كعب بن مالك حين تاب أراد أن يتصدق بكل ماله ، فنهاه الرسول وقال له : « أمسك عليك

بعض مالك فهو خير لك » ، ولما استأذنه سعد في أن يوصي بثلثي ماله ، منعه ومازال به حتى نزل الى النصف

فالتكث ، وعلل النبي ذلك بقوله : « انك ان تذر ورثك أغنياء خير من أن تذرهم فقراء يتكفون الناس »

وعموما انعكست هذه الاختلافات النظرية في كيفية التعامل مع التائب من " المحاربين " ، هل تؤخذ كل أمواله ويقع استصفاؤها أم يؤخذ جزء منها ، أم تترك له ويقع الاقتصار على توبته .

وفي الفترة الاولى لقدم العرب وانتشارهم ، اعتاد فقهاء القرن الخامس هـ / XI م ، أن يطلبوا من الأعرابي التائب تقويم جميع ما بيده ، وتصبح تلك القيمة ديناً عليه ، يخرج منه شيئاً في الحال ، ثم يواصل استخلاصه شيئاً فشيئاً (1) .

وابتداء من أواسط القرن الخامس هـ الى حد نهاية العصر الوسيط ، أصبحت مسألة توبة الأعراب مسألة ملحّة طرحت أكثر من مرة على بساط البحث ، في ارتباط مع التحولات التي كانت تعصف بالمجتمع المغربي وقتذاك . ومن الأسئلة المطروحة في القرن الثامن هـ / XIV م :

- إذا تاب أحد من هؤلاء الأعراب وبيده أملاك لا يعلم مالها ولا ورثته ، لمن يكون

هذا ، للفقراء أو لبيت المال ، وهل يجوز التمسك بشيء منها إن كان التائب فقيراً ؟

- ممن تاب وبيده مال مغصوب وليس عنده غيره ، هل يأخذ منه ما يقتات به أم أنه

يفرط في معظم المال ، إلا ما ستره وكفاه لقوت يومه ؟ (2) .

والملاحظ أن الحلول المتشددة لم تكن نظرية بحتة ، إنما اكتسبت صبغتها التطبيقية

في القرن الثامن هـ / XIV م ، فقد كان الفقيه أبو عبد الله الرماح يترك للتائب بعض

ماله ، خشية تنفيره من التوبة . أما أبو الحسن علي العبيدلي المتوفى سنة 748هـ ، المتولي

لتوبة الأعراب بوسط افريقية ، فإن جاء تائب ، أخرج عنه كل شيء واستصفى أمواله

لأن التوبة لا تصح في نظره الا على هذه الكيفية ، ثم يقوم بتوزيع هذا المال على أصحابه

الواحد بعد الآخر ، وصولاً الى التائب الأخير . ويلحق الضيق التائب في بداية أمره ثم

يعصر له معاشه من أموال التائبين بعده . ومما له معناه أن العبيدلي كان يعيش من هذه

الأموال ، وهو ما اعتبره أبو الحسن المريني ، أكلاً للمال المغصوب لأهل افريقية ، وخروجاً

عن الورع . وعلى كل ، فهي ممارسة مغايرة تماماً لسلوك أحد العلماء السابقين بالقيروان

أبو القاسم السيوري الذي كان لا يأكل لحم الحيوان ولا يلبس جلده ، حتى لا يلحقه

الشر المعنوي من جرأ التعامل مع البدو المحاربين (3) .

ويبدو أن هذا الاختلاف في السلوك ناجم عن الجذور البدوية للعبيدلي ، الذي كان

قريباً من عالم الأعراب أكثر من السيوري ، وعن تطور الاندماج البدوي من القرن

الخامس هـ / XI م الى الثامن هـ / XIV م .

(1) الداودي ، كتاب الاموال ، الرباط ، ص 164-165-174 .

(2) البرزلي ، نيم ، ج 11 ، ص 37 ب ، 41 ب (ذهب المازري الى تخلص المستتاب من معظم المال إلا ما كفاه لقوت يومه) .

(3) البرزلي ، جامع ، ج 11 ، ص 41 ب ، كذا في ابن ناجي ، معالم ، ج 4 ، ص 121 . الابي ، الاكمال ، ج 4 ، ص 410 .

وعموماً، اعتبر الفقهاء أن كل عمل مناوئ للمخزن احتاج إلى التوبة، حتى وإن كان عملاً مبرراً. فتصدى أعراب إفريقية لحملة أبي الحسن المريني سنة 749هـ / 1348م كان عملاً مشروعاً لدى القبائل التي سلبت أملاكها وحرمت من ثرواتها، غير أن الفقهاء اعتبروه حراماً، مقررين أن المساهمين في هذا العمل لا تصح توبتهم ما لم يردوا ما غنموه من الجيش المريني، وهو ما اعتبره البرزلي أمراً ممكناً فيما رأى ابن عرفة أنه مستعص إذ يستحيل عليهم أرجاع كل ما غنموه. وبالتالي فإن باب التوبة يكاد يكون مسدوداً على هؤلاء البدو (1).

ب) يعقوب الدهماني نموذجاً:

إن الأمثلة الواردة في مصادرنا تخص أساساً وسط إفريقية، ونواحي القيروان تحديداً، أي مجال القبائل الغارمة، والقبائل شبه المستقلة عن السلطة المخزنية، فيما تقل الأمثلة على ما يبدو في المجال الثالث: القبائل النابذة (مثل أولاد دباب والذواودة) والمجال الأول (القبائل المخزنية الخاضعة).

وتجسد ظاهرة التوبة هذا التحول الاجتماعي والثقافي، إذ أصبحت تعني بالنسبة إلى القبائل البدوية نهاية فترة المعارضة والتمرد وبداية الاندماج في النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي.

وكان أبو يوسف يعقوب الدهماني أنموذجاً للفارس البدوي الذي تخلى عن الحراية والبادية وأستقر بمدينة القيروان، فمن هو هذا الرجل؟

ولد بالبادية قرب قرية المسروقين بجهة القيروان نحو سنة 551هـ / 1156م، وكان ينتمي إلى بيوتات العرب، تعلم الفروسيّة والحرب، والمبادئ الأولى للدراسة. وكان محباً لركوب الخيل وحسن اللباس (2).

وباعتباره معاصراً للدولة الموحدية، شارك في التصدي لحدى حملات النورمان على المهدية نحو سنة 570هـ / 1174م. وهناك التقى بأحد الصلحاء وهو أبو زكريا بن الاجباري، وكانت بداية النقلة في حياته، وتفريطه في السيف والانصراف إلى التصوف. ويبدو أن لمرضه ثلاث مرات متتالية في فترة الفروسيّة تأثيراً واضحاً على هذا التحول (3).

انتقل إلى القيروان حيث أخذ الفقه عن أبي زكريا يحيى بن محمد بن عوانة وأبي عبد الله البسكري، ومنها رحل إلى بجاية مع وفد من أهل إفريقية التونسية (حملة العلم السنة) وهم أبو علي النفطي وعبد العزيز المهدوي وطاهر المزوغي وابن هنافس وسالم

(1) ن، م، ج ١١١، ص 42، ج IV، ص 240 ب. ذكر البرزلي في قوله "كان شيخنا الامام [ابن عرفة] ينقل عن بعض أشياخه أن كل من حضر من أعراب إفريقية أخذ الأمير أبي الحسن المريني، لا تقرر له توبة لأنه لا يقدر على جميع ما ضاع للجيش، ومن شرط التوبة رد المظالم إلى أهلها، وهذا لا يستطيع ردها".

(2) الدبّاغ، مناقب الدهماني، ج ١، ص 2 ب.

(3) مناقب، ج ١، ص 181.

النباسي ومحفوظ بن جعفر، واتجهوا إلى بجاية حيث التقوا بأبي مدين شعيب، وأخذوا عنه، وذلك بعد سنة 570هـ.

وعلى اثر رجوعه من بجاية بين سنتي 575-585هـ، ظل فترة من الزمن مرابطاً بساحل المهدية والمنستير، وخاصةً بأربطة هييون وشقانص وزويلة، وشرع هناك في تأسيس زاوية.

وفي سنة 595هـ / 1198م، تحول إلى المشرق للحج، وأخذ في مصر عن عدة شيوخ، ذكر من بينهم: أبا علي القرشي وأبا العباس القسطلاني وأبا عبد الله القرطبي وأبا العباس الجريري وأبا عبد الله الفخر الفارسي، وفي مكة التقى أبا محمد عبد الرزاق المهدوي.

وقفل راجعاً إلى إفريقية حيث انكب على تعلم الحديث وأخذ من ابن حوط الله وأبي عمرو بن دحية الكلبي. وأقام بتونس مع أبي علي النفطي مدة حرب بني غانية، بين سنتي 599هـ و603هـ / 1202-1206م.

ويبدو أنه خلال هذه الحقبة الأخيرة شرع في انشاء زاوية بالقيروان، معينا أبا علي حسن اللواتي متصرفاً عليها (1).

وإلى جانب صحبته لأبي علي النفطي والمراسلات العديدة بينهما، فإنه ارتبط بعلاقات حميمة مع أبي محمد عبد العزيز المهدوي عن طريق الرسائل، وكذلك مع أم يحيى بالمنية من ناحية صفاقس (2).

ورغم الرحلات العديدة، فإن طبائع البدو ظلت راسخة فيه في مختلف فترات حياته: فعند اقامته بالمهدية، كان يرتدي البرنس ويتلثم على هيئة الأعراب. وكذلك الشأن لما تحول إلى مصر، حيث "كانت عليه أظمار بدوي يلبس جبّة وتارة عباءة". ولم تتغير سلوكيات الفارس التائب، حتى أن الفقيه أبا عبد الله القرشي بمصر خاطب أصحابه قائلاً: «هذا البدوي من الرجال». أما أصحابه بإفريقية، فإنهم قالوا له كلما أستحسنوا منه أمراً في المذاكرة: "بقيت فيك عزة العرب" (3).

وتتميز الفترة التي عاصرها بكونها منعطفاً تاريخياً هاماً، إذ استطاع الموحدون كسر شوكة الأعراب واخضاعهم ونقل القبائل المعارضة قسراً إلى المغرب الأقصى. وكانت قبيلة بني علي الرياحية التي انتمى إليها فرع دهمان، من القبائل التي تضررت أكثر من غيرها، بعد فشل حركة رئيسها: محرز بن زياد الرياحي، وموته في معركة القرن سنة 556هـ / 1262م.

(1) نفسه، ج ١، ص 14 ب. يبدو أنه عاد إلى المشرق ثانية سنة 618هـ / 1221م ثم مكث في آخر حياته بالقيروان، وكان قد فقد بصره أثناء شيخوخته. وقد تزوج أربع نساء أنجب منهن 10 ذكور و 4 بنات، توفي في 10 محرم 621هـ.

(2) الدبّاغ، مناقب، ج ١١، ص 1105، 1112، 1117 ب (عرفت رسائل الدهماني بكونها موجزة على عكس رسائل المهدوي).

(3) نفسه، ج ١، ص 3 ب، ج ١١، ص 101 ب، 110 ب، 111 ب.

ولئن مثل مسعود بن زمام ، شيخ الدواودة ، الجناح الرياحي غير المستسلم ، الذي واصل صولاته وجولاته مدة نصف قرن من الزمن ، فإن فروعا أخرى من رياح ، وخصوصا دهمان تفرقت في الاوطان وركنت الى الاستقرار بعد أن خضدت شوكتها . وهكذا كان أبو يوسف يعقوب الدهماني من الأوائل الذين وعوا أن الفتوة والفروسية لم تعودا السبيل الأنجع للارتقاء الاجتماعي ، وأنه ثمة مسلك آخر أكثر تماشيا مع معطيات الظروفية : وهو مسلك التوبة والاقبال على العلوم الدينية الرائجة وقتذاك في شكلها الصوفي . وطبيعي أن يمثل هذا التحول صدمة بالنسبة إلى أفراد قبيلته كما حدث بذلك الدهماني (1) .

إن التوبة في مفهومها هذا هي تحول اجتماعي للبدو ، ناجم عن افتقارهم وتضعفهم بعد هجومات الموحدين المتتالية عليهم ، حتى أنهم كلما أبصروا جيش المصامدة فروا منهم مذعورين (2) . وهي أيضا شكل من أشكال الهجرة من البادية التي أصبح القوت فيها نادرا الى المدينة . قال الدهماني : « كلفوني سنة بالحرث ، فكنت أحرث لهم على فرسي ، وكنت أصوم النهار مع قلة الغذاء » (3) .

أما علاقته بالسلطة ، فقد عرف عنه أنه لا يتحبب للولاة ولا للظلمة ولا يأتي مجالسهم ، فيما سعى أرباب السلط ومن بينهم والي افريقية أبو العلاء إلى كسب وده بواسطة العطاءات (4) .

على أن علاقته مع " العامة " تبدو وطيدة ، حتى أنه كلما زار رباط المنستير ، ازدحم الناس عليه . وكان يتصدق عليهم بما عنده ، ويقصد " الضعفاء المعدمين " فيسألهم عن أحوالهم ومعاشهم (5) .

ومثل الدهماني بداية حقبة جديدة في تاريخ البدو ، فقد فتح باب الاندماج أمامهم ، فتأبّت على يديه « أمم كثيرة من الأعراب والبوادي ، ونقلهم من اكتساب الحرام والاضرار بالناس الى ملازمة الطاعات والاشتغال بالعبادات » (6) .

(1) الديباغ ، مناقب الدهماني ، ج ١ ، ص ١86 : « كان قرابتي من الصغر يتخيّلون في أنني أكون لهم أميراً ، فلما تبثأتوا اليّ بزولية ، فكنت أرفع العجين على رأسي الى القرن ، فإذا رأي أحد منهم هرب ، وأستخفى عني ، فقدر الله بعد ذلك أنه ردّ الجميع اليّ محتاجين صاغرين » . وذكر في رواية أخرى أن أحد قرابته زاره ، فراه في حالة رثة ، فبكى وقال : « وأذلّ الفتيان بعدك يا يعقوب » .

(2) الديباغ ، مناقب الدهماني ، ج ١ ، ص ١36 - ب (هروب حي من أحياء العرب مذعورين (فيهم 60 دواراً) أمام تقدم جيش المصامدة ، وتفرقوا وهم يقولون المصامدة) .

(3) ن.م. ، ج ١ ، ص 86 ب . (4) ن.م. ، ج ١ ، ص 21 ب ، 141 - ج ١ ، ص 93 ب .

(5) ن.م. ، ج ١ ، ص 87 ب ، 98 ب 125 ب . (6) نفسه ، ص 125 ب .

ويكفي أن نستعرض عدد الرّاوين عنه من الأعراب حتى نتبين أهمية سيرورة الاندماج البدوي بافريقية ، وهم على التوالي :

- 1- أبو عيسى زيد الدهماني
- 2- أبو يوسف يعقوب بن خليفة الدهماني
- 3- أبو يوسف يعقوب بن أبي القاسم الزعبي
- 4- أبو محمد بشر بن سهل الرياحي
- 5- أبو زيد الشريدي
- 6- زائدة الرياحي
- 7- أبو موسى عمران الرياحي
- 8- أبو محمد عبد المنعم الحكيمي
- 9- فارس بن جواد بن حكيم
- 10- أبو زكريا يحيى المازني (1)

على أن ذلك لا يعني أن علاقته كانت حسنة مع كل أهل البادية . فلقد ساءت مع البعض منهم ، الذين قد يكونون رفضوا هذا التغيير في سلوكاته ، وكان ان انزعج مرة وتغير عند دخول بعض البدو عليه ، ومعلوم أن أحد الأعراب أراد قتله ، بتحريض من أهل قرية بالسّاحل (2) .

وفي الجملة فإن فاعليته كانت كبيرة في مجتمع البدو ، إذ تولّى حل مشاكلهم ونزاعاتهم الداخلية ، فقد جاءه مرة تاجر بن جابر الحكيمي مشتكيًا اليه ظلم أولاد جابر من بني حكيم ، مخاطبًا إيّاه بما يلي : « كل من جتا جناية من العرب ينسبها اليها ، وقد سجن من قبيلتنا خلق كثير في مواضع ولا أقدر على السكنى مع المذكورين أولاد جابر في هذه البلاد » (3) .

وإذا كان هذا البدوي يعاني من صعوبة الاستقرار ومن حراية أجواره ، فإن الآخر وفد عليه لاستشارته في مسألة شخصية تخصّ زواجه من امرأة ثانية (4) .

(1) نفسه ، ج ١ ، ص ١6 ، 37 ب ، 61 ب ، 17 ب ، 19 ب ، 21 ب ، 22 ب ، 72 ب ، ج ١ ، ص 90 ب ، 114 ب .

(2) الديباغ ، مناقب ، ج ١ ، ص 16 ب - 117 ب . (3) نفسه ، ج ١ ، ص 52 ب .

(4) نفسه ، ج ١ ، ص 17 ب - 18 ب . ومن الأخبار الأخرى الواردة في هذا الموضوع ، قول الديباغ : « حدثني أبو رياح أرح المراتي قال : كنت مع الشيخ ، فبينما أنا في حلاوة تلك الحالة ، إذ قرع الباب قوم من أهل البادية ، فلما دخلوا على الشيخ ، فنزلهم وجعل يسألهم عن كثير من أحوالهم ، فضاق ذرعي بذلك ، وتشوش عليّ حالي ، فلما خرجوا ، قلت يا سيدي هؤلاء وأمثالهم يكدرون الأوقات الصّافية ولا يفهمون شيئاً من المعاني ، فقال : يا ولدي ، اتّسع المؤمن رحمة للكافر من هؤلاء وأمثالهم أن يأمنوا الناس غوائلهم ، وقد كان الناس يخافون منهم ، فصاروا الآن يؤمنون ويصلّون ويطعمون الطعام ويحسّنون الظن » .

ولم يقتصر دور الدهماني على تغيير سلوكيات الأعراب ومعتقداتهم فقط ، وإنما شمل كذلك عددًا هامًا من قبائل البربر، من لواته وبلاد الفران. وحسبنا أن نذكر أن متصرف الشيخ هو أبو حسن اللواتي (1).

تلك هي بعض الصور الدالة على تطورها في حياة أهل البادية وتراجع الحراية وبداية الاستقرار والانصهار في المجتمع الافريقي.

ويتضح أن هؤلاء ينتمون في الجملة الى القبائل العربية وسط افريقية: قبيلة رياح بفرعها دهمان وحكيم وزعب وشريد. هذا فضلا عن عدد كبير من البدو من أصول بربرية ومن سكان القرى، من ساحل المهدية (منزل معروف وهيبون والليانة ولطة والمهدية) ومن الجزيرة (منزل الفلاحين والمزاتين، ونابل) وصفاقس وجبل كسرى والقيروان ولواتة ومسراتة والفران وغيرها. وهو أمر يدل على مدى استقطاب هذه الزاوية للبدو، والتحول الذي شمل بادية افريقية في ذلك العصر.

وهكذا أصبح على رأس قائمة من الأجيال البدوية التي فرطت في السيف لفائدة القلم، نذكر منهم في القرن السابع هـ / XIII م:

1- أبو رحمة غيث الحكيمي: أقطعه المستنصر أراضي شاسعة، واستقر بربض قرب القيروان.

2- أبو الزين محمد بن ثغر الحبيبي: أصله من الأعراب، تاب على يد أبي يوسف الدهماني، وتحسنت وضعيته الاجتماعية فيما بعد. تحول الى الشرق للحج وتوفي بالقيروان.

3- عبد الرحمان بن كامل الزعبي: صاحب عبد العزيز المهدي، وكان زاهدا توفي بالقيروان سنة 662 هـ / 1263 م.

4- أبو يوسف يعقوب بن خليفة الدهماني: علمه أبو يوسف يعقوب بن ثابت الدهماني وصاهره. بقي بالشرق تسعة سنوات، توفي سنة 669 هـ / 1270 م.

5- توبة جماعية لخمسين فارسا على يد القديدي.

6- أبو السرور ميمون بن زيد الكرفاح الوائلي: فارس بني وائل وأحد أبطال افريقية أثناء الحرب الصليبية الثامنة، تمت توبته أثناء غارة قام بها في بلاد الجريد حيث التقى أحد صلحائها، وأقطعه المستنصر هناشير شاسعة بجهة القيروان.

وتجددت جذوة الاندماج البدوي في مطلع القرن الثامن هـ / XIV م، عن طريق مساهمة علماء المدينة مثل الرماح (المتوفى سنة 749 هـ / 1348 م) والشبيبي. ولئن كانت الصفة الغالبة للأعراب المندمجين في القرن السابع هـ، هي الفروسية والمشاركة في التصدي للعدوان المسيحي (نموذج الدهماني والوائلي)، فإن أعراب القرن الثامن هـ المندمجين لم تكن

لهم مشاركة في هذه المعارك، إنما اقتصر دورهم على تهدئة البوادي وتأمين الطرقات والمسالك ومراقبة السواحل.

1- فأبو عبد الله محمد بن شبل (النصف الأول من الثامن هـ / XIV م)، كان بدوره سيف عمه وفارس بني رياح، وقد اضطر الى التراجع عن توبته لتأديب بعض المتطاولين على عمه. فالتوبة اقتضت عنده على الاندماج والتخلي عن الفروسية.

2- أبو الحسن علي بن عبد الله بن عياش العبيدي: توفي سنة 748 هـ، أخذ عن أبي عبد الله محمد الرماح، واقتصر على تعلمه بالقيروان ولم يتحول إلى تونس. وكان العبيدي، البدوي نشأة، المتواضع علما ومعرفة، شأن الدهماني قد استقر في آخر عمره بالقيروان، ولعب دورا خطيرا في توبة البوادي. " وكان من اعتقاد الناس فيه تتوب البوادي على يديه، ولا يقبل توبتهم حتى يخرجوا ما عندهم من المظالم التي عليهم ".

مما يأتي حجة على الاندماج الجماعي للأعراب في النصف الأول من القرن الثامن هـ، بعد أن خضعت شوكة القبائل، وعجزت عن تولي السلطة عن طريق العصبية، وبالتالي فقد انتقل العبيدي من النزاع الداخلي الى المراقبة للتصدي للغزو الخارجي: «فكان يخرج بأصحابه في الصيف للمنستير ومعهم آلة الحرب ويمشي على الكامن».

3- أبو سعيد خلف الله بن اسماعيل الحكيمي: أخذ عن الرماح، وواصل دراسته بتونس عند ابن عبد السلام، ثم تولّى قضاء تبرسق.

4- أبو يوسف يعقوب بن أبي القاسم الزعبي: سكن بلاد العلوين، وتولّى قضاء الجماعة بتونس كان مسموع الكلام عند أعراب افريقية وغيرهم.

5- أبو محمد عبد الكريم بن اسماعيل الأرنبى: اجتمع عنده عدد من الطلبة من البدو. وكان يذب عن أهل القيروان من الأعراب.

6- لعب الشبيبي دورا فاعلا في اندماج الأعراب: فكان «إذا تاب عربي من قطاع الطريق وحضر الميعاد، بالغ ذلك اليوم في الوعظ بما يليق به». وكان يستعمل الطرق المرننة لاقتناع المحاربين بالكف عن سلوكياتهم وتغييرها، محاولا كسبهم وترويضهم. وقد عاب عليه السلطان خروجه للأعراب ومشاركته أياهم في الزراعة.

7- ورد أهل البوادي على أبي عبد الله محمد علي بن قائد الاسماعيلي للزيارة والتوبة.

8- تحول أحد الأعراب أبو القاسم بن ثعلب، بعد توبته إلى متبّع للمحاربين، واجتمع مع عدد كبير لقتال المحاربين.

وفي نواحي مدينة تونس قام بعض المرابطين بنفس الدور، ونقتصر على ذكر مثال

عبد الوهاب المزوغي، (القرن السابع هـ/ XIII م)، الذي انتمى بدوره الى أصول بدوية (قبيلة مزوغة)، واستقر في بادية مدينة تونس بموضع يسمّى الحماري، حيث اشتغل بالزراعة والبستنة. وقد خصّص بقيّة وقته لتعليم البدو، رغم احترازات العلماء، ونقدهم له، ونفور العامة الحضر من ذلك (1).

(1) مناقب، مخ 18555، ص 122 ب. وهذه الرواية تبين ذلك «كان الشيخ من حسن خلقه ورقة قلبه وسخاوة نفسه ووسع صدره انه كان يقرأ عليه بعض سكان الخيام. وقد كانت تضيق خواطرنا منهم من قفلان قلوبهم وقلة فهمهم والشيخ معهم كالوالدة الشفيقة مع ولدها.. وكان بعض فقهاء الظاهر يؤذونه ويحسدونه..»

الرواة عن أبي يوسف يعقوب الدهماني

الاسم - اللقب - الكنية	إسم البلد أو القبيلة	المرجع
أبو عيسى زيد الدهماني	بنودهمان	الدباغ، ج 1 ص 16
جابر الجندوبي	جندوبة	10 ب، 19 أ، 57 ب
أبو محمد بشير بن سهل الرياحي	رياح	17 ب - 118
أبو زكريا يحيى المزاتي	مزاتة	118
أبو الحسن علي اللواتي	لواتة - الفزان	118
أبو اسحاق اللباني	الليانة	16 ب
يوسف المعروفي	منزل بني معروف	16 ب
أبو رضوان الهبيوني	هبيون	117
أبو علي عمر القروي	القيروان	17 ب، 50 ب
أبو يوسف يعقوب الطيني	طينة	119
أبو علي غسان الكنائسي	الكنائس	119
أبو زيد الشريدي	الشريد	19 ب، ج 1 أ، ص 90 ب
أبو زيد عبد الرحمان الماموني		19 ب
أبو محمد حجر		20 ب
أبو عثمان الفطناسي	فطناسة	20 ب
أبو محمد عبد المحسن النابلي	نابل	20 ب
أبو زكريا يحيى المازني	مازن	121
زايدة الرياحي	رياح	121
أبو محمد عبد السلام بن عبد الغالب		121
أبو العباس بن شيخ الرباط		21 ب، 1124
أبو موسى عمران الرياحي	رياح	21 ب
أبو الرياح فرج المسراتي	مسراتة	124
أبو محمد عبد المنعم الحكيمي	حكيم	127
أبو العباس القسطلاني		127
أبو محمد عبد الباري الهبيوني	هبيون	31 ب، ج 1 أ، ص 192

الاسم - اللقب - الكنية	إسم البلد أو القبيلة	المرجع
علي بن يوسف القتادي	منزل المزاتين	129
أبو عثمان سعيد	كنيسة البرج	31 ب
أبو زكريا بن هناصر	لمطة	25 ب، 135
أبو عيسى زيد الدهماني	دهمان	129
أبو يوسف يعقوب الدهماني	دهمان	37 ب
أبو الحجاج المعروف	منزل بني معروف	37 ب
أبو علي فضل الصفاقسي	صفاقس	37 ب
عبد الرحمان العجمي		37 ب
أبو عبد الله الينبلي	أنبولة؟	34 ب
سلامة بن أحمد الهبيوني	هبيون	135
أبو زكريا يحيى بن وتران		36 ب، 136 ب
أبو محمد سلطان القلالي		36 ب
أبو عبد الله محمد بن الحداد		36 ب
أبو علي القوري		141
أبو علي سالم	منزل الفلاحين	42 ب
أبو العباس الغماري	غمارة	114 أ
أبو سعيد الفطناسي	فطناسة	42 ب
أبو علي حسن اللمطي	لمطة	137
أبو علي الكسراوي	كسرى	137
أبو عبد الله بن أبي دلف		138
عطية البوزيدي (مؤذن)		38 ب
أبو علي حسن اللواتي	لواتة	140
أبو العباس القردموسي (فقيه)	قصر الجم	150
عبد المنعم بن عبد الحكيم		52 ب
أبو بكر سليمان المعروف بابن القابلة		157
أبو يوسف يعقوب بن أبي القاسم الزعبي	زعب	61
أبو محمد عبد الغفار المغراوي	مغراوة	163
أبو علي المزاتي	مزاتة	164
أبو العباس بن برهون المتطبب (645 هـ)		168
فارس بن جواد	حكيم	172
عبد الغالب المهدي	المهدية	109 ب
عبد المنعم الحكيمي	حكيم	114 أ
عبد السلام الكماد		1124

يحتاج التطرق إلى هذه القضية إلى الملاحظات المنهجية التالية :

- قراءة نقدية للمصادر التي غالباً ما طمست الحقيقة أو شوهتها، فتناست ذكر هذه الفئات أو تحدثت عنها بطريقة منحازة وانتقائية، وظل ابن خلدون، متفوقاً في هذا الشأن على غيره من مؤرخي المغرب وقشتاك، فهو مثلاً أقرب إلى الموضوعية من ابن مرزوق الذي جاء مسنده كتاباً في مناقب أبي الحسن المريني أكثر منه تأليفاً تاريخياً.

- مسألة تحديد المصطلح : العامة هي متصور واسع وغير محدد تدقيقاً، يضم فئات شعبية وأصنافاً مختلفة، وهو يعرف عادة باللفظ المقابل له : الخاصة. فإذا كانت هذه الأخيرة تضم النخبة والمقربين إلى السلطان من أهل الخطط وأصحاب الجاه، فإن العامة هي بقية الفئات الاجتماعية المحرومة من الثروة والمعدومة النفوذ والجاه، وتتكون داخل المدن من الحرفيين وصغار التجار والعاملين في الزراعة والرقائق، وكذلك من العاطلين على العمل، على أن المؤلفات التي كتبها أقلام قريبة من المتنفذين تتحدث عنهم بازدراء، متعمدة استعمال مصطلحات نابذة، تضعهم في مقام " المهمشين " من الفئات الرثة، فهم المغوءاء لكثرتهم كالجراد، والأوباش لشدة اختلاطهم، وأوغاد القوم لحماقتهم وخفة عقولهم، والدَّهْماء لسوادهم وكثرتهم، والأشرار، وهم السفهاء وأهل الشطارة لخبثهم وشرهم (1).

وليس غريباً حينئذ أن تكون هذه الفئات التي وصفت بكل رذيلة وفساد مصدراً للاضطرابات الاجتماعية والقلق والانتفاضات، التي اعتبرت بدورها فتناً، (2). وقد وصفت هذه الحرب الأهلية أحياناً أخرى بالثورة، وتميزت فعاليتها بقيام هبة، وهي الأصوات المفزعة والفاحشة التي تسمع في خضم هذا التحرك.

تلك هي بعض المصطلحات التي استعملتها مصادرنا، وهي تأتي حجة لدى الضيم الذي تعرضت له فئات العامة، وتنكر مؤرخي المخزن لأعمالها، إذ سارعوا إلى إدانتها وإزالتها وتقرباً، دون بحث جدي عن حقائق الأمور.

(1) انظر حول هذه المصطلحات : ابن منظور، لسان العرب. دائرة المعارف الإسلامية، مادتي فتنة وعامة.

(2) قرآن، سورة البقرة الآية 191 : وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة .

- تصنيف حركات العامة: إنَّ سعينا لكشف اللثام عنها يفسر هذه المحاولة التصنيفية التي تنطلق من المكان والزمان، ومن اختلاف الأسباب لقيامها، منها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنها الحركات الموجهة ضد الدخلاء المحتلين، الخ... كما أن القوى المشاركة فيها تعتبر مؤشرا آخر على تمشي هذه الحركات، وكذلك الأمر بالنسبة الى تطور الأحداث وردود فعل القوى المتصارعة معها. ولعل هذه المعطيات متجمعة تخول لنا البحث في طبيعة هذه الحركات : لصالح من كانت، وما هو دورها التاريخي الفعلي وحجمها الحقيقي ونسقتها وعلاقتها بالمجالين الحضري والبدوي؟

(1) ردود فعل العامة أثناء المجاعات :

(1) سنة 543هـ/1148م :

ارتبط تصدير افريقية للحبوب أو توريدها لها بالمعطيات الطبيعية المتقلبة وبالظرفية التاريخية العامة، فقد كانت أساسا مصدرة للقمح إلى صقلية قبل أواسط القرن الخامس هـ/XI م. لكنها أضحت موردة له على اثر اهمال للفلاحة، ومما يبين الحاجة الملحة لاستيراد الحبوب وخاصة زمن الشدة، هو عدم مساندة العامة لرغبة الفقهاء في مقاطعة النورمان عند استيلائهم على صقلية وطردهم للعرب منها سنة 484هـ/1091م (1). على أن توسع النورمان في المتوسط لم يقف عند هذا الحد، بل سيطر على شريط ساحلي يمتد من طرابلس إلى مشارف مدينة تونس، مدخلين الاضطراب الاجتماعي ناشرين الدمار في قطاعي الفلاحة والتجارة، عاملين على قطع المدن عن نواحيها. وهو أمر يفسر استنفار مدن افريقية وأريافها وتأهبها للدفاع عن نفسها، ونظمت المدن التي تخشى انزالا بحريا مقاومة متعددة الأوجه، فقد " أخذ أهل تونس في الاستعداد والأهبة والوقوف بجماعاتهم وقتا بعد وقت عند باب البحر بمحضر واليهم معد بن منصور ". ورفضت العامة تصدير القمح إلى إحدى المدن الإيطالية في سنة مجاعة، ووقفت في وجه صنف من التجار المحتكرين الذين يقومون بمضاربات لتحقيق أرباح مشطة (2).

(1) انظر : H.R.Idris, Les Zirides, TII, p.666

(2) انظر : ابن عذاري، البيان المغرب، بيروت 1948، ج 1، ص 313-314. Idris, op.cit, TI, p.369,361

أما الدور الثاني من هذه الحركة، فانه تمثل في طرد الوالي الحمادي إلى بجاية، وبعد أن حل محلّه قائد من قواد صنهاجة مدة يسيرة انتهت بإقالته، تمكنت هذه الفئات لأول مرة من الاستحواذ على السلطة، " وبقي البلد في حكم العامة ".

وبالتالي يمكن أن نتحدث بدون مجازفة عن ظهور حركات استقلالية بالمدن قادتها العامة المتحالفة مع العلماء في ظل هذا التفكك السياسي والاجتماعي. لكن هذه الحركات الجينية أجهضت عند دخول الموحيدين مدينة تونس عنوة (1).

(ب) هل أدّى الجوع إلى ردود فعل العامة ؟

كثيرا ما نعثر في طيات المصنفات التاريخية على وصف مدقق للأوضاع المساوية التي كان الناس يعانون منها زمن الكوارث الطبيعية والمجاعات، ونورد فيما يلي بعض النماذج الخاصة بالقرنين السابع والثامن هـ/ XIII-XIV م.

ففي أواسط القرن السابع حل بمدينة تونس جوع ناجم عن نقص في الانتاج الزراعي، وارتفاع مشط في أسعار الحبوب حتى بلغ القفيز من القمح 20 دينارا ذهبيا ومن الشعير 10 دنانير، " وأصاب الناس هول عظيم حتى صاروا يموتون في الأسواق والأزقة ". والملاحظ أن العبارة الأخيرة تكررت أكثر من مرة (2)، مما يوحي بأن الاسواق كانت المجال المدني الاخير الذي تلتجئ إليه جماعات الجائعين في بحث يائس عن الخبز.

ولم تكن الصوفية غائبة عن هذا المشهد، بل على العكس من ذلك عرفت حضورا مكثفا داخل الأسواق خاصة أن الكثير من هؤلاء الصوفيين كانوا حرفيين، من خياط وفران وتاجر وحطاب وغيره. وقد حوت قدرا هاما من ردود فعل العامة زمن الأزمة، فساعدت على نشر الحلول الغيبية تارة، ورمت طورا فتات الخبز لهؤلاء الجائعين. وهذه شهادة حية جاءت على لسان أبي الحسن الشاذلي الذي تحدث قائلا: " لما دخلت مدينة تونس وجدت فيها مجاعة شديدة ووجدت الناس يموتون في الأسواق، فاشترت الخبز من باب المنارة وناولته الناس فتناهبوه، ثم أخرجت الدراهم فناولتها الخبز فوجدتها زائفة " (3).

(1) راجع : المراكشي، العجب، 1978، ص 333.

(2) مناقب، رقم 18555، ص 15، ب. (3) مناقب أبي الحسن الشاذلي، طبعة حجرية، ص 5.

أبي زيد القيام عليه، مستغلا في ذلك الظرفية الاقتصادية. وهكذا أضيفت الى الصعوبات الاقتصادية تعقيدات سياسية وتوترات اجتماعية، مما جعل السلطة المخزنية تتراجع في قرارها وتقطع نقود الحندوس بعد ستة أشهر من ضربها. وبهذا تم القضاء على الحركة في مهدها، بعد أن التحق ابن أبي زيد بقبيلة رياح سنة 661هـ/1263م فاراً من المستنصر.

(2) العامة في حركة ابن أبي عمارة:

تعتبر المصادر المؤرخة لهذا الحدث الراجع إلى نهاية القرن السابع هـ/ XIII م، متأخرة عنه بنحو قرن كامل، وهي الأخبار التي أوردها كل من ابن خلدون وابن الخطيب وابن قنفذ. أما مصادر النصف الثاني من التاسع هـ. مثل الأدلة لابن الشماخ وتاريخ الزركشي فإنها اقتصرت في الغالب على نقل الروايات السابقة. وتتفق على إدانة الدعي، دون تتبع حقيقي لدور العامة في قيام هذه الحركة (1).

(أ) جذورها:

- بؤدار الأزمة الاقتصادية: كثيرا ما تحكمت نزوات الطبيعة في التطورات الظرفية، فوافق التناوب بين السنوات الجافة وبين السنوات السمان انتقالا من دورة مؤهلة لقيام الاضطرابات الاجتماعية إلى أخرى متميزة بالاستقرار الاجتماعي. فإذا كانت أيام الواثق (675-687هـ) "هادئة راضية"، فإن حكم أبي اسحاق (679هـ-681هـ) شهد حركة هددت كيان الحكم الحفصي، متزامنة مع استفحال ظاهرة الجوع في البلاد (2).

عرفت افريقية سنة 678هـ/1279م. نقصا في الانتاج الفلاحي، يفسر بالتجاء الناس إلى أكل القمح فريكا في ربيع السنة الموالية. لكن هذه الأخيرة لم تسلم من كارثة طبيعية حلت بها قبيل الحصاد، فأدت إلى فساد الزرع، وإلى ائتلاف الماشية معه (3). وفي السنة الموالية من هذا الحدث قامت حركة ابن أبي عمارة. إذا كان الواثق قد أمر برفع المظالم وإحراق أزمة المؤدات، ومحا رسوما ووظائف كانت على الناس، فإن أبا اسحاق ابراهيم أتبع سياسة تميزت بالاسراف زمن الشدة،

ومن المعلوم أن هذه الأزمات الدورية تتعاقب حسب نسق متفاوت المدة، في ارتباط مع تطور الظروف المناخية خاصة، والظرفية التاريخية عامة. فبعد ست سنوات من الطاعون الجارف الذي شمل عديد البلدان المتوسطية، عاود شبح المجاعة وخيم من جديد على مدينة تونس سنة 755هـ/1354م، وارتفع سعر الطعام مرة أخرى بالمدينة حتى بلغ القفيز من القمح 11 دينارا ذهباً والشعير إلى نصف ذلك (1).

وإذا كانت المصادر لا تبخل علينا بالمعلومات المتعلقة بالكوارث، فإنها قلما تتعرض إلى ردود فعل الفئات الشعبية، مما يجعلنا نعتقد أنها كانت ضعيفة. ففي سنة 862هـ/1457م، ارتفعت أسعار الحبوب بتونس حتى بلغ قفيز القمح 4 دنانير ذهباً والشعير نصف ذلك، فشكى الناس قلة الطعام وغلاءه للسلطان، فأمر بأن يخرج من المخزن في كل يوم ما يصنع منه ألف خبزة وتفرق على الفقراء بتونس بباب ينتجمي، فبدأ بتفريقها في ثالث ربيع الثاني ودام إلى رجب حتى "كثر الطعام الجديد ورخص ثمنه" (2).

ونرجح أن الكوارث الطبيعية لم تؤد إلى رد فعل حقيقي للعامة، أما الأزمات الاقتصادية، فكثيرا ما تدرجت إلى السفح، متحولة بذلك إلى اضطرابات اجتماعية. ولنا مثال في الرد على السكة المغشوشة التي ضربت سنة 660هـ/1262م، ذلك أن العملة الفضية عرفت تراجعاً في قيمتها، تفسره عوامل خارجية مرتبطة بتدني بطيء لقيمتها ابتداء من القرن XIII م إلى حد القرن XV م بالمدن الأوروبية المحتاجة إلى الذهب الافريقي المتوفر لها مقابل تصديرها للفضة إلى بلاد المغرب (3).

ومهما كانت الأسباب، فإن هذه الوضعية أدت إلى ضرب نقود نحاسية سميت الحندوس وذلك على غرار الفلوس بالمشرق. لكنها لم تسلم بدورها من الغش والتدليس. "فضربها أهل الربيب ناقصة عن الوزن وقشا فيها الفساد"، وتدخلت السلطة السياسية من جديد لقطع هذا الأمر، منزلة بالمدلسين عقوبات صارمة، لكن بدون جدوى. فقد أصرت العامة على التخلص من هذه النقود النحاسية التي أحدثها السلطان المستنصر بالله الحفصي، "وأعلن الناس بالنكير في شأنها وتنادوا بالسلطان في قطعها وكثر الخوض في ذلك وتوقعت الفتنة" (4). وفعلنا حاول ابن عم السلطان أبو القاسم بن

(1) الزركشي، تاريخ الدولتين، تونس 1966، ص 95.

(2) المصدر نفسه، ص 150.

(3) فسر ابن خلدون ظهور الدرهم الزيوف بافريقية وقتذاك وضرب الدرهم الجديد عوضاً عن القديم، بمدى "غش اليهود المتناولين لصرفها وصوغها. كذا في ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 658. انظر أيضاً:

R.Brunschvig, Les Hafsides, T II, p.74.

(4) ابن خلدون، نفس الاحالة، ص 659. انظر أيضاً: الزركشي، تاريخ، ص 38. ابن الشماخ، الأدلة، تونس 1983، ص 67.

(1) راجع: برنشفيك، تاريخ الحفصيين، ج I، ص 84-89. (2) ابن الشماخ، ن.م، ص 136.

(3) الزركشي، ن.م، ص 45.

فزاد في العوائد ليجد الراحة في لذاته بعد تقدم غزواته، وقلّت المجابي في أيامه وكثر الإخراج والانفاق" (1).

وليس صدفة أن يتزامن ظهور هذه الحركة مع بداية حملة لجمع الضرائب، شملت وطن هوار في غرب البلاد (2). وقد بادر ابن أبي عمارة عند دخوله مدينة تونس إلى رفع ضريبة الانزال عن السكان، وذكرت له معظم المصادر هذه "الخصلة"، باستثناء ابن خلدون وهو أمر له مغزاه لأن جده أبا بكر بن الحسن بن خلدون كان وقتذاك صاحب الأشغال المشرف على الجباية، وقد قام ابن أبي عمارة بقتله (3).

ويبدو أن سياسة أبي اسحاق ابراهيم الاجتماعية كان لها دور فاعل في ازدياد التوتر الاجتماعي داخل المدن الإفريقية، إذ "استولت العرب في أيامه بتونس على القرى والمنازل ونهبوا الأموال والحريم، وهو أول من كتب البلاد الغربية للعرب بالظواهر" (4). ولئن كان الصراع بين البدو والحضر لا يكاد يوجد في فترات الرخاء الاقتصادي، فانه يطفو على السطح زمن المسغبة، عندما يجبر القبائل على ترك مقرها والانتقال إلى التلّ وتطويق المدن وما يعني ذلك من أضرار بالمزروعات والمغروسات.

على أن الأمر يبدو أكثر تعقيدا من ذلك، إذ أن مهادنة السلطان لهذه القبائل لا يعني تهدئتها، بل على العكس من ذلك استندت حركة ابن أبي عمارة على عصبية أحداها، وهي قبيلة أولاد دباب السليمية.

- التوسع القطلاني : إلى جانب الأوضاع الاقتصادية الداخلية، كان للتوسع القطلاني دور في ازدياد القطيعة بين السلطان والعامّة، ذلك أن مجيء أبي اسحاق ابراهيم للحكم كان بدعم من الملك "بيار الثالث" ملك الأرقون، الذي ساندته لأفتكاك السلطة من ابن أخيه الواثق، متطلعا من وراء ذلك إلى بسط نفوذه على البلاد وزيادة حجم العائدات التجارية. ولئن خيب أبو اسحاق هذه الآمال فيما بعد، فإن ذلك لم يثن القطلانيين عن معاودة التدخل في شؤون إفريقية سنة 679هـ/ 1280م، مساندة لقائد

(1) ابن القنفذ، ن.م.، ص 136، 139.

(2) ابن خلدون، ن.م.، ج VI، ص 686. ابن الشعاع، ن.م.، ص 77.

(3) المصدر نفسه، ج VI، ص 692. أما عن ضريبة الانزال، أو النزول، فهو أداء يؤخذ على العقارات تلبية لحاجيات الجند النازل بالبلد، ويورد "دوزي" أن النزال أو الانزال تعني ضرورة ابواء الجند، أما النزيلة وجمعها نزائل، فهي المعونة التي توفرها الرعية للامير وجيشه أثناء تحركاته. انظر :

Dozy, Supplément aux Dictionnaires Arabes, T II, p. 661. وورد في البيان المغرب (ج 2 الخاص بالاندلس) عبارة النزائل واستنزال. وفي المسند لابن مرزوق (ص 283، 284) : "مما عظم به المصائب النزول المعهود في بلاد الاندلس وغيرها من العدوتين"، والانزال في دور المعتبرين بعدوة الاندلس وهو ضرر عظيم ومما رفعه عن أهل البوادي جملة لا تحصى كثرة كالخرص والبرنس والضيافة والانزال... (4) ابن قنفذ، الفارسية، ص 139. وكذا الزركشي، المصدر السابق، ص 43.

قسنطينة الذي ثار على أبي اسحاق. وقد انتهت هذه المناورات باحتلال السواحل الإفريقية وبالخصوص جزيرة جربة سنة 683هـ/ 1284م (1).

وفي الأخير فان اعتماد أبي اسحاق على القطلانيين في بداية أمره يعتبر خطأ قد أدى إلى فتح الأبواب على مصراعيها لتغلغل النفوذ الاقتصادي والسياسي للأراقون، وقد أثار هذا الأمر سخط الشعب وتدمره، فكان "الناس على تزلزل لأجل سطوته وانقطاعه إلى شهوته" (2).

- الاستبداد المخزني : واجه السلطان التوترات الاجتماعية والصراعات السياسية بالتخلص من خصومه فنكّل بهم وقتلهم الواحد تلو الآخر، حتى كثر أعداؤه، وشملوا التكتلات السياسية في البلاط وخارجه. ففي صفر سنة 679هـ قام بقتل الواثق وأبنائه الثلاثة (الفضل والطاهر والطيب) بعد أن علم أنه اتصل بقائد النصاري الذي يمثل الحرس الشخصي للسلطان للتخلص منه. وكان للواثق بن المستنصر شعبية لدى شيوخ الموحدين والجند الذين ساندوا فيما بعد ابن أبي عمارة (3).

وكانت المناورة والسعاية القانون السائد في حياة البلاط المتميزة بتعدد التكتلات : شيوخ الموحدين والاندلسيين، وأهل البيوتات من تونس والعلوج والأعراب. والظاهر أن السلطان فشل في التحكم في مختلف هذه الاطراف.

ب) طبيعتها : عصبية قبلية على رأسها حرفي، لكن بدون ايديولوجية : ولد أحمد بن مرزوق بن أبي عمارة بالمسيلة سنة 642هـ/ 1244م. ونشأ ببجاية. وذكر ابن قنفذ أنه كان "خامل النشأة كثير التطور"، أما ابن خلدون فاعتبره من "بيوتات بجاية الطارئين عليها من المسيلة، ونشأ ببجاية وسيما محترفا بصناعة الخياطة" (4). ومهما يكن من أمر فاننا نتساءل عن مدى فاعلية الحرفيين في المجتمع والسياسة (5).

(1) ابن قنفذ، ن.م.، ص 138. انظر أيضا : Brunschvig, op, cit, TI, pp. 74-77.

(2) المصدر نفسه، ص 140.

(3) ابن خلدون، ن.م.، ج VI، ص 682-684. ابن قنفذ، ن.م.، ص 138-139-141. الزركشي، ن.م.، ص 43-44. وفي جمادى الأولى من نفس السنة قبض على ابن الحبير وهو من المقربين للواثق وصادر أمواله وأمتحنه وقتله. وفي ربيع الثاني كان دور أحمد بن أبي بكر بن سيد الناس الأندلسي لانه كان "يبغض دولته ويتسبب في زوالها". وفي نفس السنة قبض على محمد بن أبي هلال الهنتاتي لانه كان يسعى للفتنة. وبهذا فقد حليفا سابقا له ببجاية الذي ستكون نقطة انطلاق الحركة. وفي سنة 680هـ كانت نهاية عبد الرحمان بن ياسين المعروف بابن أبي الأعلام. وفي العشر الآخر من شوال 681هـ قتل أبا محمد عبد الوهاب الكلاعي المتهم في السعاية بابن سيد الناس واستخلص أمواله. وفي سنتي 679-680هـ تولى خطة الجماعة على التوالي : ابن الغمار وابن أبي الدنيا وابن زيان ثم ابن الغمار ثانية.

(4) انظر على التوالي الصفحات : 144، 692، 47 من المصادر سابقا.

(5) راجع الفصل الخاص بالتنظيم الحرفي، انظر أيضا : Massignon, Opera Minora, T I, pp. 369-383. A.Hourani and S. M. Stern, The Islamic city, pp. 25-63.

R.Brunschvig, op.cit. T II, p. 150, 202.

وتدلّ بعض المؤشرات على طبيعة حركة ابن أبي عمارة : فهو خياط ، سارع بحذف الانزال عند دخوله تونس ووجد مساندة من قبل العامة بالأسواق ، والتجأ في آخر أيامه إلى التستر في دار فرّان من أصل أندلسي . فالشعور بالانتماء إلى صنف الحرفيين كان موجودا ، لكن أغلب الحركات ظلت متجذرة في طبيعة العلاقة بين المدينة والريف . وبناء على ذلك فإن هذه الحركة التي قادها حرفي لم تنطلق من داخل الأسوار ، بل حركتها عصبية القبائل العربية .

- وذكر ابن خلدون أن ابن أبي عمارة كان يحدث نفسه بالملك منذ البداية (1) . وحاول في المرة الأولى توخي الطريقة التقليدية للوصول إلى الحكم ، فاختلط بعرب المعقل المنتشرين بصحراء سجلماسة ، وادعى أنه الفاطمي المنتظر وأنه يحيل المعدن إلى ذهب بالصناعة (2) على أن محاولة ابن أبي عمارة في السيطرة على إحدى النقاط لتجارة العبور باءت بالفشل ، فانتقل إلى منطقة طرفدارية أخرى : جهة طرابلس . هنالك اعتمد على قبيلة بني دباب التي كانت لها مساهمة تذكر في حركة ابن غانية وقراقوش في نهاية القرن السادس هـ ، وكان رئيسها مرغم بن صابر بن عسكر الدبابي القائد العسكري الذي جسد طموحات ابن أبي عمارة على أرض الواقع ، وعلى حد تعبير الزركشي " جمع عليه العرب " (3) .

هذه الحركة بدأت في 4 محرم سنة 681 هـ . عندما التقى الفتى نصير بابن أبي عمارة ، ولقنه الدور الذي يجب أن يقوم به لادعاء الانتساب إلى البيت الحفصي ، باعتباره الفضل بن الواثق وتعتبر بيعة أولاد دباب له ومناصرته الحدث الفاصل الذي كان بمثابة البداية الحقيقية للحركة التي شرعت في محاصرة مدينة طرابلس ، ولما استعصت عليهم ، تحول بنو دباب إلى ناحية المدينة ، واستوفوا المجابي من زنور وهوارة ، ومن لاية وزواغة ، وأخيرا من جبل نفوسة وغيان . ولم تتطلب هذه المرحلة إلا بضعة أشهر (4) . على أن هذه الحركة لم تكتسب عصبية قوية إلا بالتحاق قبيلة بني كعب بها ، ومسارعة سائر المدن الاعتراف بسلطة ابن أبي عمارة . وما انفكت دائرة نفوذه تتسع في حين أن جيش أبي زكريا بن أبي اسحاق ابراهيم القادم من تونس تقلص عدده ، وما كاد

يصل بلد قمودة حتى تسلل عنه الكثير وأجبر على اتباع طريق العودة . وتمكن ابن أبي عمارة من دخول وسط البلاد واخضاع المدن الساحلية والقيروان دون مقاومة حتى وصل مشارف تونس .

ج) مساندة العامة :

لم يتمكن أبو اسحاق من تعبئة جيش متماسك ولا من استقطاب القوى الاجتماعية والسياسية حوله ، بل أن طبقات الجنود وشيوخ الموحدين وعلى رأسهم كبير الدولة ابن ياسين التحق بابن أبي عمارة ، ويفسر ابن خلدون هذا الأمر بكون أرباب الدولة بقوا أوفياء إلى أبناء المستنصر ، ولم يتحمسوا لحكم أبي اسحاق ، وهو دخيل كان بالأندلس واستولى على الحكم قسرا ، بعد أن شنّع بالوائق وأبنائه وقتلهم .

وبعد فرار أبي اسحاق في اتجاه قسنطينة ، دخل ابن أبي عمارة تونس في 27 شوال 681 هـ . وبويع بها . ومما يدل على مدى اهتمام العامة بهذه الحركة هو شدة ازدهارهم ، حول باب منارة عند دخول ابن أبي عمارة ، مساندة له (1) .

وأبقى على المؤسسات الموحديّة التقليدية ، دون تغيير يذكر ، فعين شيوخ الموحدين في المناصب العليا إذ قلد الوزارة لموسى بن ياسين والحجابة لأبي القاسم أحمد بن الشيخ والجباية لعبد الله بن مكي .

لكن من جهة أخرى نكّل بصاحب الأشغال أبي بكر بن الحسن بن خلدون ، ثم قبض على أهل البيت الحفصي واعتقلهم وهم يقتلهم واستأصل أموالهم ، كما أمر بإزالة ضريبة الانزال ، وبهدم الفندق الذي يباع فيه الخمر بباب البحر (2) .

إن هذه المؤشرات تدل على مدى اقتران هذه الحركة بمصالح المجتمع الحضري وبالأخص بصفة الحرفيين والعامة . ورغم اعتماده على عصبية البدو ، فإنه أقدم منذ الأيام الأولى لاستيلائه على الحكم بتونس على التشفي من الأعراب الذين دخلوا معه المدينة وأظهروا التعدي على الناس (3) .

ولم يختلف موقف العامة ببجاية عن نظيره بتونس ، إذ ما أن علم الناس بهزيمة أمير بجاية أبي فارس بن أبي اسحاق في صفر سنة 682 هـ . أمام جيش ابن أبي عمارة ، حتى هم الاضطراب بالمدينة ، وتنكر الناس لسلطة الأمير الحفصي أبي زكريا بن أبي اسحاق ، ولم يتمكن الفقهاء من احتواء هذه الهبة ، حتى أن العامة رفضت الانصياع لكلام قاضي

(1) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 692 .

(2) نفس المصدر والصحيفة ، ابن الشماخ ، الأدلة ، ص 79 . ويذكر الوزان (ن.م. ج 1 ، ص 214) أن الغرض الذي يجري وراءه الكيميائيين هو تزيف العملة . وذلك بمتابعة تجارب في هذا الغرض . أما ادعاء المهدوية فإنه أمر معهود بدوره يدل على مدى عمق الأزمة ودرجة الاحباط ، وقد تحول إلى تهمة الصقها ابن البراء قاضي إفريقية بأبي الحسن الشاذلي ، إذ قال للسّلطان : " أن هـنا رجلا من أهل شاذلة يدعي الشرف وقد اجتمع عليه خلق كثير ويدعي أنه الفاطمي ويشوش عليك بلادك " - مناقب الشاذلي ، ص 10 .

ويدعي أنه الفاطمي ويشوش عليك بلادك " - مناقب الشاذلي ، ص 10 . M.Kably, Société , pouvoir et Religion au Maroc à la fin moyen-âge, pp.97-100

(3) الزركشي ، ن.م. ، ص 45 .

(4) ابن خلدون ، ن.م. ج VI ، ص 690 ، ابن قنفذ ، ن.م. ، ص 141 ، الزركشي ، ن.م. ، ص 45 .

(1) الزركشي ، ن.م. ، ص 47 .

(2) ابن خلدون ، ن.م. ج VI ، ص 693 . ابن قنفذ ، ن.م. ، ص 143 الزركشي ، ن.م. ، ص 47-48 ابن ناجي ، معالم ، ج VI ، ص 93-96 .

(3) الزركشي ، نفس المصدر والصحيفة .

المدينة عبد المنعم بن عتيق الذي كان يدعو الناس للاعتراف بسلطة بني حفص، بل أنها قتلت ابنه وقامت بترحيله بحرا، وقدمت عليها محمد بن سرغين قائما بطاعة ابن أبي عمارة (1). أما الأمير الحفصي أبو زكريا، فإن العامة لاحقته عند هروبه، وقتلته، "ثم رفع رأسه إلى تونس وطيف به على عصا في الاسواق والسفهاء يضحكون والنساء يولولن" (2). ان هذا الأمر يدل على مدى تجاوب العامة مع ابن أبي عمارة، ولاشك أن سكان أهل بجاية - وهي المدينة التي نشأ فيها ابن أبي عمارة - لم تكن تخفى عليهم الهوية الحقيقية للرجل. فاذا كان الأمر كذلك، فلماذا فشلت اذن هذه الحركة وبصورة أخرى فما هي محدودية هذه الانتفاضة؟

يعزى السبب الأساسي الى فك الترابط مع البدو، اذ لم يمض أكثر من 25 يوما على دخوله تونس حتى سارع إلى التخلص من البدو، فأخذ أمراءهم وكانوا نحو 80 رجلا وأودعهم السجن. إن التنكر لأنصاره في السابق، والمحافظة على الأمر الواقع مع منح بعض الامتيازات للعامة بالمدينة، كان ايداها بانفصال البدو عنه والسعي لمحاربتهم، بعد أن خيبت آمالهم فيه، وكشف عن خطة ترمي استئصال شأفتهم، اذ كلف أحد شيوخ الموحدين عبد الحق بن تافراجين بقيادة جيش، " وأمره بقتل من ظفر به من العرب " (3). ان هذه الممارسات تدل على مدى تذبذب الحركة، التي اعتمدت على البدو من جهة وأبقت على الشرعية السابقة ولم تتمكن من تغيير جوهر في مستوى الهياكل الاجتماعية والسياسية من جهة ثانية.

والجدير بالملاحظة انه لم يغضب البدو فحسب، بل فئات أخرى من المجتمع الحضري بدأت تنفصل عنه تدريجيا. فقد أخرج نحو 350 من زناته من القصبة إلى السجن. وعندما سمع بتحريك الأمير أبي حفص عمر، داخلته الظنة في أرباب دولته، فقبض على عمران بن ياسين شيخ دولته وأبي الحسن بن ياسين وابن وانودين وعلى الحسين بن عبد الرحمان رئيس زناته وقتلهم واستصفى أموالهم (4). ولئن كنا لا نعلم الدوافع الحقيقية التي تفسر تصرفه، فإننا نشك في مدى موضوعية المصادر التي نعتته بشتى النعوت السيئة: فقد كان يقطع المنكر ويرتكبه، قتالا، ظالما خسيسا بخيلا فاجرا كذابا مخلفا للوعود (5).

واذا كنا لا نشك في مناصرته للعامة، فإن السياسة الصلبة التي اتبعها جعلت عديد القوى تتاجزه العداء، من نصارى وحفصيين وبالخصوص الأعراب الذين ساعدوا أبا حفص عمر لاسترجاع سلطة بني حفص، وقامت بأمره قبيلة الكعوب حتى وصوله للحكم. وكانت نهاية ابن أبي عمارة - مثل بدايته - في منزل من منازل الحرفيين، وعندما أيقن بالهلاك، اختفى قرب الصفارين عند بعض السوق، في بيت رجل فرّان من أصل أندلسي وهو أبو القاسم القرموني في 23 ربيع الآخر 683هـ. (1)، هنالك تمّ اللقاء الغبض عليه، وقتل بعد التنكيل به. وانتهى هذا السيناريو، واعتبرته جل المصادر مغالطة، حتى قال ابن الخطيب: غريبة من لعب الليالي ما خطرت لعقل ببال (2).

(3) تنامي دور العامة السياسي في القرن الثامن هـ / XIVم:

(أ) حركات العامة بتونس: لم تكن الامارة خاضعة إلى رغبات فئات العامة طيلة العهد الموحد وبداية حكم الحفصيين، على أن توالي الأزمات السياسية والاجتماعية وما انجر عنه من ضعف المخزن بتونس يفسران تنامي دور العامة في الحياة السياسية خلال القرن الثامن هـ / XIVم. والأمثلة كثيرة تبرهن على ذلك وتبين طبيعة هذا التدخل ومدى فاعليته.

فعلى اثر موت السلطان أبي يحيى أبي بكر سنة 747هـ / 1346م، تنازع إبنه أبو حفص عمر وأبو العباس أحمد على تولي الحكم، وقد كان للأول " صاغية في قلوب الفوغاء من غشيانهم وطروقه منازلهم " فساندته في اقتحام المدينة على أخيه أبي العباس أحمد، وقامت معه متصدية لجيش منافسه، وقتل في هذا الحدث عدد من العرب الواصلين صحبة الأمير أبي العباس أحمد (3).

(1) ابن خلدون، ن.م، ص 694 ابن قنفذ، ن.م، ص 143. الزركشي، ن.م، ص 49.

(2) كذا في الزركشي، ن.م، ص 49.

(3) كذا في الزركشي، ن.م، ص 47. ابن خلدون، ن.م، ج VI، ص 695.

(4) انظر: ابن خلدون، تاريخ، ج 6، ص 695. الزركشي، نفس المصدر، ص 47.

(5) كذا في ابن قنفذ، ن.م، ص 144-145.

(1) انظر: ابن خلدون، ن.م، ج VI، ص 695-696. ابن قنفذ، ن.م، ص 145. الزركشي، ن.م، ص 50 ابن الشماخ، ن.م، ص 80.

(2) كذا في الزركشي، تاريخ، ص 47.

(3) ابن خلدون، ن.م، ج VI، ص 809-810. الزركشي، ن.م، ص 81.

ولئن ترك العامة المجال مفتوحاً أمام جيوش أبي الحسن المريني الزاحفة على افريقية سنة 748هـ/1347م، فإن أصواتهم بدأت في الارتفاع لما بادر الأعراب بمحاربته وصدده عن مدينة القيروان. وقتها أحاط " الغوغاء " بقصبة تونس التي التجأ إليها عسكر أبي الحسن المهزوم وذووه، " واتخذوا الأكلة للحصار وفرقوا الأموال في الرجال " (1).

أما بقسنطينة، فإن هزيمة أبي الحسن المريني كانت ذريعة لمحاولة العامة السيطرة على المدينة، " ففكر الاضطراب وتجلبت السفاه من الغوغاء إلى ما بأيديهم ". وقد ذهب العامة إلى رفض إعادة الحكم الحفصي بالمدينة، ثائرة في وجه العمال، منتهبة أموالهم (2). وفي سنة 750 هـ/1349م، عمت الانتفاضة مدن افريقية وبواديها ضد أبي الحسن المريني الذي أجبر على مغادرة البلاد بعد أن عقد لابنه الفضل على تونس. على أن " الغوغاء " أحاطت بالقصور ورمته بالحجارة، وأجبر على مغادرة المدينة واللاحق بأبيه (3). ذلك هو الدور الذي لعبته الفئات الحضرية للتخلص من حكم المرينيين.

ويتكرر تدخل العامة في تعيين أمير حفصي وعزل آخر سنة 772هـ/1370م. ومرة أخرى نلاحظ أن هذه الحركة تنطلق من البادية، إذ لحق شيخ أولاد بالليل منصور بن حمزة بأبي العباس أحمد ببجاية يستحثه على أخذ الملك بتونس، بعد أن سار أهل دولة الأمير أبي البقاء خالد سيرة عسف. ولم يبق أهل مدينة تونس على أبي البقاء وبطانته إلا بعد محاصرة أبي العباس أحمد للأسوار، وقد حققوا مبتغاهم في كسر شوكتهم والقبض عليه وعلى أعوانه. وأثناء هذه الفترة الحرجة التي تم فيها انتقال السلطة من أمير إلى آخر بحد السيف، " انطلقت أيدي العيث في ديار أهل الدولة لما كانوا يفعلون بالناس من اغتصاب أموالهم وتحاملهم عليهم، واضطربت نار العيث في دورهم ومخلفهم، فلم تكد أن تنطفي " (4).

إن سيناريو النهب والسلب الذي تقوم به العامة في الفترات الانتقالية تكرر عديد

المرات، ففي سنة 838هـ/1434م تمت مبايعة المنتصر وهو آنذاك بقسنطينة، ولما دخل تونس عنوة بعد أن أغلق شيخ الموحدين الباب دون انصاره، قامت " الغوغاء " بانتهاب ديار شيخ الموحدين وأتباعه (1).

والحقيقة أن دور العامة لم يقتصر على عزل أمير وتعيين آخر، إنما شمل سير الحياة السياسية داخل مدينة تونس، وكان عامل تعديل لاستبداد السلطة المخزنية. ففي سنة 856هـ/1452م استغل العامة نزاعاً بين القائد نبيل وحاكم باب المنارة المكحول للتخلص من حاكم الربض، وقتله، على أن السلطان تمكن فيما بعد من القبض على الفعلة، واستئصال شأفتهم (2).

وهكذا يتجلى لنا من خلال هذه الأمثلة تنامي دور العامة السياسي داخل مدينة تونس ابتداء من أواخر القرن السابع وخاصة خلال القرن الثامن هـ، وذلك بتدخلها في تعيين السلطان وبيعته وردع الحكام المستبدين.

ب) نحو تأسيس سلطة مستقلة للعامة بمدينة بجاية : يختلف نموذج بجاية عن تونس باعتبارها مدينة نائية عن مركز السلطة تم فيها تركيز دعائم أكثر صلابة لحكم العامة. فقد فتح موت حاكم بجاية الأمير أبي زكريا سنة 747هـ/1346م عهداً من الاضطرابات الاجتماعية لما أظهر الأمير الجديد أبو حفص المعين من قبل أبيه السلطان أبي يحيى أبي بكر السطو والعسف. وكان ذلك كافياً لقيام " هيعة تمالأ فيها الكافة على التوثب بالأمير القادم، فطافوا بالقصبة في سلاحهم ونادوا بامارة ابن مولاهم " أبي زكريا أبي عبد الله، رغم صغر سنه. وكان لهم ذلك بعد محاصرة القصبة وانتهابها، ولم يجد السلطان الحفصي بداً من قبول الأمر الواقع والاعتراف بالوالي الجديد الذي اختارته العامة، وعينت له حاجباً المولى فارح. وبعث اليهم يسكنهم ويهدئهم (3).

ولئن لم تخرج هذه الحركة عن الشرعية التقليدية لحكم بني حفص، فإن الأمر كان مغايراً سنة 761هـ/1359م، عندما ثارت " الغوغاء " بالعامل يحيى بن ميمون، ونصبت أبا محمد عبد الواحد بن محمد وزيراً للسلطان، في هذه الفترة برزت قيادة حضرية حقيقية تجسدت في ظهور خطة العريف، الذي كان بمثابة المنسق والمخطط لهذه الأحداث. فقد " قام بأمر الرجل - وهو أبو محمد عبد الواحد - بالبلد من الغوغاء علي بن صالح من زعانفة بجاية وأوغادها، التف إليه الشرار والدعار وأصبحت له بهم شوكه كان له بها تغلب على الدولة " (4). إن هذا الحدث يفسر مدى تحكم العامة في سلطة

(1) المصدر نفسه، ص 131. تقول د. حياة ناصر الحجي، (أحوال العامة في حكم الماليك، الكويت 1944، ص 57) إن " النهب أصبح حقاً مشروعاً يعطيه أصحاب السيادة للغوغاء والحرافيش لكسب رضائهم لقاء خدماتهم غير المحدودة في الانتقام من المتسلطين على صلاحيات السلطان الشرعي للدولة ".

(2) ن.م.، ص 146. (3) ن.م.، ص 78.

(4) ابن خلدون، تاريخ، ج VI ص 846.

(1) كذا في ابن خلدون، ن.م.، ص 819.

(2) ابن خلدون، ن.م.، ص 821.

(3) المصدر نفسه، ص 825، الزركشي، ن.م.، ص 98، 89.

(4) الزركشي، ن.م.، ص 105.

المدينة، وهو أمر يدعونا للتساؤل عن الصيغة التنظيمية لهذه الفئات وتركيباتها وأصنافها والدلالات المعنوية للكلمات الواردة في المصادر والخاصة بالفئات الشعبية ببجاية مثل الأوغاد والشرار والدعار والغوغاء وأهل الشطارة والرجولة الخ...

وقد استمرت سلطة العريف فاعلة بمدينة بجاية طيلة أربع سنوات، وفي سنة 765هـ/1460م حدث أن المجموعات الشعبية التي اختارت علي بن صالح عريفا عليها، سئمت عرافته لسبب ما فثارت عليه وانفضت من حوله، مفضلة الرجوع إلى الهياكل السياسية التقليدية المتمثلة في حكم بني حفص. وهكذا فإن تنصيبها للأمير أبي عبد الله محمد بن أبي زكريا يعتبر إيذانا بنهاية هذه التجربة الطريفة في الحكم "الديمقراطي" داخل مدينة بجاية، وتتبع الأمير لأصحابها واستصفاء أموالهم وقتلهم (1). وابتداء من تلك الفترة أصبح لزعم البلد وقائد الاسطول محمد بن أبي مهدي تحكم في "أهل الشطارة والرجولة من رجل البلد ورماتهم" (2). كيف وقع هذا التحول السلبي، هل رجعت العامة إلى قبول الشرعية الحفصية بمحض ارادتها، بعد أن خيبت تجربة العرافة أمالها، أم أن المناورة السياسية الحفصية كان لها دور فاعل في حصول هذا الانقلاب؟ إن طبيعة مصادرها لا تمكننا من التدقيق في هذه المسائل، وكل ما نستطيع اثباته هو أن مدينة بجاية، تمكنت بحكم موقعها الجغرافي النائي عن تونس وتطور الاقتصاد السلمي بينها وبين المدن الأوروبية المتوسطية، من الارتقاء إلى نظام سياسي، شاركت في أرسائه الفئات الشعبية، لكن التجربة بقيت هشة لعدم تملك هذه الفئات النفوذ الاقتصادي والعسكري بالمدينة.

(4) المجتمع المدني في مواجهة القوى الخارجية :

(أ) جدلية العلاقة بين البادية والمدينة والتوترات الناجمة عنها: رأينا أن أهل البادية من الأعراب كان لهم قصب السبق في عديد الحركات السياسية مثل التصدي لحملة أبي الحسن المريني وللسياسة المستبدة لبني حفص، وكثيرا ما كانت تحركاتهم منطلقا لانتفاضات العامة بالمدن. وفي ظل سيطرة العلاقات الاقطاعية في البادية وتأقطع المدينة لم تكن هذه الأخيرة قادرة دوما على بسط نفوذها على الريف المحيط بها بل على العكس من ذلك تمكنت القبائل البدوية من تطويق المدن الافريقية في العهد الحفصي، وقطعها عن بساطتها التي تعتبر الممول الأساسي لها.

مما يفسر أن العلاقة بين الطرفين لم تكن مجرد علاقة تعاون وانسجام، بل تسودها أحيانا التوترات، خاصة في سنين المجاعة التي تحمل بدو السباسب والجنوب على الانتقال إلى الشمال قريبا من أبواب مدينة تونس، وقد لا يستثنون الأراضي المزروعة والمغروسة بحثا عن الأماكن الرعوية. أما نزوح البدو في هذه الفترات الحرجة فانه أمر عسير إذ كثيرا ما كان مقيدا بقوانين حريصة على غلق أبواب المدينة في وجه الغرباء زمن المجاعة حفاظا على المخزون الغذائي الموجود (1).

هذه الأوضاع العسيرة تنعكس سلبيا على العلاقات بين البدو والحضر، فتتمو الغشائن بين الرعاة المنتجعين وأهل المدينة والارباض الذين يشتغل عدد منهم في الملاحاة زراعة وغراسة، ويشعرون بالغبن أمام تعديلات البدو وعجز السلطة السياسية عن التصدي لهم، فتتحول الارباض والضواحي المحيطة بالمدينة والتي تقطنها نسبة عالية من المتضررين، إلى خزان للانتفاضات، ينفجر كلما أختنقت المدينة وفصل أهلها عن موارد رزقهم، سواء أكان هؤلاء من كبار الملاكين العقاريين الذين يتحصلون على الربع العقاري أم من المزارعين الصغار.

وعلى ضوء هذه الملاحظات، يمكن أن نضع ما أطلق عليها ابن خلدون "فتنة الكعوب" في إطارها، وما نجم عنها من ردود فعل للعامة بمدينة تونس. ومن الملاحظ أن الصراع الناجم عن انقسام عرى التضامن بين الطرفين، ليس طبقيا صرفا بقدر ماهو بين مجموعتين متباينتي المصالح وطرق العيش.

- الأعراب وانتفاضات العامة بمدينة تونس بين سنتي 705-708هـ/1305-1308م : تحولت قبيلة بني كعب من جهة طرابلس وسط افريقية في عهد أبي زكريا الحفصي، وكانت بمثابة العصبية لحركة ابن أبي عمارة سنة 679هـ، ثم قامت بأمر السلطان أبي حفص عمر حتى أضحت قبيلة مخزنية تحصلت على الاقطاعات وأخذت العوائد. واعتبارا لازدياد قوتها، توسعت في اتجاه الشمال فأصبحت على مشارف مدينة تونس « وصار اضرارهم بالسابلة وحطمهم للجنات وانتهاهم للزرع » (2). مما أدى إلى اختناق المدينة التي كادت أن تقطع عن ظهيرها الممول لها. ويبدو أن الفئات الشعبية كانت الأكثر تضررا من هذا الوضع الذي أدى إلى غلاء في الأسعار.

(1) وردت مسائل عديدة تتناول هذا الأمر. انظر الفصل السابق.

(2) كما في ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 715.

(1) ابن خلدون، ن.م، ج VI، ص 854.

(2) نفسه، ج VI، ص 895.

المدينة، وهو أمر يدعونا للتساؤل عن الصيغة التنظيمية لهذه الفئات وتركيباتها وأصنافها والدلالات المعنوية للكلمات الواردة في المصادر والخاصة بالفئات الشعبية ببجاية مثل الأوغاد والشرار والدعار والغوغاء وأهل الشطارة والرجولة الخ...

وقد استمرت سلطة العريف فاعلة بمدينة بجاية طيلة أربع سنوات، وفي سنة 765هـ/1460م حدث أن المجموعات الشعبية التي اختارت علي بن صالح عريفا عليها، سئمت عرافته لسبب ما فثارت عليه وانفضت من حوله، مفضلة الرجوع إلى الهياكل السياسية التقليدية المتمثلة في حكم بني حفص. وهكذا فإن تنصيبها للأمير أبي عبد الله محمد بن أبي زكريا يعتبر إيذانا بنهاية هذه التجربة الطريفة في الحكم "الديمقراطي" داخل مدينة بجاية، وتتبع الأمير لأصحابها واستصفاء أموالهم وقتلهم (1). وابتداء من تلك الفترة أصبح لزعم البلد وقائد الاسطول محمد بن أبي مهدي تحكم في "أهل الشطارة والرجولة من رجل البلد ورماتهم" (2). كيف وقع هذا التحول السلبي، هل رجعت العامة إلى قبول الشرعية الحفصية بمحض إرادتها، بعد أن خيبت تجربة العرافة أمالها، أم أن المناورة السياسية الحفصية كان لها دور فاعل في حصول هذا الانقلاب؟ إن طبيعة مصادرنا لا تمكننا من التدقيق في هذه المسائل، وكل ما نستطيع اثباته هو أن مدينة بجاية، تمكنت بحكم موقعها الجغرافي النائي عن تونس وتطور الاقتصاد السلعي بينها وبين المدن الأوروبية المتوسطية، من الارتقاء إلى نظام سياسي، شاركت في أرسائه الفئات الشعبية، لكن التجربة بقيت هشّة لعدم تملك هذه الفئات النفوذ الاقتصادي والعسكري بالمدينة.

(4) المجتمع المدني في مواجهة القوى الخارجية :

(أ) جدلية العلاقة بين البادية والمدينة والتوترات الناجمة عنها: رأينا أن أهل البادية من الأعراب كان لهم قصب السبق في عديد الحركات السياسية مثل التصدي لحملة أبي الحسن المريني وللسياسة المستبدة لبني حفص، وكثيرا ما كانت تحركاتهم منطلقا لانتفاضات العامة بالمدن. وفي ظل سيطرة العلاقات الاقطاعية في البادية وتأقطع المدينة لم تكن هذه الأخيرة قادرة دوما على بسط نفوذها على الريف المحيط بها بل على العكس من ذلك تمكنت القبائل البدوية من تطويق المدن الأفريقية في العهد الحفصي، وقطعها عن بساطتها التي تعتبر الممول الأساسي لها.

مما يفسر أن العلاقة بين الطرفين لم تكن مجرد علاقة تعاون وانسجام، بل تسودها أحيانا التوترات، خاصة في سنين المجاعة التي تحمل بدو السباسب والجنوب على الانتقال إلى الشمال قريبا من أبواب مدينة تونس، وقد لا يستثنون الأراضي المزروعة والمغروسة بحثا عن الأماكن الرعوية. أما نزوح البدو في هذه الفترات الحرجة فانه أمر عسير إذ كثيرا ما كان مقيدا بقوانين حريصة على غلق أبواب المدينة في وجه الغرباء زمن المجاعة حفاظا على المخزون الغذائي الموجود (1).

هذه الأوضاع العسيرة تنعكس سلبيا على العلاقات بين البدو والحضر، فتتمو الصفائن بين الرعاة المنتجعين وأهل المدينة والأرباض الذين يشتغل عدد منهم في الفلاحة زراعة وغراسة، ويشعرون بالغبن أمام تعديات البدو وعجز السلطة السياسية عن التصدي لهم، فتتحول الأرباض والضواحي المحيطة بالمدينة والتي تقطنها نسبة عالية من المتضررين، إلى خزان للانتفاضات، ينفجر كلما أختنقت المدينة وفصل أهلها عن موارد رزقهم، سواء أكان هؤلاء من كبار الملاكين العقاريين الذين يتحصلون على الربيع العقاري أم من المزارعين الصغار.

وعلى ضوء هذه الملاحظات، يمكن أن نضع ما أطلق عليها ابن خلدون "فتنة الكعوب" في إطارها، وما نجم عنها من ردود فعل للعامة بمدينة تونس. ومن الملاحظ أن الصراع الناجم عن انقسام عرى التضامن بين الطرفين، ليس طبقيًا صرفًا بقدر ما هو بين مجموعتين متباينتي المصالح وطرق العيش.

- الأعراب وانتفاضات العامة بمدينة تونس بين سنتي 705-708هـ/1305-1308م : تحولت قبيلة بني كعب من جهة طرابلس وسط أفريقية في عهد أبي زكريا الحفصي، وكانت بمثابة العصبية لحركة ابن أبي عمارة سنة 679هـ، ثم قامت بأمر السلطان أبي حفص عمر حتى أضحت قبيلة مخزنية تحصلت على الاقطاعات وأخذت العوائد. واعتبارا لزيادة قوتها، توسعت في اتجاه الشمال فأصبحت على مشارف مدينة تونس « وصار أضرارهم بالسابلة وحطمهم للجنات وانتهاهم للزرع » (2). مما أدى إلى اختناق المدينة التي كادت أن تقطع عن ظهيرها الممول لها. ويبدو أن الفئات الشعبية كانت الأكثر تضررا من هذا الوضع الذي أدى إلى غلاء في الأسعار.

(1) وردت مسائل عديدة تتناول هذا الأمر. انظر الفصل السابق.

(2) كما في ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 715.

(1) ابن خلدون، ن.م، ج VI، ص 854.

(2) نفسه، ج VI، ص 895.

على أن العلاقة بين هذه القوافل والبدو لم تكن دوماً سيئة كما يتضح من كتب الرحلة . فقد تحدث العبدري عن علاقات تجارية في شكل مقايضة حصلت بين القافلة وأعراب برقة ، وعن كرم بعض هذه المجموعات . كما ذكر البرزلي بعد أكثر من قرن ، وتحديدًا سنة 799-800 هـ ، أثناء حجه ، أن الوثام كان يسود أهل الناجعة من الأعراب الذين أشتكوا الجوع والغلاء وركب الحجاج الذين لم يتوانوا في مساعدتهم وتقديم العون لهم (1) .

غير أن هذا السفر كان مرهقا لبعد المسافة وإهمال للبنية الأساسية للطرق والمنشآت المائية والمحطات الضرورية لراحة القوافل ، حتى أن كثيرا من الفقهاء الحضر " تراخوا " في الذهاب إلى الحجاز ، وخاصة بعد بلوغهم سن الستين . كان بعضهم مثل أبي اسحاق بن عبد الرفيع ومحمد بن عبد السلام الهواري (ت 749 هـ) قد مات دون ذلك . وفضل آخرون ، لم يقدرُوا على الحج ، تنويع من حج عنهم ، وهو ما أطلق عليه " شراء الحجة " ، من ذلك أن ابن عرفة اشترى حجة للسلطان أبي العباس أحمد عندما تحول إلى المشرق سنة 792 هـ / 1390 م (2) . وقد أعتاد السلطان الحفصي تعيين مقدم على ركب الحجاج ، ومما يذكر أن السلطان أبا العباس أحمد قد عين سنة 792 هـ / 1390 م المقدم محمد بن علي بن أبي هلال (3) .

وأعتبارا لصعوبة الرحلة البرية ، التجأ المغاربة إلى ركوب البحر منذ مطلع القرن VI هـ / XII م إلى الاسكندرية ، غير أن الملاحة لم تكن بدورها ميسرة لسببين :

- سيطرة المراكب الأوروبية على مراسي المتوسط ، والتجاء المسافرين في الغالب لركوبها وهو ما طرح قضية جواز ركوبها أم لا ، خصوصا أنه حصل أن غدر ملاحوها بالمسافرين وأسروهم . على أن ذلك لم يمنع من استعمالها من قبل بعض الفقهاء ، مثل ابن القباب .

- تعرض هذه المراكب لعمليات القرصنة والغرق . فقد عانى كل من ابن جببر في القرن السادس هـ / XII م وعبد العزيز المهدي (القرن السابع هـ) وإبراهيم بن عبد الله النميري الاندلسي المعروف بابن الحاج (القرن الثامن هـ) من القطع البحري ، ولم يخرجوا من الأسر إلا بعد مشقة وفدي .

(1) العبدري ، رحلة . خالد البلوي ، رحلة البرزلي ، جامع ، ج 1 ، ص 1143-1146 .

(2) الأبي ، الأكمال ، ج 1 ، ص 293 ، 443 .

Brunschvig, Hafside, TI, p.204-205. S. Ghrab, Ibn Arafat, p.350-359.

(3) ابن حجر العسقلاني ، أنباء الغمر ، ج 1 ، ص 400 .

كما كانت هذه السفن عرضة للغرق في اليم ، وحسبنا هنا التذكير بما حصل لأسرة عبد الرحمان بن خلدون سنة 786 هـ / 1384 م ، لما غرق المركب المقل لهم قرب ميناء الاسكندرية قبل وصوله ، فأتلفت الهدية المحمولة من سلطان تونس إلى السلطان المملوكي ، وغرق الركاب ، وكان من بينهم عائلة ابن خلدون ورسول مصر الذي توجه لحضارهم ، ولم ينج سوى سفير افريقية وهو أبو عبد الله بن العباس ، وولدا ابن خلدون محمد وعلي (1) .

واعتبارا لهذه المعوقات ، فقد كان السفر إلى الشرق برا أو بحرا ، مغامرة لا تعرف عواقبها ، خاصة في فترات الأزمة والجوع أو أثناء توتر العلاقات مع المدن التجارية الأوروبية . ولا غرابة أن يقترب الحديث بالسفر بمسألة المفقود في البحر أو الموت خارج الوطن وصعوبة إثباته لدى القاضي . وقد أخذ بعض الفقهاء موقفا مناهضا للتحويل إلى المشرق لعدم سلامة الطريق وذلك منذ أواسط القرن الخامس هـ / XI م حتى أن الفقيه اللخمي أفتى بأن الناس القاصدين الحج في عصره هم من " العوام " الجاهلين للأحكام والتشريع (2) .

وفعلا ظل السفر إلى المشرق مقترنا بأمن الطريق ، حتى أن أهل المغرب تعودوا على القيام بالحج والعمرة في نفس الوقت لبعد المسافة وصعوبة الوصول إلى هذه البلاد . على أن العلاقات الثقافية والاقتصادية بين المجالين ظلت قائمة رغم هذه الصعوبات ، وقد تجسدت أحيانا في تحول الأمراء أنفسهم إلى مصر ، ووجود علاقات مباشرة . ففي 706 هـ / 1306 م ، انتقل الأمير أبو يحيى زكريا بن اللحياني إلى مصر ، وقد استقر بها مدة طويلة قبل الرجوع إلى تونس .

وفي أواسط ذلك القرن ، ذكر ابن حجر أن بعض البربر الملازمين للثام التقى وهو في طريقه إلى الحج بالسلطان المملوكي ، وقدم له هدية (3) .

والحقيقة أن صعوبات الرحلة لم تكن مقتصرة على مدة السفر ، إنما عنت كذلك الأماكن المخصصة لنزول المسافرين . على أن العلماء كانوا أكثر حظا من غيرهم في هذا الصدد ، إذ وجدت أحياء خاصة بالمغاربة بالقاهرة (قرب جامع

(1) البرزلي ، ن.م. ج 1 ، ص 145 ب ، ابن جببر ، رحلة . الفصل الخاص بترجمة عبد العزيز المهدي . ابن الخطيب ،

الاحاطة . ج 1 ، ص 341 . (أسر النميري سنة 768 قرب وهران ، وفدي بمبلغ كبير 7000 دينار) . ابن حجر

العسقلاني ، أنباء الغمر ، ج 1 ، ص 291 .

(2) ابن عرفة ، المختصر ، ج IV ، ص 178 ب . البرزلي ، ن.م. ج 1 ، ص 145 ب ، ج 1 ، ص 292 ب .

(3) الأبي ، الأكمال ، ج 1 ، ص 90 . ابن حجر ، أنباء الغمر ، ج 1 ، ص 494 .

الأزهر)، وعلاقات وطيدة بين علماء مصر وأفريقية، حتى أن كثيرا من العلماء التجأوا إلى سكنى المدارس والزوايا بالقاهرة، وكان من بينهم البرزلي الذي سكن غرفة بمدرسة شيوخ عند الذهاب وأخرى بالمدرسة المنتصرية بالقصرين بالقاهرة عند العودة من الحجاز (1).

ودأب أهل المغرب على النزول عند بعض العلماء المصريين الذين أرتبطوا بعلاقات مميزة مع المغاربة، بحكم جذورهم المغربية القديمة، نذكر من ذلك الفقيه علي بن اسماعيل بن علي الصنهاجي التلكاتي الذي رحل إليه الناس من بلاد المغرب في أواخر القرن VIII هـ / XIV م (2).

وفي الجملة، فإن التجارة المتوسطية طيلة هذه الحقبة قد يسّرت في فترات السلم العلاقات الثقافية بين الأقطار العربية إذ كانت السفن العربية والأوروبية تنتقل بين المجالين حاملة المسافرين والبضائع.

كما أن العلاقات السياسية المتينة بين ممالك مصر والمصامدة بتونس كانت عاملا آخر مساعدا على التواصل الثقافي، ومما يذكر في هذا الصدد المراسلات الحاصلة بين حكام البلدين والتنسيق بينهما في شتى المسائل، من ذلك مراسلة سلطان تونس عند حلول أبي الحسن الشاذلي بمصر، وأخرى بعث بها سلطان الممالك أثناء الهجمة الصليبية على تونس سنة 669 هـ / 1270 م (3).

وكان لرحلة القاضي أبي القاسم بن زيتون في مناسبتين إلى المشرق (سنة 1251/648 و 1258 م)، أثر بالغ في نشر أفكار الفخر الرازي في المنطق والأصول، وعلى حدّ عبارة ابن خلدون، "حذق في العقلية والنقلية"، ورجع إلى تونس بعلم كثير وتعليم حسن.

وفي البلاد الغربية، ارتحل في آخر هذا القرن أبو علي ناصر الدين المشدالي (ت. 731 هـ / 1330 م)، وأدرك تلامذة أبي عمرو بن الحاجي ودرس مع شهاب الدين القرافي في مجلس واحد، وحذق بدوره العلوم العقلية والنقلية (4).

وقد كان هذا التيار مباينا للتيار التقليدي المتمسك بمدرسة القيروان في الفقه.

(1) البرزلي، ن.م، مخ، 4851، ج 11، ص 112 ب. وكانت العلاقات الاقتصادية وطيدة بين أفريقية ومصر: راجع

S.D.Goitein, Letters of Medieval Jewish Traders.

ومما يذكر أن الصيادين من أهل الاسكندرية كانوا يصلون في سفنهم إلى جزر قرقة وينزلون في القرن الثامن هـ / XIV م، البرزلي، ن.م، ج 11، ص 262 ب-1263.

(2) ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 151 ب. نشأ علي بن اسماعيل بأبيار، قرية بين القاهرة والاسكندرية، وأخذ عن أبي طاهر السلفي، له عدة تصانيف منها شرح التهذيب وشرح البرهان.

(3) ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 151 ب. القلقشندي، صبح الأعشى.

(4) ابن خلدون، المقدمة، ص 772-773. الغبريني، عنوان الدراية، ص 97.

والذي مثله وقتذاك قاضي الجماعة عبد الحميد بن أبي الدنيا الطرابلسي (ت. 680 هـ / 1286 م)، الذي رحل بدوره إلى المشرق مرتين، الأولى سنة 624 هـ / 1226 م والثانية 633 هـ / 1235 م (1).

وبالتالي فقد توقّف كثير من العلماء المغاربة بمصر قبل أن يواصلوا رحلتهم إلى الحجاز، وأخذوا عن كبار علمائها، متأثرين خاصة بالفخر الرازي والشافعي هزالدين بن عبد السلام (ت. 660 هـ / 1262 م) و خليل صاحب المختصر (ت. 646 / 1249) وابن الحاجب (ت. 776 / 1374) صاحب المختصر و الحنبلي ابن تيمية. وقد أضحت الأفكار الواردة في مؤلفاتهم عنصرا هاما أثر في المدرسة المالكية بأفريقية.

وهناك دارت نقاشات بين طرفين أو أكثر، من ذلك ما حصل بين أبي عبد الله محمد الدكالي المغربي من جهة وابن عرفة والبرزلي من جهة ثانية أثناء تحوّلهم إلى الحج (على التوالي سنتي 792 و 800 هـ): فقد عارض الأول أخذ مرتبات العلماء والأئمة من الأحباس، داعيا إلى مقاطعة إمامتهم الصلاة، فيما ساندته الطرف الثاني. وشنع ابن عرفة على الدكالي هذا الرأي وحاول صدّه عنه، لكن دون جدوى (2).

وعلى أي حال، فقد أصبحت كثير من أفكار علماء المشرق معروفة لدى أهل أفريقية عن طريق مصنفات ابن عرفة والبرزلي والأبي وغيرهم من شيوخ المدرسة المالكية، وخاصة أولئك العلماء الذين قاموا برحلة لم تقتصر على الحج والعبور بالديار المصرية، أنما أستمروا بها مدة طويلة للدراسة، ونذكر من بينهم أبا زكريا البرقي المهدي، وأبا يوسف يعقوب الدهماني وأبا العباس أحمد التيفاشي وابن راشد القفصي (3).

على أن الرحلة إلى المشرق لم تقتصر فقط على العلماء المتجهين نحو طريق الحجاز أو الطلبة المتعطّشين للعلم رواية ودراية، أنما كانت ملاذًا للفارين بسبب الاختلاف الفكري أو للراغبين في الاستقرار هناك.

فقد التجأ أبو الحسن الشاذلي إلى الخروج من مدينة تونس والتحول إلى مصر، بعد أن ذكر القاضي ابن البراء أمره للسلطان الذي طلب مناظرته. وانتهى

(1) مخلوف، شجرة النور الزكية، ص 192 (ترجمة رقم 695).

(2) أصبحت مسألة الدكالي مع ابن عرفة معروفة بأفريقية. وقد نقل صدى هذا النزاع كل من: البرزلي، ن.م، ج 1، ص 179. ابن ناجي، شرح، ج 1، ص 160. الرصاع، تحفة، ص 181.

(3) نقتصر على ذكر هذه الامثلة لضيق المجال، غير أننا نعتقد أن العلاقات الثقافية بين المجالين هو موضوع يحتاج إلى زيادة البحث والتحصيل. ابن فرحون، الديباج، ج 11، ص 328-329.

ذلك بخروجه من البلاد والتجائه الى مصر التي استقر بها الى حد وفاته (656هـ/1258م)، لكن المخزن الحفصي بعث رسالة لسلطان المماليك في شأنه، وظلت ذريته بالقاهرة على طريقته الى حد القرن التاسع هـ/15م. وقد ذكر من بينهم الصوفي: علي بن محمد بن وفاء أبو الحسن الشاذلي (759-807هـ/1357-1404م).

كما اختار ابن سبعين المرسى في أواسط القرن VII هـ/13م نفس الطريق، مفضلاً الهجرة الى مصر عن البقاء بعد أن تعرض لعلماء تونس، الذين لم يقتصر رفضهم على التيار الصوفي المالكي والفلسفي في بدايته، إنما وقفوا كذلك موقف التحري من الافكار النيرة لعبد الرحمان بن خلدون. وفي 15 شعبان 784/24 أكتوبر 1382م ركب البحر في اتجاه الاسكندرية، متعللاً بالحج، هارباً من المعاناة التي لقاها من ابن عرفة وأصحابه الذين أوغروا صدر الأمير الحفصي ضده (1).

ولئن كان صاحب كتاب المسند، محمد بن مرزوق، محظوظاً أثناء حملة أبي الحسن المريني على افريقية، فإنه لم يتمكن من الافلات من النكبة سنة 752 هـ على اثر موت السلطان، إذ وقع اعتقاله وأستصفاء أمواله في عهد السلطان أبي سالم المريني، فأجبر على الهروب الى المشرق بحرا عام 764هـ/1362م. ثم عاد في السنة الموالية الى تونس، حيث اشتغل مدرسا بجامع السلطان (القصبه) الى حد سنة 771هـ/1369م (2).

وفي حالات أخرى، التجأ بعض الموظفين الى الرحلة للفرار من الضغوط المتنوعة. فقد ذكر أن أحد عدول تونس، وهو أبو عبد الله بن الفواد، تحول مرتين الى الشرق فرارا من العمل مع القاضي أبي عبد الله بن يعقوب، ولم يعد الى خطته بتونس الا بعد أنصرف القاضي عن العمل (3).

ومهما كانت طبيعة إقامة العلماء الافارقة بالمشرق، إقامة طويلة أو ظرفية أو مجرد عبور الى الحجاز، فإنها قد أدت الى ربط الصلات مع نظرائهم بالشرق

(1) ابن حجر، أنباء الغمر، ج 1، ص 308. الغبريني، عنوان الدراية، ص 237-238، ابن خلدون، العبر، ج VII، ص 1056، 1058.

Brunschvig, op.cit, T II, p.323-325

Brunschvig, op.cit, T II, p.387

(2) ابن حجر، أنباء الغمر، ج 1، ص 200.

(3) ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 171 ب.

الذين لم يكونوا بدورهم على جهل بمستجدات الأمور بالمغرب، حتى أن قاضي الاسكندرية تمكن من التعرف على الفقيه المهدي أبي زكريا البرقي، بمجرد مثوله بين يديه للشهادة وذكر اسمه. وذكر الأبى خبراً آخر مفاده أن العقاب الذي تعرض له أحد لصوص الكتب بمدينة تونس شاع بسرعة بمدينة الاسكندرية في بداية القرن الثامن هـ/14م. وعلاوة على ذلك، ألف علماء مصر كتباً ومصنفات عديدة حول بلاد المغرب استناداً الى الرواة المغاربة المقيمين أو العابرين البلاد، فقد اعتمد العمري في مسالك الأبصار على رواية محمد بن عبد الرحمان القرشي المعروف ابن القوبع (ت 638هـ/1240م)، فيما خصص النويري في نهاية الأرب والقلقشندي في صبح الأعشى والمقرئ في مصنفاته العديدة وابن حجر في الدرر الكامنة والسخاوي في الضوء اللامع فصولاً مطوّلة عن بلاد افريقية والمغرب، وذلك فضلاً عن بعض المشاركة الذي فضلوا زيارة البلاد والتحدث عنها حديث شاهد عيان مثل ابن عبد الباسط (1).

ولا غرو أن يكون تطور النسق الثقافي متشابهاً في البلدين. فقد تواصل تأثير المشرق قوياً لدى ابن عرفة وتلامذته. وتميزت الحقبة بالاهتمام بكتب الفروع والشروحات والمختصرات مثل مختصر خليل ومختصر ابن حاجب فيما تضاعل الاجتهاد الفقهي. وانصرف كل من فقهاء المغرب ومصر، (مثل ابن تيمية والبرزلي وغيره) الى محاربة البدع لدى الصوفية (2).

ب) العلاقات الثقافية مع المغربين الاقصى والاوسط والاندلس:

أثر التيار المغربي الأندلسي في الفكر الافريقي، وقد تميز أساساً بغلبة علوم اللغة والفكر الصوفي. ولئن لم يتمكن الأندلسيون من نشر الصوفية بافريقية، ونخص بالذكر منهم ابن سبعين، فإن الافكار البسيطة التي دعا اليها الشاذلي وجدت قابلية أكثر، وأدت الى تكوين أنصار له، وهم الذين أطلق عليهم أصحاب الأربعين وشيوخ الشرف.

ولئن بدأ التحول الى المغرب الاقصى لطلب العلم منذ العهد الموحيدي، فإن زواياها أصبحت قبلة لصلحاء إفريقية أثناء سياحتهم، نذكر من ذلك رحلة ابن قنفذ وأحمد بن عروس.

(1) ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 151 ب. الابي، الاكمال، ج IV، ص 439. ابن فرحون، الديباج المذهب،

ج II، ص 323.

(2) البرزلي، ن.م. ج IV، ص 1266 (راجع فصل التصوف).

وبديهي القول أن حملة أبي الحسن المريني على تونس (748هـ / 1247م) كان لها بالغ التأثير على الحياة الثقافية بافريقية ، نظرا إلى أهمية عدد العلماء الذين رافقوه ، وكان من بينهم شيخ العلوم العقلية محمد بن ابراهيم الأبلي والفقيه أبو عبد الله محمد بن سليمان السطّي وكاتب السلطان أبو محمد بن عبد المهيّن الحضرمي وأبو القاسم عبد الله بن يوسف المالقي وأبو العباس أحمد الزّواوي وأبو عبد الله محمد بن محمد الصبّاغ الذي كان مبرزًا في المعقول والمنقول والقاضي أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد النور وأحمد بن شعيب (1).

وقد دأب السلطان المريني على عقد المنتديات الفكرية بالقصبة بين علماء تونس والمغرب الأقصى ، وذلك فضلا عن الدّروس التي ألقاها هؤلاء للطلبة ، وكان من بينهم عبد الرحمان بن خلدون الذي تأثر كثيرا بمحاضرات شيخه الأبلي (2).

كما ساهم علماء افريقية في الاجابة عن احدى القضايا المتعلقة بتحسيس الأعراب الأرض على مدرسة مازونة بالمغرب الأوسط . فضلا عن جواب العقباني ، وقع استفتاء كل من عمر القلشاني وأبي القاسم البرزلي في هذه المسألة . ورغم التفكك السياسي لبلاد المغرب ، كثيرا ما ساهم علماء الأقطار الثلاثة في حلّ المسائل المستعصية دون الافتقاد الى الجرأة والمواجهة السياسية (3).

وتظلّ رحلة أبي العباس أحمد بن قنفذ الصوفية التي حملته الى زيارة جنوب المغرب الأقصى وشماله وسواحه والالتقاء بمختلف الأعلام الممثلين لهذه الحركة خير مثال على هذه الوجهة التي اتخذها متصوفة افريقية .

على أنّ العلماء قلما انتقلوا الى المغرب الأقصى والأندلس بعد نهاية العهد الموحيدي باستثناء ذوي الأصل الأندلسي ، وذلك لأنّ مدينة تونس تحولّت الى مركز استقطاب ، اذ انتقل اليها أغلب علماء الأندلس نظرا إلى الظروف السياسية الملائمة من استقرار وعلاقات جالية غرب الأندلس مع أبي زكريا الحفصي .

وبالتالي ، أصبحت مركز اشعاع للمذهب المالكي ، وكانت الأسئلة ترد على علمائها من الأندلس والمغرب الأقصى . ونذكر من ذلك أجوبة أبي اسحاق بن عبد

(1) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VII ، ص 836-848 .

(2) الابي ، الاكمال ، ج II ، ص 247 ، ابن عرفة ، المختصر ، ج IV ، ص 137 ب . (كانت المراسلات ترد على السطّي من قضاة فاس ، بعد تولّي قضاء افريقية سنة 750هـ) .

(3) الونشريسي ، المعيار ، ج VII ، ص 242 ، 248-257 ، 304 (عارض فقهاء فاس السلطان المريني أبي العباس أحمد بن أبي سالم في تحبّيس جنان على ضريح جدّه ، فأعتبر الجاني أن هذا العمل غير نافذ ، وأن فعل الأمراء هو فعل مستغرق في الذمة ، وبالتالي يستوجب إعادة الحبس الى بيت المال) .

الرفيع و " المسائل الأندلسية " التي طرحها أهل الأندلس بغرناطة على ابن عرفة . ووردت عليه من تلمسان قضية تخصّ التصديّ للأعراب المحاربين ، وقد أشرنا الى ردّه في الفصل السّابق (1) . وكثيرا ما يحصل تشاور بين علماء تونس والأندلس في حل المسائل الصعبة ، مثل قضية نفقة المرأة التي بتّ فيها أحد علماء الحضرة ، وهو الزركشي (2) .

وفي القرن الموالي ، وقعت مسألة تتعلق بوصية بمدينة قسنطينة ، فبعث قاضيها مستفتيا القلشاني الذي أحالها بدوره على علماء مدينة تونس . ومما يذكر في هذا الصّد المسائل الأندلسية التي أرسل بها ابن المواق من الأندلس الى الرصاع يستفتيه فيها (3) .

ج) دور المسيحية :

ظلت مكانة افريقية الثقافية هامة خلال هذه الحقبة ، ولم تكن مقتصرة على رحلات الأفارقة الى المشرق والمغرب ، بل تحولّت في كثير من الأحيان الى قطب جاذب للعلماء المسلمين وكذلك للنصارى الذين عقدت معهم حوارات عديدة .

وفضلا عن تأثيرات الحرب الصليبية الثامنة سنة 1270م ، أقام رجل الكنسية الميورقي ريمون لول (Ramon Llull) خلال القرن XIIIم حوارا مع المسلمين بمدينة تونس التي تحولّ اليها لهذا الغرض . غير أنّ أحد رجال الدين من جزر البليار Anselmo Turmeda ، الذي وفد على البلاد في القرن الثامن هـ / XIVم اختار اعتناق الدين الاسلامي والدفاع عنه في كتاب ألّفه للغرض على الدخول في جدل مع المسلمين بالبلاد . وقد ازدادت هذه الحركة التبشيرية تطورا في القرون اللاحقة .

وذكرت بعض المناظرات بين المسلمين والنصارى في المشرق ، من ذلك ما رواه طالب من توزر ، أرتحل الى المشرق ثم رجع الى الجريد في القرن التاسع هـ / XVم (4) .

(1) البرزلي ، ن.م. ، ج IV ، ص 399 ب (وأشار في مكان آخر من تأليفه : 1277 الى مسائل وردت عليه من الأندلس ، ولعلها نفس النوازل) . الونشريسي ، المعيار ، ج VII ، ص 364 (أسئلة وردت على ابن عرفة من غرناطة)

(2) الغرناطي ، مسائل ، ص 1220 (لا ندري هل ان الزركشي المذكور هو صاحب كتاب التاريخ أم لا) . الزركشي ، ن.م. ، ص 70 .

(3) القلشاني ، ن.م. ، ج II ، ص 190 . مسائل أندلسية ، مخطوط د ك و . سعد غراب ، مسائل أندلسية بافريقية من القرنين VIII ، IX هـ / XIVم و XVم ، مجلة دراسات أندلسية ، العدد 1 ، ديسمبر 1988 ، ص 31-7 .

(4) الرصاع ، تحفة الاخيار ، ص 115 ب . قال : « حضرت سمعا بالمشرق وحضره والي البلدة وأميرها ، وكان له نصراني يخدمه ، فقال له النصراني أنّي أريد أن أناظر رجلا من المسلمين في هذا الموكب العظيم . فان غلبني أعطيت 300 دينار وان غلبته أعطاني كذلك . وأنا التزم له أن غلبته دخل في ديني ، وان غلبني دخلت في دينه »

وعلى أيّ، فإنّ تواجد الجالية التجارية والعلوج، وما تبع ذلك من بناء الكنائس في الرّبط وداخل الفنادق، كان له تأثير مباشر على تطوّر الافكار بافريقية (1).

وإذا كانت التأثيرات الصوفيّة قد نجم عنها ظهور " البدع " التي حاربها أهل المالكية، فإنّ عناصر التأثير الأوروبيّة قد برزت في الحياة اليومية واللباس والغذاء وبعض الآلات المستعملة في الحرف والعادات والتقاليد .

فقد تبادلت بعض الأوساط الحضريّة الهدايا بمناسبة الأعياد المتأثّرة بالطقوس المسيحيّة واليهوديّة التي كانت تعقد بتونس في القرن الثامن هـ / XIVم ، ورأينا أنّ الحرفيين كانوا يقدمون الهدايا بمناسبة هذه الأعياد. ولم يكن بعض العلماء على جهل بما يحصل في الضفّة الأخرى من المتوسط اذ كانت لهم دراية على ما يبدو بالمبادئ الأولى لبعض اللغات اللاتينيّة (2).

ومهما يكن من أمر ، فإنّ تعدّد التأثيرات الثقافية داخل المدن الكبرى لم يؤدّ الى تغييرات جذريّة في طبيعة ثقافة ذلك العصر التي هيمن عليها المذهب المالكي . وهو المذهب الملائم للهيكل البدوية أكثر من غيره حسب نظرية ابن خلدون .

(2) المراكز الثقافية الحضريّة وطرق التحصيل :

أ) الكتابات :

تعدّدت الكتابات المخصّصة لتعليم الصّبيان في المدن والقرى، وقد ذكرنا البعض منها داخل مدينة تونس. وأحتوى الفصل الواحد على عدد متفاوت من التلامذة، لا يتجاوز الثلاثين بالقيروان في القرن السابع هـ / XIIIم ، أمّا اذا زاد عن هذا النّصاب، فغالبا ما يلتجئ المدرّس الى الاستعانة " بعريف " واحد أو أكثر ، يقوم بتحفيظ الصّبيان، على أن يشرف المدرّس بنفسه على حسن سير هذه العملية. وقد أنتمى هؤلاء الصّبيان الى مختلف الفئات الاجتماعية، وخاصة الشرائع العليا والوسطى من أبناء العلماء والتجّار ، على أنّ الفقهاء والمؤدّبين أبدوا

(1) راجع : R.Brunschvig, *Hafsides*, T II, pp.430-471

G.Jehel, *la mediterraneé medievale*, p.106

الابي ، الاكمال ، ج V ، ص 264 (ذكر موضع نزول الصليبيين بالمنصف بين تونس وقرطاجنة ، وذكر أحد الافارقة المؤرخين للحملة وهو الأديب جمعة) .

(2) البرزلي ، ن.م.، مخ 4851 ، ج II ، ص 149 ب. الابي ، الاكمال ، ج III ، ص 193 ، ابن عرفة ، المختصر ، ج II ، ص 13 ب. ذكر البرزلي (ن.م.، ج I ، ص 190) انه كانت لابن عرفة كتابة لبعض الادوية بالالفاظ العجميّة .

اعترازا في تدريس أبناء الأعراب باعتبارهم محاربين و " أولاد الظلمة وكتاب دواوين المكوس " ، ورأوا ضرورة تعليمهم القرآن دون الكتابة والحساب لأنهما يؤدّيان الى ظلم النّاس (1).

ومما يذكر في هذا الصّدّد أنّ بعض الفقهاء عابوا على أحد المشائخ الذي أخذ على نفسه تعليم الأعراب بناحية تونس ، كما استنكف الطّلبة الحضر من وجود بعض البدو معهم في المدرسة ، ومن جهة أخرى فقد تحرّى الفقهاء في قبول « أبناء الظلمة وجباة المكوس » ، من ذلك أنّ أحد أبناء أسرة ابن خلدون المخزنيّة وجد صعوبة في قبوله بالمدرسة (2).

أمّا عن " بيداغوجيّة التدريس ، فقد اعتمدت في المرحلة الأولى على كتابة القرآن على الألواح والحفظ. ومثلت " الحذقة " ، وهي حفظ القرآن كاملا ، مرحلة هامّة من تعليم الصّبيان . وكان المؤدّب لا يأخذ أجرا من الاولياء الا بعد تجاوز هذه المرحلة في العهد الأغلب ، غير أنّه أصبح يتقاضى في العهد الحفصي أجرة شهريّة على كل صبي مبتدئ تتراوح بين درهم جديد ودرهمين في الشّهر ، وترتفع بعد الحذقة الى درهمين ، وقد تبلغ لدى أبناء الأعيان دينارا الى دينارين (3).

وكان العنف الجسدي وسيلة مألوفة لدى المؤدّب، إزاء من " أتصف من الصبيان باذاء أو لعب أو هروب من المكتب " . وتفاوتت الضرب خطورة على الأبناء الصّغار: فقد أفضى أحيانا الى إعاقة جزئيّة، مثلما حصل للصبي الذي ضربه فقيه القيروان أبو محمد الشببي، أو ذلك الذي ضرب على رأسه. وكان الضرب على أسفل الرجل (الفلقة) أمرا معروفا في عهد البرزلي.

أما اذا كان الخطأ المرتكب كبيرا، ومتعلّقا بالسلوك الاخلاقي ، فقد لجأ المعلمون الى وضع القيد في أرجلهم سواء في المكتب أو عند آبائهم، وكان أحد قضاة القيروان في القرن الثامن هـ / XIVم ، قد عاقب الصبيان المنحلّي الاخلاق بحلق رؤوسهم وإلباسهم خشن الثياب وتأديبهم (4).

(1) البرزلي ، ن.م.، مخ 4851 ، ج II ، ص 151 .

(2) مناقب ، مخ ، ص 112 ب. البرزلي ، ن.م.، ج II ، ص 43 ب.

(3) البرزلي ، ن.م.، ج II ، ص 148 ، 1154 ب .

(4) ن.م.، ج II ، ص 150 ب. ابن عرفة ، المختصر ، ج IV ، ص 13 ب (ومما ورد فيه : الصّواب اعتبار حال الصّبيان ، شاهدت غير واحد من معلّمينا الصّالحاء يضرب الصبي نحو العشرين ، وأكثر . كما التجأ المعلمون الى الشتم والزّجر ، وذلك حتّا على الدّرس) .

وكانت لهؤلاء الصّبيان نشاطات اجتماعية خارج الدّرس ومشاركة في الأفراح والأتراح، وحضور مناسبات الختمة (حفظ القرآن) أو الاحتفاء باليوم السّابع للمولد الجديد أو الختان وغيره. وعادة ما يلبسون أثناء هذه المناسبات ما يليق من ثياب التّجمل والتزيّن في الأعياد.

أما في أوقات فراغهم، فقد دأبوا على تعاطي أنواع عديدة من اللّعب، مثل التدرّب على السّباق بالخيول والابل والرّمي بالسّهام، والنّرد والشطرنج، واللّعب بالدوامات الخشبية (1).

ب) المساجد - الجامعة :

ظلّ جامع الزيتونة بتونس في مرتبة ثانية بعد جامع عقبة بن نافع بالقيروان، ولم يستقطب الحركة الثقافية والعلمية الا ابتداء من العهد الحفصي، بعد أن سقطت القيروان في طيات الإهمال وتحولت تونس الى حاضرة افريقية. وقد تعدّى إشعاع الزيتونة افريقية ليشمل كامل بلاد المغرب، فقدم اليه المتعطشون الى المعرفة من كلّ صوب، وتخرّج منه أعلام عدّة منهم الغبريني من بجاية وابن عرفة من ورغمة وابن خلدون، وغيرهم كثير، ولا نستثن من ذلك أعلام البربر من الاباضية مثل أبي العباس أحمد الشماخي، بعد أن بقوا فترة طويلة رافضين الأخذ عن المشائخ المالكيين.

ومثلّت المكتبة العربية العمود الفقري لكل حركة فكرية في البلاد، مقترنة بشديد الاقتران بالمؤسسات التعليمية. فكان جامع الزيتونة يضم في أروقه عددا كبيرا من المجلدات. وقد احتوت هذه المكتبة على 36 ألف سفر عهد أبي زكريا الأوّل، وتولّى أمرها عهدي المستنصر والواثق الفقيه أبو علي الحسن الهواري. غير أن رصيد المكتبة شهد إتلافا كبيرا اذ تراجع عدد الكتب الى عشرين ألفا، ثم وصل الى ستة آلاف، وذلك نتيجة الاضطرابات التي عرفتھا البلاد في أواخر القرن السابع هـ/ XIII م، وشتّى العوامل التنظيمية والطبيعية، وعلى حدّ عبارة ناظر المكتبة " المطر وأيدي البشر " (2).

(1) ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 15 ب. البرزلي، ن.م.، مخ 4851، ج II، ص 1151، 1153. القلشاني، شرح، ج II، ص 1211.

(2) التجاني، رحلة، ص 274، 276. ابن الشماخ، الأدلة، ص 57. كانت الكتب المستعملة تحلّى بالفضّة والذهب وتحظى بقيمة كبيرة، حتّى أن أحد اللصوص الذي استولى على بعض المجلدات من مدرسة الكتبيين قد تعرّض نحو سنة 700 هـ الى العقاب (بقطع يده): الأبي، الاكمال، ن.م.، ج IV، ص 439.

وهكذا بدأت المكتبة في الاندثار في بداية القرن الثامن، اذ فرط ابن اللحياني في كتبها قبل انتقاله الى المشرق. وبعد نحو قرن من هذه الحادثة، نقل السلطان الحفصي أبو فارس عبّس العزيز عدّة كتب من خزانة القيروان الى جامع الزيتونة، الذي تعدّدت به المكتبات (1). وكانت أشهرها المكتبة العبدلية التي أنشأها الأمير الحفصي أبو عبد الله محمّد بن الحسن سنة 1500 م، وتمثّل حالياً رصيذا هائلا من مخطوطات دار الكتب الوطنية بتونس. إن ثراء المكتبة العربية وتنوعها هي التي انتجت عالما فذا ذا فكر متقدّم وهو عبد الرحمان بن خلدون، كما أن النكسات التي أصابتها هي التي رمت بالعلم في غياهب الظلام، وكانت أولها استيلاء المغول على بغداد سنة 1256 م، ونسفهم للكتب التي ضاع منها عدد كبير. ومثلّت هجومات النورمان والاسبان والبرتغال على السّواحل المغربية وبالا على المكتبة المغربية، التي تضرّرت من قبل من التعصّب المذهبي.

وحصلت الكارثة في أواخر حكم الحفصيين المتواطئين مع المحتلّ، جاء في ابن أبي الضياف: " وانتهى محمّد بن الحسن الى القصبة وشاطره قائد الصبنيول في الحكم، وعاث عسكره في البلاد، وربطوا خيولهم بجامع الزيتونة، واستباحوا ما به وبالمدارس العلمية من الكتب، والقوها في الطرقات يدوسها العساكر بخيولهم. وهذا هو السّبب في قلّة تآليف الفحول من هذا القطر، فانها ضاعت شذر مذر في هذه الواقعة " (2).

وهكذا فإنّ هذه الكوارث المتتالية أدّت الى اتلاف كثير من المصنّفات السابقة للقرن السابع هـ/ الثالث عشر م والى ضياع معارف عند أهل المشرق والمغرب، وانحسار الثقافة في ميادين معينة، وانقطاع عن التطوّر والخلق والابتكار، وتقوقع وانغلاق فكري.

ج) المدرسة :

المدرسة هي مؤسسة مستحدثة ظهرت بالمشرق العربي منذ نهاية القرن الرابع الهجري، وأصبحت أكثر انتشارا في سوريا في العهد السلجوقي، خاضعة لاشراف السّلطة الرّسمية. وانطلاقا من الشام، وصلت الى مصر عهد صلاح الدّين الأيوبي، ثم افريقية في فترة حكم أبي زكريا الحفصي. وقد أقترن وجودها، كما أسلفنا الذكر، بالمدينة دون القرى والبوادي، الى حدّ أنّ الونشريسي عرّف المدينة بكونها مجالا توجد به مدرسة.

(1) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص 125.

(2) ابن أبي الصياف، اتحاف أهل الزمان، تونس 1969، ج II، ص 18-19.

تخصّص، إذ تميّزت فاس بتدريس علوم الفقه بينما كانت سبتة " بصرة علوم اللسان" وتخصّصت تازا ومكناس بمواد اللغة العربية، ومراكز علوم الرياضيات (1).

(د) مناهج التدريس :

اعتمدت مناهج التدريس على التلاخيص والمختصرات والحواشي والشروح التي اعتبرت ظاهرة مرتبطة بالجمود الثقافي وانحسار الانتاج في شرح ما سبق . علي أن هذا الرأي أحتاج في واقع الأمر الى تدقيق أكبر، ذلك أن الشرح وشرح الشرح هما ضرورة حتمتها تطوّر معالم اللغة العربية من الجاهلية الى صدر الاسلام ، ومنه الى العصر الوسيط المتأخر، إذ تباينت المصطلحات المستعملة من فترة الى أخرى ، وتعدّدت اللغات المحكية متأثرة في ذلك باللغات السابقة من بربرية ولاينية وفارسية. ممّا جعل الدارس في حاجة ملحة الى التعاليق على النص الأصلي والشروح الجديدة التي تبدو من هذه الوجهة مرتبطة بتطور اللسان العربي عبر العصور، وبالتالي فهي بمثابة المعجم اللغوي الذي يصل بين حقبات الزمن المتتالية .

وفي كلّ الأحوال فإن المنهج الذي تلقى به الدروس في مسجد المدرسة قد اتّسم بالضّحالة ، مركّزا على طريقة الاملاء واللقاء المشفوع بالشرح، وقلّما التجأ مشائخ العلم الى النقاش والتحليل. وهي ظاهرة شدّت انتباه ابن خلدون كما سنرى ، وأستمر العمل بهذه الطرق التقليدية مع العثمانيين.

على أن عقم المناهج لم يمنع من كون المدارس ظلّت نقاط اشعاع ثقافي، استقطبت أعدادا كبيرة من الطلبة الوافدين عليها من القرى والبوادي الأهلة بالسكان، مساهمة بذلك في تنشيط الحركة العلمية . وطبيعي أن يكون دورها متغيّرا من مكان الى آخر، حسب مدى انتشار اللغة العربية فيها. ممّا يفسّر البون الشاسع بين مدّة الدراسة التي يقضيها الطالب قبل الاجازة في تونس وفي المغرب الأقصى .

(1) انظر : المنوني ، ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين، الرباط 1979. وكتب بالخصوص حول مدارس مدينة فاس ما يلي : " تميّزت حاضرة فاس بمدارس بدية، أقدمها مدرسة الصقارين التي بناها أبو يوسف المريني سنة 1276م، وتلتها مدارس فاس الجديدة والأندلس والسبعين والطارين والوادي ، خلال النصف الاول من الرابع عشر " .

وقد ارتبطت نشأتها بعدة معطيات ، أهمّها :

- المعطى الايديولوجي المتمثّل في التصديّ للمذهب الشيعي في سوريا الشيعية. أما في افريقية، فإن أبا زكريا الحفصي قام بتأسيس المدرسة الشماعية بتونس للعمل على نشر المذهب الموحد .

- المعطى السياسي: من الطبيعي أن تحرص المدرسة الشماعية على تكوين موظفين متشبعين بالمذهب الموحد ، لخدمة جهاز الدولة. وقد تدخلت السلطة في نظام التدريس وتسيير المدارس التي تم بناؤها من قبل أمراء وأميرات وعلماء. غير أن الحفصيين أخفقوا في نشر المذهب الموحد عن طريق المدارس، لتغلغل المذهب المالكي في البلاد . وخلافا لرأي بعض الدارسين ، فإن المدرسة الشماعية التي بنيت عهد أبي زكريا الحفصي تعتبر أول مدرسة ، وقد تلتها مدارس أخرى مثل التوفيقية وغيرها، وذلك قبل إنشاء المدرسة المنتصيرية بطرابلس بين سنتي 655هـ-658هـ (1) .

- المعطى الاجتماعي : تميّز المدرسة عن المسجد بكونها مؤسسة تأوي الطلبة والشيوخ الغرباء وتوفّر لهم السكن والتدريس في ظروف حسنة، لتوفّر الغرف والبيوت . وكثيرا ما أكتست هذه المؤسسة صبغة خاصة إذ أن صاحبها تحكم في تسييرها بنسبة كبيرة .

- المعطى الثقافي : يتّضح ممّا سبق أن الثقافة التي نشرتها المدارس هي ثقافة رسمية أو شبه رسمية ، إذ تتولّى السلطة اعطاء أجور المدرّسين ومنح الطلبة. ورأى بعض علماء العصر في هذا الأمر صبغة هيمنة، تجلّت بوضوح في تحديد المخزن للمحتوى وللمبرمجة، وفي احتكار بعض الأسر مثل عائلتي ابن خلدون والتّجاني لخطّة التدريس بكيفية وراثية، وممّا يفسّر موقف بعض المعاصرين المناهضين لهذه المؤسسة هو تكريسها للتقليد وغلّق باب الاجتهاد ونشرها للجمود الفكري، حتى قال العبدري : " أنما ذهب العلم بينان المدارس " .

والحقيقة أن المدرسة ، شأنها شأن الزاوية ، جاءت لتقبر الجد الفكري الذي أزهى في القرون السابقة، وتعوّضه بتدريس الفقه والحديث واللغة وغيرها من العلوم التقليدية سواء كان ذلك في تونس أو في المغرب الأقصى، وإن وجد هناك

(1) محمد الباجي بن مامي، مدارس مدينة تونس من العهد الحفصي الى العهد الحسيني ، تونس 1981 (نسخة مرقونة) . محمد القبلي ، قضية المدارس المرينية ، مقال مستخرج من مؤلفه : " مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط " ، الدار البيضاء 1987، ص 69 (أخطأ هذا الباحث عندما اعتبر أن المدرسة المنتصيرية بطرابلس هي أول مدرسة بافريقية ، مقارنة بينها وبين مدرسة مراکش. انظر :

S.Ghrab,op.cit,pp.216-230.Brunschvig,Hafsides T II,pp.280-291.

وقد ذكر الونشريسي أن مدارس المغرب الأقصى كانت خاضعة لقوانين وتراتب معينة، تحتم على التلميذ أن يخرج منها إذا سكن فيها عشرة أعوام دون أن يبدي نجابة وتعلماً (1).

أما ابن خلدون، فإنه حدثنا بدقة عن الاختلاف بين المناهج التعليمية في كل من تونس وفاس، وقال إن الاختلاف في مدة التعليم بين البلدين مرده مدى التفاوت في تعريبها، الذي كان في انحدار من الشرق إلى الغرب. مما يفسر المدة الطويلة التي يقضيها الطالب البربري في المغرب الأقصى لحذف اللسان العربي كتابة ونطقاً (2). وهو أشبه ما يكون في ذلك بحالة الطالب العربي المعاصر الذي يتعلم اللغة الفرنسية أو الانجليزية، لكنه يجد صعوبة في مستوى التعبير والتخاطب. ويظل الرصيد الثقافي السابق مؤثراً في اللغة المغربية المحكية، بدرجات متفاوتة من إفريقية إلى المغرب، قال ابن خلدون: «أما إفريقية والمغرب فخالطته العرب فيها البرابرة من العجم بوفور عمرانها بهم، ولم يك يخلو عنهم مصر ولا جيل، فغلبيت العجمة فيها على اللسان العربي الذي كان لهم، وصارت لغة أخرى ممتزجة، والعجمة فيها أغلب لما ذكرناه فهي عن اللسان أبعد» (3). وكما أن لهجتهم تشوبها اللكنة خاصة في المناطق المعربة حديثاً، فإن اكتساب ملكة اللغة العربية واتقانها ظل ناقصاً، «فاهل إفريقية والمغرب لما كانوا أغرق في العجمة وأبعد عن اللسان الأول كان لهم قصور تام في تحصيل ملكته بالتعليم» (4).

(1) الونشريسي، المعيار العرب، بيروت 1981، ج VII، ص 7، 262.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ص 431-432. وقال في هذا الصدد: «وبقيت فاس وسائر أقطار المغرب خلوا من حسن التعليم من لدن انقراض تعليم قرطبة والقيروان ولم يتصل سند التعليم، ففسر عليهم حصول الملكة والحذف في العلوم، وأيسر طرق هذه الملكة فتق اللسان بالمحاورة والمناظرة في المسائل العلمية، فهو الذي يقرب شأنها ويحصل مرامها فتجد طالب العلم منهم بعد ذهاب الكثير من أعمارهم في ملازمة المجالس العلمية سكوتا لا ينطقون ولا يفاضون، وغنايتهم بالحفظ أكثر من الحاجة، فلا يحصلون على طائل من ملكة التصرف في العلم والتعليم. ثم بعد تحصيل من يرى منهم أنه قد حصل ملكته قاصرة في علمه إن فاوض وناظر أو علم، وما اتاهم القصور إلا من قبل التعليم وانقطاع سنده، والا فحفظهم أبلغ من حفظ سواهم لشدة غنايتهم به، وظنهم أنه المقصود من الملكة العلمية وليس كذلك ومما يشهد بذلك في المغرب أن المدة المعينة لسكنى طلبة العلم بالمدارس عندهم ست عشرة سنة، وهي بتونس خمس سنين، وهذه المدة بالمدارس على المتعارف هي أقل ما يأتي فيها لطالب العلم حصول مبتغاه من الملكة العلمية أو اليأس من تحصيلها، فطال أمدها في المغرب لهذه المدة لأجل عسرهما من قل الجودة في التعليم خاصة لا مما سوى ذلك».

(3) ابن خلدون المقدمة، ص 558-559.

(4) ن.م، ص 565.

وفي تتبعنا مناهج التدريس يستوجب استقصاء التفاوت الملحوظ بين المغرب الأقصى وإفريقية، «فأما أهل المغرب فمذهبهم في الولدان الاقتصار على تعليم القرآن فقط، وأخذهم أثناء المدارس بالرسم ومسائله، واختلاف حملة القرآن فيه لا يخلطون ذلك بسواه في شيء من مجالس تعليمهم، لا من حديث ولا من فقه ولا من شعر ولا من كلام العرب إلى أن يحذف فيه أو ينقطع دونه. فيكون انقطاعه في الغالب انقطاعاً عن العلم بالجملة، وهذا مذهب الأمصار بالمغرب ومن تبعهم من قرى البربر أمم المغرب في ولدانهم إلى أن يجاوزوا حد البلوغ إلى الشيبية... وأما أهل إفريقية فيخلطون في تعليمهم للولدان القرآن بالحديث في الغالب، ومدارسه قوانين العلوم وتلقين بعض مسائلها» (1).

ويتضح أن تقدم المنهج التعليمي في مدارس إفريقية يفسر بتعريب شبه كلي للبلاد، أما البلاد البربرية بالمغرب الأوسط والأقصى، فإنها أكتفت بتعليم القرآن لمدة طويلة، لتعثر تلقين اللسان العربي في هذه الجهات.

غير أن الدروس الملقاة في المدرسة احتاجت إلى موافقة المخزن، وقد أصبح أحيانا هذا التدخل سافراً، لما قام أبو زكريا الحفصي بطرد ابن الأبار من التدريس سنة 638هـ/1241م، لاعتماده على كتب غير مسموح باستعمالها (2).

أما عن برنامج التدريس الخاص بالمستويات المتوسطة، فيمكن أن نستشفه من خلال يوم عمل للفقهاء أبي محمد عبد الله الشيبيني بالقيروان في أواسط القرن الثامن هـ/ XIV م، حسبما روى ذلك ابن ناجي (3).

ويتضح لنا أن هذا البرنامج المرهق قد انقسم إلى ثلاثة حصص:

— الأولى خصصها للعامّة، وأحتوت على حصّة صباحية فيها تلاوة القرآن وتفسيره والحديث والوعظ وحكايات الصلحاء والرقائق وكتب السيرة، أما المسائية فقد خصصت للإفتاء والتجويد على مرحلتين: الأولى لطلبة المدينة بالمسجد والثاني للطلبة الغريباء بزاوية الجديد.

— أما الحصّة الثانية فقد تفرّغ فيها للطلبة المبتدئين، واحتوت على شروح لكتب الفروع (مثل رسالة ابن أبي زيد ومختصر ابن الحاجب وكتاب الجلاب).

— وأقتصرت الثالثة على الطلبة الكبار، الذين أنصرفوا إلى قراءة كتاب التهذيب للبرادعي.

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص 538.

(2) الزركشي، تاريخ، ص 28.

(3) ابن ناجي، معالم، ج IV، ص 207.

ومن الواضح أنّ هذه البرامج اقتصرّت على بعض العلوم النقليّة، مغفلة العلوم العقلية واللغة والأدب. وقد أضحى هذا الأخير من المواضيع التي أهملها الفقهاء، حتى أنّ ابن عرفة استنكف من رواية الأدب وخاصة مقامات الحريري، غير أنه أجاز في رواية الأبيّ إعراب الأشعار الستّة (المعلقات). على أنّ ذلك لم يمنع من تدريس بعض تلامذة المدرسة المازريّة مثل أبي محمد بن البراء (المتوفى سنة 737هـ/1336م)، لهذه المقامات وغيرها من مواضيع الأدب بدويرة جامع الزيتونة المخصّصة لذلك. وقد عرف كثير من الأفارقة والاندلسيين بدراسة اللغة والأدب مثل أبي العباس أحمد الللياني وإبراهيم بن محمد التجاني وأخوه أحمد، وابنه علي وابن الأبار البلنسي (ت 658هـ) وأبو الحسن علي بن عصفور الحضرمي (ت 669هـ) وغيرهم كثيرون (1).

غير أنّ الفقهاء أهملوا إلى حدّ كبير دراسة اللغة، حتّى أنّ البعض منهم أصبح قاضيا أو مفتيا دون معرفة جيّدة باللغة العربيّة، كما شهد بذلك ابن عرفة: «لا قراءة لهم في العربيّة فضلا عما سواها من أصول الفقه»، حتّى بلغ الجهل بأحد قضاة الانكحة والجماعة بتونس إلى حدّ قوله: «ما فتحت كتابا في العربيّة على أحد». وقد حصل الأمر نفسه بمدينة بجاية في بداية القرن VIIIهـ/ XIVم. كما أقرّ كلّ من ابن عبد السلام وابن عرفة بأن بعض العلماء الجهلة تولّوا تدريس علم التفسير دون معرفة جيّدة لعلم العربيّة (2). أمّا العلوم الأخرى، مثل علم المنطق والحساب والنحو، فقد أجاز علماء المالكية تدريسها (3).

وبالتالي، هيمنت العلوم النقليّة في فترات الانغلاق، فإلى جانب تلاوة القرآن، اعتاد المدرسون بمدينة تونس على البدء بقراءة التفسير، فالحديث، ثم الفقه. ولنا في حصص ابن عرفة نموذج عن هذه البرامج، فقد كان يعقد "دولا" خمسة، في التفسير والحديث والبقية يخصّصها لقراءة ورقتين من التهذيب

(للبرادعي) كل يوم. وكان يوصي تلامذته بعدم الاكتفاء بالنقل، ومحاولة البحث في مجلس الدرس عن إضافة ما، وإلاّ فإنّ ذلك يعدّ "تخسير للكاغذ" المستعمل، حسب عبارته (1).

وعموماّ اعتمدت الدراسة على الحفظ والتلقين أكثر من اعتمادها على التفكير والاستقراء، حتّى أنّ بعض المدرّسين اختزلوا النحو في متن الجزولية والأصول في متن ابن التلمساني والحديث في الأحكام الكبرى لعبد الحق وغيرها من المصنّفات والاجماع في كتاب الاجماع لابن القطان (2).

وحظي المدرّس بتقدير واحترام كبيرين، فقد تعود الطلبة على القيام، اجلالا لشيخهم عند دخوله عليهم. وكان يلقي الدرس جالسا على الأرض أو على كرسي. وقد دأب هؤلاء المدرّسون على استحسان الأعمال الطيبة وتعزيز غير الجادين وزجرهم لفظيا، أو طردهم من الدرس (3).

ومثّل جامع الزيتونة المؤسسة التعليمية العليا، التي تسابق إليها الطلبة والشيوخ، خاصّة خلال القرن السابع هـ، وبداية الثامن هـ، إذ تعدّدت بها حلقات الدروس، وأقبل المتعلّمون عليها حتّى ضمّ خلال النصف الأوّل من القرن الثامن هـ/ XIVم، يوم الجمعة نحو السبعين حلقة للفتيا، وإن كانت قد تميّزت من بينها حلقة قاضي الجماعة ابن القدّاح.

على أنّ هذا التقليد أنقرض بعد وقوع الطاعون الجارف، حسبما شهد بذلك البرزلي إذ قال: «حدث هذا منذ أزيد من خمسين سنة ويقال إنهم في الديار المصرية كذلك، والذي شاهدناه عام حجة الفريضة يجلس رجل على كرسي ويقرا والناس يستمعون» (4).

وفضلا عن تعطيل الدرس الناجم عن الطوارئ، وخاصّة وقوع الطاعون، كما فعل ذلك ابن عرفة، فإنّ المدرّسين بتونس اعتادوا على عدم العمل يومي الخميس

(1) البرزلي، ن.م.، ج IV، ص 373، 366. ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 132. الأبي، الاكمال، ج IV، ص 345-347، ج VII، ص 128. تعود أهل تونس وقتذاك على الجلوس يوم الخميس لتلاوة القرآن. وكان يتلى بمصر منذ القرن السادس هـ/ XIIم بالتّحسين، "على غرار طريقة الاعاجم في التمثيط"، أما بتونس فقد أقيم الأذان في المدن فقط بطريقة التطريب التي لم يستنكرها العلماء. أما القرآن، فقد دأب بعض علماء القرن الثامن هـ مثل أبي الحسن البطرني وابن عرفة والبرزلي على تكليف عدد من الطلبة بتلاوته. كما كانت هذه القراءة الجماعيّة متداولة بتونس أثناء المناسبات، وهو ما يسمّى منذ تلك الفترة قراءة الحزب.

(2) الأبي، الاكمال، ج V، ص 16.

(3) الأبي، الاكمال، ج II، ص 247. البرزلي، ن.م.، ج IV، ص 318، ج II، ص 150.

(4) البرزلي، ن.م.، ج II، ص 1295.

(1) التجاني، رحلة، ص 9، 10، 190، 371. ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 112 (ذكر أن بعض مشايخ الأدب لجأوا إلى ترك فراغات أمام الكلمات الفاحشة). الأبي، اكمال، ج II، ص 263.

(2) ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 1117.

(3) الأبي، اكمال، ج II، ص 63.

والجمعة، بل أن بعضهم مثل أبي علي بن القداح أضاف إليها بمدرسة الشّماعين يوم الاثنين (1).

كما اعتاد الطلبة الرجوع الى أهلهم في فصل الصيف وتعطيل الدّراسة. ويبدو أنّ هذا التّوقيت كان معمولاً به كذلك في المغرب الأقصى، فكان من عادة الشيوخ العمل شتاءً، ولا يعطلون إلاّ مدّة قصيرة في نهاية هذا الفصل ثم يستعيدون العمل بأكثر نشاط حتّى الصيف. على أنّ الاوضاع تردّت في نهاية القرن الثامن هـ / XIVم، حتّى اقتصرّت مدّة التدريس على فترة لا تتجاوز خمسة أشهر في السّنة عام 796هـ / 1393م، ثم تراجعت لدى بعض الشيوخ بفاس الى ثلاثة أشهر عام 876هـ / 1471م (2).

ومثلت الاجازة الشهادة النهائية التي يتحصّل عليها الطالب من شيخه، في مادّة ما، وكانت تكتب وثيقة في ذلك تبدأ بالتصليّة وذكر المادّة والطالب والشيخ المجيز (3).

وكان الاقبال كبيراً وقتذاك على خطتي الافتاء والقضاء، حتّى أنّ البعض حاول الحصول عليها بأدنى جهد، ودون أن تكون له معرفة باللّغة، وهم الذين أطلق عليهم ابن عرفة " العلماء الجهلة " (4).

(3) خاصيّات فئة العلماء :

(أ) مكانة العلم والعلماء :

شكّل العلماء فئة اجتماعيّة مميّزة داخل المجال الحضري، يرفعهم إلى هذه المنزلة علمهم. على أنّ النّظرة الى العلم اختلفت من فئة الى أخرى، وزمان الى آخر. فابن راشد القفصي تبرّم من جهل الفلاحين ببلاده وعدم تقديرهم للعلم. أمّا البرزلي، فقد لخصّ نظرة أهل عصره للعلم والعلماء، مميّزاً أهل السّياسة على أهل العلم، في قولته : « ان القراءة والتّفقه والتشاغل بالعلوم أصل المذلة والاذاية والاهانة والهموم، وان التشاغل بالدفاتر والكتابة والدّراسة أصل النقيّة والتزهد والرّئاسة والسّياسة » (5). وشاركه معاصروه في هذه النّظرة

(1) الابي، الاكمال، ج 111، ص 483. تخلى ابن عرفة عن التدريس بباب البحر عند وقوع الطاعون.

(2) الونشريسي، المعيار، ج VII، ص 353-352، 359.

(3) البرزلي، ن.م، ج 11، ص 149. الابي، الاكمال، ج 111، ص 96. ومما يذكر حول أهميتها أن أحد الفقهاء من النصف الأول من القرن الثامن هـ / XIVم، وهو الشامي الذي درس على البوذري، أمر بدفن إجازته معه عند وفاته. راجع حول هذا الموضوع، كتب البرامج: مثل، برنامج الوادي-أشي.

(4) ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 117.

(5) البرزلي، ن.م، مخ 4851، ج 11، ص 195 ب.

المفرقة بين العلم والجاه، فقد قرن القلشاني العلم بالمروءة والأخلاق الحسنة، مبيناً فضل العلم ونظرة النّاس له ولأصحابه، فقال : « ذو العلم أولى النّاس بالمروءة والأدب وصيانة الدّين ونزاهة النفس، ويحق على العالم أن يتواضع لله في علمه ويحترس من نفسه الصّبر ويتوقّى الضّجر ويصفح عن زلّة جليسه ولا يؤاخذ به عثرته ». ثم أضاف قائلاً : « ومما ينبغي لطالب العلم أن يكون عارفاً بزمانه مقبلاً على شأنه حافظاً للسانه محتفظاً من إخوانه، فلم يؤذ النّاس قديماً. والمغرور من أشرّ بمدحهم، لكنّه يتلقّى الجفاء منهم برحب الصّدر وحسن الخلق ويقابل السيّئة بالحسنة ».

وقد أشاد فقيه باجة بقراءة الكتب ودراستها في بيت جاء فيه :

إذا ما أردت الأنس من غير وحشة فلا تتخذن إلاّ الكتاب نديماً

وأورد نظماً متأخراً لأحد الشعراء يدلّ على مكانة العلماء وموقعهم في المنظومة الاجتماعية حيث ساد جاه السلطان ومال التاجر، ومما ورد في هذا النّظم :

لو صاحبنا الملوك تاهوا علينا وأستخفوا جهلاً بحقوق الجليس
أو صاحبنا التجار صرنا الى البؤس وصرنا الى عداد الفلوس
فلزمننا البيوت نستعمل الحبر ونقل به وجوه الطروس
وقنعنا بما رزقنا فصرنا أمراء على الملوك والـرؤوس (1).

وبالتالي فإنّ جاه العلم لم يكن دائماً موازياً لجاه المال والسلطان، وهو ما يفسّر أن للعلماء شكلوا فئة مختلفة عن سائر الفئات الأخرى الحضريّة من تجار وحرفيين ورجال السلطة. وكان الانتماء اليها واضحاً في مستوى المظهر والسلوكيات والثروة والفكر. فقد كان لباسهم يميزهم عن سائر الفئات الاجتماعية الأخرى، ومثلما كان لباس القوطة والعمامة اللطيفة دليلاً الى الانتماء الى سلك الفقهاء بمصر، فإنّ لباس جبّة الملف والقوطة والعمامة أصبح أمراً خاصاً بعلماء افريقية في العهد الحفصي (2).

على أنّه لم يوجد لباس موحد يرتديه كلّ العلماء نظراً الى التفاوت الاجتماعي بينهم، واختلاف مراتبهم كما تدلّ عليه أجورهم التي تفاوتت من أجر المؤدّب البسيط (درهم في الشهر عن كلّ صبيّ، أي نحو 3 دنانير في الشهر)، الى أجر كبار القضاة والأئمة.

(1) القلشاني، شرح، ج 11، ص 1221-1222.

(2) البرزلي، ن.م، ج 1، ص 173.

ب) أجرة العلماء :

أُخذت شكلاً عينياً تارة (الرّيع العقاري للأحباس) ونقدياً أخرى، فضلاً عن الاتاوات الأخرى المتحصّل عليها في شكل هدايا وغيرها.

- الرّيع العقاري المتأتّي من الأحباس والاقطاعات : اعتبر البرزلي أن أخذ المرتّب من الحبس أحلّ من أخذه من بيت المال، خاصّة إذا لم يكن الغالب عليها الحلال، لأنّ المتولّي لأمر الحبس هو طرف آخر غير السّلطان، ويمكن استخلاصه من الحبس العامّ أو المبهّم المجهول مصرفه. وقد أسّند البرزلي على ذلك بمرتبّ القاضي أبي علي بن قدّاح الذي أخذه من قرى محبّسة على رقاع " لا يعرف مصرفها " ، كما ذكر لتبيان ذلك لمعارضيه الذين رفضوا استعمال ما جهل سبيله من الحبس، بأن " أراضي افريقية الغالب عليها عدم الملك " . على أن بعض الفقهاء ومن بينهم أبو عبد الله الدكالي عارض أخذ المرتّبات من الأحباس ، بنوعيتها . وهو ما أثار جدلاً قوياً بينه وبين ابن عرفة والبرزلي بالاسكندرية . كما وقع الاختلاف حول صفة الرّيع النّاجم عن الحبس : هل هو بمثابة الاجارة أم الاعانة ، وانقسمت الآراء الى اثنين :

- الرأي الأوّل تبناه المؤثّقون، والثاني دافع عنه شيوخ البرزلي : البوذري وشيخه: ابن عرفة ، الذي أقرّ بأن أحباس زمنه " أنما هي عطية لمن قام بهذه الوظائف " . وهو ما يعني عملياً استثناء الأثرياء من الأئمّة والمدرّسين من هذه الاعانة ، التي منحت بطريقتين مختلفتين في شكل مرتّبات للشيوخ وأرزاق ومنح للطلبة (1).

والحقيقة أن أخذ الأجرة والمرتّبات لعدد الموظفين من الأحباس أضحى أمراً شائعاً في المشرق والمغرب، بعد أن أصبحت المؤسسة الخزنية عاجزة عن استخلاصه وتعدّر أخذه من بيت المال (2).

ومنحت في بعض الحالات في شكل مُحاصّة للرّيع العقاري بين المنتمين الى مؤسسة تعليمية أو دينية واحدة، ويخوّل للمحبّس تعيين ما يأخذه كلّ واحد من أهل المدرسة، من فقيه وامام وطلبة ومؤذنين وخدام المدرسة ، لأنّ عدم البتّ في ذلك قد يؤدّي الى اختلافات في كيفية قسمة هذا الرّيع . وعادة ما أعطت الأولوية للطلبة على غيرهم لملازمتهم المدرسة كامل الوقت ، فيما أقنصر دور المدرّس على التواجد بها مدة محدودة في النّهار، وطيلة أشهر الدّراسة .

(1) البرزلي، ن.م.، ج 1، ص 19-20، 179. الرصاع ، تحفة ، ص 181. ابن ناجي، شرح ، ج 1، ص 160.

(2) الونشريسي، المعيار ، ج VII، ص 386، 387.

على أن المدرّس حظي ببعض الامتيازات الأخرى، منها أن ريع الحبس لا يسترجع منه أثناء المرض أو فترة التقاعد عن العمل ، باعتباره إعانة ، وقد أسّند البرزلي على ذلك بأخذ البوذري مرتبه من مدرسة الكتبيين أثناء مرضه ، وكذلك ابن عرفة (1).

وشملت الأجرة العينية (أموال الحبس) عدّة شرائح اجتماعية : الجند بالحصون (الذين يتحصّلون على براءات) و "أصحاب الأعمال" مثل القباض والبوابين والأئمّة والمؤذنين والمدرّسين والنقباء ، وتمثّلت في مردود المحصول الزراعي ، أمّا ما يتحصّل عليه الطلبة بالمدارس وشيوخ الجامع وفقراء الزوايا فقد اعتبر إعانة (2).

- العطاءات والجعائل: مثّلت العطاءات والصدّقة مورداً آخر للمشتغلين بالعلم بمختلف أصنافهم . فكثيراً ما كانت الصدّقة التي يقوم بها أحد العلماء قبيل الوفاة، مورداً آخر للمدرسة أو المسجد أو الكتاب (3) .

كما كانت الهدايا والجعائل مصدراً هاماً لدى " فقهاء البادية " الذين أخذوا الجعائل على الفتوى . ويبدو أن هذا الأمر قد حصل داخل المجال الحضري نفسه، بين البدوي والعالم، كما يبيّنه الخبر الذي أورده ابن الطوّاح ، ومفاده أنّه شاهد الفقيه أبا علي عمر بن محمد بن علوان الهذلي الصقلّي يطلب من بدوي عسلاً مقابل الحكم في قضية ، وهو ما أسّتكره المؤلّف .

ويتّضح من جواب ابن عرفة عن مسألة تخصّ الهدايا التي تعطى للمفتي تساهل الفقيه في هذا الموضوع، إذ أجازها أن لم تكن هناك خصومة ، ومنعها إذا اقترنت بقضية ، باعتبارها رشوة، معترفاً في الآن نفسه بوجود الرّشاوي التي تمنح للعلماء وأرباب السلطة من قبل الرعية لرفع مظلمة (4) .

وعمد بعض القضاة الى قبول الجعائل على الأحكام وأخذ الرّشاوي ، وعادة ما توسّط كاتبه بين القاضي والرّاشي . أمّا أبو علي بن القدّاح ، فقد التجأ الى الحيل الفقهية للاستفادة من اشتراء أعشار الأعراب بأسعار زهيدة (5).

(1) الونشريسي، المعيار ، ج VII، ص 365. البرزلي، ن.م.، ج 1، ص 160 ب.

(2) البرزلي، ن.م.، ج 1، ص 161 ب.

(3) أوصى ابن عرفة قبل موته بتصدق تركته، غير أنه اختلف في كيفية تنفيذ الوصية، والتّصدّق بالتركة التي ذكر فيها الكتّان والكتب. وعقد لهذا الغرض مجلس للعلماء بحضور قاضي الجماعة البرزلي، والسّلطان أبي فارس عبد العزيز للبتّ في هذه المسألة : البرزلي، ن.م.، ج 1، ص 1190.

(4) البرزلي، ن.م.، ج 1، ص 20 ب. ابن الطوّاح ، سبك المقال ، ص 109 قال له « لو جبت لي العسل في لون هذه - يعني شملة كانت على كتفي - لكتبت لك الفتيّا " . ابن عرفة ، ن.م.، ج IV، ص 1123.

(5) البرزلي، ن.م.، ج 1، ص 58، 75 ب، 1204.

لأن تنزّه بعض القضاة والفقهاء في العهد الأغلب من أخذ أجرة على عملهم، فإنّ الفقيه ابن عرفة وغيره من علماء العهد الحفصي رغبوا في إعطاء المرتبات للمدرسين والأئمة وسائر العلماء والطلبة، وأستيفاء الأجر، بعد أن تطوّرت المعاملات المالية والاقتصاد التجاري في حوض المتوسط.

وبالتالي شملت الأجرة النقدية عديد القطاعات الاجتماعية، من علماء وشرفاء وبعض الصلحاء الذين تحصلوا من المخزن على مبلغ معين شهرياً.

وفي إطار هذا التطور، أصبح الافتاء بدوره وظيفة يتقاضى عليها صاحبها أجراً منذ القرن الثامن هـ / XIV م، وهو ما يفسّر اقبال الطلبة على هذا العمل. وقد أجاز البرزلي أخذ الاجارة على الفتوى من بيت المال، وأن تكون للمفتين مرتبات من المخزن مثل المدرسين، وذلك بعد أن منع وقوع هذا الأمر فقهاء العهد الزيري، مثل اللّخمي والمازري.

وابتدأ هذا التطور منذ مطلع القرن الثامن هـ / XIV م، إذ كان الفقيه أبو علي بن علوان يأخذ الأجر الخفيف على بعض فتاويه، وهو ما أكسب هذه الوظيفة صبغة رسمية، مرتبطة بالمخزن (1).

وحصيلة القول، فإن الامتيازات المادية التي تحصل عليها هذا الصنف الاجتماعي تفسّر الى حدّ كبير انتماءهم إلى فئة ذات مصالح مشتركة مرتبطة الى حدّ كبير بالسلطة المخزنية، ودائرة في فلكها. وتجسّد هذا الانتماء القوي لهذه الفئة في عديد المظاهر الأخرى، مثل الحياة اليومية والمهنية.

ج) المميّزات الأخرى :

إنّ المتنبّع لمنازل العلماء بالمدينة يلحظ أنّ جلّهم سكن داخل المدينة العتيقة، قرب المسجد الجامع أو المدرسة التي درّس بها، في أحياء ودروب مميزة.

فقد قطن ابن عرفة قرب جامع الزيتونة، بمنزل "محاط بالقرمود"، وكان لشيخه البوذري منزل قبلي جامع التوفيق، أمّا أسرة ابن خلدون، فإنّها نزلت قبلة جامع الزيتونة (2).

وأرتبطت فيما بينها ومع سائر الفئات الحضرية الأخرى المترفّهة (من تجار ورجال سياسة) بعلاقات مصاهرة، فقد تزوّج أحد شيوخ ابن عرفة، وهو أبو محمد الاجمي بابنة قاضي الجماعة: أبي علي بن قدّاح. كما عقد عبد الله الترجمان قرانه على ابنة أحد الحرفيين بالأسواق.

(1) البرزلي، ن.م، ج 1، ص 163، ج 2 (مخ 4851)، ص 158 ب.

(2) الابي، الاكمال، ج 2، ص 32، ج 3، ص 402-403، ج VII، ص 262.

وفضلاً عن اللباس، فقد تميّز سلوكهم بنمط خاصّ بالفئات الحضرية الوسطى التي اقترنت مصالحها بالسلطان أكثر من أي طرف. ولذا قلّما عرفت هذه الفئة بالجرأة في الاصداغ بأرائها، لكنّها مع ذلك تميّزت عن بقية الفئات. فآخذت موقفاً سلبياً من أهل البادية، واحتقرت فقهاءهم وأعيانهم، ودعت في حالات الى استئصال شأفة الأعراب، كما شمل موقفهم مختلف الفئات الحضرية الأخرى، فهضمت حقوق المزارع الخمّاس، واحتقرت العامّة بالمدن التي أطلقت عليها شتى النعوت النابذة، أمّا المرابطون ومشائخ الزوايا فقد كانوا كذلك في صراع معهم في كثير من الأحيان (1).

وقد وجدت أحكام مسبقة عديدة تمنع من تخطى عتبة الأعراف المعمول بها واندماج العالمين، حتى أنّ أكل الفقهاء للطعام مع أهل البادية اعتبر فضيحة. ومرة أخرى هذا البرزلي يتحدث قائلاً: "بلغني عن الشيخ الصّالح أبي عبد الله الرّمّاح شيخ عصره في بلده أكل معه بعض أهل البادية طعاماً، فجاوز العادة، فخاف البدوي الفضيحة" (2).

وكان شعور العلماء بالانتماء الحضري قوياً، وهو ما أطلق عليه منذ تلك الحقبة البلدي، نسبة الى البلد، غير أنّ مصطلح البلدي لم يكن مقتصرًا على الفئات الميسورة داخل المدينة. ومما يبيّن ذلك أنّ ابن راشد تحدّث عن البلدي الموسر، فيما أسستنى البرزلي الخاصة، مبيّناً ان البلدي كان مُعرّضاً في عصره لتسلّط الخواص و"ذوي الجهالات من الأمراء وأتباعهم"، وفي دائرة ضغوطاتهم حتى أنه عمد الى اكتراء الدّور والدكاكين والأراضي من الخاصة بأسعار مرتفعة حتى يكون له الاعيان سندا في قضاء شؤونه. كما عمد الى تقديم الهدايا لأصحاب السلطة من قضاة وعمّال وغيرهم، وبالتالي فكثيراً ما وضع نفسه تحت حماية أحد الأعيان تأميناً لنفسه من مغبة العسف الاجتماعي الذي كان متفشياً (3).

وهكذا يتّضح أنّ هذه العلاقات الاجتماعية التي حيكت بين الأعيان والبلديين أخذت داخل المدينة صبغة "فيودالية". ففي هذا الاطار، ما هي مكانة العلماء داخل هذه المنظومة الاجتماعية.

تعود أهل مدينة تونس على عدم تولية إمامة جامع الزيتونة لمن لا ينتسب الى الحضرة (4).

(1) ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 1180. الترجمان، تحفة الاريب، ص 12. راجع الفصول الخاصة بصورة البدو والخماس وحركات العامة.

(2) البرزلي، ن.م، ج 3، ص 204 ب.

(3) البرزلي، ن.م، مخ 4851، ج 2، ص 169 ب. ابن راشد، الفائق، ج 2، ص 143.

(4) الغبريني، عنوان الدراية، ص 67، الزركشي، تاريخ، ص 67.

كما أقتصرت خطّة قاضي الجماعة في كثير من الأحيان على عنصر الحضر ، إذ كان جلّ القضاة من المدن الكبرى ، تونس والمهدية وصفاقس ، وتوزر وقابس وطرابلس . وما نشير إليه في هذا الصدد أنّه على إثر وفاة قاضي الجماعة أبي علي بن عبد الرّفيق سنة 766هـ / 1364م ، عقد مجلس السلطان لتعيين قاضٍ آخر ، فذكر أهل المجلس أن قاضي الأنكحة هو المرشّح لهذا المنصب عادة ، مقترحين بذلك ابن القطن السّوسي . لكن السلطان أبا اسحاق ابراهيم رفض ذلك ، مجيباً بجملة معبرة عن عقلية ذلك العصر : " ما نأتي به من القرى حتى تكون تونس قد خلت ممّن يصلح " وقدم عوضاً عنه ابن خلف الله النفطي (1) .

على أن عمر بن عبد الرّفيق الذي وصل إلى قضاء الأنكحة بطريقة ملتوية ، قد تمكّن من تولّي قضاء الجماعة ، وذلك بتدخّل أحد الأعيان لدى أبي الحسن المريني ، " ووطّد ذلك بأنّه من بيوتات تونس " (2) .

ومما لاشك فيه أنّ هذه الرؤية لم يتبنّاها كل العلماء ، وخاصة الوافدين على قاعدة البلاد من جهات أخرى ، غير أنّها كانت مترسّخة لدى العلماء من أهل البيوتات الحضريّة .

ويبدو أنّ النزاع الحاصل بين قاضي الجماعة ابن عبد الرّفيق والقاضي ابن راشد البكري القفصي مرده محاولة الأول المنتمي إلى إحدى بيوتات تونس غلق الأبواب أمام منافسه ، فقد " ناواه القاضي أبو اسحاق بن عبد الرّفيق فلم يتركه يخرج رأسه طرفة عين حتى لقد منعه الجلوس للوعظ بجامع القصر الأعلى . فكان ابن راشد يقول : أتمنّى أن أجلس أنا وهو للمناظرة حتى يظهر الحق ومن هو المقدم في العلم " (3) .

(1) الغبريني ، ن.م. ، ص 102 ، الزركشي ، ن.م. ، ص 102 . كذا في ابن عرفة ، المختصر ، ج IV ، ص 115 ب .

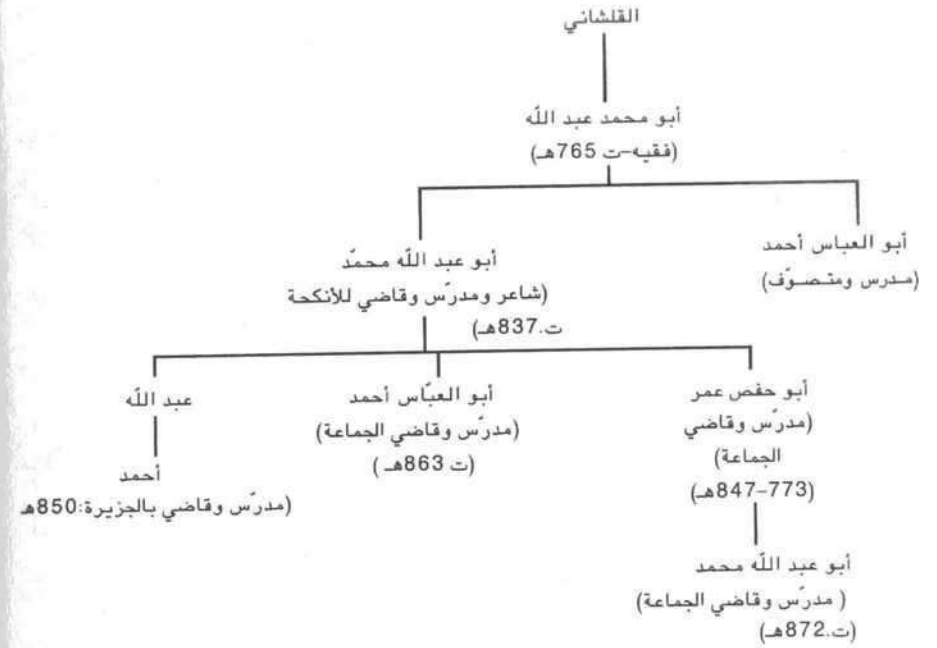
(2) الزركشي ، ن.م. ، ص 88 . البرزلي ، ن.م. ، ج II ، ص 1176 (ذكر أنّ خطّة قاضي الجماعة خصّصت لانتساء صاحبها إلى بيوتات بتونس وخدمته للسلطان) . Brunschvig, Hafsides, TII, p. 117 .

(3) الزركشي ، ن.م. ، ص 73 .

ولئن لم يسعف الحظّ ابن راشد ، فإن بعض العلماء قد حظوا بقبول لدى الكتلة الحضريّة المؤثرة ، وذلك بمداراتها وخدمة مصالحها ، وتمكّن من تقلّد المناصب العليا ، مثلما حصل لمحمّد بن عبد السلام الهواري . ففي سنة 734هـ / 1336م ، عقد مجلس السلطان أبي يحيى أبي بكر لتعيين قاضي الجماعة خلفاً لأبي علي بن القدّاح . فاقترح بعضهم ابن عبد السلام الهواري . لكن بعض أكابر أهل المجلس " وقف موقفاً محترزاً من ذلك ، بدعوى أنّه شديد الأمر . وقد دسّوا له أحد أجواره من الموحدين لاختباره ، فأظهر لنا وتعاوننا مع المخزن في قوله : أنا أعرف العوائد وأمشيها " ، وهو ما مكّنه من تولّي هذه الخطّة إلى حدّ وفاته سنة 749هـ / 1348م (1) .

وهكذا وجدت كتلة حضريّة مؤثرة في تقليد المناصب العلمية والقضائية العليا ، وتكوّنت في العهد الحفصي من البيوتات التونسية والأندلسيّة الوافدة على البلاد وتجسّد هذا الحرص على مكانتها في تواصل الأسرة الواحدة في الوظائف المرتبطة بالعلم مدّة طويلة من الزمن ، ويمكن أن نذكر مثالا على ذلك يخصّ أسرة علماء بباجة طيلة القرنين الثامن والتاسع هـ ، وهي أسرة القلشاني :

(1) الزركشي ، ن.م. ، ص 71 . كذا في ابن عرفة ، المختصر ، ج IV ، ص 115 ب .



- أبو محمد عبد الله القلشاني : كان مجداً في طلب العلم ، توفي بباجة في 10 شوال 765 هـ .

- أبو عبد الله محمد بن عبد الله القلشاني : والد مؤلف " شرح الرسالة " . وكان حافظاً للشعر وناظماً له ، اشتغل مدرّساً بمدرسة عنق الجمل بتونس . تولى قضاء قسنطينة الى حدّ سنة 813 هـ ، ثم عين قاضي للأنكحة بين سنتي 813 هـ و 837 هـ . توفي سنة 837 هـ .

- أبو العباس أحمد بن عبد الله القلشاني : شيخ متزهّد ، أجهّد نفسه في الدّراسة ، أخذ عن ابن عرفة ، وكان يطمح لتولّي الامامة . عمل مدرّساً بباجة .

- أبو العباس أحمد محمد بن عبد الله القلشاني : أخذ العلم عن عمّه بباجة ، ثم

تحول الى تونس حيث لازم دروس شيخه أبي مهدي عيسى الغبريني . تولى قضاء قسنطينة ، وهو المنصب الذي كان فيه أبوه الى حد وفاته بين سنتي 813 هـ - 839 هـ ، ثم التحق بالتدريس بالمدرسة الجديدة بمدينة تونس .

وفي سنة 846 هـ ، أمتحن و " عمل له مجلس بالقصبة " بسبب مقالة نسبت اليه ، واعتقل مدّة شهرين ثم تولى خطّة التدريس بمدرسة سوق الفلقة ، وقضاء الجماعة الى حدّ سنة 858 هـ ، تاريخ عزله منه . وظلّ مدرّساً بالشّماعية وخطيباً ومفتياً بجامع الزيتونة الى حدّ وفاته في سن تناهز 84 عام ، سنة 863 هـ / 1459 م .

من مؤلفاته: تحرير المقالة في شرح الرّسالة (انتهى منه 29 صفر سنة 822 هـ) وشرح مختصر ابن حاجب الفقهي .

- أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله القلشاني : كان مدرّساً بالمدرسة الجديدة بتونس ، وهي المدرسة التي عمل فيها أبو العباس أحمد . تولى قضاء الجزيرة سنة 850 هـ .

- أبو حفص عمر بن عبد الله القلشاني : ولد بباجة 2 شوال 773 هـ ، أخذ عن والده ، ثم تحول الى تونس حيث أخذ عن أبي مهدي عيسى الغبريني ومحمد بن مرزوق . تولى قضاء الأنكحة والتدريس بمدرسة عنق الجمل ، بعد وفاة أبيه سنة 837 هـ ، وكانت له دراية بالطب . وفي سنة 841 هـ ، أصبح خطيباً بجامع الزيتونة ، ثم عين قاضي الجماعة سنة 846 هـ الى حدّ وفاته بالوباء سنة 847 هـ .

- أبو عبد الله محمد بن أبي حفص عمر : تولى مثل أبيه خطّة قضاء الجماعة والخطابة والفتيا بجامع التوفيق سنة 858 هـ . وقد خلف بذلك عمّه أبي العباس أحمد في خطّة القضاء بعد عزله . توفي بالوباء سنة 872 هـ (1) .

(4) القاضي والأمير :

تمكّن الأمراء والخلفاء في كثير من الحقب من التحكّم في القضاء ، وذلك بتعيين القاضي وعزله والتدخل في مهامه . ولئن تميّزت فترات التطور الحضاري بالفصل بين السلّطين القضائية والسياسية ، فإنّ حقب الاستبداد السياسي شهدت تقلص دور القاضي الذي أصبح ظلّاً للأمير وتابعا له .

(1) أبو العباس القلشاني ، شرح الرسالة ، ج 11 ، ص 156 ، 192 ، 1222 ، 1224 - ب .

(وقد ذكر علماء آخرين من باجة من بينهم أبو العباس أحمد الوشكي ، من أصل أندلسي حسبما يبدو من الاسم وأبو عبد الله بن عمران البسكري : ن.م. ، ص 46 ، 147 ، 159 ، 193 ، 1108 ، 192 - ب .) ابن مخلوف ، شجرة النور الزكية .

حسن حسني عبد الوهاب ، كتاب العمر ، ج 1 ، ص 789-792 ، ج 11 ، ص 412-414 .

ومثل العلماء طيلة هذه الحقبة، قوة اجتماعية مساندة للسلطة المخزنية في الغالب، وإن كانوا قد تمكنوا في فترات معينة من تكوين كتلة مستقلة.

وعلى غرار ما عرف به علماء المالكية من عدم القول بالخروج على السلطان الجائر، فإن أحد فقهاء العهد الحفصي الذي فضل أن يترك اسمه مجهولا، فرق بين صنفين من الأمراء:

- صنف وجبت طاعته، وهم على التوالي:

. من صار إليه الأمر برضى الناس، وقبلوه بعد له.

. من وصل إلى الحكم بعد نزاع مسلح، لكنه أظهر فيما بعد عدله.

. من أخذ الأمر غلبة دون مشورة، وظهر منه "الجور في الدماء والأموال"،

غير أن الأمر استقر له وأصبح الناس آمنين من "الفتنة".

- صنف لا يجب طاعته: وهو من استغاث بالعدو ضد المسلمين مثلما ألتجأ المعتمد بن عباد إلى النصارى لمحاربة المرابطين.

وبالتالي، فقد دعا العلماء إلى طاعة الأمير، ولو كان "متغلبا مخالفا"، حتى لا يتعطل السير العادي للقضاء. على أنهم أبدوا احترازا وحيدا وهو تواطؤ السلطان مع العدو، وهو ما أطلق عليه البرزلي في موقع آخر من كتابه السلطان الجائر، مستدلا على ذلك بما آل إليه الوضع بجزيرة قوصرة في القرن الثامن هـ/ XIV م إذ أصبحت الجالية الإسلامية تحت سلطة الصليبيين النصارى، التي أبقت على مؤسساتها السابقة، بما فيها القضاء والشهود، غير أن قضاة مدينة تونس أصبحوا لا يثقون بأحكام هذا القاضي ولا في شهادة الشهود، لخضوعهم لسلطة النصارى (1).

وبديهي القول أن تولية الخطط القضائية خضعت لسلطة الأمير الحفصي ومجلسه، وخاصة منها خطتي قاضي الجماعة وقاضي الأنكحة. فقد روعي في تعيين قضاة هاتين الخطتين جذورهم الحضرية وولائهم للسلطة المخزنية.

و منحت الدولة مرتبات لهؤلاء الموظفين التابعين لها بلغت 15 دينارا في الشهر لقاضي الجماعة سنة 766 هـ/ 1364 م، ولم تخرج خطة الافتاء من دائرتها، إذ أصبحت ابتداء من القرن الثامن هـ/ XIV م وظيفة يتقاضى صاحبها أجرا من المخزن. وفي ظل هذا التطور بين السلطة والعلماء، سعى كثير منهم إلى الحصول على مناصب القضاء، مستعملين في ذلك شتى الطرق والتدخلات (2).

(1) ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 115-1، البرزلي، ن.م.، ج II، ص 1176.

(2) العمري، مسالك، ص 96، البرزلي، ن.م.، مخ. 48519، ج II، ص 179، ب، 187، وورد في الرصاع، (تحفة الاخيار، ص 17) رأي أحد الصلحاء في السلطة، وهو أبو عبد الله المزهوري الذي قال: «الواجب على كل أمير من أمراء هذه الأمة أن يبذل النصيحة للخلق ويقربهم من الملك الحق ويعلم جاهلهم».

وفي المقابل، فإن الأمثلة التي تبين صلف المخزن إزاء القضاء كثيرة: فقد كاد ابن تافرجين أن ينكل بابن عرفة وبأبي القاسم الغبريني اللذان طلبا رؤية إحدى الاميرات لكتابة عقد قرانهما.

وقبل موت الأمير أبي يحيى بكر سنة 747 هـ/ 1346 م، أوصى بالحكم لابنه أبي العباس أحمد الذي كان واليا بقفصة، لكن الحاجب ابن تافرجين فضل تعيين أخيه أبي حفص عمر. ولما أبدى قاضي الجماعة محمد بن عبد السلام والفقهاء الاجمي معارضتهم، التجأ إلى الحيلة الفقهية، وجمع الناس لمبايعة أبي حفص عمر فيما انشغل الفقهاء بدفن السلطان الميت، وقد قبلا المبايعة، معللين ذلك بكونهما أتبعوا جل الناس في ذلك (1).

ويفهم ضمنا من الاختلاف الحاصل بين الفقهاء حول مدى اتساع سلطة القائد وأحتوائها لمسائل الأحكام عند شغور خطة القضاء، وجود رغبة جامحة للعمال لتوسيع نفوذهم على حساب القضاء. وقد فرط أحيانا القضاة عن طوعية في بعض مهامهم لحاكم الفحص أو القايد، عند عجزهم عن التصدي للمحاربين من البدو. وبالتالي، استبد هؤلاء القواد دون القضاة بالحكم في كثير من النواحي النائية. وعموما اختلف العلماء حول الحكم بين الناس عند غياب القاضي: فالبعض منهم أمضى أحكام ولاية الكور، والآخر مثل اللؤلؤي لم يجرها حتى يجعل له مع القيادة النظر في الأحكام (2).

وتدخل السلطان أحيانا لتعيين العدول وعزلهم، وخاصة أثناء المنعطفات التاريخية: فقد ألغى أبو الحسن المريني العمل بالشهود الذين قدمهم ابن عبد السلام، باستثناء إمام جامع الزيتونة، وطال توقيفهم إلى أكثر من سنة، حتى بدأ السعي لردهم إلى خططهم، عن طريق الاتصال بالقاضي المغربي أبي عبد الله السطّي. وقد أثمرت هذه الاتصالات غير المباشرة مع السلطان وتمكن ابن عبد السلام من رد بعض العدول إلى عملهم. هذا مثال على فاعلية دور الوساطة في تسيير الدولاب القضائي وقتذاك من جهة وعلى حرص كل من السلطان وقاضي الجماعة على كسب العدول وتبعيتهم له (3).

(1) البرزلي، ن.م.، ج II، ص 1179، الغرناطي، مسائل، ص 1250، النشرسي، المعيار، ج X، ص 5-6.

(2) أما فيما يخص إمامة جامع الزيتونة، فقد تدخلت السلطة في القرن الثامن هـ، في صياغة خطبة الجمعة واختيار الشواهد المناسبة من الآيات القرآنية. كما عملت، ارضاء لأهل البلاد، على تبديل خطباء الموحدين في الجمعة للفظلة المعصوم بالمعلوم، محتجين بأن العصمة خاصة بالأنبياء. الأبي، الاكمال، ج III، ص 26، ج II،

ص 423، ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 126 ب.

(3) ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 152 ب.

وبديهي القول إن الانقسامات داخل صفوف الفقهاء المرتبطة بالانتماء الاثني (اندلسيون وأهل البلاد من أهل البيوتات والوافدين على المدينة) أو الفكري (علماء درسوا بالمشرق مثل ابن راشد وآخرون تلقوا تعليمهم بأفريقية) أو السياسي، قد ساعدت المخزن الحفصي على إحكام السيطرة على هذه الفئة، والاحتياز إلى طرف دون الآخر.

ولقد اتضح لنا من خلال المثال التالي توزع العلماء بمدينة تونس إلى صنفين: أنصار السلطان من أهل البيوتات والاندلسيين وأصحاب الخطط العليا، وطرف ثان أقل تحمّسا لمناصرته.

ففي سنة 726هـ/1325م، حدث نزاع بين أبي عبد الله محمد بن يحيى بن عمر المعافري المعروف بابن الحباب (ت. 749هـ) وابن البسطي نسبة إلى بسطة من الأندلس حول جنان بأحواز مدينة تونس. وقد كان في بداية الأمر ملكا لابن البسطي، ثم خرج من يديه وآل إلى القائد ابن يعقوب، فشيّد به بناء رفيعا. ثم أصبح في مرحلة ثانية بيد ابن الحباب.

على أن وصول السلطان أبي يحيى أبي بكر إلى الحكم غير الموازين من جديد: فقد أصبح ابن البسطي في "عنفوان كامل تمكّنه من دولة السلطان أبي يحيى أبي بكر"، وتمكّن من استرجاع الجنان، بعد أن حكم قاضي الجماعة أبو اسحاق بن عبد الرفيّع (ت. 731هـ) لفائذته، على أن يعوّض قيمة البناء.

لكن ابن الحباب طلب مراجعة الحكم سنة 736هـ/1335م، أثناء فترة قضاء محمد بن عبد السلام (734-749هـ)، فدعا السلطان أبو يحيى أبو بكر إلى عقد مجلس موسّع للفقهاء للنظر في القضية، فأجتمع "كلّ من يطلق عليه اسم فقيه معتبر حقيقة أو مجازا" بدويرة جامع الزيتونة، وترأس الاجتماع ابن عبد السلام، لكنّه اعتذر عن البت في المسألة، نظرا إلى طبيعة علاقته مع شيخه ابن الحباب، إذ حصلت بينهما منازعات. ولما أوكلت المهمة لقاضي الانكحة، أبي محمد الأجمي، أمضى الحكم ولم يغيّره بحجة عدالة القاضي ابن عبد الرفيّع.

وهكذا خيب أمل ابن الحباب، ومعه مجموعة من العلماء، فيما برز تكثّل ثان من العلماء المقربين من السلطان، ضمّ بعض الاندلسيين (ابن البسطي) وأهل البيوتات (ابن عبد الرفيّع) والمقربين منهم، أبا محمد الأجمي الذي ارتبط بعلاقة مصاهرة مع قاضي الجماعة السابق، أبي علي بن القدّاح، ومحمد بن عبد السلام الذي سعى منذ البداية إلى خدمة المخزن الحفصي. أمّا التكتّل الأوّل، فقد ضمّ إلى جانب ابن الحباب، ابن راشد القفصي الذي لم يتمكّن من ترسيخ أقدامه بمدينة تونس، للمعارضة الشديدة التي أبدّاها ابن عبد الرفيّع إزاءه، وابن عرفة الذي كان

يثني على شيخه ابن الحباب وابن القطّان السّوسي الذي أراد تولية ابن عرفة قاضيا للجماعة، لكن السلطان رفض هذا الأمر (1).

وهكذا يتّضح أنّ السلطان لم يتدخل فقط في تعيينه لأصحاب الخطط العلمية وعزله لهم، أمّا كذلك في المناورة لمنح الثروة للبعض أو سحبها منهم.

على أن بعض الفقهاء تمكّنوا من الوقوف في وجه الاستبداد المخزني، ومن الإصدّاع برأيهم المخالف (2).

وكثيرا ما يقع التداخل بين مهام القاضي والعامل، وهو ما يؤدّي أحيانا إلى توترات بين الطرفين مثلما حصل ذلك عهد أبي فارس عبد العزيز، لما عمد عامل الحامة إلى حجز بضاعة التجار الوافدين من بلاد السودان، وهو ما استنكره العقباني، لأن العادة بت القاضي في الاختلافات بين التجار، لا العامل (3).

ولئن كان قاضي الجماعة قادرا في بعض الأحيان على عزل العامل، مثلما حصل بالنسبة لعامل الجزيرة القبلية، فإنّه فضّل أحيانا أخرى التفريط في مهامه للعامل أو الخليفة، أو حاكم الفحص أثناء فترات الاضطراب الاجتماعي، لعجزه عن السردع (4).

ومهما يكن من أمر، فإنّ تعيين قاضي الجماعة وقاضي الانكحة خضع لسلطة المخزن.

- قاضي الجماعة: ارتبط تعيينه مباشرة بالسلطة السياسية، رغم استقلاليتها النسبية عنها في أخذ القرارات والافتاء. وكثيرا ما أنتمى إلى البيوتات التونسية، أو الفقهاء الذين كانت لهم علاقات حسنة مع المخزن.

وقد جرت العادة أن يكون شبه الوكيل الذي تفوّض إليه الأحكام، بما فيها الأحوال الشخصية التي يتولّاها قاضي الانكحة، كما أهتم بأختيار القضاة في الكور والنواحي والعدول أو الشهود، وذلك بعد موافقة السلطان.

(1) ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 125. ب. القلشاني، شرح، ج II، ص 164. ب. (ذكر ابن البسطي نسبة إلى بسط بشرق الأندلس، عوضا عن البسطي، نسبة إلى بسطة).

الزركشي، تاريخ، ص 73، 87. قال ابن الحباب عند موت ابن راشد سنة 737هـ، مشيرا إلى ابن عبد السلام وابن هارون: "يكفي من فضله أنّه أوّل من شرح جامع الأمهات لابن حاجب، ثم جاء هؤلاء السراق وأشار إلى الجالسين خلفه، فعمد كل واحد إلى شرح عليه وأخذ من كلامه ما لولاه ما علم أين يمر ولا يجيء". حول ترجمة ابن الحباب، انظر: ابن مخلوف، شجرة النور الزكية، ص 209.

(2) البرزلي، ن.م، ج III، ص 146.

(3) ن.م، ج II، ص 1187. المغيلي، الدرر المكنونة، ج II، ص 11.

(4) ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 1150. البرزلي، ن.م، ج II، ص 234.

ولئن مارس مهامه بالاستعانة بقاضيين آخرين في عهد الولاة، فإنه أصبح قادرا على تعيين قضاة نواب عنه في العهد الحفصي، وكانوا يستشيرونه فيما أشكل عنهم، وذلك بعد أن اتسعت الخطة في المدن الكبرى (1).

- قاضي الانكحة : حرص السلطان على تعيينه للبت في مسائل النكاح والطلاق والورثة والوصية، وكل ما يتعلق بالأحوال الشخصية والأسرة. وبالتالي، فقد حدد القضاة في النواحي يوما خاصا بشكاوي النساء، مستعينين في ذلك بأعوان من الشيوخ والعجائز ذوي الدراية.

وتولى قاضي الانكحة خطة قاضي الجماعة عند شغورها، على أنه من الناحية القضائية ظل تابعا لقاضي الجماعة، حتى أنه اعتبر "شبه عامل من عماله" (2).

أما من الناحية العملية فقد حصلت نزاعات بين الطرفين، عندما أصر قاضي الانكحة على عدم الاندفاع لرأي قاضي الجماعة. وهو ما وقع بتونس بين أبي اسحاق بن عبد الرفيق قاضي الجماعة وابن عبد السلام قاضي الانكحة، إذ حاول الأول إخضاع الثاني لرأيه، لكن دون جدوى. وقد بت السلطان في هذا الاختلاف بأن استقل كل واحد بالنظر في المهام المنوطة به (3).

- قضاة الكور والنواحي : وافق التقسيم الإداري الى عمالات، والترابي الى بلدان التقسيم القضائي، اذ عين قاض على كل بلد، وأهمها: تونس وسوسة والمهدية وصفاقس وقابس وباجة والقيروان والجريد وطرابلس وبلد العناب، وقسنطينة وبجاية. وقد خضع تعيين القاضي بها الى سلطة قاضي الجماعة، وكان عرضة للعزل والنقل، وفق إدارة قاضي الجماعة والسلطة السياسية، ولئن أبدى كثير من فقهاء العهد الاغلبية تحفظا في قبول خطة القضاء، فإن الاقبال عليها أصبح كبيرا في العهد الحفصي، حتى وقع الالتجاء أحيانا الى الوساطات. وقبل كثير منهم النقلة من بلد الى آخر.

فقد تولى كل من أبي اسحاق بن عبد الرفيق والبرزلي وابن ناجي القضاء في عديد المدن، وانتقلوا من واحدة الى أخرى. على أن بعض فقهاء القيروان فضلوا

البقاء بمدينتهم على مشقة الانتقال، من ذلك أن قاضي الجماعة أبا اسحاق بن عبد الرفيق عين أبا عبد الله محمد الرماح قاضيا على الحامة، لكنه أمتنع عن ذلك متلفا، وكتب رسما يشهد على نفسه بكونه لا يحسن أحكام القضاء، فلم يعفه، ولم يتمكن من الخروج من هذه الورطة الا بتدخل بعض مشائخ الأعراب من الكعوب لدى السلطان.

وأستعان قضاة الكور في تأدية مهامهم بأعوان عديدين، وكان من بينهم من كانت له معرفة بالوثائق والأحكام. وكان البعض من القضاة قد تخصص في ميدان معين مثل الأحوال الشخصية (1).

ولئن اختلف الأمر من ناحية الى أخرى، فإن سلطة القضاة لم تتجاوز المدينة والقرى القريبة منها، التي لا تبعد أكثر من 40 ميلا، اذ جرت العادة أن يبت شيوخ القرى النائية في مسائل المعاملات وغيرها دون الالتجاء الى القاضي.

ولذا فضل بعض الفقهاء السكن وسط الكورة التابعة لهم، كي يستطيعوا الاشراف على مختلف القرى والتجمعات، من ذلك أن قاضي توزر في النصف الثاني من القرن الثامن هـ/ XIV م نزل بطرف البلد باعتباره الوسط بالنسبة الى الكور التي يتحاكم أهلها اليه (2).

وكانت خطة القضاء مرغوبا فيها في كثير من الأحيان، حتى أن بعضهم سعى بكل الطرق الشرعية وغير الشرعية للحصول عليها، دونما مستوى مناسب إذ كانوا يبتون في المسائل والنوازل من غير الاستناد الى مرجعية تشريعية مقتصرين على استقراء الأمر. وهو ما يفسر التشكيكات الحاصلة، وقيام قاضي الجماعة بعزله إذا ما اتضح أنه لا يصلح لتولي هذه الخطة.

وقد لا تجدي أحيانا التدخلات لفائدتهم أو قدمهم في المهنة وتوارثهم لها ("لهم أصل في الخطة"). وعادة ما يقع تجديد سلك القضاة كلما تغير قاضي الجماعة (3).

وأتبعت المراسلات بين قاضي الجماعة وقضاة الكور طريقة معهودة، فكان قاضي الجماعة لا يسمي القاضي المرسل اليه، مقتصرًا على كتابة العلامة التالية في آخر خطابه "والسلام على من يقف عليه ورحمة الله وبركاته".

(1) ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 1119. البرزلي، ن.م.، ج II، ص 1190-1264. الزركشي، ن.م.، ص 70 (تولى أبو اسحاق بن عبد الرفيق قضاء تبرسق وقابس قبل أن يستقر بتونس).

(2) ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 1122.

(3) المصدر نفسه، ص 128، ن.م.، ص 4851، ص 111 ب (تدخل أبو الحسن البهلولي لدى ابن عبد السلام للعائدة أحد عدول القيروان، لكن بدون جدوى).

(1) البرزلي، ن.م.، ج II، ص 181-أ ب.

(2) البرزلي، ن.م.، ج II، ص 181. قال الأبى في هذا الصدد: "انظر ما جرى العرف به بتونس بتقديم قاض للانكحة وقاض لما سوى ذلك ويسمى قاضي الجماعة، فإنه جرى الأمر من قبل الأمراء أن نظر قاضي الجماعة عام حتى على قاضي الانكحة وأنه كالتائب عن قاضي الجماعة".

(3) الأبى، الاكمال، ج V، ص 171، ج II، ص 1219 (ذكر الأبى أن السلطان كاد أن ينكل بقاضي الانكحة لما اراد مقابلة إحدى الأميرات عند كتابة عقدها).

أما إذا حرّر الرسالة كاتب عوضاً عنه، اقتصر فيها على ذكر لفظ السّلام، وقد صار هذا الأمر تقليداً راسخاً حتى أن ابن عبد الرّفيق رفض الردّ على رسالة واردة عليه من قاضي الجماعة ببجاية، مبتورة من السّلام (1).

ولئن كان المعمول به في العموم هو قبول مراسلات القاضي بمجرد التعرّف على خطّه، فإن أهل افريقية أصبحوا يشترطون شهادة شاهد على كتاب القاضي، مثلما هو الشأن في المشرق، تحاشياً للتزوير (2).

وتتضمّن المراسلات الأوامر التي تصدر لقضاة النّواحي وكذلك الولاة، والاجتهادات الخاصة بالأحكام، لتطبيقها. ويبدو أنّ سلطة قاضي الجماعة قد اتّسعت حتى أنّه تمكّن أحياناً من عزل العمال وتولييتهم، مثلما حصل لأحد عمال الجزيرة القبلية (3).

وكان قضاة الكور يبعثون بما أستشكل لديهم الى قاضي الجماعة، ولكن قد يبلغ الاستئناف والتعقيب في القضية والاستفتاء مراحل طويلة الى حدّ عقد مجلس السلطان. ونذكر من ذلك مسألة حصلت بباجة تخصّ حضانة امرأة، فبعث قاضيها الى قاضي الجماعة ابن عبد السلام الذي حكم بأن لا حضانة لها. فرفعت أمرها الى السلطان أبي يحيى أبي بكر، الذي أمر بعقد مجلس الفقهاء بالقصبة، لكن هؤلاء انقسموا الى قسمين: أفتى ابن عبد السّلام والأجمي قاضي الانكحة بأن لا حضانة لها فيما ذهب ابن هارون وبعض أهل المجلس الى العكس. وأسقرّ حكم السلطان على الرأي الثاني (4).

إنّ هذا المثال يعكس طبيعة السلطة القضائية، وتراتبيتها من القاضي الى قاضي الجماعة الى مجلس الفقهاء الى السلطان، الذي كان له الرأي الأخير، ويبين مدى سلطة المخزن على القضاء كما يدل عليه الجدول المرافق.

أما معاملة قضاة المالكية للاباضية بجزيرة جربة فقد تميّزت بالمرونة، لأنّ المجموعة السنية ظلّت ضئيلة بالجزيرة الى حدّ نهاية القرن الثامن هـ/ XIV م، وبالتالي فقد التجأت المجموعات الإباضية في حل نزاعاتها الى نظام " العزابة"، ولم ترجع الى قضاة المالكية إلا نادراً (5).

(1) ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 1138.

(2) البرزلي، ن.م.، باب القضاء (النصّ المحقق: ش ك ب، ص 65-66).

(3) ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 1279.

(4) ابن عرفة، المختصر، ج I، ص 196 ب.

(5) البرزلي، نفس الاحالة (أطلق على العزابة لفظة المرابطين).

- **الموثّقون والعدول**: تعدّدت الوثائق المكتوبة في المجتمع الحضري، نذكر منها الوثائق على الديون والغرامة والقسمة والدية وكنس البير والسواقي وأجرة القسّام والدلائن وحارز الزرع والكرم وقسمة الشركات وعقود الزواج والطلاق والأحباس والبيع والشراء (1). ويمكن اعتبار التوثيق عنصراً آخر يفصل بين المدينة حيث سادت الحضارة الكتابية والبادية التي هيمنت فيها المعاملات الشفوية، وإن كانت لا تخلو بدورها من بعض الوثائق مثل عقود الشراء والزواج وغيرها.

وبالتالي فقد ظهرت بالمدينة مهنة الموثّق، وتجسّدت في ظهور " صناعة توثيقية"، وانتاج عدد هائل من المصنّفات التي تخصّ كتابة الوثائق والعقود، ولعلّ أهم تأليف في العهد الحفصي هو كتاب الفائق في أحكام الوثائق لابن راشد القفصي.

وبرزت هذه الصناعة بالأندلس منذ عصر الخلافة، حيث انتجت مؤلفات عديدة في التوثيق لكل من ابن العطار وابن أبي زمنين وغيره. وفي الفترة الأخيرة اشتهر قاضي الجماعة بغرناطة أبو القاسم بن سلمون بتأليف في التوثيق، بعنوان " العقد المنظم للحكّام".

كما كان القاضي أحمد بن عمّار البلسني (ت. 691هـ) الذي وفد على تونس من الأندلس " مفتياً عارفاً بالتوثيق" (2).

أما الصنف الثاني من الموثّقين، فقد درس بالمشرق، وتعلّم هذه الصناعة وفق الطريقة المشرقية، وقد مثل هذا التيار ابن راشد القفصي.

وتميّز الصنف الثالث بالتوثيق حسب الطريقة الافريقية، ومثله أبو اسحاق بن عبد الرّفيق صاحب كتاب مفيد الحكام (3).

وكثيراً ما أرّبط وجود القضاة والعدول بالجال الحضري، دون غيره، حتّى أنّ القرى التي لا تبعد عن تونس أكثر من أربعين ميلاً وكان عدد سكّانها في حدود 500

(1) أبو اسحاق ابراهيم الغرناطي، مسائل، ص 1225.

(2) الزركشي، تاريخ، ص 53، 103.

(3) الزركشي، ن.م.، ص 70، 73. ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 171 ب. تميّز خلال النصف الأوّل من القرن الثامن هـ/ XIV م، أحد عدول تونس ومدرسي اللّغة العربية بها هو أبو عبد الله بن الفوّاد، بمعرفته لفقه الوثيقة وكتابتها.

نسمة، لا يتوفر لديها عدول، وهو ما يجعل مهمة قاضي المدينة عسيرة، للشهادة في عقود الأملاك والديون والمهور والنكاح التي يحررها. وبالتالي فقد ارتبطت هذه القرى بسلطة القاضي، لكن هذا الأخير عاش منقطعاً عن البادية المحيطة به (1).

وابتداء من القرن الثامن هـ / XIV م، أصبحت خطة الشهادة رسمية، تابعة لجهاز الدولة، وصار الشهود يتمتعون بنفوذ واسع، حتى أعتبرت شهاداتهم بمثابة اشهاد للسلطان، لكونهم ممثلين للسلطة المركزية (2).

ورغم رفض بعض شيوخ البدو المستقرين بالقيروان اشهاد عدول السلطان في النصف الأول من القرن الثامن هـ، فإن ذلك يعدّ نشازاً، وخروجاً عن المألوف، إذ نلاحظ أنهم حظوا بمكانة اجتماعية هامة بمدينة تونس، حتى ذكر أن بعضهم كان يتحصل على مائة دينار يومياً، لكنه تحريراً في أخذ المال، اقتصر على أخذ دينار يومياً وترك الباقي، على أن تحديد أجره الكتاب لم تكن أمراً واضحاً، فقد يطلب أكثر مما يستحق، أو يقصر الزبون في دفع أجرته (3).

ويقع الالتجاء إلى الاشهاد على الوثائق أو على إمضاء القاضي وهويته. وبالتالي فقد كان الشاهدان بمثابة المعينين للقاضي. وكثيراً ما طرحت مسألة إثبات خط القاضي وشهادة الشاهدين العدلين. وقد استشار العدول قاضي الجماعة في صلوحيتها عندما تكون خطوط الوثائق مجهولة. وفي هذا الصدد كان القاضي ابن عبد السلام، يرفض قبول الوثائق غير المعروفة، باستثناء الخطوط المعروفة مثل خطوط الشلوبيين وابن عصفور لكثرة تكررها في القرن السابع هـ / XIII م، وهو ما يعني أن الوافدين من الاندلس من مرسى شلوبيّة قد تخصصوا في كتابة الوثائق والخط بافريقيّة على عهد ابن عبد السلام، وكان خطهم الأندلسي مختلفاً عن الخط الإفريقي.

وكثيراً ما طرحت مصداقية الوثيقة بعد مضي نصف قرن من إصدارها، وموت الموثق، فأصبحت الحاجة ماسة إلى التحقق من الخط وصحة نسبته إلى القاضي والعدول. وقد يؤدي الاختلاف في إثبات الوثيقة أو نفيها إلى جدل بين القضاة، مثلما حصل بالنسبة إلى وثيقة شفعة قديمة بالمهدية ترجع إلى نحو 760 هـ، وقد طرحت المسألة بعد 50 سنة، وعارض الحكم أحد علماء الأصول، وبرز

جدل بين الطرفين، وهو ما تجسّد في تأليف البرزلي لمقالة عنوانها: «تثقيف مقالة أهل الفتوى وتعنيف أهل الجهالة والدعوى».

ومن جهة أخرى، فإن التشكيك في مصداقية الشاهد أو القاضي تؤدي إلى عدم الاقتناع بصحة الوثيقة وإمكانية رفضها كما فعل أبو العباس بن حيدرة (1).

كما أن الوثيقة المبتورة لا توجد فيها بسلمة في الأول ولا حاشية في الأسفل باطلة. وقد استتراب بعض القضاة المعاصرين للبرزلي من هذا النوع من الوثائق، ولم يقبلوها إلا بعد التمهيص والتدقيق. ولم تكن وثيقة الوصية مقبولة دون جدل، خاصة إذا أوصى الرجل عند مرضه للبعض دون الآخر. ولذا فقد اشترط فيها ألا تكون بكل المال حتى لا يتضرر، وحددها ابن عرفة في الثلث، غير أنه تراجع عن ذلك قبيل موته، وأوصى بكامل ثروته، فرفض ذلك السلطان أبو فارس، مطالباً بحق بيت المال في أخذ ما زاد عن الثلث.

ومن جهة ثانية، فإن الوصية لا تقبل إذا نقصتها شهادة الشهود والعدول، إذ أعتبرت الشهادة ركناً أساسياً في نفاذ العقد وفاعليته، بعد وفاة صاحب الخط (2). ومن المسائل الأخرى المرتبطة بالوثيقة ضياعها أو تلفها أثناء الكوارث الطبيعية أو البشرية، وهو ما يؤدي إلى صعوبة إثبات الملكية، أو مجاء في رسم الوثيقة بصفة عامة (3).

وتعتبر الوفاة أثناء الرحلة إلى المشرق من الأمور التي يعسر على القاضي الشهادة فيها، وقد جرى العمل بتونس أن بعض الوثائق دون غيرها تحتاج إلى الشهادة على الخط، وخصوصاً الأحباس بحكم قدمها وتداولها من جيل إلى آخر، حتى أصبحت تطرح فيها مسألة صحة الوثيقة. أما غيرها من الوثائق مثل عقود الزواج وغيرها من الحقوق، فإنه يمكن الشهادة فيها على خط دون معرفة بصاحبه (4).

وتبعاً لذلك، فإن الوثيقة قد تتعرض إلى التزوير، مثلما حصل لأبي عبد الله ابن الفوائد، وهو أحد شهود الديوان ومن مشاهير عدول تونس في النصف الأول من القرن الثامن هـ / XIV م، فقد قدم عليه رجل بوثيقة فيها دين على آخر بمبلغ كبير، وشهادة العدل ابن الفوائد. لكن هذا الأخير لم يذكر أنه شهد على هذه الوثيقة،

(1) البرزلي، ن.م، ج ١١، ص 1250. ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 1174.

(2) البرزلي، ن.م، ج ١١، ص 115. ب. 131، ج ١١، ص 133. ب. القلشاني، شرح، ج ١١، ص 190.

(3) ن.م، ج ١١، ص 1256، ج ١١، ص 76، ب. 98.

(4) المختصر، ن.م، ج IV، ص 178، 175، ب.

(1) البرزلي، ن.م، ج ١، ص 1264.

(2) ابن عرفة، المختصر، ج ١، ص 1191.

(3) ابن ناجي، معالم، ج IV، ص 121. الأبي، الاكمال، ج V، ص 250-251. ابن عرفة، المختصر، ج IV،

ص 1180.

II- التصوف وظهور الزوايا :

1- الرباط والمرابطون في العهد الحفصي :

لم تكن الرباطات في بداية أمرها مجرد منعزلات للزهاد والنسك، يتعبدون ويتجهّدون فيها، إنّما كانت أولاً حصونا ثغرية لحراسة السواحل وحماية الملاحة البحرية، مشكلة حلقات مترابطة من الاسكندرية الى طنجة، تزداد كثافة في المناطق الأهلة بالسكان وذات الأهمية الاستراتيجية، مثل ساحل افريقية وجزيرة شريك وخليج تونس (1).

ورغم التطورات الحاصلة في نوعية المرابطين واندثار عدد كبير من الحصون، فإنّ مراقبة الملاحة البحرية على طول شواطئ البلاد وظيفية أساسية للحصون والرباطات والأبراج في أواخر العصر الوسيط، خاصة بعد أن ازدادت حركة القرصنة تطوّراً. بل أنّ البعض منها شهد إعادة تعمير، مثلما رأينا ذلك، بنقطة وقصر زياد والحمامات ورفراف وغيرها، وذلك فضلاً عن المحارس التي لا تتسع إلا لشخص واحد، والتي ذكرها التجاني قرب تجّغت، بخليج قابس (2).

كما قامت هذه الحصون بدور إرشاد التجار والمسافرين، ومما يذكر في هذا الصدد أنّ أحد المراكب المتجهة الى صقلية أجبر على العودة والالتجاء الى حصن نكيلا وتسليم بضاعته الى قائد الحصن، بعد أن أشار له المرابطون بأنّ مراكب النصارى قريبة من الموضع (3).

وأعتباراً لأهمية الرباطات الدفاعية، فإنّ التشريع لم يحبذ سكنى الشيوخ الكبار غير القادرين على القيام بمهمة الحراسة والعسس، التي تعتبر أساسية في الرباط، فيما أجاز اشتغال المرابطين بالتجارة والزراعة وغيرها (4).

وتتضح هذه الفاعلية العسكرية كذلك في تعريفات فقهاء العهد الحفصي للرباطة. فالرباط عند ابن عرفة هو موضع الحرس في الأوقات التي يتوقّع فيها العدو، والرباطة هي سكنى هذا المكان بنية الحراسة وجلب الأهل اليه لهذا الغرض. أمّا الاستيطان، العادي فهو لا يسمّى رباطة، ولئن أقرت مدرسة ابن عرفة الرباطة وما يتصل بها من أعمال مثل رفع التكبير والذكر لإشعار العدو الذي يريد اقتحام الحصن بوجود عدد هام من المدافعين عنه الحذرين، فإنّها شجبت سلوكيات المتصوفة في اللباس الخشن الأسود والتطريب والتلحين والشطح، مفرقة بذلك بين مفهوم الرباطة والتصوف الشعبي (5).

(1) أبو العرب، طبقات المالكي، رياض النفوس - (2) التجاني، رحلة، ص 132.

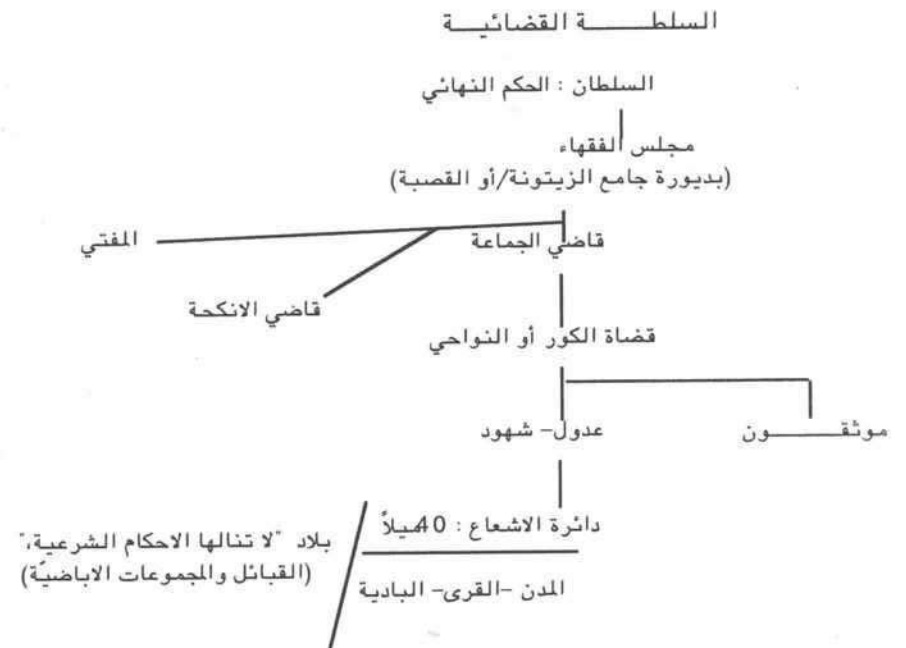
(3) البرزلي، ن.م.، مخ 4851، ج 11، ص 120 ب.

(4) الونشريسي، ن.م.، ج VII، ص 236.

(5) البرزلي، ن.م.، ج 1، ص 167 - 168 ب.

وتحير في أمره خاصة أنّ الخط طابق خطّه. وبعد أن قلب الأمر على أوجهه، نظر إليها في ضوء الشمس، فأتضح له أنّ محلّ شهادته في الكاغذ ألصق الصاقاً خفياً بكاغذ ثان كتب فيه الدين. وهي حيلة التجأ إليها الرجل للحصول على المال، تبين طرق الغش الممكنة وقتذاك.

وفي الجملة فإنّ خط الشهود والعدول من فترة الى أخرى وعمالة الى أخرى احتاج الى إثبات من قبل الشاهد نفسه اذا كان موجوداً أو اثبات من قبل عدول آخرين اذا كان متوفياً أو غائباً. على أنّ الشهادة على الخط لا تقبل إلا من الفطن العارف بالخطوط وممارستها، دون أن يشترط فيها ادراكه لذلك الخط (1).



(1) ابن عرفة، نفسه، ج IV، ص 171 ب، 1174. (في رواية ثانية: ابن العواد).

والمتتبع للأحداث الحاصلة في السواحل طيلة تلك الحقبة يلحظ أن الرباطات رغم تفكك وحدتها، حاولت أن تتصدى للغارات البحرية: ففي سنة 517 هـ/ 1123 م تمكن رباط الديماس من إلحاق هزيمة بالنورمان.

وفي نهاية القرن السادس وبداية السابع هـ/ XIII م، ازدادت المراقبة بهييون والمهدية التي تعرضت مرات عديدة للغزو البحري، وفي سنة 701 هـ/ 1301 م تعرض قصر زياد لهجمات القراصنة القطلان، لكن أهله استبسلوا في حمايته إلخ...

وكنا قد رأينا أمثلة عديدة حول إعادة التعمير الحاصلة في القصور الساحلية، ونشأة قرى حولها. وقد أصبحت هذه الحصون ملجأ للسكان ومخزنا لمؤناتهم عند تفاقم الأخطار البحرية، وذكرنا من ذلك حصون نقطة وقصر زياد والمحرس وغيرها (1).

غير أن المسار العام تمثل في تفكك الشبكة التقليدية للرابطة والحصون، وفي تداعيتها طيلة العهد الحفصي، والتفريط في نقاط الارتكاز المتقدمة. وهو ما سهل عمليات القرصنة والقطع والغارات البحرية على السواحل.

ومما يذكر في هذا الصدد أن جزيرة قوصرة تحولت في مطلع القرن التاسع هـ/ XV م إلى قاعدة للأغارة على إفريقية، وأصبحت قاعدة " لأهل الحرب " من القراصنة الذين أخذوا من جزيرة صقلية مركزا لهم. وقد استشعر أهل إفريقية بهذا التفوق البحري للنصارى وبأن هذه الجزر أصبح ميوؤسا منها، حتى أن البرزلي نصح بهجرة ما تبقى من المسلمين بقوصرة وبهدم حصونها " إذ لا يرجى مصيرها للمسلمين غالبا لاستيلاء النصارى على سائر جزائر البحر وقوتهم ".

وقياسا على ما قام به صلاح الدين الأيوبي من هدم سور عسقلان وبيت المقدس حتى لا تكون منعة للعدو، فقد أقر علماء إفريقية المبدأ القائل بأن كل حصن يلي بلاد العدو ويخاف عليه منهم، يهدم. ولذا هدمت خرائب قرطاجنة التي أحتمى بها لويس التاسع بعد نهاية الحرب سنة 669 هـ/ 1270 م، وحاول البعض سحب هذا المبدأ على أسوار المهديّة لما تعددت الهجمات البحرية عليها منذ مطلع القرن السادس وإلى نهاية العهد الحفصي، وذلك بحجة تحصن العدو بها إذا ما

(1) راجع الفصل الأول الخاص بمفهوم القصر. الوشريسي، ن.م، ج VII، ص 233 (حصن لسكنى الصالحين بقلة، لم يبق فيه اليوم الا شخص واحد، بنى حوله دور، فصار حصنا لهم يمنعون فيه ما يخاف عليه من خزين ونحوه ويلتجؤون اليه عند الخوف من الاعراب ومن عدو الله).

تمكن من أخذها، مما يعسر إخراجه، وعلى العكس من ذلك اذا وجد نفسه معزولا ومجردا من التحصينات والاسوار (1).

وبالتالي، فقد أنحصرت المراقبة في الحصون والقصور الساحلية ذات العمران الكثيف، فيما أهملت أخرى وكادت أن تتحول إلى خراب، ولم يتوان العلماء في الحث على المراقبة والتشجيع عليها (2).

إن هؤلاء المرابطين استشعروا وجود خطر مشترك من الاندلس إلى ساحل بلاد الشام، فقد كان وقع سقوط دمياط أثناء الحروب الصليبية قويا لدى أحد المرابطين بساحل إفريقية. وفي العهد الحفصي، كثيرا ما ترد إشارات فيها تحسّس المغاربة لما يحصل بالبلاد المصرية، والعكس كذلك. أما قضية جلاء الاندلسيين، فقد كادت أن تكون معاناة مشتركة بين أهل الجزيرة والمغاربة، الذين هبوا عديد المرات لمحاولة وضع حد لهذا العدوان. وقد حاول سلاطين بني حفص بدورهم المساهمة في فك الحصار على بلنسية قبل سقوطها، وعلى غرناطة قبل حصول الكارثة سنة 1492 م، فقد كان أبو فارس عبد العزيز يبعث بالمؤونة والبارود المخير وغيرها من أصناف الدعم للاندلسيين.

ومما يذكر في هذا الصدد أن سينية ابن الأبار التي أنشدها أمام أبي زكريا الحفصي، ومطلعها:

أدرك بخيلك خيل الله أندلسا إن السبيل إلى منجاتها درسا

قد ظلت عالقة في المخيال الشعبي طيلة القرون اللاحقة، وبقي صيتها ذائعا في عهد ابن عرفة، الذي تولى تحليل بعض أبياتها مقرا بأهميتها وبقيمة صاحبها، ناعتا إياه " بالشيخ الفقيه المحدث البارع " (3).

وهكذا ظل مفهوم المراقبة حيا، بل انه وقع تنشيطه في حقبة شهدت تطور القرصنة وازدياد الغزو البحري، ولم تعد مقتصرة على الحصون والرباطات والأبراج المنعزلة، مثل برج قمرة وجبل المنار حيث رابط أبو سعيد الباجي، إنما شمل كذلك العس في أسوار المدن مثل تونس والقيروان وسوسة، حيث أنبرى بعض المتطوعين للقيام بهذا الأمر، وفي الحالات الحرجة، فرض على السكان تداول العس (4).

(1) البرزلي، ن.م، ج I، ص 1163، قارن موقف البرزلي بموقف الوشريسي في الحث على الهجرة من الاندلس بعد سقوطها (ن.م، ج II، ص 119-135).

(2) القلشاني، شرح، ج II، ص 1192 (اعتبر أن الرباط في ثغور المسلمين وسدها وحياطتها أمر واجب).

(3) الترجمان، تحفة الأريب، ص 18، ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 1147.

(4) ابن ناجي، معالم، ج IV، ص 35 (حراسة الدكالي لسور سوسة)، الأبي، الاكمال، ج II، ص 271 -280 (حراسة الخياطين لمرسى تونس من فوق جامع الزيتونة)، مناقب، مخ 18555، ص 4 (أبدى بعض الصلحاء موقفا متخاذلا، أثناء حصار الميورقي لمدينة تونس، فتولى صاحب الشرطة سجنه وجلده).

وحظيت بلاد الساحل بأهمية خاصة، لموقعها الاستراتيجي وتعدد الأربطة والحصون بها. ومنذ نهاية القرن السادس هـ ومطلع السابع هـ، تعود بعض شيوخ القيروان، مثل أبي يوسف الدهماني على التردد على رباطات شقائنص والمنستير ولمطة وهبيون والمهدية والمنية (قرب قصر زياد). وفي النصف الأول من القرن الثامن هـ / XIV م، دأب العبيدلي على حراسة هذه السواحل، فكان " يخرج بأصحابه في الصيف للمنستير ومعهم آلة الحرب ويمشي على المكامن " (1).

وقد رأينا أن هؤلاء الأعراب، مثل العبيدلي والدهماني، لعبوا دورا هاما في التصدي للعدوان البحري ومقاومته. غير أن هذا التواصل لا يخفي علينا أزمة الرباطات الحاصلة ابتداء من أواسط القرن السادس هـ / XII م، والمتمثلة في اندثار العديد منها وإهمال أراضي الحمى بها، وعدم قيام كثير من المرابطين بالوظائف المخصصة لهم، وصولا إلى الانزلاق البطيء الحاصل من الرباط إلى الزواية، ويأتي رباط المنستير مثالا على هذا التطور.

(2) أزمة الرباطات : مثال المنستير :

أحيطت هذه الأربطة منذ عهد مبكر بأراضي الحمى التي استغلها المرابطون وعاشوا منها مقابل أدائهم لوظائفهم الأساسية وهي مراقبة السواحل وحمايتها، غير أنه ابتداء من القرن السادس هـ / XII م، شهدت هذه المؤسسة تطورا في وظائفها وفي نوعية النازلين بها، كما تبينه القضية المطروحة على الفقيه المازري. فقد أصبح أغلب المرابطين ينحدرون من الفئات الاجتماعية الرثة التي لا عائل لها، حتى أضحت المرابطة وسيلة لحل مشاكلهم الاجتماعية من سكن وغذاء، ومصدر عيش لهم إذ مكنتهم من التحصل على مزرعة يستغلونها مباشرة، وذلك فضلا عن الربيع المتأتي من أرض السبيل وأجرة عملهم على أن الحصول على هذه المزرعة اقترن بشروط عديدة ذات صلة بأحكام شركة المغارسة وحياء الأرض، وأهمها : - أن يكون المرباط فقيرا، في حاجة إلى معونة مادية، فيما يقتصر انتفاع الأثرياء من المرابطين على زراعة مبقلة وجلب الماء والحطب. - أن يأخذ من ثمرتها ما يكفي، ويصرف الباقي على الفقراء والمساكين بالحصن. - أن يتولى غراسها حتى الاطعام، دون تملك نهائي لها (2).

(1) ابن ناجي، ن.م، IV، ص 121.

(2) البرزلي، ن.م، ج IV، ص 121.

كما أوصى المازري بنزع ما تملكه الأثرياء من الزياتين، ومنحه للفقراء من المرابطين إذا ما أحسنوا خدمة الغرس، مؤكدا على ملكية الحصن لهذه الأراضي، وحق الانتفاع للمرابطين.

ومما لا شك فيه أن طرح هذه القضية وقتذاك ينبئ بإعادة تعمير الحمى، وحركة جديدة ناجمة عن التجاء كثير من أهل البادية والمدن الداخلية إلى الرباطات أثناء الاضطرابات، وبالتالي، فقد أحدثت جنات عديدة حول المدينة منذ بداية القرن السادس هـ / XII م.

غير أن الشروط التي وضعها لم تؤخذ بعين الاعتبار، ذلك أن عملية استصلاح الأرض وغراسه الزيتون أسفرت عن نشأة فئة من المرابطين الأثرياء المتشبهين بملكياتهم، والرافضين التفريط فيها، بعد مرور نحو ثلاثة قرون من الزمن.

ولما طرحت قضية الجنات المحدثه بالمنستير على ابن عرفة، كان " يقف على الجواب في أرض المنستير ومغارسها ومحرثها ". واتبعه في ذلك تلميذه البرزلي، معترفا بصعوبة الحل، قائلا : " هذا السؤال من أصعب ما يتكلم فيه المفتي لأنه طالت الأزمان بهم وهم فيه على غير المنهج الذي يقتضيه الفقه " (1).

وبالتالي، فقد اتسعت ملكية المنستير، وأمتدت غابة الزيتون المحبسة عليه إلى أكثر من 5 كم غرب المدينة وجنوبها، وصولا إلى الموضع المسمى القرطين. غير أن هذا التعمير شهد تراجعا بفعل الآفات والكوارث الطبيعية والبيئية والنزاعات الداخلية. ففي بداية تولي أبي فارس عبد العزيز الحكم، نشب نزاع بين عرب المدينة والمرابطين، بسبب رفض الطرف الأول تحبيس الأراضي والدور الواقعة بالبلد على الرباط، وقد أدى هذا النزاع بين أهل المدينة والقصر إلى انهزام الطرف الثاني ورحيل أهل الرباط عن القصر وتلاشي الغروس. على أن السلطان أبا فارس استغل هذه الظرفية لوضع يده على جانب من أملاك الرباط، التي استعملها لترميم القصر وإعادة بنائه (2).

والحقيقة أن هذه التطورات الحاصلة بنظام الملكية في حمى الرباط خلال القرنين السادس والثامن هـ لم تكن في منأى عن تطور الأوضاع الاجتماعية ومفهوم المرابطة.

(1) البرزلي، ن.م، ج I، ص 56 ب - 157. الونشريسي، المعيار، ج VII، ص 179.

(2) البرزلي، ن.م، ج I، ص 58 ب. الزركشي، تاريخ، ص 116.

فمنذ القرن السادس هـ / XII م، أضحت مخازن " القصر الكبير " بالمنستير مستودعات لحبوب المرابطين ، لمدة فاقت أحيانا الشهرين ، واقتصرت البعض منهم على سكنى الرباط ، فيما تغيب البقية عنه ، واستقروا بمنازل خارجه . وهي تصرفات غير مقبولة في نظر المازري ، لأنه لا يصح خزن أكثر مما يحتاجه المرابط من المؤونة حتى لا يقع تحول الرابطة الى تجارة ، ولأنه يتعين عليه التواجد بالمؤسسة للقيام بدوره .

وفي الجملة ، فقد أهملت شؤون القصر ، حتى أصبح يفتقر الى إمام للمسجد ومسير حازم ، ولم تعد حراسته سوى ذريعة لتمكك الأرض والسكن أو ايداع الحبوب ، وأخل الكثيرون بواجباتهم فأصبحوا يكتفون بالتواجد لبضع ساعات داخل القصر لاجراج حاجة منه ، ثم يبيتون خارجه بمنازلهم ، فيبقى المعلم دون حراسة في الليل ، مع الملاحظة أن حراسة الرباط لا تقتصر على الأبراج والمنارة ، إنما تستوجب الحضور المكثف في الليل للدفاع عن المؤسسة اذا ما داهمها خطر . وهكذا تحولت هذه العملية الى ملاذ للمتعتشين للثروة والبؤساء المهمشين (1) .

ويبدو أن هذه الوضعية استفحلت طيلة القرن السادس هـ / XII م ، إذ أن رباط شقائنص أصبح في آخر هذا القرن وكرا للفساد ، حيث كان " هناك شبان يتعاطون ما يتعاطاه غيرهم من المفسدين من اللهو " ، فضلا عن قيامهم بسرقة بعض المراكب ، مما أثار رد فعل والي المهديّة الذي أمر بتأديبهم (2) .

أما في العهد الحفصي ، فقد أدى وقوع الطاعون الجارف الى تضائل عدد المرابطين ، حتى أن الحصن صار عاجزا عن اقامة صلاة الجمعة لقلّة الناس وعدم وجود علماء قادرين على الامامة ، وأصبحت أغلب المساجد الموجودة داخله غير عامرة ، بعد أن طرحت مسألة أولوية المسجد الأعظم به . وحاول شيخ الرباط وقتذاك تفادي هذه الوضعية ، فمنع الصلاة خارج المساجد وأمام الحصن ، اذا كانت المساجد غير عامرة .

ولئن تمكن من اعادة تحريك السواكن وجمع نحو مائة من المرابطين ،

وتحديس عديد الاراضي مثل هنشير بن منصور بالمهدية وأخرى بتوزر ، فإن هذه الحقبة مثلت منعطفًا هامًا في تطور الرباطات : فقد تحول الرباط الى زاوية وقائد الحصن الى شيخ زاوية رباط المنستير (1) .

أن هذا الانزلاق من الرباط الى الزاوية قد حصل في خضم أزمة القرن الثامن هـ / XIV م ، وأدى الى تطور في المصطلح : فقد أصبح مفهوم أهل الرباط والمرابطين يطلق على شيوخ الزوايا والفقراء بها ، أما المؤسسة نفسها ، فقد تحولت الى زاوية ، وهو ما حصل بالقصر الكبير بالمنستير وبعديد الرباطات بجهة صفاقس (2) .

وبالتالي فقد عوّضت الزاوية التي نشأت منذ القرن VII هـ / XIII م ، الرباط في وظائفه وهو ما يعني انتشار الفكر الصوفي المالكي بين المرابطين معوضا بذلك زهد المالكية وتعبدتهم ، فما هي الخصائص الأساسية للتصوف وقتذاك ولثقافة الزوايا ؟

(3) التصوف وظهور الزوايا :

حدد ابن مرزوق هذا المفهوم فقال : « والظاهر أن الزوايا عندنا في المغرب هي المواضع المعدة لارفاق الواردين واطعام المحتاج من القاصدين . وأما الربط على ما هو المصطلح عليه في المشرق ، فلم أر في المغرب على سبيلها ونمطها إلا رباط سيدي أبي محمد صالح والزاوية المنسوبة لسيدنا أبي زكريا يحيى بن عمر بسلا غربي الجامع الاعظم منها ، ولم أر لهما ثالثا على نحوهما في ملازمة السكان وصفاتهم وشبههم بمن ذكره » (3) .

ومن المعروف أن المتصوفة تواجدوا بإفريقية منذ العهد الزييري ، ففي خبر أورده البرزلي ، قام المعز بن باديس بتتبعهم وقتلهم . ويبدو أن هذه الجذور ظلت حية في العهد الحفصي (4) .

(1) راجع مقالنا : حول وثيقة في التاريخ الريفي : تحبّيس هنشير بن منصور بالمهدية على رباط المنستير ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد 50 . ابن ناجي ، معالم ، ج VI ، ص 173 (خديم قصر المنستير) .

وتوجد أحباس أخرى على مساجد المنستير الى جانب أراضي السبيل ، خصّصت غلّتها لوقيد المساجد الموجودة بقصر المنستير . انظر البرزلي ، ن.م. ، ج 1 ، ص 120 .

(2) راجع الفصل الأول : الفقرة الخاصة بالقصور .

(3) ابن مرزوق ، المسند ، ص 411 ، 413 . وأختلف في جذور تسمية الصوفية ، فمنهم من نسبها الى أهل الصفة أو الصفّ المقدم بين يدي الله أو الصفا أو الصفوة ومنهم من ربطها بلباس الصوف . وقد ظهرت لأول مرة بالبصرة في القرن الثاني هـ ، مع أصحاب الحسن البصري . البرزلي ، ن.م. ، ج 11 ، ص 363 .

(4) فسر المتصوفة في العهد الحفصي هزيمة المعز بن باديس بمعركة حيدران بحجة واهية تمكّلت في دعاء المتصوف أبو الفضل بن الحسن من مصر على ابن باديس ، على اثر قتله لأحد المتصوفة بإفريقية : البرزلي ، ن.م. ، ج IV ، ص 365 .

(1) البرزلي ، ن.م. ، ج 1 ، ص 55-156 .

(2) الديبّاغ ، مناقب الدّهmani ، ج 1 ، ص 140 . وقد حصل الشيء نفسه ببعض حصون المغرب الأقصى ، راجع : الونشريسي ، ن.م. ، ج VII ، ص 116 .

على أن الزاوية ظهرت بالمغرب الأقصى في أواخر العصر المرابطي وبداية العهد الموحيدي، ومنها انتشرت في إفريقية، عبر موجتين أساسيتين: الأولى تمثلت في تلامذة أبي مدين شعيب ومثلها: أبو يوسف يعقوب الدهماني وأبو علي النفطي والطاهر المزوغي ومحفوظ بن جعفر وابن هنافس وسالم التباسي وعبد العزيز المهدي، والثانية خصت شيوخ الأربعين والشرف الذين أخذوا عن أبي الحسن الشاذلي الوافد على البلاد من المغرب الأقصى.

وهناك نشأت الزوايا في وسط بربري: فقد اعتبر أبو يعزى يلنور بن عبد الله الذي نشأ بتاغية شمال تادلا من بين الأوائل الحاملين للفكر الصوفي بالمغرب الأقصى. وكان لا يحسن اللغة العربية، ومما ورد في المصادر قوله " أشك أركاز الأندلسي " (تلف الرجل الأندلسي، يعني أبا مدين شعيب). توفي سنة 572 هـ / 1176 م.

ونذكر ابن قنفذ في كتابه أنس الفقير: « سالت عن جملة الطوائف التي هي بالمغرب الأقصى في الأراضي التي تنبت الصالحين كما تنبت الكلا، فوجدتها متعددة باعتبار تعدد الأشياخ، وأقرب ما ترجع إليه ستة »، وهي على التوالي:

- الشيعبيون: وهم طائفة أبي شعيب أزمو، من أشياخ الشيخ أبي يعزى.
- الصنهاجيون: من طائفة بني أمغار من بلد تيطنط، من أصحاب أبي شعيب "أزمو"

- الماجريون: وهم طائفة أبي محمد صالح، ومنهم الدكاليون، وتعتبر زوايا أبي محمد صالح الماجري المتوفى سنة 631 هـ / 1234 م، والتي عددها نحو ستة وأربعين، من أقدم الزوايا المغربية التي أنتشرت في كامل البلاد.
- الحجاج: نسبة إلى الحج إلى مكة.

- الحاحيون: ومنهم جملة من جبل درن، وهم طائفة الشيخ الحاج أبي زكريا يحيى بن أبي عمرو الحاحي توفي بتيغزا من بلاد حاحة في آخر القرن VII هـ / XIII م، اهتموا بالتهذيب والفرائض والحساب: " وتغالي الجهلة من تلامذته في تعظيمه وتحقيقه وشدة اقتدائهم بجزئياته وتغليظه وترقيقه وقوة انقباضهم عن خرج عنه في تغريبه وتشريقه ».

- الغماتيون: طائفة الشيخ أبي زيد عبد الرحمن الهزميري: دفن داخل فاس (ت 706 هـ).

وقد حضر ابن قنفذ اجتماعا لهذه الطوائف سنة 769 هـ / 1367 م، على ساحل المحيط شمال إقليم دكالة بين بلد أسفي وبلد " تيطنط " (1).

وساعدت الرباطات المنشئة سابقا على طول السواحل على سرعة تقبل هذه الحركة، وما أن جاء القرن الثالث عشر حتى أنتشر التصوف في إفريقية، وبرز مع أحد أعلامه الأوائل وهو أبو مدين شعيب بن الحسين، إشبيلي الأصل التقى بالمتصوفين في مكة، ثم استقر ببجاية حيث تفرغ للعلم والتزهد إلى حد وفاته بتمسان سنة 594 هـ / 1198 م.

وقبل موته بسنة، ولد أبو الحسن الشاذلي في قبيلة غمارة. وبعد نشأته الأولى وتعلمه، تحول إلى تونس واستقر بقريّة شاذلة. وسرعان ما حظي بقبول السلطة الإحفصية، رغم معارضة علماء الزيتونة له، وتمكن من تكوين حلقة من المريدين، ونذكر من ضمنهم الأربعين. وقد تركهم في مدينة تونس حين سافر إلى المشرق (1).

وكانت قد برزت في تلك الفترة أسماء كثيرة من المتصوفة الأفارقة منهم أبو سعيد خلف التميمي الباجي وعلي الخطّاب وعائشة المنوبية بمدينة تونس، وأبو علي النفطي بالجريد، وأبو يوسف يعقوب الدهماني بالقيروان وطاهر المزوغي بقصور الساف إلخ...

تلك هي البداية التاريخية لحركة التصوف المغربية التي أصبحت تهدد المذهب المالكي، الذي تصدى لها محاولا إيقاف هذا المد خلال القرن الثامن هـ / الرابع عشر م، لكن الزوايا ما أنفكت تتعدّد طيلة تلك الحقبة المتميزة بالانغلاق واستمرار الأزمة الاجتماعية والثقافية.

ومما زاد في تدعيم نفوذها خلال القرن التاسع هـ / الخامس عشر م، هو حملها للواء المقاومة ضدّ الأسباب والبرتغال، في فترة أحتدم فيها الصراع بين الاثنين وخاصة في المغرب الأقصى، التي أنتشرت فيها الحركة أكثر من غيرها.

وبديهي القول إن التيار المغربي مثل عاملا أساسيا في عودة الصوفية إلى إفريقية وانتشار الزوايا. فضلا عن دور أبي الحسن الشاذلي وأبي مدين شعيب بدأت تتسرّب إلى إفريقية عدّة فرق أخرى، من ذلك: المذهب الزكراوي بإفريقية في أواسط القرن الثامن هـ / XIV م وقد سمي كذلك نسبة إلى مؤسسه أبي زكريا يحيى بن أبي عمر الحاحي. ولئن اختلفت المصادر في نسبه الصحيح، فإنها اتفقت على كون مقرّ الزاوية بسلا، فيما وجد ضريح أبي زكريا ببلاد حاحة. وقد أنتمى أبو زكريا إلى طريقة أبي مدين شعيب، لكن هذه الفرقة الحاحية سرعان ما انقسمت إلى ممارسات مختلفة بين الخاصة والعامة:

- فالصنف الأول مثله أبو العباس بن عاشر وحفيد أبي زكريا صاحب المذهب بسلا، وكان ابن قنفذ قد اجتمع بهما بناحية مراکش سنة 768 هـ / 1366 م.

- أما العامة، فقد نعتهم ابن مرزوق بكونهم " جهلة رعا لا يفقهون ولا يفهمون، نقلت عنهم أمور لا ينكر صدورها منهم ". والتالي، فقد شجب العلماء عادات الزاوية الزكراوية وطقوسها في القرن الثامن هـ / XIV م، وتعرض المنتسبون إليها بافريقية الى التبع والمحنة، من ذلك ما حصل لأبي الربيع سليمان بن سالم النفوسي البربري المتوفى سنة 766 هـ، ولصاحبه أبي حفص عمر بن بركات الكنانى اللذين أتهما بالانتماء الى المذهب الزكراوي، " خارجين عن اعتقاد أهل السنة "، وأعلم أعداؤهما السلطة المركزية بهذا الأمر (1).

ولئن كنا لا ندري مدى صحة ذلك، فالواضح أن الفرقة التي ظهرت بحاجة منذ نهاية القرن VII هـ / XIII م، وذكرها ابن مرزوق سنة 748 هـ وابن قنفذ سنة 768 هـ قد عرفت صدى لها بافريقية في نفس تلك الحقبة. وهو ما يأتي دليلا على مدى سرعة انتقال الأفكار في البلاد المغربية.

على أن التأثيرات المشرقية لم تكن غائبة في هذا المجال، وإن كانت أقل أهمية على ما يبدو من التيار المغربي - الاندلسي. فقد ذكر ابن تيمية فرقة تميزت بالزعم والكلام غير المفهوم، أثناء اجتماعهم للسمع واستعمال حب القرب وجوزة الطيب المفسدة للعقل، كما ذكرت القرنولية وهم قوم لا يشتغلون بذكر أو عبادة، إنما أقبلوا على الغناء والانشراح والأكل والخلاعة، وقد أقر البرزلي بوجود فرقة شبيهة بهم بافريقية في مطلع القرن التاسع هـ / XV م، تسمى العسكرية، شجب سلوكياتها كل من ابن عرفة والبرزلي (2).

وثمة صنف آخر أكثر اعتدالا وأتزاناً، يمثل هؤلاء الذين " يشار اليهم بالخير "، وقد تعودوا عند اجتماعهم على القراءة والذكر والانشاد، ومدح النبي أو أحد الصحابة أو أحد الاعلام البارزين. وقد دأبت مجالسهم في مختلف المدن على قراءة المواعظ والرقائق والزهد والسير وكتب الجوزي والشفا في الزوايا والمساجد، ولم تخل بعض هذه المجالس من النساء اللاتي اجتمعن في موضع خاص بهن يفصل بينه وبين مجلس الرجال ستارة. على أن العلماء استنكروا ذلك

ورفضوه، كما أحترزوا من أغلب الممارسات الصوفية، ولم يقبلوا منها إلا ما تعلق بالذكر وقراءة القرآن، مثلما كان يفعل المتقدمون من أهل القيروان بمسجد السبت ومسجد الخميس. وقال البرزلي معلقاً على هذه الممارسة: « رأيت كثيراً من أشياخنا ليست هي طريقتهم ولكنهم لا ينكرون من فعلها » (1).

وهو ما يدعونا عرضاً الى تصحيح خطأ شائع حول ظهور الطرق الصوفية التي أرجعها الكثير من الدارسين الى العهد الحديث، فكل من المصطلح والتنظيم الطرقي موجود منذ القرن الثامن بافريقية والمغرب الأقصى (2). والحقيقة أن الأزمة الهيكلية التي مر بها المجتمع المغربي الاندلسي وقتذاك ساعدت على أنتشار الصوفية والطرقية بمختلف أصنافها، بين سائر فئات المجتمع.

(4) جدلية العلماء والمتصوفة :

صحيح أن فئات عديدة تعرضت لها بالنقد والتجريح، ولم تول احتراماً للزوايا وشيوخهم، وأهمها العلماء والبدو وبعض الفئات الشعبية في المدينة، غير أن " الاقطاع الصوفي " تمكن من ترسيخ وأصره في حاشية السلطان ولدى الفئات الحضرية على حد سواء، نظراً إلى طبيعة الأزمة الهيكلية التي مر بها المغرب وقتذاك، ولم يخرج عن دائرته كبار العلماء مثل ابن عرفة.

أما البرزلي، فإنه تعود على قراءة الحزب الكبير وحزب البحر وحزب أبي طالب للشاذلي، وهي الأحزاب التي جعل المتصوفة يقرؤونها في أوقات معينة، بل أنه أضاف إليها أذكارا وأدعية أخرى (3).

كما اعتبر البرزلي أبا الحسن الشاذلي من خيار الشيوخ ومن " علماء المتصوفة وأهل الحقائق الباطنة من غير مراعاة للظاهر في بعض الأحوال الواردة عليه ". وعده من العلماء الذين حازوا شرف الطريقتين العلمية والعملية، وانتقل من علم الاحكام الى الطريقة التي أصبحت تنعت بالشاذلية (4).

وبالتالي فإن العلاقة بين العلماء والمتصوفة لم تعد تناقضية كما حصل في عهد الحلاج الذي قتله الفقهاء، كما أنها لم تصبح متجانسة، إنما تميزت بالاختلاف والتداخل في العهد الحفصي.

(1) نفسه، ج II، ص 1364، 1365، 1366.

(2) راجع: ابن قنفذ، أنس الفقير، ص 63-66، حول افريقية، راجع الفصل اللاحق.

(3) القلشاني، شرح، ج II، ص 156 ب. البرزلي، ن.م، IV، ص 375 ب. فقد كان ابن عرفة يقول: " ما أدركت مبرزا إلا شخصين: سيدي أبي الحسن المنتصر بتونس وسيدي أبي العباس بن عاشر بسلا ".

(4) البرزلي، ن.م، ج IV، ص 1374، 375 ب.

(1) ابن مرزوق، المسند، ص 252-253، 413. ابن قنفذ، أنس الفقير، ص 64-65. ابن ناجي، معالم، ج IV ص 159. حليلة فرحات، التاريخ والمناقب، تأليف جماعي: المناقب كمادة تاريخية، ص 60.

(2) البرزلي، ن.م، ج II، ص 1364. علل ذلك بقوله " فيهم جهالات ينسبوننا الى أوطانهم وزوايا يخلطون النساء معهم، وقوم يأكلون ويشبعون ويقومون يردحون ويخوض بعضهم في بعض وربما تكلموا بما لا يفهم ". ونلاحظ تطابق الاسم مع فرقة العسكرية الاباضية: ابن الصغير، تاريخ، ص 44.

وفعلا تعددت تصنيفات أهل العلم والمنتسبين إلى الصلح والمراطة. فقد قام أحد فقهاء العصر، وهو أبو القاسم البرزلي، بالتصنيف التالي:

- علماء الظاهر: وهم الفقهاء والقضاة والمفتون وغيرهم الذين اعتمدوا الكتاب والسنة والمنطق في تفسيراتهم وفتاويهم. وكانت لهم مكانة اجتماعية كبيرة في المدن والبادي، نتيجة دورهم الاجتماعي والسياسي وقوة نفوذهم. وقد أخترت شهرتهم أحيانا الأفاق لتصل إلى سائر البلاد الشرقية والمغربية-الاندلسية.

- علماء الباطن: وهم الصالحاء والأولياء الذين استمدوا نفوذهم من تقواهم، لعدم تحملهم مهام ووظائف (من قضاء وافتاء وتدريس وأعمال مخزنية وغيرها). ولئن وجدت رتبة داخلهم، اقترنت بمدى شهرة كل واحد منهم، فالخمول هو الغالب عليهم في حياتهم، وإن كان قد تحول إلى شهرة بعد موتهم، إذ يقع تناقل أخبارهم بكثير من المبالغة، فتظهر الكرامات ويختلط الواقع بالوهم. وتساءل البرزلي عن حقيقة الكرامة، وطرح القضية على شيخه ابن عرفة الذي توقف عن الإجابة. وهو ما يأتي برهانا على وقوع العلماء تحت وطأة الخوارق (1).

وفي موقع آخر من كتابه، صنف البرزلي أهل التصوف إلى ثلاثة:

- قوم على مذهب السنة مثل الغزالي وابن عربي وابن سبعين وأبو الحسن

الشاذلي

- وآخرون على طريقة أهل الكلام.

- وصنف ثالث خرج إلى طريق الفلسفة مثل من سلك مسلك رسائل

أخوان الصفا (2).

وأورد ذكر رتبة ثانية للعلماء والمراطين فرقت بين:

- أصحاب الحديث: وهم الذين تعلقوا بالحديث الذي اعتبر أساس الدين.

- الفقهاء: عدوا حكام الدين وأعلامه ووقع تفضيلهم على المحدثين بما خصوا

به من الفهم والاستنباط في فقه الحديث وتدقيق النظر في ترتيب الأحكام وحدود الدين وتمييز الناسخ والمنسوخ والمطلق والمقيد والمجمل، والخاص والعام، والمحكم والمتشابه إلخ...

- الصوفية: اتفقوا مع الطائفتين في عدة جوانب من المعرفة، غير أنهم خصوا بمقامات وعلوم الباطن. ولذا فقد عدّهم بعض العلماء مثل عز الدين بن عبد السلام

(1) البرزلي، ن.م.، ج IV، ص 352 ب.

(2) ن.م.، ج IV، ص 1252.

واتبعه في ذلك البرزلي، أفضل من علماء الأحكام والفقهاء لأن هؤلاء ينظرون إلى الظاهر فقط فيما يطلب المتصوفة حقائق الأمور.

وثمة رتبة عمودية داخل المتصوفة أخذت بعين الاعتبار مسألة المعرفة الباطنية، ففرقت بين: مريد طالب (صاحب وقت) ومتوسط سائر (صاحب حال) ومُنْتَه واصل (صاحب يقين) (1).

وفي محاولة توفيقية بين العلماء والصلحاء، قال أبو علي سالم القديدي، صاحب الزاوية القديدية بالقيروان VII هـ / XIII م. « ليس بين المتصوفة وعلماء الظاهر مباينة إذ كل واحد منهم على طريقة » (2).

والواضح أن هذه التصنيفات المختلفة تخفي وراءها تبايناً بين تيارين ثقافيين: العلماء والمتصوفة، ومدى تسرب التيار الصوفي إلى صفوف العلماء "المحافظين" غير أن هؤلاء أنفسهم لم يفرطوا في موقعهم، وكثيراً ما شجبوا أعمال الشعوذة والوهم.

- محاربة العلماء لبدع المتصوفة والأولياء: غالباً ما وقف العلماء موقف

المحترن من سلوكيات المتصوفة والمراطين بالزوايا، شاجبين البدع المنتشرة من

سماع وغناء ورقص وكرامة ولباس المرقعة. ورغم اعتقاد البعض منهم في صحة

بعض الممارسات الوهمية للمتصوفة، فانهم استنكروا البدع ولم يخرج البرزلي

عن هذا الإجماع، معتبراً أن ما يقوم به « ممن ينسب إلى الرباط في عصره فيه

كثير من البدع » وهو ما جرّه إلى تحديد مفهوم البدعة اعتماداً على رأي ابن تيمية

(القرن VII هـ / XIII م) الذي كان من أشد أعداء الصوفية (3).

وأعتبرت مسألة السماع محكاً لهذا النزاع بين العقل والوهم، الفقهاء

والمتصوفة. لكن العلماء لم يتمكنوا من الوقوف موقفاً موحداً تجاه التيار الذي

(1) ذكر البرزلي من بين هذه المقامات التوجه والزهد والورع والصبر والرضى والتوكل والمحبة والخوف والرجاء والمشاهدة والطمانينة واليقين والقناعة والصدق والاخلاص والشكر والذكر والفكر والمراقبة والاعتبار والوجد والتعظيم، أما العلوم فهي تخص حقائق الأذكار وتجديد التوحيد والعوارض والعوائق: البرزلي، ن.م.، ج IV، ص 1363. وذكر ابن تيمية انقسام الصوفية إلى ثلاثة أصناف: صوفية الخفاف والارزاق والرسم وجاء تصنيف الصالحاء لأهل العلم مغايراً شيئاً ما لتصنيف الفقهاء، إذ وضعوا في المرتبة الأولى الأولياء، وحسبما ذكر القرمبالي، فإنه صنف العلماء إلى ثلاثة: الأولياء: وهم العالمون بالله وبأمر الله، وبهذا حازوا معرفة الظاهر والعمل بما علموا.

- الفقهاء: وهم العلماء بأمر الله فقط.

- المتصوفة: وهم العلماء بالله لا بأمر الله.

البرزلي، ن.م.، ج IV، ص 355 ب. 415 ب.

(2) البرزلي، ن.م.، ج IV، ص 1374-374 ب.

(3) البرزلي، ن.م.، ج IV، ص 263 ب.

أزداد أستفحالا باحتداد الازمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهيمنة "الاقطاع المرتجع" على شتى مظاهر الحياة. ولذا اختلفوا في مسألة السماع، فأعتبره البعض مباحا لكونه غذاء روحيا، وشجبتة الأغلبية، ورأت أنه في حكم المكروه أو المحذور (1).

وكان ابن تيمية من أهم فقهاء السنة الذين حاربوا السماع، معتبرا أن الدين الاسلامي لم يشرع للناس الاجتماع على غناء أبيات ملحنة مع تصفيق بالايدي وضرب على الدف والمزمار، متخللا ذلك البكاء وغيره.

وقال الفقيه المصري عز الدين بن عبد السلام (ت. 660هـ / 1262م) عن الانشاد والرقص والبكاء والصياح أنه بدعة لا تصلح إلا للنساء وهي ظاهرة مستفحلة في عصره. فكان هؤلاء المتصوفة "يجتمعون في وقت، فينشدهم منشدا أبياتا في المحبة وغيرها، فمنهم من يتواجد ويرقص ومنهم من يصيح ويبكي ومنهم من يغشاه شبه الغيبة عن احساسه" (2).

كما أستنكر فقهاء المغرب الاقصى هذه البدع، التي أصبحت تعقد ليلة المولد النبوي (3).

وفرقوا بين طائفتين من المرابطين:

- طائفة مكوّنة من الجهلة التي تستحوذ على أموال الناس، وتمارس الغناء والرقص، موهمين الجهال بأنه تقرب الى الله.

- وثانية أكثر خطورة، تقدح في الوظائف الشرعية وتبيح المحرمات، وهي من الكفار (4).

(1) ن.م. ج. IV، ص 1359. محمد الشاذلي التونسي، فرح الاسماع برخص السماع، تونس 1985.

(2) نفسه، ج. I، ص 64 ب.

(3) وكان من بينهم الفقيه أبو عبد الله محمد الحفّار، الذي قال في هذا الشأن: «وطريقة الفقراء في هذه الاوقات شنيعة من شنع الدين لأن عهدهم في الاجتماع انما هو الغناء والشطح.. وهم قوم جهلة لا يحسن احدهم أحكام ما يجب عليه في يومه وليلته. وهم يكذبون في ذلك عليهم ليتوصلوا الى الناس بالباطل، فصار التحبيس عليهم ليقموا بذلك طريقتهم تحبيسا على ما لا يجوز تعاطيه».

وذهب الى أكثر من ذلك، مكفرا هؤلاء المتصوفة، داعيا الى التصدي الى ممارساتهم وحيلهم، والى حل أحباس الزوايا، معتبرا أنه "حبس على منكر أعظم المنكرات بسبب أن فقراء الوقت الذين وقع التحبيس عليهم لا سيما من يقصد منهم للقرى والحصون التي غلب على أهلها الجهل، لا يزالون يزيّنون لهم طريقتهم التي هي مشتملة على اللهو واللعب وأكل أموال الناس بالباطل ويقررون لهم أن تلك هي طريقة الاولياء والصالحين، ولا يجدون هنالك من يغيّر عليهم ولا من يبين باطلهم.. فمن الواجب تخريب مجتمعاتهم وتعطيل أماكن لعبهم. وهذا إذا كانوا سالمي العقائد. أما إذا كان هنالك من هو مضلّ العقائد قائلا بالاباحة مسقطا للتكاليف الشرعية، وهذه صفة فاشية في كثير منهم، فهي الطائفة الكبرى" الونشريسي، المعيار، ج. VII، ص 100، 144، 116.

(4) ن.م. ج. VII، ص 117.

وجاء موقف علماء افريقية بدوره متشابهها مع المواقف السابقة، إذ قال ابن عرفة في شأن الرقص: «الصبّاب منعه، وإن كان فيه للصوفية شيء»، وأفتى بمنع الغناء الذي فيه تحزين في المواسم الدينية، وخصوصا أثناء احتفالات المولد النبوي التي عرفت منعرجا هاما على اثر قدوم أبي الحسن المريني الى تونس، حسبما روى ذلك بعض العلماء مثل ابن عبد السلام وابن عرفة وابن هارون والبطرني، حيث تم استعمال الشبابة والطار في المولد (1).

وكانت هذه الحلقات تعقد بمسجد السبّات "بالقيروان حيث يلتقي عامة فقهاء القيروان" وزهادها منذ القرن الثالث هـ / IX م والى حد العهد الحفصي، فينشدون. وهو ما أنكره يحيى بن عمر ثم من بعده القابسي في العهد الزييري وصولا الى البرزلي.

أما بمدينة تونس، فقد خصّص مسجد الصفصافة للمتصوفة فضلا عن عديد الزوايا، ولعل أهمها زاوية القرنبالي (القرن VIII هـ / XIV م)، الواقعة قرب مكان يدعى السوّاري. وقد اشتهر بإنشاده، وبأدعائه التطبّب، فكانت النساء تقبلن عليه للمداواة فيقوم بالرقى وغيره. ولما عيب عليه ذلك، اعترض بكون الطبيب النصراني بتونس يتولّى مداواة النساء دون حرج.

غير أن هذا الشيخ كانت له علاقات وطيدة مع بعض الفقهاء مثل البرزلي نفسه الذي دأب على زيارته تبرّكا وأبي الحسن البطرني الذي أثنى عليه، وأبي عبد الله الظريف الذي كانت له مقامات معه (2).

والحقيقة أن حلقات المتصوفة اقترنت بكثير من المشعوذين والمندسّين الذين يتظاهرون بالبكاء والانزعاج، "لأغراض خبيثة في أنفسهم"، وقد وجد البعض في هذا النحيب متنفسا عن مشاكله الشخصية ومعاناته الخاصة (3).

ومن الملاحظ أن ابن خلدون التجأ الى علم النفس لتحليل هذه الشطحات الصوفية، محاولا ايجاد الأعداء لأصحابها فقال: «أما الالفاظ الموهمة التي يعبرون عنها بالشطحات ويؤاخذهم بها أهل الشرع، فأعلم أن الانصاف في شأن القوم أنهم أهل غيبة عن الحس..» (4).

(1) البرزلي، ن.م. ج. I، ص 64 ب.

(2) البرزلي، ن.م. ج. IV، ص 1355، 357 ب (صنف البرزلي السماع الى ثلاث طبقات: مخاطبة الحق ومخاطبة احوالهم ومقاماتهم وأوقاتهم وطبقة فقراء مجردين لم تتلوث قلوبهم بمحبة الدنيا).

(3) البرزلي، ن.م. ج. VI، ص 354 ب - 1355.

(4) ابن خلدون، المقدمة، ص 881.

وعلى أي، فقد تعرض أغلب الفقهاء بالنقد للسمع والشطحات الصوفية خاصة بعد أن أصبحت مظهرا للشعوذة والتحيل والتكدي (1).

وأما المسائل الأخرى التي وقع فيها الاختلاف بين العلماء وأهل الصوفية من مشائخ زاويا وغيرهم، فقد لخصها ابن خلدون في المجاهدات والمقامات والكرامات والكشف (2).

فقد أستنكر ابن تيمية كرامات الصالحاء ودعاويهم للمكاشفة أو اللوح المحفوظ وهو ما أطلق عليه الفلاسفة مثل ابن سينا النفس الفلكية التي تتصل بها نفوس البشر، أو العقل الفعال في المنام واليقظة. وهي الفكرة التي تبناها كل من الغزالي وابن عربي وابن سبعين.

على أن ابن تيمية شجب هذه الدعاوي الباطلة، كما أنكر أحزاب أبي الحسن الشاذلي. أما البرزلي، فإنه اعتبر ذلك إلحادا، شبيها بالحاد المشبهة الاسماعلية أو القرامطة الباطنية (3).

والحقيقة أن موقف العلماء نفسه لا يخلو من التناقض في هذا الباب: فلئن تعرض البرزلي للكرامات بالنقد في موقعين من تأليفه، فإنه في فصل آخر فرق بين الكرامة والسحر الذي نعت به بكونه افتراء نتيجة القيام بأمر غريب مثل صناعة الكيمياء، وتخلص إلى اقرار صحة الكرامة على غرار شيخه ابن عرفة (4).

وعلى خلاف ذلك، تعرض ابن خلدون بالنقد لمزاعم المتصوفة في بلوغ القطب المقام الأعلى للمعرفة (5).

ويأتي الجدل الحاصل حول مفهوم العقل بين الفقيه أبي يعقوب الطري والمتصوف أبي علي النفطي دليلا آخر على اختلاف المقاربة بين المنهجين: فمفهوم العقل عند المتصوف هو مفهوم غيبي لا يستمد أصوله من العالم الحسي المادي، وهو فيض إلهي يدعو النفس إلى فعل الخير، وبالتالي فإنه لا يمكن ادراكه إلا بمجاهدة النفس والمعاناة الصوفية.

(1) ومما يذكر في باب نقد العلماء للغناء قدوم الشيخ أبي الحسن الزرقاني من الشرق على الولي حسن الزبيدي بتونس بزوايته، وكان المشرقي يحب الغناء، فاضافه الزبيدي بمجلس سماع، ولما عيب عليه ذلك، التجأ إلى الحيلة قائلا: " لا أدري أما أنا فحتمت خمتة وهم يغنون ولا أعرف ما كانوا يقولون ". الأبي، الأكمال، ج III، ص 41.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ص 880-881.

(3) البرزلي، ن.م، ج IV، ص 1251. ودعا في موقع آخر من تأليفه (ج I، ص 76) إلى هجرة هؤلاء الصالحاء المدعين لعلم الغيب والمتطهين الذين " يقولون نعلم ما في بطون النساء وابن يموت ووقت نزول الغيث ".

(4) البرزلي، ن.م، ج IV، ص 263 ب (قال في هذا الصدد: " هكذا رأينا كرامات الأولياء أحياء وأموات، فلا ينكرها إلا مخذول فاسد الاعتقاد في أولياء الله، وخواص عباده نفعنا الله ببركاتهم وبحسن الاعتقاد في جانبهم ").

(5) ابن خلدون، ن.م، ص 875.

ومعلوم أن هذه المجاهدة أفضت إلى سلوكات مميزة للصوفية تمثلت في لباس الخرقة المرقعة وتداولها من شيخ إلى آخر، إمعانا في الزهد ومجاهدة النفس (1).

وحصيلة القول، تمكن هذا الفكر الصوفي الذي انتشر في الزوايا، متخذا أنماطا متعددة تقترن فيها الخوارق بالواقع من التسرب إلى عديد الفئات الاجتماعية، ولم يسلم منه العلماء بما فيهم ابن خلدون وابن عرفة، فالأول أنجز تأليفا خاصا بهذا الموضوع، أما الثاني فقد عرف عنه زيارة الصالحاء مثل علي الحطاب والصقلي، وذلك أسوة بما كان يقوم به من قبله الفقيه ابن الخباز (2).

ومن نافلة القول أن الفكر الذي عشش في الأزمنة قد عاصر تراجع الاجتهاد وضمور دور العقل، حتى عجز العلماء، رغم محاربتهم له، على القضاء عليه.

ويتضح لنا من جهة أخرى أن الصوفية التي نشأت بالحواضر تسربت إلى الزوايا الريفية، حتى أنه أضحي من العسير الحديث عن نسق ثقافي مميز لكل مجال: فالمدينة احتوت المشتغلين في العلوم العقلية والنقلية، والمتصوفة على حد سواء، فيما اقتصرت البادية على وجود الزوايا الريفية. وبالتالي، فلا مجال لفصل واضح بين علماء المدينة وزوايا البادية، لأن التداخل بين المجالين غالب في

(1) ذكر ابن خلدون أن المتصوفة يزعمون ارتداء الخرقة أسوة بلباس علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب المشوشين من الثياب. ومما يذكر أنه ورد على تونس سنة 763 هـ من الديار المصرية الشيخ عبد الرحمان الاندلسي الذي التقى به البرزلي، وهو صاحب الشيخ أبي المحاسن يوسف العجمي. فأخذ منه الخرقة أبو عبد الله الجزيري في لباس المرقعة من الرأس إلى القدمين وقلنسوة. على أن المرقعة لم تكن وقتذاك حكرا على المتصوفة إذ ليست لأغراض عديدة، إذ قال البرزلي " أنه لا يلبسها في هذا الزمان إلا كل مدع ليس معه حلية القوم إلا القسوة ". فكانت تلبس في السفر خوفا من اللصوص وقطاع الطرق، حتى أن البرزلي نفسه ارتدى هذا اللباس. وأرتداها العوام للتظاهر بكونهم من المتصوفة وهم في الحقيقة غير ذلك، وكذلك أصحاب المكوس، حتى لا يستطيع أن يفلت منهم أحدا. راجع: البرزلي، ن.م، ج IV، ص 414 ب - 415 ب.

ومما يذكر في مقامات الظريف الخاصة بمجاهدة النفس أن أحدهم سأله عندما كان بالشام، هل أنت الظريف: فاجابه:

ليس الظريف بكامل في ظرفه حتى يكون عن الحرام عفيفا
فإذا تعف عن محارم ربّه فهناك دعوه الانام ظريفا

كذا في الجديري، رفع الأزار، ص 1127.

(2) الأبي، الأكمال، ج III، ص 482. وقد دأب ابن الخباز منذ القرن السابع هـ على زيارة الصالحاء بساحل المهديّة (ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 155). أما الأبي (الأكمال، ج III، ص 88) فقد اعتبر المكاشفة من أحوال الأولياء التي لا تنكر.

هذه الظواهر الثقافية والاجتماعية ، وذلك خلافا لما دأب عليه أصحاب النظرية الانقسامية (1) .

ومما لا شك فيه أن هذه الزوايا عبّرت عن واقع متردّد إذ تحوّلت في كثير من الأحيان الى مسكن للتوترات الحاصلة في البادية ، فكانت ملاذا للجناة و " مستغرقين الذمة " والهاربين من تتبّعات أعوان المخزن من بين الاعراب . وكان بعض المرابطين يعلّل قبول الأعراب بالخوف من بطشهم ، لكن ابن عرفة الذي رفض هذه الذريعة نصّحهم بالالتجاء الى الحواضر عند مداهمة المحاربين لهم (2) . وبالتالي ، فقد جسّدت هذه الزوايا علاقات شائكة بين البدو والحضر ، وهو ما يتّضح جليا في مثال الزوايا بوسط افريقية .

(1) تعدّدت الدّراسات المتعلقة بالمجتمعات القبلية التي قام بها علماء الاحاث (الانثروبولوجيا) وعلماء الاجتماع في افريقيا وآسيا ، وحاول فريق منهم تنميط هذه المجتمعات ونمذجتها ، وصولا الى بناء معالم لنظرية معرفية متكاملة ، وهي نظرية التجزئة . وفي مرحلة ثانية برزت هذه الرؤية في دراسة المجتمعات المغربية ، إذ قام " قلنار " بدراسة الصلحاء في الأطلس ، واعتنى " جاموس " بظاهرتي الشرف والبركة بالمغرب الأقصى في أواخر القرن التاسع عشر ، كما درست " فلنسي " الفلاحين التونسيين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . تنطلق نظرية " قلنار " من الاشكالية التالية : كيف تستطيع قبائل الأطلس المحافظة على النظام دون وجود دولة مركزية ؟ يعتقد أن الاجابة تكمن في الطبيعة الانقسامية للقبائل ودور العشائر الشريفة في اقامة التوازن الاجتماعي . وتعتبر أن المتصوّفة والشرفاء يخرجون من القبيلة ، فيما يتخرج العلماء من المدينة ، وأن التفرع الثنائي بين المدينة والريف أمر بديهي . فهل معنى ذلك أن فاعلية المرابطين ضعيفة داخل المجتمع الحضري ، وأن المفارقة بين العالم والمتصوّف حقيقية ؟

كما أخرجت هذه النظرية الصلحاء من التركيبة الاجتماعية معتبرة اياهم عنصرا محايدا غير مندمج ضمن منظومة اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة ، إذ أن دورهم الأساسي هو المحافظة على نوع من التوازن بين مختلف القوى الاجتماعية والتحكيم والمصالحة بينها والسهر على الامن لغياب سلطة قبلية قوية قادرة على ذلك . على أن اعتبار المجتمع الانقسامى يتميّز بمراتب اجتماعية ضعيفة وان الصلحاء لا ينتمون الى فئة معينة وانهم يمثلون السلم والحياد هو قول فيه نظر ، والأ كيف لنا أن نفهم دخولهم في صراعات اجتماعية وسياسية وانتماءهم الى تكتلات ومشاركاتهم في الحروب الخارجية والنزاعات الداخلية .

انظر :

- E.Gellner, The Saints of Atlas, Londres 1969. Ibid, **Arabs and Berbers**, Londres 1972
R.Jamous, **Honneur et Baraka**, Thèse de Doctorat 3eme Cycle, Paris 1977.
L.Valensi, **Fellahs Tunisiens**, Paris-La Haye, 1977.
A.Hammoudi, segmentarité, stratification sociale, pouvoir politique et sainteté, **Hesperis-Tamouda**, 1974, Vol.XV, pp.147-180.
L.Ben Salem, Intérêt des analyses en terme de segmentarité... **Revue de l'Occ. Mus. et de la Medit**, 1982-1, pp.113-135.

(2) البرزلي ، ن.م. ج. IV ، ص 179 ب. الابي ، الاكمال ، ج III ، ص 463 .

III- النسق الثقافي المشترك بين البادية والمدينة :

1) العلماء والمرابطون بناحية القيروان : (أ) نشأة الزوايا :

ما أن قدم الموحدون الى افريقية في سنة الاخماس حتى تصدّوا لمعارضة القبائل الهلالية ، فحاولوا ترويضها واحتواءها بشتى الطرق ، وكانت مؤسسة الزاوية إحداها . وابتداء من تلك الفترة أصبحت ظاهرة الاستتابة تجسّد تاريخيا هذا التحوّل الاجتماعي والثقافي ، إذ أصبحت تعني ، فضلا عن المفهوم التقليدي ، نهاية فترة عصيان القبائل وبداية الاندماج في النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي .

وكان أبو يوسف يعقوب الدهماني أنموذجا للفارس البدوي الذي تخلّى عن الحرب وأصبح شيخا لزاوية .

ومثّلت زاوية أبي علي سالم القديدي المتوفى سنة 697 هـ / 1297 م أنموذجا للزاوية التي نشأت في قرية قديد الساحلية ، وخلافا للدهماني فإنّه لم يدرس بالقيروان وأنما تحوّل الى قلعة سدادة بالجريد ليتعلّم على شيخه أبي هلال السدادي الذي حتّاه على تأسيس زاوية بالساحل ، لكنّه تخوّف من ذلك لكثرة الزوايا والطوائف . ثمّ تمكّن من انشائها وأصبح لها اشعاع في كافّة جهة الساحل والقيروان وبلاد هواره وقبائل الكعوب ودياب (1) .

ويبدو أن أهمية هذه المؤسسة بالساحل اقترنت بازدياد خطر الهجومات البحرية عليه حتّى أن هؤلاء الشيوخ تحوّلوا في كثير من الأحيان الى محاربين ، وفعلّا قاد القديدي وأبو عمّار المعروف في العامة في الحرب الصليبية الثامنة بقرطاجنة ، وهو أمر يأتي لينفي مزاعم أصحاب النظرية الانقسامية في أن الصلحاء يمثلون السلم والحياد (2) .

أمّا بالجريد فقد تكوّن صنف آخر من الشيوخ المنقادين الى أبي علي النفطي وقد سعوا الى نشر المذهب المالكي في هذه البلاد التي بقيت طويلا معقلا للمذهب الخارجي (3) ، كما حاولوا ادماج هذه المنطقة في اطار النظام المخزني ، وفعلّا فإنّ

(1) ابن ناجي ، ن.م. ج. IV ، ص 52 ، 106 ، 118 .

(2) ن.م. ج. IV ، ص 25 .

(3) انظر : الشماخي ، السير ، تحقيق محمد حسن . ابن الشباط ، صلة السمط ، مخ . بدار الكتب الوطنية . والثابت أن

تسرب المالكية الى الجريد يرجع الى ما قبل القرن السادس هـ / XII م.

سلاطين بني حفص احتاجوا الى خدماتهم حينما خرجت هذه الجهة عن سلطتهم في فترات حكم أبي يحيى أبي بكر (718-747هـ/1318-1346م) وأبي العباس أحمد (772-796هـ/1370-1393م) وأبي فارس عبد العزيز (796-837هـ/1393-1433م).

وهكذا تركزت شبكة من الزوايا بافريقية مترابطة فيما بينها سواء أكانت ريفية أم حضرية، ونلاحظ هنا أيضا أن تعدد الزوايا بالقيروان يأتي ليدحض حجة القائلين بوجود مفارقة بين العلماء بالمدينة والصلحاء بالريف، إذ أن التداخل بين الاثنين لا ريب فيه.

(ب) الشيوخ المرابطون :

ما كان كل الشيوخ يملكون الأرض أو يقدرّون على استغلالها في بداية أمرهم، بل أن الكثير منهم من الفئات الاجتماعية الفقيرة والرثة العاجزة عن توفير ضروريات العيش. وبالتالي فإن استغلالهم للأرض جاء نتيجة انخراطهم في المسار الصوفي، ولئن كان لبعضهم علاقة مباشرة بالأرض، فإن كبار المشايخ عاشوا من الربيع العقاري.

المباشرون لعمل الأرض : انتمى الكثير منهم الى الفئات المتوسطة التي لا تمتلك أكثر من ماشية، ورغم وظيفتهم الدينية، فقد بقوا مرتبطين ارتباطا وثيقا بالأرض (1).

وسواء شارك في العمل الزراعي أو لم يشارك، فإن هذا الصنف من المرابطين المزارعين لا يملك أكثر من ماشية من نوع البقر، أي نحو 12 هكتارا، ويلتجئ الى سقي الحبوب سنين الجفاف (2).

(1) ابن ناجي، ن.م.، ج IV، ص 163,243,178,44,2. كان معاش أبي عبد الله بن سالم بن عوانة المتوفى سنة 632 هـ من الزراعة والتجارة، «كان شطر ما يحتره يتصدق به على الفقراء والشمط الثاني لنفقتة ونفقة عياله». أما الرباوي فإنه كان يقوم بسقي زرع سنين الجفاف ويسني على ثوره ولما اتلف زرع من جراء برد أصابه تحول إلى أجير في البناء. ولم يكن ثمن الغلة لجنان صالح الصدفى يتجاوز العشرة دنانير، وكان المدلجي أحد صلحاء بلد الشقاف من عمل القيروان «ياكل من خدمته للفلاحة بالحرث والسقي والسني وغير ذلك»، وكذلك كان عبد الناظر الماطوسي، لكنه كان يعقد الشركات الفلاحية مع صاحبه بالساحل.
(2) ن.م.، ج IV، ص 165,175,174.

ومن نافلة القول أن كثيرا من أصحاب السواني التجأوا الى حفر آبار جديدة في العصر الوسيط المتأخر أو الى إعادة استعمال المنشآت المائية الأغلبية والفاطمية (1)، على أن تقدير كل صنف من هذه الأصناف يحتاج الى عمليتي تنقيب وسبر دقيقتين للأثار الريفية.

- الاستغلال غير المباشر : الشركات الفلاحية : تعددت الشركات الفلاحية وخصوصا شركة المزارعة وتنوعت في مناطق السباسب التي قلت فيها الأشجار المغروسة باندثار آخر غابات الزيتون بالسباسب العليا في القرن XII م، وبجهة قمودة، تاركة المجال واسعا للأراضي البيضاء التي تستعمل لظعن القبائل وانتجاعها أو لزراعة الحبوب (2).

وإذا كان شيخ الزاوية يتولى العمل الفلاحي بطريقة مباشرة أو عن طريق عقد الشركات الفلاحية، فإن الفقراء لا يمكن أن يكونوا خارجين عن هذه السيرة، بل نرجح أن ازدياد عددهم كان مقترنا أساسا بحركة تعمير الأراضي واستصلاحها، وأنهم كونوا شكلا من أشكال استغلال الأرض المنظم القائم تحت حماية الزاوية، شأنهم في ذلك شأن الخماسة.

- الاقطاعات السلطانية : يعتبر شيوخ الزوايا من ضمن الفئات الاجتماعية المستفيدة من الاقطاعات السلطانية، وكثيرا ما كان هؤلاء الصلحاء من الأعراب الذين تابوا عن الحراة وبدأوا في الاستقرار والاندماج في النظام الاجتماعي والسياسي والثقافي، وفق أنموذج الزاوية. ولئن تحصل البعض منهم على ثروات طائلة، باعتبارهم شيوخ زوايا، فإنهم بقوا مشدودين في الغالب الى أصولهم الاجتماعية الشعبية المنحدرين منها (3).

وقد رأينا سابقا مثالين يخصان إقطاعات أبي رحمة غيث الحكيمي وميمون الوائلي. أما أبو عبد الله محمد بن شبل (النصف الأول من القرن الثامن) فقد كان عمه من شيوخ رياح النازلين على بلد الحضرميين في الجنوب الغربي من القيروان، وكانت له "بلاد وهناشير يأخذون أحكارها وأعشارها بأمر السلطان"، ورغم ذلك باشر العمل الفلاحي بنفسه وحرث بثوره الذي أودعه زمن

(1) انظر : Solignac, Recherches sur les installations hydrauliques..., op.cit.

(2) ابن ناجي، ن.م.، ج IV، ص 219,210. ابن الشباط، صلة السمط، ج IV، ص 1109.

(3) ابن ناجي، ن.م.، ج IV، ص 38، انظر الفصل المخصص لهذا الاقطاع في "وطن القيروان".

الجفاف عند الشاوية بأفريقية (أي منطقة الشمال التونسي)، كما أنه لم يكن من صنف الصلحاء المسلمين الذين تحدث عنهم «قلنار» إذ أعتبر «سيف» عمه يذب عنه في الأوقات الحرجة (1).

وخلاصة القول فإن اقطاع هذه الأراضي ساعد على استقرار المجموعات البدوية وتحولها تدريجياً من الغزو وقطع الطرق إلى الاشتغال بالزراعة. وقد منحت هذه الاقطاعات بطريقة أشبه ما تكون وراثية للحكمي وابن شبل والواثلي وغيرهم ولأحفادهم فيما بعد، لا بصفتهم شيوخاً فحسب، وإنما لأنهم يمتلكون الرئاسة في بني حكيم وبني رياح وبني وائل، ولهم نفوذ فعلي على المجموعات البدوية التي بدأت في الاستقرار في ربض أولاد غيث الحكمي حول القيروان وفي بلد الحضرمين في الجنوب الغربي من مدينة عقبة الخ...

- أخذ المرابطين للاتاوات على الأرض: نشأت زاوية أبي علي سالم القديدي في النصف الثاني من القرن السابع هـ/ XIII م. في منزل قديد بالساحل وسط منطقة فلاحية. وكان أهل البادية يفدون عليها محملين بالهدايا حتى أصبحت لأبي علي «دنيا كبيرة الصيت واسعة» مما جعل أحد أصحابه يرتاب في أمره. وكانت هذه الوفود من البادية تدفع ما عليها من «فتوح»، للزاوية مقابل الحماية الوهمية التي توفرها لها ضد الظلم والآفات والكوارث الطبيعية، وعادة ما تناسب المواسم الزراعية. وقد تستغل مواقيت بيع الماشية في الأسواق لاستخلاص هذه الإتاوات بواسطة الفقراء الموجودين في عديد الأسواق. وفعلاً كانت هيمنة الزاوية كبيرة في الأرياف والبوادي وعند الأعراب كما تدل عليه تركيبة الوفد الذي جاء زائراً القديدي وفيه نحو مائتي شخص ومن بينهم 23 فارساً.

ولم تقتصر ثروة القديدي على الأرض، إنما شملت كذلك المواشي، إذ حمل معه عند حجته سنة 680 هـ/ 1281 م: 25 جملاً لرفع الزاد والركوب، ولما رجع تصدق بجميع غنمه وكانت قدر ألف رأس وبجميع بقره، وكانت نحو الستين وبأربعة من الخيل، هذا فضلاً عما تبقى له من الماشية لاستعماله الخاص من حرث وغيره: كما أن عبد الله بن زياد القائم على أمور الزاوية تكونت له ثروة و«حصل له ما لم يحصل لغيره» (2).

(1) ن.م، ج VI، ص 118، 177، ذكرت بلد الحضرمين في موقع آخر (ص 209)، وفي ص 168 ورد ذكر بلد الحضرمين، ويبدو أنه خطأ. وتوجد فيه ناحية وادي مرق الليل قرب بطمة وهنشير ضريسة، خربت بعد أواسط القرن الثامن هـ، حول هذا الاقطاع، راجع فصل وطن القيروان.

(2) ن.م، ص 80، 83، 71، يبدو أن قديد بدأت في التلاشي في أواخر القرن السابع هـ/ XIII م بعد أن رحل عنها شيخها إلى القيروان، وأصبحت معرضة لهجمات البدو.

أما أبو يوسف يعقوب الزعبي، فقد سكن العلويين بجهة القيروان. ورغم منحاه الصوفي، كانت له دراية بالعلوم الشرعية ويعد من تلامذة ابن عرفة. وبعد أن حج مع شيخه الشيببي سنة 757 هـ/ 1356 م، تولى قضاء القيروان نحو سنة 796 هـ/ 1393 م. وقضاء الانكحة بتونس سنة 802 هـ/ 1399 م. وأخيراً قضاء الجماعة نحو سنة 815 هـ/ 1412 م. ولعبت زاويته بالعلويين دوراً هاماً في إخضاع الأعراب وتوحيدهم، ويبدو أن ثروة «شيخ العلويين» متأتية أساساً من دوره في حماية الأراضي القريبة من الزاوية من تعدّي الأعراب، «فكان يذب عن الناس في زروعهم وغيرها، مسموع الكلام عند عرب أفريقية وغيرها». ومن هنا فقد اعتبره الصدي قطب زمانه الذي يوجد في القرى لا في المدن، وهو أمر له مغزاه لأن القرى في حاجة إلى الحماية من الآفات الأربعة المذكورة: الجفاف والجراد والبرد والعرب (وهذا لافت للانتباه لأن الصدي من أصل قروي).

والحقيقة أن تعديّات الأعراب بل أن الصراع أحياناً بين البدو والحضر يفسر مثل هذه المواقف العدوانية تجاه البدو، سيما أن الأرض أصبحت شبه مهمة لا تجد من يخدمها، وأن أصحابها أجبروا على دفع الاتاوات الثقيلة للزوايا عند حرثها. ومن الأمثلة على ذلك، أقدم رجلان على حرث أرض من هنشير الحلقاوين بالقيروان وخصّصا للزعبي ثلث الانتاج طلباً للحماية من «ظلم» البدو. وفي ظلّ التّوترات الاجتماعية تمكن الزعبي من توسيع ثروته حتى أنه في إحدى السنوات العجاف التي كانت تعرف «بكبار القفيز» لغلاء الطعام، خصّص مطمورة تسع 300 قفيز أعطى منها لفقرائه ولبنى دباب الذين جاؤوا من غرب طرابلس بحثاً عن الطعام، وكان يقصد أسلافهم «حتى لا يقع منهم غارة على القيروان ووطنها» (1).

وتواصل الجاه والثروة في هذا الفرع من زعب من بعده، ذلك أنه قبل وفاته سلّم رئاسة مشيخة العلويين لابن أخيه عامر بن محمد الزعبي الذي تمكّن من تحصيل ثروة شاسعة أكثر مما اكتسبه عمه حتى أن البقر «كانت عنده بالميلين»، وله من أحد أصناف البقر مائتان (2).

وختاماً فإن تقسيم العمل بوسط أفريقية لم يفرز في تلك المرحلة الفصل بين العمل الذهني والعمل اليدوي، بين التدريس والتّصوّف والاشتغال بالفلاحة

(1) ن.م، ص 166، 169.

(2) ن.م، ص 170. وردت نسبة الزعبي في مصادر أخرى، مثل الزركشي، تاريخ، ص 120، 125، 128. راجع: سعد غراب، ابن عرفة، ص 560.

وكسب الرزق منها، وظلت الأرض المصدر الأساسي للثروة بالنسبة الى فئة الشيوخ المرابطين، وقد كانوا يستخلصون مردودها إما بمباشرتهم للعمل ويعقدهم للشركات الفلاحية والخماسة، وبكراء اقطاعاتهم والتحصّل على ريع عقاري، أو بحمايتهم لصغار المزارعين، وقد يأخذون أيضا إتاوات على المزارعين. وإذا كانت بنيتها الاقتصادية مرتبطة بالانتاج الفلاحي، فإننا لا نستغرب العلاقة الوثيقة بين ايدولوجية هذه الفئة والأرض، وبالتالي المجموعات الحضرية، وذلك رغم انبثاق الكثير من عناصرها من أصول بدوية.

ج) المرابطون والسلطة :

- ردود الفعل : تصدّى المرابطون لبعض المظاهر الناجمة عن حرابة الأعراب وتعديهم أو عن صلف المخزن الحفصي. وفي كلتا الحالتين فإن هذه الفئة كانت تدافع عن مصالح المجتمع الحضري، أو على الأقل عن جزء منه - وهو المرتبط بالأرض وصغار التجار والحرفيين - ضد الانفصال والفوضى البدويين وتعديات شيوخ الموحدين (1). وهكذا حظوا بثقة نسبة كبيرة من الحضر لا لاعتقادهم في كراماتهم، وإنما أساسا لكونهم، الى جانب العلماء والتجار، من الفئات ذات النفوذ، ولعل هذا ما يفسر وجودها في علاقة تنافس مع المخزن. والأمثلة التي تدل على ذلك عديدة.

تميز موقف أبي يوسف يعقوب الدهماني بمقاطعة الوالي الموحي اذ جاء على لسانه : « ما كتبت لأحد من الولاة سوادا على بياض ». كما أنه استنكر تعديّات الوالي الذي عينه يحيى بن اسحاق الميورقي على القيروان أثناء ثورته على الموحدين. أما الطاهر المزوغي، فقد أظهر كراهيته للخليفة الموحي السعيد (2). ويبدو أنّ ظاهرة الظلم قد تفشت في بداية العهد الحفصي حتى فضّل البعض الاستسلام والركون الى الانعزال والانطواء والحلول الماورائية السلبية. فهذا الرباوي الزاهد « أقبل على الآخرة والعبادة ومجانبة السلطان وكان من الورعين الخاشعين ». واختار طرف آخر التدخل لدى الولاة لحل المشاكل اليومية للحضر، مثل محمد بن سحنون الدكالي الذي حاول استعادة بضاعة افتكها حافظ سوسة الى صاحبها بدون جدوى (3).

(1) انظر، في الفقرة الخاصة بالزاوية الجديدة، علاقة الولي بالحرفيين.

(2) ابن ناجي، ن.م، ج III، ص 225، 214. راجع ايضا الفصل الاخير من كتابنا: القبائل والارياف المغربية في العصر الوسيط، تونس، 1986.

(3) ابن ناجي، ن.م، ج IV، ص 32، 38.

وفي هذا السياق تمكّن القديدي من ازالة بعض الوظائف التي كان يدفعها أهل القيروان للمخزن. وكان الصوف من أهم البضائع التي تسوّق الى المدن الايطالية لتصنيعها. وتماشيا مع تطور الاقتصاد السلعي جعل المخزن ضريبة على أصحاب الماشية الذين يحملون صوفهم للسوق: ربع درهم على كل جزة صوف، ويطلق على هذه الاتاة فائد الصوف، وكان المنتجون يدفعونها على مضض. وإذا ما صدقنا مصادرها فإن أبا اسحاق ابراهيم المسراتي في أواخر القرن السابع هـ تسبب في قطعها بالنسبة الى النساء، وقد أزالها السلطان أبو فارس عبد العزيز فيما بعد بتمامها. والحقيقة أن هذه العملية تدل على مدى التباين بين المؤسسة المخزنية التي تسعى الى الانتفاع من الاقتصاد السلعي وذلك بفرض جملة من الضرائب والأتاوات على المنتجين والتجار، وبين المشايخ المحافظين الذين يتمسكون بالعلاقات الانتاجية القائمة على تربية الماشية والزراعة (1).

وعموما فإن العلاقة بين الولي والأمير، اختلفت متانة وقوة حسب التطور لميزان القوى الاجتماعية. ويمكن أن نتبين أنواعا عدة من نماذج الشيوخ في علاقتهم مع السلطة: البدوي « المتصلب »، الفقيه المتعاون سياسيا مع المخزن، وصولا الى النمط الثالث المتمثل في الشكل العسكري لهذا التعاون أي في مدى انسجام الزاوية ومحلة السلطان.

- البدوي « المتصلب » : أبو الحسن علي عبد الله بن عياش العبيدي: من أصل بدوي (من العرب). جاء القيروان كبيرا، فأخذ عن الرماح، ولم يكمل تعليمه بتونس، استقر بالقيروان وأصبحت له زاوية فيها نحو سبعين فقيرا، وحارة خاصة بهم تسمى حارة المرابطين، وكانت له مساهمة هامة في «توبة البوادي»، توفي سنة 748 هـ / 1347 م، وقد اشتهر بمواقفه الصارمة، ولما علم ان القضاة يأخذون مرتباتهم من القياد، قاطع أحدهم. وقد كان السلطان أبو يحيى أبو بكر (718-747 هـ / 1318-1346 م). وصل القيروان بمحلته ومعه القائد ابن هكيم، وذلك لتهدئة المنطقة، وأشار الفقيه الرماح على السلطان بزيارة العبيدي،

(1) ابن ناجي، ن.م، ج IV، ص 93، 70. وجاء في كتاب الحسن الوزان فائد الصوف كان بنسبة 2،5 ٪ أي 1/40 في بداية القرن XVI م. وهي نسبة موافقة للتشريع، وكانت تدفع في مدخل تونس والخروج منها. ويذكر برانشويك (ن.م، ج II، ص 240) انه وقعت ازلتها في النصف الاول من القرن السابع هـ / XIII م. انظر ايضا:

A.Amari, *Diplomi Arabi del real archivio fiorentino*, Florence 1863

L.Mas-Latrie, *Traité de paix et de commerce concernant les relations des Chrétiens avec les Arabes de l'Afri.sept.au moyen-âge*, Paris 1866.

نظرا إلى ما يتمتع به من نفوذ لدى الأعراب، لكن هذا الأخير رفض مقابلته والتدخل لفائدة المخزن لحل المسألة سلميا(1).

ونراه يذهب إلى أكثر من هذا، إذ قاطع المؤسسات المخزنية من قضاء وغيره، فكان إذا تزوج أحد من فقرائه لا يشهد في العقد إلا أصحاب الشيخ، ولا يقبل العدول المعينين من طرف المخزن. ولما شق الأمر على القاضي والعدول، حاول الفقيه أبو الحسن علي العواني إرجاعه عن رأيه عبثا، وأصر على موقفه، ولم يقبل الحل الوسط والجمع بين عدول القاضي وخواص أصحابه إلا بعد لأي طويل (2). إن هذا الرفض لاحدى مقومات المخزن يدل على مدى نفوذ صنف المشائخ ذوي الأصول البدوية، الذين كانت لهم دعامة اجتماعية كامنة في القبيلة. ولئن ظلت القبيلة متمسكة بشيخها المستقر بالمدينة، فإن هذا الأخير بقي وفيًا لسلوكيات أهل البادية، فقد قاطع العبيدلي الفقيه الورفلي لما تولى القضاء بالقيروان إلى أن أقام الحق على نائب القائد، مما تسبب في نشوب نزاع بين القاضي والقائد الذي أعلم السلطان وقائد الأعنة محمد بن عبد الحكيم بالأمر. لكن ميزان القوى لم يكن دائما لصالح القائد وأعوانه، إذ كان العبيدلي والقاضي محاطين بأنصار كثيرين. وبالتالي فضل قائد الأعنة ارضاء العبيدلي والتخلص من القائد (3).

وامتد نفوذه إلى ابن السلطان أبي يحيى أبي بكر المسمى عجون، الذي وصل إلى القيروان، فتخوف الناس من إقامته في المدينة، وبطلب من العبيدلي تحول إلى

(1) ابن ناجي، ن.م.، ج IV، ص 56. حول العبيدلي، انظر: سعد غراب، ابن عرفة (أطروحة بالفرنسية)، ص 633.

(2) ابن ناجي، ن.م.، ج IV، ص 122-133.

(3) ن.م.، ج IV، ص 125-126. لنا أمثلة عديدة عن طبيعة العلاقة بين القضاة ورجال المخزن: فقد خرج القاضي القلال من تبرسق لأنه « وجد خواصها الموحدين في رأسهم فساد، فيعارضونه في تنفيذه الأحكام الشرعية ». وكان قاضي الجماعة ابن عبد السلام عاجزا عن التدخل قرب السلطان، وانتهت الحادثة بتحول القاضي إلى الحامة، لكنه انصرف عنها أيضا، لأن « أهلها برابر وفي رؤوسهم فساد وقلة أدب » (ص 146). وقد جرى لصالحه القاضي خلف الله الحكيمي نفس الشيء بتبرسق، وهو دليل على تواصل الصراع بين الطرفين (ص 147). وتكرر هذا المثال بالقيروان، فقد كان قاضيا هو أبو الحسن الشريف العواني، وكان يجتمع عنده أعيان المدينة وخواصها من قاطبي وشهود وعدول وأمناء وغيرهم، ولما تولى في زمانه أحد كبار الموحدين أبو القاسم بن يغيث قيادة القيروان، أظهر العدل مؤقتا إلى أن كتب فيه القاضي تقريراً بحسن سيرته إلى السلطان، ثم ازداد « ظلمه ». خاصة عند تولي ابن تافراجين السلطة الفعلية في عهد السلطان الصغير أبي إسحاق إبراهيم، أي سنة 750 هـ. وانتقم من أهل القيروان، بعد أن تصدوا لحليف ابن تافراجين: أبي الحسن المريني، وثاروا في وجهه (« عيطوا عليه »). ولم يعزل هذا القائد إلا عند وصول السلطان أبي إسحاق إبراهيم إلى القيروان مع شيخ العرب خالد بن حمزة الليلي، هروبا من السلطان أبي عنان المريني الذي كان بقسنطينة، ومرة أخرى ثار العامة في وجه القائد (ص 150-152).

بعض قرى الساحل (1). ولئن كانت هذه الممارسات تتنزل في إطار تقوية نفوذ الزوايا في المدن المغربية، فإنها لم تكن متناقضة هيكليا مع السلطة المخزنية إذ عمل الصلحاء على تهدئة البوادي (2). ثم لا ننسى أن هذه المواقف كانت محدودة الفعالية لأنه يوجد صنف آخر من العلماء والفقهاء الذين كانوا قريبين من السلطة وممثلين لها.

- المتعاونون مع المخزن: أبو محمد عبد الله البلوي الشببيبي: كان فقيها حضريا، من تلامذة ابن عرفة ومحمد بن عبد السلام. رفض خطة القضاء وتولى التدريس بالزاوية. وكان برنامج الدروس يغلب عليه المذهب المالكي، لكنه لا يخلو من مسحة صوفية، وهو أمر لم يتمكن ابن عرفة نفسه من التخلص منها، لكن الشببيبي كان يستنكر سلوك الصلحاء الجهلة وممارساتهم، وقد ألف كتابا في ذلك (3).

وأما عن علاقة هذا الفقيه بالسلطان أبي العباس أحمد (747-751 هـ/1346-1350 م) فقد كانت حسنة إذ التقى معه في خلوة في أول سفر قام به إلى قفصة، وعرض عليه العطاء (ربع دينار ثم رفعه إلى نصف دينار يوميا) وفيما بعد القضاء، لكنه رفضهما، وفضل الزراعة. وقد لاهه السلطان على تعميره الأرض واشترأك في الفلح مع الأعراب. ويفهم من جواب الشببيبي أن ذلك يدخل في إطار حماية الناس من الأعراب. وعلى كل فإن الفقيه أبدى بهذه المناسبة تعاونا مع السلطان إذ بعث برسائل إلى مشائخ الجريد يدعوهم فيها إلى طاعة الأمير. وفي المقابل، فقد كانت له حظوة لدى السلطان « فكان الشببيبي كل ما يقع بالقيروان من أمر مخزني ويكتب فيه يأتي جواب السلطان بما يطلب منه » (4).

ورغم هذا الجاه الذي اكتسبه، فإن ذلك لم يمنعه من التعرض للمحنة عهد السلطان أبي إسحاق إبراهيم (751-770 هـ/1350-1369 م) لما تعاطف مع رجل رفض دفع فائد الصوف. وتتضح هنا محدودية مكانة العلماء عند المخزن (5).

(1) ن.م.، ج IV، ص 125. (حول العبيدلي تنظيم حركة مقاومة لأبي الحسن المريني عند دخوله القيروان، وأراد أن يخطب في الناس ويحرضهم ضده، لكن قوة الفقهاء الحضر الممثلة في الرماح تتدخل لتهدئة الموقف وتطبيقه، ومنع الاصطدام).

(2) ن.م.، ج IV، ص 137.

(3) ن.م.، ج IV، ص 205. انظر أيضا:

R.Brunschvig, op.cit. T II, p.337

S.Ghrab, Ibn Arafa, op.cit. p.625-647

(4) ابن ناجي، ن.م.، ج IV، ص 216-217.

(5) ن.م.، ج IV، ص 220-222.

وعموما فان للفقهاء الشيعيين علاقات متميزة مع السلطة والاعراب، وعلى حد قول ابن ناجي « يقضي حوائج الناس من السلطان والقواد والعرب » (1). وبالتالي فقد لعب الشيعيين دور الواسطة بين عدة فعاليات اجتماعية، وهو النموذج الذي يحبزه المنهج الانقسامى في تناوله للصلحاء، لكن الحقيقة أن موقعه الاجتماعى هو المفسر لموقفه المتوسط بين البدو والحضر والسلطة.

- الزاوية الجديدة ومحلة السلطان : تمكن أبو عبد الله محمد بن عبد العزيز السبائي الجديدى من تكوين زاوية بالقيروان رغم أنها « مملوءة بالزوايا ». ورغم مخالطته « لسفلة الناس » و « أطفال السوق »، فإنه استطاع توسيع زاويته، وتعلم فيها فقهاء البادية ووصلها الناس للدراسة من أماكن عدة، وكان له نحو مائة فقير، وقد ظهرت مع هذه الزاوية الطريقة المنظمة. فما هو إذن دورها السياسى ؟
لئن لم يتمكن الفقهاء الشيعيين من حماية العائذ به في منزله، ولم يستطع الشنيشى اطلاق مظلوم، فان الزاوية الجديدة تحولت الى ملاذ للفارين، فكان كل من وصلها وعليه طلب مخزنى لا يتعرض له القواد، ولو كان هاربا من السجن. ولما حاول القائد اختراق ذلك، جاء جواب السلطان أبي فارس عبد العزيز ليؤكد هذه الحصانة : « من قرب من الزاوية لا يتعرض له » (2).

وهكذا أصبح الدور الحمايى للزاوية المتحالفة مع السلطة أمرا مشروعاً، وشمل الى جانب الزاوية الجديدة زوايا أخرى بالمناطق الساحلية، أنشأها تلاميذه، فكان عبد العزيز بن عياش في زاويته بطبلبة « يضيف محلة السلطان وعربها، وكل ما يكتب للسلطان تقضى فيه الحاجة، ويهرب اليها قواد السلطان وشيوخ العرب » (3).
وابتداء من أواخر القرن الثامن هـ / XIVم، تفتنت السلطة لدى فاعلية هذه المؤسسة للتحكم في مختلف القوى الاجتماعية المتصارعة، فتوخت عهد أبي فارس عبد العزيز سياسة طريقية مناصرة للزوايا وأصحابها، واتبعه في ذلك القواد. فقدم لهم منحا وهبات تسمى العادة، تقدر بعشرة دنانير في السنة، وكان السلطان يقصد لزيارة اليزليتينى ويعطيه المال الكثير. وقد أصبح لهذه المؤسسة نفوذ سياسى مواز لقوتها الاقتصادية، ناهيك أن القائم بأمر الزاوية الجديدة بعد موت شيخها، عبيد الغرياني، تدخل في اختيار البيار قاضيا على جربة ثم قابس، كما أقر عزل كاتب الديوان بباب القيروان من طرف القايد (4).

وفي المقابل فان هذه الزوايا كانت عبارة عن محطات هامة لمحلة السلطان،

وهو في طريقه الى قفصة والجريد، فقد وردت على زاوية الشيخ يعقوب الزعبي ببلد العلوين « محلة السلطان أبي فارس عبد العزيز بعربها في بقية اليوم، ونزلوا بجواره فاكلوا وانصرفوا ». ولا نبالغ اذا قلنا انها تحولت أحيانا الى مراكز يأوي اليها الأمير ومحلته كي يأخذ نصيبا من الراحة، قبل مواصلة الطريق، وربما قام هناك بتعبئة إضافية (1).

وكما بينا فان الزاوية لم تكن طرفا محايدا وسلميا، وانما تفاعلت مع الصراعات الاجتماعية المختلفة، ولذا لا غرابة في الحديث عن الزاوية الحصن أو عن تحول الصلحاء الى فرسان ومقاتلين، عند المراقبة والتصدي للعدو الخارجى، وكذلك في خضم النزاعات الداخلية.

وهذا مثال على ذلك : في أواخر القرن السابع هـ. دخل الشيخ أبو زيد عبد الرحمان في نزاع مع أهل بلدته الاجم، « وتغير مع أهل البلاد » حتى أجبر على الرحيل، وما أن علم الصلحاء بمحنته حتى هبوا لنجده ومأزرتة، ووصل اليه نحو مائتي شيخ وفقير منهم أبو يوسف الدهماني وغيث الحكيمي وسالم القديدي وأبو اسحاق ابراهيم بن عبد السلام المسراتي والمرابط ادريس الدرباسي الخ... وقد احتوى هذا الوفد على عدد هام من الفرسان (ثلاثة وعشرين)، وهذا ما يبرز الجانب شبه العسكري لهذه المؤسسة التي كانت حريصة على حماية المنتمين اليها من فقراء وشيوخ، مغذية بذلك عقلية فتوية منغلقة، تسعى الى حماية مصالحها بكل الطرق المتداولة: التحالفات المختلفة والالتجاء الى تعبئة الانصار، وخاصة الدعاية المكثفة للمشائخ وترويج الوهم.

وفي كل الاحوال فان فعاليات هذه الفئة ومواقفها مرتبطة بموقعها من الانتاج، ومن الاقتصاد السلعي الذي بدأ في التطور خلال هذه الفترة، ولم تكن خارجة عنها حتى في أقصى الحالات عند تلذذها بالحرمان والفاقة والجوع واستكانتها للأمر الواقع، لأن هذا الموقف السلبي هو وليد أزمة.

(1) ن.م.، ج IV، ص 157، 237. يبدو أن بعض الخلط تسرب الى رواية ابن ناجي، إذ أن ابن عبد الرقيق توفي سنة 733 هـ، أي قبل تولي السلطان أبي اسحاق ابراهيم الحكم (751-770 هـ). حول المذهب الزكراوي، راجع كذلك ابن مرزوق، المسند.

(2) ابن ناجي، ن.م.، ج IV، ص 238، 183.

(3) ن.م.، ج IV، ص 240. انظر وصف هذه الزاوية في مقالنا، وثيقة في التاريخ الريفي... نفس الاحالة.

(4) ن.م.، ج IV، ص 171.

كما أن الجانب السياسي يعني بالنسبة الى الشيوخ المساهمة في شتى الصراعات الداخلية والخارجية السلمية والعسكرية، بين السلطة والمجتمع، الريف والمدينة... قدور الحياض والتحكيم غير واضح بقدر المواقف المنحازة لحماية مصالحهم، ومصالح الفئات المتحالفة معهم داخل المجتمع الحضري.

(2) العلماء والمرابطون بالمهدية وناحياتها :

إن محاولة تصنيف العلماء بمدينة المهدية وناحياتها في مطلع القرن السابع هـ/ XIII م، يقضي الى التفرقة بين ثلاثة نماذج اجتماعية وثقافية :

– الأول : الفقهاء المالكيون (مثل ابن البراء والليلاني)، الثاني : فقهاء من الأوساط الحضرية أنتموا الى التصوف المالكي (عبد العزيز المهدوي)، الثالث : شيوخ من الزاوية الريفية (الطاهر المزوغي وعبد الناظر المولي) (1).

(1) النموذج الأول : علماء المالكية :

– أبو العباس أحمد بن عثمان الللياني ، فقيها وشاعرا : نسبة إلى قرية لليانة قرب المهدية، أخذ عن فقهاء تتلمذوا بدورهم على الامام المازري . وهذا التسلسل يبين ذلك :



الفقيه أبو زكريا يحيى البرقي: بداية السابع هـ تحول الى المشرق قصد الطليعة من كل مكان. أخذ عنه القاضي أبو موسى عمران الطرابلسي وأبو محمد عبد السلام المراتي والمليدي.



(1) يقوم أصحاب النظرية التجزيئية بتنميط آخر للعلماء ، فيعتبرون أن المتصوفة والشرفاء يتخرجون من القبيلة ، فيما يتخرج العلماء من المدينة ، وأن التفرع الثنائي بين المدينة والريف أمر بديهي. على أن الوقائع التاريخية ببلاد المغرب تثبت أن فاعلية الصلحاء كانت هامة داخل المجتمع الحضري.

(2) عثرنا على قبرية لفرد من أسرة أبي يحيى زكريا بن الحداد بقرية منزل الفارسي غرب المهدية، وهو عبد الحق بن عبد الرحمان بن عبد الحق بن الحداد توفي سنة 700 هـ. انظر : ابن مخلوف، شجرة النور الزكية، ص 144، 169، 170، 208. ابن عرفة، المختصر، ج IV، ص 151، 155، 208.

نستنتج من هذا الجدول أن الطريقة الفقهية المازرية بالمهدية تواصلت خلال القرنين السادس والسابع هـ. رغم اضطراب الأوضاع السياسية والاجتماعية بالبلاد، وظهر بالخصوص جيل من العلماء الذين أخذوا عن أبي زكريا البرقي في أواسط القرن السادس وبداية السابع هـ. وقد برز عدد هام منهم في الافتاء والقضاء.

أما الللياني فإنه أشتهر بالفقه والأدب، ووضع تقييدا على المدونة. ثم تهافت على الخطط المخزنية حتى بلغ أقصاها، لكنه انتهى نهاية درامية بعد أن أمر المستنصر بالقبض عليه وسجنه. ولم يكن أحمد الللياني ليكتفي بخطة صاحب ديوان البحر، وكانت له علاقات تجارية مع تجار جنوة وصقلية ومرسيلية.

وقد ذكر الزركشي أن الللياني عزم على الخروج على السلطان في المهدية التي يبدو أنها مازالت آنذاك تطمح الى استرجاع مكانتها كحاضرة افريقية، وقد عرفت المدينة قبل هذا التاريخ حركة عبد الكريم الرجراجي، وأصبحت عهد أبي زكريا والمستنصر منفى للمناوئين (1).

على أن صاحب خطة الإنشاء والعلامة أحمد الغساني أمر المستنصر بالقبض على الللياني ليرضى به " الخاصة والعامة "، وبمصادرة ثروته الطائلة التي قيل إنها بلغت نحو ثلاثمائة ألف دينار وحملت الى دار السكة. ولم يتمكن من الهروب الى صقلية وعذب حتى الموت سنة 659 هـ/ 1241 م. (2).

– أبو القاسم بن علي بن عبد العزيز بن البراء التتوخي المهدوي : ولد بالمهدية في حدود الثمانين وخمسائة، وتوفي بها سنة 677 هـ/ 1278 م، وهو إمام وفقيه مشارك في أنواع العلوم، أخذ عن مشائخ بلده ثم رحل الى المشرق سنة 622 هـ/ 1225 م، حيث تابع دروسا بالحجاز والقاهرة والاسكندرية وألف برنامجا في الشيوخ الذين أخذ عنهم، وبالخصوص جعفر الهمداني وأحمد السلفي.

(1) يبدو أنه حاول القيام على بني حفص إذ كان يقول وهو المعروف بنظم الشعر :

في أم رأسي حديث لسامع ليس يذكر
فان تطاول عميري وساعد الجد يظهر
أرى جموعا صحاحا ومذهبي أن تكسر

أورد الزركشي (تاريخ الدولتين ، ص 25) سجن المطبق بالمهدية الذي حبس به شيوخ مرداس والذواودة سنة 628 هـ، ولعله يوافق الحارة التي تقع قرب زويلة والمسماة حاليا طابق الكلب.

(2) راجع حول الللياني : التجاني، رحلة، تونس، 1981، ص 371. الزركشي، ن.م.، ص 36-37. ابن مخلوف، ن.م.، ص 189. ح.ح. عبد الوهاب، مجمل تاريخ الادب التونسي، تونس بدون تاريخ، ص 195.

وفي سنة 657 هـ / 1258 م، تولى قضاء الجماعة بتونس خلفا لعبد الرحمان الشاطبي، وبعد سنتين عوض بأبي موسى عمران بن معمر الطرابلسي (1).
ومثل ابن البراء أنموذج الفقيه المالكي الراض لكل بدعة، ولعل في ذلك توافراً لتقاليد المازري. وقد تميّز في هذا الشأن بموقفه المناوئ لأبي الحسن الشاذلي إذ حرص السلطان على طرده من تونس (2).

وعند رحيله إلى مصر كتب لابن البراء قائلاً " تراني أوسع لك مدينة تونس "، لكن القاضي أبي الأ أن يتبعه وهو في الاسكندرية، فبعث لوالدها عقدا بالشهادة يقول فيه " ان هذا الواصل اليكم شوش علينا بلادنا وكذلك يفعل في بلادكم "، فاعتقل هناك ثم أطلق سراحه.

وفي الحقيقة لم يكن ذلك مجرد نزاع بين الرجلين، إنما مثل متعرجا حاسما في تاريخ الفكر العربي عموما والمغربي خصوصا، وأرخ بصفة جليلة لنمو التيار الصوفي في البلاد، ولم يكن رحيل الشاذلي نهاية لهذا التيار الصوفي الذي تمكن في وقت وجيز من الانتعاش ومن كسب أنصار بتونس، نذكر من بينهم جماعة الأربعين، وبالساحل أبو علي السمات بالمهدية وأبو محمد عبد الله المزدوري (3).

هذا الأنموذج الأول من العلماء كان متأثرا بالتقاليد التي ترسخت مع المازري في الفقه. وقد تم معهم انتقال المالكية من المهدية إلى تونس. لكنه شمل إلى جانب الفقهاء، أدباء وشعراء عديدون، وكانوا في علاقة وطيدة مع المشرق. وقد بقي النفس الأدبي في هذه المدرسة المازرية حتى القرن الثامن، فحفيد أبي القاسم بن البراء ظل يروي مقامات الحريري، بدويرة جامع الزيتونة، نقلا عن جدّه، فيما كان بعض الفقهاء المتزمّنين يستنكف من هذا الأدب.

(1) ذكر التجاني في شأنه ما يلي: " وكفى المهدية فخرا بعالمها وصالحها أبا القاسم بن البراء وأبا عبد الله بن الخباز... " ثم أضاف في شأنه: " انتهت إليه بالحضرة رئاسة العلم ورئاسة القرب من السلطان. انظر نفس المصادر المذكورة: التجاني، رحلة، ص 367-368. الزركشي، تاريخ، ص 35، 43. ابن مخلوف، شجرة النور الزكية، ص 191.

(2) انظر: مناقب، مخطوط رقم 18441. مناقب أبي الحسن الشاذلي، ص 8. وتروي لنا كتب المناقب هذه الحادثة بشيء من الدقة، فبعد أن قدم أبو الحسن علي من غمارة بالمغرب الأقصى، استقر بشاذلة جنوب غربي تونس، ثم انتقل إلى مدينة تونس في مرحلة ثانية، فتواطأ ضده الفقهاء " وعملوا فيه رقا ورفعوه لابن البراء أنه سبّ أهل العلم والحديث ". وكان ابن البراء إذ ذاك قاضي الجماعة، فوشى به للسلطان قائلاً: " ان ههنا رجلا من أهل شاذلة سراق الحميم يدعي الشرف وقد أجمع عليه خلق كثير، ويدعي أنه فاطمي ويشوش بلادك ". فقاموا بامتحانه وجمعوا لذلك الفقهاء بالقصبة، بحضور السلطان، فابدى معرفة بعلم الباطن حتى قال السلطان لابن البراء: " هذا رجل من أكابر الأولياء وما لك به طاقة ". وقد كان أخو السلطان أبو عبد الله اللحياني مناصرا لأبي الحسن علي الذي التجأ إليه خوفا من بطش السلطان وابن البراء. ولكنه أجبر في آخر الأمر على بيع منزله قرب مسجد البلاط بتونس والتحول إلى مصر متظاهرا بنية الحج.

(3) المصدر نفسه، ص 110، 112.

ب) الأنموذج الثاني: صلحاء المدينة:

أصبحت هذه الجهة التي كانت جزءا من المزاق القديم، مجالا للقبائل البدوية، وأزداد تهميشها بانتقال مركز الحكم من القيروان فالمهدية إلى تونس في أواسط القرن السادس هـ / XII م. وفي هذه الظرفية ظهرت حركة نهضة نسبية بالجهة في مطلع القرن السابع هـ / XIII م، مرتبطة إلى حد بعيد باعادة استغلال الأرض المهملّة، ملتجئة في ذلك إلى النفوذ الوهمي للشيخ المتصوّفة لحمايةهم من تعديات القبائل وحرابتها ومن هجومات القراصنة الأوروبيين.

وهكذا اقترنت أهمية الرأوية الساحلية بالموقع الاستراتيجي لها وبازدياد خطر الهجومات البحرية حتى أن هؤلاء المشائخ تحولوا في كثير من الأحيان إلى محاربين أو مرابطين في الثغور الساحلية (1).

وبالتالي تركزت شبكة من الزوايا بوسط افريقية مترابطة فيما بينها منذ نهاية القرن السادس هـ وبداية السابع هـ (2). فالمهدية كانت حلقة هامة في هذا المجال، وقد برز منها:

- أبو محمد عبد العزيز المهدي: نشأ بالمهدية، وكان في بداية أمره أمياً، وبعد أن تعلّم القرآن، تحول إلى المنستير للمرابطة في قصر ابن الجعد وأنقطع للعبادة فيه حتى الافراط، فتبرأ منه إمام جامع المهدية أبو القاسم بن زمر قائلاً: " ان مات عبد العزيز لا يصلى عليه لانه قاتل نفسه ".

وتبدأ المرحلة الثانية من حياته مع تحوله إلى بجاية للأخذ من الشيخ الأندلسي أبي مدين شعيب، وكان مع ستة من أصحابه، وهم: الطاهر المزوغي الذي أستوطن قصور الساف وأبن هنافس لمطة وأبو يوسف يعقوب الدهماني من ناحية القيروان وسالم التباسي من المهرين ومحفوظ بن جعفر من ناحية بنزرت وأبو علي النفطي من الجريد، وقد كان هؤلاء من الأوائل الذين نشروا التصوف بافريقية.

وإذا كان أصحابه قد أكتفوا بالأخذ من متصوف الاندلس، فإن عبد العزيز قام برحلة إلى الشرق طلبا للعلم، وأستقر به المطاف بمصر. ولما أراد الرجوع، ركب البحر من الاسكندرية في اتجاه افريقية، فتعرض الجفن للقطع ووقع أسره وحمله إلى مدينة مسينة بصقلية، فأرسل من هناك رسالة إلى إمام قنا بالصعيد المصري يخبره فيها بحاله، وجاء فيها بالخصوص ما يدل على حنينه للوطن ورغبته في الخلاص من الأسر.

(1) من الأمثلة على ذلك، ما ذكره ابن ناجي (ج IV، ص 25) من أن سالم القديدي وأبا عمار المعروف في قادا المجموعات المقاتلة في الحرب الصليبية الثامنة بقرطاجنة، وهو أمر يأتي لينفي دعاوي أصحاب النظرية الانقسامية الذين يذهبون إلى أن الصلحاء يمثلون السلم والحياد.

(2) ابن ناجي، ن.م.، ج III، ص 52.

ويبدو أن هذه الحقبة الثانية المتميزة بالرحلة قد أثرت فيه أيما تأثير انعكس على هندامه وسلوكه إذ أصبح شيخاً عليه لباس حسن " حاله حال الملوك من الثياب المركب الحسن والمسك وما أشبهه " (1).

أما المرحلة الثالثة من حياته، فقد تميزت بالاستقرار بضاحية تونس الشمالية، وبكثرة مراسلاته وزياراته لأصحابه، مثل أبي علي النفطي وأبي يوسف الدهماني. ووقف أبو زيد عبد الرحمان بن الدباغ على رسائل أبي محمد عبد العزيز لأبي يوسف. " فكانت بطاقات كبارا ويرسل الشيخ له بطاقات صغارا، فكان كلام شيخنا أبي يوسف تنبيها مختصرا مستوعبا لجوامع الكلم، وجواب الشيخ أبي محمد عن الكلمة بكلام كثير وعلوم ومعارف " (2). ووقع بينهما لقاء بالمهدية وزويلة، ولم يزل بينهما التراسل والتوادد حتى الآخر. كما تذكر كتب المناقب علاقات عبد العزيز القوية بصلحاء مدينة تونس، منهم أبو هلال عياد الزيات (توفي سنة 650هـ) وعبد السلام الكماد الذي وقع معه في الأسر وأبو عمران موسى الغفاري، وبالأخص أبو سعيد الباجي المرباط بجبل المنار (3). ويبدو أن أمره أشتهر بمدينة تونس حتى أصبحت له زاوية كبيرة بها عدد هام من الفقراء في خدمته، وإمام بمسجدها (4). واستقر على ساحل البحر قرب جبل المنار مثل أبي سعيد الباجي، لأن الزوايا الساحلية ورثت وظيفة الرباطات في مراقبة الثغور الساحلية، حماية لها من القرصنة والقطع.

ومن جهة أخرى فإن مراسلاته لم تنقطع مع شيخه أبي مدين شعيب بن حسن (ت 594هـ / 1198 م) وهي نماذج من الفكر الصوفي الذي انتشر وقتذاك (5).

(1) مما جاء في رسالته :

فان كتابي اليكم كتبته ببلا... مسينى وقلبي لكم تبـع
وما قدر الرحمان كان وحسبنا رضى... يقتضي رضوانه بالذي صنع
...وقد يسر الرحمان امر جميعنا... ولم من الشمل المشتت ما انفرع
ونحن بحمد الله نأمل أرضنا... وكل له قلب الى الاهل قد نزع

ابن الطواح ، سبك المقال لفك العقال ، تحقيق عبد الواحد الزغلامي ، شهادة كفاءة في البحث، تونس 1978 ، ص 7-17.

(2) مناقب الدهماني ، مخطوط ، ج 11 ، ص 104.

(3) مناقب ، مخطوط رقم 12544 ، ص 152 ، وفي مخطوط رقم 18555 ، توفي أبو هلال سنة 665 هـ.

(4) انظر : مناقب أبي سعيد الباجي ، مخ ، ص 27.

(5) وهذه أمثلة على ذلك : رسالة بعثها الى أبي مدين ، ذات لغة متوغلة في الصوفية ختمها بشعر يحيي به شيخه ، وقال بالخصوص :

سلام على شمس الانام وبدره... ومجلي غياهب الدياجي بفجره...
شعيب ولي الله سر عباداه... أبو مدين مغنى الانام وفخره
ونلمس في رسالة أخرى شوقا ولهفة... حارتين لرؤية شيخه ، اذ قال في مطلعها :
أراك كـم أبغى أراك... وكيف ومهجتي أبدا تراكا

ابن الطواح ، ن.م. ، ص 15.

ويتضح من خلال جواب أبي مدين أن هذه المراسلات بين الشيخين كانت شبه منتظمة، وأنها كانت تصل مع المراكب البحرية الرابطة بين تونس وبجاية، وأن الشيخ أبا مدين كان على علم بتطور وضعية عبد العزيز وبتدعيم مكانته بأفريقية (1).

ج) النموذج الثالث : الزوايا الريفية :

- زاوية الطاهر المزوغي بقصور الساف : ذكر مقديش أن " أصله من عرب مزوغة بأفريقية " (2). أخذ بدوره عن أبي مدين شعيب بن الحسن صحبة عبد العزيز المهدي ، وكان أصغرهم سنا (3).

واستقر في بداية أمره بتونس ثم انتقل الى البادية وانتهى به المقام الى قصور الساف حيث توفي سنة 646 هـ / 1248 م. وقد ذكر أبو علي السماط الذي أخذ عنه أنه انتهى من العمر الى سبعين سنة، بينما ذكر مقديش أنه توفي في سن الثمانين (4).

ويتضح من الرواية الواردة في كتب المناقب معاداته للخليفة الموحي السعيد الذي مات في غزوة تلمسان سنة 641 هـ / 1243 م (5)، ولأنه أن ذلك يعني موالاته للحركة الاستقلالية لبني حفص ابتداء من سنة 625 هـ / 1228 م.

كان يزور أبا يوسف الدهماني عندما كان مقيما بالمهدية، بقرية هييون. لكنه فضل الاستقرار بنواحي المهدية، والاجتماع بهييون وغيرها من القصور الساحلية المجاورة. ويبدو أن المزوغي كان أقل شأنًا من صاحبيه أبي يوسف وعبد العزيز، إذ كان يقر لهما بغزارة العلم (6). ثم انه لما انتصب للتدريس ببلدته، لم يجد اقبالا على دروسه ولا رغبة فيها، حتى أنه عبر عن هذه الفشل بقوله: " ما لي منكم تلميذ ولا أنتم معي الا على اختياركم، لا على ما أريده منكم ولا فيكم من أتاني بحقيقة متمكنة " (7).

(1) خاطبه بما يلي : " تقول فيسمع منك ، وتامر فينقذ أمرك ، فيألفها نعمة ، فأحترز من النعمة أشد من أحترازك من المصيبة " المصدر نفسه ، ص 15-17.

(2) مقديش ، ن.م. ، ج 11 ، ص 125. مناقب ، مخطوط رقم 18441 ، ص 88/44.

(3) ابن الطواح ، ن.م. ، ص 9.

(4) مخ. رقم 18441 ، ص 88/44. مقديش ، نفس المصدر والصحيفة.

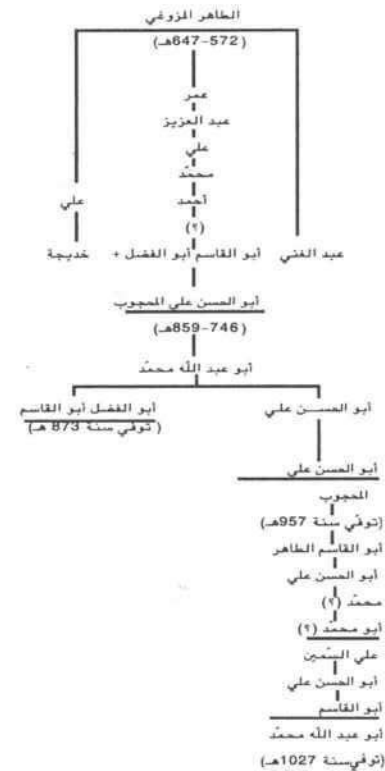
(5) نفس المخطوط ونفس الصحيفة.

(6) الدباغ ، مناقب الدهماني ، ص 16.

(7) ن.م. ، ج 11 ، ص 61 ب.

والظاهر أن مواقفه تميزت بالتشدد، إذ كان لا يقبل بسهولة التوبة ويشترط في صاحبها المثالية التامة، ويعترف أن هذا الأمر صعب وأن " ماله تلميز بحقيقة " (1). وعموماً فإن هذه السلوكية المثالية تتجلى في أكثر من خبر، وهي كافية للدلالة على مدى انحسار الحركة الصوفية في مجموعات محدودة في بداية ظهورها في أواخر القرن السادس هـ/ الثاني عشر م. وهي حركة تغلب فيها الثابت على المتحول، حتى أنه تكونت أسر بقيت متوارثة لهذا الأمر طيلة قرون عديدة، من القرن السادس هـ إلى نهاية العصر الحديث. وتمثل شجرة أنساب أبناء الطاهر المزوغي مثالا على ذلك، وقد توصلنا إلى إقامتها اعتماداً على المصادر المكتوبة، وبخاصة كتاب مقديش وبعض وثائق الحبس وعلى القبريات الثلاثة التي عثرنا عليها، وهي مؤرخة على التوالي أعوام: 859 هـ، 873 هـ، 1027 هـ، وتكونت من عشرين طبقة، من القرن السابع هـ إلى الحادي عشر هـ.

شجرة أنساب أبناء الطاهر المزوغي



إن هذا التواصل له أكثر من دلالة اجتماعية، فهو يأتي حجة على وجود أسر صوفية شبه ثابتة، مرتبطة بمؤسسة الزاوية، وحريصة على المحافظة على امتيازاتها وعدم التفريط فيها بسهولة، شأنها في ذلك شأن بقية القوى الاقطاعية الأخرى، ولنا مثال آخر بملول.

- زاوية أبي محمد عبد الناظر بملول: ورد ذكر أبي محمد عبد الناظر الحميري في كتاب معالم الايمان، وقد كان معاصراً لغفيرة الساحل أم سلامة (ت سنة 670 هـ/ 1271 م) ولابنها سالم القديدي (ت سنة 697 هـ/ 1297 م) الذي تدخل لحل نزاع نشب بين القريتين المتجاورتين: عروة وملول. أما حفيده أبو النور أبو الضياء، فإنه عاصر أبا البقاء عياش وابنه عبد العزيز بطبلبة وتوفي في عهد الصدي، أي قبل سنة 772 هـ/ 1370 م (1). وقد مكنتنا القبريات الثلاثة التي عثرنا عليها بملول من تتبع هذه العائلة طيلة أربعة أجيال:

أبو محمد عبد الناظر الحميري (563 هـ-673 هـ)

أبو عبد الله محمد (ت 720 هـ)

أبو النور أبو الضياء (ت قبل 772 هـ)

سالم (ت 800 هـ) (2).

وفي الختام، تتميز فئة العلماء بالمدينة بعدة خصائص: فهي ليست متجانسة أفقياً إذ تتنوع داخلها الأصناف، من فقهاء ومحدثين وشعراء وأدباء وصلحاء مالكيين وصلحاء شعبيين شبه أميين الخ.. ولا عمودياً، فالمرجعية الاقتصادية تبين التفاوت الكبير بين الثروات الطائلة للبعض منهم (اللياني مثلاً) والحياة المتقشفة لجُلهم، والعلاقات الانتاجية مختلفة بين من يأخذ الاتاوات على التجارة أو يتقاضى مرتبات حكومية من جهة، وبين من يعيش من استغلال الأرض بطريقة غير مباشرة بالنسبة للشيخوخ الذين يعقدون الشركات ويشغلون الخماسة، أو يستغلون مباشرة الأرض وهم صغار الشيوخ، والفقراء المعدمين.

ولئن عرفت هذه الفئة اتساعاً في هرمها من الأسفل، بظهور صنف الشيوخ المرابطين، فإن ممارسات هؤلاء كانت في الغالب طوبائية ومسكنة لردع الظلم وحماية الحضر واطعام الجائعين.. وساهمت في نشر ثقافة رديئة، ولم تتمكن من تقديم الحلول الناجعة لمخاض عسير وطويل عرفته بلاد المغرب، لأن هذه

(1) ابن ناجي، ن.م.، ج IV، ص 88، 172، 177.

(2) ذكر في مخطوط رقم 18555 فقيه آخر من ملول: الفقيه المكرم أبو عبد الله محمد بن الشيخ أبي زيان الملولي، وقد أستوطن القيروان. راجع أيضاً: الجزء الأول (ملول).

الثقافة الغيبية كانت وليدة منحدر ثقافي وعشّشت في الأزمة، وكانت دائما مشدودة الى الماضي، متغذية في ذلك بالاحباط وشتى التوترات الاجتماعية، وبالتالي فانها لم تفض الى فكر خلاق، وان كانت قد قامت بعدة ادوار اجتماعية وسياسية عسكرية.

IV-ثقافة الأعراب الشفوية :

1-المعتقد لدى البدو :

ليس نادرا قيام البدو بمحاصرة المزارعين، وإخافة المرابطين الساكنين في القرى ، وتهديدهم اذا لم يعطوهم ما يقتاتون به، دونما مراعاة لمكانتهم في المجتمع(1).

قال ابن ناجي متحدّثا عن معاملة البدو للصّالحاء بوطن القيروان : « يأتي المحاربون لبعض المرابطين الساكنين في القرى ، فيطلبونهم فيما يأكلونه وما تعلق به بهائمهم ، ثم يغيرون على النّاس بعد أنصرافهم من عندهم . وإذا لم يفعل ذلك هؤلاء المرابطين ، فإنّ المحاربين يغيرون على ماشيتهم ويفسدون زروعهم " ..(2) .

وكما كان البدو يستخفّون بالمرابطين ، فانهم لم يكونوا يعيرون وزنا كبيرا لعلماء المدينة ومؤسساتها الدينية . وحادثة هذّاج الكعبي بجامع الزيتونة شهيرة في هذا الصّدّد : فقد دخل المسجد الجامع بخفيه سنة 705هـ / 1305م ، ولمّا نهاه النّاس عن ذلك، أجابهم بأنّه دخل بها مجلس السلطان (3) .

ولم تكن النّزلة وهي المكان الذي يحطّ فيه البدو رحالهم مجالا ملائما لأداء الصّلاة الجماعية ، كما أنّ ثقافة البادية لا تساعد على وجود أئمة من بينهم (4) . وفي أواسط القرن العاشر هـ / XVI ، زار عرفة الشّاذلي قبيلة الطرود بالصّحراء ، " فوجدهم يفترون رمضان وليس لهم من الاسلام الا الاسم " ، فأخذ في ارشادهم (5) .

ولنا رواية أخرى ترجع الى هذا العصر، وتدلّ على سلوكيّة التمرد عند انحباس المطر عنهم ، ان قال أحد البدو : « ربّ العباد.. مالها ومالك / قد كنت تسقينا فما بدالك ... » (6) .

(1) البرزلي، ن.م.، ج 1، ص 1114.

(2) ابن ناجي، شرح الرسالة، ج 11، ص 209 ب.

(3) الزركشي، تاريخ، ص 56. الأبي، الاكمال، ج II، ص 251. ج III، ص 28. ابن خلدون، تاريخ، ج VI، ص 715. الونشريسي، المعيار، ج I، ص 1، 22، 6.

(4) البرزلي، نوازل، ج 1، ص 64 ب، 110 ب - 111 الونشريسي، المعيار، ج VI، ص 332 (حول تقديم اهل البادية الامام واقتطاع السّدس من أرض محبسة على المسجد لاعطائها مرتب للامام ...).

(5) علي الشاذلي، عرفة الشاذلي، الدار العربية للكتاب، 1982، ص 77. سعد غراب، موقف الفقهاء والمغاربة من المجموعة الريفية، اعمال المؤتمر الثالث لتاريخ المغرب وحضارته، وهران 1983، ص 84.

(6) البرزلي، جامع مسائل الاحكام. انظر سعد غراب، موقف الفقهاء المغاربة، الاحالة السابقة.

وبالتالي تميز البدو بقلة الحرص على ممارسة الطقوس الدينية ، وبوجود خطط خاصة بهم ، من ذلك الفريضة والكاهن .

فالأول هو بمثابة المفتي الذي يرجعون الى أحكامه ، وقد كان للمحاميد فريضة ، لا يرجع في أحكامه الى شيء من حكم الشرع ، حسب عبارة التجاني . وكان لهم كاهن من العرب ، أسود اللون ، ادعوا صدقه ورووا عنه حكايات عديدة ، وشعرا يتكهن فيه بالمستقبل ، لكن أحد علماء المدينة ، وهو صاحب الرحلة ، اعتبر الأمر هراء لا طائل من ورائه (1).

كما بدأ الصلحاء وأصحاب الزوايا يتسربون الى البدو ، في موازاة لعملية استنابتهم . وكان قاسم بن مرا من الأمثلة الأولى التي ذكرت في هذا الصدد (2) . فقد أنتمى الى قبيلة الكعوب ، بوسط افريقية ، وأخذ من شيخه أبي يعقوب الدهماني (ت. 621هـ / 1224م) . وعند رجوعه الى أهله ، استنكر حرابتهم وقطعهم للطرق ، وضعف معتقدتهم . وتمكن من جمع العوام حوله ، ومن تكوين مجموعة للمرابطين أطلقوا على أنفسهم تسمية الجنادة . وبدأوا في قتل المحاربين وتأمين الطرق . لكن مشائخ البدو الكعوب رفضوا هذه الحركة باعتبارها خروج عن الجماعة والسلطة ، ووشوا به للسلطان أبي حفص عمر . وبعد مقتله ، خلفه ابنه رافع الذي لقي نفس المصير سنة 706هـ / 1306م ، لكن هذه المرة تحركت قبيلة أبي الليل المناصرة له ، مطالبة بثأره من الفرع الثاني : أولاده مهلهل .

وفي نفس تلك الحقبة ، ظهرت حركة ثانية مشابهة ببلاد الزاب ، تزعمها سعادة الرياحي ، الذي أخذ المبادئ الأولى للتعليم بتازا ، ثم عاد " محتسبا " ، فوجد أتباعاً كثيرين من مشائخ بني هلال وعامتهم أصبحوا يعرفون بالسنية . وقاموا مرابطين لمحاربة قطاع الطرق واللصوص ، وأستطاعت هذه الحركة أن تسيطر على مقاطعة الزاب ومهاجمة مدينة بسكرة انطلاقاً من الزاوية التي بناها بطولقة ، وبعد مقتل سعادة سنة 705هـ / 1305م ، تحول أنصاره الى الصحراء محاولين الثأر لصاحبهم ، وإحياء " السنة " ، لكن دون جدوى (3).

(1) التجاني ، رحلة ، ص 188، 189، 197 .

(2) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 160-162 .

(3) ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 81-85 .

M.Brett, Arabs, Berbers and Holymen in Southern Ifriqiya, C.T. n°117-118, 1980, pp.533-560.

Brunschvig, Hafsides, TII, p.333, 334.

راجع المعطيات الأخرى حول الزاوية الريفية في الفصل الأول ، الجزء الخاص بجنوب شرق افريقية ، وفي الفصل الخاص بتوبة الأعراب .

وهكذا نلاحظ أن المراقبة دخلت في كلتا الحالتين في مجابهة مع الحرارة البدوية ، وبالتالي مع النمط التقليدي لحياة القبيلة ، بعد أن حاولت تغيير هيكلها ، كما دخلت في تنافس مع المخزن لأنها عملت على تعويضها في مستوى الجباية والأمن . وهو ما يفسر فشلها .

(2) القيم الأخرى :

(أ) كيفية التعامل مع الطبيعة :

أولى البدو عناية فائقة بالنجوم التي قادتهم في حلهم وترحالهم ، حتى خصص لها حيز هام في تراثهم ، ومما يذكر في تقاليدهم ما يتعلق بظهور نجم سهيل ، الذي كان مبدءاً لظهوره في بلاد افريقية عند الفجر في السابع من شهر سبتمبر .

ومن أساطير العرب القديمة أن سهيلاً والضب كانا مكاسين على تجار البر والبحر ، فمسخهما الله عقوبة لهما ، وجعل أحدهما نجماً في السماء والآخر حيواناً في الأرض . كما يزعمون أن الأبل تستدبره ساعة طلوعه ، فتولي وجوها عنه وأنه يسبب موتها ، ووقوع الوباء فيها . ويبدو أن معتقدات أعراب افريقية كانت على عكس ذلك ، فطلوعه عندهم هو أمان للابل المغشوشة من الموت ، وقالوا : " فما لم يمت بالغش قبل طلوعه ، لا يموت بعده " .

وكانت العرب عند طلوعه تفصل الحوران من أمهاتها ، ويقال أن ذلك سبب كراهة الأبل لسهيل . ولهذا قال ساجعهم : « اذا طلع سهيل ، برد الليل ، وخيف السيل وأمتنع القيل » : بمعنى أنه بداية لفصل الخريف المقترن بالبرد والمطر ، وأقول الصيف وقيضه .

ومن أمثلة الأعراب الأخرى : « إذا طلعت الجبهة ، تحانت الولهة ، وتنازعت السفهة وقلت في الأرض الرفهة » : بمعنى عند طلوع هذا النجم ، تحن الأبل الى آبائها ، وتكثر نزاعات العامة وغاراتهم بعد أن ينقطع اللبن عنهم ، وتتولى الأبل ارضاع آبائها ، وتقل الحبوب في فصل الخريف ، وبالتالي الرفاهة (1).

وقد أبرز المثل الأول فترة انتقالية بين جفاف الصيف وحرارته وبرودة الشتاء وسيوله ، وذلك عن طريق استغلال حركة النجوم (علم الفلك) لتفسير الظواهر الطبيعية من فصول وأحوال الطقس الخ... وتتضح من خلال هذه الصورة العلاقة التكاملية بين الأرض والسماء ، فالعالم كله مغلق في ذاته ، ليس بين الجزء

(1) التجاني ، رحلة ، ص 59-64 . وما زال البدو بجنوب شرقي افريقية يقولون : " نوسهيل / جابك من الليل . ونوالمزم / جاء متحزماً . (وهي من نجوم المطر) .

السفلي منه والعلوي انفصال ، وهذا يتساق مع الرؤية الفلسفية للكون في كتب الفلاسفة الاسلاميين (ابن سينا والتوحيدي) : عدم الفصل بين العالمين ، تفسير السياسة بهذه العلاقة بين العالم السفلي والعالم الفوقي .

على أن ذلك ، ليس نتاج رؤية فلسفية متكاملة كما هو وارد عند المفكرين ، إنما هو وليد الملاحظة الدقيقة للتحوّلات الطبيعية ، حتى أنه أصبح قادراً على استكناه أغوارها وكشف أسرارها . فشدة ارتباطه بالطبيعة وانصهاره فيها قرّبه الى كنهها ، وجعله يدرك عمقها وحقيقتها ادراكاً حسيّاً ووجدانياً ، لا عن رؤية وتفكير علمي .

أما المثل الثاني ، فهو يعني أن السفهاء تكثر الإحن بينهم عندما يسوء حالهم الاقتصادي في فصل الخريف ، حيث تقلّ موارد العيش ، فيجفّ الضرع الا عن أحماله ، ولا يبقى من مخزون الحبوب الأفضلة ، لا يستقيم بها العيش .

فالبديوي يؤرّخ لنمط عيشه وعلاقته بالأرض والسوائيم والفصول بهذه الأمثال الضاربة جذورها في واقعها المادي ، وبالتالي فإن المثل هو صوت القبائل البدوية .

(ب) الفروسية :

شكّلت القيم لدى البدو من شرف ومروءة وشجاعة وكرم وفروسية المثل العليا للقبائل البدوية ، وأعتبرت الفروسية القيمة الأولى لها .

وبالتالي ارتكزت دعوة الموحدين على " جهاد الكفار والمارقين " على فروسية الأعراب منذ فترة عبد المؤمن الذي استعدّ لمحاربة ابن مردنيش سنة 557هـ / 1162 م بجيش قوامه 14000 فارس بدوي حسب البيهقي . وقد أورد ابن الأثير خطبة لعبد المؤمن حثّ فيها شيوخ بني رباح للمشاركة معه في الحرب بالاندلس لتعبئة 10000 فارساً (1) .

كما دعا أبو يعقوب يوسف الأعراب للمشاركة في حرب الأندلس ، من خلال قصيدة نظمها ابن طفيل للغرض سنة 586 هـ / 1190 ، واستعمل الناصر عند موقعة العقاب الشعر لتحريض فرسان البدو (2) .

وأثناء الحرب الصليبية الثامنة سنة 668 / 1270 م ، برز بعض فرسان حكيمة وكعب في المعركة ، مثل ميمون بن كرفاح الوائلي الذي أقطعه السلطان أراضية شاسعة جزاء له (3) .

(1) رسائل موحدية ، رسالة عدد XXVI ، ص 152-154 ، ابن الأثير ، الكامل ، ج IX ، ص 245/590 .

(2) راجع الفصل : حركات البدو بجنوب إفريقية (579-630هـ) .

(3) راجع أقطاع ميمون بن كرفاح (فصل أقطاع الأراضي) .

ومنذ العهد الموحد ، اعتبر الفارس العربي له مقدرة قتالية أكثر من المصامدة . ولم يستغن أي خليفة موحد ، ولا حفصي من بعدهم عن هذه القبائل في الحرب ، حسبما أشار الى ذلك ابن خلدون والحسن الوزان ومارمول . فقد كانوا أحسن فرسان في مملكة فاس وتونس ، وأصبحت منذ ذلك العهد عبارات " خيل العرب " و" فرسان العرب " ذات مدلول هام (1) .

وظلّت خطة العرب التقليدية المعروفة منذ الجاهلية ، والمتمثلة في الكر والفر ، مستعملة من طرف هذه القبائل ، وهي خطة لا تلائم المناطق الجبلية الوعرة (2) .

وفي الجملة ، فإن فروسية الأعراب أصبحت مضرب الأمثال ، سواء في المبارزة الفردية أو المعارك على الخيل والالتحام مع العدو أو في محاصرة الاسوار (3) .

وتعود البدو على حضور النساء ، عند المعركة لحثّهم على الاستبسال في القتال ، وهي عادة جاهلية ، تواصلت في الاسلام الأول . ومن الأمثلة على ذلك ما وقع أثناء حملة الناصر على إفريقية ، وفي معركة جبل نفوسة (4) .

(3) بعض المظاهر من ثقافتهم :

(أ) اللسان البدوي :

تميّز اللسان البدوي بفصاحته وابتعاده عن الحوشي من الكلام والمصطلحات الأعجمية التي كثر استعمالها في المدن الساحلية ، وقد ظلت لغة البدو محافظة على الفصح من اللغة العربية .

وفي هذا الصدد ، ذكر العبدري أن عرب برقة (الهيئة) من أفصح العرب ، وأكثر فصاحة من عرب الحجاز ، لأنه لم يكثر ورود الناس عليهم ، فلم يختلط كلامهم بغيره ، فبقوا على عروبتهم لم يفسد من كلامهم إلا القليل ، ولغتهم لا تخلو من الأعراب ، وقد ذكرت أمثلة تبين الخصائص التالية في قواعد الأعراب :

- نصب المفعول به وإثباته ، وليس في بلاد المغرب حضري أو بدوي يفعل ذلك ، ومن الأمثلة على ذلك : « قال لهم أطفال : يا حجّاج معكم شيء تبيعونه ، بائبات النون وسكون الهاء للوقف » .

(1) ابن خلدون : المقدمة ، الفصل 18 . الوزان ، وصف إفريقية ، ج II ، ص 78-81 . مارمول ، إفريقية ج III ، ص 61-19 .

(2) ابن خلدون ، المقدمة ، ص 335 .

(3) ابن الأثير ، الكامل ، ج XI ، ص 390 ، ابن صاحب الصلاة ، المن بالأمامة ، ص 373 .

(4) راجع مشاركة نساء عرب القيروان أثناء موقعتي القرن والأصنام : الرقيق ، تاريخ ، ص 120 . ابن عذاري ، البيان ، ج III ، ص 246 ، 255 . ابن خلدون ، تاريخ ، ج VI ، ص 28 ، 376 .

« وقال إعرابي لامرأة : والله ما تذوقينه ، فأتى بضمير المخاطبة على وجهها وأثبت النون وسكن الهاء . »

— اثبات الصيغة الصرفية الأنسب لأداء المعنى المقصود وتصحيح النطق ، مثال :

« وسمع بدوي شخصا من القافلة يقول : من يكري زاملة . فقال له : عندك الزاملة . فقال : نعم . قال : فلا تقل من يكري وقل من يستكري . »

« وقال أحد الحجاج : في هذا الماء رائحة الحبل ، وحرك الباء على عادة أهل المغرب ، يعني الرشاء المستقى به ، فسمعه أعرابي ، فاصلحه وقال له : الحبل ولا تقل الحبل . »

— وتتميز لهجتهم باستعمال الألفاظ النادرة ، على سجيّتهم ، مثال :

« قال أحد الأعراب للعبدري : يا سيدي تدعني أظهر يعني أخرج . وقال أحدهم : إذا ظهرت في الغابة ، فخذ صوب كذا ، بمعنى إذا خرجت منها . »

« وسمع صبياً ينادي في الركب : أحجاج من يشترى الصفيّف ؟ فلم يفهمه أحد ، باستثناء العبدري ، حتى أبرز لحم ظبي مقدّد . والصفيّف بمعنى القديد . »

« وقال أحدهم : ماء غرّ (بمعنى غير معين) وهو لفظ استعمله أبو عبيد في غريبه »

« وقال آخر ، وقد ازدحم الناس في مضيق ، تنحّوا عن الدرب » (1) .

ومن الفصيح في لغة الأعراب ، ما ذكره التجاني على لسانهم : قال الولد لأبيه : " يا أبت أين يروحوا بنا . فقال : إلى حيث رحنا بأبائهم . وقد جرى بينهم في بوغرة قولهم : " أمراً باقل ترعى الأبل به في تلك الأرض " ، والباقل عندهم هو اسم مرعى من النّبات مخصوص ، ولغة أطلق على كل موضع أنبت البقل (2) .

ووردت في النصوص عدّة صيغ بدويّة على لسان الأعراب ، من ذلك ما قاله الدهماني مخاطباً جماعة من المزارعين ، مستفسراً عن أحد أصحابه : أبو الحسن علي : « واين علي ؟! » كما جاء على لسان المتصرف على أبي يوسف بن يعقوب الدهماني ، في لغة شعبية : « يقول لك سيدي هات تلك الدراهم كلّها وعددها كذا وكذا » (3) .

وبالتالي ، تمثل صفاء اللسان البدوي في الاستعمالات النحوية والتركيبية الفصيحة ، لأنّ البدوي لم تداخل لهجته عجمة أو رطانة . وهذا يوحي أن بدو هذه المنطقة خلّص لم يمتزجوا بنمط عيش آخر . وبديهي القول أنّ حركة جمع اللغة منذ القرن الثاني هـ ، تركّزت على استعمالات البدو ، لأنهم بقوا محافظين على الفصح في التركيب والمعنى . فالبدو معين لا ينضب ومرجع لعلماء اللغة والأنساب لتصحيح مسار اللسان العربي وإثباته . ممّا أبرز دورهم الحضاري ، فهم ليسوا مجرد جفاة متعجرفين ، ولا قطاع طرق محاربين .

(ب) السيرة الهلالية : مثّلت السيرة الهلالية ملحمة قبائل البدو التي تجاوزت انتشارها المجال القبلي والحضري كي تشمل سائر البلاد العربية وبعض البلدان الإسلامية الأخرى . فهذه " الإلياذة " الخالدة جاءت مفعمة بالقيم الانسانية مثل الكرم والشجاعة والمروءة والصبر والمغامرة وغيرها ، وهو ما يفسّر استمرار تداولها طيلة قرون عديدة من الزمن ، باعتبارها تلبي رغبات كل هذه الأجيال في المدينة والريف ، فضلاً عن الجمالية الفنية التي تميّزت بها .

وممّا يأتي دليلاً على أهميتها أنّ عبد الرحمن بن خلدون نفسه لم يستطع غضّ النظر عن هذه الظاهرة الهامة التي خصّت عصره ، وهي رواية السيرة الهلالية ، وذلك رغم استنكاف خاصّة الحضرة من روايتها . وقد أفرد لها حيزاً هاماً من مقدّمته .

وذكر أشرفهم بدءاً بحسن بن سرحان ، رئيس دريد ، وذياب بن غانم من بني ثور وزيد بن زيدان من الضحّاك وغيرهم كثير ، حسبما ورد في أشعار البدو ، وهي أشعار ذات رويّ (الحرف الأخير من القافية) شبيه بما هو معروف حالياً بالبادية .

كما أورد حكاية الجازية الهلالية والشريف بن هاشم ، معتبراً إياها من الروايات التي يتداولونها حول كيفية دخولهم البلاد ، مع كثير من الوضع والمزاعم ، مشيراً إلى أهمية الشّعرف فيها ، المطبوع والمنتحل والمصنوع ، وهو نظم ابتعد عن قواعد النحو وإن كان قد حافظ على جانب الفصح والبليغ في اللغة . وممّا له مغزاه أنّ ابن خلدون لم يذهب مذهب " الخاصة من أهل العلم بالمدن " الذين أستنكفوا من رواية هذه الأشعار ، وزهدوا فيها بناء على الخلل النحوي الموجود بها ، ولم يعتبر مثلهم أنّ النحو والأعراب هما أصل البلاغة ، وهو موقف متقدّم ينمّ عن سعة اطلاع ورؤية شاملة للثقافة الشعبية غير متوقعة في " الثقافة العالمة " .

وبالتالي ، فرغم الاحتراز الذي أبداه في صحّة الكثير منها ، فإنّه أورد ذكر بعض الأشعار وقبائلهم مفصّلة ، وكان على اتصال قويّ بمشائخ الأعراب ، وذلك

(1) العبدري ، رحلة ، ص 88-89 . وما زال فعل ظهر مستعملاً بهذا المعنى في الجنوب التونسي .

(2) التجاني ، رحلة ، ص 110 ، 132 .

(3) مناقب الدهماني ، ج 1 ، ص 21 ب ، 122 .

خلافاً للفقهاء الذين وقفوا موقف التحريم من التعامل معهم . بل أنه ارتبط مع البعض منهم بعلاقات صداقة ، وكان يورد عبارات من نوع : " أخبرني من أثق به من الهاليلين " (1).

وإذا نظرنا إلى هذه السيرة من داخل عالم الأعراب ، فإننا نلاحظ شدة تشبثهم بها ، وتداولهم على روايتها ، وتقديمهم لها حتى «يكاد القادح فيها والمستريب في أمرها أن يرمى عندهم بالجنون والخلل المفرط لتواترها بينهم» .
ومما يبين ذلك أن بعض أعلامهم المغاربة من القرن الثامن هـ / XIVم ، سعى إلى البحث عن صحة هذه الجذور ومعرفة بلاد الشريف بن هاشم ، مدعياً أنه عثر عليها بأرض نجد ، بالجزيرة العربية (2) .

على أن هذا المجال الثقافي ، رغم تحريات فئة الخاصة بالمدن ، تمكن من اقتحام أبواب المدن والتسرب إلى مختلف الفئات الاجتماعية ، التي وجدت فيه ملحمة تروي القيم والأخلاق البدوية ، فأستهوتها وتداولتها في مجالسها .

ج) الشعر : خصص ابن خلدون فصلاً في المقدمة لأشعار العرب في عهده ، مبيناً أن هذا الشعر الذي ينظمونه يلحنون فيه ألقاناً بسيطة ويتغنّون به ، ويتضمن نوع "مغصن" على أربعة أجزاء ، يخالف آخرها البقية ، ويلتزمون القافية الرابعة في كل بيت ، أشبه ما يكون بالمربع والخمس . وأعتبر صاحب المقدمة أن لهؤلاء البدو بلاغة فائقة في نظم الشعر ، وفيهم الفحول من الشعراء .

أما رؤية الخاصة من العلماء بالمدن لهذه الثقافة الشعبية ، فهي لا تخلو من الاحتقار والتهجين رافضة الاختلاف في اللسان وغياب الإعراب في الشعر . وقلنا إن ابن خلدون قد تعامل تعامل عالم الاجتماع الذي لا يستنكف من ثقافة ما ، وتعرض لأنصار الثقافة العالمة للذين دعوا إلى نسق واحد للشعر والبلاغة موضحاً «أنما البلاغة مطابقة الكلام للمقصود وللمقتضى الحال من الموجود فيه ، سواء كان الرفع دالاً على الفاعل ، والنصب دالاً على المفعول أو بالعكس وإنما يدل على ذلك قرائن الكلام ، كما هو في لغتهم هذه» (3).

وبالتالي فقد أورد قصيداً أولاً جاء على لسان الشريف بن هاشم الذي يذكر الجازية بنت سرحان ، مطلعها :

(1) ابن خلدون ، المقدمة ، ص 41، 35 .

(2) ابن خلدون ، المقدمة ، ص 40-41 .

(3) ابن خلدون ، المقدمة ، ص 1126 ، راجع الجزء الأول : الفصل المخصص لوادران .

قال الشريف بن هاشم علي ترى كبدي حرى شكت من زفيرها
وباتت دموع العين ذارفات لسانها شبيه دوار السواني يديرها

وقصيداً ثانياً في رثاء أمير زناتة أبي سعدى خليفة ، على وجه التهكم ، ومما ورد في هذا القصيد في تحديد مكان مقتله ، بوادران (قرب المزونة) قوله :
أيا سائلي على قبر الزناتي خليفة خذ النعت مني لا تكون هبيل
تراه يعالي وادران وفوقه من الربط عيساوي بناه طويل

وتناولت قصائد أخرى الجانب الوثائقي الخاص بالتغريبة الهلالية وتغلبهم على زناتة ، ومما ورد حول الرحلة :

وأمرت قومي بالرحيل وبكروا وقووا وشداد الحوايا حميلها
قعدنا سبعة أيام محبوس نجعنا والبدو ما ترفع محمود يقيها
نظل على حداب الثنايا توازي يظل الجري فوق النضا ونصيلها (1)

ومن القصائد المطولة الوارد ذكرها ما نظمها سلطان بن مظفر بن يحيى ، من الداودة ، لما أعتقله أبي زكريا الأول بسجن المهديّة ، ومما ورد فيها حول أسيد بني هلال :

وتلقى سراة بني هلال بن عامر يزيل الصدا والغل عني سلامها
بهم تضرب الأمثال شرقاً ومغرباً اذا قاتلوا قوما سريعا انهزامها

ومن الواضح أن اللغة المعتمدة تقترب كثيراً من الفصح في اللغة العربية ، ويبدو أن أمثالا قديمة وأشعار المعلقات ظلت راسخة في مخيالهم ، وهذا البيت الذي نوردته جاء مطابق المعنى لبيت عنتر بن شداد ، وإذا نزلت بدار ذل فأرحل /...، إذ قال :

إذا ريت ناس يغلقو عنك بابهم ظهور المطايا يفتح الله باب (2)

ويصبح الشعر الراجع إلى القرن الثامن هـ / XIVم ، أكثر قرباً من شعر

(1) ن.م. ، 1126-1129 .

(2) ن.م. ، ص 1130 ، 1132 .

البادية المغربية حاليا، كما يتضح من القصيدة ذات الطابع السياسي التي أنشدها أحد الكعوب ومطلعها :

يقول بلا جهل فتى الجود خالد مقالة قوَال وقال صواب ...
وحزنا حمى وطن بترشيش بعدما نفقنا عليه سبقا ورقاب ...
..وان ما وطا ترشيش يضياق وسعها عليه ويمشي بالفزوع لزاب ...
حرام على ابن تافراكين ما مضى من الودّ الأ ما بدل بحراب (1)

وتشير قصيدة أخرى ، تستعمل العدّ، كتبت بعد الطاعون الجارف الى الجوع في البيت التالي : متى كان يوم القحط يا أمير أبو علي يلقى سعايا صايرين قدام (2)
وأوردت مصادر أخرى قصائد بدويّة أخرى، في شتّى الأغراض الشعرية ، وأهمّها :

-القصيدة الروائية : أورد مقديش قصيدة نسبت الى ابراهيم بن يعقوب، في أواسط القرن الثامن هـ / XIVم، وكان مطلعها :

واذا بقفل محدودر أخذ ثنية واحد يبيع وذا يحبّ شراه

وقد وردت هذه المقطوعة في قالب قصّة ملحمية بطلها العبيدلي الذي أسند اليه قلب مجرى الأحداث ، فبعد أن أغير على القافلة وأستسلم أصحابها وتعقدت المسيرة القصصية، يتدخّل العبيدلي . واذا بالمسار الملحمي يتحوّل من الانصباب على فعل الاغارة وتعنيف رؤساء القافلة إلى مسلك روحاني ينوب فيه الغفران عن السطو . وهكذا يأخذنا الشاعر من النصّ الملحمي عبر مقاطع النصّ الاولى الى عالم الخوارق ليؤكد زيف الواقع الحسي وسرعة احتواء البدوي . فما جبل عليه من حدة وشدة ونزعة معادة للآخر سرعان ما تليّنه كلمة الوعظ ، حتى إن وردت في إطار أسطورة . وهنا تبرز سلطة اللا منظور في تشكيل عالم البدوي الفكري .

- الممدح : مثلك الفروسية والشجاعة والكرم والمجد القيم الأساسية التي تغنى بها البدو في قصائدهم . نذكر من ذلك ممدح الشاعر التراب السوسي لجبارة بن كامل الرياحي في قصيد أصبح يردده الأعراب، ومطلعها :

(1) ن.م.، 1133، 1135 .

(2) ن.م.، ص 1136 .

سلم على ذي سلم مغنى الهوى المستغنى
وقف بها مسائلا عن ساكن والخيم
وجه الامير بن الأمير الأكرم بن الأكرم
جبارة بن كامر سيف الندى والكرم
الفراس الندي إذا أسرج كل شيطم

- الحنين الى الوطن : لما تملك عبد المؤمن بن علي افريقية في سنة الأخماس، انتقل أبو ساكن عامر بن جامع من قابس الى الشام، وهناك كتب في باب الحنين الى الأوطان قصيدا مطلعها :

يا جار طرفي غير هاجع والدّمع من عيني هامع (1)

وهكذا كانت القصيدة البدويّة في بنيتها صورة لحياة البدوي في حلّه وترحاله، ان كانت العلاقة جدلية بين هيكل القصيدة ونمط العيش الرحلي، فكلاهما لا يعرف السكون ولا يستسلم الى الرتابة، وهذا ما يفسّر فترات الذروة التي تليها نزول فصعود من جديد ، وبالتالي فلم يكن المسار خطيا، لأن القصيدة تتقلب من حالة الى أخرى ، من القوة الى الضعف، ومن الاضطراب الى الالتحام الى حد الانصهار ، ومن المادّة الى عالم الخيال والأسطورة .

(1) مقديش، نزعة الانتظار، ج II، ص 314-315، التجاني، رحلة، ص 43-52، 100-101، 102. الاصفهاني، خريدة القصر وجريدة العصر، ج III، ص 686.

الفصل الرابع: الأسرة بين بساطة نمط العيش الرعوي ومتطلبات الاقتصاد السلعي :

I- المرأة في المدينة والبادية :

1) صورة المرأة في المؤلفات الحفصية :

سادت في هذه الحقبة التاريخية العلاقات "البطيركية" الأبوية بين الرجل والمرأة، التي كانت خاضعة لسلطة الزوج، وملبئة مختلف رغباته.

ولم تكن أحاديّة الزواج مطبقة من الجانبين إذ تمكن الأغنياء والأعيان من الرجال من امتلاك عدد من النساء: أربعة بطريقة شرعية فضلاً عن الاماء والرقائق. وقد مثلت مؤسستا النخاسة والقرصنة مصدراً هاماً للحصول على هذا الصنف من النساء، وقد كان السلطان الحفصي أول من خصه هذا الأمر، إذ أحيط بعدد من العلجيات والوصيفات.

وبالتالي فإنّ "الزواج بالشراء أو بالخطف" مثل صنفا آخر يضاف الى الزواج الشرعي، وهو ما يفسر السلطة المطلقة للرجل، ويبدو لنا أنّ هذا الأمر كان أكثر وضوحاً بالمدينة منه في البادية، حيث استمر وجود بعض الظواهر البدائية التي تبدو فيها المرأة متحررة وذات مركز هام. ولا غرو فقد كانت الملكية الخاصة أكثر تطوراً بمدن افريقية، في ظل سيطرة الاقتصاد السلعي، فيما سادت بالبادية عديد المظاهر المرتبطة بالملكية المشتركة (1).

وعلى أيّ، فإنّ هذا الإطار التاريخي العام يفسر الى حد كبير صورة المرأة الحضريّة-خاصّة- في المؤلفات الحفصية.

أ- الموقف السائد لدى الفقهاء والأمراء:

سيطرت جملة من القيم الاخلاقية التي كان الرجل يحبّها في المرأة مثل صيانة النفس وعدم التبرج والخضوع لأوامر الزوج وطلب الاذن عند الخروج، إلخ.. وكانت ظاهرة الغيرة لدى الرجل ملفتة للانتباه، إذ فرض على زوجته لباساً معيناً وتصرفاً خاصاً. أمّا المعايير الجسدية، فإنّها تمثلت أساساً في بكاره العروس. ولئن كانت جوارى هشام بن عبد الملك رشيدات القدود، فإن السلطان

(1) حول تطور الأسرة ووضع المرأة عبر التاريخ، راجع: انجلس، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، الفصل الثاني.

الحفصي وأصحاب الجاه، بما فيهم الفقهاء، فضلو النساء المكتنزات. وقد قدّمت كتب الطب وصفات دقيقة للتسمين يكثر فيها ذكر السكريات والنشويات (1).

وتميّزت هذه الحقبة بكثرة المصنّفات التي كرّست نظرة المتعة للمرأة: ويعتبر أحمد التيفاشي (580هـ/1184م - 651هـ/1253م) أول من كتب في هذا الباب في العهد الحفصي، وله تأليف عديدة أشهرها: نزهة الألباب فيما لا يوجد في كتاب (2).

- وكان لقاضي الأنكحة ابن علوان (المتوفى سنة 710هـ/1310م) تأليف في هذا الموضوع.

- وسار على منواله تلميذه أبو عبد الله محمد التجاني الذي صنّف سنة 702هـ/1302م كتاباً سمّاه تحفة العروس ونزهة النفوس (3).

- وفي القرن التاسع هـ/ XV م، نشط هذا النوع من الكتب من جديد، لكن بطريقة مبتذلة: ففي عهد السلطان أبي فارس عبد العزيز، وبطلب من وزيره محمد عوانة الزواوي، ألف الشيخ محمد النفزاوي كتاب: "الروض العاطر في نزهة الخاطر" وكتب الجدميوي: رفع الازار. كما خصّصت كتب الطب حيزاً هاماً لهذا المجال، كيف لا وهي معدّة خصيصاً للأمراء والسلطين (4).

ويبدو لنا أنّ ازدهار هذا الصنف من التأليف ارتبط في الجملة بعوامل مختلفة:

(1) ابن راشد، ن.م، ج 1، ص 72، 183. البرزلي، ن.م، مخ 4811، ج 11، ص 1248. التجاني، تحفة العروس، ص 103، 148. قدّم الطبيب المغازلي (تحفة القادم، ص 75-84) وصفاً للتسمين تتمثل في طبع الارز المغسول بالحليب وتحليته بالسكر والمواضبة على أكل البشماط من السميد الصافي والجبن الرطب والهريسة واللوز والفسنق والسكر. ونصح باطعام الجوارى الدجاج المشوي. انظر كذلك حول موضوع التسمين: البرزلي، ن.م، ج 1، ص 1210. التجاني، تحفة العروس، ص 192. وقد سأل البرزلي شيخه ابن عرفة عن هذا الموضوع، فأجاب: "ما يؤذي الى الضرر بالجسم والترغيم عليه فلا يجوز وما زاد على الشبع مما لا يؤذي الى هذا، فالصواب جوازه لأنه من كمال المتعة وهي جائزة". وأجاب مرة أخرى "كثرة شحم المرأة لا خير فيه". حلول، المسائل المختصرة، ص 240.

ويبدو أنّ عادة التسمين ببربرية، إذ ذكرت لأول مرة بسجلماصة في القرون الأولى، حيث أقبِلت النساء على أكل الحردون للتسمين: البكري، مسالك، ص 148.

(2) التيفاشي، نزهة الألباب، تحقيق جمال جمعة، قبرص 1992. وقد ترجم الكتاب الى الفرنسية عديد المرات (3) التجاني، تحفة العروس. القاهرة 1987.

(4) نذكر من بين كتب الطب كتاب المغازلي، تحفة القادم الذي ألف لابي فارس عبد العزيز، وقد أهتم فيه بتسمين المرأة وتقوية الغريزة الجنسية لدى الرجل متعرّضاً لذكر بعض النباتات، البعض منها يوجد ببجاية مثل الارطم كما تناول مسائل حمل المرأة وتسهيل الولادة والأشياء المانعة للحمل، موضحاً ذلك بقوله: «إنما ذكرت هذه الادوية لضرورة ذكرها وهي أنّ النساء من تدعو الضرورة اليه امّا لسفر أو لحلف يمين أو طلاقه قبلية أو تكون لا أصل لها أو سيئة المعاشرة أو غير موثوق بها في التربية أو رداءة في أصلها، فيكره الولد منها أو تكون صغيرة بحيث لا تحمل الوصي ولا تطيق الولد: المغازلي، تحفة القادم، ص 75-84.

- تأثيرات التجار والحرفيين النصاري النازلين بالمدن الافريقية، وكذلك العلوج والرقيق.

- تحرر المذهب الموحدى المقترن بتقاليد وأعراف المصامدة.

- أنواع البغاء السائدة في أوساط البلاط السلطاني.

- وجود تقاليد شعبية متداولة شفويا في رواية هذه الأخبار، خاصة في مناطق الواحات، حيث تتواجد الإماء السودانيات وتختلط التقاليد المحلية بتقاليد أهل السودان.

- الانتماء الاجتماعي للمؤلفين: ارتباطهم بالسلطان أو بوظيفة لها علاقة بالموضوع، فقد تولى ابن علوان قضاء الانكحة بمدينة تونس، فيما انشغل التجاني بهذا الأمر بحكم تأثره بنبيخه.

وعلى أي، فإن هذا الموقف من المرأة لا يخص الأصناف من الأعيان والمرتبطين بهم. وعلى خلاف ذلك، وقف الفقهاء المالكية موقفا محافظا في الجملة. وعبروا عن موقفهم من المرأة بمصطلحات سائدة مثل التجميل والمتعة والفساد وغيرها. فقد شهد ابن راشد " بفساد الرجال في هذا الزمان " وكذلك النساء، اللاتي اعتبرهن ابن عرفة والغرناطي " محمولات على السفه ".

وأضاف البرزلي في هذا الباب ان أهل هذا العصر تقاصروا عن " حال من مضى تقاصرا لا يخفى على عاقل " (1).

ولئن عبر هذا الرأي عن واقع مترد، فقد فتح الباب لزيادة إحكام الطوق على المرأة الحضرية ومنعها من ممارسة حقوقها في التعليم والخروج. وأفتى ابن عرفة بمنع خروج النساء لمجالس العلم والذكر والوعظ، وإن كن منعزلات عن الرجال " لأن طبيهتهن بحرك القلوب " على حد قوله. وفسر الأبى الطيب بكونه اظهار الزينة والاشتمال بالملاحف والأكسية المليحة، بل ذهب من بعده الى منعهن من الخروج للصلاة بحجة انهن يخرجن للنزهة، خاصة اذا كانت المرأة جميلة " تسرع اليها العيون ". وكان قاضي الانكحة الأجمي قد رأى بتونس امرأة على هذه الحال بالشارع، فأرسل الى زوجها متوعدا (2).

(1) ابن راشد، ن.م.، ج 1، ص 2، ب. البرزلي، ن.م.، ج 1، ص 1283. الغرناطي، أسئلة للقضاة، ص 1220.

(2) الابي، الاكمال، ج 11، ص 187-188، ج 11، ص 37.

ب) وجه الصورة الحقيقي :

تميزت المرأة الحضرية، وخاصة التونسية آنذاك بأناقة في اللباس وحرص على الاعتناء بمظهرها. وقد كان لتطور العلاقات التجارية المتوسطة ووجود خياطين جنوبيين بمدينة تونس دور في انتشار بعض الطرق المستجدة في تفصيل الثياب، وما ذكره الأبى حول لباس ذي أكمام واسعة مرتبط بهذا الأمر (1).

كما استعملت عدة عقاقير ومستحضرات وحشائش للتجميل : مثل الكحل للعين والسواك للأسنان والحناء للشعر والطيب للرائحة. وحرصت على اقتناء الأواني الرفيعة مثل المكاحل والموارد المصنوعة من الفضة وقوارير الطيب وغيرها (2).

ولم يخص هذا التطور الهندام والوجه، أنما شمل كذلك تسريحه الشعر، اذ تعودت النساء التونسيات على صناعة خيوط الحرير أو الصوف لتزيين شعورهن، أطلق عليه الزرُوف التي تبدو طريقة متداولة لتصفيف الشعر (3).

ولا غرو فإن الغالب على المرأة الحضرية بافريقية هو المستوى الحضاري الرأقي الذي بلغته، رغم الانغلاق والجهل الذي عانت منه طويلا. وهذا الجدميوي يقول :

«التونسيات أعذب النساء منطلقا وأكثرهن كلاما وأكثرهن مودة وأحسنهن أخلاقا»
وأضاف الوزان: « أن السيدات التونسيات يرتدين لباسا حسنا ويتأنقن في زينتهن ويسترن وجوههن عندما يخرجن مثلما يفعلن الفاسيات، يغطين الوجوه بوضع خمار يدعى سفساري على عصابة عريضة جدا يعصن بها جباههن. لا يشتغلن بغير زينتهن وعطرهن، حتى أن العطارين هم دائما آخر من يغلقون دكاكينهم » (4).

على أن المرأة الحضرية لم تكن فقط زوجة أنيقة أو مربية للأولاد وطباخة لا تكل، بل أنها شاركت في الانتاج الحرفي، وقد عرفت خاصة بغزل الصوف وحيآكته، ولم يكن أهل البيوتات في منأى عن هذا العمل. فزوجات الفقيه القيرواني الشيببي الاربعة وجاريته يقضين وقتا طويلا وراء النول (5).

أما المنتميات الى فئات العامة فقد انكبين على غزل ما يقنتيه الرجل من الصوف، لغرض تسويقه في سوق الغزل. وحسب عبارة ابن عرفة فإن " النساء أجمع يغزلن "، وهو ما يتوافق مع شهادة الوزان في مهارة التونسيات في

(1) الابي، الاكمال، ج 7، ص 411، ج VII، ص 224.

(2) التجاني، تحفة العروس، ص 122، 125، (3) الابي، الاكمال، ج 7، ص 406.

(4) الجدميوي، رفع الازار، ص 97. الوزان، ن.م.، ج 11، ص 78. وقد اقتدت نساء النصاري بمدينة تونس بهذا اللباس، فكُنّ يتلخفن كالمسلمات.

(5) ابن ناجي، معالم، ج IV، ص 209، 218، 226-203. كما ذكر ابن ناجي (ص 86) أن سالم القديدي من مشائخ القرن السابع هـ، له أربع نساء.

غزل الصّوف (1).

وتعودت الكادحات على التعاون في انجاز هذا العمل، فكن يجتمعن في منزل واحد للعمل على أن يقع ذلك بالتداول، وهو ما يسمّى "دولة النساء" وتخصّصت البعض منهن في هذا العمل، فأجرت نفسها لغزل الصّوف مناصفة (2).

وفي تلك الحقبة، أصبح المغزل المسمّى القرنوز عنواناً لشقاء الكادحات في عمل الصّوف، كما تبيّنه الأهازيج التي يرددها التجار لبيعه، قائلين: "من يشتري بقاطعه ما يتعب أصابعه" (3).

وبالتالي فإن صورة المرأة الجاثمة وراء المنسج تباينت مع تلك الجاثمة وراء الخوان وأمام المرأة. ويظلّ القاسم المشترك بينهن: مدى تأثير العلاقات التجارية المتوسطة على عمل الصّوف أو الاهتمام بالمظهر واقتناء اللوازم لذلك من ثياب ملف وأدوات زينة وغيرها.

(2) الأسرة الحضرية:

(أ) بناؤها:

غالباً ما أرتبط الزواج بالانتماء الاجتماعي للطرفين: الرّجل والمرأة، والأوضاع الاقتصادية للأسرتين المتصاهرتين. ومثّلت مصاريفه عبئاً ثقيلاً على فئات العامة مثلما تبيّنه أمثالهم العديدة في هذا الباب، حتّى أن بعضهم فضّل صرف النظر عنه. أمّا الأعيان، فقد عاش بعضهم حياة الترف الجنسي، غير مقتصرين على زواج واحد، إذ تعددت عندهم الزوجات وتسروا بالاماء العلجيات والسودانيات.

ومثّل الصّدق العقد الملزم للطرفين بالواجبات والحقوق. ويتولّى العدول كتابته وفق المنوال التالي: « هذا ما أصدق فلان بن فلان زوجة فلانة بنت فلان أصدقها صداقاً جملة نقداً وكالياً كذا وكذا ديناراً ذهباً أميرية الضرب، النّقد من ذلك كذا وكذا دينار ».

واعتبرت الهدايا التي يقدّمها الزوج لمهرها للفتاة. وهو مبلغ اختلف من فئة إلى أخرى، متراوحاً بين بضعة دنانير ومئات منها، بل قل آلاف بالنسبة إلى الأميرات. وكان يدفع نقداً وعينا في شكل رقيق وحبوب وزيت وتمر، البعض منه

قبل البناء والبقية بعده، على أن المرأة الافريقية تعودت على عدم المطالبة بمهرها بعد الزواج، مالم يحدث فراق الطرفين أو موت الزوج (1).

أمّا أسرة العروس - وخصوصاً الأب - فأنه يتعيّن عليه تجهيز ابنته وتحضير شوارها، بقيمة لا تقلّ عن مبلغ المهر (2).

وبديهي القول أن هذه الحسابات المالية الموثقة لم تكن نهايتها سعيدة دوماً، مجسدة بذلك جانباً هاماً من العلاقات داخل الأسر الحضرية وحقيقتها. وتتجلى التعقيدات المرتبطة بدفع المهر والشوار في هذا المثال: بلغ مهر الابنة البكر 100 دينار ذهباً، يدفع العريس 20 ديناراً عند كتابة العقد و 20 مهراً مؤجلاً إلى أجل معلوم والبقية تستخلص عند البناء. وعلى عادة أهل البلاد، يخصّص هذا المبلغ لشراء الحلي، على أن يتولّى أب العروس تجهيز الأثاث بما قيمته 50 ديناراً. وفعلاً بادر الأب بشراء أسرة وفرش وكسوة بقيمة 30 ديناراً، لكنه رفض الانصياع للعرف الجاري وشراء الحلي. وهو ما أدّى إلى نزاع وتقاض بين الطرفين (3).

ويظلّ المهر مشكلة عالقة بين الاسرتين، بعد موت الزوج، خاصة إذا تمّنّع أهله من استخلاص القسط المتبقي منه للزوجة، أو اختلفوا في صرف العملة الوارد ذكرها في العقد (4).

وفي الجملة فإنّ المهر والشوار عبئاً بصدق عن المستوى الاجتماعي للأسر المتصاهرة وطبيعة ملكيتها ودخلها، وهو ما يفسّر اختلافها من فئة اجتماعية إلى أخرى، ومن الجنوب إلى الشمال، وقد حدّد ابن عرفة المبلغ الأدنى للمهر بسبعة دراهم جديدة تونسية. وفي نفس ذلك القرن، بلغ مهر عروس بمدينة تونس 300 دينار - درهم سكيّة، أي ما يعادل 30-40 ديناراً. وزيادة على ذلك، فغالباً ما تولّى الزوج دفع أجرة العدل المحرّر للصدّاق والماشطة كاسية الحلي، أمّا بقية المصاريف المترتبة عن وليمة العرس مثل الحدوة وهي ركوب الهودج والمغنية وضاربة الدف وسائر المغنين والعازفين، فإنّ الزوج لم يكن ملزماً بدفعها مالم

(1) ابن راشد، الفائق، ج 1، ص 9، 158. ابن عرفة، المختصر، ج 11، ص 127.

(2) انظر: Brunschvig, les Hafside, T II, p.172.

(3) البرزلي، ن.م.، ج 1، ص 1231.

(4) ن.م.، ج 1، ص 1229 (أوضح في هذا الصّدق: " في اصطلاح الناس اليوم أن البيع اذا وقع بعشرة دراهم مطلقة فهي عبارة عن ثمانية دراهم حدودية فضية).

(1) ابن عرفة، المختصر، ج 11، ص 169. الوزان، وصف افريقيا، ج 11، ص 145.

(2) ابن عرفة، ن.م.، ج IV، ص 3، الدباغ، مناقب الدهماني، ج 11، ص 115 ب.

(3) البرزلي، ن.م.، ج 11، ص 170.

الآبي، الاكمال، ج ٧، ص 367-368	- مكاحل ومراود مصنوعة من فضة
الآبي، ن.م، ج VII، ص 224	- مكحلة فضة
مقديش، نزهة، ج II، ص 333	- خرصان وزبيبتان
ابن راشد، الفائق، ج I، ص 72 ب، 183	- خلخال فضة
ابن راشد، الفائق، ج I، ص 72 ب، 183	- زيت وقمح وسكر
ابن راشد، الفائق، ج I، ص 72 ب، 183	- حنّاء وطيب وعصفر
البرزلي، ن.م، ج I، ص 1229	- الغفارة والحشو والقميمص
الونشريسي، ن.م، ج III، ص 325	- والسراويلات
البرزلي، ن.م، ج I، ص 1236	- وصيفة
الآبي، ن.م، ج VII، ص 370	- البسط (الحيطي)
ن.م، ج VII، ص 370	- لحف ومخاد من حرير
الوزان، ن.م، ج III، ص 135	- عقارات
ابن راشد، الفائق، ج I، ص 191	- قواديس ماء

ويحرّر في ذلك وثيقة جاء فيها: « يشهد من يوقّع اسمه عقيب هذا الرّسم من الشهداء بمعرفة الزوجين فلان وفلانة المعرفة التامة، وأن فلاناً المذكور مؤدّ لزوجه فلانة ومضرباً بها في نفسها أو في مالها أو فيهما ومسيء اليها وتكرّر بالاضرار عليها من غير ذنب يستوجب به ذلك » (1).

على أنّ البعض تمكّن من الإفلات من هذا الشرط، عن طريق الحيلة الفقهيّة من ذلك ما وقع للبرزلي لما عزم على الانتقال من القيروان الى تونس، وأبت زوجته الرّحيل معه إلا بشرط: وهو أن يجعل بيدها حقّ الطلاق اذا تزوّج عليها. فالتجأ الى الحيلة، وأودع عند شيخه أبي محمد الشبيبي وصديقه أبي عبد الله الفاسي وثيقة استرعاء يتنصّل فيها من هذا الالتزام، بأعتبار أنّ الرّحيل الى تونس مأمون. وبعد أن شهد على هذا العقد الاثنان، أثبتته عند ابن عرفة بعبارة في الأسفل، وهي " أن الاسترعاء المذكور عامل حسب ما نصّ عليه المتقدمون والمتأخرون ". وهكذا تمكن من الزواج ثانية، ولم تستطع زوجته الأولى من تنفيذ الحكم عليه، رغم امتلاكها

(1) البرزلي، ن.م، ج I، ص 1136. ابن راشد، ن.م، ج I، ص 111 (اعفاء الموثقين كتابة الشروط في نفس عقد الزواج، على أن عدول العصر الحفصي خصّصوا لهذه الشروط عقداً ثانياً).

يشترطها أهل العروس (1).

أمّا في بلاد الواحات، فقد جرت العادة بقفصة في القرن الثامن هـ/ XIVم تقديم الزوج لعروسه عند كتابة العقد هدية عينية على قدر حاله، فيها الزيت والقمح والسكر وغير ذلك لتحضير الوليمة. وعند الزفاف، يحمل الحناء والطيب والعصفر لتجميل العروس، ومصوغاً (من الفضة في الغالب) ونقوداً فضية. كما يتولّى دفع أجرة الجلود (2).

ومما يلاحظ أنّ البعض كان يعقد على البنات الصغار اللاتي لم يبلغن سن التاسعة، مثلاً حصل بتوزر، ويحدّد المهر الذي يؤخذ في شكل نقود فضية في الصداق، على الآي طالب بها الأب الآ عند البناء أو موت الزوج (3).

وبديهي القول أن الأميرات حظين بمهر كبير بلغ آلاف الدنانير الذهبية، وعملمن معاملة خاصة أثناء مراسيم الزواج. ومما يذكر في هذا الصدد أن ابن تافراجين كاد أن ينكّل بابن عرفة وأبي القاسم الغبريني لما طلبا من إحدى الأميرات الكشف عن وجهها عند كتابة العقد، وقد علّق شيخ الموحدين على هذا الأمر مستنكراً بقوله " تجعلها مثل بنات القصابين " (4).

أمّا الشّوار الذي تقدّمه أسرة العروس، فقد اختلف باختلاف العلاقات الانتاجية: ففي قفصة قدّمت قواديس الماء هدية العروس، وفي تيغورت تعودّ السكّان على تقديم عقارات. أمّا في بقية المدن الكبرى، فقد احتوى شوار الفئات الوسطى على الغفارة والحشو والقميمص والسراويلات، فضلاً عن وصيفة للخدمة. ولم يتمكّن أحد الفقهاء من الإفلات من هذه التقاليد. وثمة حالات نادرة، تشطّ فيها مطالب الزوج، من ذلك ما كان يحصل بالمهدية من اشتراط الزوج على الأب توفير المسكن له (5).

(ب) مظاهر التفكك الأسري :

(1) البرزلي، ن.م، ج I، ص 1209، 229 ب. ابن عرفة، المختصر، ج II، ص 38 ب. حلولو، المسائل المختصرة، ص 238.

(2) ابن راشد، الفائق، ج I، ص 72 ب، 183. وقد يكون الشرط أحياناً مشطاً إذا لم يكن الأب يرغب في الزوج، من ذلك الشرط المذكور بصفاقس في القرن التاسع هـ/ XV م، 100 دينار ومصوغ على جاري العادة (ذكر منه خرصان وزبيبتان) و 15 شاة وبعبيراً بجحفته: مقديش، نزهة، ج II، ص 333.

(3) البرزلي، ن.م، ج I، ص 1229.

(4) أبو عبد الله محمد بن القاسم الغرناطي، أسئلة للقضاة والمفتين، ص 1250.

(5) ابن راشد، الفائق، ج I، ص 191. ابن عرفة، المختصر، ج II، ص 38 ب. البرزلي، ن.م، ج I، ص 1216، 1236. الآبي، الاكمال، ج VII، ص 224. الوزان، وصف إفريقية، ج II، ص 135. الونشريسي، المعيار، ج III، ص 325.

الاسترعاء المذكور عامل حسب ما نصَّ عليه المتقدمون والمتأخرون " . وهكذا تمكن من الزواج ثانية ، ولم تستطع زوجته الأولى من تنفيذ الحكم عليه ، رغم امتلاكها للوثيقة التي ذكر فيها الشرط . وكان البرزلي يتجح بنجاحه في هذه الحيلة (1) . وعموماً فإنَّ هذا الشرط الذي تميَّز به العقد القبرواني ، ونجده كذلك في بعض العقود الاندلسية ، يأتي حجة على مدى حرص المرأة على تدعيم الزواج الأحادي فيما ينزع المحافظون آنذاك الى صيغة بالية من الزواج متمثلة في تعدد الزوجات . وفي حالات أخرى ، تمكَّنت المرأة من تطليق زوجها ، بواسطة الحيلة التي تلتجئ اليها ، من ذلك تلك المرأة التونسية التي تدمرت من زوجها الأندلسي الذي أساء عشرتها ، فنصحها الفقيه ابن علوان بالادعاء عليه بكونه مريضا (2) . وطالبت عند الطلاق بالنفقة ، وبديهي القول أنَّها اختلفت قيمتها حسب الانتماء الاجتماعي ومن المدينة الى البادية . وقد حرص الفقهاء على التدقيق في ذكر عناصر النفقة .

ذكر ابن الحاج نفقة زوجة رجل ثري ، وهي حبلى ، وجاء فيها :

– نفقة شهرية للغذاء فيها ربع دقيق وثمان وحمل حطب و 15 درهم .

– كراء منزل وخادم – لباس للمرأة : قميص وسراويل ومقنَّع وخف وشادكة محشوة بربعين من الصوف وملحفة ومرفقة ترفع من صوف . – كسوة للرضيع محشو وفرو وغفيرة (أو طاق خز) وقميصان وزوجا أقراق وزوج موق وجوربان في كل سنة وكسوة النوم (شويكة وأربعة لفائف من صوف ومن كتان) وحرام ومحشو وقرق وقميص وجريبات (3) .

وقد أستنكر فقهاء ذلك العصر استعادة الزوجة بعد الطلاق ثلاثا ، واستباحتها بعقد رجل عليها دون الدخول ، بأعتباره أنه يفتح باب " الفساد " حسب عبارة البرزلي (4) .

وكانت معاناة النساء من الرقيق أكثر : فكثيرا ما كنَّ عرضة للمرض

(1) ن.م.، ج ١١ ، ص 1141 . طرحت مسألة مشابهة في العهد الزيري تخصَّ اشتراط امرأة على زوجها عدم الخروج من سوسة الى القيروان ، انظر : الونشريسي ، المعيار ، ج ١١ ، ص 159 .

(2) البرزلي ، ن.م.، ج ١ ، ص 237 ب . التَّجَّات المرأة في العصر الوسيط أحيانا الى الاجهاض وأستعمال الادوية لمنع الحمل : الونشريسي ، المعيار ، ج ١١ ، ص 370 .

(3) ن.م.، ج ١ ، ص 1271 ، 268 ب .

(4) ن.م.، ج ١ ، ص 282 ب – 1283 . من مظاهر الانغلاق المجتمعي إن شيخا قيروانيا جاءته امرأة لتسلم عليه ، فأشار بكمه عليها قبل ان تصله وقال لها انصرفي ونهرها (ابن ناجي ، ن.م.، ج IV ، ص 56) .

والموت (1) . وللمعاملات الجائرة في خدمة المنازل . مما ألجأ الكثير منهم الى الهروب والتشرّد والالتجاء الى الرّوايا ، من ذلك تلك الامة التي هربت من سيدها مدة طويلة قبل أن يتم العثور عليها ، وذلك في القرن التاسع (2) . وقد يلتجئ السيد الى الصّاق تهم بالامة لاستردادها ، مثلما حصل في المثال التالي : « هربت للزاوية العروسية جارية من جوارى بعض كبار قواد الدولة الحفصية العثمانية ، فسعى في اخراجها بكل وجه يمكن وجه اليها يحاسنها ويجاملها ، فأمتنعت . فلما رأى امتناعها وتأخرها عن العود اليه والرّجوع الى رضاه ، وجه لاجراجها مملوكا من الطواشية . فجاء الى الشيخ ومعه خدمة ، وقال إنَّ هذه الجارية سرقت لنا من الدار بعض ما يعزّ علينا ، فخلّوا سبيلها لنستخلص منها ما أخذته ، فأبت الجارية ولجأت الى الشيخ » (3) .

وهكذا فقد مثل الفرار والتشرّد مخرجا للجواري والاماء اللاتي عملن في المنازل والقصور ، ممّا يفسّر الى حد كبير انتشار الفساد داخل المدن الكبرى .

والحقيقة أنَّ ظاهرات الفساد التي انتشرت في ذلك المجتمع لم تكن سوى تعبير عن الأزمة المجتمعية ، وعمق الهوة الفاصلة بين الجنسين ، حتّى حاول كلّ طرف الانطواء على ذاته : فلقد وجدت المرأة في الحمام متنفسا ، وفي السوق ذريعة للنّزهة ، فيما عسر عليها التعلّم .

واجمالا فإنَّ العلاقة بين الطرفين تميّزت بخاصية أساسية : وهي سيطرة الرّجل في ظلّ المجتمعات الأبوية . وقد انعكست هذه الصّورة على مسألة الشرف من الأم التي أتفق أغلب الفقهاء ، ومن بينهم ابن عبد الرّفيع وابن عبد السلام ، على عدم قبولها ، حتى لا تقع منافسة الشرفاء الأصليين الذين حرصوا على الحفاظ على نقاوة النسب (4) .

لكن ذلك لم يمنع من وجود ظاهرات تحرّر مقترنة بتطور الاقتصاد السّاعي داخل المدن أو ممارسات بدائية تعتبر من رواسب الماضي السّحيق ، وهي الممارسات التي تجسّدت أكثر في البادية .

(3) المرأة بالبادية :

(1) انظر مثلا : مناقب بن عروس ، ص 477 ، 508 (من ذلك الامة السمراء التي اشرفت على الموت حتى ملّ صاحبها من معاناتها ، وذلك الغلام الحسن الذي مات مرضا) .

(2) نفسه ، ص 495 .

(3) مناقب بن عروس ، ص 441 .

(4) حول مسألة الشرف ، راجع ، ابن قنفذ ، تحفة الوارد (مخطوط) .

١) الزواج :

حاول الفقهاء بسط نفوذهم على البادية النائية بواسطة التشريعات التي تقضي بتحريم الزواج دون عدول وشهود ، على أن كتابة العقود لم تكن أمراً منتشراً في كل الأوساط الاجتماعية ، وخاصة بالبادية حيث تعودت بعض الجهات على عقد القران " بالقصة أو الجفنة " ، ومعناه وليمة يدعى إليها الناس ، ويتم أثناءها عقد الزواج شفويا . وكان عقد القران يتم عند أهل جربة دون حضور الشهود (1).

ولم يجد بدا بعض الفقهاء من قبول هذا العرف الجاري ، وإن أبدوا احترازا لعدم حضور العدول . وهو موقف يندرج ضمن الاختلاف بين الصيغ الشفوية التي دأب عليها أهل البادية والعمامة ، والتشريعات المكتوبة عند الحضر ، وبالتالي فقد كان للخط قدسيته كما أشار الى ذلك الفقيه أبو عمرو الاشبيلي في قوله : " إن العمامة اذا رأوا خطوطنا يتهيبونها ولا يركبون باطلا " (2).

كما تعودت أكثر البوادي في العهد الحفصي على عدم تحديد الصداق ، وغاية ما في الأمر أن الزوج يدفع الى أهل العروس مبلغا ماليا لتحضير مأدبة الزفاف ، ويطلق عليها : المأكلة ، كما يتولى تجهيز العروس حسبما جرت عليه العادة .

وقد علل المازري عدم تحديد المهر لدى البدو بكونه معروف وثابت ، وبهذا فإنهم لا يشهدون بذلك عند كتابة العقد ، إنما عند الابتداء . ولخص البرزلي ذلك في قوله : " نكاح بادية افريقية في زماننا يخطبها على أن يكسوها ويدخل بها " . وقد تكون هدية الزواج باهضة الثمن ، مثلما يحصل ببعض القرى حيث يقدم الزوج نصف أملاكه أو بعضها للعروس ، وفي حالات أخرى يقدم أهل البادية هدايا الى جانب الصداق (3).

ومثلما رأينا في الزواج ، غلب على الطلاق الصبغة الشفوية . وحسبما ذكر ذلك ابن عرفة ، وقع بمجرد النية وقرار الزوج دون الالتجاء الى التوثيق ، ومما دأب عليه أهل البادية ممارسة بعض الطقوس كأن يعمد الزوج الى حفر شيء من الأرض ، ثم تتولى المرأة دفنه ، وهي دلالة على وضع حد للعلاقة بين الطرفين (4).

(1) البرزلي ، ن.م. ، ج ١ ، ص 283 ب ، 214 ب .

(2) ن.م. ، ج ١ ، ص 1284

(3) الغرناطي ، مسائل ، ص 1212 ، 220 ب . البرزلي ، ن.م. ، ج ١ ، ص 231 حلول ، المسائل المختصرة ، ص 269 ، 260 ، 249 ، 248

(4) ابن عرفة ، مختصر ، ج ٢ ، ص 185 .

كما أن استرجاع المطلقة مقتصر على رغبة الطرفين التي تجسدها إشارة خفية أو لفظة ذكية ، يفهمها البدوي بسرعة سجيته (1) .

وبديهي القول أن هذه المجتمعات القبلية عرفت زواج الأقارب . وكانت لابنة العم وابنة الخالة مكانة مميزة عندهم ، كما عرفت تعدد الزوجات ، إذ جمع بعض شيوخ القبائل أربع نساء ، كل واحدة من مكان مختلف والتجأ العامة في الأرياف الى الجمع بين زوجات عديدات في منزل واحد ، وهو أمر غير معهود في المجال الحضري (2) .

والتجأت المرأة البدوية الى الفرار من بيت الزوجية اذا استعصت عشرتها مع زوجها لأمر أو لآخر ، ويبدو أن الجبال تعرضت أكثر من غيرها لهذه الظاهرة ، لكثافتها السكانية ووجود تقاليد بالية ففي تلوى البلاد الغربية أشار الوزان الى هروب النساء الى جهات أخرى ، حيث تكون لهن علاقة مع رجال آخرين ، مما أحدث نزاعات بين القبائل والمجموعات (3) .

وفي القرن الثامن هـ / XIV م ، فرت إحدى نساء جبل وسلات الى القيروان للاشتكاء بزوجها الى القاضي . وبما أن الغالب على أهل الجبل هو عدم الاذعان للسلطة المخزنية والاحتماء بهذه البلاد التي " لا تنالها الاحكام الشرعية " ، فضلت المرأة الاستقرار بالمدينة خوفا من قتل زوجها لها ، وقام القاضي بتزويجها ثانية . وقد حصل الشيء نفسه لامرأة خرجت من جبل نفوسة كي تستقر بصفاقس (4) .

وفي سنة 809 هـ / 1406 م ، هربت امرأة من جبل معروف ، شمال القيروان بمرحلة الى مدينة عقبة . ولما ألتحق بها زوجها وهو قريبها ، تحولت الى تونس حيث شكت أمرها الى السلطان الحفصي الذي ترك لها الخيار بين الرجوع الى زوجها والطلاق . لكن شيخ العرب ، أبا الحرب صولة بن خالد ، تدخل لضمان الزوج ، فرجعت عندها الى زوجها ، وحسنت العشرة بين القرينين . على أن نهاية هروب الزوجة ليست دائمة نهاية سعيدة ، من ذلك أن المرأة التي فرت من بني جرير الى القيروان ، التحق بها زوجها فمكثه القاضي ابن فندار منها ، وأسترجهها 798 ، كي يضع حداً لحياتها في الطريق (5) .

(1) الجدميوي ، رفع الأزار ، ص 109 أ . ومما ذكر هذا الصدد ، ما رواه أحد شيوخ الأعراب للجدميوي وهو قاسم بن منصور بن حمزة من أولاد أبي الليل ، قال : " تزوج والدي امرأة طرفية من صحارينا على ابنة عمه وانضاف لبيتها . فكبرت ابنة عمه نفسها عنه . [وعند حصول بعض المصاعب ، سألت ابنة عمه مستنكرة] : " أين الناقة الصهباء الخوارة " في إشارة خفية الى المرأة التي تزوجها ، استهزاء منها . وفهم الزوج هذه التورية ، فطلق المرأة الغربية ورجع من جديد الى ابنة عمه .

(2) الغرناطي ، ن.م. ، ص 1206 ، 1220 .

(3) الوزان ، وصف افريقيا ، ج ٢ ، ص 103 .

(4) البرزلي ، ن.م. ، ج ١ ، ص 1277 . كذا في الونشريسي ، ن.م. ، ج ٣ ، ص 294 .

(5) البرزلي ، ن.م. ، ج ١ ، ص 261 ب ، 277 - 1278 (ذكر البرزلي ان هذه الحادثة وقعت قبل تأليف كتابه بسنة واحدة ، بمعنى انه ألفه سنة 810 هـ) .

والحقيقة أنَّ هذه المسائل كلها طرحت على ابن عرفة في القرن الثامن هـ / XIV م، ولذا رأينا إثبات هذه النازلة الهامة في استقصاء علاقة البادية بالمدينة من الزاوية الاجتماعية (1). وبالتالي، فإن حالات الفرار انتهت بطرق مختلفة: استرجاع الزوجة أو القتل أو التشرد والاستقرار بالمدينة. وهو ما يفسر تضخم عدد المتشردات، بدون ولي أو زوج بالمدن الكبرى، وهنَّ في الغالب من الطارئات على المدينة من القرى والبادي، فرارا من الزوج أو الأسرة، حتى صرن لغزا لدى الفضوليين (2) واتبعت طريقة أخرى في فرار المرأة في العهد الحفصي، أطلق عليها أهل العرف "الحشمة": وهو ما يناسب مهر البغي الوارد ذكره في الحديث النبوي، وتتمثل في هروب الزوجة مع رجل ثان، وعند العثور عليهما، يمكن

(1) وسئل ابن عرفة: عن قضية وهي جيل وسلات على نحو البريديين من القيروان، وتارة تكون الطريق فيه مأمونة وتارة مخوفة فتصل المرأة فارة من الجبل إلى المدينة من زوجها تشكو إضراره، وتريد خصامه وتخشى على نفسها إن عادت إليه بعد الفرار القتل، فيتكرر شكاؤها للحاكم، فيكتب لمن يزعم الغريم المذكور من الجبل للمدينة بعد الواجب في ذلك، فمنهم من يصل في بعض الأوقات، والغالب في أكثر الأوقات عدم الوصول، فيصل جواب من بعث إليه بإزعاج الغريم بخط غير معروف ولفظ غير محصل، لأنه تارة يذكر أن الغريم تصب أو فر، وتارة يرجى في إزعاجه وبعثه، وهذا الجواب أيضا يكون في بعض الأوقات، وفي بعضها يتعذر الجواب، فتقيم المرأة على ذلك، فإذا طال أمرها فتريد أن تقطع عن زوجها بعدم النفقة، وتقيم بيته أن يعطى امتنع بالجبل المذكور، أو تعسر حضوره لمجلس الشرع، وتثبت بقية فصول موجب القطع لعدم النفقة، فهل تمكن من القيام بذلك وإثباته والحال كما وصف، مع أنها كانت ساكنة معه بالجبل المذكور، وهي الفارة عنه، لكن تشكو الضرر وتخشى على نفسها بعد الفرار ما ذكر، أم لا تمكن من ذلك؟ وكيف لو زادت بينتها أن يعطى قصد الضرر. وتصل أيضا المرأة الغربية من الجبل المذكور إلى المدينة المذكورة فتريد التزويج، ولها بالجبل المذكور، وليست من ذوات القدر ولا تلحق بالسوداء والمسيكية، فهل للحاكم أن يزوجه إذا ثبت عنده خلوها من زوج وموانعه من غير كتب إلى ولها؟ أم لا بد من الكتب إلى ولها؟ جوابكم في المسالتين وما تعلق بهما مشروحا والسلام.

فأجاب: حاصل زوج هذه الفارة أنه بمحل لا تناله الأحكام الشرعية، وأن كونه به اختياري، وجلبه منه لمحل الأحكام الشرعية متعذر غالباً، فهو حينئذ غالباً عنها لم يترك ما ينقضي عليها منه، أو حاضر لدن الانفاق وعجز عن أخذه منه كرها، وأياما كان، فللزوجة القيام بموجب التلطيق للضرر الموجب...

وأما مسألة الولي فلا بد من الكتب والاعذار إليه والتلوم إن أمكن دون عسر وضرر طويل، وإلا تسقط وزوجها القاضي بموجب ذلك والله أعلم. وحكى ابن رشد أن الخوف يصير القريب بعيدا، وحكى ابن سهل فيه خلافا، وكذا بلاد الخوف والفتنة فيها كذلك قيل. والذي استقريته من أحوال قرى القيروان حين كنت مقيما بها أنها لا تنالها الأحكام الشرعية، فأرى أن لا تمكن الفارة من زوجها من الخروج بها إلى القرى، أو إلى الجبل الذي حولها، نحو جبل وسلات، وبلاد هواره. وقد وقع شيء من هذا هربت امرأة من بني جرير قرية من قرى القيروان على نحو تسعة أميال، فمكثها القاضي من زوجها وقريبها وكان إذ ذاك ابن فندار، بعد أن خوفهم عقاب الله وعذابه، فخرجوا بها فقتلها بالطريق. وكذا وقع في هذا العام الفارط الذي هو عام تسعة وثمانمائة، امرأة هربت من معروف جبل على مسيرة مرحلة من القيروان إليها، فتسبب زوجها في إخراجها حتى بلغت تونس، بأمر أمير المؤمنين نصره الله، ومكثها من الشرع، وكان رأيي أنها لا تمكن منه بوجه إلا أن تشاء، فضمناها على ما سمعت شيخ العرب أبو حرب صولة بن خالد، فخرجت معه وذكر لي زوجها بعد ذلك أنه حسنت العشرة بينهما وهي قريته. وأما قرى تونس فمئتها ما هو ناء عن الأحكام الشرعية بسبب عاملها أو عريفها، فحكمه ما تقدم، ومنها ما تناله الأحكام فحكمه كالحواضر والله أعلم. « خلط الونشريسي بين جواب ابن عرفة وتعليق البرزلي على المسألة الذي يستدعي من " والذي استقريته " إلى نهاية النص "، لأنه اعتمد على جامع مسائل الأحكام للبرزلي الذي أورد هذه المسألة. وفي التحقيق بعض الأخطاء تخص المواقع والأعلام قمنا بإصلاحها (جرير، وابن فندار ومعروف): البرزلي، نفس الحالة السابقة.

(2) البرزلي، ن.م.، ص 216.

للزوج أن يستعيد زوجته، على أن يدفع له الثاني " مالا عما أصاب منها يسمونه حشمة " (1).

ومجمل القول، فإن البادية سيطرت عليها جملة من القيم والتقاليد المعتمدة أساسا على العرف الجاري والمعاملات الشفوية، لكنها اختلفت من السهل إلى الجبل، ومن البربر إلى الأعراب.

ب) الحياة اليومية :

تبدو المرأة البدوية أحيانا أكثر تحررا من الحضرية: فهي تختلط بالرجال وتتولى عمليات البيع والشراء ببادية برقة. كما أنها تخرج إلى الطريق العام مكشوفة الرأس، وتساهم في العمل الزراعي بمختلف مراحل (حصاد وجني وتربية الماشية)، وتتولى غزل الصوف ونسيجه ثيابا لأسرتها وتقوم بصناعة بيوت الشعر (2).

ويبدو أن بعض الأعرابيات كن شغوفات بالصيد حسبما يرويه لنا الجدميوي في ذلك الخبر الذي يبين السليقة التي جبلت عليها البدوية، من ذكاء وفطنة (3). على أن هذه المرأة ظلت مهضومة الحق في بعض الجوانب. فقد أمتنع كثير من أهل البادية (وخاصة من القرى البربرية) من إعطاء المرأة قسطها في الارث، وأشارت المصادر إلى هذا الأمر أكثر من مرة، ومما قال الغرناطي أن نساء البادية " لا يطلبن ميراثهن من أقاربهن ولا يطلبن الغلة خوفا من قطع رحمها. فان طلبن، قطعن رحمهن وجفاهن ويصرن بذلك كالمقهورات " (4).

وكانت هذه العادة منتشرة في كامل بلاد المغرب. لكن الأمر اختلف في المدينة، حيث تمكنت المرأة في الغالب من أخذ قسطها من الميراث، حتى لو أدى الأمر إلى تعقد المسألة ومرورها بمتاهات قانونية صعبة، ومعلوم أن فقهاء المدينة تحروا من رسوم أهل البادية ولم يأخذوا بما جاء فيها " لقلّة المعرفة وضعف

(1) الشماع، رسالة، ص 199 ب.

(2) العبدري، رحلة، ص 86-87. المغيلي، نوازل مزونة، ج 11، ص 110، 121، 11 ب. 133.

(3) الجدميوي، رفع الأزار، ص 109 ب: « ومنه ما حدثني به الحاج سعيد بن جبارة أحد أصحاب الركب العلي أعزّه الله ونحن بالحلّة المظفرة بظاهر بلد قفصة. قال: كنّا بسوق التجار بها جلوسا وخطرت علينا أعرابيات تقود احداهن كلبا جارحا، وهي أصغرهن سنا وأكبرهن حسنا. فقال لها إحدانا استجلابا بالكلام: يا أعرابية الكلب للبيع. فأنحرفت لصاحباتها وقالت لهن: تعالين، سوق الكلاب هنا ليس لنا علم به. فأنصرفنا ضاحكات وبقينا خجلين ».

(4) الغرناطي، ن.م.، ص 1210، 1212. المغيلي، نوازل، ج 11، ص 24 ب (ان عادة نساء البادية لا يطلبن ميراثهن)، ص 55 ب (عن أناس كانوا يمنعون نساءهم من الارث وأشهر ذلك عنهم خلف عن سلف).

وفي الجملة، فإن مجتمع الرعاة والبادية عرف بدوره الزواج الأحادي، لكنه بصورة أكثر بدائية، ودون أن يطغى عليه زواج المنفعة والحسابات الدقيقة، إذ على العكس من ذلك هيمنت العلاقات الأسرية والقبلية، وبالتالي انتشر الزواج بين أبناء العم (2).

وسادت في بعض الأحيان علاقات أمومية بالبادية، فكانت للمرأة مكانة داخل المجتمع، ومثلما لعبت الكاهنة دورا فاعلا في القرن الأول وزينب النفزاوية في قيام دولة المرابطين، فإن بعض نساء القرى كان لهن شأن في العهد الحفصي، نذكر من بينهن مريم أم يحيى بمنية الساحل حيث يجتمع بعض المشائخ المرابطين في بداية القرن السابع هـ / XIII م، وزينب أم سلامة، (ت 670هـ) من منزل قديد التي ساهمت في حل النزاعات داخل القرى حتى سميت غفيرة الساحل (3).

وأخيرا فإن هذا الاختلاف بين المدينة والبادية في بناء الأسرة يعبر عن مفارقة في العلاقات الاقتصادية السائدة في المجالين، أي تباين بين مجتمع الرعاة والمزارعين والمجال الحضري حيث ساد اقتصاد تجاري " طفيلي" في ظل العلاقات " الاقطاعية".

اعتقد العرب القدامى أن للغذاء علاقة مباشرة بالطبع والسلوك، ولذا ربطوا بين الغذاء المميز لكل شعب وطبعه، مقدّمين لنا صورة حيّة عن نظرة العرب الى بقية الشعوب (1).

ولئن افترق هذا الأمر إلى أساس علمي، فإن للغذاء دور كبير في تشكل الجسم ونشاطه، والقدرة على العمل والحياة. وقد كانت السمة المميزة للحضارة الاسلامية هي الاعتدال في الغذاء. على أن هذه المجتمعات الوسيطة عرفت ظاهرتي الجوع والتخمة في الآن نفسه، الجوع لدى العامة، وخاصة في البادية، والتخمة عند الفئات الميسورة من الحضر، التي كانت ترى في الاكتناز لحما مقياسا للجمال (2).

ومن الواضح أن موائد أهل الحواضر الكبيرة والمتنوعة لا نجد ما يضاهيها عند أهل البادية، الذين يقتصرون في الغالب على وجبة متقشفة وبسيطة من الطعام.

أ) خبز أهل الحضر :

تعود الحضر على ادّخار القوت نظراً إلى تقلّبات الطبيعة وما ينجم عنها من جفاف، وإلى الاضطرابات الاجتماعية. وقد كان ابن زيتون (القرن السابع هـ) يقول إن ادّخار قوت عامين بتونس جائز " لفساد أعربها وعدم أمن المطر بها". وقد تعددت أصناف الأطعمة والأشربة بالمدن الكبرى، وخاصة بمدينة تونس.

- الغذاء العادي : اقترنت نوعية الخبز بالصنف الاجتماعي، فالجيد المصنوع بالسميد هو غذاء الخاصة، والرديء المعمول من الفتات المختلط المسمى بالدقاق، أو الخبز الأسمر غير النقي الذي يطلق عليه التسمية الفارسية الخشكار، هو بدون شك طعام الفئات الشعبية (3).

(1) البرزلي، جامع، ج 1، ص 158. ابن ناجي، شرح، ج 11، ص 117. وقد تجسدت هذه الصورة في مقولة أوردها القرافي، وتداولتها المصادر الحفصية، مع بعض الإضافات، وهي التالية: " يقال أن أربعا أكلت أربعا، فأفادتها أربعا: أكلت العرب لحوم الابل، فأفادتها الحقد، وأكلت السودان القروء، فأفادتها الرقص، وأكلت الفرنج الخنازير، فأفادتهم عدم الغيرة، وأكلت الترك الخيل، فأفادتهم القساوة " واضيف اليها في العصر الحفصي جملتين حول أكل المغاربة والمصريين.

(2) ابن المناصيف، تنبيه الحكام في الاحكام، ص 19ب. ونسيك، المعجم المفهرس للحديث النبوي.

(3) البرزلي، جامع، ج II، ص 163 ب. الأبي، الاكمال، ج 1، ص 381، ج IV، ص 225.

(1) البرزلي، ن.م.م. مخ 4851، ج 11، ص 249ب. الونشريسي، المعيار، ج 11، ص 99.

(2) راجع: P. Guichard, Structures, p 74.

بوتشيش، المغرب والاندلس في عصر المرابطين، ص 25.

(3) الدباغ، مناقب الدهماني، ج 1، ص 39 133 ب. ابن ناجي، معالم، ج IV، ص 86-87.

والحقيقة أن قائمة أصناف الخبز أكثر تنوعا وتعدّدا بالحاضرة تونس، إذ تتضمن:

- الفطائر: وهي رغائف رقيقة تطبخ في التنور، وتسمى في بعض جهات افريقية والمغرب الأقصى: الجرادق.
- الكنافة: رغائف رقيقة تطبخ ثم تيبس ثم يعمل فيها الأفوايه والعسل
- البشماط: كعك غير محشو، يسمى بالمغرب الأقصى القراجل أو القراشل. كما توجد عدة أكلات أخرى، مشتقة من الحبوب، منها:
- المطنفسة: عجينة خفيفة يعمل أقراصا صغارا يطبخ على مقلاة.
- الاسفنج: شبيه بالمطنفسة.
- المسمنة: مكونة من خبز وسمن.
- الزلابية: عجينة رقيق يقلى ثم يشحر بالسكر.
- المجبنة: من مأكّل الأندلس، وصفته جبن طري يدعك بالأيدي حتى يصير كالعجين، ثم يعجن السميد عجنا محكما حتى يصير في قوام عجينة الزلابية، ثم تبسط منها قطعة بلطافة ويوضع عليها الجبن المدعوك، ويجمع حتى يصير الجبن حشوا لها، ثم يبسط قليلا، ويلقى بعدها في الطاجين، فيقلّى بالزيت، وبعد أن يرفع يرش عليه السكر المدقوق ويسيرا من الكمون.
- الدشيش: أو الجشيش، يقع طحن الحبوب طحنا غير مبالغ فيه، ثم يطبخ.
- الهريسة: هي هريسة القمح التي تطبخ بلحم أو بدون لحم، وهي المسماة كذلك البرغل.
- الكسكسي، المسمى أيضا الطعام: وهو الغذاء الأكثر انتشارا وشيوعا ببلاد المغرب.

هذه بعض الأصناف من الطعام التي كانت تعمل بمدينة تونس في العهد الحفصي، وهي تأتي دليلا على تنوع الطبخ في المائدة التونسية، واعتماده على مادة أساسية وهي القمح، وغذاء أساسي وهو الخبز، الذي كان متداولاً بنوعيه: الكبير والصغير، وكان يحسب في عداد النقود التي يتعامل بها، شأنها في ذلك شأن الدراهم، فتقع مقايضته بأسواق مدينة تونس باللحم والزيت والفلفل والزعفران وغيره(1).

- اللحم: طعام المواسم والولائم والضيافات: مما لا شك فيه أن اللحم هو أكلة يومية لدى الفئات العليا وحتى المتوسطة، أو تكاد أن تكون كذلك، لكن يقتصر

(1) القباب، شرح مسائل البيوع لابن جماعة، ص 13-16. ابن عبد الباسط، رحلة، ص 21.

استعماله على المواسم والمناسبات لدى فئات العامة. وفي كل الأحوال، اكتسب أكله طابعا احتفاليا وجماعيا لدى أغلب الشرائح الاجتماعية، وخاصة في الأعياد والأفراح والأتراح.

وتعود أهل افريقية في فترتنا هذه على تجهيز أطعمة فاخرة بمناسبة الأعراس والولائم والأعياد، وتصنع بالمناسبة حلويات عديدة، تقدم للمدعوين. والمناسبات التي تعقد فيها الولائم عديدة، حتى أن الطعام المعد في كل واحدة خصّ باسم (1).

وتعتبر الذبائح القاسم المشترك لكل هذه الأطعمة، التي كانت تحضر لأغراض أخرى، في بعض الأحيان، منها التفاخر أو الامتنان، أو التقرب لأصحاب الجاه، و"أهل الفضل والهيئات".

وكان لحم الضأن أو المعز أو غيرها يطبخ بالبصل والثوم والملح والكرب والكركب (2).

وفي الجملة تنوع الطبخ في المواسم والضيافات، وحسب الفئات الاجتماعية داخل المجال الحضري.

ب) مآدبة الأعيان:

إن المتأمل في الطبخ الخاص بالأعيان والأمراء يتبين مظاهر الاسراف، فضلا عن تنوعه وتعدد تأثيراته المحلية والخارجية. كما تميز باختلافه حسب الفصول والمواضع (في القصر أو السفر)، وبمراعاته لحفظ الصحة.

وقد كتبت في العهد الحفصي التآليف الخاصة بذلك: فالطبيب أبو العباس أحمد الصقلي ألف مصنفاً أهده للسلطان أبي فارس عبد العزيز وسمّاه حفظ الصحة أو الطب الشريف.

وأضاف تلميذه أبو العباس أحمد بن أحمد الخميري الشهير بالمغازلي مصنفاً ثانياً سمّاه: تحفة القادم، وذلك بطلب من الأمير الحفصي أبي يحيى زكريا بن أبي العباس أحمد، من أحفاد أبي فارس عبد العزيز، بين سنتي 893-899 هـ/ 1487-1493 م.

(1) البرزلي، جامع، ج 3، ص 204 ب- 1205. القلشاني، شرح، ج 2، ص 143. وفي الحذاني: وفي البرزلي الحدي، وهو هدية البشارة، ويطلق على طعام الولادة. - العقيقة: الذبيحة التي تذبح للمولود اليوم السابع، عند حلق شعره. - العذار، وفي البرزلي الإعذار: وهي طعام الختان، ويطلق عليه أيضا العتيرة، التي كانت في الجاهلية ذبيحة تعد للالهة. - الوليمة: طعام الأملاك أو العرس. - الوكيرة: طعام يعمل عند الفراغ من البنين. - النقيعة: طعام يصنع للقادم من السفر. - الوصيمة: طعام عند المصيبة. - العقيرة: ذبح الشاة في شهر رجب، وهي عادة جاهلية ينذر الرجل إذا بلغت غنمه كذا، يذبح منها واحدة. - المأدبة: طعام يتخذ للضيافة.

(2) القلشاني، نفس المصدر والصحيفة، ابن عرفة، المختصر، ج 3، ص 66 ب.

واحتوت هذه المصنّقات على مادة متنوعة مرتبطة بالمائدة " الارستقراطية " ، وقد رأينا أن نثبت أهم ما ورد فيها لرسم صورة أدق عن طبيعة هذا الغذاء واحتوائه على كمية كبيرة من الحريرات والمنشطات التي اختلفت من فصل الى آخر .

- ففي فصل الربيع ، نصح بالتزام الأغذية الخفيفة المعتدلة مثل خبز الحنطة المحكم الصنعة من يومه ولحم الدجاج وصغار المعز ولحم البقر الصغار والبيض المطبوخ بالأبازير مثل النعناع والكمون والكرويا وسويق الشعير . ويشمّ العود والعنبر والمسك والمصطكا والزعفران وتُشرب المسهلات مثل الصبر الطيب وحبّة الحلاوة وغيرها .

- أما في فصل الصيف ، فإن الأشربة المستعملة هي شراب اسكنجبين والورد والبنفسج والتّم الهندي والخيار . ويتغذى بلحم الطيور وبالبطون من الحيوان ، مع استعمال الخلّ أو ماء اللّيم أو ماء الزرنج أو حمض الاترنج . كما يؤكل الحوت الصغير الكثير القشور اما مطبوخا بخل أو مقلّي بزيت محمّض بخل وزعفران .

وتشمّ الرياحين والآس والنيلوفر والورد والبنفسج .

ويكثر من أكل الخيار المقشّر والقثا وعيون البقر ، و العدس بعد زوال قشره . وأضاف المغازلي : القرع والرجلة والملوخية والاجاص والتوت العربي والبطيخ والدلاع ، ناصحا شرب الماء المبرّد بالثلج ، على الأيقع خلطه كما يفعل أهل المشرق ، أمّا يتبرّد بالثلج من الخارج ولا يشرب في بواقي الجلد الضيقة الأفواه أو في المصاصة .

- وفي فصل الخريف ، يستعمل من الطعام والشراب ما غلبت عليه الحرارة والرطوبة كالسّمّن الممزوج بالعسل وشرب الألبان واللحم . ويجتنّب الخبز الفطير ولا يؤكل من الفواكه إلا ما نضج كالتين والعنب ، وأحسنها التين الأبيض والعنب الأبيض الرقيق .

- وفي الشتاء ، يصلح فيه من الأغذية القطاني اذا انزع قشرها ، وتطبخ بالأبازير ، ويستحسن أكل لحم الجدي المطبوخ بالثوم والكمون . ويشمّ فيه الطيب الحارّ كالمسك والعنبر ودخان العود والرياحين الحارة والنرجس والسّوس والياسمين (1) .

(1) أحمد الصقلي ، حفظ الصّحة ، مخ 18316 ، ص 1 ب- 40 ب . شرح أرجوزة ابن سينا في الطب ، مخ 6855 ، ص 130-114 ب . أبو العباس أحمد المغازلي ، تحفة القادم ، مخ 18509 ، ص 20 ب- 163 . انظر كذلك : أبو مروان بن زهر ، كتاب الأغذية ، المجلس الأعلى للبحوث العلمية ، مدريد 1992 . ص 121-136 .

ومجمل القول ، فإنّ هذه المائدة تنوّعت حسب الفصول والمكان (مقيم أو في السّفَر) ، واحتوت على كثير من الابازير والحلويات والمنشطات ، ولا غرو في ذلك فقد كان الهاجس مزدوجا لهذه التّأليف : حفظ الصّحة من جهة وتلبية رغبات هذه الفئة من جهة ثانية ، وخاصة تقوية الباه لدى الرّجال والسمنة والاكتناز لدى النّساء (1) .

وإذا اعتمدت وصفة الرجال أساسا على الفواكه والخضر والأبازير والنباتات مثل الارطم الذي اشتهر بوادي بجاية ، فإن أكل النشويات والحلويات ساعد على السمنة حسب هذه النصوص .

ومجمل القول فإنّ غذاء هذه الفئات العليا لم يقتصر على الحاجي ، أمّا اعتمد كثيرا على الكماليات حتّى بلغ حدّ التّخمة ، فيما تميّز غذاء أهل البادية بالبساطة في الغالب .

ج) غذاء المزارعين والبدو :

تميّزت الوجبة البدويّة في مكوّناتها بالبساطة ، إذ اعتمدت في أساسها على التّمر واللّبن والنشويّات من خبز وسويق وطعام (كسكسي) . ولئن تعود بعض البدو على استعمال الابازير ، فإنّ الغالب هو الاقتصار على الطبخ البسيط أو بعض الفواكه والغلال .

ودأب البدو على صناعة الخبز في السّنور محليّا ، وقد تعدّدت تسمياته في المصادر : رغيف - خبز - جرادق - فطير - خبز شعير - الخ . وغالبا ما مثل العنصر الأساسي في الغذاء ، الى جانب طعام ثان .

فالخبز قد يؤكل وحده ، أو مع التّمر والعنب والزيتون والعسل . وعندما يقع الالتجاء الى الطبخ الذي اقترن باللّحم ، فإنّه لا يستعمل الصّفّر والابازير الكثيرة ، خلافا لما يحصل في المدن ، حتّى أنّ أحد الشيوخ المنتسبين الى منزل قديد بالسّاحل لما قدّم له بالمهدية طعام مكوّن من " الخبز واللحم المطبوخ بالصّفّر " رفض الأكل منه .

(1) المصدر نفسه ، ص 75 ب ، 184 . مثل العنصر الأوّل مظهرا للرجولة ، والثاني للجمال لدى النّساء ، حتّى أنّ المغازلي خصّص حيّزا هاما لهذا الأمر ، جاءت تحت عنوان : الادوية الباثية وتسمين النّساء . حول المائدة الحضريّة ، انظر كذلك : مؤلف مجهول ، كتاب الطبخ في المغرب والاندلس في عصر الموحدين ، نشر ميرندا ، مجلة معهد الدراسات الاسلاميّة ، مجلد 9-10 ، 1961 ، 1962 . ابن رزين التجيبي ، فضالة الخوان في طبيبات الطعام والألوان ، بيروت 1984 .

- ويأتي الطعام (أو الكسكسي) في المرتبة الثانية انتشارا في القرى والبادية (1).

وأقترن في العموم بالبروتينات : من سمك ودجاج ولحم ضان وغيره . وبالتالي فكثيرا ما كان الكسكسي لدى البدو طعام المناسبات والضيافة ، من ذلك ما حدث ببادية القيروان في القرن السابع هـ / XIII م حيث قام أحد شيوخ الأعراب ، وهو ميمون بن كرفاح الوائلي ، بتحضير وليمة لشيوخ القيروان والساحل ، فذبح 16 رأسا من البقر وغنما كثيرة وأنفق 70 دينار - دراهم في الخضر والتوابل ، وكان لحم الشياه يوضع كاملا على قصعة الطعام (وهو المسمى عند البدو المسلان) . غير أن ذلك لا يعدو أن يكون مناسبة نادرة خاصة بأعيان البدو .

ومتلّت الثرائد وبعض الأصناف الأخرى من الطبخ أكلات مميزة لأهل القرى والبدو . ومما أشتهر بقرى الساحل والقيروان وتونس وغيرها هو ثريد الشعير ، المسمى البازين . وكان يطبخ أحيانا باللحم ، كما أستعملت الثردة من القمح مع البقول والبيض والزبد .

وعرفت القرى طبخ " البركوكش بالمصلي الغنمي " ، وطباق الفول الأخضر المنقوع في الخل والزيت والرفيس (وهو عبارة عن دقيق مقلي يخلط بالتّمر والعسل) والسويق والاسفنج ، الذي يؤكل بطرق شتى (بالعسل أو السمّن) . ومما يذكر في هذا الصّد أن أحد المشائخ جرت عاداته أن يعمل قصعة رفيس أثناء المناسبات بالزّبد والعسل والتّمر والدقيق (2).

واعتمد أهل البادية في غذائهم على كثير من النباتات والحشائش ، وذلك فضلا عن الصيد والقنص الذي مثّل موردا هاما للغذاء (1).

على أن استعمال السمك في الغذاء لم يعرف انتشارا كبيرا في أواسط المجتمع الافريقي ، وخاصة بالبادية ، التي أنصرفت الى الصيد البري والانتاج الزراعي ، فيما أنتشر أكثر بالمدن الكبرى ، إذ ذكر بمدينة تونس سوق الحواتين الذي أحتوى على 300 دكان (2).

(1) كان أعيان الحضرة يمارسون هذه الهواية للترويح عن النفس والتسلية ، بما فيهم السلطان الذي كان يقضي وقتا طويلا في الصيد ببجيرة إشكل (ناحية بنزرت) وكذلك عمال المخزن حتى أن أحدهم كان مولعا بصيد الخنزير ، وتعرض أحد العمال بالجزيرة القبلية لغضب القاضي ابن عبد الرفيق والعزل لشدة هوايته بالصيد . على أن أنصرف أهل القرى والبادية الى الصيد يعتبر جزءا لا يتجزأ من حياتهم اليومية . ومما يذكر في هذا الخصوص ، انتقال الصيادين الى جزر الجوامر (أو جبل الجوامر) وهي جزر زميرة القريبة من الوطن القبلي حيث تكثّر الحيوانات البرية من ماعز وغيره . كما أقبل الصيادون على صيد الطيور ، رغم احترازا الفقهاء حول عدم صيدها وقت فراخها . وقد تعددت طرق صيده ، منها الحبال والفخ الذي يعمل من أعواد وينصب عند عيون الماء . كما استعملت آلة أخرى أطلق عليها الملمط ، وهي " عصي طويلة بطرفها لوح كالألة التي يرمى بها الخبز في بيت النار ويجعل في ذلك اللوح مسامير بين أحاديها بعض بعد ، " ويصاد بها الطير المسمى بالثرد ، في الليل مستعملين في ذلك المشاعيل والوقود للأضواء ، وتتمكّل في ضرب الطائر بالملمط وهو نائم على الشجرة ، فيسقط ويتداركه الصياد بالذّبح . وكثيرا ما ذكرت كلاب الصيد لدى البدو والأعراب ، حتى أن الفتيات كن ينتقلن مرفقات بالكلاب الجارحة . ونظرا إلى امتداد المجالات التي غطتها الغابات ، فإن صيد الحيوانات البرية مثل الخنزير والغزال والأسد يعد أمرا عاديا ببلاد افريقية .

الابن ، الاكمال ، ج ٧ ، ص 272 . الجدميوي ، رفع الازار ، ص 109 ب . البرزلي ، جامع ، ج ١ ، ص 167 ب . ابن ناجي ، شرح ، ج ١١ ، ص 112 ب . 1119 ، 1138 .

(2) شمل الصيد البحري البحيرات والأودية وسواحل البحر المتوسط ، على أن بعض المواقع القريبة من مدينة تونس وذات السمك الوفير ظلّت ملكا للمخزن . من ذلك أن الصيادين منعوا من ممارسة مهنتهم ببجيرة بنزرت ، بعد أن اكراها المخزن لقوم على أن يصطادوا الحوت بالجرافة وغيرها ويبيعونه الى مدينة تونس ، بعد أن يتحصّل المخزن على نسبة معينة من الانتاج .

وتعرضت مناطق أخرى لسيطرة البلدان المتوسطية ، ففضلا عن اكتراء الجنوبيين سواحل طبرقة والقل وعناية لصيد المرجان ، فإن جزيرة قوصرة أصبحت خاضعة لصقلية ، رغم بقاء الجالية الاسلامية بها الى حد القرن التاسع هـ / XV م ، حيث ذكر البرزلي وجود قاض وعدول لهذه الجالية . لكن هيمنة الصقليين عليها جعل منها حدا بحريا فاصلا بين افريقية وسائر البلاد المتوسطية ، ولا يمكن لسفنها أن تتجاوزه . وفي حالات أخرى ، توغل الصيادون في السواحل الافريقية ، من ذلك أن صيادي الاسكندرية كانوا يصلون في سفنهم الى جزيرة قرقة في القرن التاسع هـ / XV م .

ولا شك أن هذه المؤشرات تدلّ على تراجع الصيد البحري في تلك الحقبة التي كثرت فيها حركة القرصنة ، وأصبحت تهدّد الملاحين في أملاكهم وأنفسهم . وقد تركت لنا وثائق الارشيف أمثلة كثيرة عن هذه العمليات التي شملت القطع على السفن التجارية وسفن الصيد ، حتى عسر على الصيادين ممارسة نشاطهم وهو ما يفسر بدوره تراجع صناعة السفن ، ومما يذكر في هذا الصّد أن الصيادين كانوا يعتمدون الى العمل في سفينة واحدة ، مستعملين خمسة شباك أو أكثر ، ويتم تقاسم الانتاج حسب حصّة كل واحد ، والتجاوا أحيانا أخرى الى اكتراء السفن أو الشباك للعمل (مقابل النصف) ، انظر :

البرزلي ، ن.م. ، مخ 4851 ، ج ١١ ، ص 114 ب ، 187 ب ، 262 ب ، 312 ب .

Doumerc, *Tunis et Venise* (Thèse dactylographiée)
F.Iroko, les marchands Venitiens et le commerce des cauris entre le XIII-XVeme,
Africa, Année XII, n°3, septembre 1990, pp.480-484.
Alarcon, *Documentos*.....p.259-260

(1) انظر على التوالي : ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 43 ، 101 ، 102 ، 172 ، 181 ، 227 ، 228 .

(2) انظر : ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 43 ، 60 ، 63 ، 70 ، 80 ، 101 ، 102 ، 108 ، 115 ، 171 ، 172 ، 175 ، 177 ، 181 ، 227 ، 229 . مناقب ، مخ 12544 ، ص 53 ب ، 154 ، 156 ، 157 . مناقب

الشاذلي ، ص 112 . مناقب الجلائز ، ص 14 . 7 ب . مناقب الباجي ، ص 20 . مناقب مخ 18555 ، ص

1117 ، 1176 ، 1180 ، 188 ب .

وهكذا فإن غذاء أهل البادية ظلّ مفتقرا الى بعض المواد، مثل الخضر والأبازير والبروتينات، ممّا جعلها عرضة أكثر لسوء التغذية والجوع والموت مبكراً. على أنّ طبيعة نشاط المزارعين والبدو يفسّر الى حد كبير محافظتهم على نقاوة الجسم وصحته. وهذا المغازلي يتحدث عن مدى تأثير الغذاء وطبيعة العمل على صحة كلّ فئة، فيقول: « وكلّما كانت الرياضة أقوى كان الانهضام أسرع وأجود ويشهد لصحة الأبدان بالرياضة ما نشاهده عياناً من صحة أبدان الفلاحين في قطرنا والمرتاضين وحسن ألوانهم، ونظافة أبشارهم ورونق وجوههم واكتناز لحومهم وطيب نكهتهم وسلامتهم من الأمراض بالكلية مع عدم توقيعهم من الأغذية الفاسدة وكثرة استعمالهم لها وما يزيد ذلك الآ صلاحاً. وأقوى رياضة من هؤلاء وأدومهم عليها الجيش المظفر والعسكر المنتصر. أما الدعة والراحة المتطاولة، فلا خير فيها ولا في كثرتها، لأنها تولّد الأمراض المزمنة. ويشهد بصحة هذا القول ما نشاهده في بلدنا من حال أهل الدعة مثل تجار الربع المستظّلين بالسّتائر المقصورين على دورهم وحوانيتهم، أنّك تراهم صفراً الوجوه نحال الجسم بطيئين الحركة ضعفاء القوة أشبه الناس بالمساجين، ويتأكد لك علم ذلك عند خروجهم للقاء المسافرين من الجيش المظفر المرتاضين بالسّفر، فتراهم حسان البشرة صباح الوجوه وافرّين القوة مكتنزين اللحم حسان الأخلاق بخلاف أهل البلد الغير مرتاضين » (1).

(2) - لباس الحرير والملف ولباس الصّوف :

(أ) لباس الحضّر :

ورد في كتاب حفظ الصحة للطبيب أحمد الصقلي المتوفى سنة 820 هـ / 1417 م الذي ألف لأبي فارس عبد العزيز أنّ اللباس الحضري يختلف من فصل إلى آخر :

- ففي الربيع، يلبس رقيق الصّوف المبطن بالملف.
- وفي الصيف، يفضل لباس الكتّان، خصوصاً الصغير منه.
- أمّا في الخريف فإنه يلبس الطّروحات الملوّنة.
- وفي الشتاء، يستعمل الملف المبطن والأفريّة.

(1) المغازلي، تحفة القادم، ص 112-14 ب.

أمّا ما يجعل على الرأس، ففي زمن الشتاء، يستعمل الخزّ والقطن والصّوف. وفي الصيف، يلبس خاصّة الكتّان، وإذا احتاج الرأس الى قلنسوة، وكانت ضيقة، وقع ثقبها (1).

والحقيقة أنّ هذه المعطيات لم تكن مجرد أمر نظري، إذ تعود السكّان الحضّر على تغيير اللباس من فصل الى آخر، كما أشار إلى ذلك البرزلي، عند حديثه عن لباس المرأة في القرن الرابع هـ / X م، إذ قال: ومنها ما يلبس في الحرّ أو البرد، مثل الجبة والقميص والخمار والمقنعة، وكذا الفراش للنّوم كاللّحاف المحشو والكسا والملحفة. وقد ظلّت اللّحاف المزدانة بالحرير والطنافس رائجة لدى الحضّر عهد الحفصيين (2).

على أنّ اللباس خضع بدوره لتطور الحقب التاريخية، وتغيّر الأزياء. ويبدو أنّ نساء مدينة تونس في القرن الثامن هـ / XIV م قد بلغن درجة من الأناقة في الهندام جعلت الفقهاء ينظرون الى لباسهن بتحفظ. وهذا أحد علماء ذلك العصر يقول: " ما عليه نساء اليوم من لبسهن وخروجهن متلّحفات بالأكسية والملاحف الحسنة، وربّما كان الكساء رقيقاً يظهر منه الاكام التي يظهر منها بعض جسدها اذا رفعت يدها (3).

وأوضح المؤلّف في فصل ثان أنّ عرض الكمّ أحدثته النّساء في أوّل المائة الثامنة هـ / XIV م، وأنّ هذه الطريقة في اللباس انتشرت حتّى في أوساط بنات العلماء (4).

وذكر الأبيّ في مطلع القرن التاسع هـ / XV م أنّ ما يميّز لباس السيّد هو الملف، ولباس المملوك هو ثوب من نسيج الحائك، ولم تقتصر المفارقة على نوعيّة الثوب، إنّما كذلك ارتبطت بكيفيّة الهندام.

فلباس الحرام (أو التحريم) اختلفت من الخاصّة الى العامّة: فقد أتبع الخاصّة بافريقيّة لباس الحرام حسب " الطريقة المغربية". وكان ابن عرفة يقول في هذا الصّدّد: " التحريم التي خصّ بها الفقهاء في المغرب المسماة بلام اليف، ومعنى رفع يده اليسرى على منكبه الأيسر رفع طرف الاحرام من جهة اليسار على المنكب الأيسر كما في المغرب". وكانت هذه الطريقة مختلفة عن " تحريمه عوام الناس" بافريقية (5).

(1) أحمد بن عبد السلام الصقلي، حفظ الصحة، مخ 18316، ص 141.

(2) لبرزلي، نفسه، ج I، ص 1271. ابن عرفة، المختصر، ج II، ص 13. القلشاني، شرح، ج II، ص 206 ب.

(3) الابي، الاكمال، ج VII، ص 224.

(4) نفسه، ج V، ص 411. (5) الابي نفسه، ج III، ص 44. ابن ناجي، معالم، ج IV، ص 153، 57.

كما عرف فقهاء مدينة تونس وغيرها من المدن الإفريقية بلباس مميز : وهو ارتداء العمامة وجعل رداء (أو فوطة) عليها ، حسب الطريقة المنتشرة في مصر . وطرحت هذه المسألة على الفقيه عز الدين بن عبد السلام من قبل بعض المحافظين الذين أنكروا مثل هذا اللباس . وإلى ذلك ذهب الفقيه أبو عبد الله الدكالي الذي أنكر هذا اللباس على فقهاء إفريقية (1) .

ولئن عرف المتصوفة بلباس الصوف الخشن الأسود والمرقعة التي أنكرها الفقهاء عليهم ، فإن هذا الصنف الأخير قد تميز بأناقته : فلباس العمامة اللطيفة هو عنوان للشهرة وللانتماء إلى سلك العلماء في كل من مصر وإفريقية ، فيما عرفت الفئات الشعبية بلباس العمامة المزمل (2) .

وفي الجملة ، فإن العلماء كانوا يأخذون بالقاعدة القائلة : " **البس من اللباس ما يشهرك عند العلماء ولا يحقرك عند السفهاء** " (3) .

وأنفرد أهل الذمة بلباس خاص بهم ، وألوان مميزة مثل اللباس المزعفر (الأصفر) والأحمر . فقد فرض على اليهود عهد المستنصر الشكل الصفراء . غير أنهم لم يكونوا مقيدين بزي مميز لهم ، إلا في فترات معينة ، مثل النصف الثاني من القرن الثامن هـ / XIV م (4) .

أما يهود القرى بجنوب إفريقية ، فقد كان لباسهم مطابقا للباس البربر ، حتى أنه يصعب التفرقة بين الاثنين ، حسب شهادة البرزلي (5) .

كما جاء زي النصارى مميزا في كل من المشرق والمغرب : فكان القبط يلبسون العمام الزرق فيما لبس السامرية العمام الحمراء ، أما أهل الذمة بتونس ، فقد تحدث عنهم البرزلي قائلا : « **والعادة عندنا أن نساء النصارى يستترن كالمسلمات غالبا من غير علامة ، ومنهن من يلتزم زي النصارى ، واليهوديات لهن علامة المشي بالقرق أو حافية ، وعلامة الذكور من اليهود الشكل الصفراء فوق الأحرام ، لا تحته ، فانه قد يشكل اذا أعطى بظهره . وأما النصارى ، فلهم زي على رؤوسهم يلزمونه ، وقد كان بعضهم تزيى على رأسه بزي المسلمين ، فالزمهم السلطان زواله ويتزيى بزيهم لقضية وقعت يطول جلبها** » (6) .

(1) البرزلي ، نفسه ، ج I ، ص 87 . (2) البرزلي ، نفسه ، ج I ، ص 168 ب . ج II ، ص 173 .

(3) البرزلي ، نفسه ، ج I ، ص 268 ، 1414 . ورد في إحدى المسائل ذكر عدد ملابس النساء والصبيان الحضر : فكانت امرأة عند الحمل تلبس قميصا وسراويل ومقنعا وخفا وشادكة محشوة بالصوف وملحفة ومرفقة من صوف . أما كسوة الصبي ، فهي محشو وفرو وغفيرة أو طويف خر (قميص صغير) ، وقميص وزوج أقراق وزوج موق وجوربان وكسوة النوم (كساء شويذكة ولقائف من صوف وكتان وحرام ومحشو) .

(4) نفسه ، ج IV ، ص 419 ب . (5) نفسه ، ج I ، ص 171 ب .

(6) نفسه ، ج I ، ص 171 ب ، سبق البرزلي أن أشار أن هؤلاء النصارى استقروا بمدينة تونس في العهد الحفصي وكانت لهم حارة خاصة بهم (الربط) بباب منارة .

وبالتالي ، فإن الفوارق في اللباس الحضري متعددة الأوجه : فهي مختلفة حسب الفصول والفئات الاجتماعية والديانات . غير أن هذه الاختلافات ، باستثناء التباين الاجتماعي في اللباس ، تبدو طفيفة ، وقد كان الأمر كذلك بالنسبة للباس البدو بإفريقية .

ب) لباس المزارعين والبدو : تعودت نساء البادية على الخروج مكشوفات ، لابسات الكسي والحنابل . وكن قد أشتهرن بعمل الصوف ، غزلا ونسيجا . ولبسن ببرقة البرقع على وجوههن ، وإن كن قد أختلطن بالرجال للبيع والشراء مكشوفات الرأس (1) .

أما الرجال ، فقد ارتدوا بوسط إفريقية البرنس (أو البرنوس) ، فيما لبس الفارس العمامة والنقاب ، وتميز العريس باللباس الأبيض (2) .

أما الصلحاء والعلماء من بينهم ، فقد تركت لنا المصادر بعض الصور الجزئية للباسهم : فأبو هلال السدادي " **كانت عليه جبة حاككة بيضاء وعلى رأسه فويطة وقلنسوة تحتها ، وعلى أكتافه فوطة أخرى** " . ولبس يعقوب الزعبي الذي تولى قضاء تونس سنة 815 هـ ثوبا وجبة خضراء واحراما . أما عبد الحميد الشنيشي فكان يلبس جبة بيضاء جربية وعمامة واحرام صوف (3) .

وارتدى الاطفال الشملة والكبار الأحرام ، فضلا عن الفرو والعبانة ، والمدوس والسباط والشاشية (4) . وكانت تنسج للرعاة جبة الصوف الوسط البيوتي بناحية قفصة (5) .

وفي الجملة ، غلب الصوف على لباس أهل البادية من النساء والرجال ، وانتشرت خاصة الأردية الصوفية والجبة والبرنس والأحرام من الصوف . ومعلوم أن هذه الملابس كلها معروفة لدى الحضر (6) .

وبالتالي ، فإن ما يفرق اللباس في عالمي البدو والحضر هو طريقة اللباس ونوعية القماش وجودته . وظلت المدينة مقصورة على إنتاج اللباس ، كليا أو جزئيا ،

(1) المغيلي ، الدرر المكنونة في نوازل مزونة ، ج II ، ص 110 ، 121 ، 111 ب ، 133 . العبدري ، رحلة ، ص 86-87 .

(2) ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 213 ، 218 .

(3) نفسه ، ج IV ، ص 51 ، 152 ، 167 ، 185 .

(4) نفسه ، ج IV ، ص 213 ، 218 ، 232 ، 214 .

(5) ابن راشد ، الفائق ، ج IV ، ص 12 .

(6) الابي ، الاكمال ، ج I ، ص 214-215 . ابن ناجي ، معالم ، ج IV ، ص 152 . كانت من عادة أهل الحضر لبس البرنس على العاتق وجره خيلاء أحيانا .

- خاتمة :

اتضح لنا أن هذه الحقبة عرفت بدورها تطوراً اجتماعياً وثقافياً هاماً، لكنه ظلّ منحصراً داخل المدن ولم يفض الى نشأة نمط ثقافي واجتماعي موحد بالبلاد، وذلك نتيجة العوائق العديدة التي حدت من تطوره، منها ما هو خارجي مرتبط بتطور العلاقات في المتوسط ومنها ما هو داخلي. وقد تمثل هذا الأخير في أزمة هيكلية شملت المجتمع المغربي.

وقد لخص ابن خلدون أزمة المجتمع المغربي، وما آلت اليه من صراعات اجتماعية وجمود فكري في قوله شهيرة: "الظلم مؤذن بخراب العمران". ومثلت السخرة - أو اغتصاب ثمرة العمل - ومصادرة الأموال والغصب الشكل المتطور للظلم "الاقطاعي" الذي مارسه كل من "أهل القدرة والسلطان" ومشائخ البدو والزوايا.

وكانت نتائجه وخيمة على المجتمع المغربي عامة والافريقي خاصة: فقد نجم عنه كساد النشاط الاقتصادي في المدينة والبادية، وتراجع الانتاج والتبادل، وانحسار العمران وضعف الدولة.

واتضح لنا من التحليل السابق أن أزمة البادية الهيكلية انعكست على المدينة في مستوى نقص الانتاج والضغط البدوي المتواصل على المدينة والتضخم السكاني داخل الأسوار وما نجم عنه من انتفاضات.

ولم تكن الظواهر الثقافية سوى وجه آخر لهذه الأزمة إذ أصبح "للاقطاع الصوفي" مكانة هامة داخل المدن والأرياف على حد سواء، وتمكن من التغلغل داخل النجوع المرتحلة، وفي القصور الأميرية. وفشل العلماء بمختلف تياراتهم في اجتثاث تلك الظاهرة التي ولدت في رحم الأزمة واستشرت داخلها.

وحتى عندما اكتفت البادية بانتاجها المحلي للمنسوجات، فإنها احتاجت الى المدينة لاقتناء وسائل الانتاج (مثل المغزل والنول أو مواد الصباغة المستوردة). كما ظلت متفوقة في مستوى انتشار نوعية الهندام وتطوره، وإن كانت البادية قد أثرت بدورها في بعض الأحيان.

وفي الأخير، ارتبط اللباس شديد الارتباط بالحرف الحضرية التي ازدهرت بالمدن مثل النسيج والصباغة، على أن السوق المغربية عامة والافريقية خاصة تم إغراقها بعديد البضائع الأوروبية وخاصة الجنوبية التي كانت تقايس في القل بالشمع والجلود وفي سكيكدة بالقمح وفي عنابة بالقمح والزبد والمرجان (1). وانتشرت هذه البضاعة الأوروبية في المدن الساحلية خاصة، أما البلاد الداخلية فإنها لم تتمكن من التسرب إليها حسب شهادة الوزان، مكتفية بالملابس المنتجة محلياً في تونس والمدن الداخلية مثل القيروان وقفصة وقسنطينة وتوزر وغيرها (2).

(1) الوزان، نفسه، ج II، ص 62، 55، 54.
(2) نفسه، ج II، ص 91.

الخاتمة العامة

بنية المجتمع الافريقي والمغربي : بين التجزئة والصياغة غير المكتملة :
لا غرو أن النظرة التي ركزت على العوامل الداخلية ليست قادرة على تفسير التطورات الجذرية الحاصلة في المدينة والبادية المغربية عامة والافريقية خاصة ، وأن القضية ليست مقترنة بالبدو الهلاليين بقدر ما ارتبطت بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في العالم ، وتحديدًا البحر المتوسط .
وقد تفاعلت هذه التطورات الداخلية والخارجية لتؤدي الى صياغة مجتمع يتنازعه عاملاً الاختلاف والاندماج بين المجالات الثلاثة : البدوي والزراعي والمديني . وتجسد ذلك في المستويات التالية :

أولاً : على المستوى الاقتصادي :

- هيمنة اقتصاد سلمي هش ، تميز بالخصائص التالية :
- أهمية العلاقات النقدية في التجارة الداخلية والخارجية (أهمية عائدات التجارة الخارجية) ، وهو ما يفسر أن المدينة تمكنت من التواصل دون حاجة قوية للبادية ، أثناء فترات الأزمة .
- تحكم بدور الرأسمالية الناشئة بالمدن التجارية الأوروبية في نقل البضائع وتنظيم المبادلات غير المتكافئة بين المجالين : تصدير مدن افريقية والمغرب للمواد الأولية (الصوف والجلود والزيت والتمور) مقابل إغراق السوق بمصنوعات جنوة والبندقية من القماش وغيره .
- نشأة فئات مستفيدة من هذا التوازن الاقتصادي المفقود من التجار والوسطاء والفكاكين والعاملين في ديوان البحر (المشرف والتراجمة ..) وأرباب السلطان . وفي المقابل ، تضرر البادية التي تعرضت الى نزيف للمواد الأولية . وقد اضطلعت المدينة بدور الواسطة بين البادية والرأسمال التجاري والصناعي الأجنبي .
- وكان لهذا الاقتصاد السلمي التابع تأثيره المباشر على الهياكل الاقتصادية بالبادية ، وذلك فضلاً عن العوامل الداخلية المتمثلة أساساً في جباية مجحفة سُلّطت على المجال الزراعي ، وفي تواصل اقتصاد الغزو للقبائل المحاربة التي أستنزفت قوة الفلاح وأدت الى تفريطه في الأرض .
- تطور لنظام الملكية العقارية في اتجاه التآقطع : تجسد ذلك في العلاقات الانتاجية التالية :

- تحكم المخزن الحفصي في تنظيم الملكية وتوزيعها في المجالين الحضري والزراعي ، فيما سيطرت القبائل البدوية على المجالات الرعوية ، وتمكنت من الحصول على جزء من الريع العقاري عن طريق دورها في جباية الأوطان ، وهو ما حد من هيمنة المدينة على البادية .

- نشأة علاقات تبعية لصغار المزارعين تجاه الملاك العقاريين ، تمثلت في دفع الريع العقاري لهم مقابل كراء الأرض أو في طلب حماية الأعيان المحليين أو السلطان للحرث والحصاد ، مقابل إعطاء نسبة بلغت ثلث الانتاج ببادية القيروان ، وفي أعمال السخرة التي قدموها ، وخاصة في استفحال ظاهرة المزارع الذي فقد حرثه الاقتصادية (بدون أرض ووسائل إنتاج) وأصبح تابعا للمالك العقاري وهو الخماس .

و تفسر ظاهرة الخماسة بتفكير المزارعين وبنضوب مصادر الرقيق ، المتأتين الى حد القرن الرابع هـ من بلاد الصقالبة والسودان ، بعد أن أصبحت أعداد هامة منهم تحول الى أوروبا تجارة .

- هيمنة الملكيات الكبرى (ضياع وهناشير) التي كانت بحوزة أعيان المدن ومشائخ الزوايا ومشائخ البدو ، عن طريق التملك والحبس والاقطاع ، فيما تجمعت الملكيات المتوسطة والصغرى في المجال المحيط بالمدن والقرى .

- الصبغة الطبيعية للاقتصاد الرعوي بالبادية ، الذي استند الى الرعاة بالأراضي غير المستغلة والخماسة وصغار المزارعين بالهناشير . وقد مثلت الأجرة العينية القاسم المشترك بين الخماس والراعي . ونظرا إلى طبيعة الهياكل الزراعية المتجمدة و تطور بطيء للتقنيات ، عجزت البادية عن توفير الغذاء لأهلها ، وعرفت ظاهرات الفقر والنزوح والوهن الديموغرافي في فترات الأزمة .

وأنعكس ذلك على طبيعة المجال الزراعي ، فظهرت مساحات شاسعة غير مزروعة فيما تضخمت المدن بالبطلين وأستفحلت الآفات الاجتماعية من جوع وموت جماعي (أوبئة) واضطرابات . وهكذا أصبحت البادية عالة على المدينة في غذائها ، مما يفسر ازدياد تبعية المدن للتجارة المتوسطة .

ويتضح أن هذه الأوضاع قد استوفت الشرطين الأولين من جملة الأربعة التي ذكرناها في المقدمة للحديث عن الاقطاع ، وهي : هيمنة الضيعات الكبرى ووجود علاقة تبعية للمزارعين وتفكك سياسي وأرستقراطية عسكرية .

ثانيا- على المستوى الاجتماعي والسياسي :

- محدودية فاعلية النبالة العسكرية : هيمن المخزن على أهم قطاعات الاقتصاد داخل المدينة : الحرف والتجارة والزراعة . وفي الريف ، تجلت هيمنته في استخلاص الريع العقاري ، من كراء الأرض (أرض الجزاء) وجباية الأوطان

عن طريق مؤسسة المحلة العسكرية التي أمنت في المقابل عملية الزراعة للفلاحين ، لكنها عجزت عن ترسيخ بنية زراعية متينة ، مثلما كان الأمر في العصر الأغربي . ولا غرو فقد ظهرت أرستقراطية عسكرية فاعلة منذ العهد الموحيدي ، من أصول مختلفة ، شيوخ الموحدين والعلوج وشيوخ الأعراب والاندلسيين ، وحظيت بقسط وافر من الاقطاعات السلطانية ، واستخلاص الريع العقاري من الفلاحين .

على أن فاعلية التجارة البحرية أدت الى بروز فئات حضرية محظوظة وتشكل فئات تجارية وحرفية بالمدن ذات تنظيم متطور . وقد تزايدت سلطتها سياسيا ، على حساب الشيوخ التقليديين . ولعب عنصر الأندلسيين وأهل البيوتات دورا هاما في هذا التطور الاجتماعي ، إذ توفرت فيهم إطارات علمية وتجارية وحرفية وسياسية ليست لها ارتباطات بالقبائل البدوية أو الملكية العقارية الهامة .

- التفكك السياسي في فترات الضعف : ظلت سيطرة المخزن الحفصي على المجال الرعوي والمدن الطرفية ضعيفة ، إذ تمكنت القبائل البدوية في كثير من الأحيان من الخروج عن طاعته مكونة بذلك البلاد التي لا تنالها الاحكام الشرعية . كما أستطاعت المدن الطرفية بالتلول (قسنطينة وبجاية) وبالواحات (ببسكرة وطرابلس وقابس وقفصة والجريد) أن تنفرد بامارات مستقلة عن المركز ، نتيجة قيامها بدور الوسيط مع مدن التلول أو مع البلاد المتوسطة في التجارة الصحراوية .

وهو ما يعني الوصول الى مرحلة التفكك السياسي في فترات ضعف السلطة ، وانتهاء الحقبة بازدياد ظاهرة الانقسام وبرز " الاقطاع الصوفي " المتمثل في الزاوية الشابية .

وهكذا فان التفكك السياسي كان ظاهرة بارزة خاصة في فترات الضعف ، كما أن النبالة العسكرية لم تتمكن من الانفراد بالحكم أو السيطرة على كل المجالات الاقتصادية ، سواء داخل المدينة أو بالبادية ، إذ تعرضت لردود فعل الفئات الحضرية وأهل البدو في الآن نفسه .

وهو ما يفسر عدم استيفاء كل الشروط الخاصة بالاقطاع حسب كلود كاهان ، ولكن أغلبها عرفته البلاد في فترات الضعف ، وهو ما يعني نزوعها إلى التآقطع في فترات الضعف ، وعجزها عن إقامة إقتصاد سلعي متوازن .

أن هذه المعطيات تفسر مدى التباين بين المجالات الثلاثة : الحضري والريفي والقبلي ، وضعف الانسجام بينها ، وما يعني ذلك من ظهور مدينة متطورة نسبيا ، لكنها عاجزة عن السيطرة على كافة الناحية المحيطة بها ، وريف متخلف عرف الازمة بكل مظاهرها . وقد نجم عن ذلك بروز مظاهر التوتر بينها ، التي تصل

أحيانا الى النزاع ، وتكفير المدينة للبادية .

ثالثا : على المستوى العمراني والثقافي :

- صياغة الخريطة الحضرية في العهد الحفصي: الثابت والمتحول في المجالات الثلاثة : أقر ابن خلدون أن المدينة تنشأ من رحم الريف، وهو ما توصلت اليه نظريات المعرفة الحديثة ، وما يعني حتما مدى الجدلية بين المجالين ومراجعة النظرة التي تعزو التطور المدني الى التجارة فقط أو تلك التي تذهب الى هيمنة العلاقات التناقضية بين الطرفين .

ومما يبين ذلك أن جغرافية العمران في العهد الحفصي قد آقترنت بالمشهد الزراعي : فالمناطق التي سيطرت فيها زراعة « متخلفة » قائمة على الرعي والحرثة تضاعف فيها العمران ، وأضمحل فيها المدن والقرى ، لعدم الحاجة الى يد عاملة كبيرة ، وكانت أكثر عرضة للجوع والهجرة . أما المجالات التي عرفت البستنة وغراسة الأشجار ، من زيتون ونخيل وغيرها ، فقد شهدت إعادة تعمير وبناء للقرى والمدن ، وذلك انطلاقا من نموذجين مرتبطين بالأوضاع الامنية وهما القصر والزاوية .

ولذا تركّز العمران بالسواحل فيما تراجع الاسكان والتعمير بدواخل البلاد .

وفي الجملة ، فإن الجغرافية التاريخية لافريقية عصرذاك قد تميّزت بتراجع العمران الحضري ، وتركيزه في المدن الكبرى مثل تونس وبجاية ، فيما تمكّنت البنية القبلية من أن تغزو مجالات حضرية عديدة ، خاصة على إثر الأزمات الدورية التي أدت الى أندثار عديد القرى . وهو ما يقلل من شأن العامل البدوي ، خاصة أن عددا كبيرا من هذه القبائل قد أنتهى به الأمر الى الاستقرار والاندماج .

- مدى التناغم بين العوالم الثقافية الثلاثة : رأينا أن المدرسة والزاوية وميعاد القبائل هي الحلقات الثلاث لانتشار الثقافة في ذلك العصر . على أن العوالم الثلاثة: الحضري والقروي والبدوي لم تظهر بها تجزئة ثقافية بين الشفوي والكتابي أو بين هذه المؤسسات الثلاثة ، إذ نثر على يدو بالمدارس والزوايا يتعلمون ، وثقافة بدوية داخل المجال الحضري ، ومؤسسة مشتركة بين هذه المجالات وهي الزاوية .

غير أنه لا يغيب علينا في تصور لهذه الخريطة الثقافية نقطة الاشعاع وهي المدينة ، التي حاولت تارة إدماج البدو (توبة الأعراب) وذهبت إلى عكس ذلك تارة أخرى .

والحقيقة أن الاختلافات لم تكن فقط بين المدينة والقبيلة ، إنما أيضا

داخل المجال الحضري حيث أفرز التطور الاقتصادي ظهور فئات اجتماعية ذات ثقافة متطورة وفكر أكثر تفتحا من ثقافة الفقهاء المحافظين ، وقد كان ابن خلدون وليد هذا التطور .

لكن هل نجح هذا التيار الفكري في فرض نفسه على التيارات المحافظة وعلى ظاهرة التصوف التي اكتسحت في خط مواز للأزمة المجتمع أفقيا وعموديا ، وهل تمكّن من التغلب على الاستبداد السلطاني والركود الحضاري ، أو بالأحرى لماذا عجز علماء المدينة عن خلق أنموذج توفيق بين المدينة وباديتها ، يتجه الى الاندماج عوضا عن الرفض والتكفير والانغلاق ؟

لا شك أن الأمر تجاوز العامل الثقافي ، وكان شاملا للهيكل الاقتصادي والاجتماعية والسياسية . وكما أن الاقتصاد السلعي ظل هشا ، وأزمة البادية هيكلية ، والتوترات غالبية على العلاقة بين المجالين ، فإن هذا البريق الفكري لم يتواصل .

* نوقش هذا البحث برحاب كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس في 28 جوان 1995 . وشارك في اللجنة الاساتذة: محمد الطالببي رئيسا وهشام جعيط مشرفا وتوفيق البشروش ومنيرة شابوطو مقررّين ، والمرحوم سعد غراب وراضي دغفوس عضوين . وقد توجّ بنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ بملاحظة مشرف جدا..

قائمة المصادر والمراجع (1)

- الطب الفارسي، 6249.
- الصقلي (أبو عبدالله محمد بن محمد) المختصر الفارسي 10865.
- ابن راشد القفصي (محمد) الفائق في معرفة الأحكام والوثائق، 6150 - 6151 - 6152 - 6153 - 6154.
- الرصاع (محمد)، تحفة الأخيار في فضل الصلاة على النبي المختار وعلى آله الأبرار، 18173.
- شرح الرصاع على وصية الشيخ الظريف 15546.
- ابن عبدالرفيع، مجموعة مسائل فقهية، 445.
- ابن عبدالباسط، الروض الباسم، مخطوط الفاتيكان، 729.
- الكواش (صالح) (ت 1172 هـ)، تاريخ الدولة الحفصية 338.
- ابن عرفة (محمد)، المختصر الفقهي، 4 أجزاء: 1 - 10844 / 10845 - II / 20009 IV، 6224.
- ابن عقيبة، اغتنام الفرصة لمحادثة عالم قفصة، 15085.
- في الغراسة 13812.
- الغرناطي، أسئلة صالحة للقضاة والمفتين.
- كتاب الفلاحة، 8096.
- القلشاني (أحمد)، شرح الرسالة ج 1: 6836، ج 2: 6837.
- مجموع فيه رسالة ابن عربي إلى عبد العزيز المهدوي، 3788.
- مجموع، موضوع الخماس فقهي (ص 106 - 111) 17935.
- مجموع به 28 رسالة، (المغارس والاستنزال) 187.
- مجموع فيه وصية أبي زكريا الحفصي، 14997.
- مجهول، تاريخ عروج رايح وأخيه خير الدين بمدينة الجزائر، 213.
- مجهول، رسالة في استيلاء النصارى على جربة، 15348.
- الخميني المغازلي (أحمد)، تحفة القادم (في الطب)، 18509.
- المغيلي (محمد بن عبد الكريم)، رسالة في استخدام أهل الذمة، 7623.
- المغيلي المازوني، الدرر المكنونة في نوازل مزونة، 2 ج، ميكروفيلم.
- مناقب محمد الزلاج، 18420.
- مناقب أبي الحسن الشاذلي، 17945.
- مناقب عائشة المنوبية، 18221 - 1972.
- أبو الحسن علي الهواري، مناقب أولياء مدينة تونس، 12544 - 18441 - 18555.
- نور الأرامش في مناقب القشاش، 16408.
- ابن ناجي، شرح الرسالة لابن أبي زيد، 18753.

المصادر المطبوعة

- ابن الأبار (أبو عبدالله محمد)
- المختضب من كتاب تحفة القادم، بيروت 1983.
- درر السمط في خبر السبط، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1987.
- الحلة السيرة، تحقيق حسين مؤنس، دار المعارف، الطبعة الثانية، 1985.
- ديوان، تحقيق عبد السلام هراس، تونس 1985.
- الأب (أبو عبد الله محمد)، إكمال إكمال المعلم، طبعة حجرية، القاهرة، 1910.
- ابن الأثير (أبو الحسن علي)، الكامل في التاريخ، دار الفكر، بيروت 1978.
- ابن الأحمر (أبو الوليد) اسماعيل، بيوتات فاس الكبرى، الرباط 1972.
- ثر فرائد الجمان في نظم فحول الزمان، تحقيق محمد رضوان الداية، بيروت 1967.

المخطوطات (2)

- البرزلي (أبو القاسم)، جامع مسائل الأحكام، 4851 - 5371 - 5372 - 5429 - 5430.
 - أحمد بن بكر (أبو العباس)، كتاب أصول الأرضين، جربة (المكتبة البارونية).
 - البوسعيدي (أبو عبد الله)، اختصار جامع مسائل الأحكام، 34.
 - تخطيط مدن ولايات سوسة والمنستير والمهدية، 18669.
 - الجدميوي، رفع الأزار على محاسن الجوار، 18730.
 - الجزيري (أبو الحسن علي)، كتاب في التوثيق، 539.
 - ابن جماعة، شرح مسائل البيوع للقباب، 17938.
 - الجودي (محمد)، تاريخ قضاة القيروان، 645.
 - ابن أبي حجلة، دفع النقرة في الصلاة على نبي الرحمة، 18574.
 - ابن الخطيب (لسان الدين)، منظومة في الطب الاندلسي، 13595.
 - الخلوف (أحمد بن أبي القاسم)، ديوان، 1850 - 5644 - 13429 - 18769.
 - ابن الدباغ (أبو زيد عبد الرحمان)، الأسرار الجلية في المناقب الدهمانية، 17944.
 - ابن رشيد (محمد)، ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة (الاسكوريال)، 1737.
 - الرصاع (محمد)، الأجوبة التونسية على الأسئلة الغرناطية، 19646.
 - تذكرة المحبين في أسماء سيد المرسلين، 1811.
 - تحفة الأخيار في فضل الصلاة على النبي المختار 13348.
 - الرياحي (ت 1850)، الخلاف بين بدر المغربي والشبيبي والغبريني، 17902.
 - زروق، رسالة في ذكر من ظهر في هذه الأزمنة بحوادث لم تسمع من قبل، 17966.
 - ابن أبي زيد (أبو محمد)، النوادر والزيادات، 5728 - 5729 - 5730 - 5731.
 - ابن سحنون (محمد)، كتاب الأجوبة، 18668.
 - ابن سلمون (أبو القاسم)، كتاب العقد المنظم للأحكام في ما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام، 20049.
 - مسائل ونوازل في الفقه المالكي، 5056.
 - السيوطي (جلال الدين)، شرح الصدور في شرح حال الموتى والقبور، 4762.
 - ابن الشباط (محمد)، صلة السمط، ج 1 رقم 5605، ج 2 رقم 18564 / 18565 / 18590، ج 3 رقم 5606.
 - شروح وصية محمد الظريف، 15456.
 - الشماع (أبو العباس أحمد)، كتاب مطالع التمام ونصائح الأنام ومنجاة الخواص والعوام في رد القول باباحة اغرام ذوي الجنایات، الاسكوريال.
 - الصقلي (أحمد)، شرح أرجوزة ابن سينا، 6855.
 - حفظ الصحة، مخ 18316.
- (1) اقتصرنا على ذكر أهم الوثائق التي اعتمدها وحيل القارئ على الدراسة للنظر في بقية المصادر والمراجع وخاصة المقالات.
- (2) لم يرد ذكر مصدر المخطوط إذا كان موجودا بدار الكتب الوطنية بتونس واكتفينا بذكر رقمه.

- التجيبي السبتي (القاسم بن يوسف) ، برنامج ، تحقيق عبد الحفيظ منصور ، تونس 1981 .
- رحلة ، تحقيق إبراهيم شيوخ ، القاهرة .
- الادريسي (محمد) ، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ، نشر الحاج صادق ، الجزائر 1983 .
- ابن الأزرقي (محمد) ، بدائع السلك في طبائع الملك ، تحقيق محمد بن عبد الكريم ، تونس 1977 .
- البادسي (عبد الحق) ، المقصد الشريف والمنزعة اللطيف في التعريف بصلحاء الريف ، تحقيق سعيد أحمد أعراب ، الرباط 1982 .
- البرادي (أبو القاسم) ، الجواهر المنتقاة ، ط . حجرية 1302 هـ .
- ابن بطوطة ، رحلة ، دار الكتاب اللبناني ، د . ت .
- البكري (أبو عبيد) ، المسالك والممالك ، طبعة ديسلان ، الجزائر ، 1857 .
- البلوي (خالد بن عيسى) ، تاج المفرق في تحلية علماء المشرق ، تحقيق الحسن السائح ، المملكة المغربية د . ت .
- التجاني (عبدالله) ، الرحلة ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا - تونس ، 1981 .
- تحفة العروس ونزهة النفوس ، القاهرة ، د . ت .
- الترجمان (عبدالله) ، تحفة الأريب في الرد على أهل الصليب ، تحقيق د . الطاهر المعموري ، تونس د . ت .
- التنيكتي (أحمد بابا) ، تحفة الفضلاء ببعض فضائل العلماء ، تحقيق سعيد سامي ، الرباط ، معهد الدراسات الإفريقية ، 1992 .
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، طرابلس 1989 .
- التنسي (محمد) ، نظم الدرر والعقيان في بيان شرف بني زيان ، تحقيق م . بوعيا ، الجزائر 1985 .
- التفاشي (أبو العباس أحمد) ، نزهة الألباب فيما لا يوجد في كتاب ، تحقيق جمال جمعة ، لندن - قبرص 1992 .
- الجزنائي (علي) ، جني زهرة الآس في بناء مدينة فاس ، تحقيق عبد الوهاب بن منصور الرباط 1991 .
- ابن الحاج (النميري) ، فيض العباب ، تحقيق بن شقرون . دار الغرب الإسلامي ، 1987 .
- ابن حجر (أحمد العسقلاني) ، الدرر الكامنة في أعلام المائة الثامنة ، تحقيق محمد سعيد جاد الحق ، القاهرة 1966 .
- حازم القرطاجني (أبو الحسن) ، قصائد ومقتطفات ، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة ، تونس 1972 .
- ابن حزم (أبو محمد علي) ، جمهرة أنساب العرب ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1983 .
- حلولو (أبو العباس أحمد) ، المسائل المختصرة من كتاب البرزلي ، طرابلس 1991 .
- الحميري (محمد بن عبد المنعم) ، الروض المعطار في خبر الأقطار ، تحقيق احسان عباس ، بيروت 1984 .
- ابن الخطيب (لسان الدين)
- الإحاطة في أخبار غرناطة ، 3 أجزاء ، تحقيق عبد الله عنان ، القاهرة 1955 .
- اللوحة البديرية في تاريخ الدولة النصرية ، بيروت 1980 .
- الكتبية الكامنة في من لقيناه بالاندلس من شعراء المائة الثامنة ، احسان عباس ، بيروت 1963 .
- مشاهدات لسان الدين بن الخطيب ، تحقيق أحمد مختار العبادي ، الاسكندرية 1983 .
- مثلا الطريقة في زم الوثيقة ، الرباط 1973 .
- ابن خلدون (عبدالرحمان) ، كتاب العبر ، 7 أجزاء ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت 1983 .
- ابن خلدون (يحيى) ، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد ، تحقيق عبد الحميد حاجيات ، الجزائر 1980 .
- ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر) ، وفيات الأعيان وأنباء

- أبناء الزمان ، 8 أجزاء ، تحقيق احسان عباس ، دار صادر ، بيروت
- ابن الخوجة (محمد) ، تاريخ معالم التوحيد في القديم والجديد ، بيروت (دار الغرب الاسلامي) 1985 .
- الداودي (أبو جعفر) ، كتاب الأموال ، الرباط ، د . ت .
- ابن أبي دينار (محمد بن أبي القاسم القيرواني) ، المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس ، تحقيق وتعليق محمود شمام ، المكتبة العتيقة ، الطبعة الثانية 1967 .
- الدرجيني (أبو العباس أحمد) ، طبقات المشائخ بالمغرب ، تحقيق إبراهيم طلاي ، الجزائر 1974 .
- الذهبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان) ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، تحقيق علي محمد البجاوي ، القاهرة ، 1963 .
- الراشدي (عمر بن علي) ، ابتسام الغروس ووشي الطروس في مناقب أحمد بن عروس ، تونس 1885 .
- ابن الرامي (أبو عبدالله محمد) ، الاعلان في أحكام البناني ، مجلة الفقه المالكي ، الرباط 1982 .
- تحقيق فريد بن سليمان (شهادة التعمق في البحث) ، تونس 1990 .
- ابن رزين التجيبي ، فضالة الخوان في طيبات الطعام والألوان ، تحقيق محمد بن شقرون ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت 1984 .
- ابن رحال الهمذاني (أبو علي الحسن) ، كشف القناع عن تضمين الصنائع ، تحقيق محمد أبو الأجناف ، تونس 1986 .
- رسائل موحدية ، نشر ليفي بروفنسال ، الرباط 1941 .
- ابن رشيد الفهري (محمد) ، ملء العيبية (تونس عند الورود) ، تحقيق محمد الحبيب بلخوجة ، تونس 1982 .
- ابن رشيق (حسن) ، أنموذج الزمان ، تحقيق بشير البكوش والعروسي المطوي ، تونس - الجزائر ، 1986 .
- الرصاع (أبو عبد الله محمد الأنصاري) ، فهرست ، تحقيق وتعليق محمد العنابي ، المكتبة العتيقة ، تونس 1967 .
- شرح الرصاع على حدود ابن عرفة ، الرباط ، 1992 .
- ابن الزبير (أبو جعفر أحمد) ، صلة الصلة ، 5 أجزاء ، تحقيق عبد السلام الهراس وسعيد اعراب ، المملكة المغربية 93 - 1995 .
- ابن أبي زرع (علي) ، الأنيس المطرب بروض القرطاس في تاريخ المغرب ومدينة فاس ، الرباط (دار المنصور) 1972 .
- النخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية ، الرباط 1972 .
- الزركشي (أبو عبدالله محمد) ، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، تحقيق محمد ماضور ، تونس 1966 .
- الزهري (أبو عبد الله محمد) ، كتاب الجغرافيا ، تحقيق محمد حاج صادق ، بورسعيد ، د . ت .
- ابن الزيات (أبو يعقوب يوسف بن يحيى) ، التشوف الى رجال التصوف ، تحقيق أحمد التوفيق ، الرباط 1984 .
- الوزير السراج (محمد) ، الحلل السندسية في الأخبار التونسية ، تحقيق محمد الحبيب الهيلة ، تونس 1970 .
- ابن سعيد (أبو الحسن علي) - المغرب في حلي المغرب ، تحقيق شوقي ضيف ، مصر 1964 .
- كتاب الجغرافيا ، تحقيق اسماعيل العربي ، الجزائر 1982 .
- السقطي (أبو عبد الله محمد) ، في أداب الحسبة ، تحقيق حسن الزين ، بيروت 1987 .
- السكوني (أبو علي عمر) ، عيون المناظرات ، تحقيق سعد غراب ، تونس 1976 .
- التونسي (محمد الشاذلي) ، فرح الأسماع برخص السماع ، تونس 1985 .
- الشماخي (أبو العباس أحمد) ، كتاب السير ، تحقيق محمد حسن (نسخة مرقونة) تونس 1979 .
- نشر جزء منه (تونس 1995) .

- ابن الشماخ (أبو عبدالله محمد)، الأدلة البيئية النورانية في مفاخر الدولة الحفصية، تحقيق الطاهر المعموري، تونس 1984.
- ابن صاحب الصلاة (عبد الملك)، المن بالامامة، تحقيق عبد الهادي التازي، بيروت 1964.
- الصنهاجي (أبو بكر بن علي)، أخبار المهدي بن تومرت، الجزائر 1974.
- ابن الطواح (عبد الواحد)، سبك المقال لفك العقال، تحقيق عبد الواحد الزغلامي (شهادة الكفاءة في البحث)، تونس 1978.
- العبدري الحاحي (أبو عبدالله محمد بن محمد)، رحلة العبدري، تحقيق محمد الفاسي، الرباط، 1968.
- ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، نشر ليفي بروفنسال، المجلة الآسيوية 1934.
- ابن عذاري، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق احسان عباس، بيروت 1983.
- الجزء الموحد: تحقيق الكتاني وزنير وابن تاويت وزمامة، الدار البيضاء 1985.
- العزفي (أبو العباس)، دعامة اليقين في زعامة المتقين، تحقيق أحمد التوفيق، الرباط.
- ابن العطار (محمد بن أحمد)، كتاب الوثائق والسجلات، مدريد 1983.
- العقباني، كتاب تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تحقيق علي الشنوفي، B.E.O. XIX, 1965.
- العمري (أحمد بن يحيى بن فضل الله)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق د. مصطفى أبو ضيف أحمد للبيضاء 1988.
- القاضي عياض السبتي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، (8 أجزاء) المملكة المغربية، د. ت.
- الغرناطي (أبو القاسم أحمد)، رفع الحجب المستورة في محاسن القصور، القاهرة 1344 هـ.
- الغرناطي (محمد بن عاصم)، جنة الرضا، تحقيق صلاح جرار، عمان 1989.
- ابن غازي العثماني (محمد)، الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، الرباط 1988.
- الغبريني (أبو العباس)، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، بيروت 1979.
- ابن القاضي (أبو العباس أحمد)، جذوة الاقتباس فيمن حل من الاعلام بمدينة فاس، طبعة حجرية، فاس، د. ت.
- درة الحجال في أسماء الرجال، نشر علوش، الرباط 1936.
- القبتوري (خلف)، رسائل ديوانية من سبته في العهد العزفي، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، الرباط، 1979.
- ابن فرحون (ابراهيم)، الديباج المذهب في معرفة اعيان علماء المذهب، القاهرة (دار التراث) 1972.
- ابن القطان المراكشي (حسن بن علي)، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تحقيق محمود علي مكي، دار الغرب الاسلامي 1990.
- القلصادي الأندلسي (أبو الحسن علي)، رحلة، تحقيق محمد أبو الأجفان، تونس 1978.
- القلقشندي (أبو العباس أحمد)، صبح الأعشى في صناعة الانشاء، القاهرة 1963.
- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، تحقيق الأبياري، القاهرة، بيروت 1991.
- ابن قنفذ (أبو العباس أحمد الخطيب)، أنس الفقير وعز الحقيير، المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط 1965.
- الفارسية، تحقيق محمد الشاذلي النيفر وعبدالمجيد التركي، تونس، الدار التونسية للنشر 1968.
- كتاب الوفيات، تحقيق عادل نويهض، بيروت 1980.
- كعت (محمود)، تاريخ الفتاش، باريس 1964.
- اللبيدي الحضرمي (أبو القاسم)، مناقب الجبباني، تحقيق هادي روجي ادريس، 1962.
- مارمول (كاربخال)، إفريقيا 3، أجزاء، ترجمة أحمد التوفيق وأحمد بن جلون، الرباط (الجمعية المغربية للتأليف)، 1984.
- المجيلدي (أحمد سعيد)، التيسير في أحكام التسعير، تحقيق موسى لقبال، الجزائر 1981.
- ابن محاسن (يحيى)، المنازل الحاسنية في الرحلة الطرابلسية، تحقيق محمد عدنان البخت، دار

- الأفاق الجديدة، بيروت، 1984.
- ابن مخلوف (محمد)، شجرة النور الزكية، دار الفكر، بيروت، د. ت.
- المراكشي (عبد الواحد)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، القاهرة 1949.
- المراكشي (محمد بن عبد الملك)، الذيل والتكملة 4، 5، 6، تح احسان عباس، بيروت، د. ت. 1، 2، 8، تح محمد بن شريفة، بيروت، الرباط (1984).
- ابن مرزوق التلمساني (محمد)، المسند الصحيح الحسن في مآثر محاسن مولانا أبي الحسن، تحقيق د. ماريّا خيسوس فيقيرا، الجزائر 1981.
- مقديش (محمود)، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تح الزواري ومحفوظ، بيروت. دار الغرب الاسلامي، 1988.
- المقرئ (أحمد)، أزهار الرياض في أخبار عياض، تحقيق ابن تاويت وسعيد اعراب (5 أجزاء) الرباط، د. ت.
- نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، 8 أجزاء، بيروت، دار صادر، 1968.
- مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، تحقيق سعد زغول عبد الحميد، الدار البيضاء 1985.
- مؤلف مجهول، الحل الموشية، تحقيق د. سهيل زكار، والأستاذ عبد القادر زمامة، الدار البيضاء، 1979.
- مؤلف مجهول، كتاب الطب، صحيفة معهد الدراسات الاسلامية في مدريد 1961.
- مؤلف مجهول، مفاخر البربر، نشر ليفي بروفنسال، الرباط 1934.
- مؤلف مجهول، نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر، تحقيق ألفريد البستاني، تطوان 1940.
- المقرئ، البيان والاعراب، القاهرة، د. ت.
- المغيلي (محمد بن عبد الكريم)، أسئلة الاسقيا وأجوبة المغيلي، تحقيق عبد القادر زبادية، الجزائر 1974.
- ابن ناجي (أبو الفضل أبو القاسم)، معالم الايمان في معرفة أهل القيروان، 4 أجزاء، تونس 1990.
- الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري و محمد الناصري، الدار البيضاء 1955.
- النويري (شهاب الدين أحمد)، نهاية الأرب، ج XXIV، تحقيق حسين نصر، القاهرة 1983.
- وثائق عربية غرناطية من القرن التاسع، مدريد 1961.
- الوادي - أشي (محمد بن جابر)، برنامج، تحقيق محمد محفوظ، بيروت 1980.
- الوزان (الحسن)، وصف إفريقيا، تحقيق محمد الأخضر ومحمد حجي، الرباط 1982.
- الونشريسي (أحمد بن يحيى)، المعيار العرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1981.
- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ليبزيغ، 1873.
- أبو يوسف (يعقوب بن ابراهيم)، كتاب الخراج، بيروت 1990.

المراجع

- باتسييفا (س)، العمران البشري في مقدمة ابن خلدون، القاهرة 1986.
- أبو ضيف أحمد (مصطفى)، أثر القبائل العربية في الحياة المغربية خلال عصري الموحدين وبني مرين، الدار البيضاء، 1982.
- بوتشيش (ابراهيم القادري)، أثر الاقطاع في تاريخ الأندلس السياسي في منتصف القرن الثالث الهجري حتى ظهور الخلافة (250 هـ / 316 م)، الرباط، (منشورات عكاظ) 1992.
- الجابري (محمد عابد)، العصبية والدولة، الرباط، 1982.
- جدلة (ابراهيم)، المجتمع الحضري بإفريقية في العهد الحفصي (شهادة تعمق في البحث)، تونس 1989.
- العودي (رجا)، ديوان النقاش الإسلامية في العهد الحفصي (شهادة كفاءة في البحث)، تونس 1988.

- جعيط (هشام) ، الكوفة ، نشأة المدينة العربية الإسلامية ، الكويت 1986 .
 - نظرة ابن خلدون للمدينة ومشكلة التمددين ، الحياة الثقافية ، 1980 ، ص 234 - 239 .
 - الجنتحاني (الحبيب) ، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الاسلامي ، بيروت 1986 .
 - الجبدي (عمر بن عبد الكريم) ، العرف والعمل في المذهب المالكي ، المغرب والامارات ، 1984 .
 - الحجى (حياة ناصر) ، احوال العامة في حكم المالكي : دراسة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الكويت 1984 .
 - حجي (محمد) ، الزاوية الدلائية ، الرباط . د . ت .
 - حسن (محمد) القبائل والارياف المغربية في العصر الوسيط ، دار الرياح الأربع للنشر ، تونس 1986 .
 - قبيلة نفوسة ، مجلة كلية الآداب بالرباط ، 1983 .
 - وثيقة في التاريخ الريفي ، تحسيس هنشير بن منصور بالمهدية على رباط المنستير ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد 50 ، 1986 .
 - فروع جديدة من شجرة أنساب الحفصيين ، الكراسات التونسية ، 1982 .
 - الخميري (الطاهر) ، الأمثال العامة التونسية ، الدار التونسية للنشر ، تونس 1981 .
 - دندش (عصمت) ، دور المرابطين في نشر الاسلام في غرب افريقيا ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت 1988 .
 - الدوري (عبدالعزيز) ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، مارس 1982 .
 - رزوق (محمد) ، الأندلسيون وهجراتهم الى المغرب خلال القرنين 16 و 17 ، الدار البيضاء 1989 .
 - روسي (ايتوري) ، طرابلس تحت حكم الاسبان وفرسان مالطا ، ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي ، طرابلس 1985 .
 - السعداوي (أحمد) ، الآفات والكوارث الطبيعية بالمغرب الوسيط (IX-V هـ / XV-XI م) ، شهادة كفاءة في البحث ، تونس 1987 .
 - سعيد (محمد) ، القبائل الهلالية والسليمية وعلاقتها بالدولة الحفصية ، شهادة كفاءة في البحث ، تونس 1987 .
 - سعيدان (عمر) ، علائق الحفصيين ببلاد آراغون في عهد جاكمو الثاني ، سوسة 1985 .
 - سيرة بني هلال ، أعمال الندوة العالمية الاولى حول السيرة الهلالية ، تونس 1990 .
 - الشابي (علي) ، أحمد بن مخلوف الشابي وفلسفته الصوفية ، الدار التونسية للنشر ، 1979 .
 - عرفة الشابي ، تونس ، الدار العربية للكتاب ، 1982 .
 - ابن شقرون (محمد بن أحمد) مظاهر الثقافة المغربية ، الدار البيضاء 1982 .
 - شيخة (جمعة) ، ثورة المورقيين بإفريقية ، الكراسات التونسية ، عدد 117 ، 118 ، 1981 ، ص 91 - 122 .
 - الشبخلي (صباح) ، الهلاليون في المغرب ، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية ، عدد 70 / 71 ، 1982 .
 - الطالب (محمد) ، الدولة الأغلبية ، دار الغرب الاسلامي ، 1985 .
 - دراسات في تاريخ افريقية وحضارتها ، تونس 1982 .
 - الطاهري (أحمد) ، عامة قرطبة في عهد الخلافة ، الرباط (منشورات عكاظ) ، 1989 .
 - الطويلي (أحمد) ، الحياة الأدبية بتونس في العهد الحفصي . دكتورا (مرقونة) تونس 1985 .
 - القبلي (محمد) ، مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط ، الدار البيضاء 1987 .
 - قيقية (عبد الرحمان) ، من اقاصيص بني هلال ، تونس الدار التونسية للنشر ، 1987 .
 - عبد الوهاب (حسن حسني) ، كتاب العمر ، تحقيق البشير البكوش والعروسي المطوي ، جزءان ، تونس 1992 .
 - ورقات في الحضارة العربية بإفريقية التونسية ، مكتبة المنار ، تونس 1972 .
 - العلام (عز الدين) ، السلطة والسياسة في الأدب السلطاني ، الدار البيضاء ، 1991 .
 - عنان (عبد الله) ، تاريخ دولة الاسلام في الأندلس في عهد المرابطين والموحدين ، بيروت . 1968 .
 - عياد (محمود) ، جوانب من الحياة الاجتماعية في المغرب الأوسط ، الجزائر 1982 .

- غراب (سعد) ، كتب الفتوى وقيمتها الاجتماعية ، حوليات الجامعة التونسية ، عدد 16 ، 1978 .
 - كاهان (كلود) ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، بيروت 1983 .
 - لايدوس (ايرا) ، المدن الإسلامية في عهد المالكي ، بيروت 1987 .
 - ليفي بروفنسال ، مؤرخو الشرفاء ، تعريب عبد القادر الخلافي ، مطبوعات دار المغرب الرباط ، 1977 .
 - لي تورنو (روجي) ، حركة الموحدين في المغرب ، تونس ، الدار العربية ، للكتاب 1982 .
 - ابن مامي (محمد الباجي) ، مدارس مدينة تونس في العهدين الحفصي والمرادي ، شهادة التعرق في البحث ، تونس 1980 .
 - مردك بك (خليل) ، كتاب الأعرابيات ، دمشق ، 1964 .
 - المرزوقي (محمد) ، قابس جنة الدنيا ، القاهرة 1962 .
 - مزين (محمد) ، فاس وباديتها (1549 - 1634) جزءان ، الرباط 1986 .
 - المطوي (محمد العروسي) ، السلطنة الحفصية : تاريخها السياسي ودورها في المغرب الاسلامي ، بيروت ، دار الغرب الاسلامي 1986 .
 - المكيب (نجم الدين غالب) ، مدينة طرابلس عبر التاريخ ، الدار العربية للكتاب 1978 - ابن منظور ، لسان العرب ، دار المعارف ، القاهرة ، دون تاريخ .
 - المنوني (محمد) ، بحث عن مجموع رسائل ديوانية نادرة ، دعوة الحق : عدد 7 ، 1989 ص 218 .
 - حضارة الموحدين ، الدار البيضاء ، 1989 .
 - المصادر العربية لتاريخ المغرب ، الرباط (جامعة محمد الخامس) 1989 .
 - ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين ، الرباط ، 1979 .
 - موسى (عز الدين احمد) ، النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي ، بيروت 1983 .
 - مؤنس (حسين) ، فتوى الونشريسي ، أسنى المتاجر ... ، صحيفة المعهد المصري للدراسات الاسلامية 1957 ، عدد 5 .
 - نصار (ناصيف) ، الفكر الواقعي عند ابن خلدون ، بيروت ، دار الطليعة 1965 .
 - ندوات :
 - ادب الرحلة ، مكناس 1993 .
 - الانثروبولوجيا والتاريخ ، الدار البيضاء 1988 .
 - التاريخ وأدب المناقب ، الرباط ، 1988 .
 - تجارة القوافل ودورها الحضاري ، المنظمة العربية للتربية ، بغداد ، 1984 . التراث المغربي الأندلسي ، الدار البيضاء 1991 .
 - تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي ، الرباط ، 1988 .
 - المدينة في تاريخ المغرب العربي ، الدار البيضاء 1988 .
 - مسألة المدينة والمدينة العربية ، مجلة الفكر العربي ، أكتوبر / نوفمبر 1982 .

1972.

- Bolens . L, *Agronomes Andalus du moyen-âge*, Paris 1978 .
 - Pain quotidien et pain de disette dans l'Espagne Musulmane, *Annales E SC*, n°3-4, mai-août 1980, pp. 462-470 .
 Bono . S, Documenti inedite rari sulla storia della Tunisia negli anni 1573-1574, *Studi Maghrebini*, I, 1966, pp. 91-101 .
 - *Tunisi et La Golette negli anni 1573-1574* .
 Bourin Derruau . M, *Temps d'équilibres, temps de ruptures*, Paris 1992 .
 Braudel .F ., *Ecrits sur l'histoire*, Paris 1969 .
 Brett, M., Arabs, Berbers and holymen in Southern Ifriqiya, *C. T.*, n°117-118, 1981, pp. 533 et suivantes .
 - Sijil Al- Mustansir, *Actes du Ier congrès d'Histoire du Maghreb*, Tunis 1975, p. 101 et suivantes .
 Brunschvig . R, *La Berbérie Orientale sous les Hafside*, 2 T, Alger- Paris 1940 .
 - *Deux récits de voyages inédits en Afrique du Nord au XVème s.* : Adorne et Ibn Abdel Bassit, Paris 1936 .
 - *Etudes d'Islamologie*, 2 T, Paris 1971 .
 - Mesures et capacités dans la Tunisie médiévale, *R. A.*, 3-4 Trim., TII, 1935, pp. 36-96 .
 - Nuba- Nubiya, *R. T.*, 1935, pp. 149 -157 .
 - Ibn As-Shamma', *AIEO*, Alger 1934-1935, pp. 193-232 .
 Cahen, C., L'évolution de l'Iqta', *Annales ESC* ., 1953, pp. 25-52 .
 - Pour Une Histoire de l'agriculture, *JESHO*, XIV /I, April 1971 .
 - Mouvements populaires et Autonomie Urbaine, *Arabica*, 1958, n° . 5, pp. 225-250, 1959, n° . 6, pp. 25-56., 233-265 .
 - Quelques mots sur les Hilaliens, *JESHO*, vol. XI, mars 1961, p. 131 et suivantes .
 - Reflexions sur l'usage du mot féodalité, *JESHO*, III, pp. 4-20, 1959 .
 - Reflexions sur le waqf ancien, *Studia Islamica* 1961, n° . 14 .
 Carpentier , Autour de la peste noire (XIV s), *Annales ESC*, 1962 .
 Carrere, *Barcelone, Centre économique*, Paris 1972 .
 Cara Baroja, Norias, azudas, acenas, *Revista de Dialectologia y Tradiciones Populares*, X, pp. 29 - 160 .
 Chalmetta . P., *El Senor del Zoco en Espana*, Madrid 1973 .
 Cambuzat, P, L L'évolution des cités du Tell en Ifriqiya du VII au XI s., Alger 1972 .
 Carmen, Romero Funes, *Emigrados Andalusies Al Norte de Africa y Oriente Medio*, (Siglo VIII-XV), Thesis, Direc. Molina, Granada, 1988-89 .
Cartographie Archéologique et Historique, Paris, Institut Pédagogique National, Paris 1970 .
 Chastagnol, Citadins et grands nomades dans l'histoire de l'islam, *S. I.*, XXXIX, 1969 .
 Colin, La noria Marocaine et les machines hydrauliques dans le monde Arabe, *Hespéris* 1932, pp. 22-61 .
 Colloque : *La cité dans l'histoire du Maghreb*, Casablanca 1990 .

Bibliographie

- Agilar Sebastien, V, Aportacion de Los Arabes Nomades a la organizacion militar del ejercito Almohade, *Al-Qantara*, XIV, 1993, pp. 394-415 .
 Alarcon, *Documentos Arabes del Archivo de la corona de Aragon*, Madrid, 1940 .
 Al- De Premare, *Maghreb et Andalousie au XIV e s.*, Lyon 1981 .
 Almagro, A ., La Torre de Romilla, una torre Nazari en la Vega de Granada, *Al-Qantara*, Vol. XII, 1991, Fasc. 1, pp. 225-250 .
 Amari .M, *Diplomi Arabi del Archivio Fiorentino*, Firenze, Le Monnier, 1863 .
Biblioteca Arabo - Sicula (3 fasc + 1 vol. pour appendices) .
 Arribas Palan, M., Une lettre de Martin d'Aragon à Abu Faris de Tunis *Ibla*, 1955, n. 71, pp.349-356 .
Atlas Archéologique de la Tunisie, édit. Babelon, Cagnat, Reinach, Paris 1893 .
 Ayyub, A., Sirat Bani Hilal, A propos de quelques manuscrits conservés à Berlin Ouest, *Revue d'Histoire Magrebine*, n°33-34, 1984 .
 Attié Attié, B., L'origine d'Al Filaha ar -Rumiya et du pseudo-Qustus, *Hespéris-Tamuda*, 1972 .
 A . Babaker, *Les Relations entre le Tchad et l'Ifriqiya*, D.R. A ., Tunis 1992 .
 Baker . A, Wadran, a key to an enigma, *Arabica*, 1984, Fasc. 2, T XXX .
 Bazzana, A ., *Habitat médiéval et structures du peuplement dans l'Espagne Orientale*, Madrid 1992 .
 Bédoucha. J, Système hydraulique et société dans une oasis Tunisienne, *Etudes Rurales*, 1976, n. 62, Janv. -Fév. 1976 .
 Bel . A, *La religion musulmane en Berbérie*, Paris 1938 .
 - *Sidi Bou Medyen et son maître Ed-Daqqaq à Fès*, Paris 1884
 Ben Cheneb, M., La Farisiyya ou les débuts de la dynastie Hafside, *Hespéris* 1928, pp. 23-37 .
 Benito Patron, R ., Les manuscrits agricoles Arabes de la Bibliothèque nationale de Paris, *Hespéris -Tamuda*, 1969 .
 Berardi, La médina de Tunis, *Architecture d'Aujourd'hui*, n° . 153, 1971 .
 Berque, J., *Etudes d'Histoire Maghrébine*, Paris 1940 .
 - Les Hilaliens repentis ou l'Algérie rurale au XV s. , *Annales ESC*, n°5, sept. -oct. 1970 .
 - *L'Intérieur du Maghreb*, XV-XIX, Paris 1978 .
 - En lisant les nawazils Mazouna , *Studia Islamica*, T II, 1970 .
 - Le monde méditerranéen, retour à Mazouna, *Annales E.S.C.*, 1970-1974 .
 - Notes sur l'histoire des échanges dans le Haut Atlas occidental, *Annales ESC*, 1953 .
 - Du nouveau sur les Bani Hilal , *Studia Islamica*, T XXXVI,

- Friedmann, *Villes et campagnes, Civilisations urbaines et civilisations rurales*, Paris 1953.
- Garcin, J. C., Le système militaire Mamluk et le blocage de la société Musulmane médiévale, *Annales Islamologiques*, T XXIV, Le Caire 1988, pp. 94-110.
- Gardet, L., *La cité Musulmane*, Paris 1958.
- Gastan, A., *La conquête de Tunis en 1535 racontée par deux écrivains Franco-Courtois*, Besançon 1891.
- Gautier, F., *Le passé de l'Afrique du Nord*, Paris 1952.
- Ghrab, S., *Ibn Arafa et le Malikisme en Ifrikya au VIII / XIV^{ème} s.*, Tunis 1992.
- Gellner, E., *Arabs and Berbers from tribu to nation in North Africa*, London 1973.
- Saints of Atlas*, Londres 1969.
- Guichard, P., Le peuplement de la région de Valence.. *Mélanges de la Casa de Velazquez*, 5, pp. 103-158.
- Structures Orientales et occidentales dans l'Espagne Musulmane*, Paris 1977.
- Le problème de l'existence de structures de type féodal dans la société d'Al-Andalus, *Structures Féodales et Féodalisme dans l'Occident Méditerranéen*, Rome 1968.
- L'eau dans le monde Musulman médiéval, *L'Homme et l'eau en méditerranée et au Proche Orient*, Lyon, pp. 117-124.
- Les Musulmans de Valence et la reconquête*, XI- XIII s., Damas, 1991.
- Goitein, S. D. *A Mediterranean Society*, University of California Press, 1967.
- Letters of medieval Jewish Traders*, Princeton University Press, 1973.
- Studies In Islamic History and Institutions*, Leiden, Brill, 1968.
- Artisans en méditerranée Orientale, *Annales ESC*, 1964, n. XIX, septembre.
- Golvin, L., *Essai sur l'Architecture religieuse Musulmane*, T IV, Paris 1979.
- Heers, J., *Gênes au XV^{s.}*, Paris 1966.
- Le Clan familial*, PUF, Paris 1974.
- Gênes et l'Afrique du Nord vers 1450, *Annuario di Estudio Medievale*, 1991, n°233-245.
- Le Sahara et le commerce médit. à la fin du moyen-âge, *I.E.O.*, T XVI, 1958, pp. 247-258.
- Hocquet, *Le sel et le pouvoir de l'an 1000 jusqu'à 1789*, Paris 1984.
- Le sel et la fortune de Venise*, 2 T., Lille, 1978-79.
- Hourani, A. H. and Stern, S. M., *The Islamic city*, Oxford 1970.
- Ibn Al-Abbar, Politic I Escriptor Arab valencia, *Actes del Congres Internacional Ibn Al-Abbar i el seu temps*, Onda, Valencia 1990.
- Ibn Awwam, *Le Livre de l'Agriculture*, Traduit par Clément -Mullet, Edit. Bouslama, Tunis 1977.
- Jaït, H., *Al-kufa naissance d'une cité Islamique*, Paris, Maisonneuve 1990.
- Jehel, G., *La méditerranée médiévale*, de 350-1450, Paris 1992.
- Les Génois en méditerranée Occidentale*, Fin XI- début XIV s., Paris 1992.
- Idris, H. R., *La Berbérie Orientale sous les Zirides*, Paris 1962.
- Le mariage en Occident Musulman d'après un choix de Fetwas médiévales extraites du Mi'yar d'Al-Wansharisi, *Studia Islamica*, T II, p.1970.

- Coloquio : La Cuidad Hispanico, siglo XIII al XVI, Septiembre 1981, *Revue Hispana*, n°162, Madrid 1986.
- Cressier, P., *Les châteaux ruraux d'al-Andalus*, Madrid 1988.
- Cuoq, *Recueils des sources Arabes concernant l'Afrique Occidentale du VIII^{ème} au XVI^{s.}*, Paris 1975.
- Cusa, S., *I Diplomi Greci ed Arabi di Sicilia*, Palermo 1868.
- Daoulatti, A., *Tunis sous les Hafside*, Tunis 1976.
- Day, J., Prix agricoles en méditerranée à la fin du XIV^{ème} s., *Annales ESC*, Juillet-Août 1961.
- De Epalza, La dualidad campello - fahs en el - espacio agricole de Al-Andalus, *Sharq Al-Andalus*, n°9, 1987.
- Etudes sur les moriscos Andalous en Tunisie*, Madrid -Tunis 1973.
- De Mondoza, Documents inédits sur l'Histoire de l'occupation Espagnole en Afrique, *Revue Africaine*, 1877, pp. 219 et suivantes.
- De Planhol, X., Les Fondements géo. de l'Histoire de l'Islam, Paris 1968.
- De Premare, Documents Inédits, *Revue Africaine*, 1875, n°19.
- Dermenghem, E., *Le culte des saints dans l'Islam Maghrébin*, Paris 1982.
- Despois, J., *La Tunisie Orientale, Le Sahel et la Basse Steppe*, Paris 1955.
- Le Djebel Ousselat, les Ousseltiya et les Kooub, *C.T.*, n 28, VI Tr. 1959.
- Devisse, J., Routes de commerce et échanges en Afrique Occidentale en relation avec la méditerranée, *Revue d'Histoire Economique et sociale*, 1972, n° 1, pp. 42-73.
- Dhina, A., *Le royaume Abdelouadide à l'époque d'Abu Hammou Moussa et d'Abou Tachfin*, Alger, s. d.
- Les Etats de l'Occident Musulman au XIII, XIV, XV s.*, Alger 1984.
- Diehl, *L'Afrique Byzantine*, Paris 1896.
- Dolores Rodriguez Gomez, M., *El Islam en la costa Granadina*, Granada 1993.
- R. Dozy, *Le Calendrier de Cordoue*, Leiden 1961.
- Dufourcq, *L'Espagne Catalane et le Maghrib au XIII et XIV s.*, Paris 1966.
- Berbérie et Ibérie Médiévale : Un problème de rupture, *Revue Historique*, T CXL, 1968, pp. 293-324.
- Les Catalans, la méditerranée, la Sicile, *Annales ESC*, 1968, 1120-1123.
- Chrétiens et Musulmans durant les derniers siècles du moyen -âge : *Congresso International d'istoria mediterranea*, I, Actas 1980, pp. 207.
- Les Relations de la péninsule Ibérique et de l'Afrique du Nord au XIV^{siècle}, *Anuari de Estudios medievales*, VII, pp. 39-65.
- La vie quotidienne dans l'Europe médiévale sous domination Arabe*, Paris 1978.
- Documents Inédits sur la politique Ifrikienne de la Couronne d'Aragon, Barcelone 1954.
- Fahd, *Le Calendrier des Travaux agricoles d'après Al Filaha An-Nabatiyya, Hespéris* 1960.
- Conduite d'une exploitation agricole d'après L'agriculture Nabatéenne, *Hespéris -Tamuda* 1972.
- Ferhat, H., *Le Maghreb au XII et XIII s. : Les siècles de la foi*, Edit. Wallada, Casablanca 1992.

Mirot, Le siège de Mahdia en 1390, *Revue des Etudes Islamiques*, Paris 1932 .
 Molina, Luis, *Una descripción anonima de Al-Andalus* (Dhikr Bilad Al-Andalus), Madrid 1983 .
 Molina Lopez, E., *Murcie y El Levante Espanol en el siglo XIII*, Granada 1978 .
 Dos importantes privilegios a los emigrados Andalusies en El norte de Africa en El siglo XIII, *Cuadernos de Historia del Islam*, n°9, Granada, pp. 5-26 .
 Mollat, *Les pauvres au moyen-âge*, Paris 1978 .
 Monchicourt, *Etudes Kairouanaises : Kairouan et les Chabbia*, Tunis 1939 .
Essai Bibliographique sur les plans imprimés de Tripoli, Djerba et Tunis, R.A., 1925, 4 Trim., pp. 387 et suites .
 Montagne, R., *Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc*, Paris 1930 .
 Mumford, L., *La cité à travers l'Histoire*, Paris 1964 .
 Ould Cheikh, *Eléments d'Histoire de la Mauritanie*, Nouakchott, 1988 .
 Oumlil, A., *L'histoire et son discours*, Casablanca 1982 .
 Pegolotti, B., *La practica della mercatura*, edit. A. Evans, Cambridge 1936 .
 Pellisier, *Description de la Régence de Tunis*, Tunis 1980 .
 Penet, P., *L'Hydraulique agricole dans la Tunisie méridionale*, Tunis 1913 .
 Pistarino, G., *Notai Genovesi In Oltremare Atti Rogati A Tunisi Da Pietro Battifoglio* (1288-1289), Genova 1986 .
 Pirenne, H., *Les villes au moyen-âge*, Bruxelles 1939 .
 Poliak, A., Les Révoltes populaires, *Abstracta Islamica*, Ve série, 1932-34 .
 Poncet, J. Le mythe de la catastrophe Hilalienne, *Annales ESC*, 1968, pp. 1101-1105 .
 Powers, D. S., Fatwas as sources for legal and social history, *Al-Qantara*, vol. XI, Fasc. 2, Madrid 1990 .
 La Primaudaie, Documents Inédits sur l'Histoire de l'Occupation Espagnole en Afrique, R. A., 1875,-1879 .
 Pringle, *The Defense of Byzantine Africa from Justinian to the Arab Conquest*, Oxford 1981 .
 Raymond, A., Les Rapports villes-campagnes, *Terroirs et Sociétés au Maghreb et au Moyen - Orient*, Lyon 1987 .
 Rectenwald, G., *Le contrat de Khemmasset dans l'Afrique du Nord*, Paris 1912 .
Relaciones de La Peninsula Ibérica con El Maghreb, Ed. Garcia-Arenal, 1988, Consejo Superior de Investigaciones Científicas, 1988 .
 Rodriguez, M., *La Intervencion de los Benimerinos*, Madrid CSIS, 1992, .
 Romano, R., A propos du commerce du blé dans la méditerranée des XIV et XV s., *Hommage à L. Febre*, T II, Paris 1953 .
 Roncayollo, M., Géographie des villages désertés, *Annales ESC*, 1970-1972 .
 Rosenberger, B., et Triki, H., Famines et Epidémies au Maroc aux XVI et XVII s., *Hespéris - Tamuda*, 1973 .
 Salama, P., *Les voies Romaines d'Afrique*, Alger 1951 .
 Sebag, P., *Une Relation inédite sur la prise de Tunis par les Turcs en 1574*, Tunis 1971 .
 Sebastien, Aguilar, Aportacion de los Arabes nomades a la organizacion militar del

Kably, M., *Société, pouvoir et Religion au Maroc à la fin du moyen- âge*, Paris 1986 .
Variations Islamistes et Identité du Maroc médiéval, Paris 1989 .
 Khawam, R., *Les Délices du coeur, Ahmed Tifashi*, Paris 1989 .
 Khelifa, A., Le port de Hunayn au moyen-âge, *115 Congrès Nat. des sociétés Savantes*, Avignon 1990, pp. 379-392 .
 Kolendo, J., *Le Colonat en Afrique sous le Haut Empire*, Paris 1976 .
 Kotula, T., Un Témoignage d'Al-Bakri et le problème de la Ratio Privata Sévérienne en Tripolitaine, *Antiquités Africaines*, TXXII, 1986 .
 Laroui, A., *Hitoire du Maghreb*, Essai de synthèse, Paris 1970 .
 Lanfreducci et Bosio, *Costa e discorsi di Barbaria*, R. A., 1925 .
 Lefebvre, *Du Rural à l'Urbain*, Paris 1970 .
 Le Goff, J., *Faire L'Histoire*, 3 T, Paris 1974 .
 Levi -Provençal, *Lettres Almohades*, Rabat 1992 .
Les Historiens des Chorfas (XIV -XX s.), Paris 1922 .
 Lewicki, T., A propos d'une liste de tribus Berbères, *F. O.*, 1959 .
Etudes Maghrébines Soudanaises, Varsovie 1976 .
 Lezine, A., *Deux villes d'Ifriqiya*, Tunis -Paris, 1971 .
 Lombard, M., *Les Textiles dans le monde Musulman*, Paris 1978 .
 Lopez, R. S. et Raymond, I. W., *Medieval Trade in the mediterranean world*, New york - London 1961 .
 Lopez-Morillas, C., *Los Berberes Zanata en la Historia y la Leyenda*, Al-Andalus 1977 .
 Lopez de la Plaza, *Al-Andalus : mujeres, sociedad y religion*, Malaga 1992 .
 Louis, A., *La Tunisie du Sud : Ksars et villages de crêtes*, Paris 1975 .
 Mahjoubi, A., De la fin de l'antiquité au haut moyen-âge, *Congrès National des Sociétés Savantes*, Montpellier 1985 .
 Malowist, M., Quelques Observations sur le commerce de l'or dans le Soudan Occidental au moyen-âge, *Annales ESC*, 1970-72 .
 Malpica Cuello, A., *El Cultivo de la cana de azucar en la costa Granadina*, Granada 1988 .
 G. Marçais, *Les Arabes en Berbérie du XI au XIV s.*, Constantine -Paris 1913 .
 Martinez-Montavez, Dos Descripciones de la ciudad Al momento de la empresa (1535), *Revista de la Universidad de Madrid*, 1970, Vol. XIX, Novembre 1973 .
 Mas- Latrie, *Relations et Commerce de l'Afrique Sept. le au moyen-âge*, Paris 1866 .
Traité de paix et de commerce .., Paris 1865 .
 Masia de Ros, *Historia General de la piratería*, Barcelona 1959 .
 Musqueray, E., *Formation des cités chez les populations sédentaires de l'Algérie*, Paris 1983, 374p .
 Mauny, *Tableau géo. que de l'Ouest Africain au moyen-âge*, Dakar 1961 .
Les Siècles Obscurs de l'Afrique Noire, Paris 1970 .
 Melis, F, La Lana della Spagna mediteranea et della Barbaria Occidentali ni sicoli XIV-XV, *Mercaderes Italianos en Espana*, Seville 1976 .
 Menjot, D., *Murcie au Bas mouyen-âge*, Thèse d'Etat (Dactylographiée), Nice 1991 .

Liste des Abréviations

Annales ESC	Annales, Economies, Sociétés, Civilisations
A. A. T.	Atlas Archéologique de Tunisie
A. I. E. O.	Annales de l'Institut d'Etudes Orientales
C. S. I. S.	Consejo Superior de Investigaciones Scientificas
C. T.	Cahiers de Tunisie
D. R. A.	Diplôme de Recherches Approfondies
E. I.	Encyclopédie de l'Islam
J. A. H.	Journal of African History
J. E. S. H. O.	Journal of Economic and Social History of the Orient
R. A.	Revue Africaine
R. E. I.	Revue des Etudes Islamiques
R. H.	Revue Historique
R. O. M. M.	Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée
R. T.	Revue Tunisienne
R. T. S. S.	Revue Tunisienne des Sciences Sociales
R. O.	Rocznik Orientalistyczny
S. I.	Studia Islamica

- ejercito Almohade, *Al-Qantara*, XIV, 1993, pp. 393-441.
- Serjeant, R. B., *The Islamic city*, Unesco 1980.
- Shatzmiller M., *L'historiographie Mérinide*, Brill 1982.
- Islam de campagne et Islam de ville, *Studia Islamica*, LI, 1980, n° 51.
- Solignac, Recherches sur les Installations hydrauliques de Kairouan et des Steppes Tunisiennes du VII au XI s., *Annales IEO*, 1952, T X, Alger.
- Travaux Hydrauliques Hafside de Tunis, 2ème Congrès de la Fédération des Sociétés Savantes d'Afr. du Nord, 1936.
- S. Soucek, *Tunisia in Kitab -I- Bahriye By Piri-Reis*, Culumbia 1970.
- Soyous, *Le Commerce des Européens à Tunis*, Paris 1929.
- Talbi, M., Droit et économie en Ifriqiya au III-IV s., *Etudes d'Histoire Ifriqiyenne*, pp. 185-231.
- Thébert, Y et Biget, L., *L'Afrique après la disparition de la cité classique : Cohérence et rupture dans l'histoire Maghrébine*, Rome 1970.
- Bulla Régia, *Encyclopédie Berbère*, Aix 1989.
- De la cité Antique, C.T., Avril 1986, pp. 31-46.
- Tissot, *Géographie comparée de la province Romaine d'Afrique*, 2 T, Paris 1884.
- Torras Balbas, Extension y demografia, *Ciudades*, TI pp. 93-104.
- Touati, H., En relisant les nawazil Mazouna, *Studia Islamica*, LXIX, 1989.
- Approche sémiologique et historique d'un document hagiographique Algérien, *Annales ESC*, sept-octobre, 1989, n°5, pp. 1205-1228.
- Le Tourneau, Un personnage important du mouvement Almohade : Abu Hafis Umar Al-Inti, *Atti di Congresso Intle di Studi Nord-Africani*, Cagliari, 1965, pp. 83-112.
- Urvoy, D, Structures du monde des Ulémas à Bougie au VII/XIII, *S.I.*, n°43, 1976, pp. 87-104, 12, 1978.
- Vallvé, J. La emigracion Andalusi Al Magreb en el Siglo XIII, *Relaciones de la Peninsula Iberica con El Magreb*, Madrid 1992.
- Verlinden, C, La grande peste de 1348 en Espagne, *Revue Belge de philologie et d'Histoire*, 1938.
- Vanacker, C., Géographie économique de l'Afrique du Nord, *Annales ESC*, 1973.
- Lagardère, *Campagnes et paysans d'Al-Andalus*, Paris 1993.
- Villar, P. *Or et monnaie dans l'Histoire*, Paris 1974.
- Von Sivers, P., Back to nature : the agrarian foundations of society according to Ibn Khaldoun, *Arabica* T XXVII, fasc. I.
- Wiet, G., Le traité des famines de Maqrizi, *JESHO*, n°5, 1962, pp.1-90.
- Zanon, J. *Topografia de Cordoba Almohade a traves de las Fuentes Arabes*, Madrid 1989.
- Zbiss, S.M., *Les Inscriptions de Gorjani*, Tunis 1970.

فهرس الأعلام والشعوب والقبائل

أ

- الأبري علي: 639
ابن آدم، يحيى: 304
ابن الأبرار: 711, 601, 586, 580, 23, 19
737, 712
الآبي: 700, 698, 658, 187, 159, 156, 21
712, 787, 788, 809
الآبلي، محمد بن إبراهيم: 702
الآبياني، أبو العباس أحمد: 324
بنو الأثبج: 30, 39, 40, 41, 43, 47, 45, 98, 50, 101-102, 235, 110, 662, 327
ابن الأثير: 777, 243, 206, 28, 18
ابن الأجياري أبو زكرياء: 664
الأجي: 787, 730, 726, 725, 718, 342
الأحمد: 145
أولاد أحمد: 137, 144, 327, 299, 650, 629
أحمد بن أحمد بن إدريس: 124
أحمد بن رقي: 124
أحمد بن عثمان بن إدريس: 113
أحمد بن كعب: 117, 116
أحمد بن مسكين: 124
أولاد الأحمر: 575, 132
ابن الأحمر أبو عبد الله: 576
أولاد الأخضر: 135
إخوان الصفاء: 746, 486
إدريس، هادي روجي: 9
الإدريسي: 194, 142, 140, 66, 28, 29, 19, 295, 290, 289, 222, 211, 209, 206, 198, 498, 493, 471, 262, 427, 424, 398, 301
أدورن: 495, 246, 191, 170, 165, 160, 80, 70
أرجان: 384
الأرنبي، أبو محمد عبد الكريم: 663
أزدغة: 151
أبو إسحاق إبراهيم (السلطان): 107
327, 322, 164, 151, 118, 116, 108, 762, 720, 679, 677, 585, 584, 579, 467, 360
اسماعيل، محمود: 466
الإسماعيلي أبو عبد الله بن قائد: 669
الاسبان: 256, 122, 13, 7
الاشبيلي، ابن الدباغ: 574
الاشبيلي، أبو عمرو: 795
الأصابع: 144
أصبع: 352
الاعشاش: 235, 233, 117, 116
ابن أعين، هرثة: 281, 247
- الآغالبية: 451, 399, 324, 17
ابن الأغلب، زيادة الله: 161
ابن الأغلب، أبو إبراهيم أحمد: 523, 485, 259
الأغزان: 46
ابن الأكوع، سلمة: 88
سمير أمين: 97
الأنتي، أبو حفص عمر: 579
أبن الأندلسي: 599
الاندلسي، عبد الرحمان: 591, 585
الانصاري، أبو عبد الله: 180
الانصاري، أبو عمران: 631
ابن أومغار: 692
الأيوبي، صلاح الدين: 45, 69, 691, 707, 737
- ب
ابن باديس: 32, 319, 504, 649, 741
بنو بادين: 102
البحير: 134
البدارثة: 131, 90, 510, 132
ابن البراء: 595, 698, 712, 765, 767
برانشفيك: 9, 24, 144, 241, 455, 268, 466
البربر: 135, 132, 125, 103, 101, 92, 90
أولاد الأحمر: 403, 391, 332, 307, 146, 143, 139, 138, 668, 662, 646, 574
بربروس، خير الدين: 137
البرجيني: 544, 68
البرزلي: 165, 137, 136, 70, 69, 61, 22, 21
175, 181, 191, 209, 217, 218, 223
307, 264, 316, 330, 337, 347, 355
330, 316, 307, 366, 362, 369, 373
374, 377, 396, 419, 424, 428, 430
437, 455, 469, 473, 486, 487, 512
523, 529, 533, 534, 540, 547, 590
595, 604, 611, 626, 627, 695, 636
642, 649, 658, 660, 664, 695, 698
700, 702, 705, 713, 716, 717
719, 722, 728, 733, 736, 741, 739
744, 746, 747, 750, 787, 792, 793
795, 808, 810
برسلو، ميكال: 13
ابن برطلة: 182, 578
البرقي، أبو زكريا المهدي: 765, 700, 698
بركات، أبو حفص الكنان: 744
برأنا: 388
ابن البسطي: 592, 590, 341, 79, 78
البطرني، أبو الحسن: 749, 590, 517

البطرني، أبو عبد الله: 648
البسوة: 209

- ابن بطوطة: 697, 506, 433, 283, 236, 78, 19
أبو البقاء خالد: 117, 684
أبو البقاء بن أبي زكرياء: 324
ابن أبي بكر، أحمد: 22, 64, 139, 176
198, 204, 209, 234, 235, 243
247, 285, 290, 293, 389, 396
397, 401, 405, 407, 445, 453
ابن البلط، محمد بن مسعود: 106 - 113
البلنسي، أحمد بن عمار: 731
ابن بلوغين، حماد: 32
البلوي، أبو علي حسن بن خلدون: 421
البلوي، خالد: 19, 575
أولاد بليل: 116, 127, 131, 134, 191, 327, 654, 684, 688
ابن بليل، حمزة بن عمر: 117, 118, 121
البليلي، منصور بن حمزة: 120
بليتوس: 384, 389
البنولي، أبو القاسم: 596, 592, 589, 505, 78
البوذري: 716
أولاد بورخيص: 134
بوليك: 10
أولاد بوسمير: 235
بونسي: 10, 12
البويهيون: 27
بيار الثالث: 678
بيدرو نافارو (أميرال): 247
بيروفاندس سرغواية: 323
بيري راييس: 277, 246, 244, 212, 161
البيشاني، مارتيلو: 449
بيقولوتي: 23
بيني: 389
تاجرا: 48
التاجري، عبد الله: 430
تارشنا، أبو عبدالله بن تيفات: 29
ابن تاشفين: 118
ابن تافراجين: 682, 182, 178, 176, 74, 791, 783
التباسي، سالم: 768, 742, 665, 656, 597
التجاني: 81, 68-64, 59, 28, 24, 19
115, 122, 136, 140, 141, 144
148, 199, 231, 234, 236, 262, 238
264, 270, 277, 281, 285, 291, 293
325, 385, 399, 408, 436 - 445
453, 472, 474, 538, 539, 712, 708

ت

- 725, 735, 775, 779, 766, 787
التجاني، أبو الحسن علي بن إبراهيم: 181
التجيبسي السبيتي: 19
الترجمان، عبد الكريم: 504
الترجمان، عبدالله: 504, 459, 22, 718
الترجمان، عثمان: 504
الترجمان القابسي: 504
الترشقي، أبو الحسن علي: 267, 268
التطيلي، ابن الامام: 519
ابن تفربردي، 18
التكودي، علي الشريف: 214
التلكاتي الصنهاجي علي بن اسماعيل: 697
ابن التلمساني: 713
تمولست: 67
تميم بن المعز: 436
التميمي، أبو عبدالله محمد: 374, 378, 381, 504
التنبكي، أحمد بابا: 19
التنسي، محمد بن عبدالله: 18
بنوتوبة: 101, 99
بنوتوجين: 325, 109, 91
توزين: 143
ابن تومرت: 542, 543, 629
ابن تيمية: 750, 748, 744, 700, 698
التيفاشي: 24
بنوثابت: 692
ابن ثعلب أبو القاسم: 669
بنو ثور: 780
ج
أولاد جابر: 126
ابن الجارود: 65
الجازية الهلالية: 780
الجاسوس، عمر: 182, 184
أولاد جامع: 114, 115, 130, 270
أبو جبار: 146
جبارة بن كامل: 42, 41
الجبناني، أبو اسحاق: 90
ابن جببر: 19, 695
الجدالي، يحيى بن إبراهيم: 29
الجميوي: 798, 788, 786, 591
الجليدي، محمد: 651, 630, 260, 259, 256
763
الجدامي، أبو محمد عبد الله: 220
الجزنائي: 18, 24
الجزيري: 21
بنو جشم: 98, 47, 45, 43, 30
ابن جعفر محفوظ: 768, 742, 665
جعيط، هشام: 47

الجميعات : 132, 131 .

ابن الجلاب : 711 .

الجليزي ، أبو القاسم : 598, 583, 186 .

الجنائني : 20 .

الجندي ، جابر : 204 .

الجندي ، يعقوب بن سعيد : 205 .

الجندي ، أبو يوسف : 205 .

الجواري : 286-283, 147, 145, 144, 140 .

الجواوية : 146 , 284 .

الجياني ، أبو الحسن علي : 132, 214 .

جيرالدو : 548 .

جيسينيان : 206 .

الجيظالي : 20 .

ح

أولاد الحاج : 134 .

ابن الحاج الغرناطي : 793, 695, 577, 575 .

الحاجي أبو عمرو : 697 .

الحاجي أبو زكريا : 743, 742 .

ابن الحاجب : 711, 700, 698, 646 .

الحامي ، أبو جعفر أحمد بن خيران : 421 .

ابن الحباب : 726, 590, 342, 341, 330 .

ابن الحبير : 586 .

ابن حبيب : 423 .

الحبيبي أبو الزين : 668 .

الحبيبي عبد الله بن سلامة : 631 .

الحبيبي ، محمد : 213, 185, 159 .

الحجاج بن يوسف : 88 .

الحجاجي ، أبو محمد عبد الله : 213 .

ابن حجر العسقلاني : 700, 696, 609, 606 .

بنو حجري : 130-134, 159, 221, 650 .

657, 651 .

أبو حرب صولة بن خالد : 645 .

بنو حركات : 209 .

الحريري : 712 .

بنو حريز : 145 .

ابن حزم : 20 , 142 .

الحسن الحفصي : 256 .

حسن بن ثعلب : 41 .

حسن بن علي : 30 .

آل حسين : 132 , 131 .

بني أبي الحسين : 586 , 533 .

الحصري : 27 .

بنو حصن : 132, 125, 113 .

بنو حصين : 104 .

الحضرمي ابن عبد المهيمن : 701 .

الخطاب ، علي : 743, 633, 468, 190, 186 .

أبو حفص عمر : 271, 210, 151, 118, 116 .

520, 326, 682, 683, 685, 687, 725 .

775 .

الحفصيون : 97, 77, 73, 69, 53, 49, 17, 8, 7 .

107, 109, 110, 114, 117-119, 126 .

148, 152, 155, 156, 163, 168, 197 .

306-308, 326, 337, 400, 538, 544 .

581, 588, 689, 595, 737, 754 .

ابن حكيم (القائد) : 760 .

أولاد حكيم : 119, 116, 113, 88 .

121, 122, 125-132, 136, 192, 205 .

213-215, 226, 231, 245, 257, 327-332 .

332, 650, 662, 668, 689, 777 .

الحكيم ، علي بن يوسف : 22 .

ابن حكيم ، فارس بن جواد : 667 .

ابن حكيم ، محمد بن علي اللخمي : 182, 178 .

الحكيمي ، أبو رحمة غيث : 213, 225, 227, 230 .

326, 330, 332, 630, 653, 667-669 .

756, 764 .

الحكيمي ، أبو الزين محمد بن غيث : 330 .

الحكيمي ، أبو سعيد خلف الله : 213 .

الحماديون : 320, 215, 45, 40, 39 .

أبو حمارة : 109 .

الحمارنة : 144, 138 .

بنو حمزة : 328, 327, 104 .

أبو حمو موسى : 105 .

الحموي ياقوت : 234 .

الحميري : 389, 247, 234 .

الحميري أبو الحسن بن أبي مروان : 580 .

الحميري ، سالم بن أبي النور : 253, 252 .

الحميري ، أبو محمد عبد الناظر : 254 , 252 .

ابن حوط الله : 665 .

ابن حيدرة ، أبو العباس : 733 .

خ

ابن خاتمة ، الأندلسي : 606 .

ابن الخباز : 751, 595 .

بنو خراسان : 217, 159 .

الخرجة : 144 .

الخورف : 24 .

ابن الخطاب ، عمر : 319, 304, 97, 89 .

ابن الخطيب : 515, 505, 107, 93, 60, 24, 19 .

575, 606, 677 .

الخلاسي ، أبو محمد : 581 .

ابن خلدون (عبد الرحمان) : 30, 28, 24, 18, 14 .

51, 76, 89-97, 112, 114, 120-126, 131 .

134, 139-142, 154, 168, 179, 209, 233 .

308, 326, 336, 339, 341, 349, 401, 449 .

409, 461, 467, 486, 497-501, 509 .

529, 574, 578, 584-591, 601, 609 .

612, 619, 627, 640, 652, 658, 652 .

673, 677-683, 687, 693, 696, 697 .

699, 702, 704, 706-710, 718 .

749, 750, 751, 778, 780, 813, 818, 819 .

ابن خلدون الأندلسي : 591, 587, 584, 116 .

ابن خلدون ، الحسن بن محمد : 681, 678, 584 .

يحيى بن خلدون : 18 .

بنو خلاف : 333 .

بنو الخلط : 131, 39, 30 .

خليل : 700, 698 .

الخميري المغازلي ، أبو العباس أحمد : 649 .

ابن الخير : 398 .

د

داود (النبي) : 201 .

الدَّوودي : 319, 307 .

الدَّوودي ، أبو زيان : 159 .

بنو دباب : 138, 109, 108, 67, 51, 47, 44 .

144-148, 273, 274, 281, 282, 327 .

629, 650, 654, 664, 679, 753 .

ابن دباب ، عبد الله : 296 .

الدبابي ، مرغم بن صابر : 679 .

الدبابغ : 769, 504, 218, 64 .

ابن الدبابغ الحاجب : 688 .

ابن أبي دبوس : 688, 483 .

ابن دحية الكلبي : 665 .

الدرياسي ادريس : 764 .

بنو درجين : 34 .

الدريجيني : 390, 292, 290, 20 .

درغوث باشا : 257, 244 .

دريد : 780, 205, 159, 110, 101, 99, 98 .

الدريدي ، حسن بن سرحان : 780, 99, 39 .

دفركا ، عصمت : 504 .

دكالة : 214 .

الدكالي ، أبو عبد الله : 809, 759, 716, 698 .

الدكالي ، أبو مروان بن عبد الملك : 214 .

دلّاج : 201, 159, 137, 132, 116, 115 .

الدلائي الأندلسي : 290 .

بنو دمر : 171, 143, 142, 138 .

دهمان : 229, 227, 223, 214, 213, 134, 107 .

260, 229, 285, 668 .

الدهماني ، أبو القاسم : 159 .

الدهماني ، أبو عيسى : 667 .

الدهماني ، أبو يوسف : 255, 237, 213, 126 .

261, 544, 653, 664-670, 691, 698, 738 .

740, 742, 743, 753, 759, 764, 768-773 .

775, 779 .

الدّهوس : 104 .

الدّواودة : 107, 102, 101, 91, 52, 51, 47 .

112, 141, 325-329, 664, 782 .

دوريا ، فيليب : 692 .

الذيلم : 135 .

ابن أبي دينار : 256, 161, 18, 611 .

ذ

الدّوادي ، إبراهيم بن يعقوب : 134 .

ذياب : 640, 105, 28 .

ز

أولاد زراح : 101 .

ابن راشد القفصي : 355, 345, 342, 205, 21 .

357, 387, 398, 404 .

406, 409, 412, 418, 445, 481, 483, 517 .

519, 525, 595, 604, 604, 698, 714 .

719, 720, 731 .

ابن الرّامي : 170, 167, 164, 80, 71 .

171, 495, 513, 599 .

الرّياوي ، أبو محمد : 759, 215 .

الرّبيعي ، عبد الرحيم : 504, 334 .

رجار الثاني : 270 .

ابن أبي الرجال : 34 .

الرجراجي ، محمد بن عبد الكريم : 766, 50, 48 .

ابن رستم ، عبد الوهاب : 294 .

الرّسول : 512, 350, 319, 314, 304, 85 .

638 .

ابن رشد : 516, 420, 369, 351, 330 .

519, 542, 641 .

ابن رشيد : 581 .

ابن رشيق : 27 .

الرّصاع : 703, 609-606, 180, 22, 21 .

الرّصفية ، خذّوج : 265 .

الرّقادي ، أبو يعقوب : 549 .

الرّقي ، أبو بكر : 264 .

الرّقي ، أبو عبد الله محمد : 294 .

الرّقي ، أبو الفرج نسيم بن سليمان : 264 .

الرّمّاح ، أبو عبد الله محمد : 645, 425, 423, 88 .

663, 668, 669, 719, 729, 760 .

الرّمّيمي ، محمد : 591, 179 .

روجار الثاني : 270 .

روحي دي لوريا : 275, 238 .

مكسيم رودنسون : 12 .

الرّوم : 403, 307, 295, 8 .

رياح : 54-47, 39, 30 .

98-114, 126, 134, 136, 159, 187 .

197, 201, 214, 221, 222, 260, 325 .

648, 668, 669, 677, 777 .

الرياحي جبارة : 784, 783 .

الرّياحي ، أبو سرحان مسعود بن سلطان : 46, 44 .

الرّياحي ، محرّر بين زياد : 639, 665 .

الرياحي زائدة: 667
الرياحي، أبو محمد عبد الله: 377، 667.
ربييرا: 388.

ز

الزبيدي، أبو علي حسن: 341، 316.
ابن أبي زرع: 18، 317، 607.
الزركشي: 18، 121، 125، 128، 402.
517، 459، 640، 677، 703، 766.
الزرمديني، أبو محمد عبد السيد: 250.
زعب: 215، 221، 280.
الزغبني، عبد الرحمان بن كامل: 213.
الزغبني، أبو يوسف يعقوب: 147، 159، 213، 221، 348، 514، 652، 654، 669، 757، 763.
بنو زعزاع: 218.
زغبة: 27-29، 39-43، 46، 51، 92، 98، 102-105.
الزقاق، عبد الله: 504.
أبو زكريا الحفصي: 44، 52، 67، 73، 106، 108، 114، 142، 151، 155، 160، 163، 169، 210، 272، 326، 439، 521، 578، 579، 584، 587، 591، 597، 681، 685، 702، 706، 707، 708، 766، 771، 782.
أبو زكرياء بن أبي اسحاق الحفصي: 104.
بنو زكريا: 102.
ابن زكريا يغمور بن موسى: 102.
الزلاج محمد: 23.
الزليجي، أبو القاسم: 152.
الزمازمية: 137.
ابن أبي زمين: 20، 731.
زنانة: 9-30، 36، 46، 51، 67.
90-94، 102، 104، 119، 135، 138، 142-145، 145، 158، 272، 298، 327، 414، 662، 781، 682.
زرزور: 680.
الزناتي خليفة: 781.
ابن زنگيل، أبو نوح سعيد: 290.
زهانة: 142، 196.
الزهري: 290.
زواره: 139، 140.
زواغة: 138-140، 285.
زواوة: 104، 158، 196.
الزواوي، أبو محمد عبد الله: 520.
ابن الزيات: 23.
بنو زياد: 162.
ابن زياد، علي: 304.
الزيانيون: 54، 102، 104، 109، 135.
بنو زيد: 129، 134، 260.
أبو زيد بن أبي حفص: 48، 73.

س

سالم بن مرغم: 148.
أولاد سباع بن يحيى: 110، 114، 135، 327.
ستارن (هنري): 466.
سجم: 101.
سحنون: 65، 88، 239، 241، 306، 334، 335، 339، 422، 437، 351، 352.
ابن سحنون، محمد: 22، 88، 350، 351، 421، 425.
سدويكش: 110.
أولاد سرحان: 99.
أبو السرور فارج عبد الله: 154.
السطي: 462.
سعد الظاهري: 225، 229.
بنو سعد: 91، 137، 202.
ابن سعيد: 160، 163، 194، 212، 224، 290.
أولاد سعيد: 116، 134-136.
أبو سعيد الباجي: 34، 188.
أبو سعيد العود الرطب: 118.
الستفاج علي: 179، 183.
السفريولي، أبو عثمان سعيد: 185.
السقاء سعد الله: 497.
السلامة: 31.
أم سلامة: 253.
أولاد سلطان: 67، 122، 199.
سلطان بن فهد: 123.
ابن سلمة: 372.
السلمي أبو علي: 468.
بنو سليم: 29، 38، 54، 90، 106، 117، 131، 138، 143، 146، 207، 209، 235، 289، 300، 414، 452، 510.
آل سليمان: 144، 145، 209.
ابن سمجون، أبو القاسم: 269.
بنو سمكان: 140.
سهيل: 285.
سولنيك: 400.
سويد: 135.
ابن سدرين: 291.
ابن سيد الناس: 194، 509.
ابن سينا: 750.
السيوري: 397، 644، 663.
السيوطي: 18.
الشابي، أحمد بن مخلوف: 256.
الشابي، عرفة: 774.
الشابي، مخلوف: 236.

ش

الشاببة: 7، 256.

الشاذلي، أبو الحسن: 23، 159، 179، 190، 656، 675، 697-699، 700، 742، 743، 746، 767.
بنو شارن: 205، 209.
الشاذني، عبد الله: 205.
الشاطبي، عبد الرحمان: 766.
ابن شاكور، حسان: 88.
ابن الشباط: 207، 208، 222، 289، 290، 294، 295، 300، 389، 401، 403، 408، 435، 619.
ابن شبل، أبو عبد الله محمد: 331، 669، 756، شبل بن منديل: 117.
شبل بن موسى بن محمد: 109.
الشبيبي، أبو محمد: 423، 425، 428، 633، 651، 668، 705، 711، 757، 761، 762، 788.
ابن شداد عنقرة: 637.
الشرخ: 137.
الشرقي: 24.
شروس: 349.
الشراني، مخلوف: 236.
الشريد: 51، 289، 668.
شريك العيسي: 198.
الشردي أبو زيد: 667.
ابن شعيب أزمو: 742.
ابن شعيب الهسكوري: 425، 428، 430.
الشقراطسي، أبو محمد: 298.
أولاد شكر: 102.
الشماسي: 20، 159، 405، 706.
ابن الشماخ: 18، 22، 198، 534-539، 646، 677.
الشنانفة: 122.
أولاد شهيدة: 67.
شيحة: 116، 117، 123.
ابن أبي الشيخ: 630.
ابن الشيخ أبو القاسم: 578، 681.
أولاد شيمة: 134.
ص
ابن صاحب الصلاة: 17.
الصباغ أبو عبد الله: 702.
ابن الصائغ: 396، 398.
الصدقي صالح بن عبد العالي: 214، 220، 252، 629، 641.
الصدق، أبو بكر: 91.
الصفري، أبو عبد الله: 633.
الصفليون: 134.
الصفلي أبو العباس أحمد: 607، 802، 808.
أبو صعونة: 127، 689.
أبو الصلت: 27، 600.
الصليبيون: 69، 125، 233.

الصمعي، أبو عبد الله: 199.

الصنبري = مؤنس بن يحيى
صنهاجة: 30-36، 47، 50، 93، 104، 116، 414.
الصنهاجي، أبو اسحاق إبراهيم: 375.
الصنهاجي، أبو عبد الله محمد بن الحاج عثمان: 157.
الصنوب: 144.
الصواف سعدون: 412.
صولة: 112، 120، 123، 129، 131، 796.
ابن صولة عبد الله: 209.
صيد عقارب / إبراهيم الذوايدي: 129.
ض
الضاعني، أبو بكر زو يحيى: 544.
الضحاك: 101، 106.
أبو ضربة: 117.
ابن أبي ضربة: 118.
ضريسة: 141، 204، 209، 222.
ابن أبي الضياف: 410.
ابن ضياف، أحمد بن مرابط: 134، 137.
أبو الضيا بنور: 253.

ط

الطالبي، محمد: 466.
ابن طاهر: 175.
طاهر بن يوسف: 265.
الطرطوشي القاضي أبو بكر: 590.
الطروذ: 127، 131، 132.
الطري، أبو يعقوب: 296، 750.
طغرل بك: 29.
ابن طفيل: 777.
الطنبيدي، منصور: 162.
ابن الطواح: 19، 295، 637، 644، 717.
الطويجن، إبراهيم: 505، 596.

ظ

ظافر (العلج): 108.
الظاهري، سعد: 472.
الظريف، عبد الله: 24، 749.
ابن أبي الظيف: 707.

ع

بنو عاصم: 98، 101.
بنو عامر: 103، 135، 327.
أبو العباس أحمد الحفصي: 105، 112، 118-120، 127، 167، 176، 328، 392، 538، 648، 683، 684، 689، 695.
أبو العباس بن يملول: 74.
ابن العباس، أبو عبد الله: 696.
العباسيون: 52.
ابن عبد الباسط: 70، 72، 212، 270، 276، 438، 504، 592، 700.
ابن عبد الحكيم، محمد: 761.

عبد الرحمان بن شبيحة: 116.
 أولاد عبد الرحيم: 126.
 عبد الرحيم الزاهد: 437, 339, 334.
 العبدري: 639, 212, 203, 181, 163, 19.
 778, 708.
 ابن عبد الرفيع: 342, 284, 282, 164, 81, 20.
 433, 438, 493, 495, 513, 590, 645.
 689, 690, 695, 702, 726, 728.
 794, 761, 731, 729.
 ابن عبد الستار: 409, 341.
 ابن عبد السلام: 342, 337-334, 318, 156.
 372, 373, 379, 440, 487, 489, 589.
 642, 659, 669, 690, 698, 712.
 720, 725, 728, 730, 732, 749, 761.
 794, 764.
 ابن عبد السيد، أبو علي: 81.
 عبد الغفار بن القلبي: 123.
 أولاد عبد الله: 102, 101.
 عبد الله بن شبيحة: 114.
 أبو عبد الله محمد بن الحسين بن أحمد: 707, 121.
 عبد المؤمن بن علي: 151, 105, 55, 43, 41, 37.
 298, 312, 314, 316, 320, 330, 377.
 ابن عبد النور، أبو عبد الله: 702.
 بنو عبد الوادي: 327, 325.
 العبدوسي: 372.
 ابن عبدون: 513, 458, 409, 22.
 العبيدلي، أبو الحسن: 629, 533, 213, 19.
 663, 669, 738, 760, 783.
 ابن عتيق، عبد المنعم: 628.
 بنو عثمان: 129.
 عثمان بن أبي دبوس: 117.
 العثمانيون: 156, 28, 8, 7.
 ابن عجلان، أبو عباس: 316.
 العجمي، مبارك: 184.
 بنو عدي: 107, 105, 39.
 ابن عذاري: 234, 28, 17.
 ابن عربي: 750, 746, 520.
 ابن عرفة: 155, 149, 147, 136, 135, 21.
 157, 159, 165, 193, 201, 218, 224.
 249, 278, 287, 314-318, 330, 335.
 338, 341, 343, 350, 351, 363, 366.
 366, 377, 379, 400, 419, 424, 425.
 428, 430, 437, 461, 467, 477.
 478, 483, 489, 493, 511, 517, 520.
 527, 533, 534, 539, 544, 590.
 600, 609, 630, 633, 642, 646-648.
 655, 664, 690, 698, 699, 703.
 706, 733, 737, 739, 744, 749, 751.
 ابن عروس، أحمد: 199, 184, 162, 152, 79, 23.
 260, 454, 471, 550, 582, 583, 598, 635.
 700, 787, 790, 791, 795, 809.
 بنو عروة: 103.
 أولاد عريف: 135.
 عز الدين بن عبد السلام: 809, 748, 746.
 عزة: 145.
 أمة العزيز بنت محمد بن خلدون: 584.
 بنو عساكر: 110, 108.
 ابن عساكر المهدي: 109.
 ابن عسال: 574.
 ابن عشرين، أبو عبد الله: 361.
 ابن عصفور: 586, 585, 580, 182.
 589, 600, 712.
 ابن عصفور أبو البركات: 585.
 أبو عصيد، محمد: 689, 548, 184, 117, 78, 75.
 ابن العطار: 404, 21.
 بنو عطايف: 99.
 أبو عطية: 101.
 أولاد عطية: 101, 100.
 ابن عفان، عثمان: 320.
 العقارية: 122.
 العقباتي: 727, 702, 527, 512, 356, 24.
 عقبة بن نافع: 706, 288.
 عكار: 143.
 أبو العلاء الموحدي: 52.
 علاق: 327, 115, 113.
 العلاونة: 145.
 ابن علوان الهذلي: 787, 786, 718, 717.
 العلوج: 457, 340, 324, 155, 154, 45, 8.
 551, 588, 679, 688.
 بنو علي: 123, 122, 116, 113, 107, 90.
 127-136, 200, 221, 235, 257, 280.
 علي بوشنية: 123.
 أبو علي إبراهيم التوزري: 407.
 علي بن يوسف: 545.
 ابن أبي عمارة: 326, 172, 165, 148, 127, 116, 54.
 533, 538, 548, 587, 683-678, 687.
 العمائم: 145.
 عمر بن أبي إسحاق: 116.
 أبو عمرو عثمان: 165, 122, 129, 79, 75.
 167, 171, 173, 175, 181, 182, 190.
 302, 402, 540, 584, 585, 597, 689.
 العمري: 591, 444, 322, 169, 74, 19.
 العمور: 146, 145.
 ابن عميرة، أبو المطرف: 587, 580, 24.
 أبو عنان: 328, 120.

عنان بن جابر: 114.
 ابن العوام: 398.
 ابن عوانة، أبو زكرياء يحيى: 664.
 ابن عوانة، أبو عبد الله: 654, 629.
 عوسجة: 196.
 أولاد عون: 125, 122.
 عويج، عثمان: 381, 375.
 ابن عياش، عبد العزيز: 773, 763, 377, 375, 259.
 عياض (قبيلة): 110, 101, 99.
 القاضي عياض السبتي: 527, 353, 20.
 أولاد أبي عيسى: 112.
 أولاد أبي عيسى: 650, 130.
 عيسى بن حسن: 41.
 غ
 ابن الغازي، محمد: 49.
 ابن غالب: 597.
 بان غانم: 303.
 بنو غانية: 136, 113, 106, 102, 52-45.
 163, 242, 286, 289, 325, 432, 538.
 579, 665, 699, 679.
 ابن غانية، يحيى الميوري: 325, 271, 258, 47.
 538, 759.
 الغبريني: 373, 368, 346, 363, 360, 19.
 466, 654, 658, 722, 791.
 الغبريني، هلال بن يونس: 330.
 الغزناتي، إبراهيم بن محمد: 787, 590, 21.
 الغزناتي، أبو عبد الله محمد: 583, 575, 20.
 590, 591, 660.
 غريان: 214, 213, 171, 168, 145.
 الغرياني، عبيد بن يعيش: 621, 287, 239.
 630, 763.
 الغز: 321.
 الغزالي: 750, 746, 542, 464.
 الغزنونين: 29.
 الغساني، أبو العباس: 766, 341, 199.
 الغساني أبو القاسم: 578.
 الغفاري، أبو عمران موسى: 769, 199.
 غمارة: 743, 576.
 الغفاري أبو بكر بن فتح: 297.
 الغماري أبو العباس: 199.
 الغماري، أبو علي سالم: 199.
 ابن الغمان، محمد: 167, 81.
 بنو غيلتن: 142.
 الغيوث: 135.
 الفارابي: 55.
 فادغ: 107.
 أبو فارس عبد العزيز: 156, 121, 80, 75, 7.
 172, 164, 176, 182, 184, 197, 200.
 205, 231, 232, 246, 282, 335, 363.
 427, 430, 437, 540-549, 629, 636.
 649, 707, 727, 739, 754.
 759, 763, 769, 786, 802, 808.
 الفاسي، أبو عمران: 520.
 الفاسي أبو عبد الله: 660.
 فاطمة بنت عبد الله: 345.
 الفاطميون: 17, 30, 35, 52, 339, 435.
 فانيان: 539.
 الفحام علي: 515.
 الفجور: 145.
 الفخر الرازي: 697.
 الفخر الفارسي: 665.
 فراريو: 549.
 ابن فرحون: 378, 19.
 الفرستاهي، أبو العباس أحمد: 403, 398, 392, 389.
 الفرنجة: 8.
 الفرياني، أبو الحسن: 232.
 فطناسة: 403, 293, 290, 115, 43.
 ابن فندان: 796.
 ابن الفواد، أبو عبد الله: 733, 699.
 ق
 القابسي: 749.
 بنو قطوفت: 141, 67.
 ابن القاسم: 423, 421.
 أبو القاسم بن أبي زيد: 109.
 أبو القاسم اليمني: 387.
 القاضي عياض: عياض السبتي.
 القاضي النعمان: 285.
 القتادي أبو الحسن: 109.
 ابن قداح: 720, 717, 716, 714, 713, 642, 521.
 القداح، أبو علي: 497.
 القديدي، أبو علي سالم: 629, 253, 248, 214.
 657, 668, 691, 692, 747, 753, 764, 757.
 القراني، شهاب الدين: 697.
 قراقوش الغزي: 679, 113, 106, 51, 50, 45, 44.
 القريسي، زين الدين: 199.
 بنو قرقة: 102, 98, 51, 47, 41, 39, 30.
 القرجاني، علي: 692, 468, 23.
 القرشي أبو علي: 665.
 قرقة: 122.
 القرقوري، أبو بكر: 377, 239, 233.
 القرطاجني، حازم: 593, 587, 578, 76.
 القرطبي أبو عبد الله: 665.
 القرميالي: 749, 635.
 القرموني أبو القاسم: 683.
 القسطلاني أبو العباس: 665.

أبو مدين شعيب: 255, 628, 665, 742-744, 768-773.
 المديوني عمر: 220.
 ابن مرا قاسم: 775.
 المرباط أحمد: 137.
 ابن مرابط علي: 137.
 المرباطون: 30, 45, 49, 308, 313, 314.
 321, 325, 545.
 مراسين: 203.
 المراعية: 132.
 المرائيم: 125.
 المراكشي, ابن عبد الملك: 17, 321, 322.
 المراكشي, عبد الواحد: 212.
 المراكشي, محمد بن محمد: 19.
 المروانة/ بنو مروان: 99.
 المرجاني, أبو محمد: 171, 182, 184, 548.
 بنو مرداس بن رياح: 30, 39, 50, 52, 108.
 113, 117, 146, 159, 202, 289, 293.
 300, 403, 452.
 ابن مرداس صنبور: 107.
 ابن مردنیش: 41, 777.
 أولاد مرزوق: 145.
 ابن مرزوق محمد: 346, 608, 673, 699, 723, 741, 744.
 المرساوي النحالي أحمد: 214, 224.
 مرغم بن صابر: 283, 286, 326.
 مرنجيسة: 328.
 مرنيسة: 204, 209.
 المريض أبو العباس: 648.
 بنو مرين: 109, 119, 127, 155, 325, 662.
 المزيني, أبو الحسن: 78, 104, 118-120, 126.
 164, 326, 328, 514, 534, 538, 546, 575.
 663, 673, 684, 686, 699, 701, 720.
 725, 749.
 أبو سالم المريني: 699.
 مزانة: 31, 138, 158, 215, 223, 289, 658.
 المزاتي أبو الربيع: 280.
 المزدوري أبو محمد: 767.
 بنو مزني: 74, 99, 102, 115.
 المزني, يعقوب بن علي: 47, 110, 112, 113.
 المزوغي, أبو الحسن علي: 255.
 المزوغي, أبو علي طاهر: 23, 255, 257, 742, 743, 765, 768.
 المزوغي, عبد الوهاب: 186, 670.
 المزوغي, أبو الفضل أبو القاسم: 256.
 المساترية: 132.
 المستنصر (الخليفة): 27, 30, 67, 73, 74, 75, 104, 108, 109, 126, 146, 151-154.
 163, 175, 196, 201, 220, 228, 229.
 325, 331, 340, 341, 400, 439, 504.
 547, 580, 585, 586, 588, 706, 766.
 مسراتة: 158, 213.
 المسراتي, أبو اسحاق إبراهيم: 213, 759.
 المسراتي عبد السلام بن عبد الغالب: 213.
 ابن مسروق, محمد: 59, 227.
 مسعود بن زمام البلط: 42, 44, 105-110.
 أولاد مسكين: 122, 126, 127, 328.
 مسلاتة: 68.
 أولاد مسلم: 135.
 مسوفة: 165.
 المسيلي, أبو علي حسن: 468.
 المشرق: 98, 99, 101.
 المشدالي أبو علي: 697.
 المصامدة: 8, 40, 76, 151, 180, 545, 584.
 697, 778.
 مصتورين: 132.
 مطفرة: 141.
 مطماطة: 138, 141, 272.
 معاوية الشارف: 201.
 المعروفي, أبو علي عمار: 217, 628, 691, 753.
 المعز الفاطمي: 211.
 بنو المعقل: 30, 39, 104, 119.
 المغازلي: 24, 492, 802, 803, 807.
 المغربي, أبو عبد الله: 179, 185.
 المغول: 707.
 مغيلة: 141.
 المغيلي, يحيى: 22, 329, 333, 345, 360.
 367, 533, 657.
 المقدسي: 407.
 مقدم: 98, 99, 101.
 مقديش: 233, 235, 238, 770, 783.
 المقرئ: 505, 586.
 المقرئزي: 16, 38, 700.
 مقعد: 131.
 مكلالة: 520.
 بنو مكي: 141, 270.
 ابن مكي أحمد: 548.
 ابن مكي, رافع: 268, 270.
 ابن مكي عبد الله: 681.
 ابن مكين: 548.
 الملولي عبد الناظر: 765, 772, 773.
 الملولي ولي الله: 609.
 المناري: 650.
 ابن المتأصف: 24, 512, 513, 516.
 أولاد منديل: 123.

القشاش, أبو الغيث: 152, 598.
 القشتالي, فرناندو: 576.
 القشتاليون: 41.
 ابن القصار: 543.
 ابن قطوانة: 554.
 ابن القطان: 690, 713, 720, 727.
 قطري, أحمد: 504.
 القطلان: 388, 549, 575, 692, 694.
 القلشاني, أحمد: 22, 355, 350, 419, 461, 462, 473.
 480, 525, 643, 715, 721, 722.
 القلشاني, عمر: 702, 722.
 القلقشندي: 19, 20, 194, 700.
 قلنار: 331, 756.
 القمودي, أبو عبد الله: 214.
 ابن قنفذ: 18, 78, 341, 539, 609, 677, 679.
 700, 702, 742, 744.
 قوتبي: 144.
 القياصرة: 208.
 قيشار (بيار): 13.
 كاهان (كلود): 10, 13, 466, 818.
 الكاهنة: 32.
 كتامة: 141, 206.
 الكدارة: 104.
 الكراوة: 132.
 كرفة: 39, 98, 101, 112.
 كزينة: 289.
 الحاج كعب: 116.
 الكعبي هداج: 635, 659, 688.
 الكعوب: 52, 109, 113, 116-119, 123.
 125-129, 136, 197, 241, 221-224.
 227, 326-329, 653, 654, 659, 662, 680.
 683, 687-689, 753, 775, 777, 783.
 الكلاعي, عياد بن نصر: 207, 209.
 كلب بن منيع: 101.
 ابن الكلبى: 20.
 الكماد عبد السلام: 769.
 بنو كندل: 142.
 كنومة: 658.
 الكومي, أبو عبد الله: 180.
 ابن كيداد, أبو يزيد مخلد: 32.
 لانفردوسي: 247.
 لاكوسست: 12, 97.
 لاميتون: 11.
 اللبيدي, أبو القاسم: 237.
 ابن اللحياني: 74, 77, 79, 115-118, 128.
 147, 148, 155, 271, 316, 327, 438.
 598, 652, 696, 707.
 اللخمي: 85, 333, 504, 696, 718.
 لطيف: 101, 106.
 الللياني, أبو العباس أحمد: 504, 533, 595.
 712, 765.
 لماية: 139, 141, 158, 680.
 لواتة: 135, 138, 141, 158, 196, 213, 214.
 اللواتي, إبراهيم: 158.
 اللواتي, أبو علي: 665, 668.
 اللواتي, أبو محمد عبد السلام: 454.
 دي لوريا روجي: 692.
 لول ريمون: 703.
 لويس أندري: 144.
 ليفي بروفنسال: 599.
 لويس التاسع: 736.
 أبو الليل, أحمد بن كعب: 116-122.
 ابن أبي الليل, محمد: 120.
 ماجري, أبو محمد صالح: 742.
 مارغنة: 658.
 مارمول: 18, 161, 243, 778.
 المازري: 21, 269, 366, 378, 495, 498.
 509, 521, 547, 620, 641, 718, 739.
 740, 767, 795.
 المازني, أبو زكريا: 667.
 ماسينيون: 465.
 ماطوس: 67.
 بنو مالك: 104.
 المالكي: 70, 88.
 الماوردي: 56, 384.
 بنو مبارك: 99, 101.
 المثلث: 128.
 مجريس: 283, 286.
 المحاميد: 30, 143-148.
 المحجوب, أبو الحسن علي: 256.
 ابن محرز الأندلسي: 588.
 بنو محمد: 43, 99, 106, 110, 112, 141.
 محمد الرميمي: 85.
 أبو محمد عبد الواحد بن أبي حفص: 8, 49-51.
 106, 107, 113, 150, 281, 326, 538.
 685, 686.
 محمد بن مسعود بن سلطان البلط: 51.
 أولاد محي: 102.
 المخادمة: 135.
 ابن مخلوف محمد: 19.
 أولاد مدافع: 137.

المنسا سليمان: 597.
المنصور (خليفة): 46, 101, 106, 136, 177, 193, 212, 271, 297, 313, 321, 505.
المنصور بن صولة: 122, 125.
المنصور بن المنتصر: 40, 320.
ابن منصور معد: 674.
المنوية عايشة: 23, 635, 743.
المهاذبة: 128-136.
المهدي، ابن البراء: 179.
المهدي عبد العزيز: 664, 665, 668, 695, 742, 765, 773.
المهدي أبو محمد: 665.
ابن أبو مهدي محمد: 686.
مهدب بن بلقاسم، أبو علام الشريف: 128.
أولاد مهلهل: 117-127.
المواق العبدري: 590, 606, 703.
الموحدون: 7, 28, 37, 40, 41.
44-54, 73, 74, 98, 102, 105, 106.
312, 308, 307, 176, 148, 135, 116, 113.
317, 321, 322, 367, 432, 472, 533.
538, 543, 578, 579, 584-586, 759.
موسى بن محمد بن البلط: 108.
ابن مولا هم أو زكريا: 685.
موني: 508.
مؤنس بن يحيى الصنبري: 105, 107.
أبو ميمون: 620.
ابن ميمون يحيى: 685.

ن

أولاد نابت: 98, 112.
ابن ناجي: 19, 148, 198, 213, 217, 229, 230, 241, 253, 260, 331, 335, 377, 398, 421, 425, 549, 648, 711, 728, 744.
ابن ناجي خليفة: 633.
الناصر (الخليفة محمد): 48, 49, 271.
الناصر: 145.
نبيل (القائد): 182, 340, 685.
النسر: 246.
أولاد نصر: 134, 576.
النصاري: 46, 68, 69, 155, 156, 161, 165, 180, 239, 468, 470, 493, 514, 549, 810.
ابن نصير، موسى: 305.
ابن النعمان، حسان: 162, 289.
نفات: 51, 128, 135.
نفات بن نصر القنطاري: 128, 294.
نفزة: 158.
نفزاة: 289.
النفزاوي: 24, 786.

النفطي، أبو الحسن بن خلف: 292.
النفطي، أبو علي: 295, 296, 664, 665, 742, 743, 754, 755, 773.
نفوسة: 138-141, 158, 171, 213, 214, 289.
النفوسي، أبو الربيع سليمان: 213, 621, 744.
النوايل: 138, 145, 233, 235.
النورمان: 27, 28, 32, 41, 134, 149, 153, 163, 242, 259, 260, 262, 264, 269.
707, 692, 691, 282.
التويري: 28, 32, 313.

هـ

ابن هارون: 690, 749.
ابن هاشم الشريف: 779-781.
هذاج بن عبيد: 117.
هدريانوس: 400.
الهذلي الصقلي أبو علي: 644.
هذيل: 202, 205.
هراغة: 128, 130.
الهرافي، منصور: 650, 651.
الهرقلي، أبو زكريا: 412.
الهزميري، أبو زيد عبد الرحمان: 742.
هسكورة: 215.
الهسكوري، أبو محمد: 214, 216.
هلال (القائد): 340.
ابن أبي هلال، محمد بن علي: 695.
أبو هلال عياد: 485, 628.
الهلاليون: 9, 27, 39, 43, 98, 90, 98, 105, 117, 129, 135.
141-143, 149, 207, 209, 391, 414.
639, 775, 780, 784.
ابن هنافس: 255, 664, 742, 768, 772.
هواره: 90, 113, 128, 138, 141, 142, 145, 158, 199, 205, 208, 210, 213, 214, 223, 239, 281, 283, 286, 452, 680.
الهوراري، إبراهيم: 377, 632.
الهوراري، أبو الحسن علي: 213, 706.
الهوراري، أبو الطاهر اسماعيل: 213.
الهوراري، أبو يوسف اسماعيل: 213.
الهيبيوني، أبو محمد عبد الباري: 261.

و

الواثق: 73, 228, 586, 677, 679, 706.
الوادي أشي: 590.
وارديرن: 143.
بنو وازلقن: 398.
بنو واسين: 288, 293.
بنو وائل: 126, 201, 213, 214, 331, 650.

الواثلي، ميمون بن كرفاح: 126, 213, 226-231, 326, 331, 332, 756, 777, 805.
الواثلي أبو السرور: 668.
الواثلي، أبو العباس أحمد: 229.
ابن وانودين: 682.
بنو وبرة: 29.
الودارئة: 135, 143.
ابن الوراق: 194.
بنو الوردة: 194.
الورجلاني، أبو زكريا: 20.
الورجلاني، أبو يعقوب: 20.
ورغمة: 142-146, 212.
وركول: 289.
ذو الوزارتين: 606.
الوزان (حسن): 72, 75, 80, 123, 140, 159, 161, 189, 191, 194, 197, 204, 207, 208, 212, 233, 247, 276, 291, 293, 335, 386, 397, 402, 444, 453, 471, 473, 488, 493, 495, 526, 596, 601, 611, 620, 635, 778, 788, 789, 812.
الوسياتي، تلمي: 291.
بنو وشاح: 99, 101, 130, 145, 146, 650.
ابن وشاح، جواب: 284.
ابن وشاح، عمرو: 284.
وشتاة: 209.
الوغيليسي: 349.
الونشريسسي: 21, 22, 62, 361, 398, 429, 647, 707, 709.
ونينغ: 209.
بنو ويلل: 288.
بنو ويلين: 390.

ي

ابن ياسين: 681, 682.

أولاد يحيى: 102, 113, 115, 122, 126.
أم يحيى: 237, 665, 799.
أبو يحيى أبو بكر: 74, 77, 78, 117, 118, 126, 128, 169, 175, 176, 182, 327, 341, 342, 578, 585, 592, 645, 683, 685, 725, 726, 730, 754, 760.
ابن يخلف، علي: 290.
يروتون: 289.
اليزليتي، أبو عبد الله: 214, 763.
يزناسن: 151.
اليزناسني: 264.
بنويزيد: 91, 104, 138, 141, 327.
يزيد بن حاتم: 220.
أبو يعزى: 635, 742.
أولاد يعقوب: 122, 126, 127.
ابن يعقوب (القائد): 79, 330, 341, 726.
ابن يعقوب، أبو عبد الله: 699.
يعقوب بن عطية: 147.
أبو يعقوب يوسف: 45, 105.
اليعقوبي: 18, 198, 287, 435.
بن يفرن: 31, 288.
اليفرني أبو عبد الله: 631.
اليهراسني، أبو يحيى زكريا: 300, 301, 505.
اليهراسني، أبو موسى يسجا بن يوجين: 276.
أبو يوسف: 85, 304, 417, 412.
يوسف داي: 169.
أبو يوسف داي: 169.
أبو يوسف يعقوب بن أبي حفص: 56, 156.
أولاد يوسف بن زيد: 135.
اليهود: 156, 157, 161, 810.
دي يوليانو: 549.

فهرس الأماكن والبلدان

أ

- أير: 633, 189.
- أبة: 207, 113, 108, 06, 1, 63, 51, 25, 208, 452, 326.
- أجدير: 576.
- أجر: 222, 209, 36.
- أجلي: 33.
- الأجم = الجم.
- أراقون: 678, 508, 155, 24.
- الأريس: 200, 191, 158, 125, 123, 36.
- 205-280.
- 494, 471, 459, 328, 300, 210.
- أرجان: 384.
- أرطس: 299.
- أركو: 36.
- أريانة:
- 691, 490, 188, 187, 160, 84, 76, 71, 70.
- أريغ-ريغ: 310, 110, 52, 34, 33.
- أزغار: 114.
- أزيله: 576.
- إسبانيا: 600, 478.
- أسفي: 742, 576.
- الاسكندرية:
- 296, 287, 276, 232, 189, 44, 41, 37.
- 691, 605, 577, 548, 517, 482, 439, 438.
- 695, 766, 735, 716, 700, 699, 696.
- اشبيلية:
- 585, 584, 579, 578, 574, 190, 188, 152.
- أشلونة: 194.
- أشير: 32.
- أم الأصابع: 437, 264, 63.
- الأصنام: 219.
- أم الأصنام: 472, 229, 225.
- الأعراض: 139, 39.
- أغمات: 510, 506, 471.
- أغيارو: 291.
- اقلبيية: 200.
- امسلاتة: 287.
- أملفي: 598, 463.
- أندراش: 576.
- الأندلس: 68, 60, 44-41, 36, 28, 20, 8.
- 149, 109-106, 72.
- 314, 269, 237, 200, 194, 171, 156, 152.
- 469, 421, 420, 398, 388, 384, 319.

ب

- 58, 575, 574, 539, 533, 494, 489, 475.
- 628, 601, 599, 588, 586, 584, 583, 0.
- 777, 732, 703, 702, 691, 639.
- الأنصارين: 202.
- أنفة: 576.
- أوجلة: 145.
- أودغست: 45, 36, 29.
- أؤذنة: 197, 189, 84.
- الأوراس: 210, 141, 110, 59, 45, 37.
- 620, 448, 327, 325.
- أوروبا: 815, 432, 157, 149.
- أومة: 239, 233.
- أهرقلية: 412, 258, 247, 60.
- ايتلمين: تلمين.
- ايران: 29.
- إيوالاتن: 508, 505.
- ب
- الباب / البيان: 275, 37.
- باب الجزيرة: 48.
- باب خالد: 122.
- باب أبي سعدون:
- 186, 177, 165, 81, 77, 72.
- باب سويقة:
- 550, 513, 178, 177, 168, 164, 161, 48.
- باب قرطاجنة: 595, 397, 72.
- البابور: 37.
- باجة 30: 105, 71, 69, 58, 48, 42, 37, 30.
- 203, 202, 191, 186, 160, 125, 123, 108.
- 335, 209, 208.
- 728, 721, 650, 639, 620, 452, 360.
- باجة الزيت: 270, 262, 257, 241.
- باجة منوبة: 187.
- بادس: 111, 101.
- بادية بني مصعب: 390.
- باردو:
- 593, 400, 187, 186, 177, 80, 75, 72, 70.
- 602, 594.
- باغاي: 300, 36.
- بجاية:
- 105, 104, 80, 74, 71, 52, 48, 45, 40, 37.
- 153, 151, 128, 122, 121, 114, 112, 109.
- 448, 444, 428, 390, 326, 325, 320, 158.

- 575, 509, 508, 488, 480, 468, 471, 466.
- 675, 643, 637, 601, 594, 588, 585, 578.
- 728, 706, 693, 691, 686, 684, 682, 679.
- 818, 817, 768.
- البحيرة (تونس): 256.
- بحيرة الذيب: 228-225.
- بحيرة شعبة: 231, 228.
- بحيرة العالية: 228.
- بحيرة الكاش: 605.
- بحيرة لواتة: 220.
- بحيرة المسروقين: 228, 225.
- بحيرة هيبون: 228.
- بدرنة (سوق):
- 510, 237, 236, 141, 131, 90.
- بربرة: 576.
- برارس: 264.
- البرج: (قصر زياد): 238.
- البرج (المزاب): 386.
- برجة: 576.
- برج حفيظ: 199.
- برج خلف: 245.
- برج أبي سليمان: 77.
- برج الصخرة: 75.
- برج الغازي مصطفى: 276.
- البرجين: 248.
- برشانة: 658, 446, 264, 235, 153, 66.
- برشك: 576.
- برشلونة: 693, 530, 502, 491, 482, 481, 141.
- برقة: 145, 144, 141, 113, 47, 37, 35.
- 640, 627, 605, 537, 508, 455, 432.
- 778, 695.
- برفو: 645, 620.
- برنوسة: 187.
- بسطة: 726, 576.
- يسكرة: 109, 102, 101, 74, 52, 48, 45.
- 472, 344, 343, 144, 115, 113, 110.
- 817, 775.
- بشرة: 576.
- بشري: 297, 296, 188.
- البصرة: 153, 55.
- بصري: 476.
- بطرنة: 494.
- بطرية: 237.
- البطمة: 220.
- بغداد: 707, 95, 35.
- البقالطة: 657, 261, 260.
- بلزمة: 300.
- بلاد الروم: 237.

- بلد أبي خلافة: 221.
- بلدة أولاد عبد العالي: 220.
- بلطة: 202.
- بلنسية: 737, 588, 546, 388.
- بليار: 547.
- بليانة: 236.
- بليش: 576.
- البندقية: 605, 530, 479, 288, 139.
- بنزرت:
- 473, 452, 196, 194, 153, 134, 132, 73.
- 768, 593, 548, 547, 502.
- بنقردان: 277.
- بوذر: 243, 242.
- بني بهلول (حصن): 66.
- بوقيشة: 197.
- بو عبد الله: 271.
- بو عيسى: 285.
- بو غرارة: 285.
- بولة: 576.
- بولاً ريجيا: 84.
- 204, 153, 113, 106, 52, 48.
- بيت المقدس: 68.
- ببشا: 605, 503, 502, 479, 275, 232.
- البيرة: 589.
- ببير عجرود: 221.
- ببير العرائش: 129.
- ببير مشارقة: 189.
- بيزا = ببشا.

ت

- تاجرا: 661, 106, 50, 49.
- تاجورا: 439, 287, 145.
- تادلا: 742, 476.
- تادمكت: 34.
- تازا: 709, 401.
- تاغازا: 472.
- تاغرميت: 68.
- تاغيارت: 405.
- تاكمرت: 547, 472, 297.
- تامديت: 36.
- تامسنا: 106, 101.
- تامغزت: 296, 295.
- تاورغا: 297, 39.
- تبرسق: 669, 209, 206, 126.
- تبسة: 210, 208, 205, 106, 50, 48, 41.
- 591, 444, 341.
- تبصة: 258.
- تيلبو / طيلبو: 285, 274, 273.

- الخضارة : 226, 225
- بني خلاف : 437
- خنيس : 258

د

- دار اسماعيل : 222
- دار الدواب : 222
- دار غالب : 65
- دانية : 578, 576
- دحلة عكارة : 621
- درب بني مبدول : 293
- درج : 51
- درجين : 295-294, 289
- درن : 57
- درنة : 621, 202
- دكالة : 742, 57
- الدكان : 74
- دلس : 601
- دمر = جبل دمر
- دمشق : 611, 609, 460, 396, 322, 35
- الدهماني : 63
- دون : 290
- الدوسن : 112, 101
- الدويرات : 278
- الديماس (رأس) : 736, 260, 242

ذ

- ذراع الأسريف : 331, 231
- ذراع التمار : 331, 231
- الذهبيات : 280

ر

- رادس : 476, 447, 324, 188, 186, 162
- 691
- رأس الجبل : 195, 134
- رأس الديماس = الديماس
- رأس السبيل : 476
- رأس الطابية : 142, 80-77, 73, 72, 70
- 589, 470, 400, 185, 177, 174, 165
- رأس المخبز : 548, 547, 472, 310
- رباط المنستير : 630, 621
- ربض الدمنة : 216
- بني ربيعة : 65
- رجيش : 262, 70
- رصفة : 437, 434, 262, 241, 238
- رفراف : 735, 195

- الجم : 134-131, 127, 126, 68, 66
- 436, 264-262, 257, 242, 235, 214
- 764, 692, 652, 511, 437
- جمال : 248, 242, 137, 66, 60
- جمونس الصابون : 153
- جنوة : 481-479, 475, 446, 276, 232
- 765, 693, 605, 547, 530, 502
- الجهنيين : 36
- الجوزات : 222
- جيان : 214
- جيبل : 476, 447, 447, 439

ح

- الحاجب : 226, 225
- حاجب العيون : 226
- حاحة : 743
- حامة الجريد = حامة البهاليل : 295, 66
- 692, 645
- حامة الجزيرة : 188
- حامة مطماطة : 136
- الحجاز : 766, 699, 697
- أبي حرشة : 381
- الحريرية : 475, 334, 187
- بني حسان : 250
- الحسان : 250
- الحشائ : 331, 276
- حصن تللي : 284, 73
- حصن الركام : 238, 68
- حصن سلمة : 68
- حصن مرتيل : 576
- الحضرمين : 221
- الحضنة : 206, 110, 102, 98, 46, 31
- 476, 327, 325
- حلب : 576
- الحلفاوين : 589
- حلق الوادي : 167, 166
- الحماري : 190
- الحمّامات : 480, 201-198
- حمّام سوسة : 82
- حوكة السوق : 276
- حيدران : 138, 39, 38, 34, 32, 30, 27

خ

- بني خدّاش : 279, 278
- الخزازية : 650
- خشم الكلب : 333, 231

- 494, 491, 488, 483, 476, 471, 458
- 707, 706, 634, 633, 609, 516, 513
- الجبل الأحمر : 187, 162, 79, 48
- جبل الانصارين : 190
- جبل برقوق : 223, 222, 217, 209, 200
- جبل الجلود : 188
- جبل حمزة : 188
- جبل دمر : 143, 142, 138, 68, 59, 48
- 657, 620, 496, 439, 389, 161
- جبل بني راشد : 101
- جبل الرصاص : 471, 188, 137
- جبل الريحان : 121
- جبل زنزفة : 142
- جبل سحاو : 37
- جبل السرج : 223, 214, 209
- جبل الفتح : 75
- جبل كسري : 208
- جبل مأكوض : 200, 198
- جبل معروف : 796, 668, 645, 222
- جبل المنار : 769, 737, 188, 187, 166, 160
- جبنيانة : 262, 237, 236, 131, 90, 23
- 266
- الجرار : 633, 189, 185
- جرية : 145, 143, 141, 139, 134, 127
- 436, 432, 390, 281-272, 239, 232
- 679, 621, 508, 475, 474, 446, 439
- 763, 730, 692, 691
- جرجرة : 37
- جرجيس : 547, 473, 275, 274, 66, 39
- 548
- جريج : 376
- الجريد : 45, 37, 36, 33, 31, 28, 23
- 130, 126, 121-113, 71, 66, 57, 48
- 364, 331, 326, 296-288, 247, 131
- 444, 407, 406, 397, 390, 377, 367
- 692, 668, 658, 650, 476, 446
- 817, 768, 763, 743, 728, 703
- بنو جريج : 796, 692, 660, 220, 214
- الجزائر : 576, 509, 451, 153
- جزر الجامور : 200
- جريرة طريف : 575
- الجزيرة القبلية / الوطن القبلي : 115
- 341, 309, 201-198, 160, 137, 130
- 730, 668, 621, 584
- جغراف : 34, 33
- الجفارة : 141, 140
- الجفنة : 221
- جلولا : 233, 222, 36

- تراباني : 548, 547
- ترشقة : 266
- ترقة : 576
- تركيا : 232
- ترفش : 232
- تطاوين : 390, 278, 142
- تطوان : 576
- تقبوس : 658, 296, 295, 290, 289
- تكدا : 506
- التكرور : 476, 36
- تكودة : 214
- تلايت : 439
- تلال : 278
- تلمسان : 110, 108, 104, 102, 48, 37, 35
- 576, 575, 505, 479, 475, 358, 118
- 770, 643
- تلمين : 297
- تمبكتو : 596
- تمتيت : 401
- تمنطيط : 66
- تمولست : 390, 280, 278, 67
- تنس : 691
- تنمال : 209
- تنومة : 111, 101
- تهودة : 101, 99
- توات : 506, 66
- بنو توجين : 691
- توزر : 295-289, 144, 114, 82, 74, 46
- 480, 472, 407, 405, 401, 389, 384
- 703, 611, 593, 494
- 812, 729, 720
- توقرت : تيفورت
- تونين : 280
- بنو تيجرت : 289
- تيجس : 36
- تيطنقطر : 742
- تيفزا : 742
- تيفاش : 210, 209, 199, 158, 122, 37
- 452, 223
- تيفورت : 791, 291, 114
- تيكورارين : 66
- تينجة : 193
- تين يسلي : 390
- تيهرت / تاهرت : 130, 129, 35

ج

- جامعة : 208
- جامع الزيتونة :
- 409, 400, 367, 177, 172, 169, 149, 77

رقادة : 735, 218, 217, 206
 رقة : 437, 264, 262, 235, 63
 الرملة : 238
 رندة : 576
 الروضة : 261
 روما : 452, 201
 رياض أبي فهر : 188-186, 76-72
 594, 593

ز

الزاب (بلاد) : 101, 99, 98, 52, 45, 37
 102, 107-101, 113, 111, 206, 325-
 775, 386, 329
 الزارات : 273, 66
 زامة : 202
 زاوية أحمد بن عروس : 582, 471
 زاوية أبي سعيد الباجي : 635
 زاوية بوغرارة : 274
 زاوية أولاد سنان : 286
 زاوية أولاد سهيل : 284
 زاوية أحمد الغزال : 576
 زاوية مهذب : 652
 زاوية أبي الطيب : 251
 زاوية أبي محمد صالح : 741
 زبنة : 262
 زرمدين : 250, 242, 68
 زروود : 218
 زريق : 273
 زعفران : 125
 زغوان : 196, 191, 190, 174, 58, 39
 632, 457, 211, 197
 زليطن : 288
 زمبرا : 200
 زمبرتا : 200
 زنزور : 439, 286, 283, 145
 زاورة : 285, 283, 258, 145, 140
 زواغة (قرية) : 285, 284, 139
 الزواغين (مرج) : 193, 87
 زواله : 576
 زويلة : 769, 665, 261, 243, 144

س

السابرية : 285
 الساحل : 70, 66, 63, 59, 58, 42, 37, 8
 199, 194, 134, 130, 126, 114, 81, 71,
 306, 254, 249-245, 241, 217, 211
 392, 379-376, 334, 333, 318, 312

سوق الشواشين : 459, 217
 سوق العطارين : 516, 492, 459, 215
 سونفاي : 432
 سيجوم : 80, 75
 سيدي ثابت : 82
 سيدي جابر : 376
 سيدي داود : 201
 سيدي ذويب : 241
 سيدي علوان : 267
 سيدي عمر بوحجلة : 221
 سيدي مسرة : 238
 سيدي الهاني : 547, 472, 230, 227, 226

ش

الشابة : 265, 262, 242, 134
 شاذلة : 743, 633, 190, 189, 160, 85
 شاطبة : 574
 الشام : 737, 481, 436, 322, 55
 شبرو : 50
 شرس : 202, 69
 شرس أم أحمد : 123
 شروس : 287
 شريك (جزيرة) : 162, 141, 115, 46
 735, 444, 198
 الشقاق (بلد) : 221
 شقانص : 740, 738, 691, 665, 246
 شقبنارية : 312
 شقراطس (قصر) : 300, 66
 شقنطة : 388
 الشلف (نهر) : 398
 شلوبينة : 732, 599, 589
 شليش : 576
 شنني : 278, 272
 شيبية : 376
 شيطلة : 576

ص

الصائع : 189, 187
 الصبايا : 265
 صبراطة : 444, 443, 284, 145, 139
 صبرة : 650, 139
 صبرة المنصورية : 311, 307, 218, 212
 333, 330
 بنو صدف : 262, 215, 214
 صرمان : 621, 284
 الصعيد : 768

صفاقس : 116, 81, 58-57, 39, 37
 309, 242-232, 153, 135-129, 127
 480, 438, 436, 434, 377, 333, 326
 658, 652-650, 621, 576, 529, 524
 796, 741, 728, 720, 668, 665
 صقلية : 68, 41, 34, 32, 27, 21, 8
 674, 576, 574, 528, 259, 234, 153,
 765, 736, 735
 صلتان : 199
 الصمعة : 199
 الصين : 605

ط

الطارف : 221
 طبرية : 490, 204, 197, 190, 84
 طبلية : 260, 259, 243-241, 61, 60
 773, 772, 763, 657, 438, 261
 طينة : 301
 طرابلس : 47, 44, 42, 39, 37, 35-29
 106, 102, 85-81, 68, 58, 57, 51,
 283, 281, 153, 145-138, 114, 113
 480, 474, 453, 439, 432, 287-285
 639, 598, 548, 547, 529, 508, 507
 817, 720, 707, 692, 680, 651
 طرة : 296, 291, 69
 طرس : 70
 طرش : 70
 طليطلة : 574, 396
 طمجنة : 36
 طنباس : 226
 طنجة : 735, 576, 269, 152
 طولقة : 112
 طلبة (قصر) : 239

ع

العباد : 575
 العباسية : 211
 عروة : 772, 628, 253, 251, 242
 عسقلان : 736, 69
 العقاب (موقعة) : 574, 8
 عقارب : 232
 عكار (جزيرة) : 438
 العلويين : 757, 669, 652, 221, 147
 عنابة : 191, 123, 99, 71, 48, 37
 578, 508, 488, 476, 471, 453, 203
 العوسج : 331, 231
 عوسجة : 195

293,290,277,275,273,271,270
 475,446,445,439,434,297,296,
 817,763,720,692,576,548
 - قاساس : 301
 - القالة : 439
 - القاهرة : 697,696,611,609,577,
 766,699
 - قبرص : 548
 - قبلي : 290
 - قبودية : 265
 - قبرص : 199
 - قرجانة : 632,188,84
 - القرجانية : 331,231
 - قردوش : 576
 - قرطاجنة : 162,160,149,69,48,45,
 391,328,309,197,190,188,187,166
 754,736,587,476,396,360,333,
 574,475,396,45,36,35
 - قرقة : 694,337,238,234
 - قرقور : 628,239,233
 - القرم : 548
 - القرن :
 221,218,107,105,50,49,45,42,40
 665,662
 - قرنيالية : 153
 - قريانة : 331,187,160
 - قرية الفلاحين : 199
 - قسطنطينية : 296,292-288,114,66
 - قسنطينية : 71,57,52,46,45,39-37
 326,121,114-107,105,102,74
 453,444,439,401,342,341,32
 812,684,679,678,637,578,551
 717,
 - قصر ابن الجعد : 768,246
 - قصر بني خزر : 281
 - قصر بني الخطاب : 277
 - قصر أبي دويد : 246
 - قصر زياد : 735,238,235,70,67
 738,736
 - قصر زناتة : 279,143,67
 - قصر سعد : 137,116
 - قصر أ. سلطان : 281
 - قصر شرس : 191
 - قصر شماخ : 277
 - قصر صالح : 548,547,278
 - قصر العالية : 265,263,262,228
 - قصر طينة : 239
 - قصر العروسين : 74,47

- عين أيوب : 211
 - عين زميت : 452,203
 - عيون الربيع : 226,225

غ

- غار الملح : 195,187
 - غانة : 505,292,45,36,31,29
 - غدامس : 73,51,38,36
 - غرناطة : 533,475,460,294,152,8,
 737,731,703,596,890,581,575,574
 - غريان : 287,286,213,159,145,
 680,472,454,439
 - غريبوا : 101
 - غزة : 611
 - غمراسن :
 399,278,153,148,146,143
 - غنوش : 272

ف

- فارس : 401
 - فاس : 140,119,110,48,45,37-35,
 598,583,576,479,467,362,361,153
 778,742,714,710,709,611,608,606,
 - فحص بل : 204-203,160
 - فحص سوفجين : 84
 - فحص أبي صالح : 490,452,197,84
 - فحص طبرية : 190
 - فحص أبي فهر : 84
 - فحص مرناق : 262,189,162,84,39,
 633
 - الفخار : 576
 - فرجيوة : 112
 - الفرس : 296
 - فرنسا : 613
 - فريانة : 228
 - الفران : 399,145,52,44,39,38,36,
 668
 - فسطاط : 55
 - فطناسة : 290
 - فوشانة : 294

ق

- قايس : 73,57,56,51-45,41,39,37,
 128,120,113,107,106,102,82,74
 239,153,144,140,139,135,131

- قصر العوايد : 249
 - قصر قراضة : 262
 - قصر قطوفة : 279,67
 - قصر كوطين : 140
 - قصر لواتة : 235
 - قصر الماء : 220
 - قصر ماطوس : 280
 - قصر مباركة : 132,127
 - قصر نباوة : 39
 - قصر وزدر : 274,140
 - قصر وني : 280,278
 - القصرين : 439
 - القصور : 399
 - قصور بني خيار : 239
 - قصور الساف : 772-768,743,134,70
 - قصور لالة : 454,66,48
 - القصيبة : 218
 - قطس : 298
 - قفصة : 124,121,82,66,64,46,42,
 389,327,302,299,297,153,136
 454,448-444,439,409,406,404
 487,479,475,456
 817,812,791,763,531,518
 - القلة : 237
 - قلشانة : 218
 - القلعة : 247,242,39
 - قلعة بني حماد : 101,40,36
 - قلعة حمدون : 278
 - قلعة بني درجين : 34
 - قلعة بني سعيد : 587
 - قلعة سنان : 208,116
 - قلعة أولاد شهيدة : 280
 - قلعة بني علي : 280
 - قلعة نفيق : 279
 - قلوس : 237,233
 - قليببة : 137,116
 - قمرة : 737,167,160
 - قمودة : 435,434,241,224,222,58,
 755,681,474
 - قنا : 768
 - قنداس : 299
 - قنطرار : 295,294,290,289,34
 - قوصرة : 736,476,153,69
 - قيطنة : 222
 - قيطون بياضة : 290
 - الكاف : 209,207,205,204

ك

- الكاف : 209,207,205,204

- كالياري : 548,547
 - كانم : 145,36,31
 - ككة : 295
 - ككة : 295
 - ككتانة : 446,438,274,273,67
 - كدية أبي علي : 80
 - كسرى : 668,210-205
 - الكليبين : 190
 - بني كلثوم : 65
 - الكنائس : 248,242,66,65
 - كنومة : 295,288
 - كوطين : 283
 - الكوفة : 293,57,55

ل

- لالة : قصور لالة
 - لالوت : 290
 - ليدة : 145
 - لبيدة : 237,153
 - الليانة : 765,668
 - لمزية : 389
 - لمطة : 737,691,668,547,472,259,
 768
 - لواتة : 668
 - اللوزة : 238,67
 - لوشة : 576
 - ليبيا : 30

م

- ماجر : 39
 - مارث : 273
 - مازونة : 702,643,576
 - ماطر : 453,196,195,125,123
 - مالقة : 602,576
 - مالي : 432,201
 - مجاز الباب : 201
 - مجانة : 36
 - مجردة : 207
 - مجزم : 296
 - مجقة : 64
 - المحرس : 221,217,132-129,67,
 472,239
 736,481
 - المحمدية : 400,190,189,185,160,
 633
 - مراکش : 401,163,45,41,37,36

- الهواريين (قرية) : 200.
- هييون : 242.
736,691,668,665,381,376,261
737

و

- وادران : 137-135, 129, 127.
- وادريغ : 445, 294, 110.
- واد عقارب : 129.
- وادي بايش : 300.
- وادي جيجو : 384.
- وادي الرمل : 309, 199.
- وادي زركين : 274, 73.
- وادي سراط : 122.
- وادي سوف : 445, 402, 290, 34.
- وادي سوف : 445, 402, 290, 37.
- وادي مجردة : 191, 123, 82, 69.
203, 400, 205, 203
- وادي مجسر : 494, 72.
- وادي مريسة : 398.
- وادي ملاق : 208.
- وادي مرق الليل : 221.
- وادي الملح : 331, 250.
- ودان : 145, 144.
- ودائي : 38.
- وذرف : 272.
- الوردانين : 242, 66.
- ورقلة : 153.
- وسلات (جبل) :
645, 622-620, 457, 448, 141, 59
796
- الوسلاتية : 222.
- وشتاة : 453, 160, 56.
- أم الوطا : 402.
- الوطن القبلي = الجزيرة القبلية.
- وهران : 576, 482.

ي

- يثرب : 89.
- يفرن : 287.
- اليمن : 395, 54.
- اليهودية : 75.
- اليونان : 481.

ن

- نابل : 200, 153.
- النيازية : 216.
- نحال : 272, 222.
- نفراوة : 480, 475, 472, 82, 73, 69, 46.
- نفطة : 153, 114, 106, 52.
- نفوسة (جبل) : 67, 59, 51, 47, 44.
390, 389, 296, 290, 288, 204, 159, 145
622-620, 496, 485, 475, 448, 439
778, 680, 657
- نقاوس : 327, 325, 110, 108, 36.
551, 444
- نقطة : 294-291, 241, 239, 68, 67.
736, 735, 436
- نقرة (بئر) : 39.
- أبي النور (قبة) : 63.
482, 476, 30, 482.

هـ

- الهبيزة : 242, 227, 221.
- هراغة : 145.
- هرقل = أهرقلية.
- هرولة : 265.
- هنشير الحفاوين : 348, 220.
- هنشير حميان : 226, 225.
- هنشير الخزازية : 227-225, 85.
- هنشير الرمانية : 70.
- هنشير الزربية : 226, 225.
- هنشير ضريسة : 220.
- هنشير العبيد : 226, 225.
- هنشير فنوز : 226, 225.
- هنشير قريح : 226, 225.
- هنشير القصيبة : 235.
- هنشير كيسان : 226, 225.
- هنشير بن منصور : 261-258, 247.
741, 381, 376, 374
- هنشير المهادية : 131.
- الهوارب : 220.
- هواره (وطن) : 621, 470, 160, 57.
645, 629
- الهوارية : 209, 201, 199.

- مكنين : 259, 242.

- ملول : 253, 251, 242, 233, 153, 73.
773, 772, 628
- ملولش : 264, 262.
- مليتة : 258.
- مليلة : 576, 153.
- ممرسة : 202.
- ممس : 218.
- المنار (جبل) : 63.
- المنزل : 231.
- منزل باشو : 201, 199, 198, 163, 46.
- منزل بريد : 188.
- منزل تبلبو : 271.
- منزل بني خيرة : 243, 65.
- منزل زيد : 199.
- منزل سحنون : 65.
- منزل الفارسي : 251.
- منزل الفلاحين : 668.
- منزل قاسم : 65.
- منزل قديد : 248, 242, 215, 65, 59.
804, 799, 753, 628
- منزل قسة : 187, 160, 79.
- منزل كامل : 621, 145, 70.
- منزل بني معروف : 628, 261, 215, 65.
- منزل أبي النصر : 258, 65, 61.
- المنستير : 246, 242, 241, 137, 130, 83.
367, 364, 343, 309, 259, 251, 248
665, 650, 454, 438, 374, 381, 371
741, 738, 737, 691, 669
- منستير عثمان : 63.
- منسين : 576.
- المنشية : 187, 70.
- المنكب : 576.
- منوبة : 187, 158, 80, 79, 72, 70.
341, 189
- المنية : 799, 736, 665, 237, 220.
- المهادية : 651, 650.
- المهديّة : 83, 70, -65, 58, 57, 49-47, 39.
113, 108
250, 248, 242, 241, 228, 149, 146, 134
367, 365, 364, 335, 333, 309, 262, 256
650, 576, 436, 435, 399, 397, 381, 376
741, 736, 732, 720, 695, 693-691
804, 772-765.
- مهران : 221.
- المهرين : 768, 190, 92.
- موجر : 576.

744, 709, 599, 598, 591, 582, 578
- مرج الزواغين : 127.
- المرسى : 480, 160, 75.
- مرسى الخرن : 204.
- مرسى الروم : 188.
- مرسية : 578, 574.
- مرسيليا : 765, 605.
- المرشانة : 576.
- المركاض : 633, 602, 589.
- مرماجنة : 63, 36.
- مرناق = فحص مرناق.
- المريّة : 591, 576, 339.
- المزاب : 390, 325, 65, 45, 32.
- مزاتة : 242.
- المراتين (قرية) : 668, 621, 199, 141.
- مزاق : 399, 64, 58, 48, 42, 32.
- مزدغة : 384.
- مزغنة : 242.
- مستيرين : 132.
- مسجد غانم : 248.
- مسرطة : 288, 153, 145, 39.
- المسروقين : 312.
- مسعودة : 233.
- مسكينة : 63, 36.
- مسلاتة : 239, 145.
- المسيلة : 209, 110, 109, 102, 36, 35.
327, 325
- مسينة : 768.
- مصدور : 249.
- مصر : 234, 156, 55, 45, 38, 31-29.
590, 518, 490, 470, 398, 322, 321
767, 700, 699, 697, 696, 665, 601
- مطماطة : 467, 140, 138, 47.
- المطوية : 272.
- المعلقة : 162, 107, 105, 55, 42, 41.
309, 188,
- مغراوة : 102, 32.
- المغرب الأقصى : 50, 47, 44, 43, 37, 10.
37, 358, 343, 339, 331, 149, 128, 108
467, 451, 428, 427, 399, 398, 384, 1
565, 578, 547, 491, 482, 481, 476
717, 710, 708, 703, 702, 700, 696
801, 748, 745, 743, 741
- المغيرة : 201.
- مقرة : 327, 325, 110, 109.
- مقربين (مسحبة) : 478, 471, 170.
- مكة : 55.
- مكناس : 709.

فهرس الخرائط والجداول والوثائق

54	شجرة نسب نبي هلال ونبي سليم
86	امتداد ناحية القرى والمدن
97	صورة العمران حسب ابن خلدون
100	الأثيخ
104	زغبة
112	رياح
125	كعب
133	بنو حصن
148	بنو دباب
185	مدينة تونس في العهد الحفصي (خريطة)
193	ناحية مدينة تونس في العهد الحفصي.. (خريطة)
230	اقطاعات المستنصر شرق القيروان (خريطة)
253	نقاش ملول
254	جدول الأسر الملولية
269	بلاد الساحل على العهد الحفصي (خريطة)
324	وثيقة ظهير سلطاني
332	عمل مدينة تونس على العهد الحفصي (خريطة)
380	هنشير ابن منصور بالمهدية (خريطة)
442	تجارة الزيت في المتوسط
446	أنواع التمور
507	تجارة الذهب
540	ضريبة الفائد
555-553	تطور أسواق مدنية تونس وفنادقها

560-556	المهن الخاصة بالنشاط التجاري والحرفي بمدينة تونس
561	الصوف
562	الجلود
563	اسعار الرقيق والحيوانات والسفن والعقارات
564	أسعار بعد المواد المقتترنة بالغذاء واللباس والرواتب
565	اسعار الحبوب
565 (ملحق)	المدن والقرى بإفريقية على العهد الحفصي (خريطة)
565 (ملحق)	انتشار القبائل العربية والبربرية بإفريقية (خريطة)
602	جدول الكلمات الأندلسية
613	مقارنة بين الدورة الوبائية بفرنسا وإفريقية
618-614	الكوارث الطبيعية والآفات
625-623	أصول المرباطين الاجتماعية بمدينة تونس (القرن السابع هـ)
672-671	الرواة عن أبي يوسف يعقوب الدهماني
722	أسرة القلشاني
734	السلطة القضائية
764	بعض تلامذة المازري
770	شجرة أنساب أبناء الطاهر المزوغي
791	المهر والشوار

297	4	واحة قفصة : بين محلة السلطان والبدو
300		خاتمة
303		الجزء الثاني : تقسيم العمل بين المدينة والبادية : التوازن الهش :
304		الفصل الأول : الزراعة بين سلطان المدينة وتعدّيات البدو :
304	I	نظام الملكية العقارية : المجال الزراعي والمجال القبلي بين المد والجزر
304	1	الجزور التاريخية لوضعية الأرض بافريقية والمغرب
308	2	ملكية الدولة
334	3	الملكية الخاصة
355	4	أرض الحبس : ملكية حضر - ريفية محرار للعلاقة بين المدينة والريف
371	5	أنموذج من الأحباس : وقف هنشير ابن منصور بالمهدية على رباط المنستير
384	II	ملكية الماء وكيفية استغلاله بأرياف افريقية
384	1	الماء، بين التشريع والتوزيع
388	2	قوانين المياه بالأندلس وافريقية
396	3	التقنيات المائية : المنشآت الصغرى
399	4	التقنيات المائية : المنشآت الكبرى
402	5	توزيع المياه داخل الواحات
409	III	العمل الفلاحي : الخماس وأهمية الربيع الذي يتحصل عليه المالك العقاري بالمدينة
409	1	الفلاحة وأهل البادية من خلال المصادر العربية
411	2	الشركات الفلاحية : علاقات انتاج غير متكافئة
420	3	الخماسة ببادية افريقية
434	IV	تنوع الانتاج الزراعي ومردوديته
434	1	شجرة الزيتون والعلاقات الحضر - بدوية
443	2	الأشجار المثمرة
447	3	البقول والزراعات الصناعية
448	4	أسس الانتاج الفلاحي
451	5	زراعة الحبوب : مجال الالتقاء بين البدو والحضر
454	6	تربية الماشية
458		الفصل الثاني : الانتاج الحرفي والتبادل التجاري بين المجالين : المدينة سوق للبادية
458	I	تنظيم العمل الحرفي داخل المجال الحضري
458	1	التنظيم الطبوغرافي للأسواق
459	2	أصول الحرفيين وأصنافهم
460	3	العمل الحرفي وعلاقات الانتاج
464	4	التنظيم الحرفي بافريقية
469	III	الصنائع والحرف : بين مواد البادية وأسواق المدينة :
470	1	استخراج المعادن
473	2	قطاع الغزل والنسيج
480	3	الحرف الأخرى المرتبطة باعداد الثياب : القصارة والكمادة والصباغة
483	4	الخيطة
484	5	الدباغة : بين المجالين الرعوي والحضري
488	6	سوق العزافين
489	7	الخشب

5		تمهيد
7		المقدمة
25		الجزء الأول : التشكل الجديد للمجال العمراني : المدينة والقرية والقبيلة
27		الفصل الأول : المعطيات الأولية
27	I	الجزور التاريخية
27	1	اشكالية الهجرة الهلالية وخلفيتها افريقية
38	2	انتشار القبائل العربية وتكون المجال الرعوي
55	II	تحديد المفاهيم : المدينة والبادية
55	1	المدينة
58	2	ناحية المدينة : القصور والقرى
72	3	تنظيم المشهد الريفي المحيط بالمدن
98		الفصل الثاني : تطور المجال البدوي : جدلية القبائل والمخزن
98	I	في البلاد الغربية (بنو هلال)
98	1	القبائل المخزنية في الأطراف : الأثيج وزغبة
105	2	مجال قبيلة رياح السياسي
113	II	في البلاد الشرقية (بنو سليم)
113	1	القبائل المخزنية والغارمة
138	III	المجال القبلي بجنوب شرقي افريقية
139	1	القبائل البربرية
143	2	تطور الخارطة البشرية على اثر الانتشار الهلالي
149		الفصل الثالث : مدينة تونس ومجالها التلي
149	I	تونس ، مدينة السلطان وسلطان المدينة
149	1	العمق البشري : المجموعات الحضرية والهجرات المتواصلة اليها
159	2	المجال الحضري وارتباطه بالبادية
186	3	المجال الزراعي : فحس مدينة تونس
194	II	بلاد افريقية : المجال الحيوي لمدينة تونس
194	1	بنزرت وناحياتها
196	2	بلاد زغوان
198	3	الجزيرة القبلية
201	4	السهول العليا والوسطى لوادي مجردة وعلاقتها بمدينة تونس
211		الفصل الرابع : المدن المتوسطة ونواحيها بالبلاد الشرقية
211	I	وسط افريقية : بين التبدّي وإعادة التعمير
211	1	القيروان في محيطها البدوي : الاستفاقة الصعبة
231	2	وطن صفاقس : جدلية البر والبحر
243	3	بلاد الساحل : التشكل الجديد
270	III	المدن والقصور بجنوب افريقية : محاولات تمدين داخل الاطار القبلي
270	1	مدينة قابس وناحياتها
281	2	مدينة طرابلس وناحياتها
288	3	بلاد الجريد

686	4 المجتمع المدني في مواجهة القوى الخارجية
695	الفصل الثالث : علماء المدينة وصلحاء البادية :
695	I علماء المدينة :
695	1 المستجذبات الثقافية بأفريقية
704	2 المراكز الثقافية الحضرية وطرق التحصيل
714	3 خاصيات فئة العلماء
723	4 القاضي والأمير
735	II التصوف وظهور الزوايا
735	1 الرباط والمرابطون في العهد الحفصي
738	2 أزمة الرباطات : مثال المنستير
741	3 التصوف وظهور الزوايا
745	4 جدلية العلماء والمتصوفة
753	III النسق الثقافي المشترك بين المدينة والبادية
753	1 العلماء والمرابطون بناحية القيروان
764	2 العلماء والمرابطون بالمهدية وناحيتها
773	IV ثقافة الأعراب الشفوية
773	1 المعتقد لدى البدو
775	2 القيم الأخرى
777	3 بعض المظاهر من ثقافتهم
784	الفصل الرابع : الأسرة بين بساطة نمط العيش الرعوي ومتطلبات الاقتصاد السلعي
784	I المرأة في المدينة والبادية :
784	1 صورة المرأة في المؤلفات الحفصية
788	2 الأسرة الحضرية
794	3 المرأة بالبادية
799	II الحياة اليومية
799	1 مائدة الحضر وغذاء البدو
806	2 لباس الحرير والملف ولباس الصوف
811	خاتمة
813	الخاتمة العامة
818	قائمة المصادر والمراجع
818	- بالعربية
826	- باللغات الأجنبية
833	فهرس الأعلام والشعوب والقبائل
846	فهرس الأماكن والبلدان
856	فهرس الخرائط والجداول والوثائق
858	الفهرس العام
862	تصويب

491	8 سوق الحدادين والسقّالين
491	9 سوق الصّاعة وضرب النقود
491	10 المهن الحضرية المتعلقة بالنظافة وأثاث المنزل
494	11 الحرف المرتبطة بالغذاء والصحة
497	III تنظيم التبادل الحضر - ريفي
497	1 التجار والباعة بأفريقية في العهد الحفصي
510	2 أسواق المدينة وأسواق البادية
517	3 المعاملات التجارية : تجارة الحاضر والبادي
530	IV نظام الجباية : سخرة أهل البادية وقبالات الأسواق
531	1 المكوس والمغارم
534	2 مغارم البادية
538	3 مغرم المشتركة بين البادية والمدينة
552	خاتمة
553	ملاحق (جداول)
571	الجزء الثالث : جدلية المجتمع والثقافة بالمدن والبيادر
573	الفصل الأول : إعادة تشكّل المجتمع الحضري : عوامل التوازن والتصدّع
573	I زمن الهجرة الأندلسية
574	1 خصوصية الهجرة
584	2 مدى مشاركة الجالية الأندلسية واندماجها في الحياة الحضرية
591	3 مظاهر التأثير الأندلسي بالمدن والأرياف
603	II زمن الكوارث والآفات
603	1 الجوائح الطبيعية
605	2 زمن الطاعون الجارف
610	3 الوهن الديموغرافي
619	III زمن الشدة
619	1 الهجرة من البادية إلى المدينة
627	2 حياة البؤساء
635	3 المهمشون
638	الفصل الثاني: جدلية التشكّل الاجتماعي
638	I انتفاضات البدو
638	1 صورة الأعراب
646	2 فتاوى الفقهاء المتعلقة بالحراية
650	3 نموذج من انتفاضات البدو بوسط أفريقية
655	4 أهل القرى وأهل الغارة : المزارعون والبدو
657	5 نزاعات أهل القرى : حراية أم نظرية صف
659	6 الحراية داخل المدن
662	7 توبة الأعراب : ضعف العصبية وبداية الاندماج
673	II تنامي دور العامة بالمدن
674	1 ردود فعل العامة أثناء المجاعات
677	2 العامة في حركة ابن أبي عمارة
683	3 تنامي دور العامة السياسي في القرن الثامن هـ / XIV م

21	293	نزاعا	نزاع
2	313	1187/583	1186/582
12	313	1187/583	1188/584
14	317	المنافسة	المنافسة
27/7	321/22	محراث	محراث
23	348	يعقوب	أبو يعقوب
14	419	يعطي	يعطي
22	430	مقاطعا	مقاطع
6	430	غير أنه	أن
2	432	عدد كبير	عددا كبيرا
1	473	الملح	المح
2	552	بالمدينة	المدنية
15	552	المدينة	المدنية

لم نثبت في هذا الجدول الأخطاء التي تسربت في رسم الهمزة، ويتعين تعويض الهمزة القطعية بوصلية في الكلمات مثل انظر (27، 47، 82، 91، 416، 551) الانتشار (38، 50)، الانتجاع (196) الاستقرار (337) الخ...

تصويب

الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر
تتداخلت	تداخلت	5	3
ساهمت	ساهم	5	3
تخلو	لا تخلو	6	1
أنه	إنه	8	1
السلمي	السليمي	51	21
انضمام	انضمام	135	8
م/	م / 1394 م	135	18
افريقية	افريقية	135	26
إننا	أننا	138	9
XXI	XI	139	17
أبو يعقوب	يعقوب	147	8
افريقية	افريقية	155	17
الزغبية	الزغبية	159	13
الزغبى	الزغبى	159	13
المولاتي	الدولاتي	185	
أ تاوة	إتاوة	201	14
عباد القلاعي	عباد الكلاعي	208	6
أن	إن	241	7
ممتدا	وكان ممتدا	245	5
صبح... لللهو	أصبح... لللهو	246	6
أحدى	إحدى	250	هامش (1)
شؤون	شؤون	256	11
تعقد	كانت تعقد	258	11
نقيشة	تقيشة	259	هامش (2)
السلمية	السليمية	293	11

تم طبع هذا الكتاب في شهر جوان 1999
بشركة «أورييس للطباعة» - قصر سعيد
الهاتف : 547 701 - الفاكس : 546 235

عرفت هذه الحقبة تطوّرًا اقتصاديًا واجتماعيًا هامًا، لكنّه ظلّ منحصرا داخل المدن ولم يفيض إلى الانتقال إلى مرحلة اقتصادية أخرى، وإلى نشأة نمط اجتماعي وثقافي متجانس وموحد بالبلاد، وذلك نتيجة عوائق، منها ما هو خارجي مرتبط بتطوّر العلاقات في البحر المتوسط، ومنها ما هو داخلي. وقد لخّص ابن خلدون أزمة المجتمع المغربي في قولته الشهيرة: «الظلم مؤذن بخراب العمران»، وفعلا، مثلت السخرة - أو اغتصاب ثمرة العمل - ومصادرة الأموال الشّكل المتطوّر للظلم الاجتماعي. وانعكست أزمة البادية الهيكلية على المدينة، فتراجع الانتاج والتبادل وانحسر العمران. ولم تكن الظواهر الثقافية سوى وجه آخر لتلك الأزمة...

Jendouba - ISSN



085300011071

صورة الغلاف : دينار حفصي (ضرب عهد أبي حفص عمر)
غابة زيتون ومنشآت مائية ببلاد الساحل

ISBN : 9973-922-48-4